

فهرس الجزء الثالث من فتح الملهم شرح صحيح مسلم

صفحة	عنوان
١	باب الزكاة
١	تحقيق معنى لفظ الزكاة لغة وبيان مفهومه الشرعى
١	اختلاف العلماء فى أول وقت فرض الزكاة
٢	تحقيق المصالح والحكم المرعية فى فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب فى أنواع المال
٣	اختلاف الأئمة فى أن الصدقة تجب فى كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره أو لا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق
٨	مسألة زكاة الخيل السائمة المتناسلة
١١	باب زكاة الفطر
١٢	أقوال العلماء فى أن صدقة الفطر فرض أو واجب أو سنة
١٣	أقوال الأئمة فى أن صدقة الفطر تجب عن العبد الكافر أم لا
١٥	أقوال العلماء فى أن القدر الواجب فى صدقة الفطر من البرصاع أو نصف صاع
١٤	باب أثمان الزكاة
٢٢	باب إرضاء السعاة
٢٢	باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة
٢٨	باب البحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلاق
٣٠	باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم
٣٠	باب الابتداء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة
٣١	اختلاف العلماء فى المدبر هل يباع أم لا وبيان أنواعه عند الحنفية رحمهم الله
٣٣	باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين
٣٢	هل تجب فى حلى النساء زكاة أم لا وأقوال العلماء فى ذلك
٣٥	اختلاف العلماء هل يجوز للمرأة أن تعطى زكاتها إلى زوجها الفقير
٣٨	باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه
٣٨	هل للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة أو غير ما فيه أقوال للعلماء
٢٠	باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف
٢٦	باب البحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار
٢٦	باب الحمل أجره بتصدق بها والنهى الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل
٢٩	باب فضل المنية
٢٩	باب مثل المنفق والبخيل
٥١	باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة فى يد فاسق ونحوه
٥١	باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذنه الصريح أو العرفى
٥٣	باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من أنواع البر
٥٥	باب البحث على الانفاق وكراهة الإحصاء
٥٦	باب البحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره

صفحة	عنوان
٥٦	باب فضل اخفاء الصدقة ..
٥٨	باب بيان ان افضل الصدقة صدقة الصيغ الشحيح
٥٩	باب بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى وان اليد العليا هي المنفقة وان السفلى هي السائلة
٦١	باب النهي عن المسألة ..
٦٣	اقوال العلماء في معنى المسكين والفقير والاختلاف الواقع في تعيين القدر الذي لا يحل معه اخذ الزكاة وتحريم المسألة
٦٥	باب من تحل له المسألة ..
٦٦	باب جواز الاخذ بغير سؤال ولا تطلع
٦٨	باب كراهة الحرص على الدنيا ..
٦٩	باب فضل القناعة والحث عليها
٧٠	باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها
٧٣	باب فضل التعتف والصبر والقناعة والحث على كل ذلك
٧٣	باب اعطاء المؤلفات ومن يخاف على ايمانه ان لم يعط واحتمل من سأل بجفاء كجهله وبيان الخواص واحكامهم
٧٧	اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفات هل يبقى بعده صلى الله عليه وسلم ام لا ..
٧٧	بحث شريف يتعلق بتكفير الخواص وغيرهم من اهل الاهواء والمحدثين وهل يقاتلون ومتى يقاتلون ..
٨٠	سبب تسمية الخواص بالخواص وبالحردرية وشرح حالهم وكيف كان بدء امرهم
٩٨	باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهو بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم
٩٩	اختلاف العلماء في المراد بالآل الذين لا تحل لهم الصدقة ..
١٠٢	باب اباحة اهدية النبي صلى الله عليه وسلم وآله وان كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصفت الصدقة وحلت لكل احد ممن كانت الصدقة محرمة عليه ..
١٠٢	باب الدعاء لمن اتى بهدقة ..
١٠٢	باب ارضاء الساعي فالله يطلب حراماً ..
١٠٢	اقوال العلماء في جواز الصلوة على غير الانبياء ..
١٠٥	كتاب الصوم
١٠٥	بيان معنى الصوم اللغوي والشرعي وذكر اقسام الصوم الشرعي ..
١٠٥	الدليل على فرضية صوم شهر رمضان ..
١٠٥	المعاني المعقولة في الصوم وشرح فوائد ومنافعه ..
١٠٦	باب فضل شهر رمضان ..
١٠٦	الدليل على جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وبيان سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان ..
١٠٦	باب وجوب صوم رمضان لرؤية الزوال والنظر لرؤية الهلال وانه اذا غم في اوله واخره اكلت على الشهر ثلاثين يوماً
١٠٦	مسألة يوم النسيء واقوال العلماء في صومه هل يجب ام لا وعلى الثاني هل يجوز ام لا ..
١٠٩	اقوال العلماء فيما يثبت به الصوم والفطر من الشهود وهل تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان ..
١١١	كراهة استقبال رمضان بصوم يوم او يومين نصاً عاماً او فلا هب العلماء فيه ..
١١١	الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين ..
١١٢	باب بيان ان لكل بلد رؤيته واثمهم اذا راوا الهلال لا يثبت حكمه لما يدور عنهم ..

صفحة	عنوان
	هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤية ومذاهب العلماء في ذلك وتحقيق ما هو المختار عند الحنفية ..
١١٢	باب بيان أنه لا اعتبار بركب الهلال وصغره وإن الله تعالى قد أمده للرؤية وإن عمّر فليكمل الثلاثون ..
١١٣	أقول أئمتنا الحنفية فيما إذا صاموا بشهادة شاهد واحد هل يفطرون عند كمال العدد بحسب شهادته مع عدم الرؤية أم لا
١١٤	باب بيان مخبر قوله صلى الله عليه وسلم شهر ربيع لا ينقصان ..
١١٥	باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وإن له ألاكل غيره حتى يطلع الفجر وبيان صفة الفجر الذي يتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وأنه لا أثر للفجر الأول في الأصنام وهو الفجر الكاذب المستطيل باللام كذب السحان وهو الذئب ..
١١٥	مذاهب العلماء في مشروعية التأخير بل الفجر وهل يكفي بالأذان قبل الفجر أم لا ..
١١٦	باب فضل السجود وتأكيده استحبابه واستحباب تأخير وتجميل الفطر ..
١٢٠	باب بيان رتبة انقضاء الصوم .. نزوح النهار ..
١٢٣	باب النهي عن الاتصال ..
١٢٣	باب بيان أن القبرة في الصوم ليست بمنع على من لم تترك شهوته ..
١٢٥	باب حصة صوم من طام عليه الفجر وهو جنب ..
١٢٨	باب تغليظ تحريم الإجماع في نهار رمضان على الصائم وجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وانها تجب على الموسر المعسر ..
١٣٠	وثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع ..
١٣٢	مذاهب العلماء في أن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة ..
١٣٣	هل يسقط الكفارة بالاعسار للمفقر لوجوب الكفارة أم لا ..
١٣٣	مذاهب العلماء في سقوط قضاء اليوم الذي أفسد به الجامع اكتفاء بالكفارة ..
١٣٣	مذاهب العلماء في إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان ..
١٣٥	باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن كان أفضل لمن إطاقه بلا ضرر أن يصوم وطن شق عليه أن يفطر ..
١٣٦	مذاهب العلماء فيما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الإفطار في أثناء النهار أم لا وفيما إذا أصبح مقيماً ما إذا صار مسافراً هل يحل له الإفطار في ذلك النهار أم لا ..
١٣٦	اختلاف العلماء في أجزاء الصوم في السفر عن الغرض وما هو الأفضل في حق المسافر للعلماء فيه مذاهب ..
١٣٦	باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة ..
١٣٦	باب صدق يوم عاشوراء ..
١٣٦	أقول العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم التاسع ..
١٣٥	الدليل صحة انصيام من لم يؤمن بالذيل سواء كان ربه مداناً أم لا ..
١٣٤	باب تحريم صوم يوم العيدين ..
١٣٩	مذاهب العلماء في النذر بصوم يوم النحر والفطر هل يقع أم لا والاختلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل يقع نذره أم لا ..
١٣٩	أقول العلماء في أن النهي عن الأفعال الشرعية هل يقتضي صحة المنهي عنه أم لا ..
١٥٠	باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ..
١٥٣	

صفحة	عنوان
١٥٣	الدليل لمن قال لا يصوم أيام التشريق بحال خلافاً لمن رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدى ..
١٥٣	باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عادته ..
١٥٥	أقوال العلماء في صوم يوم الجمعة ..
١٥٦	باب بيان نسخ قول الله تعالى وَعَلَى الَّذِينَ بَطِئُوا قَدِيَّةً طَعَامُ مَسْكِينٍ ..
١٥٤	باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يحج رمضان آخر من أظفر بحد ركض وسفر وحيض ونحو ذلك ..
١٥٨	باب قضاء الصوم عن الميت ..
١٥٨	أقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت أم لا ..
١٥٩	اختلف في أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم اختلفت بخلافه فالعبرة لما رآه أولها رواه ..
١٦٠	الدليل على أن القياس حجة وبيان شرائط القياس الصحيح ..
١٦١	باب ندب الصائم إذا دعى إلى الطعام ولم يرد إلا فطار أو شتم أو قتل أن يقول المصائم وإنه يئزّه صومه عن الرث الجمل ونحوه ..
١٦٢	باب فضل الصيام ..
١٦٢	شرح حديث الصولي وأنا أنزى به ونقل أقوال العلماء في تفسيره ..
١٦٦	باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حق ..
١٦٤	باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز نظر الصائم نفلاً من غير عذر ولا إلى اتسامه ..
١٦٤	أقوال العلماء في صوم النفل هل يجوز بنية في النهار أم لا بل يجب التبييت ..
١٦٨	هل يباح الإفطار من صوم التطوع بعد رابلاً عذراً فيه أقوال للعلماء وإذا افطر بعد الشرع فهل يلزم قضاؤه أم لا ..
١٦٩	الدليل على وجوب قضاء صوم التطوع إذا انسده بعد الشرع ..
١٧١	باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر ..
١٧٢	باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحباب أن لا يخلف شهر من صوم ..
١٧٣	الحكمة في كثارة صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان ..
١٧٥	باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرّ به أو فوت به حقاً ولم يفطر المعدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم فطار ..
١٧٩	كرهية صوم الدهر وأقوال العلماء فيه ..
١٨٠	اختلاف العلماء في أن صوم الدهر أفضل أو صيام يوم وفطار يوم أفضل ..
١٨٢	باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس ..
١٨٣	استحباب صيام أيام البيض ..
١٨٥	باب صوم سر شعبان ..
١٨٦	باب فضل صوم المحرم ..
١٨٤	باب استحباب صوم ستة من شوال اتباعاً لرمضان ..
١٨٤	باب فضل ليلة القدر طاعت على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ..
١٩٣	اختلاف العلماء في ليلة القدر ..
١٩٥	كتاب الاعتكاف
١٩٥	بيان مفهوم الاعتكاف لغة وشرعاً وبيان أقسامه وهل يشترط له الصوم أم لا ..
١٩٩	باب الاجتهاد في العشر الاواخر ..
٢٠٠	باب صوم عشر ذي الحجة ..

صفحة	عنوان
٢٠١	كتاب الحج
٢٠١	باب ما يباح للحرم بالحج أو عمرته لبسه وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه ..
٢٠١	بيان حقيقة الحج والحكمة في مشروعيته وذكر المصالح المبررة فيه ..
٢٠٢	اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج ..
٢٠٢	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج قبل الهجرة غير مرة ..
٢٠٢	اختلاف أصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي ..
٢٠٢	مالا يلبس المحرم إذا أراد أن يحرم ..
٢٠٣	الحكمة في تحريم لبس المخيط على المحرم ..
٢٠٦	أقوال العلماء في لبس الثوب المصبوغ حالة الإحرام وتحريم الطيب على المحرم ..
٢٠٦	أقوال العلماء في وجوب الفدية على من لبس الثياب قبل الإحرام ..
٢٠٨	أقوال العلماء في استعمال الطيب عند الإحرام واستدامته بعده ..
٢٠٨	من أصابه طيب في إحرامه من غير قصد منه فبأدنى ما نالته هل يجب عليه الكفارة أم لا ..
٢١٠	باب مواقيت الحج ..
٢١١	أقوال العلماء في أنه هل يجوز تأخير الإحرام إلى بعد الميقاتين أم لا ..
٢١١	اختلاف العلماء في أن المتردد مكة بغية قصد الحج والعمره يلزمه الإحرام أم لا ..
٢١٢	بيان ميقات أهل مكة للحج والعمره ..
٢١٢	أقوال العلماء فيمن جاوز الميقات مريدًا للنسك بغية إحرام وفي تقديم الإحرام على المواقيت وعلى أشهر الحج ..
٢١٥	باب التلبية وصفاتها ووقتها ..
٢١٦	هل يستحب الزيادة في التلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢١٦	اختلاف العلماء في جواز تلبيد الشعر في الإحرام ..
٢١٨	باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة ..
٢١٨	باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجهًا إلى مكة لأعقب الركعتين ..
٢٢٠	باب استحباب الطيب قبيل الإحرام والهدن واستحبابه بالمسك وأنه لا بأس ببقاء وبيضه وهو بريقه ولمعانه ..
٢٢٠	أقوال العلماء في التطيب قبل الإحرام وجواز استدامته بعد الإحرام ..
٢٢٣	باب تحريم الصيد المأكول البشري أو ما أصلة ذلك على المحرم بالحج أو عمرته أو بهما ..
٢٢٣	أقوال العلماء في أن المحرم يأكل من لحم الصيد أم لا والتفصيل فيما إذا صيد لأجله أو لم يصيد لأجله ..
٢٣٠	باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ..
٢٣١	بيان أنواع الغراب وتفصيل حكمها ..
٢٣٢	أقوال العلماء في الحاق غير الخمس من السباع بالخمسة المنصوصة في الحديث في جواز قتله في الحرم في حالة الإحرام ..
٢٣٣	بيان تعريف الصيد الذي منع منه المحرم ..
٢٣٣	باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها ..
٢٣٤	باب جواز الحجامة للمحرم ..
٢٣٨	تحقيق حديث افطر الحاجم والمحجوم وبيان نسخته ..
٢٤٠	باب جواز ملاواة المحرم عينيه ..

صفحة	عنوان
٢٢٠	باب جواز غسل المحرم ببلده ورأسه ..
٢٢١	باب ما يفعل بالمحرم اذا مات ..
٢٢١	أقوال العلماء في ان المحرم اذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال او يبقى على احرامه بعد الموت ..
٢٢٢	باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه ..
٢٢٢	تحقيق الاحصار في الحج واقتوال العلماء في ان الاحصار هل يكون بالمرض ام لا ..
٢٢٥	مسئلة الاشتراط في الحج واقتوال العلماء في مشروعيته ..
٢٢٦	باب صحة احرام النفساء واستحباب اغتسالها للاحرام وكذا الحائض ..
٢٢٧	باب بيان وجوه الاحرام انه يجوز افراد الحج والتمتع والقران وجواز ادخال الحج على العمرة ومتى يحل لقارن من نسكه ..
٢٢٨	الدليل على ان المرأة اذا اهلّت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل الطواف لها ان تترك العمرة وتكمل بالحج مفردة ولزمها دم لرفض العمرة ..
٢٢٩	اختلاف العلماء في انه هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ام لا ..
٢٥٠	اختلاف العلماء في ان القارن كيفية طواف واحد وسعي واحد ويلزمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند الحنفية من انه يطوف طوافين ويسعى سعيين ..
٢٥٢	الدليل على تعدد السعي على القارن ..
٢٥٥	بيان انواع الاحرام وبيان حد كل منها ..
٢٥٥	اختلاف العلماء في انواع الاحرام ايها افضل ..
٢٥٦	اختلاف العلماء في انه عليه السلام في حجة الوداع كان مفردا او قارنا وبيان دلائل كل وترجيح ما هو المختار عند الحنفية بغاية الانصاف ..
٢٦٣	حجة من جوز الاشتراك في هدي التمتع والقران ..
٢٦٢	أقوال العلماء في ان جواز فسح الحج الى العمرة هل يستمر بعد عام حجة الوداع ام لا ..
٢٦٥	الجواب عن احاديث الفسخ والدليل على انه كان رخصة في ذلك الوقت ..
٢٦٦	الاعتناء في اشهر الحج هل يكره ام لا للمكي ..
٢٦٨	الانزول بالمحصب سنة ..
٢٦٣	أقوال العلماء في صحة حج الصبي وهل يترتب عليه احكام الحج ام لا ..
٢٦٥	أخلفت اقوال العلماء في المتعة التي نهي عنها عمر رضي الله عنه في الحج ..
٢٦٦	باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢٦٩	سنة طواف القدوم ولاضطباع والرمل ..
٢٦٩	الدليل على الركعتين بعد الطواف خلف المقام وهل هما واجبتان ام سنتان ..
٢٧٦	التجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعزبة بأذان واقامتين وهو شك عند الحنفية ..
٢٨٤	التجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد واقامة واحدة عند الامام الاعظم رحمه الله ..
٢٩٠	تكفير الكبائر بالحج والكلام على حديث عباس بن مرداس ..
٢٩٢	أقوال العلماء هل يستحب الرمي ركبا ام شيئا ..
٢٩٤	باب جواز تعليق الاحرام وهو ان يحرم احراما كالاحرام فلا فيصير محرما باحرام مثل احرام فلا ..
٢٩٨	باب جواز التمتع ..
٣٠١	باب وجوب الدم على المتمتع وانه اذا عدم له لزمه صوته ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ..

صفحة	عنوان
٣٠٣	باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقت تحلل الحاج المفرد ..
٣٠٣	باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد ..
٣٠٣	باب في الافراد والقصران ..
٣٠٥	باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده ..
٣٠٥	باب بيان ان المحرم بعدة لا يتحلل بالطواف قبل السعي وان المحرم يحل لا يتحلل بطواف القدوم وكذلك القارن ..
٣٠٨	باب جواز العمرة في اشهر الحج ..
٣٠٩	باب اشعار البدن وتقليله عند الاحرام ..
٣١٠	الدليل على مشروعية الاشعار وتحفيق ما روى عن ابي حنيفة من كراهته ..
٣١١	باب من طاف بالبيت حل ..
٣١٢	باب جواز تقصير المعتمر من شعره وانه لا يجب حلقه وانه يستحب كون حلقه او تقصيره عند المروة ..
٣١٣	باب جواز التمتع في الحج والعران ..
٣١٣	باب بيان عدم عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزمانيه ..
٣١٣	أقوال العلماء في العمرة هل هي واجبة كالحج ام سنة مؤكدة ..
٣١٤	باب فضل العمرة في رمضان ..
٣١٤	باب استحباب دخول مكة من الثانية العليا والخروج منها من الثانية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها ..
٣١٤	باب استحباب المبيت بذي طوى عند اعادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها غداً ..
٣١٨	باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة وفي الطواف الاوّل في الحج ..
٣٢٠	باب استحباب استلام الركنين: يمينيين في الطواف دون الركنين الآخرين ..
٣٢٢	باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف ..
٣٢٣	باب جواز الطواف على بغير وغيره واستلام الحجر بحجر ونحوه للركب ..
٣٢٣	باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحجر الا به ..
٣٢٤	باب بيان ان السعي لا يكره ..
٣٢٤	باب استحباب اعادة الحاج التلبية حتى يشعر في رمي جمرة العقبة يوم النحر ..
٣٢٤	الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيهاً وخلاف الادلى ..
٣٢٨	باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى الى عرفات في يوم عرفة ..
٣٢٩	باب الافاضة من عرفات الى المزدلفة واستحباب صلاح في المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة ..
٣٣١	باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر ..
٣٣١	باب استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في اخر الليل قبل رحمة الناس و
٣٣٢	استحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة ..
٣٣٣	أقوال العلماء في الرمي هل يجزئ قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر لا ..
٣٣٣	أقوال السلف في الوقوف بالمزدلفة ..
٣٣٣	باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي وتكرار من يساره ويكره منى كحل حصاة ..
٣٣٥	باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر واكتفاء ببيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم ..
٣٣٦	باب استحباب كون حصص الجمار بفلاح حصص الخراف ..

صفحة	عنوان
٣٣١	باب بيان وقت استحباب الرمي
٣٣٢	باب بيان ان حصص الجمار سبع
٣٣٢	باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير
٣٣٩	باب بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثم يخر ثم يحلق ولا بد من الحلق بالجانب الايمن من رأس المخلوق
٣٣٠	باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي وتقديم الطواف عليها كلها
٣٣١	أقوال العلماء في وجوب الترتيب بين وظائف يوم النحر
٣٣٣	باب استحباب طواف الأفاضة يوم النحر
٣٣٥	باب استحباب نزول المحصر يوم النحر وصلوة الظهر وما بعدها به
٣٣٨	باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق والترخيص في تركه لاهل السقاية
٣٣٨	باب فضل القيام بالسقاية والثناء على اهله واستحباب الشرب منها
٣٣٩	باب الصدقة بلحم الهدايا وجلودها وجلالها وان لا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها
٣٥٠	باب جواز الاشتراك في الهدى واجزاء البدنة والبقرة كل واحد منهما عن سبعة
٣٥١	باب استحباب نحر الابل قياً ما معقولة
٣٥٢	باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد ان باعته
٣٥٣	لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شئ بسبب ذلك
٣٥٣	باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج اليها
٣٥٥	باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق
٣٥٤	باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض
٣٥٩	باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها
٣٦٣	باب نقض الكعبة وبنائها
٣٦٩	باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما وللنوت
٣٦٩	أقوال الأئمة في جواز الحج عن الغير
٣٤١	أقوال العلماء في انه هل يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه
٣٤٢	باب صحة حج الصبي وأجر من حج به
٣٤٣	باب فرض الحج مرة في العمر
٣٤٥	باب سفر المرأة مع محرماً الى حج وغيره
٣٤٤	أقوال العلماء في شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة
٣٨٠	باب استحباب الذكر اذا ركب دابته متوجهاً لسفريه او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر
٣٨١	باب ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره
٣٨٢	باب استحباب النزول بطحاء ذي الحليفة والصلوة بها اذا صدر من الحج والعمرة وغيرها فسر بها
٣٨٣	باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الأكبر
٣٨٣	باب فضل يوم عرفة
٣٨٥	باب فضل الحج والعمرة
٣٨٦	باب نزول الحاج بمكة وتوريث دورها

صفحة	عنوان
٣٨٨	باب جواز الإقامة بمكة للسها جرمها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة ..
٣٨٨	باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها ولقطتها ألا لمنشد على الدوام ..
٣٩٠	أقوال العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه ..
٣٩٢	باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة ..
٣٩٢	باب جواز دخول مكة بغير أحرام ..
٣٩٤	باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمتها ..
٣٩٨	أقوال العلماء في أن المدينة لها حرمة لا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها مثل حرمة مكة وليس كذلك ..
٤٠٩	باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على أوائها وشدتها ..
٤١٠	باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والذجال إليها ..
٤١١	باب المدينة تنفع خبيثها وتسمى طابة وطيبة ..
٤١٣	باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وإن أرادهم به إذا به الله ..
٤١٣	باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار ..
٤١٤	باب إخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت ..
٤١٥	باب فضل ما بين قبره صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره ..
٤١٦	باب فضل أحد ..
٤١٦	باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة ..
٤١٦	فضل الصلوة في المساجد الثلاثة منها في غيرها وتحقيق التفاضل بينها ..
٤١٨	فضل مكة والمدينة وإيهما افضل من الآخر وأقوال العلماء في افضلية القبر الشريف ..
٤٢٣	باب فضل المساجد الثلاثة ..
٤٢٤	باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ..
٤٢٥	باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته ..
٤٢٦	كتاب النكاح - تحقيق لفظ النكاح ومعناه لغة وشرعاً ..
٤٢٦	بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته ..
٤٣٠	بيان آفات النكاح ..
٤٣١	باب استحباب النكاح لمن تاقته نفسه اليه ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ..
٤٣٣	ذكر أقسام الرجل في التزويج ومذهب العلماء في أن من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه ..
٤٣٨	باب ندب من رأى امرأة فوقع في نفسه إلى أن يأتي أمرته أو جاريته فيواقعها ..
٤٣٩	باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيم ثم نسيم ثم نسيم واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ..
٤٣٩	أقوال العلماء في النكاح الموقت أنه فاسد أو لا بل ينحل صحيحاً ويبطل الشرط ..
٤٤٣	لبس الكلام في الدليل على تحريم المتعة والجواب عما تمسك به الشيعة ..
٤٤٤	تحقيق أن المتعة متى حرمت وهل وقع الإباحة والتحريم فيها مرة أو مرتين ..
٤٤٩	باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ..
٤٥١	باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ..
٤٥٦	باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ..

صفحة	عنوان
٢٥٩	باب تحرير نكاح الشغار وبطلانه ..
٢٦٠	باب الوفاء بالشروط في النكاح ..
٢٦١	باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ..
٢٦٢	بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت ..
٢٦٣	مذهب العلماء في ان النكاح هل ينقذ بعبارة النساء بغير ولي ام لا وبسط الكلام في الدليل لما هو المختار عند الحنفية ببيان
٢٦٤	الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد نكاح المرأة ..
٢٦٩	تحقيق حديث لا نكاح الا بولي وحديث ايها امرأة تكنت بغير إذن وليها ..
٢٧٢	باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة ..
٢٧٥	باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه ..
٢٧٥	باب ندب من اراد نكاح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفيها قبل خطبتها ..
٢٧٦	باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك من قليل وكثير استحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحجب به
٢٧٨	اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتمة الحديد ..
٢٧٨	اقوال العلماء في ان اقل المهر هل هو موقت من الشارع ام لا بل مفضل الى رأى الزوجين ..
٢٨١	الدليل على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج ..
٢٨٢	هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقاً ؟ - اختلف العلماء في ذلك ..
٢٨٣	اقوال العلماء في جواز كون الاجارة صداقاً ..
٢٨٥	مصالح الوليمة ..
٢٨٦	باب فضيلة اعتاقه امته ثم يتزوجها ..
٢٨٦	اقوال العلماء في الفخذ هل هو عورة ام لا ..
٢٨٩	اقوال العلماء في انه هل يصح جعل عتق الامته صداقاً ام لا بل الواجب مهر مثلها اذا فعل ذلك ..
٢٩٣	باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واثبات وليمة العرس ..
٢٩٨	باب الامر باجابة الداعي الى دعوة ..
٢٩٨	اقوال العلماء في ان اجابة دعوة الوليمة واجب او سنة ..
٥٠١	باب التحلل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثريفاً رقيقاً وتنقض عدتها ..
٥٠٢	اقوال العلماء في عقد نكاح المحلل هل يصح ام لا وهل يثبت به التحليل للاول او يشترط له النكاح الصادر عن رغبة ..
٥٠٤	باب ما يستحب ان يقوله عند الجماع ..
٥٠٨	باب جواز جماع امرأته في قبلها ومن ورائها من غير تعرض للدبر ..
٥٠٨	الدليل على حرمة الوطئ في الدبر ..
٥١١	باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ..
٥١٢	باب تحريم افشاء سرا المرأة ..
٥١٢	باب حكم العزل ..
٥١٦	باب تحريم وطئ الحامل المسبية ..
٥١٦	باب جواز الخيلة وهي وطئ المريض وكراهة العزل ..
٥١٩	تقريب العلامة السيد الزاهد الكوثري ..

الجزء الثالث

من



فتح الملهم بشرح صحيح مسطور

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

هي لغة الطهارة والتماء أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة إذا بورك فيها، والمدرح يقال زكى نفسه إذا مدحها، وأما شئنا
الجميل يقال زكى الشاهد إذا شئ عليه وكلها توجد في المعنى الشرعي لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل والمال بانفاق بعضه
ولذا كان المدفوع مستقلاً فحرم على آل البيت، **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَتُغْنِيهِمْ بِهَا** وما انفقتم من شئ فهو
يخلفه ويُرِي الصَّدَقَاتِ وبسببها يكثر الاجر وهي شكر المال إذ شكر كل شئ بحسبه وقد قال الله تعالى **لَكِنَّ شَكْرَكُمْ لَا زَيْدٌ** وشكرها تحصل
البركة لا ينقص مال من صدقة ويمدح بها الدافع ويثني عليه بالجميل **وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**، **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى** - وشرعاً على أي الحنفية
عليك جز مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاة مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى كما في الدر المختار - قال المحافظ
اختلف في أول وقت فرض الزكاة فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة فقبل في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في
باب السير من الروضة وجر من الأثر في التاثير بأن ذلك كان في التاسعة وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضام من ثعلبة وفي حديث وفد عبد
القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة وكذا مخاطبة إلى سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يأمرنا بالزكاة لكن يمكن تأويل كل ذلك
كما سيأتي في آخر الكلام وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة ففيها لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي
صلى الله عليه وسلم عاملاً فقال ما هذه الأجزية واخت الجزية والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة لكنه حديث ضعيف لا يخرج
به وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة واجتمع ما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال
للنخاشي في جملة ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالصلوة والزكاة والصيام انتهى - وفي استدلاله بذلك نظر لأن الصلوات الخمس
لم تكن فرضت بعد ولا صيام رمضان فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النخاشي وإنما أخبره بذلك بعد مدة - وقد وقع فيها
ما ذكر من قصة الصلوة والصيام وبلغ ذلك جعفر فقال يأمرنا بجعفر يأمر به أمته وهو بعيد جداً وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا أن سلم
من قديم فاستأذنه أن المراد بقوله يأمرنا بالصلوة والزكاة والصيام أي في الجملة ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلوة الصلوات الخمس ولا
بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب الحول والله أعلم - قال ابن كثير في تفسيره المزمع تحت قوله تعالى
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وهذا يدل لمن قال بأن فرض الزكاة نزل بمكة لكن مقادير النصب المخرج لمرتبين إلا بالمدينة والله أعلم -
ثم قال المحافظ وما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث انس في قصة ضام من ثعلبة وقوله **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** أن تأخذ
هذه الصدقة من أغنيائنا فقسمها على فقرائنا وكان قدوم ضام سنة خمس كما تقدم وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات

تأليفه

تحقيقه

وذلك يستدعي تقديم فرضية الزكاة قبل ذلك، وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بالأخلاق وثبتت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فرضية الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله اسناداً صحيحاً رجاله رجال الصحيح لا باعاً الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهمل المقتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تاريخ الإسلام في السنة الأولى فرضت الزكاة وقد اخرج البيهقي في الدلائل حديثاً مرسل المذکور من طريق المغازي لابن اسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن جنيح لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه وفي نسخة مقال والله أعلم - وقال النووي قال المازني رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة قد وجبت للمواساة والمواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو انصبأ حد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ورتب مقلداً لواجب بحسب المؤنة والتعب في المال فاعلاها وأقلها تعبا الركا وفيه الجنس لعدم التعب فيه ويلييه الزرع والتمران سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر إلا نصفه ويلييه الذهب الفضة والتجارة وفيها ربع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويلييه الماشية فأن يدخلها إلا وقاص بخلاف الأنواع السابقة والله أعلم وقال الشيخ العاروف المحقق رحمه الله الهلوى قدس الله روحه أعلم أن عملة ما دعى في الزكاة مسلمات ومصلحة ترجع إلى تهذيب النفس وهي أنها أحضرت الشتم والشتم أقيم الأخلاق ضارته في المعاد ومن كان شحيحاً فإنه إذا مات بقي قلبه متعلقاً بالمال وعذب بذلك ومن تمرن بالزكاة وانزل الشتم من نفسه كان ذلك نافعة والأخلاق في المعاد بعد الأخبات لله تعالى هو سخاوة النفس فكما أن الأخبات تُعبد للنفس هيئته التطلع إلى الجبروت فكذلك السخاوة تُعبد لها البراءة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية وذلك لأن أصل السخاوة قهر الملكية البرميمة وأن يكن الملكية هي الغالبة وتكون البرميمة منصبة بصيغتها أخذت حكمها ومن المنهيات عليها بذل المال مع الحاجة إليه والعفو عن ظلم والصبر على الشدائد في الكرميات بأن يهون عليه ألم الدنيا لا يقاوم بالآخرة فامر النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وضبط أعظمها وهو بذل المال بحدود وقرنت بالصلوة والإيمان في مواضع كثيرة من القرآن وقال تعالى عن أهل النار لَنَرَنَّكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَنَرَنَّكَ نُطْعِمُ السَّكِينِ وَكَأَنَّا نَحْنُ نَحْنُ وَإِيضاً فَإِنَّهُ إِذْ عَثَرَ لِّلْمَسْكِينِ حَاجَةً شَدِيدَةً وَاتَّقَى تَدْبِيرَ اللَّهِ أَنْ يُسَدَّ خَلَّتْهُ بَأَنْ يَلْمَهُمْ الْأُنْفَاقَ عَلَيْهِ فِي قَلْبِ رَجُلٍ فَكَانَ هُوَ ذَلِكَ أَنْبَسَ قَلْبُهُ لِلْإِهَامِ وَتَحَقَّقَ لَهُ بِذَلِكَ انْفِرَاحٌ رُوحَانِيٌّ وَصَارَ مَعْدَةً لِّلرَّحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى نَافِعًا جَدُّاً فِي تَهْذِيبِ نَفْسِهِ وَالْإِهَامِ الْحَقْلِيَّ الْمُتَوَجِّهَ إِلَى النَّاسِ نَلَّوْا إِلَيْهِمُ الْتَقْصِيلِيَّ فِي فَوَائِدِهِ - وَإِيضاً فَالْمَزَاجُ السَّلِيمُ مَجْبُولٌ عَلَى رِقَّةِ الْجَنَنِ وَهَذِهِ خَصْلَةٌ عَلَيْهَا يَتَوَقَّفُ أَكْثَرُ الْأَخْلَاقِ الرَّاجِعَةُ إِلَى حَسَنِ الْمَعَامَلَةِ مَعَ النَّاسِ فَمِنْ نَقْدِهَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ يَحِبُّ عَلَيْهِ سَدُّهَا - وَإِيضاً فَإِنَّ الصَّدَقَاتِ تَكْفُرُ الْخَطِيئَاتِ وَتَزِيدُنِي الْبَرَكَاتِ عَلَى مَا يَبْتَغِيهَا سَبَقَتْ - وَمُصْلِحَةٌ تَرْجِعُ إِلَى الْمُنَةِ وَهِيَ أَنَّهَا تَجْمَعُ لِاحْتِمَالِ الضَّعْفَاءِ وَذَوِي الْحَاجَةِ وَتُلْغِي عَلَى قَوْمٍ وَتُرَوِّجُ عَلَى آخَرِينَ فَلَوْلَيْ تَكُنَ السُّبْحَانُ مَوَاسَاةَ الْفُقَرَاءِ وَاهْلِ الْحَاجَاتِ لَهَكَوْا مَا تَوَاجَعُوا - وَإِيضاً فَنَظَامُ الْمَدَنِيَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ قَوَامٌ مَعِيشَةُ الْحَقِيقَةِ الدَّائِمَةِ عَنْهَا وَالْمَدَبَرِينَ السَّاسِينَ لَهَا وَلَهَا كَأَنْوَاعٍ لِّإِعْلَالِ الْمَدَنِيَّةِ عِلَالٌ نَافِعٌ مَشْغُولَانِ بِهِ عَنِ الْكُتْسَابِ كَمَا فَهَمُوا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَوَامٌ مَعِيشَتُهُمْ عَلَيْهَا وَلَا نَفَقَاتُ الْمَشْرُوكَةِ لَا تَسْهَلُ عَلَى الْبَعْضِ وَلَا يَقْدَرُ عَلَيْهَا الْبَعْضُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَبَايَةُ الْأَمْوَالِ مِنَ الرِّعْيَةِ سَنَةً - وَلَهَا لَمْ يَكُنْ أَسْهَلُ وَلَا أَوْفَقُ بِالْمُصْلِحَةِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدٌ لِلْمُصْلِحِينَ مَضْمُونَهُ بِالْآخَرِ ادْخَلَ الشَّرْعَ أَحَادَهَا فِي الْآخَرِ ثُمَّ مَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَى تَعْيِينِ مَقَادِيرِ الزَّكَاةِ إِذْ لَوْ لَا التَّقْدِيرُ لَفَرَطَ الْمُفْقِرُ وَلَا عَتَدَى الْمُعْتَدَى وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْرٌ سِيرَةٌ لَا يَجِدُونَ بِهَا بَالًا وَلَا يَنْجِعُ مِنْ بَخْلِهِمْ وَلَا ثِقِيلَةٌ يَسْرِعُ عَلَيْهِمْ أَدَامُهَا إِلَى تَعْيِينِ الْمُدَّةِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ وَيَجِبُ أَنْ لَا تَكُونَ قَصِيرَةً يَسْرِعُ حَوَادِثُهَا فَيَعْسَرَ قَامَتُهَا فِيهَا وَأَنْ لَا يَكُونَ طَوِيلَةً لَا يَنْجِعُ مِنْ بَخْلِهِمْ وَلَا يَدْرُ عَلَى الْحَاجَتَيْنِ وَالْحَفْظَةِ إِلَّا بَعْدَ انْتِظَارِ شَدِيدٍ وَلَا أَوْفَقُ بِالْمُصْلِحَةِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الْقَانُونُ فِي الْجَبَايَةِ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ فِي جَبَايَةِ الْمُلُوكِ الْعَادِلَةِ مِنْ رِعَايَا هَرَلَانَ التَّكْلِيفِ بِمَا اعْتَادَهُ الْعَرَبُ وَالْيَهُودُ وَصَارَ كَالضَّرْبِ الَّذِي لَا يَجِدُونَ فِي صَدْرِهِمْ حَرَجًا مِنْهُ وَالْمُسْلِمُ الَّذِي إِذْ هَبْتَ أَلْفَةً عَنْهُ الْكُلْفَةُ أَقْرَبُ مِنْ جَبَايَةِ الْقَوْمِ وَأَوْفَقُ لِلرَّحْمَةِ بِحَمْلِ الْأَوْثَانِ اعْتَادَهَا طَوَائِفُ الْمُلُوكِ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَقَالِيمِ الصَّالِحَةِ وَهُوَ غَيْرُ ثَقِيلٍ عَلَيْهِمْ وَقَدْ تَلَقَّاهَا الْعُقُولُ بِالْقَبُولِ أَرْبَعَةَ الْأَوَّلِ أَنْ تُوْخَذَ مِنْ حَوَائِجِ الْأَمْوَالِ النَّامِيَةِ فَانْهَاجَ حَوَائِجُ الْأَمْوَالِ إِلَى الذَّبِّ عَنْهَا لِأَنَّ النُّوْلَ يَتِمُّ إِلَّا بِالْتَرَدِ دَخَارِ الْبِلَادِ وَكَانَ اخْرَاجُ الزَّكَاةِ اخْتِيارًا عَلَيْهِمْ لِمَا يَرَوْنَ مِنَ التَّزْيِيدِ كُلِّ حَالٍ فَيَكُونُ الْعَرْمُ بِالْعَمِّ وَالْأَمْوَالُ النَّامِيَةُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ الْمَاشِيَةُ الْمُتَنَاسِلَةُ السَّائِمَةُ وَالزَّرْعُ وَالتَّجَارَةُ - وَالثَّانِي أَنْ تُوْخَذَ مِنْ أَهْلِ الدُّوْرِ وَالْكُنُوزِ فَهُوَ حَوَائِجُ النَّاسِ إِلَى حِفْظِ الْمَالِ مِنَ السَّرَاقِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ وَعَلَيْهِمْ أَنْفَقَاتُ لَا يَسْرِعُ عَلَيْهِمْ أَنْ تَدْخُلَ الزَّكَاةُ فِي تَضَاعُيفِهَا وَالثَّلَاثُ أَنْ تُوْخَذَ مِنَ الْأَمْوَالِ النَّافِعَةِ الَّتِي يَنَالُهَا النَّاسُ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ كَدَفَاتٍ الْجَاهِلِيَّةِ وَجَوَاهِرِ الْعَادِيَةِ فَانْهَاجَ بِمَنْزِلَةِ

تحقيق الصالح والحكماء المرمية في فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين انصاف في أنواع المال

كتاب الزكاة

حدثني عمر بن محمد بن بكير الناقد قال قال ناسف بن عبيدة قال سألت عمر بن يحيى بن عمارة فآخبرني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

اجتمع يخف عليهم إلا نفاق منه والرابع أن تلزم ضربايب على رؤس الكاسبين فافهم عامة الناس واكثرهم واذا جبي من كل منهم شيء يسير كان خفيفا عليهم عظيم الخطر في نفسه ولما كان دوران التجارات من البلدان النائية وحصاد الزروع وحش الثمرات في كل سنة وهي اعظم انواع الزكاة قد را حول لها ولا تخاف تجمع فصلا مختلفة الطبائع وهي مظنة الغناء وهي مداة صالحة لمثل هذه التقديرات - والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله **قوله** سألت عمر بن يحيى بن عمارة الخ قال الكافي المسئول عنه مفهوم من السياق وهي اقدار النصب التي دل عليها الجواب بقوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة الى آخره ذكر قوله ليس فيما دون خمسة أوسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ اوسق كحل واحال وقد وقع كذلك في رواية لمسلم وهو سترن صلحا بالاتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البخاري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا واخرجه ابو داود ايضا لكن قال ستون مئتوما والدارقطني من حديث عائشة ايضا والوسق ستون صاعا ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالوسق لكن في رواية لمسلم ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة وفي رواية له ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى اقل كانه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله كذا في الفتح **قوله** صدقة الخ اخرج به الشافعي وابو يوسف ومحمد والجمهور ان ما اخرجته الارض اذا بلغ خمسة أوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء وقال ابو حنيفة في كل ما اخرجته الارض قليله وكثيره العشر سواء سقي سحيا او سقته السماء الا القصب الفارسي والخطيب الحشيش وقال النووي في هذا الحديث فائدتان احدهما وجوب الزكاة في هذه المحددات والثانية انه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين الاما قال ابو حنيفة وبعض السلف انه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الاحاديث الصحيحة قال العيني وهذه عبارة سيئة ولا يليق التلطف بها في حق امام متقدم علما وفصلا وزهدا وقربا الى الصحابة والتابعين الكبار سيما ذلك من شخص موسوم بين الناس بالعلم الغدير والزهد الكثير والانصاف في مثل هذا المقام تحسين العبارة وهو اللائق لاهل الدين ولا يفحش العبارة الا من يتعصب بالباطل وليس هذا من الدين ولم ينسب النووي بطلان هذا المذهب ومنابذة الاحاديث الصحيحة لابي حنيفة وحده بل نسبها ايضا الى بعض السلف والسلف هم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم النخعي وقال ابو عمر هذا ايضا قول زفر رواية عن بعض التابعين فان مذهب هؤلاء مثل مذهب ابي حنيفة واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن سمية بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال فيما انتبت الارض من قليل او كثير العشر واخرج نحوه عن مجاهد ابراهيم النخعي واخرج ابن ابي شيبة ايضا عن هؤلاء نحوه وزاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة بقل، ام - وقد رواه ابن ابي شيبة عن حماد عن الزهري فقول حماد رواه عن منذر عن شعبة عنه قال في كل شيء اخرجت الارض العشر ونصف العشر قول الزهري رواه عن عبد الله بن علي عن معمر عنه انه كان لا يوقت في الثمرة شيئا وقال العشر ونصف العشر وروى عن عبد الله بن علي عن معمر قال كتب بذلك عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن قال ابن حزم وهو عن عمر بن عبد العزيز وابراهيم وحماد بن ابي سليمان في غاية الصحة - ام - قال العيني /م/ واجتج ابو حنيفة ومن معه بمادواه البخاري من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشرين او عشرين ما سقي بالغم نصف العشر وبما رواه مسلم عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت الاثمار والغييم العشر فيما سقي بالسانية نصف العشر وبما رواه ابن ماجه عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني ان آخذ ما سقت السماء وما سقي بعلا العشر وما سقي بالدا والى نصف العشر وهذا الحديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لا ختم كالزكاة يتابعون بالوساق وقيمة الوسق اربعون ذهبا، ام - قال الشيخ ابو بكر الرازي المجتصا من ايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة فجاز ان يريد به زكاة التجارة بان يكون سائل سائل عن اقل من خمسة أوسق طعام او ثمر للتجارة فآخبر ان لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوي كما رواه النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار - ام - وهذا التأويل لا يخلو عن بعد ويرده ما اخرجناه سابقا واليه هي من طريق سليمان بن داود حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن جدنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سحيا او بجلا فيه العشر اذا بلغ خمسة أوسق وبلغت بالرشاء او بالدالية فيه نصف العشر اذا بلغ خمسة أوسق، واخرجه الحاكم في المستدرک ايضا بهذا الاسناد - ولكن قد تكلم المحدثون في استاده كثيرا قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سليمان بن داود الخولاني الدمشقي وروى الحاكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي

اختلاف الاثمة فان الصدقة تجب في كل ما اخرجته الارض قليلا وكثيرا اذا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق

رخص في العرية في الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة وقال في كل عشرة اقناء قنوي وضع في المسجد للمساكين - قال وما تمسك به أحد منّا والحديث قوي واخرجه الحافظ في الفتح عن ابن خزيمة في الموضوعين ولم يخرج هذه القطعة (اي في كل عشرة اقناء قنوي) ولا اعلم باعث على اخرجها هذه القطعة ام - قلت اخرجها الطحاوي بالاسناد السابق ثم قال حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الوهبى قال اخبرنا ابن اسحق فذكر ما سناده مثله غير انه قال ثم قال الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ولم يذكر قوله في كل عشرة اقناء ام - فتقع الاختلاف في ذكر هذه الزيادة وحذفها وطريق الطحاوي المشتمل على هذه الزيادة فيه عن عنة ابن اسحاق كما رأيت وقد اخرج هذا الحديث الشافعي واهل السنة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان من جابر وهذا فيه رواية ابن اسحق بصيغة التحديث وليس فيه ذكر الزيادة وقد اخرج ابو داود في باب حقوق المال من طريق محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن محمد بن يحيى وفيه أمر من كل جاذ عشرة اوسق من التمر بقنوي يعلق في المسجد للمساكين وهذا كما تراه يخالف ما روى الطحاوي من الزيادة قال الحافظ وفي الباب حديث آخر اخرجناه ثابت في الدلائل بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم لما مر من كل حائط بقنوي يعلق في المسجد حتى للمساكين وفي رواية له وكان عليها معاذ بن جبل اى على حفظها او على قسمتها وآشأ رايه البخاري في بعض تراجمه هذا الاختلاف يورث التردد في قبول تلك الزيادة والله اعلم - قال الجصاص رحمه الله ويحتمل ان حنيفة في ذلك بقوله تعالى **وَأَوْفُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ** وذلك عائلاً الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محملاً في المقدار الواجب لان قوله **حَقَّهُ** مجمل مفتقر الى البيان وقد ورد البيان في مقدار الواجب وهو العشر او نصف العشر يحتمل فيه بقوله تعالى **أَوْفُوا مِنْ طَبَقَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ** وذلك عام في جميع الحاج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يفصل بين القليل والكثير - ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كما ركازوا لغنا ثم واجه معتبروا المقدار بحديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) والجواب عن هذا ان حنيفة من وجوه أحدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر ان أحدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء على استعمال أحدهما وتلقاه الناس بالقبول واختلفوا في استعمال الآخر فاستعمل الآخر لما متفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقاً على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومه أولى وكان قاضياً على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخاً او يكون تأويله محمولاً على معنى لا ينافي شيئاً من خبر العشر - وايضاً فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في إيجابه في الموسوق وغيره خمسمائة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بياناً لمقدار ما يجب فيه العشر لان حكمه البيان ان يكون شاملاً للجميع ما اقتضه البيان فلما كان خبر الاوساق مقصوراً على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عمومياً في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر وايضاً فان ذلك يقتضيه ان يكون ما يوسق يقتدر في إيجاب الحق بلوغ مقدار خمسة اوسق وليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردول لا اتفاق السلف الخلف على خلافه وليس ذلك لقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه لا شيء من الرقة الا وهو داخل في الوزن والاواق من كورة للوزن فجاز ان يكون لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر - وايضاً فقد ذكرنا ان الله حقوقاً واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والصحاح قال لا نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجائز ان يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت بنحو قوله تعالى **فَلَا إِكْرَهَ لِلْإِسْلَامِ إِلَّا الْغُرْمُ** واليتامى والمسلمين قاتلهم ثمهم منه ونحو ما روى عن مجاهد اذا حصلت طرحت للمساكين واذك است واذ انقبت واذ علمت كيله عزلت زكاته وهذا الحقوق غير واجبة اليوم فجائز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبراً في تلك الحقوق واذ احتل ذلك لم يحجز تخصيص الآية والاشتراف المتفق على نقله به ام قال الشيخ بدر الدين في الاحاديث التي تعلق بها اهل المقالة الاولى (اي معتبروا المقدار) اخبار آحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ام وقال ومن اصحاب من جعل حديث الباب منسوخاً وله في تقريره قاعدة فقالوا اذا ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خسر العام بالخاص كن يقول لعبد له لا تعط لاحد شيئاً ثم قال له اعط زيداً ادريها وان علم تقديم الخاص على العام ينسخ الخاص بالعام كن قال لعبد اعط زيداً ادريها ثم قال له لا تعط لاحد شيئاً فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابيان وهذا هو المأخوذ به وقال محمد بن شعيب بن عمار هذا اذا علم التأخير اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر لما فيه من الاحتياط وهذا لم يعلم التأخير فجعل العام آخر احتياطاً ام - وقال الشيخ ابن الميمون والحاصل انه تعارض علم وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الاوساق ومن يقدم العام ويقول يتعارضان ويطلب الترجيح ان لم يعرف التأخير وان عرف فالتأخير ناسخ وان كان العام كقولنا يجب ان يقول بموجب هذا العام هنا لانه لما تعارض مع حاش الاوساق

ولا يما دون خمس ذرة

في الايجاب فيما دون الخمسة الاوسق كان الايجاب اولى للاحتياط فمن تركه المطلوب في نفس الاصل بخلاف تركه هنا ولو خشية الخروج عن الغرض لا ظهر ناصته اى اظهر مستعينا بالله تعالى - ا - قال العلامة ابن رشد المالكى في بداية المجتهد ولكن حمل الجمهور عند الخصم على العموم هو من باب ترجيح الخصوص على العموم في الجزء الذى تعارضنا فيه فان العموم فيه ظاهر الخصوص فيه نص فتأمل هذا فانه السبب الذى صير الجمهور الى ان يقولوا بنى العام على الخاص وعلى الحقيقة ليس بنينا فان التعارض بينهما موجود الا ان يكون الخصوص متصلا بالعموم فيكون استثناء واحتجاج الى حنيفة في النصاب بهذا العموم فيه ضعف فان الحديث انما خرج مخرج تبين القدر الواجب منه - وقال الحافظ ابن القيم ولا تعارض بينهما بحمل الله بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر انما اريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين منفردا بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبنيته نصا في الحديث الاخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصحيح الحكم الذى لا يحتمل غير ما دل عليه البتة الى الجمل المتشابه الذى غايته ان يتعلق فيه بعموم لم يقصد وبما به بالخاص المحكم الملبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص وبالله العجب كيف يخصون عموم القرآن والسنة بالقياس الذى احسن احواله ان يكون مختلفا في الاحتجاج به وهو محل اشتباه واضطراب اذا من قياس الا وتمكن معارضته بقياس مثله او دونه واقرى منه بخلاف السنة الصحيحة والصحيحة فاما لا يعارضها الا سنة ناسخة معلومة بالتأخر والمخالفة - ثانيا قال اذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالقصب والحشيش فلا ذكر لها في النص فهلا خصصتموه بقوله لا زكاة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة اوسق واذا كنتم تخصون عموم بالقياس فهلا خصصتم هذا العام بالقياس الجلى الذى هو من اجل القياس واصححه على سائر انواع المال الذى تجب فيه الزكاة فان الزكاة الخاصة لم يشرعها الله ورسوله في مال الا وجعل له نصا كاملا شئ والذهب والفضة ويقال ايضا فلهذا او جبت الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملا بقوله تعالى خذ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً وَقَوْلُهُ تَعَالَى اَتَقِفُوا مِنْ طَيْبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ فانه يعمل كل مكسوب) وقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرا ولا يودى زكاتها الا بطم لها يوم القيامة بقاع قرقر وقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يودى زكاتها الا صفحت له يوم القيامة صفائح من نار - وهلا كان هذا العموم عندكم مقدما على احاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هناك تعارض مستقط وموجب فقد منا المرجح احتياطاً وهذا في غاية الوضوح وبالله التوفيق - ام مع زيادة - وقال ابن قدامة في المنخى ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق متفق عليه - وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله في سائمة الابل الزكاة بقوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله في الزكاة ربع العشر بقوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولانه قال تجب فيه الصدقة فلم تجب في سيرة كسائر الاموال الزكائية وانما لم يعتبرا حول لانه يكمل ثمانا باستحصاده لا ببقائه واعتبار الحول في غيره لانه مظنة لكمال النماء في سائر الاموال والنصاب اعتبر ليلج حلل المحتل المواصة منه فلهذا اعتبر فيه، بحقيقة ان الصدقة انما تجب على الاغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الخفى بدون النصاب كسائر الاموال الزكائية، ا - واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وقوله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوَى مَا زَادَ عَلَى الْحَوَاجِ - قال الشيخ رحمه الله الزهلى قدس الله روحه انما قدر من الحب والتمر خمسة اوسق لانها تكفى اقل اهل البيت السنة وذلك لان اقل اهل البيت الزوج والزوجات وثالث خادم او ولد بينهما وما يضاف ذلك من اقل البيوت وغالب قوت الانسان رطل او منل من الطعام فاذا اكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاه لسنة وبقيت بقية لنواياهم وادامهم - ا - واما ما قيل ان السبب هو الارض النامية اى بالخارج تحقيقا في حق العشر ولذا لا يجوز تعجيل العشر لانه حينئذ قبل السبب فاذا اخرجت اقل من خمسة اوسق لولم توجب شيئا لكان اخلا للسبب عن الحكم فقال الشيخ ابن الهمام حقيقة الاستدلال انما هو بالعام السابق لان السببية لا تثبت الا بدليل الجمل والمفيد لسببيتها كذلك هو ذلك والا فالحديث الخاص اذا دار السبب الارض النامية باخراج خمسة اوسق فصاعدا لا مطلقا فلا يصح هذا مستقلا بل هو فرع العام المفيد سببيتها مطلقا، ا - والله تعالى اعلم - وسيأتى بعض ما يتعلق بهذا البحث في شرح حديث جابر فيما سقت الاغصان العشر فانتظر - قوله ولا فيما دون خمس ذود الخ الذود بعنتم المعجمة وسكون الواو بعد هاء ملة قال الزين بن المنير اضافت خمس الى ذود وهو مذكور لانه يقع على المذكر والمؤنث واصله الى الجمع لانه يقع على المفرد والجمع واما قول ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره انه يقع على الجمع انتهى والاكثر على ان الذود من الثلاثة الى العشرة وانه لا واحد له من لفظه وقال القرطبي اصله ذاذين وذاذ اذا دفع شيئا فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه معرق الفقر وشدة الفاقة والحاجة وقد قال ابن الهمام وقد استعمل الذود هنا في الواحد على نظير استعمال الرهط في قوله تعالى تَسْعَةُ رَهْطٍ، ا - قال النووي الرواية

هذا
القول
الراجح
على
الجمهور

صدقة ولا فيما دون خمسة اواق صدقة وحديثنا محمد بن ربح بن المهاجر قال انا الليث بن سعد بن عمار قال
قال ناعبد الله بن ادريس كلاهما عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وشار النبي صلى الله عليه وسلم بكفه بخمس اصابعه ثم ذكر بمثل حديث
ابن عيينة وحديثنا ابو كامل وقطيل بن حسين الخدري قال نا بشر يعني ابن مفضل قال ناعمار بن غزوة عن يحيى
ابن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة
وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد
وزهير بن حرب قالوا نا وكيع عن سفيان عن اسمعيل بن محمد بن يحيى بن حبان عن عمار بن عمار عن ابي سعيد
الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوساق من تمر ولا حب صدقة **حدثنا**
اسحق بن منصور قال نا عبد الرحمن يعني ابن مهدي قال نا سفيان عن اسمعيل بن اُمية عن محمد بن يحيى بن حبان
عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ

المشهوره خمس ذرد باضافة خمس الى ذود وروى بنون خمس ويكون ذود يد كامنه والمعروف الاول ونقله ابن عبد البر والقاضون الجمهور
قوله صدقة الخ قال العيني فيه بيان اقل الابل التي يجب فيها الزكاة فيكون انه لا تجب الزكاة في اقل من خمس ذرد من الابل فاذا بلغت خمساً سائمة
وحال عليها الحول ففيها شاة وهذا لا جمل في وليس فيه خلاف، ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما قدر من الابل خمس ذود
وجعل زكوة شاة وان كان الاصل ان لا تؤخذ الزكاة الا من جنس المال وان يجعل النصاب عدلاً به بالان الابل اعظم المواشي جثة واسترها
فان لم يمكن ان تذبح وتركيب وتحلب يطلب منها النسل ويستند فأبوابها وجودها وكان بعضهم يفتي بخائب قليلة يكفي كفاية الصرمة وهي من
عشرة الى عشرين) وكان البعيد يسوي في ذلك الزمان بعشر شياه وثمان شياه واثنى عشرة شاة كما ورد في كثير من الاحاديث فجعل خمس ذود في حكم
ادنى نصاب من الغنم وجعل فيها شاة - ام قوله ولا فيما دون خمسة اواق الخ زاد مالك من الحرق واواق بالتون وبأثبات التحتانية مشدداً
وخصفاً جمع اوقية يضم الهززة وتشديد التحتانية وحكي بعضهم وقية بحذف الالف فتح الواو ومقلداً لادقية في هذا الحديث اربعون درهماً لا تقا
والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضموناً او غير مضروب قال ابو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم المقدار حتى جله ^{الملك} عبد
ابن مهران فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم احال بنصاب الزكاة على اعمامهم
وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شئ منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد فعشرة مثلاً وزن
عشرة وعشرة وزن ثمانية فانفق الرأي على ان ينقش بكتا بة عربية ويصير وزناً واحداً وقال غيره لم يتغير المتقال في جاهلية ولا اسلام واما الدرهم فاجتمعوا
على اكل سبعة مثاقيل عشرة فاهم كذا في الفتح، وقال الشيخ بل الذي وجدته في الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل الموازنة فنصاب الفضة خم اواق وهو ثمانية دراهم
بنظر الحديث والاجماع واما الذهب فعشرون مثقالاً والمعلول فيه على الاجماع الاماروي عن الحسن البصري والزهري انهما قال لا يجزئ اقل من اربعين مثقالاً ولا ثمانين مثقالاً
الاجزئ عشرة مثقالاً بما قاله الجمهور وقال القاضي عياض وعن بعض السلف جوب الزكاة في الذهب ثمانية مثاقيل بلغت قيمته مائتي درهم وان كان دون عشرة مثقالاً
قال هذا القائل ولا زكاة في العشري حتى يكون قيمتها مائتي درهم فما زاد من الذهب الفضة على النصاب يختلفوا فيه فقال مالك والليث والثوري
والشافعي وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وعامة اهل الحديث ان فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا وقص وروى لك
عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة وبعض السلف لا شئ فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ اربعين درهماً ولا فيما زاد على عشرين
ديناراً حتى يبلغ اربعة دنانير فاذا زادت ففي كل اربعين درهماً وفي كل اربعة دنانير درهم فجعل لهم اوقصاً كما لما شية، ام ثم ذكر الشيخ
احاديث لمذهب ابي حنيفة ثم قال والعجب من النووي مع وقوفه على هذه الاحاديث الصحيحة كيف يقول ولا في حنيفة حديث ضعيف : يذكر
الحديث المتكبر فيه ولم يذكر غيره من الاحاديث الصحيحة (تسبيه) ذكرها القاضي ثناء الله الباني يقي رحمه الله ان نصاب الزكاة في الفضة
ثنتان وخمسون تولجة ونصفها وهو الصواب عند مشائخنا قوله صدقة الخ قال في حجة الله البالغة وانا قد مر من الرق خمس اواق لانها مقدار
يكفي اقل اهل بيت سنة كاملة اذا كانت الاسعار موافقة في اكثر الاقطار واستقر عادات البلاد المعتدلة في الرخص والغلاء فتجد ذلك، ام
قوله ليس فيما دون خمسة اوساق الخ هكذا هو في الاصول خمسة اوساق وهو صحيح جمع وسق بكسر الواو وكمل واحال قاله النووي قوله من تمر ولا حب الخ

خمس أوسق ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة وحديثي عبد بن حميد قال ثنا يحيى بن آدم قال نا سفيان الثوري عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي وحديثي محمد بن لافع قال نا عبد المزيق قال نا الثوري ومعه عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي ويحيى بن آدم غير أنه قال بدل التمسكت حدثنا هرون بن معروف وهرون بن سعيد الأيلي قالانا ابن وهب قال اخبرني عياض بن عبد الله عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمير صدقة وحديثي ابو الطاهر احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سرح وهرون بن سعيد الأيلي وعمر بن سواد والوليد بن شعاع كلهم عن ابن وهب قال ابو الطاهر نا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث نا ابا الزبير حدثنا انه سمع جابر بن عبد الله يذكر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت الاغفار والغيم العشور وفيما سقت بالسانية نصف العشر وحديثي يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على فلان عن عبد الله بن زيد نا عن سليمان بن يسار عن عمار بن فلان عن ابي هريرة نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عيده ولا في فريسه صدقة وحديثي عمرو الناقد زهير بن حرب قال نا سفيان بن عيينة قال نا ايوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عمار بن فلان عن ابي هريرة قال قال عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال زهير يبلغ به ليس على المسلم في عيده ولا فريسه صدقة وحديثي يحيى بن يحيى قال نا سليمان بن بلال نا حماد نا قتيبة قال نا حماد بن زيد

تمرفعتم التاء المثناة واسكان الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد المزيق ثم رفعتم المثناة وفتح الميم قوله من الورق ان قال اهل اللغة يقال ورق وورق بكسر الراء واسكانها والمراد به هنا الفضة كلها مضرب بها وغيره واختلف اهل اللغة في اصله فقل يطلق في الاصل على جميع الفضة وقيل حقيقة للمضرب دراهم ولا يطلق على غير الدراهم الا مجازاً وهذا قول كثير من اهل اللغة وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منهم وهو مذهب الفقهاء ولم يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه احاديث يتحد يد نصابه بعشرين مثقالاً وهي صناعات لكن اجمع من يعتد به في الاجماع على ذلك وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون العشرات كذا في الشرح قوله فيما سقت الاغفار والغيم ان بفتح الغاء المعجمة وهو المطر وجاء في غير مسلم الغيل باللام قال ابو عبيد هو ما جرى من المياه في الاثمار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الارض كذا في الشرح - قوله العشور الخ قال النووي ضبطناه العشور بضم العين جمع عشر وقال القاضى عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع وهو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب مطالع النوار اكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بان اكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر قد اتفقوا على قوله عشر اهل الزمة بالضم وهو الصواب جمع عشر لا فرق بين اللفظين، ام - قال الطبري والحكمة في فرض العشر انه يكتب بعشر مثاله فكان المخرج للعشر تصدق بكل ماله فاقسم - قوله بالسانية الخ هو البعير الذي يسقه به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه ستايسنو اذا اسقه به قال الحافظ وذكر البعير كالمثال والا فالبقر وغيرها كذا في الحكم قوله نصف العشر الخ بظاهر هذا الحديث اخذ ابو حنيفة رحمه الله لانه صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه مقداراً فدل على وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الارض قل اوكثر - قال ابن المنذر لا نعلم احداً قاله غير نعمان وقال السرجي لقد كذب في ذلك فانه لا يخفى عنه من قاله غيره وانما عصبية تتجمل على النكاح مثله، قلت قول ابو حنيفة مذهب ابراهيم النخعي ومجاهد وحامد وزفر (والزهري) وعمر بن عبد العزيز ذكر ابو عمر وهو مروي عن ابن عباس وهو قول داود واصحابه فيما لا يوسق وقال القاضى ابو بكر بن العزم المالكى في عارضة الاحمدي واقرى المذاهب في المسألة مذهب ابو حنيفة دليلاً واحفظها للمساكين وابوها قياً ما بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وقد رام الجوني ان يخرج عموم الحديث من يدى ابو حنيفة بان قال ان هذا الحديث لم يأت للعموم وانما جاء لتفصيل الفرق بين ما يقل ويكثر مؤنثه وابدأ في ذلك داعداً وليس بممتنع ان يقتضيه الحديث الوجهين العموم والتفصيل وذلك الحمل في البابل واصح في التأويل انتهى - كذا في عمدة القارى وبهذا يظهر الجواب عن بعض ما نقلنا عن ابن القيم وغيره في اوائل الباب والله اعلم - قوله في عيده ولا فريسه صدقة الخ استدل بهذا الحديث سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء والشعبي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي واحمد واسحق واهل الظاهر فاتهم قالوا لا زكاة في الخيل وممن قال بقولهم ابو يوسف ومحمد بن اسمعيل نا وقال الترمذي والعمل عليه اى على حديث ابي هريرة المذكور في الباب عند اهل العلم انه ليس في الخيل اسائة صدقة ولا في الرقيق اذا كانوا الخدم صدقة الا ان يكونوا للتجارة فاذا كانوا للتجارة ففيهم الزكاة اذا حال عليها الحول وقال ابراهيم النخعي وحماد بن ابي سليمان وابو حنيفة

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ناخا بن اسمعيل كلهم عن خثيم بن عراك بن ملك عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **وحدثني** ابو الطاهر وهر بن سعيلا ليلي واحمد بن عيسى قالوا نا ابن وهب قال اخبرني

وزفر تجب الزكاة في الخيل المتناسلة - وفي فتاوى قاضيان قالوا الفتوى على قولهما (اي الصاحبين) وكذا رجع قولهما أبو زيد الدبوسي في الاسرار والطاوي في معاني الآثار واما شمس الأئمة وصاحب التحفة فرتجأ قول ابي حنيفة رحمه الله واجمعوا على ان الامام لا يأخذ صدقة الخيل جباً وفي البدائع الخيل ان كانت تعلت للركوب او الحمل او الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها اجماعاً وان كانت للتجارة تجب اجماعاً وان كانت قسام للدر والنسل وهي تذكور وانا ثاب يجب عندها فيها الزكاة قولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والاناث المنفردة روايتان وفي المحيط المشهور عدم الوجوب فيها - وجه رواية الوجوب الاعتبار بسائر السوائم من الابل والبقر والغنم انه تجب الزكاة فيها وان كان كلها اناثا او ذكراً كذا همتنا والصحيح انه لا زكاة فيها لما ذكرنا ان مال الزكاة هو المال النامي ولا نماء فيها بالدر والنسل ولا لزيادة اللحم لان لحمها غير مأكل عند بخلاف الابل والبقر والغنم لان لحمها مأكل فكان زيادة اللحم فيها بالسمن بمنزلة الزيادة بالدر والنسل والله اعلم - اما حديث الباب فقال الشيخ ابن الهمام مثلك ان هذه الاضافة للفرس المفردة لصاحبها في قولنا فرسه وفرس زيد كذا وكذا يتبادر منه الفرس الملايس للانسان ركوباً ذهاباً ومجئاً عمر قاوران كان لغة اعم من ذلك والعرف امك ويؤيد هذه الازادة قوله في عبداً ولا شك ان العبد للتجارة تجب فيه الزكاة فعلم انه لم يريد النسخ عن عموم العبد بل عداً للخلقة وقد روى ما يوجب حمله على هذا الحمل لو لم تكن هاتان القريبتان العرفية واللفظية وهو ما في الصحيحين في حديث ما نعى الزكاة بطوله وفيه الخيل ثلاثة هي لرجل اجر ولرجل ستر ولرجل وزر وساق الحديث الى قوله فاما التي هي له ستر فرجل ربطها تغنياً وتعققاً ولم ينس حق الله في رقبها ولا ظهورها في ذلك الرجل ستر الخ فقوله ولا في رقبها بعد قوله ولم ينس حق الله في ظهورها يرد تأويل ذلك بالعارية لان ذلك مما يمكن على بعد في ظهورها فعطفت رقبها ينفي ارادة ذلك اذ الحق الثابت في رقاب الماشية ليس الا الزكاة وهو في ظهورها حمل منقطع الغزاة والحاج و نحو ذلك هذا هو الظاهر الذي يجب البقاء معه ولا يخفى ان تأويلنا في الفرس اقرب من هذا بكثير لما حققه من القريبتين ولانه تخصيص العام وما من عام الا وقد خص بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب الماشية على العارية ولا يجوز حمله على زكاة التجارة لانه عليه السلام سئل عن الحجير بعد الخيل فقال لو ينزل على فيها شيء فلو كان المراد في الخيل زكاة التجارة لم يصح نفيها في الحجير وما قيل انه كان واجباً ثم نسخ بدليل ما روى الترمذي والنسائي عن ابي عوانة عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل في الرقيت فها تها صدقة الرقة وله طريق آخر عن ابي اسحق عن الحرث عن علي قال الترمذي سألت عملاً عن هذا الحديث فقال كلاهما عندي عن ابي اسحق يحتمل ان يكون روى عنهما والعفو لا يكون الا عن شيء لازم فيه منوع بل يصح ايضاً مع ترك الأخذ من الابتداء تفضلاً مع القدرة عليه فمن قدر على الأخذ من احد وكان محققاً في الأخذ غير ملوم فيه فتركه مع ذلك تركاً ما ورفقاً به صدق معه ذلك ويقدم ما في الصحيحين للقدرة وقد رأينا هذا الامر قد تقر في زمن عمر فكيف يكون منسوخاً قال ابن عبد البر روى فيه جارية عن مالك حديثاً صحيحاً اخرجه الدارقطني عن جارية عن مالك عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال رأيت ابي يقوّم الخيل ثم يدفع صدقتها الى عمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان جبير بن يعلى اخبره انه سمع يعلى بن أمية يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية اخو يعلى بن أمية من رجل من اهل اليمن فرساً انتى بمائة قلو ص فندم البائع فحنى بعراً فقال غصني يعلى واخوه فرسالي فكتب الى يعلى ان الحق بي فاتاه فاخبره الخبر فقال ان الخيل لتبلغ هذا عندكم ما علمت ان فرساً يبلغ هذا فناخذ عن كل اربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً خذ من كل فرس ديناراً فقرر على الخيل ديناراً ديناراً - وروى ايضاً عن ابن جريح اخبرني ابن ابي حسين ان ابن شهاب اخبره ان عثمان كان يصديق الخيل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان يأتى عمر بن الخطاب بصدقة الخيل قال ابن شهاب لا اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الخيل وقال محمد بن الحسن في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي انه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها ان شئت في كل فرس ديناراً او عشرة دراهم وان شئت فالقيمة فيكون في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكراً وانثى فقد ثبت اصلها على الاجمال فلكية الواجب في حديث الصحيحين وثبتت الكمية وتحقق الأخذ في زمن الخلفيتين عمر و عثمان من غير تكبير بعد اعتراف عمر بانه لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا ابو بكر على ما اخرج الدارقطني عن حارثة بن مضرب قال جاء ناس من اهل الشام الى عمر فقالوا انا قد اصبنا اصواتاً خيراً و رقيقاً وانا نحب ان تزكاه فقال ما فعله صاحبنا قبل فافعله انا ثم استشار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا احسن وسكت على فساله فقال هو حسن لو لم تكن جزية راتبة يؤخذ من بها بعدك فاخذ من الفرس عشرة دراهم ثم أعاده قريئاً منه بذلك السند القصّة وقال فيه فوضع على كل فرس ديناراً ففى هذا انه استشارهم واستحسنوه وكذا استحسنه علي بشرط شرطه وهو ان لا يؤخذ منه به بعده وقد قلنا بمقتضاه اذ قلنا

مخروقة عن أبيه عن عراك بن مالك قال سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الصدقة صدقة إلا صدقة الفطر وحل شي زهير بن حرب قال ناعلى بن حفص قال نا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فاعناه الله وأما خالد فانكم تظلمون خالد قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله وأما العباس

ليس للأمام أن يأخذ صدقة سائمة الخيل جبراً فإن أخذ الإمام هو المراد بقوله يؤخذون بما صينياً للمفعول إذ يستحيل أن يكون استحسانه مشروطاً بأن لا يتبرعوا بما لمن بعده من الأئمة لأنه ما على المحسنين من سبيل وهذا حينئذ فوق الإجماع السكوت فان قيل استحسانهم إنما هو لقبولها منهم إذا تبرعوا بها وصرحوا إلى المستحقين لا للملأ يجب قلنا رواية فوضع على كل فرس ديناراً مرتباً على استحسانهم وما قد مناه من قول عمر لعلي خذ من كل فرس ديناراً فقرر على كل ديناراً يجب خلاف ما قلت وغاية ما في ذلك أن ذلك هو مبدأ اجتهادهم وكأهم والله أعلم وأما ما قد مناه من حديث مالك الزكاة يفيد الوجوب حيث أثبت في رقاها حائلاً لله وترتب على الخروج منه كونها له حينئذ سائر لا يعني من النار هذا هو المهور من كلام الشارح كقوله في عائل البنات كن له سائر من النار وغيره ولأنه لا معنى لكون المراد سائر في الدنيا بمعنى ظهور النعمة إذ لا معنى لترتيب ذلك على عدم نسيان حق الله في رقاها فإنه ثابت وإن نسي فثبت الوجوب وعدم أخذه عليه السلام لأنه لو يكن في زمانه أصحاب الخيل السائمة من المسلمين بل أهل الأبل وما تقدم إذا أصحاب هذه إنما هم أهل المداين والدشت والراحمه وإنما فتحت بلادهم في زمن عمر وعثمان هـ - ا - قلت فلعن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والعبد الخيل المعتدة للركوب الغزو - بدليل أنه قرن بين الخيل والريق والمراد منها عبيد الخيل والمراد عفوت عن أتباعكم بها إلى ما لا في لمرادها عليكم رأساً كما في العبد أو لا في ما كلفتمكم يا حضارها عندي لقله محالها بالغاية وإن كانت واجبة فيها كما في الخيل فلا تنسوا حق الله في رقاها بل أدوة فيما بينكم وبين الله تعالى ثم لما كثرت الخيل في زمن بعض الخلفاء أخذوا صدقتها ولكن لم يضيئوا في أخذها تضييقهم في الأبل والغنم إبقاءً للام على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة - قال ابن الهمام ولعل لمخظهم في تقدير الواجب ما روى عن جابر بن قوله عليه السلام في كل فرس ديناراً كما ذكره في الإمام عن المداين قطني بناء على أنه صحيح في نفس الأمر ولو لم يكن صحيحاً على طريقة الحديثين إذ لا يلزم من عدم الصحة على طريقهم إلا عدمها ظاهرًا دون نفس الأمر على أن الفحص عن أخذهم لا يلزمنا إذ يكفي العلم بما اتفقوا عليه من ذلك - والله أعلم - قوله لا صدقة الفطر إلا فيه وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده المسلم والكافر إذا كان الخدمة فان نفى الصدقة في المستثنى منه إنما هو عن عبيد الخدمة لا عن عبيد التجارة باتفاق الجماهير والله أعلم - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ساعياً على الصدقة وهو مشعر بأنها صدقة الفرض لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة وقال ابن القصار لما لى الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن بمولاء الصحابة أنهم منعوا الفرض وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جحدًا ولا اعتادًا أما ابن جميل فقد قيل أنه كان منافقًا ثم تاب بعد ذلك كذا حكاه المصنف وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلة وممنهم من عاهد الله الآية انتهى والمشهد أنها نزلت في ثعلبة وأما خالد فكان متأولاً بجزء ما حبسه عن الزكاة وكذلك العباس لا اعتقاده ما سياتي التصريح به ولهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم خالد والعباس ولم يعزدا بن جميل قوله فقيل منع ابن جميل أي قائل ذلك عمر رضي الله عنه قال الحافظ و ابن جميل لما قف على اسمه في كتب الحديث قوله والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبد الله بن يعطى الصدقة قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذنب عن اثنين العباس وخالد قوله ما ينقم ابن جميل أي بكسر القاف أي ما ينكر أو يكره إلا أنه كان فقيراً فاعناه الله وهذا مما لا يكره ولا يصح أن يكون علة لكفران النعمة فيكون المراد به المنع على حدسه ولا عيب فيه غير أن سيوفهم - بمن قول من ضرب الكتاب - قال الحافظ وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذ لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعمة وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الأحسان - قال العيني ناقلًا عن بعضهم كان ابن جميل منافقًا فمنع الزكاة فاستتابه الله تعالى بقوله **وَمَا تَقْهَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا إِلَيْكَ خَيْرٌ لَكُمْ** فقال استتابوا بني ثعلبة وصحت **ح** قوله فاعناه الله أي وفي البخاري فاعناه الله ورسوله قال الحافظ إنما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام فاصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله وأباح لأمته من الغنائم قوله قد احتبس أي حبس قوله ادراعه أي جمع درعه قوله واعتاده أي وفي البخاري وأعتد قال الحافظ بضم المثناة جمع عند ففتحين ووقع في رواية مسلم اعتاده وهو جمعة أيضاً قيل هو ما يعتد الرجل من الذم والواجب السلام وقيل الخيل خاصة يقال فرس عتيد أي صلب معد للركوب سريع الوثوب أقوال قوله في سبيل الله أي تؤول

بني
عليه
السلام

ففي علي ومثلها معها ثم قال يا عمر انا شحرت ان عمر الرجل صنوايه **حل** ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قال لا تأمك **ح** وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على ملك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله

هذه القصة على وجه واحد ما ان المعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يقبل اخبار من اخبره بمنع خالد جلا على ان يصرح بالمنع وانما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ويكون قوله تظلمونه اي بنسبتكم اياه الى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتجبيس سلاحه وخيله ثانياً انهم ظنوا ان اخطا للتجارة فطالبوا بزيادة قيمتها فاعلمهم عليه الصلاة والسلام بان لا زكاة عليه فيما حبس وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون حجة لمن اسقط الزكاة عن الاموال المحبسة وليس وجبها في عروض التجارة ثالثاً انهم كان نوى باخراجها من ملكه الزكاة عن ماله لان احداً لا صنات في سبيل الله وهم المجاهدون وهذا يقوله من يجوز اخراج القيم في الزكاة كالحنفية ومن يجوز التججيل كالشافعية كذا في الفهم - قوله في علي ومثلها معها وفي صحيح البخاري في عليه صدقة ومثلها معها، قال الحافظ رحمه الله في هذه الرواية (اي رواية البخاري) يكون صلى الله عليه وسلم انزله بتضعيف صدقته ليكون ارفع لقدرة وانه لذكره وانفي للزمر عنه فالمعنى في صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف اليها مثلها كرواً ودلت رواية مسلم على انه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم التزم باخراج ذلك عنه لقوله في علي وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله ان العم صنوا للاب تفصيلاً له وتشريعاً، وجمع بعضهم بين رواية علي ورواية عليه بان الاصل رواية علي ورواية عليه مثلها الا ان فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عز ابن ناصر وقيل معنى قوله علي اي هي عندي قرص لا نني استسلفت منه صدقة عاين وقد ورد ذلك صريحاً فما اخرج به الترمذي وغيره من حديث علي وفي اسناده مقال وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا كنا اجتماعاً فنحن من العباس صدقة ماله سنتين وهذا مرسل وروى الدارقطني ايضاً موصلاً يذكر طلحة فيه واسناده المرسل اصح وفي الدارقطني ايضاً من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً فأتى العباس فاغظله فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان العباس قد اسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل وفي اسناده ضعف واخرجه ايضاً هو الطبراني من حديث ابن رافع نحو هذا واسناده ضعيف ايضاً ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث من العباس صدقته سنتين وفي اسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ولو ثبت لكان رافعاً للاشكال وليرتفع به سياق رواية مسلم على بقية الروايات وفيه رد لقوله من قال ان قصة التججيل انما وردت في وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لاخذ الصدقة وليس بثبوت هذه القصة في تججيل صدقة العباس ببعيد في النظر فمجموع هذه الطرق والله اعلم، وقيل المعنى استسلفت منه قدر صدقة عاين فامر ان يقاص به من ذلك واستبعد ذلك بانه لو كان وقع لكان صلى الله عليه وسلم اعلم عمر بانه لا يطالب العباس وليس ببعيد، وما وقع عند ابن خزيمة في له بدل عليه فقال البيهقي الامر هنا بمعنى علي لتتفق الروايات فان المخرج واحد وقيل معناها في له اي القدر الذي كان يراد منه ان يخرج به لاني التزمت عنه باخراجه وقيل انه اخبره عنه ذلك العام الى عام قابل فيكون عليه صدقة عاين قاله ابو عبيد وقيل انه كان استدان حتى فادى عقيلاً وغيره فصار من جملة الغاريين فسأخ له اخذ الزكاة بهذا الاعتبار - كذا في الفهم - قوله عمر الرجل صنوايه الخ اي مثل ابيه وفيه تعظيم حق العم - كذا في الشرح - قال المعنى ومعنى صنوايه اصله واصل ابيه واحد واصل ذلك ان طلع النخلات من عرق واحد **باب زكاة الفطر** ويقال صدقة الفطر قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقال ايضاً زكاة الفطر بكسر الفاء وفي آخرها تاء كانهما من الفطر التي هي المرادة بقوله تعالى فطر الله الناس على فطرته وقال ابن الرفعة بضم الفاء واستغريب والمعنى انما وجبت على الخلقة تركية للنفس وتنمية لعملها قال وكعب بن الجراح زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة وقال في المجموع يقال للمخرج فطرة بالكسر لا غير كذا في شرح المنهاج وفي كتب اصحابنا باب صدقة الفطر هكذا في الهداية ومختصر القدرى والكذا في المختار والمجمع وترفع في الوقاية والنقاية والاصلاح والدرباب صدقة الفطر بزيادة التاء في آخرة وعدة بعضهم من محن الحوام وقال الزيلعي الفطر لفظ اسلامي اصطلي عليه الفقهاء كانه من الفطر التي هي في النفوس الخلقة، ام - يعني انها كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية ووقع في القاموس انها عربية فاعترض عليه الشيخ ابن حجر المكي في شرح اللباب جلب عليه النكير وقد اترضت له في شرحي على القاموس واجبت عن سبب خلطه الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية في كتابه المذكور وليس هذا محل - ام - قلت وفي شرح القاموس وصرح الشهاب في شفاء العليل بانها من الخيل - ام - انما مراد الصاغانى من ذكره مستنداً بكتاب علي الجوهري بيان ان قول الفقهاء الفطر صانع من بر على حذف المضاف اي صدقة الفطر فحذف المضاف واقيمت الهاء في المضاف اليه لتدل على ذلك، قال الزبيدي والشيخ ابن حجر رحمه الله نسب اهل اللغة قاطبة الى الجهل مطلقاً وليت شعري اذا جعلت اهل اللغة من ذا الذي علم وهل الحقائق الشرعية الا فروع الحقائق اللغوية ام - ثوابه المؤلف هذا الباب هنا هو المشهور عند المصنفين

صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير

من الفقهاء ومنهم من خالف هذا الترتيب فذكره عقيب الصوم اعتباراً لترتيبه الطبيعي اذ هي تكون عقيب الصوم وهو ملحوظ صاحب البسوط من ائمتنا ولكن ذكر هذا الباب هنا اولى اذ هي عبادة مالية كالزكاة قال الشيخ اكمل الدين فصدقة الفطر مناسبة بالزكاة والصوم اما بالزكاة فلا من الوظائف المالية مع انحطاط درجتها عن الزكاة واما بالصوم فباعتبار الترتيب الوجودي فان شرطها الفطر وهو بعد الصوم وقال صاحب النهاية وانما رجم هذا الترتيب لما ان المقصود هو المضاف لا المضاف اليه خصوصاً اذا كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يراد بها المثوبة من الله سميت بها لان بها يظهر صدق الرغبة في تلك المثوبة كالصدق في تظهيره رغبة الرجل في المرأة - ا - قلت انما كانت درجة صدقة الفطر منخفضة عن درجة الزكاة لان الزكاة ثبتت بالكتاب وصدقة الفطر ثبتت بالسنة فثبتت بالكتاب على درجة مما ثبتت بالسنة وقوله مضافاً الى شرطه يشير الى ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الشيء الى شرطه وفيه قول اخوانه من قبيل اضافة الشيء الى سببه والمختار الاول اذ لا شك ان الفطر ليس سبباً ولذا ذكر الحدادي في الجوهرة القول الثاني بصيغة التريض حيث قال هذا من اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه كما في حج البيت وصلوة الظهر وقال صاحب البحر بعد ان نقل القول الاول وهو محال لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس بدليل التعدد بعد الرأس وجعلوها في الاصول عبادة فيها معنى المؤنة لانها وجبت بسبب الخير كما تجب نية ولذا لو شرط لها محال اهلية فوجبت في مال الصبي المجنون خلافاً للمحل انتهى قوله فرض ان نقل ابن المنذر الاجماع على فرضية زكاة الفطر لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفقة وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لان ابراهيم بن علي بن ابي بكر بن كيسان الاصم قالان وجوبها نسخ واستدل بها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عباد قال قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتعتب بان في اسناده راوياً مجهولاً وعلى تقدير الصحة فلا دليل عليه على النسخ لا احتمال الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن اشهب انما سنة مؤكدة وهو قول بعض اهل الظاهر ابن الملبان من الشافعية راووا قوله فرض في الحديث بمعنى قدر قال ابن دقيق العيد هو اصله في اللغة لكن نقل في عرفت الشرع الى الوجوب فالجواب عليه في - انتهى - وقال ابو عمر قوله فرض محتمل وجهين احدهما وهو الاظهر فرض بمعنى اوجب والاخر فرض بمعنى قدر كما تقول فرض القاضى نفقة البيتيم اى قدرها والذي اذهب اليه ان لا ينزل قوله فرض عن معنى الايجاب الا بدليل الاجماع وذلك معدوم فان القول بانها غير واجبة شدوذ او في معنى الشدوذ ام قال الشيخ ابن الهمام وفي لفظ البخاري ومسلم في هذا الحديث انه عليه الصلوة والسلام امر بزكاة الفطر ومعنى لفظ فرض هو معنى امر ايجاب والامر الثابت بظني انما يفيد الوجوب فلا خلاف في المعنى فان الافتراض الذي يشترطه ليس على وجه يكفر جاحداً فهو معنى الوجوب الذي نقول به غاية الامران الفرض في اصطلاحهم اعوم من الواجب في عرفنا فاطلوه على أحد جزأيه ومنه ما في المستدرك وصححه عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام امر صارتاً بطن مكة ينادى ان صدقة الفطر حقة واجب على كل مسلم صغير او كبير حر او مملوك الحاشا فان قلت ينبغي ان يراد بالفرض ما هو عرفنا للاجماع على الوجوب فالجواب ان ذلك اذا نقل الاجماع متواتراً ليكون اجماعاً قطعياً وان يكون من ضروريات الدين كالحبس عند كثير فاما اذا كان انما يظن الاجماع ظناً فلا - ولذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا والله سبحانه وتعالى اعلم - ام - قوله زكاة الفطر هذا اللفظ يشير الى كون صدقة الفطر زكاة فيشترط لها التصاق بالحقا وثبت ان قوله تعالى قد افهم من تركي نزل في زكاة الفطر فهذا ايضا يؤيد ما قلنا بل ادعى الحافظ انها داخلة في عموم قوله تعالى واتوا الزكاة فبين صلى الله عليه وسلم تفاصيل ذلك وقول قيس بن عباد المأثور قريباً (فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا) ايضا يؤي الى المعادلة بين الزكاة وصدقة الفطر والله اعلم - قال الحافظ - واستدل بقوله زكاة الفطر من رمضان على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقية بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واحمد واسحق والشافعي في الجدي واحد من الرايتين عن مالك والثاني قول ابي حنيفة والليث والشافعي في القدي والراية الثانية عن مالك ويقويه قوله في بعض احاديث الباب امر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة قال المازري قيل الخلاف بيني على ان قوله الفطر من رمضان الفطر المختار في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب او الفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب من امر آخر قوله صاعاً من تمر او صاعاً من شعير انما تعصب صاعاً على التمييز وانه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على

أقول العلماء فإن صدقة الفطر فرض او واجب او سنة

على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين حدثنا ابن نمير قال نا إلى ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له قال نا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صداعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد وحر صغير أو كبير وحدثنا يحيى بن يحيى قال نا يزيد بن زريع عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً

هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد السلت والزيب فاما السلت فهو يضطر الهمة وسكون اللام بعد هاء مثناة نوع من الشعير واما الزيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد واما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التيميز على عبد العزيز فيه بالهزم كذا في الفتح - أما الكلام في تقدير الصاع والمد فقد تبسطه في كتاب الطهارة من هذا الشرح واما الحكمة في تقدير الفطرة بالصاع فذكره في حجة الله البالغة وشرح الأحياء للزبلي ناقل عن القفال الشاشي فيراجع - قوله على كل حر أو عبد الخ قال الحافظ رحمه ظاهر إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال يجب على السيد أن يمين العبد من ألاكتساب لها كما يجب عليه أن يمينه من الصلوة وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر أخرجه مسلم كما تقدم ومقتضاه أنها على السيد قال الطيبي جعل وجوب الفطرة على السيد كما وجوب على العبد قال ابن المهامر عند قول صاحب الهداية وشرطت الحرية ليتحقق التملك إذا لم يملك إلا المالك ولا ملك لغير الحر فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي أنها على العبد ويتحمل السيد ليس بذلك لأن المقصود الأصل من التكليف أن يصرف المكلف بنفس منفعة لما كره وهو الرب تعالى ابتلاء له لتظهر طاعته من عصيانه ولذا لا يتعلق ألا بفعل المكلف فإذا فرض كون المكلف لا يلزمه شرعاً صحت تلك المنفعة التي هي فيما نحن فيه فعل الإعطاء وإنما يلزم شخصاً آخر لزم انتفاء ابتلاء الذي هو مقصود التكليف فحق ذلك المكلف وثبوت الفائدة بالنسبة إلى ذلك الآخر لا تتوقف على الإيجاب على الأول لأن الذي له ولاية الإيجاد والأعدم يمكن أن يكلف ابتداء السيد بسبب عبده متلذذ له من فضله فوجب لهذا الدليل العقل وهو لزوم انتفاء مقصود التكليف الأول أن يحمل ما ورد من لفظ "على" في نحو قوله "على كل حر وعبد" على معنى "عن" كقوله "إذا رضيت علي بنو قشير" أحمر الله أعجبتني رضاها - وهو كثير هذا ولم يجزئ شئ من ألفاظ الروايات بلفظ "عن" كيلاً لثانيه الدليل العقلي وكيف وفي بعض الروايات صرح به كما سيأتي في الباب - قوله ذكر أو أنثى الخ قال في الفتح ظاهرة وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر - وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وأصحابي تجب على زوجها الحائض بالنفقة وفيه نظر - قوله من المسلمين الخ حكم العلماء فيه قال الشيخ في الأمام وقد اشتهرت هذه اللفظة من رواية مالك حتى قيل أنه تفرع بها قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه من المسلمين غير مالك - وقال الترمذي بعد تخريجه له زاد مالك من المسلمين وقد مرها غير واحد عن نافع عن ابن عمر ولم يقولوا فيه من المسلمين وتبعهما على ذلك القول جماعة قال الشيخ وليس بصحيح فقد تابع مالك على هذه اللفظة من الثقات سبعة منهم عمر بن نافع عند البخاري والضحاك بن عثمان عند مسلم قال الحافظ وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، وهذا أحقر مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا تجب صدقة الفطر على أحد من عبدة الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ونسبه في الفتح إلى الجهم هو روى قال إسحق والثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليه أن يؤدي صدقة الفطر عن عبده الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والفتح وروى ذلك عن أبي هريرة وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال حدثني نافع عن ابن عمر (راوى حديث الباب) كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبد هو صغير هو وكبير هو مسلم هو وكافر هو من الرقيق وهو أعرابي مراد ما رواه - وحمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعاً وهذا خلاص الظاهر واحتج الحنفية ومن وافقهم بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر قد تقدم وجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام فعموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين - وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم أي فهو حال من قوله الناس فحديث الباب لا من قوله كل حر أو عبد في صفة لمن تجب عليه الصدقة لا لمن تجب عنه - "وعلى" في قوله "على كل حر أو عبد" محمولة على معنى "عن" كما تقدم ولكن يأباه رواية الضحاك الآتية في الباب بلفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير الحديث فان قوله على كل نفس من المسلمين لو كان على ظاهرة فلا معنى لوجوبها على العبد أو الصغير وإن كان بمعنى عن كل نفس فيصير من المسلمين صفة من تجب لادن تجب عليه إلا أن يقال أنه على ظاهرة والإسلام صفة من تجب عليه وحمل وجوبها على السيد والولي كالوجوب على العبد والصغير توسعاً لما أشار إليه الطيبي، وقال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة من تجب عليه ولو قصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل شمل الجميع ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فانه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكون

قوله على كل حر أو عبد الخ قال في الفتح ظاهرة وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر - وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وأصحابي تجب على زوجها الحائض بالنفقة وفيه نظر - قوله من المسلمين الخ حكم العلماء فيه قال الشيخ في الأمام وقد اشتهرت هذه اللفظة من رواية مالك حتى قيل أنه تفرع بها قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه من المسلمين غير مالك - وقال الترمذي بعد تخريجه له زاد مالك من المسلمين وقد مرها غير واحد عن نافع عن ابن عمر ولم يقولوا فيه من المسلمين وتبعهما على ذلك القول جماعة قال الشيخ وليس بصحيح فقد تابع مالك على هذه اللفظة من الثقات سبعة منهم عمر بن نافع عند البخاري والضحاك بن عثمان عند مسلم قال الحافظ وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، وهذا أحقر مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا تجب صدقة الفطر على أحد من عبدة الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ونسبه في الفتح إلى الجهم هو روى قال إسحق والثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليه أن يؤدي صدقة الفطر عن عبده الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والفتح وروى ذلك عن أبي هريرة وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال حدثني نافع عن ابن عمر (راوى حديث الباب) كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبد هو صغير هو وكبير هو مسلم هو وكافر هو من الرقيق وهو أعرابي مراد ما رواه - وحمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعاً وهذا خلاص الظاهر واحتج الحنفية ومن وافقهم بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر قد تقدم وجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام فعموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين - وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم أي فهو حال من قوله الناس فحديث الباب لا من قوله كل حر أو عبد في صفة لمن تجب عليه الصدقة لا لمن تجب عنه - "وعلى" في قوله "على كل حر أو عبد" محمولة على معنى "عن" كما تقدم ولكن يأباه رواية الضحاك الآتية في الباب بلفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير الحديث فان قوله على كل نفس من المسلمين لو كان على ظاهرة فلا معنى لوجوبها على العبد أو الصغير وإن كان بمعنى عن كل نفس فيصير من المسلمين صفة من تجب لادن تجب عليه إلا أن يقال أنه على ظاهرة والإسلام صفة من تجب عليه وحمل وجوبها على السيد والولي كالوجوب على العبد والصغير توسعاً لما أشار إليه الطيبي، وقال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة من تجب عليه ولو قصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل شمل الجميع ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فانه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكون

من تمر أو صاعاً من شعير قال فعدل الناس به نصف صاع من بر حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا لث ح و
حدثنا محمد بن ربح قال أنا الليث عن نافع بن عبد الله بن عمر قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر صاع
من تمر أو صاع من شعير قال ابن عمر فجعل الناس عدله مدين من حنطة وحدثنا محمد بن رافع قال نا ابن أبي
قديك قال أنا الضحاك عن نافع بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل
نفس من المسلمين حراً أو عبداً أو رجلاً أو امرأة صغيراً أو كبيراً صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير حدثنا يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عيسى بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا
نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب،
بين الخمر وبين الخمر ملائكة كما بين الصغير ووليده والعبد وسيدة والمرأة وزوجها وقال الطيبي قوله من المسلمين حال من العبد ما عطف عليه
وتنزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين وأما كونها
فيم وجبت على من وجبت فيعلم من نصوص أخر انتهى وقال العيني في الحنفية جواب آخر أن في صدقة الفطر نصان أحدهما جعل الرأس المطلق سبباً
وهو الرأية التي ليس فيها من المسلمين ولا يخرج من الرأس المسلم سبباً ولا تنافي في الأسباب كما عرفت كملك يثبت بالشراء والهبة والوصية والصدقة
والأثر فإذا امتنعت المزاحمة وجب الجمع بأجزاء كل واحد من المطلق والمقيد على سنته من غير حمل أحدهما على الآخر فيجاء به صدقة الفطر
عن العبد الكافر بالنص المطلق وعن المسلم بالمقيد فان قلت إذا لم يحمل المطلق على المقيد أدى إلى إلغاء المقيد فان حكمه يفهم من المطلق فان
حكم العبد المسلم يستفاد من إطلاق اسم العبد فلم يبق لذكر المقيد فائدة قلت ليس كذلك بل فيه فوائد وهي أن يكون المقيد دليلاً على الاستحباب
والفضل أو على أنه عزيمة والمطلق رخصة أو على أنه أهم واشرف حيث نص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق كتخصيص صلاة الوسطى وجعل
وميكائيل عليهما السلام ودخولهما في مطلق الصلوات وفي مطلق اسم الملائكة وقد يمكن العمل بما واحتمال الفائدة قائم فلا يجوز إبطال صفة الإطلاق
أم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه والحاصل أن قوله من المسلمين لا يعتبر مفهوماً المخالف عندنا وأما النكتة في ذكر القيد فهي ما ذكره من
التبينة على أنهم ولا شرف - والله أعلم قوله فعدل الناس نصف صاع من بر الخ قال الحافظم أشار ابن عمر بقوله الناس إلى معاوية ومن
تبعه وقد وقع ذلك صريحاً في حديث الأيوب عن نافع أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ولفظه صدقة الفطر صاع من
شعير أو صاع من تمر قال ابن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر
عن سفيان وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتي بعداً وهو أصح منه وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رقاد عن نافع
قال فيه فلما كان عمر كثر الحنطة فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من بر من تلك الأشياء فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبادة
فيه بالوهم وأصح الرد عليه وقال ابن عبد البر قول ابن عيينة عندي أولى وزعم الطحاوي أن الذي عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج
عن يسار بن ميمر أن عمر قال له أنا حلفت لا أعطى قوماً ثم يبدون فافعل فإذا رأيتني فعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع
من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ومن طريق أبي الأشعث قال خطبنا عثمان فقال أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة - وسأيت بقيّة
الكلام على ذلك في شرح حديث أبي سعيد أن شاء الله - قوله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير الخ قال الحافظ هذا يقتضيه المغايرة بين الطعام
وبين ما ذكره بعدة وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات الحنطة
أعلاها فلو لا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرث أو الفاصلة وقال هو وغيره
وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح وإذا غلب الثمر نزل اللفظ
عليه لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطيره عند الإطلاق أقرب انتهى وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد
صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من طعام حنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم شرع ثم أورد طريق حفص بن ميسرة
المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ولفظه كنا نخرج صاعاً من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وأخرجه الطحاوي
نحوه من طريق أخرى عن عيسى بن عياض وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفيه قوله فلما جله معاوية وجاءت السماء دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا فدل
على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنها أخرجوا ما لم يكن موجوداً انتهى كلامه - قوله أو صاعاً من أقط الخ يفهم الحنطة وكسر القات في آخره طائفة
وهو لبن محضت يابس مستحوي بطيخ به وربما يسكن قافه في الشعر يقال بالهندية (بني) قوله أو صاعاً من زبيب الخ قال صاحب الهداية الفطرة نصف صاع

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نادى داود يعني ابن قيس عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حراً ومملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير او صاعاً من تتمر او صاعاً من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية بن ابي سفيان حاجاً ومعتماً فكلم الناس على المنبر فكان فيما كلمه الناس ان قال اني اري ان مدين من سماء الشام تعذب صاعاً من تتمر فأخذ الناس بذلك قال ابو سعيد فاما انا فلا ازال أخرجه كما كنت أخرجه ابداً ما عشت وحلثني من براود قيق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقاله ابو يوسف وعمر الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والاول رواية محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وهي رواية الجاهل بالصغير وفي الدار المختار وجعله ابي ابو يوسف ومحمد كالتمر وهو رواية عن الامام وصحها الحسن بن غيره وفي الحقائق والشرع بلالية عن البرهان وبه يفتي، ام - وفي رد المحتار قال في البحر وصحها ابو اليسر وبها الحق في فتح القدر من جهة الدليل وفي شرح النفاية والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة ام - اي بان يكون نصبت الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع بزر حتى اذا الرصيع من حيث القدر يصح من حيث القيمة البر لكن فيه ان الصالح من الزبيب منصرف عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة انتهى ما في رد المحتار - قوله حتى قدم علينا معاوية الخ زاد ابن خزيمة وهو يثبت خليفة قوله ان مدين من سماء الشام الخ اي القمح الشامي قال الحافظ ولا يخرجه وكان ذلك اول ما ذكره الناس المدين وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر عثمان الا ان يحمل على انه كان لم يطعم على ذلك من قصته قوله فأخذ الناس بذلك الخ اعلم ان مذهبنا لا يوجب في تقديره بالصاع والبر قال لا ذراعي يروي كل انسان مدين من قمح بعد اهل بلد وقال الليث مدين من قمح مبدل هشام واربعة امداد من التمر والشعير ولا قط، وقال ابو حنيفة رخص نصف صاع من بزر او دقيقه وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم كما فصل اسماء هرو في عمدة القاري قال الشيخ ابن الهمام وحديث الباب دليل لنا فانه صريح في موافقة الناس لمعاوية والناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فلو كان عند احد هرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدير الحنطة بصاع لم يسكت ولم يقول على رأيه احد اذ لا يقول على الراي مع معارضة النص له فدل انه لم يحفظ احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر خلافه ويلزمه ان ما ذكر ابو سعيد من قوله بعضهم من اخراج صاع من طعام لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا مع علمه انه واجب بل اما مع علمه او مع وجوده وعلمه بان فعل البعض ذلك من باب الزيادة تطوعاً، هذا بعد تسليم انهم كانوا يخرجون الحنطة في زمانه عليه السلام وهو ممنوع فقد روى ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزبيب الشعير ولو تكن الحنطة، ام - قال الحافظ ومسلم من وجه اخر عن عياض عن ابي سعيد كنا نخرج من ثلاثة اصناف صاعاً من تمر او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرأية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث ابي سعيد غير الحنطة فيحتمل ان تكون الذرة فانه المعروف عند اهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث ابي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة، ام - وقد تقدم ما عند البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم لذي يخرج لبادر الى ذكره قبل الكل اذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية، وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديثه الاول مراداً به الذرة او الكرم لا الحنطة بخصوصها فيكون قوله صاعاً من شعير الخ بعد قوله صاعاً من طعام من باب عطف الخاص على العام دعاء اليه وان كان خلاف الظاهر هذا الصريح عنه ويلزمه كون المراد بقوله لا ازال أخرجه الخ لا ازال اخراج الصاع اي كنا انما نخرج ما ذكرته صاعاً وحين كثر هذا القوت الاخر فاما اخراج منه ايضاً ذلك القدر وحاصله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقويم بل ان الواجب صاع غير انه اتفق ان مأمته الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لا يخرج صاع قال ابن المنذر لا تعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولو كان البزر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الامم فغير جائز ان يعدل عن قوله الا الى قول مسلم ثم اسند عن عثمان وعلي وابي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير واهله اسماء بنت ابي بكر بأسانيد صحيحة انهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قمح - انتهى - وهذا مصير منه ان اختيار ما ذهب اليه الحنفية - قال الحافظ وكان الاشياء التي ثبتت ذكرها في حديث ابي سعيد لم تكن متساوية في مقدارها يخرج منها مع ما يتفاوت في القيمة دل على ان المراد اخراج هذا المقدار من اي جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها هذه حجة الشافعي ومن تبعه واما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه

قوله حتى قدم علينا معاوية الخ اعلم ان مذهبنا لا يوجب في تقديره بالصاع والبر قال لا ذراعي يروي كل انسان مدين من قمح بعد اهل بلد وقال الليث مدين من قمح مبدل هشام واربعة امداد من التمر والشعير ولا قط، وقال ابو حنيفة رخص نصف صاع من بزر او دقيقه وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم كما فصل اسماء هرو في عمدة القاري قال الشيخ ابن الهمام وحديث الباب دليل لنا فانه صريح في موافقة الناس لمعاوية والناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فلو كان عند احد هرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدير الحنطة بصاع لم يسكت ولم يقول على رأيه احد اذ لا يقول على الراي مع معارضة النص له فدل انه لم يحفظ احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر خلافه ويلزمه ان ما ذكر ابو سعيد من قوله بعضهم من اخراج صاع من طعام لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا مع علمه انه واجب بل اما مع علمه او مع وجوده وعلمه بان فعل البعض ذلك من باب الزيادة تطوعاً، هذا بعد تسليم انهم كانوا يخرجون الحنطة في زمانه عليه السلام وهو ممنوع فقد روى ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزبيب الشعير ولو تكن الحنطة، ام - قال الحافظ ومسلم من وجه اخر عن عياض عن ابي سعيد كنا نخرج من ثلاثة اصناف صاعاً من تمر او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرأية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث ابي سعيد غير الحنطة فيحتمل ان تكون الذرة فانه المعروف عند اهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث ابي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة، ام - وقد تقدم ما عند البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم لذي يخرج لبادر الى ذكره قبل الكل اذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية، وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديثه الاول مراداً به الذرة او الكرم لا الحنطة بخصوصها فيكون قوله صاعاً من شعير الخ بعد قوله صاعاً من طعام من باب عطف الخاص على العام دعاء اليه وان كان خلاف الظاهر هذا الصريح عنه ويلزمه كون المراد بقوله لا ازال أخرجه الخ لا ازال اخراج الصاع اي كنا انما نخرج ما ذكرته صاعاً وحين كثر هذا القوت الاخر فاما اخراج منه ايضاً ذلك القدر وحاصله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقويم بل ان الواجب صاع غير انه اتفق ان مأمته الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لا يخرج صاع قال ابن المنذر لا تعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولو كان البزر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الامم فغير جائز ان يعدل عن قوله الا الى قول مسلم ثم اسند عن عثمان وعلي وابي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير واهله اسماء بنت ابي بكر بأسانيد صحيحة انهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قمح - انتهى - وهذا مصير منه ان اختيار ما ذهب اليه الحنفية - قال الحافظ وكان الاشياء التي ثبتت ذكرها في حديث ابي سعيد لم تكن متساوية في مقدارها يخرج منها مع ما يتفاوت في القيمة دل على ان المراد اخراج هذا المقدار من اي جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها هذه حجة الشافعي ومن تبعه واما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه

عجل بن رافع قال نا عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخبر زكاة الفطر ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا عن كل صغير وكبير حر ومملوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر صاعاً من اقط صاعاً من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى كان مغوية فرأى أن مدّين من بئر تعدل صاعاً من تمر على أن قيم ما عدل الحنطة متساوية وكانت الحنطة اذذاك غالية الثمن لكن لا يلزم على قولهم وان اعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا يفيض ويغالب في بعض الأحيان اخرج أصع من حنطة ويدل على انه لحظوا ذلك ما روى جعفر الفريابي في كتاب صدقة الفطر أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم باخراج زكاة الفطر وبين لهم انها صاع من تمر الى ان قال او نصف صاع من بئر قال فلما جاء على ورأى رخص اسعارهم قال اجعلوها صاعاً من كل مدل على انه كان ينظر الى القيمة في ذلك ونظر ابو سعيد الى الكيل، ام - ثم يبيع بعد ذلك كله ما رواه ابو داود في الدارقطني في سننها وعبد الرزاق في مسنده من حديث ثعلبة بن صعير العدوي وقد اختلفت فيه في الاسم والنسبة والمكان فالاول أهو ثعلبة بن ابي صعير وهو ثعلبة بن عبد الله بن ابي صعير عن ابيه والثاني أهو العدوي او العدري فيقول العدوي نسبة الى جد له الا كبر عدري وقيل العدري وهو الصحيح ذكره في المغرب وغيره وقال ابو علي النسائي في تقييد المهمل العدري بضم الدال المعجمة وبالراء هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير ابو محمد حليف بني زهر رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوي تصحيف احمد بن صالح والثالث أهو أدوا صدقة الفطر صاعاً من تمر او قيم عن كل رأس وهو صدقة الفطر صاع من بئر او قيم على كل اثنين قال في الامام ويمكن ان يحرف لفظ رأس الى اثنين ام - لكن تبعه رواية بين اثنين وهي من طرقه الصحيحة التي لا ريب فيها - طريق عبد الرزاق اخبرنا ابن جريم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر بيومين فقال أدوا صاعاً من بئر او قيم بين اثنين او صاعاً من تمر او شعير عن كل حر وعبد صغير او كبير وهذا سند صحيح - وما رواه الترمذي عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر وانثى حر او عبد صغير او كبير مدان من قيم او صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب - ام وهو مهمل فان ابن جريم فيه عن عمر بن شعيب وهو يسمع منه وهو حجة عندنا بعد ثبوت العدالة والامانة في المرسل - وما روى الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها ثمانية اصحاب ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدان من قيم او صاع من شعير او تمر واعلال ابن الجوزي له بعلي بن صالح قال ضعفه قال صاحب التقييد هذا خطأ منه لا تعلم احداً ضعفه لكنه غير مشهور الحال عند ابي حاتم و ذكر غيره انه مكى معروف احد العباد وكنيته ابو الحسن وذكر جماعة روى عنه منهم الثوري ومعتز بن سليمان وذكر ابن جبان في كتاب الثقات وقال يدرى ام - فلم يبق فيه الا الارسال وهو حجة بانفراده عند جمهور العلماء وعند الشافعي اذا اعتضد برسل آخر يروى من غير شيوخ الاخر كان حجة وقد اعتضد بما قد مناه من حديث الترمذي وما رواه ابو داود والنسائي عن الحسن بن عمار انه خطب في آخر رمضان بالبصرة الى ان قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر او شعير او نصف صاع قم الحديث رواه ثقات مشهورون الا ان الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مهمل فانه بعثت اهل الاصول يعلم نحو هذا - وما رواه ابو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدّين من حنطة ورواه الطحاوي قال حدثنا المزني حدثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدّين من حنطة قال في التقييد اسناد صحيح كالشمس وكونه مرسل لا يضر فانه مهمل سعيد ومراسيله حجة ام - وقيل الشافعي حديث مدّين خطأ حمله البيهقي على معنى ان الاخبار الثابتة تدل على ان التعديل بمدّين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ام وحاصله انه ربح غيره وان كان هو صحيحاً وهو ليس بلازم بل القدر اللازم ان يقال ذلك كالحاوية او حصة من خليفته لم يكن عنده علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علمه وانك عنه عليه السلام عدمه في الواقع نعم قد يكون مظنة ذلك لكن ليس بلازم البتة بل يجب البقاء مع عدمه ناله ينقل وجوده منه عليه السلام على وجه الصحة فيجب قبوله و على انه لا يبعد فان الاخبار تفيد ان فرضه في الحنطة كان بركة ارسال المنادي به وذلك انما يكون بعد الفتح ومن الجائز غيبته في وقت النداء او شغله عند خصوصاً وهم كما كانوا في حال سعة اخذين في أهله وما روى فيه ما يعمم للاسناد منها يدعي اخرج الامام احمد في مسنده من طريق ابن المبارك عن ابن ابي شيحة عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي برة روى الله عنه وعنهما قالت كنا نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدّين من قيم بالمد الذي يفتنون به وحديث ابن ابي شيحة صالح لثباته في سبها وهو من رواية امام عنه وهو ابن المبارك لو تنزلنا الى ثبوت الكفاية في السمعية كان ثبوت الزيادة على مدّين متقنياً اذ لا يحكم بالوجوب مع الشك والله اعلم قوله عن معمر بن اسمعيل بن أمية الخ قال النووي هذا

قال أبو سعيد فاما أنا فلا ازال اخرجه كذلك وحل شئ محمد بن رافع قال تابعه الرازي قال انا ابن جريح عن الحرث
ابن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن عياض بن عبد الله بن ابى سرح عن ابى سعيد قال كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف
الاقط والتمر والشعير وحل شئ عمر الناقد قال لنا ثمر بن اسفيل عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن ابى
سرح عن ابى سعيد الخدري ان معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر انكر ذلك أبو سعيد وقال
لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من
شعير او صاعا من اقط وحل شئ يحيى بن يحيى قال انا ابو خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بركة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة وحل شئ محمد بن رافع قال انا ابن ابي قتيبة
قال انا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر يا خراج زكاة الفطر ان تؤدى قبل
خروج الناس الى الصلوة حل شئ سويد بن سعيد قال نا حفص بن عيسى عن ميسرة الصنعاني عن زيد بن اسلم ان ابا صالح
ذكوان اخبره انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها
الا اذا كان يوم القيامة صُفِّت له صفاؤه من نار

يحيى بن يحيى
ابن ابي قتيبة
ابن ابي قتيبة

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسleme معمر بن قزوه عن اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب
عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدراك ليس بلازم فان اسمعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله اعلم
قوله عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب لا يضم الذل المعجمة وباءاء الموحدة قاله النووي قوله لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد
فيه دلالة على انه لو كان في الفطرة الا التمر والشعير والاقط والزبيب في بعض روايات الطحاوي قال ولا يخرج غيره فظهر انه انما انكر على معاوية
على اخراجه المدين من التميم لانه ما كان يعرف التميم - قال الحافظ وخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان
عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكرنا عند صدقة رمضان فقال لا اخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر او صاع
حنطة او صاع شعير او صاع اقط فقال له رجل من القوم او ملئين من قنينة فقلت لا تلك قيمة معاوية مطوية لا اقبلها ولا اعل بها قال ابن خزيمة ذكر
الحنطة في خبر ابى سعيد غير محفوظ ولا ادرى عن الوهم وقوله فقال رجل ان ذال على ان ذكر الحنطة في اول القصة خطأ اذ لو كان أبو سعيد اخبرهم
كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا لما كان الرجل يقول له او ملئين من قنينة وقد اشار ابو داود الى رواية ابن اسحق هذه وقال
ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة اخر ظاهر يقتضيه وجوب الاداء قبل صلوة العيد ولكنه محمول على الاستحباب
وذلك يحصل الغناء للفقراء في هذا اليوم ويستريحون عن الطواف وتوقع في حله اخرجه ابن سعد عن ابن عمر قال اغنهم يعني المساكين عن طواف هذا اليوم
وحل الخطا والاجماع على هذا الاستحباب في معال السنن لم يحك الترمذي فيه خلافا لما حاز نقدا على عليه تأخيرها عنه فنية الخلف قال الشيخ بدر الدين العيني
وقد ذكرنا فيما مضى ان وقت وجوب الفطرة عند ابى حنيفة بطالع الفجر يوم الفطر وهو قول الليث بن سعد نالك في روايت ابن القاسم بن وهب غيرهما في رواية عند
تجب باخر جزء من ليلة الفطر اول جزء من يوم الفطر في رواية اشهب تجب في يوم الفطر وهو قول الاوزاعي وحل شئ الشافعي في الحديث كان قال في
القديم بعد اذ انما تجب بطول فجر يوم الفطر وبه قال ابو ثور ومع هذا كله يستحب ان يخرجها قبل ذهابه الى الصلوة العيد دل عليه حديث الباب باب
اثم مانع الزكاة - قوله لا يؤدى منها حقها اخرجة في وجوب الزكاة في المذكورات لان العقاب انما يكون على ترك واجب ، وفي المرقاة قال
التوربشتي الضمير لمعنى الذهب والفضة دون لفظها اذ لم يرد بهما الشئ المحقير بل وافية من الدنانير والدراهم واما على تأويل الاموال اعاودا
الى الفضة فانها اقرب ويعلم حال الذهب منها ايضا وقيل اراكل واحدة منهما والذهب مؤنث لانه يحسن العاير ، وقد جاء الحديث على وفق المنزلة
والذين يَكْذِبُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ واكتفى ببيان صاحبها عن بيان حال صاحب الذهب لان
الفضة اكثر انتفاعا في المعاملات من الذهب واشهر في اثمان الاجناس ولذا اكتفى به في قوله عليه السلام وليس فيما دون خمس اواق من البرق صدقة
كذا في المرقاة - قوله صفت له الخ بتشديد الفاء اي جعلت الفضة ونحوها لصاحبها صفاؤه - قوله صفت الخ اجمع صفة قال السيوطي جال الله
وهي ما طبع عربيها وقرئت مرفوعا على انه مفعول لما لم يسم فاعله لقوله صفت ومنصوبا على انه مفعول ثان وفي الفعل ضمير الذهب والفضة
وأنتك اما بال تأويل السابق واما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو هو انتي وهو كلام الطبيب بعينه قوله من نار اي يجعل له
صفاؤه من نار ويجعل الذهب والفضة صفاؤه من نار اي يجعل صفاؤه كانهما نار او كانهما مأخوذة من نار يعني كأن صفاؤه الذهب والفضة لفظ

فَأَحْسَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَكُونُ بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِيْنُهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا رُذِّتْ أَعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْلَادُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ

أحسها وشدة حرارتها صفائح النار فكوى بها وهذا التأويل يوافق ما في التنازيل حيث قال تعالى **يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ** فاجعل عين الذهب والفضة هي المحمى عليها في نار جهنم قوله فأحس عليها في نار جهنم أي وفي الكشاش فان قلت معنى قوله تعالى **يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ** وهلا قيل تحمى من قوله حمى الميسر وحميتها ولا تقول أحسيت على الحديد قلت معناه ان النار تحمى عليها أي توقد ذات حمى وحرشيد من قوله **نَارًا حَامِيَةً** ولو قيل يوم يحسى لم يعط هذا المعنى وذكر يحسى لانه مسند إلى الجار والمجرور واصله يوم تحمى النار عليها فانتقل الاسناد عن النار إلى عليها انتهى - قلت معنى المبالغة التي أشار إليها ان اسناد الحمى إلى النار مع انه معلوم ان كل نار هي حامية إشارة إلى المبالغة في تنامي حر هذه النار التي تجعل فيها هذه الصفائح والتعريض بان نار الدنيا بالنسبة إليها كأها ماء باردة يستلذ به فكان وصف نار الآخرة بأنها نار حامية في قوله تعالى **"تَنْفَعُ نَارًا حَامِيَةً"** وصف تخصيص للمبالغة لا وصف تأكيد بل تقتضيه عبارة تحمى عليها النار انه لم يكف في أحشاء تلك الصفائح بحر نار جهنم الذي كان في غاية القوة ونسبة نار الدنيا إليه كالأشئ بل أحسيت تلك النار ثانياً وزيدني إيقادها على تلك الصفائح المكوى بها ولو قيل تحمى الصفائح في نار جهنم لغات هذه المبالغة العظيمة اذ لا يؤخذ من اللفظ حينئذ إلا ان الصفائح كانت باردة وأحسيت في هذه النار ذلك مثلاً فيها وان كانت تلك النار في غاية الضعف وليست صاحب الكشاف حكاه المصنف عن اسناد الأحاء إلى النار الذي هو الأصل في الاسناد إلى المجرور وحكمته والله تعالى أعلم بزيادة مبالغة في هذا الاسناد لانه جعل ذريعة إلى ادخال في الظرفية على النار فصلت بذلك مبالغة شديدة في أحشاء تلك الصفائح لا مرمى فوقها وذلك بأن جعلت النار كبكت وظهرت الأحاء تدخل فيه الصفائح وتوقد عليها في ذلك البيت نار أخرى ومعلوم ان بيت النار ليس بجاري ذاته وانما يكسب الحرارة من النار التي توقد فيه فتكون نسبة حر نار جهنم إلى هذه النار الموقدة على الصفائح كنسبة بيت النار إلى ناره فاعظم بحر نار يكون بيتها نفس نار جهنم بحيث لو زالت عنها تلك النار لكانت نار جهنم بالنسبة إليها باردة كما تبرد بيوت النار عند مفارقة تيراتها لها وإذا كانت هذه نسبتها من نار جهنم فكيف تكون نسبتها من نار الدنيا نسأله سبحانه الأمان دنيا وأخرى من غضبه وإليم عقابه وبأشد هذا الوعيد على أرباب الأموال المقصرين والحقوقيين لعقلا مضمونه ولا حول ولا قوة بالله والعاقلة من لا يعبد الله بالسلامة شيئاً وإذا كانت الأجسام والنفس تضعف عن مقاساة حر الشمس فكيف بنا في الدنيا فكيف جهنم فكيف بعظيم غضب الله تعالى فيها، اللهم المهنارشد انفسنا يا أرحم الراحمين - كذا قال السنوسي في الشرح - **قوله فيكوى بها أي بتلك القضة أو بتلك الصفائح - قوله جنبه وجبينه وظهره** أي قيل خصت هذه المواضع دون غيرها من البدن لأنها اشرف الأعضاء الظاهرة لا شتمها على الأعضاء الرئية التي هي الدماغ والقلب والكبد وقيل المراد بالحجرات الأربع التي هي من مقادير البدن ومثورة وجنابة وقيل ان الكلى في الوجه أبشع وأشهر في الظاهر والجنب أكثر وأوجع وقيل غير ذلك وقال الشيخ الأكبر قدس سر في كتاب الشريعة وأعلم ان الله تعالى لما قال **الَّذِينَ يَكْفُرُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** كان ذلك قبل الزكاة التي فرض الله على عباده فلما فرض الله الزكاة على عباده المؤمنين في أموالهم وطهر نفوسهم إذا أعطوها من ان يطلقوا على أديم البخل منهم ما اوجب عليهم ثم فسر العذاب الأليم بما هو الحال عليه فقال **يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ** وذلك ان السائل اذا رآه صاحب المال مقبلاً عليه انتصبت أسارير وجهه وهي الخطوط التي في جهة الانسان وقطب وهو المضاد في الانسان اذا رأى ما يكره رؤيته فكوى الله بذلك المال جهنمه فان السائل يعرف ذلك في وجهه فيجد في قلبه المثل لذلك ثم قال **وَجُنُوبُهُمْ** وذلك انه اذا رأى السائل قد اقبل تعمر وجهه واعطاه جانبيه وتغافل عنه عسى يرجع عنه ولا يواجهه بالسؤال فكوى الله جنبه فاذا علو من السائل انه يقصد ولا بد اعطاه ظهره وسأره كأنه لم يره وكأنه يريد يفعل شغلاً عرض له ولا يخفى ذلك على الله فيرجع السائل محروماً فكوى الله ظهره فلذا خضر الجنباء والجنوب والظهور بالكلية والله أعلم بما أراده - **قوله كلما بردت أعيدت له** أي قال النووي هكذا هو وبعض النسخ بردت بالباء وفي بعضها ردت بحت الباء وبضم الراء وذكر القاضي الرافعيين وقال الأول هو الصواب قال والثانية رواية الجمهور وفي المرفأة كلمة **رُذِّتْ** أي عن بدنه إلى النار أعيدت أي اشد ما كانت قال البيهقي أي كلما بردت رُذِّتْ إلى نار جهنم لمحمى عليها والمراد منه الاستمرار وقال ابن الملك يعني اذا وصل كئ هذه الأعضاء من أولها إلى آخرها أعيد الكئ إلى أولها حتى وصل إلى آخرها - ام - ويمكن ان يكون الضمير في ردت لأجزاء الأعضاء أي كلما ردت الأعضاء بالتبديل بجلاء لآحراق والتقريب من الإلقاء أعيدت الصفائح عليها فيكون موافقاً لقوله تعالى **كُلَّمَا نُفِثَتْ جُلُودُهُمْ عَلَيْهَا فَهُمْ عَلَيْهَا لَيْدُونَ وَفُتُوا الْعَذَابَ** قوله في يوم هو يوم القيامة قوله كان مقلاد خمسة عشر ألف سنة أي على الكافرين

حق يقضى بين العباد فيرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار قيل يرسل الله فالإبل قال ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم ورتها إلا إذا كان يوم القيامة بطم لها بقاع قرقر أو فرأ كانت لا يفقد منها فصيلة واحدة تطوء بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أو لاهأ رده عليه أخرها

ويطول على بقية العاصين بقدر ذنوبهم وأما المؤمنون الكاملون فهم على بعضهم كركعتي الفجر وأشار إليه بقوله عز وجل يؤمنون على الكافرين غير مبشرين كذا في المرواة قوله حتى يقضى بين العباد الخ على بناء المفعول أي يحكم قال القاري وفيه إشارة إلى أنه في العذاب بقية الخلق في الحساب أم قال العراقي في شرح الترمذي يمكن أن يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقضى فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ من القضاء بين الناس فيقضى فيه بالنار أو الجنة ويحتمل أن المراد حتى يشترع في القضاء بين الناس ويحج القضاء فيه إما في أوائلهم أو وسطهم أو آخرهم على ما يريد الله وهذا أظهر أم قال ولله في شرح الترمذي قد يشير إلى الأول قوله في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ويقال إنما ذكر في معرض استيعاب ذلك اليوم بتعديده لجواز أن يكون القضاء فيه في آخر الناس وإن احتمل أن يكون فصل مرة في وسطهم وأوله والله أعلم قوله فيرى الخ على صيغة المجهول من الرؤية أو الأراءة وقوله سبيله مرفوع على الأول ومنصوب بالمفعول الثاني على الثاني وفي نسخة فيرى بالمعلوم من الرؤية أي هو سبيله قال النووي رحمه الله ضبطناه بضم الميم وفتحها ويرفع لام سبيله ونصبها وفيه إشارة إلى أنه مسلوب الاختيار يومئذ مقهور لا يقدر أن يروح إلى النار فضلاً عن الجنة حتى يعين له أحد السبلين قوله أما إلى الجنة الخ أن لم يكن له ذنب سواء وكان العذاب تكفيراً له قوله وأما إلى النار الخ أن كان على خلاف ذلك وفيه رد على من يقول إن الآية مختصة بأهل الكتاب ويؤيده القاعدة الأصولية أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع أنه لا دلالة في الحديث على خلوه في النار قال شارح الأحكام وفي دخول المسلم في هذا الوعيد رد على المرجحة حيث يقولون أنه لا يضرب مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة والكتاب السنة مشحونتان بما يخالف قولهم اعتد روعاً عن ذلك بأن المراد به التحريم لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو باطل ولو صح قولهم لا ترفع الوثوق عما جاء به الشرائح واحتمل في كل منها ذلك وهذا يؤدي إلى هدم الشرائح وسقوط فائدتها - والله أعلم - قوله قيل يا رسول الله فالإبل الخ أي هذا حكم لنفق فالإبل ما حكمها قوله لا يؤدي منها حقها الخ أي الواجب عليه فيها - قوله ومن حقها الخ أي المندوب ومن تبعيضية قال القاري وأعلم أن ذكره وقع استطراداً وبإيحاء لما ينبغي أن يعتنى به من له مروءة لا تكون التعذيب يترتب عليه أيضاً ما هو مقدر من أن الحالب لا يكون إلا على ترك واجب فعل محرم اللهم إلا أن يحمل على وقت القحط أو حالة الاضطراب أو على وجوب ضيافة العمال قوله حلبها الخ قال النووي بفتح اللام هي اللغة المشهورة وحكي سكنها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس قوله يوم ورتها الخ قيل الورد الأتيان إلى الماء ونزبه الأتيان إلى الماء فإن الإبل تأتي للماء في كل ثلاثة أو أربعة وربما تأتي في ثمانية قال الطيبي ومعنى حلبها يوم ورتها أن يستقر البانها المارة وهذا مثل نهيها عليه الصلوة والسلام عن الجناد بالليل أراد أن يصوم بالنهار ويجزها الفقراء قال ابن بطال يريد حتى الكرم والمواساة وشرية الأخلاق لأن ذلك فرض وقال أيضاً كانت عادة العرب التصديق باللبن على الماء فكان الضعفاء يرصدون ذلك منهم قال والحق حقان فرض عين وغيره فالحلب من الحقوق التي هي من مكام الأخلاق وقال اسماعيل القاضي الحق المفترض هو الموصوف المحمود وقد تحدث أمور لا تحجب فيها المواساة للضرورة التي تنزل من ضعيف مضطراً وجائع أو عاراً وميت ليس له من يواريه فيجب حينئذ على من يمكنه المواساة التي تزول بها هذه الضرورات قال ابن التين وقيل كان هذا قبل فرض الزكاة - قال المحافظم ووقع عند أبي داود من حديث أبي هريرة قلنا يا رسول الله ما حقها قال أطرق فحلبها وأعاره دلوها ومخنتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله - قوله بطم لها الخ أي التقى ذلك صاحب على وجهه لتلك الإبل قال القاضي قد جاء في رواية للبخاري بخط وجهه بأخفافها قال وهذا يقتضيه أنه ليس من شرط بطم كونه على الوجه وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطم مكة لأنبساطها، قوله بقاع قرقر الخ القاع الأرض الواسعة المستوية يعلوها ماء السماء والقرقر بفتح القافين الأملس وقيل المستوى أيضاً من الأرض الواسعة فيكون صفة مؤكدة، قوله وأفرها كانت الخ أي أكثر عددًا وأعظم سمناً وأقوى قوة، في شرح السنة يريد كمال حال الإبل التي وطئت صاحبها في القوة والسمن ليكون أثقل لوطئها - قال المحافظم لأنها تكون عند حالات مختلفة فتأتي على أحملها ليكون ذلك أثقل له لشدة ثقلها قوله فصيلة واحدة الخ أي ولد الإبل قوله تطأه بأخفافها الخ أي تضربه وتدوسه الإبل بأرجلها - قوله وتعضه بأفواهها الخ بفتح العين أي تفرغه وتقطع جلده بأسنانها - قوله كلما مر عليه أو لاهأ رده عليه أخرها الخ في أصل مسلم كلما مرَّت عليه أو لاهأ رده عليه أخرها، قال عياض قالوا هو تغيير وتصحيح وصوابه ما في الرواية التي بعد من طريق سهيل عن أبيه كلما مرَّت عليه أخرها رده عليه أو لاهأ وبهذا

في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله قال بقر والغنم قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة يطعم لها بقار قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلاء ولا عضباء تنطه بقرنها ونطوؤها باطلاً فيها كلها مرة عليه أولها ردة عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر فاما التي هي له وزر فرجل ربطها رياءً وفخراً ونواءً على أهل الإسلام في له وزر واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها فسي له ستر واما التي هي له أجر فرجل

ينظم الكلام وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قدم قبل واما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد - ثواب بان به يحتمل ان المعنى ان اول الماشية اذا وصلت الى آخرها تمس عليه تلاحت بها آخرها ثواب اذا ادات الاول الرجوع بأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى اول حتى تنتهي الى آخر الاول وكذا وجه الطبيب فقال ان المعنى ان اولها اذا مرت على التتابع الى ان تنتهي الى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها الى ان تنتهي أيضاً الى الاول والله اعلم كذا في الفتح فتأمل قوله قال بقر والغنم الخ كيف حال صاحبها قوله لا يفقد منها الخ اي من فوائدها وصفاتها شيئاً وقال الطبيب اي قرونها سليمة قوله ليس فيها عقصاء الخ اي ملتوية القرنين وقوله جلاء اي التي لا قرن لها وقوله عضباء اي مكسورة القرن ونفي الثلاثة عبارة عن سلامة قرونها ليكون اجره للمنطوح وظاهر الحديث ان هذه الصفات فيها معدومة في الحقيقة وان كانت موجودة لها في الدنيا وظاهر البحث ان يعيد الله تعالى الاشياء على ما كانت عليه في الحالة الاولى كما هو مفهوم من الكتاب والسنة ولعله يخلطها او كما كانت ثم يعطيها القرن ليكون سبباً لعلاب على وجه الشدة والله اعلم - قوله تنطه الخ بفتح الطاء وتكرر في القاموس نطه كمنعه وضربه اصابه بقرنه فقوله بقرها اما تأكيد واما تجريد قوله ونطوؤها باطلاً فيها الخ جميع ظلت قال النووي الظلف للبقر والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والحفت للبعير والقدم للاربع والحافر للفرس والبغل والحمار قوله الخيل ثلاثة الخ قال الطبيب جواب على اسلوب الحكيم - وله توجيهان فعلى مذهب الشافعي معناه دع السؤال عن الرجوع اذ ليس فيه حق واجب ولكن اسئل عما يرجع من اقتنائها على صاحبها من المضرة والمنفعة وعلى مذهب ابى حنيفة معناه لانه انما عاوجب فيها من الحقوق وحده بل اسئل عنه وعما يتصل بها من المنفعة والمضرة الى صاحبها فان قيل كيف يستدل بهذا الحديث على الرجوع قلت بعطف الرقاب على الظهور لان المراد بالرقاب الذوات اذ ليس في الرقاب منفعة للغير كما في الظهور وبمفهوم الجواب الآتي في الجهر من قوله عليه الصلوة والسلام ما انزل على في الجهر شيء كذا في المراقبة - قوله هي لرجل وزر الخ اي ثقل واثر - قوله هي لرجل ستر الخ اي لحاله في معيشته لحفظه عن الاحتياج والسؤال قاله اكثر اوستل من النار كما نبه عليه ابن المهيوم في تقريره المأز في مسألة زكوة الخيل والله اعلم - قوله هي لرجل أجر الخ اي ثوابه قوله فاما التي هي له وزر فرجل الخ قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ التي وقعت في بعضها الذي وهو اوضح واظهر وعلى النسخة المشهورة لا يظهر ان يكون التقدير فخيل رجل ربطها قوله ربطها رياءً الخ اي يدرى الناس عظمتها في ركوبه وحشمتها ويفخر باللسان على من دونه من الانسان ليقال انه يربى خيل كذا وكذا قوله ونواء على أهل الإسلام الخ بكسر النون والمداى مشازعة ومحاداة لهم والواو عطف او كما هو الظاهر فان هذه الاشياء قد تفرقت في الاشخاص وكل واحد منها مضموم على حاله قوله في له وزر الخ اي على ذلك القصد والنية في جملة مؤكدة مشعر باهتمام الشافع والنحيز عنه قوله ولما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله الخ قال ابن الملك ليجاهد والصواب ما قاله الطبيب من انه لو رده بها الجهاد بل للنية الصالحة اذ يلزم التكرار - وايضاً اذا الادبه الجهاد فتكون له اجراً فكيف يقال انها له ستر وقال الطبيب بعضه رواية غيره ورجل ربطها تغنياً وتعقفاً - قوله حق الله في ظهورها الخ اي بالعارية للركوب والفحل والحمل عليها في سبيل الله مثلاً - قوله ولا رقابها الخ الظاهر ان الحق الثابت في رقابها ليس الا الزكوة واوله المانعون فقال الحافظ ابن حجر قيل المراد حسن ملكها وتعمد شبعها ورقيها والشفقة عليها في الركوب وانما خص رقابها بالذكر لانها تستقر كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى "فَتَحْيِرُ رَقِيَّةً" وهذا جواب من لم يوجب الزكوة في الخيل وهو قول الجمهور وقيل المراد بالحق الزكوة وهو قول حماد والى حنيفة وخالفه صاحباه وفقهاء الامصار قال ابو عمر لا اعلم احداً سبقه الى ذلك مام - قلت ويؤيد القول الاول ما سأتى من طريق صحيح ولا ينس حق ظهورها وبطونها والله اعلم وقد تقدم مرثاً تحقيق زكوة الخيل في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة من اوائل كتاب الزكوة فليراجع واول السند في حديث الباب بان المراد لم ينس شكر الله لاجل اباحة ظهورها وتليق

ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام في مخرج أو روضة فما أكلت من ذلك المخرج أو الروضة من شيء إلا كتب له عددًا ما أكلت حسنات وكتب له عددًا رواها وأبوالها حسنات ولا تقطع طولها فاستنتت شرقًا وشرقين إلا كتب الله له عددًا آثارها وأرواها حسنات ولا متاعها صاحبها على نهر فشرب منه ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عددًا ما شرب حسنات قيل رسول الله فالحكم قال ما أنزل على في الخبر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة فمن يحمل مثقال ذرة خيرًا يبرئ ومن يحمل مثقال ذرة شرًا يتره **وحدثني** يونس بن عبد الأعلى الصدقي قال أنا عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم في هذا الإسناد بمجند حديث حفص بن ميسرة إلى آخره غير أنه قال ما من صاحب ليل لا يؤدي حقها ولم يقل منها حقها وذكر فيه لا يفقد منها فصلاً واحداً وقال يكيو بها جنباه وجهته وظهره **وحدثني** محمد بن عبد الملك الأموي قال أنا عبد العزيز بن المختار قال أنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي زكواته إلا أحمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائر فيكيو بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عياده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار وما من صاحب ليل لا يؤدي زكواتها إلا يبط لها بقاع قرقر رقابها وذلك الشكرية دى بالعارية والله أعلم - قوله ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام فيه إشارة إلى أن المراد به الجهاد فان نفعه متعل إلى أهل الإسلام قوله في مخرج أو روضة الخ بفتح الميم وسكون الراء أي مخرج في النهاية هو الأرض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيها الدواب والحيوان متعلق بربط وروضة عطفت تفسيرا والروضة أخض من السرى وفي نسخة المصايير بلفظ أو قال ابن الملك شك من الروي قوله من شيء الخ أي من العلف وأكادها قل وأكثر قوله حسنات الخ بالرفع نائب الفاعل ونصب عدد على نزع الخافض أي بعد ما كادها وروى ابن ماجه من حديث تميم الدار مرفوعاً من أن ربطها في سبيل الله ثواب علفه سيد كان له بكل جبة حسنة قوله بعد أرواها وأبوالها حسنات الخ لأن بها بقاء حياتها مع أن أصلها قبل الاستحالة غالباً من مال صاحبها قوله ولا تقطع طولها الخ بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطأ - والطول والطيل حبلها الطويل الذي شد أحد طرفيه في يد الفرس والآخري وتد أو غيره لتدور فيه وترعى من جوانبها ولا تنذهب لوجهها قوله فاستنتت الخ قال أبو عبيد الأستنان أن يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره بسنن في طولها يمر فيه من النشاط وقال الجوهري هو أن يرفع يديه ويظهرهما معاً وقال غيره أن يلج في عدوه مُقبلاً أو مدبراً قوله شرقاً وشرقين الخ بفتح الشين المعجمة والراء وهو العالى من الأرض وقيل المراد هنا طلقاً وطلقين وفي المرواة وإنما سمي شرقاً لأن الدابة تعدو حتى تبلغ شرقاً من الأرض أي مرتفعاً فتقف عند ذلك وقفة ثم تعدو ما بدا لها، قوله عدد آثارها وأرواها الخ أي عدد خطاها وأرواها في تلك الحالة ولعله أراد بالروث هنا ما يشل البول أو اسقطه للعلم به منه قوله على غيرها الخ بفتح الميم وسكونها قوله ولا يريد أن يسقيها الخ أي شرب الخيل منه والحال أن صاحبها لا ينوي ذلك قوله عدد ما شرب حسنات الخ قال الطبري فيه مبالغة في اعتداد الثواب لأنه إذا اعتبر ما تستقده النفوس وتنفر عنه الطباع فكيف بغيرها وكذا إذا احتسب مالا نية له فيه وقد وردنا لكل امرئ ما نوى فما بال ما إذا احتساب فيه قال ابن الملك فالحاصل أنه يجعل لما لكها بجميع حركاتها وسكناتها وفضلاتها حسنات، قال الحافظ رحمه الله فيه أن الإنسان يؤجر على التفصيل التي تقوم في فعل الطاعة إذا قصد أصلها وإن لم يقصد تلك التفاصيل قوله هذه الآية الفاذة الخ بالفاء وتشديد المعجمة ستمها جامعة لشمولها لجميع الأنواع من طاعة ومعصية وسماها فاذة لانفرادها في معناها، قال النووي وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم ومعنى الحديث ^{ينزل} على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتمل به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان يحكم بالوحى وبجواب الجمهور القائلين بجواز الاجتهاد بأنه لم يظهر له فيها شيء قوله فمن يحمل مثقال ذرة الخ أي مقدار غلة أو ذرة من الحب الطائر في الهواء قوله شرًا يتره الخ فلو أعان أحد على تركها يثاب ولو استعان بركوبها على فعل معصية يعاقب قوله ما من صاحب كنز الخ قال العيني م قال ابن سيدة الكنز اسم للمال ولما يحزر فيه وجهه كنوز - كنز يكثر كنزاً وكنز الشئ في الوعاء أو الأرض يكثره كنزاً غيره في يده وفي المغنث الكنز اسم للمال المدفون وقيل هو الذي لا يدري من كنزه وقال الطبري هو كل شئ مجموع بعضه إلى بعض بطن الأرض كان أو ظهرها وقال القرطبي أصله الضم الجمع ولا يختص ذلك بالذهب والفضة الأبرى إلى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير ما يكثره المرأة الصالحة أي يضمه لنفسه ويجمعه وأعلم أن الكنز المستحق عليه الوعيد كل مال لم تؤد زكواته وكل مال أدت زكواته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين رواه نافع عن ابن عمر وروى نحوه عن ابن عباس وجابر وإبي هريرة موقوفاً ومرفوعاً وعن عمر بن الخطاب أي مال أدت زكواته فليس بكنز وإن كان مدفوناً في الأرض وأبى مال لم تؤد زكواته فهو كنز يكيو به صاحبه وإن كان على وجه الأرض وقال الثوري عن أبي حصين عن أبي الضمخ عن جعدة بن هبيرة عن علي رضي الله عنه قال

كاؤفرا ما كانت تسكن عليه كلما مضى عليه آخرها ردت عليه اولها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
الف سنة ثم يرى سبيله إما الى الجنة وإما الى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكوتها الا يطرح لها بقاع قرقر كما وفرا ما كانت تخطو
بأظلالها وتنطى بقرونها ليس فيها عقصة ولا جلاء كلما مضى عليه آخرها ردت عليه اولها حتى يحكم الله بين
عباده في يوم كان مقداره خمسين الف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما الى الجنة وإما الى النار قال سهيل ولا أدري
أذكر البقر أم لا قالوا فالخيل يرسل الله قال الخيل في نواصيها أو قال الخيل معقود في نواصيها قال سهيل انا أشك الخبر
الى يوم القيامة الخيل ثلاثة فمن رجل أجره لرجل ستره ورجل وزره فاما التي هي له اجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويجدها له فلا تغيب شيئا في بطونها الا كتب الله له اجرًا ولو رعاها في مرجها اكلت من شيء الا كتب الله له بها اجرًا ولو
سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها اجر حتى ذكر الاجر في ابوالها وأوراشها ولو استنتت شرقا أو شرفين كتب
له بكل خطوة تخطوها اجر واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكملاً ولا ينسئ حتى ظهورها وبطنها في عسرها
ويسرها واما الذي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشراً وبطراً وبداً ورياء الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالجر
يا رسول الله قال ما انزل الله على فيها شيئاً الا هذه الآية الجامعة الفادة فمن يغفل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن الدرداء عن حماد بن عمار عن عبد الله بن مسعود
عن ابن عباس عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المردود المردود
وقال بدل عقصة عضباء وقال فيكوى بها جنبه وظهرة ولم يذكر جبينه حل ثنا هرون بن سعيد الكلابي قال نا ابن وهب
قال خبرني عمر بن الخطاب ان بكيراً حدثه عن ذكوان عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المردود المردود

اربعة آلاف فما دونها نفقة فما كان أكثر من ذلك فهو كنز وهذا غريب وقيل هو افضل من المال من حاجة صاحبه اليه قال النوري واتفق ائمة
الفتوى على القول الاول وهو الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدى زكوته وذكر عقابه وفي الحديث الآخر من كان عند مال فلم يؤد زكوته مثل
له شجاعة اقصر وفي آخره فيقول انا اكثر وقال ابن عبد البر والجوهري على ان اكثر المذموم ما لم يؤد زكوته وقال ولم يخالف في ذلك الا طائفة من اهل الزهد
كل في ذر - وسيأتى ما ذهب اليه من ذلك بعد باب ان شاء الله تعالى قوله تسكن عليه الخ تقدم تفسير الاستئذان في شرح اول حديث باب قوله وتخطى
بقرونها الخ قال الحافظ وفي الحديث ان الله يحويها بها ثم ليحاطب بها ما نفع الزكاة وفي ذلك معاملة له بتقيض قصده لانه قصد منع حق الله منها وهو الاثر
والانتفاع بما يمنعه منها فكان ما قصد الانتفاع به أضراً لاشيئه عليه والحكمة في كونها تعاد كلها مع ان حق الله فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال
غير متاخر ولان المال لما يخرج زكوته غير مطهر قوله الخيل معقود في نواصيها الخ قال العيني قوله معقود منوع عن على انه خبر المبتدئ الموقر وهو قوله الخ
والجملة خبر المبتدئ الاول ومخبر قوله معقود ملازم لها كأنه معقود فيها وهو من باب الاستعارة المكنية لان الخير ليس بحسوس حتى تعتد عليه الناصية
ولكنه يدخلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم على المحسوس مما لا لغة في الزم والنواهي جمع ناصية وهي قصاص الشعر وهو الشعر
المستسل على الجبهة وخصل النواهي بالذكر لان العرب تقول غالياً فلان مبارك الناصية فيكون بها عز الانسان وقوله الخيل الى آخره لفظه عام و
المراد به المخصوص لانه لم يرد الا بعض الخيل بدليل قوله الخيل الثلاثة ام - فقد روى احمد من حديث اسماء بنت يزيد مرفوعاً الخيل في نواصيها
الخبر معقود ابداً الى يوم القيامة فمن ربطها عدة في سبيل الله وانفق عليها احتساباً كان شبيهاً وجوعها ورقها وطموها وارواشها وابوالها فلا حرج
في موازيتها يوم القيامة الحديث وقد جاء تفسير الخير في الحديث الآخر الصحيح الاجر والمغنم في ان انما اراد الخيل الغازية في سبيل الله لا انما على كل
وجوهها ويحتمل ان يكون المراد هنا جنس الخيل اي انما يصدر ان يكون فيها الخير فاما من ان يتطاول على غير صالح فحصول الوزر لطرياً في ذلك الاما لما روي
قال عياض ر في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والعدوثة بالامر يد عليه في الحسن مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير
قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذي يكتبب بائخاذ الخيل من خير وجوه الاموال والطيبها والعرب تسمى المال خيراً كما في قوله تعالى
ان ترك خيراً الوصية وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفصيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شيء غيرها
مثل هذا القول وفي النسائي عن انس بن مالك لم يكن شيء احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل قال النووي وفيه دليل على بقاء الاساق
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة ببسائر اى حتى تأتى الريح الطيبة من قبل اليمن تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح
قوله يتخذها أشراً وبطراً الخ الا شرفهم المهنة والشاين هو المرح والنجاج واما البطر فالطغيان عند الحق واما البذر فيغفر الباء والذال المعجمة

او الصدقة في ابله وساق الحديث بنحو حديث سهيل عن ابيه حلثنا اسحق بن ابراهيم قال اتانا عبد الرزاق وح
 حدثني محمد بن رافع واللفظ له قال اتانا بن جرير قال اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب بل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قط
 وقعد لها بقية قرقرت شئت عليه بقوائمها واخفافها ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قعد
 لها بقية قرقرت شئت بقرؤها وتطوؤه بقوائمها ولا صاحب غنم لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قعد لها بقية
 قرقرت شئت بقرورها وتطوؤه باطلا فلها ليس فيها جثاء ولا منكسر قرورها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقها الا جاء كنز يوم القيمة شجاعا
 اقرع يتبعه فاتحا فاه فاذا اتاه فرمنه فيناديه خذ كنزك الذي خبأته فانا عنه غني فاذا رأى ان لا بل منه سلك يد في فيه
 فيقضمها فضم الفحل قال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثروا لنا جابر بن عبد الله عن ذلك فقال مثل قول عبيد
 ابن عمير وقال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل لرسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة
 فحلها ومنحتها وحمل عليها في سبيل الله حلثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابى قال اتانا عبد الملك عن ابى الزبير عن

وهو يعني الاشرا والبطر قوله اكثر ما كانت قطا من معنى قط الدهر اي في ما مضى من الزمان قال النوى وفي قط لغات حكاهن الجوهري في القصة
 المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء قال الكسائي كانت قطط بضم الحروف الثلاثة فاسكن الثاني ثو ادغم والثانية قط بضم القاف
 تتبع الضمة الضمة كقولك مديا هذا والثالثة قط بضم القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف الطاء المخففة وهي قليلة هذا اذا كانت
 بمعنى الدهر فاما التي بمعنى حسب وهو لاكتفاء فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رأيت مرة فقط فان اضفت قلت قطك هذا الشيء اي حسبك وقطني وقط
 وقطه وقطاه قوله وقعد لها لم يبق القاف والعين والضمير للصاحب قوله ليس فيها جثاء لم يبق الجيم وتشديد الميم هي التي لا قرن لها
 قوله شجاعا اقرع لم يصر ماله على صورة شجاع وهو بضم المعجمة ثو جيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويواش الفارس ولا قرع
 الذي تقرع رأسه اي تمعط لكثرة سمة وفي كتاب ابى عبيد سمى اقرع لان شعر رأسه يمتط لجمعه السم فيه وتعقبه القران بان الحية لا شعر
 برأسها فلعله يذهب جلد رأسه وفي تهذيب الازهر سمي اقرع لانه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تمتط فروة رأسه وقال القرطبي الا قرع من
 الحيات الذي ابيض رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه كذا في الفقه وقال السدي ولعل ذلك اي مثله شجاعا في بعض الاحوال
 وما سبق من قوله صفحت له صفاغم في حال أخرى فلا منافاة ام - وقال الشمر العاروف ولي الله الدهلي قدس الله روحه السبب الباعث على كون
 جزء مانع الزكاة على هذه الصفة شيان أحدهما اصل والثاني كالمؤكد له وذلك انه كما ان الصورة الذهنية تجلب صورة أخرى كسلسلة أخت
 النفس الحجاب بعضها بعضا وكما ان حضور صورة متضائف في الذهب ليست على حضور صورة متضائف أخرى كالبؤة والأبوة وكما ان امتلاء
 المعنى به ولوران بخارة في القوي الفكرية يميز النفس لمشاهدة صور النساء في الحلم وكما ان امتلاء الاوعية بخار ظلمي في يميز في النفس صور الاشياء
 المؤدية الهائلة كالليل مثلاً فكذا المدارك تقتضيه بطبيعتها اذا افيضت قوة مثالية على النفس ان يمثّل بخلها بالاموال ظاهر سائر وان
 يجب ذلك تمثل ما بخل به وتعالى في حفظه وامتثلت قواه الفكرية به ايضاً ظاهراً سابغاً يتألم منه حسب ما جرت سنة الله ان يتألم منها
 بذلك فمن الذهب والفضة الكى ومن الابل الوطأ والعطو على هذا القياس ولما كانت الملا الا على علمت ذلك وانعقد فيهم وجوب الزكاة عليهم
 وتمثل عند همر تأذى النفوس البشرية بها كان ذلك صعيداً لفيضات هذه الصورة فوسط الحشر والفرق بين مثله شجاعاً ومثله صفاغم ان
 الاول فيما يغلب عليه حب المال اجمالاً فيتمثل في نفسه صورة المال شيئاً واحداً ويمثل احاطتها بالنفس تطوقاً وتأذى النفس بها بلسم الحية اللعنة
 في السم قصه الغايات والثاني فيما يغلب عليه حب الدهر والدناير بأعيانها ويتعالى في حفظها وتمثل قواه الفكرية بصورها فتمثل تلك الصور
 كاملة تامة مؤلمة انتهى قوله خذ كنزك الذي اقرع فائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفذه الدم قال الطبري وفيه نوعان
 لمزيد غصته وهمة لانه شره من حيث كان يروح خيراً قوله سلك يله اقرع معناه ادخل قوله فيقضمها فضم الفحل لم يبق الضاد يقال قضت
 الدابة شعيرها بكر الضاد تقضمه بفتحها اذا اكلته وانما خص اليد بالقضم لان المانع الكاثر يكتسب المال بيديه قوله ومنحتها لم يبق الهاء
 اللغة المعينة ضربان احدهما ان يعطى الانسان آخر شيئاً هبة وهذا النوع يكون في الحيوان والارض والاثاث وغير ذلك الثاني ان المعينة ناقة
 او بقرة او شاة يتنقع بلبنتها وبرها وصوفها وشعرها زماناً ثم يردّها ويقال منحه يمنحه بفتح النون في المضارع وكسرها فاما حلبها يوم ردها
 ففيه فرق بالماشية وبالمساكين لانه أهون على الماشية وارفق بها واوسع عليها من حلبها في المنازل وهو اسهل على المساكين وامكن في وصولهم

باب أَرْضَاءُ السُّعَاةِ

باب تَخْلِيْطِ عَقِيْبَةِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ

جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صائم ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حقها الا اُقْعِدَ لها يوم القيامة بقاع قرقر قطرة ذات الظلف بظلفها وتنطه ذات القرن بقرنها ليس فيها يوم مثل جثاء ولا مكسورة القرن قلنا يرسل الله وما حقها قال اطراق فحلها واعارة دلوها ومنيتها وحلبها على الماء وتخل عليها في سبيل الله ولا من صاحب بل لا يؤدى زكوة الا تحول يوم القيمة شجاعة اقرع يتبع صاحبه حيثما ذهب وهو يقر منه ويقال هذا مالك الذي كنت تبخل به فاذا رأى انه لا بد منه ادخل يده فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل فحل ثنابوكا مل فضيل بن خنيس الجحدري قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا محمد بن ابي اسمعيل قال نا عبد الرحمن بن هلال العباسي عن جرير بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان انا ساء من المصدين يا توننا فيظلمونا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما ارضا مصدقيكم قال جرير ما صدر عن مصدق منكم هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هو عن راض حل ثنابوكا من ابي شيبة قال نا عبد الرحيم بن سليمان ح وحدثنا محمد بن بشار قال نا يحيى بن سعيد ح وحدثنا اسحق قال نا ابواسامة كملهم عن محمد بن ابي اسمعيل هذا الاستاذ نحوه وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا وكيع قال نا الاحمش عن المعرور ابن سويد عن ابي ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما رأني قال هم الاخسرون ورت الكعبة قال فحدث حتى جلست فلما اتقارنا قممت فقلت يا رسول الله فداك ابي واخي من هم قال هم الاكثرون

اموال الامن وقال

الى موضع الحب ليواسوا والله اعلم كذا في الشرح - قال المازري يحتمل ان يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه الموازنة قال القاضى هذه الالفاظ صريحة في ان هذا الحق غير الزكوة قال ولعل هذا كان قبل وجوب الزكوة وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى وفي اموالهم حق للسائل والغنى والمحرور فقال الجمهور المراد به الزكوة وانه ليس في المال حق سوى الزكوة واما ما جاء غير ذلك فله وجه النذب ومكانه الاخلاق وكان الآية اخبار عن وصف قوم اثنى عليهم بخصال كريمة فلا يقتضيه الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى كانوا قبيلا من اللئيل نايهم جحون وقال بعضهم هو منسوخة بالزكوة وان كان لفظه لفظ خير فمعناه امر قال وذهب جماعة منهم الشعبي والحسن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم الى انها محكمة وان في المال حقا سوى الزكوة من فك الاسير واطعام المضطر والموازنة في العشرة وصلة القرابة والله اعلم باب ارضاء السعاة - قوله ان انا ساء من المصدين الخ تخفيف الصاد هو السعاة العالمون على الصدقات قوله فيظلمونا الخ اي في زعم القائلين كما سيأتي قوله ارضا مصدقيكم اي يبدل الواجب وملاطفتهم وتلقاهم بالترحيب وترك مشاققتهم زاد في روايت ابي داود قالوا يا رسول الله وان ظلمونا قال ارضا مصدقيكم وان ظلمتم على بناء المجبول اي وان اعتقدتم انكم مظلومون بسبب حكم اموالكم ولم يرد انهم وان كانوا مظلومين حقيقة يجب ارضا وهو بل المراد انتم يستحق ارضا وهم وان كانوا مظلومين لقوله صلى الله عليه وسلم فان تماردوا وتكرروا وهو قال الطيبي لان لفظه ان الشرطية هنا تدل على الغرض بالثقة لا على الحقيقة فانهم كانوا اعمال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لا يستعمل ظالما قال الشيخ ولي الله الدهلوي قد سر الله روحه ثومت الحاجة الى وصية الناس ان يؤدوا الصدقة الى المصداق بخاوة نفس وفيها قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتاكم المصدق فليصدقكم وهو عنكم راض، وذلك لتحق المصلحة المراجعة الى النفس اراد ان يثبت باب اعتذارهم في المنع بالبور وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان عدوا فلا نضمهم وان ظلموا فليلها ولا اختلاف بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم فليس سئل فوقها فلا يعط اذا جرد نوعا نوع اظهر النص حكمه ونيك لا يعط ونوع فيه للاجتهاد مسامحة وللظنون تعارض وفيه سد باب الاعتذار ومست الحاجة ايضا الى وصية المصدق ان لا يعتدى في اخذ الصدقة وان يتفق كراؤا لهم وان لا يغفل ليتحقق الانصاف وتتوفر المقاصد باب تَخْلِيْطِ عَقِيْبَةِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ - قوله عن المعرور بن جندب بالعين المهملة قوله انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم الخ او وصلت اليه قوله هم الاخسرون الخ اي الاكثرون في المال هم الاكثرون في اموال قال ابن الملك هو ضمير عن غير مذكور لكن يأتي تفسيره وهو قوله هم الاكثرون - قوله ورت الكعبة الخ قسم يناسب المقام وفيه جواز الحلف بغير تحليف بل هو مستحب اذا كان فيه مصلحة كتوكيد امر وتحقيقه زني المحار عنه وقد كثرت الاحاديث الصحيحة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى قوله فلما اتقارنا قممت فقلت يا رسول الله فداك ابي واخي من هم قال القاضى بفتح الفاء لانه ما من خير بفتح الدعاء ويحتل كسر الفاء والقصر لكثرة الاستعمال اي يفيدك اي اتي وها اعترافا شيك عندى قوله الامن قال الخ قال الطيبي يقال قال بيده اي اشار وقال بيده اي اخذ وقال برجليه اي ضرب وقال بالماء على يده اي صببه وقال بثوبه اي رفعه فيطلق القول على جميع الافعال اتساعا وقال في

هكذا وهكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم من صاحب بل ولا بقرو ولا غم لا يؤدى زكوتها الا جاءت يوم القيمة اعظم ما كانت واسمته تنطو بقرنها وتطو باطلاقها كلما نفدت آخرها عادت عليه اولها حتى يقضى بين الناس حل شاة ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو معوية عن الاعمش عن المعمر عن ابي ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فذكر نحو حديث وكيع غير انه قال والذي نفسي بيده ما على الارض رجل يموت فيدم ابل او بقرا او غنما لم يؤد زكوتها حل شاة عبد الرحمن بن سلام الجمحي قال نا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن زياد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يسرني ان لي احدا ذهباً تأتى على ثلاثة وعندي منه دينار الا دينار ارسده لدين علي حل شاة محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شاة ابو بكر بن ابي شيبة ويحيى بن يحيى و ابن مزيرو ابو كريب كلهم عن ابي معوية قال يحيى انا ابو معوية عن الاعمش عن زيد بن وهب عن ابي ذر قال كنت

الحديث يعني اشارة مثل هذه الاشارة ومن بيان الاشارة قوله هكذا وهكذا الخ ثلاث مرات والمراد بالثلاث الجمع لانه اقل مراتب الجمع قال النووي فيه الحث على الصدقة في وجه الخير وانه لا يقتصر على نوع من وجوه البر بل ينفع في كل وجه من وجوه الخير يحضر قوله من بين يديه ومن خلفه الخ بيان للاشارة واشتملت هذه الرواية على الجهات الاربع وتقوم الجاهات في اسفل والاعطاء من قبل كل منما يمكن لكن حذف لندوره وقد فسر بعضهم الانفاق من وراء بالوصية وليس قيداً فيه بل قد يقصد الصبح الاخفاء فيدفع لمن وراءه ما لا يعطيه من هوامه قوله وقليل ما هم الخ هم مبتدا وقيل خبره وما زائدة مؤكدة للقلة اي المستثنون قليل او من يفعل ذلك قليل وهو مقتبس من قوله تعالى لا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وايضا الى قوله تعالى وقليل ممن عبادي الشكور واشارة الى افضلية الفقراء لانه طريق اسلم والله اعلم قوله كلما نفدت الخ قال النووي هكذا ضبطناه نفدت بالدال المهملة ونفدت بالدال المعجمة وفتح انفاء وكلاهما صحيح قوله ما يسرني الخ اي ما يحبني ولا يحصل لي سر به قوله ان لي احدا الخ احد بصفتين جبل معروف بالمدينة وفي رواية ابي شهاب عن الاعمش عند البخاري في الاستيذان فلما ابصر احدا قال ما احب انه تحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث وفي بعض الروايات مثل احد ذهباً قال الحافظ ويمكن الجمع بين قوله مثل احد وبين قوله تحول لي احد بحمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن احد والتحويل على انه اذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه ايضا - قوله تأتى على ثلاثة الخ اي ليلة ثلاثة قيل وانما قيد بالثلاث لانه لا يتهيأ تفريق قدر احد من اللين في اقل منها غالباً ويكر عليه رواية يوم وليلة فالاولى ان يقال الثلاثة اقصى ما يحتاج اليه في تفرقة مثل ذلك والواحدة اقل ما يمكن قوله الا دينار الخ بالرفع - والنصب الرفع جائز لان المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب وتوجيه الرفع على ما قاله الطبيب ان المستثنى منه في حيز النفي اي كسرتي ان لا يبقى منه دينار الا دينار الخ قوله ارسده لدين الخ اي اعله واحفظه وهذا الارصاد اعمر من ان يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذ او لاجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفى - ووقع في رواية الاحنف ما احب ان لي مثل احد ذهباً أنفقه كله الا ثلاثة دنائير فظاهرة نفى محبة حصول المال ولو مع الانفاق وليس مراداً وانما المعنى نفى انفاق البعض مقتصر على ما عليه فهو يجب انفاق الكل الا ما استثنى وسائر الطرق تدل على ذلك ويؤيده ان في رواية سليمان بن يسار عن ابي هريرة عند احمد ما يسرني ان احدكم هذا اذهباً انفق منه كل يوم في سبيل الله فيمضي ثلاثة ايام وعندي منه شيء الا شيء ارسده لدين ويحتمل ان يكون على ظاهره والمراد بالكرهية الانفاق في خاصة نفسه لا في سبيل الله فهو محبوب وفي الحديث الحث على الانفاق في وجوه الخير وان النبي صلى الله عليه وسلم كان في اعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث انه لا يحب ان يبقى بيده شيء من الدنيا الا لانفاقه فيمن يستحقه واما الارصاد فمن له حق وفيه تقديم الدين على صدقة التطوع وفيه جواز الاستقراض وقيد ابن بطال باليسير اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الا ديناراً قال ولو كان عليه اكثر من ذلك لم يرصد لادامته ديناراً واحداً لانه كان احسن الناس قضاءً قال ويؤخذ من هذا انه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيعجز عن ادائه وتعقب بان الذي فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهمه بل انما المراد به الجنس واما قوله في الرواية الاخرى ثلاثة دنائير فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للمثال والضرورة الواقعة وقد قيل ان المراد بالثلاثة انها كانت كفايته فيما يحتاج الى اخراجه في ذلك اليوم وقيل بل هي دينار للدين كفاي الرواية الاخرى ودينار للانفاق على اهل ودينار للانفاق على الضيف ثم المراد بدينار الدين الجنس ويؤيده تغييره في اكثر الطرق باشي

امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر الى أحد فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر قال قلت لبيك رسول الله قال ما احب ان احل ذاك عندي ذهباً أمسى ثلاثة عندي منه ديتاراً لا ديناراً ارسده لدين الا ان اقول به في عباد الله هكذا احثابين يديه وهكذا عن يمينه وهكذا عن شماله قال ثم مشينا فقال يا ابا ذر قال قلت لبيك رسول الله قال ان الاكثرين هم الاقلون يوم القيمة الا من قال هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الاولى قال ثم مشينا قال يا ابا ذر كما انت حتى اتيك قال فانطلق حتى توارى عني قال سمعت لخطأ وسمعت صوتاً قال فقلت لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض له قال فهممت ان اتبعه قال ثم ذكرت قوله لا تبرح حتى اتيك قال فانتظرته فلما جاء ذكرت له الذي سمعت قال فقال ذلك جبريل عليه السلام اتاني فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق حل ثمناً قتيبة بن سعيد قال ناجور عن عبد العزيز وهو ابن ربيع عن يزيد ابن وهب عن ابي ذر قال خرجت ليلة من الليالي فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عيشي وحده ليس معه انسان قال فظننت على الايماء فيتناول القليل والكثير كذا في الفقه قوله في حرة المدينة الخ الحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به الوعدة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية وقيل الحرة الارض التي حجارها سود وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا عمارة فيها وهذا يدل على ان قوله في رواية المعمر بن سويد عن ابي ذر انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الاخسر من رب الكعبة ذكر قصة المكثرون هي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق كذا في الفقه قوله الا ان اقول به في عباد الله الخ هو استثناء بعد استثناء فيفيد الاستثناءات فيؤخذ منه ان نفى محبة المال مقيدة بعدم الانفاق فيلزم محبة وجوده مع الانفاق فاما الانفاق مستمراً لا يكره وجود المال واذا انتفى الانفاق ثبتت كراهية وجود المال ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قد راوحدوا اكثر مع استمرار الانفاق قوله هكذا احثابين يديه الخ والمراد بهذه الجهات ما سبق انه جميع وجوه المكابر والخير قوله ان الاكثرين هم الاقلون الخ والمراد الاكثر من المال والاقبال من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان مكثراً ولا يتصرف بمادله عليه الاستثناء بعد من الانفاق قوله كما انت الخ اي الزم مكانك ولا تبرح حتى اتيك قوله حتى توارى عني الخ اي غاب شخصه قوله سمعت لخطأ وسمعت صوتاً الخ هو بفتح الغين واسكانها لغتان اي جليلة وصوتاً غير مفهوم قوله عرض له الخ بضم اول عرض على البناء للجهرول وفي بعض الروايات فتخوفت ان يكون احد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم اي تعرض له بسوء قوله فهممت ان اتبعه الخ اي اردت ان اذهب اليه وفيه ادب ابي ذر مع النبي صلى الله عليه وسلم وتربيته احواله وشفقته عليه حتى لا يدخل عليه ادنى شيء مما يأتى ذى به قوله ثم ذكرت قوله لا تبرح الخ فيه ان امثال امر الكبر والوقوف عند أولى من التحاب ما يخالفه بالرأى ولو كان فيما يقتضيه الرأى توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى قوله ذكرته الذي سمعت الخ اي سأله عنه وفيه استقراء التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية او علمية او غير ذلك قوله ذاك جبريل الخ اي الذي كنت اخاطبه او ذلك صوت جبريل قوله دخل الجنة الخ رب دخول الجنة على الموت بغير اشارة بالله وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر وبعد دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستفهام قوله وان زني وان سرق الخ فيه المراجعة في العلم بما تقر عند الطالب في مقابلة ما يسمعه ما يخالف ذلك لانه تقر عند ابي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد اهل الكبائر بالنار وبالاعذاب فلما سمع ان من مات لا يشرك دخل الجنة استفهم عن ذلك بقوله وان زني وان سرق واقهر على هاتين الكبيرتين لانهما كالمثالين فيما يتعلق بحج الله وخبر الله وقد حمل البخاري هذا الحديث على من تاب عند الموت وحله غيره على ان المراد بدخول الجنة اعم من ان يكون ابتداء او بعد المجازاة على المحصية وقد تقدم الكلام في وجوه تأويله في ابواب الايمان فليراجع من مظانه قال الطبري قال بعض المحققين قد يتخذ من امثال هذه الاحاديث المبطلات ذريعة الى طرح التكليف وابطال العمل فانا ان ترك الشرك كاف وهذا يستلزم طغي بساطا الشريعة وابطال الحدود ودوان الترغيب في الطاعة والتحذير عن المعصية لا تأثير له بل يقتضيه الاخلاص عن الدين والاخلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سداً مهيئين وذلك يفضي الى خراب الدنيا بعد ان يفيض الى خراب الآخرة مع ان قوله في بعض طرق الحديث ان يعبدوا يتضمن جميع انواع التكليف الشرعية وقوله ولا يشركوا به شيئاً يشمل مستى الشرك الجلي والخبى فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لان الاحاديث اذا ثبتت وجب ضم بعضها الى بعض فانها في حكم الحديث الواحد فيعمل مطلقاً على مقيدها ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق قوله وهو ابن ربيع الخ بقاء ومهمل مصغر وعبد العزيز هذا هو سكن الكوفة وهو من صغار التابعين لقى بعض الصحابة كأنس قوله وحده ليس معه انسان الخ تأكيد لقوله وحده ويحتمل ان يكون لرفع توهم ان يكون معه احد من غير جنس الانسان من ملك او جنى وفيه حسن الادب مع الاكابر وان الصغير اذا رأى الكبير منفرداً لا يتصور عليه ولا يجلس معه

انه يكره ان يمشى معه احد قال فجعلت امشى في ظل القمر فالتفت فرأيت فقال من هذا فقلت ابو ذر جعلني الله فداك قال يا ابا ذر تعاله قال فمشيت معه ساعة فقال ان المكثرين هم المقلون يوم القيمة الا من اعطاه الله خيراً ففخر فيه يمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيراً قال فمشيت معه ساعة فقال اجلس ههنا قال فاجلسني في قاع حوله حجارة فقال لي اجلس ههنا حتى ارجع اليك قال فانطلق في الحرة حتى لا اراه فلبث عني فأطال اللبث ثم اني سمعته وهو مقبل وهو يقول وان سرق ان زني قال فلما جاء لم اصبر فقلت يا بنى الله جعلني الله فداك من تحكمت في جانب الحرة فاسمعت احداً يرجع اليك شيئاً قال ذلك جبريل عليه السلام عرض لي في جانب الحرة فقال يشر امتك انه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة فقلت يا جبريل وان سرق وان زني قال نعم قال قلت وان سرق وان زني قال نعم قال قلت وان سرق وان زني قال نعم وان شرب الخمر حل ثمنى زهير بن حرب قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن الجريري عن ابى العلاء عن الاحنف بن قيس قال قدمت المدينة فبينما انا في حلقة فيهم ملا من قريش اذ جاء رجل اخشن الثياب اخشن الجسد اخشن الوجه فقام عليهم فقال

بشر الانبياء برضعت

ولا يلازمه الا باذن منه وهذا بخلاف ما اذا كان في مجمع كالمسجد السوق فيكون جلوسه معه بحسب ما يلقى به قوله امشى في ظل القمر اى في المكان الذي ليس للقمر فيه منو ليخفى شخصه وانما استمر يمشى لاحتمال ان يطرأ للنبي صلى الله عليه وسلم حاجة فتكون قريباً منه قوله من هذا الخ كانه رأى شخصه ولم يتميز له قوله فقلت ابو ذر اى انا ابو ذر وفيه جواز تكتية المرء نفسه لغرض صحيح كأن يكون اشهر من اسمه ولا سيما ان كان اسمه مشتركاً بغيره وكنتيه فردة قوله ففخر فيه الخ بنون دفاء ومهمة اى اعطى كثيراً بغير تكلف نيئاً وشماً لأوبى يديه ووراءه قال النوفلى التبع الرمي والضرب اى ضرب يديه فيه بالعطاء قوله وعمل فيه خيراً الخ اى حسنة وفيه جناس تام في قوله اعطاه الله خيراً وفى قوله وعمل فيه خيراً فمعنى الخير الاول المال كما في قوله تعالى ان ترك خيراً الوصية وقوله تعالى ولله الحيت الخيز لشديد ومعنى الخير الثانى الحسنة وطاعة الله تعالى قوله فاجلسني في قاع الخ اى ارض سهلة مطننة قوله عرض لي الخ اى ظهر لي قوله فقلت يا جبريل وان سرق وان زني الخ هذا صحيح في ان القائل ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم والمقول له الملك المبشر الذي بشر به وسائر الرىايات تدل على ان القائل هو ابو ذر والمقول له هو النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله مستوفحاً وابو ذر قاله مستبعداً والله اعلم وقد تقدم منا الكلام فيه في ابواب الايمان فراجع قوله وان شرب الخمر الخ فيه اشارة الى فحش تلك الكبيرة لاها تؤدى الى خلل العقل الذي شرب به الانسان على البهائم وبوقوع الخلل فيه قد يزيل المتوقى الذي يحجز عن ارتكاب بقية الكبائر قوله عن الجريري الخ بضم الجيم هو سعيد وابو العلاء هو يزيد ابو عبد الله الشخير قوله عن الاحنف بن قيس الخ هو ابو جبر البصرى اسمه الضمك والاحنف لقب احرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسلم ويروى بسند لين ان النبي صلى الله عليه وسلم دعاه قوله في حلقة الخ باسكان اللام وحكى الجوهري لغة روية في فحها قوله ملا من قريش الخ الملا الاشراف ويقال ايضاً بالجماعة قوله اخشن الثياب الخ بالحاء والشين المعجتمين في الالفاظ الثلاثة ونقله القاضى هكذا عن الجمهور وهو من الخشونة قال عند ابن الخياط في الاخير خامة من الوجه من الحسن ورواه القابسى في البخارى حسن الشعر والثياب الهبة من الحسن وغيره وخشن من الخشونة وهو اصوب لانه هو اللانق بزي الى ذر وطريقته وفي رواية يعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الاحنف قدمت المدينة فدخلت مسجد ها اذ دخل رجل آدم طوال ابيض الرأس والحية يشبه بعضه بعضاً فقالوا هذا ابو ذر قوله فقام عليهم الخ اى وقف عليهم قوله بشر الكافرين الخ بالنون والنزاي من كثر يكثرون وفي رواية الاسماعيلى بشر الكافرين بتشديد النون جمع كذا مبالغة كانه قال ابن قرقول وعند الطبري والمهروى الكافرين بالثاء المثلثة والراء من الكثرة والمعروف هو الاول وقوله يشر من باب التثنية كما في قوله تعالى فبشرهم بعدآب اليم وقد نقل مرتفسير الكثر في باب اثروا نعم الزكوة فليراجع قال ابن عبد البر ومروى عن ابى ذر آثار كثيرة تدل على انه كان يدين هب الى ان كل ما في مجموع يفضل عن القوت سداد العيش فهو كثر يديم قاعله وان آية الوعيد نزلت في ذلك وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على ما نفع الزكاة واجتمع ما تسكوا به حديث طلبة وغيره في قصة الاعرابي حيث قال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع - انتهى والظاهر ان ذلك كان في اول الامر كما هو مروى عن ابن عمر وقد استدركه ابن بطال بقوله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ اى ما فضل من الكفاية فكان ذلك واجباً في اولى الامر ثم نسخ والله اعلم وفي المسند من طريق يعلى بن شداد ابن اوس عن ابيه قال كان ابو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبذل فيه الشاة ثم يخرج الى قومه ثم يوصي فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا يسمح بالوصية ويتعلق بالاموال قال البخاري في صحيحه البخاري في ذكر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لانفسهم ولا ينفقونه في وجهه وتعقبه السنوى بالابطال كان السلاطين حينئذ كالوا مثل ابى بكر وعمر وعثمان وهؤلاء لم يخجلوا قلت لقوله محل انما اراد من يفعل ذلك وان لم يوجد من يفعل له الخ كلام الخ - قوله برضعت الخ

الماء وسكون المعجمة بعد هاء فاء هي الحجازة المحمّاة واحد هارضة **قوله** يحيى عليه الخ أي يوقد عليه **قوله** فيوضع على حمة ثدي احداهم الخ الحمة
بفتح الحاء المهملة واللام هو ما نشر من الثدي وطال ويقال لها قراد الصد وفي المحكم حمتا الثديين طرافها وعن الأصمعي هو رأس الثدي من المرأة والرجل
وفي هذا الحديث جواز استعمال الثدي للرجال وهو الصحيح **قوله** من نخض كنفه الخ بضم النون وسكون المعجمة بعد هاء ضا ومعجمة العظم الدقيق الذي على
طرف الكتف او على الكتف قال الخطابي هو الشخص منه واصل النخض الحركة فمضى ذلك الموضع نخضا لانه يتحرك بحركة الانسان **قوله** يتزلزل
أي يتحرك ويضطرب الرضف من نخض كنفه حتى يخرج من حمة ثديه وفي رواية الاسماعيلي فيجلب بجبين هو عجبنا الاول **قوله** فما رأيت احدا منهم
رجليه شيئا الخ أي ما اجابه احد شي **قوله** انهم لا يعقلون شيئا الخ فسر ذلك في الاخير بقوله انما يجعون الدنيا فالذين يجعون الدنيا لا يفهمون كلام
من ينهاهم عن الكوز **قوله** ان خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو حديث مستقل تقدم الكلام عليه قريبا قال الحافظ انما اورده ابو ذر للاختلاف
لثبوت ما ذهب اليه من ذم الكناز المال وهو ظاهر في ذلك لانه ليس على الوجوب ومن ثم عقبه البخاري بالترجمة التي تليه فقال باب انفاق المال في
حقه واورده فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك وهو من أدل دليل على ان احاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدى الزكاة واما حديث ما احب لوان لي احدا
ذهبنا فحول على الاولولية لان جمع المال وان كان مباحا لکن الجماع مسئول عنه وفي المحاسبة خطر وان كان الترك اسلم واورده من الترغيب في تحصيله وانفاقه
في حقه فمحمول على من وثق بانه يجحجه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه فانه اذا انفق حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل
شيئا كما تقدم شاهد في حديث ذهب اهل الدثور بالاجور والله اعلم كذا في الفتح **قوله** أترى احدا الخ هو الجبل المعروف **قوله** فظننت ما علي من شئ
قال السندي أي تأملت ما علي من التعب بواسطة حرارة الشمس على تقدير الذهاب الى احد على ما فهمت من كلامه قال العين وفيه ما يشعر انه صلى الله
عليه وسلم كان يرسل افاضل اصحابه في حاجته يفضلهم بذلك لانه يصير رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الاثنية ودانير الخ تقدم بعض ما
تعلق به قريبا وقال القرطبي الدانير الثلاثة المؤخرة واحد كلهم وآخر لعتق رقبة وآخر لدين وقال الكرماني يحتمل ان هذا المقدار كان ديناً او مقدما
لغاياه اخرجت تلك الليلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا تقتريهم وتضيب منهم الخ أي تأتيهم وتطلب منهم ف يقال عرفته واعتريته واعتريته
ذا اثنته تطلب منه حاجة **قوله** لا أسألهم عن نيا الخ قال النوري وفي رواية البخاري لا أسألهم عن دنيا مجذوف عن وهو الوجود أي أسألهم شيئا من متاعها
فاني لا اطعم فيه **قوله** ولا اسفقتهم عن دين الخ أي لا أسألهم عن احكام الدين أي اقنع بالبلغه من الدنيا وارضى باليسير مما سمعت من العلم من رسول الله صلى
الله عليه وسلم **قوله** حدثنا ابو الاشهب الخ هو جعفر بن حبان السعدي ابو الاشهب الطاردي البصري الخزاز الاعلى روى عن ابى ربيعة العطاردي في الجوزة
الرعي في خليل العصرى وجماعة وكان حماد بن زيد يقول لم يسمع ابو الاشهب من ابى الجوزاء وقد وقع في صحيح البخاري في تفسير سورة النجم حدثنا مسلم ثنا ابو الاشهب
ثنا ابو الجوزاء فذكر حديثا فانا الله اعلم كذا في تهذيب التهذيب **قوله** حدثنا خليل العصرى الخ بعضهم الخاء المعجمة وفتح اللام واسكان الياء
والعصرى بفتح العين والصاد والمهملتين منسوب الى بنى عصر **قوله** قلت من هنا قالوا الخ ولا احد من طريق الباهلي عن الاحنف
كنت بالمدينة فاذا برجل يفر منه الناس حين يرويه قلت من انت قال ابو ذر قلت ما نفر الناس عنك قال اني انما هم عن
الكوز التي كان ينهاهم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب** الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف

بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال ابدل بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك **حدثني** يعقوب بن ابراهيم الدورقي قال نا اسمعيل يعني ابن عبيدة عن ايوب عن ابي الزبير

لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا توثق الروايات الصحيحة بمثل هذا فلعل اباه ايضا كان يقال له النحام والخمعة بفتح النون واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل الخمعة ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن اسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عريجه بن عدى بن كعب ابن لؤي واسيد وعبيد وعريجه في نسبه مفتوح اول كل منها قرشي عدوي اسلم قديما قبل عمر فكنم اسلامه واراد الهجرة فسأله بنو عدى ان يقيم على ابي دين شاء لانه كان يفتق على ارامهم وايتامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية ومعه اربعون من اهل بيته واستشهد في فتوح الشام ومن

ابى بكر وعمر وروى الحرث في مسند باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما. **قوله** بثمان مائة **قوله** قال الحافظم اتفقت الطرق على ان ثمنه ثمان مائة درهم الا ما اخرج ابو داود من طريق هشيم عن اسمعيل قال سبع مائة او تسع مائة.

قوله فدفعها اليه الخ اي الى مولاه. قال الحافظم اتفقت الروايات على ان بيع المدبر كان في حياة الذي دبته الا ما رواه شريك عن سلمة ابن كهيل بهذا الاسناد ان رجلا مات وترك مدبرا ودينا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم اخرجته الدارقطني ونقل عن شيخه ابي بكر النيسابوري ان شريكا اخطأ فيه والصحيح ما رواه الاعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد ودفع ثمنه الى مولاه قال وقد اتفقت طرق رواية عمر بن دينار عن جابر ايضا على ان البيع وقع في حياة

السيد الا ما اخرج الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار دب بوعلا ماله فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقد اعلمه الشافعي بانه سمعه من ابن عيينة مرسلا لم يذكر قوله فمات، وكذلك رواه الائمة احمد واسحاق وابن المديني والحميدي وابن ابى شيبة عن ابي

وجه البيهقي المروية المذكورة بان اصلها ان رجلا من الانصار اعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر قال البيهقي فنقله فمات من بقية الشرط اي فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن ان المدبرات فحدث

من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حادث فتوقع الغلط بسبب ذلك والله اعلم. **قوله** فلذي قرابتك الخ اي اما وجوبا واما استحبابا. **قوله** فهكذا وهكذا الخ قال الطبري كناية عن التفرق اشتا على من جاءه عن يمينه وشماله وامامه **قوله** وعن شمالك الخ قال النووي في هذا الحديث فوائد منها

الابتداء بالنفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها ان الحقوق والفضائل اذا تراجمت قدم الاول كذا فلا وكذا ومنها ان الافضل في صدقة التطوع ان ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة ولا يتخصص في جهة بعينها ومنها دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في جواز بيع المدبر

قال الشيخ بدران الدين العيني ومما روى الترمذي حديث جابر قال والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروا ببيع المدبر باسا وهو قول الشافعي واحملوا حتى ذكره قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المدبر وهو قول سفيان

الثوري ومالك والاوزاعي، ام ونسبه النووي الى جمهور العلماء والسلف من المجازيين والشافعية والكونيين رحمهم الله قال العيني وفي التلخيص خالف العلماء اهل المدبر يبيع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مدبره واجازة الشافعي واحملوا وابو ثور

واسحاق واهل الظاهر وهو قول عائشة ومجاهد والحسن وطائوس وكرهه ابن عمر زيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب والزهرى والشعبي الخنيس وابن ابى ليلى والليث بن سعد وعزلا وزاعي لا يبيع الا من رجل يريد عتقه وجوز احمد يبيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز

بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكى مالك اجماع اهل المدينة على بيع المدبر او هبته وعند ثمنا الحنفية المدبر على نوهين مدبر مطلق نحو ما اذا قال لعبدك اذامت فانت حرا وانت حر يوم اموت وانت حر عن دبر منى او انت مدبر او دبرتك فحك هذا انه

لا يبيع ولا يوهب ويستخدم ويجوز وتوطأ المدبرة وتكف وتعتق المولى يعتق المدبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثه قيمته ان كان المولى فقيرا ولو يكن مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديونا بدين مستغرق جميع ماله، النوع الثاني مدبر مقيد نحو قوله ان مت من مرضى هذا او سفي هذا فانت حر او قال ان مت الى عشر سنين او بعد موت فلان ويعتق ان وجد الشرط والا فيجز ببيعة - واجتمعت المجوزون بحديث الباب فانه صحيح في بيع

المدبر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم عبد له دبته سيده لا يبيع السيد مدبر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع ابقائه مدبرا او د على ماله تدبيره لسفهه ولكونه مديونا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات

فما رآه انفق جميع ماله وانه تعرض للتهلكة نقض عليه فعله فباعه رقيقا غير مدبر وحينئذ فلا مساس له بمحل النزاع واشتال هذا المصنفات

احتلوا العلم في المدبر يبيع ام لا وبان اوافهم عند الحنفية رحمهم الله

عن جابر بن جهم عن الانصار يقال له ابو مذكور اعترق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب وساق الحديث بمعني حديث

من المحقوق التي تختص بالنبى صلى الله عليه وسلم ليس فيه نصيب فانه صلى الله عليه وسلم اولى بالؤمنين من انفسهم واثق بان يتصرف فيهم وفي اموالهم ما يملكونه وما لا يملكونه في حق انفسهم نصحا لهم ورأفة بهم ونظيرة ما في السان من اعتاقه صلى الله عليه وسلم عبدا اتاه يشكو ايلام مولاة وضربه وما في السحاوي من بيعه صلى الله عليه وسلم شتر في دينه وهو حر والله اعلم كذا قال شيخنا، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله والجواب انه لا شك ان الحر كان يباع في ابتداء الاسلام على ما روى انه صلى الله عليه وسلم باع رجلا يقال له سرق في دينه ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسر او قسر فلا يمسس به الا مما يمسس في ذكره في النسخ والنسخ فلهذا كان فيه دلالة على جواز بيعه الآن بعد النسخ وانما يفيد استصحاب ما كان ثابتا من جواز بيعه قبل التدبير اذ لم يوجب التدبير زوال الرق عنه ثوراينا انه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من ثلث المالد قدر نفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن ضعف الدارقطني رفعه وصح وقفه واخرج الدارقطني ايضا عن علي بن ظبيان بسند عن ابن عمر قال المدبر من الثلث وضعف ابن ظبيان والحاصل بان وقفه صحيح وضعف رفعه فعلى تقدير الرق لا اشكال وعلى تقدير الوقت فقول الصحابي حينئذ لا يبارضه النص البتة لانه واقعة حال لا عموم لها وانما يبارضه لو قال صلى الله عليه وسلم يباع المدبر او وجوز الحافظ جمال الدين الزيلعي حل حديث جابر على المدبر المقيد قال الا ان يشبهوا كونه مدبرا مطلقا وهو لا يقدر على ذلك ام قلت لكن رواية البيهقي بان حدث به حادث فما كالصريح في كونه مدبرا مطلقا فان فقها تنازعوا فيهم الله قد عدوا هذه الصيغة وامثالها من التدبير المطلق والله اعلم، قال الشيخ ابن الهمام ايضا ثبت عن ابى جعفر انه ذكر عنده ان عطاء وطاوسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عتقه عن دبر فامة ان يبيعه فيقتضيه دينه الحديث فقال ابو جعفر شهدت الحديث عن جابر انما اذن في بيع خد مته رواه الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن ابى جعفر قال ابو جعفر هذا وان كان من الثقات الاثبات ولكن حديثه هذا مرسل وقال ابن القطان هو مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابى سليمان العنزي وهو ثقة عن ابى جعفر انتهى فلو تم تضعيف عبد الغفار لم يصح هذا مرسل ابو جعفر وهو محمد الباقر الامام عن علي زين العابدين بانه شهد حديث جابر وانه انما اذن في بيع منافع ولا يمكن لثقة اما في ذلك الا لعلمه بذلك من جابر راوى الحديث وقال ابن العربي قول من قال بحل الحديث على المدبر المقيد او ان المراد انه باع خدمة العبد من باب دفع الصائل لانه لما اعتقد ان التدبير عقد لا يرسم في تأويل ما يخالف اعتقاده من السنة على خلاف تأويله والنص مطلق فيجب العمل به لا المعارضة نصا خرج من العمل باطلاقة وانت اذا علمت ان الحر كان يباع للدين ثم نسخ وان قوله في الحديث باع مدبر ليس الا حكاية الراوى فلا جريما لا عموم لها وان قوله اعتق عن دبر او دبر اعور من المطلق والمقيد اذ يصدق على الذي دبر مقيدا انه اعتق عن دبر منه وان ما عن ابن عمر موقوف صحيح وحديث ابى جعفر مرسل تابعي ثقة وقد اقمنا الدلائل على وجوب العمل بالمرسل بل وتقديره على المسند بعد انه قول جمهور السلف علمت قطعا ان المرسل حجة موجبة بل سألته عن المعارضة وكذا قول ابن عمر ان لو صح رفعه يعضدهم وفي عملة القارى قال ابو الوليد الباجي (المالكى) ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبرة في ملاخي القردن وهو حضور متوافرن، ام فظهر لك تحامل ابن العربي او غلطه، قال العلامة ابن الترمذي في الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر اذا احتاج ثم ذكر عن الدارقطني انه خطا من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابى جعفر مرسلا قلت اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطا فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولعت فيه ولا يجد ان يكون عند عبد الملك حديثان احدهما عن ابى جعفر مرسلا انه عليه السلام يلج خدم المدبر هكذا امر فعله عليه السلام والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر فرواه عبد الملك كذلك مرسلا ومستدا وليس من قصر به فلم يسند حجة على من حفظه واسندا اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل صلواتا مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي ان يخطأ واحد منهما ثم اخرج البيهقي من وجهين احدهما من طريق عبد الملك والثاني من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابى جعفر مرسلا ثم ذكر ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه لم يرو عنه في جعفر فيما علم الشافعي من ثبت حديثه ولورواه من ثبت حديثه فهو منقطع عا لفا المتصل انما قلت قد تقدم مرثه رواه عنه الحكم وهو من اخرج لهم الجماعة ورواه ايضا عبد الملك وهو من اخرج لهم لم يقدموا من حيث حدثا وتقدم ايضا انه روى ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابى جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكر الشافعي فيما بعد ويحتمل ان يراد ببيع الخدمة الاجارة كما روى عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فليزرعها او يزارعها ولا يبيعوها قلت له لعل الكراء قال نعم ويمكن ان يحل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، ام فنحن نأه في حديث جابر باع خدمته ومنفعته بان اجرة والاجارة تنفي بيا بلغة اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان رجلا من الانصار يقال له ابو مذكور

باب فضل النفقة والصلة على الأقارب
الزوج والماله والدين ووكالاتهم

الليث حل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع انس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر انصارى بالمدينة مالا وكان أحب أمواله إليه بئرحاء وكانت مستقبله المسجد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون قام أبو طلحة رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل يقول في كتابه كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وان أحب أموالى إلى بئرحاء وانها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج ذلك مال رايح وتل سمعت ما قلت فيها

تقدم في الطريق الأولى انه كان من بنى عذرة فعله كان من بنى عذرة وحالف الانصار قاله الحافظ - باب فضل النفقة والصلة على الأقارب والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين قوله أكثر انصارى أى أكثر كل واحد من الانصار والاضافة إلى المنزلة عند زيادة التفصيل سائق كذا في الفتح - قوله مالا أى من الخلل كما ورد في بعض الروايات قال العيني فيه اتحاد البساتين والعقار وقال ابن عبد البر وفيه رد لما يروى عن ابن مسعود انه قال لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا - قوله وكان أحب أمواله إليه أى قال الحافظ فيه حواضا حتى حب المال إلى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الانسان فذلك يحب التحيز لشئ دنيء والخير هنا المال اتفاقا - قوله بئرحاء أى بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والمدة وجاء في ضبطه اوجه كثيرة جمعها ابن الاثير في النهاية فقال يروى بفتح الباء بكسر الهمزة وضمها وبالمدة والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة بريحاً بفتح أوله وكسر الراء وتقدمها على التحتانية ثم جاء هملته وفتح هذا صاحب الفائق وقال هو وزن فيلاء من البراح وهو الأرض الظاهرة المنكشفة وعند ابن داود باريحاء وهو بابشباع الموحدة والباء في مثله ووههم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان اريحاء من الأرض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظاً ان تكون سميت باسمها - قال الباجي اقصمها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور وكذا جرهم الصفاي وقال انه فيجلى من البراح قال ومن ذكره بكسر الموحدة وظن انها بئر من أهل المدينة فقد صحف - نقل ابو على الصدي عن ابن جرير انه جزم انها مركبة من كلمتين بئر كلمة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختلفت في حاد هل هي اسم رجل او امرأة او مكان اُضيفت إليها وهي كلمة تخرج للابل كأن ابل كانت ترمى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت إليها اللفظة المذكورة كذا في الفتح - قوله مستقبله المسجد أى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قوله يدخلها أى في بعض الروايات ويستظل فيها - قال الحافظ فيه دخول اهل العلم والفضل في الحواط والبساتين والاستظلال بظلمتها والاكل من ثمرها والراحة وانتازة فيها وقد يكون ذلك مستحيماً يترتب عليه الاجرا اذا قصد به اجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة قوله من ماء فيها طيب أى يعنى العذب ولذا ترجم عليه البخارى استعذاب الماء أى طلب الماء العذب وقد ورد في خصوص هذا اللفظ وهو استعذاب الماء احاديث عديدة ذكرها الحافظ في الفتح ثم قال قال ابن بطال استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم بخلاف تطيب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف واما شرب الماء الحلو وطبله فباح فقد فعله الصالحون وليس في شرب الماء المالح فضيلة قال وفيه دلالة على ان استطابة الاطعمة جائزة وان ذلك من فعل اهل الخير وقد ثبت ان قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالبين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم تزل في الذين ارادوا الامتناع من لذائذ الطعام قال ولو كانت مما لا يريد الله تناولها ما امتن بها على عباده بل نهيهم عن تحريمها يدل على انه اراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها وان كانت نعمة لا يمكنها شكرهم وقال ابن المنير اما ان استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فوجه واما الاستدلال بذلك على لذيذ الاطعمة فيبعد - قوله ان الله عز وجل يقول في كتابه أى ومن عمل بالآية ابن عمر فقد روى القرآن من طريقه انه قرأها قال فلما وجد شيئاً أحب إلى من مرجانة جارية لي رومية فقلت هي حرة لوجه الله فلو لا انى لا اعود في شئ جعلته لله لتزوجتها - كذا في الفتح - ولعله في الله عنه لم يطعم على حديث تضعيف الاجر لثلاثة كما سبق في كتاب الايمان والله اعلم - قوله وان أحب أموالى إلى أى فيه فضيلة لأبي طلحة لان الآية تضمنت الحث على الاتفاق من المحبوب فترقى هو إلى اتفاق أحب المحبوب فصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عز ربه فعلة ثم أمره ان يخص بها اهله وكفى عن رضاه بذلك بقوله بخ - قوله أرجو برها أى البر اسم جامع لأنواع الخيرات والطاعات ويقال أرجو ثواب برها قوله وذخراً أى أقدمها فأدخرها لأجلها هناك وعن ابن مسعود البر في الآية الجملة والتقدير على هذا ابواب البر قوله فضعها أى اصرها حيث شئت قوله بخ أى بفتح الموحدة وسكون المعجمة وقد تنون مع التثنية والتحفيف بالكسر والرفع ويجوز التنوين لغات ولو كررت فالاختيار ان تنون الألف وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعاً ومعناها تخيير الأمر الايجاب ونظيرها في الهندية كلمة "زاهواه" قوله ذلك مال رايح أى من البرجى أى ذوب كالأين وتامر وقيل هو فاعل يحنه مفعول أى هو مال مر بوح فيه وفي بعض روايات البخارى داخر يعنى بالتختانية فمعناها رايح عليه اجرة قال بطال

والى ارى ان تجعلها في الاقربين فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى عمه **حاشي** محمد بن حاتم قال نا بن حاتم قال نا حماد بن سلمة
قال نا ثابت عن انس قال لما نزلت هذه الآية كنننا لوالدنا حتى تنفقوا مما يحبون قال ابو طلحة ارى ربنا يسئلنا من
اموالنا فاشهدك يا رسول الله اني قد جعلت ارضي بئر حاء لله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلها في قرابتك
قال فجعلها في حستان بن ثابت وابي بن كعب **وحاشي** هرون بن سعيد الايلي قال نا ابن وهب قال اخبرني عمرو عن
بكير عن كريب عن ميمونة بنت الحارث انها اعتقت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لواء عطيتها اخوالك كان اعظم لاجرك **حاشي** الحسن بن الربيع قال نا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي
وائل عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقن يا معشر النساء ولو من
حليكن قالت فرجعت الى عبد الله فقلت انك رجل

والمعنى ان مساقاة قريبة وذلك انفس الاموال وقيل معناه يروح بالاجور ويفد به واكتفى بالروح عن الغدو وادعى الاسماعيلى ان من رواها
بالتحتمانية فقد صحف والله اعلم **قوله** ان تجعلها في الاقربين الخ فيه ان الصدقة على الاقارب افضل من الاقارب اذا كانوا محتاجين **قوله**
في اقاربه وبنى عمه الخ وفي بعض الروايات فجعلها ابو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حستان وابي بن كعب وفي مرسل ابي بكر بن خزم فرده على اقاربه
ابن كعب وحسان بن ثابت واخيه واوين اخيه شلاد بن اوس ونبيط بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف درهم قال
الحافظ وهذا يدل على ان ابو طلحة ملكهم الحقيقية المذكورة ولم يقفها عليهم لادلو وقفها فاساغ حستان ان يبيعها فيعكر على من استدل بشئ من قصة
ابو طلحة في مسائل الوقت الا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقت ويحتمل ان يقال شرط ابو طلحة عليهم لادلو وقفها عليهم من احتاج الى بيع حصته منهم
جازله ببيعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله اعلم **قوله** يسئلنا من اموالنا الخ اي يطلب منا الا نفاق في سبيله **قوله** في حستان
بن ثابت وابي بن كعب الخ قال الحافظ فيه انه لا يعتبر في القرابة من يحبه والواقف اب معين لا رابع ولا غيره لان ابنا انما يجتمع مع ابو طلحة في
الاب السادس وانه لا يجب تقدير القرب على القرب الا بعد لان حستان واخاه اقرب الى ابو طلحة من ابي ونبيط ومع ذلك فقد شاركهما ابنا ونبيط
ابن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان بن حرام الذي اجتمع فيه ابو طلحة وحستان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع ابو طلحة
وابنا **قوله** ام - **قوله** اعتقت وليدة الخ اي امة وفي رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء **قوله** لواء عطيتها
اخوالك الخ باللام جمع خال واخوالها كانوا من بنى هلال ايضا واسم امها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ووقع في البخاري من رواية الاصبا اخوالك
بالتاء قال عياض ولعله اصح من رواية اخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ فلو اعطيتها اختيك وقال لنووي الجميع صحيح ولا تعارض ويكون النبي صلى
عليه وسلم قال ذلك كله - **قوله** كان اعظم لاجرك الخ قال ابن بطال فيه ان هبة ذي الرحم افضل من العتق ويؤيده ما رواه الترمذي والنسائي والحمد
وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم
من ذلك ان تكون هبة ذي الرحم افضل مطلقا لاحتمال ان يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والاخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي
فقال افلا فديت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث ايضا حجة
على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قرنته - **قوله** في الفتح **قوله** عن عمرو بن الحارث
هو ابن ابي ضرار بكسر الهمزة الخراعي اخو جارية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة وروى هنا عن صحابة في الاسناد تابعي عن تابعي
الاعمش عن ابي وائل وصحابي عن عمرو بن زينب - **قوله** عن زينب امرأة عبد الله الخ وهي بنت معاوية ويقال بنت عبد الله بن معاوية بن
عتاب الشقفة ويقال لها ايضا ربيعة ورائطة قيل بل اسمها زينب فرائطة لقب وقيل هما اثنتان **قوله** ولو من حليكن الخ بضم الحاء وكسر اللام
وتشديد الياء جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يزين به من مصوغ المعدنيات او الحجارة وروى مفردا وجمعا - وقد تقدم منا في ابواب العيد
ان هذه اللفظة ولو من حليكن لا تدل على وجوب الزكاة في الحلي - نعم لنا دلائل اخرى تدل على الوجوب قال الشيخ يد الدين الحيني اما مسألة الحلي
ففيها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري تجب فيها الزكاة وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن - **قوله** وعبد الله بن عمر
وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم ورويه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن محمد بن سيرين وجابر بن زيد وجاهد والنزهي و
طاووس وميمون بن مهران والضحاك وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز وذراهم في ولا وراعي وابن شبرومة والحسن بن حي وقال ابن ابي نجر
ابن خزم الزكاة واجبة بظاهرها لكتاب والسنة وقال مالك واصل واسحق والثوري في ظاهر قوليه لا تجب الزكاة فيها وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن

والقول العلماء في ذلك
لا تجب في حلي النساء الزكاة

خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدامنا بالصدقة فأنته فأسأله فان كان ذلك يجزى عنى الأصغر فتأ
الى غيركم قالت فقال لي عبد الله بل اثبتيه انت قالت فانطلقت فاذا امرأة من الانصار بيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ألقيت عليه المحابة قالت فخرج علينا بلال فقلنا له انت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأخبره ان امرأتين بالباب تسألانك أتجزى الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في جوارهما ولا تخبره من مخزنا
فدخل بلال على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من هما فقال امرأة من الانصار وزينب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى الزينب قال امرأة عبد الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما أجزا أجزا القرابة
وعائشة والقاسم بن سهل والشعبي وكان الشافعي يقول بهذا في العرق وتوقف بمصر قال هذا ما استخير الله فيه وقال الليث ما كان من حلى يلبس
يعارف الزكاة فيه وان اتخذ للتحرز عن الزكاة فيه الزكاة قال نسيتكى عامدا واحدا لا غير واجتمعت من رأى فيها الزكاة بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
ان امرأة انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحبها بنت لها وفي يديها بنتها مسكنا زعليلتان من ذهب فقال لهما أعطيتن زكاة هذا قالت لا قال أيسرك ان
يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار قالت فخنعتهما فالتقيتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله رواه ابو داود والنسائي وقال
وكا يصح في هذا الباب شئ قد قال ابن القطان في كتابه استاده صحيح وقال الحافظ المنذرى استاده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدرى
حميد بن مسعدة وهما من الثقات اجمعهما مسلم وخال بن الحارث الملقب به البخاري ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتجابه في الصحيح
وثقة ابن المدني وابن معين وابو حاتم وعمر بن شعيب من قديم علم وهذا استاده يقوم به الحجة ان شاء الله تعالى فان قلت اخبر الترمذي من حديث
ابن ابي عمير عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال انت امرأة ان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ايديهما سواران من ذهب فقال لهما أتوديان زكاة هذا
قالتا لا فقال اتحبان ان يسود لهما الله يسودين من نار قالت لا قال فأمرتا زكوته وقال الترمذي ورواه ابن المثنى بن الصبيح عن عمرو بن شعيب نحوه
وابن لهيعة وابن الصبيح يصفان في الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ قلت قال المنذرى لعل الترمذي قصد الطريقين
الذين فكرهما في الاطريقين او دأب لامقال فيه واحتجوا ايضا بحديث عائشة رضي الله عنها رواه ابو داود من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد انه قال دخلنا
على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتهم
أزين لك يا رسول الله قال أتودين زكوتهم قلت لا او ما شاء الله قال هو حبسك من النار واخرجه الحاكم ومستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه
قلت الحديث على شرط مسلم ولا يلزم من قول الترمذي لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ ان لا يصح عند غيره فافهم ام - **قوله خفيف**
ذات اليد اي قليلها وهو كناية عن الفقر - **قوله** فان كان ذلك يجزى عنى البخاري في شرح المشكاة وفي نسخة
بضم الياء واهزلة في آخرها اي يكفي والمخنة ان كان التصديق عليك يلغى عنى تصدقت عليكم وأديتها اليكم **قوله** بل اثبتيه انت الخ ولعل امتناعه لان
سؤاها ينبغي عن الطمع **قوله** فاذا امرأة من الانصار الخ قال الحافظ في رواية الطيالسي فاذا امرأة من الانصار يقال لها زينب وكذا اخرجها النسائي من طريق
ابن معاذ ويعني الاعمش وزاد من ربه آخر عن علقمة عن عبد الله قال انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة الى مسعود يعني عقبة بن عمر
الانصاري قلت لم يكره ابن سعد الى مسعود امرأة انصارية سوى هزلية بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين او هو من سماها زينب
انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها **قوله** قد ألقيت عليه المحابة الخ بفتح الميم اي اعطى الله رسوله هبة وعظما بها به الناس ويخطونه ولذا ما كان
احد يجترئ على الدخول عليه قال الطبري كان دل على الاستمرار ومن شربا كان اصحابه في مجلسه كأن على رؤسهم الطير وذلك عزة منه عليه الصلوة والسلام
الكبر وسوء خلق وان تلك العزة ألبسها الله تعالى اياه صلى الله عليه وسلم لان تلقاء نفسه - **قوله** وعلى أيتام في جوارهما الخ بضم الجيم جمع جوارفهم والكسر لقال
فلان في جوار فلان اي في كنفه ومنعه والمخنة في تربيتها **قوله** ولا تخبره من مخزنا الخ ارادة الاخفاء مبالغة في نفى الرياء ورعاية للافضل وهذا ايضا
يصح ان يكون وجه لعدم دخولهما قاله القاري في المرقاة **قوله** امرأة من الانصار وزينب الخ قال الترمذي ليس اخبار بلال باسم امرأتين بعد ان استكثناه
بإداعة سره وكشفت امانته لوجهين أحدهما انها لم تلمها بذلك وانما علموا انها رأتا ان لا ضرورة تخرج الى كتمانها ثانيهما انه اخبر بذلك جوابا لسؤال
النبي صلى الله عليه وسلم لكون اجابته واجب من التمسك بما أمرتاه به من الكتمان وهذا كله بناء على انه التزم لهما بذلك ويحتمل ان تكونا سألته لا يجب
اسعاف كل سائل **قوله** انى الزينب الخ اي آية زينب من الزينب وتعرف بالمشقة والجمع من الاعلام انما هو بالاعت واللام وفي المرقاة قال ابن السكيت
ولم يقل آية لانه يجوز التذكير والتأنيث قال الله تعالى وكان تدرى نفس باي أرض تشؤن ام - بل قيل التأنيث انصم - **قوله** اجر القرابة و
اجر الصدقة الخ قال العيني اجمعت بهذا الحديث الشافعي واحمد في رواية ابو ثور وابو عبيد واشهب من المالكية وابن المنذر وابو يوسف وعلم اهل الظاهر

اختلف العلماء هل يجزى للمرأة ان تعطى زوجها الى زوجها الفقير

وحدثني احمد بن يوسف الازدي قال ناظر بن حفص بن غياث قال ناظر بن ابي قال ناظر بن احمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحرث عن زينب امرأة عبد الله قال فذكرت لابي ابراهيم فحدثني عن ابي عبيدة عن عمرو بن الحرث عن زينب امرأة عبد الله بمثلها سواء قالت كنت في المسجد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال تصدقن ولو من حليتين وساق الحديث بخو حديث ابي الاوصح حدثنا ابو كريب محمد بن العلاء قال ناظر بن احمش قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة قالت قلت لرسول الله هل لي اجر في بني ابي سلمة انفق عليهم ولست بتاركتهم هكذا وهكذا

وقالوا يجوز للمرأة ان تعطى زكاتها الى زوجها الفقير وقال القرافي كرهه الشافعي واشبه وقال الحسن البصري والثوري وابو حنيفة ومالك واحمد في رواية وابو بكر من الحنابلة لا يجوز للمرأة ان تعطى زوجها من زكوة ماله ما يروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الحافظ ومحمد بن لاوون الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها تجزي عني به جزء المازي وتعبه عياض بان قوله ولو من حليتين وكون صدقتها كانت من صناعتها يدل على التطوع وبه جزم الثوري وتأولوا قوله تجزي عني اي في الوقاية من النار كما تخاف ان صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود ام - قال ابن الهيثم قوله وهل يجزي وان كان في عمر الفقهاء والحديث لا يستعمل غالباً الا في الواجب لكن كان في الظاهر ما هو اعلم من النفل لانه لغة الكفاية فالمنع هل يكفي التصديق عليه في تحقيق سمة الصدقة وتحقيق مقصودها من التقرب الى الله تعالى ام - قال الحافظ وما اشار اليه عياض من الصناعة احتج به الطحاوي لقول ابو حنيفة فأخرج من طريق رابعة امرأة ابن مسعود انها كانت امرأة صنعاء اليدين فكانت تنفق عليه وعلى ولدها قال فهذا يدل على انها صدقة تطوع واما الحلي فاما يحجبها على من لا يجب فيه الزكاة واما من يجب فلا - وقد روى الثوري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة قال قال ابن مسعود لا ملأته في حليها اذ بلغ ما نبي دهم ففيه الزكاة - واحتجوا ايضا بان ظاهر قوله في حديث ابي سعيد المخزومي في البخاري زوجك وذلك احق من تصدقت به عليهم دال على انها صدقة تطوع لا ولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالجماع كما نقلها ابن المنذر وغيره وفي هذا الاحتجاج نظر لان الذي يمتنع اعطاء من الصدقة الواجبة من يلزم المحط نفقته والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود ابيه وقال ابن التيمي قوله وولدك محمول على ان الاضافة للتربية لا للولادة فكانه ولده من غيرها ام - وفي رواية للطبراني باسناد جيد لرسول الله هل لي من اجر ان تصدق على ولد عبد الله من غيري قال الحافظ والذي يظهر لي انهما قضيتان احدهما في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولد ولاخرى في سؤالها عن النفقة والله اعلم ام - وتعبه العيني بان ما يظهر من الحديث خلافاً لما ظهر له لان في الحديث سؤالها عن الصدقة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم لهن بها واجابها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان زوجك وولدك احق من تصدقت به عليهم فمن ابن السؤال فيه ومن ابن الجواب عنهما ام قال الجواب الضعيف عما الله عنه ان ههنا حديثين احدهما مسند لابي سعيد الخدري خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في احدى اوفطر الى الصلوة ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال ايها الناس تصدقوا فصر على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن اكثر اهل النار فقلن وبذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحاد من احدكن يا معشر النساء ثم انصرف فلما صار الى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستاذن عليه فقيل يا رسول الله هذه زينب فقال اي الزانية فقيل امرأة ابن مسعود قال نعم اذنوا لها فأذن لها قالت يا نبي الله انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عني حلي فاردت ان تصدق به فخرج ابن مسعود انه وولده احق من تصدقت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود زوجك وولدك احق من تصدقت به عليهم اخرج به البخاري في باب الزكوة على الاقارب والثاني مسند زينب امرأة عبد الله بن مسعود اخرج به البخاري في باب الزكوة على الزوج والايتام في الحجر وهو حديث الباب الذي تصدينا لشرحه والانصاف عندي ان الظاهر من اختلاف الشياطين كونهما قضيتين كما ادعاه الحافظ وميشهد له ان الامر بالتصدق في حديث ابي سعيد انما كان بالمصلحة وفي حديث زينب تصريح بانها كانت في المسجد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بالتصدق والظاهر عند الاطلاق انه المسجد النبوي والعجب من العيني وكيف لم يمتنبه لتغاير السياقين وتعدد الحديثين مع وضوح ثمة نقول ان الشافعي وموافقيه هم المحققون بحديثي الحديثين فليعلم ان يبرهنوا على ان الصدقة فيهما بمعنى الزكاة الواجبة واما المانعون فيكفيهم احتمال كونها نافلة كما هو الظاهر من سياق الحديثين من غير تأويل والله اعلم قوله قال فذكرت لابي ابراهيم الخ الفائل هو الاعمش وابراهيم هو ابن يزيد النخعي وابو عبيدة مصغرا هو ابن عبد الله بن مسعود ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين قوله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما - قوله عن هشام بن عروة عن ابيه في الاسناد تابعي عن تابعي اي هشام بن عروة وصحابية عن صحابية اي زينب عن أمها - قوله في بني ابي سلمة الخ اي ابن عبد الأسد وكان زوج ام سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ولها من ابي سلمة عمر محمد وزينب ودرة وليس في حديث ام سلمة تصريح بان الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الايتام والله اعلم قوله ولست بتاركتهم هكذا وهكذا الخ نفخي عن جاز

انما هم بنى فقال نعم لك فيهما اجرا انفق عليهم **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال انا عبد المولى قال انا معمر جميعا عن هشام بن عروة في هذا الاسناد **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ العنبري قال نا ابي قال نا شعبة عن عدى وهو ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن ابي مسعود البدي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المسلم اذا انفق على اهله نفقة وهو يحتسبها كانت له صدقة **وحدثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن نافع كلاهما عن محمد بن جعفر **وحدثنا** ابو كريب قال وكيع جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن ادريس عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء قالت قلت ليرسول الله ان اتي قد مت علي وهي راغبة او راهبة افاصلها قال نعم **وحدثنا** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر قالت قلت ليرسول الله قد مت علي اتي وهي مشركة

قوله انما هم بنى اعم اصله بنون فلما اضيف الى ابياء المتكلم سقطت نون الجمع فصارت بنوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون فادغم الواو في الياء فصارت بنى بضم النون وتشديد الياء ثم ابدلت من ضمة النون كسرة لاجل الياء فصارت بنى والله اعلم بحقيقة الحال كذا في عدة القارى، قوله لك فيهما اجرا انفق عليهم اعم قال الحافظ رحمه الله لاكثر بالاضافة على ان تكون ما موصولة وخذ ابو جعفر الغرناطي نزول تنوين اجر على ان تكون ما ظرفية ذكر ذلك عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب قوله عن عبد الله بن يزيد اعم هو الخطي بفهم العجوة وسكون الطاء المعجمة وهو صحابي انصاري روى عن صحابي انصاري قوله عن ابي مسعود البدي اعم هو عقيقة بن عمر رضى الله تعالى عنه قوله على اهله اعم يحتمل ان يشمل الزوجة والاقرار ويحتمل ان يختص بالزوجة ويحتمل ان يشمل الزوجة والى لان الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبت فيما ليس بواجب اولى - قوله وهو يحتسبها اعم قال النووي معناه اراد بها وجه الله تعالى فلا يدخل فيه من انفقها ذاهلا ولكن يدخل المحسوب طريقه في الاحتساب ان يتذكر انه يجب عليه الاتفاق على الزوجة واطفال اولاده والهلك وغيرهم ممن تجب نفقته على حسب احوالهم واختلاف العلماء فيهم وان غيرهم ممن ينفق عليه مندوب الى الاتفاق عليهم فينفق بنية اداء ما امر به وقد امر بالاحسان اليهم والله اعلم، وقال القرطبي افا دمنطوقه ان الاجر في الاتفاق انما يحصل يقصد القرية سواء كانت واجبة او مباحة واذا مفهومه ان من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبارك الله من النفقة الواجبة لانها معقولة المعنى واطلاق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر والقرية الصارفة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهامة التي حرمت عليه الصدقة وهو من مجاز التشبيه والمراد به اصل الثواب لا في كميته ولا في كيفيته قوله كانت له صدقة اعم قال الطبري ما ملخصه الاتفاق على اهل واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصد ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هي افضل من صدقة التطوع وقال المذهب النفقة على اهل واجبة بالاجماع وانما سماها الشارع صدقة خشية ان يظنوا ان قيامهم بالواجب لا اجر لهم فيه وقد عرفوا ما في الصدقة من الاجر فرفعوا عنها الصدقة حتى لا يخرجوها الى غير اهل الابدان ان يكفروهم ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق بخلة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها اليها في المدة والتأني في تخصيص وطلب الولد كان الاصل ان لا يجب لها عليه شيء الا ان الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة فمن ثمر جازا اطلاق الخلة على الصداق والصدقة على النفقة - قوله قد مت علي اعم اعم اسمها قتيلة بالقاف والمثناة مصغرة بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك ابن حنشل بكسر الحاء وسكون السين المهملة وكان ابو بكر طلقها في الجاهلية وقيل اسمها قيلة بسكون التحتانية وقيل قتلة بسكون المثناة من فوق والراء هو الاول - قوله وهي راغبة او راهبة اعم بالشك والطبراني من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث عائشة عند ابن حبان جاء تني راغبة وراهبة وهو يؤول رواية الطبراني واطمخ انها قدمت طالبة في براءيتها لها خائفة من ردّها اياها خائفة هكذا فسره الجمهور ونقل المستغفرى ان بعضهم اوله فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة وردّه ابو موسى بانه لم يقع في شيء من الرميايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة اى في شيء تأخذ وهي على شركها ولهذا استأذنت اسماء في ان تعبد لها ولو كانت راغبة في الاسلام لم يحتج الى اذن لشيوع التألف على الاسلام من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وامر فلا يحتاج الى استيناده في ذلك قوله قال نعم اعم وفي الطبراني الاخرى نعم صلى املك زاد البخاري في الادب عقب حديثه عن الحميد بن عيسى قال ابن عيينة فأنزل الله فيها لا يهتكم الله عن الذين لا يؤمنون بآياتكم في الذين في الذين وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن ابي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين كانوا آيين شيء جانبيا للمسلمين واحسنه اخلاقا قلت ولا منافاة بينهما فان السبب خاص اللفظ عام فتيناول كل من كان في معناه والداء اسماء

بَابُ وَصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ إِلَى الْمَيْتِ إِلَيْهِ

فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدَهُمْ فَاَسْتَفْتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَفَأَصِلُ أُمِّي قَالَ نَعَمْ
 صَلَّى أُمِّكَ حَلَّ شَنَا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعِيرٍ قَالَ نَأْجِدُ بَنَ بَشَرٍ قَالَ نَأْهْشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي أَفْتَلَكْتُ نَفْسَهَا وَلَمْ تَوْصَ وَاطْمَأَنَّنَا لَوْ كَلَّمْتُمْ تَصَدَّقْتَ أَفَلَهَا أَجْرًا تَصَدَّقْتَ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ
 وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ قَالَ الْحِجِّيُّ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ كُرَيْبٍ قَالَ نَأْهْشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ قَالَ الْحِجِّيُّ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ كُرَيْبٍ قَالَ نَأْهْشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ قَالَ الْحِجِّيُّ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ كُرَيْبٍ قَالَ نَأْهْشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى

قال الخطابي فيه ان الرجم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الاب الكافر وام الكافرة وان كان الولد مسلماً، ام وفيه موادة اهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة قال المحافظ ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحايي التوادد والمنهي عنه في قوله تعالى لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَهَا عَامَةٌ فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يقاتِلْ وَاللَّهُ اعلم بقوله في عهد

قريش اذ عاهد هراغ اراد بذلك باين الحديثية والفتح باب وصول ثواب الصدقة عن الميت اليه قوله ان رجلا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قيل هو سعد بن عبادة رضي الله عنه وأمه عثمة - قوله اقللت نفسها الخ بضم التاء المثناة من فوق وكسر اللام على صيغة المجهول ومعناه مات فجأة
 يقال اقلت فلان على صيغة المجهول واقللت نفسه ايضا ونفسها نصب على التمييز او مفعول ثان بعث سبلت ويروي برفع النفس وهو ظاهر
 والمراد بالنفس هنا الروح وقد ورد في حديث عن عائشة وابن مسعود اخرج ابن ابى شيبه في مصنفه موت الفجأة راحة للثومن واسف للذاجر فان قلت
 دوى ابو داود من حديث عبيد بن خالد السلمي جيل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال موت الفجأة اخذة آسفة ولاسف على فاعل من الصفاة المشبهة
 والاسف بفتحين اسم والمعنى اخذة غضبان في الوجه الاول واخذة غضب في الوجه الثاني ومعناه انه فعل ماوجب الغضب عليه والانتقام منه
 بان امانته بقتلته من غير استعداد ولا حضور لذلك وروي احمد من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مريحا رافعا لاسرع وقال اكبر صوت انفوا
 قلت الجمع بينهما بان الاول محمول على من استعد وتاهب والثاني محمول على من فرط وقال ابن بطال وكان ذلك والله اعلم لما في موت الفجأة من خوت
 حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرهما من الاعمال الصالحة - قوله قال لغوا فيه جواز الصدقة عن الميت وان ذلك ينفعه بوصول

ثواب الصدقة اليه ولا سيما ان كان من الولد - قال العلامة ابن عابدين في رد المحتار صرح علما ثانيا في باب الحج عن الغير بان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او غيرها كذا في الهلالية بل في زكاة التكاثرية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نفلان ان يوزع لجميع المؤمنين المؤمنين كالمؤمنات كما تصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء ام - وهو مذهب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عند ما بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل، ام - قال الشيخ ابن الهمام وتقسكوا بقوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ لِلْإِنْسَانِ أَكْثَرَفًا** وسعى غيره وليس سعيه وهي وان كانت مسوقة فصلا في صحاح ابراهيم وموسى عليهما السلام فحيث يتعقب انكار كان شرعية لتا على ما عرفت والجواب انها وان كانت ظاهرة فيما قالوه لكن يحتمل انها نحت او مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصداق الى ذلك وهو في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم ضحك بكبشين امليين احدهما عن نفسه والاخر عن امته واللمحة بياض يشوبه شعرات سود وفي سنن ابن ماجه بسند عن عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يضحي يشتري كبشين عظيمين سمينين اقرنين امليين موجهين فذبح احدهما عن امته ممن شهد لله بالوحدانية وله بالبلاد وذبح الاخر عن محمد وآل محمد ورواه احمد والحاكم والطبراني في الاوسط عن ابى هريرة رضي الله عنه واخرج ابو نعيم في ترجمة ابن المبارك عنه عن يحيى بن عبد الله عن ابيه سمعت ابا هريرة يقول ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين اقرنين امليين موجهين فلما وجههما قال **إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى اللَّهِ** والله اكبر ثم ذبح ورواه الحاكم وقال يحج على شرط مسلم ينقص في المتن ورواه ابن ابى شيبه عن جابر انه صلى الله عليه وسلم اتى بكبشين امليين عظيمين اقرنين موجهين فاطمعهما احدهما قال **بِسْمِ اللَّهِ** والله اكبر اللهم عن محمد وآل محمد ثم ضميع الاخر وقال **بِسْمِ اللَّهِ** والله اكبر اللهم عن محمد وآمته عن شهدك بالتوحيد وشهد بالبلاد كما رواه اسحق وابويعل في مسنديهما وروى هذا المعنى من حديث ابى نافع رواه احمد واسحق والطبراني والبخاري والحاكم ومن حديث حذيفة بن اسيد الغفاري اخرجه الحاكم في الفضائل ومن حديث ابى طلحة الانصاري رواه ابن ابى شيبه ومن طريقه رواه ابو يعلى والطبراني ومن حديث انس بن مالك رواه ابن ابى شيبه ايضا والدارقطني فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشرت فخرجوه فلا يجد ان يكون القدر مشترك وهو انه ضحك عن امته مشهورا يجوز تعييل الكتاب به بما لم يحمله صاحبه ام - ثم نظرا اليه والى حديث الباب والى ما رواه احمد عن عبد الله بن عمرو ان العاص بن وائل نذر في الجاهلية ان يخر مائة بدنة وان هشا من العاص مخر حصته خمسين وان عمرا سأل النبي صلى الله عليه وسلم

هَلْ لَافْسَانِ يَجْبَلُ ثَوْبَ عَلَيْهِ خَيْرٌ وَصَلُوقُهُ وَصُومُهُ أَوْ صَدَقَتُهُ وَغَيْرُهَا قَدِيدَ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ

عن ذلك فقال أما بورك فلما قرأ بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك وما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أقمي توفيت أينفعها أن تصدقت عنها قال نعم قال إن لي محرفاً فانا أشهدك أني قد تصدقت به عنها وما رواه أحمد والنسائي عن الحسن عن سعد بن عباد أن أمه ماتت فقال يا رسول الله إن أقمي ماتت فأصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل قال سقي الماء قال الحسن فبذلك سقاية آل سعد بالمدينة وما روى الدارقطني أن رجلاً قال يا رسول الله إنه كان لي إخوان أبتها في حال حياتها فكيف لي ببتها بعد موتها فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع صيامك فهذا الآثار وما قبلها وما في السنة أيضاً من غيرها كثير قد تركناه لحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل وهو أن من جعل شيئاً من الصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التواتر وكذا ما في كتاب الله من الأمر بالصدقة للموالات في قوله تعالى **وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتُمَا صِغِيرًا** ومن الأجراد باستغفار الملائكة للمؤمنين واستغفار المؤمنين لأخوانهم الذين سبقوهم بالإيمان وكذا قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ** قطعي في حصول الانتفاع بعمل الغير فيجاءت ظاهرة الآية التي استدلو بها أن لا ينفع استغفار واحد لآخر بوجه من الوجوه لأنه ليس من سعيه فلا يكون له منه شيء فتقطننا بانتفاء ارادة ظاهرها على صلاته فتتقيد بالحرية العامل وهو أولى من النعم، قلت والذي يبعث المؤمن على اهداء الثواب لآخيه المؤمن أنا احسان الملهدي له الى المهدى في دينه وادنياءه وأما مجرد عظمتها ومحبتها في القلوب لما علم من اتصافه بحال الأمور ومكارم الاخلاق وكونه ذريعة للخير وسيلة للمهدية والفلاح ولا اقل من اتصافه بالإيمان وما يتبعه من الأعمال حسب ما وفق له فليس منشأ اهداء الثواب في جميع هذه الصور إلا عمل أعمال المهدى له القلبية والقلبية فانه هو الباعث عليه والمحرك لدواعي اهداء في قلب المهدى ولو لا إيمان المهدى له لما اجترأ مؤمن على اهداء الثواب اليه فالأهداء إنما يتسبب من إيمانه وحسناته ولا شبهة في أن أعمال المهدى له كلها داخلية في ما سعى فلم يتجاوز ما وصل اليه من الثواب عن سعيه في آخر الأمر بل كل ثواب يصل اليه من بركات إيمانه وثمرات حسناته بالحقيقة والكافرة كان صفر الميزان من الإيمان ولم يكن له سعي فيه وفيما يتبعه من الإيمانيات لم يبق مسلك لوصول الثواب اليه ولو اهدى أحداً إليه بجهله وسفهه كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر بن العاص - والله اعلم - وقد ثبت في ضمننا القول المعتزلة انتفاء قول الشافعي ومالك رحمهما الله في العبادات البدينية بما في الآثار والله سبحانه هو الموفق - وقال العلامة ابن عابدين رحمه الله عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره المتأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت إذا كانت بحضرته أو دعى له عقبها ولو غاباً لأن محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والثناء عقبها أرغب للقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لاحصول ثوابها وهذا اختاروا في اهداء المهر وصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان وأما عندنا فالواصل اليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صام أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الأصوات والأحياء جاز ويصل ثوابها اليهم عند أهل السنة والجماعة كذلك في البدائع ثم قال وبهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتاً أو حياً والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل - وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض - وفي كتاب الرزح للحافظ أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير بابن تيمية الجوزية ما حاصله أنه اختلف في اهداء الثواب الى الحي فقل يصح لا إطلاق قول أحمد يفعل الخير ويجعل نصفه لأميه أو أمه وقيل لا لكونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذلك اختلف في اشتراطية ذلك عند الفعل فقل لا لكون الثواب له فله التبرع به واهداء لمن اراد كأهداء شيء من ماله وقيل نعم لأنه اذا وقع له لا يقبل انتقاله عنه وهو الأول وعلى القول الأول لا يصح اهداء الواجبات لأن العامل ينوي القرية بما عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجزى عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نفع الله تعالى بالفقر والأفلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهدى بلفظه كما لو أعطى فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لو اشترط ذلك في حديث الحج عز الغير وخوفه نعم إذا فعله بنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كما لو نوى أن يهب أو يبتع أو يتصدق ويصير اهداء نصف الثواب أو أربعة كما نص عليه أحمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو اهدى الكل الى أربعة يحصل لكل منهم أربعة فكذلك لو اهدى الربع لواحد والبقية لثلاثة، ثم لا بأس - قلت لأن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملاً فأجاب بأنه أفتى بجمع بالثاني وهو لا أثق بسبعة الفضل (تتمه) ذكر ابن حجر في الفتاوى والفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لأن جنابه الرفيع لا يتجرأ عليه إلا بما اذن فيه وهو الصلوة عليه وسؤال الوسيلة له قال وبلغ السبكي وغيره في الرواية بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص إلا ترى أن ابن عمر كان يعتمر عنه صلى الله عليه وسلم بعد موته من غير وصية وحج ابن الموفق وهو في طبقة الجنييد عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك، اهـ قلت ولأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب أحمد بن الشبلخي شيخ صاحب البحر نفعاً عن شرح اريطية للنويري ومن جملة ما نقله ابن عقيل من الحنابلة

باب بيان اسم الله الذي يقع على كل نوع من المعروف

ابن بشر ولم يقل ذلك الباقون **وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا ابو عوانة حم** وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن عوام كلاهما عن ابي مالك الاشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة في حديث قتيبة قال قال نبيكم صلى الله عليه وسلم قال ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل معروف صدقة **وحل ثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي** قال نا محمد بن ابي ميمون قال نا واصل مولى ابي عبيدة عن يحيى بن عفتيل عن يحيى بن يعمر عن ابي الاسود الدبلي عن ابي ذر ان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يرسل الله ذهابا لئلا توربوا بالاجور فيصطلحوا ويصنموا كما تصوم ويتصدقون بفضل اموالهم قال وليس قد جعل الله لكم واتصدقون به ان بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي بضع احدكم صدقة

من الحنابلة قال يستحب اهداء هاله صلى الله عليه وسلم، ام - قلت وقول علمائنا ان يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فانه احق بذلك حيث انفقنا من الصلاة ففي ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدبر به بعض المتأخرين من انه تحصيل الحاصل لان جميع اعماله في ميزانه يحيا عنه بانه لا مانع من ذلك فان الله تعالى اخبرنا ان الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالصلاة عليه بان نقول اللهم صل على محمد - والله تعالى اعلم - **باب بيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف** قوله كل معروف صدقة الخ وقد اخرج في الدارقطني والمحاكم من حديث جابر وزاد في آخره وما انفق الرجل على اهله كتب به صدقة وما وقى به المرأة عرضة فهو صدقة واخرجه البخاري في الادب المفرد وزاد ومن المعروف ان تلقى اخاك بوجه طلق وان تلقى من دلوك في اداء اخيك قال الراغب المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرع والعقل معا ويطلق على الاقتصار لثبوت المنى عن السرور وقال ابن جرير يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع انه من اعمال البر سواء جرت به العادة ام لا - قال والمراد بالصدقة الثواب فان قارنته النية اجر صاحبه جزما ولا فيه احتمال قال وفي هذا الكلام اشارة الى ان الصدقة لا تخص في الامر بالمعروف منه فلا تختص باهل اليسار مثالا بل كل واحد قادر على ان يفعلها في اكثر الاحوال بغير مشقة وقال ابن بطال دل هذا الحديث على ان كل شيء يفعله المرء اول قوله من الخير يكتب له به صدقة قوله ان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض الاحاديث جاء الفقراء وقد سمي منهم في بعض روايات ابي داود ابو ذر الغفاري راوى حديث الباب وسمى منهم ابو الدرداء عند النسائي وغيره ويشعر سياق بعض الروايات ان ابا هريرة منهم والله اعلم كذا قاله الحافظ رحمه الله **قوله** اهل الدثور الخ بضم المعلة والمثلثة جمع دثر بفتح ثو يسكون هو المال الكثير **قوله** بالاجور الخ وفي حديث ابي هريرة بالدرجات العلوية والنعيم المقيم مقصود الفقراء تحصيل الدرجات العلوية والنعيم المقيم لهم ايضا لان زيادة الاغنياء مطلقا **قوله** بفضل اموالهم الخ اي ما يفضل من حاجتهم من اموال **قوله** ما تصدقون به الخ قال النووي الرواية فيه بتشديد الصاد والدال جمع ويجوز في اللغة تخفيف الصاد **قوله** ان بكل تسبيحة صدقة الخ قال الحافظ اختلاف الروايات دال على ان لا ترتيب في هذا الادكار ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرك بايمن بدأت لكن يمكن ان يقال الاولى البداءة بالتسبيح لانه يتضمن نفى النقص عن المباري سبحانه وتعالى ثم التحميد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يذم من نفى النقص اثبات الكمال ثم التكبير اذ لا يذم من نفى النقص اثبات الكمال ان لا يكون هناك كبير آخر ثم تحميد الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك - **قوله** وكل تكبيرة صدقة الخ قال النووي رويانه بوجهين رفع صدقة ونصبه فالرفع على الاستئناف والنصب عطف على ان بكل تسبيحة صدقة قال القاضي يحتمل تعهدها صدقة ان لها اجرا كما للصدقة اجرا وهذه الطاعات تماثل الصدقات في الاجور وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام وقيل معناه انها صدقة على نفسها **قوله** والمعروف صدقة الخ اي على صاحبك بالضيعة وارادة المنفعة سواء قبلها ام لا **قوله** ونهى عن منكر صدقة الخ فيه اشارة الى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من افراد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا نكره والثواب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اكثر منه في التسبيح والتحميد والتهليل لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية وقد يتعين ولا يتصور وقوعه لافلا والتسبيح والتحميد والتهليل نوافل ومعلوم ان اجر الفرض اكثر من اجر النفل لقوله عز وجل وما تقرب الي عبدي بشيء احب الي من اداء ما افترضت عليه رواه البخاري من رواية ابي هريرة وقد قال امام الحرمين من اصحابنا عن بعض العلماء ان ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة واستأنسوا فيه بحديث كذا قال النووي رحمه الله **قوله** وفي بضع احدكم صدقة الخ هو بضم الباء ويطلق على الجماع ويطلق على الفرع نفسه وكلاهما لضم الادته هنا وفي هذا دليل على ان المباحات تصير طاعات بالنيت لا لصادقات فالجماع يكون عبادة اذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي امر الله تعالى به او طلب له لصالح او اعفاه نفسه او اعفاه الزوجة ومنهما جميعا من النظر الى حراما والفكر فيه او الهوى او غير ذلك من المقاصد الصالحة قال الطيبي الباء في قوله ان بكل تسبيحة صدقة بمعنى في

قالوا يرسل الله آياتي احدا شهوته ويكون له فيها اجر قال ارايت لو وضعها في حرام كان عليه فيها وزر فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له اجر **حدثنا حسن بن علي الحلواني** قال نا ابو توبة البيهقي بن نافع قال نا مغوية يعني ابن سلام عن زيد انه سمع ابا سلام يقول حدثني عبد الله بن فرخ انه سمع عائشة تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه خلق كل انسان من بني آدم على ستين وثلاث مائة مفصل فمن كبر الله وحمل الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق الناس او شوكا او عظما عن طريق الناس امر معروف او نهي عن منكر عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي فانه يعيش يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قال ابو توبة وربما قال عيسى **حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي** قال نا يحيى بن حسان قال نا مغوية قال اخبرني اخي زيد بهذا الاسناد مثله غير انه قال وامر معروف وقال فانه يسمى يومئذ **حدثني ابو بكر بن نافع** العبد قال نا يحيى بن كثير قال نا علي بن ابي المبارك نا يحيى عن زيد بن سلام عن جده ابي سلام قال حدثني عبد الله بن فرخ انه سمع عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كل انسان بنحو حديث معاوية عن زيد وقال فانه يعيش يومئذ **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** قال نا ابو اسامة عن شعبة عن سعيد بن ابي بردة عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل صدقة قيل ارايت ان لم يجد بيديه فينفع نفسه ويتصدق قال ارايت ان لم يستطع قال يعين ذا الحاجة الملهوف قال قيل له ارايت ان لم يستطع قال يا امر بالمعروف او الخير

وانما اعيدت في قوله وفي بضع احدكم لان هذا النوع من الصدقة أغرب قوله آياتي احدا شهوته أي يقضيها ويفعلها. قوله اكان عليه وزر الخ قال الطبري أقحم هرة الاستفهام على سبيل التقرير بين لو وجاها تأكيد في الاستخبار في ارايتكم - قوله اذا وضعها في الحلال الخ اي وعدل الحرام مع ان النفس تميل اليه وتستلذه أكثر من الحلال فان لكل جديد لذة والنفس بالطبع اليها أميل والشيطان الى مساعدتها اقبل والموتة فيها عادة اقل قوله كان له اجر الخ قال القاري فالاجر ليس في نفس قضاء الشهوة بل في وضعها موضعها كالمبادرة الى الافطار في العيد وكأكل السجود وغيرها من الشهوات النفسية الموافقة للأموال الشرعية ولذا قيل المهرى اذا صادف الهدى فهو كانه يد مع العسل ويشير اليه قوله تعالى ومن أفضل من اتبع هواه بغير هدى من الله هذا ما سحرى وخطر ببالى والله اعلم - **قوله** على ستين وثلاث مائة مفصل الخ بالاضافة والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد ملحقه العظيم في البدن قوله عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي الخ اي بعد تلك المقاصل، قال الطبري اضيف الثلاث وهي محرفة الى مائة وهي نكرة واعتذر بان اللفظ اربعة فلا اعتداد بها ولو ذهب الى ان التعريف بعد الاضافة كما في الخمسة عشر جلا التركيب لكان وجها حسنا، ام وقال الحافظ لم يحتج ان يكون ضمن السلاهي معنى العظم والمفصل فاعاد اضيف عليه كذلك يعني في المراتب الآتية بلفظ كل سلاهي من الناس عليه صدقة والمخفى على كل مسلم مكلف بعد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بان جعل عظامه مقاصل يمتن بها من القبض والبسط وخصت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي اختص بها الآدمي **قوله** يعيش يومئذ الخ اي وقت اذ فعل ذلك قوله وقد زخر نفسه الخ اي أبعدها ونجهاها - **قوله** قال ابو توبة وربما قال عيسى الخ من النساء كلام من المشي، قال النووي وتبع لاكثر رواة كتاب مسلم الاول عيشي بفتح الياء وبالشين المعجمة والثاني بضمها وبالسين المهملة ولبعصم عكسه وكلاهما صحيح واما قوله بعده في رواية الدارمي وقال انه عيسى فبالهملة لا غير واما قوله بعده في حديث ابي بكر بن نافع وقال فانه يعيش يومئذ فبالهملة باتفاقهم **قوله** على كل مسلم صدقة الخ اي على سبيل الاستحباب المتأكد او على ما هو اعظم من ذلك والعبارة صالحة للايجاب الاستحباب كقوله عليه الصلوة والسلام على المسلم مستخصال فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا فحديث الباب من تعليم مكارم الاخلاق وليس ذلك بفرض اجماعا قال ابن بطال واصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به وقد يطلق على الواجب لتحري صاحبه الصدق بفعله ويقال لكل ما يجابى به المرء من حقه صدقة لانه تصدق بذلك على نفسه - **قوله** ان لم يجد بيديه الخ اي ما يتصدق به كأهم فمهما من لفظ الصدقة العطية فسا لواعين ليس عند شئ فبين لمرءان المراد بالصدقة ما هو اعظم من ذلك ولو بأعاشة الملهوف والامر بالمعروف وهل تلحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من الفرض الذي اخل به فيه نظر الذي يظهر انها غير لما تبين من حديث عائشة المذكور انها شرعت بسبب عتق المقاصل حيث قال في آخر هذا الحديث فانه عيسى يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قوله يحتج بيديه الخ قال ابن بطال فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال وفيه الحث على فعل الخير مما امكن وان قصد شيئا منها فتعسر فلينتقل الى غيره **قوله** يعين ذا الحاجة الخ يحتج ان تكون الاعانة بالفعل او بالمال او بالجاه او بالدلالة والنصيحة او بالدعاء - **قوله** الملهوف الخ اي المستغيث وهو اعظم من ان يكون مظلوما او عاجزا **قوله** بالمعروف او الخير الخ شك من الراوي

قال أريت أن لم يفعل قال يمسك عن الشرفاها صدقة **وحد ثنا محمد بن المثنى قال** نا عبد الرحمن بن مهدي قال نا شعيب بن هذا الأسنا **وحد ثنا محمد بن رافع قال** نا عبد الرزاق بن همام قال نا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلا على من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع الشمس قال يعدل بين الاثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فيحمله عليها أو يرفع له عليها ماعا صدقة قال والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها إلى الصلوة صدقة وتيمط الأذى عن الطريق صدقة **وحد ثنا** القسرين زكريا قال نا خالد بن محمد قال نا سليمان وهو ابن بلال قال حدثني معوية بن أبي مريدي عن سعيد ابن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقًا خلفًا ويقول الآخر اللهم

قوله أريت أن لم يفعل الخ أي عجز أو كسل - قوله فاتها صدقة الخ كذا وقع هنا بضمير المؤنث وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الأمسك قال الرزق ابن المنير إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى بالأمسك القرية بخلاف محض الترك والأمسك أعم من أن يكون عن غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة من خلاف كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الأثم قال وليس ما تضمنه الخير من قوله فان لم يجد ترتيبًا وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى فمن أمكنه أن يعمل بيده فيتصدق وإن يغيب الملهو وإن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك الشر فليفعل الجميع ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي إما بالمال أو غيره والمال إما حاصل أو مكتسب وغير المال إما فعل وهو الأمانة وأما ترك وهو الأمسك ، أم وقع في آخر حديث أبي ذر عند المؤلف ويجزئ عن ذلك كله ركنتا الضم وهو يؤتى ما قدمناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض لأن الزكاة لا تكمل بالصلوة ولا العكس فدل على افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكره الأمر بالمعروف وهو من فرض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلوة الضم وهي من التطوعات قال الحافظ والمزني يظهر أن المراد أن صلوة الضم تقوم مقام الثلاث مائة وستين حسنة التي يستحب للمرء أن يسع في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التي هي بعد هذا المراد أن صلوة الضم تغني عن الأمر بالمعروف وما ذكره واما كان كذلك لأن الصلوة عمل بجميع الجسد فتترك المفاصل كلها فيها بالعبادة وكان صلوة الضم خضبت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد أشار في حديث أبي ذر إلى أن صدقة السلا في مخارية لقوله يصبح على كل سلا من أحدكم وفي حديث أبي هريرة كل يوم تطلع فيه الشمس وفي حديث عائشة فيمسي وقد زجره نفسه عن النار قوله كل سلا من الناس الخ بضم المهملة وتخفيف اللام المفصل قاله النووي وفي الفخر أي أعملة وقيل كل عظم مجوف صغير وقيل هو الأصل عظم يكون في فرس البعير واحد وجمعه سواء وقيل جمعه سلاميات قوله عليه صدقة الخ أي على كل سلاط والمعنى على كل واحد من الناس بعد كل مفصل من أعضائه فوجب الصدقة على السلاط مجازًا وفي الحقيقة على صاحبه قوله كل يوم الخ بالنصب على الظرفية أي في كل يوم قوله تطلع الشمس الخ أي على صاحب السلاط والحادث إلى اليوم محدث أي فيه وتوصيف اليوم بذلك كفاية للتخصيص على التعميم كما قالوا في قوله تعالى ما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه والحاصل أن الشيء إذا وصف بوصف يعم جميع أفرادها يصير نظرًا في التعميم ، قاله السدي رحمه الله قوله يعدل بين الاثنين الخ فعل بجنص المصدر مبتدأ خبره صدقة على وزن ومن آياته يريكم البرق قوله وتعين الرجل في دابته الخ قال ابن بطال وإذا أجز من فعل ذلك بدابة غيره فادأجل غيره على دابة نفسه احتسابًا كان أعظم أجرًا قوله وبكل خطوة الخ بفتح الخاء المرة الواحدة وبضم ما بين القدين قوله وتيمط الأذى الخ أي تنزله عن الطريق كالشوكة والعظم والقذر - قوله حدثني معاوية بن مرزاد الخ بضم الميم وفتح الزاي تشديد الراء الثقيلة المكسورة واسم أبي مرزاد عبد الرحمن - قوله ما من يوم الخ مانافية ومن زائدة لتأكيد الاستغراق - قوله لا ملكان ينزلان الخ قال السدي لا يقال لا فائدة في هذا القول على تقدير عدم سماع الناس ذلك إذ لا يحصل به ترغيب ولا ترهيب بدو السماع لأننا نقول بتبليغ الصادق يقوم مقام السماع فينبغي للعاقل أن يلاحظ كل يوم هذا الدعاء بحيث كأنه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب ذلك ما يسمع من الملكين لفعل وهذا هو فائدة اجبا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على أن المقصود بالذات الدعاء لهذا وعلى هذا سواء علوا به أم لا والله أعلم - قوله اللهم أعط منفقًا الخ أي من منفق من محله في محله قوله خلفًا الخ أي عوضًا عظيمًا وهو العوض الصالح أو عوضًا في الدنيا وبدلًا في العقب لقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خيرًا ترزقون قال الحافظ أما الخلف فأبجاءه أولى ليتناول المال والثواب وغيرهما وكون من منفق مات قبل أن يقع له الخلف المالي فيكون

اعطى مسكاً تلقا حل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابن نمير قالانا وكيع قال ناشبة ح وحدثنا محمد بن المثنى واللفظ له قالنا
 محمد بن جعفر قال ناشبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارث بن وهب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تصدقوا
 فيوشك الرجل يمشي بصدقة فيقول الذي اعطىها لوجنتها بها بالامس قبلتها فاقا الا ان فلا حاجة لي بها فلا يجد من يقبلها
 حل ثنا عبد الله بن براد الاشعري وابوكريب محمد بن العلاء قالانا ابواسامة عن يزيد عن ابى بردة عن ابى موسى عن النبى
 صلى الله عليه وسلم قال ليا تين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ويرى
 الرجل الواحد يتبعه اربعون امرأة يكذبن به من قلة الرجال وكثرة النساء وفي رواية ابن براد وتري الرجل حل ثنا
 قتيبة بن سعيد قال تاي يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن هبيل عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويقبض حتى يخرج الرجل بركة ماله فلا يجد أحداً يقبلها منه وحتى تعوض العرب جأواها
 وحل ثنا ابوا طاهر قال نا ابن وهب عن عمر بن الحرث عن ابى يونس عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال

خلفه الثواب المتخذ له في الآخرة او يدنم عنه من سوء ما يقابل ذلك قوله اعطى مسكاً أى من يسك عن خيره لغيره والتعير بالعطية في هذا
 للمشكلة لان التلف ليس بعطية قوله تلقا أى يحتل ذلك المال بعينه وتلف نفس صاحب المال او الماد به فوات اعمال القربا لتشاغل بغيرها
 قال النووي الاتفاق الممدوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات وقال القرطبي وهو يعم الواجبات المندوبات لكن المسك عن
 المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذي عليه ولو اخرج - قوله تصدقوا أى
 اغتنموا المصدق عند وجود المال وعند حصول من يقبله واقبلوا منه الفقير في اخذ منكم فالتصدق قوا قبل ان لا تصدقوا فاقول ان اخوهم قد
 مثاب على نيته وان لم يجد من يقبلها فالجواب ان الواحد يثاب ثواب المجازاة والفصل والثانى ثاب ثواب الفضل فقط والاول ابره والله اعلم
 كذا في النعم - قوله فيقول الذي اعطىها أى والمغنى كل رجل عرضت عليه وكان من قبل مستحقا لها - قوله فلا يجد من يقبلها أى قال الحافظ فيحتمل ان
 يكون ذلك قد وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز وبه جزم البيهقي فلا يكون من اشراط الساعة وهو ظيروا وقع في حديث عدى بن حاتم وفيه لحن
 طالت بك حياة لترين الرجل يخرج مبالا كفه ذهباً يلتمس من يقبله فلا يجد واخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن اسيد بن عبد الرحمن
 ابن زيد بن الخطاب بسند جيد قال لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتيها بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما
 يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به قد اغنى عمر بن عبد العزيز الناس - وهذا بخلاف حديث ابى هريرة الذي سياتى في الباب
 فظاهره يشعر بانه يقع في آخر الزمان عند قيام الساعة فيحتمل ان يكون هو المراد في حديث حارث بن وهب هذا قال الحافظ والاول ابره والله اعلم
 عدى ثلاث اشياء أمن الطريق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء فذكر عدى ان الاولين وقعا وشاهدتهما وان الثاني
 سيقع فكان كذلك لكن بعد موت عدى في زمن عمر بن عبد العزيز وسببه بسط عمر العدل وايصال الحقوق لاهلها حتى استغنوا واما فيض المال الذي
 يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستشعارهم بقيام الساعة ام وسياتى بيان ذلك في حديث ابى هريرة - والله اعلم -
 قوله بالصدقة من الذهب الخ حخته بالذكر صالحة في عدد من يقبلها وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها قوله اربعون امرأة أى الظاهر انه
 اريد بهذا العدد الكثير ويؤيد ما في حديث انس وتكثر النساء وبطل الرجال حتى يكون خمسين امرأة القيمة الواحد أى من يقوم بأمرهن والامر للعهد شاعرا
 بما سوسم به - من كون الرجال قوا من على النساء قال القرطبي في التذكر - يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت ام لا ويحتمل ان يكون ذلك
 يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتردد الواحد - بغير عدد جهلا بالحكم الشرعى لان الحافظ قد جعل ذلك من امراء التركان من
 اهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان - قوله يأتين به أى يأتين اليه ليقوم بخواتمهم ويذات عنهم كقبيلة يقيم
 رجلا واحدا فقط وبقيت نساءها فيلذن بذلك الرجل ليزايت سنهن ويقوم بخواتمهن ولا يطعم فيهن احد بسببه قوله من قلة الرجال وكثرة
 النساء - قال النووي سببه كثرة الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحة كما قال صلى الله عليه وسلم ويكثر الهرج أى القتل وقال الحافظ
 الظاهر انها علامة محضة لا سبب آخر بل يفهم الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من النكوي ويكثر من يولد من النساء - قوله وهو ابن عبد الرحمن
 القاري أى بتشديد الياء منسوبة الى القارة القبيلة المعروفة قوله وبقيض الخ بفتح الياء أى يسيل من كثرة من كل جانب كالسيل يسيل الخلق اليه
 كل الميل قوله مردجا الخ بضم الميم جمع مردج وفي النهاية المردج الارض الواسعة ذات نبات كثير تخرج فيه الدواب في تخلف تسرح تحتلطة كيف شئت
 قوله وانما را الخ أى مياها كثيرة جارية في انهارها قال النووي معناه والله اعلم انهم يتكلموا ويعرضون عنها فبقيت مهيمة لا تزرع ولا تسقى من

لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض حتى يُجثم ريب المال من يقبله منه صدقة ويدعى إليه الرجل فيقول لا أرب لرفي
وحلثنا واصل بن عبد الأعلى وأبو كرب ومحمد بن يزيد الرقاعي واللفظ لواصل قالوا أنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقي الأرض أفلاذكيدها أمثال الأسطوان من الذهب الفضة فيجئ القاتل
فيقول في هذا قتلت ويجئ القاطع فيقول في هذا قطعت رجلي ويجئ السارق فيقول في هذا قطعت يدي ثم يدعونه فلا يأخذ
منه شيئا حلثنا قتيبة بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن زكريا سعيد بن سعيد بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه
مياها وذلك لقلة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقلة الأموال وعدم الفراغ لذلك وإلا هتمام به قوله حتى كثر
فيكم المال الخ قال الحافظ والتقييد بقوله فيكم يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتوح واقتسام أموال الفرنج منهم
ويكون قوله فيفيض حتى يجثم ريب المال إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقرر أنه وقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجد
من يقبل صدقة ويكون قوله وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا ريب لي به إشارة إلى ما يقع في زمن عيسى بن مريم فيكون في هذا الحديث إشارة
إلى ثلاثة أحوال الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه يكثركم الحالة الثانية الإشارة إلى فيض من الكثرة بحيث
أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل يجثم ريب المال وذلك ينطبق على ما وقع في
زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة في الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يجثم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقة و
يزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان من لا يستحق الصدقة فيأتي أخذه فيقول لا حاجة لي فيه وهذا في زمن عيسى عليه السلام وقال في موضع آخر
ويحتمل أن يكون هذا الأخير لاستغناء كل منهم بنفسه عند طرق الفتنة فلا يلزم على أهل فضل عن المال وذلك في زمن الدجال وأما حصول
الأمن المفرط والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عند عما في يده غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم وأما عند خروج النار التي تسوقهم إلى
المحشر فيخرج حينئذ الظهور وتباع الحديقة بالبحر الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولد
وأهله وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلو عند الله تعالى **قوله** حتى يجثم ريب المال من يقبله الخ قال الحافظ رحمه الله
أوله وضم الهاء ورب المال منصوب على المفعولية وفاعله قوله من يقبله يقال هتم الشيء آخره ويروى بضم أوله يقال أهتمه ألا مراقبته وقال
التوحي في شرح مسند ضبطه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه والثاني بفتح أوله وضم الهاء ورب
فاعل ومن مفعول أي يقصد الله أعلم - **قوله** لا ريب لي فيه الخ بفتح الهمة والراء أي كاحاجة لي به لاستغناء عنه **قوله** محمد بن يزيد الرقاعي الخ منسب
إلى جده وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاع بن سماعة أبو هشام الرقاعي قاضي بغداد - **قوله** ثقي الأرض الخ مضارع من الثقي أي ثقي الأرض
قوله أفلاذكيدها الخ بفتح الهمة جمع الغلظة وهي القطعة المقطوعة طوكا وسمى ما في الأرض كيدا تشبيها بالكيد التي في بطن البعير لأنها أحب ما هو
محببها كما أن الكيد أطيء ما في بطن الجوز وأحبته إلى العرب وأما قلنا في بطن البعير لأن ابن الأعرابي قال الفلد لا يكون إلا للبعير فالحنظلة تظهر كنوزها
وتخرجها من بطونها إلى ظهورها **قوله** أمثال الأسطوان الخ بضم الهمة والطاء وهو جنس الأسطوانة واحد وهو السارية والعمود وشبهه بالأسطوان
لعظمه وكثرته - **قوله** من الذهب والفضة الخ قيل معناه أن الأرض تملأ من بطنها ما فيه من الكنوز وقيل ما ربح فيها من العروق المعدنية **قوله**
في هذا قتلت الخ أي في طلب هذا الغرض ولاجل تحصيل هذا المقصود قتلت من قتلت من أنفاس **قوله** ويجئ القاطع الخ أي قاطع الرحم لشدة الحرص
على المال **قوله** قطعت يدي الخ بصيغة المحمول ولو روي معلوما لكان له وجه أي تسبب الشطط يدي **قوله** ثم يدعونه الخ بفتح الدال أي يتركونها
قاعة الأرض من الكنز والمعدن لاستغناءهم عنه **قوله** ولا يقبل الله إلا الطيب الخ جملة معارضة بين الشرط والجزاء وفيه إشارة إلى أن غير الحلال
غير مقبول وأن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم قال القرطبي وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرمان لأنه غير مملوك للمصدق وهو ممنوع من التصرف فيه
والمصدق به متصرف فيه فلا يقبل منه لزم أن يكون الشيء مأمورا منه من وجه واحد وهو محال **قوله** إلا أخذها الرحمن الخ ولعل ذكر الرحمن
للاشعار بأن هذا من فضل رحمته وسعة كرمه **قوله** يمينه الخ قال المازني قد ذكرنا استحالة الجارحة على الله سبحانه وتعالى وأن هذا الحديث
وشبهه إنما عثر به على ما اعتادوا في خطابهم لغيره فأنكى هنا عن قبول الصدقة بأخذها في الكف وعن تضعيف أجرها بالتربية قال لقاؤهم
لما كان الشيء الذي يرضى ويخرق في يمينين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعمل للمقبول والرضا كما قال الشاعر ههنا أمارية رفعت لحي
تلقاها عرابية يالعين - قال وقيل عثر باليمين هنا عن جهة القبول والرضا إذا التمس بضلة في هذا قال وقيل المراد بكف الرحمن هنا وبمينه كذا

وان كانت ثمرة فتربو في كفت الرحمن حتى تكون اعظم من الجبل كما يري احدكم فلوكة او فصيلة **حديثنا** قتيبة بن سعيد قال نا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتصدق احد بتمر من كسب طيب الا اخذها الله يمينه فيريتها كما يري احدكم فلوكة او قلوصة حتى تكون مثل الجبل **وعظم حديثنا** أمية بن بسطام قال نا يزيد يعني ابن زريع قال نا رزق **وحديثنا** احمد بن عثمان الاودي قال نا خالد بن مخلد قال حدثني سليمان يعني ابن بلال كلاهما عن سهيل بهذا الاسناد في حديث رزق من الكسب الطيب فيضعها في حقها وفي حديث سليمان فيضعها في موضعها **وحديثنا** ابو الطاهر قال نا عبد الله بن وهب قال نا خبرني هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ناخو حديث يعقوب عن سهيل **وحديثنا** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة قال نا فضيل بن مرزوق قال نا حدثني عدي بن ثابت عن ابي حازم عن ابي هريرة قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الناس ان الله طيب لا يقبل الا طيبا وان الله امر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ايها الذين آمنوا كلوا مما طيبنا ما رزقكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اغبر يميد يديه الى السماء

تدفع اليه الصدقة واصنافها الى الله تعالى اضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل وقال الذين بن المنير الكناية عن الرضا والقبول بالثقة بالبين لتثبت المعاني المعقولة من الاذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات اي لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عين التلقي للمشيء يمينه لان التناول كالتناول والمعهود ولا ان المتناول به جارة وقال الترمذي في جامعه قال اهل العلم من اهل السنة والجماعة يؤمن بهذه الاحاديث ولا ينزهون فيها تشبيها ولا يقولون كيف هكذا روي عن ذلك وابن عينية وابن المبارك وغيرهم وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى وقال الخطابي ذكر الذين في هذا الحديث معناه حسن القبول فان العادة قد جرت من ذوق الادب بان تصان اليمن عن مثل الاشياء الدينية وانما تباشر بها الاشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضات الى الله تعالى من صفات اليمين شيئا لان الشمال محل المنقص والضعف وقد روي كلنا يدينه وبين وبين عندنا الجارحة انما هي صفة جام بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكفها وهذا مذهب اهل السنة والجماعة - انتهى - وقد تقدم بعض ما يتعلق بأمثال هذا الدعوت واصفات في شرح حديث النزول من ابواب صلوة الليل فليراجع **قوله** حتى تكون اعظم من الجبل الخ والطاهران المراد لبعضها ان عينها تعظم لتثقل في الميزان ويحتمل ان يكون ذلك معبرا به من شوب **قوله** فلوكة الخ بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر لا تدفع الى ان يطعم وقيل هو كل فطيم من ذات حنق والجمع افلام كعدو واعدا وقا ابو زيد اذا فخت الفاء شدت الواو واذا كسرتها سكنت اللام كجرو وضرب به المثل لانه يزيد زينة بيته وان الصدقة نتاج العمل واجوز ما يكون المنتاج الى التربية اذا كان فطيما فاذا احسن العناية به انتهى الى الحد الكمال وكذا عمل ابن آدم لا سيما الصدقة فان العبد اذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظرا الله اليها ليكسبها نعت الكمال حتى ينتهي بالتضييع الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدر نسبة ما بين التمرة الى الجبل - **قوله** او فصيلة الخ والفصيل ولد الناقة اذا واصل من ارضاع أمه فعيل بمعنى مفعول كجرح وقيل بمعنى مجروح ومقتول **قوله** من كسب طيب الخ معنى الكسب المكتسب والمراد به ما هو اعظم من تعاطي المكتسب او حصول المكتسب بغير تعاطي كالميراث وكانه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال - **قوله** او قلوصة الخ بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الغنية **قوله** ان الله طيب الخ قال القاص رحمه الله الطيب ضد الخبيث فاذا وصف به تعالى اريد به انه منزوع عن النقائص مقدس عن الاوقات واذا وصف به العبد مطلقا اريد به انه المتعري عن رذائل الاخلاق وقبائح الاعمال والمتخلي بأضداد ذلك واذا وصف به الاموال اريد به كونه حلالا من خيال الاموال ومعنا الحديث انه تعالى منزوع عن العيوب فلا يقبل ولا ينبغي ان يتقرب اليه الا بما يناسبه في هذا المعنى وهو خيال اموالكم الحلال كما قال تعالى كن تئلا للبر حتى تنفقوا مما يحبون **قوله** يا ايها الرسل كلوا من الطيبات الخ هذا النداء خطاب لجميع الانبياء لا انهم خوطوا بذلك دفعة واحدة ولا انهم ارسلوا في ازمة مختلفة بل على ان كل منهم خوطب في زمانه ويمكن ان يكون هذا النداء يوم الميثاق لخصوص الانبياء او باعتبار انه تعالى ليس عنده صباح ولا مساء وفيه تنبيه بنية على ان اباحت الطيبات شرع قديم واعتراض على الرهبانية في رفضها للذات وابعاد الى ان اكل الطيب مورث العمل الصالح وهو ما يتقرب به الى الله تعالى **قوله** يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الخ اي حلالاته ومستلذاته وتمته واشكروا لله ان كنتم اياته تعبدون وفيه اشارة الى ان الله تعالى خلق الاشياء كلها لعباده كما قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانه خلق عبدة لمعرفته وطاعته كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزقي وما اريد ان يطعون **قوله** يطيل السفر الخ اي في وجه الطاعات كجرح وزيارة مستجابة وصلوة رجم وجهاد وتعلم العلم وغير ذلك **قوله** يمد يديه الى السماء الخ لانها قبلة الدعاء

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلة طيبة وأغصانها من النار

يأرب يأرب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأني يستجاب لذلك **حل ثنا** عون بن سلام الكوفي قال نأزهر بن مغوية الجعفي عن أبي اسحق عن عبد الله بن معقل عن عدي بن حاتم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمره فليفعل **حل ثنا** علي بن حجر السعدي عن اسحق بن إبراهيم وعلي بن خنسم قال ابن حجرنا وقال الآخران أنا عيسى بن يونس قال نا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر أشم منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلتقاه وجهه فالتقوا النار ولو بشق تمره زاد ابن حجر قال الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن خيثمة مثله وزاد فيه ولو بكلمة طيبة وقال اسحاق قال الأعمش عن عمرو بن مرة عن خيثمة قوله يأرب يأرب الخ أي قائلا مكررا يأرب وفيه إشارة إلى أن الدعاء بلفظ الرب مؤثر في الإجابة لا يذاته بالاعتراف بأن وجوده فأنص عن تربيته وإحسانه وجوده وأمننا نه قوله وغذى بالحرام الخ بضم الخين وكسر الذال المعجمة المخففة كذا ضبطه النووي رحمه الله وفي نسخة المصابيح وقعت مقيدة بالتشديد كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو كذلك في بعض نسخ المشكوة والمعنى كقولنا بالحرام الخ أي دئي بالحرام من صغره إلى كبره قال الأعمش ذكر قوله وغذى بالحرام بعد قوله ومطعمه حرام ما لا نه لا يلزم من كون المطعم حراما التغذية به وأما تنبيهها به على استواء حاله أعني كونه منقفا في حال كبره ومنقفا عليه في حال صغره في وصول الحرام إلى باطنه فاشار بقوله مطعمه حرام إلى حال كبره بقوله وغذى بالحرام إلى حال صغره وهذا دل على أن لا ترتيب في الواو وذهب المظهر إلى الوجه الثاني ورجح الطيبي الوجه الأول ولا يمنع من الجمع فيكون إشارة إلى أن عدم إجابة الدعوة إنما هو لكونه مضرا على تلبس الحرام والله تعالى أعلم بما لم أر **قوله** فاني يستجاب لذلك الخ أي من أين يستجاب لمن هذه صفة وكيف يستجاب له قال الأعمش رحمه الله وفيه إيذان بأن حل المطعم والمشرب مما تتوقف عليه إجابة الدعاء ولذا قيل إن للدعاء جناحين أصل الحلان وصدق المقال قال الترمذي رحمه الله تعالى أراد بالرجل الحج الذي أثر فيه السفر أخذ منه الجهد وأصابه الشعث وعلاه الغبرة فطفق يدعو الله على هذه الحالة وعندنا أنها من مظان الإجابة فلا يستجاب له ولا يعاب بؤسهم وشقائهم لأنه ملتبس بالحرام صارت النفقة من غير حلها قال الطيبي رحمه الله فإذا كان حال الحاج الذي هو في سبيل الله هذا فما بال غيره وفي معناه أمر المجاهد في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وسلم طوبى لبيد أخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مغبرة قدماه أم - قال وكل هذه الحالات حالة على غاية استحقاق الدعاء للإجابة ودلت تلك الخيبة على أن الصاروف قوى والحاجز مانع شديد، قال الأبي رحمه الله قوله فاني يستجاب لذلك لا ظهر أنه استبعاد لا إياس وعلى كل تقدير فلا استبعاد في حق من جمع بين الثلاث **باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأغصانها من النار - قوله** أن يستتر من النار الخ أي يجعلها سترا وحجابا من النار **قوله** عن خيثمة الخ بفتح المعجمة وسكون الختانية بعد ها مثلثة هو ابن عبد الرحمن الجعفي **قوله** عن عدي بن حاتم الخ هو الطائي المشهور **قوله** ما منكم من أحد الخ ظاهر الخطاب للصحابه ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصدهم أشار إلى ذلك ابن أبي جبر **قوله** ليس بينه وبينه ترجمان الخ بفتح الزايم وضم الجيم ويضمان ويفتحان وهو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى أخرى والمراد أن الله سبحانه وتعالى يكلم ويخاطب العبد بلا واسطة ولم يذكر في هذه الرواية ما يقول ولكن بينه في رواية أخرى ثم يقولون له الوأوتك ماأ فليقولن بلى ثم يقولون ألم أرسل اليك رسولا فليقولن بلى - **قوله** فلا يرى إلا النار وما قدم الخ أي ما قدمه من أعماله السيئة وفي رواية محل بن خليفة فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار وينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ورواية خيثمة هي المعتدلة في ذلك وقوله أمين وأشتم بالنصب فيها على النظرية والمراد بها العين والشمال قال ابن خزيمة نظر العين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان من شأنه إذا دهم أمران يلتفت يمينه وشماله لا يطلب الغوث قلت ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يرجح أن يجد طريقا يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا النار كما وقع في رواية محل بن خليفة - كذا في الفهم - **قوله** فلا يرى إلا النار تلتقاه وجهه الخ قال ابن خزيمة والسبب في ذلك أن النار تكون في منتهى فلا يمكنه أن يجيب عنها إذا بدأ له من المخرج على الضراط وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف وقلنا خرج البيهقي في البعث عن مرسل عبد الله بن بابويه بسند رجاله ثقات رفعه كأي أنكم بالكوم حتى من دون جهنم وقوله حتى بضم الجيم بعدها مثلثة مقصود جمع جهات وأنكم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان المسالي الذي تكون عليه أمة محل صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنه يوم القيامة على تل عال **قوله** ولو بشق تمر الخ بكسر المعجمة نصفها أو جانبها أي اجعلوا بينكم وبينها ذقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشق يسير في الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جمل وإن لا يحتقر ما يتصدق به وإن اليسير من الصدقة يستتر المتصدق من النار **قوله** ولو بكلمة طيبة الخ قال ابن خزيمة المراد بالكلمة الطيبة هنا

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النار فأعرض واشاح ثم قال اتقوا النار ثم أعرض واشاح حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة ولم يذكر أبو كريب كأنما وقالنا أبو معاوية قالنا الأعمش **وحدثنا** محمد بن المثني وابن فضال قالنا حدثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر النار فتعوذ منها واشاح بوجهه ثلاث مرار ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فان لم تجد فبكلمة طيبة **وحدثنا** محمد بن الحسن العنزي قال أنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جبر عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر النهار قال فجاءه قوم حفاة عراة مجتأبي النار والعباء متقلدي السيوف وعامة من مضرب كلهم مضرب فتمت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة فدخل ثم خرج فأمر بلا أذان وأقام فصلى ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى آخر الآية إن الله كان عليكم رقيباً والآية التي في الحشر يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولستم تعلمون ما قلتم من تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع برة ما يدل على هدي أو يرد عن ردي أو يصلي بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلاً أو يكشف غامضاً أو يدفع ثائراً أو يمين غضباً والله سبحانه وتعالى أعلم وقال ابن بطال وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرج به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه وكذلك الكلام الطيب فاشتبهت من هذه الحيثية قوله حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا معاوية عن الأعمش الخ قال النوري هذا الاستاد كله كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض الأعمش وعمرو وخيثمة - قوله فأعرض واشاح الخ قال النوري هو بالشين المعجمة والحاء المهملة ومعناه قال الخليل وغيره معناه فحار وعذب به وقال الكثر بن المشيم الحذر والجاذ في الأمر وقيل المقبل وقيل الهارب وقيل المقبل اليك المانع لما وراء ظهره فأشاح هنا يحتمل هذه المعاني أي حذر الناس كأنه ينظر إليها أو جاز في الإيضاح بآياتها وأقبل اليك خطاباً أو أعرض كالتعذيب قوله حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها الخ أي من كثرة ما رأينا من تغيره من حالة إلى حالة وعدم ثباته على حالة واحدة لما فيه من الدلالة على الاضطراب والتخبط والتدهش قوله عن المنذر بن جبر عن أبيه وأبوه هو جبر بن عبد الله أبو عمرو أسلم في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جبر أسلمت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً ونزل الكوفة وسكنها زماناً ثم انتقل إلى فرقيسيا ومات بها سنة إحدى وخمسين روى عنه خلق كثير قوله في صدر النهار الخ أي أوله قوله حفاة عراة الخ أي يغلب عليهم العري قوله مجتأبي النار الخ قال عياض التمار بكسر النون ثياب الصوف ولحدها نمر بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء والاجتيا بفتح الجيم تعوير واسطها ومنه وثمود الذين جابوا الصخر بالواد نقبوا وخرقوا قوله والعباء الخ الظاهر أنه شك من الروي أو للتوزيع والعباء بالمد وبفتح العين جمع عباءة وعباية لغتان وفي القاموس أنه كساء معروف قوله عامة من مضرب الخ كعمر قبيلة عظيمة أي أكثرهم منها بل كلهم مبالغة قوله فتمت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة الخ قوله لما رأى بهم من الفاقة الخ أو الفقر الشديد يعني لما لم يكن عنده من المال ما يجبر كسرهم ويغني فقرهم ويكسوهم ويعطيهم ما يحييهم وهذا من كمال رأفته ورحمته خصوصاً في حق أمته قوله فدخل الخ أي في بيته لعله يلقى شيئاً من زيادة النفقة أو لتجديد الطهارة والتهيئة للموعظة قاله القاري - قوله ثم خطب الخ فيراستجاب جمع الناس للأمور المهمة وعظمتهم وحسنهم على مصالحتهم وتحذيرهم من القياض قوله فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الخ قال عياض قراءته صلى الله عليه وسلم قوله تعالى واتقوا الله الذي أنشأكم من نفس واحدة وقال النوري يريد كأنهم أخوة وقال الأبي يعني من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة وهو تنبيه على سبب التواضع قوله ولستم تعلمون ما قلتم من تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع برة الخيارات أرسلته إلى الآخرة لنفع الغد من الزمان وهو يوم القيامة قوله تصدق رجل الخ قال القاري بفتح القاف وتكن قال الطبري لعل الظاهر ليتصدق رجل وكلام الأمر للغائب محدث وجوه ابن الأباري ولو حمل تصدق على الفعل الماضي لم يسعد قوله حتى قال ولو بشق تمرة إذا لم يمتد ليتصدق رجل ولو بشق تمرة وكذا قوله فجاء رجل الخ لأنه بيان كماله حاله أمر عليه الصلوة والسلام عقيب الحق على الصدقة ولم يجبره على الأخبار وجهه لكن فيه تعسف غير خاف - قال الأباري وأبي عن الحمل على حدث اللام عدم حرف المضارعة أم فيتعين حمله على أنه خبر لفظاً وأمر معني وأتينا الأخبار بمجئها لأنشاء كثير في الكلام فليس فيه تحلف فضلاً عن تعسف - قوله رجل من ديناره الخ قال الطبري رجل ذكره وضعت موضع الجمع المعرف لا فائدة الاستعراق في الأفراد وإن لم تكن في سياق النفي كشجرة في قوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلنا فإن شجرة وقعت موضع الأشجار ومن ثم كرر في الحديث مراراً بلا عطف أي ليتصدق رجل من ديناره ورجل من درهمه ورجل من ديناراً وما تبعضية

من صاع ثم حتى قال ولو بشق تمرة قال فجاء رجل من الانصار بصرة كادت كفه تجزع عنها بل قد عجزت قال ثم تبا بع النبي
حتى رأيت كومي من طعمكم وثياب حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كأنه مذهبة فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجرم من عمل بها بعد من غير ان ينقص من اجورها شيء ومن سن في الاسلام
سنة سيئة كان عليه وزرها ووزرها على بها من بعد من غير ان ينقص من اجورها شيء **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا
ابو اسامة حماد **حدثنا** عبيد الله بن معاذ قال نا ابي قال اجمعنا ناسبعة قال حدثني عون بن ابي جحيفة قال سمعت المنذر
ابن جبر عن ابيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم صدر النهار بمثل حديث ابن جعفر في حديث معاذ من الزيادة قال
ثم صلى الظهر ثم خطب **حدثني** عبيد الله بن عمر القواريري وابوكامل وعبد بن عبد الملك الاموي قالوا نا ابو عوانة عن عبد الملك
ابن عمار عن المنذر بن جبر عن ابيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه قوم مجتالين التمار وساقوا الحش بقصتهم
وفيه فصل الظهر ثم صعد منبرا صغيرا فحمد الله واشي عليه ثم قال اما بعد فان الله انزل في كتابه يا أيها الناس اتقوا ربكم الآية
وحدثني زهير بن حرب قال نا جبر عن الاعمش عن موسى بن عبد الله بن يزيد وابي الضحى عن عبد الرحمن بن هلال
العبيسي عن جبر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم الصوف فرأى سوء حالهم قد
اصابهم حاجة فذكر بحديثهم **حدثني** يحيى بن معين قال نا عندنا قال ناسبعة **حدثني** بشر بن خالد
اللفظ له قال نا محمد بن يحيى بن جعفر عن شعبة عن سليمان بن ابي واثل عن ابي مسعود قال امرنا بالصدقة قال كنا نحامل قال
فتصدق ابو عبيد بن نصف صاع قال وجاء انسان بشئ اكثر منه فقال المنافقون ان الله لغني عن صدقة هذا وما فعل
هذا الاخر ارياء فنزلت الذين يكثرزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون الا جهدهم
اي ليتصدق مما عند من هذا الجنس واما ابتدائية متعلقة بالفعل فالاضافة بحذف اللام الى ليتصدق بما هو مختص به وهو مفتقر اليه على نحو
قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم وكان هو خصاصة **قوله** من صاع ثمرة الخ اعادة العامل تفيد الاستقلال وتنافع ان يكون الصاع منها قول بصر
الخ بالضم اي ربطة من الدراهم والدنانير **قوله** تجزع عنها الخ اي عن حمل الصرة لتقلها لكثرة ما فيها **قوله** ثم تبا بع النبي الخ اي توالوا في اعطاء
الخيرات وايتان المبرات **قوله** حتى رأيت كومي الخ ثنية كومي بالفتح الصبرة **قوله** من طعمكم الخ الظاهر انه هنا جوب ولعل الاقتصار عليه من غير
ذكر الفتور لخلبته **قوله** يتهلل الخ اي يسنير ويظهر عليه امارات السرور **قوله** كأنه مذهبة الخ بضم الميم وتكون المعجمة وفتح الهاء بعده موحدة وهي
مأمومة بالذهب في نسخة بالمهمله وضم الهاء والنون وهو ما يجعل فيه الدهن قال النووي هو بالذال المعجمة وفتح الهاء والباء الموحدة وقال القاضي عياض
 وغيره صفه بعضهم فقال مدهنة بدل مهمله وضم الهاء والنون وكذا ضبطه الحميدي والصحيح المشهور هو الاول والمراد به على الوجهين الصفاء و
 الاستنارة كذا ذكره السيد جمال الدين **قوله** من سن في الاسلام سنة حسنة الخ اي اتي بطريقة مرضية يقتدى به فيها **قوله** فله اجرها الخ اوجر
 تلك السنة اي ثواب العمل بها والاضافة لادنى ملازمة لان السنة سبب ثبوت الاجر فجازت الاضافة **قوله** واجرم من عمل بها من بعد الخ اي من
 سنه قال الا في ظاهره وان لم ينو المبتدئ ان يتبع فيه ثبوت الاجر على ما لم ينو الفاعل فيكون مختصا بالحدث انما الاعمال بالنيات قال النووي
 فيه الحث على الابتداء بالخيرات وسن السنن الحسنات والتحذير من اختراع الاباطيل والمستقبقات وسبب هذا الكلام في هذا الحديث انه قال
 في اوله فجاء رجل بصرة كادت كفه تجزع عنها فتتابع الناس وكان الفضل العظيم للبداي بهذا الخير والفاقر لباب هذا الاحسان **قوله** عن عبد الرحمن
 ابن هلال العبيسي الخ هو بالباء الموحدة **باب** الحمل جرة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل **قوله**
 كنا نحامل الخ اي نحمل على ظهورنا بالاجرة يقال حاملت يحتمل كسافرت وقال الخطابي يربل سكلت الحمل بالاجرة لتكسب ما تنصدق به ويؤثرا
 ما ورد في بعض الروايات انطلق احدا الى السوق فيحامل اي يطلب الحمل بالاجرة والمحاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد هنا ان الحمل من احدهما
 والاجرة من الآخر كالمساقيات والمزارعة **قوله** فتصدق الوعيل الخ بفتح العين اسمه حجاب بمهملتين بينهما موحدة ساكنة وآخرة مثلهما **قوله** هذا
 وجله انسان الخ هو عبد الرحمن بن عوف جاء بثمانية آلات درهم كما هو الصحيح باختلاف الروايات **قوله** ان الله لغني عن صدقة هذا الخ اي الذي
 اعطى الاقل وقوله وما فعل هذا الاخر اي الذي اعطى الاكثر فتكلموا في الحمل لان مراده ان لا يتصدق احد **قوله** الذين يلزون الخ اي يعيرون
 قوله المطوعين الخ قراءة الجمهور بتشديد الطاء والواو واصله المتطوعين فادغمت التاء في الطاء وهو الذين يغزون بغير استعانة برزق
 من سلطان او غيره - **قوله** والذين لا يجدون الا جهدهم الخ المحافظ الحق انه معطوف على المطوعين ويكون من عطفت الخاص على العام

باب الحمل جرة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل

ولم يلفظ بشراً بالمطوعين وحدثناه محمد بن بشر قال حدثني سعيد بن الربيع وحدثني اسحق بن منصور قال نا
ابوداود كلاهما عن شعبة بهذا الاسناد وفي حديث سعيد بن الربيع قال كنا نحامل على ظهورنا وحدثنا زهير بن حرب
قال ناسفیان بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة يبلغ به الرجل يمشي اهل بيت ناقة تغدو بعن وتروح بعن ان
اجرها لعظيم وحدثني محمد بن احمد بن ابى خلف قال نا زكريا بن عدي قال نا عبيد الله عن زيد بن عدي بن ثابت عن ابى
حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي فذ كرخصلاً وقال من منح منحة غدت بصدقة وراحت بصدقة
صوبوها وغبوقها وحدثنا عمرو الناقد قال ناسفين بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال عمرو وحدثنا سفيان بن عيينة قال وقال ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثل المنفق والمتصدق كمثل رجل عليه

والمنكته فيه التنويه بالخاص لان السخرية من المقل اشد من المكشغاة والله تعالى اعلم - قوله كنا نحامل على ظهورنا الخ قال النووي معناه
نحل على ظهورنا بالاجرة ونصدق من تلك الاجرة او نصدق بها كلها ففيه التحريض على الاعتناء بالصدقة وانه اذا الركن له مال يتوصل الى تحصيل
ما يتصدق به من حمل بالاجرة او غيره من الاسباب المباحة باب فضل المنية - قوله يبلغ به الخ معناه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فكانه قال
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا رجل يمشي ولا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء والله اعلم قوله رجل يمشي الخ اي يعطيه ناقة
ياكون لبنها مدة ثريد ونها اليه وقد تكون المنية عطية للرقبة بمنافعها مؤيدة مثل الهبة قوله تغدو بعن الخ قال السدي قال الشراح يغتس بضم
العين وتشديد اللام يمشي القدرج واما العساء بالمهلة والمد فقيل بعن العن ايضاً وقد وقع في بعض النسخ بعن بالهمزة والمد ولم يتعرض الشراح له
والظاهر ان المراد حينئذ بقدر ما يتقشر والله تعالى اعلم قوله وتروح بعن الخ قال الحافظ اشارة الى ان المستعير لا يستأصل لبنها - قوله ان اجرنا
لعظيم الخ قال القاري ولعل بعض اسخياء العرب كانوا يذمون هذه العطية لانها مخالفة لطبع الكرام على طريق السجية فمدحها رداعا لمهوان ما يمدح
كله لا يترك كله وان القليل له اجر جليل وثناء جليل قوله من منح منية الخ وفي بعض النسخ منحة بفتح الميم والمنية بالنون والمهلة وزن عظيمة
هي في الاصل العطية قال ابو عبيد المنية عند العرب على وجهين احدهما ان يعطى الرجل ساجه صلة فتكون له والاخر ان يعطيه ناقة او شاة ينفع
بجلها وبرها زمناً ثريدا والمراد في حديث الباب عارية ذوات الالبان يؤخذ لبنها ثم تردى لصاحبها وقال القزاز قيل لا تكون المنية الا ناقة
او شاة والاول اعترض - قوله غدت بصدقة الخ قال الحافظ لا تزد من الصدقة والعطية فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة واطلاق
الصدقة على المنية مجاز ولو كانت المنية صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هي من جنس الهبة والمهدية قوله صوبوها وغبوقها الخ الصبح
بفتح الصاد الشرب اول النهار والغبوق بفتح الغين اول الليل والصبح والغبوق منصوبان على الظرف وقال القاضي عياض هما مجروران على البدل
من قوله صدقة قال ويصح نصبهما على الظرف باب مثل المنفق والبخيل قوله مثل المنفق والمتصدق الخ قال النووي هكذا وقع هذا الحديث
في جميع النسخ من رواية عمر مثل المنفق والمتصدق قال القاضي غير هذا وهم صوابه مثلنا وقع في باقي الروايات مثل البخيل والمتصدق وتفسيرها آخر
الحديث يبين هذا وقد يحتمل ان صحة رواية عمر هكذا ان تكون على وجهها وفيها محذوف تقديره مثل المنفق والمتصدق وقسمها وهو البخيل وحدث
البخيل لدلالة المنفق والمتصدق عليه كقول الله تعالى سَرَّيْلُ يَقِيْلُمْ نَحْرَ اَي والبرد وحدث ذكر البرد لدلالة الكلام عليه واما قوله والمتصدق فوقع
في بعض الاصول المتصدق بالتاء وفي بعضها المصدق بضم الميم وتشديد الصاد وهما صحيحان واما قوله كمثل رجل فمكنا وقع في الاصول كلها كمثل
رجل بالافراد والظاهر انه تخير من بعض الروايات وصوابه كمثل رجلين واما قوله جنتان او جنتان فالاول بالياء والثاني بالنون ووقع في بعض الاصول
عكسه واما قوله من لدن ثديهما فكذا هو في كثير من النسخ المعجمة او اكثرها ثديهما بضم التاء بياء واحدة مشددة على الجمع وفي بعضها ثديهما بالتثنية
قال القاضي عياض وقع في هذا الحديث اوها كثيرة من الروايات وتصحيح وتحريف وتقديم وتأخير ويعرف صوابه من الاحاديث التي بعده فمنه مثل
المنفق والمتصدق وصوابه المتصدق والبخيل ومنه كمثل رجل وصوابه رجلين عليهما جنتان ومنه قوله جنتان او جنتان بالشك وصوابه جنتان
بالنون بلا شك كما في الحديث الاخر بالنون بلا شك والجنة الدرع ويدل عليه في الحديث نفسه قوله فاحذت كل حلقة عنونها وفي الحديث الاخر جنتان من حديث
سبغت عليه او مرت كذا هو في النسخ مرت بالراء قيل ان صوابه مدت بالتدال بعج سبغت وكما قال في الحديث الاخر انيسطت لكنه قد يصح مرت
على نحو هذا المعنى والسابق الكامل وقد رواه البخاري ما دت بدل مخففة من ما اذا مال ورواه بعضهم ما دت معناه سالت عليه وامتدت وقال
الازهي معناه تزدت وذهبت وجاءت يعني كلما ومنها قوله واذا اراد البخيل ان ينفق قلصت عليه واخذت كل حلقة موضعها حتى تجن

باب مثل المنفق والبخيل
باب مثل المنفق والبخيل

جُنتان أو جُنتان من لَدُنْ شديهما إلى تراقيهما فاذا اراد المنفق وقال لا أخرفا إذا اراد المتصدق أن يتصدق سبغت عليه
 أو هرت وإذا اراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن بنانه وتعفو أثره قال فقال أبو هريرة
 فقال يوسعها ولا تتسع **حدثني** سليمان بن عبد الله أبو أيوب الخيلاني قال نا أبو عامر يعني العقدي قال نا إبراهيم بن نافع
 عن الحسن بن مسلم عن طاؤس عن أبي هريرة قال ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما
 جُنتان من حديد قد اضطررت أيديهما إلى تراقيهما وتراقيهما فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنده حتى
 تفتش أنامله وتعفو أثره وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة مكانها قال فأتا رأيت رسول الله صلى
 عليه وسلم يقول يا صبيحة في جنبه فلورأيت يوسعها ولا تتسع **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أحمد بن اسحق الحضرمي
 عن وهيب قال نا عبد الله بن طاؤس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق
 بنانه ويعفو أثره قال فقال أبو هريرة يوسعها فلا تتسع وفي هذا الكلام اختلال كثير لأن قوله تجن بنانه ويعفو أثره انما جاء في المتصدق لا في البخيل
 وهو على صفة ما هو وصف البخيل من قوله قلصت كل حلقة موضعها وقوله يوسعها فلا تتسع وهذا من وصف البخيل فأدخله في وصف المتصدق فاختل
 الكلام وتناقض وقد ذكر في الأحاديث على الصواب ومنه رواية بعضهم تحزيبه بالحاء والزاي وهو وهم الصواب رواية الجمهور تجن بالجيم والنون
 أي تستتر ومنه رواية بعضهم ثيابه بالثاء المثلثة وهو وهم الصواب بنانه بالنون وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر انامله كذا في الشرح
قوله جنتان أو جنتان أي بالشك وصوابه جنتان بالنون والجنة في الأصل الحصن وسميت بها الدرع لأنها تجن صاحبها أي تحصنه والجبة
 بالموحدة ثوب مخصوص ولا مانع من إطلاقه على الدرع وهي ما قطع من الثياب مثمرًا قاله في المطالع كذا في الفتح - **قوله** من لَدُنْ شديهما أي يضم
 الثاء وسكون الدال جمع ثدي بفتح الثاء وكسر تشديد الباء والثدي خاص بالمرأة أو عامر كذا في القاموس يعني بها جنبى الصدر كذا في المرفأة **قوله**
 إلى تراقيهما أي بفتح التاء جمع الترقوة وهو أسفل الكتف وفوق الصدر **قوله** سبغت عليه أي امتدت وغطت وتوسعت جنبته **قوله** قلصت
 بفتح اللام أي انضمت وانصقت جنبته عليه **قوله** وأخذت كل حلقة أي اشتدت والتصقت الحلق بعضها ببعض أي ضاقت غاية انضيق
قوله حتى تجن بنانه أي يضم الثاء وكسر الجيم وتشديد النون بمعنى تخفى وبنانه بفتح الموحدة ونون الأولى خفيفة الأصبع **قوله** وتعفو أثره أي بالنصب
 أي تستر أثره يقال عفا الشيء وعفوته انما لا ذر ومتعد ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب والمعنى ان الصدقة تستر خطاياها كما يخطئ الثوب الذي
 يجز على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمروا لا ذيل عليه **قوله** فقال أبو هريرة فقال يوسعها أي قال أبو هريرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوسعها فهو ليس بمدح بل هو مفرح كما صرح برفعه في طريق أخرى - **قوله** قد اضطررت أيديهما أي يضم الطاء أي شدت وعصرت وضمت ألصقت
قوله حتى تفتش أنامله أي تسترها، قال الخطابي وغيره وهذا مثل ضرب النبي صلى الله عليه وسلم للبخيل والمتصدق فشبههما
 برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعًا يستتر به من سلاح عدوه فصبها على رأسه ليلبسها والدرع أول ما تقع على صدر الشديين إلى أن
 يدخل الإنسان يديه في كميتها فجعل المنفق كمن لبس درعًا سافهًا فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وهو معذرة قوله حتى تعفو أثره أي تستر جميع
 بدنه وجعل البخيل كمثل رجل غلت يده إلى عنقه كلما اراد لبسها اجتمعت في عنقه فلم تترقوته وهو معذرة قوله قلصت أي تضمت واجتمعت
 والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الانفاق والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شمتت نفسه فضاقت صدره
 وانقبضت يده ومن يوق شحم نفسه فأولئك هم المفلحون، وقال المصنف المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة بخلاف البخيل فإنه يفضحه
 ويغفه تعفواته تحو خطاياها وتعقبه عياض بان الخبر جاء على القليل لا على الأخبار عن كائن قال وقيل هو تمثيل لنمل المال بالصدقة والجل بضد
 وقيل تمثيل لكثرة الجود والجل وان المعطى إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك وإذا أمسك صار ذلك عادة وقال الطبري قيد المشبه به بالحديد
 أعلا ما بان القبط الشدة من جبلة الإنسان وأوقع المتصدق موقع النخ لكونه جعله في مقابلة البخيل أشعارًا بان السخاء هو أمر به السارع وندب
 إليه من الانفاق كما بيناه المسرفون - **قوله** يقول يا صبيحة في جنبه أي الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يدفع من الثوب
 ليخرج منه الرأس أو اليد وغير ذلك **قوله** فلورأيت يوسعها أي بفتح التاء قال النووي وفي هذا دليل على لباس القميص وكذا ترجم عليه ابن تيمية بالحيث
 من عند الصدور لأنه المفهوم من لباس النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة مع أحاديث صحيحة جاءت به والله أعلم - قال الحافظ نا فلان عن ابن
 موضع الدلالة منه أن البخيل إذا اراد أن يخرج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراقي وذلك في الصدر قال فبان أن جنبه
 في صدره لأنه لو كان في يده لم تضطر يده إلى ثديه وتراقيه والله أعلم **قوله** ولا توسع أي بفتح التاء واصله تتوسع **باب** ثبوت أجر المتصدق

مثل رجلين عليهما جنتان من حديد اذا هم المتصدق بصدقة اشعثت عليه حتى تغفى اثره واذا هم بالخيل بصدقة تقلصت عليه وانضمت يداها الى تراقيه وانقبضت كل حلقة الى صاحبها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيجهد ان يوسعها فلا يستطيع **وحلثني** سويد بن سعيد قال حلثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدّون تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد على ان تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدّون تصدق على غني قال اللهم لك الحمد على ان تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدّون تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق فأتى فقيل له اما صدقتك فقد قبّلت اما ان زانية فلعلها تستعقب بها عن زناها ولعل الغني يتبر فينفق مما اعطاه الله ولعل السارق يستعقب بها عن سرقة **وحلثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عامر الاشعري وابن نمير وابو كريب كلهم عن ابي اسامة قال ابو عامرنا ابو اسامة قال حدثني بريد عن جدي ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخازن المسلم الايمن الذي ينفق وربما قال يعطي امرأته فيعطيه كاملاً مؤثراً طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امر له به احل المتصدقين **وحلثنا** يحيى بن يحيى وزهير ابن حرب واسحق بن ابراهيم جميعاً عن جرير قال يحيى انا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله

وان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه قوله قال قال رجل ان وقع عند احد من طريق ابن طيبة عن الاعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل قوله لا تصدقن ان هو من باب الامتزام كالنذر مثلاً والقسم فيه مقدركا انه قال والله لا تصدقن - كذا في الفتح قوله الليلة فيه فضل صدقة السر وفضل الاخلاص قوله في يد زانية ان هو لا يعلم انها زانية قوله تصدق الليلة انهم اوله على البناء للمفعول وفي الحديث دلالة على ان الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة قوله اللهم لك الحمد على زانية ان قال الحافظ المراءد اللهم لك الحمد اي لا ان صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بارادتك او لا رادتي فان ارادة الله كلها جميلة قال الطبري لما عجز على ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حماد الله على انه لم ينفق ران يتصدق على من هو أشوأ حالاً منها او اجري الحمد مجرى التسليم في استحاله عند مشاهدتها ما يجب منه تعظيماً لله فلما تعجبوا من فعله تعجب هو ايضاً فقال اللهم لك الحمد على زانية اي التي تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى - ولا يخفى بعد هذا الوجه واما الذي قبله فأبعد منه والذي يظهر الاول وانه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال لانه المحذور على جميع الحال لا يصح على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى غلاماً يعجبه قال اللهم لك الحمد على كل حال - قوله لا تصدق بصدقة ان اي أخرى عليها تقع في محلها وفيه استحياب اعادة الصدقة اذا وقع الموقع قوله فاني في رواية الطبراني في مسند الشاميين فسأه ذلك فاني في منامه قوله اما صدقتك فقد قبّلت ان اي صدقاتك كلها مقبولة فلا تخشون مثوبة متضمنة لحكمة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو وقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء اذا كان ذلك في تركه الغرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا على المنع والمسئلة عندنا انه لو دفع الزكاة بتجر من يظنه مفسراً فبان انه غني او ابوه او ابنته لا يعيد لانه اتي بما وسعه حتى لو دفع بلا تجر لم يجز ان اخطأ وتفصيل الفروع وتحقيق الادلة في فتح القدير وغيره من كتب الفقه وفي الحديث بركة التسليم والرضا وذكر المتعجب بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول قوله ولعل الغني يعتبرا ان اي يتعظ ويتذكر قوله يستعقب بها عن سرقتها ان اي اماماً مطلقاً او مدّة الاكتفاء وفيه ايماء الى ان الغالب في السارق والزانية انهما يرتكبان المعصية للحاجة وهو احد معاني ما ورد كاد الفقرا ان يكون كفراً - **باب** اجر الخازن الايمن والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفي قوله ان الخازن المسلم الايمن قال الحافظ قد ثبت الخازن فيه يكونه مسلماً فاخرج الكافر لانه لانيه له ويكونه أميماً فاخرج الخائن لانه ما زور ورتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائناً ايضاً ويكون نفسه بذلك طيبة لثلا يعلم النية فيفقد الاجر - وهي قيود لا بد منها ام - قوله الذي ينفق ان بقاء مكسورة مثقلة ومحفقة قوله موفراً انهم بفتح الفاء المشددة اي تاماً فهو تأكيد وبكسرهما حال من الفاعل اي مكتملاً اعطاه قوله طيبة به نفسه ان اي راضية غير شحيحة بالاعطاء قوله فيدفعه الى الذي امر له ان قال القاري فيه شرط اربعة شرط الاذن لقوله ما امر به وعدم نقصان ما امر به لقوله كاملاً موفراً وطيب النفس بالمتصدق اذ بعض الخزان والخدام لا يرضون بما امر به من المتصدق واعطاه من امره لاني مسكين آخر - قوله احد المتصدقين ان ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية كما يقال القلاد احد اللسانين مبالغة اي الخادم والمتصدق بنفسه متصدق ان لا ترجع لاحد مما على الآخر

باب ثبوت اجر المتصدق وان
وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه
باب اجر الخازن الايمن والمرأة اذا تصدقت
من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفي

صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره بما كسبت للخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا فضيل بن عياض عن منصور بهذا الاستاد وقال من طعام زوجها **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما أكسبت لهما بما انفقت للخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً **وحدثنا** ابن نمير قال نا أبو أيوب معلومة عن الأعمش بهذا الاستاد نحوه **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير وزهير بن حرب جميعاً عن حفص بن غياث قال ابن نمير حدثنا حفص عن محمد

في أصل الأجر قالوا ولا يلزم منه أن يكون مقدار ثوابهما سواء لأن الأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء ذكر القرطبي أنه لم يرو إلا بالتثنية ولعمري يقال على الجمع ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين ونحوه ذكر ابن التين وغيره - قوله من طعام بيتها الخ أي من طعام زوجها الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى - قوله وللخازن مثل ذلك الخ أي بالشرط المذكورة في حديث أبي موسى - قوله لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ويحتل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم كذا في الفتح، قال النووي معنى حاشد الباب أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر ومعنى المشاركة أن له أجراً كما لصاحبه أجر وليس معناه أن يزاوجه في أجره والمراد المشاركة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب لهذا ثواب إن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابيهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فإذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرهما مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو نحوه فأجر المالك أكثر وإن أعطاه رمانة أو رقيقاً ونحوهما فالأجر ليس له كثير قيمة ليلزم به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذاهب إليه بأجرة تزيد على الرمانة والآخر فأجر الوكيل أكثر وقد يكون عمله قد رغب في مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما نصفان فمعناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر إذا كنت كان الناس نصفان بيننا، وأشار القاضي إلى أنه يحتل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى يؤتيه من يشاء ولا يدرك بقياس ولا هو بحسب الأعمال بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والاختلاف الأول وقوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزيد عما في يده بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بأذن المالك يترتب على حملتها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيب يملكه ولهذا نصيب يعمل به فلا يزاوج صاحب المال العامل في نصيب عمله ولا يزاوج العامل صاحب المال في نصيب ماله وأعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن وللزوجة والمملوك من أذن المالك في ذلك فأت لم يكن أذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم وزد تصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه وأذن ضربان أحدهما الأذن الصريح في النفقة والصدقة والثاني الأذن المفهوم من أطراد العرف والعادة كإعطاء السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به وأطرد العرف فيه وعلم بالعرف رضاه الزوج والمالك به فأذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكلم وهذا إذا علم رضاه لأطرد العرف وعلم أن نفسه كفوس غالب الناس في السحابة بذلك الرضا به فإن اضطرب العرف وشك في رضاه أو كان شخصاً يشك بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يحجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح أذنه وأما قوله صلى الله عليه وسلم ما انفقت من كسبه من غير امرأة فإن نصف أجره له فمعناه من غير امرأة الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها أذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الأذن الذي قد بيناه سابقاً أنا بالصريح وأما بالعرف ولا بد من هذا التأويل لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الأجر مناصفة وفي رواية أخرى أو دفلاً نصف أجره ومعلوم أنها إذا انفقت من غير أذن صريح ومعروف من العرف فلا أجر لها بل عليها وزد في عين تأويله وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فإن زاد على المتعارف لم يحجز وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار صلى الله عليه وسلم إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ونبه بالطعام أيضاً على ذلك، فإنه يسحر به في العادة بخلاف الدراهم والدينارين في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال وأعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد الخازن النفقة على عيال صاحب المال وغلماناً ومصالحه وقاصديه من ضيق وابن سبيل ونحوها وكذلك صدقهم المأذون فيها بالصريح أو العرف والله أعلم - انتهى كلام النووي رحمه الله وقال الشيخ بطل الدين العيني أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وبأختلاف أحوال الزوج من مساحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك وبأختلاف الحال في الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتساهل به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج بحيث يمتثل به بين أن يكون له رطباً يغشى فساداً أو أن يؤخره بين أن يكون يتخوف من خروجه على الفساد **قوله** وله مثله الخ أي للزوج مثل أجرها **قوله** من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً الخ هكذا وقع في جميع النسخ شيئاً بالنصب قال العلامة السدي أي من غير أن ينقص ذلك وهو ثبوت الأجر لكل مثل ما للأخر من أجرهم أي أجور الثلاثة الذين هم المرأة والنزج

باب فضل من ضم الصدقة غير ما من امواله البتة

ابن زيد عن عمار مولى أبي الحكم قال كنت ملوكاً فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق من مال مولاى بشئ قال نعم والأجر بينكما نصفان **وحديثنا** قتية بن سعيد قال ناخا تويعنى ابن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت عمار مولى أبي الحكم قال امرنى مولاى أن أقدم لحماً فجاءنى مسكين فأطعمته منه فعلم بذلك مولاى فصرخ بى فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعا له فقال لمضربته قال يعطى طعامى بغير أن أمره فقال الأجر بينكما **حديثنا** محمد بن رافع قال قال تميم عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا حديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بأذنه ولا تأذن فى بيته وهو شاهد إلا بأذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصفت أجره له **حديثنا** أبو الطاهر وحولة بن يحيى الجبى فى اللفظ لأبي الطاهر قالنا ابن وهب قال أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين

والخازن شيئاً ولعل هذا أقرب مما ذكره النووي رحمه الله تعالى اعلم قوله عن عمار مولى أبي الحكم أى مملوكه سمي به لأنه كان لا يملك اللحم وقيل كان لا يأكل ما ذبح على الأصنام وكان اسمه عبد الله ذكره الطبري والأظهر أن وجه تسميته أنه أبى العمار يعطيه مولاى إلى المسكين كما يدل عليه الرواية الآتية كذا قال القارئ فى المراجعة قوله مولاى أى بتشديد اللام قوله نعمان هذا محمول على ما سبق أنه استأذن فى الصدقة بقدر يعجزه سيده به قوله ان قد لحما أى بتشديد اللام من القدر وهو الشق طوله قوله بغير أن أمره أى بغير أن يأمره قوله الأجر بينكما أى قال النووي هذا محمول على أن عمار تصدق بشئ يظن أن مولاى يرضى به ولم يرض به مولاى فلم يجرأ له فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ولمولاى أجر لأن ماله تلفت عليه وحسب الأجر بينكما أى لكل منكما أجر وليس المراد أن أجر نفس المال يتقاسمانه وقد سبق بيان هذا قريباً بهذا الذى ذكرته من تأويله هو المعتمد وقد وقع فى كلام بعضهم ما لا يرضى من تفسيره وقال الطبري لم يرد به إطلاق يد العبد بل كراهية صبيح مولاى فى ضربه على أمرتين رشلة فيه فحسب السيد على غنا ما أخرج والصغى عنه فهذه تعليم وإرشاد لأبى الحكم لا تقرير لفعل العبد قوله وبعلمها شاهد أى أى حاضرة وفى بعض الروايات وزوجها شاهد قال الحافظ فى رواية وبعلمها أفيد كان ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت وألا الحق السيد بالزوج للاشتراك فى المعنى يفتى بفتح به السيد بالنسبة لامته التى يحل له وطئها قوله ألا بأذنه أى قال النووي هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذى ليس له زمن معين وهذا النهى للتحريم صرح به أصحابنا وسببه أن الزوج له حتى الاستمتاع بما فى كل الأيام وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا واجب على التراخي فان قيل فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه فان أراد الاستمتاع بما كان له ذلك ويفسد صومها فالجواب أن صومها يمنع من الاستمتاع فى العادة لأنه يحاب انتهاك الصوم بالانساد، ا- وفى معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع - قال الحافظ وفى الحديث أن حق الزوج أكل على المرأة من التطوع بالخير لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع، ا- وفى رواية الحسن بن على عن عبد الرزاق لا تصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعاً فى أثناء حديث ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا بأذنه فان نعلت لم يقبل منها - قوله ولا تأذن فى بيته أى لا تأذن أحدًا بالدخول فى بيت الزوج قوله وهو شاهد أى قال الحافظ وهذا القيد كما فهم له بل خرج مخرج الغالب وألا فغيبة الزوج لا تقتضى إلا باحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل ببيتها بل يتأكد حينئذ عليها المنع لبثت الأحاديث الواردة فى المنع عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ويحتمل أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر تيسر استدلاله وإذا غاب فقد فلو عت الضميمة إلى الدخول عليها لم تقتضى استدلاله لتعذر - قوله ألا بأذنه أى قال النووي فى هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالأذن فى بيته إلا بأذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كما نرى جرت عادة تدخل الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً غائباً فلا يفتقر ادخالهم إلى إذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتبار أذنه تفصيلاً إذا جازاً كذا فى الفقه - قوله فان نصفت أجره له أى تقدم معناه قال الحافظ ويحتمل أن يكون المراد بالتصنيف فى حديث الباب الحمل على المال الذى يعطيه الرجل فى نفقة المرأة فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما للرجل لكونه الأصل فى اكتسابه وكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن ابى وقاص وغيره وللرأة لكونه من النفقة التى تختص بها ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه أبو داود وعقب حديث ابى هريرة هذا قال والمرأة تصدق من بيت زوجها قال لا آمن قوتها والأجر بينهما ولا يعمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه - **باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من** **الأنوار البتة** قوله من أنفق زوجين أى قال القاضى قال المهرورى فى تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان أو عبدان أو بعيران

من ماله في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دُعي من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دُعي من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دُعي من باب الريان قال بكر الصديق يا رسول الله ما على احد يدعى من تلك الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

وقال ابن عرفة كل شئ قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الابل اذا قرنت بغير ابيعير وقيل درهم ودينار ودرهم وثوب قال والنروي يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل على الواحد اذا كان معه آخر ويقع النروي ايضا على الصنف ونسب بقوله تعالى وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً والمطلوب تشفيص صدقة بأخرى والتنبيه على فضل الصدقة والنفقة في الطاعة ولا استكثار منها - قوله من ماله الخ هكذا وقع في بعض النسخ المصرية والهندية اي زيادة من ماله وهي ثابتة في رواية اسماعيل القاضي عن ابي مصعب عن مالك كما في الفتح - ووقع في المناقب عند البخاري من طريق شعيب عن الزهري من انفق زوجين من شئ من الاشياء في سبيل الله قوله في سبيل الله الخ قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والاول اصح وظهر كذا قال القاضي عياض ر - قوله نودي في الجنة الخ وفي رواية مالك عند البخاري نودي من ابواب الجنة - قوله يا عبد الله وفي الرواية الآتية في الباب اي قل فيمنونه باسمه - قوله هذا خير الخ قيل معناه لك هنا خير وثواب غبطة وقيل معناه هذا الباب فيما نعتقد خير لك من غيره من الابواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فأدخل منه ولا بد من تقدير ما ذكرناه ان كل من ادعى يعتقد ذلك الباب افضل من غيره - كذا في الشرح وقال الحافظ وقوله هذا خير ليس اسم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتنوين فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة - يعني ان لفظ خير بمعنى فاضل لا بمعنى افضل وان كان اللفظ قد يؤم ذلك فقلنا تارة زيادة ترغيب السامع في طلب الدخول من ذلك الباب قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ قال العلامة السدي ر الظاهر من هذه الرواية ان من انفق زوجين ينادى في الجنة من باب واحد وهو الباب الذي غلب على المنفق عمل اهله ففائدة الاتفاق هو تركيبه بالمتباداة الكدائية ولا فهو يدخل الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يدل عليه التفصيل وهو قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ وهو الذي يوافق سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الرواية واما حمل قوله نودي على النداء من جميع الابواب جعل قوله فمن كان من اهل الصلوة منقطعاً عن ذكر المنفق زوجين بل هو بيان لابيواب الجنة واهلها فذاك بعيد جداً في نفسه ومع ذلك لا يناسبه سؤال ابي بكر رضي الله عنه في هذه الرواية الا ان يتكلم فيه ويقال معناه وهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي غير المنفق زوجين وهو مع بعد يستلزم بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم ان ابكر منكم من اهل الجنة من اهل الصلوة زوجين بل من غيرهم فوجب حمل هذه الرواية على المتباداة من باب واحد وحيداً يظهر التنافي بحسب الظاهر بين هذه الرواية وبين الآتية فاتهاقيد ان المتباداة من جميع الابواب وتفيد ان ابكر منكم ما سأل ان احداً ينادى من تمام الابواب او لا بل مدح الذي ينادى من تمام الابواب وهذه الرواية تخالف تلك في الامرين كما لا يخفى فالحال انما هو وقع من بعض الرواة وهو الظاهر فمثل هذا ما لم يخل على انها واقعت في المجلسين انه صلى الله عليه وسلم اوجى اليه ولا المتباداة من باب واحد ثانياً بالمتباداة من تمام الابواب فخير في كل مجلس بما اوجى اليه سأل بكر في المجلس الاول عن ينادى من تمام الابواب في المجلس الثاني مدح ذلك المتبادى على ما هو اللائق بكل مجلس بشرة النبي صلى الله عليه وسلم في المجلسين بان ينادى من تمام الابواب الله تعالى اعلم بالصواب قوله دعي من باب الصلوة الخ وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في عمله طاعته ذلك قوله من باب الريان الخ قال العلماء سمي باب الريان تمييزاً على العطشان بالصبر والحواسير وروى عاقبته اليه هو مشتق من الري قوله ما على احد يدعى الخ مانفة ومن زائدة وهي اسم ما ليس ضرورة واحتياج على من دعي من باب واحد من تلك الابواب ان لا يدعى من بابها للحصول المقصود وهو دخول الجنة وهذا نوع تهديد قلنا السؤال في قوله فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي سألت عن ذلك بعد معرفتي بان لا ضرورة ولا احتياج لمن يدعى من باب واحد والدعاء من سائر الابواب فيحصل مراده بدخول الجنة قوله نعم الخ اي يكون جماعة يدعون من جميع الابواب تعظيماً وتكريماً لكثرته صلواتهم وجاهدهم وصيامهم وغير ذلك من ابواب الخير - قال الحافظ وفي الحديث اشعار بقلة من يدعى من تلك الابواب كلها وفيه اشارة الى ان المراد ما يتطوع به من الاعمال المذكورة لا واجباتها لكثرة من يجتمع له العمل بالواجبات كلها بخلاف التطوعات فقل من يجتمع له العمل بجميع انواع التطوعات ثم من يجتمع له ذلك انما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له ولا قد خوله انما يكون من باب واحد ولعله باب العمل الذي يكون اغلب عليه والله اعلم واما ما اخرج مسعود بن عمر من توصية قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث وفيه نحت له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء فلا ينافي ما تقدم وان كان ظاهراً انه يعارضه لانه يحمل على انها تفهم له على سبيل التكريم ثم عند دخوله لا يدخل الا من باب العمل الذي يكون اغلب عليه كما تقدم وليس فيه ذكر المتباداة والله اعلم - (تنبيه) قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم من باب كذا ومن باب كذا

فيومئذ الله عليك حل ثنا ابن نمير ثنا محمد بن بشر ثنا هشام بن عمار عن عباد بن حمزة عن أسماء ابنة النبي صلى الله عليه وسلم قال لها فحولت ثيابي وحلثت
 محبتي جارية وهريرة عن عبد الله قال لا فاجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابن ابي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير اخبره عن أسماء بنت ابي بكر
 انها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله ليس لي من شيء الا ما ادخل علي الزبير فحمل علي جناح ان اخرج مما يدخل علي فقال رضي ما
 استطعت لا تنوي فيومئذ الله عليك وحل ثنا يحيى بن يحيى قال انا الليث بن سعد وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث بن سعيد عن سعيدي بن ابي
 سعيد عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة **حل ثنا زهير**
 ابن حرب عن محمد بن المثنى جميعا عن يحيى القطان قال زهير بن ابي يحيى بن سعيد عن عبد الله قال اخبرني جبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم
 عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله

الم الله حجاز عن الامام قال فيومئذ الله عليك ان بالنصب لكونه جوابا لمنى وكذا قوله في الرواية الاولى فيجعله الله عليك قال النووي هو من باب مقابلة
 اللفظ باللفظ للتخصيص كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله ام - والمغنى لا يتجمع والرواء وتجي بالفتحة فتجوزي بمثل ذلك قول الامام ادخل علي في باب التثنية
 والزبير هو ابن العوام كان زوجها قول رضي اي اعطى يقال رضيته اعطاه عطاء غير كثير او قليلا من كثير قال النووي هذا محمول علي اعطاه الزبير
 لنفسه بسبب نفقة وغيرها او ما هو ملك الزبير ولا يكره الصدقة منه بل رضي بها على عادة غالب الناس وقد سبق بيان هذه المسئلة قريبا **قوله** ما استطعت
 معناه ما يرضى به الزبير وتقديره انك في الرضخ مراتب مباحة بعضها فوق وكلها يرضاها الزبير فافعل اعلاها او يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك
 كن في الشرح - **باب البحث على الصل ولوا القليل ولا تمنع من القليل لاحتقاره** **قوله** يا نساء المسلمين ام قال النووي في ذكر القاض في اعرابه ثلاثة اوجه
 احدها واشهرها نساء المسلمين على الاضافة قال الباجي بهذا روياه عن جميع شيوخنا بالمشرق وهو من باب اضافة الشيء لنفسه والموصو المصنفه
 والاخر الى الاخص كسبيل الجامع في جانب الغرب في الدار الآخرة وهو عند الكوفيين جائز على ظاهره وعند البصريين يقدرون فيه محذورا في مسجد المكان الجامع بجانب
 المكان الغربي وللدار الحياه الآخرة وقد روي ان نساء المسلمين او الجماعات المؤمنات قيل تقديره يا فاضلات المؤمنات كما يقال هؤلاء رجال القوم اي
 ساداتهم وافاضلهم والوجه الثاني رفع النساء ورفع المسلمين ايضا على معنى النداء والصفة اي يا نساء المسلمين قال الباجي وهكذا يروى اهل بلدنا والوجه
 الثالث رفع نساء وكسر النساء من المسلمين على ان منصوب على الصفة على الموضع كما يقال يا زيدا لعاقل برع زيد ونص العاقل والله اعلم **قوله** لا تحقرن ام فيهم
 حروف المضارعة والبنون الثقيلة اي لا تستحقن هذا شيء **قوله** لجارتها ام اي هدية هداية لجارتها **قوله** ولو فرسن شاة ام بكسر الفاء والمهمله بينهما ما
 ساكنة وآخره نون هو عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويطلق على الشاة حجازا ونونه زائدة وقيل اصلية واشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء
 اليسير وقوله الى حقيقة الفرس لانه لو تجر العادة باهلا ثم اي لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عند الاستقلال به بل ينبغي ان تجود لها بما تيسر وان كان
 قليلا فهو خير من العدم وذكر الفرس على سبيل المبالغة ويحتمل ان يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحقر ما يهدي اليها ولو كان قليلا وحمله على الاعمر
 ذلك اولي وفي حديث عائشة يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرسن شاة فانه ينبت المودة ويذهب الضغائن وفي الحديث الحضر على التهادي ولو باليسير كانت
 الكثير قد لا تيسر كل وقت اذا تواصل اليسير صار كثيرا وفيه استحباب المودة واسقاط الكلف كذا قال الحافظ في ابواب الهبة وقال في الادب ويحتمل ان يكون
 الحديث من باب النهي عن الشيء امر بصدقه وهو كناية عن التواضع فكانت له قال لتوادوا لجارة جارتها بملء ولو حقرت في تساوى في ذكر الغنى والفقر وحسن
 النهي بالنساء لانهن موارد المودة والبغضاء ولا هن اسرع انفعالا في كل منهما وقال الكرماني يحتمل ان يكون النهي للمعطية ويحتمل ان يكون للمهدي اليها قلت
 ولا يتم حمله على المهدي اليها الا جعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمنع حمله على المعنيين **انتهى** **باب فضل اخفاء الصدقة** **قوله** اخبرني زهير بن عبد الرحمن
 خبيب بن ضم الحاء المعجمة وهو خال عبيد الله الراوي عنه وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب هو جد عبيد الله المذكور **قوله** سبعة ام العدة لا مفهوله اذ
 قد ورد ما يدل على الزيادة وقد بسطها الحافظ في الفهم ثم قال وقد اوردت الجميع في الامالي وقد اوردت في جزء سميت به معرفة الخصال الموصلة الى اللطال
قوله في ظله ام قال في الفهم قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل فهو ملكه كذا قال وكان حقه ان يقول اضافة تشريف ليحصل امتياز هذا
 على غيره كما قيل للكعبة بيت الله مع ان المساجد كلها ملكة وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه
 عياض وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عن سعد بن منصور باسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث واذا كان المراد ظل
 العرش استلزم ما ذكر من كونه في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو ارجح فيه جزاء القرطبي ويؤيد ايضا تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك
 في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند البخاري في كتاب الحدود ام - قال القاري في شرح المشكوة وفيه اشكال لما ورد من دون الشمس من الروايات المستلزمة لكونها
 تحت العرش المستلزم لعدم الظل اذ لا يظهر الا الشمس واجاب ابن حجر بمنع دعوى انه لا يظهر الا هي وقال الا ترى ان البعثة لا شمس فيها مع قوله عليه السلام

باب البحث على الصل ولوا القليل ولا تمنع من القليل لاحتقاره

الامام العادل شأب بعبادة الله ورجل قلبه معلق في المساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه رجل دعت امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم عينه ما تنفق شماله

ان في الجنة شجرة يسير الراكب فظلها كذا فكلما جاز للشجرة ظل مع عدم الشمس فكذلك العرش، ام - وحاصله ان الظل غير مختص بما يحجب عن نور الشمس بل عام في كل نور كذا في الدنيا والنار والجنة في الحقيقة لكن لا خفاء في عدم ظهور الجواب يمكن ان يقال ان المراد به ان يرتفع الظل العرش من حضيض العرش او ظل العرش يغلب على الشمس بالنسبة اليه فلا يتقبلها تأثير الحرارة ومنه خبر جزي يا مؤمن فان نورك اطفأ لهيبى، ام والله سبحانه وتعالى اعلم قوله الامام العادل الم اسم فاعل من العدل هو ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال وهو بلغ ان جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صفة الولاية العظيمة وبلغ به كل من ولى شيئا من امور المسلمين فعدل فيه ويؤيد رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو روى عن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعملون في حكمهم اهل بيته واولادهم ما تولى واحسن ما فسر به العادل انه الذي يتبع امر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير افرط ولا تفريط وقوله في الذكر لعمرو النفع به وروى الترمذي وحسنه من حديث ابي سعيد مرفوعا احب الناس الى الله يوم القيامة واقر بهم منه مجلسا امام عادل قوله وشأب المخص الشأب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعتها الهوى فاما ملازمة العبادة مع ذلك اشد وادل على غلبة التقوى قوله شأب بعبادة الله الم اى نما وترت في عبادته زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي على ذلك اخرجنا الجوزي وفي حديث سلمان افنى شبابه ونشاطه في عبادة الله قوله معلق في المساجد هكذا في الصحيحين وظاهره انه من التعليل كانه شبهه بالشئ المعلق في المسجد كالقنديل مثلا اشارة الى طول الملازمة بقلبه ان كان جسده خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزي كانه معلق في المسجد ويحتمل ان يكون من العلاقة وهي شدة الحب ويدل عليه ما رواه احمد معلق بالمساجد قوله تحابا في الله الم بتشديد الباء واصلة تحابا اى اشتراكا في جنس المحبة واحب كل منهما الاخر حقيقة لا اظها را فظ قوله في الله الم اى الله اوفى مرضاته قوله اجتمعا عليه وتفرقا عليه الم اى على الحب المذكور المراد بها داما على المحبة الدينية ولما قطعها بما يراض فيرى سواء اجتمعا حقيقة ام لا حتى فرق بينهما الموت قال القارى يعنى يحفظان الحب في الحضور والغيبة وقال الطيبي تفرقا عليه من مجلسهما وقيل التفرق بالموت، ام قال الحافظ م وعدت هذه الخصلة واحدة مع ان متعاطيا لان المحبة لانتم الا بالاشئين او لما كانا المتحابين بمعنى واحد كان عددا واحدا مغنيا عن عد الاخر لان الغرض من الخصال لا عدد جميع من انصفت بما قوله ذات منصب وجمال الم قال الحافظ المراد بالمنطوق صلى الله عليه وسلم في رواية مالك دعت ذات حب وهو يطلق على الاصل وعلى المال ايضا وقد وصفها باكمل الاوصاف التي تجر العادة بزيادة الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الحاجة الى المال مع الحال وقيل من يحتج ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك في نفسها ولليدهن في الشعب من طريق ابي صالح عن ابي هريرة فعرضت نفسها عليه الظاهر مما دعت الى الفاحشة وجرم القرطبي ولو يحك غيره والصبر عن الموصوف بما ذكر من اجل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد اغنت عن مشاق التوصل اليها بما رودة ونحوها وقال ويلتقى هذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي عاش شابا جميلا لان زوجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا الدنيا من الفاحشة فعف الشاب عن ذلك وترك المال الجمال وقيل شاهد ذلك قوله فقال ان اخاف الله والظاهر انه يقول ذلك بلسانه اما ليزجرها عن الفاحشة او ليعتزل اليها ويحتمل ان يقول بقلبه قاله عياض قال القرطبي لما يصدق ذلك عن شدة خوفه من الله تعالى ومتمين تقوى حياء قوله تصدق بصدقة الم فكرها ليشمل كل ما يصدق به من قليل وكثير ظاهره ايضا يشمل المندوبة والمفروضة قوله فأخفاها الم هو اقوى الدالة على افضلية اخفاء الصدقات واما الآية ايمان تبدوا الصدقات فيعتمها وان تحفوها وتزوها الفقراء فهم خير لكم فظاهرة في تفضيل صدقة السر ايضا ولكن ذهب الجمهور الى انها نزلت في صدقة التطوع ونقل الطبري وغيره الى ان الاعلان في صدقة التطوع افضل من الاخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك ونقل بواسحاق الزجاج ان اخفاء الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان افضل فاما بعد فان النظر يساء بمن اخفاها فلماذا كان اظها الزكاة المفروضة افضل قال ابن عطية ويشبه في زماننا ان يكون الاخفاء بصدقة الفرض افضل فقد كثر المانع لها وصار اخراجها عرضة للرياء انتفى وايضا فكان السلف يعطون كاهنهم للسعاة وكان من اخفاها اتهم بعد ذلك اخراج واما اليوم فصا كل احد يخرج زكوته بنفسه فصار اخفاها افضل والله اعلم وقال الزين بن المنير لو قيل ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال لما كان بعيدا فاذا كان الامام مثلاً جازاً ومال من وجبت عليه مخفياً فالاسرار أولى وان كان المتطوع ممن يقتدى به ويتبع تنبث المهم على التطوع بالانفاق وسلم قصد فالأظهار أولى - والله اعلم قوله حتى لا تعلم عينه الم وقع في معظم الروايات في البخاري وغيره حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، قال عياض قوله حتى لا تعلم عينه ما تنفق شماله هكذا في جميع النسخ التي وصلت اليها من صحيح مسلم وهو مقلوب الصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة اعطاها باليمين وقد ترجع عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال يشبه ان يكون الوجه فيه ممن دون مسلم بليل قوله في رواية مالك لما اوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة لبيتها كما نبه على الزيادة في قوله ورجل

ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير فالان ابن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً فقال أما وأبيك لتنبأته أن تصدق وانت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان **حديثنا** أبو كامل الجحدري قال تابعنا لواحداً قال ناعمة بن القعقاع بهذا الإسناد نحو حديث جابر غير أنه قال أي الصدقة أفضل **وحديثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة اليل العليا خير من اليل السفلى واليل العليا المنفقة والسفلى السائلة **وحديثنا** محمد بن بشار ومحمد بن حاتم وأحمد بن عبد الله جميعاً

أن يكون المراد بالجميع من يوصي له وإنما دخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأول الوارث الثالث المورث والثالث الموصى له قلت ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها قرأاً أم لا أن قوله ألا وقد كان لفلان ظاهر أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول المتصدق المختصر فالراجح هو قول الخطابي والله أعلم قال الحافظ وفي الحديث أن تبخير وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصحة أفضل منه بعد الموت وفي المرض أشار صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله وانت صحيح حريص تأمل الغنى إلى آخره لأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى أَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ الْكُلِّ حِجْزًا فَإِنْ أَنْتَ مِنْهُمْ بِبَاطِلٍ فَإِنَّ يُسْأَلُ عَنَّا وَبِئْسَ الْمَسْأَلُ

وايضاً فإن الشيطان ربما زين له الحيف في الرصيدة أو الرجوع عن الرصيدة فيتمحض تفضيل الصدقة الناجزة قال بعض السلف عن بعض أهل الترف يعصرون الله تعالى في أموالهم مرتين يجنون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت وأخرج الترمذي بأسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً قال مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي إذا شيع وهو يرجع إلى معنى حديث الباب روى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الجحدري مرفوعاً لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدفعه خير له من أن يتصدق عند موته بمائة - قوله ألا وقد كان لفلان الخ أي وقد صار المال الذي تصرف فيه في هذه الحالة ثلثه حقاً للوارث وانت تتصدق بجميعه فكيف يقبل منك وقال الطبري قيل إشارة إلى المنع عن الوصية لتعلق حق الوارث أي وقد كان لفلان الوارث أم - قال النووي ويحتمل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكما ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الشحيح قوله أما وأبيك لتنبأته الخ هو من تنبأ المشددة بمعنى أخبر على بناء المفعول الخاطب مع النون الثقيلة قال بعض المحققين على حاشية السند ربهما يتوهم من هذه اللفظة المباركة أنها كلمة تسمي أقيم بها صلى الله عليه وسلم ثم يختم في خاطره معارضة بقوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد شارك في غلبه عليه الحيرة وانت ترى أن الحلف لا يكون من الخالف عقلاً إلا بشئ معطو ومحبوب في هذه الكلمة لو فرضنا أنه حلف لكان صلى الله عليه وسلم قد حلف بكافر عدل لله فضلاً عن أن يكون محبوباً له فضلاً عن أن يكون معطواً أفيشهد بذلك عقل عاقل لا والله فقد ثبت أن هذا ليس بحلف بل هو تعجب من حال الأعرابي والعرب كما يستعملون في محاوراتهم الواو في مقام القسم كذلك يستعملونها في مقام التعجب ولهذا في كلامهم نظائر كثيرة ونحن أهل الهند نقول في مثل هذا المقام تير باب ك شاباش هذا والله أعلم انتهى وقد تقدم منا الكلام على أمثال هذه الكلمة في باب بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام من كتاب الإيمان فليراجع - باب بيان أزاليد العليا خير من اليل السفلى وأزاليد العليا هي المنفقة وأزاليد السفلى هي الآخذة - قوله وهو يذكر الصدقة والتعفف الخ والمعنى أنه كان يحث الغني على الصدقة والفقر على التعفف عن المسألة قوله واليل العليا المنفقة الخ قال أبو داود قال الأكرع عن حماد بن زيد المنفقة وقال واحد عنه المتعفة وكذا قال عبد الوارث عن الربيع انتهى قال النووي ويحتمل صحة الزميتين، أم قال الحافظ وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق سليمان بن حرب عن حماد يلفظ واليل العليا المعطى وهذا يدل على أن من رواه عن نافع يلفظ المتعفة فقد صحف وقال ابن عبد البر رواية مالك أولى وأشبه بالأصول ثم قال الحافظ بعد نقل الروايات الكثيرة الصريحة فهذه الأحاديث مستصفاً فرة على أن اليل العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي المسألة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور وقيل اليل السفلى الآخذة سواء كان يسئال أم بغير سؤال وهذا أباه قوموا استدله إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه قال ابن العربي لتحقيق أن السفلى يد السائل وأما يد الآخذ فلا لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها عينا انتهى - وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الآدميين وأما يد الله تعالى فباعتبار كونها مالك كل شئ نسبت يد إلى الأعطى وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يد إلى الآخذ ويد العليا على كل حال وأما يد الآدمي فهي أربعة

باب بيان أن اليل العليا خير من اليل السفلى
وأن اليل العليا هي المنفقة وأزاليد السفلى هي الآخذة

عن يحيى القطان قال ابن بشار نا يحيى قال ناعم بن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة يحدث ان حكيماً من حرام حدثه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة او خير الصدقة عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وليد ايسر تعول
 وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد قالانا سفيان عن الزهري عن عمرو وسعيد عن حكيماً من حرام قال سألت النبي صلى
 الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم سألته فأعطاني

يد المعطي وقد تضاعفت الاخبار بانها عليا ثانياً بيد السائل وقد تضاعفت بانها سفلى سواء اخذت ام لا وهذا موافق لكيفية الاعطاء والاخذ
 فاليد العليا بين العلو والسفل المشتق منهما ثانياً ليد المتعفف عن الاخذ ولو وجد ان اليد يد المعطي مثلاً وهذه توصف بكونها عليا علواً معنوياً
 رابعها يد الاخذ بغير سؤال وهذه قد اختلفت فيها فذهب جمع الى انها سفلى وهذا بالنظر الى الأمر المحسوس واما المعنوي فلا يطمح فقد تكون عليا
 في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها عليا قال ابن حبان اليد المتصدقة افضل من السائلة لا الآخذة بغير سؤال اذ حال ان تكون اليد
 التي ايسر لها استعمال فعل باستعماله دون من فرض عليه اتيان شيء نأى به او تقرب الى ربه متنفلاً فربما كان الاخذ لما ايسر له افضل وأورع
 من الذي يُعطى انتهى - وعن الحسن البصري اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه - قال الحافظ ومحصل ما في الآثار المتقدمة ان
 اعطى اليد المنفقة ثم المتعفة عن الاخذ ثم الآخذة بغير سؤال واسفل الايدي السائلة والمانعة والله اعلم وفيه تفضيل الغنى مع القيام
 بحقوقه على الفقير لان العطاء انما يكون مع الغنى وقد وقع الخلاف فيه وليس هذا موضع البسط - وفي المرقاة قال الشيخ ابو الجيب السهروردي في آداب
 المريدين واجمعوا الى الصوفية على ان الفقر افضل من الغنى اذ كان مقترناً بالرضا فان اشتهر بمحبة يقول النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد
 السفلى وقال اليد العليا هي المعطية واليد السفلى هي السائلة قيل له اليد العليا تنالها الفضيلة بأخراج ما فيها واليد السفلى تنالها المنقصة بحصول
 الشيء فيها ام - وتوضيحه ان الغنى باعطاء بعض المال تقرب الى الله بأختيار الفقير والفقير يأخذ بعض المال مال الى الغنى فتتقص حاله ويخشى
 ما لا ينبغي له قال القرطبي وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله
 ذلك انتهى لكن ادعى ابو الجاس الداني في اطراف الموطأ ان التفسير المذكور مدرج في الحديث ولم يذكر مستند ذلك ثم وجدت في كتاب العسكري
 في الصحابة بأسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مهران اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليد العليا خير من اليد السفلى
 ولا احسب اليد السفلى الا السائلة ولا العليا الا المعطية فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة عن طريق عبد الله
 ابن دينار عن ابن عمر قال كنا نتحدث ان العليا هي المنفقة - كذا في الفتح قوله عن ظهر غنى الخ قال الحافظ رحمه الله الحديث ان افضل الصدقة
 ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه او لمن تلزمه نفقته قال الخطابي لفظ الظهير يرد في مثل هذا اشباعاً للكلام والمعنى افضل الصدقة
 ما يخرج الانسان من ماله بعد ان يستيقظ منه قلب الكفاية ولذلك قال بعد وابلى من تقول وقال البغوي المراد غنى يستظهر به على النوايا التي
 تنويه ونحو قولهم ركب من السلامة والتكثير في قوله غنى للتعظيم هذا هو المعتمد في معنى الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما اعتيت به من أعطيته
 عن المسألة وقيل عن السببية والظهور ان اي خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق وقال النووي مذهبنا ان المتصدق بجميع المال مستحب
 لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكون هو من يصبر على الاضاعة والفقراء ان جميع هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المنهاج
 على تأويل الخطابي بالآيات والا حاديث الواردة في فضل المؤثرين على انفسهم ومنها حديث ابى ذر افضل الصدقة جود من مقل والمختار ان
 معنى الحديث افضل الصدقة ما وقع بعد اقيام حقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته الى احد فمعنى الغنى في هذا
 الحديث حصول ما تنفع به الحاجة الضرورية كالاكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه وسترا العورة والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الاذى
 وبهذا سبيله فلا يجوز الاثارة بل يحرم وذلك انه اذا اكثر غيره به ادى الى اهلاك نفسه او الاضرار بها او كشف عورتهم فمراعاة حقه اولى على كل
 حال فاذا سقطت هذه الواجبات هم الايثار وكانت صدقته هي الافضل لاجل ما يتجمله من مفضل الفقر شدة مشقته فهذا ينفع التعاضد
 بين الأدلة ان شاء الله تعالى ام - وقال القاري المراد اما غنى مالي فضلاً عما أعطاه واما غنى قلبي مستكمل على فضل مولاة ولهذا لما تصدق ابو بكر
 بجميع ماله فردد صلى الله عليه وسلم ما عرفت من حاله ام - واراد غيره من الصحابة ذلك فأمره بأمسك بعض ماله والله اعلم قوله وابدأ بمن تعول
 قال الحافظ رحمه الله اي بمن يجب عليك نفقته يقال عول الرجل أهله اذا تعمد اي قام بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب
 على ما لا يجب قال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الاولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الاولاد اطفالاً كانوا او
 بالغين اناثاً وذكرنا اذا لم يكن له مال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب ان ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر او تزوج الانثى ثم لا نفقة

هذا الحديث
في صحيح مسلم

ثم قال ان هذا المال خضر حلو فسن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن أخذه بأشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالأكل
ياكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثمننا نصر بن علي الجهضمي وزهير بن حرب وعبد بن حميد قالوا أنا
عمر بن يونس قال ناعكرمة بن عمار قال نأشدا قال سمعت أبا أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن آدم أنتك أنتنزل
الفضل خير لك وإن تمسكه شريك ولا تلاءم على كفافة أبدا ممن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثمننا أسكر
ابن أبي شيبه قال أن زيد بن الحباب قال أخبرني مغيرة بن صالح قال حدثني ربيعة بن يزيد اللخمي عن عبد الله بن عامر الجصبي
قال سمعت مغيرة يقول أياكم وأحد من الأحاديث كان في عهد عمر فان عمر كان يحث الناس في الله سمعت رسول الله صلى الله
على الأب إلا ان كانوا زمني فان كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب - قوله خضر حلو حلو الخ خضر بفتح الخاء كسر الضاد المجتدين قال الحافظ ومعه
ان صورة الدنيا حسنة موقنة والحرب تتي كل شيء مشرقا فاضرا خضر قال ابن الأثير في قوله المال خضر حلو ليس هو صنف المال وإنما هو التشديد
كأنه قال المال كالبقلة الخضراء الحلو أو التلذذ في قوله خضر حلو وأخذه بأشراف نفس عليه المال من زهر الدنيا أو على معنى فائدة المال أي ان الحياة
به أو العيشة أو ان المراد بالمال هنا الدنيا لأنه من زينتها قال الله تعالى ألم نأل من زينتها زينته الحيوة الدنيا وقد وقع في حديث ابن سعيده أيضا
الخروج في المسنن الدنيا خضر حلو فيتوافق الحديثان ويحتمل ان يكون التلذذ فيها للمساكنة والحاصل انه صلى الله عليه وسلم شجعه بالارغبة فيه
والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء المستلذة فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة الى اليأس والحلو مرغوب فيه على انفراده
بالنسبة الى الماض فالعجب بهما اذا اجتمعا اشد قوله فمن أخذه بطيب نفس الخ وفي بعض الروايات بسخاوة نفس أي بغير شر ولا حاجة أي
من أخذه بغير سؤال وهذا بالنسبة الى الأخذ ويحتمل ان يكون بالنسبة الى المعطى أي بسخاوة نفس المعطى أي انشراحه بما يعطيه قوله بأشراف نفس
المراد بأشراف النفس تطلعها اليه وتعرضها له وطعمها فيه قوله وكان كالأكل يا كل الخ أي كان هذا السائل الأخذ الصدقة في هذه الصورة
لما يسلط عليه من علم البركة وكثرة الشر والنعمه كذا آفة يزداد سقما بالأكل وهو معبر عنه بجرع البئر وفي معناه مرض الاستسقاء. وقيل ان
التشبيه بالجمجمة الراعية وفي هذا الحديث وما قبله وما بعده الحث على التقيت والقناعة والرضا بما تيسر في عفاف وان كان قليلا والأجل في الكسب
وأنه لا يخر الإنسان بكثرة ما يحصل له بأشراف ونحوه فإنه لا يبارك له فيه وهو قريب من قول الله تعالى يحق الله لربوا ويربي الصلقات ه
وقال ابن أبي حمزة في حديث حكيم فوائدها أنها أنه قد يقع الزهد مع الأخذ فان سخاوة النفس هو زهدها تقول سخطت بكذا أي جادت وسخطت عن كذا أي
لم تلتفت اليه ومنها ان الأخذ مع سخاوة النفس يحصل اجر الزهد والبركة في الرزق فتبين ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل
لما لا يعقله السامع من الأمثلة لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فبين بالمثل المذكور ان البركة هي خلق من خلق الله تعالى
وضرب لهم المثل بما يعهدون فالأكل إنما يأكل لشبع فاذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما
يحصل به من المنافع فاذا أكثر عند المرأ بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه أنه ينبغي للائمان أن لا يبيت للطالب ما في مسألة من المفسدة إلا
بعد قضاء حاجته لتقع موعظة له الموقع لئلا يتجمل ان ذلك سبب لمنعه من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة والله اعلم
وفي الحديث ايضا ان سؤال الأكل على ليس يعاروان رد السائل بعد ثلاث ليس بمكره وفي مسند الشيخ بن راهويه زيادة من ان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى حكيم بن حزام ما اعطى اصحابه فقال حكيم يا رسول الله ما كنت اظن ان تقصر بي دون احد من الناس فزاده ثم استزاده حتى رضي فذكر نحو
الحديث قوله ان تبدل الفضل خير لك الخ هو بفتح هاء الخ ومعناه ان بذلت الفضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه وان
أمسكته فهو شرك لك لأنه أن أمسك عن الواجب استحق العقاب عليه وأمسك عن المندوب فقد نقص ثوابه وفوت مصلحة نفسه في آخرته وهذا كله
شر - قوله ولا تلاءم على كفافة الخ بالفهم وهو من الرقيق القوت وهو ما كفت عن الناس واغنى عنهم ومعنى قوله لا تلاءم على كفافة ان قد الحاجة لا لوم
على صاحبها في حفظه وامساكه وهذا اذا لم يتوجه في الكفاف حتى شرعي كمن كان له نصاب كوى ووجبت الزكاة بشرطها وهو محتاج الى ذلك النصاب
لكفائه وجب عليه اخراج الزكاة ويحصل كفايته من جهة مباحة كذا قال النووي رحمه الله قوله وابن من تعول الخ أي ابتدئ في اعطائه ان ائتمنى قبل
الكفاف بمن تمونه ويلزمك نفقته والغرض ان الصيال والقربة أحق من الجانب وقد سبق باب النهي عن المسألة قوله عن عبد الله بن عامر
الجصبي الخ هو احد القراء السبعة وهو بضم الصاد وفتحها منسوب الى بنى يحسب قوله أياكم وأحد من الأحاديث الخ وفي بعض النسخ والأحاديث و مراد
معاوية النهي عن الأحاديث بغير تثبيت لما شاع في زمنه من الخرافات عن اهل الكتاب وما وجد في كتبهم حين فحتم بلدا ثم أمرهم
بالرجوع في الأحاديث الى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبط الأمر وحثه فيه وخوف الناس من سطوته ومنعه الناس من المسارعة الى الأحاديث

وحديثه بن سعيد قال لا تكبر في العلم
 وطلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الأحاديث واشتهرت السنن قوله يُفَقِّهُهُ الخ أي يفهمه وهو سحنة الهاء لا هنا جواب الشرط يقال
فَقَّهَ بالضم إذا صار الفقه له سحنة وقَّه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم وقَّه بالكسر إذا فهم قال العيني م قوله يفقهه أي يجعله فقيهاً في الدين
 والفقه لغة الفهم وعرفوا العلم بالحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال ولا يناسب هنا إلا المعنى اللغوي ليستأنل فهم كل علم
 من علوم الدين م فقد روى الدارمي عن عمران قال قلت للحسن يوماً في شيء قاله يا أبا سعيد هكذا يقول الفقهاء قال ويحك هل رأيت فقيهاً قط أنا
 الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه المداوم على عبادة ربه وفي رواية إنما الفقيه من انفق عينا قلبه فنظر إلى ربه كذا في المقام
 ويؤيد ما في رواية من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين يهيمه م روى أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود - وتكريراً على أن التكثير للتعظيم لأن
 المقام يقتضيه أي خيراً عظيماً قال السندكي على أنه يمكن حمل الخبر على الإطلاق واعتبار تنزيل غير الفقه في الدين منزلة العلم بالنسبة إلى الفقه
 في الدين والحاصل أن الكلام مبني على المبالغة وإن لم يعط الفقه في الدين كائن ما أريد به الخير م - وقد أخرج أبو يعلى حديثاً معاً وفيه من وجه
 آخر ضعيف وزاد في آخره ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به والمعنى صحيح لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهاً ولا طائفة فيصير أن يوصف بأنه
 ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل المتفقه في الدين على سائر العلوم قوله ومن اعطيتهم عن مسئلة وشرأخ
 قال النووي غرضه النهي عن السؤال وافق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورة واختلت أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أحدهما أنها حرام
 لظاهر الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شروط أن لا يذل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤذي المسؤل فإن فقد أحد هذه الشروط فهي حرام
 بالاتفاق والله أعلم قوله لا تخفوا في المسئلة الخ أي لا تبالغوا ولا تتجأوا من الخوف في المسئلة إذا أخرج فيها واشتقاق الخوف من الخاف لأنه يشتمل
 على وجه الطلب كاشتمال الخاف في التخبط وقيل معنى الخاف في المسئلة مأخوذ من قوله لم تخف الرجل إذا مشى في الخف الجبل وهو أصله كأنه يتعلل
 الخشونة في الطلب قوله فوالله لا يسألني أحدكم أي بالأحاطة قوله فخرج له الخ قال في المراجعة بالتأنيث والتذكير منصوباً ومرفوعاً والنسبة
 مجازية سببية في الإخراج - قوله وانا له كاره الخ أي لذلك الشيء يعني إعطاءه ولذلك الإخراج الدال عليه يخرج - قوله فبإذنك له الخ بالنصب مجبجج
 قال الطيبي نصبه على معنى الجمعية أي لا يجتمع أعطائي كارهاً مع البركة م - وفي نسخة بالرفع فيقدر وهو فيكون كقوله تعالى وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَنِي لَقَدْ
 قَالَ الغزالي م من أخذ شيئاً مع العلم بأن باعث المعطى الحياء من المأخوذ من المحاضرين ولو لا ذلك لما أعطاه فهو حرام إجماعاً ويلزمه رده أو رد بدل له
 إليه أو إلى ورثته - قوله فاطعنني من جنة الخ يجوز ثمر معروف وشجر الجوز كثير بإرض العرب من بلاد اليمن قوله وانما أنا قاسم الخ قال النووي معناه
 أن المعطى حقيقة هو الله تعالى ولست أنا معطياً وانما أنا خازن على ما عندي ثم أقسم ما أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به فالأمر كلها بمشيئة الله
 تعالى وتقديره الإنسان مصروف مرئوب وقال التوربشقي أعلم أن النبي عليه الصلوة والسلام أعلم أصحابه أنه لم يفضل في قسمة ما أوحى الله إليه
 أحداً من أمته بل سوى في البلاغ وعدل في القسمة وانما التقاوت في الفهم وهو واقع من طريق الخطاء ولقد كان لبعض الصحابة رضي الله عنهم يسمع
 الحديث فلا يفهم منه إلا الظاهر الجلي ويسمعه آخر منهم أو من بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الشيخ
 قطب الدين في شرحه انما أنا قاسم يعني أنه لم يستأثر بشيء من مال الله وقال النبي عليه الصلوة والسلام مالي بما آفأ الله عليكم إلا الخمس وهو مذكور
 عليكم وانما قال انما أنا قاسم طبيعياً لنفوسهم لمغا صلتة في العطاء فالمال لله والعباد لله وانما أنا قاسم يأذن الله ماله بين عباده قلت بين الكلامين لأن
 لأن الكلام الأول يشعر بأن القسمة في تبليغ الوحي وبيان الشريعة وهذا الكلام صريح في قسمة المال وكل منهما وجه، كذا في عمدة القاري يؤيد المعنى

أما العلماء في هذا المسكين والفقير واليتيم والمحتاج والمساكين
فانفقوا في ذلك ما لا يحصى من الأموال والنفقات

عليه السلام قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين
يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا **حدثنا يحيى بن ايوب قتيبة**
الثاني ما مر في الطريق الماضية من قوله ومن أعطيته عن مسئلة وشره ام والله اعلم قوله ليس المسكين ام والمسكين مفعل من السكون قاله
القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حر كانه ولذا قال تعالى **أَوْسِكُنَا ذِمَّتِي** اي لا تصق بالتراب فهو بمنزلة الميت قوله يطوف على
الناس ام اي يدور ويتردد على الابواب قوله فترده اللقمة ام اي ليس المسكين من يتردد على الابواب ويأخذ لقمة فان من فعل هذا
ليس بمسكين لانه يقدر على تحصيل قوته والمراد ذكر من هذا فعلة اذ المكين مضطر - قوله لا يجد غنى يغنيه ام اي لا يجد شيئا او مالا يغنيه
عن غيره وكيفيه، قال الحافظ فيه دالة لمن يقول ان الفقير اسوأ حالاً من المسكين وان المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء
له ويؤتيه قوله تعالى **أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَانَتْ لِسَائِكِينَ يَتَخَلَّوْنَ فِي الْبَحْرِ فَتَاهُمْ** مساكين مع ان لهم سفينة يعملون فيها وهذا قول الشافعي
وجهره واهل الحديث والفقه وعكس آخرون فقالوا المسكين اسوأ حالاً من الفقير وقال آخرون هما سواء وهذا قول ابن القاسم صاحب مالك
وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال ظاهرهما ايضاً ان المسكين من انصف بالتعفف وعدم الحاجة في السؤال لكن
قال ابن بطال معناه المسكين الكامل وليس المراد نفو اصل المسكنة عن الطواف بل هي كقوله أندرون من المفلس الجوعى وقوله تعالى **لَيْسَ الْبِرُّ**
الْأَيْةُ وكذا قرأه القرطبي وغير واحد الله اعلم ام - وقال اصحابنا الحنفية رحمهم الله الفقير من له دون نصاب هكذا هو في النفاية لصد الشريعة
وتبعه صاحب الدرر وقال صاحب الهداية الفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروي عن ابي حنيفة وقد قيل على العكس وبكل وجه ام
والاولى الصم وهو المذهب كما في الكافي وقال ابن الهيثم الفقير من له مال دون نصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمسكين من لا شيء
له فيحتاج للمسئلة لقوته او ما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول فانه لا يحل لمن يملك قوت يومه بعد سترة بدنه وعند بعضهم لا يحل
لمن كان كسوباً او يملك خمسين درهماً ويجوز صرف الزكوة لمن لا تحل له المسئلة بعد كونه فقيراً ولا يخرج من الفقر ملك نصاب كثيرة غير تامة اذا
كانت مستغرقة بالحاجة ولذا قلنا يجوز للعالم وان كانت له كتب تساوي نصاباً كثيرة على تفصيل ما ذكرنا فيما اذا كان محتاجاً اليها للتدريس او
الحفظ او التصحيح لو كانت ملكاً عاماً وليس له نصاب نام لا يحل دفع الزكوة له لانها غير مستغرقة في حاجته فلم تكن ككتاب البذلة وعلى هذا جميع
آلات المحترفين اذا ملكها صاحب تلك الحرفة والحاصل ان النصب ثلاثون نصاباً يوجب الزكاة على مالكه وهو النامي خلقة او اعداداً وهو سائر
من الدين ونصاب لا يوجبها وهو ليس احدهما فان كان مستغرقاً بالحاجة فملكه حل له اخذها والاحرم عليه ككتاب تساوي نصاباً لا يحتاج
الى ملكها او اثبات لا يحتاج الى استعماله كله في بيته وعبد فرس لا يحتاج الى خدمته وركوبه ودار لا يحتاج الى سكناها فان كان محتاجاً الى ما ذكرنا
حاجة اصلية فهو فقير يحل دفع الزكاة له وتحرم عليه المسئلة ونصاب يحرم المسئلة وهو ملك قوت يومه او لا يملك لكنه يقدر على الكسب او يملك
خمسين درهماً على الخلاف في ذلك ام - ولا خلاف في انها صفتان لان العطف في الآية يقتضي المغايرة بينهما وانما اختلفوا في انها صفتان او صنف
واحد في غير الزكوة كالوصية والوقف والنذر فقال ابو حنيفة بالاول وهو الصحيح وقال ابو يوسف والثاني فلوا وصى بثلاث ماله لفلان وللفقراء او
المساكين فعلى قول ابي حنيفة لفلان ثلث الثلث ولكل من الفريقين ثلثه وعلى قول ابي يوسف لفلان نصف الثلث وللغيرين النصف الآخر
وكذا الوقت والنذر ذكره في الاسلام ان الصحيح قول ابي حنيفة ر - قال القاري في المراقبة واما ما ذكره بعض الشافعية من انه عليه الصلوة والسلام
تعوذ من الفقر في حديث الصحيحين وسأل المسكنة في حديث الترمذي فمد فوج لان حديث الترمذي قيل ضعيف بل قال البيهقي روى انه عليه
الصلوة والسلام تعوذ من المسكنة ايضاً ثم حمل ذلك على انه استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة الذين يرجع معناها الى غاية القلة المؤدية الى ما ورد
كما قال الفقهاء ان يكون كفراً او اراد به فقر القلب والحاصل انه استعاذ من فتنة الفقر دون حال الفقر كما انه استعاذ في الصحيحين من فتنة الغنى
لا من حال الغنى وقد تحمل المسكنة التي سألها على التواضع اللازم لاهلها بان لا يجتشر في زينة الاغنياء المتكبرين ام - قال الترمذي واما الآية
اي **أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَانَتْ لِسَائِكِينَ** فلا دالة فيها على ان المسكين احسن حالاً من الفقير فانما لم تكن لهم وانما كانوا فيها اجراء وكانت عارية لهم
ويدل على ذلك قراءة من قرأ المساكين بالتشديد او قيل لهم مساكين ترخماً على حالهم كما يقال لمن ابتلى ببيلة مسكين وهذا فاش في لغة عربيين
او لا نعم كانوا مقهورين بقهر الملك وقد يقال للذليل المقهور مسكين كما قال تعالى **صُرِفَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ وَالْمَسْكَنَةُ** نقله صاحب المصباح قوله
ولا يفطن له الخ بصيغة المجهول اي لا يعلم باحتياجه قوله فيتصدق عليه الخ بالرفع والنصب مجزولاً قوله ولا يسأل الناس شيئا الخ بل يخفي
حال نفسه وفيه ان المسكنة انما تتجدد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة وفيه استحباب لحياء في كل الاحوال وحسن الارشاد بوضع الصدقة

حُرْمَةً من حطب فيجأها على ظهره فيبيعها خيره من ان يسأل رجلاً يعطيه او يمنعه **وحدثني** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وسلمة بن شبيب قال سئلهما وقال الدارمي انا مروان هو ابن محمد بن عيسى قال تاسعيد وهو ابن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن ابي ادريس الخولاني عن ابي مسلم الخولاني قال حدثني الحبيب بن مينا انا هو فحبيب الى واما هو عندى فامين عوف بن ملك الاشجعي قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال لا تبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيعة فقلنا قد بايعناك يا رسول الله فقال لا تبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا قد بايعناك يا رسول الله فقال لا تبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فبسطنا ايدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلاصه نبايعك قال ان تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً والصلوات الخمس تطيعوا الله واسمركم كلمة خفية ولا تسألوا الناس شيئاً فلقد رأيت كان بعض اولئك المفريسيق سوط احلم فها يسأل احداً يناوله اياه **تخل من تحل** ثنائجي بن يحيى وفتيبة بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد قال يحيى انا حماد بن زيد عن هارون بن رباح قال حدثني كنانة بن نعيم العدوي عن قبيصة بن معاذ قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يا قبيصة ان المسألة لا تحل الا لثلاثة رجلين تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسيك ورجل اصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش او قال سداد من عيش ورجل اصابته فاقة حتى يقوم ثلاثه

من تحل له المسألة

لو فرض في السؤال خيرية كان هذا خيراً منه ولا فحلم انه لا خيرية في السؤال فتال الحافظ ومن المواضع التي وقع فيها التردد من كاشي له فالاولى في حقه ان يتكسب للمصون عن ذل السؤال او يترك ويتنظر ما يفتقر عليه بغير مسألة فصحة عن احمد مما اشتهر من هذه وورعه انه قال لمن سأل عن ذلك الزم السوق وقال لا تستغن عن الناس فلم أر مثلاً الغنى عنهم وقال ابن عبيد بن نعيم للناس كلهم ان يتكسبوا على الله وان يعودوا انفسهم للتكسب من قال بترك التكسب فهو حتى يريل تعطيل الدنيا نقله عنه ابو بكر المروزي وقال آجرة التعليم والتعلم أحب الى من الجاوس لا ينتظار ما في ايدي الناس وقال ايضاً من جلس ولم يحترف دعه نفسه الى ما في ايدي الناس وأسند عن عمر كسب فيه بعض الشيء خيراً من الحاجة الى الناس واسند عن سعيد بن المسيب انه قال عند موته وترك ما لا الله انك تعلم اني لو اجمعه الا الاصول به ديني وعن سفيان الثوري وابي سليمان الدارمي ونحوهما من السلف نحوه بل نقله البرقي عن الصحابة والتابعين وانه لا يحفظ عن احد منهم انه ترك تعاطي الرزق مقتصراً على ما يفتقر عليه **قوله** حُرْمَةً من حطب الخ قال ابن الملك الحُرْمَةُ بضم الحاء قد راجعنا بين العضدين والصدر ويستعمل فيما يحل على الظهر من الحطب قال النووي فيه الحث على الصدقة والاكل من عمل يده والاكتساب بالمباحات كالحطب والحشيش الثابتين في موات **قوله** يعطيه او يمنعه الخ اي يستوفى الأكرام في انه خير له منه **قوله** عن ابي ادريس الخولاني عن ابي مسلم الخولاني الخ قال النووي اسم ابي ادريس عائد الى عبد الله بن عبد الله واسم ابي مسلم عبد الله بن ثوب بضم المثناة وفتح الواو بعدها موحدة ويقال ابن بفتح المثناة وتخفيف الواو ويقال ابن اوثب ويقال ابن عبد الله ويقال ابن عوف ويقال ابن مسلم ويقال اسمه يعقوب بن عوف وهو مشهور بالزهد في الكرامات الظاهرة والمحاسن الباهرة اسند في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وألقاه الاسود العنسي في النار فلم يحترق فتركه فجاء مهاجراً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى في النبي صلى الله عليه وسلم وهب في الطريق فجاؤا الى المدينة فلقوا ابا بكر الصديق وعمر وغيرهما من كبار الصحابة رضي الله عنهم هذا هو الصواب المعروف ولا خلاف فيه بين العلماء واما قول السمعاني في ان نسب انه اسلم في زمن معاوية فغلط باتفاق اهل العلم من المحرئين واصح البنايخ والمعا والسيرة فيهم والله اعلم **قوله** فها يسأل احداً يناوله اياه الخ قال النووي فيه التمسك بالعموم لا تفهمه عن السؤال فحمله على العموم وفيه الحث على التنزيه عن جميع ما يستحق سؤالاً وان كان حقيقاً والله اعلم ام وفي المسألة عن ابي ذر قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشترط علي ان لا تسأل الناس شيئاً قلت نعم قال ولا سوطك ان سقط منك حتى تنزل اليه فتأخذه رواه احمد **باب من تحل له المسألة** **قوله** عن هارون بن رباح بكسر الراء وبمثناة تحت ثوراة ثم موحدة **قوله** تحل حمالة الخ قال القاري بفتح الحاء وتخفيف الميم ما يتجملد عن غيره من دية او غرامة يدفع وقوع حرب يسفك الدماء بين فريقين ذكره ابن الملك وغيره من علمائنا قال الطيبي اي ما يتجملد الانسان من المال اي يستدينه او يدفعه لاصلاح ذال بين فتحل له الصدقة اذا الركن الحمال في المعصية **قوله** فحلت له المسألة حتى يصيبها الخ اي جازله السؤال بشرط ان يترك الحاج والتخليط في خطاب الى ان يجد الحمال **قوله** ثم يمسيك الخ اي عن المسألة **قوله** جائحة الخ اي أنه وحادثه مستأصلة من جاحه يحوجه اذا استأصله وهي الآفة المهلكة للثمار والاموال **قوله** اجتاحت الخ اي استأصلت واهلكت **قوله** قواماً من عيش الخ اي الى ان يدرك ما تقوم به حاجته الضرورية من قوت ولباس **قوله** سداد من عيش الخ بكسر السين المهملة هو الصواب ما يسد به الفقير ويدفع ويكفي الحاجة **قوله** اصابته فاقة الخ اي حاجة شديدة اشتهر بها

بجواز الأخذ بغير سؤال ولا قطع

من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبيرة سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً وحديثنا هرون بن معروف قال ناعبد الله بن وهب حم وحديث حملة بن يحيى قال التائب وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطيه أفقر إليه منى حتى أعطاني مرة ما لا أفعلت أعطيه أفقر إليه منى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك وحديثنا أبو الطاهر قال تائب وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر أعطيه يا رسول الله أفقر إليه منى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ فتموله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه وحديثنا أبو الطاهر

بين قومه قوله من ذوى الحجى أى بكسر الحاء وفتح الجيم أى العقل الكامل، قال النووي فيه تنبيه على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا يقبل من منفل قوله لقد أصابت فلانا فاقة أى يقوم ثلاثة على رؤس الأَشهاد فالتأين هذا القول والمراد المبالغة في ثبوت الفاقة، قال الأسدي وهذا كناية عن كون تلك الفاقة محققة لا غيلة حتى لو استشهد عقلاء قومه بتلك الفاقة لشهد بها والله تعالى أعلم والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أن الفاقة في القسم الأول ظاهرة بين غالب الناس وفي هذا القسم خفية عنهم، وقال ابن الملك وهذا على سبيل الاستحباب ولا يجب أن يكون أدل على براءة السائل عن التهمة في ادعائه وأدعى للناس إلى سرعة إجابته وخص بكونه من قومه لا غيره العالمون بحاله وهذا من باب التبيين والتعريف إذ لا يدخل أحد الثلاث من الرجال في شيء من الشهادات عند أحد من الأمة قيل إن الأعداد لا تثبت عند البعض إلا ببلادها شهادة على النفي فثلثت على خلاف ما اعتيد في الإثبات للحاجة وقال السيد جمال الدين نقلاً عن التحريم أخذ بظاهر الحديث بعض أصحابنا وقال الجهمور يقبل من عدلين وحملوا الحديث على الاستحباب وهذا محمول على من عرف له مال فلا يقبل قوله في تلفه والأعداد الأبينية، وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال - كذا في المرقاة - قوله ما سواه أى هذه الأقسام الثلاثة من المسألة قوله سحتاً أى قال النووي هكذا هو في جميع النسخ سحتاً ورواية غير مسلمة وسحت وهذا واضح ورواية مسلمة صحيحة وفيه ضمارة أى اعتقد سحتاً أو يوكل سحتاً، أم - والصحت بضمينتين ويسكون المثاني وهو أكثر هو الحرام الذي لا يحل كسبه لأنه سحت البركة أى يذهبها - واختلفت فيمن تحل له الزكوة والمسألة قال الترمذي في حديث ابن مسعود (قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب) والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالشورى وابن المبارك وأحمد وأصحابنا قال وسعت قومي ذلك فقالوا إذا كان عند خمسة درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكوة وهو قول الشافعي وغيره من أهل العلم انتهى، وقال الشافعي قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا مع ضعفه ونفسه وكثرة عياله وفي المسألة هذا أخرجه لا تطيل بذكرها وقد تقدم منا تفصيل ما عند أصحابنا في الباب السابق تحت قوله لا يجد غنى يغنيه فليراجع - باب جواز الأخذ بغير سؤال ولا قطع، قوله أفقر إليه منى أى أى حرج قوله وأنت غير مشرب أى غير متطعم إليه وحريص عليه قال أبو داود سألت أحمد عن أشراف النفس فقال بالقلب قال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا وقال لا تروى بضيق عليه أن يردّه إذا كان كذلك - قوله وما لا فلا تتبعه نفسك أى من لا يتبع بالتحقيق أى وما لا يكون كذلك بأن لا يحبك هناك إلا بتطعم إليه استشرافاً عليه فلا تجعل نفسك تابعة له ولا توصل المشقة إليها في طلبه حكى أن الإمام أحمد بن حنبل اشترى شيئاً من السوق فجعله بنان الحال فلما دخل البيت وكان الخبز منشوراً ليبرد أمر له أن يعطى قرصاً لبنان فعرض عليه فامتنع ولم يأخذ فلما خرج أمره أن يلحقه ويعطيه فأخذه فتجيب الولد من امتناعه أو كما وأخذ ثانياً فسأل الإمام فقال نعم لتأخذ ورأى العيش وقع منه أشراف على مقتضى الطبع البشري فامتنع لك ولما خرج وجاءه الخبز من غير أشراف في تلك الحالة فأخذه قوله فتموله أو تصدق به أى أى ادخله في مالك إن كنت محتاجاً أو تصدق به أى على أفقر منك إن كان فاضلاً عنك عما لا بد لك منه، قال ابن بطال أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب بأفضل لأنه وإن كان مأجوراً بأثارة لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذه للعطاء ومباشرة الصدقة بنفسه أعظم لأجره وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما في النفوس من الشغ على المال - قوله ولا يرد شيئاً أعطيه أى قال الحافظ وهذا يعومره ظاهر في أنه كان لا يرد ما فيه شبهة وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختارين إلى عبيد الثقفي وهو أخو صفية زوج ابن عمر بنيت إلى عبيد وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة في غير طاعة خليفة

قال انا ابن وهب قال عمر وحديثي ابن شهاب بمثل ذلك عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **حل ثنا** قتيبة بن سعيد قال نا ليش عن بكير عن بسير بن سعيد عن ابن الساعدى المالكى انه قال استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها اليه أمرني بحالة فقلت انما عملت لله وأجرت على الله فقال **حذ ما أعطيت** فاني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملت مثل قولك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصرف فيما تحصل منها من المال على ما يراه ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنداً ان له حقاً في بيت المال فلا يضرب على أي كيفية وصل اليه او كان يرى ان التبعة في ذلك على الأخذ الأول او ان للمعطي الحق كورمالاً آخر في الجملة وحقاً في المال المذكور فلما لم يمتز واعطاه له عن طيب نفس دخل في عموم قوله ما اتاك من هذا المال من غير سؤال ولا استئذان فحذره فأرى انه لا يستثنى من ذلك الا ما عمله حراماً محضاً **قوله** قال عمر وحديثي ابن شهاب بمثل ذلك **الم** معناه قال قال عمر فحذرت كتابة قال ولا بد للقارئ من النطق يقال مرتين وانما حذروا أحداً في الكتاب باختصاراً واما قوله قال عمر وحديثي فمكنا هو في النسب وحديثي بالواو وهو صحيح ولم معناه ان عمر أحدث عن ابن شهاب باحاديث عطف بعضها على بعض فمهمها ابن وهب كذلك فلما اراد ابن وهب رواية غير الأول اتي بالواو العاطفة لانه مع غير الأول من عمر معطوفاً بالواو فأتى به كما سمعه **قوله** عن السائب بن يزيد **الم** هو الصحابي المشهور أدرك من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ست سنين وحفظ عنه وهو من أواخر الصحابة موتاً وأخزم مات منهم بالمدينة وقيل محمود بن الربيع وقيل محمود بن لبيد **قوله** عن عبد الله بن السعدى **الم** هو عبد الله بن وقدان بن عبد شمس يقال اسم أبيه عمر وقدان جدّه ويقال قدامة بدل وقدان وعبد شمس هو ابن عبد ودين نصر بن مالك بن حسل بن عامر وهو أيضاً من بني عامر بن لؤي من قریش وانما قيل له ابن السعدى لان أباه كان مسترضعاً في بني سعد - وقد وقع في صحيح البخاري من طريق شعيب بن السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدى رجل هو حويط بن عبد الغري كان من أعيان قریش واسلم في الفتح فقيه أربعة من الصحابة في نسق السائب وحويط وابن السعدى وعمر رضي الله عنهم وقد سقط حويط بن اسناد مسلم رحمه الله وقد نبه على هذا السقوط ابو علي الجبائي في المازي وعياض وغيرهم قال المحاذير وقد وقعت المقارضة لمسلم والبخاري في هذين الحديثين الرباعيين فأورد مسلم الرباعي الذي في سننه أربع نسوخ تمام الأربع وأورد البخاري بنقصان واحد كما تقدم في أوائل كتاب الفتن وهو ما رواه الزهري عن عمرو بن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش قالت استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم من النوم محملاً وجهه الحديث فقد أخرج مسلم من طريق عمرو بن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة عن أمها أم حبيبة عن زينب بنت جحش فسقط ذكر حبيبة من سنن البخاري وأورد البخاري الرباعي الذي في سننه أربعة رجال تمام الأربع وأورده مسلم بنقصان رجل وهذا من لطائف ما اتفق وقد وافق شعيباً على زيادة حويط في السند الزينبي عند النسائي وسفيان بن عيينة عنه ومعه عند الحميدي في سننه ثلاثتهم عن الزهري وقد جزم النسائي وابو علي بن السكن بأن السائب لم يسمعه من ابن السعدى قال النووي روي عن المحاذير القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات ان الزينبي وشعيب بن حمزة وعقيل ابن خالد ويونس بن يزيد وعمر بن الحارث روه عن الزهري يذكر حويط ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة قال ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط ذكر حويط واختلف على عمر بن وهب ابن المبارك عنه كالتعمان ورواه سفيان بن عيينة وموسى بن اعيان عنه كالجلاء ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عن عمر قال والصحيح الأول قلت ومقتضاه ان يكون سقوط حويط من رواية مسلم وهما منه او من شيخه والا فذكر ثابت من رواية غيره **قوله** عن ابن الساعدى المالكى **الم** قال النووي المالكى صحيح منسوب الى مالك بن حنبل بن عامر ما قوله الساعدى فأكرره قالوا وصوابه السعدى كما رواه الجهم بن منسوب الى بني سعد بن بكر كما سبق والله اعلم - **قوله** أمرني بحالة **الم** بضم المهملة وتخفيف الميم أى أجرة العمل واما العمالة بفهم العين فهي نفس العمل قال المحاذير وروينا في الجزء الثالث من فوائد بكر النيشابوري الزيادات من طريق عطاء الخراساني عن عبد الله بن السعدى قال قدمت على عمر فراسل الى الف دينار فرددها وقلت انا عنها غنى فذكر أيضاً بخوه واستفيد منه قدراً العمالة المذكورة - **قوله** فعملت **الم** بتشديد الميم أى أعطاني أجرة عملي قال الطحاوي فليس معنى هذا الحديث في الصدقات وانما هو في الاموال التي يقسمها الامام وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق فلما قال عمر اعطه من هو أفقر اليه مني لم يرض بذلك لانه انما اعطاه ليتغنى بالفقر قال ويؤيد قوله في رواية شعيب خذ فتموله فدل ذلك على انه ليس من الصدقات - وقال الطبري في حديث عمر المدي لى الواضح على ان من شغل بشئ من اعمال المسلمين اخذ الرزق على عمله ذلك كالولاية والقضاة وجباة النفي وعمال الصدقة وشبههم لا اعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعماله على عمله وذكر ابن المنذر ان زيد بن ثابت كان يأخذ الاجر على القضاء واجتمعت ابي عبيد في جواز ذلك بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حقاً لقيامهم وسعيهم فيها **قوله** فقلت مثل قولك **الم** قال النووي في هذا الحديث منقبة لعمر وبيان فضله وزهده وايتاراه قلت

إذا أُعْطِيَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ كُلَّ وَتَصَدَّقَ وَحَدَّثَنِي هُرَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ نَابِئٌ وَهَبٌ قَالَ خَبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَرِثِ عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ اسْتَعْلَفَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ تَأَسَّفَيْنَ بِنَعِيْتِهِ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ يُلَاحِظُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٍ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ حُبِّ الْعَيْشِ وَالْمَالِ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ حَمَلَةَ قَالَ أَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شُهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ طَوْلَ الْحَيَاةِ وَحُبِّ الْمَالِ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عَوَانَةَ قَالَ يَحْيَى أَنَا ابْنُ عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْرَأُ ابْنٌ أَدَمٌ وَيَشَبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ الْحَرَصُ عَلَى الْمَالِ وَالْحَرَصُ عَلَى الْعُمُرِ وَحَدَّثَنِي أَبُو عُمَرَ شَتَّانُ الْمُسَمَّمِيُّ وَحَمَلُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا لَنَا مَعَاذُ اللَّهِ هَشَامُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ عَن قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ امْثَلْهُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ نَاشِئَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَحْدِثُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَوِّهِ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ يَحْيَى أَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ أَنَا ابْنُ عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ ابْنٌ أَدَمٌ وَادِيَانٌ مِنْ مَالٍ لَا يَتَغَيَّرُ وَادِيَانِ ثَلَاثًا وَلَا يَمُوتُ

وَكُلُّ ابْنِ السَّعْدِيِّ فَقَدْ طَابَقَ فَعَلَهُ فَعَلَهُ سَوَاءٌ، قَوْلُهُ كُلُّ وَتَصَدَّقَ إِذَا خِذَ وَلَا تَرَدَّهُ - قَالَ الطَّبْرِيُّ اخْتَلَفُوا فِيهِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ نَذِيرٌ فَيُقْبَلُ هُوَ نَذِيرٌ كُلُّ مَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً إِلَى قَبُولِهَا كَأَنَّهَا مَالٌ وَهَذَا هُوَ الرَّاحِمُ يَعْنِي بِشَرْطِ عَدَمِ السُّؤَالِ وَاشْتِرَافِ النَّفْسِ وَتَبِيلِ هُوَ مَحْضُورٌ بِالسُّلْطَانِ وَيُؤْتَى حَرْثُ سَمَرَةٍ فِي السَّنَنِ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ السُّلْطَانُ وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ يَحْرُمُ قَبُولُ الْعَطِيَّةِ مِنَ السُّلْطَانِ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ يَكْرَهُ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِذَا كَانَتْ الْعَطِيَّةُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِزِ وَالْكَرَاهَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَرَعِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ تَصَرُّفِ السَّلَفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَقِيقِ فِي الْمُسْئَلَةِ أَنْ مِنْ عِلْمِ كَوْنِ مَالِهِ حَلَالًا أَوْ قَلْبُ عَطِيَّتِهِ وَمِنْ عِلْمِ كَوْنِ مَالِهِ حَرَامًا فَتَحْرُمُ عَطِيَّتُهُ وَمِنْ شَكٍّ فِيهِ فَالْإِحْتِيَاظُ بِطَرَفِهِ وَهُوَ الْوَرَعُ وَمِنْ إِبْرَاهِيمَ أَخَذَ بِالْأَصْلِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - وَقَالَ النُّوَوِيُّ وَالصَّيْغِيُّ أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ حُرْمَتَهُ وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعَ عِلْمِهِ لَا اسْتِحْقَاقَ وَإِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْحَرَامُ وَكَانَ أَخَذَ اسْتِحْقَاقَ فَيَبَاحُ وَقِيلَ يَنْدُبُ فِي عَطِيَّةِ السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَاجْتَمَعَ مِنْ رُحَصٍ فِيهِ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْيَهُودِ "سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلْحَقِّ" وَقَدْ هُنَّ الشَّارِعُ دَرَعَهُ عِنْدَ يَهُودٍ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَكَذَا لَكَ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَكْثَرَ مَوَالِهِمْ مِنْ ثَمَنِ الْخَمْرِ الْخَزِيرِ وَالْمَعَامَلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الْأَمْرَ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُ رِعْيَتِهِ إِذَا رَأَى لَذَلِكَ وَجْهًا وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنْهُ وَإِنْ رَدَّ عَطِيَّةَ الْأَمْرِ لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ وَلَا سِتْمًا مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَأُتَى الْآيَةُ، قَالَ ابْنُ الْمَيْمُونِ وَالْوَجْهُ فِي تَحْلِيلِ الْأَفْضَلِيَّةِ (أَيِ الْأَفْضَلِيَّةِ أَخَذَ الْعَمَالَةَ) إِنْ أَخَذَ أَعُونَ فِي الْعَمَلِ وَالْأَمْرُ لِلنَّصِيحَةِ مِنَ التَّارِكِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ كَانَ عِنْدَ نَفْسِهِ مَتَطَوُّعًا بِالْعَمَلِ فَقَدْ لَا يَجِدُ جِدًّا مِنْ أَخْذِ رُكُونًا إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَلْزَمٍ بِخِلَافِ الَّذِي يَأْخُذُ فَانَّهُ يَكُونُ مُسْتَشْعِرًا بِأَنَّ الْعَمَلُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَيَجِدُ جِدًّا فِيهَا وَذَهَبَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْمَالَ إِذَا جَاءَ بِغَيْرِ سَوَالٍ فَلَمْ يَقْبَلْهُ فَإِنَّ الرَّاوِلَةَ يَجَاقِبُ بِحُورَاتِ الْعَطَاءِ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهَرِ فِيهِ ذَمُّ التَّطَلُّعِ إِلَى مَا فِي أَيْدِي الْأَغْنِيَاءِ وَالتَّشَوُّقِ إِلَى فَضُولِهِ وَأَخَذَ مِنْهُمْ وَهُوَ حَالَةٌ مَذْمُومَةٌ تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الرُّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا وَالرُّكُونِ إِلَى التَّوَسُّعِ فِيهَا فَهِيَ الشَّارِعُ عَنِ اخْتِزَانِ هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَذْمُومَةِ قَبْلًا لِلنَّفْسِ وَخِلَافَةً لَهَا فِي هَوَاهَا - اهْتَبَى بِأَبِ كَرَاهَةِ الْحَرَصِ عَلَى الدُّنْيَا قَوْلُهُ قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ إِخْرَاجُ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ قَالَ ابْنُ أَدَمَ يَضْعُفُ جِسْمُهُ وَيَخْلُجُ لَحْمُهُ وَقَلْبُهُ شَابٌ، قَالَ النُّوَوِيُّ هَذَا مَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ وَمَعْنَاهُ أَنَّ قَلْبَ الشَّيْخِ كَامِلُ الْحُبِّ لِلْمَالِ مُتَحَكِّمٌ فِي ذَلِكَ كَأَحْكَامِ قُوَّةِ الشَّابِّ فِي شَيْبِهِ هَذَا صَوَابُهُ وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ غَيْرُ هَذَا مَا لَا يَرْتَضَى وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى قَوْلِ عِيَّاضٍ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مِنَ الْمَطَابَقَةِ وَيُدْرِكُ الْكَلَامُ الْغَايَةَ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ مَنْ شَابَ أَنْ يَكُونَ أَمَالُهُ وَحَرَصُهُ عَلَى الدُّنْيَا قَدْ بَلَّتْ عَلَى بِلَادِ جِسْمِهِ إِذَا انْقَضَى عُمُرُهُ وَلَمْ يَتَّقِ لَهُ إِلَّا انْتِظَارَ الْمَوْتِ فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ بِضَدِّهِ ذَمَّرَ قَالَ وَالتَّعْبِيرُ بِالشَّابِّ أَشَارَ إِلَى كَثْرَةِ الْحَرَصِ وَتَجَدُّدِ الْأَمَلِ الَّذِي هُوَ فِي الشَّبَابِ أَكْثَرُ وَهُوَ الْبَقِيَّةُ الْكَثْرَةُ الرَّجَاءُ عَادَةً عِنْدَهُمْ فِي طَوْلِ أَعْمَارِهِمْ وَامْتِنَاعُهُمْ لِمَا يَحْتَمِلُ فِي الدُّنْيَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَرَاهَةُ الْحَرَصِ عَلَى طَوْلِ الْعُمُرِ كَثْرَةُ الْمَالِ وَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْمُودٍ وَقَالَ غَيْرُهُ الْحِكْمَةُ فِي التَّخَصُّصِ بِحُزْنِ الْأُمُورِ إِنْ أَحْبَبَ الْأَشْيَاءَ إِلَى ابْنِ أَدَمَ نَفْسُهُ غَيْرَ رَاغِبٍ بِهَا فَحَبَّ لَذَلِكَ طَوْلَ الْعُمُرِ أَحَبُّ لِلْمَالِ لِأَنَّهُ مِنْ عَظِيمِ الْأَسْبَابِ دَوَامِ الصَّحَةِ الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا غَايَةُ طَوْلِ الْعُمُرِ فَكُلَّمَا أَحْبَبَ بِقُرْبِ نَفَادِ ذَلِكَ اشْتَدَّ حُبُّهُ لَهُ وَرَغْبَتُهُ فِي دَوَامِهِ قَوْلُهُ يَهْرَأُ ابْنٌ أَدَمٌ بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيْ يَشَبُّ - قَوْلُهُ وَيَشَبُّ مِنْهُ الْخَبِيرُ الشَّيْخُ الْمَحْمُودُ وَتَشْدِيدُ الْمَوْحُوَةِ أَيْ يَنْمُو وَيَقْوَى مِنَ اخْتِلَاقِهِ وَخَصَالَةِ اثْنَتَيْنِ قَوْلُهُ الْحَرَصُ عَلَى الْمَالِ إِخْرَاجُ عِلْمِهِ جَمْعُهُ وَمَنْعُهُ قَوْلُهُ وَالْحَرَصُ عَلَى الْعُمُرِ أَيْ يَتَطَوَّلُ أَمَلُهُ وَتَسْوِيفُ عَمَلِهِ وَتَجْعِيدُ أَجَلِهِ قَوْلُهُ لَا يَتَغَيَّرُ وَادِيَانِ ثَلَاثًا بِالْفَتْحِ الْحِجَّةُ وَهُوَ أَنْ تَعْلَمَ بِحُجَّةِ الطَّلَبِ قَوْلُهُ وَلَا يَمُوتُ لِحُجَّتِ ابْنِ أَدَمَ إِخْرَاجُ بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الْآتِيَةِ وَلَنْ يَلْأَفَاهُ

قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخوف ما اخاف عليكم يا خراج الله لكم من زهرة الدنيا قالوا وما زهرة الدنيا يا رسول الله قال بركات الارض قالوا يا رسول الله وهل يأتي الخير بالبشر قال لا يأتي الخير الا بالخير لا يأتي الخير الا بالخير لا يأتي الخير الا بالخير ان كل ما انبت الربيع يقتل او يئلم الا اكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتدت خاصرتها استقبلت الشمس ثم اجترت وبالت وتلطت ثم عادت فاكلت ان هذا المال خضر خلوقة فمن اخذه بحقه ووضع في حقه فعم المعونة هو ومن اخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع وحل شي على بن حجر قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام صاحب الدستواقي عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال ان مننا اخاف عليكم بعدى ما يقع عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل اوياتي الخير يا رسول الله قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكلمك قال ورأينا انه ينزل عليه فافان يسمح عنه الرخصاء وقال اتي هذا السائل وكأنه حمد فقال انه لا يأتي الخير بالشرا وان مني انبت الربيع يقتل او يئلم الا اكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتلأت خاصرتها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت ثم رعت وان هذا المال خضر خلو ونعم صاحب المسلم هو لمن اعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيدا يوم القيمة

وجوه من التشبيهات بدبعة اولها تشبيه المال ونوره بالنبات وظهوره ثانيا تشبيه المنهك في الاكتساب بالبهائم والمنهكة في الاعشاء وثالثها تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشرا في الاكل والامتلاء منه ورابعها تشبيه الخراج من المال مع عظمتها في النفوس حتى ادى الى المبالغة في البخل به بما تطرحه البهيمة من السلم ففيه اشارة بدبعة الى استقذاره شرعا وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة اذا استراحت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فانها من احسن حالاتها سكوتا وسكينة وفيه اشارة الى ادراكها لمصالحها وسادسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها وسابعها تشبيه المال بالصدح الذي لا يؤمن ان ينقلب عدو فان المال من شأنه ان يحزن ويشد وثاقه محبالة وذلك يقتضيه من مستحقه فيكون سببا لعقاب مقتنيه وثامنها تشبيه اخذه بغير حق بالذي يأكل ولا يشبع - وقال الغزالي م مثل المال مثل الحية التي فيها تزيق نافع وسر نافع فان اصابها العارف الذي يحترز عن شرها ويعرف استخراج تزيقها كان نعمة وان اصابها الغبي فقد لقي البلاء المهلك وتوضيحه ما قال الخواجه عبد الله النقشبندى رحمه الله ان الدنيا كالحية فكل من يعرف رقيتها يجوز له اخذها والا فلا فليل وما رقيتها فقال ان يعرف من اين يأخذها وفي اين يصرفها قوله ان هذا المال خضر خلوقة حلوته ثم تقد مرشحه قبل ابواب قوله فنعم المعونة هو الخ اي ما يعان به على الطاعة ويدفع به ضررات المؤنة اذا المراد بالمعونة الوصف مبالغة اي فنع المعين على الدين - وصغير هو راجع الى المال قال الحافظم وفيه اشارة الى عكسه وهو ينش الرقيق هو لمن عمل فيه بغير الحق وقوله كالذي يأكل ولا يشبع ذكر في مقابلة فنعم المعونة هو قوله يعم عنه الرخصاء الخ بضم الراء وفتح المهمل ثم المعجزة والمد هو العرق وقيل الكثير وقيل عرق الحمى واصل الرخص بفتح ثم سكوت الغسل ولهذا فسر الخطابي انه عرق يرحض الحبل لكثرت قوله ان هذا السائل الخ قال النووي هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها ين وفي بعضها الخ وفي بعضها اي وكله صحيح فمن قال الخ اي او اين فهماء بفتح ومن قال ان فمعناه والله اعلم ان هذا هو السائل الممدوح الخاذق الفطن ولهذا قال وكأنه حمد ومن قال اي فمعناه اتيك فحذت الكاف والميم والله اعلم قوله وكأنه حمد والحاصل انه لا مؤه او لا حيث راوا سكوت النبي صلى الله عليه وسلم فظنوا انه اغضبته ثم حمدوه آخر الماد او مسئلة سببا لاستفادته ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وما قوله وكأنه حمد فاحذوه من قرينة الحال - قوله وان مني انبت الربيع الخ قال الحافظم ومنه في التشبيه وليست من التبعية لتوافق رواية كلنا انبت وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا وقد وقع التصريح بذلك في مرسل سعيد المقبري قوله ونعم صاحب المسلم هو الخ اي نعم رفيقه هو قوله لمن اعطى منه المسكين الخ فيه فضيلة المال لمن اخذه بحقه وصرفه في وجه الخير وفيه حجة لمن يريخ الغني على الفقير والله اعلم - قوله او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع قاله الحافظم قوله ويكون عليه شهيدا يوم القيمة الخ اي حجة عليه يوم يشهد على حرصه واسراره وانه انفق فيما لا يرضاه الله تعالى وله يؤد حقه من مال الله لعباده الله قال الحافظم يحتمل ان يشهد عليه حقيقة

باب فضل الصبر والاعتقاد والتمسك بالدين والنجاة من النار

حل ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ ما عنده قال ما يكن عندي من خير فلن اذخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنيه الله ومن يصبر يصبره الله وما أعطي أحد من عطاء خيراً وأوسع من الصبر **وحل ثنا** عبد بن حميد قال ان عبد الرزاق قال انما عمر عن الزهري بهذا الاسناد نحوه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن ابي ايوب قال حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن ابي عبد الرحمن الجبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد افلح من أسلم وزنى كفاً وقنعه الله بما آتاه **حل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد ابو سعيد الاثري قالوا نا وكيع قال نا الاعشى **وحل ثنا** زهير بن حرب قال نا عجل بن فضال عن ابيه كلاهما عن عمارة بن القعقل عن ابي ذرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بان ينطقه الله تعالى ويجوز ان يكون مجازاً والمراد شهادة الملك المؤكل به **باب فضل الصبر والاعتقاد والتمسك بالدين والنجاة من النار** **كل ذلك** قوله فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ ما عنده اي فرغ قوله ما يكن عندي من خير اذ اي مال وشرطية وفي بعض الروايات ما يكون فما حينئذ موصولة منتزعة من الشرط قوله فلن اذخره عنكم اي ا جعله ذخيرة لغيركم معرضاً عنكم وداله ههنا وقيل محجة وفيه ما كان عليه من السخا في انفاذ امر الله قوله ومن يستعفف الا قال القرطبي اي يمتنع عن السؤال قوله يعفه الله اي يتشدد الفاء المفتوحة اي انه يجازيه على استغفائه بصياً وجهه ودفع فاقته وقال ابن التين معناه اما ان يرزقه من المال ما يستغني به عن السؤال واما ان يرزقه القناعة والله اعلم - قوله ومن يستغن اي بالله عن سواه قوله يغنيه الله اي فانه يعطيه ما يستغني به عن السؤال ويخلق فقلبه الخ فانا انما غنى النفس كما تقدم تقريره قوله ومن يصبر وفي بعض الروايات ومن يتصبر اي يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر الى ان يحصل له الرزق قوله يصبره الله اي فانه يقويه ويمكته من نفسه حتى تنفذ دلة وتدفع لقل الشدة فعند ذلك يكون الله معه فيظفره بمطلوبه قوله خير واسمع من الصبر اي قال النوى وكذا في نسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح والتقدير هو خير كما في رواية البخاري يعني من طريق مالك وفي الحديث الحظ على الاستغناء عن الناس التعتف عن سؤالهم بالصبر المؤكل على الله وانتظار ما يرزقه الله وان الصبر افضل ما يعطاه المرء لكون الجزاء عليه غير مقدّر ولا محروك وقال ابن الجوزي لما كان التعتف يقتضي ستر الحال عن الخلق واظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معالاً لله في الباطن فيقع له المهرج على قدر الصدق في ذلك وانما جعل الصبر خير العطاء لانه حبس النفس عن فعل ما تحببه والزامها بفعل ما تكره في العاجل مما لو فعله او تركه لتأذى به في الآجل وقال الطبري معناه قوله من يستعفف يعفه الله اي ان عفف عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس لكنه ان اعطى شيئاً لم يتركه ملاً لله فله غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ومن زاد على ذلك فافهم الاستغناء فتصبر ولو اعطى لم يقبل فذلك ارفع درجة فالصبر جامع لمكارم الاخلاق - قوله عن ابي عبد الرحمن الجبلي هو منسوب الى بنى الجبل والمشهور في استعمال المحدثين ضم الباء منه والمشهور عند اهل العربية فتحها ومنهم من سكنها قاله النوى رحمه الله **قوله** ورزق كفاً اي قال النوى فيه فضيلة هذه الاوصاف والكفافية بلا زيادة ولا نقصان وقال القرطبي هو ما يكفي عن الحاجات ويدفع الضررات ولا يلحق باهل الترفهات ومعنى الحديث ان من انقص بتلك الصفات حصل على مطلوبه وظفر به غربه في الدنيا والآخرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي من غير قوتاي اكفرهم من القوت بما لا يرهمهم الى ذل المسئلة ولا يكون فيه فضول تبث على الترفه والتبسط في الدنيا وفيه حجة لمن فضل الكفاف لانه اتم ايد عول نفسه وآله بأفضل الاحوال وقد قال خير الامور واساطها انتهى، ويؤيد ما اخرج ابن المبارك في الزهد بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن ابي بكر عن ابن عباس انه سئل عن رجل قليل العمل قليل الثوب افضل او رجل كثير العمل كثير الثوب فقال لا اعدل بالسلامة شيئاً فمن حصل له ما يكفيه واقنع به امن من افات الخبز وافات الفقر وقد ورد حديث لوصح لكان نصاً في المسئلة وهو ما اخرج ابن ماجه من طريق نعيم وهو ضعيف عن انس رفعه ما من غني ولا فقير الا وديوم القيامة انه اوتي من الدنيا قوتاً وقد تحلوا من بطال على مسئلة التفضيل بين الغني والفقير بلام طويل حاصله ان الفقير والغني متقابلان لما يعرض لكل منهما من فقره وغناه من العوارض فيدح او يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي من غير قوتاي وسياق قريباً وعليه يحمل قوله أسالك غناي وغنا هؤلاء واما الحديث الذي اخرج الترمذي اللهم اجني مسكينا وامتنى مسكينا الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به ان لا يجاوز به الكفاف انتهى ملخصاً، ومن جنح الى تفضيل الكفاف القرطبي في المفهم فقال جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث الفقر والغنى والكفاف فكان الاول اول حالاته فقارم بواجب ذلك من مجاهد

اجعل رزق آل محمد قوتا **سئل** عثمان بن أبي شيبة وزهير بن حرب واسحاق بن ابراهيم **الحظ** قال اسحق انا وقال
 الآخرون ناجر عن الاعمش عن ابى واثل عن سليمان بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب **تسور** رسول الله صلى الله عليه وسلم قسما
 فقلت **الله** يرسل لغير هؤلاء كان احق به منهم قال **تسور** خير وروى بين ان يسألوني بالفحش او يسألوني بباخل
 النفس ثم فتحت عليه الفتوح فصار بذلك في هذا الاغنياء فقام لواجب ذلك من بذله لمستحقه والمواساة به والا يشارك اقتصاره منه على ما سدد
 ضرورة عياله وفي صورة الكفاف التي مات عليها قال وفي حالة سليمة من الغنى والمطر والفقير المؤمل وايضا فصاحبها معد في الفقر لا كونه لا يتركه
 في طبقات الدنيا بل يجاهد نفسه والصبر عن القل الزائد على الكفاف فلم يفته من حال الفقر لا السلامة من قهر الحاجة وذل المسئلة، انتهى
 ويؤيد ما تقدم من الترغيب في غنى النفس وما أخرجه الترمذي عن ابى هريرة رفعه وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس، كذا في الفهم - قوله
 رزق آل محمد قوتا **الخ** قال النووي **م** القوت ما يسد الرمق وفيه فضيلة التقليل من الدنيا والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك وقال
 ابن بطال **م** فيه دليل على فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك رغبة في توفيق نعيم الآخرة وإيثارا لما يبق على ما يفني فينبغي
 ان تقتدي به أمته في ذلك، **ام** قال القاري **م** وحكم الكفاف يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فمنهم من يعتد قلة الأكل حتى انه يأكل
 في كل اسبوع مرة فكفاه وقوته تلك المدة في اسبوع ومنهم من يعتد بالأكل في كل يوم مرة أو مرتين فكفاه ذلك ايضا لانه ان تركه أضرب ذلك
 ولم يقو على الطاعة ومنهم من يكون كثير العيال فكفاه ما يسد رمق عياله ومنهم من يقل عياله فلا يحتاج الى طلب الزيادة وكثرة الاشتغال
 فاذا قل الكفاية غير مقدرة ومقداره غير معين **الآن** المحمود بابه القوة على الطاعة والاشتغال به على قدر الحاجة **باب اعطاء المؤلفة**
ومزينا على إيمانهم لم يعط واحتمال من سأل بجفاء لجعله وبين الخوارج وأحكامهم، قوله لغير هؤلاء كان احق **الخ**
 هو تنبيه لظنه ان الايثار بالاعطاء هو بحسب الفضيلة والسابقة في الدين فبين له صلى الله عليه وسلم وجه ايثاره بقوله انهم خير وروى
 قوله انهم خير وروى **الخ** قال الألباني الاظهر انه بلسان الحال قال عياض **م** والمعنى انهم اشتطوا على في السؤال على وجه يقتضيه انه ان اجابهم
 اليها حاباهم وان منعهم آذوه وبخلوه فاختر ان يعطى اذ ليس النجل من خلقه صلى الله عليه وسلم ومداراة وتألفا كما قال صلى الله عليه وسلم
 ان من شر الناس من اتقاء الناس لشدة وكما امر الله سبحانه باعطاء المؤلفة قلوبهم **ام** - كذا في أعمال الحال للمعلم - قال النووي ففيه مداراة أهل
 الجحالة والقسوة وتألفهم اذا كان فيهم مصلحة وجواز دفع المال اليهم لهذه المصلحة **ام** - وقد وقع الخلاف في اعطاء المؤلفة وحاصل ما ذكره
 الشوافع على ما يخصه الزبيدي في شرح الاحياء ان هذا الصنف اما كفارا أو مسلمون والكفار اما ان يرجح خيرهم ويكف شرهم وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعد **م** على قولين احدهما نعم والمسلمون على اربعة اضرب شفاء يعطون ليرغب نظرهم في الاسلام وآخرون لا يعطون
 نياهم على الاسلام (ولعل الصيغ ليتقوا شياهم) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعد قولان احدهما لا والثاني نعم وعلى هذا
 فمن اين يعطون قولان احدهما من الزكاة والثاني من خمس النخس والضرب الثالث قوم مسلمون يديهم قوم من الكفار ان اعطوا قاتلوه وقوم يديهم
 قوم من اهل الصدقات ان اعطوا اوجبوا الصدقات (لعله جابوا الصدقات اي من الجباية) فحتمه (اي عن الشافعي) فيه اربعة اقوال احدها
 انهم يعطون من سهم المصالح والثاني من سهم المؤلفة والثالث من سهم الغزاة من الزكاة والرابع وهو الذي عليه اصحابه انه من السهمين
 الغزاة والمؤلفة وقال احمد حكم المؤلفة باق لم ينسخ ومتى وجد الامام قوما من المشركين يخاف الضرب منهم ويعلمون بسلامتهم مصلحة جازات
 يتألفهم على الزكاة وعنه رواية اخرى حكمهم منسوخ وهو مذهب ابى حنيفة **م** وقال مالك **م** لم يبق للمؤلفة سهم لغنى المسلمين عنهم هذا
 هو المشهور عنه وعنه رواية اخرى انهم ان احتاج اليهم يبدل من البذل ان اوثر من الثغور استألفهم الامام لوجود العلة هذا على وجه الاجمال
 وقد روى ابن جرير في تفسيره باسناده الى يحيى بن ابى كثير قال قال المؤلفة قلوبهم جماعة من عدة قبائل ثم عد هو ثور قال اعطى النبي صلى الله عليه وسلم
 كل رجل منهم مائة ناقة الاعراب من بن يربوع وحرط بن عبد العزى فانه اعطى لكل رجل منهم خمسين واسبغ ايضا قال عمر بن الخطاب
 حين جاء عيينة بن الحصن الحق من ركبهم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر يعني ليس اليوم مؤلفة واخرج ابن ابى شيبة عن الشعبي انما كانت
 المؤلفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقطعت وفي اسناده جابر الجعفي وفي شرح الكونهم اصناف ثلاثة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يؤلفهم على الاسلام لاعلاء كلمة الله فكان يعطيهم مائة حتى اعطى ابا سفيان وصفوان والاقهر وعيينة وعباس بن مرداس كل واحد
 منهم مائة من الابل وقال صفوان لقد اعطاني ما اعطاني وهو ان يرضى الناس الي فما زال يعطيني حتى صار احب الناس الي وفي مجمع الزوائد عن
 انس بن مالك قال ان كان الرجل ليا في رسول الله صلى الله عليه وسلم يسد للشئ من الدنيا لاسيما لاله فما يسمى حتى يكون الاسلام احب اليه **النبأ**

باب اعطاء المؤلفة ومزينا على إيمانهم ان لم يعطوا واحتمال

بجاءه صلى الله عليه وسلم أملا -
 اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفة هل يبق

حدثني عمر الناقد قال حدثنا اسحق بن سليمان الرازي قال سمعت مالكا بن وحدثني يونس بن عبد الأعلى واللفظ له قال

وامنيها وفي رواية ان كان الرجل ليسأل النبي صلى الله عليه وسلم الشئ للدين فيسلمه والباقي بعناه رواه ابو يعلى ورجاله رجال الصحيح وفي احكام القرآن للشيخ الامام ابى بكر الرازي الجصاص روى عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء عيينة بن حصن و الاقرع بن حابس الى ابى بكر فقال يا خليفة رسول الله ان عندنا أرضا سبعة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها ايأها و كتب لهما عليها كتاباً واشهد وليس في القوم عمر فانطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من بين يدهما ثم نقل فيه فمحاه فقتلوا وقال المقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكمما والاسلام يومئذ قليل وان الله قد غنى الاسلام اذها فاجهدا جهدا لا يرعى الله عليكما ان رعيتهما قال ابو بكر رحمه الله فترك ابى بكر الصديق رضي الله عنه التكير على عمر فيما فعله بعد امضائه الحكم ليدل على انه عرفت مذهب عمر فيه حين نهيهم عليه وان سهر المؤلفة قلوبهم كان مقصوداً على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه لم يريد الاجتهاد سائغاً في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فتح الحكم الذي مضاه فلما اجاز له ذلك دل على انه عرفت بتنبيه عمر ايأه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد مثله ام - وفي شرح النفاية لعلى القارى ولم يذكر احد من الصحابة ذلك راى ماجرى بين عمر ابى بكر مع ما يتبادر منه من كونه سبباً لاثارة المنازعة وارتداد بعض المسلمين فلو لا اتفاق عقائد عمر على حقيقة وان مفسدة مخالفة اكثر من المفسدة المتوقعة لبادروا الى النكاح ام - اى فلما تركوا الامكار صار نوعاً من الاجماع على ذلك قال بعض الفضلاء المصريين من اهل عصرنا وهذه الرواية لا تقتضى سقوط هذا السهم وانما ذلك اجتهاد من عمر يأنه ليس من المصلحة استقرار هذا التأليف لهذين الرجلين الطامعين وامثالهما بعد الامن من ضرر ارتدادها لو ارتداد لان الاسلام قد ثبت في اقوامها حتى انه لا يترب على قلبها لو ارتداد ادى فتنه واحتجوا ايضاً بانه لم ينقل ان عثمان وعلياً أعطيا احداً من هذا الصنف وهذا لا يدل على سقوط السهم انما هو خبر سلبى لا حجة فيه وقصارى ما يدل عليه ان الخلفيتين لم يعرض لهما حاجة الى تأليف احد من الكفار لذلك وهو لا ينافى بثبوته لمن احتاج اليه من الائمة بعدهما ام - قلت وجواب هذه المناقشة يؤخذ من تقرير المحققين من اصحابنا رحمهم الله قال صاحب البدائع ثبت باتفاق الامة ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يعطيهم لئلا يظلموا على الاسلام ولهذا سماهم الله المؤلفة قلوبهم والاسلام يومئذ في ضعف واهله في قلة واولئك كثير ذوقوا وعدداً ويومئذ محمد الله عز الاسلام وكثر اهله واشتلت دعائمه وسمح بنيانه وصار اهل الشرك اذلاء والحكم متى ثبت معقولاً يحفظ خاص ينتهي بذهاب ذلك المعنى وقت قال الشيخ ابوبكر الجصاص الرازي قال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عددهم وقد عثر الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تأليف الكفار فان احتاجوا الى ذلك فانتها ذلك لتركهم الجهاد ومنى اجتمعوا وتعاقدوا لم يحتجوا الى تأليف غيرهم بما لا يعطونه من اموال المسلمين وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف كما مر - وروى ابن ابى زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام - وفي شرح النفاية ثم اختلفت كلام القوم في وجه سقوطهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم مع ثبوته بالكتاب الى حين وفاته عليه السلام فمنهم من اتركب جواز نسخ الكتاب بالاجماع بناء على انه حجة قطعية كالكتاب ليس بالصحيح من المذهب ومنهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علمه كاستنهاء صوم رمضان بانتهاؤه واعتراض بأن الحكم في البقاء لا يحتاج الى علة كما في الرق والرمى والاضطباع في الطواف والجواب ان الشارع حكم ببقائه ثم بعد زوال السبب لم يبق العبد في الرق وللذل بقاء في ضمنه وحكمة لا حجة في الاخيرين ولا ذل فيهما ولا يحكم ههنا ببقائه بعد زوال السبب فلو أعطوا منها بعد لزوم ذل الاسلام وانه لا يجوز فكان من قبيل انتهاء الشئ بانتهاؤه فلاجروا جمعت الصحابة على قطعه اذ لا نسخ بعد عليه السلام ام - قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء والحاصل انه اختلف في وجه سقوط هذا الصنف بعد النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثبوته بالكتاب الى حين وفاته صلى الله عليه وسلم منهم من اتركب النسخ واليصال صلاً في النهاية ورجحه شارح المختار والناسخ هنا هل هو الاجماع او دليل الاجماع اظهرهما الثاني بناء على انه لا جماع الا عن مستند بدليل افادة تقييد الحكم بحياة صلى الله عليه وسلم وموافقة الصديقين وسائر الصحابة لعمر في ذلك دل على انه كانوا عالمين بما هنالك والآية التي قرأها عمر وتقدم ذكرها نصلم ان تكون دليل الاجماع ام - قل - فيه ان الآية مكية وآية المؤلفة مدنية فكيف ينسخ المتقدم والمتأخر وانما قرأها عمر تأييداً وتذكيراً لان الاسلام عزيز وان الحكم الاصل هو ما يشير اليه هذه الآية والتأليف انما وقع لمصلحة تطاربت قد نالت اليوم بحمد الله فرجع الأمر الى اصله فالصواب ان كفاء بما قال ابن عابدين ان الله على القول بأنه لا جماع الا عن مستند يجب علمه بدليل أفاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم وتقييد الحكم بحياة او كونه حكماً مغنياً بانتهاؤه علمه وقد اتفق انتهاءها بعد وفاته لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الاجماع كما هو مقرر في محله ام - او يقال

أنا عبد الله بن وهب قال حدثني مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء نجري غليظ الحاشية فأدركه أعرابي فجذبه بردائه جذبة شديدة نظرت إلى صفحة عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جذبه ثم قال يا محمد مرنى من مال الله الذي عندك فالتفت إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك ثم أقره بعهده حل ثنا زهير بن حرب قال نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا هيثم بن حذافى زهير بن حرب قال نا عمر بن يونس قال نا عكرمة بن عمار وحدثني سمية بن شبيب قال نا أبو المغيرة قال نا الأوزاعي كلهم عن اسحق بن عبد الله عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وفي حديث عكرمة بن عمار من الزيادة قال نشر جذبة إليه جذبة رجى النبي صلى الله عليه وسلم في نحر الأعرابي وفي حديث هيثم بن عمار فجاذبه حتى انشق الرداء

ان مستند الإجماع قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن في آخر الأمر تؤخذ من أغنياء هو فترد على فقرهم وضمير فقرهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المؤلفة كافرًا أو غنيًا. قال ابن عابد بن ربه فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعته أهل الإجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعاً بالنسبة إليهم فيصير نسخته للكتاب، أم كذا في رد المحتار - وفيه أن الزكاة تدفع إلى العامل عيها ولو كان غنيًا فلما لم يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ بن على الاقتصار على الفقراء لم يدل على اختصاصها بالمسلمين أيضًا والله اعلم - ثم قال الزيدى ومنهم من قال هو من قبل أن ينسخ الحكم بانتهاء علقته وقد تنقأ عنها بعد وفاته صلى الله عليه وسلم والمراد بالعلقة الغنية أو الدفع لهما هو العلة للاعزاز لما أتته يحصل به فانتفى ترتيب الحكم وهو الاعزاز عن الدفع الذي هو علقته لأن الله تعالى أعز الإسلام وأغنى عنهم وعن هذا قال صاحب الغاية عدم الدفع لهما لأن تقريرهما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنسخ لانه كان للاعزاز وهو الآن في عدمه وتعبه الشيخ ابن الهيثم في فتح القدير أن هذا لا ينفي النسخ لأن الحاجة الدفع حكومته كان ثابتًا وقد ارتفع وغاية الأمر أنه نسخ لزوال علقته، أم - وقال صاحب الكشف سقوطه تقرير لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من حيث المعنى لأن الدفع إليهم في ذلك الوقت كان اعزازًا لأهل الإسلام لكثرة أهل الكفر والاعزاز بعد ذلك في عدم الدفع لكثرة أهل الإسلام ونظير ذلك العلة في زمنه صلى الله عليه وسلم كانت العشيرة وبعد أهل الديوان كان الوجوب على العاقلة بسبب النصرة والنصرة في زمنه صلى الله عليه وسلم بالعشيرة وبعد بالديوان والله اعلم، أم - لكن ناقش فيه ابن قدامة في المغني بقوله قال الزمري لا علم شيئاً نسخ حكم المؤلفة على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب السنة فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم فتدعت الحاجة إلى إعطائهم أعطوا فذلك جميع الاصناف إذا عدم منهم صنف في بعض النعمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة فإذا وجد عاد حكمه كذا ههنا، أم - وقال الشوكاني والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقبل على إدخالهم تحت طاعته بالقهر والغلب فله أن يتألفهم ولا يكون لفشو الإسلام تأثير لانه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفة قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفسًا، أم - ومن الغريب ما نقله ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي حنيفة أن حق المؤلفة باق إلى اليوم إذا رأى الإمام ذلك، أم - قلت لما وجد هذا النقل عن أبي حنيفة رحمه الله في كتابنا المبين أن وليته ثبت والله الموفق **قوله** كنت أمشي الخ قال الحافظ في رواية الأوزاعي أدخل المسجد **قوله** وعليه رداء الخ وفي بعض الروايات برداء ثوب مخطط علما في النهاية - **قوله** نجري الخ بقوم النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز والشام اليمن كما في النهاية وغلظ الحاشية أي الطرقت **قوله** فأدركه أعرابي الخ في رواية الأوزاعي فجاء أعرابي من خلفه **قوله** فجذبه الخ بقوم الجيم الموحدة بعدها ذال مجة وفي رواية الأوزاعي فحذبه وهي بحذف جيم **قوله** وقد أثرت بها الخ في صفحته **قوله** من شدة جذبه الخ قال القارئ وصدق الله تعالى في قوله الأعراب أشد كفرًا ونفاقًا وأجد ران لا يعكفوا حد ود ما أنزل الله على رسولك قال الحافظ في رواية هيثم بن عمار أن ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته وجميع بانه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلمه وامسك بثوبه لما دخل فلما كاد يدخل الحجر خشي أن يفوته فجذبه، **قوله** مرنى الخ أي مرنى لكلاءك أن يعطوا الخ - **قوله** من مال الله الذي عندك الخ أي من غير صنيع لك في إعطائك كما صرح به في رواية حيث قال لا من مالك ولا من مال أبيك قيل المراد به مال الزكاة فإنه كان يصير بعضه إلى المؤلفة **قوله** فالتفت إليه الخ أي نظر إليه تعجبًا ثم ضحك تلطفًا - **قوله** فضحك الخ وفي رواية الأوزاعي فبسم قال الحافظ في هذا الحديث بيان حمله صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام وليتأشبهه الزكاة بحث في خاتمه الجليل من الصغ والاعضاء والدفع بالتي هي أحسن قال النووي وفيه العفو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها تجمل **قوله** في نحر الأعرابي الخ أي فصد به ومقابله من شدة جذبه قال الطيبي أي استقبل صلى الله عليه وسلم نحره استقبلاً لآثامه وهو معنى قوله وإذا التفت التفت معاً وهذا يدل على أنه لم يتغير ولم يتأثر من سوء أدايه، **قوله** فجاذبه الخ هو جاذبه

وحتى بقيت حاشيته في عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن ابن ابي مليكة عن
المسور بن مخرمة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبيته ولم يعط مخرمة شيئا فقال مخرمة يا بنى انطلق بنا الى رسول
صلى الله عليه وسلم فانطلقت معه قال ادخل فادعني الى قال فدعته له فخرج اليه وعليه قباء منها فقال خبات هذا لك
قال فنظر اليه فقال رضى مخرمة **وحدثني** ابو الخطاب زياد بن يحيى الحسنى قال نا حاتم بن وردان ابو صالح قال نا ايوب
السختياني عن عبد الله بن ابي مليكة عن المسور بن مخرمة قال قد مت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبيته فقال لي ابي مخرمة
انطلق بنا الى عسى ان يعطينا منها شيئا قال فقام لي على الباب فتكلم ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء
وهو يريته محاسنه وهو يقول خبات هذا لك خبات هذا لك **وحدثنا** الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قال نا
يعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح عن ابن شهاب قال اخبرني عامر بن سعد عن ابيه سعد انه اعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رهطا وانا جالس فيهم قال فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم رجلا لم يعطه وهو اعجبهم ابي

في الرواية السابقة فيقال جذب وجذب لغتان مشهورتان قوله وحتى بقيت حاشيته الخ قال القاضي في احتمال انه على ظاهره وان الحاشية
انقطعت وبقيت في العنق ويحتمل ان يكون معناه بقي اثرها لقوله في الرواية الاخرى اثرت بها حاشية الرداء - قوله اقبيته الخ جمع قباء بفتح
القاف بالموحدة مد ود فارسي معرب وفيل عربي واشتقاقه من القيو وهو الضم قوله ولم يعط مخرمة الخ في حال تلك القصة والا فقد وقع في
رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه وعزل منها واحدا لمخرمة ومخرمة هو والد المسور هو ابن نوفل الزهري كان من رؤساء قرش ومن العاد
بالنسب انصاب الحرم وتأخر اسلامه الى الفتح وشهد حنيناً واعطى من تلك الغنمة مع المؤلفة ومات سنين اربع وخمسين وهو ابن مائة وخمسة عشرة
سنة ذكره ابن سعد كذا في الفتح قوله وعليه قباء منها الخ قال الحافظ ظاهر استعمال الحرير قيل ويجوز ان يكون قيل النوى ويحتمل ان يكون المراد انه
نشر على اكتافه ليراه مخرمة كله ولم يقصد لبسه قلت ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي ان يكون منشوراً على يديه فيكون قوله عليه من اطلاق
الكل على البعض وقد وقع رواية حاتم فخرج ومعه قباء وهو يريته محاسنه وفي رواية حماد فتلقاه به واستقبله بأزاره قوله خبات هذا لك الخ
هو من باب التأليف قوله فقال رضى مخرمة الخ قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام اى هل رضىت قال
ابن التين يحتمل ان يكون من قول مخرمة قلت وهو المتبادر للذهن - كذا في الفتح والله اعلم - قوله قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبيته
وفي بعض الروايات اهديت له قال ابن بطال ما اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فخلال له اخذه لانه في وله ان يهب من ماشاء
ويؤثر به من شاء كالفى واما من بعده فلا يجوز له ان يختص به لانه انما اهدى اليه لكونه اميرهم - قوله ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته الخ
قال السدي ولعله اجتمع المعرفة مع دعوى الولد فصار سببا للخروج اذ لا منافاة بينهما - قوله خبات هذا لك الخ زاد في رواية حماد اياها المسور
هكذا دعاه ابا المسور وكأنه على سبيل التأنيس له بذكر ولده الذي جاء صحبته والا فكنته في اصل ابو صفوان وهو اكبر اولاده ذكر ذلك
ابن سعد وزاد حماد ايضا في آخر الحديث وكان في خلقه شدة قال ابن بطال يستفاد منه استئذان اهل السن ومن في معناه هو العطية والكلام
الطيب قوله عن ابيه سعد الخ هو ابن ابي وقاص احد العشرة المبشرة واسم ابي وقاص مالك قوله انه اعطى الخ وتقديره انه قال اعطى مجذت
قال ومعنى هذا الحديث على ما قاله النووي ان سعد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى ناسا ويترك من هو افضل منهم في الدين وظن
ان العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين وظن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم حال هذا الانسان المتروك فأعلمه به وحلف انه يعلمه مؤمنا
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم او مسلما فلم يفهم منه النبي عن الشفاعة فيه مرة اخرى فسكت ثم رآه يعطى من هو دونه بكثير فغلبه ما يعلم من حسن
حال ذلك الانسان فقال ليرسل الله مالك عن فلان تذكيرا ويجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعطاه من الميراث الاولي ثم رآه فاد
تذكيره وهكذا المرة الثالثة الى ان اعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال صلى الله عليه وسلم ابي
لا تعط الرجل وغيره احب الي منه مخافة ان يكره الله في النار معناه اني اعطى ناسا مؤلفة في اباؤهم ضعفت لولم اعطهم كقربا فيكبروا الله في
النار وأترك اقواما هم احب الي من الذين اعطيتهم ولا اتركهم احتقارا لهم لا لنقص دينهم ولا اهما الا الجانيهم بل اكلمهم الى ما جعل الله في قلوبهم
من النور الايمان التام وأثق بانهم لا ينزل ايمانهم كما له وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى
بدان اوسى فقصه ما عطي رجلا وترك رجلا فبلغه ان الذين ترك عتبوا فحمد الله تعالى ثوابه عليه ثوقا ما بعد فوالله في لا عطي الرجل وأدع الرجل
والذي ادع احب الى من الذي اعطى ولكني اعطى اقواما لما ارى في قلوبهم من الجوع والهلع واكل اقواما لما جعل الله في قلوبهم من الخبيث والغير قوله هو اعجبهم ابي الخ

فقمْتُ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأرتُته فقلتُ مالك عن فلان والله اني لأراه مؤمناً قال ومُسْلِماً فسكتُ قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فقلتُ يارسول الله مالك عن فلان فوالله اني لأراه مؤمناً قال ومُسْلِماً فسكتُ قليلاً ثم غلبني ما أعلم فيه فقلتُ يارسول الله مالك عن فلان فوالله اني لأراه مؤمناً قال ومُسْلِماً قال اني لأعطي الرجل وغيرة أحب الى منته خشية ان يَكِبَ في النار على وجهه وفي حديث الحلواني تكرار القول مرتين **حاشا** ابن ابي عمر قال ناسفان ح وحديثه زهير بن حرب قال نايعقوب بن ابراهيم قال نا بن اخي ابن شهاب ح وحديثه اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال النعبد الرقاق قال انا معمر كلهم عن الزهري بهذا الاسناد على معنى حديث صالح عن الزهري **حاشا** الحسن بن علي الحلواني قال نايعقوب قال نا بن ابي عن صالح عن حميد بن محمد بن سعد قال سمعتُ حميد بن سعد يحدث هذا يعني حديث الزهري الذي ذكرنا فقال في حديثه فضرِب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد بن عَنقَى وكتفى ثم قال أقتالاً اي سعد الى لأعطي الرجل **حاشا** حرملة بن يحيى التميمي قال نا عبد الله بن وهب قال خبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني انس بن مالك ان ناساً من الأنصار قالوا ليوحنيين حين أفا الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من أموال هوازن ما أفا فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجلاً من قریش المائة من الأبل فقالوا يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى قریشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم قال انس بن مالك فحدثت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اي أرضنا هجرياً عندي قوله فقمْتُ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اي ليتوجه الي وهذا مسلك أدب قوله فساررتنا فينا لتأدب مع الكبار وانهم يسارون بما كان من باب التذكير لهم والتنبية ونحوه ولا يجاهرون به فقد يكون في الجاهرة به مفسدة، قوله مالك عن فلان اي يعني أي سبب لعلمك عنه الى غيره ولفظ فلان كناية عن اسم مجهول ان ذكرنا وفي الحديث جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقدا الشافع جازة وتنبيه الصغير للكبير على ان يظن انه ذهل عنه ومراجعة المتشور اليه فالأمر اذ المراد الي مفسدة قوله او مسلماً اي باسكان الواو - تلقين له بالاحسن وهو الجوز بالاسلام الظاهر من ايمان الباطن وكان سعداً لكما لا اشتغال قلبه بما كان فيه لم يتفطن لهذا التلقين فلذلك تكرر منه في المرة الثانية والثالثة الجزم بالايمان والله تعالى اعلم وفي الحديث من الفوائد التفرقة بين حقيقتي الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينص عليه، قال الراغب والاسلام في الشرع على ضربين أحدهما دون الايمان وهو الاعتراف باللسان وبه يحقن الدم حصل معه الاعتقاد ولم يحصل واياه قصد بقوله تعالى قاليت الأعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والثاني فوق الايمان وهو ان يكون مع الاعتراف اعتقاداً بالقلب وقاء بالفعل واستسلام الله تعالى في جميع ما قضى وقد كما ذكرنا من ابراهيم عليه السلام في قوله تعالى اذ قال له ربك أسلم قال أسلمت لرب العالمين قوله اني لأعطي الرجل اي فيه ان من أشير عليه بما يعتقده المشير مصلحة لا ينكر عليه بل يبين له وجه الصواب فيه الاعتذار الى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك اجابته وان لا يعيب على الشافع اذا ردت شفاعته لذلك قوله خشية ان يكِبَ اي قال الأبي يعني لذمه وتخييله النبي صلى الله عليه وسلم ان لو أعطيه فيكفر قيل غير ذلك، قوله أقتالاً اي سعد اي قد تقدر مضبطة واشباع الكلام على هذا الحديث وما يتعلق به من البحث في كتاب الايمان في باب تألف قلب من يخاف على ايمانه لضعفه والنهي عن القطع بالايمان من غير دليل قاطع فليراجع - قوله قالوا يوحنيين اي قال السهيلي حنين الذي عرف به المكان هوحنيين بن قانية ويقال لغزوة حنين غزوة اوطاس تسمية لها بالموضع الذي كانت فيه الوقعة - قوله حين أفا الله على رسوله اي قال الحافظ اي اعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين واصل الفئ الرود والرجوع ومنه سُمي الظل بعد الزوال فينا لانه رجع من جانب الى جانب فكانت أموال الكفار تسمى فينا لانها كانت في الأصل للمؤمنين اذا الايمان هو الاصل والكفر طارئ عليه فاذا غلب الكفر على شيء من المال فهو بطريق التعدي فاذا غنمه المسلمون منهم فكانت رجع اليهم ما كان لهم - قوله من أموال هوازن اي قبيلة شهيرة - وبلغ السبي يومئذ ستة آلاف نفس من النساء والأطفال وكانت الأبل أربعة وعشرين ألفاً والغنم اربعين الفشة كما في الفقه - قوله يغفر الله لرسول الله اي قال الطبري هذا القول طمأنينة وتهديد لما يريد بعد من العتاب كقوله تعالى عفا الله عنك لم اذنت لهم ام - قال الأبي والعذر لهم في قولهم ذلك ما ذكر من انه حديثه استأخروهم قوله وسيوفنا تقطر من دمائهم اي قال الطبري هذا من باب قول العرب عرضت الناقة على الحوض، ام فهو من القلب الاصل ودمائهم تقطر من سيوفنا ويحتمل ان يكون من بغيه الباء الموحدة وبالغ في جعل الدم قطر السيوف قال الأبي يعنون انهم ليس لهم سابقة ولا قدر في الاسلام وقال القارئ ولا يجعل ان يكون التقدير سيوفنا باعتبار ما عليها تقطر من دمائهم وهو اشعار بقرب قتلهم كفار قریش وايماء الى أنهم اولى بزيادة البر بالجملة حال مقربة لجملة الاشكال - قوله فحدثت ذلك اي على صيغة المجهول من التحديث اي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقا لهم وقال ابن اسحاق عن ابي سعيد الخدري ان الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقا لهم سعد بن عبادة ولفظه لما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطى من تلك العطايا

من قولهم فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من أدم فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدث بلغني عنكم فقال له فقهاء الأنصار أماناً ذوو رأينا رسول الله فلم يقرؤا شيئاً وأما أنا أناس من أمة نبينا فقالوا يغفر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم لم يخطئ قريناً ويتركنا وسيدونا نقطر من دمائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أعطى رجلاً حديثي عهد بكفر أتألفهم أن يترضون أن يذهب الناس بأموالهم وترجعون إلي رجلاً لكم يرسل الله صلى الله عليه وسلم فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به فقالوا بلى يا رسول الله قد رضينا قال فانكم ستجدون أثره شديداً فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الخوض قالوا اسنصبر **حديثنا** الحسن الحلواني وعبد بن حميد قال أنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال أنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني أنس بن مالك أنه قال لما أفاء الله على رسوله ما أفاء من أموال هوازن وأخذ من الحديث بمثل غير أنه قال قال أنس فلم يصبر وقال فامنا أناس حديثه أسانهم **وحديثي** زهير بن حرب قال أنا يعقوب بن إبراهيم قال أنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني أنس بن مالك وسباق الحديث بمثل أنه قال قال أنس قالوا نصبر كرواية يونس عن الزهري **حديثنا** محمد بن المثنى وابن يشار قال ابن المثنى نا محمد بن جعفر قال أنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال أفيكم أحد من غيركم قالوا لا إلا ابن أختنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ابن أخت القوم منهم فقال أن قريناً حديث عهد بجاهلية ومصيبة وإني أردت أن أجبرهم وأتألفهم ما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيوتكم لو سلك الناس وادياً وسلك الأنصار شعباً لسلكت شعب الأنصار

في قرين وفي قبائل العرب ولو يكن في الأنصار منها شيء وجد هذا الحي من الأنصار في أنفسهم حتى كثرت منهم المقالة فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك فقال له فأين أنت من ذلك يا سعد قال ما أنا إلا من قومي قال فاجعل قوميك فخرج فجمعهم الحديث وأخرجهم من هذا الوجه وهذا يعكر على الرواية التي فيها أماناً وأما قوله يقولوا شيئاً لأن سعد بن عباد من رؤساء الأنصار بل لا يرب إلا أن يحمل على الأغلب الأكثروا والذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يرد أدخل نفسه في النقي وأما أنه لم يقل لفظاً وإن كان رضي بالقول المذكور فقال ما أنا إلا من قومي وهذا الوجه والله أعلم **قوله** في قبة من أدم الخ بفتحين جمع أديم وهو الجلد الذي تودبناغه **قوله** فقال له فقهاء الأنصار الخ أي علماءهم وعقلاؤهم **قوله** أما ذوو رأينا الخ أي أصحاب عقولنا وفهومنا **قوله** حديثه أسانهم الخ جمع السن بمعنى العمر المراد منهم الشبان **قوله** أنا ألفهم الخ أي طلب ألفهم بالسلام بإعطاء المال لا لكونهم من قرين أو لغرض آخر من الأحوال **قوله** إلى رجلكم الخ بالحاء الملهمة أي بيوتكم **قوله** قد رضينا الخ قال فظا وذكر الواقدي أنه حينئذ دعاهم ليكتب لهم ما يجزى تكون لهم خاصة بعدة دون الناس وهي يومئذ فضل ما فتح عليه من الأرض فأبوا وقالوا لا حاجة لنا بالدنيا **قوله** فانكم ستجدون أثره شديداً الخ أي في لفظنا **قوله** شديداً الخ فيه لغتان أحدهما ضم الهنقة وأركان الشاه وأصغرها وأشهرها بفتحها جميعاً أي يستأثر عليكم أمراً أو كمالاً أو الدنيا من المغنا والفن ونحوها ويفضل عليكم غيركم نفسه أو من هو أدناكم والأثره الاستثارة بالمشارك قال الحافظ وفيه علم من أعلام النبوة لقوله ستلقون بعدى أثره فكان كما قال وقد قال الزهري في روايته الآتية قال أنس فلم يصبر **قوله** فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله الخ أي يوم القيمة - **قوله** فإني على الخوض الخ أي فحينئذ يحصل جبر خاطرهم المتعشش إلى لقائي بسقيكم بشرية لا تظفون بعدها أبداً ويحصل لكم الانتصاف من ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر **قوله** أنا ابن أختنا الخ هو النعمان بن مقرن المزني كما أخرجه أحمد عن معاوية بن قرة في حديث أنس هذا **قوله** أنا ابن أخت القوم منهم الخ قال النووي احتج به أبو حنيفة وأحمد على قول ذي الأحرار ومنعه مالك والشافعي وأجابوا عن الحديث بأنه ليس فيه ذكر التوريث وإنما المعنى أن بينهم وصلة وقرابة وأنه كما لو أحدهم في أفياء السرى بجزيرة ونحو ذلك - أم - قال العيني - وللحنفية في توريث ذي الأحرار حديث عائشة الخال وارث من لا وارث له وغيره من الأحاديث **قوله** حديث عهد بجاهلية ومصيبة الخ أي من نخوت أكارهم وفهم بلادهم **قوله** أن أجبرهم الخ بفتح الهنقة وسكون الجيم وبإلقاء الواو من الجبر ضد الكسر **قوله** لو سلك الناس وادياً الخ هو المكان المنخفض وقيل الذي فيمما **قوله** وسلك الأنصار شعباً الخ بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما انفرد بين جبلين وقيل الطريق في الجبل **قوله** لسلك شعباً الخ أي وتركت سلوك وادى سائر الناس قال الحافظ أراد به التنبية على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصرة والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا ومن هذا وصفه فحقه أن يسلك طريقه ويتبع حاله أم قال الخطابي - أراد أن أرضى الحجاز كثيرة الأودية والشعاب فإذا ضاق الطريق عن الجميع فسلك رئيس شعباً تبعه قومه حتى يفضوا إلى الجادة وفيه وجه آخر وهو أنه أراد بالوادى الرأي والمذهب كما يقال فلان في وادٍ وانا في وادٍ قيل أراد صلى الله عليه وسلم بذلك حسن موافقتهم

وحدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت انس بن مالك قال لما فتحت مكة قسم الغنائم في قريش فقالت الانصار ان هذا لهما العجب ان سبؤنا تقطر من مائهم وان غنائمنا ترد عليهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك وكانوا لا يكذبون قال اما ترضون ان يرجع الناس بالدين الى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيوتكم لو سلك الناس اديا او شعبا وسلك الانصار واديا او شعبا لسلكوا اديا لا نصار وشعبا لا نصار **حدثنا محمد بن المثنى** وابراهيم بن محمد بن عرفة يزيدا حدهما على الآخر الحرف بعد الحرف قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن هشام بن زيد بن انس عن انس بن مالك قال لما كان يوم حنين اقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بذرارهم ونعمهم مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ عشرة آلاف ومعه الطلقاء فادبروا عنه حتى بقي وحده قال فنادى يومئذ نادين لم يخلط بينهما شيئا قال لتقت عن يمينه فقال يا معشر الانصار فقالوا للبيك يا رسول الله ابشر نحن معك قال ثم التفت عن يساره فقال يا معشر الانصار قالوا للبيك يا رسول الله ابشر نحن معك قال وهو على بخللة بيضاء فنزل فقال يا عبد الله ورسوله فانهزموا للمشركون واصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم كثيرة فقسم في المهاجرين والطلائع والمويطات الانصار شيئا فقالت الانصار اذا كانت الشدة فحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال اياهم وترجعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اراهم ذلك وجوب متابعتهم اياهم فان متابعتهم حق على كل مؤمن لانه صلى الله عليه وسلم هو المتبوع المطاع لا التابع المطيع **قوله** قسم الغنائم في قريش المراد بهم من فتحت مكة وهو قريشا والغنائم المشاء اليها كانت غنائم حنين وكان ذلك بعد الفتح بشهرين **قوله** قالوا هو الذي بلغك الخ اي قال فقها وهو هو الذي قاله ناس من اهل المدينة اسناهم فلا منافاة بينه وبين ما سبق ولعل ذلك كان منهم بعد ان سكتوا اول مرة فلا ينافيه ما سياتي انهم سكتوا والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** وابراهيم بن محمد بن عرفة الخ يعنيين مملكين مفتوحين **قوله** هوازن وغطفان وغيرهم الخ اي انضاف اليهما ثقيف وناس من هلال **قوله** بذرارهم ونعمهم الخ وكان خروجهم بالاموال والنساء والاطفال بأمر رئيسهم مالك بن عوف النضري وكان ديد بن الصمة الجشمي قد اشار عليه بخلافه فلم يقبل منه مشورة وسيا في ما فيه من الحكمة الالهية التكوينية **قوله** عشرة آلاف الخ اي من الصحابة الذين فتحهم مكة والطلائع كانوا ألفين من اهل مكة ومن انضاف اليهم قال القاضي وقوله في الرواية الآتية قد بلغنا ستة آلاف وهم من الراوى عن انس والله اعلم **قوله** ومعه الطلقاء جمع طليق والمراد به من حصل من النبي صلى الله عليه وسلم المن عليه يوم فتح مكة من قريش واتباعهم قال العيني الطليق هو الاسير الذي اطلق عنه اسرا وخلي سبيله ويراد بهم اهل مكة فانه صلى الله عليه وسلم اطلق عنهم وقال لهم اقول لكم ما قال يوسف لا تتريب عليكم اليوم **قوله** ولم يعط الانصار شيئا الخ قال الحافظ رحمه الله فان العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة وقال القرطبي في المفهم الاجراء على اصول الشريعة ان العطاء المذكور كان من الخمس ومنه كان اكثر عطاياهم وقد قال في هذه الغزوة للاعرابي مالي منها افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مره وقد فيكم اخرجهم ابو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمر وعلى الاول فيكون ذلك محض صراحة هذه الواقعة وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن انس في الباب حيث قال ان قريشا حديث محمد بن جاهليته ومصيبة واتى اوردت ان اجبرهم واتلفهم قلت الاول هو المعتمد سيا في ما يؤكد ام يعنى ما سبق من قولهم وان غنائمنا ترد عليهم وما ياتي في هذه الرواية من قولهم ويعطى الغنائم غيرنا، ثم قال الحافظ رحمه الله والذي رجحه القرطبي جزويه الواقدي ولكنه ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا خالف وقيل انها كان تصرف في الغنيمة لان الانصار كانوا انهمزوا فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله امر الغنيمة لنبيه وهذا معنى القول السابق بانه خاص بهذه الواقعة واختار ابو عبيد انه كان من الخمس، وقال ابن القيم اقتضت حكمة الله ان فتح مكة كان سببا لدخول كثير من قبائل العرب في الاسلام وكانوا يقولون دعهم وقومهم فان غلبهم جئنا فدعهم وان غلبوه كفونا امره فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله فجمعهم الى الله وتأهبوا للحريم وكان من الحكمة في ذلك ان يظهر ان الله نصر رسوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولا بانكفاف قومه عن قتاله ثم لما قد الله عليه من غلبته اياهم قد وقع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليستبين لهم ان النصر الحق انما هو من عند الله لا بقوتهم ولو قد ان يغلبوا الكفار ابتداء لرجح من رجح منهم وشاء من الناس متعاطفا فقل هزيمةهم ثم اعفهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعا متخشعا واقتضت حكمته ايضا ان غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الايمان من قلبه لما بقي فيه من الطبع البشري في حبة المال تقسمه فيهم ليطمئن قلوبهم وتجمع على محبته لاهاجبت على حب من احسن اليها ومنع اهل الجهاد من اكابر المهاجرين ورؤساء الانصار مع ظهور استحقاقهم جميعها لانه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصودا عليهم

يا معشر الانصار ما حديث بلغني عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار اما ترضون ان يذهب الناس بالدينار وتذهبون بحجر تخوزونه الى بيوتكم قالوا بلى يا رسول الله رضيتم قال فقال لو سلك الناس واديا وسلكت الانصار شعبا اخذت شعبا انصار قال هشام فقلت يا ابا حمزة انت شاهد في هذا قال ابن ابي عمير حدثنا عن محمد بن عبد الله بن علي قال قال ابن عباس اذا ما اتيناهم حتى هزمهم الله قال فقبضنا ذلك المال ثم انطلقنا الى الطائف فحاصرواهم اربعين ليلة ثم رجعنا الى مكة قال فنزلنا قال فحجج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى الرجل المائة ثم ذكر باقي الحديث كنحو حديث قتادة وابي التياح وهشام بن زيد **حدثنا محمد بن ابى عمر المكي قال** ناسف بن عمر بن سعيد بن المسروق عن ابيه عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب صفوان بن امية وعيينة بن حصن والاقهر بن حابس كل انسان منهم

بخلاف قسمته على المؤلفة لان فيه استحلاب قلوب اتباعهم الذين كانوا يرضون اذا رضى رئيسهم فلما كان ذلك العطاء سبيلا لدخولهم في الاسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعضهم وودعهم في الدخول فكان ذلك عظيم المصلحة ولذلك لم يقسموا من اموال اهل مكة عند فتحها قليلا ولا كثيرا مع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينهم على ما هم فيه فحرك الله قلوب المشركين لغزوهم فرأى كثيرهم ان يخرجوا معهم اموالهم ونسألم وابناءهم فكانوا غنيمة للمسلمين ولولم يقدف الله في قلبهم ان سؤقه معه هو الصواب لكان الرأي ما اشار اليه دريد فخالفه فكان ذلك سببا لتصييرهم غنيمة للمسلمين ثم اقتضت تلك الحكمة ان تقسم تلك الغنائم ويؤكل من قلبه فتمتلى بالايان الى ايمانه ثم كان من تمام التأليف رد من سبي منهم اليهم فانشروا صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين وجبر ذلك قلوب اهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكسر والترعب فصرفت عنهم شر من كان يحاورهم من اشد العرب من هوازن وثقيف بما وقع لهم من الكسر وما قبض لهم من الدخول في الاسلام ولولا ذلك ما كان اهل مكة يطبقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها واما فضة الانصار وقول من قال منهم فقد اعتد سر رؤسائهم بان ذلك كان مرجع اتياعهم ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجوا من عيون ورأوا ان الغنيمة العظيمة ما حصل لهم من عود رسول الله الى بلادهم فسلا عن الشاة والبعد والسبايل من الانثى والصغير بما حازوه من الفوز العظيم ومجاورة النبي الكريم لهم حيا وميتا وهذا باب الحكيم يعطى كل احد ما يناسبه انتهى **المختصا قوله فسكتوا** اجماع على ان بعضهم سكت وبعضهم اجاب قاله الحافظ **قوله** تخوزونه الى بيوتكم اى تجمعونه بالحاء المهملة والزاي من الحوز **قوله** فقلت يا ابا حمزة اى هو انس بن مالك رضى الله عنه **قوله** وابن ابي عمير اى هو استقفاها انكارا ليقراثة ما كان ينبغي له ان يظن ان انس يغيب عن ذلك **قوله** حدثني السميطة عن انس بن مالك رضى الله عنه **قوله** وعلى مجنبه خيلنا اى بضم الميم وفتح الجيم كسر النون قال شمر المجنبه هي الكتبية من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الايمن وهما مجنبتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب مجنبا كذا في الشرح **قوله** تلوى خلف ظهورنا اى قال في مجمع البحار اى تلوى من لوى عليه اذا عطف ويرى بالتخفيف ويرى تلوز بالذال وهو قرين **قوله** يال المهاجرين اى قال النووي هكذا في جميع النسخ في المواضع الاربعة يال بلا م مفصلة مفتوحة والمعروف وصلها بلا التعريف التي بعدها **قوله** هذا حديث عمية اى قال النووي هذه اللفظة ضبطها في صحيح مسلم على وجه احد عمية بكسر العين والميم وتشديد الميم والياء قال القاضى كذا روينا هذا الحرف عن عامة شيوخنا قال وفسر بالشدّة والثاني عمية كذلك الا انه بضم العين والثالث عمية بفتح العين وكسر الميم المشددة وتخفيف الياء وبعد هاء السكت اى حدثني به عمي وقال القاضى على هذا الوجه معناه عندى جماعتى اى هذا حديثهم قال صاحب العين التمام الجماعة وانشد عليه ابن دريد في الجهمرة افنيت عمّا وجاريت **قال** القاضى هذا اشدّ بالحدث والوجه الرابع كذلك الا انه بتشديد الياء وهو الذى ذكره الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين وفسره بعمى اى هذا حديث فضل اعمامى وهذا الحديث الذى حدثني به اعمامى كانه حديث باؤل الحديث عن مشاهدة ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتفرق فحدثه به من شهد من اعمامه وجماعته الذين شهدوه ولهذا قال بعد قال قلنا لبنيك يا رسول الله والله اعلم **قوله** ثم انطلقنا الى الطائف اى كان سبب سيره صلى الله عليه وسلم الى الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل دل ثقيف الى الطائف لجأ اليه مالك بن عوف رئيس هوازن وتحصن الجميع

أَتَجْعَلُ نَهْجِي وَنَهْجَ الْعَبِيدِ
فَمَا كَانَ بَدْرًا وَلَا حَابِسَ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرٍ مِنْهُمَا
بَيْنَ عَمِيْنَةٍ وَالْأَمْرِ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْجَمْعِ
وَمَنْ يُخَفِّضِ الْيَوْمَ لَا يَرْفَعُ

قال فاتم له رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة **وحدثناه** احمد بن عبد الصديق قال انا ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم حنين فاعطى ابا سفيان بن حرب ثلث من الابل وساق الحديث بخو و زاد واعطى علقمة بن علاثة مائة **حدثناه** محمد بن خالد الشعيري قال نا سفيان قال حدثني عمر بن سعيد بهذا الاسناد ولم يذكر في الحديث علقمة بن علاثة ولا صفوان بن امية ولم يذكر الشعر في حديثه **حدثنا** سريج بن يونس قال نا اسمعيل ابن جعفر عن عمرو بن يحيى بن عمار عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح حنيناً قسم الغنائم فاعطى المؤلفة قلوبهم فبلغه از الانصار يحبون ان يصيبوا ما اصاب الناس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبهم فقال واثنى عليه ثم قال يا معشر الانصار اوجدكم ضلالاً لا فهداكم الله بي وعالة فاغناكم الله بي ومفرقين فجمعكم الله بي ويقولون الله ورسوله آمن فقال لا تحببوني فقالوا الله ورسوله آمن فقال اما انكم لو شئتم ان تقولوا كذا وكذا وكان من الامر كذا واغلقوا عليهم ابواب مدنيهم سار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاصروهم وقتلهم قتلاً شديداً ورامهم بالمجنين وهم اول من دى به في الاسلام ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يدرك فيها ما يريد ولم يكن اذن له في قتالها فامر عمر بن ادى في الناس بالرحيل واستشهد من اصحابه صلى الله عليه وسلم اثنا عشر سبعة من قریش واربعة من الانصار ورجل من بني سليم ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجحرانة وكان قد مر اليها سبي هوازن فقسمه بين الناس بها وقال له رجل من اصحابه يوم ظعن عن ثقيف يا رسول الله ادع عليهم فقال اللهم اهد ثقيفاً واثت بهم فأتاه الله سبحانه بهم واسلموا هذا كله من شرح الأبي مختصراً - **قوله** وغلب العبيد الخ الجيد اسم فرسه قال الأبي تقلد مانه اعطى الاشراف مائة مائة واعطى لمن دونهم خمسين وخمسين واعطى العباس ابا عمر فخطبهم فقال قصيدته التي منها هذه الابيات **قوله** في غير البيت فقال مرة عيينة بن بدر فرس نسيه الى ابيه حصن ومرة المجلد لبيد لانه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر **قوله** يفوقان مخرج الخ الرواية في مخرج اس عدم الصرط وهو حجة لمن منع الصرط بعللة واحدة واجاب الجهم وروايته في صرط رة الشعر **قوله** وما كنت دون امرئ سنهما الخ يعني لا في النسب ولا في الجيد اما في النسب فلان الجهم ماضى اما في الجيد فلان كلاهما من الثلاثة رئيس عشيرته **قوله** ومن يخفص اليوم الخ يخفص بصيغة المجهول وفي النسخة المنصهرة الجديدة تخفص بصيغة الخطاب **قوله** حدثنا محمد بن خالد الشعيري الخ قال التتوي هو بفتح التاء المشجعة وكسر العين منسوب الى الشعير الحب المعروف وهو محمد بن خالد بن يزيد ابو محمد بخداى سكن طرس روى عن عبد المراق بن همام و ابراهيم بن خالد الصغاني وسنيان روى عنه مسلم وابوداود وابن عوف البزدي وابنه احمد بن ابي عوف المنذري شاذان قال ابوداود وهو ثقة وذكر هذه الجملة من احواله الحافظ عبد الغنى المقدسى وذكر ابو محمد بن ابي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصراً وذكره الحافظ ابو محمد بن طاهر بن علي بن احمد المقدسى في كتابه رجال الصحيحين فقال محمد بن خالد الشعيري سمع سفيان بن عيينة في الزكوة - **قوله** فاعطى المؤلفة قلوبهم الخ قال الحافظ المراد بالمؤلفة ناس من قریش اسلموا يوم الفتح اسلاً ماضعيفاً وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن امية وقد اختلفت في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم احد المستحقين للزكوة فقيل كفار يعطون ترغيباً في الاسلام وقيل مسلمون لهم اتباع كفار ليتلافوهم وقيل مسلمون اولاً دخلوا في الاسلام ليتمكن الاسلام من قلوبهم واما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الاخير لقوله في رواية الزهري في الباب فاني اعطى رجلاً حديثي عهد بكفر انا فقم ام - قال العيني وسمي اصحاب السيرة اسماءهم ما ينيف على الاربعة من البوسفين وابناء معاوية ويزيد - **قوله** اوجدكم ضلالاً الخ بالضم والتشديد جمع ضلال والمراد هنا ضلالة الشرك والبهلية الايمان **قوله** وعالة الخ بالمهمل جمع العائل اي فقراء لا مال لهم واليلة الفقر **قوله** فجمعكم الله بي الخ قد كانت الانصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها فزال ذلك كله بالاسلام كما قال الله تعالى لو انفقتم ما في الارض جميعاً ما اكفتم بني قريظة ولكن الله اكف بنيتهم **قوله** الله ورسوله آمن الخ بفتح الهزة والميم والتشديد افعل تفضيل من امن وفي حديث ابى سعيد فقالوا ما ذا نجيبك يا رسول الله ورسوله امن والفضل **قوله** ان تقولوا كذا وكذا الخ كناية عما يقال جئتنا مكدّاً بافصد فتاك وعخذ ولا

الاشياء عددها زعم عمران لا يحفظها فقال لا ترضون ان يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحاكم الانصار شعار والناس دثار ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولوسلك الناس ادنيا وشعبا السكك ادنى الانصار وشعبهم انكم ستلقون بعدي اثرة قاصبر واحق تلقوني على الخوض **حجلا** ثنا زهير بن حرب عثمان بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم قال اسحق انا وقال الآخران ناجير عن منصور عن ابي ائيل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فأعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى ناسا من اشراف العرب اثرهم يومئذ في القسمة فقال رجل في الله ان هذه القسمة ما عدل فيها وما اريد فيها وجه الله قال فقلت والله لا خير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيت فآخبرته بما قال، قال فتخير وجهه

فصرنا لك وطريفا فآويتك وعائلا فواسيتك وصرح بذلك في حديث ابي سعيد وروى احمد من حديث ابن ابي عدي عن حميد عن انس بلفظ افلا تقولون جنتنا خانقا فآمتك وطريفا فآويتك وعائلا فصرنا لك قالوا بل المن علينا الله ورسوله انتهى وانما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعا منه وانصافا ولا في الحقيقة المحبة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليه صفاته لولا هجرته اليهم وسكناءه عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق نبه الله عليه وسلم على ذلك بقوله اترضون الخ وروى الا ترضون فيه تنبيه لهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اخفوا به بالنسبة الى اخفص به غيرهم من عرض الدنيا الفانية كذا في عمدة القاري - **قوله** زعم عمران لا يحفظها الخ في هذا رد على من قال ان الراوي كفى عن ذلك عمدا على طريق التأديب **قوله** الانصار شعارا الخ الشعار بكسر الشين بعد هاء صيغة خفيفة الثوب الذي يلي الجلد من الجسد والدرار بكسر الدال ومثله خفيفة الذي فوقه وهي استعارة لطيفة لفرط قبحهم منه وارا ايضا اهمه رباطته وخاصته وهم الصق به واقرب اليه من غيرهم زاد في حديث ابي سعيد اللهم ارحم الانصار وابناء الانصار وابناء ابناء الانصار حتى نبكي القوم حتى اخضلوا محاهروا وقالوا رضيت برسول الله قسما **قوله** ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار الخ قال الخطابي اراد بهذا الكلام تألف الانصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضوا ان يكون واحدا منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ونسبة الانسان تقع على وجه منها الولادة والبلادية والاعتقادية والنسبانية ولا شك انه لو ورد الانتقال عن نسب آبائه لانه متمنع قطعا واما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه فموجب الا القسمة الانخدان وكانت المدينة دار الانصار والهجرة اليها امرا واجبا اي لولا ان النسبة الهجرية لا يسع تركها لا نسبت الى داركم قال ويحتمل انه لما كانوا اخواله لكون ام عبد المطلب منهم اراد ان ينتسب اليهم بهذه الولادة لولا ما منع الهجرة وقال ابن الجوزي لو يرد صلى الله عليه وسلم تغيير نسبه ولا محو هجرته وانما اراد انه لولا ما سبق من كونه هاجرا لا ينتسب الى المدينة والى نصرة الدين فالتقدير لولا ان النسبة الى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا نسبت الى داركم وقال القرطبي معنى التسميت باسمكم وانتسب اليكم كما ينتسبون بالحلف لكن خصصت الهجرة وتربيتها سبقت فمنعت من ذلك وهي اعلى واشرف فلا تتبدل بغيرها وقبل معناه لكنت من الانصار في الاحكام والعداد **قوله** فقال رجل ان هذه القسمة الخ قال الحافظ في روايته الاعمش (عبد المجاري) فقال رجل من الانصار وفي رواية الواقدي انه معتب بن قشير بن عمرو بن عوف ركان من المنافقين وفيه تعقب على مغلطائي حيث قال لاراد احدا قال انه من الانصار الا ما وقع هنا وجزم رأيه حرقص بن زهير السعدي وتبعه ابن الملقن وأخطأ في ذلك فان قصصه حرقص غير هذه كما سيأتي قريبا من حديث ابي سعيد الخدري **قوله** وما اريد فيها وجه الله الخ اي الاخلاص له - قال القاضي عياض رحمه الله حكوا الشرع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقتل ولو يكره في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته الى ترك العدل في القسمة وانما سموا بها بان كيا تر وصغارهم صلى الله عليه وسلم معصوم من الكبار بالاجماع واختلغوا في امكان وقوع الصغار ومن جوزها منع من ائمتنا الى الانبياء على طريق التنقيص وحينئذ قلعه صلى الله عليه وسلم لم يعاقب هذا القاتل لانه لم يثبت عليه ذلك وانما نقله عنه واحدا وبأذنه الواحد يراقى بها الدهر قال القاضي هذا التأويل باطل بل نفعه قوله اعدل يا محمد واتق الله يا محمد وخطابه خطاب المراجعة بحضرة الملائكة استأذن عمر وخالد النبي صلى الله عليه وسلم في قتله فقال معاذ الله ان يتحذث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فهذه هي العلة وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آفوه وتمع منهم في غير موطن فأكبره لكنه صابر استبقا لانه نقيادهم وتاليا لغيرهم لئلا يتحذث الناس انه يقتل اصحابه فينفروا وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جملتهم ام - واما عن هذا الرجل المتأفق من الانصار كما في رواية الاعمش فلكونه من قبائلهم والله اعلم - **قوله** فاخبرته بما قال الخ فيه جواز اخبار الامام واهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليجز روا القاتل وفي بيان ما يباح من الغيبة والنميمة لان صورتهما موجودة في صنيع ابن مسعود هذا ولو ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان قصد ابن مسعود كان نصرا للنبي

حتى كان كالصخرة ثم قال فمن يعدل اذا لم يعدل الله ورسوله ثم قال يرحم الله موسى قد اودى بالكثير من هذا فصير قال قلت لاجرم لا ارفع اليه بعد ها حديثا **وحدثننا ابو بكر بن ابي شيبة** قال نا حفص بن غياث عن الاعمش عن شقيق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل انما لقمة ما اريد بها وجه الله قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسا ررته فغضب من ذلك غضبا شديدا واحمر وجهه حتى تمذيت اني لو اذكر له قال قال ثور قال قد اودى موسى بالكثير من هذا فصير **وحدثننا محمد بن رافع** عن المهاجر قال انا الليث عن يحيى بن سعيد عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا محمد اعدل قال ويلك ومن يعدل اذا لم اكن اعدل لقد خبت وخسرت ان لو اكن اعدل فقال عمر بن الخطاب دغني يزسول الله فاقتل هذا المنافق فقتل

صلى الله عليه وسلم وأعلامه بمن يطعن فيه ممن يظهر الإسلام ويبطن النفاق ليجذر منه وهذا جائز كما يجوز التجسس على الكفار ليؤمن من كيدهم
 وقد ارتكب الرجل المذكور بما قال إثمًا عظيمًا فلم يكن له حُرمة والحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره على ابن مسعود نقله ما نقل بل غضب من قول
 المنقول عنه ثم حلوه عنه وصبر على إذهاب أئمة بموسى عليه السلام وامتناعاً لقوله تعالى "فِي هَذَا أَهْمُ الْقِتْلَةِ" قال الحافظ وقد تقدمت الإشارة
 إلى أن المذموم من نقله الأخبار من يقصد لافساد وإما من يقصد النصيحة ويتجرى الصدق ويحسب الأذى فلا - وقل من يفرق بين البابين
 فطريق السلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك مما لا يباح إلا مساكاة عن ذلك قوله حتى كان كالصخرة ثم هو بكر الصادق المهمل
 وهو صبيح أحمر يصبغ به الجلود قال ابن دريد وقد سمى الدم أيضاً صفاً قوله فغضب من ذلك غضباً شديداً ثم قال الحافظ فيه أن أهل الفضل
 قد غضبوا بما يقال فيهم مما ليس فيه حرم ومج ذلك فيتلقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم اقتداءً بموسى عليه السلام وأما بقوله
 قد أودى موسى إلى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى وقد حكى في صفة أذاهم له ثلاث قصص أحدها قولهم هو أذو -
 وثانيها في قصة موت هارون وثالثها في قصته مع قارون حيث أمر البغي أن ترغم موسى وأودها حتى كان ذلك سبب هلاك قارون قوله أتى رجل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ثم لم أوقف على اسم هذا الرجل قال الحافظ لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منهن
 النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان وكان الذي قسمه النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قصة كانت في ثوب بلال وكان
 يخط كل من جاء منها والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في روايته أبي تميم عنه أنها كانت بعد بعث علي إلى اليمن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقصود
 ذهباً وخص به أربعة أنفس فما قصتان في وقتين اتفق في كل منهما الكار القائل وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي وليس القائل
 في حديث جابر وهو من سماء ذا الخويصرة ظاناً اتحاد القصتين ووجبت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقيم شيئاً فقال يا محمد اعدل وليس الرجل أيضاً وسماه محمد بن اسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمر آخر جلد
 والطبري أيضاً ولفظه أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقيم الغنائم يحسب فقال يا محمد فذكر نحوه هذا الحديث المذكور فيمكن
 أن يكون تكرار ذلك منه في الموضحين عند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي بعثه على قوله يا محمد اعدل ثم قال الكافي هذا مثل الأول في
 إضافته له عدم العدل لأن الأمر إنما يكون بما لم يقع فلا يقال للقاتل ثم قوله ويلك ثم قيل إن أصل ويل وي وهي كلمة تأوّه فلما كثرت قولهم وي
 لفلان وصلوها باللام وقد مرها أنها منها فأعربوها وعز الأسمعي ويل للتقريع على الخطب فعله وقال المرغب ويل قبوح وقد تستعمل بعجز التحسر ويح ترجم
 ويس استصغار وإماماً ورد ويل وأدى جهنم فلم يرد أنه معناه في اللغة وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقارن النار وفي كتاب من حدث
 ونسي عن معتمر بن سليمان قال قال لي أبي أنت حدثتني عن عزالحسن قال ويح كلمة رحمة وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب ويح كلمة رحمة وعن
 اليزيدي هما بعن واحد قال الحافظ بعد نقل الأقوال والكلام عليها والحاصل أن الأصل في كل منهما ما ذكر وقد تستعمل أحدهما موضع الأخرى قوله
 ومن بعدل إذا لم يكن بعدل الخ وفي حديث عبد الله بن عمر عن من يلقى العدل بعدل وفي رواية مقسمة عنه فغضب صلى الله عليه وسلم وقال العدل
 إذا لم يكن عندى فعند من يكون وفي حديث أبي بكره فغضب حتى اجترت وجنتاه ومن حديث أبي برزة قال فغضب غضباً شديداً وقال والله لا تجد
 بعدى رجلاً هو أعدل عليكم منى قوله لقد خبت وخسرت الخ قال النووي روى بفتح التاء في خبت وخسرت وبضمها فيهما ومضاً ضم ظاهر
 وتقدير الفتح خبت أنت أيما التلج إذا كنت لا عدل لكونك تابعاً ومقتداً بمن لا يعدل والفتح أشهر والله أعلم قوله فقال عمر بن الخطاب دعني
 وفي روايات خزان خالد بن الوليد أستاذ في قتله قال الحافظ ثم وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في آخر المغازي وإن كلا منهما سأل ثم رأيت عند مسلم

معاذ الله ان يتحدث الناس اني اقتل اصحابي ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يحيا وزحنا جرهم كثر قوت منه كما
يترق السهم من الرمية **حل شكا** محمد بن المثنى قال ناعبد الوهاب المثنى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني ابو الزبير
انه سمع جابر بن عبد الله ح **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نازيد بن الحباب قال حدثني قرقم بن خالد قال حدثني ابو الزبير
عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان كفيهم مغنا نوساق الحديث **حل شكا** هناد بن السري قال نا ابو الاحول
عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث علي وهو باليمن بذهبية في تربتها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر الا قرع بن حابس الحنظلي وعيينة بن بدر
الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري ثراحد بنى كلاب وزيد الخير الطائي ثراحد بنى نبهان قال فغضبت

من طريق جريد عن عمارة بن القعقاع بسند فيقام عمر بن الخطاب فقال لرسول الله الا اضرب عنقه قال لا ثراحد بن قمار اليه خالد بن الوليد
سيف الله فقال لرسول الله الا اضرب عنقه قال لا فهذا نص في ان كلا منهما سأل - قوله معاذا الله ان يتحدث الناس اني اقتل اصحابي
انما ترك النبي صلى الله عليه وسلم تملأ كور لانه لم يكن اظهر ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام الاسلام
ورسوخه في القلوب لنفهم عن الدخول في الاسلام واما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا هم اظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة
مع القدر على قتالهم وقد ذكر ابن بطلان عن المحدث قال التالف انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة قهر فاما اذا
اعلا الله الاسلام فلا يجب التالف الا ان تنزل بالناس حاجة لذلك فلامر الوقت ذلك، وقال الأبي ناقلا عن عياض ولم يحكي فيه (اي
المتنفقين) عليه الصلوة والسلام يعلمه بنفاقهم لانه كان اشهر في العرب انهم من جملة المؤمنين والصحابه والحكم للظاهر فلو قتلهم لعله بما
استروه من النفاق لوجد المنفر من الدخول في الاسلام ما يقول وارتاب الشارد وارجعت المعاند وارتاع عن الدخول في الاسلام غير واحد لذا كان
يقول صلى الله عليه وسلم لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فينفر عن الاسلام وقد قال ابن الموارز ابن القصار لو اظهروا النفاق لقتلهم
قوله لا يحيا وزحنا جرهم الخ قال القاضي فيه تأويلان احدهما معناه لا تقفه قلوبهم ولا ينتفعون بما تلوا منه ولا لهم حظ سوى تلاوة الفرة والحجوة
والحق اذ بها تقطيع الحروف والثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل قوله يمرقون منه الخ قال ابن بطلان المرقق الخروج عن اهل
اللغة يقال مرق السهم من الغرض اذا اصابه ثور نفذ منه فهو يمرق منه مرقا ومرقا وان غرق منه وأمرقه الرمي اذا فعل ذلك به ومنه قيل مرق
البرق لخروجه بسرعة، قوله من الرمية الخ بكسر الميم وتشديد التختانية هي الصيد المرمي فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وان كانت
فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر المؤنث لانتشاره لنقلها من الوصفية الى الاسمية وقيل ان شرط استواء المذكر المؤنث ان يكون الموصوف مذكورا
معه وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع الوصف تقول خذ ذبيحتك اي الشاة التي تريد ذبحها فاذا ذبحتها قيل لها حنثل ذبيح، والمخنة
يخرجون من الاسلام خروج السهم من الرمية اذا دخل من جهة ونفذ من أخرى ولم يتعلق به شيء من الرمي وسيأتي ايضا ح في الروايات الآتية -
قوله عن عبد الرحمن بن ابي نعم الخ عبد الرحمن هو ابن زياد ونعم بضم النون وسكون الهمزة قوله بذهبة الخ في معظم النسخ بفحشين بغير تصغير
وفي بعضها بذهبية على التصغير، قال الحافظ وكأنة أنشأ على معنى الطائفة او الجملة وقد يؤث في بعض اللغات (تثنية) هذه القصة
غير القصة المتقدمة في غزوة حنين وهو من خلطها بها واختلت في هذه الذهبية فقيل كانت خمس الخمس وفيه نظر وقيل من الخمس وكان ذلك
من خصائصه انه يضعه في صنف من الاصناف للصحة وقيل من اصل الغنمة وهو بعيد كذا في الفتح - قوله في تربتها الخ اي لم تحصل من تربتها
كما سيأتي قوله بين اربعة الخ كانوا من المؤلفة وكان كل منهم رئيس قومه قوله الاقرع بن حابس الحنظلي الخ ثراحد بنى فحاشع جيم خفيفة و
شين محجة مكسورة، قال الأبي وتقدم انه قيمي وليس باختلاف لان حنظلة من بني تميم قوله وعيينة بن بدر الفزاري الخ نسب الى جد ابيه وهو
عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وكان رئيس قيس في اول الاسلام وكنية ابوماك وسماه النبي صلى الله عليه وسلم الاحق المطالع وارتل
مع طليحة ثراعدا الى الاسلام - قوله وعلقمة بن علاثة العامري الخ كان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل وكانا يتنازعا عن الشرف فيهم تقيان خزان
ولهما في ذلك اخبار شهيرة، كذا في الفتح - قوله ثراحد بنى كلاب الخ بنو كلاب بطن من بني عامر لانه كلاب بن ربيعة بن عامر قوله وزيد الخير
الطائي الخ قال النووي كذا هو في جميع النسخ الخير بالراء وفي الرواية التي بعد ها زيد الخيل باللام وكلاهما صحيح، وقيل له زيد الخيل لعنايته بها، و
يقال لم يكن في العرب اكثر خيلا منه وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيدا الخير بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير
وقد ظهر اثر ذلك فانه مات على الاسلام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويقال بل توفي في خلافة عمر قوله ثراحد بنى نبهان الخ قال الأبي بنو نبهان

قريش فقالوا أيعطى صنديد نجد ويدعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أنتم فعلت ذلك لأنتم ففجاء رجل كثر الحجية مشرب الوجنتين غائر العينين ناتي الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله أن عصيته أيا مني على أهل الأرض ولا تمنوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من ضئضئ هذا قومًا يقرءون القرآن لا يحجوا حنجرهم يقتلون أهل الإسلام ويكفون أهل الأوثان يقرءون من الإسلام كما يقرءون من الرمية لأن أدركتهم لا قتلتهم قتل عاد، حل شتا قتيبة بن سعيد قال نا عبد الواحد عن عمارة بن القعقاع قال نا عبد الرحمن بن أبي نعيم قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهبية في أديوم مفرط لم تحصل من ثراها قال فقسمها بين أربعة نفر بين عيينة بن زيد وأقرع بن حابس وزيد الخيل والزابع أما علقمة بن علاثة وأما عامر بن الطفيل فقال رجل من أصحابه كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألا تأمنوني بطن من طي قوله صنديد نجد الخ بالمهمل والنون جمع الصنديد وهو النيس - قوله فجاء رجل الخ هو ذو الخويصرة التميمي كما سيجي من رواية أبي سلمة وغيره وعند أبي داود اسمه نافع ورجحه السهيلي قوله كثر الحجية الخ بفتح الكاف أي كثير الحجية قوله مشرب الوجنتين الخ بشين مجمة وفاء أي بارزها والوجنتان العظمان المشرفان على الخدين كذا في النسخ - وفي شرح مسلو الوجنة كذا الخ وفي واوها الحركات الثلاث ويقال أخته أخته المهزلة قوله غائر العينين الخ بالغين المجمة والتحتانية وزن فاعل من الغور والمراد أن عينيه داخلتان في عجاجهما لا صفتين بقعر الخدقة وهو عند الجحوظ، قوله ناتي الجبين الخ بنون ومثناة على وزن فاعل من النتوء أي أنه يرتفع على ماحوله قوله مخلوق الرأس الخ سيأتي في بعض روايات الباب سيأتي أهم الخ الخ وكان السلف يوفون شعورهم ولا يحلقونها وكانت طريقة الخوارج حلق جميع رؤوسهم قوله فمن يطع الله أن عصيته الخ الخ شارة إلى عصية نفسه على الله عليه وسلم وفي بعض الروايات أولست أحمي أهل الأرض أن يتق الله قوله أن من ضئضئ هذا الخ بضائ مجتمعتين مسكورتين بينهما تحتانية مهزوزة ساكنة وفي أخرى تحتانية مهزوزة أيضًا وفي بعض النسخ بضائ مجتمعتين بضائ مجتمعتين والعقب وزعم بن الأثير أن الذي بالمهمل بمعناه وحكي ابن الأثير أنه روى بالمد بوزن قنديل قوله يقتلون أهل الإسلام الخ قال الحافظ وهو ما أخبر به صلى الله عليه وسلم من المخفيات فوقع كما قال، وقال الأبي ومن عجيب أمرهم ما يأتي أخرجوا من الكوفة منابذين لعلي رضي الله عنه لقوا في طريقهم مسلًا وكافرا فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا ذمة نبيكم في الذمى - قوله لأقتله هو قتل عاد الخ أي قتلًا عامًا مستأصلًا بحيث لا يبقى منهم أحد كما قال تعالى فمهل نرى كرمهم من بآية، ولم يرد أنه يقتلهم بالآية التي قتلت بها عاد بعينها ويحمل أن يكون من الإضافات إلى الفاعل ويراد به القتل الشديد بقية أشارة إلى أنهم موصوفون بالشدة والقوة ويريد أنه وقع في طريق أخرى قتل ثمود، كذا في النسخ - قوله في أديوم مفرط الخ بظا، مجمة أي مدبوغ بالقرظ قوله لم تحصل من ثراها الخ لم تحصل من تراب المعدن فكأنها كانت تيرا وتخليصها بالسبك قاله الحافظ قوله أما علقمة بن علاثة وأما عامر الخ قال العلماء ذكر عامر هنا غلط ظاهر لأنه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجزري أنه علقمة بن علاثة كما هو مجزور باقي الروايات والله أعلم، قال الحافظ وكان علقمة حليما عادلا لكن كان عامرا كثر منه عطاء وارتد علقمة مع من ارتد ثم عاد ومات في خلافة عمر بن الخطاب ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية قوله فقال رجل من أصحابه الخ قال الحافظ لم أقت على اسمه قوله كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء الخ يعرض بالعدل عن الحق إلى غيره ويريد بأضانه عدم العدل إليه صلى الله عليه وسلم أنه إنما وقع على وجه الغلط في الرأي وأمور الدنيا والاجتهاد فيها بعصالح أهلها وأنه من الأمر الذي يجوز له الصفح عنه لأنه أضاف إليه عدم العدل في القمم على وجه التهمة له، كذا قال الأبي في حديث عبد الله المتقدم قلت قريبا يكلمكم أناس بكلمة ويتكلموا الآخرون مثلها أو بما يقاربها ومع ذلك يختلف مرادها باختلاف الاعتقاد والنية والحجة وخصوصيات الأحوال فيخرج كلاهما على محلين متباينين لما يعلم من تباين أحواضهما من خارج - وهذا كما قال أهل الحديث في قولهم أثبت الربيع البقل أنه مجاز إذا صدر من مؤيد وحقيقة إذا صدر من دهرى، ألا ترى أن الحب قد يشكو حبيبه فيخاطبه بما يخاطب به العدو والعدو لكن الحبيب يسأله عن محبته ويصفح عنه بل ربما ينسبط بشكواه ويتبسم ويراد حبا له واستئناسا منه ولا يتم للعدو والبغض بمثل ذلك الكلام أبدا بل يزاد تغيطا وتغصبا منه، فقول رجل من أصحابه صلى الله عليه وسلم كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء وقوله إذا كانت الشدة فحق ندعى ويعطى الغنا ثم غيرنا وقوله يعطى صنديد نجد ويدعنا وهكذا كلمة أن نساءك ينشدك العدل إنما كان من باب شكوى الحبيب إلى الحبيب طلب التسوية منه مع كمال حسن الحقيقة في الباطن وأمتلاء القلب من المحبة والتعظيم لا النسبة إلى الجور عن الحق والعياذ بالله كما زعمه

أقرب إلى الكفر من الإيمان ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً قلت يا أبا أمامة هذا شيء تقوله قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ محمد بن إبراهيم النعماني في إيشار الحق مسلم واستاده حسن أم وحسنه الترمذي مختصراً قال الحافظ ومذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكمهم لا سلام يحرى عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا لتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجزمهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم مرفقة من فرق المسلمين وإجازوا مناكتهم وأكل ذبايحهم وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالاً عند المسلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتد بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين قال وقد توقفت قبله القضي أبو بكر الباقلي قال لم يصح القول بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الأيمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد لليس سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ والخطأ في ترك الكافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دمه مسلم واحد، ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في بعض أحاديث الباب بعد وصفهم بالمرتق من الدين كمرق السهر فينظر المرأى إلى همهم إلى أن قال فيتمارى في الفوق هل علق بها شيء قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله يتمارى في الفوق لأن التمارى من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقل الإسلام يبقين لم يخرجهم من الأبيقين قال وقد سئل علي عن أهل النهروان هل كفروا فقال من الكفر فزوا، قال الحافظ في هذا أن ثبت عن علي يحمل على أنه لو يكن أطلع على معتقد هو الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي احتجائه بقوله يتمارى في الفوق نظر فإن في بعض طرق الحديث المذكور لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق الفرث والدم وفي بعضها وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة كما سيأتى عند مسلم في الباب وطريق الجمع بينهما أنه تردّد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي شيء ويمكن أن يحيل الاختلاف فيه على اختلاف اشخاص منهم ويكون في قوله يتمارى إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شيء قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم هو أظهر في الحديث قال فعلى القول بتكفيرهم هو يقاتلون ويقتلون ونسبوا أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البيت إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب فاما من استسرى منهم ببلعة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يجتهد في ردّ بدعته اختلف فيه بحسب اختلاف في تكفيرهم وقال باب التكفير باب خطر ولا تعدل بالسلامة شيئاً، وقال الشيخ الأجل ولو الله الدهلوى قدس الله روحه في المسوى قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن قوماً اظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجعاعات وكفروا لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن علياً رضي الله عنه سمع رجلاً يقول لا حكم إلا لله في ناحية المسجد فقال علي رضي الله عنه حتى يأيد بها بأطل لكر علينا ثلاث لا نعتكم مسلحين الله أن تذكر أيقها اسم الله ولا نعتكم الفتي ما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبداً كمر بقتال، وقال أهل الحديث من الختابة يجوز قتلهم أو قول الظاهر عندي حديثاً ورواية قول أهل الحديث أما رواية فقوله صلى الله عليه وسلم فإين لقيتموهم فاقتلوهم وأما قول علي رضي الله عنه أن الخوارج على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باعياً أو قاطعاً لطريق وإذا أنكروا ضرراً من ضرر ريات الدين يقتل لذلك لا لا بخار على الأمر بيان ذلك أن المفتي إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر فلهنا لم يظهر هذا الرجل عندنا إلا أنكاراً في مسألة التحكيم حسب ما اظهره ولو أنه اظهر أنكاراً للشفاعة يوم القيامة أو أنكاراً لحوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالضرورة لحكم بالكفر وأما حديث أولئك الذين نهى الله عنهم ففي المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك أن المخالفة للدين الحق أن لم يعثر به ولم ينعن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر وإن اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الصحابة والتابعون واجمعت عليه الأئمة فهو الزنديق كما إذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر الحجة النافذة حتى لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو زنديق، وقوله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة، وأما رواية فلان الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجراً للمتردين وذنباً عن الملة التي انقضت فكل ذلك نصب القتل في هذا الحديث وأمثال له جزاء للزنديق ليكون مزجراً للزنادقة وذنباً عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به ثواباً أو تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأئمة وتأويل يصادح ما ثبت بالقاطع فذلك الزندقة فكل من أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال المنكر والتكفير

قال ثم نظر اليه وهو مقف فقال انه يخرج من ضيضي هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية قال اظنه قال لأن أدركتهم لاقتلتهم قتل قوم وحل ثناك عثمان بن أبي شيبة ناجير عن

أبو بكر الصراط والحساب سواء قال لا أثق بهؤلاء الهواة أو قال أثق بهولكن الحديث مأثور فذكر تأويلاً فاسداً لم يجمع من قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مثلاً ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بثارتها أو قال إن النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام انه لا يجوز أن يسمى بعد أحد النبي وأما معنى النبوة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب ومن البقاء على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأمة بعد ذلك الزنديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى والله تعالى أعلم بالصواب، أم قال الشيخ الأئمة بعد نقل هذه العبارة واستفيد منه تفسير الزندقة وحكمها وإن التأويل في الضرر ريات لا يدفع الكفر، أم وقال في موضع آخر من رسالته بعد سرد الأحاديث فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث كما مر عن المسوي وقد نسبته السندى عن سنان النسائي اليهم وهو قول فحل وكذا نسبته في فقر القدير اليهم وخرج عدم الفرق بين الجحد والتأويل في القطعيات والله سبحانه وتعالى أعلم وخرج أن الكفر قد يلزم من حيث لا يدري مع ما يحفظ أحدكم صلواته وصلى مع صلواتهم وصيامهم وعاملهم مع أعمالهم وليست قراءته إلى قراءتهم شيئاً فخذ هذه الجملة النبوية أصلاً في مسألة التكفير في كآحرف القرآن كلها شات كات وإنما اختلفت العبارات في أهل الأهواء أما الاختلاف حالتم غلو، وعد غلو وأما الاختلاف أصحاب التصانيف فمنهم من بلى بأهل الأهواء واختبر حالهم ورأى صنمهم على الذين فتنوا التكفير عليهم بحيث لا يتقوا ولا تذر ومنهم من لم يبتل بهم ولم يسير غورهم فإذ يحذر عن التكفير شيئاً على الأصل وهو المراد بقولهم لا يكفر أهل القبلة أي الأصل فيهم ذلك الإبقاء على خصوص الحال، وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأينا احتياطاً فأن له مقاماً فقد احتاط الرجل نظر الجاني هو خارج منه من، يانب آخر فتيق في عدم الاحتياط من حيث لا يدرك فأنما أعلنا ههنا ما ندن الله به واحتطنا ما رأينا حقه والله على ما نقول وكيل وله الحمد على كل حال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يليه كما رواه البيهقي في المدخل يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وهو كلام خرج من مشكاة النبوة ومصايير السنة وحسبنا الله ونعم الوكيل انتهى كلامه في رسالته أكتاف المحدثين وهي رسالة نافذة جداً وحيدة في بابها محققة على علوم غريبة يجب مطالعتها لمن يريد الخوض في مسألة التكفير فأن المسئلة مهمة والاقوال فيها مضطربة وبادتها منتشرة ومطامها متكررة ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الغلط والشك والتردد فجزى الله الشيخ العلامة مؤلف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين فإنه قد كشف الحجاب عن وجه الحق والصلوب وقطع عرق الالتباس والارتباب وحقق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة ونقم فذريعة من أكفار المتأذل بما لا يندى عليه حتى يتبين الصريح لدى عيني وكفى وشق حتى لا يتقبح مجال الشبهة والانتحال لمن شرح الله صدره للإسلام وكان له تذييل لم يلقى الجمع وهو حميد فله الحمد أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً فإنه حميد مجيد - قوله وهو مقف الخ أي مولى قد اعطانا قفاه قوله يتلون كتاب الله رطباً الخ قيل المراد الخندق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحوالهم وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزلزال المستهزؤ طبعه وقيل هو كما يتبعه من الصوت به كماها القرطبي ويرجح الأول ما وقع في رواية أبي الوذاع عن أبي سعيد عند مسند يقرءون القرآن كأحسن ما يقرءونه ابن ديويد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكر عن أبيه قوماً أشد احلام ذنقة أستمهم بالقرآن أخرجه الطبري قوله لا تقتلهم قتل قوم الخ وفي رواية سعيد بن مسروق المتقدمة لا تقتلهم قتل عاد ولم يتردد فيه قال الحافظ وهو الأرجح وبأسهل قول له لأن أدركتهم لاقتلتهم مع أنه غل خالداً عن قتل أصاهم واجب بانه أراد ادراك خروجهم واعتراضهم المسلمين بالسيوف ولو يكن ظهرك في زمانه وأول ما ظهر في زمان علي في كما هو مشهور وفي الحديث إن أت كون الرجل مصلياً لا يمنع قتله مطلقاً كما يؤهم قوله فيما قبل لعلة أن يكون يصل فإذ قوله لاقتلتهم قد ورد في حق قوم يحرق أحدهم كوصاية ترمذ في وصاياهم مع صياهم قال ابن هبيرة وفي الحديث إن قتال الخواري أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أولى، قال الشيخ الأئمة رحمه الله وليس ذلك أكرهاً مذموماً بل هو أكره على الحق الذي وضعت حقيقته فهو عين العدل وعين الصواب قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى لا إكراه في الدين الآية المسئلة الثانية قوله تعالى لا إكراه عموماً في نفى إكراه الباطل فإما الإكراه باحتمال فانه من الدين وهل يقتل الكافر إلا على الدين قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وهو مأخوذ من قول، تعالى وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونُوا فِي قَتْلِهِمْ آلِيَاءَ وَلَا يَكُونُوا لَكُمْ أَوْلِيَاءَ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ وقال في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم عجب ربكم من قوم ينادون إلى الجنة بالسلاسل، أم - والحق أن الإكراه على الحق الذي كان وضوحه بداهة ليس بالإكراه

عمار بن القعقاع بهذا الاسناد وقال وعلمته بن علاثة ولم يذكرها من الطيفيل وقال ثاني الجبهة ولم يقل ناشر وزاد
فقام اليه عمر بن الخطاب فقال ليرسل الله الا ضرب عنته قال لا ثم ادبر فقام اليه خالد سيف الله فقال يا رسول الله الا ضرب
عنته قال لا قال انه سيخرج من ضيضي هذا قوم يتلون كتاب الله ليتنا رطبنا وقال قال عماره حبيته قال لن ادركتهم
لا قتلتهم قتل ثور **وحدثنا ابن غير قال** نا بن فضيل عن عمار بن القعقاع بهذا الاسناد وقال بين اربعة نفر زيل الخيل
والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلمته بن علاثة وعامر بن الطيفيل وقال ناشر الجبهة كرواية عبد الواحد قال انه سيفرج من
ضيضي هذا قوم ولم يذكر لئن ادركتهم لا قتلتهم قتل ثور **وحدثنا محمد بن ابي سعدة** وعطاء بن يسار **أخبرنا** ابا سعيد الخدري **قضا** له عن الحارث بن عجل
واختاره في روح المعاني ايضا قال ولم ارف في هذه الآية (لا اكره في الدين) كلاما احسن مما في فتح البيان ولعله نقله عن فتح القدير للشوكانى
على ما هو عادته لتبنييه من الحفاظ بن حجر رحمه الله تعالى جاء عن ابي سعيد الخدري قصة اخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية
وذلك فيما اخرجه احمد بسند جيّد عن ابي سعيد قال جاء ابروكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني مررت بوادي كذا فاذا رجل حسن
الهيئة متشمع يصلي فيه فقال اذهب اليه فاقتله قال فذهب اليه ابروكر فلما رآه يصلي كره ان يقتله فرجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فاقبله
فذهب فراه على تلك الحالة فرجع فقال يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب على رم فلم يره فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يحاورون
تراقيمهم يقرءون من الدين كما يقرء السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوه هم ثم البرية وله شاهد من حديث جابر اخرجه ابو يعلى ورجاله ثقات
ويمكن الجمع بان يكون هذا الرجل هو الاول وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن الاولى واذن صلى الله عليه وسلم في قتله بعد ان منع منه لزوال
علة المنع وهو التآلف فكأنه استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما غنى عن الصلوة على من ينسب الى التناق بعد ان كان يجري عليهم احكام الاسلام قبل ذلك
وكان ايا بكر وعمر تمسكا بالنبي الاول عن قتل المصلين وحملوا الامر هنا على قيد ان يكون لا يصلي فلذلك عكسوا عدم القتل بوجوب الصلوة او غلبوا جانب
النبي ثم وجدت في معاني الامور من مرسل الشعبي في خواصل القصة ثم دعا رجلا فاعطاهم فقام رجل فقال انك لتقسموا نرى عدلا قال اذن
لا يعجل احد بعدى ثم دعا ايا بكر فقال اذهب فاقتله فذهب فلم يجده فقال لو قتلتهم لرحمت ان يكون اولهم وآخرهم فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته
لما يدل عليه "ثم" من التراخي والله اعلم **قوله** ليتنا رطبنا الخ قال النوري هكذا هو في اكثر النسخ ليتنا بالنون اي سهلا وفي كثير من النسخ ليتنا
بحذف النون واشار القاضى الى انه رواية اكثر شيوعهم قال ومعناه سهلا لكثرة حفظهم قال وقيل ليتنا اي يلوون السننهم اي يحذفون معانيه
وتأويله قال قد يكون من التي في الشهادة وهو الميل قاله ابن قتيبة **قوله** عن الحارث بن عجل الخ هم الخوارج جمع خارجة اي طائفة وهم قوم مبتدعون
بذلك لخرمهم عن الدين وخرمهم على خيار المسلمين، واصل ذلك ان بعض اهل العراق انكروا سيرة بعض اقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك
وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة الا انهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدلون برأيهم ويتنطعون في
الزهد والخشوع وغير ذلك فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي بن ابي طالب واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا امامة علي بن ابي طالب وكفر من قاتله من اهل الجبل
الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فانهم خرجوا الى مكة بعد ان بايعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا
الى البصرة يدعون الناس الى ذلك فبلغ عليا بن ابي بكر فخرج اليهم فوقع بينهم وقعة الجبل المشهورة وانتصر علي بن ابي طالب وقاتل طلحة والزبير بعد
ان انصرفت من الوقعة فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب يد عثمان بالا اتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان امير الشام اذ ذاك وكان
علي بن ابي طالب اليه لان يبايع له اهل الشام فاعتل بان عثمان قتل مظلوما وتجب المبادرة الى الاقتصاص من قتله وانه اقوى الناس على الطلب بذلك
وليمس من علي بن ابي طالب ان يمكنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك وعلي يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم الى احكم فيهم بالحق فلما طال الامر خرج علي
في اهل العراق طالبا قتال اهل الشام فخرج معاوية في اهل الشام قاصدا الى قتاله فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما شهرا وكاد اهل الشام
ان ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم الى كتاب الله تعالى وكان ذلك باشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية فترك جمع كثير
ممن كان مع علي بن ابي طالب وخصوصا القراء للقتال بسبب ذلك تدينا واحتجوا بقوله تعالى **اَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْبَيْتُ اَوْ تَصِيَّبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَذَّخَّرُ إِلَىٰ كِتَابِ**
اللّٰهِ لِيَكْلَمُنَّ بِهِمُ الْاٰيَةُ فراسلوا اهل الشام في ذلك فقالوا ابغثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر معهما من لم يباشر القتال فمن راوا الحق معطاهوه
فاجاب علي بن ابي طالب ومن معه الى ذلك واكثر في تلك الطائفة التي صادوا خوارجا وكتب علي بن ابي طالب كتابا بالحكومة بين اهل العراق والشام
هنا ما قضى عليه امير المؤمنين على معاوية فامتنع اهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم اميه فاجاب علي بن ابي طالب فانكروا عليه الخوارج ايضا

سبب تسمية الخوارج بالخوارج
وشرح حالهم وكيف كان بدء أمرهم

ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكام ومن معهما بعد مدة عنيوها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع المسلمون إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي بن أبي طالب إلى الكوفة ففارقته الخوارج وهرب ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفقر المهمله والباين الأولى مضمومة ومن ثوبل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواجر بفقر الكافات وتشديد الموامح المد الشكري وشبث بفقر الهجمة والموحدة بعد هامة مثلثة التيمى فأرسل إليه علي بن أبي طالب فخرج إليه علي بن أبي طالب فأتاه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيساهم المذكوران ثم اشاعوا أن علياً تاب من الحكومة ولذلك رجوا معه قبله ذلك علياً فخطب آنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لأحكام الله فقال كلمة حتى يرد بها باطل فقلنا لهم كبر علينا ثلاثة أن لا نعتك من المساجد ولا من رزقك من الفخ ولا نبدك بمقتال ما لم تحموا فساداً وأخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فرأسهم في الخروج فأصر وأعلى الاقتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر بوضاها بالحكيم ويتوب ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسولهم شاجموا على أن من لا يعتقد معتقدهم بكفر ويباح دمه وماله وأهله وانتقلوا إلى الفعل فاستحضرهم الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ومنهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان والياً على بعض تلك البلاد ومعه مائة وهي حامل فقتلوه وبقرها بطن سريته عن ولد فبلغ علياً ثم فخرج إليه في الجيش الذي كان هياً للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالنهر وان لم يمت منهم إلا دون العشرة ولا قتل من معه إلا نحو العشرة فهذا الشخص أول أمرهم ثم انضم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا مختفين في خلافة علي بن أبي طالب حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علياً بن بعد أن دخل علي بن أبي طالب في صلوة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام فكان يقال له الخيلة ثكانوا منتقمين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولد يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجاعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير واطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام ثامروا فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق وباليامنة مع نجدة بن عامر وزاد نخوة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلاد بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجاء المحصن وقطعوا يد السارق من الأبط وأوجوا الضلقة على الخائض في حال حيضها وكفر من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادراً وأن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً وفتكوا فمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم ومنهم من يذل عواوكة ثم يفتك ولم يزل البلاد بهم يزيد إلى أن أتمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدرا الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقال أبو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق والخوارج عشر من فرقة وقال ابن حزم أقرهم إلى قول أهل الحق الأباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب - قوله لا أدري من الحرورية الخ هذا غير قوله في الرواية التي تليها وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وإنهم معه فأن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا ومقتضى الثاني أنه ورد فيه ويمكن الجمع بأن مراده بالنفي هنا أنه لم يحفظ فيه نصاً بلفظ الحرورية وإنما سمع قصته هو القتل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم، قوله ولم يقل منها الخ قال الحافظ لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك وإنما أخرجه الطبري من حديث آخر عن أبي سعيد بلفظ من أمي فسنده ضعيف لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ سيكون جدي من أمي قوم وله من طريق زيد بن ثابت عن علي يخرج قوم من أمي ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالامة في حديث أبي سعيد اامة الاجابة وفي رواية غيره اامة الدعوة قال النووي وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم كالألفاظ وفيه إشارة من أبي سعيد إلى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الامة قوله تحقرن صلاتكم الخ بفقره وله أي تستقلون قوله صلاتكم مع صلاتهم الخ قال الحافظ ووصف عاصم اصحاب نخلة الحروري بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخذون الصدقات على السنة أخرجه الطبري - وعنده من طريق سليمان التيمي عن انس ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فيكم قوماً لا يؤمنون ويعلمون حتى يجعوا الناس وتجبرهم انفسهم ومن طريق حفص بن ابي اسحق عن عمار بلفظ يتعمقون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرة الخوارج قال فأتيتهم وقد خلت على قوم لم أر أشد اجتهاداً منهم لا يدعهم مكاناً ثفن الأبل وجوههم معللة من آثار السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه ذكر عن الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال ليسوا

يكرهون من الذين مرق السهم من الرمية فينظر الزامي الى سهمه الى نصله الى رصاصة فينتما في الفوقه هل علق بها
 من التمرشي حل شي ابوالظاهر قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابوسلمة
 ابن عبد الرحمن عن ابى سعيد الخدري ح وحديث حملة بن يحيى واحمد بن عبد الرحمن القهري قال انا ابن وهب قال اخبرني
 يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابوسلمة بن عبد الرحمن والضحك الهلالي ان اباسعيد الخدري قال بينا نحن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسما انا ذوا الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويحك ومن يعدل اذ الم اعدل قد خبت وخسرت ان لم اعدل فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله انك اني فياضرت
 عنقه قال تعالى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا يحقر احدكم صلواته مع صلواتهم وصياهم مع صياهم يقرؤن القرآن لا يجوز تراقيم
 اشده اجتهادا من الرهبان قوله مرق السهم من الرمية الخ شبهه مرقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه
 ومن شدة خروجه لقوة الرامي لا يعلق من جسد الصيد شي فهو لا ينتفعون بالدين بل يخرجون منه بسرعة ويخرجونه قوله فينظر الزامي الى سهمه
 قوله الى نصله بدل من قوله الى سهمه اي ينظر اليه جملة ثم تفصيلا والنصل حذية السهم (يعني يركب ان يتركها يركب) قوله الى رصاصة فكسر البراء
 ثم جملة ثم فاء اي عصبه الذي يكون فوق مدخل النصل الرصاصة جمع واحدة رصاصة بحركات يعني تترك باره قوله فينتما في الفوقه الخ الخيري
 في نصله ورصاصة شيئا من اثر الدم ثم ينظر اي الفوقه فيتشكك هل بقي فيها شي من الدم والفوقه موضع الوتر من السهم قال ابن التباري الفوقه يذكر
 ويؤثث وقد يقال فوقة بالهاء (يعني تترك نوكة) قوله هل علق بها من الدم شي الخ قال الابي والتماري في الفوقه فيه محضة لانه اشارة الى ما وقع فيهم
 من الخلاف بين الامة في تكفيرهم ام - وقد تقدم منا قريبا تفصيل الخلافات وجواب المكفرين عن هذا القاري في الفوقه فراجعه، والذي يظن للعبد
 الضعيف والله اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم فينتما في الفوقه مؤيد بظاهر ما اختاره شيخنا فاسم العلوم والحجرات نورا لله ضريحه واحتاط به
 في حق بعض اهل البدع لما شغل عنهم فقال اني لا استيهم كفايا ولا مؤمنين بل لهم عندى منزلة بين المنزلتين ثوبته على ان المراد بالمنزلة عندى
 ليس ما هو مراد المعتزلة خذلهم الله فاهم يزعمون ان الفاسق متركب الكبيرة ليس مؤمنا ولا كافرا في الواقع بل هو نوع مستقل برزخ بينهما كما ان الخنثى
 نوع مستقل بين الذكر والانثى في نفس الامر وانما اردت بالمنزلة بين المنزلتين ان هؤلاء المبتدعين الضالين لا يسعنا ان نحكم عليهم بالبينة بانهم
 كفار او مسلمون لتعارض الأدلة وتجاذب وجوه الكفر والاسلام وان كانوا داخلين حتما في احد الشقين بحسب الواقع وعلوم الله سبحانه وتعالى فاهم
 عندنا على الشك بحيث لا نقطع بدخولهم في هؤلاء ولا هؤلاء وهم في الواقع لا يخرجون عن احد المقامين الايمان او الكفر وهذا كما ان الماء المشكوك عند الفقهاء
 لا يسمى طاهرا ولا نجسا بل هو منزلة بين المنزلتين بحسب حكمهم واجتهادهم مع انه في الواقع لا يخرج عن احد من ابنا طاهر اما نجس كما يحتل سوى
 ذلك والله اعلم هكذا افاد رحمه الله في بعض مكاتيبه وعلى هذا التقرير فالنفي عن الفوق الذي ورد في بعض الروايات يراد به نفي التيقن لا تيقن
 النفي والله اعلم قوله والضحك الهلالي الخ هو ابن شرجيل المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب الى بطن من همدان قوله اناه
 ذوا الخويصرة الخ كذا اوردته البخاري في علامات النبوة من صريخ شعيب عن الزهري اناه ذوا الخويصرة واورد في قتل الخوارج والمحدثين من طريق
 معمر جاء عبد الله بن ذى الخويصرة بزيادة الابن قال الشيخ بد الدين العيني رم ذوا الخويصرة بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون اليماء آخر الحروف و
 كسر الصاد المهملة والراء مصغر الخاصم وفي تفسير الثعلبي بيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنائم هوازن جاءه ذوا الخويصرة التميمي اصل
 الخوارج فقال اعدل قال هذا غير ذى الخويصة اليماني الذي بال في المسجد وقال ابن الاثير في كتاب الادواء ذوا الخويصرة رجل صحابي من بني تميم وهو
 الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم في قسم قسمه اعدل انتى ولما ذكره السهيلي عقبه بقوله ويذكر عن الواقدي انه حرقوص بن زهير الكعبي من سعد تميم
 وكان لحرقوص هذا مشاهد كثيرة مشهورة مشهورة في حرب العراق مع الفرس ايام عمر رضى الله عنه ثم صار خارجيا قال وليس ذوا الخويصرة هذا هو
 ذوا الشدية الذي قتله على رضى الله عنه بالنهر وان ذاك اسمه نافع ذكره ابو داود وقيل المعروف ان ذوا الشدية اسمه حرقوص وهو الذي حمل على رضى
 الله عنه ليقتله فقتله على رضى الله عنه قوله وهو رجل من بني تميم الخ وفي حديث عبد الله بن عمر عند البزار والطبري رجل من اهل الياضية حدث
 محمد بأمر الله قوله دعه فان له اصحابا الخ اي لم يخفى وقت الحكم بقتله وسيجي اذا ظهر له اصحاب على الهياة التي ذكرت وتقع في رواية الفلم سيخرج انما
 يقولون مثل قوله قال الحافظ قوله صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا الخ ظاهر ان ترك الامر بقتله بسبب ان له اصحابا بالصفة المذكورة و
 هذا لا يقتض ترك قتله مع ما ظهره من موافقة النبي صلى الله عليه وسلم بما وجه فيجتمل ان يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخاري لانه وصفهم بالمباينة
 في العبادة مع اظهار الاسلام فلواذن في قتلهم كان ذلك تنفيذا عن دخول غيرهم في الاسلام قوله لا يجوز تراقيمهم الخ بثلاثة وقاف جمع ترقوق

يمرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية ينظر الفصل فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى تصفيه فلا يوجد فيه شيء وهو القدر ثم ينظر الى قد ذره فلا يوجد فيه شيء سبق الفرت والذم آيتهم رجل اسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة ومثل البضعة تدرك ويخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيد فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قاتلهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتمس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت **وحدثني محمد بن المثنى** قال ناين ابي عدى عن سليمان عن ابي نصر عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمتهم يخرجون

بفتح اوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين نفرة الفخر والعائق وامنع ان قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم الا سدره وقال النووي المراد انهم ليس لهم فيه حظ الامر وه على لسانهم لا يصل الى حلقهم فضلاً ان يصل الى قلوبهم لان المطلوب تعقله وتذبره بوقوعه في القلب قلت وهو مثل قوله فيهم ايضا لا يجا وزايمهم حناجرهم اي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم **قوله** يمرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية يخرجون من الاسلام بغيته كخروج السهم اذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه ففقد منه بسرعة بحيث لا يعقب بالسهمة ولا شيء منه من المرمى شيء فاذا التمس الراي همه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل اصاب او اخطأ فاذا الميرة عاق في شيء من الدم ولا غيره فظن انه لم يصبه والفرس انه أصابه والى ذلك أشار بقوله سبق الفرت والذم الذي مر في جاوزهم وبوتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده **قوله** كما يرق السهم من الرمية اخ وفي حديث اسحق بن ابي سعيد عن احمد بن ابي اود الطائفة لا يرجون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه **قوله** ثم ينظر الى تصفيه اخ بفتح النون وكسر الصاد المعجمة وتشديد الباء آخر الحروف وهو عود السهم بلا ملاحظة ان يكون له فصل وریش وفي التوضيح وحكى فيه كسر النون - **قوله** وهو القدر اخ اي عوده **قوله** الى قد ذره اخ بضم القاف مخمخين الاولى مفتوحة جمع قذرة وهي ريش السهم يقال لكل واحدة قذرة ويقال هو اشبه به من القذرة بالقذرة لانها تجعل على مثال واحد اي تتركب من **قوله** سبق الفرت والذم اخ يعني جاوزهما الفرت وهو السرجين مادام في الكرش وحاصل المعنى انه مر سريعاً في الرمية وخروج لم يتعلق به من الفرت والذم شيء فشيء خروجه من الذين وبوتعلقوا منه بشيء يخرج ذلك السهم **قوله** آيتهم اخ اي علامتهم **قوله** او مثل البضعة اخ بفتح الباء الموحدة وسكون المعجمة اي القطعة من اللحم **قوله** تدرك تدرك اخ يعني تضرب حتى وتذهب واصلة تدرك تدرك من باب التفعّل فخذفت احدى التائين والذم تدرك صوت اذا اندفع سمع له اختلاط **قوله** على حين فرقة من الناس اخ قال النووي ضبطه في الصحيح بوجهين احدهما حين فرقة بجاء همل مكسورة ونون وفرقة بضم الفاء اي في وقت افتراق الناس اي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما والثاني خاير فرقة بخاء معجمة مفتوحة وراء وفرقة بكسر الفاء اي افضل الفرقتين والاول اكثر واشهر ويؤيد الروايات التي بعد هذه يخرجون في فرقة من الناس فانه بضم الفاء باختلاف ومعناه ظاهر وقال القاسمي على رواية الخاء المعجمة المراد خاير القرون وهم الصديق الاول قال او يكون المراد علياً رضي واصحابه فعليه كان خروجه حقيقة لانه كان الامام حينئذ وفيه حجة لاهل السنة ان علياً رضي كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم يقتلهم اولى الطائفتين بالحق وعلي واصحابه الذين قتلوه وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اخبر بها وحكي كلف الصبح ويتضمن بقاء الامم بعد صلى الله عليه وسلم وان لهم شوكة وقوة خلافت ما كان المبطون يشيعونه وانهم يفترون فرقتين وانه يخرج عليه طائفة مارقة وانهم يشيدون في الدين في غير موضع التشديد ويبالغون في الصلوة والقرأة ولا يقيمون بحقوق الاسلام بل يمرقون منه وانهم يقاتلون اهل الحق وازا اهل الحق يقتلوه وان فيهم رجلاً صفة به كذا وكذا فهذه انواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد **قوله** ان علي بن ابي طالب قاتلهم اخ وفي رواية فلم ينجد الله وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهر وان نسبة قتلهم لعلي رضي الله عنه كان القائم في ذلك **قوله** فامر بذلك الرجل اي بالرجل الذي قال صلى الله عليه وسلم رجل اسود احدى عضديه اخ وقد علم ان التكرار اذا عيدت معرفة تكون عين الاول وهو ذوالثنية بفتح التاء المشددة مكبرا وبضمها مصغرا كذا قال العيني **قوله** فالتمس اخ اي فطلب **قوله** فاني به اخ اي بذلك الرجل الذي يقال له ذوالثنية وقال الحافظ في علامات النبوة فاني به اي بذل الخليفة ثم ذكر في باب قتل الخوارج ما يشهر بخلاف ذلك فانه اعلم بالصواب **قوله** على نعت رسول الله الذي نعت اخ اي على وصفه الذي وصفه والفرق بين الصفة والنعت هو ان النعت يكون بالجلية نحو الطويل والقصير والصفة بالافعال نحو خارج وصارب وقيل النعت ما كان لشيء خاص كالخرج والعمر والعور لان ذلك ينحصر موضعاً من الجسد والصفة ما لو تكن لشيء محصور كالعظيم والكريم

في فرقة من الناس سيماهم الخلق قال هو شر الخلق أو من أشر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق قال فضرب النبي
صلی الله علیه وسلم مثلاً أو قال توكل الرجل يرى الرمية أو قال الغرض فينظر في النصل فلا يرى بصيرة وينظر في النضی
فلا يرى بصيرة وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة قال أبو سعيد أنتم تقتلهم يا أهل العراق حل ثنا شيبان بن
فروخ قال نا القس وهو ابن الفضل الحدا في قال أبو نصر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تترقى
مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق حل ثنا أبو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد قال فتية نا
أبو عوانة عن قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون في أمتي فرقتان فيخرج من
بينهما مارقة يلي قتلهم أو لا هم بالحق حل ثنا محمد بن المنذر حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبي نصر عن أبي سعيد
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تترقى مارقة في فرقة من الناس فيلبي قتلهم أولى الطائفتين بالحق حل ثنا عبد الله
قلت فلذلك قال أبو سعيد هنا على نعت النبي صلى الله عليه وسلم فافهم فإن فيه دقة، كذا في عمدة القاري قوله في فرقة من الناس ثم بضم الفاء
أي في وقت افتراق يقع بين المسلمين قوله سيماهم الخلق الخ قال النووي سيما العلامة وفيها ثلاث لغات القصر هو الألف وبه جاء القرآن
والمد والثالثة السيماء بزيادة ياء مع المد لا غير والمراد بالخلق خلق الرأس وفي رواية أخرى الخلق واستدل به بعض الناس على كراهة خلق
الرأس ولا دلالة فيه وإنما هو علامة لهم والعلامة قد تكون بحرام وقد تكون بمباح كما قال صلى الله عليه وسلم أيتها رجل أسود أحد عضديه مثل
ثدي المرأة ومعلوم أن هذا ليس بحرام وقد ثبت في سنن أبي داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد خلق
بعض رأسه فقال أخلقوه كله أو أتركوه كله وهذا صريح في إباحة خلق الرأس لا يحتمل تأويله قال أصحابنا خلق الرأس جائز بكل حال لكن إن شق عليه فمعد
بالدهن والتسميم استحب حلقه وإن لم يشق استحب تركه، أم - وقد ورد في كتاب التوحيد من صحيح البخاري سيماهم الخلق أو قال التسميم وهو المصلحة
والموحدة يخلق الخلق وقيل أبلغ منه وهو عينة الاستيصال قال الكرماني فيه أشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذي العلامة فيستلزم
أن كل من كان مخلوق الرأس فهو من الخارج والأمر بخلاف ذلك اتفاقاً ثانياً السلف كانوا لا يخلقون رؤسهم إلا للترك أو في الحاجة والحاجة
اتخذوه ديدناً فصار شعاراً لهم وعرفوا به يعني المبالغة في الخلق قوله هو شر الخلق أو من أشر الخلق الخ هكذا هو في كل النسخ أو من أشر
بالألف وهي لغة قليلة والمشهور شر بغير الف وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم وتأوله الجمهور رأى شر المسلمين ونحو ذلك علم - كذا
قال النووي في صحيح البخاري وكان ابن عمر يراهو شر خلق الله وقال أنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فعملوها على المؤمنين وفي حديث
عبد الله بن خباب عن أبيه عند لطبراني شر قتلى أظلموا السماء وأظلموا الأرض وفي حديث أبي ذر الآتي في الباب شر الخلق والخلقة
قال الخافظم وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم قوله يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق الخ أي اقربها إليه وفي رواية أولى الطائفتين بالحق
قال النووي هذه الروايات صريحة في أن علياً رضي الله عنه كان هو المصيب بالحق والطائفة الأخرى أصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا
بغاة متأولين وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقيننا، أم -
وقال الأبي كان الشيخ يقول الصيحة حصنت على معاوية يعني في حروب التأويل عنده بأنه مجتهد وذكر الغزالي عن بعض أئمة دأى في مناقب القيا
قد قامت وأحضر على معاوية ثوبين زمان أنصرف علي بن وهب يقول حكولي ورب الكعبة ثمان صم بعد معاوية وهو يقول غفر لي ورب الكعبة
وقد أخرج ابن عساکر في ترجمة معاوية من طريق ابن مندة ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي إلى ذرعة الرازي قال جاء رجل إلى عتي فقال له أي
أبغض معاوية قال له لا قال لأنه قاتل علياً بخير حتى فقال له أبو زرعة رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخولك بينهما
قوله فلا يرى بصيرة الخ يفهم الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة وهو الشيء من الدم أي لا يرى شيئا من الدم يستدل به على أصابة الرمية
وتقد مفسر النصل والنضی والفوق عن قريب - قوله وهو ابن الفضل الحدا في الخ هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال بعد الألف لون
قوله تترقى مارقة الخ تقدروا تفصيل هذا المروق في شرح الحرورية فلا حاجة إلى إعادته قوله يكون في أمتي فرقتان الخ إشارة إلى فرقة
علي ومعاوية رضي الله عنهما قوله فتخرج من بينهما مارقة الخ فان قلت قوله فرقتان يقتضيه أن تكون المارقة خارجة منهما معاً، قلت هو كقوله تع
يخرج من بين اللؤلؤ والمرجان قال الكشاف لما التقيا وصاروا كالشيء الواحد جاز أن يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان
من جميع البحر ولكن من بعضه ونقول خرجت من البلدة وإنما خرجت من محلة من محلاتها بل من دار واحدة من دورها قوله تلي قتلهم الخ أي تولى
وتباشر قوله أولاهم بالحق الخ أي أولى أمتي وأقربهم بالصواب وهو إشارة إلى علي كرم الله وجهه فإنه الذي قتلهم حتى تفرقوا ببلاد حصن

القراري قال نا محمد بن عبد الله بن الزبير قال ناسف بن عن حبيب بن ابي ثابت عن الضحاك المشرقي عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكر فيه قوم يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم اقرب الطائفتين من الحق حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سعيد الاشجعي عن وكيع قال الاشجعي ثنا وكيع قال ثنا الاعمش عن خزيمة عن سويد بن غفلة قال قال علي اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تخرجن من السماء احب الي من ان اقول عليه ما ليرقل واذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم

والبحرين ذكره ابن الملك قوله عن الضحاك المشرقي انه قال النوى هو بكسر الميم واسكان الشين المعجمة وفقر الراء وكسر اللغات وهذا هو الضحاك الذي ذكره جميع اصحاب المؤلفات المختلفة واصحاب الاسماء والتواريخ ونقل القاضي عياض عن بعضهم انه ضبطه بفقر الميم وكسر الراء قال وهو تصحيف كما قالوا تفقوا على انه منسوب الى مشرق بكسر الميم وفقر الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة من رواية حمزة واجل بن عبد الرحمن قوله على فرقة مختلفة الخ ضبطه بكسر الميم وضمها قوله عن خزيمة الخ بفقر الخاء المعجمة والمثناة بينهما ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سبرة بفقر المهملة وسكون الواو الحذف لابي له ولجدة صحبة قوله عن سويد بن غفلة الخ بفقر المعجمة والفاء مخضرم لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين تفضت كايدي من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه ادى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو نعيم مات سنة ثمانين وقال ابو عبيد سنة احدى وقال عمر بن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جيف يني ابا امية نزل الكوفة ومات بها قوله قال علي الخ قال الدارقطني لم يسمع لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا قوله اذا حدثتكم عن رسول الله الخ قال الحافظ م بن له انه اذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفي ولا يخرجن ولا يورجن واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليحد بذلك من يجاربه ولذلك استدل بقوله الحرب خدعة ام قال القاضي فيه جواز التورية والتعريض في الحرب قوله فلا تخرجن من السماء اي اسقط قوله من السماء زاد ابو معاوية والثوري في روايتهما الى الارض أخرجه احمد عنهما ووقع في روايته يحيى بن عيسى آخر من السماء فتخطفني الطير او تحوي بي الريح في مكان صحيح قوله فان الحرب خدعة الخ قال الحافظ م الحرب خدعة حديث مرفوع وخدعة بفقر المعجمة وضمها مع سكون المهملة فيهما وضم اوله وفقر ثانيه قال النوى م اتفقوا على ان الاول اقصم حتى قال ثعلب بلغنا انما لغة النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى خدعة بالاسكان انما تخدع اهلها من وصف الفاعل باسم المصل او انما وصف المفعول كما يقال هذا الداهم ضرب الاميراي مضربه وقال الخطابي معناه انها مرة واحدة اي اذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته وقيل الحكمة في الايمان بالتاء للدلالة على الوحلة فان الخداع ان كان من المسلمين فكأنه حصمهم على ذلك ولمرة واحدة وان كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكروهم ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولوقل وفي اللغة الثالثة صيغة المبالغة كهمزة وكثرة وحكي المنذري لغة رابعة بالفتح فيهما قال وهو جمع خادع اي ان اهلها بهذه الصفة وكأنه قال اهل الحرب خدعة قلت وحكي مكي وعبد الواحد لغة خامسة كسر اوله مع الاسكان قرأت ذلك بخط مغلطى واصل الخدم اظهار أمره اضمار خلافة وفيه التعريض على اخذ الحذر في الحرب والندب الى خداع الكفار وان لم يتيقظ لذلك لم يأمن ان ينعكس الأمر عليه قال النوى واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الا ان يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال ابن العربي الخداع في الحرب يقع بالتعريض وبالكين فخر ذلك وفي الحديث الاشارة الى استعمال المرأى في الحرب بل الاحتياج اليه اكمل من الشجاعة ولهذا وقع الاقتصار على ما يشير اليه بهذا الحديث وهو كقولهم الحج عرفة قال ابن المنير معنى الحرب خدعة اي الحرب الجيدة لصاحبها الكاملة في مقصودها انما هي الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع المخادعة بغير خطر (تكميل) ذكره الواقدى ان اول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة في غزوة الخندق قوله سيخرج في آخر الزمان الخ قال الحافظ م وهذا قبيح خلفه حديث ابي سعيد المذكور في الباب فان مقتضاه انهم خرجوا في خلافة علي رضي الله عنه وكان اكثر الاحاديث الواردة في أمرهم واجاب ابن التين بان المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهو قد خرجوا قبل ذلك بالقرن ستين سنة ويمكن الجمع بان المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في حديث سفينة الخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا الخلافة بعد ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالبصرة وان في اواخر خلافة علي رضي الله عنه ثمان وعشرين بجل النبي صلى الله عليه وسلم عليه بدون الثلاثين بنحو سنتين ام - والذي يظهر للعبد الضعيف والله اعلم ان هذا الحديث الذي رواه سويد بن غفلة عن علي بن ليس مصفونه مقتصر على فرقة الخوارج التي ظهرت في عهد رضي الله عنه بل هو اخبار عن اقوام واناس يخرجون على الصفة المذكورة ولا سيما في

أحداث الأسنان سفهاً إلا حرام يقولون من خير قول البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ثم قرون من الذين كما يقرئ
 السهم من الرمية فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **حدثنا** اسحق بن ابراهيم بن عيسى بن
 يونس **حدثنا** محمد بن ابي بكر المدي وابوبكر بن نافع قالنا عبد الرحمن بن مهدي قال ناسفان كلاهما عن الاعمش بهذا
 الاسناد مثله **حدثنا** عثمان بن ابي شيبة قال ناهج **حدثنا** ابوبكر بن ابي شيبة وابوبكر بن زهير بن حرب قالوا انا ابو معوية
 كلاهما عن الاعمش بهذا الاسناد وليس في حديثهما يقرئ من الذين كما يقرئ السهم من الرمية **حدثنا** محمد بن ابي
 المدي قالنا ابن علي بن زبير **حدثنا** قتيبة بن سعيد قالنا حماد بن زيد **حدثنا** ابوبكر بن ابي شيبة
 وزهير بن حرب واللفظ لهما قالنا اسمعيل بن علي بن ابي عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكر الخوارج فقال
 فيهم رجل **حدثنا** اليد او مؤدو اليد او مشدو اليد

آخر الزمان، ونحن نشاهد اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتنبي القادياني الملاعين وغيرهم من شيطان المتنبيين الملحدين الزائغين
 ونرى انصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حرفاً من غير شك ولا اعتراء ولا يسع المؤمنين اذا رأوا جمعهم وكثرتهم في هذا
 الزمان الاخيلاً ان يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما يزيدهم الا ايماناً وتسلماً، نعم لا ننكر دخول الخوارج الذين خرجوا على
 علي رضي الله عنه تحت عموم الفاظ الحديث مع غضب البصر عن قبا آخر الزمان او تأويله لسبق انصافهم بالصفات المذكورة كما يشعر به قول علي رضي الله
 عنه في رواية عبيد الله بن ابي رافع عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً في الاخرى لا تعرف صفتهم في هؤلاء فكان اولئك البغاة السابغين
 قدوة لهؤلاء الطغاة الاحقين وهم كلهم شر الخلائق اجمعين كما ورد في احاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى اعلم
 ثرأيت في عمدة القاري قلت يسقط السؤال من الاول ان قلنا بتعدد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم مرات **قوله** احداث الأسنان الخ بمهمة
 ثر مثله جمع حدث بفتحين والحدث هو الصغير السن هكذا في احداث الروايات ووقع في بعضها حدث بضم اوله وتشديد اللام قال في المطا
 معناه شباب جمع حديث السن اجمع حدث قال ابن التين **حدثنا** محمد بن ابراهيم بن ابي شيبة **حدثنا** محمد بن ابراهيم بن ابي شيبة **حدثنا** محمد بن ابراهيم بن ابي شيبة
 على الصغير بهذا الاعتبار ولا سنان جمع سن والمراد به العمر المراد انهم شباب **قوله** سفهاً إلا حرام الخ جمع حلو بكسر اوله والمراد به العقل
 والمعنى ان عقولهم رديئة والسفهاً في الاصل الخفة والطيش وسفه فلان رأيه اذا كان مضطرباً بالاستقامة فيه **قوله** يقولون من خير
 قول البرية الخ هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية اي من قول الله قال الحافظ لم يحتج ان يكون على ظاهرة والمراد القول الحسن في الظاهر
 وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم الا لله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع
 علي بن ابي طالب فخرج قوم يتكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حلقهم وفي حديث انس عن ابي سعيد عن ابي داود والطبراني يحسنون القول
 ويسبون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن ابي حمزة وفي حديث مسلم عن علي بن ابي طالب في حديثه **قوله** لا يجاوز حناجرهم
 تقدم شرحه والخناجر بالحاء المهملة والنون ثقل الجيم جمع حجرة بوزن تسورة وهو الحاقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرء
 ما يلي الفم **قوله** فان في قتلهم أجراً الخ اي اجراً عظيماً قال النووي ر هذا نصير بموجب قتال الخوارج والبغاة وهو اجماع العلماء قال القاضي
 اجمع العلماء على ان الخوارج واشباههم من اهل البدع والبعي متى خرجوا على الامام وخالفوا رأي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد انذارهم
 والاعتذار اليهم قال الله تعالى "فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ" لكن لا يجزى على جرحهم ولا يتبع منهم من لا يقتل اسيرهم ولا يتباح اموالهم
 ولا يخرجوا عن الطاعة وينتصروا للحرب لا يقاتلون بل يؤعظون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفر بايديهم فان كانت عتة
 ما يكفرون به جرت عليهم احكام المرتدين **قوله** عن عبيدة عن علي الخ عبيدة بن العيين هو عبيدة بن عمر السلمي **قوله** ذكر الخوارج الخ
 تقدم مناقرياً وجه تسميته بهذا الاسم وبيان اصلهم ومبدأ أمرهم فليراجع **قوله** رجل محمد بن ابي داود قال عياض بن محمد هو بضم الميم سكن
 الخاء فتح الدال معناه قصير اليد ومودن هو بضم الميم وسكون الواو ويهز ولا يهز ومعناه ناقص اليد ايضا ويقال فيه وبين اليد ايضاً ومشدن
 هو بضم الميم وسكون الشاء وفتح الدال ومعناه صغير اليد مجتمعها كشد دة الشدي وهو في رواية العذري مشد من بضم الدال وبعد ها واو
 اصله مشدن ومشدود فقدم الدال على النون كما قالوا جذب وجذوعات وعثي في الارض وقيل معناه مشدن كثير اللحم مسترخيه قال
 ابن دريد ثدن الرجل ثدن اذا كثرت لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يوافق قوله كالبضعة تكثر دراً والاول يوافق ما يأتي من
 قوله كطبي شاة قلت انما كان يوافق لان المشدن اذا فسر بقصير اليد وافق رواية كطبي شاة وان فسر بكثرة اللحم استرخائه وافق قوله

لولا ان تبطلوا انكشتم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال قلت انت سمعته من محمد صلى الله عليه وسلم قال اي رب الكعبة اي رب الكعبة حدثنا محمد بن المثنى حدثنا ابن ابي عدي عن ابن عوف عن محمد بن عبيدة قال لا احدثكم الا ما سمعت منه فذكر عن علي بن نحو حديث ايوب مرفوعا حدثنا عبد بن حميد قال نا عبد الرزاق بن همام قال نا عبد الملك بن ابى سليمان قال نا سلمة بن كهيل قال حدثني زيد بن وهب الجعفي انه كان في الجيش الذي كانا مع علي بن ابي طالب في الجاهلية فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرءون القرآن ليس قراءتهم الى قراءتهم بشئ ولا صلواتهم الى صلواتهم بشئ ولا صيامهم الى صيامهم بشئ يقرءون القرآن وهم لا يقرءون الله وهو عليهم ولا تجاوز صلواتهم ترافيهم بغير قوت من الاسلام كما يبرق السهم من الرمية لويلعلم الجيش الذين يصيبون ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تتخلوا عن العمل في آية ذلك ان فيهم رجلا لعله قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض فتذهبون الى معاوية واهل الشام وتكون هؤلاء يخلفونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدماء الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سلمة ابن كهيل فانزلي زيد بن وهب منزلا حتى قال مرنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الرازي فقال لهم القوا الرمح وسلكوا سيفكم من جفونها فاني اخاف ان يناسدكم كما ناسدكم يوم حروراء فرجعوا فوختوا برماحهم وسلكوا السيوف وشجروهم الناس برماحهم قال قتل بعضهم على بعض ما اصيب من الناس يومئذ الا رجلا من فقال علي القسوا فيهم لم يخرجوا فالتسوف لم يجدوا فقاموا على انفسهم حتى اتى ناسا قتل بعضهم على بعض قال خروهم فوجدوه ما يمل الا ارض فكتروا قال صدق الله وبلغ رسول الله فقال فقام اليه عبيدة السلماني

كالبضعة تدرلان البضعة فيها كثرة واسترخاء قوله لولا ان تبطلوا الخ البطلان بخبر وشدة النشاط - قوله يجسبون انه لم يزل اي هو يجسبون ان القرآن حجة لهم في اثبات دعواهم الباطلة وليس كذلك بل هو حجة عليهم عند الله تعالى وفيه اشارة الى ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يوصل الخروج منه ومن غير ان يختار دينه على دين الاسلام قال الحافظ ابن تيمية في الصارم والسلول ٣٢ والغرض هنا انه كما ان الردة تجرد عن السب فكذلك قد تجرد عن قصد تبديل الدين والاداة التكنيب بالرسالة كما تجرد كقرابليس عن قصد التكنيب بالرواية وان كان عدم هذا القصد لا ينفعه كما لا ينفعه من قال الكفران لا يقصد ان يكفر او قال الشيخ الانزلي المرق هو الخروج من حيث لا يدري وهو مؤدى هذا اللفظ وحقه - قوله الجيش الذين يصيبونهم اي ما قضى لهم من اي ما كتب ويثبت لهم من الاجر العظيم والثواب الجسيم قوله لا تتخلوا عن العمل اي اتركوا عمل الحسنات التي تخلصونها التي تخلصونها اي ما قضى لهم من اي ما كتب ويثبت لهم من الاجر العظيم والثواب الجسيم قوله عليه شعرات بيض الخ قال الحافظ وعنده الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن ابي طالب شعرات سود والاول اقوى قوله قد سفكوا الدماء الحرام الخ اي دماء المسلمين كعبد الله بن خباب وسريته قوله واغاروا في سرح الناس الخ في مجمع البحار واغاروا على سرحه اي مواشيه السائمة والمراد هنا اموال المسلمين قوله فانزلي زيد بن وهب منزلا الخ قال المنزلي هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها من ذكرها مرتين وكذا ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكره في مرادهم بالجيش منزل لا منزل لا حتى يبلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان كذا جاء مبينا في سنن الترمذي وهناك خطبه على رضى الله عنه وروى له هذه الاحاديث والقنطرة بفتح القاف هو الجسر الذي يعبر عليه قوله من جفونها الخ اي اغمارها جمع جفن بفتح جيم وسكون فاء وبون معناه الغد - قوله فاني اخاف ان يناسدكم الخ اي يطلبوا الصلح بالايمن لو تقابلت بالرمح من بعيد فالتقوا الرمح وادخلوا فيهم بالسيوف حتى لا يجدوا فرصة قد يتردوا تدبيرا فادهم الى التدمير قوله فوختوا برماحهم الخ وختوا بتشديد حاء مفتوحة اي رماحها عن بعد وتخلوا عنها واعتنق بعضهم بعضا بالسيوف قوله وشجروهم الناس الخ بفتح الشين المعجمة والجيم الخفيفة اي داخلهم بها وطاعنوه وقيل مدوها اليهم قال ابن دريد تشاجر القوم بالرمح اذا تطاعنوا بها ومنه التشاجر في الخصومة والناس هو اصحاب علي رضي الله عنه قوله وما اصيب من الناس يومئذ الا رجلا من الخ يعني من اصحاب علي واما الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض وقد تقدم فيهما نقلنا من كلام المزمز حنين منها ذكره الحافظ في الفتح انه لم ينج منهم الا الخوارج الا دون العشرة ولا قتل من معه الا علي رضي الله عنه الا نحو العشرة - وفي الصحيح اصح والله تعالى اعلم بالصواب قوله فقام اليه عبيدة السلماني الخ منسوب الى سلمان باسكان اللام جند قبيلة معروفة وهو بطن من مراد قاله ابن ابي ابي السجستاني اسلم عبيدة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يره وسمع عمر وعليا وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم

أحداث الأسنان سقطها والأحلام يقولون من خير قول البرية يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم كقوله من الدين كما يرق
السهم من الرمية فاذا القيتهم فاقتلوههم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **حدثنا** اسحق بن ابراهيم بن عيسى بن
يونس **حدثنا** محمد بن ابي بكر الملقب بابي بكر الملقب وابو بكر بن نافع قال لا نأخذ بالرحمن بن مهدي قال نأخذ بالرحمن بن مهدي عن الاعمش بهذا
الاسناد مثله **حدثنا** عثمن بن ابي شيبة قال نا جريح **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب زهير بن حرب قالوا نا ابو معوية
كلاهما عن الاعمش بهذا الاسناد وليس في حديثهما يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية **حدثنا** محمد بن ابي
المقدمي قال نا ابن علية وحماد بن زيد **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال نا حماد بن زيد **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة
زهير بن حرب واللفظ لهما قال نا اسمعيل بن علية عن ايوب عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكر الخوارج فقال
فيهم رجل **حدثنا** الجليلي او مؤدك اليل او مشدك اليل

آخر الزمان، ونحن نشاهد اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتبعي القادياني الملاعين وغيرهم من مشيختان المتورين المحدثين الزائغين
ونرى انصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حرفا من غير شك ولا اعتراء ولا يسع المؤمنين اذا رأوا جمعهم كثرهم في هذا
الزمان الاخير الا ان يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما ينبذهم الا ايماننا وتسلينا، نعم لا ننكر دخول الخوارج الذين خرجوا على
علي رضي الله عنه تحت عموم الفاظ الحديث مع غضر المصير في آخر الزمان او تأويله لسبق انصافهم بالصفات المذكورة كما يشعر به قول علي رضي الله
عنه في رواية عبيد الله بن ابي رافع عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناسا في الاخرى لا تعرف صفتهم في هؤلاء فكان اولئك البغاة السابقين
قدوة لهؤلاء الطغاة اللاحقين وهم كلهم شر الخلق اجمعين كما ورد في احاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى اعلم
ثم رأيت في عمدة القاري قلت يسقط السؤال من الاول ان قلنا بتعدد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم مرات **قوله** احداث الأسنان الخ بمهمل
ثم مثلثة جمع حدث بفتح الحاء والحدث هو الصغير السن هكذا في احاديث الرمايات ووقع في بعضها حدثا بضم او له وتشديد اللام قال في المطالع
معناه شباب جمع حديث السن او جمع حديث مثل كرام جمع كراميد وكبار جمع كبير والحديث الجديد من كل شيء ويطبق
على الصغير بهذا الاعتبار والاسنان جمع سن والمراد به العمر المراد انهم شباب **قوله** سقطها الاحلام الخ جمع حلم بكسر او له والمراد بالعقل
والمعنى ان عقولهم رديئة والسفلة في الاصل الخفة والطيش وسفه فلا رايه اذا كان مضطربا لا استقامة فيه **قوله** يقولون من خير
قول البرية الخ هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية اي من قول الله قال الحافظ لم يحتل ان يكون على ظاهرة والمراد القول الحسن في الظاهر
وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم الا لله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع
علي بن ابي طالب في كل حديث وفيه يخرج قوم يتكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حلقهم وفي حديث اسحق بن ابي سعيد عن ابي داود والطبراني يحسنون القول
ويستوفون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر في حديث اسحق بن ابي سعيد عن ابي داود والطبراني يحسنون القول
تقدم شرحه والحناء بالحاء المهملة والنون ثعلب الجيم جمع حنجر بوزن تسورة وهو الحاقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرأ
مما يلي الفم **قوله** فان في قتلهم اجرا الخ اي اجرا عظيما قال النووي في هذا نصير بوجوب قتال الخوارج والابغاة وهو اجماع العلماء في القاض
اجمع العلماء على ان الخوارج واشباههم من اهل البدع والبعي متى خرجوا على الامام وخالفوا راي الجماعة وشقوا العصا وجب قتلهم دون ان يقاتلوا
والاعتذار اليهم قال الله تعالى **فَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ** لكن لا يجزى على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ولا يقتل اسيرهم ولا يتباح اموالهم
والله يخرجنا عن الطاعة وينتصروا للحرب لا يقاتلون بل يؤعظون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفر بايديهم فان كانت بايديهم
ما يكفرون به جرت عليهم احكام المرتدين **قوله** عن عبيدة عن علي الخ عبيدة بن العيين هو عبيدة بن عمر السلماني **قوله** ذكر الخوارج الخ
تقدمه منا قريبا وجه تسميته بهذا الاسم وبيان اصلهم ومبدأ أمرهم فليراجع **قوله** رجل يخرج اليل الخ قال عياض بن عبد الله بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
الخاء في فتح الدال من اقص اليل وهو بضم الميم وسكون الواو ويمن ولا يقهر ومعناه ناقص اليل ايضا ويقال فيه وبين اليل ايضا وشدن
هو بضم الميم وسكون الدال وفتح الدال ومعناه صغير اليل مجتمعها كشدن في رواية العذري مشد من بضم الدال ويجعلها وادو
اصله مشدو ومثود فقدم الدال على النون كما قالوا جذب وجذب وعاش وعشي في الارض وقيل معناه مشد كثير اللحم مسترخيه قال
ابن دريد ثدن الرجل ثدنا اذا كثر لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يؤا في قوله كالبضعة تدرخ والاول يوافق ما يأتي من
قوله كطبي شاة قلت انما كاذب يوافق لان الثدن اذا فس بقصير اليل وافق رواية كطبي شاة وان فس بكثرة اللحم استرخائه وافق قوله

لولا ان تبطل الحجة كما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال قلت انت سمعته من محمد صلى الله عليه وسلم قال اي رب الكعبة اي رب الكعبة **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** ابن ابي عدي عن ابن عون عن محمد بن عبيدة قال **لا** احد شكرا الا ما سمعت منه فذكر عن علي بن خنيس **حدثنا** ايوب بن مرفوعا **حدثنا** عبد بن حميد قال **نا** عبد المزيق بن همام قال **نا** عبد الملك بن ابي سليمان قال **نا** سائلة بن كهيل قال **حدثنا** زيد بن وهب الجعفي انه كان في الجيش الذي كان اصاح علي الذين ساروا الى الحوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرءون القرآن ليس قراءتكهم الى قراءتهم بشئ ولا صلواتكم الى صلواتهم بشئ ولا صياكم الى صياهم بشئ يقرءون القرآن بحسب انهم له وهو عليهم لا تجاز و صلواتهم تراهم يقرءون من الاسلام كما يقرءون الشهم من الرمية لويلهم الجيش الذين يصيبهم ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تحلوا عن العمل في آية ذلك ان فيهم رجلا لعله قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض فتذهبون الى معاوية واهل الشام وتكون هؤلاء يخلفونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لا رجوان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدماء المحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سائلة ابن كهيل **ف**نزلني زيد بن وهب منزلا حتى قال مرة **نا** على قنطرة فلما التقينا وعلى الحوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم القوا الرماح وسكوا سيوفكم من جفونها فان اخاف ان ينشدكم كما نالكم يوم حرواء فرجوا فوختوا برماحهم سلوا السيوف وشجروهم الناس برماحهم قال فقتل بعضهم على بعض ما اصاب الناس يومئذ الا رجلا ان فقال علي التمسوا فيه المخرج فالتسوف لم يجدوه فقام علي بن نفسه حتى اتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال اخرهم فوجدوا ما يمل الارض فكتبوا قال صدق الله وبلغ رسول الله فقام اليه عبيدة السلماني

كالبعضة فلما دُرُ لَان البعضة فيها كثرة واسترخاء قوله لولا ان تبطل الخ البطر التجبر وشدة النشاط - قوله يحسبون انه لهم الخ اي هم يحسبون ان القرآن حجة لهم في اثبات دعواهم الباطلة وليس كذلك بل هو حجة عليهم عند الله تعالى وفيه اشارة الى ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يقصد الخروج منه ومن غير ان يخترع دينه على دين الاسلام قال الحافظ ابن قيمية ر في الصارم والسلول ٣٧٢ والغرض هنا انه كما ان الردة تجرد عن السب فكل ذلك قد تجرد عن قصد تبديل الدين وارادة التكذيب بالرسالة كما تجرد كفر ابيليس عن قصد التكذيب بالربوبية وان كان عدم هذا القصد لا يفيقه كما لا يفيقه من قال الكفران لا يقصد ان يكفر وقال الشيخ الانور المرق هو الخروج من حيث لا يدري وهو مؤذي هذا اللفظ وحقه - **قوله** الجيش الذين يصيبونهم الخ يعني يقاتلونهم **قوله** ما قضى لهم الخ اي ما كتب ديونهم من الاجر العظيم والثواب الجسيم **قوله** لا تحلوا عن العمل الخ اي اتركوا عمل الحسنات الخ لا على المشورة التي تيسر ايما **قوله** مثل حلة الشدي الخ هي الحبة على راسه **قوله** عليه شعرات بيض الخ قال الحافظ طرم وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي في يد شعرات سود والاول اقوى **قوله** قد سفكوا الدماء المحرام الخ اي دماء المسلمين كعبد الله بن خباب وسريته **قوله** واغاروا في سرح الناس الخ في مجمع البحار واغاروا على سرحه اي مواشيه السائمة والمراد هنا اموال المسلمين **قوله** فنزلني زيد بن وهب منزلا الخ قال المنوي هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها من ذكرها مرتين وكذا ذكر الحميد في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلا منزلا حتى بلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان كذا جاء مبينا في سنان النسا في وهناك خطبه علي رضي الله عنه وررى لهم هذه الاحاديث والقنطرة بفتح القاف هو الجسر الذي يعبر عليه **قوله** من جفونها الخ اي اغمارها جمع جفن بفتح جيم وسكون فاء وبنون معناه الغد - **قوله** فأتى اخاف ان ينشدكم كما نالكم يوم حرواء الخ اي يطلبونكم بالصبر بالايان لو قاتلون بالرمح من بعيد فالتقوا الرماح وادخلوا فيهم بالسيف حتى لا يجدوا فرصة فذبحوا تدبيراً قاده الى التدمير **قوله** فوختوا برماحهم الخ وختوا بتشديد حاء مفتوحة اي رماحها عن بعد وتخلوا عنها واعتنق بعضهم بعضا بالسيف **قوله** وشجروهم الناس الخ بفتح الشين المعجزة والجيم المخففة اي داخلهم بها وطعنوه وقيل مدوها اليهم قال ابن دريد تشاجر القوم بالرمح اذا طاعنوا بها ومنه التشاجر في الخصومة والناس هم اصحاب علي رضي الله عنه **قوله** وما اصاب من الناس يومئذ الا رجلا الخ يعني من اصحاب علي واما الحوارج فقتلوا بعضهم على بعض وقد قتل من فيمنما نفلنا من كلام المؤرخين منها ذكره الحافظ طرم في الفتح انه لم يسم منهم الا في الحوارج الا دون العشرة ولا قتل من معه (اي علي رضي الله عنه) الا نحو العشرة - وما في الصحيح أصح والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** فقام اليه عبيدة السلماني الخ منسوب الى سلمان باسكان اللام جند قبيلة معروفة وهو بطن من مراد قاله ابن ابي ابي السجستاني اسلم عبيدة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم لبنتين ولم يرعه وسمع عمر وعليا وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

فقال يا امير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اي والله الذي لا اله الا هو حتى استخلفه ثلاثا وهو يحلف له **حاشي** ابو الطاهر يونس بن عبد الاعلى قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحرث عن بكير بن الاشج عن بسر بن سعيد عن عبيد الله بن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحارث بن ابي اسحق وروى عن علي بن ابي طالب قال لا اله الا الله قال على كلمة حق اريد بها باطل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفنا من اني لاعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم ولا يجوز هذا منهم وانا راى خلقه من ابغض خلق الله اليه منهم اسود احدى يديه طئي شاة او حلة ثدى فلما قتلهم علي بن ابي طالب قال انظروا فظنوا قتلوا شيئا فقال ارجعوا فوالله ما كذبنا ولا كذبنا في رواية قال بكير وحدثني رجل عن ابن حنين انه قال رأيت ذلك **حاشي** انا شيان بن فروخ قال نا سليمان بن المغيرة قال نا حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعدى من امتي او سيكون بعدى من امتي قوم يقرءون القرآن لا يحاوز حلقهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه هم شر الخلق والخليقة فقال ابن الصامت فليقتل رافع بن عمر الغفاري اخا الحكم الغفاري قلت ما حديث سمعته من ابي ذر كذا وكذا فذكرت له هذا الحديث فقال انا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا علي بن شخير عن الشيباني عن يسير بن عمر قال سألت سهل بن حنيف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الخوارج فقال سمعته وانا اريد به نحو المشرق قوم يقرءون القرآن بالسنتهم لا يعدون تراقيمهم يقرءون من الدين كما يرمق السهم من الرمية **حاشي** ابو كامل قال نا عبد الواحد قال نا سليمان بن الشيباني بهذا الاسناد وقال يخرج منه اقوام **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق جميعا عن يزيد قال ابو بكر نا يزيد بن هرون عن العوام بن حوشب قال نا ابو اسحق الشيباني عن اسير بن عمرو عن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يتيه قوم قبل المشرق حلقة رؤسهم **حاشي** انا عبيد الله بن معاذ العنبري قال نا ابي قال نا شعبة عن محمد وهو ابن زياد سمع ابا هريرة يقول اخذ الحسن بن علي تمره من تمر الصدقة فجعلها فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنز كنز قوله حتى استخلفه ثلاثا ثم قال النووي انما استخلفه ليؤكد الامر عند السامعين وتظهر معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا ومن معه على الحق قلت ويظهر قلبا استخلف لاذلة توهموا اشار الله على ان الحرب خدعة فنحشى ان يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوفا كذا في الفهم - قوله كلمة حق اريد بها باطل ثم قال النووي معناه ان الكلمة اصلها صدق قال الله تعالى ان الحكم الا لله لكلمهم ارادوا بها الاكثار على علي رضي الله عنه في تحكيمه وهو باطل - قوله طي شاة ثم هو بطاء محملة مضمومة ثريا موحدة ساكنة والمراد به ضرع الشاة، وهو فيها عجاز واستدارة انما اصله للكلبة والسباع، كذا في الشرح - قوله او حلة ثدى اي سرستان بالفارسية قوله عن يسير بن عمرو في الرواية الاخرى اسير بن عمرو وهو بضم الياء المثناة من تحت وفتح السين المحملة والثاني مثله الا انه بمنزلة مضمومة وكلاهما يصح يقال يسير واسير وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال له صحبة وذكر ابو نعيم في تاريخه حديثا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرين سنين ويقال له اسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية ابي نصر عن اسير بن جابر عن عمير في فضيلة اويس القرني وتيل هو اسير بن عمرو بن جابر بن جابر - قوله نحو المشرق ثم وفي رواية البخاري وهو بيده قبل العراق قوله يتيه قوم ثم اي يذهبون عن الصواب وعن طريق الحق يقال تاه اذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق والله اعلم وفي هذا الحديث ان سهل بن حنيف صرح بان الخوارج الحارثية هم المراد بالقوم المذكورين في احاديث الباب فيقوى ما تقدم من ان ابا سعيد توقف في الاسم والنسبة كما في كونه المراد، وقد عد الحافظ رحمه الله من روى هذا الحديث في الخوارج ثم قال فيكون خمسة وعشرون نفسا من الصحابة والطرق الى كل ثمرة متعددة كعلي وابي سعيد وعبد الله بن عمر وابي بكر والبراءة وابي ذر فيفيد مجموع خبرها القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله** قوله اخذ الحسن ابن علي الخ وفي رواية معمر بن محمد بن زياد انه سمع ابا هريرة قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم تمرنا من تمر الصدقة والحسن في حجره اخرجه احمد - قوله كنز كنز الفهم الكاف وكسرهما وسكون المعجمة مثقلا وعففا وبكسر الخاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات والثانية توكيد للاولى وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقدر قيل عربية وقيل اعمية وزعموا لا وى انها معربة وقد اوردتها البخاري في باب من تكلم بالفارسية ونازع الكرماني في كونها اعمية وقال انها من اسماء الاصوات فلا يناسب الترجمة واجاب ابن المنير عنه فقال وجه مناسبتها

باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وهو يرويها نحو بنو المطلب وروى غيرهم

إرهاباً أما علمت أنا لا ناكل الصدقة حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع عن شعبة بهذا الأسناد وقال أنا لا ناكل لنا الصدقة وحدثنا محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر وحدثنا ابن مني قال نا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة في هذا الأسناد كما قال ابن معاذ أنا لا ناكل الصدقة حدثنا هرون بن سعيد

أنه صلى الله عليه وسلم خاطبه بما يفهمه ما لا يتكلم به الرجل مع الرجل فهو مخاطبة العجمي بما يفهمه من لغته قوله أروها الخ وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أحمد بن حنبل عن أبيه فاذا هو يلوك تمر فتركه خذه وقال ألقها يا بني ويجمع بين هذا وبين قوله كخ بانه كلمه أو لا بهذا فدلنا تمادى قال له كخ إشارة إلى استنقار ذلك له ويحتل العكس بأن يكون كلمه أو لا بذلك فدلنا تمادى نزاعاً من فيه وفي الحديث تأديب الأطفال بسا ينفعهم وه نعم مما يصرفهم ومن تنال المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدربوا بذلك قوله أما علمت الخ هو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالماً أي كيف خفي عليك هذا مع ظهوره وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل وفيه مخاطبة من لا يميز لقصداً سمع من يميز لأن الحسن إذا كان طفلاً قوله أنا لا ناكل لنا الصدقة الخ وفي رواية معمر بن الزبير عن الصدقة لا ناكل لآل محمد وهكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه بأسناد قوي أنا آل محمد لا ناكل لنا الصدقة، ففيه تحريم الزكوة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله - وأختلف المراد بالآل هنا فقال الشافعي وجماعة من العلماء أنهم بنوها شمر وبنو المطلب استدلل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك بنو المطلب مع بني هاشم في سهم ذوق القربى ولم يحظ أحد من قبائل قريش غيرهم وتلك العطيّة عوض عوضه بدلاً عما حرموه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جابر بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنو المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بنو المطلب بنوها شمر شيء واحد وأجيب عن ذلك بأنه إنما أعطاهم ذلك لموا لا شمر لا عوضاً عن الصدقة وقال أبو جعفر ومالك وأحمد في رواية هم بنوها شمر فقط وأما بنو المطلب فيجوز لهم الأخذ من الزكوة لأنهم دخلوا في عموم قوله تعالى إنا الصّدّقات للفقراء والمساكين الآية لكن خرم بنوها شمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم أن الصدقة لا تنبغي لآل محمد فيجب أن يخص المنع بهم ولا يصح قياس بنو المطلب على بني هاشم لأن بني هاشم أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشرف وهم آل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد في حديث جابر بن مطعم المذكور من رواية ابن أبي شيبة فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنوها شمر لا نكدهم فضله للموضع الذي وضعك الله منهم فما بال أخواننا بنو المطلب قال ابن قدامة رحمه الله ومشاركة بنو المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بنحو القرابة بل دليل أن بني عبد شمس وبني نوفل يساؤونهم في القرابة ولم يعطوا شيئاً وإنما شاركوه بالنصرة أو بمساجيعاً والنصرة لا تقتضي منع الزكوة، أم - وهكذا روى عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنهم بنوها شمر خاصة وبه قال زيد بن أرقم كما سيأتي وقال ابن هبيرة في الإفصاح اتفقوا على أن الصدقة المفروضة حرام على بني هاشم وهم خمس بطون آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث ابن عبد المطلب قال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى وهو الأب المربع للنبي صلى الله عليه وسلم أربعة وهو هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثوها شمر أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرفت الزكوة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء إلا أولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل، قهستاني، وبه علم أن إطلاق بنو هاشم ما لا ينبغي إذا لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وهذا قال في المحاشي السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضاً إلى هاشم وتخل لهم الصدقة، أم - أي لمن أسلم منهم وفي جميع الأصول أنه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب عامر القم وسرته صلى الله عليه وسلم بأسلامهما ودعاهما وشهدا مع خنينا والطائف ولهما عقب عند أهل النسب قد تقع في حديث زيد بن أرقم عند سلم في المناقب في قصة طويلة فقال له حصين ومن أهل بيته يا زيد ألبس نساء من أهل بيته قال نساء من أهله ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده قال ومثله قال سر آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس قال كل هؤلاء حرم الصدقة قال نعم وقد أُلحق بقولاء الأربعة بنو الحارث بن عبد المطلب بأثناق العلماء كما نقلنا عن ابن هبيرة ولما هو منصوص في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن أحماد في الباب وفي كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً أصبروا على أنفسكم يا بني هاشم فأنما الصدقات خمس لآل الناس رواه الطبراني ولما أتت سيرة أسناده كيف هو والله تعالى أعلم بالصواب، قال ابن قدامة رحمه الله لا نعلم خلافاً في أن بنو هاشم لا قبل لهم الصدقة المفروضة وكذلك حكم الإجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وتيل عنه تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوق القربى حكمه الطحاوي، وفي عدة النصارى قال الطحاوي في هذه الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة ونقله بعض المالكية عن أبي جهمي منهم قال في الفقه وهو وجه لبعض الشافعية وحكي فيه أيضاً عن أبي يونس أنها غل من بعضهم ببعض من غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز، المنع، جواز التطوع دون الغرض، عكسه، قال الشوكاني والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل أنها متواترة وتواتر معنوياً ويؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجراً إلا المودة

أخبار العلماء في هذا الباب كما في المذهب لا ناكل لنا الصدقة

الايلى قال تابن وهب قال اخبرني عمرو ان ابا يونس مولى ابي هريرة حدثه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 اني لا نقيلب الى اهلي فاجد التمرة ساقطة على فراشي ثم ارفعها لاكلها ثم اخشى ان تكون صدقة فالتقيها **حدثنا محمد بن رافع**
 قال نا عبد الرزاق بن همام قال نا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر
 احاديث منها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اني لا نقيلب الى اهلي فاجد التمرة ساقطة على فراشي اوني يتقي فراجها
 لاكلها ثم اخشى ان تكون صدقة فالتقيها **حدثنا يحيى بن يحيى** قال انا وكيع عن سفيان عن منصور عن طلحة بن مصرف
 عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد تمره فقال لولا ان تكون من الصدقة لاكلتها **حدثنا ابو كريب** قال نا ابو اسامة
 عن زائدة عن منصور عن طلحة بن مصرف قال نا انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بتمر بالطريق فقال لولا ان تكون
 من الصدقة لاكلتها **حدثنا محمد بن مثنى** وابن بشار قال نا معاذ بن هشام قال حدثني ابي عن قتادة عن انس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم وجد تمره فقال لولا ان تكون صدقة لاكلتها **حدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال نا جريوة عن
 ملك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثه ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث حدثه
 قال اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقال والله لو بعثنا هذين الغلامين قال لي وللفضل بن عباس الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلما فامرهما على هذه الصدقات فاذيا ما يؤدى الناس واصبا ما يصيب الناس قال
 فبينما هما في ذلك جاء علي بن ابي طالب فوقف عليهما فذكر لهما ذلك فقال علي

في القربى وقوله قل ما استغكروا عليه من اجر" ولو احلها لاله او شك ان يطعنوا فيه ولقوله تعالى حذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم
 بها وثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان الصدقة اوساخ الناس كما رواه مسلم واعلم ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض
 والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وسلم وتعقب بانه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا
 في رواية عن احمد وقال ابن قدامة ليس مانع من ذلك بواضح الدلالة واما آل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكثر الحنفية وهو الصحيح عن الشافعية
 والحنابلة انها تجوز لصدقة التطوع دون الفرض لان المحرم عليهم انما هو اوساخ الناس وذلك هو الزكاة لا صدقة التطوع وقال ابو يوسف انها
 تحرم عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لو يفصل، وفي شرح الكنز لافرق بين الصدقة الواجبة والتطوع ثم قال وقال بعض يجعل لهما التطوع، ام
 قال الشيخ ابن الميمون فقد ثبت الخلاف على وجه يشعر بتجريم حرمة النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب اعتباره فلا ينعى لهما النافلة الا على وجه
 الهبة مع الادب وخفض الجناح تكريمه لاهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرب الاشياء اليك حديث لحم بسرية الذي تصدق به عليهما
 لم يأكله حتى اعتبره هدية منها فقال هو عليها صدقة ولنا منها هدية وانظروا انها كانت صدقة نافلة وايضا لا تخصيص للعمومات الا بدليل، ام
 قال الخطاوي في شرح معاني الآثار والنظر ايضا يدل على استواء حكم الفرائض والتطوع في ذلك (اي في التحريم) وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ومحمد رحمهم الله تعالى وقد اختلفت عن ابي حنيفة في ذلك فروى عنه انه قال لا بأس بالصدقات كلها عني هاشم وذهب في ذلك عندنا الى
 ان الصدقات انما كانت حرمت عليهم من اجل ما جعل لهم في الخمس من مسجد ذي القربى فلما انقطع ذلك عنهم خرج الى غيرهم بموت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حل لهم بذلك ما قد كان محرراً عليهم من اجل ما قد كان أحل لهم وقد حدثني سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة في ذلك مثل قول ابي يوسف في هذا أناخذ، ام - وهذا صريح في ان الخطاوي ما اختار رواية الحل عن ابي حنيفة بل أخذ بالرواية التي
 وافقت قول ابي يوسف وهي ظاهر الرواية التي ذكرها او لا من استواء حكم التحريم في الفريضة والتطوع، والله اعلم **قوله** فالتقيها ثم قال يحفظهم وقد
 رواه احمد من طريق عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال تصور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففعل له ما أسهره قال اني وجدت تمره ساقطة فالتقيها
 ثم ذكرت تمرًا كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري أسره ذلك كانت التمرة او من تمر اهلي فذلك أسهرني وهو محمول على التقدير وانه لما اتفق له أكل
 التمرة كما في هذا الحديث واقلقه ذلك صار بعد ذلك اذا وجد مثلها ما يدخل التردد تركه احتياطاً ويحتمل ان يكون في حالة اكلها ايها كان في
 مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال المحلب انما تركها صلى الله عليه وسلم تورعاً وليس بواجب لان الاصل ان كل شيء في بيت الانس
 على الاباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب الاولى، ام **قوله**
 لولا ان تكون من الصدقة لاكلتها **قوله** بتمر في الطريق ثم قال يحفظهم **قوله** فالتقيها ثم قال يحفظهم **قوله** فالتقيها ثم قال يحفظهم
 لانه صلى الله عليه وسلم ذكر انه لم يمنع من اكلها الا تورعاً خشية ان تكون من الصدقة التي حرمت عليه لا كونها مرمية في الطريق فقط وقد اوضح ذلك

لا تفعلوا فوالله ما هو بفعل فانتحاه ربيعة بن الحرث فقال والله ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا فوالله لقد نلت صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فما نفسناه عليك قال على أرسلوها فانطلقا واضطجع على قال فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المظهر سبقاه إلى الحجرة فقمنا عندها حتى جاء فأخذ بأذاننا ثم قال أخرجنا ما نصرنا ثم دخل ودخلنا عليه وهو يوشى عند زينب بنت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحدنا فقال يرسل الله انت ابن الناس وأوصل الناس وقد بلغنا النكاح فحجنا لتؤميرنا على بعض هذه الصدقات فتوذى إليك كما يؤذى الناس ونصيب كما يصيبون قال فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه قال وجعلت زينب تلعب ألبنا من وراء الحجاب أن لا تكلمناه قال ثم قال ان الصدقة لا تنبغ لآل محمد انما هي أو ساخ الناس أذعوا إلى محمية وكان على الخمس ونوفل بن الحرث بن عبد المطلب قال فجاءه فقال لمحمية أنكم هذا الغلام ابنتك للفضل بن عباس فأنتكاه وقال لنوفل بن الحرث أنكم هذا الغلام ابنتك لي فأنتكحني وقال لمحمية أصديق عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يسمه لي **ح** حدثنا هرون بن معروف قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد

قوله في أوله حديث الباب على فراشي فأنه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعا لخشيته أن تكون صدقة فلو لم يخش ذلك لأكلها ولم يذكر تعريفا فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريض لكن هل يقال لها نقطة رخص في ترك تعريضها أو ليست نقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يتملك دون مالا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع أن الامام يأخذ المال الصائغ للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه أو تركها عمدا لئلا يتبع بها من يجد لها من تحمل له الصدقة وانما يجب على كل واحد حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالأعراض عنه لحقارته والله أعلم **قوله** فوالله ما هو بفعل الخ قال الأبي الأظهر في حلقه أنه مستند فيه لقضية الحسن بن علي رضي الله عنهما **قوله** فانتحاه ربيعة بن الحرث الخ هو بالحاء ومعناه عرض له وقصد - **قوله** إلا نفاسة منك علينا الخ معناه حسدا منك لنا **قوله** فما نفسناه عليك أي ما حسدناك ذلك **قوله** أخرجنا ما نصرنا الخ قال النووي هكذا هو في معظم الأصول ببلادنا وهو الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل التصريح بضم الناء وفتح الصاد وكسر الراء وبعد هاء أخرى ومعناه تجعانه في صدر ركما من الكلام وكل شيء بحقه نقد صهرته ووقع في بعض النسخ تسرنا بالسين من السرا أي ما تقولانه لي سرا وذكر القاضي عياض فيه أربع روايات هاتين الثنتين والثالثة تصد بان بأسكان الصاد وبعد هاء دال محملة معناه ما ذا ترفعان إلي قال وهذه رواية السمرقندي الرابعة تصوران بفتح الصاد ورواوا مكسورة قال هكذا اضطبطه الحميدي قال القاضي وروايتا عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد روايته الدال والصحيح ما قد مناه عن معظم نسخ بلادنا ورجحه أيضا صاحب المطالع فقال الأصوب تصد بان بالصاد والمرايين **قوله** فتواكلنا الكلام الخ أي اتكل كل واحد منا على الآخر من استعنت القوم فتواكلوا أي وكل بعضهم إلى بعض **قوله** وقد بلغنا النكاح الخ أي المحل كقوله تعالى حتى إذا بلغوا النكاح **قوله** حتى أردنا أن نكلمه الخ أي كلمته ثانيا **قوله** تلعب ألبنا الخ هو بضم التاء وأسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال للمع ولمع إذا اشار بشيء أو سبد - **قوله** أن الصدقة لا تنبغ لآل محمد الخ قال النووي دليل على أنها محرمة عليهم سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، أم وأجازها الطحاوي وغيره للعاملين منهم لأنها أجرة وقال ابن عابد بن فلاحتل للعامل الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله عليه وسلم عن شعبة الترخي وكان منع العامل لها من أخذ صريح في السنة - **قوله** انما هي أو ساخ الناس الخ أي انما تظهر لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها **قوله** في كفسالة الناس قال الشيخ العارف الكبير ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما كانت أو ساخا لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلاء وتقع فداء عن العبد في ذلك فيتمثل في مدارك الملائكة على أعقابهم وهذا يسمى عندنا بالوجود التشبيهي فتدرك بعض النفوس العالية ان فيها ظلمة وأيضا فان المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة وهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم أن التكتب بهذا النوع شروحه المكاسب لا يليق بالمطهرين والمنوة بهم في الملة وفي هذا الحكم سر آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم أن أخذها لنفسه ويجوز أخذها لخاصته والذين يكونون نفعهم بمأزلة نفعه كان مظنة أن يظن الظالمون ويقول القائلون فحقه ما ليس بحق فأراد أن يسلط هذا الباب بالكلية ويحرم بأن منافعها راجعة إليهم وانما تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراءهم رحمة بهم وحدا إليهم تقريبا لهم من الخير وانقاذ لهم من الشر - **ام** قال السنوي لما كانت الصدقات أو ساخ الناس ولهذا حرمت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله فكيف أباها لبعض أمته ومن كمال إيمان المرء أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه قلت ما أباها لهم عزيمية بل اضطربا وكذا أحاديث تراها ناهية عن السؤال فحلت الحازم أن يراها كالميتة فمن اضطرب غير باع ولا عاد فلا أثر عليه **قوله** ادعوا إلى محمية الخ سألني ضبطه ونسبته في آخر الباب **قوله** أصديق عنهما من الخمس كذا وكذا قال النووي

عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب اخبره ان ابا
 ربيعة بن الحرث والعباس بن عبد المطلب قال لالعبد المطلب بن ربيعة وللفضل بن عباس انتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وساق الحديث بنحو حديث ملك وقال فيه فالتقى على رداءه ثم ضجع عليه وقال انا ابو حسن القرم والله لا اريو مكاني حتى يرجع
 اليكما ابناكما بحورا بعثنا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في الحديث ثم قال لنا ان هذه الصدقات انما هي اوساخ
 الناس وانما لا تحمل لحد ولا آل محمد صلى الله عليه وسلم وقال ايضا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى محمية بن جزء
 وهو رجل من بني اسد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الاخماس محل شاة قتيلة بن سعيد قال نال شح و
 حدثنا محمد بن ربح قال انا الليث عن ابن شهاب ان عبيد بن السباق قال ان جويرية زوجة النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقال هل من طعام قالت لا والله يارسول الله ما عندنا طعام الا عظم من شاة اعطيت
 مولاتي من الصدقة فقال قريته فقد بلغت محلها حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد واسحق بن ابراهيم جميعا
 عن ابن عيينة عن الزهري بهذا الاسناد نحوه وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا وكيع وحدثنا محمد بن مثني
 وابن بشار قالانا محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال اهدت بريرة الى النبي صلى الله عليه وسلم لحنما تصدق به عليها فقال هولها صدقة
 قالنا شعبة عن قتادة سمع انس بن مالك قال اهدت بريرة الى النبي صلى الله عليه وسلم لحنما تصدق به عليها فقال هولها صدقة
 ولنا هدية حدثنا عبد الله بن معاذ قال نا ابي قال نا شعبة ح وحدثنا محمد بن مثني وابن بشار واللفظ لابن مثني

يحتل ان يريد من سهم ذوى القربى من الخمس لاها من ذوى القربى ويحتل ان يريد من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس قوله عن عبد الله
 ابن الحرث بن نوفل الهاشمي الخ قال النوى سبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل كلاً
 صحيح والاصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس الى جده ولا يمتنع ذلك قال النسائي ولا تعلم احداً روى هذا الحديث عن مالك الا جويرية بن اسلم
 قوله انا ابو حسن القرم الخ قال النوى هو بنون حسن واما القرم في الراء مرفوع وهو السيد واصله فعل الابل قال الخطابي معناه المقدم في المعرفة
 بالامور والرأى كالفعل هذا الوجه في ضبطه وهو المعروف في نسخ بلادنا والثاني حكاه القاضى ابو حسن القرم بالواو باضافة حسن الى القوم و
 معناه عالم القوم وذو رأيهم والثالث حكاه القاضى ايضا ابو حسن بالتون والقوم بالواو مرفوع اي انا من علمت رأيي ايها القوم وهذا ضعيف
 لان حروف النداء لا تحذف في نداء القوم ونحوه قوله لا اريو مكاني الخ بفتح الهنزة وكسر الراء اي لا افا رقه قوله يرجع اليكما ابناكما الخ قال النوى
 هكذا ضبطناه ابناكما بالتثنية ووقع في بعض الاصول ابنا كما بالواو على الجمع وحكاة القاضى ايضا قال وهو وهم والصواب الاول وقال وقد يصح
 الثاني على مذهب من جمع الاثنين قوله بحورا بعثنا به الخ هو بفتح الحاء الملهمة اي بجواب ذلك قال الهروري في تفسيره يقال كلمته فما رد على
 حورا ولا حويرا اي جوابا قال ويجوز ان يكون معناه الخيبة اي يرجع بالخيبة واصله الجور الرجوع الى النقص قال القاضى هذا شبه بسباق الحديث
 كذا في الشرح - قوله محمية بن جزء الخ اما محمية فميم مفتوحة ثوحاء مملئة ساكنة ثم ميم اخرى مكسورة ثرياء مخففة واما جزء فميم مفتوحة ثوراء ساكنة
 ثم هزة هذا هو الاصح قال القاضى هكذا تقوله عامة الحفاظ واهل الاتقان ومعظم الرواة وقال عبد الغنى بن سعيد يقال جزى بكس الزاى يعنى فبالياء
 وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضى وقال ابو عبيد هو عندنا جز مثل الزاى واما قوله وهو رجل من بني اسد فقال القاضى كذا وقع والحفظ انه
 من بني زبيد لا من بني اسد يا ابا حنيفة الهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا في ان كان الهدي ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها
 المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة عليه قوله اعطيت مولاتي من الصدقة الخ فيه جواز الصدقة لوالى
 ارجح النسخ لله عليه وسلم واما اذا وجه صلى الله عليه وسلم فقد نقل ابن بطال انهم لا يدخلون في ذلك اي عدم حل الصدقة باتفاق الفقهاء وفيه نظر فقد ذكر ابن بطال
 ان الخلال اخرج من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة قالت انا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال وهذا يدل على تحريمها قلت اسأله الماعائشة حسن اخرجها بن
 ابي شيبة ايضا وهذا لا يقدح فيما نقلنا من لبطال كذا في الفقه قوله فقد بلغت محلها الخ قال الحافظ فحدث امر عطية من باب الزكوة اي انها لما تهرت
 فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصدقة كما سأل في الهبة و
 هذا تقرير ابن بطال بعد ان ضبط محلها بفتح الحاء وضبطه بعضهم بكسها من الحول اي بلغت مستقرها والاول اولى ثم قال في ابواب الهبة محلها بكسر الهاء
 يقع على الزمان والمكان اي نال عنها حكم الصدقة المحرومة على وصارت حلالا وفي الحديث ان الصدقة يجوز فيها تصدق الفقير الذي اعطيه بالبيع الهدية وغيرها
 قوله عن قتادة سمع انس بن مالك الخ فيه التنبية على انتفاء بدل ليس قتادة لا عن عن رواية الاولى وصرح بالسماع والثانية قوله ولنا هدية الخ قال لنا في فارت

باب ابا حنيفة الهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا في ان كان الهدي ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة عليه -

قالنا محمد بن جعفر قال ناشئة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة واتي النبي صلى الله عليه وسلم بالجمل بقر فقبل هذا ما تصدق به
 على بريدة فقال هولها صدقة ولنا هدية **حدثنا** زهير بن حرب ابو كريب قالنا ابو معوية ناهشام بن عمرو عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت في بريدة ثلاث قضيات كان الناس يتصدقون عليها وتهدى لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال هو عليها صدقة ولكم هدية فكلوه **وحدثنا** ابو بكر بن الاشيبه قالنا حسين بن علي عن زائدة عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عن عائشة سمع **وحدثنا** محمد بن مثنى قالنا محمد بن جعفر قالنا ناشئة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يحدث عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك **وحدثنا** ابو الطاهر قالنا ابن وهب قال قال خبرني مالك بن انس عن ربيعة عن القاسم عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك غير انه قال وهولنا منها هدية **حدثنا** زهير بن حرب قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن
 خالد عن حفصة عن ام عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشى فلتا جلد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عائشة قال هل عندك شئ قالت لا الا ان تسيبته بعثت اليها من الشاة التي بعثت بها اليها قال انها
 قد بلغت فحلبها **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام الحجري قالنا الربيع بن يحيى عن ابن مسعود عن محمد بن وهبان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا اتى بطعام سأل عنه فان قبل هدية اكل منها وان قبل صدقة لم يأكل منها **حدثنا** يحيى بن يحيى عن ابو بكر بن الاشيبه
 وعمر بن الناقدا عن ابي بن ابراهيم قال يحيى انا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى **وحدثنا** اسمعيل بن معاذ
 والافطه قالنا ابى عن شعبة عن عمرو بن مرة قالنا عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاه قوم تصدقوا قال اللهم صل عليهم
 الصدقة الهدية حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه بان الصدقة ثواب الآخرة وذلك ينبت عن عمر المحط وذلك الاخذ في احتياجه الى
 الترحم عليه والفرق اليه ومن الهدية التقرب الى المهدى اليه واكرامه بهرهما عليه فيها غاية العزة والرفعة لديه وايضا فنشأن الهدية مكانها في الدنيا
 ولذا كان عليه الصلوة والسلام ياخذ الهدية ويثيب عنها عوضها فلا تمتة المبتة فيها بل لمجرد المحبة بما يدل عليه حديث تهادوا تحابوا واتجروا تجروا الصلوة
 ففي العقبى ولا يجازيها الا المولى، ام قال لا يري لا يقال كون الصدقة او سخر الناس وانها مطهرة للمال هو صنف لا يزيله عنها الهدية بها لاننا نقول كونها
 وسعى ليس وصفا ذاتيا لها حتى يقال انه لا يزول وانما هو وصف حكمي جعل بالشريعة والشرع قائم بغيره عنها، واستنبط البخاري وكذا الطحاوي من
 فضة بريدة وامر عطية ان لها شئ ان ياخذ من سهم العالمين اذا عمل على الزكوة وذلك انه انما يأخذ على علمه قال فلما حل بها شئ ان ياخذ ما يملكه بالهدية
 ما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحل له اخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة واستدل به ايضا على جواز صدقة التطوع لارواح النبي صلى الله عليه وسلم
 لا نحو فرجوا بين انفسهم وبينه صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه ذلك بل اخبرهم ان تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه
 فيها كما تقدم تقريره والله اعلم - قوله بل هو بقوله الخ ذهل الحافظ رحمه عن رواية مسلم هذه حيث قال والخبر المذكور وقع في بعض الشرع انه كان يلحق
 وفيه نظر بل جاء عن عائشة تصدق على مولا في بشاة من الصدقة فهو ولي ان يؤخذ به - اه - والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله ثلاث قضيات الخ
 اى سنن واحكام فذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم ولنا هدية ولو يذكرها الثانية والثالثة وهما الولاء لمن ائتمت وتخييرها في فسخ النكاح
 حين اعتقت تحت عبد - سياتي بيان الثلاث مشروحة ان شاء الله تعالى في كتاب النكاح - قوله هل عندك شئ الخ اى من الطعام - قوله الا ان تسيبته
 بالنون والمهملة والموحدة مصغرا اسم امر عطية، قال الحافظ وفيه اشارة الى ان اذواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه
 لان عائشة قبلت هدية بريدة وامر عطية مع علمها بانها كانت صدقة عيها وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي صلى الله عليه وسلم
 لعلمها انه لا تحل له الصدقة واقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك انهم ولو كتبه بيت لها از حكم الصدقة فيها قد تحل فحلت له صلى الله عليه وسلم ايضا
 ثم قال استشكلت قصة عائشة في حديث امر عطية مع حديثها في قصة بريدة لان شأهما واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهما بما حصل
 ان الصدقة اذا قبضها من رجل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه ان يتناولها اذا اهديت له او بيعت فلو تقدمت
 القصتين على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ويبعد ان تقع القصتان دفعة واحدة **قوله** اذا اتى بطعام الخ زاد احمد بن حنبل بن
 طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابيه **قوله** سأل عنده الخ فيه استعمال الوعر والفصح عن ابن المأكول والمشارب **باب** اللعالمين
 أتى بصدقته **قوله** عن عمرو بن مرة الخ اى ابن عبد الله بن طارق المرادى الكوفي تابعي صغير لم يسم من الصحابة الا من ابن ابي اوفى قال شعبة
 كان لا يدرى - **قوله** اللهم صل عليهم الخ قال النووي في هذا الدعاء وهو الصلوة امتثال لقول الله عز وجل **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ**، ام استدلى به
 على استحباب دعاء اخذ الزكوة لمعطياها وأوجه بعض اهل الظاهر وحكاها الحنطى وجهها لبعض الشافعية وتغيب بأنه لو كان واجبا لقلد النبي صلى الله

هذا الحديث من الصحيح قد تقدم

باب أرضاء السامعي ما لم يطلب حراماً

أقول العلماء في جواز الصلوة على غير الأنبياء

فأتاه إلى أئمة في بصدقه فقال اللهم صل على آل أبي أوفى **وحدثنا** ابن نمير قال نا عبد الله بن إدريس عن شعبة بهذا الإسناد غير أنه قال صل عليه **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال نا هشيم **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حفص بن غياث وأبو خالد الأحمر **وحدثنا** محمد بن شفي قال نا عبد الوهاب بن أبي عدي وعبد الله بن علي كلهم عن داود **وحدثنا** زهير بن حرب واللفظ قال نا اسمعيل بن إبراهيم قال نا داود عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاكم المصدق فليصدروا عنكم وهو عنكم راض

عليه السلام السعاة ولأن سائر ما يأخذ الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلواته سكتاً لهم بخلاف غيره وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى وَصَلِّ عَلَيْهِمْ "قال ادع لهم ما خرج النساء من حديث وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم قال في رجل بعث بناقته حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي إبله، واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت **قوله** اللهم صل على آل أبي أوفى يريد يا أوفى نفسه لأن آل أبي أوفى يطلق على ذاك الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أتوني من ماء من مزمارك داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر وقيل عليه وعلى أتباعه، واسم أبي أوفى علمه بن خالد بن الحارث الأسلمي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين واستدل به على جواز الصلوة على غير الأنبياء وكراهه مالك والجمهور قال ابن المين وهذا الحديث يعكر عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعوا أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث قال عياض والذي أميل إليه قول مالك وسفيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا يذكر غير الأنبياء بالرضاء والغفران والصلوة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لا تكون من الأعلام المعروفة وإنما أحدثت في دولة بني هاشم وأما الملكة فلا عرف فيه حديثاً نصاً وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله أن ثبت (أي حديث) صلوا على أنبياء الله) لأن الله تعالى سماهم رسلاً وأما المؤمنون فاختلف فيه فقيل لا تجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكي عن مالك كما تقدم وقالت طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً لا تجوز تبعاً فيما ورد به النص أو الحق به لقوله تعالى لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ولأنه لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلوة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم أبو المعالي من الحنابلة وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين وقالت طائفة تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً وهذا قول أبي حنيفة وجماعة وقالت طائفة تركه استقلالاً لا تبعاً وهي رواية عن أحمد وقال النووي هو خلاف الأولي وقالت طائفة تجوز مطلقاً وهو مقتضى صنيع البخاري وأجاب المانعون عن حديث الباب بنظره بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يختصا من شاء أباشاً وليس ذلك لأحد غيرهما قال الحافظ والحجة فيه أنه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشاركه غيره فيه فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صحيحاً ويقال صلى الله عليه وسلم النبي وعلى صديقه وخليفته ونحو ذلك وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد بن عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صحيحاً لأن هذا الشعار صار شعاراً لله سبحانه فلا يشاركه غيره فيه ولا حجة لمن أجاز ذلك منفرداً فيما وقع من قوله تعالى وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ولا في قول امرأة جابر صل على وعلى زوجي فقال اللهم صل عليهما فان ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم ولصاحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء وليس لغيره أن يتصرف إلا بأذنه ولم يثبت عنه إذن في ذلك ويقوى المنع بأن الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعاراً لأهل الأهل يصلون على من يعظونه من أهل البيت وغيرهم وهل المنع في ذلك حراماً أو مكروه أو خلاف الأولي حكى الأوجه الثلاثة النووي في الأذكار وصحح الثاني وقد روى اسمعيل بن إسحاق في كتاب أحكام القرآن له بأسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أنا بعد فان ناساً من الناس التمسوا عمل الدنيا لعل الآخرة وان ناساً من القصاص أحدثوا في الصلوة على خلفائهم وأمرهم بعد الصلوة على النبي فاذا جاءك كتابي هذا فمهرهم أن تكون صلواتهم على النبيين ودعائهم للمسلمين ويدعوا ما سوى ذلك ثم اخرج عن ابن عباس بأسناد صحيح قال لا تصلح الصلوة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار، أم وقد تقدم نقل كلام ابن القيم في هذا

المسألة في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الصلوة فراجع **باب** أرضاء السامعي ما لم يطلب حراماً **قوله** إذا أتاكم المصدق فليصدروا عنكم وهو العامل **قوله** فليصدروا عنكم بضم الدال أي يرجع **قوله** وهو عنكم راض أي الجملة حال قال الطيبي ذكر المسبب أراد السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للمزني والمغنى تلقوه بالترحيب واداء زكاة أموالكم ليرجع عنكم راضياً وإنما عدل إلى هذه الصيغة مبالغة في استرضاء المصدق وإن ظلم كما في سنن أبي داود قال ارضوا مصدقكم وإن ظلمتم أي وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب حكمكم أموالكم ولم يرد أنهم وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب أرضائهم قال عياض في هذا الحق على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم وكل ذلك حص

باب فضل شهر رمضان

الذي يخرج من رمضان من غير ذكر الشهر
وبين سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان

حدثنا يحيى بن أيوب و قتيبة وابن جرقا وأبو حنيفة السمعيل وهو ابن جعفر عن أبي بصير عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفت الشياطين وحدثني حرمة

من أعظم طاعات الأسلام وأيضاً فإن اجتماع طوائف عظيمة من المسلمين على شيء واحد في زمان واحد يرى بعضهم بعضاً معونة لهم على الفعل فيستريحون ويشتجعون بآلههم وأيضاً فإن اجتماعهم هذا سبب لنزول البركات الملكية على خاصتهم وعامةهم وأدنى أن ينعكس أنوار كرمهم على من دونهم ويحيطد دعوتهم من وراءهم وإذا وجب تعيين ذلك الشهر فلا حق من شهر نزل فيه القرآن ارتسخت فيه الملة المصطفوية وهو مظنة ليلة القدس، أم قال الشيخ بلد الدين العيني وموافقاً في صوم وجب في الإسلام أو لا فليل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة أيام من كل شهر لا تساءل صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام رواه البيهقي وبتأخر من رمضان خير منه ويبرأ أطعموا ثمنه الجحيم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ونزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان **قوله** عن أبي بصير عن أبيه أن قال الحافظ أبو بصير هو نافع بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث بن أبي عيمان بالخين المجعية والتخانية لا يصح عنه مالك بن أنس بن مالك والوجه تابعي كبير أدرى كغيره عن أبيه عن عمر رضي الله عنه **قوله** إذا جاء رمضان الخ فيه دليل جواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر بذكر كراهية ونقل عن أصحاب مالك الكراهية وعن ابن الأثير في منعه وكثير من الشائعية أن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا يكره والجواب أن الجواز وتمسك المانعون بحديث ضعيف عن أبي هريرة من فروعاً لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه، قال النووي وأسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت بالإبدال صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهية، أم قال ابن عابدين ومعامته المشايخ على أنه لا يكره لحديث الصحيح كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان أيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولو ثبت في المشايخ كونه من أسماء الله تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم كذا في الدراية وأعلموا أنهم اطبقوا على أن العلوي ثلاثة أشهر هو مجموع المضات والمضات إليه شهر رمضان وربع الأول والآخر فحذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة الألف جزوه لا يضر أجروا مثل هذا العلم بحري المضات والمضات إليه حيث أعرابوا الجزئين كذا في شرح الكشاف للسعد زهري ومقتضاه أن رجب ليس منها خلافاً للصالح الصفدي وتبعه من قال شعراً ولا تصنف شهراً للفظ شهر الأ الذي أوله الرء فادر ولذا زاد بعضهم قوله شعر واستثنى من ذا رجباً فيمنع لأنه فيما روى ما سمع - وفي الموهب وشرحه أعلم أن لفظ رمضان مشتق من الرمض بفتح الميم قال في المصباح يقال رمضت يومئذ رمض رمضان من باب تعب وهو شدة الحر لأن العرب لما أرادوا أن يضعوا أسماء الشهور وافقوا أن الشهر المذكور شديد الحر فتسموه بذلك لموافقة الوضع الأزمنة فقالوا رمضان ذكر كذا حتى استعملوها في الأهلة وإن لم توافق ذلك الزمن كما سمي الربيعان لموافقة زمن الربيع وذلك حين أربعت الأرض أو لأنه يرمض بفتح الميم الذئب أي يجرها وهو ضعيف لأن التسمية به ثابتة قبل الشرع الذي عرف منه أنه يرمض الذئب، قال القاري ورمضان إن صح أنه من أسماء الله تعالى فغير مشتق وأرجح إلى معناه الغافر أي يمحو الذنوب ويحفظها، **قوله** فتحت الأبواب الجنة بالتخفيف وهو أكثر مما في التنزيل والتشديد لتكثير المفعول قال السدي فتحت أبواب الجنة أي تقريباً للرحمة والعباد وهذا يدل على أن أبواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه قوله تعالى جنت عدن مفتحة لهم الأبواب **قوله** غلقت أبواب النار الخ قال القاري غلقت بالتشديد أكثر قال السدي غلقت أي تبعد للحقاب عن العباد وهذا يقتضيه أن أبواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى حتى إذا جاءوها ففتحت أبوابها يجوز أن هناك غلق قبيل ذلك، وغلقت أبواب النار لا ينافي موت الكفرة في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه إذ يكفي في هذا جعفر بن صغير من القبر إلى النار غير باب المعهودة الكبار **قوله** وصفت الشياطين الخ بالمهلة المصغرة بعد فاء تشبیه مكسورة أي شذت بالأصفا وهو الاغلال وهو يعني سلسلت في الرماية الأخرى وفي الفتح قال عياض يحتمل أن الحديث على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ومنع الشياطين من أذى المؤمنين ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو وأن الشياطين يقلل اغواءهم فيصرون كالمصفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية بولس عن ابن شهاب عند مسلم فتحت أبواب الرحمة قال ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات ذلك لأسباب لدخول الجنة وغلقت أبواب النار ريباً عن صرحت المهم عن المعاصي لا تلة بأصحابها إلى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعذيبهم عن الأغواء وتزيين الشهوات قال الزين بن المنير والاول اوجه ولا ضرورة تدعو إلى صرحت اللفظ عن ظاهره وأما الرماية التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السماء فمن تصفح الرماة والأصل أبواب الجنة بل لا ينافيه وهو غلق أبواب النار واستدل به على أن الجنة في السماء لا قامة هذا مقام هذه في الرماية وفيه نظر وجرم التوريتي شارح المصابيح بالأحتمال الأخير وعبارته فتح أبواب السماء كناية عن نزل الرحمة وإزالة الخلق

ابن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن ابي النسيان اياه حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان رمضان فتحت ابواب الرحمة وغلقت ابواب جهنم وسُليست الشياطين وحلثني محمد بن حاتم والحلواني قالوا حدثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب حدثني نافع بن ابي اسحاق ان اياه حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بمثله **حلثني** بن يحيى قال قرأت على ملك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر رمضان فقال لا تصوموا

عن مصاعد اعمال العباد تارة يبذل التوفيق واخرى يحسن القبول وغلقت ابواب جهنم كناية عن تنزه النفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على المعاصي ليقمع الشهوات وقال الطبري فائدة فتح ابواب السماء لتوقيف الملائكة على استجداء فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة وفيه اذا علم المكلف ذلك باخبار الصادق ما يزيد في نشاطه ويتلقاه بأريحية وقال القرطبي بعد ان يرحم حمله على ظاهره فان قيل كيف في الشر والمعاصي واقعة في رمضان كثير اقلو صفت الشياطين لم يقع ذلك في جواب انها انما تقل عن الصائمين الصوم الذي حوفظ على شرطه روعيت آدابه او المصنف بعض الشياطين وهو المرحمة لا كالمهركما ورد في بعض الروايات او المقصود لتقليل الشر فيه وهذا امر محسوس فان وقوع ذلك فيه اقل من غيره اذ لا يلزم من تصفيل جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان ذلك اسبابا يغير الشياطين كنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية ام - قال ابن العربي لا يتعين في مخالفة المعاصي ان تكون من وسوس الشيطان اذ قد تكون من النفس وشهواتها سلبنا انها من الشيطان فانه ليس من شرطه وسوسته التي يجدها الانسان في نفسه اتصالها بالنفس اذ قد تكون مع بعدها عنها لانها من فعل الله تعالى فكما يوجد الاول في جسد المسحور والمعين عند ساحر او لعائن فكذلك توجد عند وسوسته من خارج ام - وقال الشيخ الاجل ولي الله الدهلي قدس الله روحه اعلم ان هذا الفضل (الورد في حاشية الباب) انما هو بالنسبة الى جماعة المسلمين فان الكفار في رمضان اشد عمها ولا كثر ضلالهم في غيره لمتادهم في هتك شعائر الله ولكن المسلمين اذا صاموا وقاموا وحاض كلهم في لحظة الانوار وحاطت دعوتهم من ربهم وانعكست اضواءهم على من هم وشملت بركاتهم جميع فنتهم وتقرب كل حسب استعدادهم من المنجيات وتبعدوا عن المهلكات صدق ان ابواب الجنة تفتح عليهم وان ابواب جهنم تغلق لان اصلها الرحمة واللطف ولان اتفاق اهل الارض في صفة تجلب ما يناسبها من جود الله كما ذكرنا في الاستسقاء والحج وصدق ان الشياطين تسلسل عنهم وان الملائكة تنتشر فيهم لان الشيطان لا يؤثر الا في من استعدت نفسه لآثره وانما استعداد دها له لغلوه البهيمية وقيل انهم وان الملك لا يقرب الامتن استعداد له وانما استعداد بطور الملكية وقد ظهرت وايضا فومضان مظنة الليلة التي يفرق فيها كل امر حكيم فلا حرج من الانوار المثالية والملكية تنتشر حينئذ وان اضل دها تنقبض ام - والله سبحانه وتعالى اعلم - **قوله** عن ابن ابي النسيان هو ابو نافع بن ابي اسحاق مالك بن ابي عامر شيخ اسماعيل بن جعفر وهو من صفار شيوخ الزهري بحيث ادركه تلامذة الزهري وهو اصغرهم كرجيل ابن جعفر هذا الاسناد يعد من رواية الاقران وقد تأخر ابو سهيل في الوفاة عن الزهري **باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال في الفطر لرؤية الهلال** وانه اذا غم في اوله وآخره اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما **قوله** لا تصوموا حتى ان قال الحافظ طاهر ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجلت ليلا وانها لا تكون محمول على صوم اليوم المستقب وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال وما بعده وخالف الشيعة اجماعا في وجوبه مطلقا وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة تكفي ذلك لمن تمسك به لكن اللفظ الذي رواه اكثر الرواة اوقع للمعنى لبشبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقلوا له فاحتمل ان يكون المراد التقرفة بين حكم الصوم والغيمة فيكون التعليق على الرؤية مستلزما باصحة واما الغيم فله حكم آخر ويحتمل ان لا تعرفه ويكون الثاني مؤكدا للاول ام - قلت في تاج العروس غم الهلال على الناس غم اذا حال دونه غم رقيق او غيره فليز - ومنه الحديث فان غم عليكم فاحملوا العدة وغم الشيء غمما غطاه اي ساره وهذا اصل المعنى ام - وهذا ما يدل على ان قوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم معناه عزم الرؤية وكونه مستورا الا في سبب كان فلا يلزم ان يكون هناك غيم مقابل للصوم نافع - والى الاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاقلوا العدة اي انظر في اول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذا تاويل الروايات الاخرى المصروفة بالمراد هي ما سياتي من قوله فاكملوا العدة ثلاثين ونحوها واول ما قيل بالحديث يا حديث: ربع التصحيح بكمال شعبان خاصة في صورة الغيم في بعض الاحاد التي ذكرها الحافظ في الفقه قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم او قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث اقوال احدها يجب صومه على انه من رمضان ثانيا لا يجوز فرضه ولا نفل مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة وقيل انشا

باب وجوب رمضان لرؤية الهلال في الفطر
رواية الملال وانما اذا غم في اوله وآخره
اكملت عدة الشهر ثلاثين يوما -

مسئلة يوم النكاح واقوال العلماء في صومه
هل يجب امر كل واحد على الثاني هل يجوز امره

وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح الى رأى الامام فى الصوم والفطر واجتمعا الاول بانه موافق
لرأى الصحابي راوى الحديث قال احمد حدثنا اسمعيل حدثنا ايوب عن نافع عن ابن عمر عن ابي عبد الله قال بلغنا فافقه الله قال نافع فكان ابن عمر اذا مضى
من شعبان تسع وعشرين يبحث من ينظر فان رأى فذاك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وان حال أصبح صائما ولما ما
روى الثوري فى جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو تمت السنة كلها لا فطرت اليوم الذى يشك فيه فالجمع بينهما انه فى الصورة
التي اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن احمد انه خص يوم الشك بما اذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال او شهد برؤيته من لا
يقبل الحكم شهادته فاما اذا حال دون منظره شئ فلا يسمى شككا واختار كثير من المحققين من اصحابه ام - وهذا تخصيص من غير مخصص وتكون
غير دليل قال ابن عبد الهادي وثبتته الذى وثقته على الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه اثنى عشر غمرا كحل ثلاثين سواء فى ذلك شعبان
ورمضان وغيرهما فلهذا نقوه فاحكموا العدة بجمع فى الحالتين وهو قوله صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غمركم فاحكموا العدة اى غمركم عليكم
فى صومكم وافطركم وبقية الاحاديث تدل عليه فالله فى قوله فاحكموا العدة للشهر اى عدة الشهر ولو يخص صلى الله عليه وسلم شهر الاكمال
اذ غمرا فلا فرق بين شعبان وغيره فذلك اذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الايمان لبيته فلا يكون رواية من روى فاحكموا عدة شعبان غمرا لبقا
فاحكموا العدة بل مبيته لها ويؤيد ذلك قوله فى النهاية الاخرى فان حال بينكم وبينه سحاب فاحكموا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا اخرجه
احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من
شعبان وروى النسائي من حديث ابن عباس فاحكموا العدة شعبان فظهر بما قلنا ان صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه انما اوجز حكم
الصوم والفطر كليهما على الرؤية اذ كان الشهر تسعة وعشرين واحكام العدة اذا جازها وقطع ذرائع الاوهام والوساوس الناشئة من غير دليل
شرعى بقوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قال فى المواهب وشرحه وفيه (اى فى حديث الباب) ديس علمانه لا يجوز
صوم يوم الشك هو ما يتحدث الناس انه من رمضان ولم ير او شهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الثلاثين) وان لم يقع شك بالمعنى المذكور (من
شعبان عن رمضان) اذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم) لانها من شعبان بنظر الحديث ولذا عيب على من فسر الشك بذلك ام - قال ابن عبد البر
ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعمار بن الخطاب وحماد بن عيسى وابو هريرة بن اسد والنسائي
ام - وذهب جماعة من الصحابة الى صومه قال الشوكاني والحاصل ان الصحابة اختلفوا فى ذلك وليس قول بعضهم بحجة على احد والحجة
ما جاءنا عن الشارع وقد عرفته ، واما حديث تقدم رمضان يوما ويومان وحديث السرم من شعبان فسياق الكلام عليه عن قريب ان شاء الله تعالى
قال صاحب البدائع من اصحابنا اختلفنا المشايخ فى ان الفضل ان يصوم فيه تطوعا او يفطر وينتظر قال بعضهم لا فضل ان يصوم لما روى عن
عائشة وعنى رضى الله عنهما انهما كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لان نصوم يوما من شعبان احب اليانا من ان نفطر يوما من رمضان
فقد صاما ونبتها على المعنى وهو انه يحتمل ان يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل ان يكون من شعبان فلو صام لدار الصوم بين ان يكون من
رمضان وبين ان يكون من شعبان ولو افطر لدار الفطر بين ان يكون من رمضان وبين ان يكون من شعبان فكان الاحتياط فى الصوم وقال بعضهم
الا فطار افضل وبه كان يفتى محمد بن سلمة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك فاذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك افتاه بالا فطار وشرب
من الكوز بين يديه المستفتى وانما كان يفعل كذلك لانه لو افتى بالصوم لاعتاده الناس فيجات ان يلجئ بالفريضة وقال بعضهم يصام سرا ولا يفتى به
العوام لئلا يظنوا الجتهال زيادة على صوم رمضان هكذا روى عن ابي يوسف انه استفتى عن صوم يوم الشك فافتى بالفطر ثم قال للمستفتى فقال
فلما دنى منه اخبره سرا فقال انى صائم وقال بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فان تبين قبل الزوال انه من رمضان غمركم على الصوم وان لم يتبين
افطروا ام - وفى الخطاوى على الدر المختار اختلفت فى فضيلة صومه وقطره والمختار ما فى المصنف من التفصيل كما فى الهندية والبحر
نقل صاحب النهر عن السراج ان اظف به التلوم ثم الا فطار وان كان من الخواص فراجع متاملا وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب خطب فى اليوم الذى شك فيه فقال الا انى جائت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألتهما وانهم حدثوني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غمركم فاحكموا ثلاثين يوما فان شهد شاهدان مسلمان فصولا
وافطروا ليقول النسائي مسلمان ذكر الحديث الحافظ فى التلخيص لم يذكر فيه قد حاءا وسادة لا باس به على اختلاف فيه كذا فى نيل الاوطار وعن عمار بن
ياسر من صام اليوم الذى يشك فيه فقل صلى ابا القاسم محمد صلى الله عليه وسلم قال فى المختار اخرجه الخمسة الاحمد وصححه الترمذى هو للبخارى
تعليقا قال الحافظ استدله على تحريم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأى فكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند

حتى تروا الهلال ولا تظروا حتى تروه فان أغنى عليكم فاقد رؤاه **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فضرب يديه فقال الشهر هكذا وهكذا
ثم عقد يهامه في الثالثة صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان أغنى عليكم فاقد رؤاه **ثلاثين حدثنا** ابن مزيار حدثنا أبو جعفر
عبيد الله بهذا الاسناد الشهر هكذا وهكذا وهذا قال فان غفر عليكم فاقد رؤاه **ثلاثين** نحو حديث أبي أسامة **وحدثنا**
عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بهذا الاسناد قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فقال الشهر
تسع وعشرون الشهر هكذا وهكذا وهذا وقال فاقد رؤاه ولو يقل **ثلاثين وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تظروا
حتى تروه فان غفر عليكم فاقد رؤاه **وحدثني** حميد بن مسعدة الباهلي حدثنا بشر بن المفضل حدثنا سلمة وهو ابن علقمة
عن نافع عن عبيد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون فاذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه
فأفطروا فان غفر عليكم فاقد رؤاه **حدثني** حملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني
سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فأفطروا فان غفر
عليكم فاقد رؤاه **حدثنا** يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب قتيبة وابن حجر قال يحيى اخبرنا وقال الآخرون حدثنا اسمعيل

عندهم لا يختلفون في ذلك وخالفهم الجوهري المالكي فقال هو موقوف واجواب انه موقوف لفظاً مرفوع حكماً - قوله حتى تروا الهلال الخ ليس
المراد تعليق الصور بآية في حق كل واحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك اما واحد على رأي الجمهور واثنان على رأي آخرين ووافق
الحنفية على القول الا أنهم خصوا ذلك بما اذا كان في السماء علة من غيم وغيره والا متى كان صحيح لم يقبل الا من جمع كثير ليقع العلم بخبرهم وبعد خفاءه
عما سوى الواحد واستدلوا على قبول الواحد بما روي عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصاموا وامر الناس
بصيامه رواه ابوداود والدارقطني وقال تقدم به من ان بن محمد عن ابن وهب هو ثقة وعن عكرمة عن ابن عباس قال جلد اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال أشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا
غداً رواه الخمسة الا احمد ورواه ابوداود ايضا من حديث حماد بن سلمة عن سمك عن عكرمة مرسلاً بمعناه وقال فامر بلال الا نادى في الناس فليصوموا وان
يصوموا واستدل المخالفون بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المأثور فيه فانه شهد شاهدان فصوموا وأفطروا وتأولوا الحديث المتقدم
بأحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم غيرهما واجابوا بالادلة بان التصريح بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم حديثاً بالبيان
على قوله بالمنطوق ودلالة المنطوق ارجح واما التأويل بالأحتمال المذكور فتعسف تجوز له صحة اعتباره مثله لكان مفضيلاً الى طرح اكثر الشريعة. وهذا كله
في الصور واما في اللفظ فقال النووي لا تجوز شهادة عدلين واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا بالاثور فجوز به بدل، ام ومفهوم حديث عبد الرحمن بن
زيد بن الخطاب قد عارض في اول الشهر بحديثي ابن عمر بن عباس كما تقدم واما في آخر الشهر فلا ينتهض مجرد القياس لمعارضته مع اجتماع الجماهير على
العمل بمفهومه وظهور الفرق بين الصور واللفظ والله تعالى اعلم **قوله** فان أغنى عليكم الخ اي ستر عليكم قال النووي فان غم عليكم معناه حال بينكم وبينه
غيم يقال غم وأنغمي وغنى بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيها ويقال غنى بغم الغين وكسر الباء وكلها صحيحة **قوله** فاقد رؤاه الخ في نيل
الاطوار قال لعل اللغة يقال تدرت الشئ أقدره وأقدره كسر الدال وضمها وقدرته وأقدره كلها بمعنى واحد وهي من التقدير بحاق الخطابى معناه
عند الشافية والحنفية وجمهور السلف الخلف فاقد رؤاه تمام الثلاثين يوماً لا كما قال احمد بن حنبل وغيره ان معناه نذرته تحت السما فانه يكفى في
رد ذلك الرهايات المصحة بالاثنتين كما تقدم ولا كما قال جماعة منهم ابن سريج ومطهر بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قدره حسب المنازل
قال في الفقه قال ابن عبد البر لا يصح عن مطهر واما ابن قتيبة فليس هو بمن يعرج عليه في مثل سدا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن سريج ان ذله فاقد رؤاه
خطاب من خصه الله بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطاب للامة لانها تامة بالابن العربي ايضا يستلزم اختلاف وجوبه فحينئذ فيجب عمود حساب
الشمس القمر على آخرين بحساب العدة وقال هذا بعيد عن البناء - **قوله** الشهر هكذا وهكذا الخ اي أشاروا بأصابع يديهم العشر جميعاً منين وقبض
الأصابع في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله في الرأية الأخرى تسع وعشرون وفي هذا الحديث جواز استمداد الأشرة المفهومة في مثل هذا قوله فاقد رؤاه
ثلاثين الخ قال ابن بطلان في الحديث رجع لمراعاة الجرم بقواين التعداد وانما المعول رؤية الأهلة وقد غفينا عن التكلف ولا شك ان في مراعاة
ما غرض حتى لا يدرك الا بالاظنون غاية التحفظ **قوله** انما الشهر تسع وعشرون الخ قال حافظ طاهر حصل الشهر في تسع وعشرين مع انه لا ينقص

وقال العلماء في يثبت به الصور واللفظ من الشهر
وهل قبل شهادة الواحد في دخول رمضان

وهو ابن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة لا تصوموا حتى تروه ولا تظفروا حتى تروه ألا إن يُغفرَ عليكم فإن غُفرَ عليكم فاقبلوا له **حدثنا** هرون بن عبد الله حدثنا روح بن عباد حدثنا زكريا بن اسحق حدثنا عمر بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الشهر هكذا وهكذا وقبض بجملة في الثالثة **حدثني** حجاج بن الشاعر حدثنا حسن الأشيب حدثنا شيبان عن يحيى قال أخبرني أبو سلمة أنه سمع ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشهر تسع وعشرون **حدثنا** سهل بن عثمان حدثنا زياد بن عبد الله البكائي عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا عشرا وعشرا وتسعا **حدثنا** عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن جيلة قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وكذا وصفق بيده مرتين بكل أصابعها ونقص في الصفقة الثالثة إبهام اليمنى واليسرى **حدثنا** محمد بن منته حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عقبه وهو ابن حريث قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون وطبق شعبة يديه ثلاث مرار وكسر إبهام في الثالثة قال عقبه وأخيه قال الشهر ثلاثون وطبق كفيه ثلاث مرات **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبه حدثنا غندر عن شعبة **حدثنا** محمد بن منته وابن بشار قال بن منته حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الأسود بن قيس قال سمعت سعيد بن عمرو بن سعيد أنه سمع ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا يعني تمام ثلاثين **حدثنا** محمد بن حاتم حدثنا ابن مهدي عن سفيل عن الأسود بن قيس بهذا الإسناد ولم يذكر الشهر الثاني ثلاثين **حدثنا** أبو كامل الجحدي حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة قال سمع ابن عمر رجلا يقول الليلة النصف فقال له ما يدريك أن الليلة النصف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه العشرتين وهكذا في الثالثة وأشار بأصابعه كلها وحبس وخنس إبهامه **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فان غُفرَ عليكم فصوموا ثلاثين يوما **حدثنا** عبد الرحمن بن سلمي الجعفي حدثنا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد وهو ابن زياد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صوموا الرويته وأفطروا الرويته فان غُفرَ عليكم فأكملوا العدد **حدثنا**

بل قد يكون ثلاثين والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو الايام للعهد المراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول بن مسعود ما سمعنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما سمعنا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عن ابن عباس وجيد ويؤيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوم وقال ابن العربي قوله الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ معناه حصر من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون تسعا وعشرين وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطا ولا تقصروا على الأقل تخفيفا ولكن اجعلوا عبادكم مرتبطة ابتداء وانتهاء بأستهلالة قوله حدثنا زياد بن عبد الله البكائي الخ فتم إيهام وتشديد الكاف قوله إنا أمة أمية الخ أي العرب وقيل اردد نفسه وقوله أمية بلفظ النسب الأم فويل لآدمية العرب لأنها لا تكتب أو منسوب إلى الأمهات أي أنهم علموا صل وكادة أمهم أو منسوب إلى الأم لان المرأة هذه صفتها غالبا وقيل منسوب إلى أم القرى وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسيره كقولهم كذلك وقيل للعرب أميون لان الكتابة كانت فيهم عزيزة قال الله تعالى هَذَا الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ لَا يُرَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَكْتُبُ يحسب لان الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة وقوله ولا تحسب الخ بضم السين قال النحاة والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضا إلا التزليسير فخلق الحكماء الصور وغيره بالرقية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصور ولحدث بعد هو من يعرج ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلا ويوضحه قوله في الحديث الماضي فان غُفرَ عليكم فأكملوا العدد ثلاثين ولم يقل فسلوا اهل الحساب الحكمة فيه كون العدد عند الأغماء يستوي فيه المكلفون فيرفع الاختلاف والنزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى اهل التسيير وذلك وهو الرافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقة قال الباقى إجماع السلف الصالح حجة عليهم هي انه لو ارتبط الأمر بها لضاقت أذلا يعرفها إلا القليل **قوله** وما يدريك أن الليلة النصف الخ معناه انه لا تدري ان الليلة النصف أم لا لان الشهر قد يكون تسعا وعشرين وانت اردت ان الليلة ليلة اليوم الذي تمامه يتم النصف هذا إنما يصح على تقدير تمامه ولا تدري انه تمام أم لا **قوله** خنس الخ على الشك وخنس الخ المعجزة والنون أي عطفاً لم يتركه وهو احسن من رواية حبش الخ المحملة بالباء الموحدة كذا في شرح الباقى **قوله** فان غُفرَ عليكم

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا إِلَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرِهِ فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمُ الشَّهْرُ فَعِدُوا اثْلَاثِينَ حَلَّ شَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعُبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهِلَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاْفْطِرُوا فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا اثْلَاثِينَ حَلَّ شَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كَرَيْبٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَبَارَكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ الرُّسُلَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ

لِجَمْعِ الْغَنِيِّ وَكَسْرِ الْيَمِيمِ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً قَوْلُهُ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ قَالَ الْعُلَمَاءُ مَعْنَى الْحَدِيثِ لَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ نِسْبَةِ الْإِحْتِيَاظِ لِرَمَضَانَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ لَمَّا أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْعَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا أَنْ يَتَجَلَّ الرَّجُلُ بِصِيَامٍ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ بِجَنَةِ رَمَضَانَ أَنْتَقَى - وَأَمَّا أَقْصَرُ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِيمَنْ يَقْصِدُ ذَلِكَ وَفِي كَثَرِ الْعَمَالِ عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِ الْهِلَالِ وَأَفْطِرِهِ فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا اثْلَاثِينَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْدُمُ قَبْلَهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَغَضِبَ قَالَ لَا رَأْيَ الْبَخَارِ فَظَهَرَ صَدْرُ الْإِقْتِصَادِ عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَمَّا وَقَعَ لَا قِصَارَ السَّائِلِينَ عَلَى ذِكْرِ هَذَا الْعَدَمِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَدْ قُطِعَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنِ ابْتِدَاءَ الْمَنَعِ مِنَ الْوَلَدِ السَّادِسِ مِنْ شَعْبَانَ وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ اسْتَنْ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الرِّيَّانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ يَحْرُمُ التَّقْدِيمُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لِحَدِيثِ الْبَابِ وَكَرِهَهُ التَّقْدِيمُ مِنْ نِصْفِ شَعْبَانَ الْحَدِيثُ الْآخِرُ وَقَالَ جَمْعُ الْعُلَمَاءِ يُجُوزُ الصَّوْمُ تَطَوُّعًا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَضَعَفُوا أَحَدِيثَهُ الْوَارِدَةَ فِي النَّهْيِ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبَّانٍ مَعِينٌ أَنْدَسَكَرُوا قَدْ اسْتَدْلُوا بِالْبَيْهَقِيِّ عَلَى ضَعْفِهِ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَكَذَلِكَ صَنَعَ قَبْلَهُ الطَّحَاوِيُّ - وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الْمُقْنَعِ وَقَدْ جُلَّ هَذَا الْحَدِيثُ (أَيْ حَدِيثُ الْبَابِ) بِمَعْنَاهُ عَلَى جَوَارِ التَّقْدِيمِ بِأَكْثَرِ مَنْ يَوْمَيْنِ وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَأَصْكُوا عَنِ الصِّيَامِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فَيَحِلُّ الْأَوَّلُ عَلَى الْجَوَازِ وَهَذَا عَلَى نَفْيِ الْفَضِيلَةِ جَمْعًا بَيْنَهُمَا وَقَدْ جَمَعَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ النَّهْيِ وَحَدِيثِ الْعَلَاءِ بِأَنِ حَدِيثَ الْعَلَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَضَعُ الصَّوْمَ وَحَدِيثُ الْبَابِ مَخْصُوصٌ بِمَنْ يَحْتَاطُ بِزَعْمِهِ لِرَمَضَانَ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقِيلَ هُوَ التَّقْوَى بِالْفِطْرِ لِرَمَضَانَ لِيَدْخُلَ فِيهِ بَقْوَةٌ وَنَشَاطٌ وَفِيهِ لُظْفَرٌ لَأَنْ مَقْصُودَ الْحَدِيثِ أَنْدَلُ تَقْدِيمَهُ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَبَاهُ جَبَّارٌ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ خَشْيَةُ اخْتِلَاطِ النِّقْلِ - فَنَفْضُ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ جَوَازٌ مِنْ لَهُ عَادَةٌ كَمَا تَقْدِمُ وَقِيلَ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَعْلُومٌ بِالرُّؤْيَةِ فَمَنْ تَقْدِمُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَدْ حَاطَ الطَّعْنَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي الْفَتْحِ وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ صَوْمُ مَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ لَأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَدَفِيهِ وَلَيْسَ مِنَ اسْتِقْبَالِ فِي شَيْءٍ - وَقَالَ صَاحِبُ اسْتِقْبَالِ الْمَنَاسِكِ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ يَوْمَ فِي الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الشَّهْرَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ بِأَنْ تَعْمَلَ ذَلِكَ هَذَا اسْتَقْبَالَ الشَّهْرِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ يَوْمَهُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّهْرِ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا وَاقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبَلِ الشَّهْرَ وَنَيْسَ فِيهِ هُمُ الزِّيَادَةُ وَقَدْ رَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ - أَمْ - وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَدَنِيُّ الْكَبِيرُ وَلِيَ اللَّهُ أَمْرَهُ هَلْوَ قَدَّرَ اللَّهُ رُوحَهُ وَأَعْلَمَ أَنْ مِنْ مَقْصِدِ الْمَهْمَةِ فِي بَابِ الصَّوْمِ سَدُّ ذُرَائِعِ التَّعَمُّقِ وَرَدُّ أَحْدَاثِهِ فِي الْمُتَعَمِّقِينَ فَإِنَّ هَذِهِ الطَّاعَةَ كَانَتْ شَاثِعَةً فِي يَهُودٍ وَنَصَارَى وَتَحْقَاقِي الْعَرَبِ وَفَرَا - وَأَنْ أَعْلَى الصَّوْمِ هُوَ قَهْرُ النَّفْسِ لِمَقْوَاةِ تَعَمُّقِهَا زِيَادَةُ الظَّهْرِ وَفِي ذَلِكَ تَعْدِيْفُ دِينِ اللَّهِ وَهُوَ أَمْرٌ بِزِيَادَةِ الْكُفْرِ وَالْكَيْفِ فَمَنْ أَنْكَرَ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدٌ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِحُلِّ كَانَ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَلَيْسَ ذَلِكَ الْيَوْمُ وَنَهْيُهُ عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّشْأَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ رَمَضَانَ فَصَلَّاهُ أَنْ أَخَذَ ذَلِكَ الْمُتَعَمِّقُونَ سَتَرًا فَيَسْرُكُهُ مِنْهُمْ الطَّبَقَةُ سَبْخُورِي وَمَقْلُورِي وَتَحْقَاقِي صَلَّ التَّقْوَى أَنْ تَخْلُ مَوْضِعَ الْإِحْتِيَاظِ لَأَنَّ وَمِنْهُ يَوْمُ الشُّكِّ وَمَنْ الْكَيْفَ أَنْتَى عَنِ الْوَصَالِ وَتَرْغِيْبِ فِي التَّحُورِ وَالْأَمْرُ بِتَأْخِيرِهِ وَتَقْدِيرُهُ لِنَظَرِ فَكُلُّ ذَلِكَ تَشْدِيدٌ وَتَعَمُّقٌ مِنْ صَنْعِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَذَرُّوا صَوْمَهُ وَحَدِيثِ اسْتِقْبَالِهِ غَنَى اللَّهُ عَنْهُ أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْصَرِفُ مِنْ مَقَامَاتِ بَعْثَاتِ الشَّعْبَانِ وَرَمَضَانَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ كَلِيًّا بِهِ الْقَوْلُ وَكَثَرُ ذَلِكَ بَاهِرٌ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ وَضَرْبِ مَظَنَّاتِ كَلِيَّةٍ فَأَتَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمْرٍ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ أَوْ يُجَاوِزَ عَدْلَهُ الَّذِي أَمَرَهُ إِلَى اخْتِصَافِ الْمَزَاجِ وَمِلَالِ الْخَاصِرِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِأَمْرٍ فَيَحْتَاجُونَ إِلَى ضَرْبِ تَشْرِيعِ رَسَدٍ تَعَمُّقِيٍّ أَمْ - دَقِي كَمَا لَعَلُّوْنَا قَدْ عَزَّيْزٌ وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَمْرٍ بِالْفَصْلِ بَيْنَ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ بِفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ - أَمْ - وَأَلَّذِي يَخْطُرُ بِأَبَالِ اللَّهِ سَجِيَّةً وَتَقَالَى أَعْلَمُ مَا ذَكَرْتُ فِي حَدِيثِ أَمْرِهِ مَرَّةً وَصَلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي بَيَانِ الْقُرْبِ كَمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فِي حَدِيثٍ بَاهٍ كَانَ يَصُومُ فِي شَهْرٍ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُهُ - أَلَا قَلِيلًا لَيْلٍ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ - فَأَرَادَتْ بِالْكُلِّ دَائِمًا - أَلَا كَثُرَ مَبَالَغَةُ وَعِلُّ الْقَلِيلِ الَّذِي كَانَ يَتَرَكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

نَا هَذِهِ اسْتِقْبَالَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ
فَقَدْ سَلَّمَ: هَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ

الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ
لِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ

أحد أهل كل بلد رؤيته في صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاية ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق وحكاية الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاية الماوردي وحكاية الشافعية ثانياً مقابلة إذا رؤى ببلدة لزمر أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكاه ابن عبد البر لا يجمع على خلافه وقال أجمعوا عليه أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان ولا نداس قال القرطبي قد قال شيخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثقل إلى غير هو بشهادة اثنين لزمرهم التصور وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن ثبت عند الأئمة الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقها كابلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع وقال بعض الشافعية أن تغايرت البلاد كان الحكم واحداً وإن تباعدت فوجبان لا يجب عند أكثر واختار أبو الطيب وطائفة الوهاب وحكاية اليعقوبي عن الشافعي وفي ضبط البعد عند الشافعية، أم - وقال المختار واختلاف المطالع غير معتبر على ظاهر المذهب عليه أكثر المشائخ وعليه الفتوى فلزم أهل المشرك رؤيته أهل المغرب إذا ثبت عندهم رؤيته أو تلك بصريح موجب وقال الزيلعي لا شبهة أنه يعتد به - وهو مختار صاحب التجويد وغيره من المشائخ، لكن قال الشيخ ابن المهامر الأخذ بظاهر الرواية حوط - قال في الاختار وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة، أم - واليه ذهب الليث ابن سعد وأما مصر كما في المغني، قال الشوكاني ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف لأجمع أي في البلاد المتباعدة كما مر نقله في كلامه الحافظ لأن الأجماع لا يتم والمخالفة مثل هؤلاء الجماعة. أم - قلت ونقل ابن رشد أيضاً الأجماع في بلاد المجتهد وهو مقلد لابن عبد البر في نقل المذاهب والذي يظهر عندي من سياق الفتح وكذا من سياق ابن رشد أنهم يريدون بالأجماع أجماع الأمة بل اتفاق أصحاب مالك رحمه الله على اعتبار اختلاف المطالع في البلاد النائية والله سبحانه وتعالى أعلم قال العلامة ابن عابد بن رم أعلم أن نفس اختلاف المطالع لا تراعى فيه بجمع أنه قد يكون بين البلدين بُعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في أحدهما والبلد تبين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن الفاصل الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فنلك طلوع فجر لقمرة وطلوع شمس لأخرين وغروب لبعض ونصف ليل فغيرهم كما في الزيلعي وإنما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بجمع أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحداً العمر بمطالع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤية تقبل بالأول لأن كل قوم محي طبعون بما عندهم كما في أوقات الصلوة وإياد في الداء بعد وجوب العشاء والوتر على فاقدة وقتها وقيل بالثاني وهو ظاهر الرواية لمعلق الخطاب عاماً بطلان الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات، أم - فأختلاف المطالع وإن كان أمراً واقعياً إلا أن الشارع له جتير كما لم يعتد بحساب الميادين لقوله عليه الصلوة والسلام أنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب لم يعتد بحجة القبلة الواقعة عند التحوي فإدار حكم الصوم ولا يفتقر إلى الرؤية والشهادة بها كما مر من حديث النسائي وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا أو أحال العدة ودفع كل ما يخفى في الصدور من الوسواس الناشئة من عدم اعتبار اختلاف المطالع بقوله الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاعتق يوم تفتنون نعم ينبغي أن يعتد باختلافها إن أزعمته التفوت بين البلدين بأكثر من يوم واحد لا أنصوص مصرحة بكون الشهر تسعة وعشرين أو ثلاثين فلا تقبل الشهادة ولا يعمل بها فيما دأب أهل العدة ولا في أزيد من أصكثه - والله سبحانه وتعالى أعلم - وحجة من يعتد باختلاف المطالع في الصوم وفطر حديث كريب هذا - حاشي الباب قال الشوكاني وجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر أحاديثه فكذا أدهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر وأعلم أن الحق في المخرج من رواية ابن عباس لا في اجتهاده الذي ذهب عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعبد الله ونحسب له وقوله فلا تراعى الرؤية من أهل الشام من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما لا لأنه من جهة تروا الهلال ولا تفطروا حتى ررره فانتم عابكم فأما العدة شريفة هذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفاد بل هو سبب حل من يصلح من المسلمين فالأستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد نذير يصوم أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم الزم الزم لأنه إذا أراد أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما يلزمهم ولو لم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر كان عدم الزم مقيداً بدليل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم الاستدلال به يمكن منه الاختلاف عمل بالأجتهاد وليس بحجة أم - وقال عياض وعلم اعتداده برؤية سحاريتة يحتل أنه بناء على مذهبه أن كل قوم رؤيته لها ولا ند لعقيل خبر الواحد ولا مران يعتقد في ذلك أولاً ثلاث أقفهم وقيل لأن السماء كانت بالمدنية صحيحة فلما لم يره ارتأوا في أخبره - وأما ما قاله بعض علماءنا أن كريباً لم يشهد برؤية نفسه فمرده بقوله في حديث الباب نعم ولا يعتد عندنا في هلال رمضان حينئذ الشهادة بل يكفي في خيار الرؤية كما هو موضح في كتبنا

خيطين من شعر قوله اعزت الليل من النهار الخ وفي صحيح البخاري فجلعت انظر في اللين فلا يستبين لي وفي رواية مجالد فلا استبين الابيض من الاسود قوله ان وسادك لعريض الخ وفي بعض الروايات فضحك وقال ان كان وسادك اذا عريضاً وفي بعضها زيادة ان كان الخيط الابيض والاسود تحت وسادتك وفي بعضها أنك لعريض القفا قال الخطابي في المعالم في قوله ان وسادك لعريض قولان احدهما يريد ان نومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان الناس يتوسدون او اراد ان يملك بطول اذا كنت لا تمسك عن الحمل حتى يبين لك العقال القول الاخر انه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضع من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كان فيه غباوة وغفلة وقد مر في هذا الحديث من طريق آخر في انك عريض القفا وجرم الزمخشري بالتأويل الثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قفا عدي لأنه غفل عن البيان وعرض القفا ما يستدل به على قلة الفطنة في ذلك شعراً وقد انكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال حمله بعض الناس على الذم له على ذلك القهر وكأهم فهو انه نسبة الى الجمل والجفاء وعدم الفقه وعنده اذ لك بقوله انك عريض القفا وليس الامر على ما قالوه لان من حمل اللفظ على حقيقة النسبية التي هي الاصل ان لم يبين له دليل التجوز لم يستحق ذمها ولا ينسب الى جمل وانما عني والله اعلوان وسادك ان كان يعطى الخيطين الذين اراد الله فهو اذا عريض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكانه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك وقوله انك لعريض القفا اي ان الوساد الذي يعطى الليل والنهار لا يرقد عليه الا قفا عريض للنسبية وقال ابن المنير في حديث عدي جواز التوزيع بالكلام النادر الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد وجود الشرط عنداً من الغلو في ذلك فانه من زلة القدر لا من عصمه الله تعالى - قوله انما هو سواد الليل وبياض النهار الخ ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بطول الفجر الصادق ففيه لالة على ان ما بعد الفجر من النهار وقال ابو عبيد المراد بالخيط الاسود الليل وبالخيط الابيض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالابيض اول ما يبدى من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود وبالا سود ما يمتد معه من غيش الليل تشبيهاً بالخيط قاله الزمخشري قال وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض في التنبيه عن بيان الخيط الاسود لان بيان احدهما بيان للآخر قال ويجوز ان تكون من التبويض لانه بعض الفجر وقد اخرج قوله من الفجر من الاستعارة الى التشبيه كما ان قولهم رأيت اسداً مجاز فاذا زدت فيه من فلان رجع تشبيهاً قوله كان الرجل يأخذ خيطاً الخ وفي البخاري فكان رجال اذا ارادوا الصواحب حديث قال الحافظ لم اقف على تسمية احد منهم ولا يحسن ان يفسر بعضهم بعدي بن حاتم لان قصة عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي، قوله حتى انزل الله عز وجل من الفجر الخ قال القرطبي حديث عدي يقتضيه ان قوله من الفجر نزل متصلاً بقوله من الخيط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر فان قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال الحافظ لم اقف على قصة عدي متأخرة لتأخر اسلامه كما قد مرته وقد مر في ابن ابي حاتم من طريق ابى اسامة عن مجالد في حديث عدي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما اخبره بما صنع يا ابن حاتم لا تقل لك من الفجر وللطبراني من وجه آخر عن مجالد وغيره فقال عدي يا رسول الله كل شيء اوصيتني قد حفظته غير الخيط الابيض من الخيط الاسود اني ببت البارحة معي خيطان انظر الى هذا والى هذا قال انما هو الذي في السماء فبين ان قصة عدي معناه لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل فحملوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد فلذلك قال سهل في حديثه فعلوا انما يعني الليل والنهار واما عدي فكانه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط للصبح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن ان الغاية تنتهي الى ان يظهر تمييز احداً من الخيطين من الآخر بضيء الفجر اوشى قوله من الفجر حتى ذكره بها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستعارة معروفة عند بعض العرب عام قال الشاعر ولما اضاءت لنا ظلمة + ولاج من الصبح خيط انا را + وقال آخر في الخيط الاسود سة قد كاد يبدى اوبدت تباشرة + وسدت الخيط البهيم ساتره - قوله فبين ذلك الخ قال ابن بري في شرح الاحكام ليس هذا من باب تأخير بيان الجمالات لان الصحابة (اي بعضهم) علموا اولاً على ما سبق الى ان يظهر منه مقتضى اللسان فعله هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر قريب به خلافاً لظاهره ١٨ - قال النووي تبيناً لحياض وانما حمل الخيط الابيض والاسود على ظاهرهما بعض من لا يفقه عند الاعراب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الصبح كعدي ١٩ - وادعى الخطابي والداردي انه من باب النسخ وان الحكم كان اولاً على ظاهره المفهوم من الخيطين

حتى يتبين لغيرهم ما أنزل الله بعد ذلك من الفجر فعلموا انما يعني بذلك الليل والنهار **حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح**
قالا اخبرنا الليث **وحدثنا قتيبة بن سعيد** **حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله**
صلى الله عليه وسلم انه قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا **تأذين ابن أم مكتوم** **حدثني حمزة بن يحيى**
اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
استدل على ذلك بما نقل عن خليفة وغيره من جواز الأكل الى الاسفار قال ثم سئل بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر قلت ويؤذن ما قاله ما رواه
عبد الرزاق بأسناد رجاله ثقات ان بلالا اتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتحر فقال يا رسول الله قد رأيت ما أصبحت فقال بركم الله بلالا ولا
بلال لرجوان ان يركبنا حتى تطلع الشمس قوله حتى يتبين ربه **في هذه اللفظة ضبطت على ثلاثة أوجه أحدها براء مكسورة ثم هزقة ساكنة**
ثوباء مضومة ومعناه منظرها ومنه قول الله تعالى أحسن أنا ثوبا وثوبا والثاني زجها براء مكسورة وباء مشددة بلا هنة ومعناه لو ثوبا والثالث
رثبها بفتح الراء وقد تكسر بعدها هنة مكسورة تحت ثمانية مشددة قال عياض ولا وجدله إلا بضمير من التأويل وكأنه رأى يحيى من زواله والمعروف
ان الرؤيا التابع من الجحش فيحتمل ان يكون من هذا الأصل لثبوتيه من معه من الناس قوله فكلوا واشربوا فيه اشعار بأن الانسان كان علامة
عنده على دخول الوقت فبين لهم ان اذان بلال بخلاف ذلك قوله ابن أم مكتوم قال الحافظ م حمد عمر وقيل كان اسمه الحصين فثبت النبي
صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمنع انه كان له اسمان وهو قريشي عامري اسلم قديما والاشهر في اسم ابيه قيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وسلم
يكرمه ويستخلفه على المدينة وشهد القادسية في خلافة عمر بن الخطاب فشهد بها وفيل رجع الى المدينة فمات وهو الأعمى المذكور في سورة عبس اسم أمه
عاتكة بنت عبد الله المخزومية وزعم بعضهم انه ولد لعمرى فكنت أمه أم مكتوم فكانت نور بصير والمعروف انه عمي بعد بلال بسنتين (تنبيل)
اخرج ابن خزيمة وابن جبان في صحيحهما وأحمد في مسنده عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة بنت خبيب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تاكلوا ولا تشربوا قال الحافظ وأدعي ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقام ابنا الصواب
حديث الباب وقد كنت اميل الى ذلك الى ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض الفاظهم ما يجعل وقوع الوهم
فيه وهو قوله إذا أذن عمر فانه ضربه بالبصر فلا يغترنكم وإذا أذن بلال فلا يطعمن احد اخرج احمد بن حنبل عن عائشة ايضا انها كانت تنكر حديثها
وتقول انه غلط اخرج ذلك البيهقي من طريق الدلاوردي عن هشام عن ابيه عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يبصر الفجر قال و
كانت عائشة تقول غلط ابن عمر انتهى قلت قد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة ما يوافق حديث ابن عمر فاما ان نسبت رضى الله عنها ما حدثت به
وقت تغليطه او وقع التغليط او لا ثم حصل لها العلم بصحة ما حدثت به وخلوه عن الروم والغا ط والله تعالى اعلم قال الحافظ م وقد جمع ابن خزيمة
بين الحديثين بما حاصله انه يحتمل ان يكون الأذان نوبيا بين بلال وابن أم مكتوم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الأول منهما
لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلوة بخلاف الثاني وجز من حبان بذلك وله يدعي احتمالا وانكر ذلك عليه الضياء وغيره قيل
لم يكن نوبيا وانما كانت لهما حالتان مختلفتان فان بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك تحمل رواية
عروة عن امرأة من بنى النجار قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا رأى الفجر تخطأ ثم أذن أخرجه ابوداود واسناده حسن ورواية
حميد عن أنس ان سائلا سأل عن وقت الصلوة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن حين طلع الفجر الحديث أخرجه النسائي واسناده صحيح ثم
أردف بأبن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حالته الأولى وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم وضعفها
وكل به من يراعى له الفجر واستمر اذان بلال بليل وكان سبب ذلك ما روى انه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه وانه أخطأ مرة فأمر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يرجع فيقول إلا ان العبد نام فعلى غلبة النوم على عينيه منعت من تبين الفجر وهو حديث أخرجه ابوداود وغيره من طريق حماد
ابن سلمة عن ابيوب عن نافع عن ابن عمر موصوفا مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ لكن اتفق ائمة الحديث علي بن المديني احمد بن حنبل البخاري والذهلي وابو داود
وابوداود والترمذي والدارقطني على ان حمادا أخطأ في رفعه وان الصواب رفعه على غير من أخطأ وانه هو الذي رفع له ذلك مع مودته
وان حمادا انفرد برفعه ومع ذلك فقد وجد الحديث متباينات لا تخالف عن ضعف ذكرها الحافظ ثم قال ومنه طريق يقوى بعضها بعضا فوجه
ظاهرة فلها والله اعلم استقر ان بلالا يؤذن الاذان الأول ام قال والمشرع عية التأذين قبل الفجر ذهب جمهوره خالف الثوري وابو حنيفة
ومحمد والي الاكتفاء بالاذان قبل الفجر عاذا الاذان بعده ذهب مالك الشافعي احمد اصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر طائفة من اهل الحديث
وقال به الغزالي في الاحياء وادعي بعضهم انه لا يريد في شيء من الحديث (اليسير) ما يدل على الاكتفاء به قلت ادعي ابن الفطاني ان ذلك (الاعتناء الأول)

هذا الحديث في صحيح مسلم
 عن عائشة بنت أبي بكر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا أذن بلال فكلوا واشربوا
 حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم
 حدثني حمزة بن يحيى
 أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس
 عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله
 عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استدل على ذلك بما نقل
 عن خليفة وغيره من جواز الأكل الى
 الاسفار قال ثم سئل بعد ذلك بقوله
 تعالى من الفجر قلت ويؤذن ما قاله ما رواه
 عبد الرزاق بأسناد رجاله ثقات ان بلالا
 اتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتحر فقال
 يا رسول الله قد رأيت ما أصبحت فقال بركم
 الله بلالا ولا بلال لرجوان ان يركبنا حتى
 تطلع الشمس قوله حتى يتبين ربه في هذه
 اللفظة ضبطت على ثلاثة أوجه أحدها براء
 مكسورة ثم هزقة ساكنة ثوباء مضومة
 ومعناه منظرها ومنه قول الله تعالى
 أحسن أنا ثوبا وثوبا والثاني زجها براء
 مكسورة وباء مشددة بلا هنة ومعناه لو
 ثوبا والثالث رثبها بفتح الراء وقد تكسر
 بعدها هنة مكسورة تحت ثمانية مشددة
 قال عياض ولا وجدله إلا بضمير من التأويل
 وكأنه رأى يحيى من زواله والمعروف ان
 الرؤيا التابع من الجحش فيحتمل ان يكون من
 هذا الأصل لثبوتيه من معه من الناس
 قوله فكلوا واشربوا فيه اشعار بأن
 الانسان كان علامة عنده على دخول
 الوقت فبين لهم ان اذان بلال بخلاف ذلك
 قوله ابن أم مكتوم قال الحافظ م حمد
 عمر وقيل كان اسمه الحصين فثبت النبي
 صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمنع انه
 كان له اسمان وهو قريشي عامري اسلم
 قديما والاشهر في اسم ابيه قيس بن زائدة
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمه
 ويستخلفه على المدينة وشهد القادسية في
 خلافة عمر بن الخطاب فشهد بها وفيل
 رجع الى المدينة فمات وهو الأعمى
 المذكور في سورة عبس اسم أمه عاتكة
 بنت عبد الله المخزومية وزعم بعضهم
 انه ولد لعمرى فكنت أمه أم مكتوم فكانت
 نور بصير والمعروف انه عمي بعد بلال
 بسنتين (تنبيل) اخرج ابن خزيمة وابن
 جبان في صحيحهما وأحمد في مسنده عن
 خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة بنت
 خبيب قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا
 واشربوا وإذا أذن بلال فلا تاكلوا ولا
 تشربوا قال الحافظ وأدعي ابن عبد البر
 وجماعة من الأئمة بأنه مقام ابنا الصواب
 حديث الباب وقد كنت اميل الى ذلك الى
 ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من
 طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض
 الفاظهم ما يجعل وقوع الوهم فيه وهو
 قوله إذا أذن عمر فانه ضربه بالبصر
 فلا يغترنكم وإذا أذن بلال فلا يطعمن
 احد اخرج احمد بن حنبل عن عائشة ايضا
 انها كانت تنكر حديثها وتقول انه غلط
 اخرج ذلك البيهقي من طريق الدلاوردي
 عن هشام عن ابيه عنها فذكر الحديث
 وزاد قالت عائشة وكان بلال يبصر
 الفجر قال وكانت عائشة تقول غلط ابن
 عمر انتهى قلت قد ثبت في الصحيحين من
 حديث عائشة ما يوافق حديث ابن عمر
 فاما ان نسبت رضى الله عنها ما حدثت به
 وقت تغليطه او وقع التغليط او لا ثم
 حصل لها العلم بصحة ما حدثت به وخلوه
 عن الروم والغا ط والله تعالى اعلم قال
 الحافظ م وقد جمع ابن خزيمة بين
 الحديثين بما حاصله انه يحتمل ان يكون
 الأذان نوبيا بين بلال وابن أم مكتوم
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم
 الناس ان اذان الأول منهما لا يحرم على
 الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت
 الصلوة بخلاف الثاني وجز من حبان
 بذلك وله يدعي احتمالا وانكر ذلك
 عليه الضياء وغيره قيل لم يكن نوبيا
 وانما كانت لهما حالتان مختلفتان فان
 بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن
 وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر
 وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة
 من بنى النجار قالت كان بلال يجلس على
 بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا رأى
 الفجر تخطأ ثم أذن أخرجه ابوداود
 واسناده حسن ورواية حميد عن أنس ان
 سائلا سأل عن وقت الصلوة فأمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن حين
 طلع الفجر الحديث أخرجه النسائي
 واسناده صحيح ثم أردف بأبن أم
 مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال
 على حالته الأولى وعلى ذلك تنزل
 رواية أنيسة وغيرها ثم في آخر الأمر
 أخر ابن أم مكتوم وضعفها وكل به من
 يراعى له الفجر واستمر اذان بلال
 بليل وكان سبب ذلك ما روى انه ربما
 كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه وانه
 أخطأ مرة فأمر النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يرجع فيقول إلا ان العبد نام
 فعلى غلبة النوم على عينيه منعت من
 تبين الفجر وهو حديث أخرجه ابوداود
 وغيره من طريق حماد ابن سلمة عن
 ابيوب عن نافع عن ابن عمر موصوفا
 مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ لكن اتفق
 ائمة الحديث علي بن المديني احمد بن
 حنبل البخاري والذهلي وابو داود
 وابوداود والترمذي والدارقطني على ان
 حمادا أخطأ في رفعه وان الصواب رفعه
 على غير من أخطأ وانه هو الذي رفع له
 ذلك مع مودته وان حمادا انفرد برفعه
 ومع ذلك فقد وجد الحديث متباينات لا
 تخالف عن ضعف ذكرها الحافظ ثم قال
 ومنه طريق يقوى بعضها بعضا فوجه
 ظاهرة فلها والله اعلم استقر ان بلالا
 يؤذن الاذان الأول ام قال والمشرع عية
 التأذين قبل الفجر ذهب جمهوره خالف
 الثوري وابو حنيفة ومحمد والي
 الاكتفاء بالاذان قبل الفجر عاذا الاذان
 بعده ذهب مالك الشافعي احمد اصحابهم
 وخالف ابن خزيمة وابن المنذر طائفة من
 اهل الحديث وقال به الغزالي في
 الاحياء وادعي بعضهم انه لا يريد في
 شيء من الحديث (اليسير) ما يدل على
 الاكتفاء به قلت ادعي ابن الفطاني ان
 ذلك (الاعتناء الأول)

يقول ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم **ح** ثنا ابن نمير حدثنا ابى حذثنا عبد الله عن نافع
عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن امر مكتوم الاعشى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انبلالا
يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن امر مكتوم قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا **وحدثنا ابن نمير**
ابن حذثنا عبد الله حدثنا القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحدثنا ابو بكر بن ابى شيبة** حدثنا ابو اسامة
كان في رمضان خاصة كما في الفجر وكذا جزمه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كما في تخريج الزيلعي ويشعر بهذا التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا
واشربوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدا منكم اذا نزل بلال عن محوره فيجعل للتأديب المذكور سابقا بين بلال وابن امر مكتوم على مضان متعده
وحديث الا ان العبد قد نام الذي صححه كثير من اهل العلم كما قال ابن رشد في البداية ومثاله على غير رمضان من سائر ايام السنة والله تعالى اعلم
واما مسئلة التأذين قبل الفجر فقال شيخنا المحمود قدس الله روحه انه لم يثبت من الاحاديث الا التأذين بالليل وهل كان هذا التأذين للفجر كما هو
موضع النزاع او لغرض آخر من التسمير والتذكير وغيرها فلا دالة فيها على كونه للفجر اصلا نعم ورد في الصحيحين من حديث ابن مسعود ليخرج
فأنكرو ويوقظنا ثم يركع وهو ذا على التذكير ولفظ كلوا واشربوا على التسمير وليس في شيء من الآثار اشارة الى كونه لصلاة الفجر بل التوارث وعامة احاد
الباب المؤذنة بتكرار الاذان وعدم الاكتفاء بالاول يشتركون التأذين الاول للصلاة والفجر ومن ادعى جواز التأذين للفجر قبل الوقت مع الاجماع على
عدم جوازه في سائر الاوقات فليأت ببرهان واضح على ان التأذين الاول من بلال او ابن امر مكتوم على اختلاف الرهايات انما كان لصلاة الفجر
وفي الكبريت الاحمر للشعراني ناقلا عن الشيخ الاكبر صاحب الفتوحات مذهبى ان الاذان قبل الفجر ليس بأخذ حقيقة وانما هو ذكر لله عز وجل بصورة
الاذان تحريضاً للناس على الانتباه لذكر الله تعالى فاذا طلع الفجر فهناك الاذان المشرع اعلاماً ما بدخول وقت الصلاة قال ولهذا ابتدئ السلف الصالحون
للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواعظ وانشاد الشعر للحاث على قيام الليل وعلى الزهد في الدنيا ليعلموا الناس ان الاذان الاول
ما كان الا لغرض الايقاف للنائمين لا لدخول الوقت وقال الشيخ محمد بن اسمعيل الامير اليمان في شرح باوع المرام وفي الحديث شرعية الاذان قبل الفجر
لما شرع له الاذان فان الاذان شرع كما سلك للاعلام بدخول الوقت وللدعاء السامعين بحضور الصلاة وهذا الاذان الذى قبل الفجر قد خبر صلى الله
عليه وسلم بوجود شريعته بقوله ليوقظنا ثم ويرجع قائماً رواه الجماعة الا الترمذى والشافعية وهو الذى يصلى صلاة الليل ورجعه عوده الى النوم و
قعوده عن صلواته انما سمع الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا حضور الصلاة وانما هو للتنبيه الاخيرة التى تفعل في هذه الاعصار راي فى بلاد
اليمن غابته انه كان بالفاظ الاذان قال فذكر الخلاف فى المسئلة والاستدل للمانع والمجيز لا يلتفت اليه من ههنا العمل بما ثبت، ثم قال ان بلا لا
يمكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد وهو ابن امر مكتوم ام - وايضا قوله ان بلا لا يؤذن بليل يحتمل على بعد ان يراد بالتأذين بعض
الاعلام لا الكلمات المختصة كما نقل عن السرخسى الحنفى في فتح البارى وحيد هذا الكلام (ان بلا لا يؤذن بليل) اما صدر منه صلى الله عليه وسلم
للإعلام بما وضع له الاذان الاول لا لرفع الالتباس والاشتباه الواقع بين الأذنين والمقصود التنبيه على ان التأذين الاول ما وضع للسمع عن السحر
بل للاعلام ببقاء الوقت الصالح للتسبح والتحميد وان هذا الوقت ينتهى الى التأذين الثاني والله اعلم والتأذين والاذان قد اطلق في غير موضع على
الاعلام المجرد قال الله تعالى "وَإِذَا نَزَلَ مِنَ رَبِّكَ أَدْنَىٰ لَكَ الْكَتَبُ وَتَنَالَى الْآذُنُ فِي السَّمْعِ" وقال "وَإِذَا نَزَلَ مِنَ رَبِّكَ أَدْنَىٰ لَكَ الْكَتَبُ وَتَنَالَى الْآذُنُ فِي السَّمْعِ" قوله حق
يؤذن ابن امر مكتوم الخ وفى صحيح البخارى من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه وكان رجلاً اعشى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت
وفى بعض الروايات حتى يقول له الناس حين ينظرون الى بزوغ الفجر آذُن قال حافظهم وأقرب ما يتأمل فيه ان اذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب
وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أخاه مقارناً لا ابتداء طرغ الفجر وهو امد بالبزوغ وعند اخيه في الآذان يعتبر من الفجر في الافق ثم ظهر
انه لا يلزم من كون المراد بقوله أصبحت أى قارب الصباح وقوع اذانه قبل البزوغ لاحتمال ان يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل واذانه
يقع في أول جزء من طلوع الفجر وهذا وان كان مبنيّاً في العادة لتيسر مستبين من مؤذن النبى صلى الله عليه وسلم أمويّ بالملكية فلا يثار ركه
فيه من لم يكن بتلك الصفة وقد مرى ابو فرقة مزوجاً آخر عن ابن عمر حديثاً فيه وكان ابن امر مكتوم يتوخى الفجر فلا يخطفه، قوله قال ولم يكن
بينهما الا ان ينزل هذا الم تنبه المحافظ على ان قلناه القاسم فى حديث عائشة ولو لم يثبت هذه الزيادة فى حديث ابن عمر قال فيه حجة لمن ذهب الى
ان الوقت الذى يقع فيه الاذان قبل الفجر هو وقت السحر هو احد الوجهة فى المذهب واختاره الشافعية وشرح المنهاج وحكى تصحيحه عن القاضي حسين
والمتولى وقطعه به البغوى وكلاهما من دقيق العيد يشعر به فانه قال بعد ان حكاه يرجح هذا بأن قوله ان بلا لا ينادى بليل جرت على يد فائدة للسامعين
قطعاً وذلك اذا كان وقت الاذان مشتبهاً محتملاً لان يكون عند طلوع الفجر نبين صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع الاكل والشرب بل الذى يمنعه

طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت اذان بلال من الفجر انتهى وليقرب ايضا ما تقدم من ان الحكمة في مشروعية التأهب كأدراك
 الصبح في أول وقتها وصحح النووي في أكثر كتبه ان ميلا من نصف الليل الثاني واجاب عن الحديث في شرح مسلم فقال قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن
 ويترى بعد اذانه للدعاء ونحوه فاذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فبينا تأهب بالطهارة فغيرها ثم رقي ويشعر في الاذان مع أول طلوع الفجر
 وهذا مع وضوح مخالفة لسياق الحديث يحتاج الى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل ووراء ذلك اقوال أخرى معروفة في الفقهيات وقال
 السدئي قوله لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا المكنية عن قلة التفات بينهما وقرب احدهما من الآخر لا التحديد فلا يرد انك كيف يستقيم حينئذ ان يقول
 فكلوا وكيف يصح ان يقال انه ينادى ليرجع قائمكم فان هذا يقتضيه وجود قدر من الليل فيه الأكل وغيره والله تعالى اعلم قوله من سمعوا الم بفتح اوله
 اسم لما يوكل في السجود ويجوز انضم وهو اسم الفعل قوله ليرجع قائمكم الم بفتح اياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا لازما ومتعديا يقال رجع زيد
 رجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية (وقائمكم بالنصب على المفعولية) فعله هذا من رواء بالضم والتثنية خطأ فانه يصير من التجميع وهو الترتيب
 وليس مراد انا وانما معناه يرد ان قائم الم المقيم الم الماحية ليقوم الى صلوة الصبح نشيطا ويكون له حاجة الى الصيام فيتمسك ويوقظ الناس ليتأهب
 لها بال غسل ونحوه وليتجهز من الم يتجهز كذا في الفقه مع زيادة يسيرة - قوله وليس ان يقول هكذا الم فيه اطلاق القول على الفعل اي يظهر قوله
 وصوب يده ورفعها الم وفي البخاري ورفعها الى فوق وطأ الم الى اسفل قوله وفرج بين اصبعيه الم كأنه جمع اصبعيه ثم فرجها ليحكي صفة الفجر
 الصادق لانه يطالع معترضات ثم يعبر الاق ذاهبا عينا وشمالا بخلاف الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السرحان فانه يظهر في اعلى
 السماء ثم ينخفض قوله حتى يستطير الم وفي حديث طلق بن علي عند الترمذي وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر قال الخطابي معناه الاحمر ههنا
 ان يستبطن البياض المعترض او اكل حمرة، ولابن ابي شيبة عن ثوبان مرفوعا الفجر فجران فاما الذي كأنه ذنب السرحان فانه لا يحل شيئا ولا يحرمه
 ولكن المستطير اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا هو موافق للآية الماضية اي قوله تعالى حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْمَبْيُضُّ مِنَ الْخَيْطِ الْأَثْوَى
مِنَ الْفَجْرِ قال بعض اصحاب ولا خلاف بين المسلمين ان الفجر الابيض المعترض في الاق قبل ظهور الحمرة يحرم به الطعام والشراب على الصائم وقال عليه السلام
 لعدي بن حاتم انما هو بياض النهار وسواد الليل ولم ينكر احمره، والتبيين في الآية انما هو حصول العلم الحقيقي بطلوع الفجر قال الحافظ وذهب جماعة
 من الصحابة وقائله الا عشم من التابعين وصاحبه ابوبكر بن عياش الى جواز الشرب الى ان يتضح الفجر فروى سعيد بن منصور عن ابى الاحوص عن عاصم بن
 زرعة عن حذيفة قال سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير ان الشمس لم تطمع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه وروى

الصَّلَاةُ قَالَتْ أَيُّهَا الَّذِي يُجِلُّ الْإِفْطَارَ وَيُجِلُّ الصَّلَاةَ قَالَ قُلْنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَتْ كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَوَّكَّرَ وَأَخَّرَ أَبُو مُوسَى **وَحَدَّثَنَا** أَبُو كَرَيْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَ لَهَا مَسْرُوقٌ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَاهُمَا الْإِيَالُو عَنْ الْخَيْرِ أَحَدُهُمَا يُجِلُّ الْمَغْرِبَ وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ الْإِفْطَارَ فَقَالَتْ مَنْ يُجِلُّ الْمَغْرِبَ الْإِفْطَارَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَتْ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو كَرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَاتَّفَقُوا فِي اللَّفْظِ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَّابٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَبِلَ اللَّيْلُ وَادْبَرَ النَّهَارُ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ وَلَمْ يَكُنْ بَرًّا بِنُفْسِهِ فَقَدْ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هِشِيمُ عَنْ أَبِي اسْحَقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ يَا فُلَانُ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا فَجَزَّحْنَا فَتَأْتِيهِ فَتَشْرَبُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهُنَا وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ قَالَ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا قَالَ لَنْ عَلَيْنَا نَهَارًا فَزَلْ فَجَزَّحْنَا لَهُ فَتَشْرَبُ ثُمَّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ قَبِلَ مِنْ هَهُنَا وَاشْأَرِيهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو كَامِلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ يَا فُلَانُ أَنْزِلْ فَاجِدْ لَنَا مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ أَخْبَرَنَا سَفِينُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا اسْحَقُ أَخْبَرَنَا جَوَيْرُ كَلَاهُمَا عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ مَثْنَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَنْ حَيْثُ ابْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْوَاحِدِ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا قَوْلُهُ وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا إِلَّا فِي رِوَايَةِ هِشِيمٍ وَحَدَّثَنَا

وابن سعد وابو داود وذكر ابن حبان في الثقات قوله والاخر ابو موسى الخ قال الطبري الاول عمل بالعزيمة والسنة والثاني بالرخصة ،ام- ولعل المراد بالتجيل المبالغة فيه وبالتأخير عدمها والله اعلم قوله لا يالو عن الخيرا الخ اي لا يقصر عنه **باب** بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار قوله عن عاصم بن عمر الخ كان مولد عاصم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يسمع منه شيئا قوله اذا قبل الليل الخ اي من جهة المشرق وادبر النهار من جهة المغرب والمراد بالاقبال وجود الظلمة حشا قال الحافظ وذكر في الحديث ثلاثة امور لا نهارا وان كانت متلازمة في الاصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن اقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون اقباله حقيقة بل بوجود امر يعطى ضوء الشمس وكذا لك ادبار النهار فمن ثم قيد بقوله وغربت الشمس اشارة الى اشتراط تحقق الاقبال والادبار وانها بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر قوله فقد افطر الصائم الخ اي اخل في وقت الفطر كما يقال انجد اذا اقامت منجد وانهم اذا اقامت بهامة ويحتمل ان يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم كقول الليل ليس ظاهرا للصيام الشرعي وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأما الى ترجيح الاول فقال قوله فقد افطر الصائم لفظ خبر ومعناه الامر لي فليفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوم واحدا ولم يكن للتدريج في تجليل الافطار معنى ،ام- وقد يجاب بان المراد فعل الافطار حشا ليوافق الامر الشرعي ولا شك ان الاول ارجح - ويرجح الاول ايضا رواية شعبة بلفظ فقد حل الافطار وكذا أخرجه ابو عوانة عن طريق الثوري عن الشيباني وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب الوصال **قوله** فاجد لنا الخ بجمع ثم جاء جملة وهو خلط الشيء بغيره والمراد هنا خلط السوي بالملء وتحريكه حتى يستوي والمجرح بكسر الميم عود صخر الراس ليسا طيه الاشارة وقد يكون له ثلاث شعب **قوله** ان عليك نهارا الخ ومعنى الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا صائما وكان ذلك في شهر رمضان كما صرح به في رواية يحيى بن يحيى فلما غربت الشمس أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجرح ليفطر فقرأ المخاطب آثارا للصياء والحرق التي بعد غروب الشمس فظن ان الفطر لا يحل الا بعد ذهاب ذلك واحتمل عنده ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها فإرادته كبره واعلامه بذلك ويؤيد هذا قوله ان عليك نهارا لانه ان ذلك الضوء من النهار الذي يجب صومه وهو معنى لوامسيت اي تأخرت حتى يد غل المساء وتكريره المراحة لغلبة اعتقاده على ان ذلك نهار يحرم فيه الاكل مع تجويزه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر الى ذلك الضوء نظرا انما قد قصد زيادة الاملاء ببقاء الضوء وفي الحديث ان الفطر على التمر ليس بواجب انما هو مستحب لو تركه جاز

حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا انك تواصل

حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا انك تواصل قال اني لست كهيتكم اني اطعم وأسقي **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** عبد الله بن غير **وحدثنا** ابن غير **حدثنا** ابي **حدثنا** عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم قيل له انت تواصل قال اني لست مثلكم اني اطعم وأسقي **وحدثنا** عبد الوارث بن عبد الصمد **حدثنا** ابي عن جدي عن ابي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ولم يقل في رمضان **حدثنا** حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني ابو عن ابن شهاب **حدثنا** ابو سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل من المسلمين فانك يا رسول الله تواصل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واياكم مثل اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني فلما ابوا ان ينتموا عن الوصال واصل بهم يومًا ثورًا والهلالة فقال نوناخر الهلال لزدتكم كالمثكل لهم حين ابوا ان ينتموا **وحدثنا** زهير بن حرب واسحق قال زهير **حدثنا** جرير عن عمارة عن ابي زرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال انكم لستم في ذلك مثلي اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني فاكلوا من الاعمال ما تطيقون **حدثنا** قتيبة **حدثنا** المغيرة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله غير انه قال فاكلوا ما لكم به طاقة **وحدثنا** ابن نمير **حدثنا** ابي حنيفة الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي

وان الافضل بعد الفطر على الماء وقد جاء هذا الترتيب في الحديث الآخر في سنن ابي داود وغيره في الأمر بالفطر على تمر فان لم يجد فعلى الماء فانه طهور كذا في الشرح **باب النهي عن الوصال** قوله نهي عن الوصال الخ قال الطحاوي هو ان يصوم ولا يفطر بعد الغروب اصلًا حتى يتصل صوم الغد بلا مس كما في نور الايضاح - ام - وقال الحافظ هو الذي ترك في ليلتي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد فيخرج من مسك اتفاقًا ويدخل من امسك جميع الليل او بعضه - ام - وقد ورد في النهي عن الوصال منبها على علة انه ما اخرج احد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن ابي حاتم في تفسيرهما باستاد صحيح الى ليل امرأة بشير بن الخصاصي قالت اردت ان اصوم يومين مواصلة فمنعني بشير وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا وقال يفعل ذلك النصاري ولكن صوموا كما امركم الله تعالى آتوا القيامة الى الليل فاذا كان الليل فافطروا لفظ ابن ابي حاتم قوله اني اطعم وأسقي الخ بعضهم المهرمة فيها قوله فقال رجل من المسلمين الخ وكان القتال واحد ونسب القول الى جميع في الرواية الماضية لرضا هريرة قوله واياكم مثل الخ اي على صفة او منزلة من ربي وهذا الاستفهام ليعيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد قوله واصل بهم يومًا ثورًا الخ ظاهرة ان قدر المواصلة بهم كانت يومين قوله نوناخر الهلال الخ اي هال شتان قوله لزدتكم الخ اي في الوصال الى ان تعجزوا عنه فقساوا التخفيف عنكم بتركه وهذا كما اشار عليه ان يرجعوا من حصار الطائف فله يعجبهم فامرهم بذاكرة القتال من الغد فأصابتهم جراح وشدة واجتووا الرجوع فأصعبهم راجعًا بهم فاجبهم ذلك قوله كالمثكل لهم الخ من التنكيل وهو المعاقبة قوله اياكم والوصال الخ وفي حديث ابي سعيد عند البخاري لا تواصلوا فائكم اريد ان تواصل فيواصل حتى السحر فالو فانك تواصل يا رسول الله الحديث قال الحافظ ووقع عند ابن خزيمة في حديث ابي صالح عن ابي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الاعمش عنه تقييد وصال النبي صلى الله عليه وسلم بانه الى السحر ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل الى السحر ففعل بعض اصحابه ذلك فنهاه فقال يا رسول الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث ابي سعيد هذا فان مقتضى حديث ابي صالح النهي عن الوصال الى السحر وصريح حديث ابي سعيد الاذن بالوصال الى السحر والمحافظة في حديث ابي صالح اطلاق النهي عن الوصال بغير تقييد بالسحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن ابي هريرة فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة وقد خالف ابو معاوية وهو واضبط اصحاب الاعمش فلم يذكر ذلك اخرج احمد وغيره عن ابي معاوية وثابته عبد الله بن غير عن الاعمش كما تقدم وعلى تفدير ان تكون رواية عبيدة بن حميد محفوظة فقد اشترط ابن خزيمة الى الجمع بينهما بانه يحتل ان يكون نهي صلى الله عليه وسلم عن الوصال اولًا مطلقًا سواء جميع الليل او بعضه على هذا يحمل حديث ابي صالح ثم خفف النهي بجمع الليل فأباح الوصال الى السحر وعلى هذا يحمل حديث ابي سعيد او يحمل النهي في حديث ابي مسعود على كراهة التنزيل النفي في حديث ابي سعيد على ما فرق السحر على كراهة التحريم والله اعلم - ام - قلت سياق حديث ابي سعيد واسلوبه يدل على الباحة المرجحة في الوصال الى السحر والذي يتحصل من مجموع الروايات والله اعلم هو كون الوصال مطلقًا غير مرضي ولا مستحسن عند الشريعة ولكن عدم الاستحسان له من انتباه بعضها اشد من بعض وقد عُدَّ دهاج الدعا المختار شيئا من الضوم والمكروه تنزيها منها الوصال قال الطحاوي ظاهرة ان هذا التنزيل مكرهة تنزيها وفي بعضها نظير ام يعني والله اعلم ان الكراهة في بعضها تبلغ الى كراهة التحريم قوله فاكلوا من الاعمال الخ

صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الوصال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة **حدثني** زهير بن حرب حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم حدثنا سليمان عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحجبت فقمت الى جنبه وجاء رجل فقام ايضا حتى كنا رهطاً فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه جعل يتجوز في الصلوة ثم دخل رحله فصلى صلوة لا يصلها عندنا قال قلنا له حين اصبحتنا اقيمت لنا الليلة قال فقال نعم ذلك الذي حملني على الذي صنعت قال فاخذ يواصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في آخر الشهر فاخذ رجال من اصحابه يواصلون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يواصلون انكم لستم مثلي اما والله لو تما دلي الشهر لو اواصلت وصلاً لا يكع المتعقون تعمقهم **حدثنا** عاصم بن النضر التيمي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا حميد عن ثابت عن انس قال واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس من المسلمين فبلغه ذلك فقال لو مد لنا الشهر لو اواصلنا وصلاً لا يكع المتعقون تعمقهم انكم لستم مثلي او قال اني لست مثلكم وتحتلوا - قوله بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة الخ قال الحافظ وقع لمسلم فيه شيء غريب فانه اخرجه عن ابن غير عن ابيه فقال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده اني ابنت يطعنني ربي ويستقيني وقد عرفت ان روايته ابن غير عند احمد فيها عند ابي وليس لك في شيء من الطرق عن ابي هريرة الا في رواية ابي صالح ولم ينفرد بها الا عيش فقد اخرجنا احمد ايضا من طريق عاصم بن النضر عن ابي صالح - قوله فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه في جميع المنبر حتى بغير الف ويقع في طرف بعض النسخ احس بالالف وهذا هو المفصح الذي جاء به القرآن واتاحس بحذت الالف قلعة قليلة وهذه الراية تضم على هذه اللغة **قوله** يتجوز في الصلوة الخ اي يخفف ويقتصر على الحائز المجزي مع بعض المندوبات ويتجوز هنا للصلوة **قوله** ثم دخل رحله الخ اي منزله قال لا نهرى رحل الرجل عند العرب هو منزله سواء كان من حجر او صل او وبر او شعر وغيرها، **قوله** لم يزد اذ لي الشهر الخ وفي بعض النسخ تبادى وكلاهما صحيح وهو عجزه في الراية الاخرى **قوله** يدع المتعقون الخ هو المشدود في الامور المجاوزة الحد وفي قول او فعل والتعق المبالغة في تكلف ما لم يكلف به وعمق الوادي قعره - **قوله** في اول شهر رمضان الخ قال لنزوي كذا نهر في كل النسخ بلادنا وكذا نقله القاضي عن اكثر النسخ قال وهو وهو من الراوى وصوابه آخر شهر رمضان وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذي قبله ولبقى الاحاديث، ام قال الزقاني في شرح المواهب يمكن تصحيح هذا الرواية بانه واصل في اوله يومين وثلاثاً وفي آخره كذلك فحكى الراوى صلى الله عليه وسلم اوله وهو لا يدل على ان ناساً تبعه لاحتمال انهم انظروا واصلته ثانياً - **قوله** انكم لستم مثلي الخ قال الحافظ وسند صحيح هذه الاحاديث علوان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر ثم اختلف في المنع المذكور ففيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وفلاخت السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوماً وذهب اليه من الصحابة ايضا اخت ابي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن ابي نعم وعاصم بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن يزيد التيمي وابو الجوزاء كما نقله ابو نعيم في ترجمته في الحلية وغيرهم ورواه الطبري وغيره ومنهم من اتهم في الباب انه صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النبي فلو كان النبي للتحريم لما اقره على فعله فعملوا انه اراد بالمسح الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما هو عز قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله من لم يشق عليه شيئاً نظير ذلك في صيام الدهر من لم يشق عليه ولم يقصد موافقة اهل الكتاب لا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال صرح ابن خزيمة وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث ابي سعيد المذكور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائمه في اليوم والليلة اكله فاذا اكلها في السحر كان قد نقلها من اول الليل الى آخره وكان اخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لم يشق على الصائم ولا فلا يكون قربته وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرجه احمد وغيره واحجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم اذ لم يحل الليل محلاً لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه يوم الفطر واجابوا ايضا بان قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من حرمهم لم حرمان حرمة صلاتهم هم بعد نهيهم فلم يكن تقرير ابل تقريراً وتنكياً فاحتمل منهم ذلك الاجل مصلحة النبي في تأكيد زجرهم لا نعمه اذا باشره ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصر فيما هو اهم منه ارجح من وظائف الصلوة والقراءة وغير ذلك والجرح الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال يختص به لقوله لست كمثلكم وقوله لست كهيئتكم وهذا مع ما انضم الي ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابها قلت ويدل على انه ليس بمجرم حديث ابي داود الذي يأتي التنبيه عليه في اواخر الباب فان الصحابي

إِنِّي أَظَلُّ بِطَعْنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي وَحَدَّثَنَا الْحَقُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَخْبَرَنَا
عَبْدَ بْنَ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ فَهَا هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَصَالِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَقَالُوا
إِنَّكَ تَوَاصَلْتَ قَالَ إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكَ إِنِّي بِطَعْنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ تَجْرِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ أَحَدًا نَسَاءَهُ وَهُوَ صَائِتٌ ثُمَّ تَضْحَكُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ تَجْرِ السَّعْدِيُّ
وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ سَمِعْتُ أَبَاكَ يَحْدُثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

صَرَّحَ فِيهِ بَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْرِمَ الْوَصَالَ وَرَوَى النَّوَوِيُّ وَالصَّادِقُ فِي حَدِيثِ سَمْعَةَ تَحْيَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْوَصَالِ لَيْسَ بِالْعَزِيمَةِ
وَمِنْ أَدَلَّةِ الْجَرَازِ أَقْدَامُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْوَصَالِ بَعْدَ النَّبِيِّ فَلَمَّا عَلَا أَخْبَرَهُمْ بِمَا نَزَلَ النَّبِيُّ لِلنَّذْيَةِ كَالنَّحْرِمْ وَالْمَاءُ أَفْزَعُوا عَلَيْهِ وَيَتَذَكَّرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَرَمٍ ابْتِغَاءً
أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَّاصِيَةِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ سَمِعْتُ فِي عِلَّةِ النَّبِيِّ بَابَ الْوَصَالِ بَيْنَ تَأْخِيرِ الْفَطْرِ حَتَّى قَالَ فِي كُلِّ
مَنْهَا أَنَّهُ فَعَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ وَلَمْ يَقِلُّ أَحَدٌ بِتَجْرِيمِ تَأْخِيرِ الْفَطْرِ سِوَا بَعْضِ مَنْ لَا يَبْتَغِيهِ مِنْ هَلِ الظَّاهِرِ وَمِنْ حَبِثِ الْمُخْتَلَفِ مَا فِيهِ مِنْ فُطْمِ النَّفْسِ شَهْوَاهَا
وَقَمَحَاهَا عَنْ مَعْنَى دَائِمًا فَلَمَّا اسْتَمَرَّ عَلَى الْقَوْلِ جَوَّزَهُ مُطْلَقًا وَمُقْتَدِرًا مِنْ تَقْدِيرِ ذِكْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - **قوله** إِنِّي أَظَلُّ أَخْبَرَهُمْ أَهْلُ الظَّاهِرِ الْمُجْهَمَةِ
مُضَارِعَ ظَلَمْتُ إِذَا مَلَمْتُ بِالْأَهْلِ وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَعْنَى مَطْلُوقِ الْكُونَ لَاعِلِ حَقِيقَةِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْمُتَحَدِّثَ عَنْهُ هُوَ الْأَمْسَاكُ لَيْلًا وَأَهْلًا وَأَكْثَرُ الرِّبَابَاتِ
إِنَّمَا هِيَ أُبَيَّتْ وَكَانَتْ بَعْضُ الرِّدَاءِ عَابِرَةً عَنْهَا بِأَظَلُّ نَظَرًا إِلَى اشْتِرَاكِهَا فِي مَطْلُوقِ الْكُونَ يَقُولُونَ كَثِيرًا أَضْحَى فَلَانُ كَذَا مَثَلًا وَلَا يَرِيدُ مِنْ تَحْصِينِ ذَلِكَ
بِوَقْتِ الضَّحَى مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا ذَا بَشِيرٍ أَحَدُهُمْ بِالْأَنْثَى ظَلُّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَطْلُوقُ الْوَقْتِ وَلَا اخْتِصَاصَ لِدَلَالَةِ بَنَاهُ رَدُونَ لَيْلٍ - **قوله**
يَطْعُمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي أَخْبَرْتُ فِي مَعْنَاهُ فَعِلَ حَقِيقَتَهُ وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْنِ بِطَعَامٍ وَشَرَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَرَامَةً لَهُ فِي لَيْلَى صِيَامِهِ
وَتَعْقِبِهِ ابْنُ بَطَّالٍ وَمَنْ تَبِعَهُ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَوَاصِلًا وَأَبَانَ قَوْلُهُ أَظَلُّ يَدِينُ عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ بِالْأَهْلِ طَوْلُوكَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ حَقِيقَةً لَوْ كُنْ صَائِمًا
وَاجِبٌ بَابِ الرَّايِجِ مِنَ الرِّايَاتِ لَفُظٌ أُبَيَّتْ دُونَ أَظَلُّ وَعَلَى تَقْدِيرِ الثَّبُوتِ فَلَيْسَ بِحُلِّ طَعَامٍ وَالشَّرَابِ عَلَى الْحَاجِزِ بَأُولَاهُ مِنْ حُلِّ لَفْظِ أَظَلُّ عَلَى الْحَاجِزِ
وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَلَا يَضُرُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا يُؤْتِي بِهِ الرَّسُولُ عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ مِنْ طَعَامٍ الْجَنَّةِ وَشَرَابِهَا لِأَجْرِ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ كَمَا غَسَلَ صَلَاةُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَسْتِ الذَّهَبِ مَعَ أَنَّ اسْتِمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ النَّبَوِيَّةِ حَرَامٌ لَكِنْ نَوَقَشَ فِي هَذَا الظَّاهِرِ أَنَّ الذَّهَبَ لَوْ كُنْ حَرَمِيَّةَ الْمَرْجُوحِ وَقَالَ
ابْنُ الْمُنْبَرِّ فِي الْحَاشِيَةِ الَّذِي يَفْطَرُ شَرَاءً أَنَّهُ هُوَ الطَّعَامُ الْمَعْتَادُ وَأَنَّ الْخَارِقَ لِلْعَادَةِ كَمَا لَحْظُ مِنَ الْجَنَّةِ فَعَلَى غَيْرِ هَذَا الْمُخْتَلَفِ وَلَيْسَ تَعَاظِي مِنْ جِنْسِ الْأَعْمَالِ
وَأَمَّا هُوَ مِنْ جِنْسِ الثَّرَابِ كَمَا كُلُّ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ وَالْكَرَامَةِ لَا يَبْطُلُ الْعِبَادَةُ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْبَرِّ هُوَ يَحْمِلُ عَلَى أَنْ أَكَلَهُ وَشَرِبَهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ كَحَالِ النَّائِمِ
الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ الشَّبَعُ وَالرِّثَى بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَيَسْتَمِرُّ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَقِظَ وَلَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ صَوْمُهُ وَلَا يَنْقُطُ وَصَالُهُ وَلَا يَنْقُصُ أَجْرُهُ وَحَالُهُ أَنَّهُ يَحْمِلُ ذَلِكَ
عَلَى حَالِهِ اسْتِمَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحْوَالِهِ الشَّرِيفَةِ حَتَّى لَا يُؤْثِرَ فِيهِ حِينَئِذٍ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْوَالِ الْبَشَرِيَّةِ وَقَالَ الْجَمْهُورُ قَوْلُهُ يَطْعُمُنِي وَيَسْقِينِي صَاحِبُ
الْأَهْلِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَهُوَ الْقُوَّةُ فَكَأَنَّهُ قَالَ يَطْعُمُنِي قُوَّةُ الْأَكْلِ وَالشَّرَابِ يَفِيضُ عَلَى مَا يَسُدُّ مَسَدَّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ يَقْوَى عَلَى أَنْوَاعِ الطَّاعَةِ
مِنْ غَيْرِ صَنْعَةٍ فِي الْقُوَّةِ وَلَا كَلَالٍ فِي الْأَحْسَاسِ - **المختصر** أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ فِيهِ مِنَ الشَّبَعِ وَالرِّثَى مَا يَغْنِيهِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَلَا يَحْتَاجُ الْجُوعَ وَلَا عَطَشَ الْفَقْرِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ يَعْطَى الْقُوَّةُ مِنْ غَيْرِ شَبَعٍ وَلَا رِثَى مَعَ الْجُوعِ وَالظَّمْأِ وَعَلَى الثَّانِي يَعْطَى الْقُوَّةُ مَعَ الشَّبَعِ وَالرِّثَى وَبِحُجَّتِ الْأَوَّلِ أَنَّ الثَّانِي
يُنَاقِ حَالَ الصَّائِمِ وَيَقْوَى الْمَقْصُودُ مِنَ الصِّيَامِ وَالْوَصَالِ أَنَّ الْجُوعَ هُوَ رُوحُ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِخَصُوصِهَا قَالِ الْفَرُغِيُّ وَيَعْبُدُ أَيْضًا النَّظَرُ إِلَى حَالِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ كَانَ يَجُوعُ أَكْثَرَ مَا يَشْبَعُ وَيَرْبُطُ عَلَى بَطْنِهِ الْحِجْرَةَ مِنَ الْجُوعِ - وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ يَطْعُمُنِي وَيَسْقِينِي أَيْ يَشْغَلُنِي بِالتَّفَكُّرِ فِي عَظَمَتِهِ
وَالْتَمَلُّ بِشَأْنِهِ وَالتَّعَنُّي بِعَارِفِهِ وَقَرَّةِ الْعَيْنِ بِمُحِبَّتِهِ وَالاسْتِغْفَارُ فِي مَنْجَاتِهِ وَالْإِقْبَالُ عَلَيْهِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَإِلَى هَذَا جَمْعُ ابْنِ الْقَيِّمِ وَقَالَ
قَدْ يَكُونُ هَذَا الْقَدَاءُ اعْظَمَ مِنْ غِلَاةِ الْجَسَادِ وَمِنْ لَهْ أَدْنَى ذَوْقٍ وَتَحْدِيدٍ يَعْلَمُ اسْتِغْنَاءَ الْجَسْمِ بِغِلَاةِ الْقَلْبِ الرَّجْعِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْغِلَاةِ الْجَسْمَانِيَّةِ وَلَا سِيَّمَا
الْفَرْجِ الْمُسْرُوبِ طَوْبَهُ إِذْ يَاقُوتَ عَيْنِهِ بِمُحِبَّتِهِ كَمَا قِيلَ (شعر) لَهَا أَحَادِيثُ فِي ذِكْرِكَ تَشْخَرُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتَلْهِيهَا عَنْ الزُّودِ
لَهَا بِوَجْهِكَ نَدْرٌ يَسْتَنْسَرُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي اعْتَابِهَا حَادِي - **قوله** رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَغَيْرُهُ مِنْ
طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ تَحْيَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَصَالِ وَابْتَدَأَ عَلَى أَحْبَابِهِ وَأَسْنَادَهُ صَحِيحٌ
بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ حَرَمَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ شَهْوَتُهُ **قوله** حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رُوَيْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ هِشَامِ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضَحْتُكَ فَظَنَّا أَنَّهَا هِيَ قَالَ الْحَافِظُ يَحْتَمِلُ فَحْظُهَا التَّعْجِبُ مِمَّنْ خَالَفَتْ فِي هَذَا وَتَبِيلُ تَعْجِيزٍ مِنْ نَفْسِهَا إِذَا تَحَدَّثَ بِمِثْلِ هَذَا مَا يَسْتَحْيِي مِنَ
ذِكْرِ النِّسَاءِ مِثْلَهُ لِلرِّجَالِ وَلَكِنَّهَا أَلْبَسَتْهَا الضَّرُورَةُ فِي تَبْلِيغِ الْعِلْمِ إِلَى كَرِّ ذَلِكَ وَقَدْ يَكُونُ الضَّحْكُ نَجْوًا لِأَخْبَارِهَا عَنْ نَفْسِهَا بِأَنَّ ذَلِكَ أَوْ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهَا صَاحِبَةُ

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِي الصَّلَاةِ
لَيْسَتْ حَرَمَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ شَهْوَتُهُ

كان يُقْبِلُهَا وهو صائم فسكت ساعة ثم قال نعم **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن القسم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقْبِلُني وهو صائم ويأثم بملك أريد كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك أريد **حل ثنا** يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة عن عائشة **ح** وحدثنا شجاع بن مخلد حدثنا يحيى بن أبي زائدة حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقْبِلُ وهو صائم ويأثم بملك أريد **حل ثنا** علي بن حجر وزهير بن حرب قال حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقْبِلُ وهو صائم وكان أملككم لأربه **حل ثنا** محمد بن شاذان بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم

ليكون أبغ في الثقة بها أو سردا بكانها من النبي صلى الله عليه وسلم ومنزلتها منه ومحبة لها وقد روى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت أهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليُقْبِلَني فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبلي وهذا يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبيل لا للفرقة بين الشاب الشيخ لأن عائشة لم كانت شابة نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فترق من فترق وقال المازني ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبلة الانزال حيت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذي فمن رأى القضاء عنه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء قال يكره وان لم تؤد القبلة إلى شيء فلا معنى للمنع منها إلا على القول بسد الذريعة قال ومن بدع ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أرأيت لو قمضت فأشار إلى فقه بدع وذلك ان المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عند هؤلاء أوائل الشرب لا يفسد الصيام فذلك أوائل الجماع - أم والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكر وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم - (تنبية) روى أبو داود وحده عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويعص لسأها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على من لم يتبع ريقه الذي خالط ريقها والله اعلم كذا في الفقه - **قوله** فسكت ساعة الخ ليتنا كرم قولها قاله النووي والله اعلم **قوله** يملك أريد الخ بفتح الهنزة والراء على المشهور وهو الحاجة تزيد به الشهوة وقد يروى بكسر الهنزة وسكون الراء ويفسر تارة بأنه الحاجة وتارة بأنه العقل وتارة بأنه العضو وأريد ههنا العضو المخصوص كذا ذكر في شرح السنة والفقاه ورواه التوريشي بأنه خارج عن سنن الأدب قال الطيبي ولعل ذلك مستقيم لان الصدقية رضى الله عنها ذكرت انواع الشهوة مترقية من الأدنى إلى الأعلى فبدأت بمقدّماتها التي هي القبلة ثم تلت بالمباشرة من نحو الملاعبة والمعاينة وادادت ان تعبر عن المجامعة فكنيت عنها بالأدب وأتى عبارة احسن منها - أم - وفيه ان المستحسن اذا ان الألب بمخاض الحاجة كناية عن المجامعة واما ذكر الذكر فغير ملائم لأنني كما لا يخفى لا سيما في حضور الرجال ثم المصغرة كان أغلبكم وأقدمكم على منع النفس عما لا ينبغي ان يفعل قال ابن الملك أرادت بملكه عليه حاجته فعه الشهوة فلا يخاف الانزال بخلاف غيره وعلى هذا فيكره لغيره القبلة والملازمة باليد كذا في المرقاة - **قوله**

ويأثم وهو صائم الخ التقبيل اخض من المباشرة فهو من ذكر العام بجل الخاص واصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوجر أو لم يوجر وليس الجماع مراداً هنا - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم ان كمال الصوم انما هو تزكية عن الأفعال والأقوال الشهوية والسبعية والسيطانية فأما تذكر النفس الأخلاق الخبيثة وتجنبها لهيئات فاسدة والأحراز عما يُفَضُّ إلى الفطر فيدعو إليه فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم فلا يرفث ولا يصغي فإن سابه أحد أو قتله فليقل اني صائم وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه والمراد بالتقي نفي الكمال ومن الثاني أفطر الحاحجم والحجوم فان الحجوم تعرض للأفطار من الضعف والاحاجر لانه لا يأمن من ان يصل شيء إلى جوفه بمض الملازم والتقبيل والمباشرة - وكان الناس قد أفرطوا ونعتقوا وكادوا ان يجلبوه من مرتبة الركن فيبين النبي صلى الله عليه وسلم قولاً ونعلماً انه ليس مفطراً ولا منقصة للصوم وأشعر بأنه ترك الأول في حق غيره بلفظ الرخصة واما هو فكان مأثورًا ببيان الشريعة فكان هو الأول في حقه وكذا ما تنزل فيه عن درجة المحسنين إلى درجة عامة المؤمنين - والله اعلم قال الحافظ رحمه الله وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم آخر عيها واحجوا بقوله تعالى قالن بأشراً وفسق الآية فمنع من المباشرة في هذه الآية تماماً وأجاب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو المبيتين عن الله تعالى وفداً بالمباشرة تماماً فدل على ان الراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله اعلم - ومن أنفق بأفطار من قبيل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقل الطحاري عن قوم لم يسمهم وباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة وقيل

عن علقمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُبَاشِرُ وهو صائم **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا أبو عاصم قال سمعت ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال انطلقت أنا ومسروق إلى عائشة فقلنا لها إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبشر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان أملككم لأبيه أو من أملككم لأبيه شك أبو عاصم **وحدثني** يعقوب الدوري حدثنا اسمعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ومسروق أنهما دخلا على أم المؤمنين ليستأجلا فذكر نحوه **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم **وحدثنا** يحيى بن بشر الحري حدثنا معاوية يعني ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله **وحدثنا** يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو الأحوص عن زياد بن علاقة عن عمر بن ميهون عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا بهز بن أسيد حدثنا أبو بكر النهشلي حدثنا زياد بن علاقة عن عمر بن ميهون عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم **وحدثنا** محمد بن بشر حدثنا عبد الرحمن حدثنا

سعيد بن سعد بن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبوا وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشاب وأباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيما ضعف أخرجهما أبو داود من حديث أبي هريرة والآخرا من حديث عبد الله بن عمر بن العاص (لكن قال ابن الهمام في الحديث الأول أسنده جيل) وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الخائف في كتاب الحيض وقال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا هلك نفسه أن يقبل ولا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والثناجي، أم - قال في الدلائل المختارة ذكره فبده ومسروق معاينة ومباشرة فحشة أن لو رأين المفسد (أي الانزال أو الجماع) وأن أمن لا بأس وقال العلامة ابن عابد بن جزمي في السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يمتنع شفيتها تتركه على الإطلاق (أي لا يصح) من أو لا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور كالمباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية أحسن قيل وهو صحيح، أم - واختار الكراهة في الفقه وجزم بها في الولو الجمية بلا ذكر خلافت وهي أن يدنوها وما متجردان وعين فرجه فرجها بل قال في الذخيرة أن هذا مكروه بلا خلافت لا يندفعه إلى الجماع غالبا - أم - وبه علم أن رواية محمد بن أبيان تكون في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد بن أبيان كراهة المباشرة الفاحشة - أم - وبه ظهر أن ما مر عن التمه من إجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثورأيت في التنازع خاتمة عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله أعلم، أم وفي رواية حماد عند الشافعي قال لا سود قلت لعائشة أي بشاريص ثورأيت لا قلت أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبشر وهو صائم ثورأيت أنه كان أملككم لأبيه وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهد منها وقد مرى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة ما يحل للرجل من أمراته صائما قالت كل شيء إلا الجماع وهذا صحيح في إباحة المباشرة قال الحافظ في مجمع البحرين هذا قولها المتقدم بحل النوى على كراهة التنزيه فأما لما في الإباحة وقد روي أنه في كتاب الصيام ليس يمتنع القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها - أم - قلت ويمكن أن يكون المراد بقولها رضي الله عنها ألا الجماع الجماع وما يقاربه من دواعيه القهرية التي تكون مضنة للوقوع في المحرم فيدل على المباشرة الفاحشة في عدم الإباحة قال ابن الهمام والأوجه الكراهة لأنها إذا كانت سببا غائبا لتنزل سببا فاقول الأمور لزوم الكراهة من غير ملاحظة تحقق الخوف بالفعل كما هو قواعد الشرع - أم - قال الحافظ في الاختلاف فيما إذا بشاريص قبل أو نظرا نزل أو أمرى فقال الكوفيون والثناجي يقضيه إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الأصل وقال مالك والثناجي يقضيه في كل ذلك ويكفر إلا في الأصل فيقضى فقط واجتهل به بأن الانزال أقصه ما يطلب بالجماع لا بالابتداء في كل ذلك وتحقق أن الأحكام علق بالجماع ولو لم يكن أنزال فافترقا وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء حين بشاريص قبل فأعظم دليل على ذلك أنزل وانكروه غيره عن مالك وبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق أمراته وهو صائم بطل صومه لكن أسنده ضعيف وقال ابن قدامة أن قبل فأنزل أنظر بلا خلافت كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر لو أنزل وقوى ذلك وذهب إليه قولهم ليس إلا هذا الخ قال النووي كذا هو في كثير من الأصول ليس إلا غابا للام والنون وهي لغة قليلة وفي كثير من الأصول ليس إلا غابا للام والنون وهو الجارى على المشهور في العربية قوله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم الخ أي في رمضان كما في رواية أخرى فأشارت بذلك

باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

سُفِيلٌ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ آخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ عَنْ حَفْصَةَ
قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
شَيْبَةَ وَأَسْفُوقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ كَلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ
حَدَّثَنَا هُرَيْرٌ بْنُ سَعِيدٍ كَلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ
عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّكُمْ أَقْبَلُ أَنْ يَقْبَلَ الصَّائِمُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْأَمْسَلَةُ
فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فَقَالَ يُرْسِلُ اللَّهُ غَفْرًا لَكَ مَا تَقْدُمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَّا وَالنَّاسُ لَا تَقْأَكُمُ اللَّهُ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ لَافِعٍ
وَالْفُظْلُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ بْنُ هَاشِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ بَكْرِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ
يَقُولُ يَقُولُ فِي قَصْرِ صَدِّيقِهِ مِنْ أَوَّلِ الْفَجْرِ جُنُبًا فَلَا يَصُومُ قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ لَابِيهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَآمَرَكُمُ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ قَالَ فَكُنْتُمَا هُمَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِيرُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ قَالَ فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ مَرْوَانُ عَزَمْتُ عَلَيْكَ

إِلَى عَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَ صَوْمِ الْفَرَضِ وَالتَّنْفِلِ **قَوْلُهُ** عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْلٍ **قَوْلُهُ** فِي الشَّرْحِ أَمَّا شُعْبَةُ فَهَشِينٌ مَجْمُوعَةٌ مَضْمُونَةٌ ثَمَرُ مَشْنَأَةٍ مِنْ فَوْقِ مَفْتُوحَةٍ وَأَمَّا شَكْلُ
فَبَشِينٌ مَجْمُوعَةٌ ثَمَرَاتُ مَفْتُوحَتَيْنِ وَضَمُّهُ مِنْ مَكْنِ الْأَحْكَامِ الْمَشْهُورِ فَتَحْمَلُ **قَوْلُهُ** أَيُّكُمْ أَقْبَلُ الصَّائِمُ قَالَ الْحَافِظُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الشَّابِّ وَالشَّيْخِ سَوَاءٌ كَانَ
عُمُرُ حِينَئِذٍ كَانَ شَابًّا وَلَعَلَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَا بَلَغَ أَمَّا لَكِنْ لَا سَدْلَ لَالٍ يَدْلِسُ بِوَضْعِهِ عَدَى **قَوْلُهُ** سَأَلَ هَذَا **قَوْلُهُ** قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَمَّا أَحَالُهُ فِي السُّؤَالِ عَلَى أَمْرِهِ وَكَانَ
أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَرْضَى أَحَدٌ هُوَ لَوْلَا الزَّوْجَةُ وَلَا الْأَخِيَّةُ أَنَّهُ يَقْبَلُهَا وَيَخْلُطُهَا وَقَدْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّنْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ أَرْفَعَهُ وَلَكِنْ أَرَادَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنْ تَنْزِيهِهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ رَعُونَهُ لَيْسَتْ مِنَ الشَّرِيعَةِ فَأَحَالَهُ عَلَى أَمْرِهِ **قَوْلُهُ** وَأَخْشَاكُمْ لَهُ **قَوْلُهُ** قَالَ عِيْنُ
جَاءَ فِي غَيْرِ سُلُوكِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَضَبَ لِقَوْلِ السَّائِلِ ذَلِكَ وَغَضَبُهُ لِدَلَالَةِ ظَاهِرِ كَلَامِ السَّائِلِ بِجَزْءٍ وَقَعِ الْمَنْعَى عَنْهُ مِنْهُ وَلَكِنْ لَا حُجْرَ لَدَلَالَةِ غَفْرِهِ
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ فَأَنْكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ وَقَالَ أَمَّا وَاللَّهِ أَنِّي لَا أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ كَيْفَ تَجُوزُونَ وَقَعِ الْمَنْعَى مَعِيَ قُلْتُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ غَضَبُ الْبُكَرِ عَلَيْهِمْ
لَا السَّائِلُ اسْتَعْتَدَ أَنْ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ **بَابُ صِحَّةِ صَوْمِ مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ**
قَوْلُهُ فِي قَصَصِهِ **قَوْلُهُ** بَقِيْعُ الْقَاتِ وَكَسَرُهَا قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحَارِ الْقَصُ الْبَيَانُ وَالْقَصَصُ بِالْفَتْحِ الْأَسْمُ وَبِالْكَسْرِ جَمْعُ قِصَّةٍ أَمَّا **قَوْلُهُ** فَلَا يَصُومُ **قَوْلُهُ** فِي
بَعْضِ الْمَرْاياتِ أَقْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ **قَوْلُهُ** لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ لَابِيهِ **قَوْلُهُ** مَعْنَاهُ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ لَابِيهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَقَوْلُهُ لَابِيهِ بَدَلَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بِأَعْدَادِ حُرُوفِ الْجَزْرِ كَذَا قَالَ الشَّارِحُونَ **قَوْلُهُ** فَكُنْتُمَا هُمَا قَالَتْ **قَوْلُهُ** الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَمْسَلَةُ فِي ذَلِكَ جَاءَ عَنْهَا مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ جَلًّا بَيْنَهُ
وَاحِدٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ صَحَّ وَتَوَاتَرَ **قَوْلُهُ** جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ **قَوْلُهُ** بَعْضُ الْجَمْعِ وَاللَّاهُ وَأَسْكَأَهَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذَا فَائِدَتَانِ أَحَدَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ
يَجَامِعُ فِي رَمَضَانَ وَيُؤَخِّرُ الْغُسْلَ إِلَى بَعْدِ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَيِّ الْجَوَازِ وَالْثَانِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ جَمْعٍ لَا مِنْ احْتِلَالٍ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَحْتَلِمُ إِذَا احْتَلَمَ مِنَ الشَّيْطَانِ
وَهُوَ مَحْصِيْرٌ مِنْهُ وَقَالَ غَيْرُهُ فِي قَوْلِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَالٍ شَأْنٌ إِلَى جَوَازِ احْتِلَالِهِ عَلَيْهِ وَالْأَمَّا كَانَ لَا اسْتِثْنَاءَ مَعْنَى وَرَدَّ بِأَنَّ احْتِلَالَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ مَحْصِيْرٌ
مِنْهُ وَأَجِيبُ بِأَنَّ احْتِلَالَهُ يُطْلَقُ عَلَى الْأَنْزَالِ وَقَدْ نَفَعَ الْأَنْزَالُ بِغَيْرِ رُؤْيَيْ شَيْءٍ فِي الْمَنَامِ وَأَرَادَتْ بِالتَّقْيِيدِ بِالْجَمْعِ الْمُبَالَغَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ فَعْلَ
ذَلِكَ عَمَلٌ يَفْطَرُ وَإِذَا كَانَ فَاعِلُ ذَلِكَ عَمَلًا لَا يَفْطَرُ فَالَّذِي يَنْسَلِخُ لَا غُسْلَ أَوْ يَنْمُو عَنْهُ أَوَّلَى بِذَلِكَ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَمَّا كَانَ احْتِلَالُهُ بِأَيِّ الْمَرْءِ عَلَى
غَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَقَدْ يَمْسُكُ بِهِ مِنْ بَرِّ خُصٍّ لَغَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ الْجَمْعُ فَبَيْنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ جَمَاعٍ لَا زَالَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ **قَوْلُهُ** حَتَّى دَخَلْنَا
عَلَى صَرْوَانَ **قَوْلُهُ** وَمَرْوَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ جَهَّةٍ مُعَاوِيَةَ **قَوْلُهُ** عَزَمْتُ عَلَيْكَ **قَوْلُهُ** أَمْرًا جَائِزًا عَزَمِيَّةً مُتَحَقَّةً وَأَمْرٌ
وَلَاةُ الْأُمُورِ تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَبَيْنَ ابْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ سَبَبُ تَشْدِيدِ مَرْوَانَ فِي ذَلِكَ فَعَدَلَ النَّسَائِيُّ
مِنْ هَذَا الْوَجْهِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ مَرْوَانَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَذَكَرُوا قَوْلَ ابْنِ هُرَيْرَةَ فَقَالَ أَذْهَبُ فَاسْأَلُ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَذَهَبْنَا
إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمَا لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَ حَسَنَةٍ فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ ثَمَّ أَتَيْنَا أَمْسَلَةَ كَذَا ثَمَّ أَتَيْنَا مَرْوَانَ فَاسْتَلَمَ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ
تَحْوِيلَتَا أَنْ يَكُونَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدِثُ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا أَتَيْتَهُ نَحْنُ ثَمَّ
قَالَ الْحَافِظُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ دُخُولُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأُمَرَاءِ وَمِثْلَ كَرْتَمَاءِ هُوَ بِالْعِلْمِ وَفِيهِ فَضِيلَةٌ لِمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ

الاما ذهب الى ابي هريرة فرددت عليه ما يقول قال فحدثنا ابا هريرة وابو بكر حاضرا لك كلة قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة انها قالتا لك قال نعم قال هما اعلم ثم رد ابو هريرة ما كان يقول في ذلك الى الفضل بن عباس فقال ابو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال فرجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث قلت لعبد الملك اقلتا في رمضان قال كذلك يصح جُنُبًا من غير حُلْمٍ ثم يصوم وحل شي حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وابي بكر بن عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلكه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حُلْمٍ فيغتسل ويصوم وحل شي هرون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عروة وهو ابن الحرث عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الخيري ان ابا بكر حدثه ان مران ارسله الى ام سلمة يسأل عن التجل يصوم جُنُبًا أي صوم فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جُنُبًا من جماع لا حُلْمٍ ثم لا يفطر ولا يقضي وحل شي يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد ربه بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جُنُبًا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم حل شي يحيى بن يحيى قال ابن ابي قتيبة وابن حجر قال ابن ابي قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن وهو ابن معمر بن خزيمة ان انصاري

من اهتمامه بالعلم ومساكن الدين قوله سمعت ذلك من الفضل ثم وفي رواية النسائي انما كان أسامة بن زيد حدثني فعمل على انه كان عنده عن كل منها ورواية أخرى عند النسائي انما حدثني فلان وفلان والظاهر ان هذا من قصص الرواة منهم من اجمع الرجلين ومنهم من اقتصر على احدهما ومنهم من روى كرم ابي هريرة احدا كما في بعض روايات النسائي فقال ابو هريرة هكذا كنت احسب، وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الأرسال عن العدل من غير تكبير بينهما لان ابا هريرة اعترف بان لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه عنه بلا واسطة وانما بينهما ما وقع من الاختلاف، قاله المحافظ فتأمل - قوله فرجع ابو هريرة عما كان يقول ثم قال العلماء رجوعه اما الرجوعان رواية المؤمنين في حواشي ذلك صريحا على رواية غير مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال اذ يمكن ان يحل له من ذلك على الاستحباب في غير الفرض وكذا النوى عن صوم ذلك اليوم وما لا اعتقاده ان يكون خبر آخر للنسائي ناسخا لخبر غيرها وقد بقي على مقالة ابي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي واما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعا وكالاجماع - وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء يذهب ان ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بانه لم يغلط بل احال على رواية صادق الا ان الخبر منسوخ لان الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثوابا جاز الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا ابا هريرة النسخ فاستمر ابو هريرة على الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه قلت ويقويه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحديث لبقوله فيما قد غفر الله لك ما تقدمت بنا آخر واشأ الى آية الفقه وهي انما نزلت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر الخطابي وغير واحد قروا ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم يقتضيه اباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومنه ضرورة ان يصح فاعل ذلك جُنُبًا ولا يفسد صومه فان اباحة التسيب للشيء اباحة لذلك الشيء، قلت وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما اشار اليه البخاري بقوله والاول أسند، وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرفع لموافقة ام سلمة لها على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد لا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان روايتهما توافق المنقول وهما تقدم من مدلول الآية والمنقول وهو ان الغسل شيء واجب بالأنزال وليس في فعله شيء يجرم على صائر فقد يحتلوا بها فيجب عليه الغسل ولا يجرم عليه بل يتوصمه اجماعا فذلك اذا احتل ليل بل هو من باب الأذى وافما يمنع الضائر من تعدد الجماع غائبا وهو شبهه بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لا تطيب وهو حلال ثم احرز في عقبه لونه او ريحه لم يجرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث ابي هريرة امر ارشاد الى الفضل فان الفضل ان يغتسل قبل الفجر لو خالف جاز ويحل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي في هذا عن اصحابنا الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويكره على حمل على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بالامر بالفطر والنوى عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان - وفي الحديث فضيلة لأبي هريرة لاعتلافه بالحق ورجوعه اليه كذا في الفقه قوله لا يفطر ولا يقضي ثم وفي معنى الجنب الحائض والنفساء اذا نطع دمه لئلا تطلع الفجر قبل اغتسالها - قال النووي في شرح مسلم من ذهب العلماء

شهران متتابعين قال لا قال فهل تجزأ تطعم مسكينين مسكيناً قال لا

قوله شهرين متتابعين قال لا الخ وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت الا من الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الانتقال من الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه اقتضت ان عدم استطاعته لشدة شبقة وعدم صبره عن الوقوع فنياً للشفاقة نظر هل يكون ذلك عذراً في شدة الشبق حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم او لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك وبلتحي به من يجد رقة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد واما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن عبيد بن المسيب في هذه القصة **قوله** انه قال في جواب هل تستطيع ان تصوم اني لأدع الطعام ساعة فما أتيق ذلك ففي اسناده مقال وعلى تقدير صحته فلهذا عتق بالأمرين ونصر العيني رحمه الله في كلام ابن دقيق العيد فلا يراجع **قوله** ما تطعم مسكينين مسكيناً الخ فيه ان الواجب اطعام مسكينين مسكيناً خلافاً لما روى عن الحسن الله رأى ان يطعم أربعين مسكيناً عشرين صائماً حكاها ابن التين عنه وحكا عن أبي حنيفة انه قال يحزبه ان يدفع طعام مسكينين مسكيناً الى مسكين واحد قالوا والحديث حجة عليه قلت الذي حكى مذهب أبي حنيفة لم يعرف مذهب فيه وحكى من غير معرفة ومذهبه انه اذا دفع الى مسكين واحد شهرين متتابعين فلا يكون الحديث حجة عليه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تجدد بتجدد الأيام فكان في اليوم الثاني كسكين آخر حتى لو أعطى مسكيناً واحداً كله في يوم واحد لا يصح الأفق بوجه ذلك لأن الواجب عليه التفريق ولو وجد كذا في عمدة القاري - وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب ان يعتق رقبة فيفدي نفسه وقد صح ان من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار واما الصيام فمتنا سبته ظاهرة لانه كالمقاصة بجنس الجنابة واما كونه شهرين فلانه لما أمر بصبرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاد فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله نصيباً من عبادة واحدة بالزوج تكلفت بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض قصد واما الاطعام فمتنا سبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين، ثم ان هذه الخصال جامعة لاشتمالها على حق الله وهو الصوم وحق الاحرار بالاطعام وحق الارتقاء بالاعتقاد وحق الجاني بثواب الامتنال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافاً لمن شذ فقال لا تجب مستند الى انه لو كان واجباً لما سقط بالاعسار وتعقب بمنع الاستقاط كما سيأتي البحث فيه - وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المداونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا يصيام قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يجتدي الى توجيهها مع مضامير الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحياب في تقديم الطعام على غيره من الخصال، وسأل الأمير عبد الرحمن بن معارية أول ملوك بني أمية بالاندلس عن وطئه جارية له في رمضان الفقهاء فبادر يحيى بن يحيى وافاته بالصوم سكنت الحاضرون ثم سأله بعد خروجه لم تفت به بالتحجير في الثلاث فقال لو خيّرته وطئ في كل يوم واعتق فلم يتركوا عليه، وفي الحديث ايضاً ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وسلم نقله من أمر بعد علمه لأمر آخر وليس هذا شأن التحجير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التحجير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حنث فاستغف فقال له المفتي اعتق رقبة فقال لا أجد فقال صم ثلاثة ايام الى آخره لم يكن مخالفاً لحقيقة التحجير بل يحل على ان ارشاده الى العتق لكونه أقرب لتحجير الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالغاء على فقد الأول ثم الثالث بالغاء على فقد الثاني يدل على عدم التحجير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري أكثر من روى التحجير قال الحافظ لم يروى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً او ازيد - ويترجح الترتيب باننا واهي حكى لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التحجير حكى لفظ راوى الحديث فدل على انه من تصرف بعض الرواة اما لقصده الاختصار او لغير ذلك - ويترجح الترتيب ايضاً بانه أحوط لان الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتحجير او لا بخلاف العكس وجمع بعض ههنا بين الرايتين كما له في القربى بالحل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحد والمخرج متحد والاصل على التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتحجير على الجواز وعكسه بعضهم فقال آو في الرواية الاخرى ليست للتحجير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلاً ان يعتق رقبة او يصوم ان عجز عن العتق او يطعم ان عجز عنهما وذكر الطحاوي ان سبب بعض الرواة بالتحجير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق رقبة او صيام شهرين او الاطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتصر على ما ذكر الزهري انه آل المية الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله اطعمه أهلك قال فصارت الكفارة الى عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكينين مسكيناً قلت وكذلك رواه الدارقطني في العمل من طريق صالح بن ابي الأخضر عن الزهري قال في آخره فصارت سنة عتق رقبة

قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال أفقر منا فما بين إبتئها أهل بيت أخرج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب

أوصيام شهرين أو طعام ستين مسكيناً قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال أفقر منا فما بين إبتئها أهل بيت أخرج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب

قوله تصدق بهذا الخ قال في الغفر استدلل بإفراجه بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد غير ذلك وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور أبو ثور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف تفصيل لهم في الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلوة والسلام عن المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة وأجيب بغير وجوب الحاجة إذا كانت لا تعلم تعتزف ولم تسأل واعتزف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعتزف وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لا احتمال أن تكون المرأة لو تكن صائمة لحد من الاعتذار، شأن بيده الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكها في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمر بالفصل في التخصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كما هو عن ذكره في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده أو على نفسه فقط أو عليها أو عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر فاحتمل أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلكت وهو زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي في قوله وأهلكت تنبيه على أنه أكرهها ولو كان ذلك لم يكن مهلكاً لها قلت ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله هلكت إيجاب الكفارة عليها بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أثمت وأهلكت أي كدت سبباً في تأخير مطاوعة عتق فواتعتها إذ لا ريب في حصول الأثم على المطاوعة ولا يلزم من ذلك إثبات الكفارة ولا نفيها أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارتها وأهلكت أي نفسي يفعل الذي جرت على الأثر وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر البيهقي أن الحاكم في نيل الأثر ثلاثة أجزاء - أم - ذكر الحفاظ محصلها وتعقب ابن الترمذي في الجوهري النسخ بعض ما ذكره البيهقي ناقلاً عن الحاكم

قوله أفقر منا الخ قال عياض هو بالنصب على أنهما فعل أي أتعبد أفقر منا ويجوز رفعه خبر مبتدأ مضمرة أي هل أحد أفقر منا - قوله فما بين إبتئها أهل بيت الضمير للمدينة والملاية الحرة والحرة أرض فوات حجارة سود والمدينة بين حرتين ويقال لأبنة ولوبة ونوبة بالنون ومنه قيل للأسنولون ونوبي قوله حتى بدت أنيابه الخ وفي بعض الروايات ثمانية قال الحفاظ لهم تصحيف من أنيابه فان الثنايا تبين بالتبسم غالباً وظاهر السياق أن زيادة التبيين ويجمل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم أن ضحكته كان تبسماً على غالي حواله وورد في بعض الروايات حتى بدت فواجبه وهي جمع ناجدة بالنون والجيم والمجمة هي الأضراس ولا تتحد نظراً لا عند المبالغة في الضحك ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ما رآته صلى الله عليه وسلم مستحجاً قاطعاً حكماً

ولهذا العمل فإن الكفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة

قاطعه أهلك وحديثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا جريح عن منصور عن محمد بن مسلم الزهري بهذا الاسناد مثل رواية ابن عيينة وقال يعقوب فيه تمر وهو الزنيل ولويد كرم فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها **حديثنا يحيى بن يحيى** و محمد بن زحر قال اخبرنا الليث **ح** وحديثنا قتيبة حديثنا ليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ان رجلاً وقع بأمراته في رمضان فاستغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال هل تجد رقية قال لا قال وهل تستطيع صيام شهرين قال لا قال فاطعموا ستين مسكيناً **وحديثنا محمد بن رافع** حديثنا اسحق بن عيسى اخبرنا مالك عن الزهري بهذا الاسناد ان رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفّر بعق رقية ثم ذكر بمثل حديث ابن عيينة **حديثنا** محمد بن رافع حديثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح حديثنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ان اباه هريرة حدثه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أفطر في رمضان ان يعق رقية او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكيناً **حديثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر حتى أرى منه لهواته لان المثلث مقدم على الثاني قال ابن بطلال وأقرى منه ان الذي ففته غير الذي أثبتته ابو هريرة ويحتمل ان يريد بالنواجذ الانياب مجازاً فحذف النواجذ مرة وبالانياب مرة قال الحافظم والذي يظهر من مجموع الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان في معظم احواله لا يزيد على التيسر وما زاد على ذلك فضحك والمكروه من ذلك اغما هو الاكثر منه والا فله طفيه لانه يذهب الوقاء قال ابن بطلال والذي ينبغي ان يقتدى به من فعله ما واظب عليه من ذلك فقد روى البخاري في الادب المفرد وابن ماجه من وجهين عن ابى هريرة رفعه لا تكثر الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب - **قوله** قاطعه أهلك الخ قال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذهب فقيل ان دل على سقوط الكفارة بالاعسا والمقارن لوجوبها لان الكفارة لا تقتضي الى النفس ولا الى العيال ولويد النبي صلى الله عليه وسلم استقر اراها في منتهى الى حين يسهل وهو احد قول الشافعية وجزءه عيسى بن دينار من المالكية وقال الا وراعى يستغفر الله ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسا والذي اذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خالص هذا الرجل والى هذا لما امام الحرمين ورد بان الاصل عدم الخصوصية قال الشيخ تقي الدين ووافق من ذلك ان يجعل الاعطاء لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى اهله تلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقر اراها في منتهى ما خذ من هذا الحديث وامامنا اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاستقاط لانه لما اخبر بعجزه ثم أمره باخراج القرى دل ان لا يسقط عن العاجز ولعله أخر البيان الى وقت الحاجة وهو القدره ، ام - قال الحافظ واستدل بالحديث على سقوط قضاء اليوم الذي افسد المجامع اكتفاء بالكفارة اذ لم يقع التصحيح بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضي ان كفر بغير الصو وهو وجه للشافعية ايضا قال ابن العربي استقاط القضاء لا يشبه من صلب الشافعي اذ لا كلام في القضاء لكونه أفسد العبادة واما الكفارة فانما هي لما اترف من الاثام قال واما كلام الاوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية ابى اويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري واخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحديث ابراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بزيادة وقعت الزيادة ايضا في مسند سعيد بن المسيب نافع بن جبير والحسن وعمر بن كعب في مجموع هذه الطرق تعرف ان لهذه الزيادة اصلاً ام - وهو القضاء الفضة هو قول مالك وابى حنيفة واصحابه والثوري وابى ثور واصل واستحق رحيم الله تعالى كما في عدة القاري - **قوله** وهو الزنيل الخ قال النووي ويقال للعرى الزنيل بفتح الزاي من غير وزن والزنيل بكسر الزاي وزيادة وزن قل ابن دريد سمى زنبلا لانه يحمل فيه الزنيل **قوله** بمثل حديث ابن عيينة الخ قال عياض تعقب على مسلم فقيل ليس حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لان حديث مالك باو على التخيير وذكر الفطر وحديث ابن عيينة على الترتيب بل وتعيين الجماع ومسلم اشرح صديداً ان يخفى عليه هذا فان حديث مالك وان كان أشهر رواياته باو على التخيير ولم يختلف رواة الموطاع عنه في ذلك فقد روى الوليد بن مسلم وابراهيم بن طهمان وغيرهما عنه بمثل حديث ابن عيينة فلعل اسحق بن عيسى الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم - **قوله** امر رجلاً أفطر في رمضان الخ قال الحافظم استدله على ايجاب الكفارة على من افسد صيامه مطلقاً باق شئ كان وهو قول المالكية الحنفية والجمهور وحملوا قوله أفطر هنا على المقيد في الرواية الأخرى وهو قوله وقعت على اهلي وكأنه قال أفطر بجماع وهو اولى من دعوى القطبي وغيره تعدد القصة واجم من اوجب الكفارة مطلقاً بقيا من لا كل على الجماع بجماع ما بينهما من استحكام حرمة الصوم قال وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث ابى هريرة فمعظم الروايات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم اسنادها وساق ابو عوانة في مستخرجها متنها انه قال أفطرت في رمضان والقصة واحدة ونحوها فيصحح على انه اراد أفطرت في رمضان بجماع ، ام - قال الشيخ ابن الهمام في قوله امر رجلاً أفطر في رمضان الحديث علق الكفارة بالافطار فان قيل لا يفيد المطلوب لانه حكايته واقعة حال لا عموم لها فيجب كون ذلك المفطر مأخوذاً بالاعمال لا دليل فيه انه بالجماع او بغيره

هذا سقط الكفارة بالاعسا والمقارن لوجوبها لان الكفارة لا تقتضي

منها هي العيال ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسا والذي اذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو

منها هي العيال ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسا والذي اذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو

فلا تمسك به لأحد بل قام الدليل على أنه أريد جماع الرجل وهو السائل لجنيته مفترقاً كذلك برواية من نحو عشر بن رجل عن أبي هريرة رضي الله عنه
 قلنا وجه الاستدلال به تعليقها بالانقطاع في عبارة الراوي أعني أبا هريرة إذا ناداه فممن من خصوص الأحوال التي يشاهد ها في قضائه عليه الصلوة
 السلام وسمع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار أنه أفطار لا باعتبار خصوص الإفطار فيصم التمسك وهذا كما قالوه في أصولهم في مسألة ما إذا نقل المراهق
 بلفظ ظاهرة العموم فاختاروا اعتباره ومثله بقول الراوي قضى بالشقعة للجار لما ذكرنا من الحنفية فهذا مثله بالاتفاق وتسألون عن تأمل، قال وأخرج
 الدارقطني أيضاً في كتاب الحلال في حديث الذي وقع على امرأته عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أفطرت
 في رمضان متعمداً الحديث وهذا من سهل سعيد وهو مقبول عند كثير من لا يقبل المرسل وعندنا هو حجة مطلقة، أم قلت وفي مجمع الرواة عن ابن
 قال جلد رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطرت يوماً من رمضان قال من غير عذر ولا سفر قال نعم قال بش ما صنعت قال فماتاً من
 قال الاعتق رقية الحديث قال الهيثمي رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ولا وسط ورجاله ثقات، أم - وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق الحديث وأعله بأبي معشر وعن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر الذي أفطروا من رمضان بكفارة الظهار أخرجه الدارقطني في سننه وقال المحفوظ عن هشيم عن اسماعيل عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل، أم - وهشيم مدلس كثير التذليس فلا يقبل عنخته كما صرحوا به، والحق أن هذه الأدلة لا تخلو عن ضعف أسناد أو ضعف دلالة على
 المطلوب فلا تصلح أن تكون دعامة لإثبات المسئلة وأسأله، نعم تعتبر في معضلة الاستشهاد والتأييد، بعد ثبوت أصل المسئلة، أما ثبوته فقال
 صاحب البدائع من الحنفية رحمهم الله لنا الاستدلال بالمواقعة والقياس عليها، أما الاستدلال بها فهو أن الكفارة في الواقعة وجبت لكونها أفساداً
 لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر علم ما نطق به الحديث والأكل والشرب إفساد لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر فكان إيجاب الكفارة هناك
 إيجاباً ههنا دلالة والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا وجهان أحدهما مجمل والآخر مفترق أما المجمل فالاستدلال بحديث الأعرابي ووجهه ما
 ذكرناه في الخلافات وأما المفترق فلأن أفساد صوم رمضان ذنب ورفع الذنب واجب عقلاً وشرعاً لكونه قبيحاً والكفارة تصليماً رافعة له لأنها
 حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات من التوبة والإيمان والأعمال الصالحات رافعة للسيئات إلا أن الذنب مختلف المقادير وكذا الرافع لها
 كما يعلم مقاديرها إلا الشارع للأحكام وهو الله تعالى فتقيد ورد الشرع في ذنب خاص بإيجاب رافع خاص ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر
 كان ذلك إيجاباً لذلك الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعليل والقياس والله أعلم، أم - قال الشيخ ابن الهمام دلالة نص الكفارة
 بالجماع تفيد وجوباً بالأكل والشرب للعلم بأن من علم استواء الجماع والأكل والشرب في أن ركن الصوم الكف عن كل ما شرع لزوم عقوبة
 على من قوت الكف عن بعضها جزم يلزمها على من قوت الكف عن البعض الآخر حكماً للعلم بذلك الاستواء غير متوقف فيه على اهلية الاجتهاد أو
 بعد حصول العلمين يحصل العلم الثالث ويفهم كل عالمهما أن المؤثر في لزومها تقويت الركن لا خصوص ركن، أم ثم قال صاحب البدائع أما وجه
 القياس على الواقعة فهو أن الكفارة هناك وجبت للزجر عن إفساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف لأنها تصلح زجراً والحاجة تست
 إلى الزجر أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطروا من رمضان لزمه اعتاق رقية فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فأطعام
 ستين مسكيناً لا تمتنع منه وأما الحاجة إلى الزجر فوجود الداعي الطبع إلى الأكل والشرب إلى الجماع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع وهذا في الأكل
 والشرب أكثر لأن الحرج والعطش يقلل الشهوة فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شرع الزجر هناك شرعاً ههنا من طريق الأولى وعلى هذه
 الطريقة يمنع عدم جواز إيجاب الكفارة بالقياس لأن الدلائل المنقضية لكون القياس حجة لا يفصل بين الكفارة وغيرها، أم ولكن يخيل في قلب
 الجدل الضعيف أن انوصف المؤثر الذي هو منط الحكم في المنصوص هل هو إفساد الصوم بالجماع خاصة أو إفساده بالمفطر الكامل مطلقاً والطاهر
 من إيجاب التكفير بكفارة الظهار هو الأول فإن المظاهر يحرم أمره على نفسه تحريماً غليظاً فأش القبول فيه ثم يعود لما قاله فيجب عليه كفارة الظهار
 وهكذا الصائم في رمضان لما حرم على نفسه الجماع تحريماً غليظاً ببنيته ومصادفة ذلك الوقت الشريف المبارك ثم وقع فيه صار مثل المظاهر صادراً
 حكمهما واحداً وليس كل من حرم على نفسه أكل شيء أو شربه بأغلظ الأقوال وأغشها ثم حثت فيه يجب عليه ما يجب على المظاهر فافترق الجماع والأكل
 ضرورة فكيف يكون المفطر بالأكل ملحقاً بالمظاهر في وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، بقى تحقيق وجوب الكفارة بالأكل عند
 الحنفية ما إذا أرادوا به فقال ابن عابدين مذكروا أن الكفارة لا تجب إلا بالفطر صورة ومعنى في الأكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه ما يصلح
 به البدن من غذاء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصى لو جرد الصورة فقط ولا في شح لا حقان لوجود المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها، أم
 وفي المحيط أن الأصل أن الكفارة تجب متى أفطروا يتغذى بها لأنها للزجر وإنما يحتاج للزجر عما يؤكل عادة بخلاف غير ذلك لأن الامتناع عنه ثابت

عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة **حل ثنا محمد بن زحر بن المهاجر** اخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة انها قالت جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال وطئت امرأتى في رمضان ثم اقال تصدق تصدق قال ما عندى شئ فامرته ان يجلس فحجاءه عرفان فيهما طعام فامرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتصدق به **وحل ثنا محمد بن ابن مثنى** اخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني عبد الرحمن بن القاسم ان محمد بن جعفر بن الزبير اخبره ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة تقول اتي رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وليس في اول الحديث تصدق تصدق وكذا قوله **ثم اقال تصدق تصدق** **وحل ثنا** ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان عبد الرحمن بن القاسم حدثه ان محمد بن جعفر بن الزبير حدثه ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول اتي رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال يا رسول الله احترقت احترقت فساله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنه فقال اصببت اهلتي قال تصدق فقال الله يا نبي الله ما لي بشئ وما أقدر عليه قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك اقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين المحترق انفا فقام الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله اغيرنا فوالله انا لجياع ما لنا شئ قال فكاه **حل ثنا** يحيى بن يحيى ومحمد بن عمار قالوا اخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفم في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم افطر قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الاحدث من امره **حل ثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة وعمر بن الخطاب اسحق بن ابراهيم

طبيعة كشرها الحريم فيه الحد لا يذبح محتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا او تبعا لغيره فهو ما يتغذى به وما غيره فليحتمى بما لا يتغذى به ان كان في نفسه مغذيا والدم ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن - والله اعلم - **قول** عن يحيى بن سعيد هو لا نصارى **قول** عن عبد الرحمن بن القاسم ان في اسناده هذا اربعة من التابعين في ينسب كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تبايعان صغيران من طبقة واحدة ونوعهما قليل لا محمد بن جعفر اما ابن عمه عباد فمن اوساط التابعين - **قول** احترقت ان كانه لما اعتقد ان مرتكب الفم يعذب بالنار اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال اين المحترق اشارة الى انه لو اصر على ذلك لاستحق ذلك وفيد دلالة على ان ذلك كان عامدا كما سبق، قال النووي وفيه استعمال المجاز وانه لا انحار على مستعمله، **قول** تصدق تصدق ان قال يحافظ وقد استدلل به لما لك حيث جرف في كفارة الجماع في رمضان بالا طعام دون غيره من الصيام والعقن ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة اشار الى هذا الجواب الطحاوي والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد ومفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فارع يعني بالفاء والمهمل فحجاء رجل من بني مياضة فقال احترقت وتعت بامرأتى في رمضان قال عتق رقبة قال لا اجدها قال اطعمت مسكينا قال ليس عندى فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولويس لفظه **وقتا** ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولو وقع في هذا الحديث ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجه على من لم يحفظ، **باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمساكين في غير معصية** اذا كان سفره مرحلتين فاكثروا ان الافضل ان اطاقه بلا ضربة ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر **قول** عن ابن عباس انه اخبره ان قال القاسم هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة سقيا مع ابويه بمدة فله شيا هذا القصة فكانت سمعهم من غيره من الصحابة **قول** عام الفم انى فتم مكة، **قول** حتى بلغ الكديد ان يفطر الحكا وكسر اللال المهمل مكان معرفت وقع تفسيره في نفس الحديث بانه بئر عسفان وقد يدعى بضم القاف على التصغير وفي بعض الروايات الآتية حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب لان الكديد اقرب الى المدينة من عسفان وبين الكديد ومكة مرحلتان قال المبكرى هو بين ابي بنخيتين وحيم وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير ووقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكاف الغميم بفتح الميم وهو اسم واد امام عسفان قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي افطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان ام - **قول** يتبعون الاحدث فالأحدث ان قال النووي في هذا يقول على ما علموا من النسخ او محان اثنان مع جوارها والا فتد طاف صلى الله عليه وسلم على بعيه وتوصا مرة مرة ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة او مرات قليلة لبيان جوارها

باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمساكين في غير معصية اذا كان سفره مرحلتين فاكثروا ان الافضل ان اطاقه بلا ضربة ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر

عن سفيان عن الزهري بهذا الاسناد مثله قال يحيى قال سفيان لا أدري من قول من هو كان يعني يؤخذ بالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حل شئ محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد قال الزهري وكان الفطر آخر الأمرين وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر قال الزهري فصح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لثلاث عشرة خلت من رمضان وحل شئ حرمة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثل شئ الليث قال ابن شهاب فكانوا يتبعون الأحديث فالأحدث من أمره ويرونه النافع المحكم وحل شئ اسحق بن إبراهيم أخبرنا جري عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام حتى بلغ عسفان ثم دعا بأناء فيه شراب فشربه ثم ألهوا الناس ثم أفر حتى دخل مكة قال ابن عباس فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ على أفضل منها - قوله لا أدري من قول من هو قال عياض بن قديم في حديث ابن رافع أنه من قول ابن شهاب فهو تفسير لما أجبر هذا الطريق ولذا أتى به مسلم بعد حديث ابن عيينة وهو دليل أحسنه في صنعة التأليف قوله قال الزهري وكان الفطر آخر ما ذهب إلى الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً - واستدل بالحديث على أن المسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذا خلافت أنه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في علم غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه قوله لثلاث عشرة خلت من رمضان من هذا كما تراه من قول الزهري وقد أدرجه بعض الرواة قال الحافظ وروى بإسناد صحيح من طريق قسرة بن يحيى عن أبي سعيد قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ليلتين خلتا من شهر رمضان وهذا يعين يوم الخروج وقول الزهري يعين يوم الدخول ويعطى أنه أقام في الطريق اثني عشر يوماً ولما قال الواقدى أنه خرج لعشر خلون من رمضان فليس بقوى للفتنة ما هو أهم منه وفي تعيين هذا التاريخ أقوال أخرى منها عند مسلم ست عشرة ولاجل ثمان عشرة وفي أخرى اثنتي عشرة والجمع بين هاتين محل حلها على ما مضى ولا أخرى على ما بقي والذي في المغازي دخل التسع عشرة مضت وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر وقع في أخرى بالشك في تسع عشرة أو سبع عشرة وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن اسحاق عن جماعة من مشائخه أن الفتح كان في عشرين من رمضان فان ثبت محل على أن مراده أنه وقع في العشرة الأوسط قبل أن يدخل العشرة الأخيرة كما قال في الفتح من الفتح ولا يتجوز بعد عن الخلاف قوله فشربه ثم ألهوا الناس الخ سياق الحديث ظاهر في أنه كان أصبح صائماً ثم أفر قال الحافظ واستدل به علي بن النضر أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وهذا فيما لو نوى الصوم في السفر فقاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور قال أحمد وإسحاق بالجواز أم وذهب الخفيفة إلى عدم الجواز في الصورتين ولهذا استشكل ابن المهامر أحاديث الباب ثم أجاب عنه بما لا يقبله الوجوه السليم نعم نقل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى عن التتارخانية أنه يحل الفطر للغزاة عند سير الحاجة إليه مطلقاً للتقوى على المحامد والتأقّب له وحل حديث الباب على تلك الحالة - وهكذا حققه الحافظ ابن القيم في الهدى حيث قال وسافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام وأفطر وخير الصحابة بين الأمرين وكان يأمرهم بالفطر إذا كانوا من عاد وهو ليتقوا على قتاله فلو اتفق مثل هذا في الحضر وكان في الفطر قوة لهم على لقاء عدوهم فهل لهم الفطر فيه قولان أصحهما دليل أن لهم ذلك وهو اختيار ابن تيمية وبه اتفق العساكر الإسلامية لما تقوا العدو بظاهر دمشق ولا ريب أن الفطر لذلك أولى من الفطر لجرح أو سفر بل أباحه الفطر للمساكين تنبيه على أبحاثه في هذه الحالة فاعلموا حق جوازه لأن القوة هناك تختص بالمسافر والقوة هنالك وللمسلمين ولا تشقة الجهاد أعظم من تشقة السفر ولا أن المصلحة الحاصلة بالفطر للجهاد أعظم من المصلحة لفطر المسافر ولا أن الله تعالى قال "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ" والفطر عند اللقاء من أعظم أسباب القوة والنبي صلى الله عليه وسلم قد فسّر القوة بالرقي هو إيمان ولا يحصل به مقصوده إلا بما يقوى ويعين عليه من الفطر والغذاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابة لما أدنوا من عدوهم أنكم قد دونتم من عدوكم فأفطروا أقوى لكم وكان رخصة ثم نزلوا من ذلك آخر فقال أنكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا فكانت غزوة فحلل بدلوه من عدوهم واحتياجهم إلى القوة التي يلقون بها العدو وهذا سبب آخر غير السفر والسفر مستقل بنفسه ولم يذكر في تعليقه ولا أشارة إليه بالتعليل به اعتباراً لما ألغاه الشارع في هذا الفطر الخاص والغذاء وصف القوة التي يقاوم بها العدو واعتبار السفر الجرح والغذاء لما اعتبره الشارع وعمل به وبالحجة فتنبه الشارع وحكمته يفرض أن الفطر لأجل الجهاد وأولى منه لجرح السفر فكيف وقد أشار إلى العلة وتنبه عليها وصرح بحكمها وعزم عليهم بأن يفطروا لأجلها ويدل عليه ما رواه عيسى بن يونس عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة يوم فطر مكة أنه يوم نزال فأفطروا تابعه سعيد بن الربيع عن شعبة فعلى بالقتال ورتب عليه الأمر بالفطر بحجرات الغاء وكل أحد منهم من هذا اللفظ أن الفطر لأجل القتال وإما أن يتجوز السفر عن الجهاد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الفطر أنه رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم

من فخر الملهو بشرح صحيح مسلم
إذا أصبح صائماً ثم أفر ففطر في ذلك النهار لم يكره - هـ مسألتان

وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر **وحدثنا أبو بكر بن حنبل** عن **سفيان** عن **عبد الكريم** عن **طاووس** عن **ابن عباس** قال لا تعب على من صام ولا على من أفطر قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر **وحدثني محمد بن مثنى** **وحدثنا** **عبد الوهاب** **يعني** **ابن عبد المجيد** **حدثنا** **جعفر** عن **ابيه** عن **جابر بن عبد الله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقبل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة **وحدثنا** **سعيد** **حدثنا** **عبد العزيز** **يعني** **الدروري** عن **جعفر** **هذا** الاستناد وزاد فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر **وحدثنا** **أبو بكر بن أبي شيبة** **وعبد بن مثنى** **وابن بشار** جميعاً عن **محمد بن جعفر** قال **أبو بكر** **حدثنا** **عند** **عنه** **عن** **شعبة** **عن** **محمد بن عبد الرحمن بن سعد** **عن** **محمد بن عمرو بن الحسن** عن **جابر بن عبد الله** قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال ماله قالوا رجل صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر

فلا جناح عليه - انتهى كلامه - وهذا حسن جداً إيمان الصحابة رضي الله عنهم قد حدثوا بهذه الأحاديث في معرض رخصة السفر كما يظهر من سياق حديث **ابن عباس** و**أبي سعيد** **الخديري** رضي الله عنهما فكأنهم فهموا أن الرخصة إنما حصلت بالتحقيقة لمشقة السفر ثم تأيدت بخوف لقاء العدو وفصل العمل بما تأكدوا أو تخموا، والله سبحانه وتعالى أعلم - قوله ليأراه الناس إنما أشعار بان فضيلة الفطر لا تختص بن أجدد الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقتدي به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان - قوله من شاء صام ومن شاء أفطر ثم قال **عمر بن عباس** رضي الله عنه من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز لا الإلزامية وسبق في حديث **جابر** و**أبي سعيد** ما يوضح المراد والله أعلم **قوله** حتى بلغ كراع الغميم ثم بضم الكاف وفتح الغين المعجمة وإدخال الحاء منها قريب من عسفان سمي ذلك المنة كراعاً لأنه يشبه كراع الغنم وهو ما دون الركبة من الساق ذكره **ابن حجر** وفي النهاية هو اسم موضع بين مكة والمدينة والكراع جانب مستطيل من الحدة تشبهاً بالكراع والغنم بالفطر وإدخال الحاء **قوله** أولئك العصاة إنما قال عياض وصفهم بذلك لأنه أمرهم بالفطر لمصلحة التقوى على الفعل لمصلحة الواحترام عزهم بل هو بعد قال النووي أو يحل على من تضر بالصوم قال غيرهما أو عتبه بمبالغة في جهدهم على الفطر رفقا بهم وقال الطيبي التعريف في العصاة للجنس أي أولئك الكاملون في العصيان المتجاوزون حدة لأنه صلى الله عليه وسلم إنما بالغ في الإفطار حتى رفع قدر الماء بحيث يراه كل الناس لكي يتبعوه ويقبلوا رخصة الله فمن إلى فقد بالغ في العصيان كما قال ولا ينبغي هذا في حق الصحابة وقد أمكن غيره كذا في شرح المواهب - قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إنما قال الحافظ **ترمذي** عن **رواية جعفر بن محمد** عن **ابيه** عن **جابر** أنها غزوة الفتح **قوله** فرأى رجلاً إنما قال الحافظ **ترمذي** عن **رواية جعفر بن محمد** عن **ابيه** عن **جابر** أنها غزوة الفتح لا يمكن من الصحابة في تلك السفر صاماً غيراً وزعم مغلطائي أنه أبو إسرائيل وعزى ذلك لمجمعات الخطيب لم يقل الخطيب لك في هذه القصة، **قوله** وقد ظل عليه إنما جعل عليه ظل انتفاء عن الشمس قيل غير ذلك **قوله** ليس البر أن تصوموا في السفر إنما السباني يشعر بأن سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر هو ما ذكرنا من اعتبار شدة المشقة بجميع بين الأحاديث المختلفة في هذا الباب فالحاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم أو عرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم أن من لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الصوم من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر لظاهر قوله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ - ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومقابلة البر لا ثم وإذا كان أشد بصومه لم يجزئه وإذا أقول بعض أهل الظاهر وحكى عن **عمر بن عبد الله بن هريرة** و**الزهري** و**إبراهيم النخعي** وغيرهم احتجوا بقوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ قالوا ظاهر فعله عدة أو ما لوجب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير فأفطر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال أن الفطر في السفر لا يجوز إلا من خوف على نفسه الهلاك أو مشقة شديدة كحالة الطير عن قوم وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وقال آخرون هو غير مطلقاً وقال آخرون أفضلهما أيهما لقله تعالى يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَةَ فَإِنْ كَانَ الْفِطْرُ أَيْسَرُ عَلَيْهِ فَهُوَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ وَإِنْ كَانَ الصِّيَامُ أَيْسَرَ كُنْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ وَلِيَشَقَّ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَالصَّوْمُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ وهو قول **عمر بن عبد العزيز** واختاره **إسحاق بن منصور** والذي يترجم قول الجمهور ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضر به وكذلك من ظن به الأعراس عن قبول الرخصة

اختلاف العلماء في جزاء الصوم في السفر في الفتح وهو ما فصل في شرح المسألة فليعلم فيه ما ذهب

حدثنا عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن قال سمعت محمد بن عمرو بن الحسن يحدث أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً بعثه **وحدثنا** أحمد بن محمد بن عثمان بن النوفلي حدثنا أبو داود حدثنا شعبة بهذا الإسناد ونحوه وزاد قال شعبة وكان يبلغني عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يروي في هذا الحديث وفي هذا الإسناد أنه قال عليكم برخصة الله الذي رخص لكم قال فلما سألته لم يحفظه **حدثنا** هناد بن خالد حدثنا همام بن يحيى حدثنا قتادة وقد مرهقاً من طريق أبي طهمة قال قال رجل لابن عمر أني أقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الأثم مثل جبال عرفة وهذا المحمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه الجوع الرياء إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له وقد أشار إلى ذلك ابن عمر فروى الطبري من طريق عباد قال إذا سأفرت فلا تصم فانك إن تصم قال أصحابك أكفوا الصائم أرفعوا للصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلا إن صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب إجماعك ومن طريق عباد أيضاً عن قتادة بن أنس عن أبي ذر عنك وسيأتي من طريق مروق عن أنس ذهب المفطرون بأكبر واجتمع من منع الصوم أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الأمرين وأن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله وزعموا أن صومه صلى الله عليه وسلم في السفر منه شيوخ ونعقبوا عما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أقر بجلان صام ونسب من صام إلى العصيان ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرجه من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم صام بعد هذه القصة في السفر هذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب من نسبه صلى الله عليه وسلم إلى الصحابة لأنهم عزم عليهم مخالفاً وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فذلك الجواب من فيه كما قال بعضهم قد خرج عن سبب فيقصص عليه وعلى من كان في مثل حاله وإلى هذا جرح البخاري في ترجمته ولذا قال الطبري بطلان ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم لا شعري ولفظه سأقربنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في حرسه يد فاذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة ويمض يجمع كضجة الوجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ما نصابكم أي وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد أشد عليه الحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر أن تصوموا في السفر عليكم برخصة الله التي رخص لكم فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال وقال ابن رزق وغيره أن هذا القصة أن كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة ممن يحب الصوم ويشق عليه أو يؤذي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب فينزل قوله ليس من البر الصيام في السفر على مثل هذه الحالة قال والمأخوذ في السفر يقولون أن اللفظ عام والعبارة بعينه لا يختص بالسبب قال وينبغي أن يتنبه للفرق بين اللفظ والسبب والسياق القرآني على تخصيص العام وعلى مراد المستكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فإن بين العاملين فرقا واضحاً ومن أجزاها مجرى أحداً لم يصيب فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي تخصيصه به كزول آية السرقة في قصة سرقة رداء صفوان، وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المستكلم المرشدة لبيان المحلات وتعيين المحتملات كما في حديث الباب وقال ابن المنير في الحاشية هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل اتفق لذلك الرجل أنه يسافر في الحكم وإما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم - وحمل الشافعي نفي البراءة كونه في الحديث على من أبي قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر أن يبلغ رجل هذا بنفسه في رخصة صوم ولا نافلة وقد أخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر الصيام الذي من خالفه أثر وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الحاصل الذي هو على مراتب البر وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون براً إلا أن لا فطار قد يكون أبز من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً قال وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالقطر الحديث فائدة لم يرد إخراجها من أسباب المسكن كلها وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن يسأل ولا يقص له - أم - قال العبد الضعيف عفا الله عنه أن الصيام وكذا غيره من العبادات البدنية والمالية في نفسها إنما هي صورة البر فقط أما حقيقة البر فليست بالاتباع أوامر الشارع مع مراعاة مواردها ولعل في كل موطن بما يستحقه وعلى هذا فالصيام في السفر أيضاً لا يتصور كونه بر حقيقة إلا إذا وقع على الوجه المأمور به كونه به الصائم تضرراً واضحاً ولا يكون معرضاً وراعياً عن قبول رخصة الله ولا يحتاج على نفسه إلى عذاب الرب كما صام في السفر مع رفقته المفطرين ولا يفوت ما هو أهم من الصوم في نظر الشارع كالالتقوى على الجهاد مثلاً فقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر نفى البر فيه كنفية في قوله تعالى ليس البر أن تؤلوا وجوهكم قبل المخرجي والمخرب الآية عند من قال بكونه خطأ عاماً شاملاً للمسلمين مع قوله عز وجل قُولُوا وَحَسْبُكُمْ شَطْرُ الْمُشْرِكِ الخ وإجماع هذا مراد من قال أن نفى البر في الحديث لا يستلزم نفى الجواز والله سبحانه وتعالى أعلم - قوله فلما سألته لم يحفظه الخ قال المحافظ الضيفر في سألته يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في

انكم مصتحو عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا وكانت عزمة فأفطروا ثم قال لقد رأيتنا نصور مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت سألت حمزة بن عمرو الأسلمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام في السفر فقال انشئت فصم وانشئت فأفطر **حدثنا** أبو الربيع الزهراني **حدثنا** حماد وهو ابن زيد **حدثنا** هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأله النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى رجل أسره الصور فأصوم في السفر قال صم ان شئت وأفطر ان شئت **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بهذا الإسناد مثل حديث حماد بن زيد اني رجل أسره الصور **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال **حدثنا** ابن نمير وقال أبو بكر **حدثنا** عبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن هشام بهذا الإسناد أن حمزة قال اني رجل أصوم أفصوم في السفر **حدثنا** أبو الطاهر هارون بن سعيد لا يلي قال هارون **حدثنا** وقال أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن أبي مراد عن حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال يا رسول الله أجدي قوق على الصيام في السفر فهل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح عليه قال هارون في حديثه هي رخصة ولم يذكر من الله **حدثنا** داود بن رشيد **حدثنا** الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى ان كان احدا منا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة **حدثنا** عبد الله بن مسleme القعقي **حدثنا** هشام بن سعد عن عثمان بن حيان الدمشقي عن أم الدرداء قالت قال أبو الدرداء لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره في يوم شديد الحر حتى ان الرجل ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما منا احد صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة **حدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن النضر عن عمار مولى عبد الله بن عباس

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة

قوله وكانت عزمة الخ وجه قوله وكانت عزمة ما ذكر من انه مصتحو العدو وهو تفسير للاحد في الحديث الآخر وان قوله فكانت رخصة كان في موضع ثم عزمة وأفطر في موضع آخر بعد منه وان توقفهما كما كان ليأخذ وابا فضل لما رواه حافظ عليه حتى قيل له اني ينتظرون الى ما فعلت فنزل الى حالهم وأفطر فقطعهم وكان بالمؤمنين رؤفا رحما وقال الهلب في قوله فأفطر احتمل ان يكون في يوم بعد تبنيتهما للصوم ويحتمل انه فيما يستقبلون بعد يومهم ويبيتون فطرة **قوله** اسم الصور الخ اي أتابعه واستدل به على ان كراهية فصيما للدرك دلالة فيه لان التتابع يصدق بدون صور الدرك فان ثبت النهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الاذن بالسرد بل الجمع بينهما واضح، كذا في الفتح **قوله** عن أبي مراد الخ بضم الميم وكسر الواو وبالحاء المحملة واسمعه وهذا يدل على ان لعنة في بطريقين سمعه من عائشة كما تقدم وسمعه من أبي مراد عن حمزة - **قوله** هي رخصة من الله الخ هذا يشعر بان سأل عن صيام الفريضة وذلك ان الرخصة انما تطلق في مقابلة ما هو واجب اصح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه انه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكرهه واندرعا صادفني هذا الشهر يعني رمضان وانا أجل القوة وأجدني ان أصوم أهون علي من ان أفطر فيكون حينا علي فقال اني ذلك شئت يا حمزة - **قوله** فلا جناح عليكم الخ اخرج به من جعل للفطر افضل لقوله فيه فحسن وقال في الصور لا جناح ولا حجة فيه لان قوله لا جناح انما هو جواب لقوله هل على جناح ولا يدل على ان الصوم ليس بحسن وقد وصفها معا في الآخر بالحسن قلت وانما لم يدل على ان الصوم ليس بحسن لان في الجناح اعتراف بالوجوب والندب والاباحة والكرهية كذا قال الأبي في شرحه **قوله** عن أم الدرداء الخ هو الصغرى التابعة **قوله** في شهر رمضان الخ قال الحافظم وقد كنت ظننت ان هذه السفرة غزوة الفتح لكنني رجعت عن ذلك وعرفت انه ليس بصواب لان عبد الله بن رواحة شهد بموتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وان كانت جميعا في سنة واحدة وقد استثناه أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت سفرة آخر وايضا فان في سياق احاديث غزوة الفتح ان الذين استمروا من الصحابة صياما كانوا جماعة وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم بلدي ويوم الفتح الحديث ولا يصح حمله ايضا على بلدي لان ابا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم والله تعالى اعلم **قوله** الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة الخ فيه دليل على ان كراهية في الصوم في السفر من قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة **باب** استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة **قوله** عن عمار مولى عبد الله بن عباس الخ وفي الرواية الآتية مولى ام الفضل، نقل النوى عن البخاري وغيره من الأئمة انه مولى ام الفضل حقيقة ويقال له مولى ابن عباس مالا لزمته وأخذ عنه وانما له اليه وقال الحافظم من قال مولى ام الفضل فباعتبار اصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار مال اليه حاله لان ام الفضل

عن امر الفضل بنت الحارث ان ناساً تماروا عند هيا يوم عرفة في صياح رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت اليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشربه **حدثنا** اسحاق بن ابراهيم وابن ابي عمر عن سفيان عن ابي النضر بهذا الاسناد ولم يذكر وهو واقف على بعيره وقال عن غير مولى امر الفضل **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا عبد الله بن مهدي عن سفيان عن سالم بن النضر بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة وقال عن غير مولى امر الفضل **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن ابي النضر حدثنا ابن عمار مولى ابن عباس حدثنا انه سمع امر الفضل تقول شكك ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صياح يوم عرفة ونحن بها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت اليه ليقب فيه لبن وهو بعرفة فشربه **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عمار مولى ابن عيسى عن بكر بن الاشتر عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ان الناس شكوا في صياح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه ميمونة بجلاب اللبن وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون اليه **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا جابر بن عبد الله عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قرش تصوم عاشوراء في الجاهلية

هي والدة ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس ولا مولى امه **قوله** تماروا عند هيا يوم عرفة في صياح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ رحمه هذا بشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم في الحضرة وكان من جزمياته صائم استدل الى ما ألفه من العبادة ومن جزمياته غير صائم قامت عنده قربة كونه مسافراً وقد عرف نهيهم عن صوم الفرض في السفر فضلاً عن النفل **قوله** فأرسلت اليه اخ سياتي في الحديث الذي يليه ان ميمونة بنت الحارث هي التي ارسلت فيحمل القدر ويحتمل انهما معاً ارسلتا فنسب ذلك الى كل منهما لانهما كانتا أختين فكانت ميمونة ارسلت بسؤال امر الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وسأني الاشارة الى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الارسال ولو رسم الرسول في طريق حديث امر الفضل لكن روي النسائي من طريق سعد بن جابر عن ابن عباس ما يدل على انه كان التمر بذلك ويقوى ذلك انه كان من جزمياته انه ارسل امه واما خالته، كذا في فتح الباري - **قوله** بقدح لبن اخ فيه فطنة امر الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال لان ذلك كان في يوم حرجب الظهيرة **قوله** وهو واقف على بعيره اخ اختلف اهل العلم في أيهما أفضل الركوب او تركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان افضل الركوب لكنه صلى الله عليه وسلم وقف راكباً ومن حيث النظر فإن الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في الفطر وذهب آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليم منه وعن الشافعي قولهما سواء واستدل به على ان الوقوف على ظهر الدواب صباح واليحيى الوارد في ذلك محمول على ما اذا اجتمع بالدابة **قوله** فشربه اخ في حديث ميمونة والناس ينظرون، وفيه ان العيان قطع للحجة وانه فوق الخبر وان الاكل والشرب في المحافل صباح وكراهة فيه للضرورة **قوله** يقب اخ هو قدح من خشب كما في مجمع البحار **قوله** بجلاب اللبن اخ بكسر الهمزة هو الاناء الذي يجعل فيه اللبن وقيل الجلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الاناء ولو لم يكن فيه لبن - قال الحافظ رحمه واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لان فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ نعم روي ابو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة ان اباه هيرة حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم يوم عرفة بعرفة وأخذ بظاهره بعض السلف وقال الطبري انما افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة، ام - وقد عد صاحب الدعا المختار من الصيام المندوب صوم عرفة ولو احتاج لضعفه، قال ابن عدي ان كان لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يخل بالدعوات فلا تضعفه كره والله اعلم - **باب** صوم يوم عاشوراء **قوله** كانت قرش تصوم عاشوراء قال الحافظ في ابواب الصيام ما صيام قرش لعاشوراء فلما هم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنبت قرش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفركم ذلك هذا او معناه - ام - ثم قال الحافظ رحمه في باب ايام الجاهلية فقد مر شرح الحديث في كتاب الصيام وذكرت هناك احتمالا انهم أخذوا ذلك عن اهل الكتاب ثم وجدت في بعض الاخبار انهم كانوا اصابعهم قسط ثم رفع عنهم فصاموه شكراً - **قوله** عاشوراء اخ بالمد على المشهور وحكي في الفصيح قال الزركشي وزنه فاعولاه والمهززة فيه للتأنيث وهو معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم، ام - اي عاشر واثنى عشر كذا في المراقبة - وقال القرطبي رحمه عاشوراء معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة الليلة العاشرة فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا به عن الصفة غلبت عليه الأسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر **قوله** في الجاهلية اخ يطلق غالباً على ما قبل البعثة،

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض شهر رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال **الاحد ثنا ابن نمير** عن هشام بن عبد الملك الأسدي ولم يذكر في أول الحديث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه وقال في آخر الحديث وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه ولم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم كرواية جابر **حدثني** عمر الناقدي **حدثنا** عن الزهري عن عروة عن عائشة أن يوم عاشوراء كان يصام في الجاهلية فلما جاء الإسلام من شاء صامه ومن شاء تركه **حدثنا** حماد بن عيسى **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** ابن يونس **حدثنا** ابن شهاب **حدثنا** ابن عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصام به قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان كان من شاء صام يوم عاشوراء ومن شاء أفطر **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** محمد بن ربح **حدثنا** عن الليث بن سعد قال ابن ربح أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عراكا أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته أن قرشيًا كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصمه ومن شاء فليفطر **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** عبد الله بن نمير **حدثنا** ابن نمير واللفظه **حدثنا** ابن حبان **حدثنا** عبد الله بن نافع **حدثنا** ابن عبد الله بن عمر أن أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه والمسلمون قبل أن يفرض رمضان فلما افترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** محمد بن مثنى **حدثنا** زهير بن حرب **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** كلاهما عن عبد الله بن عبيد الله بهذا الأسناد **وحدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث بن سعد **حدثنا** ابن ربح **حدثنا** الليث عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومًا يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كرهه فليدعه **وحدثنا** أبو كريب **حدثنا** أبو أسامة عن الوليد يعني ابن كثير **حدثنا** نافع عن عبد الله بن عمر **حدثنا** أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عاشوراء إن هذا يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن أحب أن

وأما جزم النوى في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى فقيه نظر فإن هذا اللفظ وهو الجاهلية يطلق على ما مضى والمراد ما قبل الإسلام وضابط آخره غالبًا فتح مكة ومنه قول مسلم في مقدم صحيحه أن أبا عثمان وأبا رافع أدركا الجاهلية وقول أبي رجا العطاردي رأيت في الجاهلية قردة زنت وقول ابن عباس سمعت أبي يقول في الجاهلية استنكاحًا دهاقًا وابن عباس إنما ولد بعد البعثة وأما قول عمر نذرت في الجاهلية فحتمل وقد نبه على ذلك شيخنا العراقي في التلخيص على المختصرين من علوم الحديث كذا قال الحافظ في الفتح - **قوله** وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه الخ وفي رواية البخاري يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة **قوله** فلما هاجر إلى المدينة الخ أفادت هذه الرواية تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قديمه المدينة ولا شك أن قديمه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فجعل هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع فجعل تقدير عتبة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ فيه هذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك كذا في الفتح - قال المنذري اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب اختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان فقال أبو حنيفة كان واجبًا واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين مشهورين أشهرهما عندنا أنه لم ينزل سنة من حين شرع ولم يكن واجبًا قط في هذه الأمة ولكنه كان متأكد الاستحباب فلما نزل صوم رمضان صار مستحبًا دون ذلك الاستحباب والثاني كان واجبًا كقول أبي حنيفة وتظهر فائدة الخلاف في اشتراطية الصوم الواجب من الليل فأبو حنيفة لا يشترطها ويقول كان الناس مفطرين أول يوم عاشوراء ثم أصروا بصيامه بنية من النهار ولم يؤصروا بقضائه بعد صومه وأصحاب الشافعي يقولون كان مستحبًا فصحة بنية من النهار ويمتنع أبو حنيفة بقوله أمر بصيامه والأمر للوجوب وبقوله فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه ويجتهد الشافعية بقوله هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليه صيامه، أم وسياق الكلام عليه - **قوله** فلما جاء الإسلام الخ أي وهاجروا إلى المدينة وعرض رمضان خير في صومه وتركه كما تقدم من رواية هشام ويأتي من طريق الزهري نفسه **قوله** ثم أمر رسول الله الخ ضبطوا أمرهنا بوجهين أظهرهما بفتح الهزرة والميم والثاني بضمة الهزرة وكسر الميم ولم يذكر القاض عياض غيره - قال الحافظ والظاهر أن صيامه عاشوراء ما كان إلا عن توقيف ولا يضترنا في هذه المسألة اختلافهم هل كان صومه

يُصُومُهُ فليُصُومُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ فَليُتْرَكَهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَالَفٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْطَرِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ سِوَاهُ **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ بْنِ زَيْدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي معاوية قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَعَدَّى فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنُ إِلَى الْعَدَاءِ فَقَالَ أَلَيْسَ لِيَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ قَالَ وَهَلْ تَدْرِي مَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ أَمَا هُوَ يَوْمُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَحَدُ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا السَّانِدِ وَقَالَ لَا فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَبُخَيْرٌ بْنُ سَعِيدٍ الْفُطَيْمِيُّ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ سَكَنٍ أَنَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنُ فَكُلْ قَالَ إِنِّي صَائِمٌ قَالَ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا الْحُثُوعِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَيْسُرُ عَاشُورَاءَ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانَ تَرَكَهُ فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُنَا عَنْهُ فَلَمَّا قَرِضَ رَمَضَانَ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عَنْهُ **وَحَدَّثَنَا** حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْرُوفَةَ ابْنَةَ سُفْيَانَ خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ يَتْلُو فِي قَدَمَةٍ قَدْ مَهَا خُطْبَةً يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ إِنْ عُلِمَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ وَمَنْ أَحَبَّ مَنَاسِكٍ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا السَّانِدِ بِمِثْلِهِ **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا السَّانِدِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ وَلَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ وَلَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ

فَرَضًا أَوْ نَفْلًا - قَوْلُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ إِذَا قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ مَحْتَمًا فَأَبُو حَنِيفَةَ يَقْدِرُ عَلَى بَوَاجِبِ وَالشَّافِعِيُّ يَقْدِرُ عَلَى لَيْسَ مَحْتَمًا كَذَا أَكْمَلَ التَّائِيدَ وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فَهِيَ سَنَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ الْآنَ مِنْ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكَلَامُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ كَانَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ فَرْضًا وَهُوَ بَاقٍ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ لَمْ يَنْخَفِ قَالَ وَانْقَرَضَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا وَحَصَلَ لِجَمَاعٍ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَجْرٍ كَرَاهَةَ قَصْدِ صَوْمِهِ وَتَعْيِينَهُ بِالصُّومِ وَالْعُلَمَاءُ مُجْمَعُونَ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ لِنَبِيِّنَهُ لِلْأَحَادِيثِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ كَمَا كَانَ مِنْ الْوَجوبِ وَتَأْكِدُ النَّدْبِ - قَوْلُهُ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ أَيُّ تَرَكَهُ صَوْمَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَجوبِ كَمَا مَرَّ - قَوْلُهُ وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ أَيُّ يَرْغَبُنَا إِلَيْهِ ، قَوْلُهُ وَيَتَعَاهَدُنَا عَنْهُ أَيُّ يَحْفَظُنَا وَيُرَاعِي حَالَتَنَا وَيَتَفَقَّصُ عَنْ صَوْمِنَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عَنْهُ أَيُّ وَلَمْ يَتَفَقَّصْنَا - قَوْلُهُ فِي قَدَمَةٍ قَدْ مَهَا أَيُّ وَفِي بَعْضِ الرِّيَاسَاتِ عُلْمٌ - فَكَأَنَّهُ تَأْخُرُ عَمَّا أَوَّلُ الْمَدِينَةِ فِي حُجَّتِهِ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَذَكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ أَوَّلَ حُجَّةٍ حُجَّتُهَا مَعَاوِيَةُ بَعْدَ أَنْ اسْتَحْلَفَ كَانَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَأَخْرَجَتْ حُجَّتُهَا سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ قَوْلُهُ إِنْ عُلِمَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فليُصُومَ وَمَنْ أَحَبَّ مَنَاسِكٍ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ - قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ أَيُّ قَالَ الْحَافِظُ هُوَ كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّاهُ النَّسَائِيُّ فِي رَوَايَتِهِ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرْضًا قَطُّ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ وَلَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الدَّوَامِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامٌّ خُصٌّ بِالْأَدَلَةِ عَلَى تَقْدِيمِ وَجوبِهِ أَوَّلًا لِمَرَادِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ فَرَسَهُ بِأَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَكَأَنَّهُ قَضَى هَذَا الْأَمْرَ السَّابِقَ بِصِيَامِهِ الَّذِي صَارَ مَسْنُوحًا وَيُؤْتَى ذَلِكَ أَنَّ مَعَاوِيَةَ أَقَامَ صِيَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَنَةِ الْفَتْحِ وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ فِي النَّدَاءِ

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسئلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى وبني اسرائيل على فرعون ففخن نصومه تعظيماً له فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن أولى بموسى منكم فأمر يصومه **وحدثنا** ابن بشار وابو بكر بن تافع جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ابي بشر بهذا الاسناد وقال فسأله عن ذلك **وحدثني** ابن ابي عمير حدثنا سفيان عن ايوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه قالوا هذا يوم عظيم انجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً ففخن نصومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففخن احق واولى بموسى منكم فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن ايوب بهذا الاسناد الا انه قال عن ابن سعيد بن جبير لم يسمه **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عبد الله قالوا حدثنا ابو اسامة عن ابي عمير عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان يوم عاشوراء يوماً يعظمه اليهود

بذلك شهده في السنة الاولى اوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجباً لثبوت الامر بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنساء العام ثم زيادته بأمر من اكل بالاصصاك ثم زيادته بأمر الامتهات ان لا يرضع فيه الاطفال ويقول ابن مسعود الثابت في مسندهما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لمن عشت لأصوم التاسع والعاشر لترغبه في صومه وانه يكفر سنة واثي تأكيد أبلغ من هذا انتهى كلام الحافظ رحمه الله وهذا صريح في اختياره ان صوم عاشوراء كان واجباً في مبداء الأمر ثم نسخ بحكمه المحففة مع انه كان قبل ذلك قد تجر من اقوال العلماء انه لو يكن فرضاً وبهذا رد على المحففة في مسألة التبيين ولكن ظهر له وجه الصواب بعد والله الحمد (تنبيه) قال على القاري في شرح المشكوة هذا كله على نقد برصحة روايت النسائي قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه من كلامه والآلة الحنفية اتفقوا على انه من كلام معاوية مخرج ام - قوله فوجد اليهود يصومون الخ قال الحافظ رحمه الله واستشكل ظاهر الخبر لاقتضاء انه صلى الله عليه وسلم قدومه المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والحجاب عن ذلك ان المراد ان اول علمه بذلك وسؤاله عنكم كان بعد از قدوم المدينة لا انه قبل ان يقبل به علم ذلك وغايته ان في الكلام حذفاً وتقديره قد مر النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فوجد اليهود صياماً فالحاصل ان علمه بذلك تأخر الى ان دخل السنة الثانية قال بعض المتأخرين يحتمل ان يكون صيامهم على حسب الاشهر الشمسية فلا يمنع ان يقع عاشوراء في ربيع الاول ويرتفع الاشكال بالجلية هكذا قرره ابن القيم في الهدى قال صيام اهل الكتاب في شهر محرم سائر الشمس، قلت وما ادعاه من دفع الاشكال عجيب لانه يلزم منه اشكال آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم اصرا المسلمين ان يصوموا عاشوراء بالحساب المعروف من حال المسلمين في كل عصر فصيلاً عاشوراء انه في الحرم لا في غيره من الشهور نعم وجد في الطبراني باسناد جيد عن زيد بن ثابت قال ليس يبرع عاشوراء باليوم الذي يقول الناس انما كان يوم تستر فيه الكعبة وقطس فيه الحبيشة وكان يدور في السنة وكان الناس يأتون فلا تأكلوا اليهودي يسألونه فلما مات اتوا زيد بن ثابت فسأوه وسئل حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسانية لا ادري ما معنى هذا قلت ظفرت بعناه في كتاب الآثار القدسية لابي الريحان البيروني فذكر ما حصله ان جملة اليهود يعتدلون في صيامهم على اعيادهم - ابي الجوزي فالسنة عندهم شمسية لا هلالية قلت فمن شر احتاجوا الى من يعرف الحساب ليعتدلوا عليه فذلك فعله هذا فطريق الجمع ان تقول كان الاصل فيه ذلك فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده الى حكم شرعه وهو الاعتبار بالاهلة فآخذ اهل الاسلام بذلك لكن في الذي ادعاه ان اهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر فان اليهود لا يعتبرون في صومهم الا بالاهلة هذا الذي شاهدناه منهم فيحتمل ان يكون فيهم من كان يعتبر الشهر بحساب الشمس لكن لا وجود له الآن كما انقرض الذين اخبر الله عنهم انهم يقولون عزيز بن الله تعالى الله عن ذلك قوله هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى الخ ولا حل من حدث ابي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً - قوله عن ابي موسى منكم الخ اي فخن اقرب بمتابعته منكم فانما موافقون له في اصول الدين ومصدقون لكتابه في تبيين اليقين وانتم مخالفون لهما في التخيير والتحريف والتعلق بالامر المشوب بالترفيف - قوله ففخن احق داوود بن موسى الخ لقوله تعالى فيهم اثمهم اقتله وعلم من هذا ان المطلوب منه الموافقة لموسى لا الموافقة لليهود فلا يشكل بانه يجب مخالفة اليهود لا موافقتهم قاله السدي - وقال الحافظ واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري باحتمال ان يكون ادعى اليه بصدقهم او تواتر عند الخبر بذلك زاد عياض واخبره به من اسلم منهم كما بن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة النصريح بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحث له بقول اليهود تجديدهم حكراً وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولتختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك

وتتخذ عيداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنتو **وحدثنا** احمد بن المنذر حدثنا احمد بن اسامة حدثنا
 ابو العباس قال اخبرني قيس فذكر بهذا الاسناد مثله وزاد قال ابو اسامة فحدثني صدقة بن ابي عمران عن قيس بن مسلم عن
 طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان اهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه خيلهم وشارتهم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنتو **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد جميعاً عن سفين قال ابو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن عبيد الله بن ابي يزيد سمع ابن عباس وسئل عن صيام يوم عاشوراء فقال يا عبيد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صام يوماً يطلب فضله على الايام الا هذا اليوم ولا شهراً الا هذا الشهر يعني رمضان **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق
 اخبرنا ابن جريج اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد في هذا الاسناد مثله **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع بن الجراح عن جابر
 ابن عمر عن الحكم بن الاعرج قال انتهيت الى ابن عباس وهو متوسد رداءه في زمزم فقلت له اخبرني عن صوم عاشوراء فقال
 اذ رأيت هلال المحرم فاعد واصبح يوم التاسع صائماً قلت هكذا كان محمد صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم **وحدثني**
 محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن معوية بن عمر حدثني الحكم بن الاعرج قال سألت ابن عباس وهو متوسد رداءه
 عند زمزم عن صوم عاشوراء بمثل حديث حبيب بن عمر **وحدثنا** الحسن بن علي الحلواني حدثنا ابن ابي مريم حدثنا يحيى بن
 ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان اهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم ما ذكرنا من توارده الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب
 في ذلك قال القرطبي لعل قريناً كانوا يستندون في صومهم الى شرع من مضى كابراهيم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتل ان يكون بحكم الموافقة
 لهم كما في الحج واذن الله له في صيامه على انه فعل خير فلما هاجر وجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأم بصيامه احتل ذلك ان يكون ذلك
 استئلاً فالله يهود كما استألفهم باستقبال قبته ويحتل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداءً بهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في
 الوقت الذي يجب فيه موافقة اهل الكتاب فيما لوئيه عنه، ام قال القرطبي مع انضمام من شرعه تعظيم الايام التي اظهر الله سبحانه فيها
 الرسل فاستحسن فيها الصوم **قوله** صوموه انتوا ظاهره ان الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفيطر فيه لان يوم العيد
 لا يصام وحدث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه موافقة لله على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له
 واعتقادهم بانه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلمهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابي موسى هذا
 فيما اخرج في البخاري في الهجرة بلفظ اذا اناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه ويسلم من وجد آخر عن قيس بن مسلم بأسناده قال كان اهل خيبر
 يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه خيلهم وشارتهم **قوله** وشارتهم بالشارة بالشين امجمة بلا هاء وهي الهيئة الحسنة
 والجمال اي يلبسون لباسهم الحسن الجميل ويقال لها الشارة والشارة بضم الشين واما الحلبي فقال اهل اللغة هو فجع الحاء واسكان اللام مفرد و
 جمعه حلى بضم الحاء كسرهما والضم اكثر واشهر وقد قرئ بهما في اسبع واكثرهم على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيما **قوله** حدثنا ابن عيينة
 عن عبيد الله بن ابي زيد انه قد رآه احمد بن ابن عيينة قال اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد منذ سبعين سنة **قوله** الا هذا اليوم الاشارة الى
 نوع اليوم لا الى شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره، قال الحافظ وهذا يقتضيه ان يوم عاشوراء افضل
 الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس اسند ذلك الى علي بن ابي طالب في رواية غيره وقد روى مسلم من حديث ابي قتادة مرفوعاً ان صوم عاشوراء
 يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب
 الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان افضل **قوله** يعني رمضان ام وانما جمع ابن عباس بين عاشوراء و
 رمضان وان كان احدهما واجباً والاخر مندوباً لا اشتراكهما في حصول الثواب والفضل **قوله** اخبرني عن صوم عاشوراء وفي رواية الترمذي من
 طريق هناد بن كريب عن وكيع اخبرني عن يوم عاشوراء اي يوم اصومه وهذا ظاهر في ان مقصوده السؤال عن كيفية صوم عاشوراء لا عن تعيين
 يوم عاشوراء اي يوم هو **قوله** واصبح يوم التاسع صائماً وفي رواية الترمذي ثم اصبح من يوم التاسع صائماً وفيه تنبيه لمن يرى صوم عاشوراء
 ان يتبدل من يوم التاسع فيصومه على وجه التوطئة وانما بعد لصوم عاشوراء ولا ينبغي ان يقتصر على صوم العاشر فقط وقد روى عن ابن عباس ما يدل
 على هذا المعنى، قال الطحاوي حدثنا ابن مردوق قال ثارم قال ثنا ابن جريج قال اخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقول خالفوا اليهود وصوموا يوم
 التاسع والعاشر فهذا ظهر مراد ابن عباس بحديث الباب نبه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه، قال الزين بن المنير الا كثر على ان عاشوراء
 هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشئنة والتسمية وقيل هو اليوم التاسع فحل الاول اليوم مضاف الليلة الماضية وعلى الثاني

قوله العلماء في ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم

العبدى حدثنا بشر بن المفضل بن لاحق حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان اصبح صائماً فليتنم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتنم بقية يومه فكننا بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار منهم ان شاء الله ونذهب الى المسجد

صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفاً، قال الحافظ في الفتح وعلى نظامه لا سناً جماعة من الأئمة فصحا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات، ام ومن نظر في هذه الأقوال وعرفت مقادير قائلها يتضح عنه الوقت ولكن على تقدير صحة رفعه يمكن ان يقال ان قوله صلى الله عليه وسلم فلا يصيام له محمول على نفى الفضيلة الكمال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد للأدلة الدالة على نفى وجوب التبييت كما سبق - قال صاحب المبدل ثمة اما الثالث وهو وقت النية فالأفضل في الصيامات كلها ان ينوى وقت طلوع الفجر اذ يمكنه ذلك او من الليل لأن النية عند طلوع الفجر تقارن اول جزء من العبادة حقيقة ومن الليل تقارنه تقديراً وان نوى بعد طلوع الفجر فان كان الصوم دينياً لا يجوز بالاجماع وان كان عيناً وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان ولمنذور المعين يجوز وقال زفر بن ان كان مسافراً لا يجوز صومه عن رمضان بنية من النهار وقال الشافعي لا يجوز بنية من النهار الا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع ايضاً، ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا وللشافعي فيه قولان، ثم قال بعد بيان أدلة الحضور ولنا قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفق الى قوله تعالى ثم اتيتموا الصيام الى الليل اباح للمؤمنين الأكل والشرب والجماع في ليالي رمضان الى طلوع الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه لان كلمة "ثم" للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متأخراً عن اول النهار والأمر بالصوم أمر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعاً بدون النية فكان أمراً بالصوم بنية متأخرة عن اول النهار وقد أتى به فقد أتى بالأمور به فيخرج عن العهدة وفيه دلالة ان الأمساك في اول النهار يقع صوماً وجدت فيه النية اوله وتوجد لان اتمام الشيء يقتضيه سابقية وجود بعض منه ولانه صام رمضان في وقت متعين شرعاً للصوم رمضان لوجود ركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الأهلية والحلية ولا كراه في سائر الشرائط وانما الكراه في النية ووقتها وقت وجود الركن وهو الامساك وقت الغداء المتعارف في الامساك في اول النهار شرط وليس بركن لان ركن العبادة ما يكون شائعاً على البدن مخالفاً للعادة والنفس وذلك هو الامساك وقت الغداء المتعارف فاما الامساك في اول النهار فمستحباً فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً لانه وسيلة الى تحقيق معنى الركن الا انه لا يعرف كونه وسيلة للحال يجوز ان لا ينوى وقت الركن فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده والنية تشترط لصيرورة الامساك الذي هو ركن عبادة لا ما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررنا في الخلافات واما الحديث فهو من الاجاد فلا يصح ناسخاً للكتاب لكنه يصح مكملاً له فيجمل على نفى الكمال كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ليكون عملاً بالدليلين بقوله لا مكان واما صيام القضاء والنذور والكفارات فما صامها في وقت متعين لها شرعاً لان خارج رمضان متعين للنقل، موضوع له شرعاً الا ان يعتنه لغيره فاذا لم يتوهم الليل صوماً آخر بقي الوقت متعيناً للتطوع شرعاً فلا يملك تغييره فاما ههنا فالوقت متعين لصوم رمضان وقد صامه لوجود ركن الصوم وشرائطه على ما بيننا - قوله حدثنا خالد بن ذكوان اخ هو ابو الحسين المديني نزيل بصرى وهو تابعي صغير وليس من الصحابة سمع من سوا الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة قوله عن الربيع بنت معوذ بن عفراء اخ الربيع بتشد يد اليه مصغراً وابوها معوذ بكسر الواو والتشديد بوزن معلر وعفراء هي أم معوذ قوله صبياننا الصغار منهم ان شاء الله الخ وقع لمسلم شك في تقييده بالصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى، وأبلغ من ذلك ما رواه ابن خزيمة من حديث ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر برصعاً في عاشوراء ورضعاً فاطمة فيتفل في افواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وريضة بغير الراء وكسر الزاي كذا ضبط بعضهم اي الحافظ ابن حجر، قال العيني وضبطه شيخنا بضم الراء، أخرجه ابن خزيمة وتوقت في صحته قال الحافظ وانه لا بأس به واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان كما تقدم بسط الكلام في ذلك وفي الحديث سجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كانت من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بذلك ويعلم ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قد مضى من حديث ربيعة يرد عليه مع ان الصحيح عند أهل الحديث واهل الأصول ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكماً المرفح لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقديرهم عليه مع توفر داعيهم على سؤالهم اياه عن الاحكام مع ان هذا مما لا يحال للاجتهاد فيه فما فعلوه الا بتوقيف، والله اعلم، وقال ابن بطال اجمع العلماء انه لا يلزم العبادات والفرائض الا عند البلوغ الا ان اكثر العلماء استحسنا تدريب الصبيان على العبادات رجاء البركة وانما يعاينها

في وقت بعينه ومعلوم أنها لو حاضت في يوم من رمضان لزمها قضاءه فكذلك هذا كما في شرح الخلاص غير وجيه بالنسبة إلى ما نحن فيه وأوجه منه ما قيل لأنه أضيف إلى اليوم وهو محله واعتراض الحيض منع الأدلة لا الوجوب عند صلوات النذر وصار كذا ما صوم غد فحجت يجب القضاء بعد الأفاقة أو صوم غد وهي حائض يجب القضاء لتصور انقطاع الدم والمستلذان في الفتاوى الظهيرية بخلاف يوم حيفي لأنها لو تصدق إلى محله شرعاً انتفى - قال الحافظ وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن النهي هل يقتضيه صحة المنى عنه، قال لا كذلك - وعن محمد بن الحسن نعم قال لا ما مر فخر الأسلاك البردوي في رسالته النهي المطلق نوعان، نهي عن الأفعال الحسية مثل الزنا والقتل وشرب الخمر ونهي عن التصرفات الشرعية مثل الصلوات والأشياء وما أشبه ذلك فالنهي عن الأفعال الحسية دلالة على كونها قبيحة في نفسها لمعنى في أعيانها بخلاف ألا إذا قام الدليل على خلافه وأما النهي المطلق عن التصرفات الشرعية فيقتضيه قبح المعنى في غير المنى عنه لكن متصل به حتى يبقى المنى مشروعاً عامع إطلاق النهي وحقيقته وقال الشافعي بل يقتضيه هذا القسم قبحاً في عينه حتى لا يبقى مشروعاً أصلاً بمنزلة التسع الأول إلا أن يقوم الدليل فيجب أثبات ما احتمله النهي وروا حقيقته على اختلاف الأصول قال صاحب الكشف في شرح هذا الكلام تحقيقاً للنهي وموجبه عندنا في الأفعال الشرعية أن يثبت القبح في غير المنى عنه وأن يبقى المنى عنه مشروعاً ليتصور امتناع المكلف عند اختياره ومحتمله أن يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يبقى مشروعاً أصلاً ويصير النهي مجازاً عن النهي المطلق يحمل على حقيقته وهي أن يكون المنى عنه قبيحاً لغيره مشروعاً بأصله ألا أن يقوم الدليل على خلافه فيجب أثبات محتمله وهوان يكون قبيحاً لغيره غير مشروع أصلاً كما في قوله تعالى ولا تمشوا ما تكلموا أباً عن كذب - وحقيقته عندنا الشافعي أن يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يبقى مشروعاً أصلاً كما في الفعل الحسي ومحتمله أن يثبت القبح في غير المنى عنه فيبقى المنى عنه مشروعاً كما كان فالنهي المطلق يحمل على حقيقته وهي أن يكون المنى عنه قبيحاً لغيره غير مشروع أصلاً إلا أن يقوم دليل يبرهن عن هذه الحقيقة فيحمل على محتمله وهوان يكون قبيحاً لغيره كالنهي عن الصلوة في الأرض المغصوبة والبيع وقت النداء والطلاق في حالة الحيض، قال وحاصل المسئلة أن النهي المطلق عن الأفعال الشرعية يدل على إطلاقها عند أكثر أصحاب الشافعي وهذا هو الظاهر من مذهبه واليه ذهب بعض المتكلمين وعند أصحابنا لا يدل على ذلك واليه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي كالغزالي وابن بكر القفال الشافعي وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم إلى أنه يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات وهذا هو مختار ابن الهمام في التحرير ثم لا بد من تفسير الصحة والبطالان والفساد توضيحاً لهذه الأقوال فنقول الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كوز الفعل مسقطاً للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشرع وجب القضاء ولو لم يجب فصوله من ظن أنه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصلوة على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كونه لا لعقد سبباً لترتب ثمراته المطلوبة عليه شرعاً كالبيع للملك وإنا البطلان فمخاذه في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تلاخت الأحكام عنها وخروجها عن كونها أسياً مفيداً للأحكام على مقابلة الصحة وإما الفساد فيراد البطلان عند أصحاب الشافعي وكلاهما عبارة عن صفة واحد وعندنا هو قسم ثالث مغاير للصحة والبطلان وهو ما كان مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه، وذكر صاحب الميزان أنه ان الصحيح ما استجمع أركانه وشرائطه بحيث يكون معتبراً شرعاً في حق الحاكم فيقال صلوة صحيحة وصحيح ويصح إذا وجد أركانه وشرائطه قال وتبين بهذا أن الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف بل انما يرجع إلى ذاته من وجود أركانه وشرائطه الموضوع له شرعاً، والفساد ما كان مشروعاً في نفسه فانت المعنى من وجهه ملازمة ما ليس بمشروع إياه بحكم الحال مع تصور الانقضاء في الجملة والبطلان ما كان قائم المعنى من كل وجه مع وجود الصورة أما الانعدام معنى التصرف كبيع الميثة والدر أو لا غلام أهلية للتصرف كبيع المجنون والصبي الذي لا يعقل - وأعلم أن الصحة عندنا قد يطلق القضا على مقابلة الفاعل كما يطلق على مقابلة الباطل فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمخاذه أنه مشروع بأصله ووصفه جميعاً بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً وبخلاف الفساد فإنه مشروع بأصله دون وصفه فالنهي عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول عندنا من حيث أن المنى عنه يصح لاستقاط القضاء في العبادات كما إذا نذر صوم يوم النحر وأداه فيه لا يجب عليه القضاء ولترتب الأحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشروعاً بأصله ثم القائلون بالفساد لغة تمسكوا بان السلف فمما الفساد من النواهي - وهو أرباب اللسان فدل أن ذلك ثابت لغة وإجاب الآخرون بأننا لا نسلم أن الصحابة تمسكوا بالفساد بل بالتحريم والمنع ونحن نقول به - قال الحنفية ولنا ما أجمعه محمد في كتاب الطلاق في باب الرد على من قال إذا طلق لغير السنة لا يقع إن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صوليم النحر قال أنها مما يتكون أو لا يتكون والنهي عما لا يتكون لغو لا يقال للأعشى لا تبصر للأعشى لا تبصر وبأنه إن الله تعالى ابتلي عباده بالآمر بالمنى بناء على اختياره من اطاعه بالآيتمار بما أمر ولا انتها عما نهي بأختياره نال الجنة بفضل له ومن عصاه بتركه الآيتمار ولا انتها استحق النار بعد له ولا يتلوا بالنهي إنما يتحقق إذا كان المنى عنه متصوراً لوجود بحيث لو أقدم عليه يوجب حتى يبقى

أقول العمل في أن النهي عن الأفعال الشرعية هل يقتضيه صحة المنى عنه أم لا -

قرأت على مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الاثنين ويوم الفطر وحل ثلثا قتيبة بن سعيد حدثنا جريح عن عبد الملك وهو ابن عمار عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت منه حديثاً فأعجبني فقلت له أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسمعته يقول لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحل ثلثا أبو كامل الجحدي حدثنا عبد العزيز بن المختار

العبد متبلي بين أن يفد على الفعل فيعاقب أو يكف عنه فيثاب بامتناعه مختاراً عن تحقيق الفعل للمني فيكون عدم الفعل مضاعفاً إلى كسبه اختياراً هذا موجب حقيقة النهي وأما النسخ فليبان أن الفعل لم يبق متصوراً لوجود شرعاً كالوجه إلى بيت المقدس وحل الأخوات لم يبق مشروعاً أصلاً وصلاً بالأشياء فامتناع العبد عن ذلك بناء على عدمه في نفسه لا تعلق له بأختياره ولهذا لا يثاب عن الامتناع في المنسوخ قال صاحب القواطع في الجواب عما ذكرنا أن الفعل المشروع وجوده بأمري بفعل العبد وبإطلاق الشرع قبل النهي أنه الأطلاق فلم يبق مشروعاً فاما تصور الفعل من العبد فعلى حاله فيصح النهي بناءً عليه ببينة أن العبد مأذون بالصوم وأموره وليس في وسعه إلا النية والأمسك فاما اعتباره وصيرورة عيادة فمفوض إلى الشرع لا إلى العبد فبالنهي خرج الفعل عن الاعتبار وصيرورة صوماً لزال أذن الشرع وإطلاقه فلم يكن الفعل صوماً نظراً إلى زوال إطلاق الشرع وكان صوماً نظراً إلى فعل العبد وإذا بقي تصور الفعل من العبد صح النهي وتحقق ولهذا لو ارتكبه كان عاصياً مستحقاً للعقاب لا بكتاب المنهي عنه وأتينا به بما في وسعه وطاقته من فعل الصوم وليس في وسعه في جميع الأحوال ألا هذا القدر الذي وجد منه قال وهذا لأن الصحة والفساد معنيين متعلقين من الشرع وليس إلى العبد ذلك إنما إليه إيقاع الفعل بأختياره فان وقع على وفق أمر الشرع وإطلاقه صح وأما فلا قال ولهذا أبطلنا صور الليل وصوم الحائض مع تحقق الأمساك حشاً وصوماً لأنه لما لم يوافق أمر الشرع لم يثبت له الحقيقة الشرعية قلت وحاصله يؤول إلى أن النهي راجع إلى الفعل المتصور من العبد حشاً لا شرعاً، والجواب عنه أنا أنفسر أن فعل العبد بدون اعتبار الشرع إياه يسمى بالأسم الشرعي حقيقة فأن الصوم اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فبدون اعتبار الشرع لا يسمى صوماً حقيقة ألا ترى أن الأمساك في الليل لا يسمى صوماً وإن وجدت النية لعدم اعتبار الشرع إياه وإذا كان كذلك كان صوم النهي إليه مجازاً لا حقيقة والنهي ورد عن مطلق الصوم فيحمل على حقيقة التام لا يدل بوضوحه أن الصوم إنما صار صوماً بصورته ومعناه وكذا البيع ومعناه الصوم كونه صوماً في حكم الله تعالى ومعنى البيع كونه سبباً للملك فإذا لم يوجد المعنى لم يبق للصورة عبارة فلا يسمى صوماً وبيعاً إلا مجازاً كشمية صورة الأسد أسداً، اهـ - والذي يظهر للعبد الضعيف المذنب والله أعلم أن النهي عن التصرفات الشرعية بنفسه لا يدل على كون المنهي عنه قبيحاً عينه ولا على كونه مشروعاً بأصله بل مقتضاه أنما هو قبيح المنهي عنه فقط أعم من أن يكون عينه أو لوصفه وكيف لتصحح النهي إذا كان الكلام على حقيقة الشرعية إمكان مشروع عينه قبل النهي حتى لا يكون شديداً بقول من يقول للأدعي لا تطر ولا عني لا تبصر كما نبه عليه الإمام محمد رحمه الله واعني بالأمكان أن كان في فدية العبد إيقاع الفعل على وجه يعتبره الشارع قبل ورود هذا النهي فالنهي عن صوم يوم العيد لسانه بلفظ الصوم فيه الأحقية الشرعية ولا شك أنه كان ممكناً بالأمكان العتلى الشرعي كليهما ما لم يأت النهي عنه كما في سائر الأيام وهذا القدر من إمكان الشرع يكفي لتصحح ورود النهي عليه - ففي الكلام في أن تلك المشرعية هل بغت قائمة أو بطلت بعد النهي فليس هذا من مفتضه دلالة النهي وإنما يحصل العلم به من قرآن ودلائل خارجة عن قول النهي فتارة يترجم عند المجتهد بطلان المنهي عنه وتارة يقوى عند مشروعيته في حد ذاته ومقتضوا النهي في كلتي صورتين هو عدم المنهي عنه من قبل النهي فيما كان أمكنه إيجابه في المستقبل وسر المسئلة أن إيجاب الفعل المشروع لا يتحقق إلا بأمري بفعل العبد الحسي وإيقاعه بحيث يعتبره الشرع وأما إعدامه فلا يحتاج إلى إعدام الأمرين جميعاً بل بإعدام المركب بإعدام بعض أجزائه فالنهي عن فعل شرعي إنما يستلزم كون ذلك الفعل مقدراً ولو ببعض أجزائه لا أن المطلوب إعدامه من قبل العبد المنهي بأي طريق أمكن فأما أنتي العبد عن فعله حصل المراد وإن لم ينه فلهل يعتبر الشرع فعله أم لا فهذا أمر مسكوت عنه مفوض إلى الشرع لا إلى العبد وحينئذ فالنهي محتمل أن يكون لأبطال شرعية الفعل المنهي عنه بأصله كما في ولا تملكونكم أباً أو كراً أو لا تملكونكم أنفسكم مع إبطالها بوصفه كما في البيع عند النداء والله سبحانه وتعالى أعلم ثم بعد ذلك كله نقول أنه ورد في مسئلة الباب لفظ عند المؤلف هو كما نص على بطلان صوم العيد وإن يوم العيد ليس بجلبين للصوم شرعاً وهو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحقيقة الخبر فهو محمول على حقيقة ما لم يصلم عنها صاروا فاقضوا ذلك الخبراً من النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذين اليومين لا يصلم فيهما الصيام فلو بقي صائماً مع إيقاعه الأمساك فيما كان قبل صلح الصيام فيهما من رجه ثبت بذلك أن ما وقع من الأمساك ولو بنية الصوم من العبد في اليومين المذكورين فليس بصيام عند الشرع ليكون مخبراً خيراً مرجوحاً في سائر أخباره وبمثل هذا قد قرر الشيخ الإمام أبو بكر الرازي في حديث معاوية بن الحكم السلمي أن صلاتنا هذه لا يصلم فيها شيء من صلاة الناس كما سبق في موضعه فتسوله نهي عن صيام يومين إنما هي أصالة وعن بقية أيام التشريق تبعاً - قاله السندى

حدثنا عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ابن عون عن زياد بن جابر قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال اني نذرت ان أصوم
يومًا فوافني يومًا نهي أو فطر فقال ابن عمر والله تعالى يوفاء النذر ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم
وحدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا سعد بن سعيد أخبرني حمزة عن عائشة قالت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومين
قوله جاء رجل إلى ابن عمر الخ قال المحاذي في أبواب الإيمان والنذر ذكرت في أواخر الصيام الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذر الرجل وهل في
يوم الفطر والنحر والى ما أوقف على اسمه مع بيان الكثير من طرقه ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقلت جعلت
على نفسي ان أصوم كل أربعاء ويوم يوم أربعاء وهو يوم النحر فقال امر الله بوفاء النذر ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم النحر ورواه ثقات
فلولا توارد المرأة بان اسألك رجل لفسدت الملبم بكريمة **قوله** امر الله تعالى بوفاء النذر الخ قال الخطابي تودع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه واما فقهاء
الامصار فاختلفوا قلت وقد تقدم شرح اختلافهم قريبًا وامر ابن عمر في التورع عن ترك الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزين بن المنير يحتل
ان يكون ابن عمر اذ ان كلا من الليلين يعمل به فيصوم يومًا مكان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد فيكون فيه سلت من قال بوجود القضاء وزعم اخوه ابن
المنير في الحاشية ان ابن عمر نهي على ان الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص فكأنه أفهمه انه يقضي بالخاص على العام وتحققه اخوه بأن النهي عن
صوم يوم العيد أيضًا عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام ويحتل ان يكون ابن عمر اشار إلى قاعدة أخرى وهي ان الأمر النهي اذا التقيا
في محل واحد يما يقدر والراجح يقدم النهي فكأنه قال لا تصم، وقال ابو عبد الملك توقف ابن عمر بشعر بان النهي عن صيامه ليس لعينه وقال الداودي المفهوم
من كلام ابن عمر تقديم النهي لانه قد نهي أمر من نذر ان يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمر بالركوب، قال الحافظ وليس فيما اجاب ابن عمر
أولاً وآخرًا ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة، قال ووقع عند الاسماعيل من الزيادة في آخره قال يونس بن عُقيل فذكرت ذلك للحسن فقال يصوم يومًا مكانه
أخرجه من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي أخرجه البخاري من طريقه، ام- ولا بأس بان ننقل لقررة الشيخ ابو المعين رحمه الله على هذا المحقق
في هذه المسئلة بعد ما ردد على طريقة فخر الاسلام وغيره فقال والذي اظن فيه الشفاء ان يتوصل اليه الا بمعرفه مقتضات، ومنها ان الترك ضد للمترك
ويتعلق به ثواب رخصات فمن ترك الصلوة فقد باشر ضدًا لها يعاقب على مخالفتها ذلك الضد المنهي لا لانعدام الصلوة من قبله لان العبد لا يعاقب من غير
فعل منهي باشره وأثره يتيقن، ومنها ما يثبت ان الفعل اذا كان له ضد واحد يكون كل واحد منهما تركًا للآخر الى آخر ما يثبت ومنها ان ما كان له اضداد وهو بنفسه
ترك للاضداد كلها ويجوز ان يختلف وصفه في الحكم باعتبار الاضافة الى المتروك كمن أمر بالتحرك الى اليمن ونهي عن التحرك الى اليسار فتحرك امامه كان
هذا التحرك تركًا للتحرك الى اليمن الذي هو واجب ترك الواجب حرام وتركًا للتحرك الى اليسار الذي نهي عنه وترك المنهي عنه واجب هذا الترك فعل واحد
في حادثة وصفه بالوجوب بالنسبة الى ضد وبالحرمه بالنسبة الى ضد آخر ومنها ان ما كان متحدًا حقيقة يلحق في الحكم بالمتعدد لعارض واجب ذلك من
مصادفته الحال المتعددة او لعل الاحكام المختلفة به فان الرأى الى انسان علمًا ان الواجب بالسهم المقصود اليه ونفذه واصاب آخر لم يقصده أخذ في حق
الاول باحكام العدل في حق الثاني باحكام الخطأ والفعل في نفسه واحد وجعل متعددًا لتعدد محال اثره واختلاف الاحكام المتعلقة به ومنها ان العارض
مع الاصل اذا اجتمعوا وكان اعتبارهما واجب الاعتبار ويجعل الاصل متبوعًا والعارض تابعًا لاجالة الاستمالة القلب وتعد التسوية وبعد التوفيق على هذه
المقدمات نخوض في ايضا ح ما مرنا ايضا ح فنقول الصو في هذه الايام ترك للأكل والشرب والجماع واجابة دعوة الله تعالى لعباده بالقرايين التي هي
خالص اموال الله تعالى فانها اموال خالصة لله تعالى جئنا لا لاقامة التقرب الى الله سبحانه بأراقة دماء الانعام قد شرب الله تعالى محمدا صلى
الله عليه وسلم وأمه بهذه الضيافة فوجب عليهم اجابة دعوتيه والمساواة الى قبول اكرامه فكان الصو تركًا لاجابة الدعوة والأكل والشرب والجماع وهو
في نفسه نهي واحد غير انه بالاضافة الى الاكل والشرب والجماع كان عبادة ما ذوقنا فيها لما تعلق به من الحكم والمصالح التي بينا في مشروعية الصو (بالاضافة
الى اجابة الدعوة كان منهيًا عنه باعتبار انه في حقها ترك للواجب فيكون منهيًا عنه وهو في ذاته متحد وهذا الاضداد متعدد بلا شك فان اجابة الدعوة
غير الأكل والشرب لتصور وجودها بل ان اجابة الدعوة وتغليب الأكل والشرب والجماع في انفسها ما لا يشكل فكان الصو الذي هو متحد ونفسه باعتبار
الاضافة الى الضداد المتعددة بمنزلة المتعدد وهو باعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة منهي عنه وباعتبار الاضافة الى الأكل والشرب والجماع عبادة
مستحسنة فكان النهي باعتبار الحقيقة راجعًا الى الذات وباعتبار الحكم راجعًا الى غير ما هو صوم مستحسن على حسب ما ذكرت من المثالي في المقدمات، ثم
اجابة الدعوة ليست بضد أصلي للصوم فان الصو في غير هذه الايام ليس بترك لاجابة الدعوة وهو في جميع الاوقات ترك للأكل والشرب والجماع
لكونها اضدادًا له اصلية فكان الصو باعتبار الاضافة الى هذه الاضداد بمنزلة الأصل وباعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة بمنزلة التابع

غير انه قال فتأديا وحل شناعم الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الحميد بن جابر عن محمد بن عباد بن جعفر سأل
 جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت أثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة فقال نعم ورب هذا البيت حل شناعم
 محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرني عبد الحميد بن جابر بن شيبه انه اخبره محمد بن عباد بن جعفر انه سأل جابر
 ابن عبد الله بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل شناعم ابو بكر بن ابي شيبه قال حدثنا حفص ابو مغوية عن الاعشى ح و
 حدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له اخبرنا ابو مغوية عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او يصوم بعده وحل شناعم ابو كريب حدثنا حسين بن يحيى الجعفي عن زائدة

للمتتبع فذكر مثله لكن قال ايام التثنية وهذا يرجح كونه موقوفا النسبة الترخيص اليها فانه يقوى احد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى
 حيث قال فيها لم يرخص وأبهم الفاعل فاحتمل ان يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعا ومن له مقام الفتوى في الجملة فيحتل الوقت وقد صرح
 يحيى بن سلام بنسبة ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وابراهيم بن سعد بنسبة ذلك الى ابن عمر عائشة ويحيى بن عمار بنسبة ذلك الى ابي هريرة
 روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ اصحاب الزهري فانه مجزوم عنه بكونه موقوفا والله اعلم، ام قلت وما وقع عند الطحاوي من حديث
 يزيد بن سنان قال (اي عائشة وابن عمر) لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم ايام التثنية الا المحصر والمتتبع فالظاهر انه خطأ من النسخ
 فان الطحاوي لما تكلم عليه في آخر الباب اعاده قال ومن ذلك حديث يزيد بن سنان الذي ذكرناه من بعد عن ابن عمر عائشة انهما قال لا يرخص
 لأحد في صوم ايام التثنية الا المحصر والمتتبع فقولهما ذلك يجوز ان يكونا الى آخر ما قال وهذا صريح في خطأ من عتبه بصيغة الرفع الصريح والله اعلم ثبت
 بما ذكرنا ان الاحاديث المرفوعة ليس فيها استثناء والمتتبع وغيره بل هو عامة شاملة لكل أحد قال الطحاوي بعد اخراج الاحاديث الكثيرة فلما ثبت هذا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي عن صيام ايام التثنية وكان نحييا عن ذلك بمعنى والحاج مقيمون بها وفيهم الممتنعون والقارون ولو يستثن منهم
 متمتعاً ولا قارنا دخل الممتنعون والقارون في ذلك انتهى ايضاً، ام وقال الشيخ الامام ابو بكر الرازي المخصص قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي عن صوم يوم الفطر يوم النحر وايام التثنية في اخبار متواترة مستفيضة وافق الفقهاء على استعجالها وانه غير جائز لاحد ان يصوم هذه الايام
 عن غير صوم الملتحاة كما من فرض ولا من نفل فلو يجوز صومها عن المتعة لعزم النبي عن الجميع ولما اتفقوا على انه لا يجوز ان يصوم يوم النحر وهو من ايام
 الحج للنهي الوارد فيه كذلك لا يجوز الصوم ايام منى ولما لم يجوز ان يصوم من عن فضله رمضان لقوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" وكان الخطر المذكور
 في هذه الاخبار قاضياً على اطلاق الآية موجبا لتخصيص القضاء في غيرها وجب ان يكون ذلك حكم صوم التمتع وان يكون قوله تعالى فصيحة
 ثلثة ايام في الحج في غير هذه الايام قال ابو بكر ايضاً لما قال فصيحة ثلثة ايام في الحج ولم يكن صوم هذه الايام في الحج لان الحج فائت في هذا
 الوقت لم يجوز ان يصومها فان قيل لما قال فصيحة ثلثة ايام في الحج وهذه من ايام الحج وجب ان يجوز صومها فيها قيل له لا يجب ذلك من وجوه

احدها ان نهي النبي عليه السلام عن صوم هذه الايام قاض عليه ومختص له كما خص قوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" نهي عن صيام هذه الايام
 والثاني انه لو كان جائزاً لانه من ايام الحج لوجب ان يكون صوم يوم النحر أجوز لانه اخص بأفعال الحج من هذه الايام والثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خص يوم عرفة بالحج بقوله الحج عرفة فقوله فصيحة ثلثة ايام في الحج يقتضي ان يكون آخرها يوم عرفة، والرابع انه روى ان يوم الحج الاكبر
 يوم عرفة وروى انه يوم النحر وقد اتفقوا انه لا يصوم يوم النحر مع انه يوم الحج فلو يستم يوم الحج من الايام المنهي عن صومها أخرى ان لا يصوم فيها
 وايضاً فان الذي يوجب بعد يوم النحر انها هومن توابع الحج وهو رعي الحمار فلا اعتبار به في ذلك فليس هو اذا من ايام الحج فلا يكون صومها صوماً في الحج و
 اما القول في صومها بعد ايام منى فان اصحابنا لم يجزوه لقوله تعالى "فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ" فالحج فجعل
 اصل الفرض هو الهدى ونقله الى صوم مقيد بصفة وقد فات فوجب ان يكون الواجب هو الهدى كقوله تعالى "فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ"
 وقوله تعالى "فَحَرِّزْ رَبَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ" فغير جائز وقوعها عن الكفارة الا على الصفة المشروطة، ام - باب كراهة افراد يوم الجمعة بصوم

لا يوافوا عاداته قوله أثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة الخ يعني ان ينفرد بصومه لما أخرجه النسائي من طريق يحيى بن
 والنضر بن شميل وحفص بن غياث ولفظ يحيى أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ان ينفرد يوم الجمعة بصوم قال اي ورب الكعبة ولفظ حفص
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفرداً ولفظ النضر ان جابر اسئل عن صوم يوم الجمعة فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوله نعم ورب هذا البيت الخ فيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الأمر اضافة الربوبية الى المخلوقات المعظمة تنويعاً بتعظيمها قوله
 الا ان يصوم قبله او يصوم بعده الخ قال الحافظ هذا الحديث وما بعده يقيد النهي المطلق في حديث جابر ويؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد

باب كراهة افراد يوم الجمعة بصوم لا يوافوا عاداته

عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام

الاطلاق بالافراد يؤخذ من الاستثناء جواز من صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيامه عادة بصومه كمن يصوم أيام البيض ومن لمادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قد مر نذراً مثلاً أو يوم شغل فلان قوله لا تختصوا الخ قال النووي هكذا وقع في الأصول تختصوا ليلة الجمعة ولا تختصوا يوم الجمعة بأثبات ثمة في الأول بين الحاء والصاد ويجزها في الثاني وهما صحيحان قوله ليلة الجمعة بقيام الخ فيه دليل على كراهة تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلوة وقراءة وغير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور أخرى وردت بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلوة الرغائب في أول ليلة جمعة من حيث ولو ثبت حديثها لكان مختصاً لها من عموم النهي لكن حديثها لا يحتمل العلم عليه وحكموا بأنه موضوع - كذا في شرح بلوغ المرام قوله بصيام من بين الأيام واستدل بأحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد بن المنذر وبعض الشافعية وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بان الاجتماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد لو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجتماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده ونقل ابن المنذر ابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان راي ذوق قال ابن حزم لا تعلم لهم مخالفاً من الصحابة وهذا الحديث هو إلى أن النهي فيه للتنزيه وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره - بل عده صاحب الدلائل المختار من الصوم المنذور ولو منفرداً قال ابن عابد بن صريح به في المنزلة كذا في البحر فقال أن صومه بأفراط مستحب عند العامة كالأثنين والخميس كره الكل بعضهم - ومثله في المحيط معللاً بان لهذه الأيام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل القبلة فمما لا يشبهه وتبعه في ذلك أيضاً من كراهة أفراد بالصوم قول البعض في الخانية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر - ومما ظهر لا تشبهه بأثران المراد بلا بأس الاستحباب وفي التجنيس قال أبو يوسف جاز حديث في كراهته أن يصوم قبله أو بعده فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر - قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخرة منها النهي كما أوضحه شرح الجامع الصغير لأن فيه وظائف فعله إذا صام ضعف عن فعلها - وقال مالك في الموطأ لم أسمع أحداً من أهل العلم والعقمة ممن يفتدي نهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يخرجه - قال النووي فهذا الذي قاله هو الذي رآه وقد رأي غير خلاف ما رأي هو السنة مقلدة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذرة فانه لم يبلغه قال الدائري من أصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه - واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم من كل شهر ثلاثاً أياماً قلما كان يفطر يوم الجمعة حسنة الترمذي ورواه النسائي أيضاً وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم قال الحافظ لم يسن فيه حجة لأنه لا يحتل أن يراد كان لا يمتنع فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها وهذا خلاف الظاهر وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يفطر يوماً جمعة قط وروى عن ابن عباس نحوه فالظاهر أنها مطلقاً من غير كراهة وهو قول أبي حنيفة ومحمد كما نقله عنهما العيني في شرح البخاري ولكن لا ينبغي أفراد لما سبق من الأدلة نعم حديث جويرية في البخاري يدل على أن الأفراد لا يخلو عن شيء من الكراهة والله أعلم واختلف في سبب النهي عنه على أقوال أقواها وأولها بالصواب عند الحافظ لكونه يوم عيد والحيل لا يصام واستشكل ذلك مع الأذن بصيامه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحريم بالصوم قال الحافظ وقد ورد فيه صريحاً أحاديثان أحدهما رواه الحاكم عن أبي هريرة فروى يوم الجمعة يوم عيد فلا يتجملوا يوم عيد كصيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده - والثاني رواه ابن أبي شيبة بأسناد حسن عن علي وقال من كان منك منقطعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشرب ذكرناه ولكن لا يظهر على هذا الترجيح سبب النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي كما في حديث الباب وقال النووي قال العلماء والحكمة في النهي عن أن يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعادة من الغسل والتبكير إلى الصلوة وانتظارها واستماع الخطبة وأكثار الذكر بعد القول الله تعالى فإذا قضيت الصلوة فانتشروا في الأرض وابغوا من فضل الله وأذكروا الله كثيراً وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب الفطر فيه فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانتشار لها والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة وهو نظير الحاج يوم عرفة بعرفة فان السنة له الفطر كما سبق تقريره لهذه الحكمة فاقبل لو كان كذلك لم ينزل النهي والكراهة بصوم قبله أو بعده بل فقد المعنى فالجواب أنه يحصل له بنفسه الصلوة الذي قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه فهذا هو المعتمد قال الحافظ وفيه نظر فان الجبران لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز أفراد لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقرم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قائل بذلك، وقال الشيخ ولي الله

باب بیان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فويل لهم من صراطهم مستبان

الأنا يكون في صوم يصوم واحدكم وحل ثنا مكية بن سعيد حدثنا بكر يعني ابن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكر عن يزيد مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين تطيقونه فدية طعام مسكين كان من الأعداء ان يفطروا ويقطروا

الدهلوى قدس الله روحه السر فيه شيان احدهما سئل المتعمق لان الشارع لما خصه (من بين الايام) بطاعات وبين فضله كان مقتضى ان
يتعمق المتعمق فيلحقون بها صوم ذلك اليوم ام قلت وكذا قيام ليلة اى فمنعوا ان يفتحوا باب الابتداء ويخضعوا ليوها اوليتها بافعال تعبدية
من تلقاء انفسهم فوق ما عيته الشارع من عنده وبينه لهم ولا افراد بصومهم ايضا لما كان موها بصوته التخصيص فولى عنه سدا لذرائع التخصيص
والتحري والا فهو مباح من الاصل، والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب، قال وثانيهما تحقيق معنى الصيام فان الصيام يشعر بالفرح واستيفاء اللذة والسرور
في جعله عيداً ان يتصور عندهم انما من الاجتماعات التي يرغبون فيها من طبايعهم من غير قسر، ام - وقال الشيخ التوريشي ر.م ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما وجد الله تعالى قد استأثر بالجمعة بفضائل لم يستأثر بها غيرها من الايام على ما ورد في الاحاديث الصحاح وجعل الاجتماع فيه للصلاة ففرها
مفرضا على العباد في المياد ثور غفر لهم واجترأوا من الآثام من الجمعة الى الجمعة الاخرى وفضل ثلاثة ايام ولعمري في باب فضيلة الايام من غير ما على
ما خص الله به الجمعة فلم ير ان يخصه بشئ من الاعمال سوى ما خصه به، ام قال القارى وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق، قوله الا ان يكون
في صوم الخ اى الا ان يكون يوم الجمعة واقعا في يوم صوم يصومه احدكم من نذرا او ورد - باب بيان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين
يطيئونه قد نية طعام مسكينين قوله كان من اراد ان يفطر ويفتدى الخ يعنى كان في رمضان التخيير بين الصوم والفدية كما صرح به في
الطريق الآتى في الباب وهكذا صرح بكون التخيير في رمضان حديث ابن ابي ليلى فيما أخرجه ابوداود من ابواب الاذان من طريق شعبة وفيه قال حدثنا
اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة امرهم بصيام ثلاثة ايام ثوابه انزل رمضان وكانوا قوما يتعدوا الصوم وكان الصيام
عليهم شديدا فكان من لم يصم اطعم مسكينا ونزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه، الحديث - وهكذا وقع التصريح بربط رمضان في ما علقه
البخارى عن ابن عمر قال حدثنا الاعشى حدثنا عمر بن مرة حدثنا ابن ابي ليلى حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم انزل رمضان فشق عليه فكان من
أطعمه كايديهم مسكينا ترك الصوم عن طريقه ورتخص لهم في ذلك فانسختها وان تصوموا خيرا لكم فامر ابا الصمو، قال الحافظ رحمه هذا التعليق وصله
ابويعيم في تاريخه والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي: قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ركنهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة ايام من كل
شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك فشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام عن طريقه ورتخص لهم في ذلك ثوابه وان
تصوموا خيرا لكم فامر ابا الصيام وهذا الحديث أخرجه ابوداود من طريق شعبة والسعدي عن الاعشى سوطا في الاذان والقبلة والصيام اختلف
في اسناده اختلافا كثيرا وطريق ابن غير هذه ارجحها، فما وقع في حديث ابن ابي ليلى عند ابى داود من طريق السعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصوم ثلاثة ايام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء فانزل الله كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ اية فكان من شاء ان يصوم
صام ومن شاء ان يفطر ويطعم كل يوم مسكينا اجراه ذلك الحديث - فقد اختصر المروى به يثيرونهم بظاهرة ان نزول كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ والخير
بين الصوم والفدية انما هو في صيام ثلاثة ايام وعاشوراء وليس كذلك بل هو متعلق بربط رمضان كما وقع مصرحا في سائر الروايات التي ذكرناها
نعم حكى عن بعض السلف ان قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ نزل في صوم ثلاثة ايام والاكثر على انه في رمضان قال الجصاص رحمه الله
والصحيح هو القول الثاني لاستيفاض الرواية عن السلف بان التخيير بين الصوم والفدية كان في شهر رمضان وانه نسخ بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه
الشهر فليصمه، وأخرج البخارى عن ابن عمر قرا قد نية طعام مسكينين قال هو منسوخة لكن لم يجزئ الناسخ وقد انسخه الطبري من طريقه
عن عبيد الله عن ابن عمر بنظير نسخت هذه الآية وعلى الذين يطيئونه التي بعدها فمن شهد منكم الشهر فليصمه، فثبت بما روى من احاديث مله
ابن الاكوش وابن عمر بن ابي ليلى من طريق شعبة وكذا من طريق السعدي ان الناسخ قوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه لا قوله وان تصوموا
خيرا لكم كما وقع في رواية ابن ابي ليلى من طريق الاعشى، قال الحافظ رحمه واذا تقررت ان الافطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ بزمان يصيد الصيام
حتما واجبا فكيف يلتزم في قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في اصل الخير اجاب الكرواني بان المعنى فالصوم
خيرا من المخلوع بالفدية والمتطوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون الا واجبا اى لا يكون شئ خيرا من السنة الا الواجب كذا قال ولا يخفى بعد ذلك
ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب غير من شاء صام ومن شاء افطر واطعم فنصت الآية على ان الصوم افضل
وكون بعض الواجب الخيرا افضل من بعض الاشكال فيه واقفقت هذه الاخبار على ان قوله وعلى الذين يطيئونه قد نية منسوخ وخالف في ذلك ابن ابي
فذهب الى انها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه فقد اخرج البخارى عن عطاء مع ابن عباس يقول وعلى الذين يطيئونه قد نية طعم مسكينين

حتى نزلت الآية التي بعدها ففسحتها **وحدثني** عشرين سواد العامري أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد بن مولى سلة بن الأكوع عن سلة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه **وحدثنا** أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلة قال سمعت عائشة تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهراني حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الاستناد غير أنه قال وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح حدثني

قال ابن عباس ليست بنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يوصيا فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً قال الحافظ رحمه الله في هذه القراءة بفتح الطاء وتشديد اللام أو مبدئاً للمفعول مخفف الطاء من طرق بضم أوله وزن قطع وهذه قراءة ابن مسعود أيضاً وفي النسائي عن عمرو بن دينار يطقونه يكفونه وهو تفسير حسن أي يكفون أطاقتهم قال وهذه القراءة تضعف تأويل من عملان لأحد فقه من القراءة المشهورة وإن المعنى وعلى الذين لا يطيعونه فدية وأنه كقول الشاعر فقلت يمين الله أبرح قاعداً أي لا أبرح قاعداً ورد بدل لالة القسم على النفي بخلاف الآية وشيبت هذا التأويل أن الأكثر على أن الضيف في قوله يطيعونه للصيام فيصير تقدير الكلام وعلى الذين يطيعون الصيام فدية والقضية لا تجب على المطيق وإنما تجب على غيره والجواب عن ذلك أن في الكلام حذفاً تقديره وعلى الذين يطيعون الصيام إذا أفطر فدية وكان هذا في أول الأمر غلظاً لاكثر ثم نفع وصارت الفدية للعاجز إذا أفطر لما على قراءة ابن عباس فلا نفع لأنه يجعل الفدية على من ترك الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفر وهذا الحكم باق قال الشيخ أبو بكر الرازي أن القراءة الأولى وهي قوله وعلى الذين يطيعونه لا محالة منسوخة ما ذكره من رويناه عنه من الصحابة وأخبارهم عن كيفية الفرض وصفته بديان المطيق للصوم منهم كان فغيره من الصيام والافطار والفدية وليس هذا من طريقتي الرازي لأنه حكايته حال شاهدناها وعلواؤها بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عليهم إلهام عليها أم - وأما إيجاب الفدية على الشيخ الكبير ونحوه فثبت بالإجماع قال أبو بكر الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نظرهم فصار ذلك إجماعاً لا يسمع خلافاً أم وقد نقل العيني من اختلاف العلماء فيه فليراجع والمخالف محجوج بأجمع من قبله أن ثبت - قوله حتى نزلت الآية التي بعدها أي وهي قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كما هو المصريح في الرواية الآتية - قوله ففسحتها أي صريح في دعوى النسخ ووجه ابن المنذر من صحة قوله وأن تصوموا خير لكم قال لا محالة لو كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له وأن تصوموا خير لكم مع أنه لا يطيق الصيام **باب جواز تأخير قضاء رمضان والموسمي رمضان آخر لمن أفطر** بعد ركعتي سفر وحض ونحو ذلك، قوله حدثنا يحيى بن سعيد الخزاز قال الحافظ رحمه الله يحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري وزهل مغالطاً فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يدرك أباً سلة وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وأما هويري عن زهير قوله كان يكون على الصوم قال العيني وفائدة اجتماع كان مع يكون بل كحلها بصيغة الماضي والآخرة بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعظيمها وتقديره كان الشأن يكون كذا وأما تغيير الأسلوب فلا رادة الاستمرار وتكرار الفعل وقيل لفظة يكون نداء كما قال الشاعر وجيران لنا كانوا أكراماً - قوله الكوفي شعبان الخ قال العيني وما يستفاد من الحديث أن القضاء موسع ويصير في شعبان مضيقاً ويتخذ من غير ما عليه، فقضاه في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان فان دخل فالقضاء واجب أيضاً فلا يسقط وأما الإفطار فليس في الحديث أنه ذكر بالنفي ولا بالاثبات وقد وقع فيه الخلاف قال البخاري ولو نكر الله تعالى الإفطار أمّا قال فعلة من أيها آخر قال الحافظ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يشب بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء في غير جملة من الصحابة لقول الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال وجريد عن ستم من الصحابة لا أعلم منهم فيه مخالفاً - انتهى، وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وآل الطحاوي أي قول جمهورهم في ذلك ومن قال باللاحاق ابن عمر لكنه بأخر في ذلك فقال يطعم ولا يصوم قال الطحاوي تفرد بذلك ابن عمر - **قوله** الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ارتفاع الشغل يحجز أن يكون على أنه فاعل فعل محذوف تقديره قالت ينبغي الشغل ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي قال ينبغي الشغل هو المانع لها والمراد من الشغل أنها كانت محيطة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم متصدية لاستماتة عنه في جميع أوقاتها أن أراد ذلك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتدبر عائشة لقضاء صومها قال الكوفي إن كان قلت شغل منه يعني فرغ عنه وهو عكس المقصود إذا فرض أن الاشتغال برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المانع من القضاء لا الفراغ منه قلت المراد الشغل الحاصل من

باب جواز تأخير قضاء رمضان
عن أبي بكر بن الأشج عن يزيد بن مولى سلة بن الأكوع عن سلة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه

باب قضاء الصوم عن الميت

يحيى بن سعيد بهذا الاسناد قال فظننت ان ذلك لما خاف من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقوله **وحديثنا محمد بن مثنى** حدثنا **عبد الوهاب بن محمد** حدثنا **عمر بن الناقص** حدثنا **سفيان** كلاهما عن يحيى بهذا الاسناد ولم يذكر في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا محمد بن ابى عمير** حدثنا **عبد العزيز بن محمد** الدارودي عن **يزيد بن عبد الله بن الهاد** عن **محمد بن ابراهيم** عن **ابى سلمة** **ابن عبد الرحمن** عن عائشة انها قالت ان كانت احل لنا انكفط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتيك شعبان **وحديثنا** **هرون بن سعيد** **الايلي** **واحد بن عيسى** قال **احل** **ثنا ابن وهب** **اخبرنا** **عمرو بن الحارث** عن **عبيد الله بن ابى جعفر** عن **محمد بن جعفر** عن **الزبير بن عروة** عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **وحديثنا اسحق بن ابراهيم** **اخبرنا عيسى بن يونس** **حدثنا الاعمش**

جده رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من كلام عائشة بل مخرج من قول يحيى بن سعيد الراوى كما خرج به ابن جرير في روايته الآتية في الباب - وقيل أخرجه المثلث من طريق محمد بن ابراهيم التميمي عن ابى سلمة بن عبد الله الزبيري عن هذه الزيادة كما ساق في الباب لكن فيه ما يشعر بما هو قولها فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ويحتمل ان يكون المراد بالبيعة الزمان اى ان ذلك كان خاصا بزمانهم وروى الترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله بن ابي عن عائشة ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لسانه فيعدل وكان يذوق من السراة في غير نوبتها فيقبل ويلبس من غير خلع فليس في شغلها بشئ من ذلك مما يمنع الصور اللهم الا ان يقال كانت لا تقصو الا بذمة ولا يكره ان لا احتمال حاجته اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان صلى الله عليه وسلم يكثّر الصور في شعبان فلذلك كانت لا يهتم لها القضاء الا في شعبان قلت وكانت كل واحدة من نسائه صلى الله عليه وسلم مهتمة بنفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا مستتعة من جميع اوقانه ان اراد ذلك ولا تدرى متى يريه ولا تستأذنه في الصور مخافة ان يأذن وقد يكون له حاجة فيها فيفوتها عليه وهذا من عادته وقد اتفق العلماء على ان المرأة يحرم عليها صور التطوع وبعلمها حاضر الا بذمة لحديث ابى هريرة الثابت في مسلم ولا تصوم الا بذمة وقال الباقى والظاهر انه ليس للزوج جبرها على تأخير القضاء الى شعبان بخلاف صور التطوع ونقل القرطبي عن بعض اشياخه ان لها ان تقضى بخبر اذنه لانه واجب ويحل الحديث على التطوع كذا في عمدة القارى - **باب قضاء الصوم عن الميت** - قوله من مات وعليه صيام امر عام في المكلفين لقربة وعليه صيام قوله صام عنه وليه اخبر عبيد الله بن محمد بن عيسى بن عذرة فليصم عنه وليه وليس هذا الامر للوجوب عند الجمهور وبالفهم امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض اهل الظاهر اوجبوا فعله لم يعتد بخلافهم على قاعدته وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت اصحاب الحديث وعلق الشافعى في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقى في المعرفة وهو قول ابى ثوبان وجماعة من محدثي الشافعية وقال البيهقى في الخلافيات هذه المسئلة ثابتة لأعلام خلافا بين اهل الحديث في صحتها فوجب العمل بما ائساق بسنده الى الشافعى قال كل ما قلت وحم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فخذوا به الحديث ولا تقلدوني وقال الشافعى في الجليل وما لك وابو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث واحد واسحق وابو عبيد لا يصام عنه الا النذر حلالا لعمرو الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس اما رمضان فيطعم عنه قال الحافظ وليس بين الحديثين تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له واما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله الحق ان يقضى يعنى ان الصلة مشتركة بين النذر وقضاء رمضان بل القضاء اقرب وجوبا للكون واجبا من العبد ابتداء بالترامه نصا وصياما وصلا ديننا بطريق الاولى فاما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى علي اهل المدينة كما دهم - قال مالك رحمه الله ولم يسمع عن احد من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بالمدينة ان احدا منهم امر احدا ان يصوم عن احد ولا يصلى عن احد - اما ما ذكره البخارى في باب الواب النذر ومعلقا عن ابن عمر انه جعلت امرها على نفسها صلوة بقباء فقال صلى عنها ثور قال البخارى وقال ابن عباس نحوه فاجاب عنه انه صح عن ابن عمر كذا عن ابن عباس خلافاً لذلك فقال مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وروى النسائي في سننه الكبرى بأساده عن ابن عباس قال لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وجمع الحافظ بينهما بان الاثبات في حق من مات والنفي في حق الحي قال العيني النقل عنه في هذا مضطرب فلا يقويه حجة الاحد وهكذا ادعى ابن عبد البر الاضطراب فيه كما في الفتح قلت ولا بد ان يقال ان ابن عمر وكذا ابن عباس انما أرادوا بالصلوة عن الميت في جانب الاثبات انه لا بأس بان يصلى الحي عن الميت متبرعا بطريق اهل النذر فتقع الصلوة عن الحي ويصل ثوبا الى الميت فينفعه في الجملة واما قولها في جانب النفي فيجمل على نفي النيابة عن الغير بحيث تقع عن الميت ويقضى عنها

اقوال العلماء في انه يجوز الصيام عن الميت ام لا

عليه ويكره ذمته وقد وقع الإشارة إلى هذا التطبيق في ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر قال لا يصلين أحد من أحد ولا يصوم من أحد من أحد كان
 أن كنت فاعلاً تصدقت عنه أو أهديت وفي التمهيد لابن جرير ولو كنت أنا فعل ذلك لتصدقت وأهديت، فأثبت الأهداء ونفي النية وكلها الحقيقة
 في هذا لا في ذلك قال ابن عابدين رحمه في قول صاحب الدر المختار وإن صام وصل عنه لأمعناه لا يجوز قضاء عما على الميت ولا فلو جعل له ثواب الصوم
 والصلوة يجوز ويؤيده ما روى الترمذي من طريق الأشعث عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين قال القرطبي في شرح الموطأ أسنده حسن وقد تبحر الترمذي والبيهقي وغيرهما وقفه على
 ابن عمر وضعفوا رفعه، قال العيني رفع هذا الحديث قتيبة في رواية الترمذي عن عبيد بن القاسم قال أحمد صدق ثقة وقال أبو داود ثقة ثقة
 وروى له الجماعة وهو يروى عن الأشعث وهو ابن سوار الكندي الكوفي نص عليه المنزى وثقه يحيى في روايته وروى له مسلم في المتابعات والأربعة
 (قال أبو زرعة لين وقال ابن عدي يكتب حديثه وقال عثمان بن أبي شيبة صدق قيل حجة قال لا - وقال البزار لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من
 هو قليل المعرفة وضعفه الأكثرون) ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال العجلي كان فقيهاً صاحب سنة صدقاً جازماً الحديث روى له الأربعة وتكلم
 فيه الأكثرون لسوء حفظه فمثل هؤلاء الذين رفعوا الحديث لا يترك عليهم لأن معهم زيادة علم وصحة الموقوف مسلمة عند الكل فهي قرينة على أن المرفوع
 قد جاد فيه المراد المضعف مع أن القرطبي حسن أسنده وليؤدبه ما روى الطحاوي بأسنده عن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة أن أمي توفيت
 وعليها صيام رمضان أيسلم أن أقضى عنها قالت لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك قال ابن الترمذي في الجهر المنقح أسنداً
 صحيح فمثل عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها رواية حديث الباب قد أنفتت بخلاف ما روتاه وهكذا ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت عنه بأسناد صحيح
 لا يصو أحد من أحد كما تقدم وهو يروى الحديث الثاني من أحاديث الباب وأيضاً الصوم عبادة بدنية محضة فلا تصح النية فيها كالصلوة وأيضاً
 لا بد خلها النية في الحياة فذلك بعد الموت لأن العبادات فرضت على حجة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بألعاب البدن فيه
 يظهر الأتقياء والنذور بخلاف الزكوة ونحوها فإن الابتلاء فيها بنقص المال وهو حاصل بنفسه بالغير وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن
 النية لا تدخل في الصلوة كما في الفقه ولعل مراد الإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم محجوج بأجماعهم والحاصل أن الحنفية والمالكية ومن
 وافقهما إنما اضطروا إلى تأويل أحاديث الباب لهذه الأدلة قال الما وردي أن قوله في حديث عائشة صام عنه وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم
 مقام الصوم وهو لا طعام وهو نظير قول الترابيضو المسلم إذا لم يجد الماء فسمى البدل باسم المبدل فذلك هنا، قال الطبري تأويل الحديث أنه يتدارك
 وليه بالأطعام فكانت صام، قال الحافظم وتعقب بأنه صر للفظ عن ظاهره غير دليل، أم - قلت الأدلة الماضية كافية بل أتيل من الكفاية بخلاف
 هذا التأويل وصره عن الظاهر من غير تعسف نعم قوله صلى الله عليه وسلم نصوى عن أمك في حديث ابن عباس وقوله صلى الله عليه وسلم صوم عنها
 في حديث بريدة قد صدر في معرض الجواب عن قولها أفأصوم عنها فكانت صلى الله عليه وسلم قسرها على ما سألتها والظاهر أنها ما أرادت ببولها
 ألا الصوم الحقيقي لا الأكل وحمل كلامها على الأكل لا يصح عن تعسف فالوجاهة السليمة يحكم بأن التأويل المذكور في حديث عائشة لا يجري في حديث
 ابن عباس وبريدة إلا بتكلف بارد، والله أعلم - قال الشيخ الأئور رحمه الله ونحن نقول أنه لا حاجة إلى تأويل حديث الباب صر لفظ الصوم فيها
 عن ظاهره بل المراد بقوله صام عنه وليه وقوله صوم عنها هو الصوم الحقيقي لكن لا بطريق النية بل بطريق التبذير لأصالح الثواب قد أجاب صلى
 الله عليه وسلم عن قولها أفأصوم عنها بقوله صوم عنها لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأقربها ولا شك في أنه ينفع له في الجملة فاما أنه يقع
 قضاء عمل عليه ويكره ذمته عن الواجب فليس في الحديث دلالة على هذا - قلت وهذا توجيه لطيف لو كان ما ورد في حديث ابن عباس من التشبيه بقضاء
 الدين ولا سيما قوله في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم قال رأيت لو كان على أمك دين فقضيت له كان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصوى عن
 أمك، وهذا كالصريح في أن صومها عن أمها يؤدى ما على أمها من دين - الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال الشيخ بد الدين العيني
 ولنا قاعدة أخرى في مثل هذا الباب وهي أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم أفنى بخلافه فالعبرة بما رآه وقال بعضهم الراجح أن المختار ما رواه لا ما رآه لاحتمال
 أن يخالف ذلك لا اجتماع مستند لا يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عند وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق للمنطون، انتهى قلت
 الاحتمال الذي ذكره باطل لأنه لا يليق بجلالة قدر الصحابي أن يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل أجهاده وحاشي الصحابي أن يحجده
 عند المنع بخلافه لأنه مصادمة للنص وإذا لا يقال في حق الصحابي وإنما فتواه بخلاف ما رواه أنما يكون لظهور نسخ عنه وقوله ومستند فيه لم يتحقق
 كلام رواه لأنه لو لم يتحقق عند ما يوجب له العلم بما أفنى بخلافه ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق إلى العمل بخلاف ما رواه وقوله إذا تحققت
 إلى آخره يستلزم العمل بالأحاديث الصحيحة المنسوخة الثابت نسخها ولا يلزم العمل بحديث تحققت صحته ونسخه حديث آخر وقوله للمنطون

أخبرنا أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم أفنى
 بخلافه فالعبرة بما رآه لا ما رآه -

عن مسلم البطين عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال أرايت لو كان عليها دين أكنت تعفينه

يعني لأجل المظنون قلنا المظنون الذي يستند به هذا القائل هو المظنون عند الاعتدال الصحيح الذي افترق بخلات ما روى لأن حاله يقتضي أن لا يترك الحديث الذي رواه مجرد الظن والله اعلم - انتهى - قلت وقد تقدم منا البحث في أن على الصحيح وفتراه بخلات ما رواه دليل على شجر روايته في مقدمه هذا الشرح وفي باب ولو فتح الكتاب من كتاب الظواهر فليراجع (تبيينه) حديث عائشة في الباب قد اتفق عليه الشيخان ولكن نقل العيني في شرح البخاري عن عائشة قال سألت أبا عبد الله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر عن عمة عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام فقال أبو عبد الله ليس يحفظ وهذا من قبل عبد الله بن أبي جعفر وهو منكر الأحاديث وكان فقيهاً وأما الحديث فليس هو فيه بذلك، أم والله اعلم قوله عن مسلم البطين المرفوع المرحلة وكسر المرحلة ثم تحتانية ساكنة ثمرن - قوله ان امرأة أتت الخ وفي رواية زائدة الآتية عن سليمان الأعمش جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال الحمد والتفوق من عند زائدة وعياض القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حنيفة في روايته أنها خثمية - قوله ان أمي ماتت الخ خالف أبو خالد جميع من رواه فقال ان اختي واختك علي بن بشر عن سعيد بن جابر فقال هشيم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه ان اختها أخرجها أحد قال حماد عن ذات قرابة لها أنها اختها والمأبى وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جابر كذا في الفقه - قوله وعليها صوم شهر الخ هكذا في أكثر الروايات وفي رواية أبي حنيفة خمسة عشر يوماً وفي رواية أبي خالد شهرين متتابعين وكذا في حديث بريدة من طريق ابن عمر عن مسلم وصوفه شهرين، قال الحافظ ورواية أبي خالد تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلات روايته غيره فأنها محتملة لأرواية يزيد بن أبي أنيسة فقال أن عليها صوم نذر وهذا واضح في أنه غير رمضان وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر أن امرأة ركب البحر فذات ان تصوم شهر فماتت قبل ان تصوم فأتت أختها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ورواه أيضاً عن هشيم عن أبي بشر نحوه وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقلائد بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سعيد بن جابر فمنهم من قال أن السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال أن السؤال وقع عن نذر فمنهم من فسر بالصور ومنهم من فسر بالبحر لها فقد في أو آخر الخ (من صحيح البخاري) والذي يظهر أنها قضتان ويؤيد أن السائلة في نذر الصور خثمية كما في رواية أبي حنيفة المتعلقة والسائل عن نذرها بحثية كما تقدم في موضعه - انتهى كلامه، قال العيني ورواه عليه بقوله أيضاً وقد قدمنا في أو آخر الخ أن مسلماً روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معاً فهل يدل على اتحاد القضية والحج ان الحديث مضطرب للاختلاف الشديد في كون السائل رجلاً أو امرأة والمسؤول عنه أخاً أو أمّاً وكون السؤال عن حج أو صوم ثم في عدد الصوم مع اتحاد المخرج والجمع بينهما لا يمكن إلا بتعسف شديد كما يظهر من مراجعة الفقه ولهذا قال ابن عبد الملك فيه اضطراب عظيم يدل على وهم المرأة وبدون هذا يقبل الحديث وقال بعضهم ما ملخصه أن الاضطراب لا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث ورواه كيف لا يقدح والحال أن الاضطراب لا يكون إلا من الوهم كما مر وهو ما يضعف الحديث، كذا في عمدة القاري والله اعلم قوله قال أرايت لو كان عليها الخ فبه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلفت فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب المنقح التشبيه على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لأدعائه وفيه ان وفاء الدين المالي عن الميت كان معلوماً عند مقرر - ولهذا حسن إلحاقه به، قال العيني وم قوله لو كان على أمك دين أكنت قاضيته مشعر بان ذلك على انديان طاعت به نفسه لأنه لا يجب على ولي الميت أن يؤدي من ماله عن الميت ديناً بالاتفاق لكن من تبرع به انتفع به الميت وبرئت ذمته وقال ابن حزم من مات وعليه صوم فمضى من قضاء رمضان أو نذراً أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه عنه هو أو بعضهم ولا أطعموا ذلك أصلاً أو صموا بذلك أو لم يوص به وقال ابن بطال التشبيه والمثيل هو القياس عند العرب وقد أخرج المزني بحديث الباب وغيره على من أنكر القياس قال وأول من أنكر القياس إبراهيم النخعي وبعده بعض المعتزلة ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة فقد تأسر الصحابة بعد هدم من التابعين وفقهاء الأمصار وبالله التوفيق وتعقب بعضهم كالتالية التي ادعاه ابن بطال بأن أنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة - قال والقياس على نوعين صحيح وهو المشتغل على جميع الشرائط وفاسد وهو بخلات ذلك فالظاهر هو الفساد وأما الصحيح فالمدونة فيه بل هو ما مر به انتهى مختصراً - وقد ذكرنا الشافعي ثم طعن له أن يقيس فقال يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ويستدل على ما احتل التأويل الستة وبالإجماع فإن لم يكن قبا لقياس على ما في الكتاب فإن لم يكن قبا لقياس على ما في السنة فإن لم يكن قبا لقياس على ما اتفق عليه السلف واجتماع الناس ولم يعرف له مخالفت قال ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من سنن وأقوال السلف واجتماع الناس

الدليل على أن القياس حجة وبين شرايط القياس الصحيح

التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى - قال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه مجرد فعله الا الله فأضافه الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدعى شهوته من اجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقل بان يسلم بان يظهر من شرب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب المأزوي وقرره القرطبي بان اعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضيفت اليها بخلاف الصوم فان حال المسك شعباً مثل حال المسك تقرراً يعني في الصورة الظاهرة قال الحافظ رحمه الله في قوله لا يدرى الرياء بفعله وان كان قد يدخله الرياء بالقول لمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية قد دخل الرياء في الصوم انما يقع من جهة الاحتساب بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها، ثانياً معنى قوله الصوم اي انه أحب العبادات الى والمقدم عندى وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم الى فضلاً للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابي امامة مرفوعاً عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح واعلموا ان خير اعمالكم الصلوة - والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلوة، وفي الكشاف عن ابي حنيفة انه كان يفاضل بين العبادات قبل ان يحج فلما حج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصائص واماماً وقعي حديث ابي امامة عند النسائي عليك بالصوم فانه لا مثل له فحسبوا على ما قاله الشيخ ولي الله الدهلوي ان الصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ويضعف البهيمية ولا شيء مثله في صقله وجه المرح وقهر الطبيعة ولذلك قال الله تعالى الصوم لي - ثانياً الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال في الله وان كانت اليوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف، قلت وهذا هو المرح عندى فقول الله تعالى الصوم لي تنويه بشأن الصوم والصائم وحاصله ان الصائم انما يترك معظم ما لو فاته الطبيعية والرغبات النفسية لمحض ابتغاء وجهي الى زمان يعتد به يدل عليه قوله في الروايات الاخرى مع طعامه وشراية شهوته لاجل في هذه الجملة كأنها تفسير لقوله الصوم لي وفيه تسليية عظيمة للصائم المتجملين كاسر الحجب الاكبر الطارحين اكبر مستلذاً في جنب محبوبه الحقيقي فوالله لا يقدر قد تولى الصوم الى الا من ذاق طعم المهوى وخطأه جيبه مرارة العذاب بحلاوة الخطاب وجبر قلبه المنكسر بتشريف اضافة فعله الى نفسه والاعتراف بان ما يتجمل من الشوائب ليس له غاية غير تحصيل مرضاته - رابعاً ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته اضافه اليه وقال القرطبي معناه ان اعمال العباد مناسبة لحوالهم الا الصيام فانه مناسب لصفته من صفات الحق كانه يقول ان الصائم يتقرب اليي بامر هو متعلق بصفة من صفاتي - خامساً ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملازمة لان ذلك من صفاته قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والانسان اذا سعى في قهر النفس وازالة رذائلها كانت له صورة قدسية في المثال ومن اذكياء العارفين من يتوجه الى هذه الصورة فيلزم الغيب في عمله فيصل الى الذات من قبل التنزيه التقديس وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصوم لي انا اجزي به قال ويحصل اي بالصوم تشبه عظيم بالملائكة فيحبونه - سادساً سبب اضافة الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلوة والصدقة والطواغيت ونحو ذلك قال القاري في شرح المشكوك وصوم المستخذ من الخوارج او النجور ليس تعبلاً لذواتهم بل ليتخلوا عن اللذوات الجسمانية حتى يقدر على ملاقات الصلوة الرخانية والله اعلم - سابعاً ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحاق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتم الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجئت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفلس الذي يأتي يوم القيامة بصلوة وصدقة وصيام ويأتي قد شتر هذا وضرب هذا وكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فاذا فنيت حسناته قبل ان يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه ثم طرح في النار فظاهر ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك. قلت ان ثبت قول ابن عيينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل به بما رواه احمد بن حنبل عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصلوة وانا اجزي به وكذا رواه ابو داود والطبراني في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه قال ركبوا بركة وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن ابي بصير عن طريق اخرى عن شعبة بلفظ كل ما يجعله ابن آدم كفارة له الا الصوم وقد اخرج البخاري في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ركبوا قال لكل عمل كفارة والصوم لي وانا اجزي به فخذت الاستثناء وكذا رواه احمد بن حنبل عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية عند كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاسامي على الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق عندى بذكر الاستثناء فاختلف فيه

وأنا أجزى به فالذي نفس محمد بيده لخلفة فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحدثنا** عبد الله بن مسلمة
 ابن قعنب قتيبة بن سعيد قال حدثنا المغيرة وهو الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصيام حجة **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه
 أيضًا على عند الاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنه الرجل وأهله
 وماله وولده يكفرها الصلوة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب باب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة
 قال الحافظ قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه
 ما وقع خالصًا سائمًا من الرياء والشوائب كما تقدم والله أعلم وقد جمع بعض العلماء بين الحديثين بأن الصوم كفارة للذنوب لا لمظاهر العباد الله أعلم
قوله وأنا أجزى به الخ أي أني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته وما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه
 أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير وهذا قوله
 تعالى إنا أنشأنا نوحًا في الصيام يرؤن أجرهم بغير حساب والصابرون الصائمون في كل أثر الأفعال قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن غير أنه قد ورد في
 غير ما حدث أن صور اليوم بعشرة أيام وهي نص في أظهرها التضعيف فبطل هذا الجواب قال الحافظ لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده
 أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيد أيضًا العرب المستفاد من قوله أنا أجزى به لأن
 الأكرم إذا قال أنا أتولى الأعطاء بنفسى كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفيحه **قوله** فالذي نفس محمد بيده الخ أقسم على ذلك تأكيدًا
قوله لخلفة ثم الصائم الخ بضم الخاء وفي رواية خلوف بضم الخاء الطعنة واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض
 الشيوخ يقولون بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسمي الوجهين وبالغ النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتم غيره لذلك بأن
 المصادر التي جاءت على فعل بفتح أوله قليلة ذكرها سيوبه وغيره وليس هذا منها والتفقوا على أن المراد به تغيير رائحة فم الصائم بسبب الصيام
قوله فم الصائم الخ فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الاضافة التي ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره **قوله** أطيب
 الله من ريح المسك الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ستره أن اثر الطاعة محبوب لحب الطاعة متمثل في عالم المثال مقام الطاعة
 فجعل النبي صلى الله عليه وسلم انشراح الملائكة بسببه ورضا الله عنه في كفة وانشراح نفوس بني آدم عند استنشاق رائحة المسك في كفة ليرحمهم
 الغيبي رأى عين، اهـ وفي شرح الأحياء اختلف في معنى كون هذا الخلوف أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه منزه عن استجابة الروائح
 الطيبة واستقلال الرائحة الكريهة فان ذلك من صفات الحيوان الذي له طبائع ميل إلى شيء فيستطيعه وينفر من شيء فيستقذر على أقوال أهلها
 أنه مجاز واستعارة لأنه جرت عادتنا بتقريب الرائحة الطيبة منها فاستعير ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال المازري فيكون المعنى أن خلوف
 فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقرب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني أن معناه أن الله
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكته أطيب من ريح المسك كما قال في المكموم في سبيل الله الريح ريح مسك حكاة القاض عياض الثالث أن المعنى
 أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالاضافة إلى الخلوف وهما ضدان حكاة القاض عياض أيضًا
 الرابع أن المعنى أنه يعتد برائحة الخلوف ويدخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاة القاض أيضًا الخامس
 أن الخلوف أكثر ثوابًا من المسك حيث ندب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الداودي وأبو بكر بن العربي وآله
 وقال النووي وهو الأصح السادس قال صاحب المفهم محتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيبون ريح الخلوف أكثر مما يستطيبون ريح المسك
قوله الصيام حجة الخ زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد حجة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله ولا حمل من
 حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام حجة ما لم يخرقها زاد الداروي الغيبة والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين بهاء الرمايات متعلق
 هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه حجة أي يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات قال القرطبي
 حجة أي سارة يعني بحسب مشرعيته فينبغي للصائم أن يصونه بما يفسده وينقص ثوابه واليه الإشارة بقوله فاذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
 إلى آخره ويصم أن يراد أنه سارة بحسب قائلهم وهو واضعاف شهوات النفس إليه الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره وقال ابن العربي إنما
 كان الصوم حجة من النار لأنه إمساك عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات فالحاصل أنه إذا كفت نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك
 سائرًا له من النار في الآخرة قال الشيخ ولي الله الدهلوي قوله الصيام حجة ذلك لأنه يقي شر الشيطان والنفس ويباعد الإنسان من تأثيرها

سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به والصيام حجة فاذا كان يوم صوم واحد كفلا يرث يومئذ ولا يصيب فان ساء به احد او قاله فليقل الى امر صائم اني صائم والذي نفس محمد بيده تلخوف فوالصائم اطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح بفطره واذا لقي ربه فرح بصومه **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو معوية وكيع عن الاعمش **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن الاعمش **وحديثنا** ابو سعيد الاشج واللفظ له حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشرة امثالها الى سبع مائة ضعف قال الله عز وجل ويخالفه عليها فلذلك كان من حقه تكبير معنى الجنة بتزنيه لسانه عن الاقوال والافعال الشهوية واليه الاشارة في قوله ولا يصيب في قوله ولا يصيب الى الاقوال بقوله ساء به والى الافعال بقوله قاتله قال المحافظ وفي زيادة ابي عبيدة بن الجراح اشارة الى الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الاوزاعي ان الغيبة تفسد الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم واقرط ابن حزم فقال يبطله كل معصية من متعمد لها فذكر لصومه سواء كانت فعلا او قولاً لعموم قوله فلا يرث ولا يجمل ولما ورد في بعض الاحاديث من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه **قوله** ولا يصيب الخ هكذا هو هنا بالسين ويقال بالسين والصاد وهو الصياح **قوله** اطيب عند الله يوم القيامة الخ هذا يقتضيه ان يطيب اعني ان يحلوف لنافه في الآخرة وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح والعزيم في ان يطيب الخ قول هو الذي والآخرة او والآخرة فقط فذهب ابن الصلاح الى الاول ابن عبد السلام الثاني وقد استدلل ابن الصلاح باقوال العلماء وليس قولنا احد منهم تخصيص الآخرة بل جزوا بانه عبارة عن الرضا والقبول **قوله** ما هو ثابت في الدنيا والآخرة واما ما ذكرتم من القيمة في الرواية فلا يرد الجزاء وفيه نظر رجحان الخلو في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله حيث يؤمر باجتنابها واجتلاب الرائحة الطيبة فخصص في القيمة بالذكر في رواية ذلك كما خص في قوله تعالى ان رجلاً منهم يومئذ يخبره واطلق في باقي الروايات نظر الى الافضلية ثابتة في الدارين كذا في شرح الاحياء للزمخشري في المراقبة قال بعض العلماء افضل ما يكره من الصيام على اطيب ما يستلذ من جنسه ليقاس عليه ما فوقه من آثار الصور ونتائجها ام - وفيه اشارة الى انه لا يلزم من هذه العبارة عدم ازالة الخلو بالوسائل وغيرها كما استدلل الشافعي بهذا الحديث على ان التواك بعد الزوال مكروه لان نظيره قول الوالدة لبول ولدي اطيب من ماء انورد عندي وهو لا يستلزم عد غسل البول فكذا هذا **قوله** ففرحهم الله اصله يفرح بما فخرت الجار ووصل الضمير لقوله صام رمضان اي فيه **قوله** فرح بفطره الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث ابيح له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للفهم - وقيل ان فرحه بفطره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف ضرره ومعونة على مستقبل صومه قلت ولا مانع من الحمل على ما هو اعلم مما ذكر ففرح كل احد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباحاً هو الطبيعي ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون سببه شيء مما ذكره **قوله** فرح بصومه الخ اي بجزائه وثوابه وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه اما الشرع بربه او بثواب ربه على الاحتمالين قلت والثاني اظهر اذ لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتيب الجزاء الوافر عليه كذا في الفهم ويؤيده ما سألني في الباب اذا لقي الله فجزاه فرح وقال الشيخ والاهل في قوله الله روحه فالفرحة الاولى طبيعية من قبل وجان فانطليه نفسه والثانية آلمية من قبل تهيئته لظهور اسرار التنزيه عند تجرده عن غشايش الجسد وترفع اليقين عليه من فوقه كما ان الصلوة تورث ظهور اسرار الحق الثبوتى، ام **قوله** كل عمل ابن آدم الا الصيام يضاعف ثوابه فضلاً عن الله تعالى - **قوله** والحسنة بعشر امثالها الخ وهذا اقل المضاعفة ولا فقد يزاد الى سبع مائة ضعف **قوله** الى سبع مائة ضعف الخ زاد ابن ماجه بعد قوله الى سبع مائة ضعف الى ايشاء الله، قال العلامة الزمخشري في شرح الاحياء في الحديث فوائد الاولى ظاهرة يقتضي ان اقل التضعيف عشرة امثال وغايته سبع مائة ضعف وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فقل المراد يضاعف هذا التضعيف وهو السبع مائة وقيل المراد يضاعف قوة السبع مائة لمن يشاء وقد ورد التضعيف اكثر من السبع مائة في اعمال كثيرة في اخبار صحيحة اكثر ما جاء فيه ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعاً من حج موكبة ما شيا حتى يرجع الى مكة كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة كل حسنة مثل حسنة المحرم قيل وما حسنة المحرم قال بكل حسنة مائة الف حسنة وقد اخرجنا ايضا الدارقطني في افراد والطبراني في الكبير والبيهقي والجميع بينا، وبان حديث ابي هريرة هذا انه لم يرد جعل ثواب ابي هريرة انهاء التضعيف بدليل ان في بعض طرقه بعد قوله الى سبع مائة الى اصناف كثيرة وفي اخرى الى ما يشاء الله فمنه الزيادة تبين ان هذا التضعيف يزاد على السبع مائة والزيادة من الشدة مقبولة على الصحيح - الثانية قال القاضي ابو بكر بن العربي قوله الى سبع مائة ضعف يعني بظاهر الجهاد في سبيل الله فنيه ينتهي التضعيف الى سبع مائة من العون بنص القرآن وقد جاء في الحديث الصحيح ان العن الضالم في ايام العشر احب الى الله من الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه ماله فلم يرجع

باب فضل الصيام وسبيل الله في طيقه بالانوار والافوت

الأصوفائه لي وأنا أجزى به يدع شهوته وطعامه من أجل للصائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه ولخُلون فيه أطيب عند الله من ريح المسك **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يقول إن الصومي وأنا أجزى به إن للصائم فرحتين إذا فطر فرح وإذالقى الله فرح والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحديثنا** اسحق بن عمار بن سفيان الهذلي حدثنا عبد العزيز يعني ابن مسلم حدثنا ضمر بن مرقه وهو أبو سنان بهذا الأسناد قال قال الله تعالى فجزاه فرحاً حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن في الجنة باباً يقال له الزَّيْتَان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيدخلون منه فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد **وحديثنا** محمد بن زعفران المصنف أخبرنا الليث عن ابن الهيثم عن عهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عتياب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصوم يوماً في قال فهذا نعلان، قال العراقي في شرح الترمذي وعمل ثالث روى أحمد في مسند النخعة في الحج تضاعفت كالنخعة في سبيل الله الذي هم بسبعائة ضعف قال وعمل رابع وهو كلمة حق عند سلطان جائر في الحديث أنه أفضل الجهاد رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد قال وعمل خامس وهو ذكر الله فإنه قد ورد أنه أفضل الجهاد من حديث أبي الداء وابي سعيد وعبد الله بن عمر ومعاذ فذكر هذه الأحاديث مفصلة فليراجع قوله **الأصوفائه** قال البيضاوي معناه أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشر أمثالها إلى سبعائة ضعف **الأصوفائه** يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدر ولا يحصى **الأصوفائه** تعالى ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكلفه غيره قال والسيوطي اختصاص الصوم بهذه الجزية أمران أحدهما أن سائر العبادات ما يطاع عليه العباد والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعلها غلصانه ويعامله به طائفاً لرضاه وإلى ذلك الإشارة بقوله فإنه لي والآخرة سنذكر الحسنات راجعة إلى صوم المال والاستعمال البدن والصوم يتضمن كسر النفس وتقرير البدن للنقصان وفيه الصبر على مضطرب الجوع والعطش وترك الشهوات وإلى ذلك إشارة بقوله يدع شهوته من أجلهم وقال الشيخ ولي الله الدهلي قدس الله روحه وسر استثناء الصوم عن كتابة الأعمال في صحائفها إنما يكون بصورة صورة كل عمل في موطن من أمثال فخص هذا الرجل بوجوه يظهر منها صورة جزائه المتزب عليه عند تجرده عن غواشي الجسد وقد شهدنا ذلك مراراً وشهدنا أن الكتبة كثيراً ما توقف في إبداء جزاء العمل الذي هو من قبيل مجاهدة شهوات النفس إذ في بدائه دخل مغفرة مقدار خلوص النفس الصادر بهذا العمل منه وهو لم يدركه ذوقاً ولم يعلمه وجللاً وهو سر اختصاصهم في الكفارات والدرجات على ما ورد في الحديث فيجوز الله إليهم حينئذ أن يكتبوا العمل كما هو فوضوا جزاءه إلى **قوله** يدع شهوته الخ المراد بها شهوة الجماع ويحتمل أن تكون أعم وفي رواية لا حد لها يذره شهوته إلى آخره، قال الحافظ وقد يفهم من الأمثلة بصيغة الحصر التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالنخعة لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدوم معه الفعل وجوداً وعدماً ولا شك أن من لم يعرض فخطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره إلى أن افطر ليس هو الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه **قوله** وهو القطواني الخ قال النووي بفتح القاف الطاء قال البخاري الكلابي معناه البقال كأنهم نسبوه إلى بيع القطنية قال القاضي وقال الباجي هي قرية على باب الكوفة قال وقاله أبو داود أيضاً وفي تاريخ البخاري أن قطوان موضع **قوله** يقال له الزَّيْتَان الخ بفتح الزايم وتشديد التختانية وزن فعلان من الرقي اسم علم على باب من أبواب الجنة، ووجه تسميته به إما لأنه بنفسه زينت الأعمار الجارية إليه ولا تهازلوا الأشرار طير ليدية أو لأن من وصل إليه يزول عنه عطش يوم القيامة ويدوم له الطراوة والنظافة في دار المقامة قال الزكريان فعلان كثير الرقي نقيض العطش حتى به لأنه جزء الصائمين على عطشهم هو جوعهم واكتفى بذكر الرقي عن الشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزم وقيل لأنه أشق ما فيه عطش الكبد لا يتم في شدة الحر إذ كثيراً ما يصير على الجوع دون العطش ثم قيل ليس المراد به المقصود على شهر رمضان بل ملازمة المواظب من ذلك وأكثرهما **قوله** يدخل منه الصائمون الخ قال السدي المراد بالصائمين من غلب عليهم الصوم من بين العبادات ولعل غير الصائمين لا يوفى للدخول من هذه الباب وإن دعي منه فمن يدعي من تمام الأبواب لا يوفى للدخول من هذا الباب إلا إذا كان من الصائمين فلا ينافي في الحلة حدث الدعوة من تمام الأبواب والله تعالى أعلم بالصواب **قوله** فإذا دخل آخرهم الخ هكذا وقع في بعض الأصول فإذا دخل آخرهم وفي بعضها فإذا دخل أولهم قال القاضي وغيره وهو هو والصواب آخرهم **قوله** فلم يدخل منه أحد الخ كذا في دخول غيرهم منه تأكيداً وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من دخل وفي الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين **باب** فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق **قوله** يصوم يوماً في سبيل الله الخ وفي فوائده الطاهر للذهلي من حديث أبي هريرة ما من مرابط يرابط في سبيل الله فيصوم يوماً في

سبيل الله إلا بأعلا الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً **وحدثنا** سعيده بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن يحيى الدارمي عن سهيل بن عبد الأسناد **وحدثني** اسحق بن منصور وعبد الرحمن بن بشر الجدي قال حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح عن يحيى ابن سعيد وسهيل بن أبي صالح انهما سمعا النعمان بن أبي عتياش الزرقى يحدث عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صام يوماً في سبيل الله بأعلا الله وجهه عن النار سبعين خريفاً **وحدثنا** أبو كامل فضيل بن حسين حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا طلحة بن يحيى بن عبد الله حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندك شيء قالت فقلت لرسول الله ما عندني شيء قال فاني صائم قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية

سبيل الله الحديث - قال ابن دقيق العيد المرفوع لاكثر استعمال هذا اللفظ (أي في سبيل الله) في الحجج دفان حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين قال ويحتمل ان يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت في الأقرب الأول (كما يدل عليه حديث أبي هريرة) ولا يعارض ذلك ان اللفظ في الجماد اولي لان الصائم يضعف عن اللقاء فان الفضل المذكور في حديث أبي بصير على من لم ينش صديقاً ولا سيما من اعتاده فصار ذلك من الامور النسبية فمن لم يضعف الصو فالصوم في حقه افضل ليجتمع بين الفضيلتين - قوله لا بأعلا الله بذلك الخ أول النوى وغيره المباحة من النار على المعافاة منها دون ان يكون المراد بهذه المسافة المذكورة في الحديث قلت لا مانع من الحقيقة على ما لا يخفى ثوبها يقتضيه ابعاد النار عن وجه الصائم وفي اكثر الطرق ابعاد الصائم نفسه فاذا كان المراد من الوجه الذات كما في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهي يكون معناها واحداً وان كان المراد حقيقة الوجه يكون لا بعباد من الوجه فقط وليس فيه ان يبقى الجسد ان يناله النار الا ان الوجه كان أبعد من النار من سائر جسده وذلك لان الصائم يحصل منه الظلمة ويحمله القم لان الرق يحصل الشرب في القم كذا في عمدة القاري قوله سبعين خريفاً الخ الخريف زمان معلوم من السنة والمراد به هنا العام وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول الصيف والشتاء الربيع لان الخريف اذكر في الفصول لكونه يحكي فيه الثمار قال القرطبي ورد ذكر السبعين لارادة التكاثر كثيراً انتهى - ويؤيد ان النسائي اخرج الحديث المذكور عن عقبة بن عامر والطبراني عن عمرو بن عنبسة وابو يعلى عن معاذ بن انس فقالوا جميعاً في مرأيا تعمر مائة عام وفي بعض الروايات غداً بن عبد بن خنيس مائة عام وفي حديث أبي امامة عند الترمذي جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والارض وفي حديث سلامة بن قنبر عند الطبراني في الكبير بعد غداً طارو هو فرخ حتى مات هراً واصبح الرمايات فيها ولوية سبعين خريفاً فانها متفق عليها من حديث أبي سعيد ويحتمل ان يكون ذلك مجسبات لاجوال الصائم في كمال الصوم ونقصانه والله اعلم **باب** جواز صوم النافلة بنية من التها قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر في الاوكل **قوله** هل عندكم شيء الخ اي من الطعام وفي رواية صحيحة هل عندكم من غداً بفتح المعجمة والدال المهملة وهو ما يوكل قبل الزوال - كذا في المرقاة، **قوله** فاني صائم الخ يدل على جواز نية النفل في النهار وبه قال الاكثر وقال مالك وداود يجب التبييت كما في الفرض لعدم قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وقد تقدم الجواب عنه، وتأول البعض حديث الباب على ان سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان في الصوم من الليل ثم ضعف عنه واذا افطر لذلك قال النووي هو ناول فاسد وتكلف جيد، قال ابن المنذر واختلفوا فيمن أصبح يريد الافطار ثم بدله ان يصوت طوعاً فقالت طائفة له ان يصوم منته مابداً فذكر ابا الدرداء وابا طلحة وابا هريرة ومحمد بن قيس وابن عباس ابن مسعود وابا ايوب رضي الله تعالى عنهم ثم قال به قال الشافعي واحمد وقال بعضهم والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال او بعده هو احد القولين للشافعية والذي نضر عليه في معظم كتبه التفرقة وقال مالك في النافلة لا يصوم الا ان يبيت الا ان كان يسرد الصوم فلا يحتاج الى التبييت ولكن المعروف عن مالك ان يبيت والليث وابن ابي ذئب انه لا يصوم صيام التطوع الا بنية من الليل وقال مجاهد الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار فاذا اجاز ذلك فاما بقي له بقدر ما بقي من النهار وقال الشعبي من اراد الصوم فهو مختار ما بينه وبين نصف النهار وروى ابن ابي شيبة عن المعتمر عن حميد عن انس قال من حث نفسه بالصيام فهو بالخيار وما لم يتكلم حتى يمتد النهار وقال شفيان بن سعيد احمد بن حنبل من أصبح وهو ينوي الفطر الا انه لم يأكل ولم يشرب ولا وطئ فله ان ينوي الصوم ما لم تغيب الشمس يصوم الصوم - **قوله** فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية الخ قال الشيخ ابو الحسن السدي في ظاهر انه عطفت قال اني صائم فيفيد انه كان الافطار في ذلك اليوم ومفاد الرواية الآتية ان الافطار كان في يوم آخر قال النووي وهاتان الروايتان حديث واحد والثانية مفسرة الاولى ومثبتة ان القصة في الرواية الاولى كانت في يومين لا في يوم واحد كذا قاله القاضي عياض، استغنى، ولم يثبت وجه التوفيق ولعل وجهه ان يقال كلمة فاء العطف بمعنى ثم للدلالة على ان الواقعة الثانية كانت بعد الاولى اي ثم بعد ايام خرج يوم آخر وهي بمعنىها للدلالة على ان الواقعة كانت بعد الواقعة الاولى بقليل اي فبعد ذلك بقليل من الايام خرج يوماً آخر ويمكن ان يقال القصة كانت في يوم واحد ومرادها بقولها

باب جواز صوم النافلة بنية من التها قبل الزوال

قوله في صوم النفل هل يجوز بنية من التها

ام لا بل يجب التبييت

أوجاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت خيس قال هاتيه فجدت به فأكل ثم قال قد كنت أصبحت صائما

ثم اتانا يوما آخرى وقتا آخر جلا لليوم على الوقت وهو شائع ووحدة اليوم كانت سببا لاهتمام عائشة بما فعلت حيث خبأت له شيئا من الخيس، والله تعالى أعلم قوله أوجاءنا زور الخ يفهم الزاي الزور ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة قاله النووي - قوله وقد خبأت لك شيئا الخ معناه جاءنا زورون ومعهم هدية خبأت لك منها أو يكون معناه جاءنا زور فأهدى لنا بسببهم هدية خبأت لك منها، قال عياض وفيه نظر المرأة في بيتها وفيما يهدى لها وقسمها على ما تراه من أهل البيت بنظرها قوله قلت خيس الخ يفهم الخاء المهملة وسكون الياء تمر مخلوط بسين أقط وقيل طعام يتخذ من الزبد والتمر والأقط وقد يدل الأقط بالذقيق والزبد بالسمن وقد يدل السمن بالزيت - قوله قد كنت أصبحت صائما الخ فيه جواز الفطر من صوم المتطوع وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعد القضاء بعدد والمنع وإثبات القضاء بخلافه وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكر الطحاوي وغيره - كذا في الفقه - قال الشيخ ابن الهمام لا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله في وجوب القضاء إذا قد عن قصد أو غير قصد بان عرض الحيض للصائفة المتطوعة خلافا للشافعي رحمه الله وإنما اختلفت الرواية في نفس الفساد هل يباح أولا، ظاهر الرواية لا - إلا بعدن، ورواية المنتقى يلح بلاعدن ثم اختلف المشائخ رحمهم الله على ظاهر الرواية هل الصائفة عند رواها - وقد تقدم تفصيله قبل ببابين ثم قال الشيخ واعتقادي أن رواية المنتقى أوجه، أم ويستدل على وجوبه حديث الباب وحديث أم هانئ من طريق سمالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فداها بشراب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله أما إن كنت صائما تفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه أحمد والترمذي والطحاوي وفي رواية حماد بن سلمة عن سمالك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان قضاء من رمضان فصومي يوما مكانه وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه رواه البيهقي في السنن - وفي رواية لأحمد وإبى داود فقال يعني أن كان قضاء من رمضان الحديث، قال الترمذي حديث أم هانئ في إسناده مقال وقال ابن الترمكاني والعيني هذا الحديث مضطرب سند ومتنا أما اضطراب مثله فظاهر فقد ذكرناه في بعض الروايات أنه كان يوم الفقه وهي عند النساء والطبراني ويروى الفقه كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائفة قضاء أو تطوعا وكيف لا يلزمها قضاء، قال الذهبي في مختصره سنن البيهقي و كذا رآه يصح فان يوم الفقه كان صومها فرضا لأنه رمضان وأنا اضطراب سند فاختلت على سمالك فيه فتارة رواه عن أبي صالح وتارة عن جعدة وتارة عن هارون أما أبو صالح فهو باذان ويقال بأذا مضطرب قال البيهقي في باب الكسر بالماء ضعيف لا يحتج به غيره وقال في باب أصل القسامة أبو صالح عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال لي أبو صالح كل ما حدثتك به كذب وفي السنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن أبي ثابت كنا سمعنا أبا صالح مولى أم هانئ الدؤغزن قال النسائي وقد روى أنه قال في مرضه كل شيء حدثك به فهو كذب وفي الفاصل للراهم مرفى الدرغزن بلغة فارس الكذاب وأما جعدة فجهول قال البخاري في تاريخه جعدة من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ روى عنه شعبة لا يعرف إلا بحديث فيه نظر قال النسائي له يسمعه جعدة من أم هانئ، وقد بين ذلك البيهقي في باب صيام المتطوع والخروج منه قبل تمامه أما هارون فجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في نسبته فقيل ابن أم هانئ وقيل ابن أم هانئ وقيل ابن أم هانئ وهذا وهم فإنه لا يعرف لها بنت، وقال النسائي اختلف على سمالك فيه وسماك ليس يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا أحسن أحاديث أم هانئ وإن كان لا يحتج به وقال الشوكاني في إسناده إيطايرين بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق روى الحفظ أم قال ابن الترمكاني وقد رواه النسائي وغيره من غير طريق سمالك وليس فيه قوله فان شئت فاقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمالك غير حماد بن سلمة وقد روى البيهقي هذا الحديث من رواية حاتم بن أبي صغيرة وإبى عوانة كلاهما عن سمالك وليس فيه هذا اللفظ وأخرجه النسائي كذلك من رواية أبي الأحوص عن سمالك وأخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمالك وقد قال البيهقي في حتماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويحبون ما يفردهم عن قيس بن سعد أمثاله، والحاصل أن حديث أم هانئ ليس بقوى عند المحدثين فلا يحتج به على جواز فطر صوم المتطوع بعد الشروع فيه ولا على نفي القضاء أما حديث الباب فعلى ظاهره جواز الفطر بخلافه كما هو رواية المنتقى عندنا ومختار الشيخ ابن الهمام وأخبر الحنفية لما هو ظاهر الرواية عندهم بما أخرجه مسلم في أبواب الولية من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أي فليدع، قال الطحاوي فلو كان الفطر حائرا من غير عند ركان لا فضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي سنة أم - ويؤيده ما رواه العقيلي في تاريخه الضعفة من حديث محمد بن أبي سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أهديت لعائشة وخفصا

هل يباح أولا فطر من صوم المتطوع بعدن أو لا عند رفيه أقوال العلماء وإذا افطر بعد الشروع فهل يلزم قضاءه أم لا -

كتاب الايمان لا يجد ان هارون بن معروف قال له ان ابن عيينة تغير امره بآخوه - ام - فهذه قرينة على ان الامام الشافعي رحمه الله قد بان بنفسه علة الحديث بقوله سمعت سُفيانَ عامرًا عجلًا سألني آيةً الى آخيه وجيشًا فلا يلزم على البيهقي في تخطئة تلك اللفظة والله اعلم، قال العيني: اما قول البخاري والذهلي انه لا يصح فهو نفى ولا ثبات مقدم عليه، ام - يعني نفى الصحة عندهما من طريق لا يمنع ثبوته عند غيرهما من طريق آخر وقوله قال النسائي هذا خطأ دعوى بلا اقامة برهان لان كونه من الأهل على زعمهم لا يستلزم كونه خطأ وقول ابى عمر فيه وهما ان أحدهما ان قوله من رجل يحيى بن سعيد على يحيى بن ايوب غفلة منه فانه بعد هذا باسط رءاه من روايته اني خالدا لا حمر عن يحيى بن سعيد وغيره عن الزهري عن عمر عن عائشة التي ان قوله واسماعيل بن ابراهيم متروك الحديث قد انقلب عليه هذا الاسم فظن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن حبيبة قال فيه ابو حاتم متروك الحديث وليس هو الراوي لهذا الحديث وهذا اسمعيل بن عقبة احقره البخاري وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي - فان قلت في رواية ابى داود التي قد ذكرناها آنفا زميل مولى عروة عن عروة قال البخاري لا يصح لزميل سماع عن عروة ولا يزي من زميل ولا يقوم به الحجة قلت في سنن النسائي التصريح بسماع يزيل منه وقول البخاري لا يصح لزميل سماع عن عروة نفى فيقدم عليه الا ثبات وزميل هو ابن عباس او عياش مولى عروة قيل بضمهم الزاى ونحو الميم وقيل بفتح الزاى وكسر الميم وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدى وهذا الحديث يعرف بزميل هذا واسناده لا بأس به كما في تهذيب التهذيب والحديث عائشة طريق آخر رواه النسائي عن احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جري بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة الحديث وفي آخره قال صوماً يوماً مكانه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن تميم عن حرملة عن ابن وهب وقال ابن عبد البر في التمهيد واحسن حديث في الباب حديث ابن الهادي عن زميل عن عروة وحديث جري بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة ومنها ما رواه ابن عباس اخبره النسائي من رواية خطاب ابن المقاسم عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان فخرج فرجع وهما تاكلان فقال المكونتا صائمتان قالتا بلى ولكن اهل لنا هذا الطعام فأجبتنا فأكلنا منه فقال صوماً يوماً مكانه فان قلت قال النسائي وابن عبد البر هذا الحديث منكر قلت انما قال ذلك بسبب خطاب بن المقاسم عن خصيف لان فيهما مقالة فيما قاله عبد الحق وقال ابن القطان خطاب ثقة قاله ابن معين وابو زرعة ولا احفظ لغيرهما فيه ما يناقض ذلك وقال ابو حاتم يكتب حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابو داود وابو زرعة والجلي خصيف ثقة وعن ابن معين صالح وعنه ليس به بأس وعن احمد ليس بحجة وعنه ضعيف الحديث وقال ابن عدى اذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته وقال ابن سعد كان ثقة وكذا قال البخاري وقال ابن حبان تركه جماعة من ائمتنا واجتبه آخرون وكان شيئاً صالحاً فقيهاً عابداً الا انه كان يخطئ كثيراً فيما يروى ويتقدم عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه وهو من استخير الله تعالى فيه ومنها حديث جابر بن عبد الله الدارقطني من حديث محمد بن المنكدر عنه قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعا النبي صلى الله عليه وسلم اصحاباً له فلما أتى بالطعام تمنحنى احد هو فقال له صلى الله عليه وسلم مالك فقال انى صائمت فقال صلى الله عليه وسلم تحلف لك اخوك وصنع ثم تقول انى صائمت كل وصم يوماً مكانه وفي حديث ابى سعيد عند البيهقي بأسناد قال الحافظ حسن قال صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فلما وضع قال رجل انا صائمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاك اخوك وتحلف لك أظن وصم يوماً مكانه ان شئت قال ابن الترمذي وقد اخبره الدارقطني من حديث الخدرى ومن حديث جابر وليس فيهما قوله ان شئت وكذا اخبره البيهقي في ابواب الوليمة في كتاب النكاح من حديث الخدرى، قال القارى وهو ليس نصاً في مدعاه (يعني نفى وجوب القضاء) لاحتمال كون الشرطية متعلقة بأفطر والجملة بينهما اعتراضية وفائدتها الا شعار بان الامر ليس فيه للوجوب وبان الافضل هو الافطار للاتفاق على عدم وجوب الافطار المفهوم من حديث مسلم السابق جمعاً بين الاحاديث مما امكن والله اعلم، ام - قال ابن الهمام فقد ثبت هذا الحديث (راى حديث القضاء في النظم) ثبوتاً لا مرد له لو كان كل طريق من هذه ضعيفاً لتعددها وكثرة مجيئها فليكن وبعض طرقه مما يحتج به وحمله على انه امر ندب خروج عن مقتضاه بغیر موجب بل هو محفوف بما يوجب مقتضاه ويؤكد وهو ما قد مناه من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وفي عمدة القارى فان قلت نال ابو عمر من اجته في هذه المسئلة بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فجاهل بأقوال اهل العلم وذلك ان العلماء فيها على قولين فيقول اكل ثراهل السنة لا تبطلوها بالرباء اخلصرها الله تعالى وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بأكل الربا اكلها يتركها من اكلها هذا الحصر وقد اختلفوا في معناه فقيل لا تبطلوا الطاعات بالكبائر وقيل لا تبطلوا أعمالكم بعصية الله ومعصية رسوله وعن ابن عباس روى لا تبطلوها بالرباء والسمعة وعنه بالشك والتناقى وقيل بالعجب فان العجب يأكل الحسنات كحما تأكل النار الحطب وقيل لا تبطلوا اوصافكم بالمتن والأذى على ان قوله ولا تبطلوا أعمالكم عام متناول كل من يبطل راء كان في صوته وفي صلوة ونحوها من الاعمال المشروعة فاذا غنى عن ابطاله

قال طلحة فحدثت عما هذا بهذا الحديث فقال ذلك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شأما مضاهها وان شاء أمسكها **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا خبثا فقال أرينيه فقلنا أصبحت صائما فأكل **وحديثنا** عمرو بن عبد المنذر حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام القرظي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه

يجب عليه قضاءه ليخرج عن عمره ما شرع فيه وأبطله، ام - وقال الشوكاني ان الآية عامة ولا اعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقدم في الأصول، وقال الشيخ ابن الهمام والكل (أي كل الحلي في تفسير الآية من الأقوال) يفيد ان المراد بالأبطال اخراجها عن ان ترتب عليها فائدة أصلا كما هو توجب وهذا غير البطلان الموجب للقضاء فلا تكون الآية باعتبار المراد دليلا على منع هذا البطلان بل دليلا على منع بدون قضاء فتكون دليل رويته المنتقاة على ما قد مناه من انها اباحة القطر مع ايجاب القضاء ولهذا اختارها لان الآية لا تدل باعتبار المراد منها على سوى ذلك - وفي الباب آثار عديدة فقد روي الطحاوي من حديث سعيد بن الحسن عن ابن عباس انه اخبر صحابه انه صام ثم خرج عليهم رأسه يقطر فقالوا ألم ترك صائما قال بلى ولكن مررت بجارية لي فاعجبتني فأصبتها وكانت حسنة ففهمتها وانا قاضيتها يوما آخر وأخرج ابن حزم في المحلى من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي قال خرج عمر بن الخطاب يوما على الصحابة فقال اني أصبحت صائما فمررت بجارية فوقع عليها فما ترون قال فلو رأوا ما شكوا عليه وقال له على رضى الله عنه أصبت حلالا وتقضى يوما مكانه قال له عمر رضى الله عنه انت احسنهم فتيا وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان بن عيسى عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفة فعطش عطشا شديدا فأفطر فسأل عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأمروه ان يقضى يوما مكانه وروى وجوب القضاء عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة وامرسة رضى الله عنهم وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبير في قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله - قال ابن الهمام واما القياس في فعل الحج والعمرة حيث يجب قضاءهما اذا أفسدا، ام - فالراجح عند من أنصف وامع وجوب القضاء وهو لا حوط - والله سبحانه وتعالى اعلم - **قوله** فقال ذلك بمنزلة الرجل هذا مقول مجاهد في هذه الرواية وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب لذلك مثلا كمن ذهب به الى تصديق به ثم رجع ولم يتصدق به او تصديق بعضه وأمسك بعضه **قوله** أرينيه الخ امر من الأراءاة وفي رواية ادنيه وارينيه كناية عنها لان ما يكون قريبا يكون مرئيا ذكره الطبري **قوله** فقلنا أصبحت صائما الخ قال القاري أي مريد للصوم وقال بعضهم المراد بالصوم اللغو ومعناه لم أكل بعد شيئا وقال ابن الملك أي كنت نويت الصوم في أول النهار قال القاري وهو مخالف للمذهب فيحتاج الى تأويل وتقدير غدير وقد عر بيان الخلاف فيه **باب** أكل الناس من ثمرات الجاهل **قوله** لا يفطر **قوله** عن هشام القرظي الخ هو هشام بن حسان الأزدي القرطبي أبو عبد الله البصري وقد روى هذا الحديث البخاري في الصيام من طريق يزيد بن زريع عن هشام عن ابن سيرين ولم ينسبه فظن الحافظ انه هشام الدستوائي أي هشام بن أبي عبد الله أبو بكر البصري والظاهر انه وهم والله اعلم - **قوله** فليتم صومه الخ قال النووي فيه دلالة لمذهب الاكثرين ان الصائم اذا أكل أو شرب او جامع ناسيا لا يفطر ومن قال بهذا الشافعي وابو حنيفة وداود وآخرون وقال ربيعة ومالك يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال عطاء والاوزاعي والليث يجب القضاء في الجماع دون الأكل وقال احمد يجب في الجماع والقضاء والكفارة ولا شيء في الأكل وقال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى ايجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسيا وهو القياس فان الصور قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه أمر بالأستام ومضى الذي يتم صوما وظاهر حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم حقيقة اللغو وكأنه يشير بهذا الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليتم صومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء قال وقوله فانما اطعمه الله وسقاه ما يستدل به على صحة الصوم لا شعاره بان الفعل الصادق منه مسلوب الاضافه اليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم اليه قال وتعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادر بالنسبة اليهما وذكر الغالب لا يقتضي مفهوما وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناس لا يوجب قضاء واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة او لا مع اتقانهم على ان أكل الناس لا يوجبها ومدار كل ذلك على قصور حالة المجامع ناسيا عن حالة الأكل ومن اراد الحاق الجماع بالمنصوص عليه فانما طريقه

باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان واستحبابه في غيره من شهور السنة

فإنما أطعمه الله وسقاه وحللتنا بحجتي أخبرنا يزيد بن زريع عن سعيد بن الجري عن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرًا معلومًا سوى رمضان قالت الله أنصام شهرًا معلومًا سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا افطره حتى يصيبه وحللتنا القياس والقياس مع وجود الفارق متعين إذا كان بين القائلين أن الوصف الفارق متعلق، أم - وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء على المجامع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث من أفطر في شهر رمضان لأن الفطر أعظم من أن يكون يأكل أو شرب أو جماع وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الآخر لكونها أغلب تورعًا ولعدم الاستغناء عنها غالبًا والحديث قد مره ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة صححه الحافظ في بلوغ المرام وقال في الفقهين رمضان وصرح باستسقاط القضاء وانفرد الأنصاري كما قال البيهقي وهو ثقة وأخرج الدارقطني أيضًا عن أبي سعيد رفعه من أكل في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه وأسنده وإن كان ضيقًا لكنه صالح للاتباع فاعل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حننًا فيصير للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضًا بأنه قد افترق به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما على بن أبي طالب زيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر - واعتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خير وأصل مخالف للقياس وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ولو كان شأنه ما شأنه وفي المباح والقياس أن يفسد وإن كان ناسيًا وهو قول مالك لوجود ضد الركن حتى قال أبو حنيفة لو قال قول الناس لقلت يقضي أي لو قال قول الناس أن أبا حنيفة خالف الأمر لقلت يقضي لكننا تركنا القياس بالنقض وهو ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من شئ وهو صائم أو أكل أو شرب فليتم صومه فإن الله عز وجل أطعمه وسقاه حكمه ببقاء صومه وعلى أن يقطع نسبة فعله عنه بأضافته إلى الله تعالى لوقوعه من غير قصد وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا قضاء على الناسي إلا إذا لم يدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم والقياس أن يقضى ذلك ولكن اتباع الأثر أولى إذا كان صحيحًا وحديث صحيحه أبو حنيفة لا يسيق لأحد فيه مطعن وكذا انتقد أبو يوسف حيث قال وليس حديث شاذ بخبري على ردة وكان من صيام ردة الحريش، وقال الشيخ ابن الرمام وحل حديث الباب على أن المراد بالصوم اللغوي فيكون أمرًا بالامساك بقية يومه كالنكاح إذا ظهرت في أثناء اليوم نحوه، مدفوع أو كإبائه اتفاق على أن الحل على المفهوم الشرعي حيث أمكن في لفظ الشارع واجب فإن قيل يجب ذلك للدليل على البطلان وهو القياس الذي ذكرناه قلنا حقيقة النص مقدم على القياس لو تفرق كيف وهو لا يتم فإنه لا يلزم من البطلان مع النسيان فيماله هيئة مذكورة البطلان معه فما لا مذكور فيه وهيئة الاحرام والاعتكاف والصالح مذكورة فاتها تخالف الهيئة العادية ولا كذلك الصور والنسيان غالب للإنسان فلا يلزم من عدمه عن النسيان مع تلك عدم علمه به مع الصور وثانيًا بأن نفس اللفظ يدفعه وهو قوله فليتم صومه وهو إنما كان الشرعي قائمًا ذلك إنما يكون بالشرعي وثالثًا بالأحاديث المصروفة باستسقاط القضاء عن الناسي كما تقدم (تنبيه) قال ابن المنذر في حاشية البخاري في أبواب الأيمان والندور أوجب مالك الحديث على الناسي ولم يخالف ذلك في ظاهر الأمر إلا في مسألة واحدة وهو من حلف بالطلاق ليصوم من غدا فأكل ناسيًا بعد أن نيت الصيام من الليل فقال مالك لا شيء عليه فاختلف عنه فقيل لا قضاء عليه وقيل لا حنث ولا قضاء وهو المراجح أما عدم القضاء فلا لأنه لم يجد أبطال العبادة وأما عدم الحنث فهو على تقدير صحة الصوم لأنه المحال عليه وقد صحح الشارع صومه لم يقع عليه حنث، كذلك في الفقه قوله فإنما أطعمه الله وسقاه إلا لتعليل لكون الناسي لا يفطر وجه ذلك أن الرزق لما كان من الله ليس فيه للعبد تحيل فلا ينسب إليه شبهة لكل ناسيًا به لأنه لا صنع للعبد فيه ولا فالأكل متعمد حيث جازله الفطر رزق من الله تعالى بإجماع العلماء وكذلك هو رزق وإن لم يجزله الفطر على مذهب أهل السنة - كذلك في عمدة القاري، قال الحافظ في الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والخروج عنهم وقد مرى أحمد لهذا الحديث سببًا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحق أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذواليدن الآن بعد ما شبت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أتمى صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره ومن المستطرفات ما رواه عبد المراق عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أن امرأة جاءها إلى أبي هريرة فقال أصبحت صائمة ففطمت قال لا بأس قال ثم دخلت على إنسان ففطمت وشربت قال لا بأس الله أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر ففطمت ففطمت فقال أبو هريرة أنت إنسان لم تتعود الصيام - **باب** صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان استحباب أن لا يخله شهرًا من صوم - قوله أن صام شهرًا معلومًا سوى رمضان أي صام شهرًا كاملاً معينًا يأتي الجواب عما ظاهره أنه صام شعبان كله قال العلماء وإنما لم يستكمل صوم غير رمضان لئلا يعتقد وجوبه قوله حتى يصيب منه أي يعني يصوم بعضه قال النووي فيه استحباب

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ شَيْقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ قَالَتْ مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا جَمَادُ عَنْ أَبِي يُوَيْسَ وَهْشَامُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ جَمَادُ وَاطْنُ الْيُوبِ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ قَالَتْ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَمَادُ عَنْ أَبِي يُوَيْسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَسَانِيدِ وَهْشَامًا وَلَا جَمَادًا **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عِيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي كَبَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرَ مِنْ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** اسْتَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

أَنْ لَا يَخْلُفَ شَهْرٌ مِنْ صَوْمِ قَالِ عِيَاضَ وَفِيهِ أَنْ صَوْمَ الْفِطْرِ غَيْرُ مَخْصُصٍ بِوَقْتٍ بَلِ السَّنَةُ كُلُّهَا وَقَدْ لَهَا قَوْلُهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ أَنْ كُنَا نَعْنِي عَنْ الْمَوْتِ وَاللَّامِ فِي سَبِيلِهِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ لَقِيتُهُ لَثَلَاثَ بَقَيْنَ مِنَ الشَّهْرِ تَرِيدُ مُسْتَقْبَلًا لَثَلَاثَ أَيَّامٍ كَانَ حَالُهُ مَا ذَكَرَ إِلَى أَنْ مَاتَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ لِأَدَاءِ الرِّسَالَةِ فَلَمَّا آتَاهَا مَضَى إِلَى مَا وَاهَ وَاسْتَقَرَّ **قَوْلُهُ** قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ أَيَّامًا وَفِيهِ وَلَكِنْ قَوْلُهُ قَدْ أَفْطَرَ أَيَّامًا وَفِيهِ قَالَهُ السُّنَدِيُّ **قَوْلُهُ** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ أَيَّامَ الْفِطْرِ مَتَابَعًا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ **قَوْلُهُ** حَتَّى يَقُولَ لَا يَفْطِرُ أَيَّامًا قَالَ التِّرْمِذِيُّ رَمِىَ الرَّمَاةَ فِي نَقْلِهَا بِالنُّونِ وَقَدْ وَجَّهَتْ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنُّونِ عَلَى الْخَطِّابِ كَأَنَّهَا تَقُولُ أَنْتَ أَيُّهَا السَّمْعُ لَوْ أَبْصَرْتَهُ **قَوْلُهُ** حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ أَيَّامًا لَا يَرِيدُ أَنْ يَصُومَ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَصِمِ الدَّهْرَ كُلَّهُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِثَلَاثِ بَقَيْنَ بِهِ فَيُشَقُّ عَلَى الْأُمَّةِ وَهُوَ هَمٌّ رُفِيعٌ وَرَجِيمٌ وَأَنْ كَانَ قَدْ عَطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ التَّمَرُّ ذَلِكَ لَا قَدْرَ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ سَلَكَ مِنَ الْعِبَادَةِ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى فَصَامَ وَأَفْطَرَ وَقَامَ وَنَامَ وَطَبَّحَ لِمَنْ أَقْبَلَ فِي بِهِ فِي ذَلِكَ **قَوْلُهُ** أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ أَكْثَرَ مِنَ النَّصَبِ وَهَذَا فِي مَقُولِ رَأَيْتُ وَقَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ يَتَعَلَّقُ بِصِيَامٍ أَوْ بِالْمَعْنَى كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ وَغَيْرِهِ وَكَانَ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ تَطَوُّعًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِي سَوَاهِ **قَوْلُهُ** كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرَ مِنْ رَمَضَانَ قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ أَيَّامًا كَانَ يَصُومُ مِنْهُ عَظَمُهُ وَنَقْلُ التِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشُّهُرِ أَنْ يَقُولَ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَيُقَالُ قَامَ فَلَنْ لَيْلَتِهِ أَجْمَعُ وَلَعَلَّهُ تَدَقُّعُهُ وَاسْتِغْلَالُ بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِذَلِكَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّمَاةَ الْأُولَى مَفْسُورَةٌ لِلثَّانِيَةِ مُحْصَصَةٌ لَهَا وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْكُلِّ الْأَكْثَرُ وَهُوَ مَجَازٌ قَلِيلٌ لَا اسْتِمَالٌ وَاسْتِغْلَالُ الطَّبِيعِيِّ قَالَ لَنْ الْكُلُّ تَأْكِيدٌ لِأَرَادَةِ الشُّمُولِ وَدَفْعُ التَّجَوُّزِ فَتَفْسِيرُهُ بِالْبَعْضِ مَنَاتٌ لَهُ أَمْ - قَالَ الزُّرْقَانِيُّ رَمَى فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ لَكِنَّهُ اسْتِغْلَالٌ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَفْسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا لِأَسْمَاءٍ وَالْخُرُوجُ مَقْدَمٌ وَهُوَ عَائِشَةُ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحَةِ وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْعَرَبِ وَمِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ قَالَ الطَّبِيعِيُّ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ لِيَجْلِيَ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ تَارَةً وَيَصُومُ مِنْهُ أُخْرَى لِثَلَاثِ تَوَهُرَاتٍ وَاجِبٍ كُلُّهُ كَرَمَاضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ كُلَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً فَلَا يَخْلُفُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُرُ بَعْضُهُ بِصِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزُّبَيْنِيُّ بْنُ الْمُنِيرِ مَا أَنْ يَجْلِيَ قَوْلَ عَائِشَةَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمُرَادُ الْأَكْثَرُ وَإِنَّا نَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهَا الثَّانِي مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَأَخْبَرَتْ عَنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَأَخْبَرَتْ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ أَمْ - وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ الْمُنْتَقَدُ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِي فِي الْبَابِ اخْتَلَفَ فِي حِكْمَةِ أَكْثَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَغِلُ عَنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَفَرِهِ وَغَيْرِهِ فَتَجَمَّعَ فِيهِ فِي شَعْبَانَ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ لُطَّالَ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ - وَقِيلَ يَصْنَعُ ذَلِكَ لِمُعْظِمِ رَمَضَانَ وَوَرَدَ فِيهِ حَدِيثُ أَخِي خُرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَغَرَبَهُ فِي إِسْنَادِهِ صَدَقَةُ بْنُ مَوْسَى وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَهُمْ وَابْتِغَاءً هُوَ مَعَارِضُ الصَّحِيحِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ - وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَارِهِ مِنَ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسَاءَهُ كُنْ يَقْضِينَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا نَقَلْنَا فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ كُنْ يُخْرِقُ

قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونه من رمضان فلو كان من غير رمضان لكانت له صلاة الله عليه وسلم في ذلك انما يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثر من الصوم في شعبان لانه يصوم في شهرين غيره لما يفوته من القطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديث اخر مما مضى أخرجه النسائي وابوداود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لو أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال فلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب ان يرفع علي ان تصوم في انصاؤه والمراد بالرفع الرفع الخاص ورفعه العام بكرة وعشيا قال في المواهب شرحة (فباين صلى الله عليه وسلم وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ويشير الى انه لما اكتشفه) احاط به (شهران عظيمان الشهر الحرام) رجب وشهر الصيام اشتغل الناس بهما فصار مغفولة عنه (مع رفع الأعمال فيه الى الله) (وكنى من الناس يظن ان صيام رجب افضل من صيامه) اي شعبان (لانه) اي رجب (شهر حرام وليس كذلك) فقد روى ابن وهب بسنده عن عائشة قالت ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم اناس يصومون شهر رجب فقال فلينهم من شعبان (وفي احياء الوقت المغفول عنه بالطاعة فوائد منها ان تكون) اي الطاعة (اخفا) واخفها النوافل واسرارها افضل لا سيما الصيام فانه سر بين العبد وربه ومنها انه اشق على النفوس لان النفوس تتأسى بما تشاهد من احوال بني الجنس فاذا كثرت يقظة الناس وطاعتهم سهلت الطاعات اذا كثرت الغفلات اهلها تأسى بهم عموم الناس فيشق على المغفول المستيقظين طاعتهم لقلة من يقتدى بهم) وأفضل العمل أشقئ ومنها ان المنفرد بالطاعة بين الغافلين قد يرفع به البلاد عن الناس (وقد روى في صيامه صلى الله عليه وسلم شعبان معناه آخر وهو انه تنسم فيه الآجال) اي تنقل وتفرغ اسماء من يموت في تلك الليلة المثلها من العام القابل عن اسماء من لم يموت من أم الكتاب فيكتب في صحيفة ويسلم الى ملك الموت (فرى) عبد الله بن علي والخطيب غيرها (بأسناد فيه ضعف عن عائشة قالت كان أكثر صيام النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان فقلت يا رسول الله أرى أكثر صيامك في شعبان) وفي رواية أخرى أحب الشهر واليك ان تصوم شعبان قال ان هذا الشهر يكتب فيه ملك الموت اسماء من يقبض فأحب ان لا ينسج اسمي الا وانا صائم وفي رواية أخرى ان الله يكتب كل نفس صيته تلك السنة فأحب ان يأتيني اجلي وانا صائما اي يأتيني كتابتي اجلي وفيه ان كتابته في زمن عبادة يرشح لصاحبها الموت على الخير وان من ادرك تلك العبادة الصالحة يروى النفوس ويؤخر الباطن ويفرغ القلب للحضور مع الله (وقد روى مسندا) عن التابعي بذكر عائشة (وقيل انه احم) من وصله بذكرها (وقد قيل في صوم شعبان معنى آخر وهو ان صيامه كالتمرين على صيام رمضان لئلا يدخل في صيامه على مشقة وكلفة بل يكون قد تمرن الصوم واعتاده ووجد بصيام شعبان قبل رمضان حلالة الصوم ولذته فيدخل في صيام رمضان بقوة ونشاط، انتهى - قال الحافظ ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الاحاديث في النبي عن تقدم رمضان بصوم يوم او يومين وكذا ما جاء من النبي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يحمل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في الحرم مع قوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه محتمل ان يكون ما عدا ذلك الا في آخر عمر فلن يتمكن من كثرة الصوم في الحرم او اتفق له فيه من الاعذار بالسفر المرض مثلا ما منعه من كثرة الصوم فيه، ام (تنبيه) قال العيني واما الاحاديث التي في صوم النصف من شعبان فذكر ابو الخطاب (ابن دحية) انها موضوعة وفيها عند الترتيب حديث مقطوع اي منقطع في موضعين قال وكان بين الشيخ تقي الدين ابن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه الصلوة متفاوتات فان الصلاح يزعم ان لها اصلا من السنة وابن عبد السلام ينكره واما الوقود في تلك الليلة فزعم ابن دحية ان اول ما كان ذلك رضيحي بن خالد بن برك انهم كانوا مجوسا فادخلوا في دين الاسلام ما يمهرون به على الطعام قال لما اجتمعت بالملك الحامل وذكرت له ذلك قطع دابر هذه البدعة المجوسية من سنن اعمال البلاد المصرية قوله خذ من الاعمال ما تطيقون اي تطيقون الدوام عليه بلا ضرا واجتناب التمتع في جميع انواع العبادات قد تقدم شرح هذه القطعة من الحديث وبيانها واضحا في باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره من كتاب الصلوة قبيل كتاب القراءة واحاديث القرآن فليراجع قال الحافظ ومناسبة ذلك الحديث الاشارة الى ان صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأخر به في الامن اطاق ما كان يطيق ان من اجد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه ان يميل فيفضيه الى تركه والمداومة على العبادة وان غلبت أولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت فالقليل الدائم افضل من الكثير المنقطع غالبا قوله لن يمل ان يفتح الميم اي لا يعرض عنكم ولا يقطع الاقبال بالرحمة عليكم وقد مر شرحه مبسوطا

ح وحدثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عثمان بن حكيم الانصاري قال سألت سعيد بن جابر عن صور رجب عن يومئذ في رجب فقال سمعت ابن عباس يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم **وحدثنا** علي بن حجر حدثنا علي بن مسهر **ح** وحدثني ابراهيم بن موسى اخبرنا عيسى بن يونس كلاهما عن عثمان بن حكيم في هذا الاسناد **وحدثنا** به مثله **وحدثني** زهير بن حرب ابن ابي خلف قال حدثنا روح حدثنا حماد عن ثابت عن انس **ح** وحدثني ابو بكر بن نافع واللفظ له **وحدثنا** به **وحدثنا** حماد اخبرنا ثابت عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم حتى يقال قد صام صام ويفطر حتى يقال قد افطر **وحدثني** ابو الطاهر قال سمعت عبد الله بن وهب يحدث عن ابن شهاب **ح** وحدثني حمزة بن عمار اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني سعيد بن المسيب ابو سلمة بن عبد الرحمن ان عبد الله بن عمر بن العاص قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول لا قوم من الليل ولا صوم من النهار ما عشت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت الذي تقول ذلك فقلت له قد قلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانك لا تستطيع ذلك

في كتاب الصلوة - قوله عن صوم رجب الخ في المواهب اللدنية وشرحه اما شهر رجب بخصوصه وقد قال بعض الشافعية انه افضل من سائر الشهور وضعفه النووي وغيره فلم يعلم انه صلى الله عليه وسلم صامه بل روى عنه من حديث ابن عباس مما صح وقعه على ابن عباس انه في غزوة بدر رماه ابنه راجع بأسناد قال الذهبي لا يصح فيه روى ضعيف متروك لكن في سنن ابي داود من حديث عجيبة الباهلية عن ابيها او عمها ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم نذبه الى الصوم من الاشهر الحرم ورجب احدها فينبغي ان يكون له في رجب فقلت له فقال سمعت ابن عباس الخ والظاهر ان مراد سعيد بهذا الاستدلال على انه لا ينبغي عنه ولا نذبه فيه بعينه بل له حكم باقي الشهور فلم يثبت في صومه شيء ولا نذبه بعينه وان كان اصل الصوم مندوبا اليه نعم حديث الباهلي قبله قد يقتضيه نذبه الصوم منه وفي اللطائف لابن رجب الحنبلي روى عن الكنانين الدمشقيين الامام المحدث بأسناد ان عروة بن الزبير قال لعبد الله بن عمر هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في رجب قال نعم ويشرفه لم يذكر في فضله قالها ثلاثا اخرجه ابو داود وغيره من طريق صحيح بن منهال به وعن ابي قتادة قال ان في الجنة قصرا لصوم رجب قال البيهقي الوقاية هذا من كبار التابعين لا يقوله الا عن بلاغ قال ابن رجب هذا اصح ما ورد فيه وهذا كما قال غيره لا يقتضيه صحته لا يهملون بثل ذلك في الضعيف كما يقولون امثل ما في الباب هذا وان صح عن ابي قتادة فهو مقطوع اذا مقطوع قول التابعي وفعله وعند البيهقي عن انس مرفوعا ان في الجنة نهر يقال له رجب اشدها بياضا من اللبن واحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر ضعفه ابن الجوزي وغيره وصرح الحافظ وغيره بانه لم يثبت في صومه حديث صحيح، وحكى ابن السكيت عن محمد بن منصور السعدي انه قال لم يرد في صحيح صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة ولا حديث التي تروى فيه واهية لا يفرج بها عالم واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه ان عمر كان يضرب اقل الناس في رجب حتى يضعوها في الجفان ويقول كلوا فانما هو شهر كان تعظمه الجاهلية **باب النهي عن صوم الدهر لمن نضر به او فوت به حقا ولم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم وافطار يوم** قوله اخبرني سعيد بن المسيب وابوسلمة الخ قال النووي قد جمع مسلم طرق هذا الحديث فاقتناها وقال الحافظ رواه جماعة من الكوفيين والبصريين الشاميين عن عبد الله بن عمر مطولا ومختصرا فمنهم من اقتصر على قصة الصلوة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولما روى من رواية احمد بن المصيريين عنه مع كثرة روايته عنه، قوله اخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اخبرني عن البناء للجهنم والذي اخبره هو والده عمر بن العاص رضي الله عنه فقد روى البخاري في فضائل القرآن من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمر قال انكحني ابي امرأة ذات حسب وكان يتعاهدنا فسالها عن بعضها فقالت نعم الرجل من رجل لم يطانا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ اتيناها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي القني فلقيتهم بعد فذكر لي حديث زائدة النسيان وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق اخرى عن مجاهد فوقع علي ابي فقال زوجتك امرأة فعصتها وفعلت وفعلت ففعلت قال فلم ائتني الى ذلك لما كانت لي من القوة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال القني به فانتيته معه ولا حمل من هذا الوجه ثم انطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم شكاني وسيأتي في الباب من طريق ابي الميمون عن عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له صومي فدخل علي فالتفت له وسادة ومن طريق ابي العباس عنه فاما ارسل الي واما لقيته قال الحافظ يجمع بينهما بان يكون عمر توجه بابنه الى النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم من خبر ان يستوعب ما يريد من ذلك ثم اناها الى بيته زيادة في التأكيد **قوله** فذلك لا يستطيع ذلك الخ يحتل ان يريد به الحالة الراهنة لما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من انه يتكلم ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو اهمر من ذلك ويحتل ان يريد به ما سيأتي بعد اذ اكبر وعجز كما اتفق له سواء وكره ان يوظف علم نفسه شيئا من العبادات لئلا يعجز عنه

باب النهي عن صوم الدهر لمن نضر به او فوت به حقا او لم يفطر

فيتركه لما تقر من ذكر من فعل ذلك، قوله فصم وافطر الخ اي اذا كان الامرك كذلك فصم في بعض الايام وافطر في بعضها وكان هذا اشارة الى الصو
داود عليه الصلوة والسلام قوله ونواخ بفتح النون امر من النوم اي في بعض الليل قوله وقواخ بضم القات امر من قام بالليل لاجل العبادة
اي في بعض الليل، قال العيني وفي الحديث تفقد الامام امور رعيته كلياً تماماً وجزئياً تماماً وتعليمهم وما يصححهم وفيه ان من تكلف الزيادة وتحمل المشقة
على ما طبع عليه يقع له الخلل في الغالب ربما يغلب الجور فيه الحظ على ملازمة العبادة من غير تحمل المشقة المؤدية الى الترك لانه صلى الله عليه وسلم
مع كراهيته للتشديد لعباد الله بن عمر على نفسه حظ على الاقتصاد في العبادة كانه قال لاجمع بين المصلحتين فلا تترك حق العبادة ولا المندوب
بالكلية ولا تضع حق نفسك واهلك وزورك، قوله صم من الشهر ثلاثة ايام بعد قوله صم وافطر بيان لما اجل من ذلك قوله وذلك مثل صيام الدهر
اي حكماً لاحقاً قال الحافظ وهذا يقتضيه ان المثلثة لا تستلزم التساوي من كل جهة لان المراد بها هنا اصل التضييف دون التضييف الحاصل من
الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك انه صام الدهر مجازاً، قوله قال صم يوماً وافطر يوماً الخ الظاهر من مجموع الروايات الآتية في الباب انه امر بالاقتضا
على ثلاثة ايام من كل شهر بلما قال انه يطبق اكثر من ذلك زاده بالتدريج الى اربعة ايام او خمسة عشر يوماً فذكر بعض الرواة انه يدركه الآخر ويدل على ذلك رواية
عطاء بن السائب عن ابيه عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان داود فلم ينزل يناقصني انا قصه قوله وذلك صيام داود عليه السلام الخ قال الشيخ في الله
الدهلوي قدس الله روحه واختلف سائر الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر كان داود عليه السلام يصوم يوماً
يفطر يوماً وكان عيسى عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً واما ياماً وكان النبي صلى الله عليه وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى
يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام مرتين والترياق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديداً
المرض حتى روى عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذاقه ورزانه وهو قوله صلى الله عليه وسلم وكان لا يفطر اذا لاقى وكان عيسى عليه السلام
ضعيفاً في بدنهم فارتحلوا اهل له ولا مال فاختر كل واحد ما يناسبه الاحوال وكان نبينا صلى الله عليه وسلم عارفاً بقوائد الصوم والافطار مطلقاً
على مزاجه وما يناسبه فاختر ما يجنبه مصلحة الوقت ما شاء قوله لا افضل من ذلك الخ ليس فيه نفى المساواة تصريحاً لكن قوله في الرواية الآتية في الباب
من طريق عمر بن اوس احب الصيام الى الله صيام داود يقتضيه بثبوت الافضية مطلقاً وكذا ما ساقى في الباب من طريق ابي عياض صم افضل الصيام
عند الله صوم داود عليه السلام مقتضاه ان تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وساقى بسط الكلام في ذلك فانتظره - قوله لأن اكون
الثلاثة الايام الخ يقول ذلك بعد ما كبر قال النووي معناه انه كبر وعجز عن المحافظة على التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتمنع عليه لجزئه ليجب ان يتركه لالتزامه له فتمتنى ان لو قبل الرخصة فآخذ بالاخت قلتم ومع عجزه وتمنيه الاخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه
بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف كما في بعض الروايات وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الايام كذلك يصل بعضها الى بعض ثم يفطر بعد
تلك الايام فيقول لك وكان يقول لأن اكون قبلت الرخصة احب الى مما عدل به لكنني فارقته على امر اكره ان اخلعه الى غيره - كذا في الفتح
قوله حدثنا عبد الله بن الرومي الخ هو عبد الله بن محمد ويقال ابن عمر ايماي المعروف بابن الرومي نزيل بغداد قوله حدثنا يحيى بن هواين ابو كثير
قوله كنت اصوم الدهر الخ فان قلت ما الفرق بين صيام احوال وصيام الدهر قلت هما حقيقتان مختلفتان فان من صام يومين او اكثر ولو فطر
ليلتهما فهو موصل وليس هذا صوم الدهر ومن صام عمره وافطر جميع ليله فهو صائم الدهر وليس بموصل والله اعلم بالصواب، كذا في عمدنا
القاري قوله فاما ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم واما ارسل الى الخ قال المستدعي لا يخفى انه لا تقايل بين الامرين على ظاهره فيجوز ان يقدم اي ذكرت
فاتلى او ارسل اليه والا فرب ان بعض التصوف قد وقع من الرواة سهواً والله تعالى اعلم - قوله ألم اخبر الخ المهزلة للاستفهام ولكنه خرج عن

الذهر فقرأ القرآن كل ليلة فقلت يا نبي الله ولم أريد بذلك إلا الخير قال فان بحسبك ان تصوم كل شهر ثلاثا ثم قلت يا نبي الله اني اطيق افضل من ذلك قال فان لزورك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً قال فصم صوم داود نبي الله صلى الله عليه وسلم فانه كان عبد الناس قال قلت يا نبي الله وما صوم داود قال كما يصومون ما ويفطرون ما قال وقرأ القرآن في كل شهر قال قلت يا نبي الله اني اطيق افضل من ذلك قال فاقراه في كل عشرين قال قلت يا نبي الله اني اطيق افضل من ذلك قال فاقراه في كل عشرة قال قلت يا نبي الله اني اطيق افضل من ذلك قال فاقراه في سبع ولا ترد على ذلك فان لزورك الاستفهام الحقيقية فمعاها هنا حمل الخطاب على الاقرار بما قد استقر عند ثبوته قوله اخبر على صيغة المجهول لنفس المتكلم وحده قوله لو ارد بذلك إلا الخير الخ فيه جواز تحث المرأبنا عز عليه من فعل الخير قوله فان بحسبك الخ الباء فيه زائدة ومعناها ان صوم الثلاثة الايام من كل شهر كافيك الخ قوله اطيق افضل من ذلك الخ اي ازيد من ذلك قوله فان لزورك عليك حقاً الخ اي لا ينبغي لاجل الجهد بنفسه في العبادة حتى يصنف عن القيام بحقه من جملة وكالتسابي اختلف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك ان كان بغير ضرورة الزوجه او لفرق بينهما ونحوه عن احمد المشهور عند الشافعية انه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعز بعض السلف في كل اربع ليلة وعن بعضهم في كل طهر مرة كذا في الفتح - قوله ولزورك عليك حقاً الخ بغتم الزاي وسكون الواو اي لضعيفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصو في موضع صائمه ونوم في موضع نائم ويقال الواحد الجمع والذكر والانثى زور قال ابن التين ويحتمل ان يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجريع تاجر قال عياض رم وحق الزور وهو الضيف في خدمته وتأسيسه بالحدث قوله لجسدك عليك حقاً الخ قال العيني وليس المراد بحق ههنا بخلاف الواجب بل المراد مراعاته والرفق به كما يقال لصاحب الحق العيبة على فلان خيفة مراعاته والتلفف به فالصائم المتطوع ينبغي ان يراعي جمعه بما يقيمه ويشده لئلا يضره فيعجز عن اداء الفرائض واما اذا خاف التلف على نفسه او عضوا من اعضائه التي يضره الجوع فحينئذ يتعين عليه اداء حقه حتى في الصوم الفرض ايضا - قوله فصم صوم داود الخ فيه اختصاص فانه صلى الله عليه وسلم بلغ الى صوم داود بعد مراجعات كثيرة كما تبينها عليه في اول الباب قوله فانه كان عبد الناس الخ اي في زمانه او المراد من عبد الناس والله اعلم قوله فاقراه في سبع الخ اي اختم في كل سبع - قال الحافظ في الفتح ثم وجدت في مسند الدارمي من طريق ابى فروة عن عبد الله بن عمر قال قلت يا رسول الله فيكم اختر القرآن قال اختمه في شهر قلت اني اطيق قال اختمه في خمسة وعشرين قلت اني اطيق قال اختمه في عشرين قلت اني اطيق قال اختمه في خمسة عشر قلت اني اطيق قال اختمه في خمس قلت اني اطيق قال لا - وابو فروة هذا هو الجعفي واسمه عروة بن الحارث وهو كوفي ثقة ودفع في رواية هشيم قال فاقراه في كل شهر قلت اني اجدني اقوى من ذلك قال فاقراه في كل عشرة ايام قلت اني اجدني اقوى من ذلك قال احدهما اما حصين واما مغيرة قال فاقراه في كل ثلاث وعندي داود والترمذي صحيحاً من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمر مرفوعاً لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاث وشاهده عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود اقرؤا القرآن في سبع ولا تقروه في اقل من ثلاث ولا يعبى من طريق الطيب ابن سلمان عن عمر بن عاص عن عثمان بن النسي صلى الله عليه وسلم كان لا يختم القرآن في اقل من ثلاث وهذا اختيار احمد ابى عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف انه قرأوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من اهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له ان يقتصر على القراء الذي لا يختلف به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم او غيره من مهمات الدين ومصلح المسلمين العامة يستحب له ان يقتصر منه على القراء الذي لا يختلف بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالاولى له الاستكثار ما امكنه من غير خروج الى الملل ولا يقره هذرة والله اعلم - ام - قوله ولا ترد على ذلك الخ والزيادة هنا بطريق التلوي اعلا لا يقره في اقل من سبع وفي بعض روايات السنن ثم قال في سبع ثم ينزل عن سبع قال الحافظ وهذا ان كان محفوظاً احتمل في سبع بينه وبين رواية ابى فروة تعدد الغصة فالامان ان يتعدى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر ذلك تأكيداً ويؤيده الاختلاف الواضح في السياق وكأن النية عن الزيادة ليس على التحريم كما ان الامر في جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التي ارشد اليها السياق وهو انه نظر الى تجزئه عن سعي ذلك في الحال اذ في المال واغرب بعض الظاهر فقال يحرم ان يقرأ القرآن في اقل من ثلاث وقال النووي اكثر العلماء على انه لا تنادي في ذلك وانما هو بحسب النشاط والقوة فلهذا يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والله اعلم - وللسلف في ختمه عادات مختلفة فبعضهم كما يختم في كل شهر وبعضهم في كل عشرين وبعضهم في كل عشرة واكثرهم في سبعة وكثير منهم في ثلاث وبعضهم في كل يوم وليلة وبعضهم في كل ايلة وبعضهم في كل يوم وليلة ثلاث ختمات وبعضهم ثمان ختمات وهو اكثر ما بلغنا والاختيار ان يستكثر منه ما يغلب على الظن الدوام عليه ونشاط نفسه قمت في اصفوة عن ابى العباس بن عطاء قال لي في كل يوم خمسة ولى في رمضان كل يوم وليلة ثلاث ختمات ولى منذ اربع عشرة سنة في ختمة ما بلغت النصف منها يريد الفهم منها - كذا في شرح الآبي ح

عليك حقاً وزورك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً قال فشددت عليّ قال وقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تدعي
لعلمك يطول بك عمر قال فصرت الى الذي قال لي النبي صلى الله عليه وسلم فلما كبرت وددت اني كنت قبلت رخصة نبي الله صلى
الله عليه وسلم **وحدثنى** زهير بن حرب حدثنا روح بن عبادة حدثنا حسين المعلم عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد
وزاد فيه بعد قوله من كل شهر ثلاث ايام فان لك بكل حسنة عشر امثالها فذلك الدهر كله وقال في الحديث قلت وما
صوم نبي الله داود قال نصبت الدهر لم نكس في الحديث من قراءة القرآن شيئاً ولم يقل وان لزورك عليك حقاً ولكن قال وان
لوكذلك عليك حقاً **وحدثنى** القاسم بن زكريا حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني
زهر عن ابي سلمة قال واخبرني قد سمعته انا من ابي سلمة عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن
في كل شهر قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في عشر ليلة قال قلت اني اجد قوة قال فاقرأه في سبع ولا تزدد على ذلك **وحدثنى**
احمد بن يوسف الازدى حدثنا عمر بن ابي سلمة عن الاوزاعي قراءة قال حدثني يحيى بن ابي كثير عن ابن الحكم بن ثوبان حدثني
ابو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عبد الله الا فكل بمثل فلان

قوله فشددت الخ اي على نفسي **قوله** فشددت عليّ الخ بصيغة المجهول **قوله** فلما كبرت الخ كبر الباء يقال كبر يكبر من باب علم يعلم هذا والنسب
وانما كبر بالضم مجيء عظم وهو من باب حسن يحسن **قوله** وددت اني كنت الخ سبق معناه قريباً **قوله** وان لولذلك عليك حقاً الخ ومن حق الاولاد
الرفق بهم والاتفاق عليهم وشبه ذلك قال النووي فيه ان على الاب تأديب ولذا وتعليمه ما يحتاج اليه من وظائف الدين وهذا التعليم واجب على الاب
وسائر الاولياء قبل بلوغ الصبي الصبية نص عليه الشافعي اصحابه قال الشافعي اصحابه وعلى الامهات ايضاً هذا التعليم اذا لم يكن اب لانه من باب
التربية ولهم مدخل في ذلك واجرة هذا التعليم في مال الصبي فان لم يكن له مال فطعم من تدرسه نفقة لانه مما يحتاج اليه والله اعلم **قوله** اني
اجد قوة الخ اي على اكثر من ذلك **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهير الخ وفي صحيح البخاري مولى بني زهر وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ذكر
ابن حبان في الثقات انه مولى الاخنس بن شريق الثقفي وكان الاخنس ينسب زهيراً لانه كان من خلفائه وجزء جماعة بان ابن ثوبان عامري فلهذا
كان ينسب عامرياً بالاصالة وزهيراً بالحلف ونحو ذلك والله اعلم **قوله** قال واخبرني قد سمعته الخ قائل ذلك هو يحيى بن ابي كثير قال الاسما عيسى
خالف ابا بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن ابي كثير ثم ساقه من وجهين عن ابا بن عن يحيى عن محمد بن ابراهيم النخعي
عن ابي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله اقرأه في شهر قال اني اجد قوة قال في عشرين قال اني اجد قوة قال في عشر قال اني اجد قوة قال في سبع ولا تزدد على
ذلك قال الاسما عيسى ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا ابو سلمة بن خنيس واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن ابي كثير كان يتوقف في تحاشي
ابي سلمة له ثمة لانه حدثه به او بالعكس كان يصرح بتحاشيه ثم توقف وتحقق انه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدر في ذلك مخالفة ابا بن
شيبان اخف من ابا بن او كان عند يحيى عنهما ويؤيد اختلاف سياقه كما في الفتح وقد تقدم في الباب من طريق عكرمة بن عمار عن ابي سلمة مصرحاً
بالسمع بغير توقف في قصة الصيام وقصة القرآن والله اعلم **قوله** اقرأ القرآن في كل شهر الخ المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان
القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بكذا وذلك قبل ان ينزل بعض القرآن الذي تاخر نزوله لانا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه
الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول ليتني وقيلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اضاف الذي نزل آخره الى ما
نزل اولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذاك وهو مخطئ وقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم **قوله** ابن الحكم بن
ثوبان حدثني ابو سلمة الخ هو عمر بن الحكم بن ابي الحكم واسم ابي الحكم ثوبان وقد تابع عمر بن ابي سلمة على زيادة ابن الحكم بن يحيى وابي سلمة ابن ابي الخضر
ذكر البخاري تحليفاً وقد اخرج البخاري بأسناده من طريق عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي قال حدثنا يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن فلهذا
واسطة قال الحافظ ونسبه البخاري على ان زيادة عمر بن الحكم من المزيد في متصل الاسانيد لان يحيى قد صرح بسماعه من ابي سلمة ولو كان بينهما
واسطة لم يصرح بالتحديث قال وظاهر من صحيح البخاري ترجيح رواية يحيى عن ابي سلمة بغير واسطة وظاهر من صحيح مسلم مخالفة لانه اقتصر على الرواية
الزائدة والراجح عند ابي حاتم والدارقطني وغيرهما صحيح البخاري وقد تابع كلا من الروايتين جماعة من اصحاب الاوزاعي فالاختلاف منه وكأنه
كان يحدث به على الوجهين فيجمل على ان يحيى سمعه عن ابي سلمة بواسطة ثلقية فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله اعلم **قوله** لا فكل بمثل
فلان الخ الباء نائدة قال الحافظ لم اقم على سميته في شيء من الطرق وكان أجهل من هذا لقصد الاستدراك عليه ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
لم يقصد شخصاً معيناً وانما أراد تنفير عبد الله بن عمر من الصنيع المذكور قال العيني رحمه الله والظاهر ان الابهام من احاد الرواة والله اعلم

كان يقوم الليل فترك قيام الليل وحل شئ محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح قال سمعت عطاء بن عمران ابا العباس اخبره انه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني اصوم اسرود وأصلي الليل فاما أرسل الى واما لقيته فقال ألم أخبر انك تصوم ولا تفطر وتصلى الليل فلا تفعل فان لعينيك خطاً ولنفسك خطاً ولاهلك خطاً فصوم وأفطر وصل وتكلم وصوم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تسعة قال اني أجدني اقوى من ذلك يا نبي الله قال صوم صيام داود عليه السلام قال وكيف كان داود يصوم يا نبي الله قال كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر اذا لاقى قال من لي بهذه يا نبي الله قال عطاء فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد

قوله كان يقوم الليل الخ وفي البخاري من الليل اي بعض الليل قال الحافظ وسقط لفظ من من رواية الاكثر وهي مرادة قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على ان قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجباً لم يكن ثوابه بهذا القدر بل كان يلزمه ابلغ الضر وفيه استحباب الدوام على اعتادة المرأ من الخير من غير تفريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قوله فاما ارسل الى واما لقيته الخ من غير ارسال قال الحافظ شك من بعض روايته (اي اما قال عبد الله كذا واما قال كذا) وغلط من قال انه شك من عبد الله بن عمرو لما سألني من انه صلى الله عليه وسلم قصده الى بيته فدل على ان لقاءه اياه كان غرضه منه اليه والله اعلم قوله فان لعينيك خطاً الخ اي نصيباً قوله ولا يفتر اذا لاقى

اي لا يهرب اذا لاقى العدو قيل في ذكر هذا عقيب ذكر صومه اشارة الى ان الصوم على هذا الوجه لا يهلك البدن ولا يضعفه بحيث يضعفه عن لقاء العدو بل يستعين لفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق ويجد مشقة الصوم في يوم الصيام لانه لو بقيت بحيث يصير الصيام له عادة فان الامور اذا صارت عادة سهلت مشاقها قوله من لي بهذه يا نبي الله الخ اي من تكفل لي بهذه الخصلة التي للداود عليه السلام لا سيما عدم الفرار قال النووي معناه هذه الخصلة الاخيرة وهي عدم الفرار صعبة على كيف لي بتجصيلها قوله فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد

يعني ان عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الابد في هذه القصة الا انه حفظ فيها انه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الابد وقد روي الشافعي واحمل هذه الجملة وحدها من طرق عن عطاء قوله لا صام من صام الابد الخ قال ابن التين استدلال على كراهة صوم الدهر من هذه القصة من اوجه فحبه صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وانه بان يصوم ويفطر وقوله لا افضل من ذلك ودعاؤه على من صام الابد وقيل معناه قوله لا صام من صام الابد اي ما صام كقوله تعالى فلا صلتي ولا صلته وقوله في حديث ابن قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر ما صام وما افطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من احد رواياته ومقتضاه انهما يعني واحد الخ يعني بالنفي انه لم يحصل اجرا للصوم لمخالفته ولم يفطر لانه اسك، والى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب سحنى واهل الظاهر وهي رواية عن احمد وشاذ بن حزم فقال يحرم وروي ابن ابي شيبة

بأسناد صحيح عن ابي عمر الشيباني قال بلغ عمر بن الخطاب ان رجلاً يصوم الدهر فأتاه فعلاه بالبرية وجعل يقول كل يا دهري ومن طريق ابي اسحق ان عبد الرحمن بن ابي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن ميمون لورأي هذا اصحاب محمد لوجه واحتموا ايضاً بحديث ابي موسى رفعه من صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقد بيده اخرج احمد النسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره انها تضيق عليه حصراً له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده ان غير سنته افضل منها وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون جوازاً والى الكراهة مطلقاً ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا صام من صام الابد ان كان معناه الدعاء فيا ديم من اصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان

معناه الخبر فيا ديم من اخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يصم واذا لم يصم شرعاً لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لانه نفى عنه الصوم وقد نفى عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وسلم وعده صاحب الدر المختار صوم الدهر من المكروه تنزيهاً وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المنهية المختار انه لا بأس به، وفي اليد ان قال بعض الفقهاء من صام سائر الايام وافطر يوم الفطر ولا ضجاً واياها التشرية لا يدخل تحت النهي ورد عليه ابو يوسف فقال ليس هذا عندي كما قال والله اعلم، هذا قد صام الدهر كما انه اشار الى ان النبي عز صوم الدهر ليس لمكان صومه هذه الايام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات ويقعد عن الكسب ويؤدي الى التبتل المنهي عنه والله اعلم وفي صحيح

الروايد عن عمر بن سلمة قال سئل ابن مسعود عن صوم الدهر فكرهه رواه الطبراني في الكبير واسناده حسن وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر وحملوا اخبار النبي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين هذا اختار ابن المنذر طائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم قد قال جواباً لمن سأل له عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بانه ما أجرو ولا أثم ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من اجاز صوم الدهر الا الايام المحرمة يكون قد فعل مستحباً وحراماً وايضاً فان ايام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعاً

لا صام من صام لأبد وحديثه محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريح بهذا الاسناد وقال ان ابا العباس الشافعي قال
مسلم ابو العباس السائب بن فروخ من اهل مكة ثقة عدل **وحديثنا** عبد الله بن معاذ حدثني ابي حنيفة شعبة عن جبيب بن عبد الله

في بمنزلة الليل **واما** الحيف فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصح الجواب بقوله لا صام ولا افطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون
الى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقاً والى ذلك ذهب الجمهور قال السبكي أطلق اصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حقاً
ولم يفوتوا اهل المواد الحق الواجب او المندوب يتجه ان يقال ان علمه انه يفوت حقاً واجباً حرم وان علم انه يفوت حقاً مندوباً اولى من الصيام كرهه ان
كان يقوم مقامه فلا والى ذلك اشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بها زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث الذي فيه اذا فعلت
ذلك هجمت عينك ونفخت نفسك ، وأجابوا عن حديث ابي موسى المتقدم كونه بان معناه ضيق عليه فلا يدخلها ففعله هذا تكون على بعينه عن ابي خزيمة
عنه وهذا التأويل حكاه الاثر عن مسند دوحى رده عن احمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه ان يكون معناه ضيقت
فلا يدخلها ولا يشبه ان يكون على ظاهره ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشهور
بالصوم ضيق الله عليه النار فلا ينبغي له فيها مكان لانه ضيق طرقها بالعبادة قال الحافظ والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقاً واجباً
بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد وقال الشيخ الانور ويحتمل ان يراى حديث ابي موسى صوم الدهر الحكمي التنزيلي كما اذا صام من شهر ثلاثين ومضى الضيق
هو ما حمله عليه الغزالي وغيره والله اعلم - ومن حجتهم ايضاً قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث كما تقدم فان الحسنه بعشر مثاليها وذلك صيام الدهر
وقوله فيما رواه مسلم من صام رمضان وابتغى به شيئاً من شوال فكأنما صام الدهر قالوا فذلك على ان صوم الدهر افضل مما يشبه به وانما المطلوب
وتعقب بان التشبيه في الأصل لا يقتضيه جوازه فضلاً عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثين وستين يوماً
من المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على افضلية المشبه به من كل وجه كذا في النعم ، قلت ونظيره ما قال في حق من
لم يستطع الباء فان الصوم له وجاء والوجاء الاختصاص وهو مفعول عنه وفي حديث ابي سعيد غدا صوم عليك بالجهاد فانه ذهبانية الاسلام كما في
تفسير ابن كثير من سرية الحديد قال الحافظ ثم اختلف المجاوزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو افضل او صيام يوم واطار يوم افضل فصرح
جماعة من العلماء بأن صوم الدهر افضل لانه اكثر عملاً فيكون اكثر اجراً وما كان اكثر اجراً كان اكثر ثواباً وبذلك جزم الغزالي اولا وقيل بشرط ان لا يصوم
الايام المنهي عنها وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم محرراً على نفسه فاذا من ذلك فالصوم من افضل الاجمال قال الاستكشاف منه زيادة الفصل
وتعقبه ابن دقيق العيد بان الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في البحث والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه
اقتضاء العادة التقصير في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفائد من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى التقويض بالحكم الشارع
ولما دل عليه ظاهر قوله لا افضل من ذلك وقوله انما احل الصيام الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى ان صيام داود افضل وهو ظاهر
الحديث بل صريحه ويتبرع من حيث المعنى ايضاً بان صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف
شهوته عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب فاما ما روي في الليل بحيث يتجدد له طبع رائد بخلاف من يصوم يوماً ويفطر يوماً فانه يتقل
من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض اهل العلم انه اشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من تفويت الحقوق كما تقدمت الاشارة
اليه فيما تقدم قريباً في حق داود عليه السلام ولا يفر اذا لاقى لان من اسباب الفرائض ضعف الجسد ولا شك ان سر الصوم ينهكه وعلى ذلك يحمل قول
ابن مسعود في ما رواه سجيل بن منصور باسناد صحيح عنه انه قيل له انك لتقل الصيام فقال اني اخاف ان يضعفني عن القراءة والقراءة احب الي من الصيام
نعم ، افترض ان شخصاً لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام اصلاً ولا يفوت حقاً من الحقوق التي يطلب بها العبد ان يكون في حقه ابرج والى ذلك
اشار ابن خزيمة فترجم الدليل على ان صيام داود انما كان اعدل الصيام واحبه الى الله لان فاعله يؤدي حتى نفسه واهله وراثته ايام فطره بخلاف
من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتضرر بنفسه ولا يفوت حقاً ان يكون ابرج وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فمن يقتضي
حاله ان يكثّر من الصوم اكثر منه ومن يقتضي حاله الاكثار من الافطار اكثر منه ومن يقتضي حاله المزج فعليه حتى ان الشخص الواحد قد تختلف
عليه الاحوال في ذلك والى ذلك اشار الغزالي أخيراً والله اعلم بالصواب - **قوله** ثقة عدل الخ وفي البخاري كان لا يتهم في حديثه قال الحافظ
فيه اشارة الى ان الشاعر بصدان يتهم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الاطراء وغيره فأخبر الراوي عنه انه مع كونه شاعراً
كان غير متهم في حديثه وقوله في حديثه يحتمل مزيه من الحديث النبوي ويحتمل فيما هو اعلم من ذلك والثاني اليق والا لكان مرغوباً عنه
والواقع انه حجة عند كل من اخرج الصحيح وافصح بتوثيقه احمد وابن معين وآخرون **قوله** حدثنا شعبة عن جبيب الخ هو جبيب بن

اختلاف العلماء في ان يوم افضل او

صيام يوم واطار يوم افضل

سمع عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمر انك لتصوم الدهر وتقوم الليل انك اذا فعلت ذلك هجمت له العين ونهكت لاصام من صام الايام صوته ثلاث ايام من الشهر وصوته الشهر كله قلت فاني طيق اكثر من ذلك قال فحتم صوم داود وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر اذا لاقى **وحديثنا** ابو كريب حدثنا ابن بشر عن مسعر عن حذيث بن جبيب بن ابي ثابت بهذا الاسناد قال نفثت النفس **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن عمر بن ابي العباس عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اخبرناك تقوم الليل وتصوم النهار قال اني افضل ذلك قال فانك اذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفثت نفسك لعينك حق ولنفسك حق ولاهلك حق ثم وصم وافطر **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيان بن عيينة عن عمر بن ابي شيبة عن عمر بن اوس عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلوة الى الله صلوة داود عليه السلام كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني عمر بن دينار ان عمر بن اوس اخبره عن عبد الله بن عمر بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم نصف الدهر احب الصلوة الى الله عز وجل صلوة داود عليه السلام كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثم يرقد آخره ويقوم ثلث الليل بعد شطره قلت لعمر بن دينار عن عمر بن اوس كان يقول يقوم ثلث الليل بعد شطره قال نعم **وحديثنا** يحيى بن اخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد عن ابي قلابة قال اخبرني ابو الميمون قال دخلت مع ابيك على عبد الله بن عمر فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له صومي فدخل علي فالتفت له وسادة من آدم حشوها ليف فجلس على الارض وصارت الوسادة بيني وبينه فقال لي اما يكفينك من كل شهر ثلاثة ايام

ابن ثابت قوله هجمت له العين انما نفثت الجسيم اى غارت واضعفت لكثرة السهر قوله ونهكت انما بفتح الهاء اى هزلت وضعفت قوله ونفثت له النفس انما بكسر الفاء اى لعبت وكثفت قوله ولنفسك حق انما اى تعطيتها محتاج اليه ضرورة البشرية مما اباحه الله للانسان من الاكل والشرب والراحة التي يقوم بها يدنه ليكون اعون على عبادة ربه ومن حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى لكن ذلك يختص بالتعلق بالقلبية **قوله** ولاهلك حق انما اى تنظر لهم فيما لا بد لهم من امور الدنيا والاخرة والمراد بالاهل الزوجة او احد من ذلك ممن تلزمه نفقته **قوله** عن عمر بن عمر بن اوس ان عمر الاول هو ابن دينار كما بينته في الرواية الثانية وعمر بن اوس الثقفي الطائفي هو تابعي كبير قوله احب الصلوة الى الله صلوة داود قال الهلب كان داود عليه السلام يحكم نفسه بنوم اول الليل ثم يقوم في الوقت الذي ينادي الله فيه هل من سائل فاعطيه سؤله ثم يستدرك بالنوم ما يستريح به من نصب القيام في بقية الليل وهذا هو النوم عند السحر وانما صارت هذه الطريقة احب من اجل الاخذ بالرفق للنفس التي يخشى منها السامة وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يبعث لئلا يبعث حتى تموتوا والله يحب ان يديم فضله ويوالي احسانه وانما كان ذلك ارفق لان النوم بعد القيام يريح البدن وينهض ضرب السهر وذبول الجسم بخلاف السهر الى الصباح وفيه من المصلحة ايضاً استقبال صلوة الصبح وذكرنا في التمهيد انما يقرب الى عدم الرياء لان من نام السدس الاخير اصبح ظاهراً للون سليم القوى فهو اقرب الى ان يخفى عمله الماضي على من يراه اشارة الى ذلك ابن قتيبة **قوله** وحكي عن قوم ان محنة قوله احب الصلوة هي بالنسبة الى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام اكثر الليل **قوله** هذا الفاضل اقتضاء القاعدة زيادة الاجر بسبب زيادة العمل لكن يجازيه هنا اقتضاء العادة والجملة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام فقل ذلك الفاضل مع المقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا فالاولى ان يحكى الحديث على ظاهره وعمومه واذا غارضت المصلحة والمفسدة فمقدار تأثير كل واحد منهما في الحث او المنع غير محقق لنا فالطريق انما نفوض الامر الى صاحب الشرع ويجزى على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا والله اعلم **قوله** قال نعم انما ظاهره ان هذا الترتيب بين الثلث والشطر من تفسير الراوي ويحتمل ان يكون عمر بن اوس ذكره بسند والله اعلم **قوله** اخبرني ابو الميمون ان بوزن عظيم اسمه عامر وقيل زيد بن اسامة الهذلي قوله دخلت مع ابيك انما هذا الخطاب لابي قلابة واسمه عبد الله بن زيد ولم أر لزيد ذكر الا في هذا الخبر وهو ابن عمر وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبيد الجرجي **قوله** فالتفت له وسادة يقال وسادة ووساد بكسر الواو وتقولها هذيل بالهمز بدل الواو ما يوضع عليه الرأس وقد يبكأ عليه وهو المراد هنا قال الهلب فيه اكلام الكبير وجواز زيادة الكبير تلميزة وتعليمه في منزله ما يحتاج اليه في دينه وايمانه والتواضع وحمل النفس عليه وجواز رد الكرامة حيث لا يتأذى بذلك من ترد عليه **قوله** فجلس على الارض انما فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على جلسيه وفي كون

والثاني
استحبنا هذا الخبر لأنه يوافق ما روينا في غيره من أن شهر رمضان هو شهر الصيام

قلت يا رسول الله قال خمساً قلت يا رسول الله قال تسعاً قلت يا رسول الله قال أحد عشر
قلت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صوم فوق صوم داود شطر الدهر صيام يوم وإفطار يوم **ح** حدثنا أبو بكر بن أبي
شيبه حدثنا محمد بن عمرو عن شعبة عن حمر بن عمار عن جعفر بن محمد عن شعبة عن زياد بن قياض قال سمعت أبا عبد الله
عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له صم يوماً ولك أجر ما بقي قال اني اطيق أكثر من ذلك قال صم يومين ولك
أجر ما بقي قال اني اطيق أكثر من ذلك قال صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقي قال اني اطيق أكثر من ذلك قال صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي
قال اني اطيق أكثر من ذلك قال صم أفضل الصيام عند الله صوم داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً **و** **ح** حدثنا
زهير بن حرب ومحمد بن حاتم جميعاً عن ابن مهدي قال زهير حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سليمان بن حيان حدثنا سعيد بن
صبياء قال قال عبد الله بن عمرو قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو بلغني أنك تصوم النهار وتقوم الليل فلا تفعل
فإن يحسدك عليك حظاً ولعينك عليك حظاً وإن تزوجك عليك حظاً صم أفطر صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صوم الدهر
قلت يا رسول الله إن بي قوة قال فصم صوم داود عليه السلام صم يوماً وإفطر يوماً فكان يقول يا ليتني أخذت بالرخصة **و**
ح حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن يزيد بن ريثك قال حدثني معاذة العدلية أنها سألت عائشة زوجة النبي صلى
الله عليه وسلم أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام قالت نعم فقلت لها من أي أيام الشهر كان يصوم قالت
لم يكن يبالي من أي أيام الشهر يصوم **و** **ح** حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي حدثنا محمد بن وهاب بن ميمون حدثنا غيلان
ابن جرير عن مطرف عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أو قال لرجل وهو يجمع يا فلان أصمت من سرق هذا

الوسادة من أدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضيق إذ لو كان عند أحد من أهل الكوفة
نبية صلى الله عليه وسلم قوله قلت يا رسول الله الخ وجواب الاستفهام محذوف تقديره لا يكفيني الثلاثة يا رسول الله وكذلك يقدر في البواقي
قوله قال خمساً الخ أي صم خمسة أيام من كل شهر وكذلك التقدير في سبعة وتسعاً وأحد عشر قوله صم يوماً الخ يعني من كل عشرة أيام قوله ولك
أجر ما بقي الخ قال الحافظ وقد استشكل قوله صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي لأنه
يقتضيه الزيادة في العمل والنقص من الأجر ويذكر ذلك ترجم له النسائي وأجيب بأن المراد لك أجراً بقى بالنسبة إلى التضييق قال عياض قال بعضهم
مع صم يوماً ولك أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر ما بقي أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي من الشهر وحمله على ذلك استبعاد كثرة
العمل وقلة الأجر وتعقبه عياض بأن الأجر إنما اتحد في كل ذلك لأنه كان نيته أن يصوم جميع الشهر فلما منعه صلى الله عليه وسلم من ذلك إبقاء عليه لما
ذكر بقى أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلاً أو كثيراً كما تأوله في حديث نية المؤمن خير من عمله أي أن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لا امتداد
نيته بما لا يقدر على عمله انتهى - والحديث المذكور ضعيف وهو في سند الشهاب التأويل المذكور لا بأس به ويحتل أيضاً اجراء الحديث على ظاهره
والسبب فيه أنه كما ازداد من الصيام ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقضية لتقويت بعض الأجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة
الصوم فينقص الأجر باعتبار ذلك على أن قوله في فضل الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي يرد إلى الأول فأنه يلزم منه على سياق التأويل المذكور أن
يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قيد في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين - قوله حدثنا سليمان بن بصر السنين وكسر اللام قوله حدثنا
سعيد بن ميناء الخ هو بالمد والقصر والقصر شهر **ي** استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين
والخميس قوله قالت نعم الخ وهذا أقل ما يقتضيه قوله من أي أيام الشهر كان يصوم الخ أي هذه الثلاثة من أولها وأوسطها وآخرها
متصلة أو منفصلة قوله لم يكن يبالي الخ أي لم يهتم للتعين بل كان يصومها بحسب ما يقتضيه رأيه الشريف قال الزرقاني وبه جمع البيهقي بين
أحاديث غير عائشة المعينة المختلفة السنين فقال كل من رآه فعل نوعاً ذكره ورأت عائشة جميع ذلك فاطلقت قال بعضهم ولعله صلى الله عليه وسلم
لم يواظب على ثلاثة معينة ثلاثاً يظن تعيينها قال وقد جعل الله تعالى صيام هذه الثلاثة - الأيام من الشهر بمنزلة صيام الدهر كما سيأتي في الباب
ولأن الثلاثة أقل حد الكثرة قوله قال له أو قال لرجل الخ هذا شك من مطرف ورواه أحمد بن محمد بن سليمان النخعي قال عمران بن بشار قال أصمت
من سرق هذا الشهر الخ يضم السين المهمل وتشديد الراء بعدها هاء وهي وسطه قال النووي هكذا هو في جميع النسخ من سرق هذا الشهر بالهاء بعد
الراء وذكر مسلم بعد حديث ابن قتادة ثم حديث عمران أيضاً في شرح شعبان وسيأتي تفسيره قال الحافظ والذي رأيته في رواية أبي بكر بن ياسر
الجيماني ومن خطه نقلت شرح هذا الشهر كما في سائر الروايات وقال العلامة السدي لظاهر هذا الحديث وحديث سرق هذا الشهر واحد

الشهر قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحديثنا يحيى بن يحيى التميمي** وقيس بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن ابي قتادة رجل اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف تصوم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فلما رأى عمر غضبه قال رضيينا بالله ربنا وبالا سلام ديننا وعجل نبيا نعوذ بالله من غضب الله وغضبه عليه فجعل عمر يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه فقال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام ولا افطر او قال لم يصم لم يفطر قال كيف من يصوم يومين ويفطر يوما قال ويطيق ذاك احد قال كيف من يصوم يوما ويفطر يوما قال ذاك صوم داود عليه السلام قال كيف من يصوم يوما ويفطر يومين قال وردت اتي طوقت ذاك ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله صيام يوم وعرفة

وانما وقع الاختلاف من بعض الروايات سواء اوطننا منه ان السرر معناه السنة كما قال غير واحد فنقل بالحق والله اعلم قوله فاذا افطرت فصم يومين الخ ياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه **قوله** عن عبد الله بن معبد الزماني الخ بنى مكسورة ثميم مشددة **قوله** رجل اتى الخ قال النبي هكذا هو في معظم النسخ عن ابي قتادة رجل اتى وعلى هذا يقرأ رجل بالرفع على انه خبر ميت لا يحسن وف اي الشأن والامر رجل اتى النبي صلى الله عليه وسلم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض النسخ ان رجلا اتى وكان موجب هذا الاصلاح جملة انتظام الاول وهو منتظم كما ذكرته فلا يجوز تغييره والله اعلم **قوله** فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي ظهر اثر الغضب في وجهه من قول الرجل وسوء سؤاله قال النووي قال العلماء سبب غضبه كراهة مسئلة لانه خشي من جوابه مفسدة وهي انه ربما يعتقد السائل وجوبه ويستقله او يقتصر عليه والنبي صلى الله عليه وسلم اغا لم يبالغ في الصوم لانه كان مشغلا بمصالح المسلمين وحقوق ازواجه واطفاله ولئلا يقتدى به كل واحد فينصر بعضهم في حق السائل ان يقول كيف اصوم او كيف اصوم فيخص السؤال بنفسه ليحيا بمقتضى حاله كما اجاب غيره بمقتضى احواله - وايضا كان صومه صلى الله عليه وسلم لم يكن على منوال واحد بل كان يختلف باختلاف الاحوال فتارة يكمل الصوم وتارة يقله ومثل هذا الحال لا يمكن ان يدخل تحت المقل فيتعدن جواب السؤال ولذا وقع لجماعة من الصحابة انهم سألوا عن عبادته لله تعالى فتقارروا فبلغه فاشتد غضبه عليهم قال انا اتقاكم الله واخوفكم منه يعني ولا يلزم منه كثرة العبادة بل حسناتها ومراعاة شرائعها وحقوقها ودقاتها وتقسيمها في اوقاتها والاتقاة بها - **قوله** فلما رأى عمر غضبه الخ اي على السائل ونات من دعائه عليه خاصة ومن السرية على غيره عامة لقوله نعم واقتوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة كذا في المرقاة **قوله** قال رضيينا بالله الخ قال ذلك اعتدرا عند استرضائه منه **قوله** رضيينا بالله ربنا الخ اي بقضائه ربنا وباحكام الاسلام ديننا وميتابعد محمد صلى الله عليه وسلم نبيا والمنصوبات قبيها ويحتمل ان تكون حالات مؤكدة قاله القاري في المرقاة **قوله** كيف بمن يصوم الدهر كله الخ اي هل هو مجرم او مذموم انظر حسن الادب حيث يبالغ بالتعظيم ثم سأل السؤال على وجه التعميم ولذا قيل حسن السؤال نصف العلم **قوله** لا صام ولا افطر الخ اي لا صام صوما فيه كمال الفضيلة ولا افطر فطر يمنع جوعه وعطشه في شرح السنة معناه الدعاء عليه زجره (لكونه مظنة لتفويت الحقوق الواجبة) ويجوز ان يكون اخبارا ام لانه اذا اعتاد ذلك لم يجد رياضة ولا كلفة يتعلق بما يزيد ثواب وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذا هو كذا لم يفطر **قوله** ويطيق ذلك احد الخ بتقدير الاستسماها ما اى اتقول ذلك ويطيق ذلك احد فيه اشارة الى ان العلة في النفي انها هو الضعف فيكون المعنى ان اطاقه احد فلا بأس او فهو افضل كذا في شرح المشكوة للقاري **قوله** ذلك صوم داود الخ يعني وهو في غاية الاعتدال ومراعاة لحياتي العبادة والعادة باحسن الاحوال **قوله** اني طوت ذاك الخ على بناء المفعول اي جعلني الله مطيقا ذلك الصيام المذكور قال النووي قال القاضي معناه وردت ان اتمى نطقة لانه صلى الله عليه وسلم كان يطيقه واكثر منه وكان يواصل ويقول اني لست كأحدكم اني ابيت عند لي يطعمني وليقيني قلت وبؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الثانية ليت ان الله قواني لذلك او يقال انما قاله بحق نسائه وغيرهن من المسلمين المتعلقين به والقاصدين اليه **قوله** ثلاث من كل شهر الخ على صيغة المؤنث ولو قال ثلاث بالهاء كان صحيحا لان المعدد امة اذا كان غير مذكور لفظا جاز تذكره بميزة تأنيثه يقال صمنا ستا وستة وخمسا وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع المذكور اذا كان مذكورا لفظا وحذفها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسكوكه صرح بها اهل اللغة وائمة الاعراب كذا في نيل الاوطار **قوله** فهذا صيام الدهر الخ قال القاري اي حكما لقوله نعم من جاء بالحسنة فله عشر مثاقيل الهاء كذا في نيل ولا يخفى ان الكلية الحكمية انما هي في غير رمضان وانما ذكر رمضان لدفع توهم دخوله في كل شهر - المعنى ان صيامه كصيامه في الشواكبه من غير تضعيف على حد قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن قيل ثلاث متبدا خبره قوله فهذا صيام الدهر الفاء زائدة او ما دل عليه هذه الجملة وقال الطبري ادخل الفاء في الخبر لتضمن المتبدا معنى الشرط وذلك ان ثلاث متبدا ومن كل شهر صفة اي صوم ثلاثا ايام يصومها الرجل

أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ قَالَ فَعَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَمْرٍو ضَمِنَ بِاللَّهِ رَبَّنَا وَبِالْإِسْلَامِ دِينَنَا وَبِالْحَجِّ مَسْجِدَنَا وَبِالسَّيِّئَةِ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ لَا صَامَ وَلَا
أَفْطَرَ وَأَصَامَ وَمَا أَفْطَرَ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ قَالَ وَمَنْ يَطِيقُ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمَيْنِ
قَالَ لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لَذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ قَالَ ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ

من كل شهر صيام الدهر كله قال ابن الهمام ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ما لم يظن الحاقه بالواجب، أم نقل
وروى حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كنت صائماً فظم الخراي البيض وفي بعض طرقه عند أن كنت صائماً فظم البيض ثلاث عشرة وأربع
وخمس عشرة وفي حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهل عند أصحاب السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة
وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر للنسائي من حديث جرير فروغاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة
الحديث وإسناده صحيح قال الحافظ وأما رواة أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم
ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين
والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما وأقبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيرها فاطلقت والذي يظهر
أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أول من غيره وأما هو ففعله كان يعرض له ما يشتغل به عن مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل
ذلك في حقه أفضل وتترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعدل له ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادة إذا وقع فإذا
اتفق الكسوف صادف الذي يعتنق صيام البيض صائماً فتهيأ له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلوة والصدقة بخلاف من لم يصمها
فانه لا يتأتى له استدراك صيامها ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نيته من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار ثم قال وقال شيخنا
في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها لا تتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك، الثاني أول ثلاثة من الشهر
قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثمن أول الثلاثة من الشهر الذي
يليه وهكذا هو عن عائشة السادسة أول خميس ثمانين ثمانين السابغ أول اثنين ثمانين ثمانين الثامن أول يوم الحاشية العشرة عن
إبي الدرداء التاسعة أول كل عشر عن ابن شعيان المالكى قلت بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتمت عشرة، أم - أرجح القول الرابع كما
تقدم والله أعلم **قوله** احتسب على الله أن في النهاية الاحتساب في الأعمال الصالحة هو البذل إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال أنواع البر
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو فيها قال الطيبي كان الأصل أن يقال أرجو من الله أن يكفر فوضع موضعه احتسب على الله بعل
الذي للوجوب على سبيل الوعد صالحة لحصول الثواب، **قوله** أن يكفر الخ قال إمام الحرمين والمكفر الصغائر قال القاضي عياض وهو من أهل
السنن والجماعة وأما الكبار فلا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله قلت رحمة الله تحتل أن تكون بمكفر بلغيره وقال النورى قالوا المراد بالتوب الصغائر
وأن لم تكن الصغائر يردى تخفيف الكبار فإن لم تكن رفعت الدرجات قال المظهر كغير السنة الآتية أن يحفظه من الذنوب فيها وقيل أن يعطيه
من الرحمة الثواب قد لا يكون كفارة للسنة الماضية والقابلة إذا جاءت واتفقت له ذنوب كذا في المراتة - وسبق بيان مثل هذا في كتاب الطهارة
والصلوة - وقد مر بيان حكم صوم عرفة في باب استحب الفطر للحج بعرفات يوم عرفة - فلا راجح - **قوله** وصيام يوم عاشوراء الخ تقدم بسط الكلام فيه
في باب عاشوراء وظاهر الحديث أن صيام يوم عرفة أفضل وقد قيل الحكمة في ذلك أن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه الصلوة والسلام ويوم عرفة
منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل وقال العلامة زدوق ذلك لأن يوم عرفة يجمع فضيلة العشر إلى فضيلة اليوم ويشتركان في
كونهما شهر حرام والله أعلم بحقيقة الحكمة في ذلك كذا في شرح المواهب - وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله روحه والشر في
في صوم عرفة أنه تشبه بالحاج وتشوق إليه وتعرض للرحمة التي تنزل إليه وسر فضله على صوم يوم عاشوراء أنه خصوص في جهة الرحمة النازلة
ذلك اليوم والثاني تعرض للرحمة التي مضت انقضت فعلم النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثمة الخوض في جهة الرحمة وهي كفارة الذنوب السابقة والتبوء
عن الذنوب اللاحقة بأن لا يقبلها صميم قلبه فجعلها لصوم عرفة ولم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحته لما ذكرنا في التضييعة وعلوة العيد

أما
صيام
أيام
البيض

وسئل عن صوم الاثنين قال ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت أو أنزل علي فيه قال فقال صوثلثة من كل شهر ورمضان إلى
رمضان صوم الدهر قال وسئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والباقية قال وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر
السنة الماضية قال مسلم وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لما
نراه **وحديثنا** عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شاذان **وحديثنا** أسحاق
ابن إبراهيم أخبرنا النضر بن شميل كلهم عن شعبة في هذا الإسناد **وحديثنا** أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبان بن هلال
حدثنا أبان العطار حدثنا غيلان بن جرير في هذا الإسناد بمثل حديث شعبة غير أنه ذكر فيه الاثنين ولم يذكر الخميس
وحديثنا زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مهيون عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني
عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين فقال فيه ولدت وفيه أنزل علي **وحديثنا** هلاب بن
خالد حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن مطر ولم يفهم مطر فاعن هلاب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تأكلوا من سرر شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد

من أن مبناهما كلها على التشبه بالحاج وإنما المنتسبون غيرهم **قوله** وسئل عن صوم الاثنين الخ وهو بمنزلة الوصل وإنما نهت عليه
وإن كان ظاهراً لأن كثيراً من أهل الفضل يقرأونه بقطع الوصل ثم السؤال يحتمل أن يكون من كثرة صيامه عليه السلام فيه وإن يكون من
مطلق الصيام وخصوص فضله من أيام الأيام كذا في المرقاة **قوله** أو أنزل علي فيه الخ أقول بأسوكتك إلى قوله ما لم يعلو قال القاري يعني حصل لفيه
بدء الكمال الصوري وطلوع الصبح المعنوي المقصود الظاهري والباطني والتفضل لا يتبدل ولا ينتهي فونت يكون منشأ للنعم الدنيوية والأخروية حقيق
بأن يوجد فيه الطاعة الظاهرة والباطنية فيجب شكره تعالى على القيام بالصيام لما أدى من نعمة إلى وقال الطيبي اختصاراً للاحتمال
الثاني أي فيه وجود نيتكم ونبه نزول كتبكم وشيئ نبوته فأى يوم أولى بالصوم منه فاقصر على العلة أي سئل عن فضيلته لأنه لا مقال في صيامه
من الأسلوب الحكيم **قوله** والمتبادر أن السؤال عن فضيلته فالجواب طبق السؤال إذ لا يليق سؤال الصحابي عن جواز صيامه لا سيما أن رأى أو علم أنه صلى
الله عليه وسلم صامه وحاصل التنازل أنه لا بد من تقدير مضات وهو ما فضل وأما جواز إذ لا يخفى للسؤال عن نفس الصوم فدل الجواب على أن التقدير
فضل - كذا في شرح المواهب **قوله** لما نراه **قوله** قال النورى منبطوا نراه بفتح النون وضمها **وحديثنا** عبيد الله بن معاذ قال القاضى عياض رحمه الله
أنما تركه وسكت عنه لقوله فيه ولدت وفيه بعثت أو أنزل علي هذا إنما هو في يوم الاثنين كما جاء في الروايات الباقيات يوم الاثنين دون ذكر
الخميس فلما كان في رواية شعبة ذكر الخميس تركه مسلم لأنه رأى **قوله** قال القاضى ويحتمل صحة رواية شعبة ويرجع الوصف بالولادة والآنزل إلى الاثنين
دون الخميس وهذا الذي قاله القاضى متعين والله أعلم **قوله** الخ فظهر وقد ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة منها حديث
عائشة أخرجه البوداد والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرجسي عنها ولقظه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتجرى صيام
الاثنين والخميس حيث أسأته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس فسأته فقال لا أعلم إلا أن الاثنين والخميس فاحتب أن يرفع علي أنا صائم آخر
النساء **قوله** البوداد وصححه ابن خزيمة وقد يشكك على هذه الأحاديث حيث عايشته حين سأل عنها علقته هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختص من الأيام شيئاً قالت لا
كان عمله ديمة والجواب عنه أن يقال لعل المراد بالأيام المثلثة من كل شهر كرات السائل لما سمع أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثاً
أياماً ورغب في أن تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يخصها بالبيض فقالت لا كان عمله ديمة تعنى لوجعلها البيض لتعنتت دأوم عليها
لأنه كان يحب أن يكون عمله دائماً لكن أراد التسعة بعد تعينها فكان لا يزال من أي الشهر صامها والله أعلم **باب** صوم شهر شعبان
قوله ولم يفهم مطر فاعن هلاب الخ **قوله** أصمت من سرر شعبان الخ والسر بفتح السين المهملة ويجوز كسرها

وضمها جمع سرقة ويقال أيضاً سرار بفتح أوله وكسره ورجح الفرغ الفخر وهو الاستسار قال أبو عبيد والجهم والمراد بالسر هنا آخر الشهر حيث
بذل الاستسار القمريتها وهي ليلة ثمان عشرين وتسع وحشرين وثلاثين ونقل البوداد عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرقة أوله و
نقل الخطابي عن الأوزاعي كالجهم وقيل السر وسط الشهر كماه البوداد أيضاً ورجحه بعضهم وجهه بأن السر جمع سرقة وسرقة الشيء وسطه و
يؤيد الدرب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وإن لم يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد في معنى خاص وهو آخر شعبان من صامه لأجل
رمضان ورجحه النووي بأن مسلماً أفرد الرواية التي فيها سرقة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحظ على صيام البيض
وهي وسط الشهر كما تقدّر لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو سرقة بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ سرار وأخرجه من طرق عن

ابن هارون عن الجري عن ابي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمتت من سر هذا الشهر شيئاً قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه **حدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابن اخي مطرف بن الشخير قال سمعت مطرفاً يحدث عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمتت من سر هذا الشهر شيئاً يعني شعبان قال لا قال فقال له اذا افطرت رمضان فصم يوماً او يومين شعبان الذي شئت فيه قال اظننه قال يومين **وحدثني** محمد بن قيس ويحيى التميمي قال لا اخبرنا النضر اخبرنا شعبة حدثنا عبد الله بن هاشم بن اخي مطرف في هذا الاسناد وبمثله **وحدثنا** قتبية بن سعيد حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلوة بعد الفريضة صلاة الليل **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا جرير عن عبد الملك بن عمار عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة يرفعه قال سئل ائتي الصلوة افضل لجد المكتوبة وائتي الصيام افضل بعد رمضان قال افضل الصلوة بعد الصلوة المكتوبة الصلوة في جو الليل وافضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبه حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمار بهذا الاسناد في ذكر الصيام عن النبي صلى الله عليه وسلم

سلمان التيمي في بعضها سر وفي بعضها سراً وهذا يدل على ان المراد آخر الشهر قال النووي وعلى هذا يقال هذا الحديث مخالف للاحاديد الصحيحة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم ويومين ويجاب عنه بما أجاب المازري وغيره وهو ان هذا الرجل كان معتاداً لصيام آخر الشهر واندفع فكره بخوفه من الدخول في النهي عن تقديم رمضان فينبغي له النبي صلى الله عليه وسلم ان الصوم المعتاد لا يدخل في النهي وانما ينهي عن غير المعتاد، ام قال القائل فأمرو بعضنا بما تستمرها فظنه على ما وظف على نفسه من العبادة لان احب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه، قال القرطبي وفيه اشارة الى الفضيلة الصوفى شعبان وان صوم يوم منه يحل صوم يومين في غيره اخذاً من قوله في الحديث فصم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان قلت وهذا لا يتم الا ان كانت عادة المخاطب بذلك ان يصوم من شعبان يوماً واحداً ولا فقله هل صمتت من سر هذا الشهر شيئاً اعلم ان يكون عادته صيام يوم منه او اكثر نعم وقع في سنن ابي سلم الكشي فصم مكان ذلك اليوم يومين، كذا في الفقه - واغرب العيني حيث قال في الكشي في قوله فاذا افطرت من رمضان فصم يومين فنقول هذا ابتداء كلام معناه انك اذا تركت السر من رمضان الذي هو فرض فصم يومين عوضاً لان السر يومان من آخر الشهر كما ذكرناه بخلاف سر شعبان فانه ليس بمعتن عليه فلذلك لو تأمر بالقضاء بعد قول الرجل يا رسول الله يعني يا صمتت سر هذا الشهر الذي هو شعبان فان قلت كيف قال فصم يومين في رواية بعد قوله فاذا افطرت رمضان، والذي يفطر رمضان هل يكفيه في قضاءه بيومين قلت تقديرة من رمضان وحذفت لفظة من وهي مرادة كما في الراية الاخرى وهو من قبل قوله نعم واختار مؤلفي قومة اي من قومه وهذا هو تصوير هذا الموضع الذي لم أر احداً من شراح البخاري ومن شراح مسلم حرر هذا الموضع كما ينبغي ولا سيما من يدعي في هذا الفن بدعاً وعرضية بمقدّمات ليس لها نتيجة، انتهى - **قوله** اذا افطرت رمضان الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح اي افطرت من رمضان كما في الراية التي قبلها وحذفت لفظة من في هذه الراية وهي مرادة لقوله تعالى واختار مؤلفي قومة اي من قومه والله اعلم **باب فضل صوم الحرم** **قوله** عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن ابي هريرة الخ قال النووي اعلم ان ابا هريرة يروي عنه اثنتان كل واحد منهما حميد بن عبد الرحمن احدهما هذا الجعفي والثاني حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين كل ما في البخاري ومسلم حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة فهو الزهري الا في هذا الحديث خاصة حديث افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلوة بعد الفريضة صلوة الليل فان راويه حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن ابي هريرة وهذا الحديث لم يذكره البخاري في صحيحه ولا ذكره الجعفي في الاصل ولا في مسلم الا في هذا الحديث **قوله** شهر الله المحرم الخ الاضافة للتعظيم قال الطبري اراد بصيام شهر الله صيام عاشوراء، ام فيكون من باب ذكر الكل واردة البعض ويمكن ان يكون افضلية لما فيه من يوم عاشوراء لكن الظاهر ان المراد جميع شهر المحرم قال الغزالي رحمه الله في الاحياء لا نبدأ السنة فبناها على الخبر احب وارجل لدوام ركبه وقال النووي في زياد الروضة افضل الاشهر للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم ذو القعدة وذو الحجة والمحرم رجب افضلها الحرم على الحرم في الفضيلة شعبان وقال حصاة البحر رجب افضل الحرم ليس كما قال ام وقال في الشرح وقد سبق الجواب عن اكثرنا النبي صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان المحرم وذكرنا فيه جوابين احدهما لعله انما علم فضله في آخر حياته والثاني لعله كان يعرض فيه اعذار من سفر او مرض او غيرها **قوله** وافضل الصلوة بعد الفريضة الخ قال القاري بعد الفريضة اي وتوابعها من السنن المؤكدة ويدخل في الفريضة الترتل لانه فرض على وعلى واجب على ويقال صلاة الليل

وحل ثنا يحيى بن ايوب وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسمعيل قال ابن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني سعد بن سعيد
ابن قيس عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي عن ابي ايوب الانصاري انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام
رمضان ثم اتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر وحل ثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة سعد بن سعيد اخبرني بن سعيد اخبرنا
عمر بن ثابت اخبرنا ابو ايوب الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة
حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعد بن سعيد قال سمعت عمر بن ثابت قال سمعت ابا ايوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلاً من اصحاب النبي

افضل من الرواتب من حيثية المشقة والكلفة والبعد من الرياء والسمعة او بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم على القول باستمرار الوجوب لديه اولاً لأنه
 كان فريضة ثم صار سنة بالنسبة وقيل هذه السنة افضل السنن والله اعلم وقال النوراني الحديث حجة ابي اسحق المروزي من اصحابنا ومن وافقه على
 ان صلوة الليل افضل من السنن الرواتب لأنها تشبه الفرائض وقال اكثر العلماء الرواتب افضل والاول اقوى وأوفق لنقض هذا الحديث قال الطبراني
 ان صلوة التهجيد لو لم يكن فيها فضل سوى قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك على ان ينتجك ربك مقاماً محموداً وقوله تعالى تتجافى
 جنوبهم عن المضاجع الى قوله تعالى فلا تدعوا نفوسكم الاخوانكم من قربة آتين وغيرهما من الآيات لكفاها مزية تام وقيل المراد من صلوة الليل الوتر
 فلا اشكال **باب استحباب صوم ستة ايام من شوال اتباعاً من رمضان قوله** عن ابي ايوب الانصاري انه قال قال الشيخ الجزري حديث
 ابي ايوب هذا لا يشك في صحته ولا يلتفت الى كون المتروكي جعله حسناً ولو لم يصح وقوله في سعد بن سعيد راويه فقد جمع الحفاظ ابو محمد عبد المؤمن
 ابن خلف الدمشقي طريقه واسنده عن قريب ثلاثين رجلاً رؤوه عن سعد بن سعيد اكثرهم ثقات حفظوا وتابع سعد في روايته اخواه عبد ربه و
 يحيى وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ابو هريرة وجابر وثوبان والبراء بن عازب وابن عباس وعائشة رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين **ام - قوله** ثم اتبعه اثم بمهنة قطع اي جعل عقبه في الصيام ستة ايام من شوال **قوله** كان كصيام الدهر اثم قال عياض
 لان الحسنة بعشر ورمضان بعشر والستة تمام السنة وكذا اخرجها النسائي، وفي الحديث استحباب صومها قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء
 وبه قال ابو حنيفة واحمد والشافعي والقتبي الشك في فيه جزء اوسع الكلام فيه وعن مالك ان صومها مكروه والا فضل ان يصومها متتابعة
 على الاتصال بيوم العيد مبادرة الى العبادة وعن ابي حنيفة ان الافضل ان يفترقها في الشهر وبه قال ابو يوسف وقد ألفت في المسئلة جزء صغيراً
ام - وفي الدار المختار ونادى تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني (ابي يوسف) ولا اتباع المكروه ان يصوم الفطر و
 خمسة بعد فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن وقال ابن عابد بن قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم
 كرهه والمختار انه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصارى وكان ذلك المعنى **ام**
 ومثله في كتاب النوازل لابي الليث والواقعات للحسام الشهيد المحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصورها
 بأساً ويقول كفى بيوم الفطر مفترقا بينهن وبين رمضان **ام - وفيها ايضا** عامة المتأخرين لمرور باب بأساً واختلفوا هل الافضل التفريق او التتابع **ام**
 وفي الحقايق صومها متصل بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشائخنا في الافضل وعن ابي يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار
 لا بأس به **ام - وفي الوافي والكافي والمختار** يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتماز ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم الست من شوال للعلامة
 قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التبانى وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً الى ابي حنيفة وانه الاصح بانه على غير مزية الاصول وانه صحيح ما
 لم يسبقه احد الى تصحيحه وانه صحيح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيراً من نصوص كتب المذهب
 فراجعها فافهم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في مشروعيتهما انها بمنزلة السنن الرواتب في الصلوة تكمل فائدها بالنسبة
 الى امرجة لم يتتام فائدها بجموعها وانما خضع في بيان فضله التشبه بصوم الدهر لان القواعد المقررة ان الحسنة بعشر مثلاً وبهذه الستة يتو
 الحساب **ام - وقال على القاري** ثم لا ينبغي ان ثواب صوم الدهر يحصل بانضمام ست الى رمضان ولو لم يكن في شوال فكان وجه التخصيص بالمبادرة
 الى التحصيل هذا الأمر **ام** وقد كرهه مالك وقال في الموطأ ما رأيت احداً من اهل العلم يصومها قالوا فيكره لئلا يظن وجوبه قال النوراني واذا ثبتت
 السنة لا تترك لترك بعض الناس او اكثرهم او كلهم وقوله قد يظن وجوبها ينتقض بصحة عرفة وعاشوراء وغيرهما من الصوم المندوب
 وقال الشيخ ابن الرماح وجه الكراهة انه قد يفضى الى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المداومة ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر نحن الى الآن لم نأت
 عيدنا او نحوها فاما عندنا من ذلك فلا بأس لرواه الحديث **ام - يا فضل** ليلة القدر والحث على طلبها وميامين محلها وأرجا اوقات طلبها

فمنهم من قال
 استحبوا صوم
 ستة ايام من
 شوال

صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر **وحدثنا عمرو الناقد** زهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها **وحدثني** حمزة بن يحيى أخينا ابن وهب أخا بني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن أباه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلة القدر أناسا منكم قد أرواها في السبع الأولى وأرى ناسا منكم أرواها في السبع الغواير

قوله أروا إنما يضم الهنزة محمول فعل باض من الأداة، قال ابن الملك تبعاً للطبراني أي خيل لهم في المنام ذلك، وقال الحافظ رحمه الله قيل لهم في المنام أروا في السبع الأواخر قال العيني وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه يقتضي أن ناساً قالوا لهم أن ليلة القدر في السبع الأواخر وليس هذا تفسير قوله أروا ليلة القدر في المنام بل تفسيره أن ناساً أروها أي أرواها فقرأوا على تفسير هذا القائل أخبروا بها في السبع الأواخر ولا يستلزم هذا رؤيته هو **قوله** ليلة القدر إنما خلف في المراد بالقد الذي أضيفت إليه الليلة فتدل المراد به التعظيم لقوله تعالى وما قدر الله حق قدره والمعنى أنها ذات قدر لما نزل القرآن فيها وإنما يقع فيها من تنزل الملائكة أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يحيط بها يصير ذقراً وقيل القدر هنا التضييق لقوله تعالى ومن قدر عليك رزقاً فليتيقن ومعنى التضييق فيها اختفاؤها عن العلم بتعيينها أو كان الأرض تضييق فيها عن الملائكة وقيل المقدر هنا بمعنى القدر ربهم الذي هو موأخي القضاء والمعنى أنه يقلب فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ويه صدر النور كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد عكرمة وقتادة وغيرهم وقال الترمذي إنما جاء القدر بسكون الدال أن كان الشائع في القدر الذي هو موأخي القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد في تلك السنة لتفصيل ما يلحق اليهم فيها مقدراً بمقدار **قوله** في السبع الأواخر الظاهر أن المراد بالأواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فإن الحادية والعشرين آخر السبع الثالث من الشهر وأول السبع الرابع إنما هو الثانية والعشرون ولكن سياج حديث عقبة بن حريث عن ابن عمر عن المؤلف في الباب بلفظ القسوها في العشرة الأواخر فان صنعت أحدكم أو عجز فلا يخلد على السبع البراق يترجم الاحتمال الأول من تفسير السبع الأواخر والله أعلم **قوله** أرى إنما يقتضي أي أعلم المراد أبصر مجازاً **قوله** رؤياكم كما أروا كما جاء في الروايات والمراد من رؤياكم رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس قال ابن القيم كذا روي عن مجاهد الرويا وهو جاز لا يحتاج مصاد **قوله** قد تواطأت إنما بالهناء أي توافقت وزنا ومعنى وقال ابن القيم روي بخبرهم والصواب بالهناء وأصله أن يواط الرجل برجله مكان وطئ صاحبه، وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار وجماعة **قوله** فليتحريها وفي بعض الروايات فالتسوها والفرق بينهما أن كلا منهما طلب وقصد ولكن معنى التحري البلب لا اشتكاله على الطلب بالجد والاجتهاد قال أبو بكر الحديث ظاهر في أن طلبها في السبع مستندة للرؤيا وهو مشكل لأنه أن كان معنى الرؤيا أنه قيل لكل واحد من السبع شرط التحليل التمييز وهو كما لو أنبأنا وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم أن تكون هي في السبع كما لو رويت حوادث القيامة في المنام في ليلة فانه لا تكون تلك الليلة محللاً لقيامها ويحجب بأن يقال الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة ومنه استدلال عبد المطلب برؤياه على موضع زمزم حين أراد حفره والحاصل أن الرؤيا رتجها طلبها في السبع وطلبها أمر وجودي لأنها أثبت بها حكم حتى يروى ما قيل أو عجز بأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وسلم لها كالحديث في رؤيا الأذان قد تكلم الفقهاء فيما لو رأى في منامه النبي صلى الله عليه وسلم على أن المنقول من صنفته حتى تكون رؤياه حقا وأمره بأمره يلزم فقالوا إن خالفنا ثبت عنه التيقن على ما في النقطة من باب العمل بأجر الدليلين لأن ما في النقطة هو لا يجوز وإن كان غير مخالف فعليه خلاف **قوله** ليلة سبع وعشرين إنما هو غير كذا أي أنها غير من العشرة الأواخر لكنه لم يذكر هنا بقية قوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أي رؤياكم في العشرة الأواخر فاطلبوها في الوتر منها وسيأتي التصريح باختلاف الروايات والآية وقد ورد في رواية أحمد في حديث الباب رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الحديث وهذا يدل على كونه شاملاً في تعيين سبع وعشرين أو وقوع التوديد في نفس الرؤيا والله أعلم **قوله** في السبع الأول إنما هو من العشرة الأخيرة وكذا قوله في السبع الغواير أي في العشر الأواخر وهي الأواخر وفي صحيح البخاري من طريق عقيل بن شهاب أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأناساً أروها في العشر الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم

فالتسوها في العشر الغواير **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عقبة وهو ابن حريث قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التسوها في العشر الاخر يعني ليلة القدر فان ضعف احدكم او عجز فلا يغلبن على السبع البواقي **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن جميلة قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان ملتصها فليلتها في العشر الاخر **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن جيلة ومخارب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحبوا ليلة القدر في العشر الاواخر قال في السبع الاواخر **وحدثنا** ابو الطاهر حملة بن يحيى قال اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آريت ليلة القدر ثم اعطاني بعض اهلي فنيستها فالتسوها في العشر الغواير وقال حملة فنيستها **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا يكر وهو ابن مضر عن ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور هذه العشرة ثم يكر الى ان اجاور هذه العشر الاواخر فمن كان اعتكف معي فليبت في معتكفه وقد آيت هذه الليلة فانيستها فالتسوها في العشر الاواخر في كل وتر وقد آيتني اسجد في ماء وطين قال ابو سعيد الخدري صطرتنا ليلة احد وعشرين فركعت المسجد في مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظرت اليه قد انصرف من صلاة الصبح ووجهه مبتل طيناً وماء **وحدثنا ابن ابي عمير** حدثنا عبد العزيز يعني الدراويقي عن يزيد عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر وساق الحديث بمثله غير انه قال فليثبت في معتكفه وقال جبينه مبتل طيناً وماء **وحدثني محمد بن عبد الله** حدثنا المعتمر حدثني عمارة بن غزيرة الانصاري قال سمعت محمد بن ابراهيم يحدث عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشرة اول من مضى ثم اعتكف

التسوها في السبع الاواخر قال الحافظ فلما رأى قوم انها في العشر قوماً في السبع كانوا كما أنهم توافقوا على السبع فالتسوها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ولانه ليس عليهم ام قلت ولما كان قوماً في احدى الليالي العشر او السبع الاول مطلقاً لا يستلزم وقوعها في السبع الاواخر خضعهم على التماسها في العشر الغواير في حديث الباب فانها لا تخلو عنها الاحالة على رؤية احد من رآها ثواب في رواية عقبة بن حريث فان ضعف احدكم او عجز فلا يغلبن على السبع البواقي فهذه درجة منزلة من التماس في العشر والله اعلم **قوله** على السبع البواقي ثم وفي بعض النسخ عن السبع بدل على وكلاهما صحيح **قوله** تحبوا ليلة القدر ثم آيت ليلة القدر ثم بضم اوله على البناء لغير معين في قوله لولا اني علمت بها او من الرؤية اي ابصرتها وانما آرى علامتها قوله وقال حملة فنيستها ثم فنيستها اول بضم النون وتشديد الشين والثاني بفتح النون وتخفيف الشين والمراد انه نسي علم تعيينها في تلك السنة وسياق الكلام على الاختلاف في سبب النسيان في واخر الباب فان قلت اذا جاز النسيان في هذه المسئلة جاز في غيرها فيفوت منه التبليغ الى الامم قلت نسيان الاحكام التي يجب عليه التبليغ لها لا يجوز ولو جاز وقوع ذكره الله تعالى كذا في عمدة القاري وقال الحافظ في الحديث ان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة او بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل لاقتصار عليها ففانت العبادة في غيرها وكانت هذا هو المراد بقوله عسى ان يكون خيرا لكم كما ورد في حديث عبادة عند البخاري - والله اعلم - **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور ثم اعتكف **قوله** ثم يكر الى ان اجاور هذه العشر الاواخر في كل وتر وقد آيتني اسجد في ماء وطين قال في بعض النسخ فليبت من المبيت وفي بعضها فليثبت من الثبوت وفي بعضها فليثبت من المبيت ومعتكفه بفتح الكاف وهو موضع الاعتكاف **قوله** فانيستها ثم بضم الهاء من النساء من باب الافعال **قوله** وقد آيتني ثم بضم التاء اجتمع فيه الفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد وهذا من خصائص افعال التقدير رأيت نفسي **قوله** فركعت المسجد ثم من قوله هم وكف الدم اذا تقاطر دكنا وكف البيت **قوله** ووجهه مبتل طيناً وماء ثم قال الحافظ فيه من الفوائد ترويض وجهه المصلحة والسجود على الخصال رحله الجهر على الاثر الخفيف لكن يعكس عليه قوله في بعض طرقه ووجهه مبتل طيناً وماء واجاب المنوي بان الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الوجهة

يحتقان معهما الشيطان فنسيتهما فالتسوها في العشرة والآخر من رمضان التسوها في التاسعة السابعة والخامسة قال قلت يا أبا سعيد
 أنكم أعلم بالعدد منا قال أجل نحن أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة قال أدامت واحدة وعشرين فالتى
 تليها ثنتين وعشرين وهو التاسعة فأدامت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فأدامت خمس وعشرين فالتى تليها الخامسة
 وقال ابن خلد من كان يحتقان بختمان وحل شتا سعيد بن عمرو بن سهل بن اسحق بن عجل بن الأشعث بن قيس الكندي وعلي بن خنيس
 قالوا أخبرنا أبو حمزة حدثني الضحاك بن عثمان قال ابن خنيس عن الضحاك بن عثمان عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن نعيم بن سعيد
 ولم يذكر له مستنداً - **قوله** يحتقان إلا بتشديد اللغات أى يدعى كل منهما أنه الحق وفي حديث عبادة عند البخاري تلاحي رجلان من التلاحى هاتين
 والمخاصمة قال القاضي عياض فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة وانها سبب في العقوبة المحتوية على الحرمان وفيه ان المكان الذي يحضره الشيطان ترفع
 منه البركة والخير فان قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة قلت انما كانت كذلك لوقوعها في المسجد وهو محل الذكر لا اللغو ثم في الوقت المحظور
 ايضا بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان فالذم طاعرض فيها لا لذاتها ثم انما مستلزمة لرفع الصور ونحوه بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم منهى عنه لقوله تعالى
 لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون قال الباجي وقد يذب البعض فيبتعدى عقوبته إلى غير ما يجزى
 به من لا سبب له فيه في الدنيا أما الآخرة فلا تترز وازدة ودر أخرى **قوله** فنسيتهما أى وفي حديث عبادة عند البخاري فرقت أى من قلبى فنسيتهما
 للاشتغال بالمتخاضمين وقيل المعنى فرقت بركتهما في تلك السنة وقيل التاء في رفعت للملازمة لا لليلة وقال الطبري قال بعضهم رفعت أى معرفتها والحامل له
 على ذلك ان رفعها مسبوق بوقوعها فاذا وقعت لم يكن لرفعها معنى قال ويمكن ان يقال المراد برفعها انها شرعت ان تقع فلما تخاضما رفعت بعد فازل الشرع
 منزلة الوقوع قال القاري وليس معناه ان ذاتها رفعت (للإيد) كما توهمه بعض الشيعة اذ ينافيه قوله فالتسوها بل معناه فرقت معرفتها التي يستند
 اليها الاخبار - ام قال الحافظم اتفقت هذه الاحاديث على سبب النسيان وهو التلاحى والمخاصمة وقد تقدم في الباب من طريق أبي حمزة عن أبي هريرة ثم
 يقطن بعض اهل فنسيتهما وهذا سبب آخر فاما ان يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة مناسبا فيكون سبب النسيان لا ينفك وان تكون
 الرؤية في حديث غيره في الیقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من المخاصمة او يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مريين عن سببين ويحتمل ان يكون
 المعنى يقطن بعض اهل فسمعت تلاحي الرجلين فقلت لا محذور بينهما فنسيتهما للاشتغال بها وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه
 صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم ببيلة القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتها فلم يذكر سبب النسيان وهو ما يقوى
 الحمل على التعدد ولا يستنبط بسبب الكبر من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لمن رآها قال ووجه الدلالة ان الله قد رتب لنبينا انه لو أخبر بها
 والخبر كله فيما قدر له فيستحي اتباعه وذلك قال القاري في شرح المشكوك ولكن فيه خدشة انه اذا خفيت عليه بأناؤه او بجل الاطلاع الأمر بالاخفاء
 فمن اين لغيره الاطلاع المحذور بها فان طريق الكشف ظني ووجه العلامات الظاهرة فيها غير قطعي مع احتمال انها في تلك السنة كذلك فيستوى حينئذ
 أخباؤه وأخفائه مع هذا كما قال السبكي ليس كتمها ولعله أراد هذا المعنى والله اعلم - ام وقد ذكر في شرح المنهاج ذلك عن الحارثي قال والحكم فيه انها
 كرامة والكرامة ينبغي كتمانها بلا خلاف بين اهل الطهري من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب ومن جهة ان لا يأمن الرياء ومن جهة الادب فلا يتشغل
 عن الشكر لله بالنظر اليها وذكرها للناس ومن جهة انه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في المحذور ويبشأنه بقول يعقوب عليه السلام يا بني لا تقصص
 رؤياك على أخوتك الآية (تكميل) وقع في حديث عبادة عند البخاري من الزيادة بعد قوله فرغت وعسى ان يكون خيرا لكم قال الحافظم أى
 وان كان عدله الرفع أزيد خيرا واول منه لانه متحقق فيه لكن في الرفع خير مرجح لاستلزامه مزيد الثواب لكونه سببا لزيادة الاجتهاد في التماسها وانما
 حصل ذلك ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم **قوله** فالتى تليها ثنتين وعشرين قال النووي هكذا هو في أكثر النسخ ثنتين وعشرين بالياء وفي بعضها
 ثنتان وعشرين بالالف والواو والأول أصوب وهو منسوب بفعل محذوف تقديره اعني ثنتين وعشرين **قوله** وهي التاسعة أى قال العلامة السدي
 رحمه الله هذا التفسير لا يناسب ما ورد من التماسها في الأوتار وكذا ما ظهر انها كانت في تلك السنة ليلة احدى وعشرين وما سيحكي انها في سنة ليلة ثلث
 وعشرين وما سيحكي من قول أبي انها ليلة سبع وعشرين وهذا ظاهر قال لا في التاسعة لما احتملت ههنا ان تكون تاسعة ما مضى وتاسعة ما بقي سألوه
 قال انتم أعلم بهذا العدد ثم قال في المداوند التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين والمعنى
 على هذا تسع بقين اربعين بقين وذكر الباجي ان ابن القاسم حكى عن مالك بن اندرج عن هذا وقال هو حديث مشرق لا اعلم انتهى - قلت بناء على المداوند
 على اعتبار شهر رمضان ناقضا وبناء ما عن أبي سعيد على اعتباره واقفا كمالا يخفى - ومن شأن هذا الخلاف ما رواه البخاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال التسوها في العشرة والآخر من رمضان في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تية قال الزركشي الأولى ليلة احدى وعشرين والثانية ليلة ثلاث وعشرين

عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرئت ليلة القدر ثم أنسيتها وإراني صبيحتها أسجد في مكة وطعن قال فمرطنا ليلة ثلاث وعشرين فصل بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصرا أن اترالماء والطين على وجهته أنفه قال وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين **حديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن نمير التمسوا وقال وكيع تحزوا ليلة القدر في العشرة الأخيرة من رمضان **وحديثنا** محمد بن حاتم وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عيينة قال ابن حاتم حدثنا سفيان بن عيينة عن عبدة وعاصم بن أبي النجود سمعا زرين جريش يقول سألت أبا بن كعب فقلت إن أخاك ابن مسعود يقول من يهتم الحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله أراد أن لا يتكلم الناس أما أنه قد علم أنها في رمضان أنها في العشرة الأخيرة وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلفت لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين فقلت بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال العلامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لأشعاع لها **وحديثنا** محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

والمثلاثة خمس وعشرين هكذا قال مالك وقال بعضهم إنما يصير معناه ويوافق ليلة القدر وثرا من الليالي إذا كان الشهر ناقصا فإن كان كاملا فلا يكون إلا في شفع فيكون التاسعة الباقية ليلة اثنين وعشرين وعلى هذا القياس كما ذكره البخاري عن ابن عباس ولا يصادف واحد منهم وترا وهذا على طريقة الحرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف الشهر فأنما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي انتهى قال الشيخ بدر الدين العيني وهذا دال على الانتقال من وتر إلى شفع والنبى صلى الله عليه وسلم لم يأمر أمته بالتأسيها في شهر كامل دون ناقص بل أطلق طلبها في جميعه التي قد منها الله تعالى على التمام مرة وعلى النقص أخرى فثبت انتقالها في العشرة الأخيرة وقيل إنما خاطبهم بالنقص لأنه ليس على تمام شهر على يقين **قوله** فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين هذا يخالف ما تقدم في حديث أبي سعيد من قوله فأصبح من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فمطرت السماء الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها ثلاث وعشرون وهذا ظاهر الأول جاز على لغة شاذة أنه يجوز حذف المضاف ويبقى لمضاف إليه مجرورا أي ليلة ثلاث وعشرين، وعبد الله بن أنيس هذا بالتصغير هو الجعني حليف الأنصار شهد العقبة وأحد أمات بالشاعر قال أبو عمر روى ابن جريح هذا الحديث (حاشي الباب) وقال في آخره فكان الجعني عيسى تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئا من رمضان قبلها ولا بعد ها ولا يوم الفطر في المؤطا وأبي داود أن ابن أنيس قال يا رسول الله أنى أكون في باديتي وأنا بحمد الله أصلي بها فمر في ليلة من هذا الشهر أنزلها بهذا المسجد أصليها فيه فقال صلى الله عليه وسلم أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان فصلها فيه. **قوله** سمعا زرين جريش الخ زركبنا الزراي وتشديد الزاء وجيش مصغرا **قوله** من يقيم الحول الخ أي من يهتم للطاعة في بعض ساعات كل ليالي السنة قاله القاري **قوله** يصب ليلة القدر الخ أي يبلها يقيها للإيهام في تبينها والاختلاف في تعيينها وهذا يؤيد الرواية المشهورة عن أماننا أبي حنيفة رحمه الله أنها لا تختص برب رمضان وسيأتي بسطه **قوله** أراد أن لا يتكلم الناس الخ أي لا يتحدثوا على قول واحد أن كان هو الصحيح الغالب على الظن الذي مبني الفتوى عليه فلا يقوموا إلا في تلك الليلة ويتركوا قيام سائر الليالي فيفوت حكمتهما الإيهام الذي نسب بسببها عليه الصلوة والسلام **قوله** أنه قد علموا الخ لعل المراد بطريق الظن وسيأتي ما يؤيد في آخر الحديث **قوله** وأنها ليلة سبع وعشرين الخ أي على الأغلب **قوله** ثم حلفت الخ بناء على غلبة الظن **قوله** لا يستثنى الخ حال أي حلفت حلفا جازما من غير أن يقول عقيبها أن شاء الله تعالى مثل أن يقول الحالف لا فعلت كذا إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله فانه لا ينقضي اليمين وأنه لا يظهر جزم الحالف وقال الطيبي هو قول الرجل أن شاء الله يقال حلفت فلان عينا ليس فيها شيء ولا شئ ولا ثنية ولا استثناء كلها واحد وأصلها من النش وهو الكف والرد وذلك أن الحالف إذا قال الله أفعلت كذا إلا أن يشاء الله غيره فقد رد انعقاد ذلك اليمين **قوله** أنها تطلع يومئذ الخ أي يوم ما تكون تلك الليلة ليلة القدر **قوله** لأشعاع لها الخ وفي رواية لأحد مثل الطست وكان خزيمة من حديث ابن عباس تصبغ الشمس يومها حمراء ضعيفة، قال القاري وهذا دليل أظهر من الشمس على قلنا أن علمه ظني لا قطعي حيث بنى اجتهاده على هذا الاستدلال قال ابن جبري لأشعاع لها وقد أيتها صبيحة ليلة سبع وعشرين طلعت كذلك إذا كان ذلك دليلا لا بانضمامها إلى كلامه قال الطيبي والشعاع هو ما يرى من ضوء الشمس عند حدرها مثل الحبال والقضبان مقبلة إليك كما نظرت إليها قيل معنى لأشعاع لها لأن الملائكة لكثرة اختلافها وتزددها في ليلتها ونزولها إلى الأرض وصعودها تستر بأجنتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس، أم وفيان الأجسام اللطيفة لا تستر شيئا من الأشياء الكثيفة نعم لو قيل غلب نور تلك الليلة ضوء الشمس مع بُعد المسافة الزمانية لمبا في أظفارها الزمانية لكان وجهها وجها، والأظفار فائدة كونه علامة مع أنه إنما يوجد بعد انقضاء الليلة أن يشكر على حصول تلك النعمة أن قام بخدمة الليلة ولا فيئأسف على ما فاتته من الكرامة ويتدارك في السنة الآتية وإنما لم يجعل علامة في أول ليلتها إبقاء لها على إيمانها والله سبحانه

قال سمعت عباد بن ابي لبابة يحدث عن زبائن جثيش عن ابي بن كعب قال قال ابي في ليلة القدر - والله اني لا أعلمها قال شعبة واكثر على هي الليلة التي امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين وانما شك شعبة في هذا الخبر هي الليلة التي امرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحديثي بها صاحب لي عنه **وحل ثنا محمد بن عباد وابن ابي عمير** قالوا امرنا وهو الفلاني عن يزيد وهو ابن كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال تذكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايتكم نيك كرم حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة

وتعالى اعلم قال الحافظ وقد ورد ليلة القدر علامات اكثرها لا تظهر الا بعد ان تمضي ام - قلت وبعضها يختص بما وقع في هذه ليلة القدر عليه وسلم كما نبه عليه ابو عمر فيما نقله العيني والبعض الآخر يحتل وقوعه في بعض السنين دون بعض ولعل من أوضح علامات ما سكون القلب الى العبادة فيها واستلذاذها بالطاعات القربات لا سيما تلاوة القرآن كالا ستلذاذ بالذائد الحسية بل ازيد منه والله سبحانه وتعالى اعلم - قال الحافظ واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له ام لا فيقول يرى كل شيء ساجداً وقيل الا نوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً او خطاباً من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري ان جميع ذلك غير لازم وانما لا يشترط حصولها لثبوت شيء ولا سماعه واختلفوا ايضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له انه قامها وان لم يظهر له شيء او يتوقف ذلك على كشفها له في الاول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة الى الثاني ذهب اكثر ويديل لصا وقع عند مسلم من حديث ابي هريرة بلغظ من يقيم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عباد عند احمد من قامها ايماً واحسباً ثم وفقت له قال النووي معنى يوافقها اي يعلم انها ليلة القدر فيوافقها ويحتل ان يكون المراد يوافقها في نفس الامر ان لم يعلم هو ذلك وفي حديث زبائن جثيش عن ابن مسعود قال من يقرأ حول يصب ليلة القدر وهو محتل للقولين ايضاً وقال النووي ايضاً في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر سمعناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له وهو جاز على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلو بها وهو الذي يتبرج في نظري ولا انكر حصول الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو لم توفق له وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود وفرعوا على القول بأشراط العلومها انه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا في بيت واحد وقال الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعيون لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليلاً الى السنة فضلاً عن ليالي رمضان وتعقبه ابن المنير في الحاشية بانه لا ينبغي اطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصل له العلامة ولم ينفع الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاهما ابو سعيد نزول المطر ونحن نرى كثيراً من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد ان ليلة القدر لا يراها الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قاتل تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق واخر ارف الخارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة افضل والعبادة انما هي بالاستقامة فانها تستحيل ان تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله اعلم - **قوله** وهو مثل شق جفنة الم كبير الشين وهو النصف والجفنة بفتح الجيم معرفة قال القاضي فيه اشارة الى انها انما تكون في اواخر الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر والله اعلم قال النووي واعلم ان ليلة القدر موجودة مما سبق التنبيه عليه فانها تروى وتحققها من شاء الله تعالى من غير ادم كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الاحاديث السابقة في الباب واخبار الصالحين بها وروى لها اكثر من ان تحصر اما قول القاضي عياض المهلب بن ابي صفر لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش تبهت عليه لتلايف تريبه - والله اعلم - ام - قال الحافظ وقد اختلفت العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك اكثر من اربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة وقد اشرت كنا في اخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما - ام - وهما انا اذكر بعضاً من تلك الاقوال الاول انها ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيخان وابو بكر الرازي متهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم قال ابن عابدين في ذكر في البحر عن الحنفية ان المشهور عن الامام (ابي حنيفة) انها تدور في السنة كلها قل تكون في رمضان وقد تكون في غيره - ام - قلت ويؤيد ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته الملكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور فيه اقول فاني رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه رأيتها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتروى في الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر - ام - الثاني انها

مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر رواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه ابوداود وفي شرح الهداية الجزرية عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحايلي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروجي في شرح الهداية قول أبي حنيفة انها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في ليلة معينة منه مبهمة وكذا قال النسفي في المنظومة

وليلة القدر بكل الشهر * دائرة وعينها هاندار

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وأجابوا عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي كان عليه السلام التمسها فيه والسيقات تدل عليها لمن تأمل طرق الاحاديث والفاظها كقوله ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة وغير ذلك مما يطلع عليه الاستقراء. والله اعلم. الثالث انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن ارقم قال ما اشد ولا املأى انها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرجه ابوداود عن ابن مسعود ايضاً. الرابع انها اول ليلة من العشر الاخير واليهما الشافعي وجزيرة جماعة من الشافعية لكن قال السبكي انه ليس محرز وما به عندهم، الخامس انها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسعود بن عبد الله بن انيس مرفوعاً كما تقدم قريباً في الباب وقلت يا رسول الله ان لي بادية اكون فيها قمر في ليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح معاً وروى قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه الصحيح في مسند من طريق البخاري عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعاً وروى عبد المولى عن معمر بن ابيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من كان متحياً فليتحها ليلة سبع عشرة وعشرين ويسير الطيب وعز ابن جريم عن عبيد بن ابي يزيد عن ابن عباس انه كان يوقظ اهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد المولى عن طريق يونس بن سيف مع سعيد بن المسيب قول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق كحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين الشاهرا انها ليلة اربع وعشرين روى ذلك عن ابن مسعود والشعب والحسن قتادة وفتحهم حديث

واثلاثة ان القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان، السابع انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب احمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما مضى قريباً في الباب، وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال ايكم يذكر ليلة الصهباء وات قالت انا وذلك ليلة سبع وعشرين (هكذا وقع في الفقه ليلة الصهباء وات وفي جميع الروايات ليلة الصبا وان ولو انهم هذه اللفظة) ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسعود اي رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا احد من حديث مرفوعاً ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا ابن المنذر من كان متحياً فليتحها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في مسنده وعن معاوية نحوه أخرجه ابوداود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن اكثر العلماء وهو استنباط ابن عباس عند عمر مع موافقته له وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته انت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين كان العامة تعتقد انها ليلة القدر وهذا اذا كان المخالف غير فقيه يعرف الاختلاف كما في الدلائل المختار الثاني انها في اوتار العشر الاخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها، قال الحافظ وهو باجح الاقوال وصار اليه ابو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب التساع انها تنتقل في العشر الاخير كآله قاله ابو قلابة ونص عليه مالك واثوري واحمد وسحاق وزعم الماوردي انه متفق عليه وكأنه اخذ من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه ويؤيد كونها في العشر الاخير حديث ابى سعيد الصخري جابر بن ابي قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكفت في العشر الاخير وسطان الذي تطلب امامك وسيأتي ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاخير في طلب ليلة القدر واعتكافات ازواجه بعده والاجتهاد فيه واختلف القائلون به فمنهم من قال هي نية محتملة على كل سواء ومنهم من قال بعض لياليه أرجح من بعض الاخر انها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن ابى يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التوقيف، وفيها للعلماء اقوال اختلفت ستة واربعين وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهرها التغاير والابحار انها في رمضان وانها تنتقل وارجاهها العشر الاخير وارجاهها اوتار العشر وأرجح اوتار العشر ليلة احدى وعشرين او ثلاث وعشرين عند الشافعية وأرجاهها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين والله اعلم. وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ان ليلة القدر ليلتان احدهما ليلة فيها يفرق كل امر حكيم فيها نزل القرآن لحظة واحدة فنزل بعد ذلك نتاجها وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها، واتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوح من انتشار الروحانية ومجي الملائكة الى الارض فيتفق المسلمون فيها على الطاعات فيتحاكس انوارهم فيها بينهم ويتقرب منهم الملائكة ويتباعد منهم الشياطين ويستجاب منهم ادعيتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان في اوتار العشر الاخر تتقدم وتأخر فيها ولا يخرج منها من قصد الاولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اري رؤياكم قد تواترت في السبع الاواخر وقال آيت هذه الليلة

وحدثنا محمد بن محمد بن الرزائي حدثنا حاتم بن سميع عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف

ثلاثة ايام في كل سنة في مكة وطعن في ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف الصلابة فيها مبني على اختلافهم في وجلاها ومن اذنت من وجدها كالمهرج في ذلك عفو فاعف عني ام وفي الفقه قال العلماء لما حكم في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما لو عتيت لها ليلة لا تقصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة وهذه الحكمة موطودة عند من يقول انها في جميع السنة او في جميع رمضان او في جميع

العشر الاخير وفي اوتارها خاصة الا ان الاول ثم الثاني اليق به كما نبه عليه ابي بن كعب في حديثه المار في الباب والله اعلم **كتاب الاعتكاف**

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف اعني في رذ المختار الاعتكاف لغة اللبث اي المكث في اتي موضع كان وحس النفس فيه قال في البحر هو

لغة افتعال من عكف اذا دام من باب طلب عكفه حبسه ومنه والهدى معكوكا سمي به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائط

(مغرب) وفي النهاية مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف في المسجد اللازم العكوف ومنه يعكفون على اصنامهم لهه اه وشراها هو اللبث في المسجد

بنية فاللبث هو الركن والكون في المسجد والنية شرطان (من الهداية والرد المختار) والمسجد فيه اعلم من المسجد المعروف ومسجد البيت في حق المرأة كما سيأتي البحث فيه ولا اعتكاف ثلاثة اقله واجب بالذم وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قارا

بعد الاحتار على من لم يفعل من الصحابة وسحب في غيره من الازمنة قال في رد المختار وشرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب ام

قال العلامة ابن عابدين في حاشيته قوله على المذهب راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابلته رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضا وهو في

على اختلاف الرواية في ان التطوع مقدر بمحو او لا ففي رواية الاصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطالة وعلى رواية تقديره بيوم وهي رواية الحسن ايضا يكون الصوم شرطالة كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضا في الاعتكاف المسنون لانه مقدر بالاعتكاف الاخير حتى لو

اعتكفه بلا صوم لم يصح ان لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا يتحصل به اقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر سن لبث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذر وتصريحه بالسنية ولا على التطوع لقوله بعد واقله ساعة فتعين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط

الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بان الصوم انما هو شرط في المنذر فقط دون غيره فيه نظر لانهم انما صرحوا بكونه شرط في المنذر

غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور انه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا فسف من الدلالة الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذر والمستوف والتطوع

ثوقا الصوم شرط لصحة الاول والثالث لوتبع للثاني لما قلنا ولو كان من اداهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليا يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف فعبارة

صاحب الدلالة احسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهري انتهى قال الخطيب واشترط الصيا قال ابن عمر ابن عباس خرج عبد الرزاق عنهما باسناد صحيح وعنه عائشة

نحوه وبه قال مالك والاوزاعي الحنفية واختلف عن احمد واحيى ام ومذهب الشافعي واصحابه ان الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف بل يصح اعتكافا فطر

ويصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة قاله النووي واحتمل الحنفية ومن وافقه مما اخرج ابو داود عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن

عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما

لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع قال ابو داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وعبد الرحمن بن اسحق

وان تكلم فيه بعضهم فقد اخرج له مسلم وثقة ابن معين وثني عليه غيره قال يزيد بن زريع ما جاءنا احفظ منه وقال احمد هو رجل صالح او مقبول

وحكى الترمذي في العلل عن البخاري انه ثقة وقد مر في البيهقي في باب المعتكف يخرج عن المسجد لبول او غائط من سبته من طريق عقيل عن ابن شهاب

عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف ازاوجه من بعد السنة في المعتكف ان

لا يخرج الا لما جته التي لا بد له منها ولا يعود مريضاً ولا يمس امرأته ولا يباشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة والسنة فيمن اعتكف ان يصوم

قال البيهقي بعدا راجع هذا الحديث وحديث عبد الرحمن بن اسحق قال الشيخ قد ذهب كثير من الحفاظ الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة

وان من راجع ما يثبت وهو فيه فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضاً ولا يجيب عن

ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة (وعن ابن جريح) عن الزهري عن سعيد بن المسيب انه قال المعتكف لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ام قال ابن الرزائي في جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قلنا قريبا

ان هذا الحديث لا يثبت حكمه المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة واقوى به مرة اخرى وقد اخرج الدارقطني من حديث القاسم بن معن عن ابن جريح عن الزهري بسنده وفي آخره ويؤمر من اعتكف ان يصوم واخرجه ايضا من حديث الحجاج عن ابن جريح بسنده وفي آخره وسنة من اعتكف ان يصوم

قال ومذهب المالكيين ان الصحابي اذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيرة والطريقة وذلك قد لم مشترك بين الروايتين السنة المصطلح عليها

في نسخة من نسخة غريبة
يا فخر لا عكاف في نسخة غريبة
انما هو وهو شرط في التطوع او لا

في العشر الاخر من رمضان وحديثي ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس بن يزيد ان نافعاً حدث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان قال نافع وقد رايت عبد الله المكي الذي كان يعتكف فيه رسول الله

وشله حديث سنوا بهم سنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولو تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصوم للمعتكف مع ترك المس والخروج دليل على ان المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها - واخرج ابوداؤد والنسائي عن عبد الله بن بديل عن عمر بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يعتكف في العشر الاخر من رمضان فقال لعنه الله عليه وسلم وفي لفظ للنسائي فامره ان يعتكف ويصوم قال الدارقطني تفرد به عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن عمر وهو ضعيف الحديث والثقات من اصحاب عمر لم يذكروا الصوم منها ابن جريج وابن عبيدة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم والحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الصوم بل اني نذرت في الحجة اهلية ان اعتكف في المسجد الحرام ليلة فقال عليه الصلاة والسلام اوف بذلك وفيها ايضا عن عمر رضي الله عنه انه جعل على نفسه ان يعتكف يوماً فقال اوف بذلك واجمع بينهما ان المراد الليلة مع يومها او اليوم مع ليلته وغاية ما فيه انه سكت عن ذكر الصوم في هذه الرواية وقد رويت برواية الثقة وتأيدت بمؤيد فيجب لها فالثقة بن بديل قال فيه ابن معين صالح وذكر ابن حبان في الثقات قال في البحر المنقذ وفي الميزان غرر الدارقطني ومشاهيره وقال ابن عدي كاعلم للمتقدمين فيه كلاماً فاذا ذكره وذكر ابن ابى حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكى صالح وذكره ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات قال مكى صالح وذكره ابن حبان ايضا في كتاب الثقات ورواية الثقة مقبولة ومن لم يذكر الشئ ليس بحجة على من ذكره - ام - والمؤيد ما نقل من حديث عائشة رضي الله عنها الصحيح السند فان رفعه زيادة ثقة وما اخرج البيهقي عن اسيد عن عاصم حدثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما قال لا المعتكف يصوم فقول ابن عمر رضي الله عنهما بلزومه مع انه راوى واقعة ابيه يقوى ظن صحة تلك الزيادة في حديث ابيه وما رواه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه وصححه ولم يتم له ذلك ففيه عبد الله بن محمد الرضائي وهو مجهول ومع جماله لم يرفع عنه غيره بل ينفونه على ابن عباس ويؤيد الوقت ما ذكره البيهقي بعد ذكره تفرد الرضائي حيث قال وقد رآه ابو بكر الحميدي عن عبد العزيز بن محمد عن ابي سهيل بن مالك قال اجتمعت انا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز وكان على امرأته اعتكاف نذر في المسجد الحرام فقال ابن شهاب لا يكون اعتكاف الا بصوم فقال عمر بن عبد العزيز اومن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فمن ابى بكر قال لا قال فمن عمر قال لا قال ابراهيم بن نصرته فوجدت طائفة وعطاء فسألتها عن ذلك فقال طائفة كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً الا ان يجعله على نفسه وقال عطاء ذلك رأي صحيح - ام - فلو كان ابن عباس يرفع لم يقصر طائفة عليه اذ لو يكن يخف عليه خصوصاً في مثل هذه القضية وقول عطاء بحضور ذلك رأي صحيح فعز ذلك اعتراف البيهقي بان رفعه وهو لم يسلّم الموقوف عن المعارض اذ قد ذكرنا رواية البيهقي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما انهما قال لا المعتكف يصوم فتعارض عن ابن عباس وقال عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقصور عن ابن عباس قال من اعتكف فعليه الصوم ودفع المعارضة عنه بان يجعل مرجع الضمير في قوله الا ان يجعله الاعتكاف فيكون دليل اشتراط الصوم في الاعتكاف للندوة دون النفل ويخص حديث الرزاق عنه به وكذا حديث عمر بن الخطاب الذي لا يشترط له الاعتكاف الا بالاصحاح في قوله ما لك انه بلغه عن القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر قال لا الاعتكاف الا بالصوم وقال مالك والامر على ذلك عندنا انه لا اعتكاف الا بالصيام فهذه كلها تؤيد إطلاق الاشتراط وهو رواية الحسن وفي رواية الاصل وهو قول حماد اقل الاعتكاف النفل ساعة فيكون من غير صوم - وعلى هذه الرواية رواية الاصل فما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه يجعل على الاعتكاف النفل لان معنى النفل على المساهلة ويجعل ما ثبت عنه باسناد صحيح من اشتراط الصوم على ما سوى ذلك وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة نذر عمر رضي الله عنه فآوت بنذر مع قطع النظر عن زيادة عبد الله بن بديل محمول على الاعتكاف المستحب الذي هو في حكم النفل فان نذر كان قبل الاسلام كما هو مصرح في الروايات في هذا الباب لا يصح عندنا فلا يجب الوفاء به والامر بأيفاء الاستحباب فصلا الاعتكاف نفلاً فيجب واجب وهذا لا يشترط له الصوم على رواية الاصل عندنا والله اعلم - **قوله في العشر الاخر** اخبرنا قال الشيخ والى الله الدهلوى قدس الله روحه ولما كان الاعتكاف في المسجد سبباً للجمع الناطق وصفاء القلب والتفرغ للطاعة والتشبه بالملائكة والتعرض لوجبات ليلة القدر اختار النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الاخر سنة للمحسنين من أمته - ام - قال في البائع والاعتكاف تقرب الى الله تعالى بمجاورة بيته والاعراض عن الدنيا والاقبال على خدمته لطلب الرحمة وطمع المغفرة حتى قال عطاء الخراساني مثل المعتكف مثل الذي اتق نفسه بين يدي الله تعالى يقول لا أبرح حتى يخبرني **قوله** المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم من المسجد وحل ثنا سهل بن عثمان حدثنا عقبة بن خالد السكوني عن عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الأولى وأخر من رمضان **حدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا أبو مغوية **حدثنا سهل بن عثمان** أخبرنا حفص بن غياث جميعاً عن هشام **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب اللذان قالوا **حدثنا ابن مزيار** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الأولى وأخر من رمضان **حدثنا قتيبة بن سعيد** **حدثنا ثمالث** عن عقیل عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة الأولى وأخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده **حدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا أبو معاوية عن يحيى صلى الله عليه وسلم أن نادى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر كان إذا اعتكف طهر له فراشه ورائعاً سطوانة التوبة **قوله** من المسجد **قوله** قال الإمام وأتفق العلماء على مشروعية المسجد للاعتكاف إلا حين بن عمر بن لباته المالكى فأجازه في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المحدث للصلاة فيه وفي قول الشافعي قد يروى وجه لصحابه ولما ألكية يجوز للرجال والنساء أن يتطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى الاختصاصه بالمسجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بأولاً وجعل وأما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور يعومهم في كل مسجد إلا لمن تدرمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب بالشرع عند مالك وخصه طائفة من السلف كالزهد بالجامع مطلقاً وأما إليه الشافعي في القدير وخصه حنيفة بن إيمان بالمسجد الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة، أم وقد استدلل بعض العلماء على مشروعية المسجد من غير تخصيص بمسجد دون مسجد بقوله تعالى وكذا نبأ شروهم وأنتم عاكفون في المساجد وجه الدلالة منها أن الاعتكاف لو صرح في غير المسجد لم يختص بحريم المباشرة به لأن الجماع منافع للاعتكاف بالجامع فعلم من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها ونقل ابن المنذر الجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع وروى الطبري وغيره من طرق فتارة في سبيل الآية كما إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقى امرأة جامعها أن شاء فنزلت كذا في الفقه وما نقله عن الحنفية في ذلك المختار وأوليت امرأة في مسجد بيتها ويكره في المسجد أم قال ابن عابدين أي تنزيهاً كما هو ظاهر النهاية (نهر) وصرح في المباحث بأنه خلاص الأفضل، أم فيجوز في المسجد بدت كراهته، والله أعلم **قوله** حتى توفاه الله عز وجل قال السند في يمكن أن يكون ذلك بعد ما أرى ليلة القدر في العشرة الأخيرة وهو لا ينافي واعتكاف العشرة الأولى قبل ذلك فلا ينافي ما سبق من مثل المسعودي **قوله** ويؤيد هذا التطبيق ما روى عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف أول سنة العشرة الأولى ثم اعتكف العشرة الوسطى ثم اعتكف العشرة الأولى وقال أني رأيت ليلة القدر فيها فأنسيتها فلم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيهن حتى توفي صلى الله عليه وسلم قال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير وأسنده حسن **قال** الحافظ ويؤخذ منه أي من حديث الباب أنه لا يمتنع وليس من الخصائص لاعتكاف أزواجه بعد عليه الصلاة والسلام وأما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالأوصال وأراه تركه لشدة تهم ولم يبلغني عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر بن عبد الرحمن - **قوله** وكان إذا أراد منعة محضومة ولا فقد حكيانه عن غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليه من العرب وقال أنه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على تأكله وقال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مسنون، وقد مر في ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول عجبا للمسلمين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ قدم المدينة حتى قبضه الله **قوله** ثم اعتكف أزواجه **قوله** قال الزبيدي فأشارت إلى استمرار حكم الاعتكاف حتى في حق النساء فكن أمهات المؤمنين يعتكفن بعد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبير وإن كان هو في حياته قد أنكر عليهن الاعتكاف بعد أن رجع بعضهن كما هو في الحديث الصحيح فذلك لمعنى آخر وهو كإقيل خواتن يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل أرون القرب منه لغيره من عليه ولغيرته عليهن أو ذهاب المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف أو لتخصيتهن من المسجد بأبنيتهم والله أعلم **قوله** شك في أن اعتكافه صلى الله عليه وسلم كان في مسجده وكذا اعتكاف أزواجه فأخذ منه اختصاص الاعتكاف بالمسجد وأنه لا يجوز في مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة فيه لا في حق الرجل ولا في حق المرأة إذ لو جاز في البيت لفعله ولو مرة لما في ملازمة المسجد من المشقة لا سيما في حق النساء **قوله** قال الحافظين **قوله** قال الشافعي كراهته لم ينفى المسجد الذي تصلي فيه الجماعة واحتج بحديث الأخبية الآتي في الباب فإنه قال على كراهته الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من يراها وقال ابن عبد البر لو كان ابن عيينة زاد في الحديث أي حديث الباب أنهن استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز - **قوله** وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها وفي رواية لمرحان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال أحمد، أم قال الزبيدي رم والذي في كتب أصحابنا المرأة تعتكف في مسجد بيتها ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ولا أول أفضل ومسجد حيها أفضل

ابن سعيّد عن عمر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وإن أمر بجباة فضرّب لها أراد الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان فأمرت زينب بجباة فضرّب وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بجباة فضرّب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر نظر فإذا الأخبية فقتل آل البرير ذن فأمر بجباة لها من المسجد الأعظم وليس لها أن تعتكف في غير موضع صلاحها من بيتها وإن لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه، أم - قال الشيخ أبو بكر الرازي رحمه الله وقد ورد في الحديث المرفوع أن صلوة المرأة في دارها أفضل من صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في دارها وصلواتها في محرابها أفضل من صلواتها في بيتها فلما كانت صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في بيتها كان اعتكافها كذا قال، وإنما كره ذلك للمرأة في المسجد لأنها نصير لأبنة مع الرجال في المسجد وذلك مكره لها سواء كانت معتكفة أو غير معتكفة، قال ولما جاز للمرأة الاعتكاف باتفاق الفقهاء وجب أن يكون ذلك في بيتها لقوله عليه السلام ويوتن خير لمن وسأ في الكلام على حديث الأخبية قريئاً وحمل القاري قولها في حديث الباب ثم اعتكفت أزواجه من بعد على الاعتكاف في بيوتهن لما علم من عدم رضائهن عليه الصلوة والسلام لعلهن ولا شك أنه خلاف الظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** صلى الفجر ثم دخل معتكفه أم قال المحافظ فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلوة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري وقال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس أو أول الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن أنها تخلى بنفسه في المكان الذي اعتكفه لنفسه بعد صلوة الصبح وهذا الجواب يشكك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فعلى هذا فالأمر أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدل على جواز الخروج وإما أن لا يكون شرع فيدل على أن أول وقته بعد صلوة الصبح، أم قلت وقد صرح الحنفية بأن من شرع في الاعتكاف النفل ثم تركه لا يلزم قضاءه لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وأما التأويل المذكور من جانب الجمهور في قوله ثم دخل معتكفه فلا يلائم لفظة حديث الباب من قوله إذا اراد أن يعتكف وأوله بعض علماء العصر بأنه يحتمل أن يكون المراد بالفجر عشرين فكانه صلى الله عليه وسلم عاد إلى الاعتكاف العشر قبل وقته وقبل أنما كان دخوله لينظر فيما يحتاج إليه وهيئته لا اعتكافه وهو غير معتكف ثم يخرج فيصل المغرب ثم يدخل الاعتكاف والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** وأنه أمر بجباة الخ بكسر المجمة ثم موحدة وهو بالمد النجمة من وبراء صوف ولا يكون من الشعر وهو على عمودين أو ثلاثة ويجب على الأخبية نحو الخمار والأخمة قال الثوري فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد يفر فيه ملة اعتكافه فأكمل يضيق على الناس وإذا اتخذ يكون في آخر المسجد ورحابه لئلا يضيق على غيره وليكون أخل له وأكمل في انفرادة **قوله** وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الخ ورواية الأوزاعي فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت قبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن لكن رواية ابن عيينة عند النسائي ثم استأذنته حفصة فأذن لها وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة - فقد فترت الأزواج في هذه الروايات بعائشة وحفصة وزينب فقط **قوله** فإذا الأخبية الخ أي مضروبة وفي رواية ابن فضيل أبصار أربع قباب يعني قبة له وثلاثاً للثلاثة وفي رواية ابن عيينة عند النسائي قال لمز منذ قالوا لعائشة وحفصة وزينب - **قوله** آل البرير ذن الخ بمنزلة استفهام معدة وبغير مد وآل البرير نصب وفي رواية ابن فضيل ما حملن على هذا أنهن عوها وآل البرير في هذه الرواية مرفوع قال القاضي عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام (آل البرير ذن) أي ما رأوا فعلهن لأنه خاف أن يكن غيرهن فسات في الاعتكاف بل أردن القرب منه والمباهاة به ولأن المسجد يجمع الناس ويحضر الأعراب والمنافقون، عن حاجات الدخول والخروج فبئذ لن بذلك ولأنه صلى الله عليه وسلم إذا رآهن عند في المسجد فصار كأنه في منزله بحضوره مع أزواجه وذووب المقصود من الاعتكاف هو العبادة والأزواج ومتعلقات الدنيا والأهمل ضيق المسجد بأخبيتهن وخوها - وقال الشيخ أبو بكر الرازي، وهذا الخ (أي حديث الأخبية) يدل على كراهة الاعتكاف للنساء في المسجد بقوله آل البرير ذن يعني هذا ليس من البرير يدل على كراهية ذلك منهم أنه لم يعتكف - ذلك الشهر ونقض بناءه - حتى نقض ابن عيينة ولو سلم لمن الاعتكاف عند ما ترك الاعتكاف بعد الحزمية ولما جوز لمن تركه وهو قربة إلى الله تعالى وفي هذا دلالة على أنه فأكبر اعتكاف النساء في المساجد فإن قيل قد روي سفيان بن عيينة هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمر عن عائشة وقالت في استأذنتني النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف فأذن لي ثم استأذنت زينب فأذن لها فلما صلى الفجر رأي في المسجد أربعة أبنة فقال ما هذا فقالوا زينب وحفصة وعما شتر فذل آل البرير ذن فلم يعتكف فأخبرت في هذا الحديث بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قيل له ليس فيه أنه أذن لمن في الاعتكاف في المسجد ويحتمل أن يكون لأنه، أنصت إلى اعتكافهن في بيوتهن ويدل عليه أنه لما رأى أبنته في المسجد ترك الاعتكاف حتى تركن أيضاً وهذا يدل على أن الأذن

عن عبد الواحد بن زياد قال قتيبة حدثنا عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عبيد الله قال سمعت ابراهيم يقول سمعت الاسود بن يزيد يقول قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشرة الاواخر ما لا يجتهد في غيرها مثل ثمان ابي بكر بن ابي شيبة وابو كريب استحق قال استحق اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو مغوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما في العشر قط **وحدثنى ابو بكر بن نافع العبدى**

عن الثوري واستشهد بقول الشاعر قوما اذا حاربوا شددوا ما زهرهم عن النساء ولو باتت باطهارى وذكر ابن ابي شيبة عن ابي بكر بن عبيد الله وقال الخطابي يحتمل ان يريد به الجهد في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزى او تشمرت له ويحتمل ان يراد التثبير والاعتزال معا ويحتمل ان يراد الحقيقة والمجاز لكن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة فيكون المراد شدد منزى حقيقة فلم يجله واعتزل النساء وشمته للعبادة قلت وقد وقع في رواية عامر بن ضمرة المذكورة شدد منزى واعتزل النساء فحطفه بالواو فيتقوى الاحتمال الاول - كذا في الفقه وقول الطيبى مبنى على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلافة مشهورة قوله عن الحسن بن عبيد الله انه هو كوفي نخعي قد مر عبي القطار عليه الحسن بن عمر وقال ابن معين ثقة صالح وثقه ابو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش، انتهى - وقد تقدم هذا الحديث عن ابراهيم وتقدم به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذى واما مسلم فصحيح حديثه لشواهده على عادته وقال النجاشي في بعض نسخ الصحيح ولو اخرج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب قوله لا يجتهد في غيره الخ فيه الحرص على مدونة القيام في العشرة الاخير اشارة الى الحث على تجويد الخاتمة ختم الله لنا بخيرا مدين - باب صوم عشر ذي الحجة قوله صائما في العشر قط الخ هذا يوم كراهة صوم العشر وليس فيها كراهة بل هي مستحبة استحبابا شديدا فقد روى الترمذى وابن ماجه بسند فيه مقال عن ابي هريرة مرفوعا ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد لهما فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيل كل ليلة منها بقيام ليلة القدر لا سيما يوم الاثنين منها وهو يوم عرفة لما صح انه يكفر سنتين فقد ثبت في صحيح البخارى في كتاب العيدين عن ابن عباس ما العمل في ايام افضل منه وهذه ورواه الطيالسي في مسنده والدارقطني بلفظ ما العمل في ايام افضل منه في عشر ذي الحجة ورواه الترمذى وابن ماجه وغيرهما بلفظ ما من ايام العمل الصالح فيها احب الى الله تعالى من هذه الايام يعني ايام العشر لفظا الترمذى من هذه الايام العشر بل يعني وطن بعضهم ان قوله يعني تفسير من بعض روايته لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لان ارجح الصور في العمل لمشمولة له وللصلاة والذكر والصدقة وغير ذلك واستشكل تجريم الصوم يوم العيد لجيب بانه محمول على الغالب او الاكثر من ايام العشرة ويتأول اى يحل قولها يعني عائشة لم يصم العشر على انه لم يصمه حينئذ لعارض من مرض وسفر او غيرها وانما امره صائما فيه ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في فضل الامر لانها انما نفت رؤيتها ويدل عليه حديث هنيئة بن خالد عن امرأته عن بعض ازواج النبی صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة ورواه ابو داود والنسائي واحمد وحسنه بعض الحفاظ وقال الزيلعي حديث ضعيف المثبت مقدم على النافي وقد كان يقسم للتبع نلهم صياما عند عائشة وصام عند غيرها ورد بانه يبعد كل البعد ان يلزم عدة سنين على عدم صوم في نوبتها دون غيرها فالجواب له الاول اسئل - وحديث هنيئة اسناده ضعيف فلا يعارض الصحيح وقال الحافظ في حديث الباب انه لا يعارض احاديث فضائل العشر لاحتمال ان يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب ان يعلم خشية ان يفرض على امته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة ايضا ام - والنبي صلى الله عليه وسلم اعلم بالعمل الذي فيه صلاحية الافتراض وبما ليس كذلك، والذي يظهر ان السبب امتياز عشر ذي الحجة امكان اجتماع اتمات العبادة فيه وهي الصلاة والصوم والحج ولا يتأتى ذلك في غيرها وعلى هذا هل يخص الفضل بالحاج لانه الذي تميزت به او يعر المقيم فيه احتمال والثاني ظاهر الحديث وقال ابو امامة ابن النخاس فان قلت ايما افضل عشر ذي الحجة او العشرة الاخر من رمضان فالجواب ان عشر ذي الحجة افضل لاشتمالها على اليوم الذي مارى الشيطان في يوم غير يومه لا ادخر ولا اغبط ولا احقر منه فهو يوم عرفة قال صلى الله عليه وسلم وما ذاك الا لما راى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام اخرجه مالك وكون صيامه يكفر سنتين الماضية والآتية ولا شتمها اى العشر على اعظم الايام حرمة عند الله وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى يوم الحج الاكبر وليالي عشر رمضان الاخير افضل لاشتمالها على ليلة القدر التي هي خير من الف شهر من تأمل هذا الجواب جده كافي شافيا اشار اليه الفاضل المفضل صلى الله عليه وسلم في قوله ما من ايام العمل فيها احب الى الله من عشر ذي الحجة الحديث، فتأمل قوله ما من ايام ودون ان يقول ما من عشر ونحوه، قال الزرقاني وهذا قد تعقب بان الايام اذا اطلقت دخل فيها الليالي تبعا وفي البرزوخية عن جابر مرفوعا افضل ايام الدنيا ايام العشر وقلنا تسوا الله بها في قوله والفجر واليا عشر، ولو صح حديث ابي هريرة عند الترمذى قيام ليلة منها بقيام ليلة القدر لكان صريحا في

ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيارة مكان مخصوص وهو البيت الشامي في رطلين مخصوص وهو اشهر الحج بقصيص وهو الطواف بالسعي والوقوف محرمات فيه المحرمات للغير مع زيادة وصفت، ام- واختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور انها سنة ست وبلد جزم الراعي في كتاب السير وصحة ابن الرفعة وقيل سنة خمس حكاه الواقدي محتجاً بقصة ضامن ثعلبة فان في حديثه ذكر الحج وذكر محمد بن جبيب ان قد ومكان سنة خمس من الهجرة وقال الطبري وقد روي ان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم كان في سنة تسع وقيل انه فرض سنة تسع حكاه النوري في الروضة وحكاه الماوردي في الاحكام السلطانية وصحة القاضي عياض والقرطبي وصحبه ابن القيم في الهدى فقال ان الصحيح ان الحج فرض في اوخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود او اخر سنة تسع وانه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللائق به في حاله صلى الله عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست اوسبع او ثمان او تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست ان فيها نزل قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامامة اذا شرع فيه فان هذا من وجوب ابتداءه، ام وهذا كله لا يقتضيه نفي الحج قبل ذلك لاجل وجه الفرضية ففي الترمذي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حج تحجبتين قبل ان يهاجر ووجه بعد ما هاجر معها عمر وعنه ابن عباس حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حج اخرجه ابن ماجه والحاكم وقال ابن الجوزي حج تحجبتين لا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان عليه السلام يحج كل سنة قبل ان يهاجر قال الحافظ الذي لا يترك فيه انه لم يترك الحج وهو بمكة قط لان قريشاً في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج وانما يتأخرون من لم يكون بمكة او عاقته ضعف واذا كانوا وهو على غير دين يحضرون على اقامة الحج ويرونه من مفاخرهم التي امتازوا بها على غيرهم من العرب فكيف يظن ان الله صلى الله عليه وسلم يتركه وقد ثبت ان جابر بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفاً بعرفة وانه من توفيق الله له وثبت دعاءه قبائل العرب الى الاسلام بمكة ثلاث سنين متواليه، انتهى- ثم اختلف في الحج عند اصحابنا هل هو واجب على الفور او على التراخي وبالأول قال ابو يوسف اي في اول اوقات الامكان فمن اخره عن العام الاول اثم وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة كما في المحيط والخانية وشرح المجمع وفي القنية انه المختار قال القدر في هو قول شاذنا وبالثاني قال محمد لكن جوازه مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج اثم عندنا ايضاً ووقت الحج عندنا لصولييين يستمي مشكلاً ولو حجج الوجه الاول انه يشبه المصارع لانه لا يصح في عام واحد الا بحج واحد وشبهه الظرف لان افعاله لا تستغرق اوقاته والوجه الثاني ان ابا يوسف لما قال بتعيين اشهر الحج من العام الاول جعله كالمعيا ومحل التماثل بعد ماله جعله كالظرف ولو يجزى كل منهما بما قال فان ابا يوسف لو جزم بكونه معياراً لقال من اخره عن العام الاول يكون قضاء لا اداء مع ان لا يقول به بل يقول انه يكون اداء ولقال ان التطوع في العام الاول لا يجوز مع ان لا يقول به بل يقول ان يجزى وان محتمل ان لو جزم بكونه ظرفاً لقال ان من اخره عن العام الاول لا يات اصالاً اي لا في بقية حياته ولا في آخر عمره مع ان لا يقول به بل يقول ان من مات ولم يحج اثم في آخر عمره فحصل الاستحالة ثوان القائل بالفور لا يجزى بالمعيارية والقائل بالتراخي لو يجزى بالظرفية بل كل منهما يجوز المجتهدين لكن القائل بالفور يترجم حجة المعيارية ويوجب اداءه في العام الاول حتى لو اخره عنه بلا عذر اثم لتركه الواجب لكن لو اداءه في العام الثاني كان اداءً لا قضاء والقائل بالتراخي يترجم حجة الظرفية حتى لو اداءه بعد العام الاول كذا في التأخير لكن لو اخره فوات ولم يحج اثم في آخر عمره وقال بعض اصحابنا المتأخرين والمعتدل ان الخلاف في هذه المسئلة ابتدأ في ابا يوسف على بكه احتياط لان الموت في سنته غير نادراً ثم وعمل حكوا بالتوسع لظواهر الحال في قضاء الانسان الله اعلم وممن قال ان الحج على التراخي السافعي والثوري والاوزاعي ممن قال على الفور مالك واحمد وكان الكرخي يقول هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى- كذا في شرح الاحياء وقال الأبي نالكي في شرح صحيح مسلم والقبول بالتراخي انما هو ما لم يخف الفوات وخوفه يكون بعذر السن وخوف تعاهد الامراض وعذر السن حدة ابن رشد بالتسعين والله اعلم قوله ان رجلاً سأل الخ وفي بعض روايات البيهقي نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع الراوي عن ابن عمر الى مقدم المسجد فذكر الحديث وظهر ان ذلك كان بالمدينة وتوقع في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيجوز على المعتدل وبؤيده ان حديث ابن عمر جاب به السائل وحديث ابن عباس ابتداءه في الخطبة، ام ملخصاً من الفقه - قوله ما يليس المحرم من الاحرام لغة مصدر، احرماً اذا دخل في حرمة لا تنتهك وجل حرماً اي محرم كذا في الصحاح وشرعاً الدخول في حرمة مخصوصة اي التزامها غير انه لا يتحقق شرعاً الا بالنية مع التذكر والخصوصية، والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى او تقليد البذل فلا بد من التلبية او ما يقوم مقامها فلونى ولم يلب او بالعكس لا يصير محرماً وهل يصير محرماً بالنية والتلبية او باحدهما بشرط الاخر المعتمد بذكر الحسام الشهيد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شرعاً في الصلوة بالنية لكن بشرط التكبيرة كالتكبيرة كما في شرح اللباب، كذا في رد المحتار، قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا قال النوري قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام وجزله لان ما لا يليس منحصر في فصل النصيب به

اختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج

الليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم

اختلف اصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور او على التراخي

لا يلزم

ولا العمامة ولا السراويلات ولا البراس ولا الخفاف إلا أحداً لا يجد النخلين فليلبس الخفين وليقطعهما

والصور وبعض المواضع كالمساجد، أم وقال النووي قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الأزار والرواء أن يجعل عز الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل وليتذكر كبراته محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانه لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر كبره الموت وليأس الكفان ويتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يجعل عز الترفه وزينة الدنيا وملاذها ويجمع همه لمقاصد الآخرة، أم - قوله ولا العمامة جمع عمامة قال النووي ونبيه صلى الله عليه وسلم بالعلماء والبراس على كل سائر الرأس مخيطاً كان أو غيره حتى العصاية فانها حرام فان احتاج إليها شجرة أو صديق أو غيرها شداها ولزمته الفدية، أم وقال الخطابي ذكر العمامة والبراس معاً ليل على أنه لا يجوز تغطية الرأس بالاعتقاد ولا بالنادى قال ومن النادر المكتل بحمله على راسه قلت مراده أن يجعله على رأسه كلبس القبع ولا يلزم شيء بمجرد وضعه على راسه كهيئة الحامل لحاجته ولو انفس في الماء لا يضر فانه لا يسمى لباساً وكذا لو ستر راسه ببدلة - قوله ولا السراويلات الخ قال القاري جمع الجمع، وفي القاموس السراويل فارسية معربة جمعها سراويلات وهي جمع سراويل وسروالة، أم - فالسراويلات تكون جمع الجمع حيثن - والسراويل هي ما يقال له في الهندية شلوار قال الحافظ رحمه الله صلى الله عليه وسلم اشتري من رجل سراويل من سريدين قيس أخرجه الأربعة واحمل وصححه ابن حبان من حديثه وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال قدمت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى مني سراويل فأبحر لي وما كان لي شترية عبثاً وإن كان غالب لبسه الأزار وقال ابن القيم في الهدى اشتري صلى الله عليه وسلم السراويل والظاهر أنه إنما اشتراه ليلبسه ثم قال ومروى في حديث أنه لبس السراويل وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه، أم - قوله ولا البراس الخ جمع برنس وهو كل ثوب رأسه منه ملتصق به من دداعة أو جبة أو مطر وغيره وقال الجوهري هي قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام وهو من البرنس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة وقيل أنه غير عربي سكت في لغة القاري قال الحافظ وذكر بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان وقد سئل مالك عنه فقال لا بأس به قيل فأنه من لبوس النصارى قال كان يلبس ههنا وقال عبد الله بن أبي بكر ما كان أحد من القراء إلا له برنس وأخرج الطبراني من حديث أبي قرصافة قال كسأني رسول الله صلى الله عليه وسلم برنساً فقال ألبسه وفي سنده من لا يعرف ولعل من كرهه أخذ بعوم حيث علم رفعه أي كره لبوس الرهبان فأنه من تنزيههم وتشبهه فليس مني أخرجه الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به، قوله ولا الخفاف الخ بكسر الخاء جمع خف قال النووي نبيه صلى الله عليه وسلم بالخفاف على كل سائر الخف من ملبس وحجم وجوب وغيرها وهذا ما قبله كله حكم الرجال إمام المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره الأستروجهما فأنه حرام بكل ساتر وفي سترين يها بالقفازين خلوات للعلماء وهما قولان للشافعي أصحهما شترية، أم - قال الغزالي في الأحياء والمرأة أن تلبس كل مخيط بعلان كاستروجهما بما عماشه فان أحرامها في وجهها، أم قال العلامة الزبيدي في شرحه أي أن الوجه في حق المرأة كالرأس في حق الرجل ويعبر عن ذلك بأن أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها وأصل ذلك ما روى البخاري من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعاً لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين ونقل البيهقي عن الحكم عن أبي علي الحافظ أن لا تنتقب المرأة من قول ابن عمر أديج في الخبر وقال صاحب الأمام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر أيضاً الخلاف هل هو من قول ابن عمر أم من حديثه وقد مر ما لك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وله طرف في البخاري موصولة ومعلقة ثمان قوله فان أحرامها في وجهها هو لفظ حديث أخرجه البيهقي في المعرفة عن ابن عمر قال أحرام المرأة في وجهها وأحرام الرجل في رأسه وأخرج الدارقطني الطبراني والعقيلي وابن عدي من حديثه بلفظ ليس على المرأة أحرام إلا في وجهها وأسناده ضعيف قال العقيلي لا يتابع على رفعه أنما يروى موقوفاً وقال الدارقطني والعلل الضوابط وقفه وليس للرجل لبس القفازين كما ليس له لبس الخفين وهل للمرأة فيه قولان أحدهما لا يجوز قاله في الأم والأملاء وبه قال مالك وأحمد الثاني وهو منقول المزني نعم وبه قال بر حنيفة وفي الوجيز أنه أصح القولين، أم - قال ابن عابدين وأفاذ قوله وبعضه (أي قول ابن أمير الحاج فيما ذكره من الضابط الذي نقلناه فيما قبل) حرمة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير وبعه القاري في شرح الباب وأما المرأة فينبى لها عدمه كما في البدائع وتماهه فيما علقناه على البحر - أم - قوله إلا أحلام قال ابن المنذر يستفاد منه جواز استعمال أحد في الأثبات خلافاً لمن خضه بضرورة الشعر قال والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الأثبات إلا أن كان يعقبه نفى - قوله لا يجوز نخلين الخ أفاد أنه لو وجها لا يقطعها لما فيه من ثلاث المال بغير حاجة أفاده في البحر - وقال الشيخ ابن العمامم لكنهم أطلقوا جواز لبسه (أي الملك) ومقتضى المذكور في النص أنه مقتيد بما إذا لم يجد نخلين، أم - قال الحافظ والمراد بجعل الجوان أن لا يقدر على تحصيله أما لفقد أو ترك بذل المالك له وعجزه عن الشئ أن وجد من يبيعه أو الأجرة ولو بيع بغيره لزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا أن أعير له قوله فليلبس الخفين الخ ظاهره أمر للرجل لكنه لما شرع للتسهيل لم يناس التثقل وإنما هو للرخصة، كذا في الفقه - قوله وليقطعها الخ قال الشيخ بدر الدين العيني

أسفل من الكبين

رحمه الله الشرط في الخفين القطع خلافاً للاحكام فانه اجاز لبس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكي عن عطاء مثله قال لان في قطعهما فساداً قال الخطابي يشبه ان يكون عطاء لم يبلغه حديث ابن عمر انما الفساد ان يفعل ما نهت عنه الشريعة فاما ما اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بنفسه قال والحجب من اجل في هذا فانه لا يكاد يخالف سنة تلافيه وقلت سنة لم تبلغه ويشبه ان يكون انما ذهب الى حديث ابن عباس الا في الباب بلفظ الخفان لمن لم يجد النعلين يعني المحرم ونحو حديث جابر الذي يليه قلت اجاب الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر فان البيهقي روى عن عمر بن دينار قال لم يذكر ابن عباس القطع وقال ابن عمر لم يقطعهما حتى يكونا اسفل من الكبين فلا أدري اقول الحديثين نسخ الآخر وروى اللاتقي عن عمر قال انظر ايها قبل حديث ابن عمر وحديث ابن عباس قال البيهقي فحملهما عمر بن دينار على نسخ احدهما الآخر قال البيهقي وروى ابن عوف وغيره عن نافع عن ابن عمر ان ذلك كان بالمدينة قبل الاحرام وروى في رواية شعبة عن عمر بن عبد الله عن ابن عباس ان ذلك كان باليمن وذلك بعد قصة ابن عمر اجاب الشافعي عن هذا في الامم فقال كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال ان يكون عزبة او شك فيه فلم يؤده واما سكنت عنه واما اذاه فلم يؤده عنه ومنها ما قالوا منهم ابن الجوزي ان حديث ابن عمر اختلف في رفعه ورفعه وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه واجيب عن هذا بانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامم بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس ايضاً فرواه ابن ابي شيبة بأسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ولا يشك احد من المحدثين ان حديث ابن عمر اصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه اصح الامم كند واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيل انه شيخ بصري لا يعرفه ام - قال في الفتح كذا قال وهو معروف موصوفاً بالفقه عند الامم ام ومهما قاله ابن الجوزي ان الامم بالقطع يحل على الحاجة لا على الاشتراط عملاً بالحديثين اجيب بأنه تعسف استعمال اللفظ في غير موضعه وقال ابن قدامة الحنبلي ولا يقطعها عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً عن الخلاف اخذوا بالاحتياط قال العيني والاحسن في هذا ان يقال ان حديث ابن عباس قد مر في بعض طرق الصحيحة موافقة لحديث ابن عمر في قطع الخفين رواه النسائي في سننه قال اخبرنا اسمعيل بن مسعود حدثنا يزيد بن زريع حدثنا الربيع عن عمر بن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا لم يجد النعلين لم يقطع الخفين فليلبس الخفين ليقطعها اسفل من الكبين هذا اسناد صحيح اسمعيل بن مسعود الجحدري ثقة ابو حاتم وغيره وبقية رجال الصحيح والزيادة من الثقة مقبولة على المتن الصحيح ام قلت هكذا وقع ذكر القطع في حديث جابر ايضاً عند الطبراني في الأوسط باسناد حسن حديثي في مجمع الزوائد فاتفقت الاحاديث كلها والله الحمد - واما ما ذكره ابن قدامة في المغني من رواية ابن ابي موسى عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمحرم ان يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية فلما اخبرته بهذا ارجع فلم اقف على اسنادها - وقال خرج ابو داود عن سالم ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت ابي عبيد ان عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك يعني رجع عن فتواه فهذا انما هو في حق المرأة المحرمة وفيه دليل على انه يجوز لها ان تلبس الخفين بغير قطع والله تعالى اعلم قال الحافظ ومظاهر الحديث ان لافدية على من لبسها اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بانها لو وجبت لبسها النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ام - قلت وهذا الذي حكاه عن الحنفية قلا اختاره الطحاوي في معاني الآثار ورجحه من حيث الأدلة وعزاه الى ابي حنيفة وصاحبيه رحمه الله ولكن قال علي القاري في شرح المشكاة بعد نقل كلامه وفي منسك ابن جماعة وان شاء قطع الخفين من الكبين لبسها ولا فدية عند الاربعة ام واغرب الطبري والنووي وانقرطبي وابن حجر رحمه الله فحكوا عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه الفدية اذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين وهو خلاف المذهب بل قال في مطلب الفائق وهذه الراية ليس لها وجود في المذهب بل هي منتقدة ام وفي المحتار وما عزي الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعها مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب ام - قلت فما ظنك بوجوبها اذا قطعها مع عدم النعلين قول اسفل من الكبين الم المراد قطعها بحيث يصير الكبين وافرقتها من الساق مكشوفة لا قطع موضع الكبين فقط كما لا يخفى قال المعين والمراد بالكبين العظمان النابتان عند مفصل الساق والقدم ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة عن جابر عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين خرق ظمورها وترك فيها قدر ما يستمسك رجلاه وقال بعضهم وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة قلت الذي قال لا يعرف عند اهل اللغة هو ان بطال والذي قاله هو لا يعرف وكيف والامام محمد بن الحسن ام في اللغة والعربية فمن اراد تحقيق صدر هذا فليست في مصنفه الذي وضعه على اوضاع يعجز عنه الفحول من العلماء والاساطين من المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الاصمعي قال الامام محمد بن زيد ام - واسند الخطيب البغدادي عن الشافعي قال لم يأت

ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس وحديث يحيى بن يحيى وعمر الناقذ وزهير بن حرب كلهم عن ابن عبيدة

سميت اخفت روحا من محل بن الحسن وماريت أفصح منه كنت اذا رأيته يقل كأن القرآن نزل بلغته وعن ابن عبيد ما رأيت أعلم بكتاب الله من محل بن الحسن
كلنا في شرح التحرير ص ١٢١ وابو عبيد مع أمته كان يستند بقول محل في اللغة راجع له تاج العروس من لفظ الوتر قلت وفي القاموس الكعب كل مفصل للعظام
والعظم الناشئ فوق القدم والناشران من جانبيها أي القدم قال في تاج العروس وانكر الأصمعي قول الناس انه فظهر القدم وسأل ابن جابر اهل بن يحيى عن
الكعب فأوما ثعلب الى رجله الى المفصل منها سبأته عليه ثم قال هذا قول المفضل وابن الاعرابي قال وأوما الى النابتين قال وهذا قول ابن عمر وابن العلاء
والأصمعي وكل قداما صاب كذا في لسان العرب ام - وما نقل عن محمد بن قداخه صاحب المختار وغيره في الاحرام قال ابن عابد بن وهو المفصل الذي في وسط
القدم كذا روى هشام عن محمد بن جعفر في الوضوء فانه العظم النابت اي المرتفع ولم يعين في الحديث احدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليهما حمل على الأول
احتياطا لان الاحوط فيما كان اكثر كشفا رجس والله اعلم وقال الشيخ محمد بن عابد السدي وما تقدم من قول عروة فيما أخرجه ابن أبي شيبة صريح في ان
المطلوب من المحرم كشف ظاهر قدمه ولا يتم ذلك الا اذا كان المراد من الكعب كعب المفصل الذي في وسط القدم عند معقل الشراك بخلاف ما اذا كان المراد
من الكعب كعب الوضوء فانه لا حاجة حينئذ الى قوله خرق ظهورها وانما يقال عند ذلك قطع ماعلا كعبين فانه اذا قطع ماعلا كعبيه كان كشفا لكعب الوضوء
ولو تيق حاجة المترك ما يستمسك رجلاه فان الاستمسك حاصل من غير شيء قال والعجب من الحفاظ بن حجر وغيره حيث جعل هذا الأمر مؤثرا لما ثبت
اليه الشافعية وغيرهم من ان المراد من الكعب كعب الوضوء وهذا مبني على صريح عبارة عروة والله اعلم ام - قوله ولا تلبسوا من الثياب التي دخل
فيه الأناث ايضا وذكر هذا العنوان ليشمل الذكور والأناث قاله العيني - والدليل على التعميم ما أخرجه الحاكم عن ابن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخبر النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران قوله مسه الزعفران اسم أجمع وقد صرفته العرب فقالوا ثوب زعفران
وقدر عفر ثوبه يزعفره زعفره ويجمع على زعافر قوله ولا الورس اسم يقع الواو وسكون الراء وفي آخره سين مهلهة وقال ابو حنيفة الورس يزرع بأرض اليمن
زرعا ولا يكون بغدير اليمن وقال الجوهري الورس نبت أصفر يكون باليمن قال الرازي وهو كما يقال اشهر طيب بلاد اليمن وقال ابن بيطار في جامعته يزرع باليمن
من الصين واليمن والهند وليس بنبات يزرع كما زعم من زعم وفي الفتح الورس نبت أصفر طيب الريح يصنع به قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه
نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في الأئمة الشتم فيؤخذ منه تحريم انواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب واستدل بقوله
مسه على تحريم ما صلب كذا وبعضه ولو خفيت رائحته قال مالك في الموطأ انما يكره لبس المصبغات لانهما تنفض وقال الشافعية اذا صار الثوب
بحيث لو اصابه الماء لم يبق له رائحة لم ينعى ام - قال العيني ثم قال اصحابنا ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الاحرام وهو المنقول عن
سعيد بن جبيرة وعطاء بن ابي رباح والحسن وطائوس وقتادة والنخعي والثوري واحمل ما سخطت الى ثور ومعه لا ينفض لا يتناثر صبغه وقيل لا يفوح بريحه
وهما منقولان عن محل بن الحسن والتعويل على نيل الرائحة حتى لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفوح بريحه يمنع من ذلك لان ذلك دليل بقول الطيب
اذا طيب ما له رائحة طيبة وقد روى الطحاوي عن فهد بن يحيى بن عبد الحميد عن ابي معاوية وعن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن صالح الا زوي عن
ابي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تلبسوا ثوبا مسه ورس او زعفران يعني في الاحرام الا ان يكون غسلا واخرجه
ابو عمر ايضا من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني فان قلت ما حال هذه الزيادة اعني قوله الا ان يكون غسلا قلت صحيح لان رجالة ثقات مروى هذه التوبة
ابو معاوية الضرير وهو ثقة ثبت فان قلت قال ابن حزم ولا نعلمه صحيحا وقال احمد بن حنبل ابو معاوية مضطرب الحديث في احاديث عبيد الله وطريق
احد بطله غيره قلت قال الطحاوي قال ابن ابي عمير رأيت يحيى بن معين وهو متعجب من الحماني اذ حدث بهذا الحديث فقال عبد الرحمن بن صالح الا زوي
هذا الحديث عندي ثم وثب من فوره فجاء بأصله فاخرج منه هذا الحديث عن ابي معاوية كما ذكره يحيى الحماني فكتب عنه يحيى بن معين وكفى لصحة
هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وكتابة يحيى بن معين ودوايته ابي معاوية واما قول ابن حزم ولا نعلمه صحيحا فهو في محله بصحته فهذا لا يستلزم في صحة
الحديث في علم غيره فافهم ام - قلت والحماني ضعفه الاكثر من وعبد الرحمن بن صالح وثقه عامتهم واما ما روي من التشيع فلا يمنع قبول حديثه
وابو معاوية الضرير مضطرب الحديث في عبيد الله كما قاله احمد ومع ذلك هو ملتبس بروي هذا الحديث معنعنا فانا لله تعالى اعلم بصحته والحكمة في تحريم
الطيب ان يبعد من زينة الدنيا ولا يدع الى الجماع ولا ينافي الحاج فانه اشعث اغبر ومحصلة ارادة ان يجمع همه لمقاصد الآخرة قال العيني روى
ومما يستفاد من ظاهر الحديث جواز لبس المزعفر والمورس لغير الرجل المحرم لانه قال ذلك في جواب السؤال عما يلبس المحرم قدل على جواره لغيره
فان قلت اخرجه الشيخان من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخش ان يتزعفر الرجل قلت قال شيخنا زين الدين رحمه الله اجمع بين الحديثين بان
يحتل ان يقال ان جواب سؤالهم انتهى عند قوله اسفل من الكعبين ثوابا نف بطل لا تعلق له بالمسئول عنه فقال ولا تلبسوا شيئا من الثياب بالآخرة

وقوله ولا تلبسوا من الثياب التي دخل فيها الأناث اي لا تلبسوا من الثياب التي هي من جنس الأنثى كالقفازي والنقاب وما من الورس والزعفران

قال يحيى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم القبيص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً ممشه ورس لا زعفران ولا الخفين الا ان يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران او ورس قال من لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** وابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعاً عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل من لم يجد الا زاروا الخفان لمن لم يجد النعلين يعني المحرم **وحديثنا** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر **وحديثنا** ابو غسان الرازي حدثنا جميعاً عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فرفات فذكر هذا الحديث **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة **وحديثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا هشيم **وحديثنا** ابو كريب حدثنا وكيع عن سفيان **وحديثنا** علي بن خنيس اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحديثنا** علي بن مجروح حدثنا اسمعيل عن ايوب كل هؤلاء عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد ولم يذكر احد منهم يخطب فرفات غير شعبة وحده **وحديثنا** احمد بن عبد الله بن حنبل حدثنا زهير حدثنا ابو الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد زاراً فليلبس اربيل **وحديثنا** شيبان بن فروخ حدثناهما محمد بن عطاء بن ابي رباح عن صفوان بن يعلى بن منية عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة عليه جبة وعليها مخلوق او قال أثر صفره فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمري قال انزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي فستر ثوب وكان يعلى يقول وددت اني ارى النبي صلى الله عليه وسلم وقد نزل عليه الوحي **وقال**

ثوبكم حكم المرأة المحرمة، انتم، قلت هذا الاحتمال فيه بعدل لوجه الجمع من المراد من النهي عن تعذر الرجل ان يزعم بدنه فاما لبس الثوب المنزوع لغير المحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما رواه النسائي من حديث عبد العزيز بن مصعب عن ابي قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزعم الرجل جلده واسناده صحيح والحديث الذي ينهى النهي عن مطلق التزعمر يحل المطلق على المقيلا الذي فيه بان يزعم الرجل جلده ويؤيد ذلك ما ورد في جواز لبس الثياب المنزوعة والمكسوة للرجال فيما رواه ابو داود وابن ماجه من حديث قيس بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت له ما يتبردا فاعتسل ثوباً ثنية بلحفة صفراء فرائت اثر الورس عليه لفظ ابن ماجه ورواه ابو داود من حديث ابن عمر مرفوعاً كان يصنع بالصفرة ثيابه كلها حتى علمته ورواه النسائي وفلفظه ان ابن عمر كان يصنع ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح وفلفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابي بان ما صنع غزله ثم لم يلبس يلبس في النهي ووافقه البيهقي على هذا - **ام** - قال الحافظ واستنبط من منع لبس الثوب المنزوع من اكل اطعمه الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعنه مالك في خلافت وقال الحنفية لا يحرم لان المراد اللبس التطيب والاكمل لا يعل متطيلاً **قوله** السراويل من لم يجد الا زار الخفان قال القاري وليس عليه فدية وهو قول الشافعية وقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله ليس له لبس السراويل فليلبس ثوباً او يلبسه من غير ثوب فتق عليه دم وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير ثوب عند عدم الا زار ولا يلزم منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكابه المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحاق الاذى ولبس الخيط للعذر وقد صرح الطحاوي في الآثار بأباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتق السراويل حتى يصير غير مخيط كما قال به ابو حنيفة قياساً على الخفين لما عارضه الشافعية بان فيه اضاعة مال فمردوداً بتقديم لعدم فرضه انه بعد الفتق لا يستلزم العورة يجوز له لبسه من غير فتق بل هو متعين واجب الا انه يفدي واما قول ابن جبروع عن ابي حنيفة ومالك امتناع لبس السراويل على هيبته مطلقاً فغير صحيح عنهما - **قوله** عن صفوان بن يعلى بن منية عن ابيه ان ابو يعلى ابن امية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفخ الثمانية وهي أمه وقيل جتته **قوله** وهو بالجعرانة ان بكير الجهم والعين الممثلة تشد اليد قال البكري كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف الداء ويسكن العين وكذا الخلاف في اخذ بنية وهي بين الطائف ومكة وهي الى مكة ادى وقال ابن الاثير وهي قريب من مكة وهي في الحبل وميقات الاحرام وقال ياقوت هو غير الجعرانة اني بارض العراق قال سيف بن عمر نزلها المسلمون لقتال الفرس وقال يوسف بن ماهك اعتمر بها ثلثمائة نبي عليهم الصلوة والسلام يعني بالجعرانة التي تسمى بنية كذا في عمدة القاري وقال القاري الجعرانة موضع معروف احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم للعمرة وهو افضل من التعميم عند الشافعية خلافاً لابي حنيفة ببناء على ان الدليل القوي اقوى عند لان القول لا يصدر الا عن قصد والفعل يحتمل ان يكون اتفاقاً لا قصداً وقد امر صلى الله عليه وسلم بالتمتع وهو اقرب المواضع من المحرم **قوله** وعليها مخلوق ان يفهم الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران **قوله** وانزل عليه الوحي قال الاثير ما نزل من ساق الاحاديث ان نزوله سبب القضية قال النووي قد يتوهم من يقول انه لا يحكم باجتماعه وقد يجاب بأنه لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك وانما هو على ما قبله من الاجتهاد **قوله** فستر ثوب ان قال الاثير

قوله في جواز لبس الثياب المنزوعة والمكسوة للرجال فيما رواه ابو داود وابن ماجه من حديث قيس بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت له ما يتبردا فاعتسل ثوباً ثنية بلحفة صفراء فرائت اثر الورس عليه لفظ ابن ماجه ورواه ابو داود من حديث ابن عمر مرفوعاً كان يصنع بالصفرة ثيابه كلها حتى علمته ورواه النسائي وفلفظه ان ابن عمر كان يصنع ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح وفلفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابي بان ما صنع غزله ثم لم يلبس يلبس في النهي ووافقه البيهقي على هذا - ام - قال الحافظ واستنبط من منع لبس الثوب المنزوع من اكل اطعمه الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعنه مالك في خلافت وقال الحنفية لا يحرم لان المراد اللبس التطيب والاكمل لا يعل متطيلاً قوله السراويل من لم يجد الا زار الخفان قال القاري وليس عليه فدية وهو قول الشافعية وقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله ليس له لبس السراويل فليلبس ثوباً او يلبسه من غير ثوب فتق عليه دم وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير ثوب عند عدم الا زار ولا يلزم منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكابه المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحاق الاذى ولبس الخيط للعذر وقد صرح الطحاوي في الآثار بأباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتق السراويل حتى يصير غير مخيط كما قال به ابو حنيفة قياساً على الخفين لما عارضه الشافعية بان فيه اضاعة مال فمردوداً بتقديم لعدم فرضه انه بعد الفتق لا يستلزم العورة يجوز له لبسه من غير فتق بل هو متعين واجب الا انه يفدي واما قول ابن جبروع عن ابي حنيفة ومالك امتناع لبس السراويل على هيبته مطلقاً فغير صحيح عنهما - قوله عن صفوان بن يعلى بن منية عن ابيه ان ابو يعلى ابن امية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفخ الثمانية وهي أمه وقيل جتته قوله وهو بالجعرانة ان بكير الجهم والعين الممثلة تشد اليد قال البكري كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف الداء ويسكن العين وكذا الخلاف في اخذ بنية وهي بين الطائف ومكة وهي الى مكة ادى وقال ابن الاثير وهي قريب من مكة وهي في الحبل وميقات الاحرام وقال ياقوت هو غير الجعرانة اني بارض العراق قال سيف بن عمر نزلها المسلمون لقتال الفرس وقال يوسف بن ماهك اعتمر بها ثلثمائة نبي عليهم الصلوة والسلام يعني بالجعرانة التي تسمى بنية كذا في عمدة القاري وقال القاري الجعرانة موضع معروف احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم للعمرة وهو افضل من التعميم عند الشافعية خلافاً لابي حنيفة ببناء على ان الدليل القوي اقوى عند لان القول لا يصدر الا عن قصد والفعل يحتمل ان يكون اتفاقاً لا قصداً وقد امر صلى الله عليه وسلم بالتمتع وهو اقرب المواضع من المحرم قوله وعليها مخلوق ان يفهم الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران قوله وانزل عليه الوحي قال الاثير ما نزل من ساق الاحاديث ان نزوله سبب القضية قال النووي قد يتوهم من يقول انه لا يحكم باجتماعه وقد يجاب بأنه لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك وانما هو على ما قبله من الاجتهاد قوله فستر ثوب ان قال الاثير

فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي قال فرجع عمر طرقت الثوب فظفرت إليه له غطيظ وقال
واحسبه كغطيظ البكر قال فلما سري عنه قال ابن السائل عن العمرة أغسل عنك أثر الضنفة أو قال أثر الخلق وأخلع عنك جنتك
يا أي إن السائر له عمر وسائر أياه يحتمل أنه بأذن سابق أو مقارن أو بأجتهاده رضي الله عنه **قوله** فقال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه لفظ ستر وهو عمر رضي الله عنه **قوله** فرجع عمر طرقت الثوب الخ فان قيل إذا كان الحكم الستر كما نقله فلهذا قد مر عمر على رفع الثوب وقد علمت
اختلافهم عند منزهه صلى الله عليه وسلم هل يغسل دون ثوب حتى سمعوا غسلوه في ثوبه قلت يحتمل أنه أيضاً بأذن سابق أو بأجتهاده وليس رؤية وجهه
كجريدة من الثوب للغسل، كذا قال الأبي حم - وقال النووي رفع عمر الثوب وإدخاله إلى صفوان رأسه كله محمول على أنهم علموا أنه صلى الله عليه وسلم لا يكره
الإطلاع عليه في تلك الحال لأن فيها تقوية للإيمان بالإطلاع على الوحي **قوله** غطيظ الخ هو صوت النفس المتردد من النائم والمغمى وبسبب لك شدة
ثقل الوحي كما قال تعالى إنا سنلقي عليك حولا ثقيلاً قال الأبي قد قدمنا حقيقة الوحي وانقسامه في كتابه الإيمان وهو الأشد من تلك الأقسام فقل
ذلك الأشد هو الذي يغتله، اه - وفيه أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة أشار إليه ابن المنير - **قوله** كغطيظ البكر الخ نفهم الباء المحوطة
وهو الغنى من الأبل والبكرة الفتاة والقلوب عن تلة الجارية والبعير كالإنسان والنافقة كالمرأة - **قوله** فلما سري عنه الخ بضم الميم وتشديد الراء
المكسورة أي كشف عنه شيئاً بعد شيء **قوله** أغسل عنك أثر الضنفة الخ وهذا اعتراف من أن يكون بشيء أو بدنه **قوله** أو قال أثر الخلق الخ قال العيني
اختلف العلماء في استعمال الطبيب عند الأحرار واستلامته بعد فكرهه قوم ومنعه منهم مالك ومحمد بن الحسن ومنعه عمر وعثمان وابن عمر وعثمان ابن
إبي العاص وعطاء والزهرى وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوه منهم أبو حنيفة والشافعي ثم شكوا بحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
بيده حرمة حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت وسلم بذي ريرة في حجة الوداع وفي رواية للبخاري وطيبته عنه قبل أن يقضي
وعنها كأي أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والوبص بالصاد المملة البرقي والمعان قالوا وحديث يعلى أنما أمره
بغسل ما عليه لأن ذلك الطبيب كان زعفراناً وقد نهي الرجال عن الزعفران وجواب آخر بأن قصته يعلى كانت بالجحرانة كما ثبت في هذا الحديث وفي
سنة ثمان بلا خلاف وحديث عائشة المذكور في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وأما لو أخذ بالأخر فالأخر من أن قلنا أن ذلك الوبص الذي
أبصرته عائشة إنما كان بقايا ذلك الطبيب وقد تعدد قلها فبقى بعد الغسل وأيضاً كان ذلك من خواصه لأن المحرمات منع من الطبيب لئلا يدعى الحج
والشائع معصوم وأيضاً كان مما لا يتبعه بعد الأحرار قلت قد ذكرنا أن ذلك الطبيب كان زعفراناً وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الزعفران
مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم ودعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل وقد روى ابن حزم عن طريق حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن سالم بن عبد الله عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبته صلى الله عليه وسلم بيدي وروى أنهن كن يصفحن جباههن بالمسك ثم يحرقن ثم يعرقن فيسيل على وجوههن
فيرى ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يكره، انقح - وأستدل بحديث الباب على أن من أصابه طيب في أحراره ناسياً أو جاهلاً ثم علم فإدرا إلى أن لا كفارة
عليه وهذا مذهب الشافعي وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة وأحمد في أصح الرايتين عنه يجب مطلقاً، قال ابن بطال ولو لم يمتد
الفدية لبيتهما صلى الله عليه وسلم أي في حديث الباب لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ودفق مالك فيمن تطيب أو لبس ناسياً بين من يادر فنزع
وغسل وبين من تأدى والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تأدى ومع ذلك لم يصر بالفدية وقول
مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجبة كان قبل نزول
الحكم ولهذا انتظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي قال ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى بخلاف
من ليس له أن جاهلاً فانه جعل حكماً استقراً وقصر في علمه ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه، وفي رد المحتار قال في الباب ثم
لا فرق في وجوب الجزاء بين ما إذا جنى عامداً أو خاطئاً مبتدئاً أو عاتلاً ذكرنا أن ناسياً عالماً أو جاهلاً طائعاً أو مكرهاً نائماً أو منتبهاً سكراناً أو صاحياً منعه
عليه أو مفقداً أو معسراً بما شترهم أو مبشرة غيره بأمره قال شارحه القاري وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً لأحراراً علمداً
يأثم ولا يخرج الفدية والعزم عليهم عن كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات وقال أنا أفدى متوهماً أنه بالتزام
الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجعل فيه فانه يحرم عليه الفعل فإذا خالف أثم ولزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للأقدام
على فعل المحرم فجاءه هذا كماله من يقول أنا اشرب الخمر إني والحديد طهرني ومن فعل شيئاً ما يحكم بتعزيمه فقد أخرج حجه من أن يكون مبروراً، اه -
قوله وأخلع عنك جنتك الخ أي وانزعها - استدل به على أن الحرم إذا صار عليه محيط نزع ولا يلزمه تعزيمه ولا شقه خلافاً للنفخ والشعير حيث
قال لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً للرأس أخرجه ابن أبي شيبة عنه ما وعن علي نحوه وكذا عن الحسن وأبي تلابرة وقد وقع عند أبي داود

أحوال العلماء في استعمال الطبيب عند الأحرار واستلامته بعده

في أصابه طيب في أحراره من غير قصد منه فإدرا أن لا كفارة له

واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك **وحدثنا** ابن ابي عمر **حدثنا** سفيان عن عمرو بن عطاء عن صفوان بن يحيى عن ابيه قال
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالبحرانة وانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعات يعني حجة وهو متوضئ بالخلق فقال اتى
 احرمت بالعمرة وعلى هذا وانا متوضئ بالخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صائعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب لغسل
 عني هذا الخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صائعا في حجك فاصنع في عمرتك **وحدثني** زهير بن حرب **حدثنا** اسمعيل
 ابن ابراهيم **وحدثنا** عبد بن حميد **اخبرنا** محمد بن بكر **قالا** **اخبرنا** ابن جريح **وحدثنا** علي بن خنسم واللفظه اخبرنا عيسى عن
 ابن جريح قال اخبر عطاء ان صفوان بن يحيى بن امية اخبره ان يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب ليتني ارى نبي الله صلى الله عليه وسلم
 حين ينزل عليه فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالبحرانة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب قد اطل به عليه معش من اصحابه
 فيهم عمر اذ جاءه رجل عليه حجة متوضئ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بعمرة فحجته بعد ان توضئ بطيب فيظر اليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ثم سكت فجاءه الوحي فاشار عمر بيده الى يعلى بن امية تعال فجاه يعلى فادخل رأسه فاذا النبي صلى الله عليه وسلم
 محض الوجه يغط ساعة ثم يرى عنه فقال ابن الذي سألني عن العمرة انفا قال لمس الرجل فحج به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما الطيب
 الذي بك فاعسله ثلاث مرات اما الحجة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك **وحدثنا** عقبه بن مكرم العتيبي عن ابن رافع
 واللفظ لابن رافع قال **حدثنا** وهب بن جريح **عن** حازم **حدثنا** ابي قال سمعت قيسا يحدث عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن امية عن
 ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة قدامه بالعمرة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه حجة فقال يا رسول الله
 بلغنا خلع عند الحجة فخلعها من قبل رأسه كذا في الفتح **قوله** واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك ما كان يعرف اعمال الحج قبل ذلك قال ابن
 كثير كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبسون الطيب الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان محرابا
 واحد وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهوان الترك فعل قال اما قول ابن
 ابراهيم الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف ما بعده وقال
 النووي كما قال ابن بطلان وزاد ويستثنى من الاعمال ما يخص به الحج وقال الباغي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بما لا يترك الا الفلتان
 كذا قال ولا وجه لهذا الحصر بل الذي تبين من طريق أخرى ان المأمور به الغسل والنزع وذلك ان عند مسك والنسائي من طريق سفيان عن عمرو
 ابن دينار وعطاء وفي هذا الحديث فقال ما كنت صائعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صائعا في حجك فاصنع
 في عمرتك كذا في الفتح **قوله** وعليه مقطعات اي بفتر الطاء المشددة وهي الثياب المخططة وأوصفه بقوله يعني الحجة **قوله** وهو متوضئ اي بالضاد
 والحاء المجتمعتين اي متلوث به مكث منه **قوله** قد اطل به اي بضم اوله وكسر الظاء المعجمة اي جعل عليه كالظلة وتنع عند الطبراني في الاوسط
 وابن ابي حاتم ان الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى **وَأَتَتْهُمُ الْبُرْجُ وَالْعَمَرَةُ** والله ويستفاد منه ان المأمور به وهو الاتمام يستند
 وجوب اجتناب ما يقع في العمرة كذا في الفتح قلت ولكن المشهور ان الآية نزلت في سنة ست في الحديبية والنظم يؤيد وقصة الباب كانت بالبحرانة
 في منصرفه صلى الله عليه وسلم من حنين وذلك في سنة ثمان كما ذكر ابن حزم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** احرم بعمرة في حجة بعد ان توضئ بطيب
 وهذا يدل على ان السؤال اما وقع عن استدالة الطيب بعد الاحرام لا عن استداله عنده والله اعلم **قوله** فادخل رأسه الخ كانه علم ان ذلك لا يشق
 على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** يغط اي بفتح الطاء المعجمة وتشديد اللام اي يغطي من الغبط وقد مر معناه قريبا **قوله** فاعسله
 ثلاث مرات الخ وفي صحيح البخاري قلت لعطاء اراد الانقاء حين امره ان يغسل ثلاث مرات قال نعم وفي الفتح القائل هو ابن جريح وهو حال على انه فهم
 من السياق ان قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتمل ان يكون من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظة اغسله مرة
 ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا لثقله عنده نبيه عليه عياض ام وفي رواية ابن داود امره ان ينزعها نزعاً ويغسلها مرتين ثلاثا
 قال النووي انما امر بالثلاث صالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت مرة كفت ولم يجب الزيادة ولعل الطيب الذي كان على
 هذا الرجل كثير ويؤيد قوله متوضئ **قوله** فانزعها الخ بكسر الزاي اي اقلعها فوراً واخرجها **قوله** ثم اصنع في عمرتك الخ هذا يدل على ان المأمور
 من الاعمال ما زاد على الغسل والنزع والله اعلم **قوله** عقبه بن مكرم الخ بفتح الراء **قوله** وهو مصفر الخ هو اسم فاعل من التصفير وحيث بالنصب
 مفعول به باب **مواقيت الحج** جمع ميقات بمعد الوقت المحدود واستيعار للمكان اعني مكان الاحرام كما استيعار المكان للوقت
 في قوله **هَذَا لَكَ ابْنُ الْمُؤْمِنِينَ** ولا ينافيه قول الجوهري الميقات موضع الاحرام لانه ليس من رايه التفرقة بين الحقيقة والمجاز وكانه في الجواز استند

ان احرمت بعمرة وانا كما ترى فقال انزع عنك الحجة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجتك فاصنعها في عمرتك وحل
 اسحق بن منصور اخبرنا ابو علي عبيد الله بن عبد المجيد حل ثنا رباح بن ابي معروف قال سمعت عطلة قال اخبرني صفوان بن يعلى عن ابيه
 قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه جبة بها اثر من خلق فقال يا رسول الله ان احرمت بعمرة فليكن فعل فسكت عنه
 فلم يرجع اليه وكان عمره ليلة اذا انزل عليه الروح يظله فقلت لعمري اني احب اذا انزل عليه ان يدخل بي معه في الثوب فلما انزل عليه الروح
 ختمه عمر بالثوب فحجته فدخلت رأسي معه في الثوب فنظرت اليه فلما شئى عنه قال اني انزل الشياطين انفا عن العمرة فقام اليه الرجل
 فقال انزع عنك حجتك واغسل اثر الخلق الذي بك وافعل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجتك وحل ثنا يحيى بن يحيى وخلف
 ابن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الحجة ولاهل نجد قرن

الظاهر ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني واعرض عن كلامه السابق وقد علمت ما هو الواقع كذا في الخبر
 ثم اعلم ان الميقات المكان يختلف باختلاف الناس فانه ثلثة اصناف آفاق وحلج اى من كان داخل المواقيت وحرقى وذكر الفقهاء احكام كل
 واحد من الاصناف الثلاثة مفصلة وسيأتى ذكر بعض منها في هذا الشرح ان شاء الله تعالى قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله
 روحه الاصل في المواقيت انه لما كان لا يتيان مكة شعنا قد لا تاركنا لغو نفسه مطلوبيا وكان في تخليف الانسان ان يحرم من بلد حرج ظاهرا
 فان منهم من يكون قطرة على مسيكة شهر وشهرين واكثر وجب ان يخص مسكنة معلومة حول مكة يحرمون منها ولا يؤخرون الاحرام بعلمها ولا بد ان يكون
 تلك المواضع ظاهرة مشهورة ولا يخفى على احد وعليها مزاله لافاق فاستقر ذلك وحكم هذه المواضع واختار لاهل المدينة ابعد المواقيت لانها
 محبطة الوحى وما نزل الايمان ودار الهجرة واول قرية آمنت بالله ورسوله فاهلها احرى بان يغفروا في اعلاء كلمة الله وان يخصوا بزيادة طاعة الله وايضا
 في اقرب الاقطار التي آمنت فزبان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلصت ايمانها بخلاف جواثى والطائف وبيامة وفيها نال اخرج عليها قوله
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم اى حداد واصل التوقيت ان يجعل الشئ وقت يختص به ثم اتسع فيه فاطلق على المكان ايضا وقال
 ابن دقيق العيد وقوله وقت هنا يحتل ان يريد به التحديد اى حل هذه المواضع للاحرام ويحتل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه
 الاماكن بالشروط المقررة وقال عياض وقت اى حل ذلك وقد يكون بمعنى واجب ومنه قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا، انظر
 قوله ذا الحليفة ثم بضم نغم وسكون الياء مصغرا للحيفة بالفتح اسونبت في الماء معروف كذا في المختار قال الحافظ وخو الحليفة مكان معروف
 بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم وقال غيره بينهما عشر مراحل قال النووي بينها وبين المدينة ستة اميال، ام وقيل سبعة وقيل اربعة
 قال العلامة القطبى في منسكه والمحرم من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السمرهودى في تاريخه قد اخبرت ذلك فكان منعتة باب المسجد النبوى
 المعروف باب السلام والعتبة مسجد الشجرة بذى الحليفة تسعة عشر الف ذراع بتقديم المثناة الفوقية وسبع مائة ذراع بتقديم السنين واثنين
 وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد، ام - قلت وذلك دون خمسة اميال فان الميل عندنا اربعة آلاف ذراع بذراع الواحد يد المستعمل الآن
 والله اعلم - ام - قال في الفهم وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر يقال لها بئر على، ام وعلى هذا ليس يعلى بن ابي طالب رضى الله عنه،
 قوله الحجة ثم بضم الجيم وسكون المهملة وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل او ستة وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظرا
 وسيأتى في حديث ابن عمر انها مصيعة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة وتسمى الحجة لان السيل اجحف بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون بئر
 فوقع بينهم وبين بني عبيل بئر الحملة وكسر الموحلة وهو اخوة اعداء فخرجوا من بئر فاذلوا الحميلة فجاء سيل فاجتفهم حتى استاصلهم فقتل الحميلة
 قيل انها قذفت اعلامها ولم يبق الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى اعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من
 المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الحجة بنصف مرحلة او قريب من ذلك (يحيى) قال القطبى ولقد سألت جماعة ممن له خبرة
 من عمرها فاعلموا فارونى احمة بعد ما دخلنا من رابغ مكة على جهة اليمين على مقدار ميل من رابغ تقريرا - قوله ولاهل نجد الخ قال الحافظ اما
 نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشر مواضع والمراد منها هاهنا (الارض الارضية) التي اعلاها هامة واليمين واسفلها الشام والعراق وقال في
 المختار ونجد من بلاد العرب وهو خلاف الغور فالغور هامة وكل ما ارتفع من هامة الى ارض العرب فهو نجد قوله قرن الخ قال النووي هكذا وقع
 في اكثر النسخ قرن من غير الف بعد الثوب وفي بعضها قرنا بالالف وهو لا جود لانه موضع واسم لجبل فوجب صرفه والذي وقع بغير الف يقرأ منوننا
 وانما حلوا الف كما جرت عادة بعض المحققين يكتوبون يقول سمعت انس بغير الف ويقرأ بالتون ويحتل على بعد ان يقرأ قرن منصوبا بغير تنوين

وأهل اليمن يملكون قال فممن لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم ومن أراد الحج والعمره

ويكون أراد به البقعة التي ترك صرته، وهو بقعة القات وسكون الرء بعد هاتون وضبط صاحب الصحيح (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبالف النوروي
فحكى الاتفاق على تحطته فذلك لكن عياض عن تعليق القايي ان من قاله بالاسكان اراد الجبل ومن قاله بالفتح اراد الطريق والجبل المذكور
بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وحكي الرزياني عن بعض قديم الشافعية ان المكان الذي يقال له قرن موضعان احدهما في هبوط وهو الذي يقال
له قرن المنازل والاخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول وفي اخبار مكة للفاكي ان قرن الثعالب جبل مشرف على اسفل من بينه
وبين مسجد منى الف وثمانية ذراع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوي اليه من الثعالب فظهر ان قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد وقع ذكره في
حدث عائشة في اتيان النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوه الى الاسلام ورد هو عليه قال فلم استفق الا واننا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن اسحق
في السيرة النبوية قال في القاموس غلط الجوهري في تحريك قرن وفي نسبة اولي القرن اليه لانه منسوب الى قرن بزيرومان بن ناجية بن مراد احد اجداد
ابى بقرم القات والراء **قوله** وأهل اليمن ان اراد به والله اعلم بعض أهل اليمن ممن يسكن تهامة فان اليمن يشمل نجد وتهامة وقوله فيما تقدم لأهل نجد
عامر يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن كذا في المواهب اللطيفة **قوله** يعلم ان بقرم التختانية واللام وسكون اليم بعد لام مفتوحة ثم يم مكان على مرحلتين
من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها الملم بالحرة وهو الاصل واليه تسهيل لها وحكي ابن السيد في يرمه برائين بدل اللامين وفي رد المحتار جبل من
جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسك قال البكري اهله كنانة وتخذ اوديته الى البحر **قوله** فمن لهم ان الضمير في لهم عند
على المواضع والاقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن ونجد اي هذه المواقيت لهذه الاقطار والمراد لاهلها فحذف المضاف اقام المضاف اليه
مقامه قاله النوروي وفي النعم قوله من ضمير جماعة المؤنث واصله من يعقل وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة **قوله** ومن أتى عليهم ان
اي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلاد ذات صيقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا اشكال فيه اذ لو كان
صيقات معين والذي يدخل فيه خلافت كالشامي اذا اراد الحج فدخل المدينة فميقاته ذوالحليفة لا يجتازها عليها ولا يخرج حتى يأتي بالحفة التي هي
ميقاته الاصل فان أخرأساء ولزمه دم عند الجمهور وراطلق النوروي الاتفاق ونفي الخلاف في شرحه لسلب المذهب فلهذه المسئلة فلهذا اراد في مذهب
الشافعي والآلاف المعروف على ما لكية ان الشامي مثلاً اذا جاوز ذوالحليفة بغير احرار الى ميقاته الاصل وهو الحفة جازله ذلك وان كان الافضل
خلافه وبه قال الحنفية وابو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا في النعم قال صاحب البحر من اصحابنا في شرح قول الكندي ومن مذهبنا يعني من غير اهلها وقد
افاد انه لا يجوز مجاوزة الجميع الا محروفاً لا يجب على المدي ان يحرم من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويعلم منه
ان الشامي اذا مر على ذوالحليفة في ذهابه لا يلزمه الا حرام منه بالطريق الاولي وانما يجب عليه ان يحرم من الحفة كالمصري ام - وقال الامام محمد
ابن الحسن رحمه الله في موطاه وقد رخص لاهل المدينة ان يخرجوا من الحفة لانها وقت من المواقيت بكتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من أحب منكم ان يستمتع بشيأ به الى الحفة فليفعل اخبرنا بذلك ابو يوسف عن اسحق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ام وفي
شرح النقاية ولو سلك في البر والبحر بين ميقاتين اجتهد واحرم اذا حاذى واحداً منهما وأحرسه من بعدهما اولي ولو لم يحرم المدي ومن بعدهما
من ذوالحليفة واحرم من الحفة لاشي عليه وكره وفاقاً وعن ابى حنيفة يلزمه دمر به قال الشافعي لكن الظاهر هو الاول لما روي في الحديث
من قوله عليه السلام من لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم فمن جاوز الى الميقات الثاني صام ميقاتاً ثالثة وقال في المعراج قال ابو حنيفة ثم
في اهل المدينة اذا جاوزوا ذوالحليفة الى الحفة فلا بأس بذلك وحب الى ان يخرجوا من ذوالحليفة لانهم اذا وصلوا الى الميقات يجب لمعاة
حرمتهما ام **قوله** يسيل قال صاحب البحر رحمه الله وقد قالوا من كان في بئر او حجر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة فعليه ان يحرم اذا
حاذى آخرها ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد فاذا لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين المكة ولعل المراد بها الحاذاة القريية من الميقات
والا فآخر المواقيت باعتبار الحاذاة قرن المنازل ذكر في بعض اهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجة الرابعة للعبد الضعيف ان الحاذاة
حاصلة في هذه الميقات فينبغي على مذهب الحنفية ان لا يلزمه الا حرام من رابع بل من خليف القريية المعروفة فانه حينئذ يكون محاذياً لآخر المواقيت
وهو قرن فاجبته بجوابين الاول ان احرام المصري والشامي لو كان بالحاذاة وانما هو بالمرور على الحفة وان لم تكن معروفة واحرامه قبلها احتياطاً
والحاذاة انما تعتبر عند عدم المرح على المواقيت الثاني ان مرادهم الحاذاة القريية وحاذاة المارين لقرن بعيد لان بينهم وبينه بعض جبال
والله اعلم بحقيقة الحال ام وقد نظر في الجواب الثاني اخوه صاحب النهج اظهر مراده ببعض اهل العلم من الشافعية الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله
قوله من اراد الحج والعمره ان استل بمفهومه على ان الاحرام يختص بمن اراد الحج والعمره فمفهومه ان المتردد الى مكة بغير قصد الحج والعمره لا يلزمه

انواع العلماء في اهل نجد الحجاز والاحرام
الى اهل المدينة ام لا -

اختلاف العلماء في ان المتردد الى مكة بغير قصد
الحج والعمره يلزمه الاحرام ام لا -

فمن كان دونهن فمن أهله وكذا فكذا حتى أهل مكة يجهلون منها

الأحرام وقد اختلف العلماء في هذا - فذهب الزهري والحسن البصري والشافعي في قول ومالك في رواية وابن وهب وداود بن علي وأصحابه للظاهر أنه لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام وذهب عطاء بن أبي رباح والليث بن سعد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومالك في رواية وهي قوله الصحيح والشافعي في المشهور عنه وأبو ثور والحسن بن حي لا يصح لأحد كان منزله من وراء الميقات إلا أن يدخل مكة إلا بالاحرام فإن لم يفعل أساء ولا شيء عليه عند الشافعي وأبو ثور وعند أبي حنيفة عليه حجة أو عمره وقال أبو عمر لا أعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار في الخطابين ومن يد من الاختلاف مكة ويكثره في اليوم والميلة أنه لا يؤمر من بذلك لما عليه فيه من المشقة وقهر أبو عمر بن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب، قال علماء ناسرهم الله وحرمت تأخير الأحرام عن المواقيت لآفاق قصد دخول مكة ولو لحاجة فلا يخرج كجود الرؤية والذخيرة أو التجارة والحق بالآفاق في هذا الحكم الحرمي والحلي إذا خرج إلى الميقات بخلاف ما إذا بقي في مكانها فلا يحرم ما لو قصد الآفاق موضعاً من الحل تخلص وجدة قصداً أو لئلا عند الحاجة حلته فجاءت به بلا إحرام فإذا دخل به التخي بأهله فله دخول مكة بلا إحرام وحل لأهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقيت دخول مكة غير محرماً لم يرد نسكاً للحج، كذا في الدر المختار وغيره، أما احتجاج الجوزين بحديث الباب فهو استدلال بمفهومه والقيد المغالجي هو ضعيف عند الحنفية ومع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ممن أراد الحج والعمرة يحتمل أن يقدم فيه مضاف أي من أراد مكان الحج والعمرة كما قال القاري في شرح المشكوة أو يكون كناية عن إرادة دخول مكة وهذا أطف وألطف والتكثير في اختيار هذا التعبير التنبيه على أن ليس من شأن المسلم قصد دخول مكة مع جوارها من فضيلة الحج والعمرة ويشهد لصحة هذا التأويل ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً، قال الحافظ وفي أسناده خفيف (عن سعي بن جابر كما في شرح النقاية) قلت قد ضعفه البعض وثقه جماعة وأخرجه ابن عدي من وجهين ضعيفين وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بأسناد صحيح جيد لكنه موقوف، قلت فهذا الموقوف الصحيح يشعر بصحة مرفوع خفيف فهذا المنطوق أولى من المفهوم المخالف في قوله ممن أراد الحج والعمرة ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفقه بغير إحرام حكمه مخصوص له وأصحابه بذلك الوقت ولذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم ما أيا مكة لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عدت حراماً يعني في الدخول بغير إحرام للأحرام على حل الدخول بعد صلى الله عليه وسلم للقتال مع الأحرام، كذا قال الطحاوي وابن المماز وغيرهما، قال الشيخ محمد عبد الله السدي في المواهب اللطيفة وأما زعم الطحاوي بأن ذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار وإن المراد بذلك جواز دخولها بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لأحرام جمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها حتى ينفق نفعه الشيخ أبو الحسن السدي بأن ذلك مخالف لصريح الحديث فإن في حديث أبي شريح عند الشيخين فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لغيره وأما أحلت لي ساعة من نهار فهذا صريح وإن الساعة إنما أبيحت له في القتال لا في دخول مكة بغير إحرام ولذا قال النووي في حديث أبي شريح دلالة على أن مكة تبقى دار الإسلام إلى يوم القيامة ونحو المترخص إذا قاتل في رياسة دينية وفي دعواه الأجمع نظر فقد حكى القفال والمأوردى وغيرهما القول بعد حل القتال أصلاً في مكة ونقلوا في ذلك عن محقق الشافعية والمالكية - انتهى كلامه - قلت وبالله التوفيق إن الأحرام إنما شرع لمريد مكة لتعظيم تلك البقعة الشريفة بسبب كونها حراماً وأدلت هذه الآثار أن مكة لم تحل لأحد كان قبله صلى الله عليه وسلم ولا تحل لأحد بعده وإنما أحلت له ساعة من نهار ثم عدت حراماً كما كانت إلى يوم القيامة فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان دخلها يوم دخلها وهي له حلال فكان له بذلك دخولها بغير إحرام لا رافع العلة وهو خرج منها التي لأجلها أمر داخلها بالأحرام فإن الله تعالى صيرها حلالاً ولم يبقها حراماً في حقته صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وأصحابه كانوا تبعاً له صلى الله عليه وسلم ومن الواضح الجلي أن دخول مكة من غير إحرام هو من القتال فيها فلا يعقل ابتقاؤه حراماً في حق لوازم الأحرام بعد صير وقتهم غير حرام من عند الله فحق القتال فالظاهر أن قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي ساعة يشمل هذا وهذا والله سبحانه وتعالى أعلم - وهذا التقرير قد أشار إليه الطحاوي في أوائل كلامه وإن قد انتهت له من قديم شيخنا المحمود قدس الله روحه في دروس الحديث والله الموفق - قوله فمن كان دونهن أي دون المواقيت يعني من كان بين الميقات ومكة ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم حكم أهل المواقيت نفسها والجمهور على أن حكمها حكم داخل المواقيت خلافاً للطحاوي حيث جعل حكمها حكم الآفاق، - قوله فمن أهله أي موضع إحرامه من بيته ولو كان قريباً من المواقيت ولا يلزمه الذهاب إليها - قوله وكذا فكذا أي الأديان والآداب إلى آخر الحل - قوله حتى أهل مكة أي يجوز فيه الرفع والجرد ذكر السيوطي - قوله يجهلون منها أي لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للأحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاق الذي بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه وهذا خاص بالحاج -

في مقياس أهل مكة والعمرة

قال ومهل أهل اليمن يكتلمه وحديثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب قتيبة وابن حجر قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهملوا من ذوي الحليفة وأهل الشا من الحليفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر وأخبرته أنه قال ومهل أهل اليمن من يكتلمه وحديثنا اسمعيل بن إبراهيم أخبرنا ربح ابن عباد حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتقم فقال إني يعني النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا يحيى بن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مهمل أهل مكة مهمل أهل المدينة من ذوي الحليفة ومهل أهل الشام من الحليفة ومهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر وذكر لي ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل أهل اليمن من يكتلمه وحديثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جابر أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مهمل أهل مكة من ذوي الحليفة والطريق الآخر الحليفة ومهل أهل العراق من ذات عرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل اليمن من يكتلمه

لما فقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفي الفقه في العلم بطريق التامع والله أعلم قوله أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهملوا وهو خبر يفتي به الأمر ولا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيد وتأكيده لا أمر للوجوب سبق في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الأحرار عنها لأنه يجوز التقديم عليها بالاتفاق - واختلفت فممن جاوز الميقات مريداً للنسك فلا يحرم فقال الجمهور يأثم ويلزمه دم فاما لزوم الدم قبل ذلك غير هذا وأما الأشرف فلترك الواجب ذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب مقابلة قول سعيد بن جبير لا يصح حجة وبه قال ابن حزم وقال الجمهور لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدعوى قال أبو حنيفة بشرط أن يعود ملبئياً وبالك بشرط أن لا يبعد واحد لا يسقط بشئ، كذا في الفقه - وأما التقديم فإن قدم الأحرار على هذه المواقيت جاز ولا يفضل التقديم عليها أي على المواقيت لا بتقديم الأحرار على أشهر الحج أجمعوا أنه مكره كذا في اللينابيع وغيره فيجب على الأفضلية من ديرة أهله على ما إذا كان من داره إلى مكة دون أشهر الحج كما قيل به قاضي خان وأما كان التقديم على المواقيت أفضل لأنه أكثر تعظيماً وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الأحرار محباً من الأماكن القاصية ورؤي عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه السلام من أهل من المسجد الأقصى بعرة أو حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد وأبو داود وبنحو هذه الأفضلية مقيد بما إذا كان يملك نفسه روى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله - كذا في فتح القدير - قوله فقال سمعته ثم انتقم فقال إني يعني النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا اسمعيل بن إبراهيم أخبرنا ربح ابن عباد حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مهمل أهل مكة مهمل أهل المدينة من ذوي الحليفة ومهل أهل الشام من الحليفة ومهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر وذكر لي ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل أهل اليمن من يكتلمه وحديثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جابر أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مهمل أهل مكة من ذوي الحليفة والطريق الآخر الحليفة ومهل أهل العراق من ذات عرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل اليمن من يكتلمه

أقول أحمل ما بين جواز الميقات مريداً للنسك بغير حرج

وفي تقديم الأحرار على المواقيت وعلى أشهر الحج -

خالد بن يحيى بن عيسى التميمي قال قرأت على ملك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبنيك اللهم لبنيك لبنيك لا شريك لك لبنيك أن الحمد

علمنا أنها مستفهم فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى - وهذا اجاب الما وردى واخرون - كذا في ابواب الحج من الفقه، وفي ابواب الاعتصام قوله
 اي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ اي بأيدى المسلمين فان بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدي كسرى وعماله من القوس والعرب فكأنه قال لم يكن اهل
 العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم، ويعكر على هذا الجواب كراهل الشام فلعن مراد ابن عمر في العراقين وهما المصريان المشهوران الكوفة والبصرة وكل
 منهما انما صار مصرًا جامعا بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس والله اعلم - ام - قال الشيخ ابن الهمام والحق ان ما رواه البخاري عن ابن عمر في ان عمر رضي الله عنه
 لم يبلغه توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فان كان لا يحد بتوقيتهم حسنة فقد وافق اجتهاده توقيته عليه الصلوة والسلام ولا فهو واجتها دى ام
 وقال ابن قدامة ع ويجوز ان يكون عمر ومن سألوه لم يعلموا توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فقال لك برأي فاصاب وافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
 فقد كان كثير الاصابة رضي الله عنه واذا ثبت توقيتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر فالا حرام منه أولى ان شاء الله تعالى، قال الحافظ ومما أخرجه
 ابوداؤد والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق فقل تفرقه به يزيد بن ابى زياد وهو ضعيف وان كان حفظه
 فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها ان ذات عرق ميقات الوجوب العقيق ميقات الاستحباب لانه أبعد من ذات عرق ومنها ان العقيق
 ميقات لبعض العراقيين وهما اهل الكلاين والآخر ميقات لاهل البصرة وقمع ذلك في حديث الانس عند الطبراني واسأده ضعيف **باب التلبية**
 صنفها ووقتها **قوله** ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ هو مصدر لبي اي قال لبنيك ولا يكون عاملا لامضما، واصل لبي لبنيك على وزن فعلل
 لا فعل فقلت الباء الثالثة ياء استنفا للاثلاث يا آت ثوبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، واختلت في لفظ لبنيك ومعناه اما لفظه فتثنية عند
 سيبويه يراد بها التثنية في العدد والعدد مرة بعد مرة لانها حقيقة التثنية بحيث لا يتناول الا فردين وقال يونس هو مفرج والياء فيه كالياء في ليلى
 عليك وأليك يعنى في انقلابا ياء لا تصالها بالاضمار واما معناه فقل معناه اجابة بعد اجابة او اجابة لامة قال ابن التباري ومثله حنا نيكاي
 تحتنا بعد تحنن وقيل معناه انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة من الت بالمكان كذا ولت به اذا أقام به ولم يمه وقيل يحق لك من قولهم امره تلبية
 اذا كانت حجة لزوجه واطقة على ولدها وقيل غير ذلك، قال الحافظ ومما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس ان دعاء الله اياه في حجر بيته
 ولهذا من دعا فقال لبنيك فقد استجاب، قال ابن عبد البر قال جماعة من اهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين أذن في الناس بالحج، انتهى،
 وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم وأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس وعجابه وعكرمة وعطاء وقتادة وغير واحد وأسانيدهم
 قوية واقرى أمية عن ابن عباس ما أخرجه احمد بن منيع في مسنده وابن ابى حاتم من طريق قابوس بن ابي ظهير عن أبيه عند قال لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له
 أذن في الناس بالحج قال رب ما يبلغ صوتي قال اذن وعلى المبلغ قال فنادى ابراهيم يا ايها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعه من بين السماء الارض فلا ترون ان
 الناس يحبون من اتبعهم الارض بلبون ومن طريق ابن جرير عن عطلة عن ابن عباس وفيها بوجه بالتلبية فاصلا الرجال ارحام النساء اول من اجاب اهل اليمن فليس حرج
 من يومئذ الى ان تقوم الساعة الا من كان اجاب ابراهيم يومئذ قال ابن المنير في الحاشية وفيه التلبية تنبيه على اكرام الله تعالى العباد بان وفودهم على بيته انما كان
 بأستد عام من سجدته وتعالى، اما حكم التلبية ففيها مذاهب اربعة ذكرها الحافظ والحق عند الحنفية ما في المجموع ان خصوص التلبية سنة
 فاذا تركها أصلا او نقص عنها ارتكب كراهة التنزيه وان قول الكافي النسفي لا يجوز فيه نظر وقول من قال انها شرط ملادة ذكر يقصد به التعظيم لا
 خصوصها، **قوله** لبنيك اللهم لبنيك الخ اي أقمت بابل اقامة بعد أخرى واجبت نداءك أجابة بعد أخرى وحلة اللهم عجن يا الله معترض بين
 المؤكد والمؤكد (شرح الباب) فالثنية لا فائدة التكرار كما في فاصح البصر كرتين اي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك **قوله** لبنيك لا شريك
 لك الخ ثبت بعد اللهم لبنيك مرتين وفي رد المحتار قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبنيك الثالثة ولم يروه لا تمتنا فراجع، ام -
 قلت مقتضى ما في القمستان في الوقف على الثانية فانه حكم على قوله لبنيك اللهم لبنيك ثم قال لبنيك لا شريك لك استئناف فان مفاده ان الاستئناف
 بقوله لبنيك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب ايضاً، انتهى - وكذا يستحسن الوقف على لبنيك الرابعة **قوله** ان الحمد الخ
 بكسر الهمزة وتفتح قال في المحيط لانه عليه الصلوة والسلام فعله وردة في البناء بانه لم يعرف نعر علل احثهم الا فضيلة بانه استئناف للثناء
 فتكون التلبية للذات بخلاف الفتح فانه تحليل للتلبية اي لبنيك لان الحمد لك والنعمة والملك وتعليق الاجابة التي لانهاية لها بالذات أولى منه
 باعتبار صفة واعتراض بان الكسر يحذف ان يكون تعليلا مستأنفا ايضا ومنه وصل عليه من صلواتك سكن لهم، انه ليس من أهلك ومنه علم
 ابنك العلم ان العلون نفعه واجيب بانه وان جاز فيه كل منهما اما انه يحل هنا على الاستئناف كأول بيته بخلاف الفتح اذ ليس فيه سوى التعليق

والنعمت لك والملك لا شريك لك وقال كان عبد الله بن عمر في بيتك لبيتك وسعدك

وحكي الشراح عن الامام الفهم وعن محمد والكسائي والقزويني الكسائي ان المداكور في الكشاف ان اختيار الامام الكسائي الشافعي الفهم وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم (قوله) والنعمت لك الخ المشهور فيه النصيب قال عياض ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والنقد بان الحمل لك والنعمت مستقرة لك قاله ابن النجار وقال ابن المنير في الحاشية قرن الحمل والنعمت وافهم الملك لان الحمل متعلق بالنعمت ولهذا يقال الحمل لله على لعمه فجمع بينهما كأنه قال لا حملا لك لانه لا نعمة الا لك واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر تحقيق ان النعمت كلها لله لانه صاحب الملك **قوله** والملك الخ بالنصب ايضا على المشهور ويجوز الرفع وتقدّمه والملك كذلك - واستحسن الوقف عليه لئلا يتوهّم ان ما بعده خبر وكذا في شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الكثرة الاربعة **قوله** لا شريك لك الخ يفت عليه الملق قال في الباب وشرحه ويستحب ان يرفع صورته بالتبعية ثم يخفّضه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعي عما شاء ومن المأثور للمهراني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه ايضا وتكرارها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند غير الخالات مستحب مؤكداً واكثر مطلقاً مندوباً يستحب ان يكررها كلها شرعاً فيها ثلاثاً على الولا ولا يقطعها بكلام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي واما اختار هذه الصيغة في التبعية لانها تعبير عن قيامه بطاعة مولاه وتذكّر له ذلك وكان اهل الجاهلية يعظمون شركاءهم فادخل النبي صلى الله عليه وسلم عليه لا شريك لك ردّاً على هؤلاء وتبييناً للمسلمين منهم - **قوله** وكان عبد الله بن عمر في بيتك في بيتك الخ فان قلت اللائق بوجهه وكثرة اتباعه ان لا يزيد على تبعية رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لاى ان الزيادة على النص ليست نسخاً وان الشئ واحد كذلك هو مع غيره فزيادته لا تقع من اتبعه بتبعية رسول الله صلى الله عليه وسلم او فهم عدم القصر على أو تلك الكلمات وان الثواب يتضاعف بكثرة العمل واقتصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان لاقل ما يكفي، وسيأتي في الباب من طريق ابن شهاب عن سالم وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يجل بأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول لبيتك اللهم لبيتك، لبيتك وسعدك والخير في يدك لبيتك والرجاء اليك والعمل، فعرف ان ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه واخرج ابن ابي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تبعية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد لبيتك مرغوباً ومهروباً اليك ذا النعماء والفضل الحسن واستدل بقوله استحباب الزيادة علماً وورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الطحاوي بعلان اخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن الخطاب اجمع المسلمون جميعاً على هذه التبعية غير ان قوماً قالوا الرأس ان يزيد فيها من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والثوري والاذن على واجتواج الحديث ابي هريرة يخفى الذي اخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال كان من تبعية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيتك آله الحق لبيتك وزيادة ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمر بن محمد كبر ثم فعله هو ولو يقل لبوا بما شئتم ما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلوة فلذلك لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئاً ما علمه ثم اخرج حديث عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه مع رجلاً يقول لبيتك ذا المعارج فقال انه لذو المعارج وما هكذا كنا نلقى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التبعية وبه تأخذ، انتم - وفي حديث جابر الطويل عند المؤلف واهل الناس بهذا الذي يهلون به فليرد عليهم شيئاً منه ولزم تبعية وفي رواية ابي داود والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم لا يسمع فلا يقول لهم شيئاً، قال الحافظ وهذا يدل على ان الاقتصار على التبعية المرفوعة افضل لما ومنتد هو صلى الله عليه وسلم عليها وانه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرّها هو عليها وهو قول الجمهور - وحكي التردد عن الشافعي قال فان زاد في التبعية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس وأحب الى ان يقتصر على تبعية رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان ابن عمر يحفظ التبعية عنه ثم زاد من قبله زيادة ونصب البهقي الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي فقال لا اقتصار على المرفوع أحب ولا ضيق ان يزيد عليها قال قال ابو حنيفة ان زاد محسن وحكي في المعرفة عن الشافعي قال ولا ضيق على احد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه غير ان الاختيار عندى ان يفرح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، انتم - وهذا يعدل الوجه فيفرح ما جاء مرفوعاً واذا اختار قول ما جاء موقوفاً او انشأه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراد حتى لا يختلط بالمرفوع وهو تشبيه بحال الدعاء في المشهد فانه قال فيه ثم ليخبر من المسألة والثناء ما شاء اى بعد ان يفرح من المرفوع كما تقدم في موضعه، وفي الدلالة المختار وزد عليها لاني خلاليها ولا تنقص منها فائدة مكررة - قال ابن عابدين رمى ما مر من لبيتك وسعدك ونقله في النهر عن ابن عمر يأتي به بعد التبعية لاني اثنا - قال ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية خلافاً لما في النهر فافهم تعرف في شرح الباب ما وقع ما شئت يستحب بان يقول لبيتك وسعدك والخير كله بيدك والرجاء ما ليك آله الخ لبيتك بحجة حقاً تعبداً وراق لبيتك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مرفوعاً فاجاز احسن - كذا في رد المحتار **قوله** وسعدك الخ لسعدك على طاعتك مسألاً وسعداً بعد اسعاد وهما منصوبان على المصدر كما ذكره الطيبري فسعدك من مضافات قصد به التكرير للتكبير كما في لبيتك اى اسعد اجابتك سعادة بعد سعادة باطاعتك عبادة بعد عبادة قال في النهاية ولم يسمع وزاد

في بيتك الزيادة والتبعية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب بيان أن الفضل زجرهم جاز شعث بغير إحرام من عند محمد بن الحنفية -
باب إمام أهل المدينة بالإحرام من عند محمد بن الحنفية -

وأما ملك يقولون هذا وهم يطوقون بالبيت وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أباة يقول ينزل وكوهذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد يعني ذا الحليفة وحل ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم بن يحيى بن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن سالم قال كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال البيداء ما التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند الشجرة حين قام به بغيره وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك

في الكلمة السفلى اللغة السافلة كما اختير في الكلمة العليا العالية - وقوله الأشريك متعلق بقوله الكفرة وقوله قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد معترض للتنبيه على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا ذلك بين الاستثناء وما قبله قبل أن يتكلموا بالاستثناء والله تعالى أعلم وقوله تملكه وما ملك كلمة ما تحتل ما هنا نافية وموصولة عطف على مفعول تملكه والله تعالى أعلم قال الطيبي كان المشركون يقولون ليبيك لا شريك لك إلا شريكاً هلك تملكه وما ملك فاذا انتهى كلامهم إلى لا شريك لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد أي اقتصر عليه ولا تجاوز واعنه إلى ما بعد قوله وما ملك ما هنا نافية وقيل موصولة عطف على مفعول تملكه قوله يقولون هذا إنما هذا مقول ابن عباس أي يقول المشركون هذا القول وهو قولهم لا شريكاً مع ما قبله وما بعد باب أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة قوله بيده كرهه إنما قال البكري البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لم يصعد من الوادي وفي أول البيداء بئر ماء وقال النوى قال العلماء هذه البيداء هي الشرب الذي تدام في الحليفة إلى جهة مكة وهي بقرب ذي الحليفة وسميت بيداء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر وكل مفارقة تسمى بيداء وما هنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه قوله تكذبون فيها إنما قال النوى أي تقولون أنه صلى الله عليه وسلم أحرم منها ولم يحرم منها وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت هناك وكانت عند المسجد سماه ابن عمر كذا بين لا تملكه خبراً بالشئ على خلاف ما هو وقد سبق في قول هذا الشرح في مقالة صحيح مسلم أن الكذب عند أهل السنة هو الأخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تعرض أو غلط فيه أو سها وقالت المعتزلة يشترط فيه العدية وعندنا أن العدية شرط لكونه أثماً لا لكونه يسيئ كذا يقول ابن عمر جاز على قاعدة تنا وفيه أنه كباس باطلاق هذه اللفظة - قوله يعني ذا الحليفة إنما قال النوى وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البيداء وهذا قال جميع العلماء وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من ويرة إلهه لأنه صلى الله عليه وسلم ترك الإحرام من مسجد مع كمال شرفه فإن قيل إنما أحرم من الميقات لبيان الجواز قلنا هذا غلط لو جهن أحد هاتين البيات قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان الواقيتين والثاني أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل على بيان الجواز في شئ يتكرر فعله كثيراً فيفعله مرة أو مرات على الوجه الجائز لبيان الجواز ولو اطلب غالباً على فعله على أكل وجوهه وذلك كالوضوء مرة ومرة وثلاثاً كماله ثابت والكثير أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وما الإحرام بالبحر فلم يتكرر وأما جري منه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكل وجوهه والله أعلم انتهى، وقد تقدم بيان ما يتعلق بهذه المسئلة قريباً، قوله الأص من عند الشجرة حين قام به بغيره إنما كان ابن عمر يذكر عن رواية ابن عباس الثابتة عنه بلفظ ركب لحته حتى استوى على البيداء أهلاً قال لحاظه وقد نال الأشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس عجت باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلاله فذكر الحديث وفيه فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أو جب من مجلسه فأهلاً بالبحر حين فرغ منها فسمع منه قوم فحفظوه ثم ركب فسلموا استقلت به لاحتها أهلاً وادرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا أهلاً حين استقلت به لاحتها ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهلاً ونودك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل أحدهم وأما كان إهلاله في الصلاة وإبراهيم أهلاً ثانياً وثالثاً وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطية عن ابن عباس نحوه دون القصة فلهذا كان البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إهلاله بالقيام على شرف البيداء وقد اتفق فقهاء الأصا على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل، أم قال الطحاوي تبيين ابن عباس الوجه الذي جاء فيه اختلافهم وإن إهلال النبي صلى الله عليه وسلم الذي ابتدأ به ودخل فيه كان في الصلاة فهذا ناخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم وقال الأوزاعي وعطاء وقتادة المستحب الإحرام من البيداء - وقال النوى وفيها أي في روايات الباب دليل لما لك والشافعي وأحمد يحرران الفضل أن يحرم إذا انبعت به لاحتها وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلاة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه وهو قول ضعيف للشافعي وفيه حديث من رواية ابن عمر لكنه ضعيف، ولعله يشير إلى الضعيف خصيف بن عبد الرحمن وهو كما سبق وثقة جماعة فيكون روايته لثبوت الفضلية وإجماع بين الروايات والله أعلم باب بيان أن الفضل زجرهم ميان تنبذ به لاحتها توجه إلى مكة لأعقب الركعتين، قوله عن عبيد بن جريح إنما قال في الفتح هو مولى في

تصنع الرعاء واحدا من اصحابك يصنعها قال ما هن يا ابن جريم قال رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين ورأيتك تدب النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورايتك اذا كنت بمكة اهل الناس ذارا والاهلال ولم تهمل انت حتى يكون يوم التزوية فقال عبد الله بن عمر اما الاركان فاني لم ارسول الله صلى الله عليه وسلم عيس الا اليمانيين واما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر

مولي بن تميم وليس بينه وبين ابن جريم الفقيه المكي مولى بنى أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريم فقد يظن ان هذا عنه وليس كذلك **قوله** تصنع الرعاء اي اربع خصال **قوله** لو لاحد من اصحابك اي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق انفراد ابن عمر كما ذكر دون غيره من رآه وعبد وقال المازني يحتل ان يكون مراده لا يصنع غيرك محتملة وان كان يصنع بعضها **قوله** من الاركان اي اركان الكعبة الاربعة وظاهره ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآه وعبد كانوا يستلمون الاركان كلها وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير **قوله** الا اليمانيين اي بتخفيف الياء الاولى ويشد قال الطبري رحمه الله الخلفاء فيه الحجر الاسود واليماني والاخران يسميان الشاميين ام فيهما تغليب اما استسما النبي صلى الله عليه وسلم كما في بقية على بن ابراهيم عليه الصلوة والسلام واستلام الحجر مسسه اما باليد او بالقبلة او بها واما استسما اليماني فباليد على الصحيح من مذهبنا - كذا في المراجعة **قوله** السبئية اي بكسر الهمزة هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الحلق قاله في القريب وقيل السبت جلد البقر المدبوخ بالقرظ وقيل بالسبت بضم اوله وهو نبت يدغ به قاله صاحب المنهاج وقال المهروري قيل لها سبئية لانها انسبت باليد باخى لا نبت به يقال رطبة منسبة الى لنية قال ابو عبيد كانوا في الجاهلية لا يلبسون النعال المدبوخة الا اهل السعة واستشهد لذلك بشعر **قوله** تصبغ بالصفرة اي بضمض الموحدة وحكى فتحها وكسرها قال العين رم ونفط الحديث يشمل صبغ الثياب وصبغ الشعر واختلفوا في المراد منها فقال القاضي عياض لا يظهر ان المراد صبغ الثياب لانه اخبر انه صلى الله تعالى عليه لم يصنع ولم يقل انه صبغ شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله عنهما بين فيها تصغير ابن عمر بحينه واحتمر ياته عليه الصلوة والسلام كان يصفر لحيته بالورس الزعفران اخرجه ابوداود وذكر ايضا في حديث آخر احتجاجه به بانه عليه الصلوة والسلام كان يصنع بها ثيابه حتى عما مته وكان اكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم ابو هريرة وآخرون ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه انه قال الحافظ رم واخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سنة عبد الله بن مصعب الزبيري ونبه ضعف واخرج الطبراني من حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صبغ ازاره ورداءه بزعفران فيه راو عجول وضرب المستغرب قول ابن الزبير لم يرد في التوبة لا صفر حديث وقد ورد فيه عدة احاديث كما ترى قال المصنف في الصفة ايجز الان الى النفس وقد اشار الى ذلك ابن عباس في قوله تعالى صَفْرًا فَاقْبَعْ تَوَحَّاهُ تَسْمُ النَّاطِرِينَ **قوله** اهل الناس اي دفعوا اصواتهم بالتلبية حين راوا هلال ذي الحجة **قوله** حتى يكون يوم التزوية اي التزوية من ذي الحجة ومراده فتهل انت حينئذ واختلفوا في سبب التسمية بيوم التزوية على قولين حكاهما الماوردي وغيره احدهما لان الناس يروون فيه الماء من زمزم لانه لو يكن ينجى ولا يعز ماء والثاني انه اليوم الذي رأى فيه آدم عليه الصلوة والسلام حواء **قوله** عيس الا اليمانيين اي قال القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركنين الشاميين وهما مقابلا اليمانيين لا يستلمان وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض بني ثمود ذهب الخلاف وتخصيص الركنين اليمانيين لانها كانا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام بخلاف الركنين الآخرين لانها ليسا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولله بن الزبير على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام استسما ايضا ولو نرى ان ذلك استلمت كلها اقتداء به صرح بذلك عياض - وقال ابن جبر البربري عن جابر وان ابن الزبير والحسن والحسين رضي الله عنهم انهم كانوا يستلمون الاركان كلها وعن عروة مثل ذلك اختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال احدهما ليس شيء من البيت مجهورا والصحيح عن ابن عباس انه كان يقول الا الركن الاسود واليماني وهما المعروف باليمانيين ولما رأى عبد بن جريم - عذ يفتدك على خلاف ابن عمر اه عزفك قال الحافظ رم واجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مجهورا بان الله تعالى استلامهما حجر البيت وكيف يجبره وهو يطوف به ولكذا انتبه السنته فقا او تركا ولو كان ترك استلامهما هجرهما لما كان ترك استلامهما بين الاركان هجرهما ولا قائل به ويؤخذ منه حفظ المراتب واعطاء كل ذي حق حقه ومنزلة كل احد منزلته (قائل في البيت الاربعة اركان الاول له فضيلتان كمن الحج الاسود فيه كونه على قواعد ابراهيم وللثاني اثنان فقط وليس للآخرين شيء من هذا فله يستل الاول ويستل الثاني فقط ولا يقبل الاخران ولا يستلمان هذا على ارض الجهم مر واستحبت بعضهم تقبيل الركن اليماني ايضا اه - وهو قول محمد بن صالح بن ابي ساعد الركن كما في شرح المشقة **قوله** النعال التي جمع نعل وهو ونشة قال ابن الاثير هو التي تسمى بالاساسومة وقال ابن العربي النعل لباس لا يلبس الا نبياء وانما اتخذ الناس غيرها لما في ارضهم من الطين وقد يطلق النعل على كل ما يلقى القدم قال شمس المحكم النعل النعلة ما وقبت به القدم **قوله** ليس فيها شعر اي قال الحافظ واستدل بحديث ابن عمر

ورحلته قبل ان يطوف بالبيت وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا افيح بن حميد عن القاسم بن عجل عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لحرمه حين احرمه وحلته حين حل قبل ان يطوف بالبيت
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها قالت كنت اطيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم للاحرام قبل ان يحرم وحلته قبل ان يطوف بالبيت حل ثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عبد الله بن عمر
قال سمعت القاسم عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه وحلته وحل ثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد
قال عبد اخبرنا وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح

رواية ابن المنتشر ثقات بنسائه ثوابهم عموماً فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادتهم ان يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك ان لا يبق
للطيب اثر، ام قلت هذه العادة التي ادعوها لاجلها في كل حديث نعم وقع في حديث ابي رافع عند احمد واصحاب السنن انه صلى الله عليه وسلم
على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه الحديث وهذه قصة جزئية لا تدل على الاعتياد بل الظاهر من حديث انس عند مسلم المتقدم في
ابواب الغسل خلافة ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد قال الحافظ ويرد على احتجاج المالكية قوله في الرواية
الآتية ثوابهم عموماً ينضم طيباً فهو ظاهر ان ينضم الطيب وهو ظهور لا تحتة كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقديراً واحداً والتقدير
طاف على نسائه ينضم طيباً ثوابهم عموماً خلافاً للظاهر ويرد قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عند مسلم كان اذا اراد ان يحرم يتطيب بالطيب
ما يجد ثم اذله في رأسه وبحيته بعد ذلك وللنسائي وابن حبان راي الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم وقال بعضهم ان الوضوء كان بقايا الدهن
المطيب الذي تطيب به فزال وبقى اثره من غير رخصة ويرد قوله عائشة ينضم طيباً وقال بعضهم بقي اثره لا عينه قال ابن العربي ليس في شيء من طرق
حديث عائشة ان عينه بقيت، انتهى، وقد روي ابو داود وابن ابي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنا نضم وجوهنا بالمسك المطيب
قبل ان نحرم ثم نخرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينمنا فافهمنا في بقاء عين الطيب لا يقال ان ذلك كان
بالنسائه لاجلهم اجمعوا على ان الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيباً لا رخصة له تمسكاً برواية
الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة يعني لا بقاء له اخرجه النسائي ويرد هذا التاويل ما في الذي قبله
ومسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم كافي النظر الى وبطلان مسك
وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه بالطيب ما اجل وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجيدة وهذا يدل
على ان قولها بطيب لا يشبه طيبكم اي اطيب منه كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال الهلب
وابو الحسن القصار وابو الفرج من المالكية قال بعضهم حلان الطيب من دواعي النكاح فنهى الناس عنه وكان هو امك الناس لا ربه ففعله ورثته ابن العربي
بأنه ما ثبت له من الخصائص في النكاح وقد ثبت عنه انه قال حثب الى النساء والطيب اخرج النسائي من حديث انس وتعقب بأن الخصائص
لا تثبت بالقياس وقال الهلب انما خص بذلك لنباشرة الملازمة لاجل الوحي وتعقب بانه فرغ ثبوت الخصوصية وكيف بما ويرد هذا حديث عائشة
بنت طلحة المتقدم وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة قالت طيبت ابي بالمسك للاحرام حين احرم وبقولها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيدي هاتين اخرج الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جارية عنها، واما قياس الطيب على اللبس فمتعقب بان استدراكه اللبس ليس استدراك
الطيب ليس بطيب ويظهر ذلك بما لو حلت، قال ابن المهمل ودليل مالك ومحمد ما اخرج البخاري ومسلم عن يعلى بن أمية قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم
رجل متضمخ بطيب فقال له عليه الصلوة والسلام اما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات واما الحبة فانزعها ثم اصنع في عترتك ما تصنع في عترتك
ومن هذا قال بعضهم حل الطيب كان خاصاً به عليه الصلوة والسلام لانه فعله ومنع غيره ودفع بان قوله للرجل ذلك يحتمل كونه حرمة الطيب
ويحتمل كونه لخصوص ذلك الطيب بان كان خلوقاً فلا يفيد منعه الخصوصية فنظرنا في صحيح مسلم في الحديث المذكور وهو مصفر بحيته ورأسه وقد غموا
عن التزعفر وفي لفظ لمسلم نحي ان يزعفر الرجل وهو مقدم على ما في ابى داود انه عليه الصلوة والسلام كان يصفر بحيته بالورس والزعفران وان كان
ابن القطان صحيحة لان ما في الصحيحين اقوى خصوصاً وهو مانع فيقدم على الميم وقد جاء مصفرحاً في مسند احمد اغسل عنك هذا الزعفران ولا تخلوا استحبوا
ان يذهب جرم المسك اذا طيب به بما ورد ونحو قوله وحلته اي اخرج جرمه من الاحرام بعد ان يرى ويحلق قوله قبل ان يطوف بالبيت اي طواف
الافاضة وهو متعلق بحله وفيه دليل على ان الطيب يحل بالتحلل الاول خلافاً لمن الحق به بالجماع قوله وحلته حين حل الخ وفي البخاري حين حل، قال
الحافظ قوله حين احرم اي حين اراد الاحرام وقوله حين حل اي لما وقع الاحلال وانما كان كذلك لان الطيب بعد وقوع الاحرام لا يجوز

أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بلديزة
 في حجة الوداع للحل والاحرام **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا شافين حدثنا
 عثمان بن عروة عن أبيه قال سألت عائشة بأي شيء طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حرمه قالت بأطيب أطيب **وحدثنا**
أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عثمان بن عروة قال سمعت عروة يحدث عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأطيب ما أقد عليه قبل أن يحرم ثم يحرم **وحدثنا محمد بن رافع** حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن أبي الرجال عن أمه عن
 عائشة أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجئت **وحدثنا يحيى بن يحيى**
 سعيد بن منصور وإبو الربيع وخلف بن هشام وقتيبة بن سعيد قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا حماد بن زيد عن منصور عن إبراهيم عن
 الأسود عن عائشة قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم لم يقل خلف وهو محرم ولكنه قال
 وذاك طيب حرامه **وحدثنا يحيى بن يحيى** وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو معوية عن الأصم
 عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لكافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا**
 أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبو سعيد الأشج قالوا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كافي
 أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طيب **وحدثنا أحمد بن يونس** حدثنا زهير حدثنا الأعمش عن
 إبراهيم عن الأسود عن مسروق عن عائشة قالت لكافي أنظر مثل حديث وكيع **وحدثنا محمد بن مثنى** وابن بشار قالوا
 حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم قال سمعت إبراهيم يحدث عن الأسود عن عائشة أنها قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا ابن نمير** حدثنا أبو حذيث مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه
 عن عائشة قالت إن كنت لا أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثني محمد بن حاتم**
 حدثني إسحق بن منصور وهو السلولي حدثنا إبراهيم بن يوسف وهو ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي عن أبيه عن أبي إسحق سمع ابن الأسود
 يذكر عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحرم يطيّب بأطيب ما أجده في راسه
 ولحيته بعد ذلك **وحدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم عن الأسود قال قالت
 عائشة كافي أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا إسحق بن إبراهيم** أخبرنا الضحاك
 ابن مخلد أبو عاصم حدثنا شافين عن الحسن بن عبيد الله بهذا الأسناد مثله **وحدثني أحمد بن منيع** ويعقوب الدورقي قالوا
 حدثنا هشيم أخبرنا منصور عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم
 الخرق قبل أن يطوف بالبئيت بطيب مسك **وحدثنا سعيد بن منصور** وأبو كامل جميعاً عن أبي عوانة قال سعيد حدثنا أبو عوانة
 عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه قال سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يطيّب ثم يصبر محرماً فقال يا أبا عبد الله إن أصبح محرماً أنظر طيباً
 والطيب عند الإداة الحل لا يجوز لأن الحرم منزع من الطيب والله أعلم **قوله** أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أن أبا الزبير وهو من ثقة قليل الحديث
 وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات **قوله** بذريعة الخ بجمعة ورائين بوزن عظمة هي نوع من الطيب مخصوص بغير أهل الحجاز وغيره من غير
 واحد منهم الثوري بأنه فتات قصب طيب يجاربه من الهند **قوله** بأطيب الطيب الخ المراد به المسك كما سيأتي في الباب كافي أنظر إلى وبصر المسك وقد ورد
 ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفعه قال المسك أطيب الطيب هو عند مسلم أيضاً **قوله** عن أبي الرجال عن أمه الخ أبو الرجال بكسر الراء
 تخفيف الجيم اسم محمد بن عبد الرحمن بن جارية الأنصاري المديني وأمّه عمر **قوله** وبصر الطيب الخ بفتح الواو وكسر الموحدة بعد هاء تحتانية ثوباء
 محلة هو البريق وقال الأسامي وبصر الطيب ثلاثة وذلك لأن قامة لا للريح فقط **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ بفتح الميم كسر الراء
 ويجوز فتحها وهو مكان القلب من الشعور من الجبين المحارة وسط الرأس **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ جمع مفرق وإنما ذكر على لفظ
 الجمع تعميماً لسائر جوانب الرأس التي يفرق فيها كأمم ستموا كل موضع منها مفرقاً **قوله** وهو محرم الخ أي يرفع صوته بالتلبية **قوله** عن أبيه قال
 سمعت إبراهيم الخ الحكم وشيخه إبراهيم الخ وشيخه الأسود بن يزيد فقهه كوفيون تابعيون **قوله** ثم أرى وبصر الدهن الخ لعله الدهن المطيب والله
قوله إلى وبصر المسك الخ وتقدم في روايته أنه ذيرة ولا تافى إذا لم يمنع أنهم كانوا يخلطون الذيرة بالمسك كما يدل عليه قوله في الراية الآية
 بطيب في مسك وفي القاموس الذرود عطر كالذريرة **قوله** أنظر طيباً الخ وكذا قولها ينظر طيباً أي يفور منه الطيب ومنه قوله تعالى

أَنَّ أُطْلَى بِقَطْرَانِ أَحَبَّ إِلَى مَنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ فَدَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ مَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصْبِرَ حَوْماً أَنْ يَنْفَخَ طَيْباً لِأَنَّ
أُطْلَى بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَحْرَامِهِ ثَوَاطِفُ فِي نِسَائِهِ ثُمَّ
أَصْبَحَ حَوْماً وَحَلَّ شَأْنِي بِي بِنِ جَبِيبِ الْحَارِثِيِّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ابْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ
يَحْيَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَوَاطِفٍ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَصْبِرُ حَوْماً يَنْفَخُ طَيْباً وَحَلَّ شَأْنِي
بِابْنِ كَرِيمٍ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَفِينٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ لَأَنْ أُصْبِرَ مُطْلَباً بِقَطْرَانِ أَحَبُّ
إِلَيَّ مَنْ أَنْ أَصْبِرَ حَوْماً يَنْفَخُ طَيْباً قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ فَقَالَتْ طَيِّبَتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوَاطِفُ فِي نِسَائِهِ
ثُمَّ أَصْبَحَ حَوْماً وَحَلَّ شَأْنِي بِي بِنِ جَبِيبِ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الصَّعْبِ
ابْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَازاً وَحْشِيّاً

عَيْنَانِ نَصَّاحَتَانِ قَالَ الْحَافِظُ يَنْفَخُ بَقْعَةً أَوَّلَهُ وَبَقْعَةً الصَّادَ أَمْعَةً وَبِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ قَالَ الْأَصْبَعِيُّ النِّفْخُ بِالْمَعْجَمَةِ أَكْثَرُ مِنَ النِّفْخِ بِالْمُهْمَلَةِ وَسَوَى بَيْنَهُمَا ابْنُ زَيْدٍ
وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ أَنَّهُ بِالْمَعْجَمَةِ لِمَا تَخَنُّ وَبِالْمُهْمَلَةِ لِمَا رُقَّ وَظَاهِرُ ابْنِ عَيْنٍ الطَّيِّبُ بَقِيتُ بَعْدَ الْأَحْرَامِ قَالَ الْأَسْمَعِيُّ بِحَيْثُ مَا نَهَ صَارَ كَأَنَّهُ يَتَسَاقَطُ مِنْهُ الشَّيْءُ
بَعْدَ الشَّيْءِ قَوْلُهُ (لَا نَاطِلَ) إِخْ قَالَ السَّنْدِيُّ هُوَ تَبَشُّدٌ لِلطَّاءِ مَضَارِعُ أَطْلَيْتُ أَفْتَعَلَ مِنْ طَلَيْتِهِ بِنُورَةٍ إِذَا طَلَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، قَوْلُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ
قَالَ الْحَافِظُ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ أَبَاهُ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ اسْتِدْمَةَ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْأَحْرَامِ وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَكْرَهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ لَا بَأْسَ بِي مِنَ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ قَالَ قَدْ عَوْتُ رَجُلًا وَأَنَا جَالِسٌ بِجَنْبِ ابْنِ عُمَرَ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا وَقَدْ عَلِمْتُ
قَوْلَهَا وَلَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَسْمَعَ ابْنُ فَجَاءَ فِي رَسُولِي فَقَالَ إِنَّ عَائِشَةَ تَقُولُ لَا بَأْسَ بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ فَأُصِيبُ مَا يَدُلُّكَ قَالَ فَسَكَتَ ابْنُ عُمَرَ وَكَانَ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ
ابْنُ عُمَرَ يَخْلَعُ أَبَاهُ وَجَدْتُ فِي ذَلِكَ حَدِيثَ عَائِشَةَ قَالَ ابْنُ عَيْنٍ أَخْبَرَنِي عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَالِمٍ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ عُمَرَ فِي الطَّيِّبِ ثُمَّ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ
قَالَ سَالِمُ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ قَوْلُهُ ثُمَّ أَصْبَحَ حَوْماً إِخْ قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ الطَّيِّفَةِ اعْتَرَضَ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى هَذِهِ الرَّايَةِ فَقَالَ قَوْلُ عَائِشَةَ
ثُمَّ أَصْبَحَ حَوْماً لَفْظٌ مُتَكْرَرٌ وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا أَحْرَامُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَذِي الْحَلِيفَةُ بِمَا قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ وَلَعَلَّ قَوْلَ
عَائِشَةَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمَرَةِ الْقَضَاءِ أَوْ الْحَدِيثِ أَوْ الْحَجَرَانَةِ، أَنَّهُ، قُلْتُ يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ رَوَايَةِ الْجَارِيِّ فِي حُجَّةِ
الْوَدَاعِ فَلَا أُولَى أَنْ يَقَالَ أَنْ قَوْلَهَا ثُمَّ يَصْبِرُ يَمْنَعُ ثُمَّ يَضْحِي وَإِلَّا رَدَّ مَجْرَدُ الْوَقْتِ لَا نَعْنِ الصَّبْرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ إِخْ هَذَا بِظَاهِرِهِ
يُنَاقِ الْقَسْرَيْنِ بِالْأَزْوَاجِ وَقَدْ مَتَّ جَوَابُهُ وَبَيَانُ مُتَعَلِّقَاتِهِ فِي إِبْرَابِ الْغُسْلِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فَلِجِهَةِ بَابِ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ لِلْبَرِّ أَوْ أَصْلِهِ
ذَلِكَ عَلَى الْحَرَمِ الْحَرِّ أَوْ عَمْرَةٍ أَوْ حَمَاً، قَوْلُهُ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ إِخْ بَقِعُ الصَّادَ وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمُحْمَلَتَيْنِ بَعْدَهَا وَحْدَةً وَبُوءَ جَثَامَةَ بِقِفْ الْحَجِيمِ تَثْقِيلُ
الْمَثَلَةِ وَهُوَ مِنْ بَنِي لَيْثِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَافَةَ بْنِ كِنَانَةَ وَكَانَ ابْنُ أَخْتِ ابْنِ شَفِيَّانِ بْنِ حَرْبٍ أَمَةً زَيْنُ بِنْتُ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَخِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَوْلُهُ حَمَازٌ وَحْشِيّاً إِخْ قَالَ الْحَافِظُ تَحْتَلِفُ الرِّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ وَتَابِعَهُ عَامَّةُ الرِّوَاةِ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَخَالَفَهُمُ ابْنُ عَيْنٍ
عَنِ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ حَمَّارٌ وَحْشٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ لَكِنْ بَيْنَ الْحَمِيدِيِّ صَاحِبَيْهِ أَنَّ كَانَ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَمَارٌ وَحْشٍ ثُمَّ صَارَ يَقُولُ حَمَارٌ وَحْشٍ فَدَلَّ
عَلَى اضْطِرَابِهِ فِيهِ وَقَدْ تَوَجَّعَ عَلَى قَوْلِهِ حَمَّارٌ وَحْشٍ مِنْ أَوْجِهٍ فِيهَا مَقَالٌ، وَيَدُلُّ عَلَى وَهْمٍ قَالَ فِيهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ
الْحَمَارُ عَقِيرٌ قَالَ لَا أَدْرِي أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمٍ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحَيْهِمَا وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ أَنَّ الَّذِي أَهْلًا الصَّعْبُ لِحَمَارٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ
الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَهْدَى الصَّعْبُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا حَمَارًا فِي رَوَايَةِ عِنْدَ نَجْدٍ وَحْشٍ يَقْطُرُ دَمًا وَأَخْرَجَهُ
إِيضًا مِنْ طَرِيقِ جَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدٍ فَقَالَ تَارَةً حَمَارٌ وَحْشٍ وَتَارَةً شَقَّ حَمَارٌ وَيَقْوَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إِضًا مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ قَدْ مَرَّ ابْنُ أَرْقَمٍ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ لَيْسَتْ ذِكْرُهُ الْحَدِيثُ كَمَا سَأَلْتَنِي فِي الْبَابِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِضًا وَقَالَ النَّوَوِيُّ
تَرْجُو الْجَارِي بَوْنُ الْحَارِثِيِّ وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ تَصْحِيحُ ذَلِكَ وَكَلَّا نَقَلُوا هَذَا التَّأْوِيلَ عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ صَرِيحَةٌ
فِي أَنَّهُ مَذْبُوحُ نَحْ، وَادَّخَلْتُ مَا نَقَلْتُ مِنْ بَعْضِ أَطْلَاقِهِ بَطْلَانِ التَّوَابِيلِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا سِيَّمَا فِي رَوَايَةِ الزَّهْرِيِّ الَّتِي هِيَ عَلَى هَذَا الْبَابِ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ
فِي الْأَمْرِ حَدِيثُ مَالِكٍ أَنَّ الصَّعْبَ أَهْدَى حَمَازًا أَثَبْتُ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ رَوَى أَنَّهُ أَهْدَى لِحَمَارٍ وَقَالَ لَتَوَذَّى رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الزَّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ الصَّعْبِ
لِحَمَارٍ وَحْشٍ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ - وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْمَاءِ أَنَّ الرِّوَايَاتِ كُلَّهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوَّلَ الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ رَجُلٍ
حَمَارٌ وَحْشٍ وَشَقُّهُ عَلَى مَا لَا يَخْفَافُ يَنْدَفِعُ بِإِلَادَةِ رَجُلٍ مَحْمُومٍ فَتَحْذَرُ وَبَعْضُ جَانِبِهَا لَذِيحَةٌ فَجَوَّبَ حَلَّ رَوَايَةِ أَهْدَى حَمَارًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَطْلَاقِ اسْمِ الْحَمَلِ عَلَى
الْبَعْضِ مَا ذَكَرْنَا وَلَعَيْنَهُ لَا مَتْنَاعَ عَكْسَهُ إِذَا أَطْلَقَ الرَّجُلُ عَلَى كُلِّ الْحَيَوَانِ غَيْرِ مَعْبُودٍ لَا يُطْلَقُ عَلَى زَيْلٍ أَصْبَحَ وَنَحْوَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِمَا عُرِفَتْ مِنْ أَنَّ

بَابُ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ لِلْبَرِّ أَوْ أَصْلِهِ ذَلِكَ
عَلَى مَا يَحْتَجُّ وَحْشًا أَوْ حَمَارًا

وهو بالابواء ابودان فردة عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما ان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال
انا لم نرد عليك الا انا حرم وحل ثنائحي بن يحيى ومجل بن ربح وقتيبة جميعاً عن الليث بن سعد وحل ثنائحي بن يحيى

شرط اطلاق اسم البعض على الكل المتلازم كالقبة على الانسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والظفر واما اطلاق العين على
الربنية فليس من حيث هو انسان بل من حيث هو رقيب وهو من هذه الحيثية لا يتحقق بلا عين على ما عرفت في التحقيقات او هو احد معاني المشترك
اللفظي كما عده اكثر منها ثوان في هذا الحل ترجيحاً للاكثر او تحكم فخلط تلك الرأية بناء على ان الراوي رجع عنها تبيناً لخلطه قال الحميدى كان سفيان
يقول في الحديث اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وربا قال يقطر دماً وربا لم يقل ذلك وكان فيما خلا قال حمار وحش
ثم صار الى لحم حتى مات وهذا يدل على رجوعه وثباته على ما رجع اليه والظاهر انه لتبنيه غلطه أولاً والله اعلم وقال المقرئ طي يحتمل ان يكون الصعب
احضار الحمار مذبوخاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فمن قال اهدى حماراً اراد بتمامه مذبوخاً لا حصياً ومن قال لحم حمار
اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه اهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضومنه طائفاً انه انما رده عليه لم يخص بجملة
فاعلمه بامتناعه ان حكم الجزء من الصيد حكم الكل قال والجواب مما امكن اولى من توهم بعض الرايات، والله اعلم قوله وهو بالابواء ابو الفتح
الهندي وسكون الموحدة وبالمدينة من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعد هاء مهمله قيل سمي بالابواء لوبائه على القلب قيل لان السيول تنبوء
اي تحلة قوله ابودان الخ شك من الراوي وهو بفتح الواو وتشديد اللام وأخوه نون موضع بقرب الجحفة ووقع في حديث عمر بن أمية
انه كان بالجحفة وودان اقرب الى الجحفة من الابواء فان من الابواء الى الجحفة ثلاثون ميلاً ومن وودان الى الجحفة ثمانية
اميال وبالشك جزم اكثر الراية وجرم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري ابودان وجرم معمر بن عبد الرحمن بن اسحق ومجل بن عمر بالابواء الذي
يظهر لي ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك ايضاً - قاله الحافظ رحمه الله قوله فردة عليه
قال الحافظ اتفقت الرايات كلها على انه رده عليه كما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمر بن أمية ان الصعب اهدى
للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه واكل القوم ام - قال الشيخ ابن الهيثم وما قيل هذه الراية منكورة فان جميع الرايات
انه لم يأكل منها الا في هذه الراية احسن منه ان يجمع بعد ثبوت صحة هذه الراية بان الذي تعرضت له تلك الرايات ليس سوى ان رده وعلى
بالاحرام لو سكت الكل على هذا القول لم يجرأ من الجحفة ان يكون لما رده معللاً بذلك بناءً على ظن انه صيد لا جله ذكر له انه لم يصيد لاجله فقبله
بعد الرد واكل منه وهذا يجمع على قول من يشترط عدم الاصطيد لا جله وعلى قول الكل ما قال البيهقي بعد ما ذكر الراية التي ذكرناها قال وهذا
اسناد صحيح فان كان محفوظاً فكانت رد الحمار وقبل اللحم ام - الا ان هذا يجمع بأشياء اشكال آخر وهو رد رواية انه رد اللحم وهي بعد صحتها ثبت
عليها الراوي ورجع عما سواها على ما قدمناه الا ان يدعى انه عثر ببعض عن الكل في رواية رد اللحم وفيه ما قدمناه ام قال الحافظ ويحتمل ان يحمل
القبول المذكور في حديث عمر بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيد انه جزم بوقوع ذلك في الجحفة وهو في غيرها
من الرايات قال بالابواء ابودان ام - قال الزبيري فكانت لما رده لانه محرماً اهدى له بعد ما حل فقبله وهذا يجمع حسن ام - قوله ما في صحيح
اي من الكراهية لرد هدايتي كما في رواية الترمذي وغيره - قوله انا لم نرد عليك الخ قال عياض ضبطناه في الرايات لم نرد به نعم الدال في
ذلك المحققون من اهل العربية قالوا الصواب انه بضم الدال لان المضاعف من الجحوم يراعى فيه الواو التي توجهها بالضممة الهاء بعدها قال وليس
الفتح بخلط بل ذكره ثعلب في الفصح نعم تعقبه عليه بانه ضعيف وأوهو صنيعة انه نصيب واجازوا ايضاً الكسر وهو اضعف الاوجه قلت ووقع
في رواية الكشميهني بفك الادغام لم نرد به بضم الاو وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كذا في الفتح قوله الا انا حرم الخ بضمين ام
محرمون والحوم جمع حرام وهو من احرم بنسبك - وفي رواية سعيد بن عباس لو انا محرمون لقبيلنا منك ، قال الحافظ واستدل بهذا
الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول
على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق بن عيسى الصواب هذا ولما أخرجه ابوداود وغيره من حديث علي بن ابي طالب انه قال لناس من شيوخ
آلهمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فابى ان يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم
ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له لحم طير وهو محرم فوفق من آكله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث ابى قتادة المذكور
في الباب بعد حديث عمر بن سلمة ان البهزي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم طيراً وهو محرم فأمره يا بكر ان يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك وهو
اصحاب الشنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحدهما

اقوال العلماء فان الجحوم يراعى فيه الواو التي توجهها بالضممة الهاء بعدها قال وليس
والفصح بخلط بل ذكره ثعلب في الفصح نعم تعقبه عليه بانه ضعيف وأوهو صنيعة انه نصيب واجازوا ايضاً الكسر وهو اضعف الاوجه قلت ووقع
في رواية الكشميهني بفك الادغام لم نرد به بضم الاو وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كذا في الفتح قوله الا انا حرم الخ بضمين ام
محرمون والحوم جمع حرام وهو من احرم بنسبك - وفي رواية سعيد بن عباس لو انا محرمون لقبيلنا منك ، قال الحافظ واستدل بهذا
الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول
على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق بن عيسى الصواب هذا ولما أخرجه ابوداود وغيره من حديث علي بن ابي طالب انه قال لناس من شيوخ
آلهمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فابى ان يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم
ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له لحم طير وهو محرم فوفق من آكله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث ابى قتادة المذكور
في الباب بعد حديث عمر بن سلمة ان البهزي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم طيراً وهو محرم فأمره يا بكر ان يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك وهو
اصحاب الشنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحدهما

أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن وحيد ثنا حسن الحلواني حدثنا يحيى بن حماد عن الزهري بهذا الاسناد أهل
له حماد وحش كما قال مالك وفي حديث الليث وصالح بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم
الناقد قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري بهذا الاسناد وقال أهل بيت له من لحم حماد وحش وحشنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
قالوا حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن جبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدى الصَّعْبُ بن جثامة إلى النبي صلى الله
عليه وسلم حماد وحش وهو محرم قال فرده عليه قال لو أنا لمخرمون لقبلناه منك **وحل ثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا المعتمر بن سليمان قال

القبول محمولة على ما يصيد الحلال لنفسه ثم هدى منه للحرم وحديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم قالوا والسبب في الانقضاء على
الأحرام عند الاعتدال للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرماً فبين الشرط الأصل وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه
في الأحاديث الأخرى ويؤيد هذا الجمع حديث جابر بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم
الشافعي في الأمان كان الصعب أهدى له حملاً أحياً فليس للمحرم أن يذبح حماد وحش حي وإن كان أهدى له لحمًا فقد يحتمل أن يكون علمه أنه صيد المرء ونقل
الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه كذا في الفقه فتركه بالفاء وفي نسخ الترمذي المطبوعة وتركه بـ و ر وفي
نصب المراتبة وتركه بأ و الله أعلم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ليس حديث الصعب نصاً فيما قاله الشافعي من تعليل الرد بظن الاصطيد لأجل المحرم بل
هو ناطق بأن رده إنما وقع لكونه محرمين وليس محض كونهم محرمين ما ندأ - أكل صيد الحلال عند الجهم هو كما دل عليه الأحاديث الأخرى من تمتة لونه
العلة وهي غير منصرفة فيحتمل أن يكون رده لظنه الاصطيد لأجله كما قال الشافعي ويحتمل أن يكون الرد لظنه أن الاصطيد قد وقع بأشياء بعض
أصحابه المحرمين وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر وأما في بعضهم ما يستدعي في كلتي صورتين سواء أوقال أن محل الحديث هو ما قاله الشافعي
ولكن رده صلى الله عليه وسلم إنما وقع نزهتها وسئل عن رده المتوسع في أكل الصيد المحرم وحماها لمادة ثم لا يفيضة استنجا بعض ما لا بأس به أو التسلل
فيما به بأس في آخر الأمر ولعل في كلام الشافعي الذي نقله الترمذي ما يشا إلى ما قلنا ومن الغريب ما نقله الحافظ الزيلعي في التلخيص أن الشافعي نهي
الله عنه مع أبي حنيفة رضي الله عنه في إباحة أكل المحرم ما صيد لأجله وأما رضي الله عنه مع مالك رضي الله عنه في تحريمه، أم والمتمم هو موافقة الشافعي
مع مالك وغيره في التحريم وليعلم أن مسألة الإباحة محكية عندنا في ما نال الهداية بصيغة لا بأس وقد صرح فقهاؤنا رحمهم الله أن الغالب استنجاها فيما
تركه أولى وحديث يمكن حمل رده صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب العمل بالأولى والأحب وقوله في حديث أبي قتادة وحديث عمر بن أمية أن ثبتاً
بيان الإباحة والله أعلم وأما حديث جابر بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم عن جهم بن جهم
السلام لم يجب بحله لم يحرر عن مواعيد المحل أكانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وسلم ما نكروا حلماً من أن يحل عليها أو أشاء إليها قالوا لا قالوا فكلوا
إذا فلو كان من الموانع أن يصاد لغيره لفظه فسل ما يسئل عنه منها في التفتيش عن الموانع ليحجب بالحكم عند خلوه عنها، أم قلت مع أن العادة قاضية
بأن مثل هذا الحيوان أي الحمار الوحشي في عظم جثته وكثرة لحمه لا يصيد الصائد لأن يأكله وحده وكان أبو قتادة إذا ذك في السفر لم يكن معه إلا
رفقة المحرمين فيغلب على الظن والله أعلم أنه كان نوى تشريكه في حله ولا سيما بعد ما علم بقرائن الحال من قنينة اصطيدته كما يدل عليه قوله في
الروايات فلم يؤذ نوى به وأجوا الوالي أبصرته بنده عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه قال الشيخ ابن الهمام وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطيد
للمحرم مانعاً فيجوز حاش جابر ويقد عليه لقوة بثوبه أذهو في الصحيحين وغيرهما من الكتب استتبع خلاف ذلك بل قيل في حديث جابر لم يصيد
إلا انقطاع لأن المطلب بن خطب لم يسمع من جابر عند غير واحد في رجاله من فيه لين، أم وقد فصلنا الحافظ في التلخيص، وبعد ثبوت ما ذهبنا
إليه بما ذكرنا يقوم دليل على ما ذكره صاحب الهداية من التأويل بوجهين كون الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم أكله من لحمه والحمل على أن المراد أن يصاد بأمره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان أن لا يحرر
فيكون عليك عين الصيد من المحرم وهو متنع أن يملكه فيأكل من لحمه والحمل على أن المراد أن يصاد بأمره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان أن لا يحرر
يكون بطلان فليكن محله هذا دفعاً للمعاصاة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وفي حديث الصعب جواز رده الهدية لعله وفيه اعتدال
عن رده الهدية تطييباً للقلب مهدى وإن الهبة لا تدخل في الماء إلا بالقبول وإن قد تر على فملكها لا يصيرها مالاً لها وإن على المحرم أن يرسل ما في يده
من الصيد المحتنع عليه اصطيداً وقال ابن المنير حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غيره المحرم فيمكن أن يقال
قوله فرده عليه لا يستلزم أنه أباح له أكله بل يجوز أن يكون أمره بأرساله أن كان حياً وطرحه أن كان مذبوحاً فان السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم
وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يجز له الانتفاع بطم رده عليه أصلاً إذا اختصا صله به **قوله** وفي حديث الليث وصالح بن جهم عن جهم بن جهم
يعني جهم من مسئلة الصعب رضي الله عنه **قوله** عن ابن عباس رضي الله عنه قال أهدى الصعب الخ فحمله من مسئلة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

سمعت منصوراً يحدث عن الحكم وحديثنا ابن مثني وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم وحديثنا
عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة جميعاً عن جبيب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس في رواية منصور عن الحكم أهدي
الصعب بن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل حمار وفي رواية شعبة عن الحكم عجز حمار وحش لقيط ردماً وفي رواية شعبة عن
جبيب أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم شق حمار وحش فردة **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال
أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال قدم زيد بن ارقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرني عن
الحرم أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حرام قال قال أهدي له عضو من لحم صيد فردة فقال أنا لا تأكله أنا حرم
وحديثنا قتبية بن سعيد حدثنا سفيان عن صالح بن كيسان **وحديثنا** ابن أبي عمير واللفظ له حدثنا سفيان حدثنا صالح بن
كيسان قال سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول سمعت أبا قتادة يقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا
بالقاعة فمنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يتراؤون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش فأسرجت فرمى وأخذت رمي
ثم ركبت فسقط مني سوطي فقلت لأصحابي **وكانوا محرمين** ناولوني السوط فقالوا والله

قوله رجل حمار وحش ثم تقدم البحث في اختلاف هذه اللفاظ ووجه الجمع بينها قريباً فراجع قوله سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة الإهوانع مولى
أبي قتادة ولا أحد من طريق سعد بن إبراهيم سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولو يكن مولى أبي قتادة وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله
ابن أبي سلمة أن نافعا مولى بني غفار فتصل من ذلك أنه لو يكن مولى أبي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق
الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولاة قلت فيجوز أن نسب إليه لكونه كان زوج مولاة أولئك ماله أياه أو نحو ذلك كما
وقع لمقسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم - **قوله** بالقاعة الخ بالقاء الخ المحملة الخ الحقة هذا هو الصواب المعروف في جميع
الكتب والذي قاله العلماء من كل طائفة قال القاضى كذا قيدها الناس كلهم قال ورواه بعضهم عن البخاري بالفاء وهو هم والصواب القاء وهو
وإد على تحصيل من السقياء على ثلاث مراحل من المدينة كذا في الشرح قال المحافظ ووقع في حديث أبي سعيد أن ذلك وقع وهو بصنعان وفي نظر الصحيح
ما في حديث الباب من وقوعه بالقاعة - **قوله** ومنا غير المحرم الخ وسيأتي من طريق عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة أحرموا
كلهم إلا أبا قتادة قال في المواهب اللطيفة وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمره الحديبية فبلغ الرحاء وهي من ذى الحليفة على أربعة
وثلاثين ميلاً أخبروه أن عدداً من المشركين بوادى غيقة يشبه منهم أن يقصدوا أغرتهم فحجز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جنتهم ليأمن
شرهم وهذا هو الذي وقعت إليه الإشارة في بعض روايات حديث أبي قتادة فأنبئنا بعد بغيقة فتوجهنا نحوهم وغيقة بنفخ الغين المعجمة بعد
تحتية ساكنة ثورات مفتوحة ثم هاء قال البكري هو له بني غفار بن مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبنى ثعلبة يصب فيه ماء رضى
ويصب هو في البحر فلما أصواتك حتى أبو قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فأحرموا الأهوا فاستمحلوا لأنهم لم يحاربوا المقاتل وما
لم يقصد العمة وهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره البكري لا ثم قال كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جازل أبي قتادة أن يجاوز
المليقات وهو غير محرم ولا يد من ما وجهه قال حتى وجهته في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمنا فلما
كان بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجه الحديث فأنما جازله ذلك لأنه لم يخرج يربط مكة قلت وهذا ينافيه
ما جاء في بعض روايات حديث أبي قتادة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو مكة وأخرج ابن حبان في صحيحه والبيهقي عن حبان بن عبد
عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو محرمون حتى نزلوا
بصنعان فالحاصل أن أبا قتادة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بإخلاء الصدقات وكانت
طريقهم متحدة فأحرموا كلهم غيره بناء على أنه لم يقصد ذلك مكة ثم سار مع النبي صلى الله عليه وسلم بناء على اتحاد الطريق حتى بلغوا الرحاء فأخبروا
بالعدو فوجهه صلى الله عليه وسلم مع أصحابه له محرمين فلما أنوارهم على حاله التي كان عليها فساغ له التأخير لذلك، انتهى، قلت وقد تقدم
منا في باب المواقيت حكاية ما قاله الإمام محمد بن الحسن رحمه الله في المطا أنه رخص لأهل المدينة أن يخرجوا من الحفة فلا إشكال في قصة أبي قتادة
ألا إذا ثبت مجاوزته الحفة من غير إحرام ولم يثبت نعوذ الرأية التي فيها ذكر عسافان تدل على تأخير الإحرام من الحفة ولكن نظرياً في الحفاظ
وصحح خلافها كما قد مناه قريباً وقيل كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت والله أعلم - **قوله** يتراؤون شيئاً الخ -
يتفعلن من الرواية، **قوله** فنظرت فإذا حمار وحش الخ وفي بعض الروايات فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة فلما رأوه تركوه حتى داه فركب

وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عدواً بغيقة فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فبينما أنا مع أصحابي يضحك بعضهم الى اذن نظرت فاذا أنا بحمار وحش فجلت عليه فطعنته فأثبتته فاستعنتهم فأبوا ان يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا ان نفتطح فانطلقت اطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت ابن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته يتبعهن

خرج محمداً فبع عن الاحرام بالبحر غلطاً قلت لا غلط في ذلك بل هو من الحجاز السائغ وايضاً فالبحر في الاصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً البيت ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدسي عن أبي عوانة بلفظ خرج حاجاً ومعتزلاً اخرجته البيهقي فبين ان الشك فيه من أبي عوانة وقد جزو يحيى بن أبي كثير بان ذلك كان في عمره الحديث وهذا هو المعتمد كذا في الفتح - قوله وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حدث بضم أوله على البناء للبحر قول بغيقة الخ اي في غيبة وهو بفتح الغين المعجمة بعد هاء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني هو ما لبني غفار بين مكة والمدنية وقال يعقوب هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر وقد سبق تلخيص القصة في أوائل شرح هذا الحديث فراجع قوله فبينما أنا مع أصحابي الخ اي أصحابه الذين كانوا مع أبي قتادة حين جمر طائفته منهم إلى جهة العد قوله يضحك بعضهم الخ قال النووي هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا يضحك الى بتشديد الياء قال عياض وهو خطأ وتصحيف وانما سقط عليه لفظة بعض والصواب يضحك بعضهم الخ بعض كما في سائر الطرق والروايات ثم اخرج لضعفها بأنها لو صحوا اليه لكانت أكبر إشارة وقد قال بهم النبي صلى الله عليه وسلم هل منكم أحد أمروا أشار اليه قالوا لا - وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً وانما اختلفوا في وجوب الجزاء انقطع - وتعقبه النووي بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى وليس في واحد منهما دلالة ولا إشارة فان مجرد الضحك ليس فيه إشارة قال بعض العلماء وانما صحوا كالتعجب من عرض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه قلت قوله فان مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضى فان قوله يضحك بعضهم الخ هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم الخ فيه مزيد أمر على مجرد الضحك والفرق بين الموضوعين انهم اشتهروا في رواية في رويته فاستوتوا في ضحك بعضهم الخ وبعض ابروتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم الخ بغير سبب باعثاً له على التفطن الى رويته ويؤيد ما قال القاضى ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة بلفظ اذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت انظر فاذا هم حمار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا تدري فقلت هو حمار وحش فقالوا هو ما رأيت ووقع في حديث أبي سعيد عن ابن الزبير والطحاوي وابن حبان في هذه القصة وجاء ابروتادة وهو حل فكسوا رؤوسهم كراهية ان يحل ابصارهم له فيفطن فيراه - ام - فكيف يظن بهم مع ذلك انهم ضحكوا اليه فبين ان الصواب ما قال القاضى وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر لان الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقتين مختلفتين وانما وقع في سياق اسناد واحد ما عند مسلم فكان مع من اثبت لفظ بعض زيادة علم سائلة من الاشكال في مقدمة كذا في الفتح - قلت ليس هذا من باب الزيادة بل هو من اختلاف الرواية في مدخل الى هل هو لفظ بعض ادباء المستكبر فعند كل من رواة اللفظين زيادة علم ليس مع غيره وليس نفس ضحكهم الى أبي قتادة إشارة ولا دلالة على الصيد فانهم كما ضحك بعضهم الخ بعض تعجباً من عرض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه كذلك وقع الضحك حين نظروا الى أبي قتادة تعجباً من حصول القدر له ولا التفات له اليه فسبب الضحك موجود في كلا الجانبين وبه يحصل كما لا تعجب الا انهم فكسوا رؤوسهم وتركوا النظر الى الصيد وقت مجئ أبي قتادة كراهية ان يكون احداً دهم اليه سبباً لتفطن له وهذا غاية الاحتياط منهم رضي الله عنهم والله اعلم - قوله فطعنته فأثبتته الخ بالمثلثة ثم الموحدة ثم المشقة اي جعلته ثابتاً في مكانه لا حراك به قوله فاستعنتهم الخ وفي رواية أبي النضر فأيتت اليهم فقلت لهم قوضوا فاحملوا فقالوا لا نستطيع فحملته حتى جئتهم بهم - كذا في الفتح - وقال السدي قوله فاستعنتهم بالفاء يقتضيه انه قامات من طعن بل اخذوه ودبحوه ولذلك احتاج الى الاستعانة بهم استعانة في الحمل وغيره والله اعلم والظاهر هو الاول والله اعلم قوله وخشينا ان نفتطح ان نفتطح الخ اي نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا ان يقتطعوا دونك وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عن ابن أبي عوانة بلفظ وخشينا ان يقتطعنا العد - قوله ارفع فرسي شأواً الخ ارفع بالتحفيف والتشديد ارفع كلفه السير شأواً بالشين المعجمة بعدها هنر مسكنة اي تارة والمراد انه يركض تارة ويسير بسهولة أخرى وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأواً قوله تركته يتبعهم الخ اختلفت في ضبطه ولا شهر كبير المشقة من فوق وفتحها وسكون العين المهملة وكسر الهاء وبالنون هو عين ما مد على ثلاثة اميال من السقيا بضم السين المهملة وسكون القاف وتخفيف الياء آخر الحروف والقصر هي قرينة بين مكة والمدنية من اعمال الفرع بضم الفاء وسكون المراء وبالعين المهملة قال البكري الفرع من اعمال المدينة الواسعة والصفراء واعمالها من الفرع منضاً اليها

وهو قائل السقيا فلحقته فقلت يا رسول الله ان اصحابك يقرأون عليك السلام ورجته الله وانهم قد خشوا ان يقتطعوا ذنوبك
انتظرهم فانتظرهم فقلت يا رسول الله انى اصطدت ومعى منه فاضلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من القوم كلوا وهو محرمون
حدثني ابو كمال الجحدري حدثنا ابو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم حاجا وخرجنا معه قال فصرت من اصحابه فيهم ابوقتا فقلت فاضلة فقال خذ واسا حل البحر حتى تلقوني قال فاخذوا
سا حل البحر فلما انصرفوا قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم احرصوا كلهم الا ابوقتا فانه لم يحرم فبينما هم يسرون اذ رأوا حمر وحش
فحل عليها ابوقتا ففقر منها انا فاذنوا فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكلنا لحما ونحن محرمون قال فحلوا ما بقي من اللحم الا ثمان
فلمّا أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انا كنا احرصنا وكان ابوقتا لم يحرم فرأينا حمر وحش فحل عليها ابوقتا ففقر
فقر منها انا فاذنوا فاكلنا من لحمها فاكلنا ناكل لحم صيد ونحن محرمون فحلنا ما بقي من لحمها فقال هل منكم احد امره او اشار
اليه بشئ قال قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها **وحدثنا محمد بن عثمان** عن جعفر حدثنا شعبة عن حماد بن محمد بن جعفر حدثنا شعبة
عن القسم بن زكريا حدثنا عبد الله بن شيبان جميعا عن عثمان بن عبد الله بن موهب بهذا الاسناد في رواية شيبان فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انكم احد امره ان يحل عليها او اشار اليها وفي رواية شعبة قال اشترها واعنتم واصدتم قال شعبة ولا ادرى قال
اعنتم واصدتم **وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي** اخبرنا يحيى بن حسان حدثنا مغيرة وهو ابن سلام اخبرني يحيى
اخبرني عبد الله بن ابي قتادة ان اياه اخبره انه غرام رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة الخديبية قال فاهلوا بعمره غيري فقال
فاصطدت حمار وحش فاطعمت اصحابي وهم محرمون ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنبأته ان عندنا من لحم فاضلة
فقال كلوه وهم محرمون **وحدثنا احمد بن عبد الله الضبي** حدثنا فضيل بن سليمان التميمي حدثنا ابو حازم عن عبد الله بن ابي
قتادة عن ابيه انه خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم محرمون وابوقتا فحل وساق الحديث وفيه فقال هل معكم منه
شيئ قالوا معنا رجله قال فآخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله وهو قائل السقيا الخ قال النووي روى بوجهين اصحهما واشهرهما بفتح بين الالف واللام من القبول اي تركته في الليل يتعنه وعزمه ان
يقبل باله قويا فيصعد قوله وهو قائل اي سيقيل الوجه الثاني انه قابل بالياء الموحدة وهو غريب وكأنته تصحيف فان صح فمعناه ان تعنه موضع
مقابل للسقيا فعلى الاول الضمير في قوله وهو للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضمير للوضع وهو تعنه ولا شك ان الاول صواب واكثر فائدة واغرب
القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول او من القائلة والاول هو المراد ههنا والسقيا مفعول بفعل مضمر وكأنه كان يتعنه وهو يقول اصحابه
اقصد السقيا **قوله** ان اصحابك يقرأون عليك السلام فيه تبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام من بلغة
لانه يحتل ان يكون وقع وليس في الخبر ما ينفية كذا في الفتح وقال العيني وفيه استحباب ارسال السلام الى الغائب قالت جماعة يجب على الرسول تبليغه
وعلى المرسل اليه الرد بالجواب **قوله** انتظرهم الخ بصيغة فعل الامر من الانتظار وقوله فانتظرهم بصيغة فعل الماضي **قوله** انى اصطدت الخ قال النووي
هكذا هو في بعض النسخ اصدت بفتح الصاد المخففة وهو صحيح ويقال بتشديد الصاد وفي بعض النسخ صدت وفي بعضها اصطدت وكلمة صحيح **قوله**
ومعنى منه فاضلة الخ بضم الصاد معجمة اي فضلة قال الخطابي قطعت فصنت منه هي فاضلة اي باقية والضمير في منه يعود على الصيد المحذوف الذي
دل عليه اصدت **قوله** كلوا وهو محرم الخ فيه ان الحلال اذا صاد ولم يعنه في ذلك محرم ولم يشر اليه ولم يدل عليه جاز للمحرم الاكل من صيده سواء
كان اصطيدا للاجل المحرم او لنفسه فان اباقا فاكل على الصيد بطل ما عرف انهم اجبوا لوانه أبصر كحاشي بعض الروايات فكان صيدها لاجل المحرم والواقع
وقد نقل بسط الكلام فيه قريبا فراجع وفي الموهب اللطيفة قال ابن حزم ولم يشك احد في ان اباقا فاكل لم يصد الحمار لنفسه ولا صحابه وهو محرمون
فلم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك **قوله** اذ رأوا حمر وحش الخ في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على ان الحمار
بالرؤية وافادت هذه الرواية انهم من جملة الحرمان المقتران كانا اياي اني فعله هذا في اطلاق الحمار عليها تجوز **قوله** فكلوا ما بقي من اللحم الخ فيردان
ما صاده الحلال جاز للحرم اكله وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى **وَحَرِّمْنَا عَلَيْكُمُ صَيْدُ الْبَرِّ عَلَى الْإِسْطِيَادِ** **قوله** اشترنا في المرقاة
والفرق بين الدلالة والاشارة ان الاولى باللسان والثانية باليد وقيل الاولى في الغلب والثانية في الحضور وقيل كلتاها بمعنى واحد وهو حرما
على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم وفي وجوب الجزاء عليه شرائط محلها كتب الفقهاء **قوله** او اعنتوا واصدتم الخ قال النووي
روى بتشديد الصاد وتخفيفها وروى صدت وقال القاضي رويناه بالتخفيف في اصدتم ومعناه امر بتربا لصيد وجعلت من يصيده وقيل معناه

باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب والحيوان

فأكلها وحل ثنائها أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص وحديثنا قتيبة واسحق عن جابر كلاهما عن عبد العزيز بن ربيع عن عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في نفر محرمين وأبو قتادة فحل واقتصر الحديث وفيه قال هل شأنا إليه إنسان منكروا وأمره بشئ قالوا لا يا رسول الله قال فكلوه **وحل ثنائهم** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح أخبرني محمد بن المنذر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال كنا مع عطية بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طير طليحة راقدا فبئنا من أكل مما نؤزع فلما استيقظ طليحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحل ثنائهم** هرون بن سعيد الأيلي عن أحمد بن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبيد الله بن مقسم يقول سمعت القسم بن محمد يقول سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أربع كلهن فواسق

أثرنا الصييد من موضعه يقال أصدت الصيد مخفف أي أشرته قال وهو أولى من رواية من رواه صدقوا وأصل قولنا للتشديد لأنه صلى الله عليه وسلم قد علموا أنهم لم يصيدوا وإنما سأله عما صاد غيرهم والله أعلم **قوله** فأكلها أي فيه الاستيهاب من الأصدقاء وقبول الهدية من الصديق وقال عياض عن أبي النضر صلى الله عليه وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطبيقاً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لا زالة الشبهة التي حصلت لهم **قوله** فأهدى له طير أي مشوى أو مطبوخ **قوله** فبئنا من أكل مما نؤزع أي أكلنا ما كنا نؤزع **قوله** فمننا من أكل أي أكلنا من أكلنا نظيره معه صلى الله عليه وسلم **باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب والحيوان** في الحل والحرم **قوله** الأربع أي التقيد بأن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم معد وليس بحجة عند كثيرين وعلى تقدير اعتبارها فيكون قوله صلى الله عليه وسلم لا أثرين بعد ذلك أن غير الأربع يشترك معها في الحكم فقد ورد في أكثر طرق عائشة رضيها بلفظ خمس كما سيأتي في الباب في بعضها بلفظ ست أخرجهما أبو عوانة في المستخرج من طريق الحارثي عن هشام عن أبيه عنها فثبت الخمس المذكورة في سائر الطرق وزاد الحية ويشهد لها طريق شيبان بن شريح التي ستأتي في الباب وإن كانت خالية عن العذر وقد وقع في حديث أبي سعيد عن أبي داود نحو ما يشيان وزاد السبع العادي فصارت سبعة قال الحافظ في التلخيص وفي أسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف إن حسناً لم يزل يروي وقد تقدم بسط الكلام في يزيد في شرح المقدمة فراجعه قال الحافظ في الفتح وقد وقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد ابن منصور وأبو داود وص طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات أخرجه أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للمحرم وحجاج ضعيف خلفه مسعر وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة، أم - قلت مرسل سعيد بن المسيب يكفي للاحتجاج فإن مراسيله مقبولة بالاتفاق قال أحمد مراسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسله وقال الشافعي إرسال ابن المسيب عننا حسن وقال أبو حاتم سعيد عن عمر مرسل يدخل في المسند على سبيل المجاز وروى ابن مندة في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له من حدثك يا أبا محمد بهذا فقال يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل فأنا لا نأخذ إلا عن الثقات (تهذيب التهذيب ترجمة سعيد) وبالحجة فهذا المرسل في فوق المسند عندنا وقد تأيد بحديث الحجاج بن أرطاة وبما أخرجه الطحاوي بأسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظه والحية والذئب والكلب الحقور قال الشيخ عابد السدوسي في شرح مسند الإمام الأعظم فالحاق الذئب بالخمس إنما هو الحاق بالنص كالحاق الحية لغو من لا معرفة له بالأدلة من الحنفية الحق من حيث المعنى والحج مع الاستدلال بالأدلة والله أعلم **قوله** كلهن فواسق أي قال النور وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارئة عن وفق اللغاة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن أمره أي خرج وسمى الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعر هو فاسق يعني بالهنة الشرعي وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فبأن خروجها عن حكمها من الحيوان في تحريم قتلها وقيل في حل أكله لقوله تعالى أو فسقاً أهل لغزاً لله يبه وقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم اسم الله عليه وإنه لفسق وقيل لخروجها عن حكمها بالأيذاء والافساد وعدة لا تنفع ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بأكلا ولا الحق بالخمس كل ما جاز قتلها للحلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني الحق ما لا يؤكل إلا ما نفع عن قتلها وهذا قد يجيء مع الأول ومن قال بالثالث يخص الحاق بما يحصل منه الفساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه قيل له لو قيل للغارة

يُقْتَلَنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحِلَّةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ

فولسقة فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد اخذت الفتيلة لتحرق بها البيت فهذا يومى الى ان سبب تسمية الخس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفتاق وهو يترجم القول الأخير والله اعلم. كذا في الفتح - قوله يقتلن في الحبل والحرم الخ سيأتى في بعض الطرق الاجتراح على من قتلهم في الحرم والحرام ويعرف منه حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز اذ لا، ثم انه ليس في نفى الاجتراح وكذا الحرج كما في بعض الروايات دلالة على اوجبه الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر والى عنوانه من طريق ابن نمير عن هشام عن ابيه بلفظ يقتل الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الندب ولا باحة، ويؤيد الا باحة لفظ اذن في رواية نافع وكذا لفظ قتلهم حلال للحرم في حديث ابى هريرة عن ابى داود وغيره والله اعلم قوله الحلة الخ بكسر الهمزة وفتح ثانيه بعدها هنرة بغير مد وحكى صاحب المحكم المدا في ندوة وزيادة الماء فيه للوحدة وليست للتأنيث بل هي كالهاء في التمرة وحكى الأزهري فيها حذوة بويدل الهمزة وسيأتى في بعض الطرق بلفظ الحديات يضم أوله وتشديد تحتانية مقصور قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهمزة وكأنه سهل ثم ادغم وقيل في لغة حجازية وغيرهم يقيون حلية ومن خواص الحلة انها تقف في الطيران ويقال انها لا تحتطف الا من جهة اليمين والله اعلم كذا في الفتح - قوله والغراب الخ زاد في رواية سعيد ابن المسيب عن عائشة عند المؤلف الأبقع وأخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره وقد اختاره ابن خزيمة وهو قضية حمل المطلق على المقيد نعم قال ابن قدامة يلتحق بالأبقع شاركة في الابداء وتحريم الأكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ وأفتوا بجوازه اكله بقوله من الغرابين ملحقاً بالأبقع - وأنواع الغراب على ما في فتح المباري خمسة العقق قال في القاموس هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والقاف وأك بقم الذي في ظهره وبطنه بياض والغلات وهو المعروف عند اهل اللغة بالأبقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلوة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله ليأتى بخير الارض والأعصم وهو في رجله اوجناحه اود بطنه بياض او حمرة ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب في الفتح قال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغلات والأبقع لاغنياً كالان الجيف واما غراب الزرع فلا وكل استثنائه ان قدامه وما اطلق فيه خلافاً وعليه يحمل ما جاء في حديث ابى سعيد عند ابى داود ان صح حيث قال فيه ويرى الغراب ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي بن مجاهد، ١٠ - ولقيم صاحب الجرح من اصحابنا حيث جعل العقق كالغراب رده اخوه صاحب النور في الفتا والظهيرية في العقق روايتان الظاهر انه من الصيود، قال ابو يوسف الغراب المذكور في الحديث هو الغراب الذي يأكل الجيف او يخلط مع الجيف اذ هذا النوع هو الذي يبتدئ بالأذى والعقق ليس في معناه لانه لا يأكل الجيف ولا يبتدئ بالأذى وكان اهل الجاهلية يتشبهون بالغراب فكانوا اذا نعب منهن قالوا آذن بشر واذا نعب ثلاثاً قالوا آذن بخير فابطل الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك وفي الفتح ناقلا عن فتاوى قاضيين من خرج لسفر سمع صوت العقق فرجع كفر وحكمه حكم الأبقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد ان اكل الجيف والأفلا باس به قوله والفأرة الخ بمنزلة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزء اذا قتلها المحرم اخرج ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد ابن زيد قال لما ذكرنا له هذا القول ما كان بالكوفة افحش رداً الا انار من ابراهيم النخعي لقلتما سمع منها ولا احسن اتباعاً لها من الشعبي لكن مرة ما سمع كذا في الفتح - وهذا تحامل من حماد على ابراهيم والله اعلم - قوله والكلب العقور الخ قال الحافظ في الكلب هيمية وسبعة كانه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد فيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره وقيل أول من اتخذ الحراسة نوح عليه السلام - واختلف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوماً ولا فروى سعيد بن منصور باسناد حسن عن ابى هريرة قال الكلب العقور الأسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقال اى كلب اعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقل الناس وعاد عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال ابو حنيفة المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واخرج ابو عبيد الجهم بقبوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله الأسد وهو حديث حسن اخرج الحاكم من طريق ابى نوفل بن ابى عقرب عن ابيه واخبر بقوله تعالى وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ فاشتقها من اسم الكلب فلها قيل لكل جارح عقور - ام قال الشوكاني في غاية ما في ذلك حوازي الاطلاق لان اسم الكلب مشتق من كل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تفيد العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان

قال فقلت للقاسم أفرايت الحية قال تقتل بصغرها **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا غندر عن شعبة **وحدثنا**
ابن مثنى وابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب لا يقع والفأرة والكلب العقور والحديث **وحدثنا أبو الربيع الزهراني**
 حدثنا حماد وهو ابن زيد حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم
 العقرب والفأرة والحديث والغراب والكلب العقور **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة والوكري قال حدثنا ابن نمير حدثنا هشام بهذا
 الإسناد **وحدثني** عبد الله بن عمر القواريري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم الفأرة والعقرب والغراب والحديث والكلب العقور **وحدثنا** عبد بن حميد
 أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الإسناد قالت أم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس فواسق في الحل والحرم ثم ذكر
 بمثل حديث يزيد بن زريع **وحدثني** أبو الطاهر حملة قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن
 عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب كلها فواسق تقتل في الحرم الغراب الحية والكلب العقور والعقرب
 والفأرة **وحدثني** زهير بن حرب وابن أبي عمير جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا شافين بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس لا جناح عليهن من قتلهن في الحرم والأحرام الفأرة والغراب الحية والعقرب والكلب العقور
 إطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع والسند أنه لا يثبت عند إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف بالثبارة علامة الحقيقة و
 عدمه علامة الحجاز والجمع بين الحقيقة والحجاز لا يجوز لعدم الحاق ما عقر من السباع بالكلب العقور بجامع العقر صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا
 أم - وفي الهداية قد ذكر الذئب في بعض الروايات قيل المراد بالكلب العقور الذئب ويقال إن الذئب في معناه - أم قال ابن الهمام يعني فيلحق به دلالة
 ولا بد من تعيين ذلك الموجب للحاق في الدلالة والذي يدور عليه كلامه هو كونه من مبتديات بالكأذى وضم غير والى ذلك محالطتها يعني كونها تعيش
 بالاختطاف والانتهاك - وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منها سواء لأن المختار في ذلك الجنس
 وإن كان وصفه بالعقور أي ما روى أبو داود في المراسيل وذكر الكلب من غير وصفه بالعقور فلعلم أن المراد بالجنس الذي ذكر وصفه بالعقور
 يراد به الكلب الوحشي لا أن يكون عقوراً متبدياً بالكأذى فأفاد أنه وإن كان صيداً لا شيء فيه لكونه عقوراً ويكون في المراسيل تجميع النوع بقى الجزاء
 لأن أحد صنفيه مؤذ وهو الصيد والآخر ليس بصيد أصلاً كذا في فتح القدير وقال الحافظ اختلعت العلماء في غير العقور ما لم يؤمر بأقتلناه فصريح تجريم
 القاضيان حسين والماوردي وغيرهما وقع في الأمر للشأن في الجواز واختلق كلام النووي فقال في البيع من شرح المذهب لاختلاف بين أصحابنا
 في أنه محرم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغضب غير محترم وقال في الحج بكراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعلى كراهة قتله تقتصر
 الرافعي وتبعه في الرخصة وزاد أنها كراهة تنزيه والله أعلم **قوله** تقتل بصغرها أي بضم الصاد أي بذلة وإهانة وقتلها منصوص في رواية سعيد
 ابن المسيب وغيره وقد خرج البخاري عن عبد الله بن مسعود قال بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في غار غيابة أن نزل عليه "المرسلات" وأنه ليلتها
 وأني لا أتلقاها من فيه وإن فاه لرطب بما أذنب علينا حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوهما الحديث قال البخاري إنما روي هذا أن منى من الحرم
 وأما لو رويوا بقتل الحية بأساً **قوله** والحديث أي بصيغة التصدير وقيل أكثر ثابت في الدلائل هذه الصيغة وقال الصواب الحديثية أو الحديثية هي
 وزيادة هذه أو بالتشديد بخلافه قال والصواب أن الحديث ليس من هذا وإنما هو من التحدثي يقولون فلان يتحدث فلان أي ينارعه ويغالبه وعن ابن
 أبي حاتم أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحديثية ويحجونه الحديثية وكلها خطأ وأما الزهري فصوبه كذا قال الحافظ في بدء الحلق من الفقه وقد تقدم بعض
 ما يتعلق به في شرح الحديث في أوائل الباب فدير أجمع **قوله** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سفيان بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال قالت حفصة قال الحافظ وظاهر هذا أن لابن وهب عنه عن
 الزهري فيه أسندين سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة وقد كان ابن عيينة يكره طريق الزهري عن عروة ولكن طريق الزهري عن عروة رواها
 أيضاً معمر بن قيس في الباب رواها أيضاً سعيد بن أبي حمزة عن أحمد بن حنبل عن أبيان بن صالح عن عبد الله بن مسعود ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تابع الزهري
 عن عروة هشام بن عروة عند مسلم كما تقدم **قوله** خمس لا جناح الخ قال الحافظ وذهب الجمهور كما تقدم إلى الحاق غير الخمس بهذا الحكم
 إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ وهذا قضية مذهب مالك وقيل لكونها مما لا يؤكل فجعل هذا كل ما يجوز قتله لا لذية
 على الحرم فيه وهذا قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقصروا على الخمس إلا أنهم أحقوا بها الحية لثبوت الخبر والذئب لمشاركة الكلب والكلبية

والكلب في جوارق من جوارق
 في الجوارق من جوارق من جوارق
 في الجوارق من جوارق من جوارق

وقال ابن عمر في روايته في الحرم والحرام وحل شي حرمته بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني سلم
ابن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال قالت حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب

والحقوق ابذل من أبتلأ بالعدوان والاذى من غيرها وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب المعنى إذا ظهر والمنصوب
عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وانفوا عليه في مسائل الربا - قال ابن دقيق العيد والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذوق بالأضافة
إلى بصر أهل القياس فانه ظاهر من جهة الأيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمته الأكل فغيره أبطال لما دل عليه إيماء
النص من التعليل بالفسق، انتهى - قلت وفي فتح القدير ما يأتى في السباع فالمنصور عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الجزاء كالجوارشاة أنابتها
الحرم فان ابتلأته بالأذى فقتلها فلا شيء عليه وذلك كالأسد والفهد والنمر والصقر والبارى وأما صاحب البدائع فقصر البرى إلى ما كوى وغيره
الثاني إلى ما يتبدى بالأذى غالباً كالأسد والذئب والنمر والفهد وإلى ما ليس كذلك كالضبع والغلب فلا يحل قتل الأول والأخير إلا أن يصلح
قتل الثاني وكاشى فيه وإن لم يصل وجعل ورود النص في الفواسق وروداً فيها دلالة ولم يحك خلافاً بل ذكره حكماً مبتدأ مسكوتاً فيه ثم رأينا
رواية عن أبي يوسف قال في فتاوى قاضيه عن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، أم -
وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي وكذلك قال أصحابنا فمن ابتدأه السبع فقتله فلا شيء عليه وإن كان هو الذي ابتدأ السبع فله الجواز لعموم قوله
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم واسم الصيد واقع على كل منتهى الأصل متوحش ولا يختص بالماكول منه دون غيره ويدل عليه قوله تعالى
كَيْتُوبًا قَامَ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَهِيَ تَكُومٌ فَلَاحِكٌ لِمَا يُكَاكِلُهَا فَهِيَ كَالَّذِي يُثْقِلُ فِي مِيزَانِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامِ
النبي صلى الله عليه وسلم الأشياء المذكورة في الخبر وذكر معها الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء وذكره للكلب العقور دليلاً على أن كل ما
ابتدأ الإنسان بالأذى من الصيد فمباح للحرم فله لأن الأشياء المذكورة من شأنها أن يتبدى بالأذى فيجعل حكمها حكم حائلها في الغلب وإن كانت
قد لا يتبدى في حال لأن الأحكام إنما تتعلق في الأشياء بالأعور الأكثر ولا حكم للشاذ النادر ثم لما ذكر الكلب العقور وقيل هو الأسد فأنما أباح
قتله إذا قصد بالعقر الأذى وإن كان الذئب فذلك من شأنه في الغلب فمأخذه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر وقامت دلالة فهو محمول
من عموم الآية وما لم يخصه ولم تقدم دلالة تخصيصه فهو محمول على عمومها، أم - وقال الشيخ ابن الهمام بعد البحث والنظر المناقشة في كل واحد
الهداية وأما اثبات منع تشبه السباع عند أصولنا ففيه ما سمعت وبعد بعد عقوة وجهه كان في السباع روايتان كما هو في المحيط حيث قال
وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد وعن أبي يوسف الأسد كالكلب العقور والذئب وفي الثاني لا شيء في الأسد وقال بوحيفة يجب ردقنا
من البدائع التصريح بحل قتل الأسد والفهد والنمر وأول الباب من غير ذكر خلافت، أم قال العبد الضعيف سأل من الله التوفيق أنه لو فقه بين
الروايتين بأن يحل روايته جواز قتلها ولو مبتدأ على ما إذا نوى به الحرم التمتع بالحفظ من أيدائها ودفع شرها المظنون قبل الوقوع عن نفسه عن
أبناء نوحه ورواية تحريمه على ما إذا قصد به محض التلذذ والتمتع بالأكل طياداً أو الانتفاع بشيء من جزائها، كان جمعاً حسناً وجهاً وجهاً ان شاء
الله تعالى وقد تنبأت لهذا الوجه ببعض كلمات العارف الكبير الشيخ الأجل وإلى الله الهولوى قدس الله روحه حيث قال في بيان محظورات الحرم
وأنما شرع أن يجنب الحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتدليل وترك الزينة والتشقق وتنويعاً لاستشعار خوف الله وتعظيمه ومواخذة نفسه أن لا تسكن
في هواها وأنما الصيد تلتزم وتوسع لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من أتبع الصيد لم يزل يزداد حرصاً على الله ولحمه يذهب عنه وعن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا
وان سوغه في الحلة - قال ثم لا بد من ضبط الصيد فإن الإنسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وإنما يريد التمرن بالأصطياد وقد يقتل
يريد أن يذبحه شره عنه أو عن أبناء نوحه وقد يلجج بهيمة الأنعام فأما الصيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس لأجناح على من قتلهم في الحرم
الأحرام الفارة والغراب والحلقة والعقرب والكلب العقور والجائع المؤذى الصائل على الإنسان أو على متاعه فانه إذا رجع إلى استقراره العريش يقال
له صيد وكذلك بهيمة الأنعام والدجاج وأمثالها ما جرت العادة بأقتنائها في البيوت لا تسمى صيداً وأما الأقسام الأخر فالظاهر أنها صيد انتهى
وكأنه أن تنقل في خاتمة الباب ما أفاده صاحب البدائع في فاتحة فصل الصيد من الجنايات تميمًا للفائدة وهذا نصه مع بعض الاختصار لا يجوز
للحرم أن يتعرض بصيد البر المأكول وغير المأكول عندنا إلا المؤذى المبتدئ بالأذى غالباً والصيد هو الممتنع المتوحش من الناس في أصل الخلقة أما
بقوامه أو بجناحه فلا يجوز على الحرم فيه الأكل والبقر والغنم لأنها ليست بصيد لعدم امتناعه والتوحش من الناس وكذا الدجاج والبط الذي
يكون في المنازل هو المسمى بالبط الكسرى لأنهم لا يأكلون من الصيد فيهما وهو الامتناع والتوحش فاقا البط الذي يكون عند الناس ويطير فهو صيد لوجود
الصيد فيه والحمام المسرل صيد وفيه الجزاء عند عامة العلماء وعند مالك ليس بصيد وجه قوله أن الصيد اسم للمتوحش والحمام المسرل مستأش

بين عقوبت الصيد الذي لا يفتح منه الحرام

له كذا في الأصل وهو الصحيح الذي لا يكون

باب جواز حلق الرأس للمسلم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قتلها

كلها فاسق لا يحرم على من قتلهم العقرب والغراب والحلأة والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** أحمد بن يوسف حدثنا زهير حدثنا زيد بن جبير أن رجلاً سأل ابن عمر ما يقتل المحرم من الدواب فقال خير تنبي حتى نسوق رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يقتل الفأرة والعقرب والحلأة والكلب العقور والغراب **وحدثنا** شيبان بن فروخ حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم قال حدثني أحد نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحلأة والغراب الحية قال وفي الصلاة أيضاً **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلها جناح الغراب والحلأة والعقرب والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** هرون بن عبد الله حدثنا محمد بن بكر أخيراً أن ابن جريح قال قلت لنافع ما سمعت ابن عمر يحل للمحرم قتلها من الدواب فقال لي نافع قال عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خمس من الدواب لا جناح على من قتلها من الغراب والحلأة والعقرب والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** شيبان بن فروخ حدثنا جبير بن عتيق بن جابر جميعاً عن نافع **وحدثنا** أبو بكر بن شيبان حدثنا علي بن مسهر **وحدثنا** ابن نمير حدثنا أبي جميعاً عن عبد الله **وحدثنا** أبو كامل حدثنا أحمد حدثنا أبو بكر بن شيبان حدثنا زيد بن هرون أخيراً يحيى بن سعيد كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك وابن جريح ولم يقل أحد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم إلا ابن جريح **وحدثنا** فضل بن سهل حدثنا زيد بن هرون أخيراً عن ابن جريح عن نافع عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خمس لا جناح في قتلها من الغراب والفأرة والحلأة والعقرب **وحدثنا** يحيى بن أبي نجر قال يحيى بن يحيى أخيراً وقال الآخرون **وحدثنا** سميع بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من قتلها وهو حرام فلا جناح عليه فيهن العقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والحلأة والناظف ليحيى بن يحيى **وحدثنا** عبد الله بن عمر القواريري **وحدثنا** أحمد بن يحيى بن زيد عن أبي الربيع **وحدثنا** أبو الربيع فلا يكون صيداً كاللجاجة والبط الذي يكون في المنازل ولنا أن جنس الحمام متوحش في أصل الخلقة وإنما يستأنس البعض منه بالتولد والثالث مع بقائه صيداً كالظبية المستأنسة والنعام المستأنسة والطوطى ونحو ذلك حتى يجب فيه الجزاء وكذا المستأنس في الخلقة قد يصير متوحشاً كالإبل إذا توحشت وليس له حكم الصيد حتى لا يجب فيه الجزاء فلعلم أن العبرة بالتحوش والأستأنس في أصل الخلقة وحبس الحمام متوحش في أصل الخلقة وإنما يستأنس من البعض منه لعارض فكان صيداً بخلاف البط الذي يكون عند الناس في المنازل فإنه لا يملك من جنس المتوحش بل هو من جنس آخر والكلب ليس بصيد لأنه ليس بمتوحش بل هو مستأنس سواء كان اهلياً أو وحشياً لأن الكلب اهلي في الأصل لكن ربما توحش لعارض فاشبهه بالإبل إذا توحشت وكذا السنور اهلي ليس بصيد لأنه مستأنس وإنما البرى ففيه روايتان روى هشام عن أبي حنيفة أن فيه الجزاء وروى الحسن عنه أنه لا شيء فيه كالأهلي وجه رواية هشام أنه متوحش فاشبهه الثعلب ونحوه وجه رواية الحسن أن جنس السنور مستأنس في أصل الخلقة وإنما توحش البعض منه لعارض فاشبهه بالبعير إذا توحش ولا بأس بقتل البرغوث والبعوض والهملة والذباب الحكة والقراد والزبور لأنها ليست بصيد لأنها لا تعلم التوحش والامتناع إلا ترى أنها تطلب الإنسان مع امتناعه منها وقد مر عن عمر أنه كان يقرع بعيره وهو محرم ولأن هذه الأشياء من المؤذيات المبتدئة بالأذى فالحققت بالمؤذيات المنصوص عليها من الحية والعقرب وغيرها ولا يقتل القملة لأنها صيد بل ما فيها من أذى التفت لأنه متولد من البس كالشعر المحرم منه عزالة التفت من بدنه فان قتلها تصدق بشئ كما لو أزال شعره ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة ولا بأس بقتل هوام الأرض فإنها ليست بصيد لأنها لا توحش من الناس والله سبحانه وتعالى أعلم **وام** **قوله** حدثنا زيد بن جبير **وام** هو الطائي الكوفي قال الحافظهم وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في إدخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ووافقنا لما لا أن زيداً أجابها وسألها **قوله** وفي الصلاة أيضاً لم ينبذ ذلك على قتل المذكورات في جميع الأحوال قال الحافظهم ولم أره في الزيادة في غير هذا الطريق **قوله** ولم يقل أحد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم إلا ابن جريح **وام** قال الحافظ فظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعه أيضاً من النبي صلى الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه والظاهر أن المبهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ويحتمل أن تكون عائشة وقد روى ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الأسناد والضوابط أثبتتها في رواية سالم والله أعلم **باب** جواز حلق الرأس للمسلم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها

حدثنا محمد بن أيوب قال سمعت مجاهدًا يحدث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وأنا أوقد تحت قال القواريري قد لي وقال أبو المريح برمة لي والقل تيناً أثر على وجهي فقال أتوذك هو أم راسك قال قلت نعم قال فاحلق وصو ثلاثاً يوماً وأطعم ستة مساكين أو انسك نسكة قال أيوب فلا أدري بأي ذلك بدأ وحديثي علي بن حجر وزهير بن حرب ويعقوب بن إبراهيم جميعاً عن ابن علية عن أبي ربيعة هذا الأسناد ومثله وحديثنا محمد بن مثنى حدثنا ابن أبي عمير عن ابن عوف عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال في أنزات هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو فيه أدنى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك قال فأتيت فقال أدنه فدوت فقال أدنه فدوت فقال أدنه فدوت فقال أتوذك هو أمك قال ابن عوف وأظنه قال نعم قال فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر وحديثنا ابن نمير قوله عن كعب بن عجرة بن بضم العين وسكون الجيم نقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال حديث كعب بن عجرة في الفدية سنة معقول بها لم يروها من الصحابة غيره ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة قال الزهري سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كرمه المساكين، ونظر الحافظ في كلام أحمد بن صالح وذكر الحديث طرقاً أخرى ثم قال فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصفة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال إلا طريق أبي وائل عن كعب بن عجرة عند النسائي - قوله أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات الآية في الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغه ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فإرساله إليه وفي بعضها فحجت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب في بعضها فأتيته والجمع بين هذا الاختلاف أن يقال مريضاً أولاً وهو قد تحت قد له فراه على تلك الصورة رؤية إجمالية عن رجل يسير وقال أتوذك هو أمك هذه لك لئلا يفتقد ما بلغه من الوجع إلا لم يبلغه ما هو فيه من اليلاب وشدة الذي فأرسل إليه واستدعى به إليه حتى أتاه فحمله فاستداه فدفن في رواتب ابن عوف وحك رأسه بأصبعه الكريمة كما في رواية أبي وائل عند الطبري فخطبه وقال له ما كنت أرى أن الجحد بلغ منك ما أرى ودعا الحلق فحلق رأسه فحضرت فنقل بعض الرواة ما لم ينقله الآخر والله أعلم - قوله أتوذك هو أمك راسك الخ قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي تترتب عليها الحكم فمما أخبره بالمشقة التي نالت خفف عنه والمهوار بتبديل الميم جمع هامة وهي ما يدب من الخشاش والمراد بها ما لا يرحل من الإنسان غالباً إذا طال عملها بالتنظيف وقد عيّن في كثير من الروايات أنها القبل، كذا في أبواب الحج من الفقه وفي موضع آخر منه المهوار اسم للحشر لأنها تهمر أن تلب إذا اضيفت إلى الرأس اختصت بالقل وفي المرقاة المهوار جمع هامة وهي الدابة التي تسير على السكون بالقل والقل، قوله وصو ثلاثاً يوماً الخ قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصباح وفي الفطر من رمضان عدل مد وكذا في الظهار والجماع في رمضان وفي كفارة اليمين ثلاثاً أملاً وثلاث وفي ذلك اقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقدير **قوله** أو انسك نسكة الخ أي ذبح ذبيحة والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق هذه الرواية موافق للآية قال البخاري وقد خيّر النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار قال الحافظ واقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب هو التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أن شئت فأنسك نسكة وإن شئت فصم ثلاثاً يوماً وإن شئت فاطعم الحديث وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الكريم بأسناده في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجزاء - قال الحافظ لم يكن رواية عبد الله بن معقل الآية في الباب يقتضيه أن اختياراً إنما هو بين الأطعم والصيام لمن لم يحل للنسك ولفظه ثم قال هل عندك نسك قال ما أقدّر عليه فأمره أن يصوم ثلاثاً يوماً أو يطعم ستة مساكين ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبري ولا بد من قوله ما أجهدتاً قال فاطعم قال ما أجهدتاً قال فم ولها فتال أبو عروبة في صحيحه في دليل على أن من وجب نسكاً لا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا عرفت من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال النسك شاة فإن لم يجد فومت الشاة داهم والداهم طعناً فأنصق فيه أو صام لكل نصف صاع يوماً أخرجه من طريق الأعمش عن قال فذكرته لإبراهيم فقال سمعت علقمة مثله فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد البر أنه في الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا الإيجاب ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام والأطعام لا يحزني إلا لفاد المهدى بل المراد أنه استخيره هل معده في أو لا فإن كان واجبه أعلم أنه مخير بينه وبين انصيام أو الاطعام وإن لم يخبره أعلم أنه مخير بينهما وحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجوب الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعلم أنه مخير لأخبره بالتخيير بينه وبين الأطعام والصوم ومنها ما قال غيرهما يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى أفتاه بأن يكفر بالذبح عن سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وبوجه غير متوافقة أعلم أنه لا يجب نزل الآية بالتخيير بين الذبح والأطعام والصيام فخير حينئذ بين الصيام والأطعام لعلمه بأنه لا يفهم معه فصام لكنه لم يكن معه ما يطعمه ويوضح ذلك رواه مسلم

حدثنا ابي حنيفة قال سمعت مجاهدًا يقول حدثني عبد الرحمن بن ابي ليلى حدثني كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف عليه ولأسه يتهاوت قبلًا فقال يؤذيكم هوائكم قلت نعم قال فاحلق رأسك قال نفخ نزلت هذه الآية فمن كان منكراً مريضاً أو مبرأً ذى صبرٍ رأسه فليؤت من صيام أو صدقة أو نسك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً يا أمهات المؤمنين اتصدقن بغير سبلة أو أنسك ما تيسر **وحدثنا محمد بن ابراهيم** عن ابن ابي نعيم وأيوب حميد وعبد الكريم عن مجاهد عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو بالحديبية قبل ان يدخل مكة وهو محرم وهو يوقد تحت قدس والقل يتهاوت على وجهه فقال يؤذيكم هوائكم هذه قال نعم قال فاحلق رأسك وأطع فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثه أصع أو صوم ثلاثه أيام وأنسك نسكة قال ابن ابي نعيم وأذيع شاة **وحدثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد عن ابي قلابة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به من الحديبية فقال اذاك هو أم رأسك قال نعم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم احلق ثم اذبح شاة نسكاً أو صوم ثلاثه أيام أو أطع مائة أصع من تمر على ستة مساكين **وحدثنا محمد بن مثنى** وابو بشير قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية ففعلت من صيام أو صدقة أو شاة فقال صم ثلاثة أيام أو اطعم
وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين قال وكان قد علم أنه ليس عندى ما أنسك به ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب
وسياق الآية يشعر بتقدم الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل المستر فيه أن الصحابة الذين خطبوا أشفاهاً بذلك كان أكثرهم
يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والأطعام وعرف من روايتي أبي الزبير أن كعباً أفندى بالصيام ووقع في رواية ابن اسحق ما يشعر بأنه أفندى بالذبح
لان لفظه صم أو اطعم أو أنسك شاة قال فخلقت رأسى ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله
خرى قال اطعم ستة مساكين وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض روايات الباب فانتظره - **قوله** حدثنا سيف بن عميرة عن سليمان بن أبي سليمان
قوله ورأسه يتهافت الخ أى يتساقط شيئاً فشيئاً **قوله** صم ثلاثة أيام الخ فيه ان السنة صبيحة لجل الكتاب لاطلاق الفدية في القرآن وتقييدها
بالسنة وفيه تحريم حلق الرأس على المحرم والرخصة في حلقها اذا آذاه القمل او غيره من الازجاء **قوله** يفرق الخ يفرق الفهم الفاء والراء وقد سكن قاله
ابن فارس وقال لا زهرى كلام العرب بالفهم والمحدثون قد يسكنونه وآخرون قات - وفي القاموس الفرق مكيال بالمدنية يسع ثلاثة أصع ويحرك او
هو انصم او يسع ستة عشر طلا - ام - وهذا الترويد بأويل على ابنين المعنيين فرقا فلا يستلزم كونه ثلاثة أصع كونه ستة عشر طلاً حتى يتفرع عليه
ان الصاع خمسة ارطال ثلث كحازمه الحافظ والله اعلم وتقدم البحث في الصاع والمدة مشروحاً في كتاب الطهارة فليراجع - **قوله** أو أنسك ما تيسر الخ أى
اذبح يقال نسك ينسك بضم السين وكسرهما في المضارع والضم أشهر **قوله** والفرق ثلاثة أصع الخ واخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عباس
فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخر **قوله** أو اذبح شاة الخ قال عياض ومن تبعه
تبعاً لأبي عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فانما ذكرها شاة وهو ام الاختلاف فيه بين العلماء قلت يعكس عليه ما أخرجه ابوداود من طريق
نافع عن رجل من أنصار عن كعب بن عجرة انه اصابه أذى فحلق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدى بقره وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت
عن نافع عن ابن عمر قال حلق كعب بن عجرة رأسه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتدى فافتدى ببقره ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع
عن ابن عمر قال أفندى كعب من أذى كان برأسه فحلقه ببقره قلدها وأشعرها ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار
قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع ابوك حين اصابه الكاذى في رأسه قال ذبح بقره فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلفت عليه في واسطة الذي
بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب فعله في النسك انما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقاري
عن أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان اصابه وهذا أصوب من الذي قبله، كذا في الفهم - **قوله** ثلاثة أصع من تمر الخ أى لكل مسكين نصف
صاع من التمر قال الحافظ ولا يصلح عن هب عن شعبة نصف صاع طعام ولشرب بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى
تقتضيه أنه نصف صاع من زبيب فانه قال يطعم فرقاً من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصصة
واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قلت المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة
لعله من تصرف المرأة وأما الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم وقلنا خرجها ابوداود وفي اسنادها ابن اسحاق وهو حجة في المعاذى لافي الاحكام اذا اختلف
والمحفوظ رواية التمر فقل وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة ولم يختلف فيه على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب

وهو واقف بعرفة، أم - قلت لا يلزم من نفى صيامه بعرفة نفية في سائر أيام إجماله كما هو الظاهر قال الحافظ في التلخيص وحدث ابن عباس
هذا أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي لكن لفظ البخاري احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم وله طرق عند النسائي غير هذه وهما
أعلمها واستشكل كونه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصيام والإجماله لأنه لم يكن من شأنه التطوع بالصيام في السفر لم يكن محرمًا إلا وهو مسافر ولم يثبت
في رمضان إلى جهة الإجماله إلا في غزاة الفتح ولم يثبت محرمًا قلت وفي الجملة الأولى نظر فالمانع من ذلك فعله فعل مرة لبيان الجواز وبطلان هذا
لا ترد الأخبار الصحيحة ثم ظهر لي أن بعض الرواة جمع بين الأمرين في الذكر فأما رواة الإجماله والاصوب رواية البخاري احتجم وهو صائم واحتجم
وهو محرم فيحمل على أن كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه فقد صرح به صلى الله عليه وسلم صام في رمضان وهو مسافر وهو في الصحيحين
بلفظ واقفنا صائمًا إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة ويقوي ذلك أن غالب الأحاديث وردت منفصلة قال بعض الحفاظ حدث ابن عباس
روى على أربعة أوجه الأول احتجم وهو محرم الثاني احتجم وهو صائم الثالث احتجم وهو صائم والرابع احتجم وهو صائم وهو محرم، فالأول
روى من طرق شتى عن ابن عباس وانفقا عليه من حديث عبد الله بن جبير وفي النسائي وغيره من حديث ابن جابر والثاني رواه أصحاب السنن
من طريق الحكم عن ميسرة الحكم عن ميسرة وقد رواه ابن سعد من طريق الحجاج عن ميسرة وزاد في آخره فلذلك كرهت
الحجامة للصائم والحجاجة ضعيف رواه البزار من طريق داود بن علي عن أبيه عن ابن عباس زاد في آخره فغشم عليه والثالث رواه البخاري والظاهر
أن الراوي جمع بين الحيتين كما قد مرناه والرابع رواه النسائي وغيره من طريق ميمون بن مهران عنه وأعله أحمد وعلي بن المدني وغيرهما قال هتأ
سألت أحمد عنه فقال ليس فيه صائم وإنما هو محرم قلت من ذكره قال ابن عيينة عن عمرو بن عطاء وطاوس وروح عن زكريا بن عمرو عن طاوس
عبد الرزاق عن معمر بن ابن خثيم عن سعيد بن جبيل قال أحمل فمؤلفه أصحاب ابن عباس لا يذكر صيامًا وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عبد الله عن حديث رواه
شريك عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم فحرم فقال هذا خطأ خطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى
الحجامة أوجه كذلك رواه جماعة عن عاصم وحدث به شريك من حفظه وكان سائر حفظه فغلط فيه، أم - قال ابن عبد البر وغيره وفي حديث ابن عباس
دليل على أن حديث أفلح الحجامة والحجيم منسوخ - واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائمًا محرمًا قال ولو لم يكن قط محرمًا مقيمًا بلده إنما
كان محرمًا وهو مسافر والمسافر إن كان نائمًا للصوم فمضى عليه بعض النهار وهو صائم لم يبعث له ليل ولا نهار والشرب على الصحيح ما جازله ذلك جازله
أن يحتجم وهو صائم فزال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إبطال الحجامة والحجيم فصلًا عن الحجامة، أم - وتعقب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة فالظاهر
أنه وجبت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر، قال الحافظ في التلخيص لا مانع من إطلاق ذلك لاي قوله وهو صائم باعتبار ما كان
حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالحجامة والله أعلم في المواهب اللطيفة وأما ما قيل بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة فالظاهر أنه
وجبت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر فمسلم أن كان في نقلهم ذلك استثناء والى تنصيص الشارع صلى الله عليه وسلم على ذلك،
ومما لم ينص وكان النهي حاصلًا في أذهانهم كانهي عن الأكل والشرب في الصوم كان من قبيل شرب النبي صلى الله عليه وسلم على إحله لأن يقتلوا
به في أن الفطر في السفر صياح وهذا في رمضان وفاقط في التطوع، وقال خبر هو صلى الله عليه وسلم امتنع من نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر
فأصحابي وإن أخبر بأمر بناء على أن ما يخبر به فائدة زائدة أن كان مستثنى في ذلك إلى رأيه فقيه محال وإن استند فيما أخبر إلى قوله صلى الله عليه وسلم
كان هو الذي ترفع الأعناق لأجله وتوجه السمع إليه، أم - وقال المنذري حديث ابن عباس ناسخ لأن في حديث شداد بن أوس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال في عام الفتح في رمضان لم يكن يحجم أفطر الحجامة والحجيم والفتح كان في سنة ثمان وحدث ابن عباس كان في حجة الوداع في سنة عشر فمؤخر
ينسخ المتقدم فإن ابن عباس لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم إلا في حجة الإسلام وفي حجة الفتح لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محرمًا وقد
أشار الإمام الشافعي إلى هذا وما يصرح فيه بالنسخ حديث ابن عباس مالك أخرجه الدارقطني، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم
بعد ما قال أفطر الحجامة والحجيم ويقوي ذلك ما في مسند الإمام أبي حنيفة عن أبي سفيان عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما قال أفطر الحجامة
والحجيم وأبو سفيان هذا طلحة بن نافع الواسطي لا مسكاف نزيل مكة صدوق قال ابن الهمام ولا معذلقوله بعد ما قال الخ إلا إذا كان المراد احتجم وهو صائم
وهو بجاء قال، وقال ابن حزم صحح حديث أفلح الحجامة والحجيم بالإسب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أن رسول النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم واستأ
صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد الغزوة فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حائضًا أو مجزوءًا، أم - والحديث المذكور أخرجه النسائي
وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلفت في رفعه ووقفه وله شاهد من حديث ابن جابر الدارقطني، قال الحافظ ومن أحسن ما
ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

يؤيد حديث أفلح الحجامة والحجيم وبين نسخة

عن علقمة بن ابى علقمة عن عبد الرحمن الاعرج عن ابن بجينة ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بطنه بقرية وهو محرم وسط رأسه
قال نوح بن الحارث بن علقمة عن الحنفية للصائغ عن المواصله ولو يحرمها بقاءه على اصحابه اسناد صحيح والحالة بالصحاح لا تنصروا قوله ابقاء
على اصحابه يتعلق بقوله نوح وقد مره ابن ابى شيبة عن وكيع عن الثوري باسناد هذا ولفظه عن اصحابه اسناد صحيح والحالة بالصحاح لا تنصروا قوله ابقاء
صلى الله عليه وسلم عن الحنفية للصائغ عن المواصله ولو يحرمها بقاءه على اصحابه اسناد صحيح والحالة بالصحاح لا تنصروا قوله ابقاء
الحجيم) روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم على رجل عجمي في رمضان فقال افطر الحاجم والمحجوم
ورواه الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو صحيح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
والمحاكم من حديث شداد بن اوس انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفتح على رجل عجمي بالبيع لثمان عشرة خلت من رمضان فقال افطر
الحاجم والمحجوم وصححه ونقل الترمذي في عده الكبير عن البخاري انه قال كلاهما عندى صحيح حديثي ثوبان وشداد وعن ابن المديني انه قال حدثنا ثوبان
وحديث شداد صحيحان ورواه الترمذي من حديث رافع بن خديج عنه عليه الصلوة والسلام قال افطر الحاجم والمحجوم وصححه قال وذكر عن احمد انه قال
اصح شئ في هذا الباب وله طرق كثيرة غير هذا وبلغ احمد ان ابن معين ضعفه وقال انه حديث مضطرب ليس فيه حديث ثبت فقال ان هذا باطل
وقال سحري بن راهويه ثابت من خمسة اوجه وقال بعض الحفاظ متواتر قال بعضهم ليس ما قاله ببعيد ام - وقد جمع طرقه ابن مندة عن ثمانية وعشرين
من الصحابة وقال الشيخ محمد عبد السند في شرح مسنده الامام الاظم فهو لامة تسعة عشر نفرا من الصحابة قد عثرت على روايتهم لهذا الحديث على
الله يطعن على رواية سن روى غيره من الصحابة وقال الحافظ وقال طيب النسائي في تحريم طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد ام -
قلت ولكن متردد في قوله بالبيع في حديث شداد فان البيع معروث بالمدينة وكان صلى الله عليه وسلم حينئذ بمكة والله اعلم قال الشافعي بعد
ذكر حديث شداد افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وان احتجم في غير وقت كان
احب الى احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي احفظ عن الصحابة والتابعين وعامة اهل العلم انه لا يفطر احد بالحجامة قلت وكان هذا هو التبر
في ايراد البخاري لحديث ابن عباس عتب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكى الترمذي عن الزعفراني ان الشافعي علق القول بان الحجامة تفطر على صحة الحديث
قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك ببغداد واما بنصره فقال الى الرخصة والله اعلم واول بعض حديث افطر الحاجم والمحجوم على ان المراد بها ما سيفطران
كقوله تعالى انا اني اعصم حرمي اي ما يؤكل اليد ولا يخف بعد هذا التاويل لانه لا يلزم وصول الدم ولا ضعف القوة ابتداء وقال ابو بصير في شرح السنة
معناه اي تحريم الا افطارا ما لا يحرم فلا يلازم من وصول شئ من الدم الى جوفه عند مصه واما المحجوم فلا يلازم من وضعف قوته خبز الدم فيؤثره
الى ان يفطر الفارق بين هذا وسابقه انه قطع بان مال امرهما الفطر والبغوى لم يقطع بل قال تعرضا ولا يلزم من التعرض الوقوع وقيل معناه افطر افعالا
فعلا مكرها وهو الحجامة فصارا كاهما غير متدينين بالعبادة اي الصيام وقال ابن عبد البر معناه ذهب جوهرا ما علمه صلى الله عليه وسلم من ذلك كخبر
من لغا يوم الجمعة فلا صلوة له اي ذهب اجر جمعه - قال الشيخ الاوزاعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعندي حديث افطر الحاجم والمحجوم معناه انه قد افطر اي ادخل
النقص في صومه وانما يظهر في احكام الآخرة لاحكام الدنيا مثل الغيبة ومن العلوم ان الشريعة ربما تعرض الى احكام الآخرة وتنبئ عما هو غائب عن
أعيننا مثل قطع الصلوة بالكلب والحمار والمرأة اي قطع الوصلة بين الرب وعبد والصلوة ليست باطلية في احكام الدنيا ثوقا بعد نقل كلام ابن
ليس المدار على ما قال ابن تيمية بل المدار على ان الانسب بحالة الصور الطاهرة وكان في حين ما عدم جواز صور المحجب ثم نسخ كما في البخاري وفي الحديث المنقلا
والحجامة ايضا نجاسة ام - قلت هذا لا يخفى بطفه فان في الصور تشبها باللائكة وحالة التلطيح بالتمائم ولا سيما الدماء تنافي من جرمهم كما يشعر بقوله تعالى
حاكب عنهم لا تجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء والله اعلم قوله عن علقمة بن ابى علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع
اسناده وهو علقمة بن ابى علقمة واسمها جانة قوله وسط رأسه لم يقم المعلقة لمركز الدائرة ويسكنها اسم الجمع الجحاح ولهذا قالوا الساكن متحرك
والمتحرك ساكن وقد ذكر اهل اللغة فروقا بينهما من اداد الوقوف عليها فليد رجما الى شرح القاموس للعلامة الزبيدي - وخالف حديث ابن بجينة هذا حديث
انس فاحرم البوداود والتزمى في الشمائل والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة - قال اجتمعت النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم
على ظهر القدر من وجهه كان به ورجاله رجال الصبيح الا ابا داود وحلى عن احمد ان سعيد بن ابى عثيرة رواه عن قتادة فأسله وسعيد احفظ من حمزة
ليست هذه بعللة قاصرة والجمع بين حديثي ابن عباس انس واصح بالحمل على التقيد اشكال الى ذلك الطبري وورع في فضل الحجامة في الرأس حتى ضعف
اخرجه ابن عدى وقال الاطباء ان الحجامة في الرأس نافعة جدا وفي حديث الباب دليل لجواز الحجامة للمحرم قال النووي انا اراد المحرم الحجامة لغير حاجة
فان تضمنت قطع شعره في حواه لقطع الشعر وان لم تضمنه جازت عندنا بغيره ما لك وعن الحسن فيها القدية وان لم تقطع شعرا وان كان لضرورة

باب جواز إزالة الحرم عينية بأية جواز غسل الحرم بأية رأسه

وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقدي زهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا الأيوب بن موسى عن نبيه بن وهب قال خرجنا مع إبان بن عثمان حتى إذا كنا بملل اشتكى عمر بن عبد الله عيينة فلما كنا بالرحاء اشتد وجعه فأرسل إلى إبان بن عثمان يسأله فأرسل إليه أن اضمد بها الصبر فان عثمان حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل إذا اشتكى عيينه وهو محرم ضمها بالصبر **وحل ثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي حدثنا الأيوب بن موسى حدثني نبيه بن وهب أن عمر بن عبد الله بن مكرم قد عينه فأراد أن يكلمها فزهاه إبان بن عثمان وأمره أن يضمد بها الصبر وحدث عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقدي زهير بن حرب قتيبة بن سعيد قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم **وحل ثنا** أسلم بن عبد الله بن عباس المسوري عن حمزة أنهما اختلفا بالأبواء فقال عبد الله بن عباس يغسل الحرم رأسه وقال المسوري لا يغسل الحرم رأسه فأرسلنا ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله عن ذلك فوجدته يختل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلمت عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم حاز قطع الشعر وتجب الفدية وخص أهل النظائر الفدية بشعر الرأس وقال الأوزاعي إذا أمكن منك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الحرج والدمل وقطع العرق وقلع الضرع وغير ذلك من وجوه التداوي إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه الحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه فوثق من ذلك والله أعلم **باب جواز إزالة الحرم عينية**، قوله عن نبيه بن وهب بنون مضمومة ثرية مفتوحة موحدة ثر مثناة تحت ساكنة قوله مع إبان بن عثمان الخ قال النووي قد سبق في أول الكتاب أن إبان بن وهب بنون مضمومة ثرية مفتوحة صرفه قال وزنه فقال ومن منعه قال هو أن فعل قوله حتى إذا كنا بملل الخ هو بفتح الميم وبلايين وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة وقيل اثنتان وعشرون حكاهما القاضي عياض في المشارك قوله اشتكى عمر بن عبد الله عيينه الخ أي شكوا وجههما - قوله أن اضمد بها الصبر الخ هو بكسر الميم على بناء الأمر قوله بعد ضمها بالصبر هو بصيغة الماضى تخفيف الميم وتشديد ها يقال ضمها ضمها بالتخفيف التشديد قوله اضمد بها جاء على لغة التخفيف معناه الطم قوله بالصبر الخ بكسر الباء وهو دواء معروف أي أكتحل عيينه بالصبر كما فسروا التضميد في القاموس الصبر ككتف ولا يسكن الألف ضمرة شعرة عصارة شجر من صمد الحرج يضمه وضمه شدة بالصمد وهي العصاة كالصمد وقال الطيب أصل الضمد الشد يقال ضمها ضمها ورأسه وجرحه إذا شد بالصمد وهو خرقه يشد بها العضو المماز أو المصاب بالآفة ثم يقل لوضع الدواء على الجرح وغيره وإن لم يشد ثم أعلم أنه إن أكتحل الحرم بكحل فيه طيب فعليه صدقة ألا أن يكون كثيراً فعليه دمولو أكتحل بكحل ليس فيه طيب فلا بأس به ولا شيء عليه ولو عصب شيئاً من جده سوى الرأس الوجه فلا شيء عليه بكراهة وأما لو خط رجب رأسه أو وجهه فصاعداً فعليه دمولو في أقل من الربع صدقة وروى البيهقي عن عائشة أنها قالت في الأثمد والكحل الأسود أنه زينة نحن نكرهه ولا نحرمة وبه قال مالك وأحمد وأبو حنيفة رحمهم الله إلا عند الحاجة واجمعوا على حله حيث لا طيب فيه وأما الحناء فهو طيب عند علماءنا، وروى البيهقي أن نسلاً للنبي صلى الله عليه وسلم يخضبن بالحناء وهن محرمات أي مرييات للأحرار، كذا قال القاري في شرح المشكوة **باب جواز غسل الحرم ببله ورأسه**، قوله اختلف بالأبواء الخ أي وهما نازلان بها وفي رواية ابن عيينة بالجرج وهو بفتح أوله واسكان ثانياً قرينة جارة قريبة من الأبواء - قوله بين القرنين الخ أي قرني البر وكذا هو لبعض رواة الموطأ وكذا في رواية ابن عيينة وهما العودان أي العمودان المنتصبان لأجل عمود البكرة، قوله كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه الخ قال ابن عبد البر الظاهري إن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي صلى الله عليه وسلم أخذه عن أبي أيوب أو غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لا يي الأيوب يسألك كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسوري وابن عباس قلت ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين نصرت في السؤال لفطنته كأنه لما قال له سل هل يغسل الحرم أو لا فجاب فوجاه يغسل فهم من ذلك أنه يغسل فاحتج أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الأشكال في هذه المسئلة لأنها محل الشعر الذي يخشى انتفاخه بخلاف بقية البدن غالباً، كذا في الفتح، وقال العلامة السدي في حاشيته قوله كيف كان لا يخلو عن أشكال لأن الاختلاف بينهما كان في أصل الغسل لا في كيفية فإظهار أن رأسه كان للسؤال عن أصله لأن يقال أرسله يسأله عن الغسل والكيفية على تفويض جواز الأصل معاً فلما علم جواز الأصل بمباشرة أبي أيوب سكنت عنه وسأل عن الكيفية لكن قد يقال محل الخلاف كان الغسل بلا احتلام فمن أين علم بجواز فعل أبي أيوب جواز ذلك ألا أن يقال لعلة علم ذلك بقرائن وأمارات والله تعالى أعلم، أم قال ابن المنذر واجمعوا على أن الحرم يغسل من الجنابة، واختلفوا فيما عدل ذلك، وروى مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم من الاحتلام

فوضع ابوايوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا الى رأسه ثم قال لا نساكن يصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما
وأدبر ثم قال هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل **وحدثنه** اسحق بن ابراهيم وعلي بن خشرم قالوا اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا
ابن جريح اخبرني زيد بن اسلم بهذا الاسناد وقال فأمر ابوايوب بيده على رأسه جميعاً على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر فقال المستور
لا بن عباس لا أماريك ابداً **وحدثنه** ابوبكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم خرج رجل من بعيرة فتقص فمات فقتل اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخمروا رأسه
وقال عياض دل كلامهما انهما اختلفا في تحريك الشعر اذ خلاص في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحات الميسور ان يكون في
تحريكه ياليد قتل بعض الديات او طرحتها وابن عباس كان يعلم ان عبد الله بن ابيوب علماً لقوله كيف كان يغسل رأسه قلت فمستند الميسور الاجتهاد
ومستند ابن عباس النص ولذا رجح اليه المسور، قاله الأبي رحمه الله - **قوله** فطأطأه الخ اي ازاله عن رأسه **قوله** هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم
يفعل الخ قال القاري في شرح المشكوة يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا ينفك شعراً بلا خلاف اما لو غسل رأسه باخطى فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله
وبه قال مالك وقال الصدوق ولو غسل بأشنان فيه طيب فان كان من رآه سماه أشناناً فعليه الصدقة وان سماه طيباً فعليه الدم كذا في قاضيهات
غسل رأسه بالحوض والصابون والسدر ونحوه لا شيء عليه بالجملة وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف انه دخل حماماً بالحفة وهو محرم وقال يا أبا
الله بأوساخنا شيئاً يعني فليس فيه من فدية فيه رد على مالك ان في إزالة الوسخ صدقة والتحقيق انه لا ينبغي للمحرم ان يقصد بغسله إزالة الوسخ لقوله
عليه الصلوة والسلام المحرم لشعث أغبر **قوله** لا أماريك ابداً الخ اي لا تجادلک واصل المراد استخراج ما عند الانسان يقال أمر أفلان فلاناً اذا أخرج
ما عنده قاله ابن الأبناري واطلق ذلك في المجادلة لان كلاهما المتجادلين يستخرج ما عنده اخر من الحجة وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة
في الاحكام ورجوعهم الى النص وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعياً وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الأول
في قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم يريد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور انما نجح وانت نجح
فبأيتنا اقتدى من بعدنا فكاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من اهل النظر انه في النقل لان جميعهم عدل وفيه اعتراف للفاضل بفضل بعض
الصحابة بعضهم بعضاً وفيه استتار الفاضل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسداد حالة الطهارة ولكن لا بد من عقد البصر عند
وجز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وكذلك بيده اذا أمن تناثره واستدل به على ان تخليل شعر الحية في الوضوء باق على استحبابه خلافاً
لمن قال يكره كالمتمولي من الشافعية خشية انتفاء الشعر في الحديث تحريك رأسه بيده ولا فرق بين شعر الرأس والحية الا ان يقال ان شعر الرأس
يصدب والتحقيق انه خلاف الاول في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله اعلم **باب ما يفعل بالمحرم اذا مات قوله** خر رجل الخ
اي سقط وقوله فوقص مبنى للمفعول اي انكسر عنقه، والوقص كسر لعن والمرجل المذكور قال الحافظ لم ارفق على اسمه وكان سقوطه عند الصخرات
من عرفة **قوله** اغسلوه بماء وسدر الخ قال العيني فيه غسله بالسدر وهذا يدل على انه خرج من الاحرام وعكس صاحب التوضيح فقال غسله بالسدر
يدل على انه جاز للمحرم وفيه رد على مالك وابي حنيفة وآخرين حيث منعه قلت ظاهر الحديث يرد عليه كلامه لان الاصل عدم جواز غسل المحرم
بالسدر فلو كان له جواز عن الاحرام ما أمر بغسله بالسدر، اهـ قال الحافظ وحكي المزني عن الشافعي انه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث
لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله اعلم **قوله** وكفونوه في ثوبيه الخ وللنساء في ثوبيه الذين أحرم فيهما فيجوز الكفن في ثوبين وهو كفن الكفا
وكفن الضريرة واحد وانما الحوزة ثالثاً اكراماً له كما في الشهيد لم يزد على ثيابه، كذا في عمدة القاري - **قوله** ولا تخمروا رأسه الخ وسيأتي في الباب
ولا تخمطوه وفي رواية وكفونوه طيباً، قال العيني أحجم به الشافعي واحداً واستحق واهل الظاهر فان المحرم على احرامه بعد الموت وبهذا يخرج ستر رأسه
وتطيبه وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب ابو حنيفة ومالك والشافعي الى انه يصنع به ما يصنع بالحلال وهو مروي عن
عائشة وابن عمر وطاوس لا نهأ عبادة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث
واحرامه من عمله وليس من الثلاث فينبغي ان ينقطع بالموت) وكان الاحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه وقال بعضهم واجب بان ذلك ورد
على خلاف الاصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما قد رخص الحكم في ذلك استيقاً شعاع الاحرام واستيقاً دم الشهيد قلت لا نسلم
انه ورد على خلاف الاصل وكيف ورد على خلاف الاصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الاصل في الموت واما قوله ولا تخمطوه الى آخره فهو مخصوص
والدليل عليه قوله الحكمة في ذلك الى آخره وفيه الرد على كلامه باني ذلك ان استيقاً دم الشهيد مخصوص به فكذلك استيقاً شعاع الاحرام مخصوص
بالموقوف واجابوا عن الحديث بأنه ليس عاماً بل فظه لا نه في شخص معين ولا نه لم يقل يجب يولقياًة ملية لان محرم فلا يتعدى حكمه الى غيره

ما قبل بالبحر في اقامات

ما قبل بالبحر في اقامات

بالحلال او ينفذ على احرامه بعد الموت

فان الله يبعثه يوم القيامة مُبْتَلًى **وحدثنا** ابو الربيع الزهراني قال حدثنا حماد عن عمرو بن دينار وابوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعراً فاذ وقع من راحلته قال ايوب فأوقصته اذ قال فاقصته وقال عمر فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال غسله بماء وسد كفه في ثوبين ولا تخطوه ولا تخشعوا رأسه قال ايوب فان الله يبعثه يوم القيامة مُبْتَلًى وقال عمر فان الله يبعثه يوم القيامة مُبْتَلًى **وحدثنا** عمر الناقدي حدثنا اسماعيل بن الأبليل وقال غسله بسدر والحرم لا يجوز غسله بسدر، ام - وقد نفي عن تغطية وجهه ايضاً كما في الطرق الآتية مع ان الحرم الحى لا ينهي عن تغطيته عند هرو وفي عمدة القاري وقد روى عبد المزيق عن ابن جريح عن عطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ختمها وجهه ولا تشبهوا باليهود ورواه الدارقطني بأسناده عن عطمان عن ابن عباس يرفعه وحكم ابن القطان بصحته ولفظه ختمها وجهه موتاكم وفي الموطأ ان عبد الله بن عمر لما مات ابنه واقف وهو عمر كفه وختم وجهه ورأسه وقال لولا انا محرمون لحنطناك يا واقف وفي المصنف بأسانيد جيا عن عطمان قال وسئل عن الحرم لغير رأسه اذا مات قيل غطي ابن عمر وكشف غيره وقال طائفة يغيب رأس الحرم اذا مات وقال الحسن اذا مات الحرم فهو في حلال ومن حديث مجاهد عن عامر اذا مات الحرم ذهب احرامه ومن حديث ابراهيم عن عائشة اذا مات الحرم ذهب احرامه وقاله عكرمة بسند جيد وحكى ابن حزم انه صح عن عائشة تحنيط الميت المحرم اذا مات وتطييبه ونجس رأسه وعن جابر عن ابي جعفر قال الحرم لغير رأسه ولا يكشف، ام وفي الفقه وقال ابو الحسن بن القضا لو اريد تعميم هذا الحكم لاي ان ذكره في حديث الباب في كل محرم لقال ان الحرم يبعث يوم القيامة مُبْتَلًى كما جاء ان الشهيد يبعث وجرحه يشب دماً وأجيب بأن الحديث ظاهر في ان العلة في الامام المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل محرم ولا اصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتفهم اختصاصه انما قال شيخنا المحمود قدس سره روحه وما ادعى ظمهوره ليس بظاهر بل الظاهر ان علة الامام المذكور انما هو كون ذلك الشخص بحيث يبعث مُبْتَلًى وهل هذا الوصف في الآخرة يثبت لكل محرم كان من كان اولئك الشخص بعينه بخصوصيات توجد فيه وتوجب التنويه بعمله من كونه محرمًا بالجملة مشرفاً بمعية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك انفسكم ثم موتها فجاء في موقفاً على تلك الهيئة يوم معرفة بعرفات عند الصغرات موقف النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً فالحيث لا يدل على تعيين احالة الاحتمالين والضمائر كلها في قوله صلى الله عليه وسلم اغسلوه وكفوه ولا تخطوه ولا تشبهوا رأسه فانه يبعث (م) تعود على ذلك الشخص من غير تعرض لوصف الاحرام والحال حد وجوه التخصيص والقواعد الشرعية العامة لتكليف الاموات وكذا انقطاع عمل العالمين بالموت تقتضي استواء الحرم وغيره في الحكم والمريض الشارع على استثناء الحرم والقياس ايضاً يؤيد كما صرح به ابن دقيق العيد فان من مات أكناً او ساجداً او متعماً مثلاً فلا يقول انه يلزم على تلك الهيئة ولا معنى لتركها هو المحقول الا قيس وهذا القواعد العامة لقصة جزئية يغلب على الظن اختصاصها بمورد هذا وهذا كما قال الحافظ في صلوته صلى الله عليه وسلم على حمزة دون سائر الشهداء يحتمل ان يكون ذلك لما خص به حمزة من الفضل والعجب ان الشافعية تصرفوا هنا من وجهين فجعلوا القضية الشخصية الخاصة عامة في الحرمين ثم خصصوا بها القواعد العامة الشرعية التي ذكرناها وهم مع ذلك يحسبون انهم يباشرون على ظاهر الحديث فهذا كما ورد في تمام لزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز ان الجنة لا يدخلها عجوز فقلت بتلك يقال اخبروها انها لا يدخلها وهي عجوز (روح المعاني سورة الواقعة) فيظن في يادي الرأي ان العجوز مشيت على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم والحقيقة ان الظاهر هو اخبرها صلى الله عليه وسلم فيما بعد اي كونها عجوزاً حال الدخول وانما رضى الله عنها لم تلتفت الى السياق ولم تنمق فيه فحملت لفظ العجوز على ما هو اعم من الدنيا والآخرة وهكذا يقع الاختفاء في الظهور فلا تغفل **قوله** فان الله يبعثه ام اي هذا الرجل **قوله** ملياً ام اي حال كونه قائلاً للبيت والمعلم انه يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها ليكون ذلك علامة للحج كالشهيد يأتي واوداجه تشب دماً، وفيه ان من شرع في طاعة ثم حال بينه وبين اتمامه الموت يرحم له ان الله تعالى يكتبه في الآخرة من اهل ذلك العمل ويقبله منه اذا صحت النية ويشهد له قوله تعالى وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهْجَرًا إِلَى اللَّهِ **الآية** **قوله** رجل واقف ام فيه اطلاق لفظ الواقف على التراكب **قوله** قال ايوب فأوقصته ام من الايقاص هو شاذ لان الاصح هو الثلاثي اي وقصته كما في رواية عمرو وفي نصيب ثعلب وقص الرجل اذا سقط عن دابته فاندقت عنقه فهو موقوف وعن الكسائي وقصت عنقه وقصاً ولا يكون وقصت العنق نفسها وقال الخطابي معناه انها صرعت فكسرت عنقه وقال اقصته بتقدير يم الصاد المهمل على العين المهمل ليس بشئ والقصع هو كسر العطش ويحتمل ان يستعار لكسر الرقبة واما الاقصاء اي بتقدير يم العين فهو اجمال الهلاك اي لو لم يلبث ان مات وقال الجوهري يقال ضربته فأقصده اي قتله مكانه يقال قصع القملة اي قتلها وقصع الماء عطشه اي اذهب وسكنه **قوله** وقال عمر فوقصته ام قال الحافظ يحتمل ان يكون فاعل وقصته الوقعة او الراحة بان تكون اصابت به بعلان وقع والا فظهر قال الكرماني فوقصته اي راحلته فان كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو محذور وان حصل من الراحة بعد الوقوع فحقيقة، **قوله** ولا تخطوه ام بالحاء المهمل لا تمتوه حنوطاً، وكان الحنوط للبيت كان مقرراً عند هرو قال النوى والحنوط يفهم الحاء ويقال لحنوط

ابراهيم عن ايوب قال بُدئت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان واقفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فذكره
ما ذكره حماد عن ايوب وحل ثنا علي بن خشرم اخبرنا عيسى يعني ابن يونس عن ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس قال قال قبل رجل حراماً مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بعيره فوقص وقصاً فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر والبسوه ثوبيه ولا تخمروا راسه فانه يأتي يوم القيمة يلبى **وحل** ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قال قبل رجل حراماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمثله غير انه قال فانه يبعث يوم القيمة ملبياً وزاد لم يسم سعيد بن جابر حيث خر **وحل** ثنا ابو كريب حدثنا وكيع عن سفيان
عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً وقصه راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وكفنه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا راسه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً **وحل** ثنا محمد بن الصباح حدثنا
هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا يحيى بن يحيى واللفظه اخبرنا هشيم عن ابي بشر عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حراماً فقصته فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر وكفنه في ثوبيه ولا تمشوه بطيب ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً **وحل** ثنا
حسين بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا
عليه السلام فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يمس راسه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً **وحل** ثنا
محمد بن بشار وابو بكر بن نافع قال بن نافع اخبرنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فاقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ان يكفن
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً **وحل** ثنا
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابي الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس قصت

كبر الحاء وهو اخلاط من طيب تجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره **قوله** اقبل رجل حراماً **قوله** قال النورى هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها حراماً وهذا
هو الوجه ولأول وجهه ويكون حالاً وقد جاءت الحال من النكرة على قلة **قوله** ولا تخمروا وجهه ولا راسه **قوله** قال الحافظ وقد تشكروا الى الحنفية ومن
وافقهم من هذا الحديث بلفظة اختلف في ثبوتها وهي قوله لا تخمروا وجهه فقالوا لا يجوز للمحرم تغطية وجهه مع انه لا يقولون بظاهر هذا الحديث
مات محرراً دام الجهرور فآخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه مقادير تدبر المندرج في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو هم
من بعض رواة وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهر الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرائيل عن منصور وابي الزبير كلاهما عن سعيد بن جابر عن
ابن عباس فذكر الحديث قل منصور ولا تخطوا وجهه وقال ابو الزبير لا تكشفوا وجهه واخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر بلفظ
ولا تخمروا وجهه ولا راسه واخرجه مسلم ايضاً من حديث شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر بلفظ ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به
بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه، انتهى. وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فلم يلبس بعض
رواها انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية، ام قلت وهذا مع فيه من التعسف لما فقه مراده فان النبي عز التطيب ليس مقصوداً على خارج الرأس **قوله**
عند احد فيما علمه ومراد الحديث واضم من الفاظ الحديث ونصه هكذا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ان يكفن في ثوبين ولا يمس
طيباً خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه، فقوله خارج راسه ووجهه متعلق بقوله وان يكفن في ثوبين اي يكفن فيهما
بحيث يبقى الرأس والوجه خارجين عنهما مكشوفين كما هو المصريح في سائر الروايات فلا منافاة بين رواية شعبة وغيره حتى يفرح روايته بالاحتياط
والله اعلم وقيل يتأول هذا الحديث على ان النبي عن تغطية وجهه ليس كغير المحرم لا تجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فأمره بوجوه
لحيته ان يغطي راسه، ام روى سعيد بن منصور من طريق عطية قال غطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين اي من اعلاه وفي رواية ما دون عينيه
وكانه اراد من يدا الاحتياط لكشف الرأس والله اعلم. وتعبته الأتيان هذا التعليل لا يجري على اصل الشافعي لأنه لا يقول بساكنة راسه، قلت العجب
انهم لم يراعوا هذا الاحتياط في المحرمات مع انه احتج به من الميت كما هو الظاهر **قوله** اخبرنا ابو بشر قال النورى ابو بشر هذا هو الحسن بن الحسن
الوليد بن مسلم بن شهاب البصري وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الطحاني رضي الله عنه وانفرد مسلم بالرواية عن ابي بشر هذا وانفقوا على **قوله**
قوله ملبلاً **قوله** قال العيني هو من التلبيد وهو ان يجعل المحرم في رأسه شيئاً من الصمغ ليلصق شعره فلا يشعث في الاحرام وانكر عياض رواية التلبيد

له كذا وقع في الفتح والذي في النسخ الموجودة عندنا من صحيح مسلم انه روى الحديث أو لاس من طريق زهير عن ابي الزبير وفيه وامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسلوه بماء وسدر ان يكشفوا
وجهه ثم رواه من طريق اسرائيل عن منصور وفيه ولا تغطوا وجهه ١٢

وانما اجازته في العدة فلو وقع الاسم على الامرين لكان عموداً فيهما موجباً للحكم في المريض والمحصور بالعدة جميعاً، فان قيل لم يختلف الراهة ان هذه الآية نزلت في شأن الحديبية وكان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ممنوعين بالعدو فامرهم الله بهذه الآية بالاحلال من الاحرام فدل على ان المراد بالآية هو العدو وقيل له لما كان سبب نزول الآية هو العدو وثبوته عن ذكر المحصر وهو يختص بالعدو الى الاحصار الذي يختص بالمريض ذلك على انه لا اذا فاداة الحكم في المريض ليستعمل اللفظ على ظاهره ولما امر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بالاحلال وحل هو دل على انه اذا احصار العدو من طريق المحصر لا من جهة اللفظ فكان نزول الآية مفيداً للحكم في الامرين ولو كان مراد الله تعالى تخصيص العدو بذلك دون المريض لذكر لفظاً يختص به دون غيره ومع ذلك لو كان اسماً للمعنيين لم يكن نزوله على سبب موجب للاقتصار بحكمه عليه بل كان الواجب اعتبار عموم اللفظ دون السبب ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن جراح الصواف قال حدثني يحيى بن الوكيل عن عكرمة قال سمعت الجراح بن عمرو لا نصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر اعداء فقد حل وعليه الجرح من قبل قال عكرمة فسألت ابن عباس واباه ريرة فقالا صدق ومنع قوله فقد حل فقد جازله ان يحل كما يقال حلت المرأة للزوج يعني جاز لها ان تنزوج وكما ورد في الحديث اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائون اى جاء وقت فطره وحل له الافطار فان قيل لما قال تعالى فان احصرتموه فاستيسروا من الهدي ثم عقب ذلك بقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او بهيمة او ذي من راسه فقد تيمم من صياحه او صدقته او شوكه دل ذلك من وجهين على ان المريض غير صراح بل كراهي الاحصار لانه لو كان كذلك لما استأنف له ذكر اجمع كونه في اول الخطاب والوجه الآخر انه لو كان مراداً به لكان يحل بذلك الدم ولم يكن يحتاج الى فدية قيل له لما قال الله تعالى ولا تقفوا فوق رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله منعه الاحلال مع وجود الاحصار الى وقت بلوغ الهدي محله وهو ذبحه في الحرم فبان عن حكم المريض قبل بلوغ الهدي محله وابطاح له حلق الرأس مع ايجاب الفدية ووجه آخر وهو انه ليس كل مرض يمنع الوصول الى البيت الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الكعب بن عجرة ان اؤذيتك هو امر رأسك قال نعم فانزل الله الآية ولو تكن هو امر لاسه ما نفعه من الوصول الى البيت فخصص الله له في الحق وامر بالفدية وكذلك المرض المذكور في الآية جاز ان يكون المرض الذي ليس احصاره والله سبحانه انما جعل المرض احصاراً اذا منع الوصول الى البيت فليس في حكم المريض بما وصفنا يمنع كون المرض احصاراً ووجه آخر وهو قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً يجوز ان يكون عانداً الى اول الخطاب كما عانداً اليه حكم الاحصار هو انه اقرأوا الحج والعمرة لله فاعطف عليه قوله فان احصرتم فبئس حكمهم اذا احصر ثم عقبه بقوله فمن كان منكم مريضاً يعني اي المحرم بالحج والعمرة فبين حكمهما فامرهما فاحصرهما كما بين حكمهم عند الاحصار فليس في قوله فمن كان منكم مريضاً دلالة على ان المرض لا يكون احصاراً، فان قيل لما قال في سياق الآية فاذا استئذنت فتمتع بالعمرة الى الحج دل على ان مراد العدو المخوف لان الأمن يقتضي الخوف قيل له ما الذي يمنع ان يكون المراد الأمن من خطر المرض المخوف ولم جعلته مخصوصاً بالعدو ودون المرض والأمن والخوف موجودان فيهما وقد مر عن عروة بن الزبير في قوله فاذا استئذنت يعني اذا صنت من كسرك ووجعك فعليك ان تأتى البيت فان قيل الفرق بين العدو والمريض ان المحصر جلد ان لم يمكنه ان يتقدم اليه الرجوع والمريض لا يختلف حاله في التقدير والرجوع قيل له فهذا احدى ان يكون محصراً المتعذر بالأميرين عليه فهو اعذر ممن يمكنه الرجوع وان تعذر عليه المضى للخوف ويقال ايضاً ما تقول في المحصر بالعدو اذا كان محيطاً به ولم يمكنه الرجوع ولا التقدم اليه جازاً له الاحلال بلا خلاف بين الفقهاء فقد انتقضت عليك في الفرق بينهما انتهى ما اردنا نقله من كلام الشيخ ابى بكر رحمه الله مع زيادة يسيرة، اما مسألة الاشتراط فقال الشيخ بده الدين العيني واختلفوا في مشروعية الاشتراط فقيل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرية وقيل مستحب وهو قول احمد وغلط من حكم الكفار عنه وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ ابو حامد ولما روى الترمذي حديث ضباعة بنت الزبير قال والعمل على هذا عند بعض اهل العلم يرون الاشتراط في الحج ويقولون ان اشتراط الغرض له كرمز او عند قوله ان يحل ويخرج من احرامه وهو قول الشافعي احمد والشافعي وقيل هو قول جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال به عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر عائشة وام سلمة وجماعة من التابعين ومنعه طائفة وقالوا هو باطل روى ذلك عن ابن عمر عائشة وهو قول النخعي والحموي وطاوس سعيد بن جبيرة واليه ذهب مالك والثوري والوحيفة وقالوا لا ينفعه اشتراط وقيل هو عن ابن عمر انهما لا اشتراط ولفظ الزمنى انه كان يتكرر الاشتراط ويقول ليس حبكم سنة نبيكم قال العيني وانكر ذلك ايضاً طاوس وسعيد بن جبيرة وهما روى الحديث (اي قصة ضباعة) عن ابن عباس وانكر الزهري وهو مراد عن عروة فهذا حكمه متى يوهن الاشتراط، قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به وقال خرج الشافعي عن عروة مرسلًا وقال وثبت حديث عروة لمراده الى غيره لانه لا يحل خلاف ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من اوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد اخرج الشيطان من طريق ابى اسامة اخرجها البخاري في كتاب الكناح ولم يخرجها في الحج

مسألة الاشتراط في الحج واقرأوا العلماء في مشروعيته

باب من احتج بحرام النفس واستجاب غنسا لأم الحرام وكان الحائض

لأن أرباب الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجني واشترط لي أن محلي حيث جيتني وحديثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله **حديثنا** محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو عامر محمد بن بكر عن ابن جريج **وحدثنا** اسحق بن إبراهيم واللفظ له أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع طائفة وعكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة ثقيلة ولاني أريد الحج فماتت فماني قال أهلي بالحج واشترط لي أن محلي حيث تحبسني قال فأدركت **حديثنا** هرون بن عبد الله حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا جبيب بن يزيد عن عمرو بن هرم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس أن ضباعة أرادت الحج فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تشتري ففعلت ذلك عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** اسحق بن إبراهيم أبو أيوب القيلي وأحمد بن خراس قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو عامر وهو عبد الملك بن عمرو حدثنا رباح وهو ابن أبي معروف عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لضباعة حجني واشترط لي أن محلي حيث تحبسني وفي رواية اسحق امر ضباعة **وحدثنا** هناد بن السري وزهير بن عثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبد الله قال زهير حدثنا عبد بن سليمان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة

قال العيني وحملوا (أي الحنفية والمالكية) الحديث على أنه قضية عين وإن ذلك مخصوص بضباعة قال الترمذي ولم ير بعض أهل العلم إلا اشتراط الحج وقالوا إن اشتراطه ليس له أن يخرج من أحرامه فيرونه كمن لو بشرط قلقت حكم الخطابي ثم الرافعي في من الشافعية المخصوص بضباعة وحكم أم الحرام إن معناه محلي حيث حبسته الموت أي إذا أدركتني الوفاة انقطع حرامي قال النووي أنه ظاهر الفساد ولو بين وجهه، والله أعلم، أم وقال شيخنا المحمود بن الله رحمه الله معناه الحرام لا اشتراط عند الحنفية أنه لا تأثير له في جواز التحلل فإن الإحصاء عندهم يتحقق بالمرض أيضا ولو لم يشترط ومع ذلك لا نسلك إلا الاشتراط عبت فإن الحبث لا فائدة فيه أصلا والفائدة لا تنحصر في تغير الأحكام فيحتمل أن يكون الإرشاد إلى الاشتراط لتسليتها نفسها وتكين قلبها وإزالة ما كان يخلج في صدرها من عرض أحوال تمنعها عن إتمام ما أحرمت به فإن المؤمن المنيب أعز على عمل من الأعمال الحسنة عزما جازما متحمدا وشرعا فيه من غير تردد وتلغثم ثم يعرض له في خلاله من الموانع التي تعوقه عن إكمال شق عليه فسحقه والخروج منه بالغاية ولو عذر بل كالمشرك كما لا يخفى على من تأمل في قضية الحديبية وأحاديث فتح الحج إلى العمرة بخلاف ما إذا شرع الإنسان في عمل وصرح بتعلق إتمامه على شرط واستحضر من لا يتدبره في خيرة من فعله وتركه حسب ما يتفق له فكانت كالميلومة فهذا لا شبهة أنه لا يتصدق لتركه ولا يخرج لرضه أن الحج إليه عارض بمنع من إتمامه فالاشتراط في الأحرام من أول الأمر يهون عليه شأنه ويسهل عليه أمره وهذه فائدة عظيمة للاشتراط لا سيما في حق من يتوقع لحوق العوائق في حصول الإحصاء فكيف يصح القول بكون الاشتراط باطلا لا فائدة فيه على تقدير جواز التحلل من الأحرام من غير اشتراط والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وهو الموفق لإصابة الحق في كل باب (تنبيه) قال الشيخ الأنور رحمه الله تعالى لما لم يخار في يوافق الحنفية في المسئلة فانه يخرج حديث ضباعة في التكاح ولو أخرجه في الحج وهذا يعلم من عاداته بالاستقراء أن الحديث إذا ورد في مسئلة ولم يخرج في باب مع كونه صريحا فيه بل حوله من مطلقته وأخرجه في غير موضعه فكان هذا تنبيه منه على أنه لا يختاره في تلك المسئلة ونظيره أن أخرجه حديث الركعتين بعد الوتر جالسا ولو يوجب الترجمة عليها لم يخرج في أبواب التبريل أخرجه في الركعتين قبل الفجر قال وما نبه أحد على هذه العادة، أم قلقت قد تنبه لها ابن المرباط فقال إن عدم ذكر البخاري حديث ضباعة في الحج دلالة على أن الاشتراط عنده لا يصح وقال العيني فيه نظر لا يخفى ولو بين وجه النظر ومع ذلك ليس ما أذاعه الشيخ إلا نوع من العادة بمطرد فقد أخرجه البخاري حديث الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوات ولم يخرج في أبواب الصلوة أصلا مع أنه لا شبهة في كونه اليق بها فيما بين التشهد وباب الدعاء قبل السلام كما هو الظاهر والله أعلم **قوله** وأنا شاكية الخ أي مرضية، والشكاية المرض **قوله** امرأة ثقيلة الخ أي أثقلها المرض **قوله** فأدركت الخ معناه أدركت الحج ولم تتحلل حتى فرغت منه **باب أحرام النفس واستجاب غنسا لأم الحرام وكذا الحائض** **قوله** نفست أي ولدت وهو بكسر الفاء لا غير وفي النون لغتان المشهورة منهما والثانية فتحها سمي نفسا لخروج النفس وهو المولود والدوايض، قال القاضى ونجوى اللغتان في الحيض أيضا يقال نفست أي حاضت بفتح النون ومنها قال ذكرهما صاحب الأفعال قال وانكر جماعة الضم في الحيض **قوله** أسماء بنت أبي بكر بالتصغير رجة الصلوة رضي عنهما بجل موت جعفر وتزوجها علي بعد موت الصديق وولدت له يحيى، كذا في المراقبة **قوله** بمحمد بن أبي بكر الخ وهو من اصغر الصحابة قتله أصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين، قاله على القاري - **قوله** بالشجرة الخ وفي رواية بنى الحليفة وفي رواية بالبلاء هذه المواضع الثلاثة متقاربة فالشجرة بنى الحليفة وأما البلاء فهي بطر بنى الحليفة، قال القاضى يحتمل أنها نزلت بطر بالبلاء لتبعد عن أن كان منزل النبي

فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يغتسل وتهلل وحل ثيابا أبو غسان محمد بن عمرو حدثنا جابر بن عبد الحميد عن يحيى
 ابن سعيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله في حديث أسماء بنت عميس حين نفست يذى الخليفة أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله أمر أبا بكر فأمرها أن تغتسل وتهلل وحل ثيابا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله عام حجة الوداع فأهلنا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله من كان معي هدى فليهل بالبحر مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا قالت فقد مت مكة وأنا حائض لم أطف بالبئيت
 صلى الله عليه وآله يذى الخليفة حقيقة وهناك بات وأحرمت فسمي منزل الناس كله باسم منزل أمهم قوله فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
 أبا بكر أي أمره أن يغتسل وقوله أن تغتسل وتهلل الخ قال الشيخ دلى الله الدهلوى م ذلك لثباته بقوله الميسور من سنة الأحرار قال
 النووي فيه صحة أحرار النساء والحائض واستحباب اغتسالهن للأحرار وهو مجمع على الأمر به لكن من هبنا ومذهب مالك وإبي حنيفة والجهم هؤل
 مستحب وقال الحسن وأهل الظاهر هو واجب الحائض والنساء يصح منها جميع أفعال الحج إلا الطواف ركعته لقوله صلى الله عليه وآله أصنع ما يصنع الحاج
 غير أن لا تطوف وفيه أن ركعتي الأحرار سنة ليستا بشرط لصحة الحج لأن أسماء لم تصلها بأب بيان وجوه الأحرار وأنه يجوز أفراد الحج والتمتع
 والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه قوله عام حجة الوداع الخ بكسر الحاء المهملة وبفتحة الواو وبضمها
 قال النووي سميت بذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله ودع الناس فيها وليخرج بعد الهجرة غيرها وكانت سنة عشر من الهجرة أم - وقد ذكر جابر في حديثه
 الطويل صفتها كما سأتى عند المؤلف قوله فأهلنا بعمرة الخ قال الشيخ محمد عابد السندى في المواهب اللطيفة وقد ثبت عنها أنها أحرمت بالعمرة صريحا
 وكذلك روى عنها أنها قالت كنت ممن تمتع ولم يسق الهدى وكل ذلك إنما روى عنها عروة وهذا جزم قور في أحرار عائشة رة أولا، وروى القاسم عن
 أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ولا نرى إلا الحج وفي رواية لا نذكر إلا الحج وفي رواية تهليل بالحج وروى الأسود عمرة عنها ولا نرى إلا أنه
 الحج وكل الروايات في الصحيحين والجمع بين هذه الروايات بأنها رضى الله عنها مع غيرها من الصحابة كانوا أو لا يحرمين بالحج بناء على ما كانوا يعهدون به من
 ترك الاعتكاف في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وجوه الأحرار وجوز لهم الاعتكاف في أشهر الحج بقوله من أحب أن
 يهل بعمرة فليهل ومن أحب أن يهل يحل فليهل فعينت أحرارها للعمرة وهذا قولها فكنت ممن أهل بعمرة في رواية عمرة عنها ويختل في الجمع أيضا أن
 يقال أهللت عائشة بالحج مفردا كما صنع غيرها من الصحابة وهذا معنونه لا نذكر إلا الحج وقولها تهليل بالحج ثم أمر النبي صلى الله عليه وآله أصحابه
 أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة وعلى هذا ينزل حديث عروة في قولها كنت ممن أهل بعمرة ثم لما دخلت مكة وهي
 حائض ولم تقدر على الطواف لأجل ما بها أمرها أن تحرم بالحج وهذا الوجه أحسن مما ذهب إليه بعض العلماء من ترجيح رواية حديث القاسم و
 الأسود وعمرة على رواية عروة فإنه لا يصار إلى الترجيح إلا عند عدم إمكان الجمع وثانياً إن جابر بن عبد الله قد جزم في حديثه أن عائشة أهللت بعمرة فصارت
 رواية عروة مؤيدة بذلك حدث جابر عند مسلم أم - قال المحافظ وكذا رواه طاووس مجاهد عن عائشة وعروة أعلم الناس بحديثها أم والأقرب عندك هو الوجه الأول والله أعلم
 قوله من كان معه هدى الخ قال النووي يقال هدى بإسكان الدال وتخفيف الباء وهدى بكسر الدال وتشديد اللام لغتان مشهورتان الأولى فتح
 وأشهر وهو اسم لما هدى إلى الحرم من الأنعام وسوق الهدى سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة وفي الهداية وهذا أفضل لأن النبي صلى الله عليه وآله
 الهدي ما مع نفسه وكان فيه استعداداً وسارعة قوله فليهل بالبحر مع العمرة الخ قال ابن القيم رحمه رواه مالك في الموطأ ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله
 كان معه الهدى فهو أولى من بادر إلى ما أمر به وقد دل عليه سائر الأحاديث التي ذكرناها ونذكرها وقد ذهب جماعة من السلف الخلف إلى إيجاب
 القران على من ساق الهدى والتمتع بالعمرة المفردة على من لم يسق الهدى منهم عبد الله بن عباس وجماعة فعندهم لا يجوز العدول عما فعله رسول الله
 صلى الله عليه وآله وأمر به أصحابه فإنه قرن وساق الهدى وأمر كل من لا هدى معه بالفتح إلى عمرة مفردة فالواجب أن يفعل كما فعله أو كما أمر بهذا
 القول أصح من قول من حرم فسح الحج إلى العمرة من وجوه كثيرة سنذكرها إن شاء الله تعالى أم - قلت والأولى أن يقال إن قوله في رواية مالك من
 كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ورد في الحرامين بالعمرة الذين ساقوا معهم الهدى ففيه دلالة على كون القران أفضل في حق السائقين من التمتع
 وأما المفردون بالحج مع سوق الهدى فلم يروا بذلك كما يشهد به قوله في رواية عقيل الآتية ومن أهل الحج فليتم حجة يعني من أهل الحج مع سوق
 الهدى وهؤلاء هم المعنيون بالشق الأول من قول عائشة في روايتها في الأسود الآتية في الباب وأما من أهل الحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا
 حتى كان يوم النحر وأما غير السائقين منهم فقد ثبت الأمر بفسخ حجهم إلى العمرة بأحاديث كثيرة كما سأتى بيانها وبيان المذهب فيه أن شاء الله
 تعالى والله أعلم قوله حتى يحل منها جميعاً الخ أي إحلاله من التمكن أن يقع مرة واحدة في يوم النحر قوله فقد مت مكة وأنا حائض الخ لم وقع

القران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه قوله عام حجة الوداع الخ بكسر الحاء المهملة وبفتحة الواو وبضمها

ولا بين الصفا والمرءة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضى رأسك وامتشطى واهلى بالبحر ودعى العمرة
تدعى مكة حال كوني حائضاً، اما ابتلاء حيضها فقد كان بسراً او قريب منها قبل دخول مكة كما سيحكي في الطرق الآتية في الباب قول القصور رأسك
اي شعرة قوله ودعى العمرة الخ وفي رواية اخرى في النبي صلى الله عليه وسلم ان انقضى رأسي وامتشط واهلى بالبحر وارتك العمرة قال ابن الملك رحمه الله
اي امرني ان اخرج من احرام العمرة واتركها باستباحة المحظورات من التمشيط وغيره لعدم القدرة على الاتيان بأفعالها بسبب الحيض قال الطبيب
اي امرني ان اخرج من احرام العمرة واستبسم محظورات الاحرام واحرم بعد ذلك بالبحر فاذا فرغت منه أحرم بالعمرى قضاء وهذا ظاهر قال الشيخ محمد عابد
السدي رحمه الله في شرح مسند الامام الاعظم وقل استدلل بذلك الكوفيون على ان المرأة اذا اهلت بالعمرى متمتعة فحاضت قبل ان تطوف ان تترك
العمرى وتصل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها من لزوم العمرة كما حققه الشيخ على القاري في شرح المسند وقال الجوهري في معنى قول النبي صلى الله
عليه وسلم دعى عمرتك او امسكى عن عمرتك او انقضى عمرتك ان تترك التحلل منها وتدخل عليها بالبحر فتصير قارئة وقالوا يلزم من نقض الراس وامتشطه ابطال
العمرى بناء على انها جائز ان تتركها الى التفت لكن يكره الامتشاط بغير عذر وقال بعضهم ان عائشة كان بها عذر من اذى برأسها فابى لها كما
أبى لكعب بن عجرة الحق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل لاحرامها بالبحر كما
اذا كانت لمبت رأسها فلا يصح غسلها الا بأصابع الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا نقضه، قلت وعند الانصاف هذه الوجه كلها مردودة بناء على
ان الاصل في الامتشاط استعمال المشط والاصل في ذلك تنف الشعر وعدم العز بالحجج لذلك وما ادعى ما حملهم على ذلك مع وضوح الاحاديث
وأولوا اكل لفظ ورد في روايات حديث عائشة خلافاً لما ذهبوا اليه فقالوا اما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل
بنسك وفي رواية كل اصحابك يرجع بحج وعمره غيري وفي رواية اعتمر ولما اعتمر وعندها احدث فادج انا بحجة ليست معها عمره فلا عبرة بذلك لان ذلك انما
وقع في نفسها بغير موجب بدليل ما رواه مسلم في حديث جابر ان عائشة اهلت بعمره حتى اذا كانت بسراً حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
اهلى بالبحر حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وسعت فقال قد حللت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله اني اجعل في نفسي اني لم اطف بالبيت حتى
حججت قال فاعمرها من التمتع ومسلم من طريق طاوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك حجك وعمرتك قالوا فهذا صريح في انها
كانت قارئة لقوله قد حللت من حجك وعمرتك وانما أعمرها من التمتع تطيباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معمرة وقد وقع في رواية
لمسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً اذا هويت الشئ تابعها عليه قالوا واما ما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد ما اعتمر
من التمتع فقال هذه مكان عمرتك فبعثه العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم انشاوا البحر متفرداً فحل هذا فحل حصل لعائشة
عمرتان فالجواب منهم رجوعاً عن ظاهر النصوص والتفتوا الى التأويلات وليت شعري ما صرح به عن ذلك ولا فظاهر الروايات حديث عائشة ان
يقتضيه ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهي حائض واستمر حيضها حتى جاء يوم عرفة فانها تحل من احرام العمرة وتحرم احراماً مستأنفاً للحج
فتأتى بأفعاله حتى تفرغ منه ثوان شاءت قضت عمرتها التي رفضته كما فعلته عائشة ربه وهو المخرج عند الحنفية بناء على ان النقل يلزم بالشرح
وان شاءت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر في قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً اذا هويت الشئ تابعها عليه لان ذلك
يفهمها لولا قوله على النبي صلى الله عليه وسلم ما أمرها بقضاء العمرة ولكن هذا اخبار من رجل اجنبى لم يطع على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسند
فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته انه صلى الله عليه وسلم قال لها هذه مكان عمرتك وهي التي وقع لها الامر في اعترت بأمرها من غيرها والله اعلم
ثم قال الشيخ عابد في موضع آخر قولها يصدر الناس بحجة وعمره واصدر بحجة صريح في انها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها وقضائها
على حجها وهذا هو الذي يفهم من حديثها نعم رويت عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك
الحج وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن ينافيه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها في مقالها اذ تكرر
عليها في ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التمتع هذه مكان عمرتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل
على خلاف ذلك اللفظ، انتهى قال شيخنا الحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك طوافك الحج وعمرتك على حد قوله ان ذلك
من الاجرة على قدر نصيبك فانها رضى الله عنها فلا ستمت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوباً قريباً من الاحلال اضطرت
الى الخروج منه لعدم ما روى من غير ان تنال ما رامت ودخلت في احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعاله حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى
ما حصل لها في هذا المجموع من مكاييد المشاق ومجاهدة النفس مع اعتناء القلب والاسف على ما فاتها من اجز التمتع الذي حصل لاشكالها ولهذا
كانت بتلك حزيمة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك طوافك الحج وعمرتك اي العمرة التي كنت أحرمت بها ولم يتفق اتمامها

الذي على ان المرأة اذا اهلت بالعمرى متمتعة فحاضت قبل الطواف لها ان تترك العمرة وتصل بالبحر مفردة ولزومها من لزوم العمرة

قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت فقال هل هناك مكان
عمرتك فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفاء والمرة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى للحجهم وأما
الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة

يعني طوافك الواحد كأنه يساوي طوافين والنسك الواحد يقوم مقام النسكين في احراز الأجر والثواب لماثلته من المشقة والكلفة والنصب
في هذا الباب ولأن من قواعد الشرع ان من كان عازماً على الفعل عزماً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ولهذا نظائر كثيرة فقد
ذكر بعضها في باب من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة بل المتمنى للفعل قد يعد فاعلاً له عند هو ولو لم يشع فيه لوجود الموانع كما قال
ابن القيم في النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه جمع له بين الأمرين لاى القرآن والتمتع أحدهما بفعله والثاني بتمنيه ووداده له فأعطاه
أجرهما ففعله وأجرهما نواه وتمناه، اهـ فكيف لا يساوي طواف عائشة طوافين للحج والعمرة في الأجر فان الحج قد أدته بالفعل والعمرة كانت تدشعرت
فيها واستمرت على إحرامها في كل السفر ثم امتنعت منها بمنع الشارع والله تعالى أعلم بالصواب - بقى قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات بعد
طواف الافاضة قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً فيحتمل ان يأول بما أولناه بقوله يسعك طوافك للحج وعمرتك أى فكانت قد حلت منهما
جميعاً ويحتمل ما قاله الشيخ ابن الهمام ان معناه لا يستلزم الخروج منها بل بعد قضاء فعل كل منهما بل يجوز ثبوت الخروج من العمرة قبل تمامها
ويكون عليها قضاءؤها ألا ترى الى قولها في الرواية الأخرى في الصحيحين ينطلقون بحج وعمرتهم وانطلق بحج فاقترعها على ذلك ولم ينكر عليها وأمر أهلها
ان يعمرها من التنعيم وهذا الاثر اذا التفت للحيض حتى وقفت بعرفة صارت لافضة للعمرة وسكوتها صلى الله عليه وسلم الى ان سأله انما يقضى
تراخي القضاء لاعماله وزومه اصلاً اهـ - قوله مع عبد الرحمن بن أبي بكر الخ فيه جواز الخوة بالمحارم سفرهم وحضرتهم وادوات المحرم محرمة كما
سيأتى التصريح به قوله الى التنعيم ثم بقية المثلثة وسكون النون وكسر الهاء مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة اميال من مكة الى جهة
المدينة كما نقله الفاكهي قال المحب الطبري التنعيم بعد من ادنى الحل الى مكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه
أدنى الحل فقد تجاوزت قلت او اراد بالنسبة الى بقية الجهات وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال انما سمي التنعيم لان الجبل الذي عن يمين
الداخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعم والراوى نعمان، كذا في الفقه، وقال على القاري وقيل بين مسجدتها وبين انصاب الحجر غلوة
وهذا يدل على ان اعمارها من التنعيم كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصرح منه ما أخرجه ابو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر
عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن اردت أختك عائشة فأعمرها من التنعيم الحديث وفي رواية الاسود عن عائشة فاهبى
مع اخيك الى التنعيم وفي رواية فاخرجى الى التنعيم وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنهما
بلفظ أخرج بأختك من الحرم وأما رواة احمد من طريق ابن ابي مليكة عنهما في هذا الحديث قال ثم ارسل الى عبد الرحمن بن ابي بكر فقال حملها خلفك
حتى تخرج من الحرم فوالله ما قال فتخرجها الى الجعرانة وكذا الى التنعيم في رواية ضعيفة لضعف ابي عامر الخزاز الراوى له عن ابن ابي مليكة ويحتمل
ان يكون قوله فوالله الخ من كلامه من دون عائشة قاله متمسكاً باطلاق قوله فأخرجها من الحرم لكن الروايات الموقوفة بالتنعيم مقلدة على المطلقة
فهو والى ولا سيما مع صحة أسانيدها والله اعلم - قال الحافظ وعمره التنعيم هل تعين لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تعين هل لها فضل على الاعتمار
من غيرها من جهات الحل او لا قال صاحب الهدى لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم اعتمر مرة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا داخلها الى
مكة ولم يعتمر قط خارجاً من مكة الى الحل ثم يدخل مكة يعتمر كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن احد من الصحابة انه فعل ذلك في حياته الا عائشة
وحدها، انتهى - ولعل أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلف السلف في جواز الاعتمار في السنة أكثر من مرة فلهذا مالك وخالفه مطرط
وطائفة من اتباعه وهو قول الجمهور واستثنى ابو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر واما التشريق ووافقه ابو يوسف الا في يوم عرفة واستثنى الشافعي
البائت بمنع لرمي أيام التشريق وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم واختلفوا ايضاً هل يتعين للتنعيم
اعتمر من مكة فروى الفاكهي غيره من طريق حماد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التنعيم ومن طريق عطاء قال
من ادرك العمرة من هو من اهل مكة او غيرها فيخرج الى التنعيم الى الجعرانة فيحرم منها وافضل ذلك ان ياتي وقتاً من موقيت الحج قال الطحاوي
ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة الا التنعيم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة الموقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات
العمرة الحل وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالاحرام من التنعيم لانه كان اقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة فحلت
قالت وكان ادنا من الحرم للتنعيم فاعتمرت منه قال ثبت بذلك ان ميقات مكة للعمرة الحل وان التنعيم غيره في ذلك سواء قول أهل مكان عمرتك الخ صريح

أما الروايات العديدة في أنه هل يتعين للتنعيم
من اعتمر من مكة أم لا -

فأشبه طوافاً واحداً

في كونه قضاء لعمرتها التي كانت أحرم بها ثم رخصتها قولهم فاشبه طوافاً واحداً ثم قال النووي هذا دليل على أن القارن يفيقه طواف واحد عن طواف الركن وأنه يقتصر على فعل الحج وتندرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج وبهذا قال الشافعي وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة ومالك وأحمد وأبو حنيفة يوزمه طوافان وسعيان وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والشعبي والنخعي والله أعلم به ويذكر قولاً في مله بحدس إلى حنيفة رجمها الله تعالى في تعدد المسعى للركن والمقتنع قال صاحب الهداية ولنا أنه لما طاف الصبي بمحيط طوافين وسعى سعيين قال له عمر رضي الله عنه هات سنة نبيك صلى الله عليه وسلم قال الشيخ ابن الهمام وهذا الاستدلال متوقف على صحة حديث صبي بن معبد والذي قد مناه من تصحيحه في القرآن أفانضه عن الصبي قال اهلت بها معاً فقال عمر رضي الله عنه هات سنة نبيك - وليس فيه أنه قال الخواك عقيب طوافه وسعيه فربما لا جرم أن صاحب الملهم رواه على النص الذي هو حجة وذلك أن أبا حنيفة رضي الله عنه روى عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال أقلت من الجزيرة حاجاً قادراً إلى أن قال فيه قال يعني عمر له فصنعت ما إذا قال مضيت فطقت طوافاً لعمرتي وسعيت سعياً لعمرتي ففعلت مثلك الحج فترقيت حرماً ما أقمتنا اصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت آخر نسكي قال هات سنة نبيك صلى الله عليه وسلم قال الزبيدي في عقود الجواهر أورد ابن خزم في المحلى من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الصبي بن معبد ولم يذكر أنه النخعي فضلاً أنه أدرك عمر بن الخطاب وذلك لأن النخعي توفي سنة ست وتسعين ومائة والصبي بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة بصيغة التصغير ابن معبد التغلبي بفتح القوية وسكون العجمة ثم لا مكسورة من الخضر ابن أدرك أبا المنبى صلى الله عليه وسلم ولكن لم يره حتى توفي صلى الله عليه وسلم ولذلك قال ابن الترمذي والنخعي أن لم يذكر في غيره ولا الصبي فقد قال ابن عبد البر وأبو التمهيد ما نصه وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه مسله مقبول فمراسيل سعيد بن المسيب ابن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح ثراستند من الأعش قلت لأبراهيم إذا حدثني حديثاً فأسند فقال لا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غيره إذا سميت لك أحداً فهذا الذي ثبت ثم قال في هذا ما يدل على أن مراسيل النخعي أقوى من مسانيد وهو لم يرد كذلك النخعي وقد نقل السيوطي عن ابن معين أنه قال مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي أيضاً العجيب إلى من مراسيل عبد الله والقائم سعيد بن المسيب النخعي قال الشيخ محمد عبد الله واستدل الحنفية بحديث الصبي وبما أخرجه النسائي في مسنده الكبري عن حماد بن عبد الرحمن بن الأضاري عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية قال فطفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف طوافاً في سعيين حدثني ابن علقمة فعل ذلك حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك حماد بن عبد الرحمن قال فيه الحافظ في الترميز مقبول قد ذكره ابن حبان في الثقات فلا الثقات التي تضعف الأروى قد أخرج محمد بن الحسن في كتابها ثارنا أبو حنيفة نا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن ابن نصر السلمي عن عمر رضي الله عنه قال إذا اهلت بالحج والتجرف طوافاً في سعيين بالصفا والمروة قال منصور فليقت عبا هذا هو يفتي بطواف واحد من قرن فحدثته بهذا الحديث فقال لو كنت سمعته لأفيت الأبطواين وأما بعد فلا أفيت إلا بها وهذا وإن كان موقوفاً على علي بن أبي حمزة لكنه في حكم الرفع - أم، كما سيجي في بحث السمع، قلت وفي أسناده أبو نصر السلمي قال الحافظ في اللسان ولا يدرى من هو وقال ابن حبان في ترميز ابنه عبد الرحمن وابوه مجهول لا يدرى من هو ولا يعلم له سماع من علي، قال الشيخ عابد وأخرج الدارقطني عن محمد بن يحيى الأزدي نا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سعيين ومحمد بن يحيى قد وثقه ابن حبان والدارقطني والحافظ - وأما قول الدارقطني أن محمد بن يحيى حدث به من حفظه فهم بالصواب بهذا الأسناد أنه صلى الله عليه وسلم طاف طوافاً واحداً وليس فيه ذكر الطواف ولا السعي ويقال أنه رجع عن ذكر الطواف والسعي وحدث به على الصواب ثراستند عنه به ابنه صلى الله عليه وسلم وقرن وقد خالفه غيره فلم يذكر فيه الطواف ثراستند إلى عبد الله بن داود بذلك الأسناد أيضاً أنه قرن، النخعي - فقد أجاب ابن الهمام أن غاية ما هناك أنه كان يختصراً حياً وتارة ينشط فيذكر الحديث تأملاً وزيادة الثقة مقبولة ما لم تقع متافية ولا منافاة هنا لا نرى من يتردد حديثاً آخر يرويه وقد أخرج ابن أبي شيبة قال ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن علياً وابن مسعود قالوا في القرآن بطواف طوافين ويسعى سعيين وقد أخرج الدارقطني لابن مسعود حدثنا من روى عن علي بن مسعود أنه قال لا نرى من يتردد في أسناده أبو بردة عن عمرو بن يزيد وهو متروك فالتفتينا إلى الموقوف لأن له حكم الرفع كما قد مناه وقد روى عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما رواه علي وعمران وأما ما سنده ضعيفه فلذلك لم نشغل بذكره وأصح ما روى عنه ما أخرجه الشيخان أنه أراد الحج عامراً نزل الحاجاج ابن الزبير فقبل له أن الناس كانوا بينهم قتال وأنا نجات أن يصدرك فقال لقد كان لكوني رسول الله أسوة إذا اصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين الحج والعمرة وأهدى هدياً فلم يتحول به يحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر فخر وحلق ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقال كذلك فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أخرجه عن عائشة من قولها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فطوافاً واحداً وقد أخرج

أخلاف العلماء في أن القارن يفيقه طوافاً واحداً وسعي واحد أو يترجمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند الحنفية من أنه يترجم طوافين يسعين

ابن ماجه عن جابر وابن عمر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف هو واصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً لعمرة وحجهم
وفي اسناده ليث بن ابي سليم قال ابن سعد في الطبقات كان رجلاً صالحاً الا انه ضعيف الحديث يسأل عطاه وطاوساً عن شيء فيختلفون فيه
فيروى عنهم شيئاً واحداً من غير تعدل لذلك انتهي، واخرج الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طوافاً واحداً في حجة
وعمرته قال في التتبع اسناده صحيح وقد اخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك وفي اسناده حجاج بن ارطاة واخرجه الدارقطني ايضاً وفي اسناده
الربيع بن صبيح وهو ضعيف واخرجه ايضاً من حديث ابن قتادة وفي اسناده علي بن عاصم وهو ضعيف قال في التتبع هكذا وجدته في نسختين صحيحتين
والصواب عاصم بن علي، والله اعلم، قلت وعاصم بن علي كان كثير الاوهام واخرج الدارقطني ايضاً من حديث ابن سعيد وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن
ابن ابليس وعطية العوفي وكلاهما ضعيفان فتمسك الشافعي ومالك واحمد في اظهر من رأييه بهذه الاحاديث وقالوا يحزى طواف واحد سعى واحد
واستدلوا ايضاً بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة فان اخذوا بظاهرها كان لهما ان يقولوا من نوى الحج لزمه القران
ولولو نية ولو قبل بذلك فتعين حمله على دخول الوقت وذلك ان اشهر الحج جعلها الشارع صلى الله عليه وسلم وقتاً للعمرة خلافاً لما كان عليه اهل الحجاز
فانهم كانوا يرون العمرة في شهر الحج من افجر الفجر ثم حديث ابن عمر وعائشة ومن وافقهما في الطواف الواحد مشكل جداً لان قول عائشة واما
الذين جمعوا الحج والعمرة فاما طوافاً واحداً فيقتضيه انهم اكتفوا بالطواف الذي طافوه عند قدومهم ولم يطوفوه وانما اكتفوا بطواف واحدة
ولاشك انه صلى الله عليه وسلم طاف او لا حين قدروا طوافاً ثانياً طواف الافاضة حين رجع ولم يثبت عن احد انه ترك احد الطوافين المذكورين
وأول الشيخ ابو الحسن السدي في حاشيته على البخاري فقال اي ما طافوا طواف الفرض الا طوافاً واحداً وهو طواف الافاضة والذي طافوا او لا
كان طواف القدوم الذي هو من السنن لا من الفرائض بخلاف الذين حلوا فانهم طافوا او لا فرض العمرة ثم فرض الحج فطافوا طوافين للفرض
فلا فرق بين الطائفتين الا بصفة الافتراض فطواف من فحج احرام الحج كان مرتين فرضاً وطواف من لم يحل كان مرة فرضاً، انتهي - قلت وهذا
لا يفهم الا من اخبره النبي صلى الله عليه وسلم اني طفت او لا بنية كذا او بنية كذا ومهما لم يقل الراوي لا يجوز الفعل ليس لنا الا العمل بما عمله
النبي صلى الله عليه وسلم وجوباً لقوله خذ واعتي مناسككم وكون فعله بياناً لمجل قوله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ فمجرد الاحتمال العقلي
ان يسوغ لنا ان نحل بعضها على الوجوب بعضها على الندبية فليتل المنصف، وكذلك قول نافع في حديث ابن عمر فرأى انه قد قضى طواف
الحج والعمرة بطوافه الاول فيقتضيه ان الطواف الذي يحزى عنها هو الذي حين القدوم ويؤتيه ما وقع في بعض روايات البخاري ثم قد مر طواف
لها طوافاً واحداً فلم يحل حتى حل منها جميعاً وفي رواية أخرى وكان يقول اي ابن عمر لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة وفي بعض
روايات مسلم فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه يحزى عنه واهدى وفي أخرى ثم طاف
لها طوافاً واحداً بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لم يحل منها حتى حل منها بحجة يوم النحر وفي أخرى ثوان طلق يهل بها جميعاً حتى قد مر مكة
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم ينجر ولم يحلق حتى كان يوم الغر فخر وحلق ورأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه
الاول فانظر في هذه الروايات انه ما كان يرى على القارن الا طوافه عند القدوم وعند التأمل وجدنا ابن عمر ممن روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم رجع فافاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم رجع فافاض يوم النحر ثم رجع فافاض يوم النحر
فعله كما اخرج مسلم وعند البخاري فطاف بالصفا والمروة سبعة طواف ثم لم يحل من شيء حرمته حتى قضى حجه ونحره يوم النحر
افاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرمته الحديث وقد مر ايضاً طوافه صلى الله عليه وسلم عند القدوم والقول بانه ما كان يرى احد
الطوافين او ما كان يرى ركبة كل منهما بعيد جداً لان مدار ذلك اما على اخباره صلى الله عليه وسلم بالنية في كل من الطوافين ولم يقل في ذلك
فحديث ابن عمر من نحاخوه مشكل جداً فكيف يتم التمسك بهذا وفي يسوغ لنا اهل حديث علي بن رستم من نحاخوه من الطوافين والسعيين مع عدم
تشكيك فيه فتنبه - انتهي كلام السدي رحمه الله - وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه قد طافوا
بالبيت في حجة الوداع ثلاثاً طواف الاول يوم دخول مكة لرايع من ذي الحجة والثاني طواف الافاضة لعاشر ذي الحجة والثالث طواف الوداع للرايع
من ذي الحجة فهذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له ولا مرية فيه ولا يستطيع احد من ادنى مساس بالعلم ان ينكره او يشك فيه فلو ذهبنا الى ظاهر
حديث عائشة اي من قولها انما طافوا طوافاً واحداً للزمنا القول بانهم لم يطوفوا من الا بتدماً الى انتهاء الطواف واحداً وهذا صريح البطلان
عند الكل لكونه خلافاً للواقع فلا بد لكل فريق من العدول عن ظاهره وتأويله بما لا يخالف الواقع ولهذا أوله الجمهور بان معناه انما طافوا طوافاً
واحداً اي طواف الكرن للحج والعمرة فلما اضطررنا الى التأويل وتقدير القيود لم يبق في ايديهم ظاهر الحديث فأتى من يلهيهم راي لوم وتخيير على الحنفية ان

وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبو عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من أهل بعرة ومنا من أهل بجر حتى قد منامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرمت بعرة ولم يهل فليهل ومن أحرمت بعرة وأهدى فلا يهل حتى

يوم النحر أو بعد والليث بمسائل الأحناف أن يكون يوم النحر فإن السعي يكون بعد الطواف وما طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد طوافه للبعرة والطواف على اختلاف المذهبين إلا هذا الطواف أي يوم النحر وما من حرم على ما في مسلم تأويل بتأويلين وقال ابن مزاحم ما إذا انصبت قد ما أن أنه انصبت قد ما وهو على راحته والنزول والصعود ما هو نزول الناقة وصعودها، أقول أن هذا التأويل غير مقبول فإن الفاظ الحديث وتبادرها يخالفه وأيضا من كان ذلك لا يسع بين الميادين الأخضرين بل يعيشى وعندى قرائن كثيرة تدل على خلاف قول ابن حزم ثم ذكر بعضا منها ثم قال وإما التأويل الثاني من ابن حزم في رواية مسلم فقال أن بعضا من أشواط كان راجلا وبعضها كان ركبا قال وبرقة حديث أخرجه أبو داود في باب الطواف الواجب عن أبي الطفيل أنه طاف سبعة على راحته فصرح فيه أنه طاف سبعة أشواط ركبا والظاهر أنه في حجة الوداع وما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتا وفي مسند أحمد أنه قال ولدت عام واحد فاذن يكون عمره في عمرة القضاء خمس سنين وفي حجة الوداع قريباً من ثمان وما يدل على صغر عمره في عمرة عليه السلام أخرجه أبو داود ومسلم قال أبو الطفيل وأنا يومئذ من غلام أحمل عظم الحجوز (باب بئر الوادي) ومتايد على أن ما في أبي داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم مطلقاً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صفة لي قال قلت رأيت عند المرأة على ناقة وكثر عليه الناس الخ وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع لأن كثرة الناس فيها ومصدق ما في أبي داود وما في مسلم واحد، هذا ما وفق لي والكلام طويل منه، انتهى كلامه ببعض اختصار - والذي يغلب على الظن صحته أن شاء الله تعالى - بقى الكلام في حديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم على ما ساق وفيه فلما كان يوم التروية أهلنا بالبحر وكفنا الطواف الأول بين الصفا والمروة وفي طريق أخرى لم يطوف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً زاد في رواية طوافه الأول فلما راحداً من الحجفة تعرض للجواب غير الطحوى ولا رضاف أن كلامه فيه ليس بشاف ولهذا لم تستغل بنقله نعم قال الشيخ الأوزار رحمه الله أنه سخر لي في شرح حديث جابر هذا شيء ثور وحدثت إشارة خفية إليه من الطحوى وهو المراد من هذا الحديث بيان أن السبع الواحد كفنا لنسك واحد ولو وقع التعدد في السبع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه أي لنسك واحد وهذا من المتفق عليه فليس السبع كالطواف بالبيت من حيث أن الطواف يتعد للحج الواحد مثلاً، كذا نقل حاصل كلامه في العرف الشاذي وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه قول جابر رضي الله عنه في حديثه وكفنا الطواف الأول بين الصفا والمروة وكذا قوله لم يطوف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا واحداً ظاهراً ليس مختصراً بالقارئ فإن عاقبة الأصحاب كانوا مقتنعين وكان جابر أيضاً منهم وأصرح من هذا ما رواه أبو داود من طريق قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأربع خلون من ذى الحجة فلما طافوا بالبيت والصفا والمروة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمرة الأمن كان معه الهدى فلما كان يوم التروية أهلوا بالبحر فلما كان يوم النحر قد موافطوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة، قال شيخنا فدلالة حديث جابر على وحدة السبع للمتمتعين أولى وأصح من دلالة على الوحدة للقائمين مع أن تعدد السبع للمتمتع مسلم عند الأئمة الأربعة إلا عند أحمد في رواية رحمه الله وقد ثبت التعدد في حال المتمتعين من حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري في باب قول الله عز وجل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حيث قال فلما قد منامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمرة الأمن قلل الهدى طففاً بالبيت وبين الصفا والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب إلى أن قال فاذ فرغنا من المناسك جئنا فطفقنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد تم حجنا وعلينا الهدى الحديث - وعلى هذا فهم كلهم يطالبون بالجواب عن حديث جابر ودفع المعارضة بينه وبين حديث ابن عباس، قلت وظني والله أعلم أن رواية جابر التي في صحيح مسلم هي الأصل فافهم من طريق أبي الزبير عنه وهو حفظ أصحاب جابر قال ابن عيينة عن أبي الزبير كان عطاء يقرأ معنى إلى جابر أحفظ لهم الحديث وقال هشيم عن حجاج وابن أبي ليلى عن عطاء كنا نكون عند جابر فاذا خرجنا من عنده تذكرنا حديثه فكان أبو الزبير أحفظنا ومع ذلك صرح بسماعه عن جابر وأما عطاء بن أبي رباح وهو الراوي عن جابر عند أبي داود فهو دون أبي الزبير في حديث جابر لا صحالة وقد مر في الأثر عن أحمد ما يدل على أنه كان يدرى كفاي تهذيب التهذيب ومع هذا روى هذا الحديث معنعاً وكان قد نسي أو تغير آخره فاعلمه رحمه الله لم يحفظ لفظ جابر ما حفظه أبو الزبير وعابوا ففهم من المعنع بالفاظه حسب ما فهمه أما رواية أبي الزبير فيمقصودها عندى بيان وحدة السبع حين قلل من مكة أو لأوان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كلهم فيها سواء ولعل الغرض من هذا الكلام دفع ما عسى أن يتوهم من سياق حديثه الطويل أن الذين نسخوا الحج بعد ما طافوا وسعوا بأحرام الحج وتلبيتهم وثبتة خالصاً لا يخالف شيء

ينحره دية ومن أهل الحج فليتم حجه قالت عائشة فحضرت فلما ازل حائضاً حتى كان يوم عرفة ولم اهلل الا بعرة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهل بالحج واترك العرة قالت ففعلت ذلك حتى اذا قضيت حجتي بعث معي رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابى بكر وامرني ان اعتمر من التعميم مكان عرقي التي ادركني الحج ولم احلل منها وحللتنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهلكت بعرة ولم اكن سقت الهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمر بن لا يحل حتى يحل منهما جميعاً قالت فحضرت فلما دخلت ليلة عرفة قلت يا رسول الله اني كنت أهلكت بعرة فكيف اصنع بحجتي قال انقض رأسي وامتشط وامسك عن العرة وأهل بالحج قالت فلما قضيت حجتي امر عبد الرحمن بن ابى بكر فأردفني فأعمرني من التعميم مكان عرقي التي أمسكت عنها كيف جعلوه عرة وهل كانوا مأمورين في ذلك بالطواف والسعي بنية العرة ثانياً فأخبر رضى الله عنه بأنه ما احتاج احد من اصحابه صلى الله عليه وسلم الى تكرار السعي اذ ذاك بل كلهم طافوا بين الصفا والمروة طوافاً واحداً حتى انفا سخين المذكورين فسعيهم وطوافهم بنية الحج قد عدّه الشارع من قبيل العرة مع فقدان نيتها على خلاف القياس وهذا كله كان مختصاً بذلك العام كما دل عليه احاديث ابى ذر وعثمان وبلال بن الحارث رضى الله عنهم وسعيهم بسط الكلام فيه والله اعلم - قوله فليتم حجه الخ هذا بظاهرة يقتضيه انه ما أمرهم بغير الحج الى العرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة رضى الله عنهم هو انه لم يسق الهدى بغير الحج وجعله عرة فحينئذ لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى الا امرهم بالسعي لم يسق الهدى فلا منافاة والله اعلم قاله السدي في حاشيته وسلم وقال ابن القيم هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وابوه شعيب او جده الليث او شيخه عقيل فان الحديث رواه مالك ومعه الناس عن الزهري عنها ويتبين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من لم يكن معه هدى افاطاف وسعي ان يحل وقل خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرووه على خلافه رواه قوله فحضرت الخ اى ببيت قبل دخول مكة قوله حق كان يوم عرفة الخ قال الحافظ ابن القيم في الهدى اما موضع حيضها فهو ببيت بلال وبموضع طهرها قد اختلف فيه فقيل بعرفة هكذا روى مجاهد عنها وروى عروة عنها انها اظلمت يوم عرفة وهي حائض ولا تنافي بينهما والحديثان صحيحان وقد حملهما ابن حزم على معنيين فطهر عرفة هو الاغتسال للوقوف عنده قال لانها قالت تطهرت بعرفة والتطهر غير الطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها انه يوم النحر وحديثه في صحيح مسلم قال قد اتفق القاسم وعروة على انها كانت يوم عرفة حائضاً وهما اقرب الناس منها وقد روى ابو داود حدثنا محمد بن اسمعيل حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين هلال ذي الحجة فذكرت الحديث وفيه فلما كانت ليلة البطحاء تطهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن حزم انه حديث متكرر لما روى هؤلاء كلهم عنها وهو قولها انها تطهرت ليلة البطحاء وكانت بعد يوم النحر يارب ليال وهذا محال الا اننا لما تدبرنا وجدنا هذه اللفظة ليست من كلام عائشة فسقط التعلق بها لانها هي ما دون عائشة وهو اعلم بنفسها قال وقد روى حديث حماد بن سلمة هذا وهيب بن خالد وحماد بن زيد فلم يذكر هذه اللفظة قلت يتعين تقديم حديث حماد بن زيد ومن معه على حديث حماد بن سلمة لوجه آخر انه اخف واثبت من حماد بن سلمة الثاني ان حديثه هو فيه اخبارها عن نفسها وحديثه فيه الاخبار عنها الثالث ان الزهري روى عروة عنها الحديث وفيه فلما ازل حائضاً حتى كان يوم عرفة وهذه الخاتمة هي التي بينتها مجاهد والقاسم عنها لكن قال عنها فتطهرت بعرفة والقاسم قال يوم النحر قوله واترك العرة الخ اى بالخروج عن احرامها قوله حتى اذا قضيت حجتي الخ القضاء بمعنى الاحل - قوله معي عبد الرحمن بن ابى بكر الخ وامه امر رومان والد عائشة فهو شقيقها وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وتاخر اسلامه الى ايام الهدنة فاسلم وحسن اسلامه قال ابو الفرج في الاغانى لم يجاز مع ابيه لانه كان صغيراً واخرج قبل الفتح في فتية من قرش منهم معاوية والمدينة فاسلموا اخرجوا الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان قال الحافظ وفيما قال نظروا الذي يظهر انه كان مختاراً بذلك لكونه لم يدخل مع اهل بيته في الاسلام وخبره وقيل انما اسلم يوم الفتح ويقال انه شهد بدرًا مع المشركين وهو اسن ولد ابى بكر قال الزبير بن بكار كان رجلاً صالحاً وفيه دعابة وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب في حديث ذكره وكان عبد الرحمن بن ابى بكر لم يجرب عليه كذبة قط وقال ابن عبد البر كان شيخاً رافياً حسن الرمي وشهد اليمامة فقتل سبعة من اكابهم ولما خطب عثمان في اخذ البيعة ليزيد بعد موت معاوية قال عبد الرحمن امر قلبية كلما مات قيصر كان قيصر مكانه لانفعل والله ابلأ فبعث اليه معاوية بعد ذلك بمائة الف فورها وقال لا ابيع ديني بدينى وخرج الى مكة فمات بها قبل ان تم البيعة ليزيد وكان موته فجأة من نومة نام بها كان على عشرة اميال عن مكة فحمل الى مكة فدفن بها ولما بلغ عائشة خبره خرجت حاجرة فوفقت على قبره فبكيت واشتدت ابيات متمعين نورية في اخيه مالك - وكذا كذا في جزمة حقة من الدهر حتى قيل لمن يتصل فلما نقرنا كافي ومالكاً بطول الاجتماع لم نبت ليلة معاً ثم قالت لو حضرتك دفنتك حيث مت لما بكيتك قوله ادركنا الحج ولم احلل منها الخ اى لم احلل منها احلاً ولا معراً فامطرونا بايتان افعال العرة والله اعلم قوله وامسك عن العرة الخ اى امسك عنها برفضها وترك احرامها كما قد من الدلائل الدالة عليه في شرح

وحدثنا ابن أبي عمير حدثنا **سفيان** عن **الزهري** عن **عروة** عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكوان يهل بجمعة فليفعل ومن أراد أن يهل بجمعة فليهل ومن أراد أن يهل بجمعة فليهل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل بجمعة وأهل به ناس معه وأهل ناس بالجمعة والجمعة وأهل ناس بجمعة وكنت ناس بجمعة

بأنه إذا أراد أن يهل بجمعة

أول أحاديث الباب وأما مساك عنها لا يستلزم البقاء على حرامها كما ادعاه النووي ولا فلا معنى لقولها فيما بعد مكان عمر في القامسكت عنها قول من أراد منكوان يهل الخ قال ابن القيم ثمانية صلى الله عليه وسلم خيرهم عند الأحرار بين الناس الثلاثة ثم بعد ذلك في قوله فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل بجمعة وأهل به ناس معه وأهل ناس بالجمعة والجمعة وأهل ناس بجمعة وكنت ناس بجمعة وهو في الأصل النواع الثلاثة منفردة بالجمعة ومفردة بالجمعة وجامع بينهما فالمراد بالجمعة هو الذي يحرم بالجمعة والمفردة بالجمعة هو الذي يحرم بالجمعة لا غير وأما الجامع بينهما فهو أن قارن ومتمتع، أما القارن في عرف الشرع فهو اسم لآفاق يجمع بين أحرار الجمعة وأحرار الجمعة قبل وجود ركن الجمعة وهو الطواف كله أو أكثره فيأتي بالجمعة أولاً ثم يأتي بالجمعة قبل أن يهل من الجمعة بالخلق أو التقصير سواء جمع بين الأحرار من سائر موصول أو مفصول حتى لو أحرم بالجمعة ثم أحرم بالجمعة بعد ذلك قبل الطواف للجمعة أو أكثره كان قارناً للجمعة مع القرآن وهو الجمع بين الأحرار من شرطه ولو كان أحرامه للجمعة بعد طواف الجمعة أو أكثره لا يكون قارناً بل يكون متمتعاً بوجود معنى المتمتع وهو أن يكون أحرامه بالجمعة بعد وجود ركن الجمعة كله وهو الطواف سبعة أشواط أو أكثره وهو أربعة أشواط، وكذلك لو أحرم بالجمعة أولاً ثم بعد ذلك أحرم بالجمعة يكون قارناً لا ينافي بينه وبين القرآن لأنه لا يكره له ذلك لأنه مخالفة السنة إذا السنة تقديم أحرار الجمعة على أحرار الجمعة إلا ترى أنه يقدم الجمعة على الحجة في الفعل فكذا في القول ثم إذا فعل ذلك ينظر أن أحرم بالجمعة قبل أن يطوف بحجته عليه أن يطوف أولاً بالجمعة ويسعى لها فيطوف بحجته ويسعى لها مراعاة للترتيب في الفعل فان لم يطف للجمعة ومضى إلى عرفات وقف بها صار فرضاً بالجمعة لأن العبرة تحتل بالارتقاء في الجملة لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قدمت مكة معمرة فخاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ارفضي عمرتك وأهلي بالجمعة واصنعي في حجتك ما يصنع الحاج وههنا وجد دليل الارتقاء وهو الوقوف بعرفة لأن الاشتغال بالركن الأصلي للجمعة فيتمتع ارتقاء العبرة ضرورة لفوات الترتيب في الفعل، وأما المتمتع في عرف الشرع فهو اسم لآفاق يحرم بالجمعة ويأتي بانفعالها من الطواف السبع أو يأتي بالكثر كنها وهو الطواف أربعة أشواط أو أكثر في أشهر الجمع ثم يحرم بالجمعة في أشهر الجمع ويحرم من عابه ذلك قبل أن يلم بأهله فيما بين ذلك المأماً صحيح فيحصل له السكن في سفر واحد سواء حل من أحرار الجمعة بالخلق أو التقصير أو لم يحل إذا كان ساق الهدي لم يتعنه فإنه لا يجوز التحلل بينهما ويحرم بالجمعة قبل أن يحل من أحرار الجمعة وهذا عندنا وقال الشافعي سوق الهدي لا يمنع من التحلل فضلاً المقنع نوعين متمتع بساق الهدي ومتمتع بساق الهدي فالذي لم يسبق الهدي يجوز له التحلل إذا فرغ من أفعال الجمعة بلا خلاف وإذا تحلل صار حالاً كسائر المتحللين إلى أن يحرم بالجمعة لأنه إذا تحلل من الحصة فقد خرج منها ولم يبق عليه شيء فيقيم بمكة حالاً لا يلبس بأهله لأن الإمام يباحل فيفسد التمتع وأما الذي ساق الهدي فإنه لا يحل له التحلل إلا يوم النحر بعد الفراغ من الحج عندنا وعند الشافعي يحل له التحلل وسوق الهدي لا يمنع من التحلل كذا في البائع - ثم اختلف العلماء في هذه النواع الثلاثة أيها أفضل فقال الشافعي ومالك وكثيرون أفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القرآن وقال أحمد في رواية المشهورة عنه أفضلها التمتع وقال أبو حنيفة وآخرون أفضلها القرآن ثم التمتع ثم الأفراد وفي رواية عن أبي حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع قال المشيخ ابن الهيثم المراد بالآحاد في الخلافية أن يأتي بكل منهما مفرداً أحلاً لما روى عن محمد بن قولبة حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندي من القرآن أما مع الاقتصار على أحدهما فلا إشكال أن القرآن أفضل بلا خلاف، أم قال النووي ولا شك أن القرآن أفضل من الأفراد الذي لا يعتمر في سنته عندنا ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن، أم قال الحافظ كذا قال والخلاف ثابت تدبيراً وحديثاً أما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال إن أتم بحكم وعمر تكلموا أن تنشأوا كل منهما سفرًا وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وأما حديثاً فقد مرهج القاضي حسين والمتولي بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة، أم - قلت قول عمر بن الخطاب ليس بصريح في الخلاف فإن أنشأ السفرين يمكن في سنة واحدة وهذا هو محلنا فقلت اعن الإمام محمد حجة كوفية وعمره كوفية أفضل من القرآن والله أعلم، وحقائق الخلاف في أصل المسئلة ترجع إلى الخلاف في أنه عليه السلام كان في حجته قارناً أو مفرداً أو متمتعاً وقد وردت في البنا أحاديث كثيرة ظاهرها الاختلاف قال الحافظ ابن تيمية والصواب أن الأحاديث في هذا الباب متفقة ليست بمختلفة الاختلافاً سبباً يقع مثله في غير ذلك وقد جمع بينها أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صنفه في حجة الوداع غاشية وأدعى أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وتأول باقي الأحاديث وقال عياض قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن مجيد منصف ومن مقصر متكلف ومن مطبل مكث ومن مقصر مختصر قال وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفية فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري

اختلاف العلماء في أنواع الأحرار التي أفضل

احتل ان يراد به الفرد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وهو مدعانا وان يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فعليتنا ان
ننظر او لا في انما اعم في عرف الصحابة او لا وانما في ترجيح اى الفردين بالدليل والاول بين في ضمن الترجيح وتوكلات اخرى على الترجيح مجردة
عن بيان عمومته عرفا اما الاول فمافي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على وعثمان بعسفان فكان عثمان يني عن المتعة فقال على ما تريد
الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال على بن رضى ان لا يستطيع ان ادعك فلما رأى على ذلك اهل بها جميعا
هذا لفظ مسلم ولفظ البخارى اختلف على وعثمان بعسفان في المتعة فقال على ما تريد الا ان تنهى عن امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى
ذلك على بن رضى اهل بها جميعا فهذا يبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مؤملا بها وسياتيك عن على بن رضى التصريح به ويقيد ايضا ان الجمع بينهما
تمتع فان عثمان كان يني عن المتعة وقصد على اظهار مخالفته تقرير لما فعله عليه السلام وانه لم ينفق قرن وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة
التي نهي عنها عثمان هي القران فدل على الامر من الذين عيّنّاها وتضمنت اتفاقا على وعثمان على ان القران من سمي التمتع حينئذ يجب حمل قول ابن عمر
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذي سمي قرانا لولم يكن عنه ما خالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلناه وهو ما في صحيح
مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف لما طافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ان قرده بلفظ المتعة في ذلك
الحديث الفرد المسمى بالقران وكذا يلزم مثل هذا في قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه لولو يوجد عنه غير ذلك
فكيف وقد وجد وهو ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لمطرف أحد ثك حديثا عسى الله ان يفتك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
بين حج وعمرة ثم لم يبه عنه حتى مات ولم ينزل قرآن يحرمه وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخره اتقدم
لولم يوجد عنها ما يخالفه فكيف وقد وجد ما هو ظاهر فيه وهو ما في سنن ابى داود عن النقيلى حدثنا زهير بن معاوية حدثنا ابواسحق عن عمار هـ
سئل ابن عمر كرا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين فقالت عائشة لقد علم ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا سوى التي
قرن بحجته وكذا مافي مسلم عن ابى اسحق كان يفتي بالمتعة يعني بتسميها وقول عمر له قد علمت انه صلى الله عليه وسلم فعله واصحابه اى فعلوا ما يسمى
بمتعة فهو عليه السلام فعل النوع المسمى بالقران وهو فعلوا النوع المخصوص باسم المتعة في عرفنا بواسطة نسخ الحج الى عمره ويدل على اعتراف عمر به
عنه صلى الله عليه وسلم مافي البخارى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوادى العقيق يقول تاتى الليلة آت من ربى عز وجل فقال صلى في
هذا الوادى المبارك ركعتين وقل عمرة في حجة ولا بد له من امتثال ما أمر به في منامه الذي هو وحى وافي ابى داود والنسائي عن منصور بن بكاه
عن الاعشى كلاهما عن ابى وائل عن الصبي بن مجد النخلى قال اهللت بها معا فقال عمر هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وروى من طرق
أخرى وصححه الدارقطني قال واصح ما سنا واحديث منصور ولا عيش عن ابى وائل عن الصبي عن عمر واما الثاني ففي الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزني
عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلتي بلح والعمرة جميعا قال بكر فحدثت ابن عمر فقال ليلتي بلح وحده فليقت انسا فحدثت بقول ابن عمر
فقال انس ما تعدد في الاصبيا سمعت النسي صلى الله عليه وسلم يقول ليلتي بلح وعمرة وقول ابن الجوزي ان انسا كان اذا ذاك صبيا لقصد تقديم
رواية ابن عمر عليه غلط بل كان من انس في حجة الوداع عشرين سنة واحدى وعشرين او اثنتين وعشرين او ثلاثا وعشرين سنة وذلك انما اختلف
في انه توفي سنة تسعين من الهجرة واحدى وتسعين او اثنتين وتسعين او ثلاثا وتسعين ذكر ذلك الذهبي في كتاب العبر وقدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة سنة عشر سنين فكيف يسوغ الحكم عليه بسن اصبأ اذا كان مع انما يبين ابن عمر انس في السن سنة واحدة او سنة وبعض سنة
ثم ان رواية ابن عمر عن علي بن سلام الافراد معارضة بروايتهم عن التمتع كما اسمعناك وعلمت ان مراده بالتمتع القران كالحققة وثبت عن ابن عمر فعله ونسبته
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه آنفا ولم يختلف على انس احد من الرواة في انه عليه السلام كان قارنا قالوا وانفق عن انس ستة عشر
راويا انه عليه السلام قرن مع زيادة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان خادمه لا يفرقة حتى ان في بعض طرقه كنت أخذ بزمار ناقه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بجرحها ولعابها يسيل على يدي وهو يقول لبيك بحجة وعمرة معا وفي صحيح مسلم عن عبد العزيز وحيد ويحيى بن
ابى اسحق انهم سمعوا انسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بها ليلتي عمرة وحجاً وروى ابو يوسف عن يحيى بن سعيد الانصاري عن انس
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بحجة وعمرة معا وروى النسائي من حديث ابى اسماء عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل
بالحج والعمرة حين صلى الظهر وروى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس مثله وذكر وكيع حدثنا مصعب بن سليم قال سمعت
انسا مثله قال وحدثنا ثابت البناني عن انس مثله وفي صحيح البخارى عن فتادة عن انس اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر فذكرها و
قال عمرة مع حجة وذكر عبد الزراق حدثنا معمر عن ايوب عن ابى قلابة وحيد بن هلال عن انس مثله فهو لاه جماعة من من ذكرنا فلو تيقن شبهة

افضل وان لم يسبق من التمتع افضل وهذه هي طريقة شيخنا وهي التي تليق بأصول احمد والنبى صلى الله عليه وسلم لو ثبت انه كان جعلها عسرة مع سوقه الهدى بل وانه كان جعلها عسرة ولم يسبق الهدى، يجب ان يقال فأي الامرين افضل ان يسوق وليقرن او يترك السوق ويتمتع كما وعد النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله، قيل قد تعارض في هذه المسئلة امران احدهما انه صلى الله عليه وسلم قرن وساق الهدى ولم يكن الله سبحانه ليختار له الا افضل الامور ولا سيما وقد حله الوحي به من ربه تعالى وخير الهدى هديك والثاني قوله لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى فجعلتها عسرة فهذا يقتضيه انه لو كان هذا الوقت الذي تكلم فيه هو وقت احرامه لكان احرم بمجرع ولم يسبق الهدى لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضاه فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعزل هو كما انه ثبت ان لو كان مستقبلا لما استدبره وهو الاحرام بالعمرة دون هدى ومعلوم ان لا يختار ان ينتقل عن افضل الى المفضول بل انما يختار افضل وهذا يدل على ان آخر الامرين منه ترجيح التمتع، ومن رجع القرآن مع السوق ان يقول هو صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا الاجل ان الذي فعله مفضول مرجوح بل لان الصحابة شق عليهم ان يحلوا من احرامهم مع بقائه هو محرما وكان يختار موافقهم ليفعلوا ما امر به مع ان شراهم قبول ومحبته قد ينقل عن افضل الى المفضول لما فيه من الموافقة لقلوبهم كما قال عائشة رضي الله عنها لو ان قولك حدثت بحمل بجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابا في هذا ترك ما هو الا في الاجل الموافقة للتأليف فصار هذا هو الا وفي هذا الحال فلكل اختيار للمتنعة بلا هدى وفي هذا جميع بين فعله وبين ما وعد الله سبحانه قد جمع له بين الامرين احدهما بفعله له الثاني بتمتيه ووداده فاعطاه اجرا ففعله اجرا واخره من الموافقة تمناء فكيف يكون نسك يتخلله التحلل ولم يسبق فيه الهدى افضل من نسك لم يتخلله تحلل وقد ساق فيه ما تترتبة وكيف يكون نسك افضل في حقه من نسك اختار الله له واتاه الوحي من ربه فان قيل والتمتع وان تحلله تحلل لكن قد تكرر فيه الاحرام وانشاء عبادة محبوبة للرب والقرآن لا يكره فيه الاحرام قيل في تعظيم شعائر الله بسوق الهدى والتعرب اليه بل لك من الفضل باليس في مجرد تكرره الاحرام ثوران استلزامه قامة مقام تكرره وسوق الهدى لا مقابل له يقوم مقامه فان قيل فأيما افضل افراد يا في عقبيه بالعمرة او تمتع يحل منه ثم يحرم بالعمرة عقبيه قيل معاذ الله ان نطق ان نسكا قط افضل من النسك الذي اختاره الله لافضل الخلق وسادات الامة وان نقول في نسك لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة الذين حجروا معه بل ولا غيرهم من اصحابه انه افضل مما فعلوه معه بأمر فكيف يكون حج على وجه الارض افضل من الحج الذي حجه صلوات الله وسلامه عليه وأمر به افضل الخلق واختاره لهم وامرهم بفعله من الانساء اليه وودانه كان فعله ولا حج قط اعمل من هذا وهذا ثم قال واما من قال لبي بالحج وحده ثم ادخل عليه العمرة وطق انه بذلك تجمع الاحاديث فعنده انه رأى احاديث افراد بالحج الصحيحة فحمله على ابتداء الاحرام ثورانه اتاه آت من ربه تعالى فقال قل عمرة في حجة فأدخل العمرة حينئذ على الحج فصار قارنا ولهذا قال للبراء بن عازب اني سقت الهدى وقربت فكان مفردا في ابتداء احرامه قارنا في اثنتائه وايضا فان احل الميقل انه اهل بالعمرة ولا لبي بالعمرة ولا افراد العمرة ولا قال خرجنا لا ننوي الا العمرة وقالوا اهل بالحج ولبي بالحج وافرد بالحج وخرجنا لا ننوي الا الحج وهذا يدل على ان الاحرام وقع او لا بالحج ثم جاء الوحي من ربه تعالى بالقرآن فلبى بها فسمعه انس يلقى بها وصدق وسمعه عائشة وابن عمر وجابر يلقى بالحج وحده او لا وصدقوا، قالوا وبهذا تنقح الاحاديث وينزل عنها الاضطراب وارباب هذه المقالة لا يجيزون ادخال العمرة على الحج ويرونه لغوا ويقولون ان ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره قالوا وما يدل على ذلك ان ابن عمر قال لبي بالحج وحده وانس قال اهل بها جميعا وكلاهما صا دقان فلا يمكن ان يكون اهلاله بالقرآن سابقا على اهلاله بالحج وحده لانه اذا احرم قارنا لم يكن بان يحرم بعد ذلك بمفرده وينقل الاحرام الى الافراد فتعين انه احرم بالحج مفردا فسمعه ابن عمر وعائشة وجابر فنقلوا ما سمعوه ثم ادخل عليه العمرة فاهل بها جميعا لما جاء الوحي من ربه فسمعه انس يهل بها فنقل ما سمعه ثم اخبر عن نفسه بانه قرن واخبر عنه من تقدم ذكره من الصحابة بالقرآن فاتفقت احاديثهم وزل عنها الاضطراب التناقض قالوا ويدل عليه قول عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منك ان يهل بالحج وعرقة فليفعل ومن اراد ان يهل بالحج فليهل ومن اراد ان يهل بعمرة فليهل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج واهل به ناس معه فهذا يدل على انه كان مفردا في ابتداء احرامه فعلم ان قرانه كان بعد ذلك ولا ريب ان في هذا القول من مخالفة الاحاديث المتقدمة ودعوى التخصيص للنبي صلى الله عليه وسلم باحرام لا يصح في حق الامة ما يرد به ويطلبه ومما يرد به ان انما قال صلى الله عليه وسلم انظر يا ايدي ان ثورك وصعد جبل البيلاد واهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر في حديث عمران الذي جاءه من ربه قال له صلى الله عليه وسلم في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة فذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي روى عن امره وروى انس انه فعله سواء صلى الظهر بواي الحليفة ثم قال لبيك حججا وعمرة - ام - قلت فمن قال اهل بالحج لاينا من قال اهل بها لان القارن يجوز له التلبية بالحج وبالعمرة وبها جميعا عندنا ومن قال افراد بالحج وافرد بالحج فيحتل الافراد في التلبية ايضا فيكون معناه ومعنى قوله اهل بالحج واحدا - قال حافظ ابن القيم ولا ريب ان قول عائشة وابن عمر افراد الحج تحتل ثلاث معان، احدها الاهلال به مفردا الثاني افراد اعماله

وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع موافين لهلال ذي الحجة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد منكم أن يهمل بعمرته فليهمل فلو لا أني أهملت لأهملت بعمرته قالت فكان من القوم من أهل بعرة ومنهم من أهل بالحج قالت فكنت أنا من أهل بعرة فخرجنا حتى قد منامة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دع بعمرتك وانقصي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج قالت ففعلت فلما كانت ليلة الحضبة وقضى الله حجتنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأدركني وخرجني إلى التعميم فأهملت بعمرتي فقصه الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدى

عن البيت فيها وعمره القضية التي بعدها وعمره الجعترانة ولو كان أراد باعتباره مع حجة بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمر أصحابه أن يسجدوا سجدة واحدة وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه صلى الله عليه وسلم تمتناه فقال لو لا أني سقت الهدى لأحللت ولا يتقن إلا الأفضل وهو قول أحمد بن حنبل والمشهور عنه وأجيب بأنه إنما تمتناه تطييباً للقلب أصحابه يحرمون على فوات موافقة ولا أفضل ما اختاره الله واستمر عليه وقال ابن قدامة يترجم التمتع بأن الذي يفرد أن اعتمر بعدها فمى عمره مختلف في أجرها عن حجة الإسلام بخلاف عمره التمتع في حجة بل الإحرام في تترجم التمتع على الأفراد وبليده القرآن وقال من رجم القرآن هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بل الإحرام فيكون أفضل منها وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يسبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما عتناه وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلاد سغرى فالأفراد أفضل له قال وهذا أصل المذهب وأشيها بموافقة الأحاديث الصحيحة فمن قال الأفراد أفضل فله هذا ينزل لأن أعمال سفرين للناس أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً وتجزي عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف ، أم- وإلى هذا الأخيرا أشار محمد رحمه الله في قوله حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا من القرآن كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** موافين لهلال ذي الحجة أي قرب طلوعه وسألتني أنها قالت خرجنا لحسن بقين من ذي القعدة والخمس قسرية من آخر الشهر فوافاهم الهلال وهو في الطريق لا نهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة وفي حاشية السند في قوله موافين أي مقارنين له كذا في بعض الشرح وليس المراد به حقيقة المقارنة بل المراد المقارنة تنزيلاً لها منزلة المقارنة لأن خروجهم كان قبله لحسن بقين من ذي القعدة والله تعالى أعلم وقال بعضهم أي قرب طلوعه من أوفى عليه اشرفت وعلى هذا فنحل لفظ الشرح مقارنين بالباء فانقلب على بعض الناس فكذب النون موضع الباء والله تعالى أعلم - **قوله** فلو لا أني أهملت لأهملت بعمرته أي فيه إشعار بكون التمتع أفضل لمن لم يسبق الهدى فان هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم قبل الأمر بالفهم في ابتداء الإحرام كما هو الظاهر وقد مر بيان المذهب فيه قريباً - **قوله** فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فأشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دع بعمرتك وانقصي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج وقتت على كلامه الحافظ في وجه الجمع فأنقله وهذا نصه في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حوضها كان ببيت قبل دخول مكة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة رضي الله عنها أن طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قد منامني وله من طريقه فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فنطهرت ثم طفنا بالبيت الحديث واتفقت الروايات كلها على أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر واقصر النوى في شرح مسلم على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشوراء وأما أحمد بن حزم من هذه الروايات التي في مسلم ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأيت الطهر وهي بعرفة ولم تتحيت للأغتسال إلا بعد أن نزلت منى أو انقطع الدم عنها بعرفة وأرأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى وهذا أولى والله أعلم - **قوله** فلما كانت ليلة الحصبية بفتح الحاء وسكون الصاد المحلّين ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة - **قوله** وقد قصه الله حجتنا أي لم تقل حجتنا وعمرتنا كما قالت فيما بعد أي بعد عمر التعميم ففيه دلالة على أنها صارت مفردة بعد فرض العمرة والله تعالى أعلم - **قوله** ولم يكن في ذلك هدى أي ظاهره أن ذلك من قول عائشة رضي الله عنها وكذا أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان عن هشام والأسماعيلي من طريق علي بن مسهر وغيره لكن أخرجه البخاري في الحبيص من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في آخره قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك إلا فتبين أنه في رواية عبد بن أبي نمير ويحيى ومن وافقه هو مدرج وكذا أخرجه من طريق وهيب الحمادي عن هشام ورواه ابن جرير عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الأسود عن عروة بدون الزيادة قال ابن بطال فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال أن عائشة لم تكن قارئة حيث قال لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن قال الحافظ فاجواب عن ذلك أن هذا

والأصدقة والأصوم **وحدثنا** أبو كريب حدثنا ابن غير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا موافين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال ذي الحجة لا نرى الحج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب منكم أن يُحمل بعمره فليحمل بعمره وساق الحديث بمثل حديث عبد الله **وحدثنا** أبو كريب حدثنا وكيع حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين لهلال ذي الحجة من أهل بعرة ومنا من أهل حجة وعمره ومنا من أهل حجة فكنتُ من أهل بعرة وساق الحديث بنحو حديثها وقال فيه قال عمره في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها قال هشام ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن أسود عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام يرج من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب علمه ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر - وقال الشيخ محمد عبد السند في وقدا خرج مسلم عن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقر يوم النحر وفي رواية عن نسائه بقره فاما ذبحه عن نسائه فالحديث فيه عن عائشة أيضاً عند الشيخين قالت كذا يعني أتيت بقر فقلت ما هذا قالوا ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر وفي رواية بالبقر وهذا ذبح عنهن كلهن وظاهر اللفظ يعطى أفعالاً ضحية لهن ولا جل هذا أدخل عليهن من لحم البقرة حيث ليس الأكل من الضحية كما ليس الأكل من هدى القارن والمتمتع ولم يأت لفظ في الروايات مما يدل صريحاً أنه ذبح البقرة عنهن في مقابلة الهدى الواجب عليهن وأما ذبح البقرة عن عائشة فقد اختلف الرواة في حديث جابر فروى سعيد بن يحيى الحموي عن أبيه عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يقول نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه وروى محمد بن بكر ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يلفظ نحر عن عائشة ثم إننا نحدث الكثير صراحة ذلك محتمل لأن يكون هداً يأنها كما هدى عن سائر المتمتعين ومحتمل لأن يكون ذبح البقرة لرفضها للعمرة كما أشار إليه في حديث الباب والاحتمال الأول ربما لا يجد مساعداً بناءً على أنه لا يجب عليها شيء فأما أنما كانت مفردة بالحج بعد أن رفضت أحرام عمرتها وإنما يجب الهدى على من كان قارناً أو متمتعاً وهي لم تكن كذلك فتعين الاحتمال الثاني، أي ذبح البقرة عن رفضها للعمرة - والله أعلم وبه قال الكوفيون أنها إذا رفضت عمرتها وتحملت منها ثم أحرمت بحج أحراماً مستأنفاً فإنه يجب عليها دم جنابة وإنما ذبح النبي صلى الله عليه وسلم البقرة عنها مع أجزاء الكليش اختياراً للأفضل والله أعلم - **ام - قوله** ولا صدقة **الخ** قال شيخنا أبو خنيس المحدث السهري فروى رحمه الله في حاشيته البخاري قلت لفظ الصدقة تدل على أن المراد لم تكن أحد هاهنا من جهة ارتكاب المحظورات أذ في القرآن ليس الهدى أو الصوم، **ام - قوله** لا نرى الحج الخ بضم النون أي لا نظن وتقدم بعض ما يتعلق بهذا القول في أوائل هذا الباب تحت قوله فأهلنا بعرة فليراجع - قال العلامة أبو الحسن السند في حاشيته يمكن أن يقال أرادت بهذا المقصود الأصل من الخروج ما كان الحج وما وقع الخروج الأجله ومن اعتمر فحرمته كانت تابعة للحج فلا يخالف ما سبق أنها كانت حرة وكان في الصحابة رجال معتمرون وما سيجي في حديث جابر أنها كانت معتمرة والله تعالى أعلم ويحتمل أنها حكايته عن غالب من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة في ذلك السفر - **ام - قال** العبد الضعيف عفا الله عنه ولا يمكن أن يراد بهذا هذه الكلمات حال جميع الصحابة رضي الله عنهم فإن عائشة نفسها لم تكن داخلة فيه كما قرنا سابقاً وقد صرحنا في الروايات الماضية بأنفسنا الناس على أقسام مفردة ومتمتع وقارن بل المراد أن جماعة كثيرة منهم كانوا قد أحرموا بالحج وأهلوا به ومعنى قولها لا نرى الحج وكذا قول جابر فيما سياتي من حديث الطويل لسنان بن أبي الحارث لسنا نعرف العمرة أي كنا لا نذكر ولا نعلم إلا ما أحرمنا به من الحج وأنه هو الحج أولاً وآخره ولا نعرف أن الحج قد يصير عمرة بعد أحرامه وتبليته في أشهره والشرع في أفعاله حتى إذا دخلنا مكة وأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم فبفسح الحج إلى العمرة فحينئذ ظهر لنا أن ما كنا نعدّه حجاً لم يكن حجاً بل هو عمرة وإلى هذا المعنى يشيرنا في حديث ابن عباس فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يكن معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحج بعرة فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله إنما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه ليس بالحج بل هي عمرة رواه أحمد ورجاله ثقات والله أعلم، وقال ابن القثير بعد ذكر الأحاديث الدالة على كون عائشة محرمة بالعمرة قلت من العجب رذه هذه النصوص الصحيحة الصريحة التي لا يمكن نفع لها ولا مطعن فيها ولا تحتمل تأويل البتة بلفظ محجل ليس ظاهراً في أنها كانت مفردة فإن غاية ما احتج به من زعم أنها كانت مفردة قولها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الحج فإيا الله العجب أيظن بالمتمتع أنه خروج لغير الحج بل خرج للمتمتع كما أن المعتسل الجنابة إذا بدا فتوضأ لا يمتنع أن يقول خرجت لغسل الجنابة وصدقت أو لمؤمنين رضي الله عنها إذا كانت لا ترى إلا أنه الحج حتى أحرمت بعمره بأمره صلى الله عليه وسلم وكلامها يصدق بعضه بعضاً، **قوله** قال عروة في ذلك أنه قضى الله حجها وعمرتها **الخ** قال الحافظ وغيره هذا دليل على أن قوله قضى الله حجها وعمرتها مدحج في سائر الروايات ليس هو من الحديث بل من قول عروة - وقال ابن بطال أنه من قول هشام بن عروة، قلت ولكن رواية عبد الله عن هشام صريحة في كونه من كلام عائشة حيث قالت فقضى الله حجنا وعمرتنا بلفظ التكلم ففي هذه الرواية دليل على أن المراد بقوله قال عروة الخ قوله رواية عن عائشة لا قوله من تلقاء نفسه والله أعلم **قوله** قال هشام لم يكن في ذلك الخ

فأم حجة الوداع فمن أهل بعرة ومن أهل بجر وعرمة ومن أهل بالجر وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجر فأما من أهل
 بجر فحل وأما من أهل بجر أو جمع الحج والعمرة فلم يجزوا حتى كان يوم النحر حل شأنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب
 جميعاً عن ابن عيينة قال عمرو حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرف أو قريب منها حضمت فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال أنفست يعني الحضرة
 قالت قلت نعم قال هذه شئ كتب الله علي بنات آدم فاقضيه بالقضى الحاج غير أن لا تطوفى بالببيت حتى تغتسل قالت ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دل على إدراج هذه الجملة في الرواية الماضية كما حققنا هناك قولاً وأما من أهل بجر أو جمع الحج والعمرة أمّا حديث أبي الأسود عن عروة
 عن عائشة هذا وكذا حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها بنحوه فحدثان قد أنكرها الحفاظ وهما أهل أن يكررا ثم نقل عن أحمد بن حنبل في الحديث أبي الأسود
 وقال الحافظ أبو محمد بن حزم هذا حديثان متكرران جداً قال وكذا في الأسود في هذا النسخة لا يخفى بكتابه ووهنه وبطلانه والعجب كيف جاز على
 من رواه فان الزهري قد خالف بالأسود ويحيى بن عبد الرحمن وهو حافظ منهما وكذلك خالفهما غيره من له مزيد اختصاص بعائشة ثم قال أبو محمد
 واسلم الوجه للحديثين المذكورين عن عائشة يعني اللذين أنكرهما أن يخرج روايتهما على أن المراد بقولها أن اللذين أهلوا الحج أو حج وعرمة لم يجزوا حتى كان
 يوم النحر حين قصوا مناسك الحج إنما عنت بذلك من كان معه الهدى وهذا تنبيه النكرة عن هذين الحديثين وبهذا تألف الأحاديث كلها
 أم وهذا ما قد مناه في أوائل الباب من وجه التطبيق بين الأحاديث وقد ذكرنا هناك أيضاً أن أمره صلى الله عليه وسلم من معه الهدى أن يهتد
 بالحج مع عمرته إنما كان في حق المعتمرين الذين كان معهم الهدى والله أعلم وفيما ذكرنا من كلام أبي محمد بن حزم الذي نقله ابن القيم في الهدى إرضاء
 بسكوته عروة لمن كان يحوله محض النكار للحفاظ على حديث وتوهمهما إياه من غير تخرج في أسناده فقد يكون منشأ النكار عدم التقطن لوجه الجمع بينه
 وبين سائر الروايات في بادي الرأي ثم إذا ظهر لهم وجه التوفيق بينهما لم يبالوا بالتأكل يحكمون بنهاية النكرة والوهن عنه، ثم قد يتفاوت الأفهام في مقام
 التطبيق فيظن واحد منهم أن الحديث منكر وليس هو كذلك عند الآخرين ونظيره ما حكاه أبو محمد بن حزم على حديث لاسماء بنت أبي بكر بأنه منكر وباطل
 بلا شك لمخالفة الآثار في نزعها ابن القيم فقال الحديث ليس بمنكر ولا باطل وهو صحيح وإنما أتى أبو محمد فيه من فهمه قال فرد أحاديث الثقات بمثل
 هذا وهو مما لا يسيل إليه، أم فيلحظ هذا التنبيه فإنه نافع جداً - قوله حتى إذا كنا بسرف أو قريب منها الحضرة وكسر الراء بعد هاء فاء موضع قريب من مكة بينهما
 نحو من عشرة أميال وهو موضع من البصرة وقد يصرح قاله الحافظ وأختلف الأقوال في تقدير المسافة بينها وبين مكة من ستة أميال إلى عشرة بل إلى مزيد
 منها كما في شرح النووي وغيره قوله النفس الملقمة النون وضمها والفتح انصهر أي حضت وأما الولادة فيقال فيه أنفست بالضم ذكره الطبري قوله أهل
 شئ كتب الله الخ أي قد ما الله علي بنات آدم قال القاري وفيه تسليط لها فإن البلية إذا عمت طابت قال النووي معناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدم
 يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما وقال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله الكلام بأنه شئ يكثر وقوعه فمثل هذا الشئ يجب في
 حكمة الشارع أن يندفع عنه الحرج وإن ليس له سنة ظاهرة فذلك سقط عنها (أي الحائض) طواف القدام والوداع، قوله على بنات آدم الخ استدلال
 البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بعموم هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم وأنكره علي بن مزيار قال إن الحيض أول ما أرسل وتوفي بنو إسرائيل -
 وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأسناد صحيح قال كان الرجال والنساء بنو إسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة تتشوف للرجل فألقى الله
 عليهم الحيض ومنعهم المساجد وعند من عائشة نحوه، قال الدارودي ليس بينهما مخالفة فإن نساء بنو إسرائيل من بنات آدم فلهذا فقوله بنات آدم عام
 أريد به الخصوص، قلت ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعظيم بأن الذي أرسل على نساء بنو إسرائيل طول مكنته بمن عقوبة لمن لا ابتداء وجوده، وقد مر في
 الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم وأمرأته قائمة فصيحكت أي حاضت والقصة متقدمة على بني إسرائيل بل لا ريب
 ودوى الحاكم وابن المنذر بأسناد صحيح عن ابن عباس أن ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة وإذا كان كذلك فبنات آدم مناتها، والله أعلم
 كذلك في الفتح - قوله فاقض الخ المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد - قوله غير أن لا تطوفى بالببيت الخ هذا الاستثناء مختص بأحوال الحج
 لا بجميع أحوال المرأة وأما السعي فكالطواف إذا لا يصح إلا بعد الطواف واختلفت في علل المنع من الطواف فمن شرط الطهارة في البطواف قال لا تأخذوا طهوراً
 ومن لم يشتمطها قال لأن الببيت في المسجد والحائض لا تدخل المسجد قوله ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال العيني فيه احتجاج جماعة من العلماء
 في جواز الاشتراك في هدي التمتع والقرآن ومنعه مالك بن أنس بطلان ولا حجة لمن خالفه في هذا الحديث لأن قوله نحر عن أوجه البقر يحتمل أن يكون
 نحر عن كل واحدة منهن بقرة قال وهذا غير مدفوع في التأويل ورد بأنه يدل فعه رواية عروة عن عائشة في خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة
 نسائه بقرة ذكره ابن عبد البر من حديث الأوزاعي عن الزهري عن عروة وفي الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة

عن نسائه بالبقر **حدثني** سليمان بن عبيد الله التميمي في حديثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة المصنف
عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنذكر الأجر حتى جئنا بيت فطيمت فدخل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال ليبيك فقلت والله لوددت أني لم أكن خرجت العام قال مالك لعلك نفست قلت نعم قال هذا
شيء كتب الله على بنات آدم عليه السلام أفعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري قالت فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لأصحابه اجعلوها عمرة فأهل الناس الأمن كان معاهلدي

يوم الخرو وفي رواية بقرعة في حجته وفي رواية ذبحها عن نسائه وفي صحيح الحاكم على شرط الشيخين من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ذبح رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرعة بينهن، أم - وأما في النسائي ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجنا بقرعة بقرعة فقال الحافظ
أنه شاذ مخالف لما تقدم، أم - قلت وسأني بقية الكلام عليه في شرح بعض أحاديث جابر عند المؤلف فانتظر - ثم قال الحافظ وقد أخرجه مسلم أيضاً من
طريق عبد المغزى لما جشون عن عبد الرحمن بن كنانة بلفظ أهدي بدل ضحى والظاهر أن التصرف من الرواية لا يثبت في الحديث ذكر الخرف فلهذا بعضهم على
الأضحية فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عمن اعتمر من نسائه فقويت رواية من رواه بلفظ أهدي وتبين أنه هدى لم يمتنع فليس فيه حجة على مالك
في قوله لأضحايا على أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية والله أعلم واستدل بعضهم بحديث الباب على أن البقرة
تجزي عن أكثر من سبعة لأن الظاهر أنه لم يتجوز أحد من زوجاته يومئذ ومن تسع، قال الشوكاني ولكن لا يخفى أن مجرد هذا الظاهر لا تقارض به الأحاديث
الصريحة الصحيحة الواردة في أجزاء البقرة عن سبعة المجمع على عدولها، والله أعلم - أم قلت وقد تقدم ترجيح كون عائشة مفردة بعد رفض العمرة فلو لم يست
بداخلة في قولها وصحني من نسائه لأن المفرد لا دم عليه وقد ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرعة لرفضها الثمرة كما سبق تحقيقه والله تعالى أعلم
قوله بالبقر الخ قال النووي استدلال به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من بدنة ولا دلالة فيه لأن ليس فيه ذكر تفضيل البقرة للعمرة لفظاً وإنما هي
قضية عين محتملة الأمور فلا حجة فيها لما قاله وذهب الشافعي الأكثرون إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لقوله صلى الله عليه وسلم من راح في
الشاة الأولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الشاة الثانية فكانما قرب بقرعة إلى آخره - **قوله** فطمت الخ قال النووي هو فقها الطاء وكسر الميم أي حصنت
يقال حاضت المرأة وتحيضت وطمئت وعكرت فتمت الرء ونفست وصحكت وأعصرت وأكبرت كله بمعنى واحد الاسم منه الحيض والطمث والعراك الضحك
والأكبار والأعصار وهي حائض وحائضته في لغة غريبة حكها الفراء طامث وعارك ومكبر ومحصن في هذه الأحاديث جواز حج الرجل بأمرته وهو مشروع
بالإجماع واجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته واختلاف السلف هل المحرم لها من شرط طاعة واستطاعة واجمعوا على أن زوجها إن يمنحها من حج
القطوع وأما حج الفرض فقال جمهور العلماء ليس له منعها منه وللشافعي فيه قولان أحدهما لا يمنحها منه كما قال الجمهور وأصحهما له منعها لأن حقه على الفور
والحج على التراخي قال أصحابنا ويستحب له أن يخرج بزوجه للأحاديث الصحيحة فيه **قوله** لوددت أني لم أكن خرجت العام الخ أي ظناً منها أن الحيض يمنعها
من الحج - **قوله** اجعلوها عمرة الخ أي أمرهم أن يصرفوا إحرامهم بنية الحج إلى العمرة بأن يكتفوا بأفعالها فيكون فسخ الحج إلى العمرة - وقد مر في هذا المعنى كثيرون
من الصحابة غير عائشة منهم عبد الله بن عباس وابن عمر وأسماء وحفصة وعمران وأبو موسى وكل هؤلاء عن الجارية والبراءة عن أبي يعلى بأسناد رجاله رجال
الصحيح وسهل بن حنيف عن الطبراني في الكبير بأسناد رجاله موثقون وسيرة بن مصلح الجعفي عن أبي داود وأبو داود عن عبد الله بن أبي رباح، ومذهب أبي حنيفة
وأصحابه ومالك والشافعي من الأئمة الأربعة عدم استمرار جواز الفسخ ولو أحرم بالحج لم يحجز عندهم فسخه إلى العمرة ولا العكس خلافاً للحنابلة والظاهر أنه وعلمته
أهل الحديث في قولهم أنه يفسخ الحج إذا طاف للقدم إلى عمرة وظاهر كلام بعضهم أن هذا واجب وقال بعض الحنابلة (وهو ابن القيم) نحن نشهد الله أنا لو أخرنا
الحج لرأينا فرضاً فسخه إلى عمرة تقادياً من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن في السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحابه فأخرونا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها عمرة فقال للناس يا رسول الله قل أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فرددوا
عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان فمات الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أغضبه الله قال ومالي لا أغضب أنا أمرت أن لا أتبع
في لفظ مسلم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن أغضبك يا رسول الله أدخل الله النار قال وما شعرت أني أمرت الناس بأمر
فأذا هم يترددون الحديث وقال سلمة بن شبيب لأحمد كل أمرك عندى حسن إلا خلة واحدة قال وما هي قال تقول بفسخ الحج إلى العمرة فقال يا سلمة كنت أرى
لك عقلاً عندى فذلك أحد عشر حديثاً صحاحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكروا قولك، وقد ورد في الصحيح أمرنا لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا
إلى منى قال فأهلنا من الأبط فقال سراقه بك جئتكم يا رسول الله أعلمنا هذا أم لا بل وفي لفظ أئمتنا هذه لعنا هذا أم لا بل، وفي حديث جابر
الطويل عند مسلم حتى إذا كان آخر طواف على المرفة فقال لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة فمن كان منكم لم يمع هدي

أقول لما في أن جاز في الحج إلى العمرة هل ستر بغيره أو لا

فليصل وليجلبها عمره فقام سراقته بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا بد فشيئك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحق في الخوف قال
دخلت العرق في الحجر مرتين لابل لأبى بلد وفي السان عن الربيع بن سبرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بعصفان قال له سراقته بن مالك
المدحجي يا رسول الله أقص لنا قضاء قوم كأمنا ولدوا اليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم عرق فإذا قد تم فمن تطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة
فقد حل الأمان كان أهدي وظاهر هذا أن مجرد الطواف والسعي يحل المحرم بالحج وهو ظاهر من ذهب ابن عباس قال عبد المزيق حدثنا معمر عن قتادة عن أبي
الشعثاء عن ابن عباس قال من جاء هلالاً بالحج فأن الطواف بالبيت يصير إلى العمرة شاء وأبى قلت إن الناس يذكرون ذلك عليك قال هي سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
وان رخصاً وعن كريب مولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما يحرم رجل لم يسق الهدى معه ثم طاف بالبيت التحل بعمره وما طاف بها حاج قطساً
معه الهدى إلا اجتمعت له حجة وعمره والناس لا يقولون هذا قال ويحك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة في أصحابه لا يذكر في الحج فأمروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن لا يركب معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحل بعمره فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله إنما هو بالحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ليس
بالحج ولكنها عمره قلت هو في الصحيح باختصار رواه أحمد ورجاله ثقات وفي فتح القدير وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت من من لا هدى معه من منفرد
أو قارن أو متمتع فقد حل أماناً وجواً وأما حكمه وهذا أقوله صلى الله عليه وسلم إذا دبر النهار من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد أقطر الصائري حكماً أي دخل
وقت فطره فكذا الذي طاف أماناً أن يكون قد حل وأماناً أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت إحرام وعامة الفقهاء المجتهدين على منع الفسخ والجواب عن أحاديث
الفسخ بما صح عن أبي ذر أنه قال لو كان أحد بعدنا أن يصير بحجته عمره أنها كانت رخصة لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فيمن حج ثم فسخا عمره
لو كان ذلك ألا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود عنه وروى النسائي بإسناد صحيح نحوه وكذا داود بإسناد صحيح عن عثمان بن عفان أنه سئل
عن متعة الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يا رسول الله أريت فسح الحج في
العمره لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا يعارضه حديث سراقته حيث قال ألعاننا هذا أم لا بد فقال له للأبى لأن المراد ألعاننا فعل العمره في
أشهر الحج أم للأبى لأن المراد فسح الحج إلى العمرة وذلك أن سبب الأمر بالفسخ ما كان إلا تقريراً لشرع العمره في أشهر الحج ما لم يكن مانع سوق الهدى وذلك أنه كان
مستعظماً عندهم حتى كانوا يجلون فيها في أشهر الحج من فجر الفجر فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من أنكارها بحجهم على فعله بأنفسهم يدل على هذا
ما في الصحيحين عن ابن عباس قال كانوا يرون العمره في أشهر الحج من فجر الفجر في الأرض ويجلون المحرم صفاً ويقولون إذا برأ الدبر وعفا الأثر وانسجم صفر
حلت العمره لمن اعتمر فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبيحة رابعة مهلين بالحج فأمروهم أن يجعلوها عمره فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله
أي الحل قال الحل ككافة فلم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتاً كما قال الأمام أحمد حيث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس هذا
صريحاً في كون سبب الأمر بالفسخ هو قصد محو استغفر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه ألا ترى إلى ترتيبه الأمر بالفسخ على ما كان عندهم من ذلك
بالفاء غير أنه رضى الله عنه بعد ذلك ظن أن هذا الحكم مستمر بعد إثباته السبب أي أنه كالرمل والأضطباع فقال به وظهر لغيره كأي ذرو غير أنه منقضى
بالنقض سببه ذلك ومثلى عليه محققو الفقهاء المجتهدين وهو أولى لو كان قول أبي ذر عن رأي لا عن نقل عنه عليه السلام لأن الأصل المستمر في الشرع عدم
استحباب قطع ما شرع فيه من العبادات وأبدلها بغيرها مما هو مثلاً فضلاً عما هو خفت منها بل يستمر في ما شرع فيه حتى يخفيه وإذا كان الفسخ ينفى هذا مع
كون المشير له سبباً لم يستمر وجب أن يحكم برفع مع ارتفاعه ثم بعد هذا رأيت التصريح في حديث سراقته يكون المستول عنه العمره لا الفسخ في كتاب الآثار في
باب التصديق بالقدري محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله أن أنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سأل سراقته
ابن مالك بن جشم المدحجي قال يا رسول الله أخبرنا عن عمرتنا هذه ألعاننا هذا أم لا بد فقال للأبى فقال أخبرنا عن ديننا هذا كأنه خلقنا له في أي شيء
العل في شيء قد جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير أم في شيء يستأنف له العمل قال في شيء جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير وساق الحديث إلى آخره
فقول أحمد رحمه الله عندي أحد عشر حديثاً لا يفيد لأن مصنفها لا يزيد على أمرهم بالفسخ والعزم عليهم فيه وغضبه على من تردد استشفافاً لا استحكام
نفرهم من العمره في أشهر الحج ونحن لا نكر ذلك - وإنما الكلام في أنه شرع في عموم الزمان ذلك الفسخ أو لا وشئ منها لا يسه سوى حديث سراقته بتلك الرواية
وقد بينا الموانع وأثبتنا مهرها وثبت أنه حكم كان لقصد تقرير الشرع المستحكم في نفوسهم ضد وكذا عادة الشارع إذا أورد حكماً يستعظم الأحكام ضده
المنسوخ في شريعتنا رد بأقصد المبانيغات ليقيد استئصال ذلك التمكن المرفوض كما في الأمر بقتل الكلاب لما كان المتكمن عندهم غم الطمأنينة وعملها من أهل
البيت حتى انتهوا ففسخ فكذا هذا لما استقر الشرع عندهم وانقشع غم ما كان في نفوسهم من منعه رجوع الفسخ وصار الثابت مجرد جواز العمره في أشهر الحج
والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال، انتهى ما في فتح القدير بشئ من الاختصار - قال الشيخ محمد عبد السلام في شرح مسند الأمام الأعظم (أما دعوى الاختصاص
أي اختصاص الفسخ بالصحابيات فيمنه جيد وما يؤيده ما أخرجه الدارمي وأبو داود وغيرهما عن بلال بن الحارث قال قلت يا رسول الله فسح الحج لنا خاصة

الجزء الثالث من فقه الملهو بشرح صحيح مسطور

قالت فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى بكة وعمر وذوي اليسيرة

اول من بعدنا قال بل كرهنا هذه وثقات وقد تصدى ابن القيم في توهين هذا الحديث بما لا يجدى نفعا لانه قال حديث لا يثبت فليبين وجه عدم الثبوت وما اظن انه حمله على التوهين الا لعدم موافقته لما تصدى فانه تصدى في تقرير وجوب الفسخ واستمراره الى يومنا هذا واطال فيه حذر في الحج وثقات بكثرة هذا الحديث والحق ان يتبع والله اعلم به - قلت واما الكراهة في الحارث بن بلال حيث قال احمد انه لا يعرف وقال المنذري انه يشبه المجمل فالجواب عنه ما نقله الشوكاني عن الحافظ انه قال الحارث بن بلال من ثقات التابعين ، وقال الزرقاني في شرح المواهب على ان ابن جبان يرى ان من لم يؤثق ولم يخرج ثقة وقد قال الحافظ في تقريبه انه مقبول في الراية وهي من الفاظ التعديل ولذا لم يتجرأ الحافظ المنذري على ان يقول مجمل عينا ولا بل قال شبيه المجمل ولو سلم انه لا يصح الحديث فحينئذ بن عباس المتفق عليه كاتوا برون العمرة في شهر الحج من اجزاء الفجر في الاض الحديث صريح في ان سبب الامر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقد قال الخطابي اتفق عوام اهل العلم على انه اذا انس حجة مضطرب مع الفساد ام - يعني فاذا لم يخرج فخرج الفاسد فاصححوا الى بعدهم تجزيه ام - واما ابو بلال بن الحارث المزني فهو صحابي ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين كما في تهذيب التهذيب واما قول ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه فقد نشأ من توهه المعارضة بينه وبين سائر الاحاديث والواقع ليس كذلك فهو من قبيل ما قاله بنفسه في ابى محمد بن حزم انكر في فيه من فقه فردا حديث الثقات بمثل هذا الوهم مما لا يسيل اليه ، والله اعلم - قال الشيخ محمد عبد السند في وقال ابن القيم وغيره ان سؤال سراقه انما كان عن جواز فسخ الحج الى العمرة بدليل ان سياق السؤال ذلك وهذا ظاهر من عبارة مسند التي قد منها من حديث جابر ولنا ان نقول ان سؤال سراقه انما كان بالعقبة وهو ير فيها كما في صحيح البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم عن عطية عن جابر في باب عمرة التعميم وكذا من طريق يزيد بن زريع عن حبيب المعلم في كتاب التمتع ، وهذا يدل على خلاف ما يدل عليه سياق مسند مع ان روايات مسند لم تتفق على ذلك السياق كانه عليه الحافظ ابن حجر قال الشيخ السندى واعد لنا الى ما قلنا الا ان الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاص الصحابة بالفسخ ومنهم ابو بكر وعمر ولو فهموا امرهم به في حجة الوداع جواز استمرار الفسخ لما عدوا عن ذلك لما هو عليه من شدة الاتباع بهدي نبيه صلى الله عليه وسلم وقد صرح بعض الصحابة كابي ذر وغيره ان ذلك خاص بالصحابة واقرى من ذلك ما قد منا من حديث بلال بن الحارث فانه صريح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه صلى الله عليه وسلم بالخصوصية بخلاف حديث سراقه فان السؤال فيه محتمل لمذهبنا اليه من تقرير جواز العمرة في اشهر الحج ومحتمل لجواز استمرار الفسخ ومحتمل لغير ذلك فالركون الى ما لا يوجد الاحتمال فيه ولا يتطرق التأويل اليه اولى واوثق واما ما اعترض به ابن القيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل ذلك عمرة اثنان في ذي القعدة فكيف يظن بالصحابة انهم لم يعلموا جواز الاعتمار في اشهر الحج الا بعد ما أمر في حجة الوداع من الفسخ وقد تقدم لذلك ثلث ثلاث مرات فالجواب ان حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة فلما كانت العمرة السابقة اذ خالية عن الحاق الحج بعدها فهموا منها جواز الاعتمار على سبيل الافراد في اشهر الحج واما الحاق الحج بعدها فربما كان يمنعه العقل بناء على ان العمرة في الاصل كانت ممنوعة في اعتقادهم وفي اشهر الحج فبعد فعله صلى الله عليه وسلم لها فيما راوا انها قائمة مقام الحج بدليل انه كانوا يستمون العمرة الحج الا صغر فلما كانت حجة الوداع حصل الجمع بينهما وبين العمرة فامر احتمال الخصوصية في الاتفاق بالنسكين في الزمان المذكور فأخرجهم ذلك الى السؤال فأجابهم صلى الله عليه وسلم بجواز الارتفاق بهما واستمراره على الابد وهذا غاية ما يفهم من مجموع الأدلة فان في ترجيح بعضها على بعض اجمال لبعض الاحاديث ولا شك ان الجمع بين الاحاديث المتعارضة مما امكن مقدم على الترجيح عند المحققين بناء على ان الاعمال مقدم على الاهیال والعلوم الحق عند الكبار المتغال - ام - وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض احاديث الفسخ فانتظر مفتشا - قال الشيخ عابد السندى ثم الاعتمار في اشهر الحج لا فاق سائق والمكي له ذلك ان لم يخرج من عامه فاما من حج من عامه فيكره في حقه الاعتمار فيها عند الكيفية لانه يصير متمتعا ولا تمتع ولا قران لمكي فمن تمتع منهم او قرن كان عاصيا مسيئا وعليه درجتيه لا يأكل منه وهو المخرج عندهم اجاز بعضهم للمكي الاعتمار فيها ولو حج من عامه ولا يلزمه ذلك لانه لا يملك فضيلة التمتع واليه جزم صاحب النهاية والقاضي ابو زيد الدبوسي في الاسرار وكره بعضهم للمكي الاعتمار فيها ولو لم يخرج من عامه وهذا قول مرجوح والله اعلم - ام - قلت والى هذا القول الاخير رجع الشيخ ابن الهمام بعد ما كان مائلا الى الجواز في فتح القل فقال ثم ظهر لي بعد ثلثين عاما من كتابة هذا الكتاب ان الوجه منع العمرة للمكي في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا - ام - وللبحث في المسئلة مجال واسع ولكن المقام لا يحتمله ، قوله مع ابى بكر وعمر وذوي اليسيرة فاما سياق من طريق الفهرست القاسم ومع رجال من اصحابه لهم قوة ، وهذا مخالفت لما في حديث جابر وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطاعة وكان على ربه قدم من اليمن ومعه الهدى قال الحافظ يجمع بينهما بان كلامهما ذكر من اطلع عليه وقد روى مسند ايضا من طريق مسند القرني وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلو جيل وهذا

الاعتمار في اشهر الحج

ثم أهلوا حين راحوا قالت فلما كان يوم النحر طهرت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفصت قالت فأيتنا بلحمة بقر فقلت ما هذا فقالوا أهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر فلما كانت ليلة الحكة قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وارجع بحجة قالت فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر فاردني على حمله قالت فاني لا اذكر وانا جارية حديث السن أنعس فيصيد جهي مؤخرة الرجل حتى جئنا الى المنعيم فأهلكت منها بعمره جزاء بعمره الناس التي اعتمروا **وحديثي** ابوايوب الغيلاني حدثنا بن حذاف عن عبد الرحمن عن ابيه عن عائشة قالت لبئنا بالبحر حتى اذا كنا ببيت حبر فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابكي ساق الحديث بنحو حديث المباحثون غير ان حذافا ليس في حديثه فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم ابى بكر وعمر وذوي اليسارة ثم أهلوا حين راحوا ولا قولها وانا جارية حديث السن أنعس فيصيد جهي مؤخرة الرجل **وحديثي** اسمعيل بن ابي أويس حدثني خالي مالك بن انس **وحديثي** بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرج الحج **وحديثي** محمد بن عبد الله بن ميمون حدثنا اسحق بن سليمان عن ابيه عن محمد بن القاسم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهلين بالحج في اشهر الحج وفي حرم الحج وليس لي الحج حتى نزلنا ببيت فخرج الى اصحابه فقال من لم يكن معه منكرو هدى فأحب ان يجعلها عمره فليفعل ومن كان معه هدى فلا فمهره الاخذ بها والتارك لها متن لو يكن معه هدى فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان معه الهدى ومع رجال من اصحابه لهم قوة فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابكي فقال لا يتيك قلت سمعت كلامك مع اصحابك فسمعت بالعمرة قال مالك قلت لا أصلي قال فلا يضرك فكوني في حجتك

شاهد حديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد الحديث عائشة في ان طلحة لم يفرق بذلك وداخل في قولها وذوي اليسارة مسلم من حديث اسماء بنت ابي بكر ان الزبير كان من كان معه الهدى **قوله** ثم أهلوا حين راحوا الحج الذين تحلوا بعمرة وأهلوا بالحج حين راحوا الى مكة في ذلك يوم التزوية وهو الثامن من ذي الحجة **قوله** فافصت اي طهت طوافك الا فاضة - **قوله** قلت ما هذا الى ترجم عليه البخاري ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير امرهن قال الحافظ وما قوله من غير امرهن فأخذه من استغفها مع عائشة عن اللحم لتدخل به عليها ولو كان ذبحه بعلمها لم تحج الى الاستغفها لكن ليس ذلك دافعا لاحتمال فيجوز ان يكون علمها بذلك نقل مران يكون استاذن في ذلك لكن لما دخل اللحم عليها احتمل عندها ان يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وان يكون غير ذلك فاستغفمت عن ذلك ام قلت وقد تقدم قريبا ان هذا الاهداء منه صلى الله عليه وسلم كان ممن اعتمر من نسائه وعائشة لم تكن داخله فيه حتى يحتاج الى استئذانهما والاستغفها ما وقع عن عائشة لاعتناء سائر النساء والله اعلم - **قوله** وارجع بحجة الحج صريح في كونها مفردة **قوله** انعس اي هو بضم العين **قوله** مؤخرة الرجل الرجل بفتح الرواء وسكون المهملة هو للبعير كالسرج للفرس وفي رواية فاعمرها من التخييم وحملها على قتب بفتح القاف المثناة بعلها موحدة رجل صغير على قدر السنم وتزوج عليه البخاري الحج على الرجل وكأنه اشار الى ان التقشف افضل من الترفه قال ابن المنذر اختلف في الركوب المشي للحجاج ايها افضل فقال الجمهور الركوب افضل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وكونه اعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من المنفعة وقال اسحق بن راهويه المشي افضل لما فيه من التعب فيحمل ان يقال يختلف باختلاف الحال لا يشترط الله اعلم **قوله** جزاء بعمره الناس اي تقوم مقام عمره الناس وتكفي عنها قاله النووي **قوله** أفرد الحج اي تفرد بمصنعه والكل فيه قريبا فارجعه **قوله** في اشهر الحج اي قال الحافظ واجمع العلماء على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة اولها شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن الاملاء للشافعي او شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين ثم اختلفوا فقال ابن عمر ابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذوالحجة وهل يدخل يوم النحر او لا قال ابو حنيفة واحمد نعم وقال الشافعي والمشهور الصحيح عنه لا وقال بعض اتباعه تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلة وهو شاذ **قوله** وحرم الحج اي بضم الحاء المهملة والراء اي أزمته وامكته وحلته وروى بفتح الرواء وهو جمع حرمات اي ممنوعات الحج **قوله** وليا الحج اي المقصود انك ما كان يخطر ببالنا ان مجئنا هذه تصير بعد ذلك عمرة - **قوله** فأحب ان يجعلها عمرة اي قال ابن القيم وهذا رتبة اخرى فوق رتبة التخيير عند الميقات فلما كان بمكة أمرا حتما من لا هدى معه ان يجعلها عمرة ويحل من احرامه ومن معه هدى ان يقيم على احرامه ام - وقال النووي قال العلماء خيرهما ولا بين الفسخ وعلمه ملاطفة لهم وابتداء بالعمرة في اشهر الحج لا فخر كانوا يريدونها من انجر الفجر ثم حرم عليهم ذلك الفسخ وأمرهم به امر عزيمة والزهر آياه وكره تردد في قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه الا من كان معه هدى والله اعلم **قوله** لهم قوة اي قوة مالية وقد بقى على سوق الهدى معهم **قوله** فسمعت بالعمرة اي قال النووي كذا هو في النسب فسمعت بالعمرة قال القاضي كذا رواه مسلم ورواه بعضهم فسمعت بالعمرة وهو الصواب ام قلت وهكذا هو في صحيح البخاري فمنعت العمرة فطلب قول الله تعالى الحج أشهر موعودا **قوله** قلت لا أصلي اي كناية عن انها حاضرت قال ابن المنذر كدت من الحيض بالحكم الخاص به ادبامتها وقد ظهر اثر ذلك في بناها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض جواز الصلوة او غير ذلك **قوله** فكوني في حجتك اي فيها لم يقصود بالخروج من الحج

فحسب الله ان يرزقها وانما انت من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهم قالت فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طمأنا
بالبيت ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحصب فدخلنا المسجد فخرجت من الحرم فلبثت بعمرة ثم تطف بالبيت
فانى انتظر كما هم هنا قالت فخرجنا فاهلكت ثم طمأنا بالبيت بالصفا والمروة فحجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل
فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في اصحابه بالرَّحِيل فخرج فمَرَّ بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج الى المدينة **وحديث**
يحيى بن ايوب حدثنا عبد بن عبد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة قالت مئنا من أهل البطح
مُفَرِّدًا أو مئنا من قرن ومئنا من تمتع **وحديث** عبد بن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الله بن عمر عن القاسم
ابن محمد قال جاءت عائشة حائجة **وحديث** عبد الله بن مسعود بن قعنبة حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد
عن عمر قال سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذي القعدة لا نرى الا انه لم يخرج حتى اذا دنونا
والاحرام له والله تعالى اعلم قاله السدي **قوله** فحسب الله ان يرزقها انى يعطيك العرق ايضا وقد اعطاها بعد الحج **قوله** حتى نزلنا منى انى
في يوم النحر **قوله** المحصب ان يقيم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الصاد المهملة المفتوحة وفي آخره باء موحدة وهو مكان متسع بين مكة ومنى وسمي به
لا اجتماع الحصباء فيه بل السيل وانه موضع منهبط وهو البطح والبطحاء وحده بائنه ما بين الجبلين الى المقابر وليست المقبرة منه وفيه لغة أخرى
الحصاب بكسر الحاء قال العين وفيه النزول بالمحصب فظاهرة ان النزول فيه سنة كما قال ابو حنيفة وهو قول ابراهيم النخعي وسعيد بن جابر طاووس
وقال ابن المنذر كان ابن عمر يراه سنة وقال نافع حصب النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده اخرجه مسلم وزعم ابن جبيب ان مالك كان يأمر بالتحصيب
ليستحب به قال الشافعي وقال عياض هو مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين او كد منه عند الكوفيين واجمعوا انه ليس بواجب واخرج مسلم
عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما كانوا ينزلون بالابطح واخرجت الائمة الستة عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمحصب ليكون اسم لخروجه وليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله ام قال الشيخ
ابن العامر وجه المختار هو اخرجه الجماعة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله ان نزل غدا في حجتك فقال هل ترك لنا عقيل منزلا ثم قال نحن
نازلون بحيف بنى كنانة حيث تقاسمت قریش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم نحن بنى نحر نازلون فلما بحيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبنى كنانة تحالفت على بنى هاشم وبنى المطلب
ان لا يأتيا كحومهم ولا يبايعوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب ام ثبت بهذا انه نزله قصدا ليرى لطيف صنع
الله به وليست كرفيه نعمته سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الا ان الى حالة قبل ذلك اذ كان حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى وهذا
أمر يرجع الى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلوة والسلام من النصر الاقترار على اقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع الالهي الذي
دعا الله تعالى اليه عباده لينتفعوا به في دنياهم ومآلاتهم لا شك في انها النعمة العظمى على امتهم لا تحصى مظاهر المقصود من ذلك المؤثر لكل واحد
منهم جلير بتفكرها والشكر التام عليها لانها عليه ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقهم ايضا وعن هذا حصب
الخلفاء الراشدون اخرج مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضى الله عنهما كانوا ينزلون بالابطح واخرج عنه ايضا انه
كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النحر بالمحصب قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ام وعلى هذا
الوجه لا يكون كالرمل ولا على الاول لان الارادة لم يلزم ان يراد بها ارادة المشركين ولم يكن بمكة مشرك عام حجة الوداع بل المراد ارادة المسلمين
الذين كان لهم علم بالحال الاول **قوله** يا خنك من الحرم فيه ان من كان بمكة واراد العمرة فميتقانه لها الحلال وانما وجب الخروج اليه ليجمع في نسك
بين الحلال والحرم كما يجمع الحاج بينهما فان عرفات من الحلال **قوله** ثم تطف بالبيت الخ اي بالصفا والمروة **قوله** فاني انتظر كما الخ حتى تأتيني
قوله فطاف به الخ هذا هو طواف الوداع وهو واجب عند الحنفية وسنة عند الآخرين **قوله** لخمس بقين من ذي القعدة الخ فيه استعمال الفصيحة والتأني
وهو ادم في النصف الاول يؤرخ بما خلا واذا دخل النصف الثاني يؤرخ بما بقى قال الحافظ جزم ابن حزم بان خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان
يوم الخميس وفيه نظر لان اول ذي الحجة كان يوم الخميس قطعاً لما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اليباع والعصر
ان يكون خروجه يوم الخميس بل ظاهر الخبر ان يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اليباع والعصر
الحليفة كعتين فدل على ان خروجه لم يكن يوم الجمعة فما بقى الا ان يكون خروجه يوم السبت وحمل قول من قال لخمس بقين اي ان كان الشهر ثلاثين فالتق
ان جئت تسعاً وعشرين فيكون يوم الخميس اول ذي الحجة بعد مضي أربع ليالٍ لا خمس وهذا يتفق الاخبار هكذا جمع الحافظ عماد الدين ابن كثير بين الروايات

من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر ليجزى بقر فقلت ما هذا فقيل ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أوجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال أتتك والله بالحديث على وجهه **وحل شاة** محمد بن منته حديثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول خير تى عمرتها سمعت عائشة **ح** وحديثنا ابن أبي عمير حديثنا سفيان عن يحيى بهذا الإسناد مثله **وحل شاة** أبو بكر بن أبي شيبه حديثنا ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود عن امرأ المؤمنين وعن القاسم عن امرأ المؤمنين قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوصل الناس بنسكين وأصدر بنسك واحل قال انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التيمم فأهلي منه ثم القينا عند كذا وكذا قال أظنه قال غدا ولكنها على قدر نصيبك أو قال نفقتك **وحل شاة** ابن منته حديثنا ابن أبي عمير عن ابن عون عن القاسم وإبراهيم قال لا أعرف حديث أحدهما من الآخر أن امرأ المؤمنين قالت يا رسول الله يوصل الناس بنسكين فذكر الحديث **وحل شاة** زهير بن حرب السخري بن إبراهيم قال زهير حديثنا وقال السخري أخبرنا جري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأننا لآله الحرج فلما قدمنا تطوفنا بالبيت فأمروا رسول الله وقوى هذا الجمع يقول جابر أنه خرج لحس بقين من ذى القعدة وأربع وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة كحاثبت في حديث عائشة وذلك يوم الأحد وهذا يؤيد أن خروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم فيكون مكتة في الطريق ثمان ليال وهي المسافة الوسطى، أم قال ابن القيم ويدل عليه (أي على علم خروجه يوم الخميس كما زعموا) أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر لهم في خطبة شأن الاحرام وما يليس المحرم بالمدينة على منبره والظاهر أن هذا كان يوم الجمعة لأنه لم ينقل أنه جمعهم ونادى فيهم بخصم الخطبة وقد شهد ابن عمر هذه الخطبة بالمدينة على منبره وكان عادة صلى الله عليه وسلم أن يعلمهم كل وقت ما يحتاجون إليه إذا حضر فعلة فأولى الأوقات به الجمعة التي تلي خروجه والظاهر أنه لو كان ليديع الجمعة وبينه وبينها بعض يوم من غير ضرورة وقد اجتمع إليه الخلق وهو أحصر الناس على تعليمهم الدين وقد حضر ذلك الجمع العظيم والجمع بينه وبين الحج فمكن بلا نقوت، والله أعلم، أم قال الحافظ ويحتمل أن يكون الذي قال خمس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى ما بقي لأن التأهب وقع في أوله وإن اتفق التأخير إلى أن صليت الظهر فكأنهم لما تأهبوا أتوا ليلة السبت على سفر اعتدوا به من جملة أيام السفر والله أعلم، أم والذي غرأ بأحمد بن حزم أنه رأى الراوى قد حدث التأخير العدد وهي إنما تحذف من المؤنث ففهم لخمس ليال بقين فلو كان الخروج يوم السبت لكان لأربع ليال بقين، قال ابن القيم والعرب إذا اجتمعت الليالي والأيام في التاريخ غلبت لفظ الليالي لأنها أول الشهر وهي أسبق من اليوم فتذكر الليالي ومراعاة الأيام فيصيران يقال لخمس بقين باعتبار الأيام ويذكر لفظ العدد باعتبار الليالي فصحة حديثنا أن يكون خروجه لخمس بقين ولا يكون يوم الجمعة والله أعلم **قوله** فدخل علينا الخ بضم الدال على البناء للبحر **قوله** قال يحيى الخ أي ابن سعيد الأنصاري **قوله** أتتك والله بالحديث على وجهه الخ أي ساقته لك سياقا تاما لم يختصر منه شيئا وكأنه يشير بذلك إلى روايته هو عن عائشة فانما مختصرة، قاله الحافظ في الفتح **قوله** يصدر الناس الخ أي يرجعون بحجة وعمره **قوله** وأصدر بنسك واحل الخ أي بحجة فقط وهذا صريح في كونها مفردة ولم يترك على قولها النبي صلى الله عليه وسلم بل كأنه قرره عليه حيث قال انتظري فإذا طهرت الحديث **قوله** عند كذا وكذا الخ والمكان المبهم هنا هو لأبطل محاتبين في غير هذا الطريق **قوله** أظنه قال غدا الخ **قوله** لكنها على قدر نصيبك الخ بفتح النون والمهمل أي التعب والمخاض الثواب في العبادة يكثر بكثره النصيب أو النفقة والمراد النصيب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووي: قال الحافظ ر واستدل به على أن الاعتناء لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل اجزا من الاعتناء من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث وقال النووي ظاهر الحديث أن الثواب الفضل في العبادة يكثر بكثره النصيب النفقة وهو كما قال لكن ليس ذلك بمطرد فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو طول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة النافلة وكدهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر من من التطوع أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في القواعد قال وقد كانت الصلوة قرعة عين النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاقرة على غيره وليست صلاة غيره مساوية لصلاته مطلقا والله أعلم **قوله** أو قال نفقتك الخ شك من الراوى ولكن أخرجه الدارقطني والحاكم ونفقتك بواو العطف والله أعلم **قوله** لا أعرف حديث أحدهما من الآخر الخ أي حديث القاسم من حديث إبراهيم قال الحافظ وقد أخرج الدارقطني والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذي هنا للقاسم فانما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في عمرتها إنما أجرك في عمرتك على قدر نفقتك **قوله** تطوفنا بالبيت الخ أي غيرها لقولها بعد فلما طفت فانه تبين به أن قولها تطوفنا من العالم الذي أراده الخاص، **قوله** فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فان قلت الفاء فيه تقتضي التعقيب فتدل على أن الأمر كان بعد الطواف مع أنه قد سبق إلى

صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل قالت فحل من لم يكن ساق الهدى ونسأوه لم يسقن فأحلن قال عائشة فحضت
 فلم أطف بالبيت فلما كانت ليلة الحصة قالت قلت يا رسول الله يرجع الناس بعرة وحجة وأرجع أنا بحجة قال أو ما كنت طفت لبياني
 قد منّا مكة قالت قلت لا قال فاذهبي مع أخيك إلى التّعيم فأهلي بعرة ثم موعدك مكان كذا وكذا قالت صفية ما أراي إلا حابستكم
 قال عقرى حلقه أو ما كنت طفت يوم الخرق قالت بلى قال لباس أنفري قالت عائشة فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد
 من مكة وأنا منهبطة عليها وأنا مصعدة وهو منهبط منها وقال سحق منهبطة ومنهبط وحل ثنا سويد بن سعيد عن علي بن مهران
 عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقي لا نذكر حجاً ولا عمرق وساق الحديث
 بعنه حديث منصور **وحل ثنا** أبو بكر بن الوشيتة وعبد بن مثنى وابن بشير جميعاً عن عبد الله بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن
 علي بن الحسين عن زكريا عن مولى عائشة عن عائشة أنها قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضين من ذوالحجّة وخمس فدخل علي وهو غضبان
 بهذا قلت إجاب الكرماني أنه قال مرتين قبل القدم وبعد الثاني تكرار الأولى وتأكيد له قوله ونسأته لم يسقن إلا أي نسأه النبي صلى الله عليه وسلم
 الهدى فذلك أحلن قوله ليلة الحصة أي الليلة التي بعد ليالي التشريق التي ينزل الحجاج فيها في الحصب المشهور في الحصة سكوت الصاد وجاء
 فتحها وكسرها وهي أرض ذات حصي قوله قالت صفية أي أمر المؤمنين رضي الله عنهم فأما حاضرت بعد أن أفاضت يوم الخرق قوله ما أراي إلا حابستكم
 أي ما أظن نفسي إلا حابسة القوم عن التوجه إلى المدينة إلى حضرة ومطقت بالبيت فلعلمهم يسبي يتوقفون إلى رضاء طوافي بعد الطهارة واستاد الحبيب
 على سبيل المجاز قوله عقرى حلقه أي بالفتح فيها ثم السكون وبالقصر خير تنوين في المراتية ويجوز في اللغة التثنية وحسبه أبو عبيد لأن معناه اللعنة بالعقر
 والحلق كما يقال سقيّاً ورعيّاً ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها وعلى الأول هونعت لأدعاه ثم معني عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عاقراً لا تلد
 وقيل عقر قومها ومعني حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة أو أصابها وجع في حلقها أو حلق قومها بشرتها أي أهلكهم وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض
 فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسم العرب في قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا قاتله الله وترتب يداً ونحو ذلك قال القرطبي وغيره شتان بين قوله صلى
 الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج هذا شيء كذبته الله على بنات آدم لما يشرب من المليل لها والخوض عليها بخلاف صفية
 قلت وليس فيه دليل على تضاد قدر صفية عندا لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من النسك فسأها
 بذلك وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله (كما ورد في رواية) فأيدت المانع فأنسب كلامها ما خاطبها به في تلك الحالة، كذا في الفقه **قوله** لباس
 أنفري أي بكسر الفاء وفي رواية أخرى وفي رواية فلتنفر وفي رواية قال أخرجوا ومعانيها متقاربة والمراد بها كلها الرجل من صنى إلى جهة المدينة، قال العيني
 أي أخرجي أذهبي إذا حاجة لك إلى طواف الوداع ثلاثة ساقط عن الحائض، أم - قال ابن المنذر قال عاتدة الفقهاء بالاصطلاح ليس على الحائض التي قد أفاضت
 طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب بن عمر بن زيد بن ثابت أنهم أمرها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع وكأهم وأجوبه عليها كما يجب عليها طواف
 الأفاضة إذا حاضت قبله لم يسقط عنها - قال وقد ثبت رجوع ابن عمر بن زيد بن ثابت عن ذلك وبقى عمر فخالقها للثبوت حديث عائشة يشير بذلك إلى
 ما تضمنته أحاديث هذا الباب - وقد مرى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم بن عجل كان الصحابة يقولون إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت الأعش فإنها
 كان يقول يكون آخر عهدا بالبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره فروى أحمد أبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لا يروى
 طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أسد الشقي قال أتيت عمر فسألت عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدا بالبيت
 فقال الحارث كذلك أنتاني وفي رواية ابن داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأستدل الطحاوي بحديث عائشة وبحديث أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الحارث في حق الحائض - **قوله** وهو مصعد من مكة أي في مجمع البحار هو معني صاعد من مصعد لغة في صعد وهذا لا ينافي حديث فحسنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل كما مر قريباً لأنه كان قد خرج بعد ذهابها ليحيط للوداع فلقينها وهو صاعد من مصعد وهو صاعد من مصعد وهو صاعد من مصعد
 ثم لقيته بعد وهو بالمحصب، قال النووي وأما قولها في المراتية للماضية فأذن في أصحابه فتم بالبيت وطواف فيتاؤل على أن الكلام تقديماً وتأخيلاً وأن
 طوافه صلى الله عليه وسلم كان بعد خروجه إلى العمرة وقبل رجوعها وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة **قوله** أو أنا مصعدة أي هذا شك من الراوي **قوله** قال سحق
 منهبطة ومنهبط أي إلى بديل منهبطة ومنهبط والمخنة واحد والهبط خلاف الصعود **قوله** لا نذكر حجاً ولا عمرق أي ولا ضايقة في ذلك وقد تقدم ما يتعلق
 به في تحقيق أحكام النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرجع قوله أو خمس أي شك منها أو من الراوي عنها، وقد ثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قدم
 صبر أربعة مضت من ذي الحجة **قوله** وهو غضبان أي لأن من الغضب حين تأخر بعض أصحابه في فتح الحج إلى العمرة، قال النووي أما غضباً صلى الله
 عليه وسلم فلا يفتك حرمته الشرع وتردده في قبول حكمه وقد قال الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكيكوا فيما شجر بينهم فلا يجيئوا في أنفسهم

فقلت من اعضبك يا رسول الله ادخله الله النار قال وما شعرت اني امرت الناس بأمر فاذا هم يترددون قال الحكم كأهم يترددون
احسب لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الرهى حتى اشرته ثم ارحل كما حلقوا **وحدثنا** عبد الله بن معاذ
حدثنا ابى حدثنا شعبة عن الحكم سمع علي بن الحسين عن ذكوان عن عائشة قالت قدم النبي صلى الله عليه وسلم الاربع والخمسين مضين
من ذي الحجة بمثل حديث عند لم يذكر الشك من الحكم في قوله يترددون **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب
حدثنا عبد الله بن طاووس عن ابيه عن عائشة انما أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضرت فنسكت المناسك كلها وقد
خرجت افاضت وكسيتا، فغضب صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع والحزن عليهم في نقص ايمانهم بتوقفهم وقية لالة لا تتجيب
الغضب عند انتهاك حرمة الدين **قوله** ادخله الله النار الخ دعاء او اخبار قاله المقلد **قوله** فاذا هم يترددون الخ اي في طاعة الامر مساعدا وفي ارت
هذه الطاعة هل هي نقصان بالنسبة **الحج** **قوله** قال الحكم كأهم يترددون احسب الخ قال القاضي كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وان كان فيه اشكال
قال وزاد اشكاله تغير فيه وهو قوله قال الحكم كأهم يترددون وكذا رواه ابن ابى شيبة عن الحكم ومعناه ان الحكم شك في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هذا
مع ضبطه لمعناه فشك هل قال يترددون او نحوه من الكلام ولهذا قال بعض احسب اي اظن ان هذا لفظه ويؤيده قول مسلم بعد في حديث عند لم يذكر
الشك من الحكم في قوله يترددون والله اعلم **قوله** ولو اني استقبلت من أمري ما استدبرت الخ تقدم في تحقيق احرام النبي صلى الله عليه وسلم وتفضيل البعض
وجوه الاحرام على بعض ما شرح به ابن القيم في هذا الكلام يعني انه لو كان هذا الوقت الذي تكلم فيه هو وقت أحرامه لكان أحرم بعمرة ولو سبق الرهى
لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضى فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعد بل هو أمانه فمقتضاه انه لو كان كذلك لأحرم بالعمرة دون
هذى، ام - وقال الزرقاني في شرحه اي لو عنى في هذا الرأي الذي رأيت آخر وأمر تكويه في أول أمرى لما سقت الرهى اي لما جعلت على هديا واشعرت
وقلدته وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحل حتى يخبره وانما يخبره يوم الخرف لا يصح له نسخ الحج بعمرة ومن لا هدى معه يجوز له فسحه وهذا صريح في انه
صلى الله عليه وسلم لو كان متمتعاً قال الخطابي انما قال هذا استطابة لنفوس اصحابه لئلا يجردوا في انفسهم انه أمرهم بخلاف ما يفعله في نفسه، ام - قال
شيخنا المحمود قدس الله روحه وهذا التمسك لم يقع منه لكون ما تمتاه افضل مما اختاره الله له صلى الله عليه وسلم من القرآن بل لكونه أسهل لحث الصحابة
على قبول ما أمر به من نسخ الحج الى العمرة واقتوى وابلغ في التأثير في نفوسهم حين تخرجوا وتوقفوا فيه وفي قصته الحديبية اظهر شأه على هذا في البخاري
في الشروط فلما فرغ من الكتاب قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فاحرقوا ثم اخلقوا رؤسكم فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق
منهم احد دخل على ام سلمة فذكر لها ما لقي من الناس وفي رواية ابن اسحق فقال لها الاترين الى الناس اني أمرهم بالأمير فلا يفعلونه فقالت يا رسول الله كلامهم
فأهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح وفي رواية ابى الميمون فاشتد ذلك عليه فدخل على ام سلمة فقال هلك
المسلمون أم هم ان يخلقوا ويحرقوا ففعلوا قال فجلا الله عنهم يومئذ بالرسالة، فقالت يا بني الله اتحب ذلك اخرج ثم لا تكلم منهم واحدا كلمة حتى تخبر
بدنك وتلعو حالك فيمهلك فخرج فلم يكلم منهم واحدا حتى خربذنه ودعا حلقه فحلقه فلما راوا ذلك قاموا فخرروا وجعل بعضهم يحلق بعضا
حتى كاد بعضهم يقتل بعضا - فانظر كيف بادروا الى فعل ما أمرهم به بعد ما فعل هو بنفسه صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق غايته ينتظر دغا ونظيره ما وقع لهم
في غزوة الفتح من أمر لهم بالفطر في رمضان فأبوا حتى شرب فشرّبوا، وهكذا في حجة الوداع لو أمكنه الموافقة لهم على الفسخ والاحلال بفعله لكان الأمر
هيئاً عليهم واذهب لما ضاقت به صدورهم ولكن سوق الرهى قد منعه من الاحلال فلما تأست على ما فاتته وتمنى ما تمتاه قال لا بئس ما وكلا يؤخذ منه
ان التمتع افضل لانه غنى ان يكون متمتعاً وانما يتمنى الافضل لان الشئ قد يكون افضل باعتبار ذاته وقد يكون باعتبار ما يقتدر به ولا يلزم ان يكون
افضل باعتبار ذاته وهو هنا كذلك لان هذا التكليف يقتدر به انه قصد موافقة الصحابة في الفسخ بما شق عليهم، ام - قلت ونظير تمنى الانتقال من
الافضل الى المفضل قال ابن عمر بن العاص في آخر عمره ليتني قبلت لخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي في الصيام مع انه كان يصوم صوم داود وهو
الصيام بنصف الحديث ولكن تمنى رضي الله عنه انما كان لمصلحة نفسه وتمنيه صلى الله عليه وسلم كان لمصالح ترجع الى أمته حين شق على بعضهم أمثال
ما أمر به وكان هو الاصول اذ ذاك والله اعلم - قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه الذي بدل رسول الله صلى الله عليه وسلم أمور
منها ان الناس كانوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم يرون العمرة في ايام الحج من أنجر الغجر فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يبطل تخريفهم ذلك بأن توجه ومنها
أنهم كانوا يجذون في صدورهم حرجاً من قرب عملهم بالجماع عند انشاء الحج حتى قالوا انما في عرفة ومذاكيرنا تقطر منياً وهذا من التعقيد فاراد النبي
صلى الله عليه وسلم ان يسد هذا الباب ومنها ان انشاء الاحرام عند الحج اتهم لتعظيمهم البيت وانما كان سوق الهدى مانعاً من الاحلال لان سوق الهدى
بمنزلة التذرع ان يبيته على هيئة تلك حتى يبرج الهدى والذي يلزمه الانسان اذا كان حديث نفس اونية غير مضبوطة بالفعل لا عبرة به اذا اقرن

أهلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر يسعك طوافك للحج وعمرتك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم فأعمرت بعد الحج **وحدثني** حسن بن علي الحلواني حدثنا زيد بن الحباب حدثني إبراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرة فتطهرت بعرة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم يحزنني عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك **وحدثنا** يحيى بن جبيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا قرة حدثنا عبد الحميد بن جابر بن شيبه حدثنا صفية بنت شيبه قالت قالت عائشة يا رسول الله أيرجع الناس بأجرين وأرجع بأجر فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن ينطلق بها إلى التنعيم قالت فأردفني خلفه على جمل **وحدثنا** قالت فجعلت أرفع فخاري أحسن عن عنقه فيضرب رجلي بعلة الرحلة قلت له وهل ترى من أحد قالت فأهملت بعرة ثم أقبلنا حتى انتهينا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالخصبة **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبه وابن نمير قال حدثنا سفيان عن عمرو بن أخيه عمرو بن أوس أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يردف عائشة فيعمرها من التنعيم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد عن محمد بن ربح جميعاً عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال قبلنا فحملين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج مفرد وأقبلت عائشة بعمر حتى إذا كنا بسرة عركت حتى إذا قد منا طفناً بالكعبة والصفا والمروة فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحل منا من لم يكن معاً هدى قال فقلنا حل بنا إذا قال الحجل كله فواقعنا النساء وططينا بالطيب لبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عمره إلا أربع ليال ثم أهلكنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدناها تكي فقال ما شأنك قالت شأني أني قد حضت وقد حل الناس ولم أخل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون بالحج الآن فقال إن هذا امر كتب به الله على بنات آدم فاعتسلي ثم اهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً فقالت يا رسول الله أني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التنعيم وذلك ليلة الحصة **وحدثني** محمد بن حاتم وعبد بن محمد قال ابن حاتم حدثنا وقال عبد الله بن محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة وهي تكي فذكر بمثل حديث الليث إلى آخره ولم يذكر ما قبل هذا من حديث الليث **وحدثني** أبو عثمان المصمعي حدثنا معاذ يعني ابن هشام حدثني أبي عن مطر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عائشة في حجة نبي الله صلى الله عليه وسلم أهلت بعرة وساق الحديث يعني حديث الليث زاد في الحديث قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً إذا هويت الشيء تأبى ما عليه فأرسلها مع عبد الرحمن بن أبي بكر فاهللت بعرة من التنعيم قال مطر قال أبو الزبير فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** أحمد بن يوسف حدثنا زهير حدثنا أبو الزبير عن جابر **وحدثنا** يحيى بن يحيى واللفظ له قال أخبرنا

بها فعل وصارت مضبوطة وجبت رعايتها والضبط مختلف فأدناه باللسان واقره ان يكون مع القول فعل ظاهر علانية يخص بالحالة التي ارادها كالسوق، ام- والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال النووي وفي الحديث دليل على جواز قول لوفى التأشف على فوات أمور الدين ومصالح الشرع وأما الحديث الصحيح في ان لوفى عمل الشيطان فيجوز على التأشف على حفظ الدنيا ونحوها وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال لوفى غير حفظ الدنيا ونحوها فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه والله أعلم **قوله** يوم النفر أي يوم الرجوع من منى **قوله** يسعك طوافك للحج وعمرتك الخ تقدم بيان معناه والظاهر عليه مستوفى فراجعه **قوله** فأبت الخ لا با محمود نعوذ بالله منه بل أباه عن الفاضل للميل إلى الفضل والله أعلم **قوله** فتطهرت بعرة الخ تقدم الجمع بينه وبين ما ورد من طهرها يوم الخروجه فراجع **قوله** أحسن الخ بكسر السين وضمها لفتان أي أكشفه وأزيله، **قوله** بعلة الرحلة الخ قال النووي المشهور في النسخ أنه بكاء موحدة من أسفل وعين محملة مكسورة ولا مشددة والمعنى فيضرب رجلي بسبب الرحلة أي في صورة من يضرب الرحلة ويكون قوله بعلة أي بسبب والمعنى أنه يضرب رجلا بعضا أو بسوط ونحو ذلك حين تكشف خمارها غيرة عليها فتقول وهل ترى من أحد أي نحن في خلاد من الأرض وليس هنا من يستأمنه، **قوله** حدثنا سفيان عن عمرو الخ سفيان هو الثوري وعمرو هو ابن دينار يروي عن عمرو بن أوس - **قوله** عركت عائشة الخ هو بفتح العين والسرور ومعناه حاضت يقال عركت تعرك عركاً كقعدت تقعد تعوداً **قوله** ثم أهلكنا يوم التروية الخ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة وفيه ان من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج استحب له ان يحرم يوم التروية **قوله** قد حلت من حجك وعمرتك الخ سبق بيان معناه في شرح حديث عائشة من هذا الباب **قوله** إذا هويت الشيء الخ معناه إذا هويت شيئاً لانقص فيه في الدين مثلى طلبها الاعتناء وغيره وأجابها إليه وقوله سهلاً أي سهل الخلق كريم الشامل لطيفاً ميسراً في الخلق كما قال الله تعالى وإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ وفيه حسن معايشة الأزواج، قال الله تعالى وَاعْبُدُونِي لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (الاستيما فيما كان من باب الطاعة والله أعلم كذا في الشرح **قوله** صنعت كما صنعت الخ لعل المراد الخ

أبو خيثمة عن ابن الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج معنا النساء والولدان فلما قدمنا مكة مكثنا بالبيت والصفاء والمرقة فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى فليحلل قال قلنا أي الحل قال الحل كله قال فأتينا النساء ونكسنا الثياب ومسنا الطيب فلما كان يوم التروية أهللنا بالحج وكفانا الطواف الأول بين الصفاء والمرقة فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة منافي بدنة **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير **وحدثنا محمد بن بكر** أخبرني ابن جريح أخبرني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نأكل من اللحم إذا توجهنا إلى منى قال فأهللنا من الأبط **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح **وحدثنا محمد بن بكر** أخبرنا ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم إلا صفاء بين الصفاء والمرقة الأطوافا وحدا زاد في حديث محمد بن بكر طوافه الأول **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد المقطان أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله في ناس مني قال هلكنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا وحده قال عطاء قال جابر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم رابعة مضت من ذي الحجة فامرنا أن نحل قال عطاء قال جابر وأصيبوا النساء قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم فقلنا لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نفضي النساء ثمانا فنعرفه تقطر من كبرنا المنى قال يقول جابر بريدة

كانت تعتمر من التعميم دائما **قوله** معنا النساء والولدان الخ الولدان هو الصبيان قال النووي وفيه صحة حج الصبي الحرة ومذهب مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أنه يصح حج الصبي ويثاب عليه ويترتب عليه أحكام حج البالغ لأنه لا يجزئ عنه فرض الإسلام فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لزومه فرض الإسلام وحلف الإحنية الجهر هو فقال لا يصح له أحرام ولا تحريم ولا ثواب فيه ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج قال وإنما يحج به ليعتمر ويتعلم ويتجنب محظوراته للنقل قال وكذلك لا تصح صلاته وإنما يؤمر بها لما ذكرناه وكذلك عند سائر العبادات والصواب مذهب الجهر بحديث ابن عباس أن امرأة رقت صبيا فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم والله أعلم - قلت علم الحديث بعد قوله نعم ولك أجر كما سيأتي ومذهب الحنفية هو ما قال في الدار المختار فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محرقا وينبغي أن يجزئه قبله ويلبسه إذا أراد رجاء قال في الباب شرحه وينبغي لوليته أن يجتنبه من محظورات الآخر الكلبين الخيط والطيب وإن ارتكبا لأشئ عليهما - وقال محمد في الأصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضه المناسك يرى الجاروانه على وجهين الأول إذا كان صبيا لا يعقل إلا ما بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أبوه جاز وإن كان يعقل إلا ما بنفسه يقضه المناسك كلها يعقل مثل ما يفعله البالغ - أم فهو كالصغير في أن أحرامه عنه وإنما يصح إذا كان لا يعقل، كذا في رد المحتار **قوله** ومسنا الطيب الخ هو بكسر السين الأولى هذه اللغة المشهورة وفي لغة قليلة يفتحها حكاه أبو عبيد والجوهري قال الجوهري يقال مسست الشيء بكسر السين أمسه بفتح الميم مسسا فلهذه اللغة الفصيحة قال وحكي أبو عبيد مسست الشيء بالفتح أمسه بضم الميم قال زكريا قالوا مسست الشيء يجزفون منه الشين الأولى ويجولون كسرتها إلى الميم قال ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة كذا في الشرح **قوله** وكفانا الطواف الأول الخ تقدم بيان معناه والكلام عليه مبسوطا في شرح حديث عائشة من هذا الباب فليراجع **قوله** كل سبعة منافي بدنة الخ المراد بالبدنة هنا البعير والبقرة وهكذا قال العلماء تجزئ البدنة من الأبل والبقر كل واحد منهما عن سبعة ففي هذا الحديث دلالة لاجزاء كل واحد منهما عن سبعة النفس وتيامها مقام سبع شياه وفيه دلالة لجواز الاشتراك في الهدى والأضحية وبه قال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله **قوله** إذا توجهنا إلى منى الخ أي يوم التروية **قوله** فأهللنا من الأبط الخ هو بطاء مكة وهو متصل بالمحصب وقد يستدل به من يجوز للمكي والمقيم بها الأحرام بالحج من الحرم وفي المسئلة وجهان أصحابنا أصحهما ألا يجوز أن يحرم بالحج إلا من داخل مكة وأفضله من باب إدارة وقيل من المسجد الحرام والثاني يجوز من مكة ومن سائر الحرم فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا لأنهم أحرموا من الأبط وهو خارج مكة لكنه من الحرم ومن قال بالأول وهو الأصح قال إنما أحرموا من الأبط لأنهم كانوا نازلين به وكل من كان دون الميقات المحرم وفيقاته منزله كما سبق في باب المواقيت والله أعلم كذا قال النووي في الشرح قال في الهداية فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بلزما - قال ابن الهمام بل هو فضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم والشرط الحرم **قوله** لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم إلا صفاء ولا أصحابا الخ قد تقدم تحقيقه وشرحه في شرح حديث عائشة من هذا الباب فليراجع **قوله** أهللنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الخ أي كثير منهم **قوله** خالصا وحده الخ ليس معه عمر هو محمول على ما كانوا ابتدأوا به ثم وقع الخلاف بأدخال العمرة على الحج وبفتح الحج إلى العمرة فصارتا على ثلاثة أنحاء مثل ما قالت عائشة من آمن أهل حج ومن آمن أهل بكرة ومن آمن من حل أي اجعلوا حجكم عمره وتحلوا من أهل الطواف والسبع **قوله** ولم يعزم عليهم الخ أي في جماع نسائهم لأن الأمر المذكور إنما كان للإباحة وقد تقدم قالوا أي الحل قال الحل كله **قوله** تقطر من كبرنا المنى إشارة إلى قرب العهد بوطئ النساء **قوله** يقول جابر بريدة الخ أي يشير بريدة وكذا قوله انظر إلى قوله بيد أي إلى أثارته وقوله يحركها أي يعيدها قال الكرماني

أقول الخ أي في حج الصبي وهل يترتب عليه أحكام الحج أم لا

كأنى انظر الى قوله بيدك يحركها قال فقار النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال قد علمتم انى اتقاكم الله وأصد قكم وأبتركوا لولا هدى لي لحلت كما تحلون ولواستقبلت من أمرى ما استدبرت لو اسق الهدى فحلوا فحلنا وتمنعنا واطعنا قال عطاء قال جابر فقد علم على من سعايته فقال بما أهلت قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهد وأمكث حراما قال وأهدى لعلنى هديا فقال سراقه بن مالك بن جحشم يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا يدى قال لا يدى حل ثنا ابن نمير حدثنا ابى حدثنا عبد المسك ابن ابى سليمان عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال أهلكنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فلما قدمنا مكة امرنا ان نحل ونحلمها عمره فكبر ذلك علينا وضائق به صدرنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فمأذرى أشئى بلغه من السماء شئ من قبل الناس ففتال بها الناس آجوا قولا الهدى الذى معى فعلت كما فعلتم قال فأحلنا حتى وطئنا النساء وفعلنا ما يفعل الحلال حتى اذا كانت

هذه الاشارة لكيفية التقطر ويحتمل ان تكون الى محل التقطر قوله فقار النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال انى زادنى رواية حماد خطيبا فقال بلغنى ان اقواما يقولون كذلك اقول له ولواستقبلت من أمرى الخ سبق بيان معناه قال الحافظ فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب اصحابه وتلطفه بهم وحل عنهم قولهم فقد علم من سعايته الخ بكسر السين قال المقاضى قوله من سعايته أى من عمله فى السعى فى الصدقات قال تعالى بعض علمائنا الذى فى غير هذا الحديث انه انما بعث عليا اميرا لاعمال على الصدقات اذ لا يجوز استئمان بني هاشم على الصدقات لقوله صلى الله عليه وسلم الفضل بن عباس عن عبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك ان الصدقة لا تحل لغيره ولا آل محمد ولو يستعملها قال المقاضى يحتمل ان عليا من ولد الصدقة وغيرها احتسابا واعطاءا لعلنا عليها من غير الصدقة قال هذا أشبه لقوله من سعايته والسعاية تختص بالصدقة هذا كلام المقاضى وهذا الذى قاله حسن الاقوال ان السعاية تختص بالعمل على الصدقة فليس كذلك لا كما تستعمل في مطلق الولاية وان كان كذلك استعملها في الولاية على الصدقة وما يدل لما ذكرته حديث حفص بن غافق في كتاب الإيمان من صحيح مسلم قال فى حديث رفع الاثام ولعلنا على رضوان وما إلى ايكمة بايعت لمن كان مسلما ليردنه على دينه ولئن كان نصرانيا او يهوديا ليردنه على ساعيه ليعنى الوالى عليه والله اعلم - قوله قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي ثور ذكر مسلم بعد هذا بقيل حديث ابى موسى الأشعرى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مريض بالبطاء فقال ولحججت فقلت نعم فقال بم أهلت قال قلت ليتك بهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال قد احسنت طفت بالبيت بالصفا والمرأة ثور حل هذان الحديثان متفقان على بم أهلت قال أهلت بأهل الله صلى الله عليه وسلم قال هل سقت من هدى قلت لا قال طفت بالبيت بالصفا والمرأة ثور حل هذان الحديثان متفقان على صحة الاحرام معلقا وهران يحرم احراما كاحرام فلان فينقل احرامه ويصير محرما بما أحرمه فلان واختلف آخر الحديثين في التحلل فأمر عليا بالبقاء على احرامه وامر ابى موسى بالتحلل وانما اختلفت آخرها لانها احراما كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم الهدى فشاركه على ربه فى ان معه الهدى فلم يزل أمره بالبقاء على احرامه كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم على احرامه بسبب الهدى وكان تارنا وصار على ربه قارنا واما ابى موسى فلم يكن معه هدى فصار له حكم النبي صلى الله عليه وسلم لولا ان يكون معه هدى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم انه لولا الهدى لجعلها عمره وتحلل فأمر ابى موسى بذلك فلذلك اختلف أمره صلى الله عليه وسلم لهما فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب وقد تأولهما الخطاى والقاضى عياض تأويلين غير مرضيين والله اعلم - ثور قال وفى هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعى وموافيقه انه يصح الاحرام معلقا بان ينوى احراما كاحرام زيد فيصير هذا المعلق كزيد فان كان زيد محرما بحج كان هذا بالحج ايضا وان كان بعمره فبعمره وان كان بها فبها وان كان زيد احراما مطلقا صار هذا احراما مطلقا فيصرفه الى ما شاء من حج او عمره ولا يلزمه موافقة زيد في الصلوات - قلت وفى فتح القدير اذا اجهل احراما لم يعين ما أحرمه جاز وعليه التعيين قبل ان يشترع فى الافعال والاصل حديث على ربه حين قدم من اليمن فقال أهلت بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه عليه السلام فان لم يعين حتى طاف شوطا واحدا كان احرامه للعمرة وكذا اذا احصر قبل الافعال والتعيين فتحلل به تعيين للعمرة حتى يجب عليه قضاءها لا قضاء حجة - ام فهذا يدل على ان الاحرام المعلق حكمه عند الحنفية حكم الاحرام المبرم أى يصح عندهم ولكن لا يلزمه موافقة من احرم على احرامه والله اعلم - قوله فاهد الخ فى وقت الهدى دمر القرآن وأمكث الآن محررا وفى حديث ابن عمر قال فامسك فان صنعنا هديا - قوله قال لا بد الخ وفى رواية فشبك اصابعه واحدة فى أخرى وقال دخلت للعمرة فى الحج مرتين لا بل لا بد بل قال النووي معناه عند الجمهور ان العمرة يجوز فعلها فى شهر الحج ابطلا لما كان عليه الحب اهلية وقيل معناه جواز القرآن أى دخلت افعال العمرة فى افعال الحج وقيل معناه سقط وجوب العمرة وهذا ضعيف لانه يقتضى النسخ بغير دليل وقيل معناه جواز فتح الحج الى العمرة قال وهو ضعيف وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل بل الظاهر ان السؤال وقع عن الفهم والجواب وقع عما هو اعلم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة الا الثالث والله اعلم كذا فى فتح البارى - وقد تقدم فى شرح حديث عائشة الجواب عن هذا التعقب منقول عن الشيخ محمد عبد الله السندى فراجعه وقال لا بد من التشبيك بين الاصابع يبرح انه يعنى القرآن لان سؤال سراقه وأرد على قوله فمن لم يكن معه هدى فليحل وعدم الهدى يتقرر فى المفرد والمعمرة والقارن الذى

يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج **وحدثنا ابن نمير** حدثنا **ابو نعيم** حدثنا **موسى بن نافع** قال قدمت مكة متمتعاً بعمرتي قبل التروية بأربعة أيام فقال الناس تصير حجتك لأن مكية فدخلت على عطاء بن أبي رباح فاستفتيته فقال عطاء حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **أهلوا من أحرأكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا أو أقبلوا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قد متعها متعة قالوا كيف نجعلها متعة وقد سميها بالحج قال أفعولاً ما أمركم به فاني لو لا أني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا **وحدثنا محمد بن معمر بن ربيعي** القيسي حدثنا **ابو هشام** المغيرة بن سلمة المخزومي عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال قد منعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فأمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعلها عمرته ونحوه قال وكان معه الهدى فلم يستطع أن يجعلها عمرته **وحدثنا محمد بن شاذان** عن ابن شاذان قال ابن شاذان حدثنا **محمد بن جعفر** حدثنا **شعبة** قال سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال علي بن أبي طالب ما حدثتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال إن الله**

ليس معه هدى والمفرد والمتمتع لا يدخل أحدهما في معنى التشبيك فيتعين القارن، أم والله أعلم **قوله** وجعلنا مكة بظهر أهلنا معناه أريدنا الذهاب إلى معنى **قوله** حدثنا موسى بن نافع الحج هو أبو شهاب الأكبر **قوله** حجتك لأن مكية الخ يعني قليلة الثواب لقلة مشقتها وقال البطال معناه أنك تنشئ حجتك من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيفوتك فضل الأحرار من الميتات **قوله** عام ساق الهدى معناه أي عام حجة الوداع **قوله** وقصروا إنما أمرهم بذلك لأنهم يحلون بعد قليل بالحج فأحرأهم له لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط **قوله** واجعلوا التي قد متعها متعة الخ أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتم بها عمرت فحلتوا منها فتصيروا متمتعين فأطلق على العمة متعة مجازاً والعلاقة بينهما ظاهرة - كذا في الفقه قال النووي وهذا الكلام أي حديث الباب فيه تقديم وتأخير **قوله** لكن لا يحل مني حرام حتى الخ قال الحافظ لم يكسر جاء يحل أي شيء حرام والمعنى لا يحل مني ما حرم علي ودفع في رواية مسلم لا يحل مني حراماً بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول الملك وتحو ذلك مني شيئاً حراماً حتى يبلغ الهدى محله أي إذا خروموني وأستدل به على أن من اعتمر فساق هدياً لا تجل من عمرته حتى يخرج من يوم النحر وقد تقدم حدث حفصة نخوة يأتي حدث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ من أحرأهم فاهدي نلأ يحل حتى يخرج وتأتي ذلك المالكية والثانية على أن معناه من أحرأهم فاهدي نلأ يحل حتى يخرج من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ من أحرأهم فاهدي نلأ يحل حتى يخرج وتأتي ذلك في الفقه **قوله** علي بن أبي طالب ما حدثتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال إن الله الخ يعني غي عن المتعة، قال المازري اختلف في المتعة التي غي عنها عمر في الحج فقيل هي فسخ الحج إلى العمة وقيل هي العمة في أشهر الحج ثم راجع من عامه وعلى هذا إنما غي عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل لأنه أنه يعتقد بطلانها وتحريمها وقال لقاضي عياض ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمة قال وهذا كان عمر رضي الله عنه يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمة كان خصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قد من ذكرها، قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى فمن شئع بالعمرة إلى الحج فمما استيسر من الهدى هو الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع أيضاً القرآن لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده قال ومن التمتع أيضاً فسخ الحج إلى العمة هذا كلام القاضي قلت واختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما غيوا عن المتعة التي هي الاعتناء في أشهر الحج ثم راجع من عامه ومرادهم غي أولوية للترغيب في الأفراد لكونه أفضل وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقرآن من غير كراهة وإنما اختلفوا في الأفضل منها وقد سبقت هذه المسئلة في أوائل هذا الباب مستوفاة والله أعلم كذا في شرح النووي - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ويحتمل أنه رضي الله عنه قد كان يني تارة عن الفسخ تحريماً ويغلظ فيه ويضرب الناس عليه لظنه أن الفسخ كان مختصاً بعامة حجة صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله في حديث الباب إن الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء وقد وافقه عليه عثمان وأبو ذر وغيرهما رضي الله عنهم وتارة يني عن التمتع المصطلح تنزيهاً كما بين هو بنفسه في بعض الروايات العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولكن كرهت أن يظنوا معربين بين أي النساء ثم روي في الحج تقط رؤسهم انتحى - وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق فكره لهم قرب عهد هو بالنسك لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهد به ومن يظنهم يظنهم، وتارة يمنع من جمع الحج والعمرة في سفر واحد ويرغب الناس في انشاء السفرين لهما كما يدل عليه قوله انفصلوا يحكم من عمرتك فإنه أتت بحكم وأنت لعمركم ما قول الله رضي الله عنه في بعض الروايات إن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام قال تعالى وأتموا الحج

اختلف أقوال في المتعة التي غي عنها عمر رضي الله عنه

كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء، وإن القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله وأبشوا نكاح هذه النساء فلن أوتى رجل
تكم امرأة إلى أجل إلا رجته بالحجارة وحديثه زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا حماد بن عيسى حدثنا قتادة هذا الإسناد وقال في

والعمرة لله، وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فأنه لم يحل حتى يخرج الهدى فمقصوده على الشق الأول إبطال وهو من توهماته خالف السنة
حيث منع من الفسخ فيمن أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالأتام وإن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة
لا تصح في أشهر الحج وعلى الشق الثاني محصله أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالأتام فيقتضي استمرار الإحرام إلى فرائض الحج وإن سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أيضاً دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى يبلغ الهدى محله وأما الشق الثالث فقد اختاره الحافظ ابن تيمية رحمه فقال إن عمر رضي الله عنه
لم يسه عن المتعة البتة وإنما قال إن أتو حجتكم وعمرتكم أن تفصلوا بينهما فاختار عمر لها أفضل الأمور وهو أفراد كل واحد منها بسفر ينشئه له من بلد وهذا
أفضل من القرآن والتمتع الخاص بل من سفر آخرى وقد نص على ذلك أحمد أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وغيرهم وهذا هو الأفراد الذي
فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان عمر يخبره للناس وكذلك على غيره وقال عمر رضي الله عنهما في قوله تعالى وأبشوا الحج والعمرة لله قالوا أقمهما إن تحرمهما
من ديرة أهلك وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها أجري على قلبي نصبك فإذا رجعت الحاج إلى ديرة أهله فأنشأ العمرة منها واعتزل أشهر الحج
أقام حتى حج وأعتز في أشهره ورجع إلى أهله ثم حج فمهنه قد أتى بكل واحد من النسكين من ديرة أهله وهذا إتيان بها على الكمال فهو أفضل من غيره، أم
قلت ولكن قوله وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يحل حتى يخرج الهدى لا يلائم هذا الشق الثالث الذي اختاره ابن تيمية على الإطلاق
نعم لو يقال على طريقة شيخنا أن النبي كان تارة كذا وتارة كذا فالأمر سهل ولا يلزم حيث لا تطبق كل قول من أقواله على كل تقدير والله أعلم نعم يبقى بعد
ذلك كله المعارضة بين تيمية رضي الله عنه وبين ماسقة ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ليث عن طاووس عن ابن عباس تمتع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبو بكر حتى مات وعمر عثمان كذلك وأول من نهي عنها معاوية قال ابن القيم في الهدى حديث ابن عباس هذا رواه الأصم في المسند
الترمذي وقال حديث حسن وذكر عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال قال ابن عباس وأبو موسى لم يزلوا يخطبوا ألا تقوم فتبتين للناس
أمر هذه المتعة فقال عمر وهل بقي أحل إلا قد علمها أماناً ففعلها وذكر علي بن عبد العزيز البغوي حدثنا حجاج بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمة عن حماد
ابن أبي سليمان أوحى من الحسن أن عمر أراد أن يأخذ مال الكعبة وقال لكعبة غنية عن ذلك المال وأراد أن ينهي أهل اليمن أن يصنعوا بالبول وأراد أن ينهي
عن متعة الحج فقال ابن عباس كعب قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه هذا المال وبه وأصحابه الحاجة إليه فلم يأنه وأنت فلا تأخذ وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يلبسون الثياب اليمنية فلم يسه عنها وقد علموا أنها تصبغ بالبول وقد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يسه عنها ولم ينزل الله تعالى فيها نهيًا وقد تقدم قول عمر لو أعتز في وسط السنة ثم حجت لمتعت ولم تحجت خمسين حجة لمتعت ورواه حماد بن سلمة
عن قيس عن طاووس عن ابن عباس عنه لو أعتز في ستة مرتين ثم حجت لمتعت في حجت عمر والثوري عن سلمة بن كهيل عن طاووس عن ابن عباس عنه
لو أعتز ثم أعتز ثم حجت لمتعت وابن عيينة عن هشام بن عجل وليث عن عطاء عن طاووس عن ابن عباس قال هذا الذي يزعمونه نهي عن المتعة
يعني عمر سمعته يقول لو أعتز ثم حجت لمتعت قال ابن عباس كذا وكذا مرة ما تمت حجة رجل قط إلا بمتعة، ثم قال بعد ذلك ما قرأه شيخه ابن تيمية ما نقلناه
أنفاً فظن من غلط منه وأنه نهي عن المتعة ثم منهم من جعله على متعة الفسخ ومنهم من جعله على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد عليه ومنهم من عارض روايات
النهي عنه بروايات الاستحباب قد ذكرناها ومنهم من جعل ذلك روايتين عن عمر كما عنه روايتان في غيرهما من المسائل ومنهم من جعل النهي قولاً قد بينا
ورجع عنه أخيراً كما سلك أبو حنيفة رحمه الله من يعلل النهي رأياً رآه من غيره لكرهته أن يظل الحاج معسرين بنسأته في ظل الأراك قال أبو حنيفة
عن حماد عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال بينما أنا واقف مع عمر بن الخطاب بعرفة عشية عرفت فإذا هو برجل مرجل شعره يفوح منه ريح الطيب
فقال له عمر محرمت أنت قال نعم فقال عمر ما هيأتك بهيأة محرماً إنما المحرم لا شعث إلا غبر الأذافر قال إنى قدمت متمتعاً وكان معي أهلي وإنما أحرمت اليوم
فقال عمر عندك لا تتمتعوا في هذه الأيام فاني لو خصت في المتعة لهرلتموها بهن في الأراك ثم أرحوا من حجاج وهذا يبين أن هذا من عمر رأى رآه
، أم - قال الحافظ فاعلم من مجروح ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سداً للذميرته والله أعلم - قوله وأبشوا نكاح هذه النساء إن أبتوا أمر من
الابتات يقال بت وأبت بفتح قطع - قوله الأمر جتته بالحجارة إن قال النورى ما قوله في متعة النكاح وهو نكاح المرأة إلى أجل فكان مباحاً ثم نسخ
يوم خيبر ثم أنعم يوم الفتح ثم نسخ في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة وقد كان فيه خلاف في العصر الأول ثم ارتفع وجمعوا على تحريمه و
سياق بسط أحكامه، أم قلت والإجماع الذي أشد إليه قد انعقد في أواخر خلافة عمر رضي الله عنه كما صرح به الزرقاني في شرح المواهب، وفي كلام
سياق في محله - ياب حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال النورى فيه حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الأقوال

الحديث فافصلوا حكمهم من غير تكلم فانه انهم يحكموا وانهم لم يحكموا وحديثنا خلف بن زید عن ايوب قال سمعت مجاهدًا يحدث عن جابر بن عبد الله قال قد مناع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث فافصلوا حكمهم من غير تكلم فانه انهم يحكموا وانهم لم يحكموا وحديثنا خلف بن زید عن ايوب قال سمعت مجاهدًا يحدث عن جابر بن عبد الله قال قد مناع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه نقول لبنيك بالحج فامرتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نجعلها عمرة **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعًا عن حماد قال ابو بكر حدثنا حماد بن اسمعيل المدني عن جعفر بن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال نسأل عن القوم حتى انتهى الى فقلت انا محمد بن علي بن حسين فاهوى بيده الى راسي فنزع رذى الا على ثم نزع رذى الاسفل ثم وضع كفه بين ثديي وانا يومئذ غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سئل عمن شئت فسأله وهو اعشى وحضر وقت الصلوة فقام في نساجته ملتصقا بها كلتا وضعها على منكبيه رجع طرفها اليه من صغرها وورداه على جنبه على المشجب فصبنا فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تكثرت تسعين سنين لم يخرج في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج فقد رآه المدينة بشر كثير كلهم يلمس ان يا تهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة

ونفاش من مهمات القواعد وهو من افراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ورواه ابو داود ذكر رواية مسلم قال القاضى وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه اكثر واكثر وصنف فيه ابو بكر بن المنذر جزءا كبيرا وخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعا ولو تفحصت زيدا على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بنبكث منه في اثناء شرح الاحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج الى التنبيه عليه على ترتيبه ان شاء الله تعالى **قوله** فسأل عن القوم الخ قال عياض في اعتناء الرجل بالادخالين عليه والسؤال عنهم لينزل كلامهم منزلة **قوله** فاهوى بيده الى راسي الخ قال النورى فيه اكرام اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بن محمد بن علي **قوله** فنزع رذى الا على الخ فيه ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر رذى محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه **قوله** وانا يومئذ غلام شاب الخ قال عياض هو على ان موجب فعله ذلك به تأنيسه ولا يصغر ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير اكبر الله وفيه ان مكس الغلمان على وجه الرحمة لا للذة جائز بخلاف شباب الجوارى **قوله** مرحبا بك الخ فيه استحباب قول الرجل للزائر والضيف ونحوها مرحبا **قوله** فقام فاستجاب الخ قال النورى هي بكر النون وتخفيف السين المهملة وبالحجيم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا لصحيح مسلم وسائر الخ داود ووقع في بعض النسخ في جنة جذبت النون ونقله القاضى عياض عن رواية الجهمور قال وهو الصواب قال والساجدة والساج جميعا ثوب كالطيلسان وشبهه قال ورواية النون وقت في رواية الفارسي قال ومعناه ثوب ملقن قال قال بعضهم النون خطأ وتصحيف قلت ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوبا ملفقا على هيئة الطيلسان قال القاضى في المشارق الساج والساجدة الطيلسان وجمعه سيجان قال وقيل هو الخضر منها خاصة وقيل غير ذلك **قوله** على المشجب الخ بهميم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة توحيم ثوب موحدة وهو اسم لا عواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت قال النورى فيه جواز الصلوة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه **قوله** فصل بنا الخ فيه جواز اامة الاعلى البصر وان صاحب البيت احتج بالامامة من غيره **قوله** اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ والمراد حجة الوداع بفتح الواو مصدر ودع توديعا كسلو سلاما وكلمو كلاما وقيل بكسر الواو فيكون مصدر المودعة وهو ما لودعه الناس او المحرم في تلك الحجة وهي بفتح الحاء وكسرها قال الثماني لم يسمع في حاء ذي الحجة الا الكسر قال حماد الصحيح الحجج المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس المفتح كذا في المرقاة - قال الابي ر وحديث جابر هذا عظيم القدر قد اشتمل على قواعد كثيرة من الذين بينتها صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله الى اعلى الله سبحانه له من الكرامة ولم يبق صلى الله عليه وسلم بعد حجة هذه الا قليلا بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلت كلمة الايمان - **قوله** مكث تسعين سنين الخ بعض النسخ ففتحها اي لبث بالمدينة بعد الهجرة **قوله** ثم اذن في الناس الخ بعض النسخ وكسر اللال المشددة اي اعلوا بئلك ويجوز ان يكون بفتح الهزة مبني للفاعل اي النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار انه الامر بالتأذين معناه اعلمهم بذلك واشاعه بينهم ليتأقربوا للحج معه ويتخلوا عن المناسك والاحكام ويشهدوا اقواله وافعاله ويوصيه بليبائع الشاهد الغائب وتشيع دعوة الاسد وتبلغ المرألة القريب البعيد وفيه انه سيتحجب للامام ايدان الناس بالامور المهمة ليتأقربوا اليها لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الاحكام مفرضة ابتداء **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج الخ اي مراد بالحج وقاصد - **قوله** فقد رآه المدينة بشر كثير الخ قال القاضى تحقيقا لقوله تعالى يا توك رجاءا اي مشاة وعلى كل منامي اي لاكين على كل بعير ضعيف يأتين من كل فج عتيق اي طريق بعيد ليشهدوا واما فاع لهم اي يحضروا منافع دينية ودنيوية واخرية قال وقد بلغ جملة من معه عليه الصلوة والسلام من اصحابه في تلك الحجة تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا - **قوله** فخرجنا معه الخ اي لخمس بقين من ذي القعدة محارواة النساء بين الظهور والعصر وروى الترمذي وابن ماجه عن انس والطبراني عن ابن عباس ان حجة عليه الصلوة والسلام كان على رجل

فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع قال اغتسل واستنقري ثوب أحرقه فغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى إذا استوت به ناقته على البلية نظرت إلى مد بصرى بن زيد من الأنساب وعزيمته مثل ذلك وعزيمته مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك وعليه ينزل القرآن هو خير تأويله ما عمل من شيء

ورث يساوي أربعة دراهم - قوله فولدت أسماء بنت عميس بن مملتين مصغرا الصحابة الفاضلة زوجة الصديق رضي الله عنها بعد موت جعفر بن زوجهما على رؤس موت الصديق فولدت له يحيى - قوله محمد بن أبي بكر وهو من اصغر الصحابة قتله اصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين - قوله كيف اصنع اي في الاحرام - قال الزرقاني الظاهر انها ارسلت زوجها الصديق ويدل له رواية الموطأ ان اسماء ولدت محمد بن أبي بكر فذكر ذلك ابو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله اغتسل الخ دل على ان اغتسال النساء للاحرام سنة كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو لفظ لفظ الطهارة ولهذا لا يتوبه التيمم وكذا في الحائض، وقد سبق بيانه في باب مستقل، قال الزرقاني فيه صحة احرام النساء والحائض وهو مجمع عليه وصحة اغتسالها للاحرام وان كان الدراجيا، قال الخطابي وانما أمرها بذلك وان كان اغتسالها لا يصح للتشبه بالطهارة كما أمر من اكل يوم عاشوراء بأمسك بقية النهار وقال غيره للتنبيه على الغسل من سنن الاحرام - قوله واستنقري الخ بمثلثة بعد الفوقية اي انحزري يعني اجعل هناك ما يمنع من سيلان الدم تنزعا ان تظهر النجاسة على حبس هذه العادة اذ لا يقدر على اكثر من ذلك قال المنوي فيه امر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستغفار وهوان تشد في وسطها شيئا وتاخذ خرقه بضمه يجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها وهو شبية شفر الدابة بفتح الفاء - قوله واحرق الخ اي بالنار والتلبية - قوله ركعتين في المسجد الخ اي مسجد ذي الحليفة قال ابن الجعي في منسكه ينبغي ان كان في الميقات مسجد ان يصليها فيه ولو صلاها في غير المسجد فلا بأس ولو احرم بغير صلوة جاز ولا يصلي في الاوقات المكروهة وتجزي المكتوبة عنهما كتحية المسجد وقيل صلى الظهر وقد قال ابن القيم لم ينقل انه عليه الصلاة والسلام صلى الاحرام ركعتين غير فرض الظهر كذا في المرقاة - وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الاحرام مبسوطة - قوله ثم ركب القصور الخ قال المنوي هي بفتح القات والمثل قال المقاضي ووقع في نسخة العذري القصور بضم القاف والقصر قال وهو خطأ، قال القاضي قال ابن قتيبة كانت للنبى صلى الله عليه وسلم نوق القصور والحجاء والعضباء قال ابو عبيد العضباء اسم لناقته النبي صلى الله عليه وسلم ولم تسم بذلك شيئا أصابها قال المقاضي قد ذكرنا انه ركب القصور وفي آخر هذا الخبر خطب على القصور وفي غير مسلم خطب على ناقته الجداء وفي حديث آخر على ناقته خرواء وفي آخر العضباء وفي حديث آخر كانت له ناقه لا تسبق وفي آخر تسمى بخضرمه وهذا كله يدل على انها ناقه واحدة خلافا لما قاله ابن قتيبة وان هذا كان اسمها او وصفها لهذا الذي به خلافا ما قال ابو عبيد لكن يأتي في كتاب النذر ان القصور غير العضباء كما سبقت فيه هناك قال الحربي العضباء المجمع والحرور القصور والخضرمه في الآذان قال ابن الاعراب القصور التي قطع طرف أذنها والجداع كثر منه وقال الاصمعي والقصور مثله قال وكل قطع في الآذان جاد فان جاوز الرجع فني عضباء والمخضرم مقطوع الآذان فان اصطلمت فني صماء وقال ابو عبيد القصور المقطوعة الآذان عرصا والمخضرمه المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل المخضرمه مقطوعة الواحدة والعضباء مشقوقة الآذان قال الحربي فلحديث يدل على ان العضباء اسم لها وان كانت عضباء الآذان فقد جعل اسمها هذا آخر كلام القاضي - وقال محمد بن ابراهيم الليثي التابى وغيره ان العضباء والقصور والحجاء اسم لناقته واحدة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم - قوله على البلية الخ بالمد اي المكار العالی قدام ذي الحليفة بقرها إلى جهة مكة سميت بيلة لانها لا يناء بها ولا اثر قوله نظرت إلى مد بصرى وهو صحيح ومعناه منته بصرى وانكروا بعض اهل اللغة مد بصرى وقال الصواب مد بصرى وليس هو بمكروب لها لفتان المد اشهر - قوله من ركب ما شئ الخ قال الزرقاني فيه جواز الحج كذلك وهو اجمع وانما الخلاف في الافضل فقال الجمهور الركوب لا اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولا نه أعون على القيام بالمناسك ولانه أكثر نفقة وبه قال مالك في المشهور وهو الاصح عند الشافعية ورجح طائفة من المذهبين المشي، ام وفي الدر المختار ناقلا عن السراجية الحج راكبا افضل منه ماشيا به يعني، ام - وقد بحث فيه ابن عابدين رحمه الله في رق المختار ونقتل ما يدل على خلافا فليراجع - قوله وعن يمينه مثل ذلك الخ اي نظرت عن يمينه مثل ذلك فهو بنصيب مثل في الثلاث قال الولي ضبطه بالنصيب في الثلاث ويجوز الرفع على الاستثناء والمراد انه حضر معه خلق كثير وقد قيل انهم اربعون ألفا، كذا في شرح المواهب وقد تقدم ما نقله القاري في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم - قوله وعليه ينزل القرآن الخ بضم اوجه كما في شرح المواهب قوله وهو عيرت تأويله الخ اي على الحقيقة ومعناه الحق على التمسك بما يخبر به به من نعله في تلك الحجة، قوله وما عمل من شيء الخ زيادة في الحق على التمسك بما يخبر به به،

علمنا به فاهل بالتوحيد لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيته قال جابر لسنا ننوي الا الحج لسنا نعرف العمرة حتى اذا اتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى اربعاً ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ واتخذوا

قوله فاهل بالتوحيد يعني قوله لبنيك لا شريك لك وفيه اشارة الى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تلبيتها من لفظ الشرك وقد سبق ذكر تلبيتهم في باب التلبية قوله بهذا الذي يهلون به الخ قال عياض يعني به من زيادته في الثناء على الله تعالى وذلك كزيادة عمر لبنيك ذا النعماء والفضل الحسن لبنيك مرهوباً منك ومرغوباً اليك وكزيادة ابنه لبنيك وسعديك والخير في يدك والرغبة اليك والعلل وعن انس بن مالك قال تبتلوا اوراقاً واتخذت عند العلماء ان يأتي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقتصر عليها الا ان يزيد الفاظاً رويت عنه صلى الله عليه وسلم كقوله لبنيك الله الخ ونحوها قوله

لسنا ننوي الا الحج الخ تقدم معنى هذا القول في شرح حديث عائشة رضي الله عنها تحت قولها لا نرى الا الحج فراجع قوله استلم الركن الخ اي الحج الاسود والاستلام انفعال من السلام فحجنا التحية واهل اليمن يسمون الركن بالحيا لان الناس يحيتونه بالسلام وقيل من السلام بكسر السين وهو الحجازة يقال استلم الحجر اذا ثمة وتناوله والمعنى وضع يده عليه وقبله وقيل وضع الجبهة ايضاً عليه وفي المواهب شرحه للزرقاني واهل البيت اربعاً وكان الاول له فضيلتان كون الحج الاسود فيه وكونه على قواعده ابراهيم اي اساس بنائه ولثاني وهو الركن اليماني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منها فلذلك

يقبل الاول كما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود وفي البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله ويستلم الثاني فقط لما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني ولا يقبل الاخران ولا يستلمان اتباعاً للمفعول النبوي لانهما ليسا على قواعد ابراهيم - هذا على قول الجمهور واستحب بعضهم تقبيل اليماني ايضاً واجب الشافعي عن قول من قال كما عاينته وقد قبل الاربعة ليس شيء من البيت مجزئاً فذكر عليه ابن عباس فقال لقد كان لكوني رسول الله اسوة حسنة باننا لم نخرج استلاماً حجراً للبيت وكيف يحجوه وهو يطوف به ولكننا نتبع السنة فعلاً او تركاً ولو كان ترك استلامها حجراً لكان ترك استلامها بين الاركان حجراً لها ولا قائل به وروى الشافعي عن ابن عمر قال

استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود فاستلمه اي محمداً عليه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً يقبله ومفاد استحياب الجمع بينهما ام - وفي الدار المختار واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت ثم قال واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل الي ان قال ويكره استلام غيرها وهو الركن الحجازي والشامي - قوله فرمل ثلاثاً الخ قال النووي فيه ان المحرم اذا دخل مكة قبل الوقت بعرفت يستل له طواف القدوم وهو جمع عليه وفيه ان الطواف سبعة اشواط وفيه ان السنة ايضاً الرمل في الثلاث الاول ويمشي على عادته في الاربعة الاخيرة ام - ومعنى قوله رمل اي مشى بسرعة مع تقارب

الخطا وهز كفيه والرمل عندنا في كل طواف بعد سعي والا فلا الا اضطباع كما في البدائع قال النووي والاضطباع سنة في الطواف وقيل صح فيه الحديث في سائر احواله والترمذي وغيرها وهو ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن ويجعل طرفه على عاتقه الايسر يكون منكبه الايمن مكشوراً قالوا اما يسن الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله والله اعلم بما مشى عليه الرمل والاضطباع في الطواف فقال الشيخ ولي الله الدهلوي

وذلك لمعان منها ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما من اخافة قلوب المشركين واظهار رصولة المسلمين وكان اهل مكة يقولون وهتهم حتى يثرب ففعل من افعال الحماد وهذا السبب قد انقضى ومضى ومنها تصوير الرغبة في طاعة الله وانه لم يزد السمر الشاسع والتعب العظيم الا شوقاً ورغبة كما قال الشاعر اذا اشتكت من كلال السير واعدتها روح الوصال فتحي عند ميعاد وكان عمر رضي الله عنه اراد ان يترك الرمل والاضطباع لان قضاء سببها

ثم تفتن اجالاً ان لها سبباً اخر غير منقضى فلم يتركها - قوله ثم تقدم الى مقام الخ وفي نسخة ثم نزل بالتون والفاء والذال المعجمة اي توجه الى مقام ابراهيم قوله الى مقام ابراهيم الخ اي الحجر الذي قام عليه عند بناء البيت قال النووي في هذا دليل لما اجمع عليه العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا فرغ من طوافه ان يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان ام سُنَّتَان وعنده في خلافه ثلاثة اقوال صححتها ائمة السنة والثاني انها واجبتان والثالث ان كان طوافاً واجباً فواجبتان والا فسُنَّتَان وسواء قلنا واجبتان او سُنَّتَان لو تركهما لم يسلط طوافه والسنة ان يصلي خلف

المقام فان لم يفعل ففي الحجر والا ففي المسجد والا ففي مكة وسائر الحور ولوصلها في وطنه وغيره من اقصى الارض جاز وفاته الفضيلة ولا تقوت هذه الصلوة مادام حياً ولو اراد ان يطوف أطوفة استحباب ان يصلي عقب كل طواف ركعتيه فلو اراد ان يطوف أطوفته بلا صلوة ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه قال اصحابنا يجوز ذلك وهو خلاف الاول ولا يقال مكروه ومن قال بهذا المسورين مخومة وعائشة وطاوس وعطاء وسعيد بن جبيرة واحمد واسحاق وابو يوسف وكرهه ابن عمر الحسن البصري والزهري ومالك والثوري وابو حنيفة وابو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء ام - قلت وفي كتب اصحابنا ثم حصل شفعاً في وقت صباح يجب (بالجيم) على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام وغيره

سنة طواف القدوم والاضطباع والرمل

الاضطباع في طواف القدوم والاضطباع والرمل

وهل هما واجبتان ام سُنَّتَان

من مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم فجعل المقام بينه وبين البيت فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكفرون ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصف فقرأ أن الصف والمروة من شعائر الله أبداً بما بدأ الله به فبدأ بالصف فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد لله وكبّر وقال لا اله إلا الله وحده لا شريك له من المسجد وهل يتعين المسجد قولان - وفي الباب ولا تختص بزمان ولا مكان ولا تقوت فلو تركها لم تجز بغيره ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الوجع إلى طمعه جاز وبكره ويستحب مؤكداً إذاؤها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا فضيلة بعد الحرم بل الأسامة - **قوله** فكان أبي يقول ولا أعلمه إلا معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال كان أبي يخبرني أنه قرأ هاتين السورتين قال جعفر لا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة هاتين الركعتين، كذا في الشرح **قوله** قل هو الله أحد وقل يا أيها الكفرون الخ قال القاري الواعظ والجمع وقال النووي معناه قرأ في الركعة الأولى بعد المفاخرة قل يا أيها الكفرون وفي الثانية بعد المفاخرة قل هو الله أحد ما قوله لا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لا للفظة العلم إنما في الشك بل جزمه فنعى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكره النبي حتى بأسناد صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فقرأ من الحجر الأسوة ثلاثاً ثم صلى ركعتين ثم أفاض قل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد **قوله** ثم رجع إلى الركن الخ أي الركن الذي في الحجر الأسود **قوله** فاستلمه الخ قال النووي فيه لا لتمامه قاله الشافعي وغيره من العلماء أنه يستحب للطواف القدوم إذا فرغ من الطواف صلاته خلف المقام أي يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصف ليسيع والتفتوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم، أم - وفي الدر المختار وعادان أراد السعي واستلم الحجر، أم - قال ابن عابدين أقادان العود إلى الحجر إنما يستحب من أراد السعي بعده وأكفلاً، كما في البحر وغيره - **قوله** ثم خرج من الباب الخ أي باب الصف - وفي الدر المختار وخروج من باب الصف فبدأ قال ابن عابدين كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلوة والسلام لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصف لانه سنة **قوله** من شعائر الله الخ أي من أعلام دينه قال القاري جمع شعيرة وهي العلامة التي جعلت للطاعات المأمورة في الحج عند هاتين الركعتين والرمي والطواف والسعي - **قوله** أبداً بما بدأ الله به الخ أي أبداً بصيغة المتكلم الخ قال أبداً أي بابتداء بالصف لأن الله بدأ بذكره في كلامه فالترتيب الذي ذكره له اعتبار في الأمر الشرعي أما وجوباً واستحباباً وإن كانت الواو مطلق الجمع في الآية - قال النووي في هذا اللفظ النوع من المناسك، منها أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصف وبه قال الشافعي وإليك والحج مبرور وقد ثبت في رواية للنسائي في هذا الحديث بأسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبداً وبما بدأ الله به هكذا بصيغة الجمع ومنها أنه ينبغي أن يرقى على الصف والمروة وفي هذا الرقي خلاف قال جمهور أصحابنا هو سنة ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صح سعيه لكن فاتته الفضيلة وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من الصف والصواب الأول، قال أصحابنا لكن يشترط أن لا يترك شيئاً من المسافة بين الصف والمروة فليصق عقبه بدمج الصف وإذا وصل المروة ألقى أصابع رجله بدمجها وهكذا في المراتب السبع يشترط في كل مرة أن يلقى عقبه بما يبدأ منه وأصابعه بما ينتهي إليه، قال أصحابنا يستحب أن يرقى على الصف والمروة حتى يرى البيت أن أمكنه ومنها أنه ليس أن يقف على الصف مستقبلاً للكعبة ويدكر الله تعالى بهذا الذكر المذكر ويدعو ويكبر الذكر الدعاء ثلاث مرات هذا هو المشهور عند أصحابنا وقال جماعة من أصحابنا يكبر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط والصواب الأول انتهى - وفي الدر المختار يبدأ بالصف ويحتمل الشوط السابع للمروة فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالأول هو الأول وفيه أيضاً فصعد الصف بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وركع يديه ثم مشى إلى المروة وصعد عليها، أم - باختصار قال ابن عابدين هذا الصعود سنة فيكره أن لا يصعد عليها أي إذا كان ماشياً بخلاف الركاب وأعلم أن كثيراً من درجات الصف دفنت تحت الأرض بأرتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والحجلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار فخلافت طريقة أهل السنة والجماعة (شرح الباب) ونقل أيضاً عن شرح الباب أن الصعود كان باعتبار الزمن الأول أما الآن فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق أنه طلع عليها **قوله** فاستقبل القبلة الخ وضع الظاهر موضع الضمير تنصيصاً على أن البيت قبله وتنبهاً على أن المقصود بالذات هو التوجه إلى القبلة لا خصوص رؤية البيت وهو الآن يرى بلارقي في قدر يسير وقيل قدر القائمة وهذا بالنسبة إلى الماشي دون الركاب، كذا في المرقاة - **قوله** وقال لا اله إلا الله وحده لا شريك له الخ لا يخلو أنه قول آخر غير التوحيد والتكبير وإن يكون كالتفسير له والبيان والتكبير وإن لم يكن ملفوظاً به لكن معناه مستفاد من هذا القول أي لأن معنى التكبير التعظيم قال الشيخ ولي الله المدهلوي ر. واما حصص من الأركان وأما فيه توحيد وبيان لا فجاز الوعد ونصرة على اعتلائه فذكرنا لغمة وأظهرنا لبعض معجزاته وقطعاً لأدبر الشرك وبياناً أن كل ذلك موضوع تحت قدميه وأعلنا كلمة الله ودينه في مثل هذا

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثودعابين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصببت قدماءه في بطن الوادي حتى اذا صعدت اشميت حتى اتي المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر طواف على المروة فقال لوائي استقبلت من امرى ما استدبرت لواسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكول ليس معه هدي في قوله له الملك وله الحمد الم زادني رواية في داود مجيى ديميت قوله انجز وعده الخ اي وفي بما وعد لاعلاء كلمته قوله ونصر عبده الخ اي عبدة الخاص محمد صلى الله عليه وسلم على عدائه نصر عزيزا قوله وهزم الاحزاب الخ قال الطيبي رحمه الله الذين تخربوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ففهمهم الله تعالى بغير قتال ام - ويمكن ان يراد بهما انواع الكفار الذين غلبوا بالمهزمية والفرداء كذا في المرواة - قوله ثودعابين ذلك قال مثل هذا الخ قال الطيبي ثودعابين الترابي وان يكون الدعاء بعد الذكر وبين تقضي التعداد والتوسطين الذكر بأن يدعوا بعد قوله على كل شيء قدير الدعاء فتعمل من قال لما فرغ من قوله وهزم الاحزاب وحده دعاء ما شاء ثم قال مرة أخرى هذا الذكر ثودع حتى فعل ذلك ثلاثا فهذا انما يستقيم على التقديم والتأخير بان يذكر قوله ثودعابين ذلك بعد قوله قال مثل هذا ثلاث مرات وتكون ثودع الترابي في الاخبار لا تأخر زمان الدعاء عن الذكر ويلزم ان يكون الدعاء مرتين ، ام - وفي الدر المختار ودعائها شاء لان محمل المرعيتين شيئا لا يزيد هب برقة القلب ان تترك بالماثور فحسن ، ام - قال ابن علقين قوله يذهب برقة القلب او لا يتسبب حفظه له يجرى على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلوة فانه ينبغي الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجرى على لسانه ما يشبه كلام الله فتفسد صلواته كما نقله طعن الروا الجيدة قوله حتى اذا انصببت قدماءه الخ يشدا الموحدة والانصباب مجاز من قولهم صببت الماء فانصببت اي انخلت قدماءه قوله في بطن الوادي حتى اذا صعدت الخ قال النووي هكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال وفيه امقاط لفظه كما ثبت منها وهي حتى اذا انصببت قدماءه رمل في بطن الوادي ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير مرة مسلو وكذا ذكرها الحميد في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى اذا انصببت قدماءه في بطن الوادي حتى خرج منه وهو يجرى رمل هذا كلام القاضى وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصببت قدماءه في بطن الوادي حتى كاد وقع في الموطأ وغيره والله اعلم - وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد ثودع حتى ياتي المسافة الى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده ولو مشى في الجميع او سعى في الجميع اجزاءه وفاتته الفضيلة هذا مذهب الشافعي وموافقيه وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان احدهما كما ذكر والثانية تجب عليه اعادته ، ام - وفي الدر المختارنا قلنا عن اللباب ويستحب ان يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط اي بخلاف الرمل والطوان فانه مختص بالثلاث الاول خلافا لمن جعله مثله فلو تركه او هزل في جميع السبع فقد اساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجبر فرجة والا نشبه بالسعي في حركته وان كان على دابة حركها من غير ان يوزي احلا ، ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي رم والسير في السعي بين الصفا والمروة على ما ورد في الحديث ان هاجرا استطاع عليه الشاهرا اشتد بها الحال سعت بينهما سعي الانسان المجهود فكشفت الله عنها الحمد يا بلاء زمزم والهوام الرخبة في النبا ان يعمر تلك البقعة فوجب شكر تلك النعمة على اولاده ومن تبعهم وتذكر تلك الآية الخارقة لتبتهت بهميتهم وتدلهم على الله ولا شيء في هذا مثل ان بعضهم عقلا القلب بما يفعل ظاهر مضطرب مخالف لما لو القوم فيه تذكرا عند اول دخولهم مكة وهو حكاية ما كانت فيه من العناء والجد وحكاية الحال في مثل هذا ابلغ بكثير من لسان المقال قوله حتى اذا صعدت الخ تكبير العين اي ارتفعت قدماءه من بطن المسيل الى المكان العالي مشى المشى المعتاد قال القاري في شرح المشكوة وفي نسخة اصعدت بالهمن قال الطيبي الاصعاد الذهاب في الارض مطلقا ومعناه والحديث ارتفاع القديين عز بطن الوادي الى المكان العالي لانه في مقابلة انصببت قدماءه اي دخلت في الحد وقوله ففعل على المروة كما فعل الخ فيه انه ليس عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما ليس على الصفا وهذا متفق عليه ، قوله حتى اذا كان آخر طواف على المروة الخ قال النووي فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور ان الذهاب من الصفا الى المروة يحسب مرة والرجوع الى الصفا ثانية والرجوع الى المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا واخرها بالمروة وقال ابن بنت الشافعي وابوبكر الصديق من اصحابنا يحسب الذهاب الى المروة والرجوع الى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا وهذا الحديث الصحيح يرد عليها ولكن الله على المسلمين على تعاقب الا زمان - والله اعلم ، ام - وفي رد المحتار تحت قول صاحب الدر المختار سيبا الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة فيه اشار الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب الى المروة شوط واحد كالطواف فانه من الحج الى الحجر شوط وتمامه في الفهم وغيره قوله لواسق الهدى وجعلتها عمرة الخ يعني تمتعت من اول الامر من غير سوق الهدى وفي شرح المواهب اي لو عتق لي هذا الرأى الذي علمته آخر ام تركته في اول امرى لما سقت الهدى اي لما جعلت على هديا واشعرتة وقلدتة وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحل حتى يجزه وانما يجزه يوم النحر فلا يصح له فسخ الحج بجره ومن كاهدى معه يجوز له فسحه وهذا صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتعا قال الخطابي انما قال هذا

قاله استوى - وقال شيخنا في رد المحتار في اسواق البحار من اسواق البحار مثل عكا والنجدة وذي الحجة وغيرها واما استوى عليه لان الجميع اقربا لكثير من اقطار متباعدة ولا احسن للتجارة ولا ارفق بمهاجر ان يكون موطنهم عند هذا الاجتماع ولان مكة تصنع عن تلك الجنود المجنبة

والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس أمر بقبة من شعر بضرب له بمرقة فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشك قریش إلا أنه واقع عند المشعر الحرام كما كانت قریش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القببة قد ضربت له بمرقة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دعاءكم وادعائكم

فالله يصطليهم حاضرهم وبأديهم وخالمهم ونبههم على النزول في فضاء مثل منى فخرجوا وان اختص بعضهم بالنزول لوجدوا في أنفسهم ولما جرت العادة بنزلها اقتصر دين العرب وحميتهم وان يجتهد كل حي في التفاخر والتكاثر وذكر ماثر الآباء وادعاء جلدتهم وكثرة ادعائهم ليرى ذلك إلا خاصى ولا داني وبعيد به الذكر في لا قطار وكان الاسلام حاجة إلى اجتماع مثل يظهر به شوكة المسلمين وعدتهم ليظهر دين الله ويبعد صيته ويقلب على كل قطر من لا قطار فبقاه النبي صلى الله عليه وسلم وحق عليه وندب إليه ونسخ التفاخر وذكر الآباء وأبدله بذكر الله بمنزلة ما أتى من ضياء فاحمروا ولا ثم لم يمه الكناج وعقيدة المولود لما رأى فيها من فوائد جلية في تدبير المنازل **قوله** حتى طلعت الشمس التي فيها من السنة ان لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه **قوله** وأمر بقبة الخ أي أمر بضرب قبة بمرقة قبل قدومه إليها، قال الأبي بن حم لما اراد ان يظهر مخالفة الجاهلية اراد ان يظهر ذلك ابتداءً ليتأقوا لذلك قال النووي في هذا الحديث جواز الاستظلال للحرم بقبة وغيرها ولا خلاف في جواز التنازل واختلاف في جواز الركاب فيه هبنا جوازاً وبه قال كثير من وكراهه مالك واحمد ستاق المسئلة مبسطة في موضعها ان شاء الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر **قوله** بمرقة الخ هي بفرق النون وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو اسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهي موضع يجنب عرفات وليست من عرفات، قال النووي فيه استحباب النزول بمرقة اذا ذهبوا من منى لان السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد صلواتي الظهر والعصر جميعاً فالسنة ان ينزلوا بمرقة فمن كان له قبة ضربها ويغتسلون للوقوف قبل النزول فاذا زالت الشمس سار بهم الامام الى مسجد ابراهيم عليه السلام وخطب لهم خطبتين خفيفتين ويخفف الثانية جلاء فاذا فرغ منها صلى بمر الظهر والعصر جامعاً بينهما فاذا فرغ من الصلوة سار الى الموقف **قوله** ولا تشك قریش إلا أنه واقع الخ في شرح المواهب ظاهرة انه ليس لقریش شك في شيء الا في وقوفه عند المشعر فاهم يشكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه وهو انه لا يشكون في انه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة فقال الأبي بن حم الاظهر في الآية انها نائدة وان موضع نصب على اسقاط الجاراي ولا يشك قریش في انه واقع عند المشعر ام - وقال الطيبي اي لم يشكوا في انه يخالفهم في المناسك بل يتقنوا بها الا في الوقوف فأهم جزوا بانه يوافقهم فيه فان اهل الحرم كانوا يقفون عند المشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له قرح وعليه جمهور المفسرين والمحدثين وقيل انه كل المزدلفة وهو بفتح العين وقيل بكسرها ذكره النووي رحمه الله - **قوله** كما كانت قریش تصنع في الجاهلية الخ اي كانوا يقفون بالمزدلفة ويقولون نحن اهل حرم الله فلا نخرج منه وقد يتوهم انه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة وليس كذلك لما جاء في بعض الاحاديث الصحيحة انه كان يقف مع عاقبة الناس قبل النبوة ايضاً - **قوله** فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي اما اجاز فمعناه جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه الى عرفات واما قوله حتى اتى عرفة فجاز والمراد قارب عرفات لانه فترة يقول وجعل القببة قد ضربت بمرقة فنزل بها وقد سبق ان عرفة ليست من عرفات وقد قدمنا ان دخول عرفات قبل صلواتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة **قوله** حتى اذا زاغت الشمس اي زالت عن كبد السماء من جانب الشرق الى جانب المغرب - **قوله** أمر بالقصواء الخ تقدم ضبطها وبيانها في اول هذا الباب **قوله** فرحلت له الخ على بناء المحمول مخففاً اي شد الرحل عليها للنبي صلى الله عليه وسلم **قوله** فأتى بطن الوادي الخ وهو عرفة بضم العين وفتح الواو المهملتين بعدها نون، قال القاري موضع عرفات يسمى عرفة وليست من عرفات خلافاً لما لك ومنها بعض مسجد ابراهيم الموجود اليوم واختلف في محدثه والصحيح انه منسوب لابراهيم الخليل باعتبار انه اول من اتخذ مصلية ام وقيل غير ذلك **قوله** فخطب الناس الخ قال الزرقاني فيه انه يستحب للامام ان يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور والمدنيون والمقاريون من المالكية وهو المشهور فقوال النووي خالف فيها المالكية فيه نظراً لما هو قول العراقيين منهم والمشهور خلافه وانفق الشافعية ايضاً على استحبابها خلافاً لما توهمه عياض والقرطبي، ام - قال النووي ومذهب الشافعية ان في الحج اربع خطب مستوتة احداها يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلوة الظهر والثانية هذه التي يخطب عن عرفة يوم عرفات والثالثة يوم النحر والرابعة يوم المرقاة الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشرقي قال اصحابنا وكل هذه الخطب افراد وبعد صلوة الظهر الا التي يوم عرفات فانها خطبتان وقبل المصلوة قال اصحابنا ويجلهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون اليه الى الخطبة الاخرى والله اعلم انتم كلام النووي - وعند الحنفية في الحج ثلاث خطب اقلها ما ذكره النووي وثالثها في اليوم الحادي عشر فيفضل بهن كل خطبتين بيوم وكلها سنة **قوله** ان دعاءكم وادعائكم الخ زاد في بعض الطرق واعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه او في سلفه قال الحافظ هذا الكلام على حذف المضافات وسبق ما تكلموا واخذوا منكم وتلب اعراضكم ام - وقال الترمذي في معناه ان

حرام عليكم كحمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الاكل شئ من امر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وان اول دم اضرع من دمائنا دمر ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ورياء الجاهلية موضوعة واول ما اضرع ربنا ناريا عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله فاتقوا الله في النساء

دماء بعضكم على بعض حرام واموال بعضكم على بعض حرام وان كان ظاهر اللفظ ان دم كل واحد حرام عليه نفسه وماله كل واحد حرام عليه نفسه فليس له لان الخطاب للجمهور والمعنى فيه مفهوما ولا يتعدا رادة المعنى الثاني اما الدم فواضح واما المالك فمعنى تحريمه عليه تحريم تصرفه فيه على غير الوجه المأذون فيه شرعا قاله الولي العراقي وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما خطب يومئذ بالحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسعهم جعلها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جمهور الناس قوله كحمة يومكم هذا اي يوم عرفته وشهركم هذا اي شهركم وبلدكم هذا اي مكة قال الزرقاني في تقديم اليوم على الشهر وهو على البلد الترقى فالشهر اقوى من اليوم وهو ظاهر في الشهر كاشتهاله على اليوم فاحترامه اقوى من احترام جزئه واما زيادة حرمة البلد فلان محرم في جميع الشهور كافي في هذا الشهر وحرمة لا تختص به فهو اقوى منه قال الحافظ وفيه مشروعية ضرب المثل والحاق النظير بالنظير ليكون اوضح للتسامع وانما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لان المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الاشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك اشدا العيب وقال في موضع آخر ومناط التشبيه في قوله كحمة يومكم ما بعد ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم مقرر عندهم بخلاف النفس والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستسيغونها فطرا الشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه اعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد كون التشبيه اخفض رتبة من التشبيه لان الخطاب انما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع ام قال الطبيب هذا من تشبيه ما لم تجربه العادة ما جرت به لاهم عالمون بجرمة الثلاث كما في قوله ولا تسمعنا انجبل فوقهم كانه ظلة كانوا يستسيغون دعاهم واموالهم في الجاهلية في غير الاشهر الحرم ويجرمونها فيها كانه قيل ان دعاهم واموالهم كحمة عليكم ابدا كحمة الثلاث ام قال القاري ومع هذا لا يلزم من نسخها لانها غير تابعة لها بل مشبهة بها والتشبيه غير لازم من جميع الوجوه -

قوله الاكل شئ من امر الجاهلية الخ الذي احداثه والشرائع التي شرعها في الحج وغيره قاله في المفهم قوله تحت قدمي موضوع بتشديد الياء مثله قوله موضوع الخ اي مردود وبطل حتى صار كالشئ الموضوع تحت القدمين قوله ودماء الجاهلية موضوعة الخ اي متروكة لا قصاص ولا دية ولا كفارة قال القاري اعادها للاهتمام وليبني عليه ما بعد من الكاظم وقال الولي العراقي يمكن انه عطفت خاص على عام لانه راجع دما على امورها ويمكن انه لا يندرج بحل امورها على ما ابتدعوه وشرعوا واجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعوه وانما يريد قطع النزاع بابطال ذلك لان منها ما هو حق ومنها ما هو باطل وما ثبت ما لا يثبت قوله من دمايتنا الخ اهل الاسلام اي ابدأ في وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها باهل بيتي قال النووي فيه ان الامم وغيرها ممن يامر بمعرفتي او ينهي عن منكريني ان يدل بنفسه واهله فهو اقرب الى قبول قوله والى طبيب نفس من قرب محمد بالاسلام قوله دمر ابن ربيعة بن الحارث الخ ابن عبد المطلب واسم هذا الابن اياس قاله الجمهور والمحققون وقيل حاشية وقيل تمام وقيل آدم قال الدارقطني وهو خفيف ولبعض رواية مسلم وابي داود دمر ربيعة هو وهم لان ربيعة عاش حتى توفي من عمره ثلث وثلاثين وتاؤه ابو عبيد بانه نسيه اليه لانه ولي دم ابنه وهو حسن ظاهر به تتفق الروايتان - قوله كان مسترضعا الخ على بناء المحمول اي كان لهذا الابن ظن ترضعه من بني سعد قوله فقتلته هذيل الخ بها ومضمومة فمعجزة مفتوحة قال الولي العراقي ظاهر انما تعرت قتله وذكر الزبير بن بكار انه كان صغيرا يحبون البيوت فاصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين ليث بن بكر كذا ذكره عياض والنووي وغيرها ساكتين عليه وهو مناف لقوله فقتلته هذيل لا نعم غير بني ليث اذهيل بن مدركة ابن الياس بن مضر وليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة كما بيته ابو عبيد القاسم بن سلام في انسابه، انقحه، كذا في شرح المواهب علم قوله ورياء الجاهلية موضوعة الخ اي الزائد على رأس المال كما قال تعالى ولئن شئت فلنكنز رؤس أموالكم وهذا ايضا اذا المقصود مفهوما من لفظ رياء فاذا وضع الرياء قبضته وضع الزيادة قاله النووي، قال الولي ولا شك ان عطفت هذا على امر الجاهلية من الخاص على العام لانه من احداثا قديم الفاسد - قوله واول رياء اضرع ربنا الخ ريانا خبر المبتدأ وقوله رياء العباس بدل منه وخبر محذوف اي هو رياء العباس قوله فانه موضوع كله الخ يحتمل عود ضمير رياء الى العباس تأكيد الوضوح ويحتمل لجميع الربا اي رياء العباس موضوع لان الربا موضوع كله قاله الولي وانما بدأ في وضع دماء الجاهلية ورياءها من اهل الاسلام باهل بيته ليكون امكن في قلوب السامعين واسأل لادب الطمع في الترخيص - قوله فاتقوا الله في النساء الخ قال الطبيب هو عطفت من حيث المعنى على ما يملكوا واموال الكرام فاتقوا الله في استباحة الدماء ونهب الاموال وفي النساء وهو من عطفت الطلب على الخير بالتأويل كما عطفت وامتازوا اليوم امنا المجرمون على قوله ان اصعب الجنة وقال الولي العراقي يحتمل ان الفاء زائدة لان في رواية بدنا وانما

فانكم اخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يؤطئن فرجكم احدا تکرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن
ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن تضلوا به ان اعصمتم به كتاب الله وانتم
تسألون عني فما انتم قائلون قالوا انشهد انك قد بلغت واديت ونصحت فقال باصبعه السبابة يرفعها الى السماء
للسببية لانه لما قرأ ابطال امر الجاهلية وكان من جملة ما منع النساء من حقوقهن وترك انصافهن امرهم بمقتابة الشرع في انصافهن فكانت قيل
فبسبب ابطال امر الجاهلية انقروا الله في النساء والصفوهن فان تركه من امر الجاهلية قال وفي تحتل السببية خوفا لكن الذي مثنى فيه والظرفية
محاذرا نحو وكفى في القصص حيوة اي ان النساء ظرت للتقوى المأمورا بها قال النووي وفيه الحث على مراعاة حق النساء والرعية بهن ومعاشرتهن
بالمعروف وقد جاءت احاديث كثيرة صحيحة في الرعية بهن وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك وقد جمعتها او معظمها في رياض الصالحين
قوله فانكم اخذتموهن بأمان الله الخ وفي بعض النسخ بأمانة الله قال المرحوم اي يا الله ائتمنكم عليهن فيجب حفظ الامانة وصيانتها بمراعاة حقوقها
والقيام بمصالحها الدينية والدنيوية قاله في المفهم وفي كثير من اصول مسلم بل ان الله بلاها كما قال النووي وهو يقوى ان في قوله اخذتموهن دلالته على انها
كالاسيرة المحبوسة تحت زوجها وله المصروف فيها والسلطنة عليها ووافقه قوله في مزايت اخرى فان عوان عندكم جمع عانية وهي الاسيرة لكنها ليست اسيرة
خائفة كغيرها من الاسرا بل هي اسيرة آمنة **قوله** بكلمة الله الخ اي قوله فامسك بغيرك من الزوجات او بشرع باحسن قال المازني
ويحتمل بياحة الله المنزلة في كتابه قال عياض قيل هي التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لا يحل لغير مسلم ان يتزوج مسلمة وقيل كلمة النكاح التي يستحل
بها الفروج انتهي اي الصيغ التي تنقل بها من ايجاب قبول ورجع هذا في المفهم قال فان حكم الله كلامه المتوجه للحاكم عليه على جهة الاقتضاء او التخيير
وكذا النووي فقال المراد بياحة الله والكلمة كالتحريم ما طاب لكم من النساء وهذا هو الصحيح **قوله** ولكم عليهن الخ لما ذكره صلى الله عليه وسلم استحلال الزوج
بكلمة الله وعلو منه تأكيد الصحة بين الزوجين انتقل اليه ما على كل واحد منهما من الحقوق وبدأ بحج الزوج لانهم مخاطبون **قوله** تکرهونه الخ اي تکرهون
دخوله في بيوتكم سواء كرهتم ذاتة ام لا وعبر بفرش لان الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه اي انه ليس للزوجة ان تمكن احدا ولو امرأة او محرما من دخول
بيت زوجها الا اذا علمت عدم كراهية زوجها لذلك هكذا حمله القرطبي النووي على العموم **قوله** فان فعلن ذلك الخ اي بدن رضاكم لفظ صريح او بقرائن قلو
شككن انهم يكرهونه لم يمكن لان الاصل المنع **قوله** ضربا غير مبرح الخ بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء المشددة وحاء مهيأة اي غير شديدا شاق من الراجح
وهو المشقة وقال الخطابي معنى الحديث ان لا يأذن لاحد من الرجال بدخول فيحدث اليهن وكان الحديث من الرجال الى النساء من عادات العرب لا يجدن
عيبا ولا يعدونه رية فلما نزلت آية الحجاب وصار للنساء مقصورات عن محادثتهن والقعود اليهن وليس المراد بوطئ الفرج هنا نفس الزنا لانه محرم
على الرجوع كلها فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ولو اريد الزنا لكان الضرب الراجح هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من الرجم دون الضرب الذي
ليس بمبرح وذكر المازني وعياض نحوه **قوله** ولهن عليكم رزقهن الخ اي وجوبا والمراد بالرزق المأكول والمشروب وفي معناه سكنهن **قوله** بالمعروف الخ
اي على قدر كفايتهن دون سرف ولا تقدير وباعتبار حالكم فقرا وغي **قوله** لن تضلوا به الخ اي بعد تركي آياه فيكم او بعد امتسك به والعمل بما فيه
وفي هذا التركيب اجماع وتوضيح وذلك لبيان ان هذا الشيء الذي تركه فيه شيئا جليلا عظيما فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ثم لما حصل من هذا الشئ
التام للسمع وتوجه الى سماع ما يرد بعد واشتاتت نفسه الى معرفته بتبينه بقوله كتاب الله بالنصب يدل من مفعول تركت جوفيه الولي فان كان الرأية
ولا يجوز رفعه خارجا عن ذلك اي وهو ولم يذكر السنة مع ان بعض الاحكام ليست فاد منها لانداجا تحتها فان الكتاب هو المبين لكل بعضها بلا واسطة وبعضها
بواسطة قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال تعالى ليثبتن للناس ما نزل اليهم كذا في شرح المواهب قال القاري وانما اقتصر على
الكتاب لانه مشتمل على العمل بالسنة لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وقوله تعالى وما اشكر الرسول فحذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فيلزم من
العمل بالكتاب العمل بالسنة وفيه ايماء الى ان الاصل الاصيل هو الكتاب **قوله** وانتم تسألون عني الخ بصيغة المجول قال الطيبي عطفت على مقدر اي قد
بلغت ما ارسلت به اليكم جميعا غير تارك لشيء مما بعثت وانتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت باي شيء تجيبون ودل على هذا الحذوف الفاء في قوله فما
انتم قائلون **قوله** فما انتم قائلون الخ اي اذا كان الامر على هذا فباي شيء تجيبونه **قوله** انشهد انك قد بلغت الخ اي بلغت الرسالة واديت الامانة
ونصحت الامة وقال الولي العراقي تسألون عني في القيامة او البرزخ فما انتم قائلون حين سؤلوا على الاظهر او الاك في جوابي ويترتب عليها قولهم نشهد
اي في القيامة على الاظهر او الاك قال وحديث المعول في الثلاثين يدل على تبليغ جميع امريه ونصحي جميع الناس الموجودين والذين سيوجدون **قوله**
فقال باصبعه السبابة الخ اي اشار بما **قوله** يرفعها الى السماء الخ اي رافعا يالها فالحال من فاعل قال او مرفوعة فالحال من السبابة قال القرطبي هذا
الاشارة الى السماء لا انها قبل الدعاء والاعلوا الله تعالى المعنى لان الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختص بحجة وقد بين ذلك قوله وهو حكيم ايما كنتم

هذا الحديث
في كتاب
السنن
الطبراني

وينكثها إلى الناس اللهم اشهد ثلاث مرات ثم اقام فصلا الظهر ثم اقام فصلا العصر لم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة بذي يده

قوله ينكثها إلى الناس الخ يفهم التحتية وسكون النون وضم الكاف بعد ها فوقية قال عياض كذا الرواية في مسلم وهو جيل المعنى قيل صوابه ينكثها بموحدة وكذا روينا عن شيخنا أبي الوليد هشام بن أحمد في مسلم ومن طريق ابن الأعرابي عن أبي داود في سننه بموحدة ومن طريق أبي بكر التمار عنه بفوقية ومعناه يرددها ويقليها إلى الناس مشيرا إليه وهو من نكث كناية إذا قلبها هذا كلامه في الإكمال وقال القرطبي روايتي في هذه اللفظة وتقيدي على من اعتق من الأئمة المتقدمين بضم الياء وفتح النون وكسر الكاف مشددة وضم الياء بوحدة أي يدل لها إلى الناس وروى ينكثها مخففة الباء والنون وضم الكاف ومعناه يقلبها وهو قريب من الأول وروى ينكثها بفوقية وهي أبعد ها أنته - وفي الباب قال الأصمعي ضربته فنكته أي بالفوقية أي القاه على رأسه ووقع متكثفا وذكره الفارابي في باب قتل فيحتل أن يكون الحديث من هذا والمعنى ينكثها وفي المرقاة وينكثها إلى الناس كالذي يضرب بها الأرض والنكت ضرب رأس الأنامل إلى الأرض قوله اللهم اشهد الخ أي على حياتك بأثمة قد أقرأها في قد بلغت والمعنى اللهم اشهد أنت أذكرني بك شهيدا وفي شرح النووي للترمذي فإن قيل ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمهم الخطيب ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بفعله للمناسك عن بيانه بالقول لأنه أوصى واعتنى بما أهمته في الخطبة التي قالها والخطباء بعد ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يعقبن بشا هلتها ونقلها فاستحب لهم البيان بالقول وفيه حجة لما لكيه وغيره أن خطبة عمره فودة أذ ليس فيه أنه خطب خطبتين وماروى في بعض الطرق أنه خطب خطبتين فضعيف كما قاله البيهقي وغيره أنته - وقد تكلم عليه الشوكاني في شرح المنتقى فراجع قوله ثم اذن الخ أي بلال رضي الله عنه كما هو المصريح في بعض الروايات قوله ثم اقام فصلا العصر الخ أي تجمع بينهما في وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نساك عندا وعندك وألوازمي وجمع سفر عند الشافعي خلافا لبعض أصحابه وفي الدر المختار وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر بأذان وأقامتين قال ابن عابد في قوله بأذان أي واحد لأنه للإعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله أقامتين أي يقيم الظهر ثم يقيم العصر كان الإقامة ببيان الشرع في الصلوة بخلاف الجمع بالمزدلفة لأن الصلوة الثانية هناك تؤدى في وقتها فتستغنى عن تجديد الإعلام الثانية هنا ففي غير وقتها تقع الحاجة إلى إقامة أخرى للإعلام بالشرع فيها - ولهذا الجمع أي الجمع بجرافات عند الحنفية شرط مذكورة في الفقه منها الإمام الأعظم وأما فيه وليس هذا موضع البسط والله سبحانه تعالى أعلم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وإنما جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بغيره لأن للناس يومئذ اجتماعا ليعمل في غير هذا الوطن والجماعة الواحدة مطوية ولا بد من أقامتها في مثل هذا الجمع ليراه جميع من هنالك ولا يتيسر اجتماعهم في وقتين وإيضاً فلان للناس اشتغالا بالذكر الدعاء وهما وظيفة هذا اليوم ورعاية الأوقات وظيفة جميع السنة وإنما يتوحد في مثل هذا الشيء البديع التادر قوله ولو يصل بينهما شيئا الخ أي من السنن والنوافل - قوله حتى أتى الموقف الخ أي أرض عرفات أو اللام للعهد والمراد موقفه الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسرة في الرقوت بعرفة أن اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى إجماعا له متضرعين إليه له تأثير عظيم في نزول البركات وانتشار الرحمات ولذلك كان الشيطان يومئذ أحر وأحقرا يكون وإيضاً فاجتماعهم ذلك تحقيق لمحنة العرضة وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام على ما يذكر في الأخبار عن آدم فمن بعده والأخذ بما جرت به سنة السلف الصالحين أصل أصيل في باب التوقيت قوله في الصخرات الخ بفحش الأجرار الكبار في المفترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى في ذلك المكان وكان الوقوف على الصخرات صحته تقديره ولا يظهر أنه تجوز بالبطن عن الوجه والتقدير جعل وجهه ناقته وهذا أن كانت الصخرات في قبلته لأنه إنما وقف مستقبل القبلة وقال القرطبي يعني أنه علا على الصخرات ناحية منها حتى كانت الصخرات تحاذي بطن ناقته قال الولي العراقي لأحاجة هذا لأن من وقف بجذء صخرة على ناقته صار بطنها بجذء أي إلى جانبها وليس يشترط في حاذية بطن الناقة لها أن يكون عاليا عليها - قوله وجعل جبل المشاة الخ جبل بغير الرحلة وسكون الموحدة ولا ماطال من الرمل وقيل الضخم منه والمشاة جمع ماش والمراد جعل صف المشاة ومجتمعهم يديده وقيل أراد طريقهم الذي يسلكونه في الرمل والأول أشبه بالحديث قاله عياض ومثله لابن الأثير لكنه صدر بالقول الثاني وحكي الأول بقيل وقال النووي روى جبل بمهلة وموحدة ساكنة وروى بجيم وفتح الباء قال عياض الأول أشبه بالحديث وجبل المشاة مجتمعهم وجبل الرمل ماطال منه وضخم ولما بالجمع فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجاله وتعقبه الولي العراقي بأن ما ذكره من روايتي هذه اللفظة بوجهين وترتب هذين المعنيين على هذين الوجهين لمراره في كلام القاضى لا في الإكمال ولا في المشارق ولا في كلام غيره أيضا - وفيه استحباب الوقوف عند الصخرات قال النووي وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمه أنه لا يصح الوقوف لأنه يغلط بل للصواب جواز الوقوف في كل جزء

الجمع بين الظهر والعصر وقت الظهر بغيره بأذان وأقامتين وهو نساك عند الحنفية

واستقبل القبلة فلم ينزل واقفا حتى غربت الشمس ذهب الصفرة قليلا حتى غاب القصر أردت أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصور الزمان حتى ان رأسها ليصيب مؤرك رحله ويقول بيد اليمنى ايها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزلفة فصلى بها المغرب والعشاء

من ارض عرفات وان الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند الصخور فان عجز عنه فليقرب منه بحسب الامكان وفي رد المحتار قال قاضي القضاة بكه الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقت عليه بعض من يعتدل عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وانه الفجوة المستقيمة المشرفة على الوقت التي عن يمينها وورائها صخرة متصلة بصخور الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب لقليل بحيث يكون الجبل قبالك بين اذ استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك لقليل ورامه ام - ونقله في الباب ايضا باختصار قال لقاضي محمد عيل والبناء المربع هو المعروف بمطعم آدم ويعرف بجذائمه صخرة مخروقة تتبع هي واحولها من تلك الصخور المفترشة وما ورائها من الصخور السوداء المتصلة بالجبل **قوله** واستقبل القبلة الخ فيستحب استقبالها في الوقوف بعرفة للاتباع **قوله** حتى غربت الشمس الخ قال لقاضي اي أكثرها او كادت ان تغرب **قوله** حتى غاب القصر الخ قال لقاضي اي جميعه ام - هكذا هو في جميع النسخ بلفظ حتى بقوية فتحتية فاية وكلاي داود حين بتحتية فنون وقيل انه الصواب هو منهم الكلام وحتى ووجهه عياض قال النووي باحتمال انه على ظاهره وتكون الفاية بيانا لقوله غربت الشمس ذهب الصفرة لان غروبها يطلق مجازا على مغيب معظم القصر فان ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القصر في المرافقة قبل صوابه حين غاب القصر في نظر الايظم معنى لقوله ذهب الصفرة قليلا حين غاب القصر كان القائل غفل عن قيدا لقلة وزهول عن العناية التي تطابق الدلالة **قوله** وادف أسامة خلفه الخ فيه حواذ الارواح اذا كانت الدابة مطيعة قد تظاهرت به الاحاديث **قوله** وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الزاثير اي ابتداء السير ودفع نفسه نحوها او دفع ناقته وجعلها على السير قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اغاد فبعد الغروب رد التحريف الجاهلية فاعلم كانوا لا يدعون الا قبل الغروب وكان قبل الغروب غير مضبوط وبعد الغروب امر مضبوط وانما يومئذ مثل ذلك اليوم بالامر المضبوط **قوله** وقد شق لهم الشين المعجمة والنون الخفيفة فقات معناه ضم وصيق **قوله** للقصور الزمان الخ اي صمته وضمه عليها وكفها به والزمان والخطام ما يشد به رؤس الأكبل من جل اوسير او نحوه لتقاد وتساق به قاله عياض في المشارق **قوله** مؤرك رحله الخ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء فكانت قطعة من جلد محشوة شبه المخدة تجعل في مقدم الرجل يضع الركاب رجله عليها متوركا ليستريح من وضعهما في الركاب فاراد بذلك انه بالغ في جاذب رأسها اليه ليكفها عن السير ودخله بفتح الراء وحاء مائلة قال القسطلاني وفي نسخة من مسلم رجله بكسر الراء بعد هاجم قال النووي وفي هذا استحباب الرفق في السير من الركاب بالمشاة وبأصحاب الدواب الضعيفة **قوله** ويقول بيد اليمنى الخ يشير بها - **قوله** السكينة السكينة الخ مرتين اي الزموا السكينة يعني الرفق والوقار والطائفة وعدم الزحمة فالنصب على الأغراء **قوله** جبلا من الجبال الخ بجاء مائلة مكسورة جمع جبل التل اللطيف من الرمل الضخم وقد تقدم معناه **قوله** أرخى لها قليلا الخ اي أرخى للقصور الزمان رخاء قليلا او زمانا قليلا **قوله** حتى تصعد الخ فيضم الغريقية رباعيا وفتحها ثلاثيا كما قال عياض والنووي وفي أمره بالسكينة الرفق بالناس الدواب والامن من الاذية بخلاف الجملة كما ان في رخائهم للقصور الرفق بالدواب لئلا يجتمع عليها مشقة الصعود ومشقة الشنق صلوات الله وسلامه عليه ما ألقاه وأرجه **قوله** حتى أتى المزلفة الخ في شرح المواهب مريض بين عرفة ومنى وطما من الحرم وهي المسماة بجميع بفتح الجيم وسكون الميم وعين مائلة وسميت جمعا لان آدم اجتمع فيها مع حواء فأزلف اليها اي دنا وقرب منها وقربا انما سميت جمعا لانه يجتمع فيها بين صلاتين المغرب والعشاء وقيل لان الناس يجتمعون فيها فسميت جمعا وينزلون الى الله تعالى اي يتقربون اليه بالوقوف بها فسميت مزدلفة ام - قال النووي من الترفل والازدلاف وهو التهرب لان التجاج اذا اخاضوا من عرفات ازدلفوا اليها اي مضوا اليها وتقربوا منها وقيل سميت بذلك لجمع الناس اليها في ذلك من الليل اي ساعات ام - وفي شرح الاحياء اصله مزدلفة فابدل من البناء والقرب المحرم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في المبيت بمزدلفة انه كان سنة قديمة فيهم ولعلمهم اصطحا عليها لما رأوا من ان للناس اجتماعا لم يعهد مثله في غير هذا الموطن ومثل هذا مظنة ان يراهم بعضهم بعضا ويحط بعضهم بعضا وانما بتراحهم بعد المغرب وكانوا طول النهار في تعب يأتون من كل فج عميق فلو تجتمعوا ان يأتوا مني والحال هذه لتعبوا - **قوله** فصلى بها المغرب والعشاء الخ اي تجمع بينهما في وقت العشاء وفي شرح الاحياء للعلامة الزبيدي الحنفية قال المحب الطبري وهذا الجمع سنة ياجاج من العلماء وان اختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها فعد اكثر العلماء يجوز وقال الثوري واصحاب الرأي ان صلى المغرب دون مزدلفة فعليه الاعادة وجوزوا في الظهر والعصر ان يصلي كل واحدة في وقتها مع كراهية ام - وقال الرافعي ولو انفرد بعضهم في الجمع بعرفة وبمزدلفة او صلى احدي الصلاتين مع الامام والاخرى وحده جاز ويجوز ان يصلي المغرب بعرفة او في الطريق قال ابو حنيفة لا يجوز ويجب الجمع بمزدلفة ام قلت وعبارة اصحابنا واعاد مغربا آداة في الطريق واعرفنا ما لم يطلع الفجر هذا قول ابو حنيفة وعمل وقال ابو يوسف

الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة اذا كان داخل
وانما وجوه عدة لا امكن احكامها

بأذان واحد وأقامتين

يجزئه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى يعرفات لأبي يوسف أنه إذا هاتفي وقتها فلا تجب أعادتها كما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصير مسيئاً بتركه ولهما حديث أسامة الصلواة أمانك معناه وقت الصلوة وبهم يفهم وجوب التأخير وإنما وجب ليكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الأعادة ما لم يطالع الفجر ليصير جامعاً بينهما وإذا طالع الفجر لا يمكنه الجمع فتسقط الأعادة، انتهى - **قوله** بأذان واحد وأقامتين إنما قال الزبيدي في شرح الأحياء هو الذي في حديث جابر الطويل عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسمعهما بينهما شيئاً وهو قول أحمد وأصح قول الشافعي وغيرهما من العلماء وبه قال زفر من أصحابنا واختاره الطحاوي وسرجه بن الهيثم واستدلوا بما تقدم من حديث جابر وحديث أسامة في الصحيحين وفيه فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم أقامت الصلوة فصل المغرب ثم أناخ كل إنسان بعينه في منزله ثم أقيمت الصلوة فصل العشاء ولم يصل بينهما شيئاً وقال إبراهيم بن حنيفة بأذان واحد وأقامة واحدة لما أخرج إبوداؤد عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه قال أقيمت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة فأذن وأقام وأمر أنساً فأذن وأقام فصل بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال الصلوة فصل بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائهم فقبل له في ذلك فقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليمان بن أسود وأخرج ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة المغرب والعشاء بأقامة واحدة وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وأقامة واحدة وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جابر أنفضنا مع ابن عمر فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انصرفت قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة قال ابن الهمام فقد علمت ما في هذا من التقاء رض فإن لم يرتج ما اتفق عليه الصحيحان على ما انفرد به مسلم وإبوداؤد حتى تساقط كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الأقامة بتعدد الصلوة كما في قضاء الفوائت بل أولى لأن الصلوة الثانية هنا وقتية فإذا أقيمت الأولى المتأخرة عن وقتها المعهود كانت الحاضرة أولى أن يقرأ لها بعدها والله أعلم وقال مالك بأذانين وأقامتين وأصح بفعل ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أحمد البخاري وابن أبي شيبة ولفظ الأخير فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصل المغرب ثلاثاً ثم أقمته ثم أذن وأقام فصل العشاء ركعتين ومنهم من قال يجمع بينهما بأقامتين دون أذان واحتجوا بما رواه البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً كل واحدة بأقامة ولم يسمعهما ولا على أثر كل واحدة منهما وأخرجه إبوداؤد وقال ولم يناد في الأولى ولم يسم على أثر واحدة منهما وفي رواية عنه أيضاً ولم يناد في واحدة منهما وحكى البغوي والمندري أن هذا قول الشافعي وأصحاق بن راهويه وحكى غيرهما أن أصح قوليه ما تقدم ومنهم من قال بأقامة واحدة دون أذان ودليلهم ما رواه الشيخان والنسائي عن ابن عمر أنه صلى بجمع المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرفت فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان زاد النسائي ولم يسم بينهما ولا على أثر واحدة منهما وأخرجه إبوداؤد وزاد بعد قوله بأقامة واحدة ثلاثاً واثنين وروى الجمع بأقامة واحدة عبد الله بن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه سعيد بن جابر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه إبوداؤد وبه قال سفيان الثوري وقال ما فعلت أجزاءك قال المحب الطبري وهذه الأحاديث المختلفة في هذا الباب توهم التضاد والتهافت وقد تعلق كل من قال بقول منها لفظاً ما تضمنه ويمكن الجمع بين أكثرها فنقول قوله بأقامة واحدة أي لكل صلوة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صرح بأقامتين ثم نقول المراد بقول من قال كل واحدة بأقامة أي ومع أحدهما أذان تدل عليه رواية من صرح بأذان وأقامتين وأما قول ابن عمر لما فرغ من المغرب قال الصلوة قد يوهم الاحتفاء بذلك دون أقامة ويتأيد برواية من روى أنه صلاهما بأقامة واحدة فنقول يحتمل أنه قال الصلوة تنبيهاً لهما عليها لئلا يشتغلوا عنها بأمر آخر ثم أقام بعد ذلك أو أمراً بالأقامة وليس في الحديث أنه اقتصر على قوله الصلوة ولم يسم ونقول العدة من هذه الأحاديث كلها حديث جابر دون سائر الأحاديث لأن من روى أنه جمع بأقامة معه زيادة علم على من روى الجمع دون أذان ولا أقامة وزيادة الثقة مقبولة ومن روى بأقامتين فقد أثبت ما لو ثبتته من روى بأقامة فقط به عليه ومن روى بأذان وأقامتين وهو حديث جابر وهو أثبت الأحاديث فقد أثبت ما لو ثبتته من تقدم ذكره فوجب الأخذ به والوقوف عنده، ولو صح حديث مسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث حديث ابن مسعود الذي أخذ به مالك من أذانين وأقامتين لوجب المصير إليه لما فيه من إثبات الزيادة ولكن لا سبيل إلى التقدم بين يدي الله ورسوله ولا إلى الزيادة على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم والله أعلم - وفي عمدة القاري وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواة الكوفيين مع كونه موقوفاً ومخبراً لم يرويه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع وقال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة

وليس بينهما شيئاً ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة

وهو ان يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روي عن ابن مسعود مع انه لا يدلون به احداً قلت لا تجب ههنا اصلاً اما وجب فعله مالاً فلا نه اعتدل على صنيع عرف ذلك وان كان لم يروه في الموطأ واما الكوفيون فأنهم اعتدلوا على حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم، ام - وقال ابن حزم واشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر فإنه روى عنه من علم الجمع بينهما بأذان وإقامة وروى عنه أيضاً بأقامة واحدة وروى عنه موقوفاً بأذان واحد وإقامة واحدة وروى عنه مسنداً الجمع بينهما بأقامتين وروى عنه مسنداً بأذان واحد وإقامة واحدة، ام - قلت فقد ظهر ما نقلناه ان الاحاديث في هذا الباب كثيرة الاضطراب لاسيما في التطبيق بينهما الا بتعسف شديد لتوحد القصة وقد ترجم ما ذكرنا من كلام المحب الطبري وحده الأذان وتعد الأقامة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أصحابنا محمول على وقوع الفصل بين الصلوتين بأناخة كل انسان بعباده كما ورد في حديث أسامة عند الشيخين والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب - قوله وليس بينهما شيئاً أي من النوافل السنن، والنافلة تسمى سجدة لاشتغالها على التسبيح فيه المواصلة بين الصلوتين المجهوتين، قال ابن عابد بن رحمه الله وأشار صاحب الدر المختار الى انه لا تطرح بينهما ولو شئت مؤكدة على الصحيح ولو تطرح أعاد الأقامة كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر حتى قال في شرح الباب ويصلى ستة المغرب العشاء والوتر بعد ما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس سره السامي في منسكه، ام قوله ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي للنوم تقوية للبدن ورحمة للامة وكان في غماره عبادات كثيرة يحتاج الى النشاط فيها قوله حتى طلع الفجر أي في المواهب شرجه وترك عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى أصبح لما تقدم له من الاعمال بعفته من الزوال من الزوال الى ما بعد المغرب واجتهاده عليه السلام في الدعاء وسيره بعد المغرب الى المزدلفة واقصر فيها على صلوة المغرب العشاء قصرها وجمعها جمع تأخير وقد بقيت ليلته مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى توترت قدماه ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عفته من التعب قد قال ان يجلس عليك حقاً ولما هو بصدده يوم الآخر من كونه خريص الشريفة المباركة ثلاثاً وستين بدنه وياق المائة فخره على به وذهب الى مكة لطواف الأفاضة ورجع الى منى كما نبه عليه الولي العراقي في شرح تقريب الاسانيد للنووي وفي الدر المختار ويحييها فانما اشرفت من ليلة القدر، ام - قال ابن عابد بن رحمه الله ويحييها اي ليلة العيد بان يشتغل فيها وفي سعتها بالعبادة من صلوة او قراءة او ذكر او دلالة علم شرعي وتوخذ ذلك وقوله فانما افضل الخ قال ح اي في حد ذاتها لا في حق من كان بمزدلفة، انقح، قال القاري ثم المبيت عندنا ستة وعليه بعض المحققين من الشافعية وقيل واجب وهو مذهب الشافعي وقيل لكن لا يصح الا به كالوقوف وعليه جماعة من الأجلة وقال مالك النزول واجب المبيت ستة وكذا الوقوف بعد ثلث المبيت بعظم الليل الصحيح انه بحضور لحظة بالمزدلفة قوله حين تبين له الصبح أي ظهر له، قال النووي فيه انه يبالغ بتقديم صلوة الصبح في هذا الموضع ويتأكد التكبير بها في هذا اليوم أكثر من تأكيده في سائر السنة للاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان وظائف هذا اليوم كثيرة فسق المبالغة بالتكبير للصبح ليتسع الوقت للمواظفة وقال صاحب الهداية وكان في التغليس نفع حاجته الوقوف فيجوز تقديم العصر بعرفة يعني لما جاز تجميع العصر على وقتها للحاجة الى الوقوف بعد ما فلان يجوز التغليس بالفجر وهو في وقتها أولى - قوله حتى أتى المشعر الحرام أي بفتح الميم والعين كما في القرآن وقيل بكسر الميم سمي المشعر لانه محل للعبادة والحرام لانه من الحرم والحرمته وأخرج البخاري ومسلم من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم وقف بالمزدلفة وقال وقفت ههنا ومزدلفة كلها موقفه أخرجه ابو داود والترمذي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أصبح بجمع أي قمره فوقف عليه وقال هذا قبره وهو الموقف وجمع كلها موقف قال الترمذي حسن صحيح وفي حديث جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهللها ووحل ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهللها ولا تشقوا على أنفسكم الا ان ما ههنا مشعر كل واحد وأخرج ابو داود الترمذي عن ابن عمر قال المشعر الحرام بالمزدلفة كلها وقال اللامي والمشعر من المزدلفة فان المزدلفة ما بين مازي عرفة ووادى محترام - قال المحب الطبري قوله تعالى فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتِ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وقال اكثر المفسرين المشعر الحرام هو المزدلفة ودل عليه حديث ابن عمر السابق وحديث علي وجابر المتقدمان يدلان على ان قرح هو المشعر الحرام وهو المعروف في كتب الفقه فتعين ان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً دفعا للاشتراك اذ المجاز خير منه فترجح احتمالهما عند التعارض فيجوز ان يكون حقيقة في قرح فيجوز إطلاقه على الكل لمضمناه اياه وهو اظهر الاحتمالين في الألفية فان قوله تعالى عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يقتضي ان يكون الوقوف في غيره وتكون المزدلفة كلها عند ما كانت كالحريرة ولو أريد بالمشعر الحرام المزدلفة لقال من المشعر الحرام ويجوز ان يكون في المزدلفة كلها وأطلق على قرح حدة تجوز الاشتغال عليه كلها وجهاً من جهة المجاز لانه اطلاق اسم الكل على البعض وبالعكس وهذا القائل يقول حرم للمعاني يقوم بعضها مقام بعض فقامت عند مقام في

فدعاه وكبره وهله

وفي الحديث ولا شراً يصديق كل واحد من الاحتمالين، وقبح كثر موضع من المزدلفة وهو موقف قريش في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة وفي الصحاح قرح اسم جبل بعرفة قال المحب الطبري وقد بني عليه بناء فمن تمكن من الرقي عليه رقى والا وقعت غداً مستقبل القبلة فيلغو ويكبر ويهتل ويؤخذ ويكثر من التلبية الى الاسفار ولا ينبغي ان يفعل ما تطابق عليه الناس اليوم من النزول بعد الوقت من دبر في وسطهم مضيق يزدحم الناس على ذلك حتى يكاد يهلك بعضهم بعضاً وهو بدعة شنيعة بل يكون نزوله من حيث رقيه من الدرج الظاهر فالواسعة وقد فكر ابن الصلاح في مناسكه ان قرح جبل صغير في آخر المزدلفة ثم قال بعد ذلك وقد استبدل الناس بالوقوف على الموضع الذي ذكرناه الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزدلفة ولا تتأذى به هذه السنة هذا آخر كلامه والظاهر ان البناء انما هو على الجبل ولم أر ما ذكره غيره والله اعلم - كذا في شرح الاحياء للنزيل في المزدلفة

قوله فدعاه الخ في المواهب اللدنية عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة فأجيب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني آخذ للمظلوم منه قال اي ربي ان شئت اعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما اصبح بالمزدلفة أعاد فأجيب اني ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال تبسم فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باني انت وأنتي ان هذه ساعة ما كنت تضحك فيها فما انذيت اضحكك اضحك الله منك قال ان عبد الله ابليل لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفرت لأمتي اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعووا لويل والشبور فأضحكني ما رأيته من جرحه رواه ابن ماجه ورواه ابو داود ومن الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يضعفه، قال الزرقاني اي سكت عليه فمر به عند صلح الحجة وقلاخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة ما ليس في الصحيحين من طرق وقد صنف الحافظ ابن حجر فيه كراساً سماه قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج قال في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح ارجح او ضعيف او منكروا وموضوع قال فأجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث المغفرة للحجاج في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح ارجح او ضعيف او منكروا وموضوع قال فأجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث العباس بن مرداس فانه يخرج في مسند احمد اخرج ابو داود طرفاً منه وسكت عليه علم رأي ابن الصلاح ومن تبعه حسن وعلى رأي الجمهور كذلك لكن باعتبار انضمام الطرق الاخرى اليه ثم قال الحافظ انشاء كلامه حديث العباس يغفره يدخل في حد الحسن على رأي الترمذي ولا سيما بالنظر الى مجموع هذه الطرق بطرق ذكرها قال واورده ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس وقال فيه كنانة منكرو الحديث جداً ولا ادري التخليط منه او من ولده وهذا لا ينضج دليلاً على انه موضوع فقد اختلف قول ابن حبان في كنانة فذكره في الثقات وفي الضعفاء وذكر ابن مندة انه قيل ان له رواية منته صلى الله عليه وسلم واما ولده عبد الله بن كنانة ففيه كلام ابن حبان ايضاً وكل ذلك لا يقتضيه وضعه بل غايته ان يكون ضيقاً ويعتضد بكثرة طرقه واورده حديث ابن عمر في الموضوعات ايضاً وقال فيه سيد العزيز بن ابي رزاد تفرقه عن ابن عمر قال ابن حبان كان يحدث على التهور الحسبان وهو مردود فانه لا يقتضيه انه موضوع مع انه لو ينقده به بل له متابع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا كلام الحافظ لمخصراً وهو كلام متقن امام في الفن فلا عليك ممن اطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يحتج به وقال الطبري بعد من ائنه حديث ابن عمر انه محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها مع العزم على انه يوفي اذا قدر ما يمكن توفيته وقد مر اه اي حديث العباس بن مرداس البيهقي في السنن الكبرى بنحو روايته ابن ماجه سابقة وكذا الطبراني في الكبير وعبد الله بن احمد في زوائد المسند لابيه وابن عدي وصححه الضياء كما مر وقد قالوا ان تصحيحه اعلى من تصحيح الحاكم ثم قال البيهقي وله شواهد كثيرة فخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عباد بن الصامت والبيهقي وابن منيع من حديث انس وابن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن عمر الدارقطني وابن حبان من حديث ابي هريرة وابن مندة من حديث عبد الله بن زيد ذكر مراراً يثبتم الحافظ في مؤلفه بنحو حديث عباس بن مرداس فان صح بشواهده ففيه الحجة وان لم يصح فنحن في غنية عن تصحيحه فقد قال الله تعالى "وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ" وظلم بعضهم بعضاً دون الشك فيدخل في الآية انتقده وهو حسن - وفي الحديث الصحيح من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمته وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بالحقوق ولا تسقط الحقوق انفسها فمن كان عليه صلاة او صيام او زكاة او كفارة ونحوها من حقوق الله او شيء من حقوق العباد لا تسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تأخيرها فنفس التأخير يسقط بالحج لا هي نفسها فلما اؤخره بعد اي الحج تجدد اثر آخر فالج المبرور يسقط اثر المخالفة لا الحقوق قال ابن تيمية من اعتقد ان الحج يسقط ما وجب عليه من الحقوق يستتاب ولا تقتل فجعله مرتكباً لهذا الاعتقاد ولا يسقط حتى الاذى بالحج اجماعاً والاعظم كذا في شرح المواهب - وقال ابن عابد بن مرداس يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثر التأخير لم يتحقق منه اثر بعد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر اما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث - ثم قال اعلم ان تجوز تكفير الكبار بالهجرة والحج متواف لتقل عياض الاجماع على انه لا يكفر الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم ايضاً بل القول بتكفير اثر المظالم وتأخير الصلوة ينافيه لانه كبيرة وقد كثرها بالحج بلا توبة وكذا ينافيه عموم قوله تعالى "وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ"

بأنه لا يكفر الا بالحج والحج المبرور على حديث عباس بن مرداس

ووجه فلم ينزل واقفا حتى اسفر جذاً افدفع قبل ان تطلع الشمس اذعت الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر ابيض وسيماً فلما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به طعن يجرب فطفق الفضل ينظر اليه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل فحول الفضل وجهه الى الشق الاخر ينظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الاخر على وجه الفضل فصوب وجهه من الشق الاخر ينظر حتى اتى بطن مختبر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى

وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصراً على الكبار كلها سوي الكفر فانه قد ينفق بشقاعة او يحضر الفضل والحاصل كما في الجحيم المسئلة ظنية فلا يقطع بتكفير الجحيم للكبار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى اعلم - **قوله** ووجه انهم فواحش من يعجل بقوله تعالى فاذكروا الله عند المشركين **قوله** فلم ينزل واقفاً الخ قال ابن عابدين هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيوتة بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر واجبة خلافاً للشافعي فيها كمل في الباب شرحه قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما شرع الوقوف بالمشركين لانه كان اهل الجاهلية يتفاحرون ويتراؤن فابذل من ذلك اكثر فذكر الله ليكون كابتاح عن عاداتهم ويكون التنويه بالتوحيد فذلك الموطن كالمناصفة كانه قيل هل يكون ذكر كرم الله اكثرا وذكر اهل الجاهلية مفاخرهم اكثر - **قوله** حتى اسفر جذاً الخ اي اضله الفجر ضاءة تامة قال المحب الطبري وهذا الحمل السنة في المسبب بالمزدلفة وعليه اعتماد من اوجب ذلك وقال ابو حنيفة اذا لم يكن بها بعد طلوع الفجر لزمه دمر الاعلى من ضعف او غيره فان كان بها اجزاء وان لم يكن قبله وهو ظاهر ما نقله البغوي عن مالك واحمد - **قوله** فادفع قبل ان تطلع الشمس الخ صريح في انه دفع قبل طلوع الشمس وبه اخذ الجمهور قال النووي قال ابن مسعود وابن عمر ابو حنيفة والشافعي وجهان العلم لا ينزل واقفاً فيه يدعو ويذكر حتى يسفر الصبح جذاً كما في هذا الحديث وقال مالك يلحق منه قبل الاسفار والله اعلم ونقل الطبري عن طاووس قال كان اهل الجاهلية يدعون من عرفه قبل ان تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد ان تطلع الشمس يقولون اشرك ثبير الخ فاحرق الله هذه وقدم هذه قال الشافعي يعني قدم المزدلفة قبل ان تطلع الشمس واخر عرفة الى ان تغيب الشمس **قوله** وسيما الخ بفتح الواو وكسر الهمزة حسناً وصيغاً فوصفه بوصف من يفتن به **قوله** مرت به طعن الخ بضم الطاء والعين ويجوز اسكان العين جمع طعينة كسفينة وسفن واصبل الطعينة البعير الذي عليه امرأة ثم تسمى به المرأة محارزاً الملا بسترها البعير كما ان الراوية اصلها الجمل الذي يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرنا **قوله** يجرب الخ قال القسطلاني بفتح الياء وضمتها وسكون الجيم **قوله** فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل الخ يمنع من النظر اليه خوفاً عليه وعليهن من الفتنة قاله الزرقاني قال النووي فيه الحث على غض البصر عن الاجنبيات وغضهن عن الرجال الاجانب وهذا مخنه قوله وكان ابيض وسيماً حسن الشعر يعني انه بصفة من تفتن النساء به لحسنه وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لوى عنق الفضل فقال له عباس لويت عنق ابن عمك قال ابيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما فهذا يدل على ان وضعه صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفيه ان من راي منكراً وامكنه انزاله بيده لزمه انزاله فان قال بلسانه ولم يتكلم المقول له وامكنه بيده اثم ما كان مقتصر على اللسان والله اعلم - **قوله** من الشق الاخر الخ اي من غلبة الطبع - **قوله** حتى اتى بطن مختبر الخ بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المصليين واختلوا في محشر فيقول هو واديين مزدلفة وفيه قيل ما حسبته في مزدلفة فهو منها واحسبته في منى فهو منها وصوبه بعضهم وقد حله ومزدلفة كلها موقف الا بطن مختبر فيكون على هذا قدا طلق بطن مختبر والمواد منه ما خرج من مزدلفة واطلاق اسم الكل على البعض جائز مجازاً شائئاً وسمي بذلك لانه حفر فيل اصحاب الفيل اي اعيان وقيل لا يحسن ساكنيه ويتجههم وحسرت الناقة اتعبتها وقال ابو جعفر الطحاوي ليس وادي مختبر من منى ولا من المزدلفة فالاستثناء في قوله الا وادي مختبر قطع **قوله** فحرك قليلاً الخ اي حرك ناقته واسرع السير قليلاً وفي الدر المنثور ان اذ بلغ بطن مختبر اسرع قدر رمية حجر وقال الشافعي في الامر وتحريكه صلى الله عليه وسلم الراحة فيه يجوز ان يكون ذلك لسعة الموضع ويجوز ان يكون فعله لانه ما رى الشياطين وقيل لانه كان موقفاً للنصارى فاستحب الاسراع فيه واهل مكة يستعملون هذا الوادي وادي النار يقال ان رجلاً اصطاد فيه فزلت ناره فحرقته وقال الاسنوي وظهر لي مخنه آخر في حكمة الاسراع وهو انه مكان نزل فيه العذاب على اصحاب الفيل القاصدين هدم البيت فاستحب فيه الاسراع لما ثبت في الصحيح امره المار على مارد ثمود ونحوه بذلك قال غيره وهذه كانت عادته صلى الله عليه وسلم في المواضع التي ينزل فيها باسم الله بأعماله قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما وضع بالمختبر لانه محل هلاك اصحاب الفيل فمن شأن من خاف الله وسلطوته ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب لما كان استشعاره امر اخفياً مضطرباً ففعل ظاهر منكر له منبه للنفس عليه ام - قال الزرقاني وهذا الجواب مبني على قول الاصمخاني انه هو ان اصحاب الفيل لم يخلوا الحرم وانما اهلكوا قرب اوله والله اعلم **قوله** ثم سلك الطريق الوسطى الخ قال النووي فيه ان سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو غير الطريق الذي ذهبت العرفات وهذا مخنه قول اصحابنا يذهب الى عرفات في طريق ضب ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريقين تفافلاً بتغير الحال كما فعل صلى الله عليه وسلم في دخول مكة

التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف

حين دخلها من الشنية العليا وخرج من الشنية السفلى وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر وحول رواه في الاستسقاء وأما الجمرة الكبرى فهي جمرة العقبة وهي التي عند الشجرة قوله عند الشجرة أي هذا يدل على أنه كان هناك شجرة كما في اللغة، وفي هذا الحديث رمي جمرة العقبة راكبا وفي الباب الأفضل أن يرمى جمرة العقبة راكبا وغيرهما شيئا في جميع أيام الرمي وفي الكنز وكل رمي بعد رمي فارمه ما شيئا ولا فراكبا قال في الجوهريان للأفضل اختيار لقول أبي يوسف علي حكاية في الظهيرية عن إبراهيم بن الجراح قال دخلت على أبي يوسف فوجدته مغصا عليه ففهم عني فقال يا إبراهيم أيما أفضل للحاج أن يرمى راكبا أو راكبا فقلت راكبا فخطاني فقلت راكبا فخطاني ثم قال ما كان يوقف عندها فالأفضل أن يرمى راكبا ولا يوقف عندها فالأفضل أن يرمى راكبا قال فخرجت من عنده فما بلغت الباب حتى سمعت صراخ النساء أنه قد توفي إلى رحمة الله تعالى فلو كان شيء أفضل من ذلك لكان العلم لا يشتغل به في هذه الحالة لأن هذه الحالة حالة الندامة والحسرة، أم - وأما قول أبي حنيفة ومحمد فله ما في فتاوى قاضيتان أن الرمي كله راكبا أفضل في قول أبي حنيفة ومحمد وعلي ما في فتاوى الظهيرية أن الرمي كله ماشيا أفضل فإن ركب إليها فلا بأس به يعني عندها لأنه حكم قول أبي يوسف بعده فحصل أن في هذه المسئلة ثلاثة أقوال ورجح في فتح القدير ما في الظهيرية لأن ادائها شيئا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من أن يركب بالركوب بينهم بالرحمة ورميه عليه السلام راكبا إنما هو ليظهر فعله ليقنن به كطوافه راكبا، أم - ولوقيل بأنه ماشيا أفضل إلا في رمي جمرة العقبة في اليوم الأخير فهو راكبا أفضل لكان له وجه باعتبار أنه ذهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يزال في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له صلى الله عليه وسلم قوله فرماها أي قال للغزالي رحمه الله في الأحياء أماري الجمار فأقصد به الانقياد للأمر وظهورا للرق والعبودية وانتهاء لجمرة الامتنان من غير حظ للعقل والنفس فيه ثم أقصد به التشبه بإبراهيم عليه السلام حيث عرض له إبليس لعنه الله تعالى في ذلك الموضع ليدخل على وجه شبهة أو يفتنه بمعصيته فأمر الله عز وجل أن يرميه بالحجارة طردا له وقطعا لأمله فإن خطر لك أن الشيطان عرض له شاهد فذلك رماؤه أنا فليس يعرض لي الشيطان فأعلم أن هذا الخطأ من الشيطان وأنه الذي ألقاه في قلبك ليفتر عزمك في الرمي ويختل إليك أنه فعل لا فائدة فيه وأنه يضاهي اللعب فلم تشغل به فطرده عن نفسك بالجد والتشديد في الرمي فيه يرغم نفسك الشيطان وأعلم أنك في الظاهر ترى الحاصل إلى العقبة وفي الحقيقة ترى به وجه الشيطان وتقصم به ظهوره إذ لا يحصل رغبته أن لا يمتثل أمر الله سبحانه وتعالى تعظيما له بغيره الأمر من غير حظ للنفس والعقل فيد، أم قال الزبيدي رم في شرح الأحياء أعلم أن هذا الذي ذكره المصنف أولا وثانيا أن رمي الجمار أمر تعبدي والعقل النفس معزولان في ركع أعمال الحج هو الذي صرح به العارفون في كتبهم وروايتهم منه أنه غير معقول المعنى وليس إلا التقيد بالتشبه فقط وهو ليس على ظاهره فان في رمي الجمار اعتبارا لاهله في سياقه عبود ودفعة، أم - ثم أورد على وجه الإجمال من شاء فليأجبه وقال الشيخ الأجل لى الله الدهلوى قدس الله روحه والسرى في رمي الجمار ما ورد في نفس الحديث من أنه إنما جعل لأقامة ذكر الله عز وجل وتفصيله أن أحسن أنواع توقيت الذكر وأكملها وأجمعها لوجه التوقيت أن يؤقت بزمان وبمكان وبقا موحده ما يكون حافظا لعدده محققا لوجوده على رؤس الأشهاد حيث لا يخفى شيء وذكر الله نوعان، نوع يقصد به الإعلان بأنقياده لدين الله والأصل فيه اختيار رمي مع الناس دون الأكتار ومنه الرمي ولذلك لم يؤمر به ككتار هناك ونوع يقصد به انضباغ النفس بالتطلع للجوار وفيه لاكتار وايضا ورد في الأخبار ما يقتضيه أنه سنة سنهما إبراهيم عليه السلام حين طرد الشيطان في حكاية مثل هذا الفعل تنبيه للنفس أي تنبيه، أم - قال النووي وأما حكم الرمي فالشرع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير واجتمع المسلمين وهو نسك باجماعهم وذهبنا أنه واجب ليس بركن فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصي ولزمه دم وصح حجة وقال مالك يفسد حجة ويجب رميه بسبع حصيات فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست، أم - وفي المختار إذا ترك أكثر السبع لزمه دم كما لو لم يرم أصلا وإن ترك أقل منه كثلاث فما دونهما فعليه بكل حصاة صدقة ولا يشترط الموالاة بين الرميات بل يسن فيكره تركها قوله بسبع حصيات أي في المختار وجاز الرمي بكل مكان من جنس الأرض كالحجر والمدر والطين والمغرة وكل ما يجوز التمسك به ولو كفا من نراب فيقوم مقام حصاة واحدة، أم - وليطلب التفصيل وبيان الخلاف فيه من مظانه - قوله يكبر مع كل حصاة أي فيه أنه دين التكبير مع كل حصاة وفي المختار ظاهر الرمي لا يقتصر على الله أصبر فيرأه روي الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر رغم الشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل حجى مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا، قال النووي وفي الحديث أنه يجب التقرب بين الرميات فيرمين واحدة واحدة فإن رمي السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند أكثرين وموضع الدلالة لهذه المسئلة يكبر مع كل حصاة فهذا الصريح بأنه رمي كل حصاة وحدها مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي لتأخذه أعني مناسككم - وفي روى المختار سبع رميات بسبع حصيات فلو رماها دفعة واحدة كان عن واحدة كما في النص - قوله حصاة الخ قال في المرقاة بالخاء والذال المجتئين الرمي بركن الأصابع قال الطيبي بدل من الحصيات وهو بقدر رتبة الباقية

أقوال العلماء هل يستحب الرمي راكبا أم ماشيا

الحكمة في رمي الجمار

رمى من بطن الوادي ثم انصرفت الى المنحرف فخر ثلثا وستين بيده ثم اعطى عليا فخر باغير واشركه في هديه ثم امر من كل يد بثلثة ففجأت في قدير فطفت فأكلاما من لحبها وشربا من مرقها ثم ركب

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخنزير قال النووي اما قوله فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخنزير فكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضى عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخنزير قال وكذلك رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاضى رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل هو الصواب بل لا يجزئ غيره ولا يتم الكلام كذلك ويكون قوله حصي الخنزير متعلق بحصيات أى رماها بسبع حصيات حصي الخنزير يكبر مع كل حصاة فخص الخنزير متصل بحصيات واعتراض بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب، ام كلام النووي - ونسدى أن اتصال حصي الخنزير بقوله مع كل حصاة اقرب لفظا وانسب معنى ومع هذا الاعتراض ولا تخطئة على محل النسخين فان تعلقه بحصيات لا ينافى وجود مثل لفظا او نقل لا غايته انه اذا كان موجداً فهو واضح معنى ولا يكون من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه أى حصي الخنزير بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالروايتان صحيحتان وماساقي في الحديث عن جابر رواه الترمذى بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصي الخنزير وروى مسلم عنه بلفظ رماها بمثل حصي الخنزير يرجح وجود المثل ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما في المراجعة - وفي رد المحتار قيل كيفية الرمي ان يضع طرف ايمانه على وسط السبابة ويضع المحصاة على ظاهر ايمانه كأنه عاتق سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل ايمانه كأنه عاتق عشرة وقيل ياخذها بطن في ايمانه سبابة وهذا هو الصواب لأنه لا يسر المعتاد والخلاف في الاولين والخيار انما مقاديرها لا في النسخ وهذا بيان المندوب اما الجواز فيكون ولو لا كابر مع الكراهة، ام - وفي حديث ام جندب عند احمد بن داود وابن ماجه وزدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا واذار ميتة الجحيم فارموا بمثل حصي الخنزير قال الزرقاني أى لا يقتل بعضكم بعضا بالكلية حرم ولم يقصد حقيقة القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما اراد ادى بعضهم لبعض بالمزاحمة فسماه مثالا مجازا بقية قول الراوى أولا وزدحم الناس لكن قوله واذار ميتة الجحيم فارموا بمثل حصي الخنزير تدبر على النهى عن القتل الحقيقي بان يرموا بحجارة كبر اذا اصاب شخصاً قتله ولعل المراد الامر ان بناء على استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة قاله الولي وامرهم مع رصيه بمثلها لانهم كلهم لم يروا رصيه لكثرة رصيه ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخنزير لان دونها غير محسوب وفوقها ربما يورث في مثل هذا الموضوع قوله روى من بطن الوادي ان قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للرمى في بطن الوادي بحيث تكون منى عرقا والمزدلفة عن عينه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما روى اجزاء - ام وفي رد المحتار ورمى جرة العقبة من بطن الوادي ويكوز نزيها من فوق، قوله ثم انصرفت الى المنحرف قال الزرقاني وضع معروف وكلها منحرفا في الحديث قال ابن التين من النبي صلى الله عليه وسلم عند الجحيم الاولى التي تلى السجدة للخرافية فضيلة على غيره لقوله هذا المنحرف وكل من منحرف قوله فخر ثلثا وستين بيده ان قال النووي هكذا هو في النسخ ثلاثا وستين بيده وكذا نقله القاضى عن جميع الرماة سوى ابن مآهان فانه رواه بدنة قال وكلامه صواب ولا قول صواب قلت وكلاما حري فخر ثلثا وستين بدنة بيده قال الشيخ ولي الله الدهلوى رحمه الله انما نحو بيده هذا العدد ليشكروا اولاة الله في كل سنة من عمر بدنة قوله فخر باغير انما يفتح المجتهد والمواظع والراء أى ما بقى من البدن وكانت مائة وفي البخارى عن علي لما خر صلى الله عليه وسلم بدنه فخر ثلاثين بدنه وأمر من فخرت ماثرها وفيه ايضا عن غرق بن الحارث الكندى شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى البدن فقال ادعوا لى ابا حسن فدعى له على فقال خذ بأسفل الحربة واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب وأردف عليا وجمع الخافق على الدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفراد بخير ثلاثين بدنة وهي التي ذكرت في حديث علي واشترك هو وعلي في فخر ثلاث وثلاثين بدنة وهي المذكورة في حديث غرقه بغين مجتهد مفتوحة وقيل محملة وقول جابر فخر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في فخره ام منفردا به او مع مشاركة علي ومنه وجمع الخافقين حديثي علي وجابر بدنة صلى الله عليه وسلم فخر ثلاثين ثم امر عليا ان يخر فخر سبعا وثلاثين ثم خر صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان ساء هذا والاتفا في الصحيح أصح من مشاركة علي من يسلتم مع حديث غرقه وان لم يذكره وذكر بعضهم ان حكمة نحو ثلاثا وستين بدنة بيده انه قصد بها ستمائة وهي ثلاث وستون من كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال والظاهر ان صلى الله عليه وسلم فخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما رواه الترمذى واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة انتهى - وما في الصحيحين عن انس خرا النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبعة بدن فاعلمها التي اطلع هو عليها ووجعت ايضا بدنة اراد سبعة بعبارة و لذا الحق بها هذا خير من احتمال انه ما نحو بيده الاسبعا لان احاديث جابر وعلي وغرقه مصترحة بخلافه - قوله واشركه في هديه ان أى اشركه عليا في نفس الهدى ويحتمل في نفسه وقوله من كل بدنة أى من المائة - قوله ببضعة ان بفتح الواو الثانية أى بقطعة من لحبها قوله فأكلاما من لحبها ان أى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من الله عنه قال المظهرى الضمير الموثق بعود الى القدر كما هنا مؤنث سمعى قال الطيبي ويحتمل عودا الى الهدايا، قال النووي قالوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأبى بن عبد المطلب فيسقون على زمزم

لما كان الأكل من كل واحد سنة وفي الأكل من جميعها كلفة ومشقة جعلت في قدر ليكون تناولها من المرق كالأكل من جميعها وانفقوا على أن الأكل من الهدى والضحية ليس بواجب انتهى وفي المرقاة والصحيح أنه مستحب وقيل واجب لقوله تعالى **تَكُلُوا مِنْهَا قَوْلَهُ** فأفاض إلى البيت ثم أوى رجع وأسرع إلى بيت الله لطواف الغرض يسمى طواف الأفاضة والركن وأكثر العلماء ومنه ما يوحى به رحمه الله لا يجوز طواف الأفاضة بنية غيره خلافا للشافعي حيث قال لو نوى غيره كنذر أو ودع وقع عن الأفاضة، كذلك في المرقاة - قال في الدر المختار وطواف الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو في يوم النحر الأول فضل ويمتد وقته إلى آخره فإن أخره عن أيام النحر كرم تحريما ووجب دم لترك الواجب هذا إذا كان مكان - **قوله** فصل بمكة الظهر ثم في المواهب شرحه واختلف ابن صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يومئذ أي يوم النحر في رواية جابر عن سلمة أنه عليه السلام صلى بمكة ولفظه فأفاض إلى البيت فصل بمكة الظهر وكذا قالت عائشة عند أبي داود وغيره وفي حديث ابن عمر في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر رجع فصل الظهر يعني بهذا تعارض في فتح ابن حزم في كتاب حجة الوديع له قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة بأربعة أوجه لأنها اثنتان وهما الأولى من الواحد وثانيها لأن عائشة أخص الناس به ولها من القرب والاختصاص ما ليس لغيرها وثالثها لأن سياق جابر يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم من أولها إلى آخرها التوسيق وهو حفظ اللقطة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر منها ما لا يتعلق بالناسك وهو نزوله في الطريق فقال عند الشعب وتوضأ وضوء خفيفا فمن ضبط هذا القدر فهو ضبط صلواته الظهر يوم النحر وأولى ورابعها أيضا فان حجة الوديع كانت في آذار قد دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى وخطب بها الناس ونحى بها يد المائدة وقسمها وطبخ له من لحمها وأكل منه يوم الجمعة وحلق رأسه وتطيب ثم أفاض وشرب من ماء زمزم ووقف عليهم وهو يسقون وهذه أعمال يظهر منها أنها لا تنقضى في مقدار يمكن معه الرجوع إلى منى بحيث يدرك الظهر في فصل آذار بمنزلة من قد أفاض في القاموس الشهر السادس من الشهور القمرية) وروى طائفة أخرى قول ابن عمر بأربعة أحدها بأنه لا يحفظ عنه في حجة صلى الله عليه وسلم أنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى الله عليه وسلم بل إنما كان يصلي بمنزلة المسلمين مدة مقامه بمكة والثاني بأن حديث ابن عمر متفق عليه أي رواه البخاري ومسلم وحديث جابر من أفراد مسلم التي انفرد بها عن البخاري فحديث ابن عمر أصح فان رواه أحفظ وأشهر ولا اتفاق الشيخين عليه الثالث بأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه فروى عنها أنه طاف ثم أفاض في رواية لأحمد وأبي داود والترمذي عنها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الطواف إلى الليل وفي رواية عند أبي داود عنها أنه صلى الله عليه وسلم أفاض أي طاف طواف الأفاضة من آخر يومه والجمع وإن أمكن بين رواياتها الثلاث بأن قولها إلى الليل إلى أقرب دليل قولها في الرواية الثانية من آخر يومه وذلك بالبناء على أنها طاف ثم أفاض وهو الرأى الأول فلم تضبط فيه وقت الأفاضة ولا مكان الصلوة فتقدم رواية من ضبط وارتفع أيضا بأن حديث ابن عمر أصح منه بلا نزاع لأن حديث عائشة من رواية محمد بن إسحاق بن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عنها وابن أبي عمير فاختلف في الاستحباب به أي بوجوبه فمنهم من لم يحج به وطعن فيه كثير من الأئمة ومنهم من احتج به بشرط أن يصحح بالسماع لأنه لا بد من ذلك في الأحكام بد اتفاقا وذلك أنه لم يصحح بالسماع بل عنده أي الحديث فقال عن عبد الرحمن بن القاسم فلا يقدم على حديث عبد الله بن عمر لأن روايته ثقات حفاظ مشاهير انتهى - وقد جمعنا بين الحديثين أي حديث جابر وابن عمر احتمال أنه صلى الله عليه وسلم الظهر بمكة أول الوقت ثم رجع إلى منى فصل بمكة الظهر مرة أخرى بأصابعه حين سألوه ذلك فيكون متنفلا بالظهر الثانية التي عنه، كما قال بناء على مذهبه من صحة اقتداء المفترض بالمتفعل ثم ذكر أنه طاف قبل الزوال قال وما ورد عن عائشة وغيرها أنه أخر الزيارة إلى الليل فقصون على أنه عاد للزيارة مع نسائه لأن طواف الأفاضة قال ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الحديثين وتحققه الولي بأن ظاهر حديث أبي داود عنه أفاض من آخر يومه حين صلى الظهر أنه طاف بعد صلوة الظهر أي حين فرغ منها لا حين شرع فيها إذ لا يجمع بين الصلوة والطواف في زمن واحد انتهى ما في الموهب شرحه قال على القاري رحمه الله بعد ذكر ما أول به النووي لا يحل فعله صلى الله عليه وسلم على القول المختلف في جواز فيقول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر ورجع إلى منى فصل الظهر بأصحابه أو يقال المرأتان حيث تعارضتا فقد تم، فطنا فتدبر صلواته بمكة لكونها فيها أفضل ثم قال قال النووي وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الزيارة يوم النحر إلى الليل فقص على أنه عاد للزيارة مع نسائه لأن طواف الأفاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الحديثين قلت لا بد من التأويل لكن لا من هذا التأويل لأنه لا بد عليه لا لفظا ولا معنى ولا حقيقة ولا محاجة وأصح الغرض في عرض كلامه إلى أنه عاد للزيارة فالأحسن أن يقال معناه جواز تأخير الزيارة مطلقا إلى الليل أو مرتب تأخير الزيارة نسائه إلى الليل وقول بن حجر ذهب معهن غير صحيح إذ لم يثبت عوده عليه الصلوة والسلام معهن في الليل والله تعالى أعلم انتهى - وفي رد المحتار ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع إلى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم الظهر بمكة و مال إليه في الفتح وقال في شرح الباب: أنه أظهر نقلا وعقلا وتما فيه - اه - قال الشيخ الأنور قدس الله روحه ويمكن أن يقال أنه عليه الصلوة والسلام يصلي بمنى أيضا متقدرا خلف رجل من أصحابه رضي الله عنهم اه - وهذا الاحتمال قد ذكره القاري أيضا في المرقاة - **قوله** يسقون على زمزم أي يفرقون منها

وعرفته كلها موقف ووقفت ههنا وجميع كلها موقف **وحدثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان بن عيينة** ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة اتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فوصل ثلاثا ومثله اربعاً **وحدثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة** قالت كانت قریش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون الخمس وكان سائر العرب يقفون بعرفة فلما جاء الاسلام امر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم ان يأتى عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَحَلِّ شَأْكُمْ حِلًّا** ابو اسامة حدثنا هشام عن ابيه قال كانت العرب تطوف بالبيت عراً الا الخمس والخمس قریش وما ولدت كانوا يطوفون عراً الا ان يعطيهم الخمس ثياباً فيقطع الرجال الرجال والنساء النساء وكانت الخمس لا يخرجون من المشركين وكان الناس كلهم يبلغون عرفات قال هشام فحدثني ابي عن عائشة قالت الخمس هم الذين

بل يحزركم الخرفى منازلكم من قول الله ووقفت ههنا الخ اي قرب الصخرات قوله وعرفة كلها موقف الخ اي الا بطن عرنة قوله ووقفت ههنا الخ اي عند المشعر الحرام بمزدلفة وهو البناء الموجود بها الآن، كذا في المرقاة - قوله وجميع كلها موقف الخ اي المزدلفة قال النووي في هذه الالفاظ بيان رفق النبي صلى الله عليه وسلم بأمتة وشفقته عليهم في تنبيههم على مصالح دينهم ودنياهم فانه صلى الله عليه وسلم ذكر لهم كل محل والحائز فالحمل موضع نحو وقوفه والحائز كل جزء من اجزاء المخروج من اجزاء عرفات وجزء من اجزاء المزدلفة وهي جميع بفتح الجيم واسكان الميم وسبق بيانها قوله اي الجرام في هذا الحديث ان السنة للحاج ان يبدأ اول تدبيره بطواف القدوم ويقدمه على كل شئ وان يستلم الحجر الأسود في اول طوافه وان يرمي في ثلاث طوافات من السبع ويمشي في الاربع الاخيرة وسيأتي هذا كله واختمها حيث ذكر مسطورا حديثه، والله اعلم **قوله** ومن دان دينها الخ اي اتبعهم في دينهم وافقم عليهم واتخذ له ديناً وعبادة **قوله** يقفون بالمزدلفة الخ قال سفيان بن عيينة وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمتهم غير حرمكموا استخف الناس بحرمكموا فكانوا لا يخرجون منه رواه الحميدي في مسنده **قوله** وكانوا يسمون الخمس الخ بضم الحاء المحملة وسكون الميم وسين محملة، روى ابراهيم الحربي عن مجاهد قال الخمس قریش ومن كان يأخذ ما خذها من القبائل كاللوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغرهم ونبي عامر ونبي صعصعة ونبي كنانة الا بني بكر والاحمسي في كل امم العرب الشديد ومتوايد لك لما شددوا على انفسهم وكانوا اذا هلكوا اخرجوا عن كل اياكلون لحم ولا يضربون وبز ولا شعراً وانا قد ما ملة وضغوا شياهم التي كانت عليهم فروى ابراهيم ايضاً من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال سموا حسماء الكعبة لانها حسماء حجرها ابيض يضرب الى السواد انقعه والاول اشهر واكثر وانه من الخمس وهو التشدد وذكر الحربي عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال كانت قریش اذا خطب اليهم هو الغريب اشترطوا عليه ان يدلها على دينهم فدخل في الخمس من غير قریش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم وعرفت بهذا ان المراد بهذه القبائل من كانت له من اقماتها قرشية لا جميع القبائل المذكورة كذا في الفتح - **قوله** فذلك قوله عز وجل ثم افيضوا الخ ظاهر ان المراد بقوله تعالى الا فاضة من عرفة وظاهر سياق الآية انها الا فاضة من مزدلفة لانها ذكرت بشر بعد ذكر الامر بالمشعر الحرام واجاب بعض المفسرين بان الامر بالذكر عندك بعد الا فاضة من عرفات التي سيقى بلفظ الخبرين على المكان الذي تشعرا الا فاضة منه فالتقدير فاذا افضم اذكروا ثم لتكن افاضتكم من حيث افاض الناس لا من حيث كانت الخمس يفيضون او التقدير فاذا افضم من عرفات الى المشعر الحرام فاذكروا الله عند ذلك من المكان الذي يفيض فيه الناس ذكره الحافظ ثم قال واما الايتان في الآية يقولون ثم نقبل لربنا بغير حساب وهذا اختيار الطحاوي وقيل لقصد التاكيد لا المحض الترتيب والمعنى فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الا فاضة التي تفيضونها من حيث افاض الناس لمن حيث كنتم تفيضون قال الزمخشري وموقع ثمرها موقعها من قولك احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غيرك فمقتضى ثمرتها ما بين الاحسان الى الكريم والاحسان الى غيره فذلك حين امرهم بالذكر عند الا فاضة من عرفات بين لها مكان الا فاضة فقال ثم افيضوا من حيث افاضتكم وان احداها صواب الاخرى خطأ قال الخطابي تضمن قوله تعالى **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** الامر بالوقوف بعرفة لان الا فاضة انما تكون عند جملتك قبله وكذا قال ابن بطال وزاد وبنو السامرة ابتداء الوقوف بعرفة ومنتهاه **قوله** عراً الخ قال الا بوي من فواحيهم التي كانوا عليها في الجاهلية وفيها نزل فلما فعلوا فاحشة قالوا وجسدنا عليها آباءنا ولهذا امر صلى الله عليه وسلم قبل حجة بعالم ان لا يطوف بالبيت عراً وان كانت الخمس او من اعطت الخمس يطوفون ثياباً بهم **قوله** انزل الله عز وجل فيهم ثم افيضوا من حيث الخ قال الحافظ ثم عرفت برواية عائشة ان الخطاب بقوله تعالى **أَفِيضُوا** النبي صلى الله عليه وسلم والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم وروى ابن ابي حاتم وغيره عن الضحاك ان المراد بالناس هنا ابراهيم الخليل عليه السلام وعنه المراد به الامام وعن غيره آدم وقرن في الشواذ الناسي بكسر السين لوزن القاصي والا اول اصم نعم الوقوف بعرفة موروث عن ابراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال كنا وقفا بعرفة فانا ابن مرج

انزل الله عز وجل فيهم ثم افيضوا من حيث افاض الناس قالت كان الناس يفيضون من عرفات كانت الحس يفيضون من المزدلفة يقولون لا نفيض
 الا من الحرم فلما نزلت افيضوا من حيث افاض الناس رجعوا الى عرفات **قوله** حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد جميعا عن ابن عيينة
 قال عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن ابيه جابر بن مطعم قال اضلكت بعيرا الى فذهبت اطلبه
 يوم عرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا مع الناس بعرفة فقلت والله ان هذا من الحس فمأشانه ههنا وكانت قريش تغتصب
 من الحس **قوله** حدثنا محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر اخبرنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
 عن ابي موسى قال قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال لي حجبت فقلت نعم فقال بما اهلكت قال قلت لبيك
 باهللال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد احسنت طفت بالبيت بالصفاء والمروة واحل قال طفت بالبيت بالصفاء والمروة
 ثم اتيت امرأة من بني قيس فقلت رأيت ثوا اهلكت بالبحر قال فكنت افق به الناس حتى كان في خلافة عمر فقال له رجل يا ابا موسى
 اويل عبد الله بن قيس رؤيتك بعض فتيتك فانك لا تدري ما احلث امير المؤمنين في النكاح بعدك فقال يا فتية الناس من كنتما
 افنتيه فتيا فليتن فان امير المؤمنين قادم عليكم فيه فاستموا قال فقد عمر فذكر ذلك له فقال ان نأخذ بكتبك الله فان كتب الله
 فقال اني رسول الله ايكمل يقول لكم كونوا على مشاعركم فانكم على ارث من ارث ابراهيم الخليل ولا يزد من ذلك ان يكون هو المراد خاصة بقوله
 من حيث افاض الناس بل هو الامم من ذلك والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها **قوله** كان الناس يفيضون ام اي جمهور الناس **قوله** رجعوا الى عرفات
 والمغنى انهم امرهم ان يتوجهوا الى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها **قوله** يفيضون ام اي جمهور الناس **قوله** رجعوا الى عرفات
 اطلبه يوم عرفة ام اي كان محيى جابر الى عرفته ليطالب بعيره لا ليقف بها **قوله** فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نفاض من كان هذا في حجة قبل
 الحجرة وكان جابر حينئذ كافرا واسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر فتعجب من وتوفى النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات والله اعلم - قال المزياني لا يحاط به التسهيل ان
 رؤيته جابر لذلك كانت في حجة الوداع فاستشكله واخرج اسحاق بن راهوية عن جابر بن مطعم قال اضلكت حماري في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس فلما أسلمت علمت ان الله ونفعه لذلك والمراد بقوله في الجاهلية قبل اسلامه كما قال المزياني رحمه الله **قوله** كانت
 قريش تغتصب من الحس ام اي كانت هذه الزيادة توهم انها من اصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بن عيينة في مسنده عنه **باب جواز تعليق**
الاحرام هو ان يحرم كاحرام فلان فيصير محرما مثل احرام فلان **قوله** وهو منيع بالبطحاء ام اي نازل بها وذلك في ابتداء عقده **قوله** كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 جواز تعليق الاحرام تقدم الكلام على احرام فلان واحرام فلان وعلم ما يتعلق بذلك من الكلام فليدبر **قوله** فقد احسنت ام قال النووي فياسحب بالبناء على من فعل جيلا **قوله**
 طفت بالبيت ام قال النووي امره بفتح سجدة الى العرة ولم يذكر الحلق لانه عندهم معلوم او اكتفاء عنه بقوله احل **قوله** امرأة من بني قيس ام وفي بعض الروايات
 امرأة من قيس قال الحافظ والمتأدرون الى ذلك ان المراد بيقس قيس بن سليم والد ابي موسى الاشعري وان المرأة زوجة بعض اخوته وكان لابي موسى من الاخوة ابوه
 وابو بردة قيل ومحمد ام - وقال النووي هذا محمول على ان هذه المرأة كانت محرمة له والله اعلم **قوله** فقلت رأيت ثوا اهلكت بالبحر بقاء التعقيب بعدها فاذ ثوا
 خفيفة مفتوحتين ثم مثناة اى تتبعت القمل منه **قوله** ثوا اهلكت بالبحر ام قال النووي يعني انه تحلل بالعمرة واقام عكة حاله الى يوم التروية وهو
 الثامن من ذي الحجة ثوا احرام بالبحر يوم التروية كما جاء صبيها في غير هذا الراية فان قيل قد علم على بن ابي طالب وابو موسى رضي الله عنهما احرامهما بالبحر
 النبي صلى الله عليه وسلم فامر عليا بالدوام على احرامه قارئا وأمر ابا موسى بفتحه الى عرفة فالجواب ان عليا رضي الله عنه كان معه الهدى كما كان مع النبي
 صلى الله عليه وسلم الهدى فيبقى على احرامه كما بقى النبي صلى الله عليه وسلم وكل من معه هدى وابو موسى لم يكن معه هدى فتحلل بعمره كمن لم يكن معه هدى
 ولو لا الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم لجعلنا عمره ام - وقد سبق الكلام على بعض الامور السابقة فراجع **قوله** فكنت افق به الناس ام قال عياض يعني
 بالتمتع بالعمرة الى الحج كجاءه منسرا بعد ام - وقال الا في معنى بالتمتع فخرج الحج في العمرة والتحلل منه بها ثم نيتي الحج ويكون متمتعا ومستندة في فتيا اعتقاده عموم
 مشروعية الفسخ وعدم قصره على الصلابة رضي الله عنهم كما اعتقده ذلك غيره **قوله** رويك بعض فتيتك ام قال النووي اي ارفق قليلا وامسك عن فتيتك
 ويقال فتيا فتيا فتان **قوله** فليتن الى قول امير المؤمنين وليا توبه ان ظهر له رجحان قوله والله اعلم وقال الا في فان
 قلت كيف رجح عن اجتماعه والمجتهد لا يحل له ان يرجح الى اجتماعه غير قلت يحتمل انه قال ذلك نقيصة من امير المؤمنين فليس يرجع حقيقة المجتهد
 له ان يفعل ذلك فاذا زالت النقيصة رجح الى قول نفسه وبالجلة فهو رجوع في الظاهر لا في الباطن ويحتمل انه رجوع حقيقة لاجل انه ظهر له دليل المغير
 لانه تقليد له لان المجتهد لا يقلد غيره **قوله** ان نأخذ بكتبك الله ام قال بعض الشارحين الاظهر انه انكار للفسخ لا احتجاجه بالآية والحديث

جواز تعليق الاحرام وهو ان يحرم كاحرام فلان فيصير محرما مثل احرام فلان

يأمر بالتمام وان تأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل حتى بلغ الهدى حلة **وحدثنا** عبد الله بن معاذ حدثنا ابى حدثنا شعبة في هذا الاسناد نحوه **وحدثنا** محمد بن شعبة حدثنا عبد الرحمن بن يعقوب بن مهران حدثنا سفيان عن قيس عن طارق بن شهاب عن ابى موسى قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منيع بالبطيخ فقال بما اهملت قال قلت اهملت باهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال هل سقت من هدى قلت لا قال فطقت بالبيت بالصفا والمرورة ثم جئت فطقت بالبيت والصفا والمرورة ثم أتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت راسي فقلت أفتي الناس بذلك في أمانة ابى بكر وأمانة عمر فاني لقاتل بالمؤمنين اذ جاء في رجل فقال انك لا تدري ما أحدث امير المؤمنين في شأن النسك فقلت ايها الناس من كنا أفتينا به بشئ فليستين فهذا امير المؤمنين قاده عليكم فهاشمي فقلت يا امير المؤمنين ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك قال ان تأخذ بكتاب الله فان الله عز وجل قال **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** وان تأخذ بسنة نبينا صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل حتى نحر الهدى **وحدثني** اسحق بن منصور وعبد بن حميد قال اخبرنا جعفر بن عون اخبرنا ابو عيسى عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابى موسى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعثي الى اليمن قال فوافقته في المعام الذي يحج فيه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا موسى كيف قلت حين أحرمت قال قلت لبيك اهلا لا كاهلا لا النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل سقت هدى قلت لا قال فانطلق فطقت بالبيت بين الصفا والمرورة ثم احل ثم ساق الحديث بمثل حديث شعبة وسفيان **وحدثنا** محمد بن شعبة وابن بشار قال ابن شعبة حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن عمارة بن عمار عن ابراهيم بن ابى موسى عن ابى موسى انه كان يفتي بالمتعة فقال له رجل رؤيدك ببعض فتياك فانك لا تدري ما أحدث امير المؤمنين في النسك بعد حتى لقيه بعد فسأله فقال عمر قد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله واصحابه ولكن كرهت ان يظنوا معمرين بهن في الاراك ثم يروون في الحج تقطر رؤوسهم **وحدثنا** محمد بن شعبة وابن بشار قال ابن شعبة حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة قال قال عبد الله بن شقيق كان عثمان يسخي

بالحج
بالحج
بالحج

وقيل في احتجاجة بالحديث انه انكار للتمتع والقران لكن على سبيل الاول لا على سبيل المنع جملة ويدل عليه قوله في الخبر بعد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهت ان يظنوا معمرين بهن في الاراك ويكون هذا مثل استحبابه لاهل مكة ان يهلوا بالحج اذا راوا هلالا والحجة ليعبد ما بين احرامهم وعمل الحج ليعظم عليهم اثر الشعت وقيل فحبه ان كان عن الفسخ فهو في لزوم وان كان عن التمتع والقران فهو في ندم وارشاد لا فضل الذي هو الافراد ولا انه اذا فصل الحج عن العمرة بسفرين كثر قضاء البيت اتصلت عمارته العام كله قلت الاظهر في احتجاجة انه على منعه الفسخ كما ذكر واحتجاجة عن منعه بالآية ظاهر لا يقتضاهما الاتمام وانما في الحديث ففيه من النظر ان تمامه صلى الله عليه وسلم انما كان لان الهدى معه لذلك لم يزل مع الهدى ان يفسخ واذا كان احتجاجة انما هو في الفسخ فالظاهر من مذهبه فيه المنع جملة لا الكراهة ويكون قوله قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهته معناه فعلوه لعلته وقد ارتفعت وكرهته المذكورة معناه التحريم وعلى التحريم حملها بعضهم واحتجاجة بالآية والحديث يشبه الاستدلال بالقياس المقسم اي اما ان تأخذ بكتاب الله او بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل منهما يقتضي الاتمام الا ان الاحتجاج بالفعل فيه ما سمعت واما من قال ان احتجاجة انما هو على منعه التمتع والقران على وجه الاول فيجوز فيه من النظر لا يخفى عليك كذا في شرح الآبي وقد تقدم منا الكلام على مراد عمر رضي الله عنه مسبوكا في اوخر باب بيان وجوه الاحرام فليذكر قولنا يا امير المؤمنين في قوله عز وجل **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** قوله في شأن النسك ان قال ابى يعقوب الفسخ قوله قد فعله واصحابه ان كان المراد به الفسخ فنسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من حيث انه امر به لانه لم يفعله واعتداله بانه كرهه ان يظنوا معمرين معناه ان يحلوا من حجهم بالفسخ فيطوا النساء قبل تمام حجهم ولا يطقن بعمرانه منع بالرأى ما حرمه صلى الله عليه وسلم واما تمسك بقوله تعالى **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** وراى ان ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم انما كان لعلته وقد ارتفعت ثم انما أطلق الكراهة واراد التحريم وقد فعل ذلك كثير يطلقون الكراهة وهو يريدون التحريم حذرا من قوله تعالى **وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنَّا نَقُولُ** الآية كذا في كمال كمال المحل قوله معمرين بهن ان الضمير في بهن يعود الى النساء وان لم يكن قال النوى معناه كرهته التمتع لانه يقتضي الاحلال ووطئ النساء الى حين الخروج الى غزوة ومعمرين هو يسكنون العين وتخفيف الرأى وهذا على تقدير ان يراد به فيه رضي الله عنه على التمتع الفقهي المعروف وان سلم ان البحث في الفسخ فالمراد ما ذكرناه قريبا ما قاله الآبي في كمال كمال والله اعلم قوله في كمال كمال الاراك كسحاب القطعة من الارض فيها اراك وهو شجر معروف (سلي) وراك موضع بعرفة كثير الاراك كذا في القاموس وشرحه **باب جواز التمتع قوله** كان عثمان بن عفان رضي الله عنه قال عياض رحمه الله ان كان فيه عن الفسخ فهو في لازم وان كان عن التمتع والقران فهو في ندم وحض على الفضل الذي هو الافراد وقد يكون لتكثير قضاء البيت لانما اذا فصلت العمرة من الحج بسفرين

عن المتعة وكان على يائرها فقال عثمان لعل كلمة ثم قال على لقد علمت انا قد تمتعتا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجل ولكننا كنا
 خائفين **وحل ثنية يحيى بن جبيب الحارثي** حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا شعبة بهذا الاسناد مثله **وحل ثناء محمد بن**
 ومحمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على عثمان بعسفان فكان عثمان يخفي
 عن المتعة او العمة فقال علي ما تريد الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تخفى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لا استطيع
 ان ادعك فلما ان رأى على ذلك اهل جميعا **وحل ثناء سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب** قالوا حدثنا ابو معاوية
 عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت المتعة في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة **وحل ثناء ابو بكر بن**
 ابي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سفيان عن عياش العامري عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت لنا رخصة يعني
 المتعة في الحج **وحل ثناء قتيبة** حدثنا جرير عن فضيل عن زبيل عن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا تصلح المتعة الا لثلاثة

كثرت قضاء البيت وانصلت عمارته العام كله وتكون مخالفة عليه انما هي ليدل على الحجاز ولا يظن انه في تحريم وان غير الافراد لا يجوز له قال العبد
 الضعيف عفا الله عنه الاحتمال الاول لا يصح عندي لما في صحيح البخاري وعثمان يني عن المتعة وان يجمع بينهما وايضا في رواية النسائي والاسماعيلي فقال
 عثمان ترائي اني الناس انت تفعله وظاهران عليا رضي الله عنه لم يكن يفعل الفسخ فامتنع ان يخفى عثمان انما كان عن الجمع بين الحج والعمرة تمتعا كان او
 قرانا في سفر واحد ومقصوده رضي الله عنه التعريض على انشاء السفرة لكل نسك فهو كما قال محمد بن الحسن رحمه الله حجة كوفية وعمة كوفية افضل
 عندنا اي من الجمع بينهما في سفر واحد كما قد منا تحقيقه في باب بيان وجوه الاحرام وقد رجحت في هذه المسئلة والله الجمل ما فيه شفاء ومقنع وهو قاطع
 للنزاع الواقع في بيان مراد عثمان رضي الله عنه فقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين قال محمد بن اسحاق حدثنا يحيى بن عباد
 عن عبد الله بن الزبير قال انا والله مع عثمان بن عفان بالجحفة اذ قال عثمان وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج اتسوا بالحج واخلصوه في اشهر الحج فلو اخرت هذه
 العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورين كان افضل فان الله قد اوسع في الخير فقال له علي عذرت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصة رخص
 الله للعباد بها في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهى عنها وكانت لذي الحاجة والثاني الدار ثم اهل على في عمرة وحج معا فاقبل عثمان بن عفان رضي الله عنه قول
 فقال ائمتها عنها اني لم اذنه عنها انما كان رايها اشهرت به فمن شاء اخذ ومن شاء تركه فهذا صريح في تعيين مراده وعرضه رضي الله عنه **قوله** اجل ان
 باسكان الامر اي نعم **قوله** ولكننا كنا خائفين لم قال عياض معناه فسخ الحج في العمرة وقال النووي لعله اراد بقوله خائفين اي في عمرة القضاء سنة
 سبع لكن لم يكن في تلك تمتع انما كانت عمرة فقط وقال القرطبي اختلف في ما شئ اختلفا فليل في الفسخ منه عثمان وراه خاصا بالصحاب في حجة الوداع
 واجازه على ربه وراه عامًا وخائفين على هذا معناه خائفين في الفسخ لانه خلاف ما اقتضته الآية من الامر بالامتثال وقيل انما اختلفا في التمتع والاختلاف
 فيه انما هو في الافضل فرأى عثمان ان الافراد افضل فخائفين معناه خائفين ان يكون اجبر الافراد اعظم ولما خاف على ان يقتدي بعثمان في
 ذلك ويترك التمتع والقران اهل بها ليدل على جواز كل منهما قلت تقدم ان اداء الحج يكون تمتعا وافرادا وقرانا واختلاف في جواز الثلاثة وانما
 اختلفت ايها افضل والرابع الفسخ وفي جوازه ومنعه من الخلاف ما رأيت وقد ظهر بما قلناه من كلام الثلاثة مع قول القاضى يعني بالخوف خوف الفسخ
 وضعف تفسير النووي له بخوف العدم كذا في شرح الكافي رحمه الله وقد سبق قريبًا ايضا ما اراد عثمان رضي الله عنه بالنهي واما قوله ولكننا كنا خائفين
 فقال الحافظ في روايته شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما اعلو من عبد الله بن شقيق فلو يقول ذلك والتمتع انما كان في
 حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنّا آمن ما يكون الناس ام قلت ولوصحت هذه الزيادة فلعل المراد بقوله خائفين ان يفتونا
 احدا للنسكين في محبته صلى الله عليه وسلم ان اخرناها الى سنة اخرى اذ ان تقع في خلاف ما أمر به هو صلى الله عليه وسلم في تلك السنة لمصلحة مختصة
 بها من جعل الافراد تمتعا والله اعلم **قوله** لا استطيع ان ادعك لم قال النووي فيه اشاعة العلم واظهاره ومناظرة ولااة الامور وغيره في تحقيقه
 ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معناه قول علي رضي الله عنه لا استطيع ان ادعك قال الحافظ وفيه جواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه
 ان التمتع والقران جائزان وانما خفي عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لمركن خشي على ربه ان يحل غيره النهي على التحريم فاشاع جواز ذلك وكل منهما محتمد بلجور
 وفيه ان المجتهد لا يلزم محتمل آخر بتقليد لعدم انكار عثمان على علي رضي الله عنه ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله اعلم **قوله** اهل جميعا لم في البيان
 بالفعل مع القول قاله الحافظ **قوله** لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة لم قال النووي معناه هذه الرواية والتي بعدها ان فسخ الحج الى العمرة كالصحابة
 في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد ابي ذر ابطال التمتع مطلقا بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا وحكمته ابطال ما كانت عليه الجاهلية
 من منع العمرة في اشهر الحج وقد سبق بيان هذا الكلام على تفصيله حديث ابي ذر مشرقا في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع **قوله** الا لنا خاصة لم قال

يعني متعة النساء ومتعة الحج **وحدثنا** قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي الشعثاء قال أتيت إبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي فقلت اتقوا إني أجمع العمة والحج العام فقال إبراهيم النخعي لكن أبوك لم يكن ليحرم ذلك قال قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن إبراهيم التيمي عن أبيه أنه مر بأبي ذر بالريذة فذكر له ذلك فقال إنما كانت لنا خاصة دونكم **وحدثنا** سعيد بن منصور عن ابن أبي عمير عن جميع عن الفزاري قال سئل عن رجل من بني قيس قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقلت فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي بهذا الإسناد وقال في روايته يعني مغوية **وحدثني** عمر بن الناقدا حدثنا أبو اسحق التيمي بهذا الإسناد مثل حديثهما وفي حديث سفيان التيمي في الحج **وحدثني** زيد بن روح بن عباد حدثنا شعبة جميعاً عن سليمان التيمي بهذا الإسناد مثل حديثهما وفي حديث سفيان التيمي في الحج **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن إبراهيم حدثنا الجري عن أبي العلاء عن مطرف قال قال علي بن حصين إني لأحدثك بالحديث اليوم ينفعك الله به بعد اليوم وأعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطا ثقتهم من أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم ينه عنه حتى مضى وجهه ارتأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتئى **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم كلاهما عن وكيع حدثنا سفيان عن الجري في هذا الإسناد وقال ابن حاتم في روايته ارتأى رجل برأيها شاء يعني عمر **وحدثني** عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف قال قال لي عمران بن حصين أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وقد كان يسلم على حتى أكتنيت فتركت ثم تركت الكوفة فعاد النوى معناه إنما صلحتنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلنا ما فيه ثم صارت أحلاماً بعد ذلك إلى يوم القيامة والله أعلم **قوله** عن المتعة ألم أي متعة الحج كما في الرواية الأخرى **قوله** كافر بالعرش ألم وفي الرواية الأخرى يعني معاوية رضي الله عنه قال النوى أما العرش فبضم العين والراء وهي بيوت مكة كما مضى في الرواية قال أبو عبد الله سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيان تنصب وتظل قال يقال لها أيضاً عرش بالراء وواحد عرش كفسر فلوس ومن قال عرش فواحد عرش كقلب وقلب في حديث آخر إن عمران إذا نظر إلى عرش مكة قطع التلبية وما قوله وهذا يومئذ كافر بالعرش فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان وفي المراد بالكفر هنا وجهان أحدهما ما قاله المازني وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة قال الثعلبي قال أكثر الرجل إذا أزم الكفور وهو القري وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه أهل الكفور هم أهل القبور يعني القري البعيدة عن الأصوات وعن العلماء والوجه الثاني المراد بالكفر بالله تعالى والمراد أنا تمتعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضي عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العمرة التي كانت ستة سبيع من الهجرة وهي عمره القضاء وكان معاوية يومئذ كافراً وإنما أسلم بعد ذلك عام الفقه سنة ثمان وقيل أنه أسلم بعد عمره القضاء سنة سبيع وأصح الأول وأما غير هذه العمرة من عمر النبي صلى الله عليه وسلم فلو يكن معاوية فيها كافراً ولا مقيماً بمكة بل كان معه صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض وقاله بعضهم كافر بالعرش بفخر العين إسكان الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضي هذا تحكيك وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج، أم ولعل معاوية رضي الله عنه أيضاً أراد بالمنع ما أراد عثمان وعمر رضي الله عنهما والله أعلم **قوله** عن مطرف الخ هو ابن عبد الله بن النخعي **قوله** قد أعطا ثقتهم من أهله الخ قال الثعلبي معنى أعطى ثقتهم من أهله إباح لهم أن يحرموا بالعمرة حين اتوا ميثاقهم ذال الحليفة يعني بالعشر الأخير من ذي القعدة لأنهم أتوه في السادس منه ويحتمل أن يريد عشرين الحجة فأعظم احتواهم من العمرة في الخامس منه **قوله** فلم تنزل آية الخ قال النوى وهذه الروايات عن عمران كلها تدل على أن مراد عمران أن تمتع بالعمرة إلى الحج جائز وكذلك القرآن وفيه النصير بالكاره على عمر بن الخطاب منع التمتع وقد سبق تأويل فعل عمران أنه لو يرد إبطال التمتع فقدم الكلام على بيان مراده رضي الله عنه مشرحة في أوخر باب بيان وجوه الأحكام فراجع **قوله** ارتأى كل امرئ بعد ما شاء الخ قائل ذلك هو عمران بن حصين وهو من زعم أن مطرف المراد عند لثبوت ذلك في رواية أبي رجاء عن عمران، قاله الحافظ **قوله** يعني عمران وهو قول من نحى عنها كأمن بعده كالتأبكاله في ذلك كما في الفقه وفيه وقوع الاحتياط في الأحكام بين الصحابة والتكليف لبعض المجتهدين على بعض النقص وأما تعبير بقوله رجل فليست هذه القول في زعمه لا لتوهين القائل كأنه أشار إلى أن مثل هذه القول الخالف للنص لا يليق بشأن المجتهد الخبير صلاؤه عنه بل ينبغي أن ينسب إلى رجل من آحاد الرجال وهذا هو محل ما أكثر البخاري في صحيحه من قوله بعض الناس في حق بعض الأئمة الكبار رحمهم الله تعالى وإياتنا وهو خير الراحمين **قوله** جمع بين حجة وعمر الخ هذا يعكس على عياض وغيره في جزم عمران المتعة التي هي عنها عمر عثمان هي فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها، كذا في الفقه **قوله** وقد كان يسلم على الخ قال النوى قوله يسلم على هو نفيهم الدار المشددة وقوله فتركت هو بضم التاء أي انقطع السلام على ثم تركت بفتح التاء أي تركت الكوفة فعاد السلام على معنى الحديث أن عمران بن حصين كان يواسيهم فكان يصبر على ألمها وكانت الملازمة تسلم عليه فالتوى فانقطع سلامهم عليه ثم ترك الكوفة فعاد سلامهم عليه أم وفي شرح الأبي قال الثعلبي

وحل شاة محمد بن مثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حميد بن هلال قال سمعت مطرفا قال قال لي عمران بن حصين بثل حديث معاذ **وحل شاة محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة عن مطرف قال بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني كنت محدثك باحد حديث لعل الله ان ينفعك به بعدي فان عشت فاكتم عني وان مت فخرت بها ان شئت انه قد سلو علي واعلم ان نبى الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين حجر وعمره ثلوه ينزل فيها كتاب الله ولم يره عنها نبى الله صلى الله عليه وسلم قال رجل برأيه ما شاء **وحل شاة اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا سعيد بن ابى عمرو عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن الحصين قال علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجر وعمره ثلوه ينزل فيها كتاب الله ولم يره عنها ما قال فيها رجل برأيه ما شاء **وحل شاة محمد بن مثنى حدثنا عبد الصمد حدثنا همام حدثنا قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين قال قمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء **وحل شاة حجاج بن الشاعر حدثنا عبد الله بن عبد المجيد حدثنا اسمعيل بن مسعود حدثنا محمد بن واسع عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن حصين بهذا الحديث قال تمتع بنى الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه **وحل شاة حماد بن عمر البكر اوى ومحمد بن ابى بكر المقدمي قالوا حدثنا بشر بن المفضل اخبرنا عمران بن مسلم عن ابى رجاء قال قال عمران بن حصين نزلت آية للمتنعة فكتب الله يعنى متعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلوه ينزل آية تنسخ آية متعة الحج ولم يره عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات قال رجل برأيه بعد ما شاء **وحل شاة محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن عمران القصير حدثنا ابورجاء عن عمران بن حصين بمثله غير انه قال وفعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل وامرنا بها **وحل شاة عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثنا ابى عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج واهدى فساق معه الهدى من ذول الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثلوه اهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من اهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله صلى**************

تسليم الملائكة عليهم السلام عليه كرامة له ففيه اثبات كرامات الاولياء وفيه جواز الكرم قلت كراه الملائكة عليهم السلام غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام لصحة وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكى عن بعض الخلافة من شيوخ زمان من قال اليوم كلمتني الملائكة يستتاب والحديث يروى عليه والصواب ان ذلك يختلف بحسب حال مزعمه فان كان متصفا بالصالح تجوز عنه والاخر عن قول ذلك بحسب ما يراه الحاكم ومن هذا المعنى ما يتفق لبعضهم ان يقول قيل لي وخطبت وكان الشيخ يشدد القول فيه وفي التحاره على من زعمه وتركهم السلام عليه حين اكتمل ينظر لقرنه في حديث السبعين الفا وعلى ربه هم يتوكلون **قوله** يا حديث الخ طاهر انما ثلاثة فصاعدا ولم يذكر منها الا حديثا واحدا وهو الجمع بين الحج والعمرة واما اخباره بالسلم فليس حديثا

فيكون باقى الاحاديث محدثا من الرأية كذا في الشرح **قوله** ينفعك بها بعدي الخ اى بالعمل بها وتعليمها الغير قاله النووي **قوله** فاكتم عني الخ اراد به الاخبار بتسليم الملائكة عليه لانه كره ان يشاع منه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة بخلاف ما بعد الموت كذا في الشرح **قوله** وحل شاة

حامد بن عمر البكر اوى الخ هو منسوب الى جلد جدي ابيه ابى بكر الصخرى رضي الله عنه فانه حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبد الله بن ابى بكر الصخرى رضي

باب وجوب الدم على المقتنع وانه اذا عد له لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **قوله** تمتع رسول الله

صلى الله عليه وسلم الخ قال القاضي قوله تمتع هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران اخرا ومعناه انه صلى الله عليه وسلم احرم او لا بالحج مفردا ثلوه

احرم بالعمرة قصار قارنا في اخر امره والقارن هو تمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى لانه ترفه باحتماد الميقات والاحرام والفعل ويتعين هذا

التأويل هنا لما قد مناه في الابواب السابقة من الجمع بين الاحاديث في ذلك ومن روى افراد النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر الراوى هنا وقد ذكره سلم

بعد هذا - كذا في الشرح قلت قد تقدم منا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام تحقيق كيفية احرامه صلى الله عليه وسلم واشتباها هناك

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا من ابتداء الامر اظهرنا وجوه التوفيق والترجيح بين الرأيات فليراجع **قوله** فساق معه الهدى الخ اى من الميقات

وفيه الذنب الى سوق الهدى من المعاقبات ومن الاماكن البعيدة وهي من السنن التي اغفلها كثير من الناس كذا في الفتح **قوله** فاهل بالعمرة ثلوه اهل بالحج

استشكله القائلون بانه صلى الله عليه وسلم كان مفردا في اول الامر ثم ادخل العمرة على الحج قصار قارنا قال الحافظ وانما المشكل هنا قوله بدأ فاهل

بالعمرة ثلوه اهل بالحج لان الجمع بين الاحاديث الكثيرة في هذا الباب استقر كما تقدم على انه بدأ اول بالحج ثم ادخل عليه العمرة وهذا بالعكس اوجب بان

المراعى بوجه الالهلال اى لما ادخل العمرة على الحج بها فقال لبيك بعمرة وحجة معا وهذا مطابق لحديث انس المتقدم لكن قد انكر ابن عمر ذلك على انس

باب وجوب الدم على المقتنع وانه اذا عد له لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله

باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت الحاجة للعمرة

الله عليه سلم مكة قال للناس من كان منكم أهدي فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكم أهدي فليطف
بالبيت بالصفا والمروة وليقصّر وليحلل ثم يحل بالحج وليهدن من لم يجد هدنياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله و
طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم حبت ثلاثة أطواف من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع
حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سفل فانصرفت فأقى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم
منه حتى قضى حجة ونحر هدي يوم النحر وفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أهدي في ساق الهدى من الناس وحل ثوبه عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل عن ابن شهاب
عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمنه بالحج إلى العمرة وتمتع الناس معه
بمثل الذي أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل ثوبا يحسب بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا ولم تحلل أنت من عمرتك قال ذق
ليذنت رأسي وقلدت هدي فلا حل حتى انحر وحل ثوبه ابن غير حدثنا خالد بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة

فيحتمل أن يحل الحاربان عمر عليه كونه أطلق أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما أي في ابتداء الأمر ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث وتمتع الناس بالحج فارت
الذين تمتعوا أنما يدعوا بالحج لكن فسحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم - **قوله** فاته لا يحل من شيء حرم منه الحج فيه حجة على الشافعي
ومن واقفه في أن سوق الهدى لا يمنع التحلل عنه كما هو الظاهر **قوله** وليقصّر الحج قال النووي معناه أنه يفعل الطواف السعي والتقصير ويصير حلالاً
وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقبله شعر يحلقه
في الحج **قوله** ولا يحل الحج هو أمر معناه الخبر أي قد صار حلالاً فلا فعل كل ما كان محظوراً عليه في العمرة ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة لفعل ما كان عليه حراماً
قبل الإحلال **قوله** ثم يهدن بالحج الحج أي يوم وقت خروجه إلى عرفة ولهذا أتى بشواهد الدالة على التراخي فلم يرد أنه يهدن بالحج عقب إحلاله من العمرة **قوله**
وليهدن الحج أي ليذبح الهدى يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق، وهدي التمتع واجب بشرطه المذكورة في الفقه، قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه **قوله**
في الهدى التشبه بفعل سيدنا إبراهيم عليه السلام فيما قصد من ذبح ولده وذلك لما كان طاعة لربه وتوحيها إليه والتذكر لنعمة الله به وبإيهما سمي عليه
السلام وفعل مثل هذا الفعل في هذا الوقت والزمان ثبته النفس أي تثبته وإنما وجب على المتمتع والقارن شكر النعمة الله حيث وضع عنهم أعباء الجاهلية
في تلك المسئلة - **قوله** فمن لم يجد هدنياً الحج أي لم يجد الهدى بذلك المكان ويتحقق ذلك بأن يقدم الهدى أو يعلم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج
إليه لأمر من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه لأبغلايته فينقل إلى الصور كما هو نص القرآن، وكذا في الفقه وفتر أصحابنا العجز عن
الهدى بأن لا يكون في ملكه فضل عن كفايتهم يشترى به الدم ولا هو أي الدم في ملكه **قوله** ثلاثة أيام في الحج الحج أي في أشهره وقبل يوم النحر ولا فضل أن
يكون آخرها يوم عرفة، كذا في المرواة - قال الحفاظ فاته الطواف وقضاه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صوم أيام التشريق
لهذا قولان للشانعية أظهرهما لا يجوز قال أصحابهما من حيث الدليل الجواز - وهذا الحنفية لا تجزئه وقد تقدم بسط الكلام فيه في أبواب الصوم **قوله**
وسبعة إذا رجع إلى أهله الحج قال النووي أما صوم السبعة فيجب إذا رجع وفي المراء بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبه أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب
لهذا الحديث الصحيح الصحيح، والثاني إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من منا وهذا أن القولان للشانعية ومالك والثاني قال أبو حنيفة - **قوله** والرجوع إلى أهله كناية
عنه عن الفراغ عن أفعال الحج وقال القاري قوله إذا رجع إلى أهله أي توسعة ولوصار بعد أيام التشريق بمكة جازعنا **قوله** وطاف رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين قدم الحج فيه اثبات طواف المقدم واستحباب المول فيه وإن الرمل هو الخبب وإن يصلي ركعتي الطواف إنما يستحب أن تحلف المقام وقد سبق بيان
هذا كله وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا أن شاء الله تعالى قال الحفاظ واستدل به على أن الحلق ليس بركن وليس بواجب لأنه لا يلزم من ترك
ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عمر قوله حتى قضى حجة **قوله** ثم لم يحل من شيء الحج الحج أي استدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم
خلافاً لابن عباس وهو واضح - **قوله** ونحل مثل ما فعل الحج إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك **باب** بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت الحاجة للحج
قوله ولم تحلل أنت الحج بكسر اللام الأولى أي لم تحل وأظهرها التصغير لغة معروفة **قوله** من عمرتك الحج قال النووي وهذا دليل للمذهب الصحيح المحتار الذي
قدمناه وأيضاً بدلالة في الأبواب السابقة مرات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع فقوله من عمرتك إشارة إلى العمرة المضمومة إلى الحج وفيه
أن القارن لا يتحلل بالطواف السعي ولا بد له في تحلله من الوقتين بركات والرى والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالأفراد تأييداً لضعف
- **قوله** أني لبنت رأسي الحج بتشديد الواو حلة أي شعر رأسي والتبليد أن يجعل فيه شيء يمتصق به - **قوله** حتى انحر الحج أي سوق الهدى مانع عن التحلل

قالت قلت يا رسول الله مالك لم تحل بنحوه **وحدثنا محمد بن فضال عن أبي يحيى بن سعيد عن عبيد الله** قال قال خبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حاكوا ولم تحل من عمرتك قال اني قلت هدي وليدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى **وحدثنا ابن أبي عمير** حدثنا هشام بن سليمان المخزومي وعبدة المجيد عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر قال حدثتني حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا إذا وجه ان يحلن عام حجة الوداع قالت حفصة فقلت ما يمنعك ان تحل قال اني لبدت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على ملك عن نافع عن عبيد الله بن عمر عن خزيمة بن المغيرة قال ان صديقتي عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فاهل بعمرة وسار حتى اذا ظهر على البيلاء التفت الى أصحابه فقال يا أمهم ألا واحد شهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعة وبين الصفا والمروة سبعة الموزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدي **وحدثنا محمد بن فضال** عن ابن عمر عن حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى

على كل حال مع قطع المحظ عن كونه قارئا قال المحافظ وهو استدلال به على ان من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه لانه جعل العلة في بقائه على أحرامه كونه اهدي وكذا وقع في حديث جابر واخبرناه لا يحل حتى يخرج الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ويؤيده قوله في حديث عائشة فأمر من لم يكن ساق الهدى ان يحل ولا أحاديث بذلك متظافرة واجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بان السبب في عدم تحلله من العمرة كونه اذا دخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان حجه كان مفردا او قال بعض العلماء ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال لانه ان قال به استشكل عليه كونه على عدم التحلل يسوق الهدى لان عدم التحلل لا يمنع على من كان قارئا عنه **قوله** حتى أحل من الحج الخ لا تنافي هذه الرواية السابقة لان القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى يخرج فلا حجة فيه لمن تمتك بانه صلى الله عليه وسلم كان متمتعا لان قول حفصة ولم تحل من عمرتك وقوله هو حتى أحل من الحج ظاهر في انه كان قارئا واجاب من قال كان مفردا عن قوله ولم تحل من عمرتك باجوبة متعسفة كذا في التمهيد **باب** جواز التحلل بالأحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد ومعنى واحد **قوله** في الفتنة الخ بيننا الرواية الآتية يعني حينئذ الحجاج لقتال ابن الزبير **قوله** معتمرا الخ في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكرته ولا اختلاف فانه خرج اذا لم ير الحج فلما ذكرنا له امر الفتنة أحرم بالعمرة ثوبا ما شاء ثم أضاف إليها الحج فصار قارئا **قوله** ان صددت الخ هذا الكلام قاله جوايا لقول من قال له انا نخاف ان يحال بنيك وبين البيت كما أوضحت الرواية التي بعد هذه وفي جواب الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر **قوله** صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه انه اراد ان صددت وحشرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتمل انه اراد اهل بكرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العام الذي احصر قال ويحتمل انه اراد الامر من قال وهو الاظهر وليس هو بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه والله اعلم قال المحافظ وفيه ان من احصر بالبدن وبان منعه عن المضى في نسكه حججا كان او عمرة جازله التحلل بان ينوي ذلك ويخرج عليه ويحلق راسه او يقصر منه **قوله** فاهل بكرة الخ والمراد انه رفع صوته بالاهلال والتلبية **قوله** على البيلاء الخ موضع بين مكة والمدنية قدام ذي الحليفة وهو في الأصل الاذن المسكوك والمفازة **قوله** ما أمهم الا واحد الخ أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالأحصار والاحلال قال النووي فيه صحة القياس والعلة به وان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه فلم هذا قاس الحج على العمرة لان النبي صلى الله عليه وسلم إنما تحلل من الأحصار عام الحديبية من أحرامه بالعمرة وحدها **قوله** اشهدكم اني قد اوجبت الخ أي الزمت نفسي ذلك وكأنه اراد تعليم من يريد الاقدام به ولا فالتلفظ ليس بشرط وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى اربعة اشواط وهو قول الحنفية وقيل بجل تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر ان ابا ثور شذ عن منع ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج **قوله** حتى اذا جاء البيت طاف به سبعة الخ هذه الرواية الرواية الآتية في الباب ظاهرة في ان الطواف المذكور انما وقع في اول دخوله مكة فهو عندنا محمول على طواف العمرة وقد تدخل فيه طواف القدوم للحج كما سبق ايضا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي عمدة القاري ناقل عن الطحاوي ولكن وجه ذلك عندنا والله تعالى اعلم انه لم يطف بالحجته (طوافا) مستقلا قبل يوم النحر لان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة انما يفعل للقدم كالا لانه من صلب الحجة فاكثف ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدوم في عمرته عن اعادته في حجته **قوله** لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه الخ قال النووي وغيره فيه ان القارن يقتصر على طواف واحد ومعنى واحد هو بزهنا ومذهب الجمهور وهو مخالف فيه ابو حنيفة وطائفة ام قلت وسبقت المسئلة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة واشبعنا الكلام عليها وعلى ادلة الفريقين مع بيان وجوه الترجيح هنالك والله الحمد **قوله** واهدي الخ فيه ان القارن يهدي وشد ابن حزم فقال اهدي على القارن

باب جواز التحلل بالأحصار وجواز القارن
واتقار القارن على طواف واحد ومعنى واحد

باب في أفراد القرآن

عن عبيد الله حدثني نافع ان عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما نزل الحجاج لقتال ابن الزبير قال لا يصرا
 ان لا يخرج العامر فانا نخشى ان يكون بين الناس قتال ويحال بينك وبين البيت قال ان حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وانا معه حين حالت كفار قرش بينه وبين البيت أشهدكم اني قد اوجبت عمره فانطلق حتى اتى ذا الحليفة فلبى بالعمرة
 ثم قال ان حيل سبيلي قضيت عمرتي وان حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا معه ثم تلا لقد كان لكم في رسول الله
 أسوة حسنة ثم سأل حتى اذا كان بظهر البداء قال أمرهما ألا واحدا من حيل بيني وبين العمر حيل بيني وبين الحج أشهدكم اني قد
 أوجبت حجة مع عمرتي فانطلق حتى ابتاع بقدية هديا ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لو يحل منهما
 حتى أحل منهما بحجة يوم النحر **وحدثنا** ابن نمير حدثنا ابى حدثنا عبيد الله عن نافع قال راى ابن عمر الحجاج حين نزل الحجاج بأبن
 الزبير واقتصر الحديث بمثل هذه القصة وقال في آخر الحديث وكان يقول من جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد ولم يحل حتى يحل
 منها جميعا **وحدثنا** محمد بن زريح اخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر انهما نزل الحجاج عام نزل الحجاج
 بابن الزبير فقبل له ان الناس كانوا بينهم قتال انا نخاف ان يصطدك فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أصنع كما صنع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أشهدكم اني قد اوجبت عمره ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البداء قال بشأن الحج والعمرة الا واحد أشهدكم اني قد
 أوجبت حجة مع عمرتي واهداهما لياشتراه بقدية ثم انطلق يحل لهما جميعا حتى قدم مكة فطاف بالبيت والصفا والمروة ولم يزد على ذلك ثم نحر وأحلق
 ولم يقصر ولم يحل من شيء حرم حتى كان يوم النحر فحرق وحلق وأبى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه ذلك قال ابن عمر كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحدثنا أبو الربيع الزهراني وأبو كامل قال حدثنا حماد **وحدثنا** زيد بن حرب حدثنا اسمعيل كلاهما عن أبي نافع عن ابن عمر هذه القصة لم يذكر ابى الليث
 عليه السلام في ذلك الحديث حين قبل له يصطدك عن النبي قال اذا فعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره
حدثنا يحيى بن ايوب وعبد الله بن عمرو الجهلي قال الا حدثنا عباد بن عباد المهملى حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في رواية
 يحيى قال هل لنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا وفي رواية ابن عون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالحج مفردا
قوله ان عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما نزل الحجاج في رواية جريئة عن نافع عند البخاري ان عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله اخبراه انهما
 كلما عبيد الله فسياق رواية مالك المتقدمه ورواية يحيى القطان يشعان الحديث عن نافع عن ابن عمر في رواية جريئة تفصيلا نافع احل
 ذلك من سالم وعبيد الله ابى عبد الله بن عمر عن ابيهما قال الحافظ والذي ياتحرف في نقدي ان ابى عبد الله اخبرنا نافع بما كتبه اياهما واشار عليه به
 من التأخير ذلك العام وما بقيه القصة فشاهدنا نافع ومعهما من ابن عمر ملازمته اياه فالمقصود من الحديث موصول وعلى تقدير ان يكون نافع لم يسمع شيئا
 من ذلك من ابن عمر فقد عرفت الواسطة بينهما وهي ردا لعبد الله بن عمر وسالم وعبد الله وهما ثقتان لا مطعن فيهما ولو أر من نفع على ذلك من شرح البخاري ووقع في
 رواية جريئة المذكورة عبيد الله بن عبد الله بالتصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالكسب وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع قال اليه عبيد الله
 يعني مكبرا احم قلت وليس بمستبعد ان يكون كل منهما كلمة اياه في ذلك ولعل نافع احضر كلاهما عبد الله المكبر مع اخيه سالم ولم يحضر كلاهما عبيد الله المصغر مع
 اخيه سالم ايضا بل اخبراه بذلك نقص عن كل ما انتهى اليه علمه **قوله** حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير والحجاج هو ابن يوسف الثقفي كان متولى العراقين
 من جهة عبد الملك بن مروان وأمر عبد الملك ان يتوجه مكة لقتال عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما لانه دعى له بالخلافة فلم يطع عبد الملك فقدم الحجاج
 الى مكة في سنة اثنين وسبعين واقام الحصار عليه من اول شعبان منها وقصته مشهورة **قوله** حتى اتى ذا الحليفة فلبى بالعمرة وفي بعض روايات ابى عن
 نافع فاهل بالعمرة من الدار قال الحافظ والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل ان يحل على الدار التي بالمدينة ويجمع بانه اهل بالعمرة من اهل
 بيته ثم اعلن بها وظهرها بعد ان استقر بذي الحليفة ام - ثم قال بعد اسطران قوله في رواية جريئة فاهل بالعمرة من ذي الحليفة ثم سأل ساعة ثم قال انما
 شأنها واحد يؤيد الاحتمال الاول وان المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ووقع في رواية الليث أشهدكم اني قد اوجبت عمره ثم خرج حتى اذا كان بظاهر
 البداء قال بشأن الحج والعمرة الا واحد ولو كان ايجابه العمرة من حارة التي بالمدينة لكان ما بينهما وبين ظاهر البداء اكثر من ساعة ام قلت وهذا عجيب منه
 فانه لما اراد بقوله اهل بالعمرة من ذي الحليفة على الاحتمال الثاني الاظهار والاعلان فيراد بقوله ثم سأل ساعة ايضا السير بعد ذلك الاعلان والاظهار وهذا هو
قوله بقدي الح بضم القاف ففتح الدال المحملة وتكون الياء آخر الحروف وهو اسم موضع بين مكة والمدينة وهو في الاصل اسم ماء هناك **قوله** كفاه طواف واحد
 اي لعمرة وللقدوم من حجته كما قررنا سابقا **قوله** حتى قدم مكة فطاف الخ هذا كالصريح في ادغام طواف القدوم في طواف العمرة واما حمله على قدومه بعد الضرب
باب في الأفراد والقران **قوله** اهل بالحج مفردا الخ قد تقدم بسط الكلام على احرامه صلى الله عليه وسلم وتحقيق انه كان قارئا وتأويل هذه الروايات

ثم لا يحلون وقد أيت أمي خالتي حين تقدمان لا تبدآن بشئ أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان وقد أخبرني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بجمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من ذلك **حدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح **وحدثني** زهير بن حرب اللفظ له **حدثنا** روح بن عباد **حدثنا** ابن جريح **حدثني** منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدي فليقم على حرامه ومن لم يكن معه هدي فليحلق فلم يكن معي هدي فحلفت وكان مع الزبير هدي فلم يحلل قالت فلبست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير فقال قومي عني فقلت أنتحش أنثى عليك **وحدثني** عباس بن عبد العظيم العنبري **حدثنا** أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي **حدثنا** وهيب **حدثنا** منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر قالت قدمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلت بالبحر ثم ذكر بمثل حديث ابن جريح غير أنه قال فقال استرخ عني استرخ عني فقلت أنتحش أنثى عليك **وحدثني** هرون بن سعيد الأبلج **حدثنا** ابن عيسى قال **حدثنا** ابن وهب أخبرني عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله بن أبي بكر **حدثنا** أنه كان يسمع أسماء كلما مرت بالبحر تقول صلى الله على رسولكم لقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خفاف الحقايب قليل ظهروا قليلا أزودنا فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهلكنا من العشي بالبحر قال هرون في روايته أن مولى أسماء ولم يسمع عبد الله **حدثني** محمد بن حاتم **حدثنا** روح بن عباد **حدثنا** شعيب

بطواف القدم ولا يفعل شيئا قبله ولا يصل تحية المسجد بل أول شيء يصنعه الطواف هذا كله متفق عليه عندنا وقوله يضعون أقدامهم يعني يصلون وقوله ثم لا يحلون الخ فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدم كما سبق **قوله** وقد أخبرني أمي الخ هي أسماء بنت أبي بكر وأختها هي عائشة **وحدثنا** منصور بن جندب **حدثنا** تلك الحجة **تطفت** لأجل حيضها وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد البني صلى الله عليه وسلم كثيرًا كذا قال الحافظ في طواف القدم - ثم قال في أبواب العمرة وفيه أي في الحديث **وحدثنا** هو ذكرها لعائشة فمن طاف والواقع ما كانت حينئذ حائضًا وكانت أولئك هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد البني صلى الله عليه وسلم لكن سياق رواية هذا الباب ياباه فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت لهم في حجة الوداع، وقد قال عياض في الكلام عليه ليس هو على عمومه فان المراد من عدل عائشة لأن الطريق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحلت من عمرتها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التعميم ثم حكى التواريخ السابق وانها أرادت عمرة أخرى غير التي في حجة الوداع **قوله** وفلان وفلان الخ كما سقت بعض من عرقته من لم يسق الهدى لمواقف على تعيينهم وقد تقدم من عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك، كذا في الترمذي **قوله** فلما مسحوا الركن حلوا الخ أي صاروا حلالًا وفي الترمذي قال النوري لا بد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحج الأسود ومسحه يكون فواف الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالأصابع فتقديره فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعواهم وحلقوا حلوا وحذفت هذه المقدمات للعلم بها لظهورها وتلخيصها علانها لا يحل قبل تمام الطواف ثم ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من السعي بعد التحلق وتعقب بأن المراد بسم الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلهم الركن يكون في كل طوفة فالمعنى فلما فرغوا من الطواف حلوا وأما السعي والحلق فمختلف فيهما كما قال ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف ما يتبعه حلوا، قلت وأراد بسم الركن هنا استلهم بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عمرة بخلاف ما نقل عن ابن عباس وأنا تقدير حلقوا فنظر في رأي عمرة فان كان الحلق عند نسك فيقدر في كلامه ولا فلا، أم - وقال عياض ولا حجة في هذا الحديث لمن لم يرجع إلى السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفتكرًا من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فحلت بأجل على ما بين في الله علم **قوله** فلم يحلل الخ هذا مغاير لما ذكرها الزبير مع من حل في رواية عمرة الماضية ورواية عبد الله بن أبي أسماء الآية فان قضية رواية صفية عن أسماء الزبير لم يحل لكونه من ساق الهدى فان جمع بينهما بأن القصص المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النووي بعد ذلك ولا فقد رجع عند البخاري رواية عبد الله بن أبي أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجهما مسلم مع ما فيها من الاختلاف يقرى صنيع البخاري ما تقدم من رواية محمد بن عبد الرحمن أو يقال إن الزبير مستثنى في رواية مولى أسماء ومحمد بن عبد الرحمن كما استثنيت عائشة والله أعلم - **قوله** قومي عني الخ قال النوري إنما أمرها بالبقاء مخافة من عارض قد ينذر منه كلس بشهوة أو نحوه فان اللبس بشهوة حرام في الأحرام فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث أنها زوجة متحللة تطمح بها النفس **قوله** استرخ عني استرخ عني الخ هكذا هو في النسخ من أين أي تباعدى **قوله** بالبحر الخ بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة جل محروف بكمة وقد تكررت في الأشعار وعمل المقبرة المعروفة بالمحل على يسار الدخول إلى مكة ويمين الخارج منها إلى صفى وهذا الذي ذكرنا محصل ما قاله الأزرقي والفاكهي وغيرهما من العلماء وأغرب السهيلي فقال الحجون على فمهم وثلاث من مكة وهو غلط **قوله** خفاف الحقايب الخ جمع حقابة بفتح المهملة وبالقاف بالوحدة وهي ما احتقبه

عن مسلم القرني قال سألت ابن عباس عن متعة الحج فرخص فيها وكان ابن الزبير يحرر عنها فقال هذا أمر ابن الزبير تحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها فادخلوا عليها فاسألوها قال فدخلنا عليها فإذا امرأة ضخمة عسياء فقالت قد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وحل ثنائه ابن مثله حدثنا عبد الرحمن بن حمران حدثنا ابن بشير حدثنا محمد بن يحيى بن جعفر جميعاً عن شعبة بهذا الإسناد فاما عبد الرحمن بن جعفر حدثنا عن المتعة ولم يقل متعة الحج واما ابن جعفر فقال قال شعبة قال مسلم لا ادري متعة الحج او متعة النساء وحل ثنائه عبد الله بن معاذ حدثنا ابن جعفر حدثنا شعبة حدثنا مسلم القرني مع ابن عباس يقول اهل النبي صلى الله عليه وسلم بجمرة واهل اصحابه بجمرة فلم يحل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من اصحابه وحل بقتيرهم فكان طلحة بن عبيد الله فمن ساق الهدى فلم يحل وحل ثنائه محمد بن بشير حدثنا محمد بن يحيى بن جعفر حدثنا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال وكان ممن لم يكن معه الهدى طلحة بن عبيد الله ورجل آخر فاحل وحل ثنائه محمد بن حاتم حدثنا محمد بن حاتم حدثنا وهيب حدثنا عبد الله بن طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال كانوا يرون ان العمرة في شهر الحج من الجمرات في الارض ويجعلون المحرم صفر ويقولون اذا برأ الدبر وعفا الاثر والسلم صفره حلت العمرة لمن اعتمر قدر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله اى الحل قال الحل كله حل ثنائه نضر بن علي الجعفي حدثنا ابن جعفر حدثنا شعبة

الراكب خلفه من حراجه في موضع الرديف قوله عن مسلم القرني قال النوري هو بقاء مضمومة ثوراء مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني ثور حتى من عبد القيس قال وقال ابن مأكول هذا ثور قال وقيل بئله لانه كان ينزل قنطرة قرة باب جواز العمرة في شهر الحج قوله كانوا يرون ان العمرة في شهر الحج من الجمرات في الارض ويجعلون المحرم صفر ويقولون اذا برأ الدبر وعفا الاثر والسلم صفره حلت العمرة لمن اعتمر قدر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله اى الحل قال الحل كله حل ثنائه نضر بن علي الجعفي حدثنا ابن جعفر حدثنا شعبة

الراكب خلفه من حراجه في موضع الرديف قوله عن مسلم القرني قال النوري هو بقاء مضمومة ثوراء مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني ثور حتى من عبد القيس قال وقال ابن مأكول هذا ثور قال وقيل بئله لانه كان ينزل قنطرة قرة باب جواز العمرة في شهر الحج قوله كانوا يرون ان العمرة في شهر الحج من الجمرات في الارض ويجعلون المحرم صفر ويقولون اذا برأ الدبر وعفا الاثر والسلم صفره حلت العمرة لمن اعتمر قدر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله اى الحل قال الحل كله حل ثنائه نضر بن علي الجعفي حدثنا ابن جعفر حدثنا شعبة

الراكب خلفه من حراجه في موضع الرديف قوله عن مسلم القرني قال النوري هو بقاء مضمومة ثوراء مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني ثور حتى من عبد القيس قال وقال ابن مأكول هذا ثور قال وقيل بئله لانه كان ينزل قنطرة قرة باب جواز العمرة في شهر الحج قوله كانوا يرون ان العمرة في شهر الحج من الجمرات في الارض ويجعلون المحرم صفر ويقولون اذا برأ الدبر وعفا الاثر والسلم صفره حلت العمرة لمن اعتمر قدر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوها عمرة فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله اى الحل قال الحل كله حل ثنائه نضر بن علي الجعفي حدثنا ابن جعفر حدثنا شعبة

ب
جواز العمرة في شهر الحج

عن ابي يونس عن ابي العالية البراء انه سمع ابن عباس يقول هل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالج قد رادع مضين من ذي الحجة فصل
الصبي وقال لما صلى الصبح من شاء ان يجعلها عمره فيجعلها عمره **وحدثنا** ابراهيم بن دينار **وحدثنا** ابو داود والمباركي
حدثنا ابو شهاب **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** يحيى بن كثير كلهم عن شعبة وهذا الاسناد اما روح يحيى بن كثير فقال كما قال انزل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالج واما ابو شهاب ففي روايته خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالج وفي حديثهم جميعاً فصل الصبي بالبطاء
خلا الجحضي فانه لم يقله **وحدثنا** هرون بن عبد الله **وحدثنا** محمد بن الفضل السدي **وحدثنا** وهيب **وحدثنا** ابي يونس عن ابي العالية
البراء عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كاربعة خلون من العشر وهو يلين بالج فامرهم ان يجعلوها عمره **وحدثنا**
عبد بن حميد اخبرنا عبد المولى اخبرنا عمر بن ابي يونس عن ابي العالية عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي بذي طوى
وقد رادع مضين من ذي الحجة وامر اصحابه ان يحولوا احرامهم بعمره الا من كان معه الهدى **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار
قالا **حدثنا** محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة **وحدثنا** عبد الله بن معاذ واللفظة **وحدثنا** ابي حنيفة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عمره فاستمتعنا بها فليس لم يكن عند الهدى فيحل الحل كله فان العمر قد دخلت في الحج الى يوم القيمة
وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار **وحدثنا** محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة قال سمعت ابا جرة الضبي قال تمتعت فها في ناس عن ذلك
فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بما قال ثم انطلقت الى البيت فتمت فأتاني آت في منامي فقال عمره متقبلة وحج مأثور
قال فأتيت ابن عباس فاخبرته بالذي رأيت فقال الله اكبر الله اكبر سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار
فبين لهم انهم يحلون الحل كله لان العمر ليس لها الاصل واحد وقع في رواية الطحاوي في الحل فحل قال الحل كله قوله عن ابي العالية البراء ان بشير
الراء كان يري النبل واسمه زياد وقيل غير ذلك وهو غير ابي العالية الرازي وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس كذا في الفقه قوله **وحدثنا** ابو داود والمباركي
هو سليمان بن محمد ويقال سليمان بن داود والوجه المبارك بفقه الرازي منسوب الى المبارك وهي بليدة بقرب واسط بنينا وبين بغداد وهي على طرف دجلة كذا
في الشرح وقال الحافظ وقع في كلام بعضهم ثنا سليمان ابو داود والمباركي فصنفهما آخر سليمان بن داود واما هو سليمان بن محمد فقد جزمنا لك الحاكم ابو عبد الله
ورجحه ابو اسحق الحبال وغيره وقال ابن قانع ابو داود المبارك سالم وقال ابو عوانة في صحيحه ثنا محمد بن علي بن داود ثنا سليمان ابو داود المبارك وكان من اصحاب
الحديث قوله اصبح بذي طوى الخ قال النوري هو بفتح الطاء وضمتها وكسرها ثلاث لغات حكاها القاضي وغيره الاصح الا شهر الفقه ولم يذكر الاصح
واخرون غيره وهو مقصور منون وهو واد معرفت بقرب مكة قال القاضي ووقع لبعض الخ في البخاري بالمد وكذا ذكره ثابت وفي هذا الحديث دليل
لمن قال يستحب الصوم دخول مكة ثم لا ليلا وهو اصح الوجهين لاصحابنا وبه قال ابن عمر وعطاء النخعي وسماع بن داود وهيب وابن المنذر والثاني
دخولها ليلا ونهارا سواء لا فضيلة لاحدهما على الآخر وهو قول القاضي ابي الطيب ولما وردى وابن الصبغ والعبدري من اصحابنا وبه قال
طاووس والثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخولها ليلا وهو افضل من النهار والله اعلم قلت وفي رد المحتار
المستحب دخولها نهارا كما في الثانية والله اعلم - قوله هذه عمره استمتعنا بها الخ قال القاري الاستمتاع هنا تقديم العمرة والفراغ
منها فهو محمول على معنى اللغو اي الانتفاع وقال الآتي لا يقال فيه انه احرم تمتعا لان الاشارة بهذه الى عسرة الفهم ومعنى استمتعنا
استمتعنا ويكون ادخل نفسه معهم فيها ولكن قام المانع وهو كون الهدى معه ام - قوله فان العسرة قد دخلت في الحج الخ اي في شهره قال
ابن الملك يعني ان دخولها فيه في اشهره لا يختص بهذه السنة بل يجوز في جميع السنين قوله سمعت ابا جرة الخ بالجيم والراء اسمه نصر بن عمران
قوله تمتعت الخ قال الآتي من الاظهر انه يعني بالمتعة المتعة في اشهر الحج والناهيون لهم الذين كرهوها في اشهر الحج وهو منقول عن
ابن عمر وغيره ويوجد ان يريد بها الفهم قوله فها في ناس الخ قال الحافظ لم اقف على اسماءهم وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان يخفى
عن المتعة كما رواه مسلم من حديث ابي الزبير عنه وعن جابر وقتل ابن ابي حاتم عن ابن الزبير انه كان لا يرى التمتع الا للحصم وافقه
علقة وابراهيم وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للحصم قوله فامرني بما الخ اي ان استمر عليها قوله عمره متقبلة الخ اي هذه
عمره متقبلة قوله الله اكبر الخ يدل على انه ثابت بالرواية واستبشر بها ففيه التكبير عند المستر وفيه استئناس بالرواية فيما يقوم
عليه الدليل الشرعي لما دل عليه الشرع من عظم قدرها واما جزء من ستة واربعين جزء من النبوة وهذا الاستئناس والترجيح لا ينافي
الحصول قوله سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو خير ميت لم يحدوف اي هذه سنة ويجوز فيه النصب اي وافقت
سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم او على الاختصاص **باب** اشعار الهدى وتقليد عند الاحرام

اشعار الهدى وتقليد عند الاحرام

جميعاً عن ابن أبي عدي قال بن مشني حدثنا ابن أبي عدي عن شعيب عن قتادة عن ابن حسان عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم وقلدها نعلين

عليه السلام الظهري الحليفة ثم دعا بئانه فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين
قوله الظهري الحليفة الخ قال الأبي صلاته الظهري الحليفة لاني ان يكون احرامه اثرنا فله قوله ثم دعا بئانه الخ قيل لعلمها كانت من جملة
 رواحه فاضافها اليه وقال الطبري اي بناقته التي اراد ان يجعلها هدياً فاختص الكلام يعني فالاضافة جنسية **قوله** فأشعرها الخ قال الحافظ في شروعية
 الاشعار وقائده الاعلام بانها صارت هدياً ليلتبعها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت او ضلت عرفت او عطبت عرفها المساكين
 بالعلامة فاكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعائر الشرع وحق الغير عليه وابعاد من منع الاشعار واهل باحتمال انه كان مشرعاً قبل النبي من المشلة
 فان النعم لا يصار اليه بالا احتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النبي من المشلة بزمان، ثم قال ولا اشعار هو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل
 دمه ثم يسيلته فيكون ذلك علامة على كونه هدياً وبن ذلك قال الجمهور من السلف الخلف وذكر الطحاوي في خلاف العلماء كراهته عن ابن حنيفة وذهب
 غيره الى استحبابه لا تتبع حتى صاحبه البريقت وعمل فقال اهوجن قال وقال مالك يختص الاشعار من لها سائر الطحاوي ثبت عن عائشة وابن عباس
 التحير في الاشعار وتركه فلعل على انه ليس بشئ لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره اعتلال من كره الاشعار
 بانه من المشلة مردود بل هو باب آخر كلكي وشق اذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم وكما تحتان والحجامة وشققت الانسان على المال عادة
 فلا يخشى ما توهموه من سرعان الجرح حتى يفضى الى الهلاك ولو كان ذلك هو المحظوظ لقيته الذي كرهه به كأن يقول الاشعار الذي يفضى بالجرح الى السراية
 حتى تمهلك البدنة مكروه فكان قريباً وقد كثر تشنيع المتقدمين على ابن حنيفة في اطلاقه كراهته الاشعار وانتصر له الطحاوي في المعاني فقال لم يكرهوا
 اصل الاشعار وانما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح لاسيما مع الطعن بالشقرة فالاداسد الباب عن العامة لا فهو لا يراعون
 الحد في ذلك واتما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال لا اعلم احداً كره الاشعار الا ابا حنيفة وخالفه صاحبه فقال
 يقول الجماعة انتم وروى عن ابراهيم النخعي ايضا انه كره الاشعار ذكر ذلك الترمذي قال سمعت ابا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل روى عن ابراهيم
 النخعي انه قال الاشعار مثله فقال له وكيع اقول لك اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال ابراهيم ما أحقك بان تحبس النخعي وفيه تعقب على
 ابن خزيمة في زعمه انه ليس كابي حنيفة في ذلك سلف قد بالغ ابن خزيمة في هذا الموضع ويتعين الرجوع الى ما قال الطحاوي فانه اعلم من غيره باقوال صحابه ثم
 قال العلامة ابن عابدين روى (اي صاحب الدر المختار) على ما قاله الطحاوي والشيخ ابو منصور الماتريدي من ان ابا حنيفة لم يكره اصلاً الاشعار
 وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يثبات منه الهلاك خصوصاً في حرا الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب
 على العامة فاما من وقف على الحد بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح هو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهم مستحب لمن
 أحسنه (شرح الباب) قال في المروية يستغنى عن كون العمل على قولها بانه حسن، ام قال الأبي لم يقل كان الاشعار والتقليد من عادة الجاهلية ليعلم
 انه هدى خارج عن ملك المهدي فلا يتعرض له التراق واصحاب الغارات فلما جاء الاسلام رأى غرضه في ذلك معنى صحيحاً فأقره، ام وقال الشيخ في الله
 الدهلي رحمه الله والشر في الاشعار التنويه بشعائر الله واحكام الملة الحقيقية يرى ذلك منه الاقاصي والاواني وان يكون فعل القلب منضبطاً
 بفعل ظاهر وفي الفقه ما في هذه الاحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضيه ان اظهار التقرب بالهدى افضل من اخفائه والمقررات
 اخفاء العمل الصالح غير الفرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والموقوف فكان الاشعار والتقليد
 كذلك فيحصل الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار اظهار العمل الصالح لان الذي يعمل بما يكره ان يبجها مع من يقلدها ويشهرها
 ولا يقول انما لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وابعاد من استدل بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضاً واما ان يقال ان التقليد جليل عظيم
 لكونها هدياً باحتساب لا يطبع صاحبها في الرجوع فيها، وقال الحافظ اتفق من قال بالاشعار بالحق البقر في ذلك بالأبلى الاسعدي بن جابر واقفوا على ان الغنم
 لا تشترضنهم او تكون صوفها او شعرها يستروى بالاشعار واما على ما نقل عن مالك في فلكونها ليست ذات أسنة والله اعلم **قوله** في صفحة سنامها الخ
 بفتح السين اي طعن فيها والصفحة الجانب والسنام على ظهر البعير **قوله** الايمن الخ صفة صفحة فذكرها لمجاورة لسنام وهو ذكرها على تاويل صفحة
 بجانب وبه جزم النووي فقال وصف لمعنى صفحة لا لفظها، ثم قال اما محل الاشعار فذهب جماهير العلماء من السلف الخلف انه يستحب الاشعار
 في صفحة السنام اليمنى وقال مالك في اليسرى وهذا الحديث يرد عليه، ام وفي الدر المختار اشعاره شق سنامها من اليسار والايمن **قوله** وسلت
 الدم الخ اي مسح دماط عنها الدم **قوله** وقلدها نعلين الخ التقليد ان يعلى في عنق الهدى شئ يعرف به انه هدى ولا فصل النعلان واجاز مالك
 النعل الواحدة واجاز الثوري في القربة وشبهها ولا فصل عند النعل، وفي النعم ثم قيل الحكمة في تقليد النعل ان فيه اشارة الى السفر والحج في فعل هذا

الذي هو مشروعه الاشعار تحقيق ما روى عن ابي حنيفة من كراهته

باب جزاء قصير الشعر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يترك حلقه أو تقصيره أو يتركه

قال من قول الله **ثُمَّ جَاءَكُمْ إِلَى بَيْتِ الْعَتِيقِ قُلْتُ** فان ذلك بعد المعرف فقال كان ابن عباس يقول هو بعد المعرف وقبله وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم حين أمرهم أن يحلقوا في حجة الوداع وحل شاعر الناقذ حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن مجير عن طاوس قال قال ابن عباس قال معاوية أعلمت أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم عند المروة بمشق فقلت له لا أعلم تقدم من قبل مذهبه قوله **ثُمَّ جَاءَكُمْ إِلَى بَيْتِ الْعَتِيقِ** قال النووي ولا حجة لغيره لأن معناه لا تقصروا في الحرم ليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لمكان ينبغي أن يتحل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوف أم قوله هو بعد المعرف إلا بعد الوقت بعرفة قوله حين أمرهم أن يحلقوا في حجة الوداع الخ قال النووي ولا حجة له في ذلك لأن الذي أمرهم به فيها إنما هو فسخ الحج إلى العمرة لا التحلل من الحج بطواف القدوم أم قلت وقد تقدم أرجاء قوله إلى الفسخ والله أعلم **باب** جواز تقصير المعتبر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة قوله أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم في حوزة الاقتصاد على التقصير وإن كان الحلق أفضل وسواء في ذلك الحاج والمعتكف لأنه يستحب للمعتكف أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أحمل العبادتين وقد سبقت الأحاديث في هذا قوله عند المروة الخ فيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتبر حلقه عند المروة لأنها موضع تحلقه كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في موضع تحلقه وحيث حلقاً أو قصر من الحرم كله جاز **قوله** بمشق الخ بكسر الميم وقم القاف أي فصل طويل عن بعض أو غير بعض له حلق وقيل المراد به المقص وهو المشبه في هذا الحلق قوله فقلت له لا أعلم هذا الخ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وبين المراد من ذلك في رواية النسائي فقال بدل قوله فقلت له لا أعلم يقول ابن عباس وهذه على معاوية أن يخجل الناس من المتعة وقد تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حرج من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الحديث وقال وأول من فسخ عنها معاوية قال ابن عباس فحجت منه وتحدثتني أنه قصر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشق فسخه وهذا يدل على أن ابن عباس حل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية أن هذه حجة عليك إذا لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة وأصرح منه ما وقع عندنا من طريق قيس بن سعد عن عطاء بن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام العشر بمشق قصص حتى وهو محرم في كونه في حجة الوداع نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محل تكليف تقصير عنه المروة وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمره الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قائماً وثبت أنه حلق عنه وفرق أبو طهة شعرة بين الناس فلا يصح حل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله أيضاً على عمره القضاء الواقعة سنة سبع كان معاوية لا يكن يومئذ مسلماً إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان هذا هو الصحيح المشهور ولا يصح قول من حله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأن هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ما شأن الناس حلقوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال إني لم يبدت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى آخر قلت لم يبدت كسر الشيم هنا ما مر في عمره القضية والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتفئ إسلامه ولم تكن من أظفاره الأيرون الفتح وقد أخرج ابن عباس في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تقصير معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفاً من أبويه كان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمره القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظروا في هذا يطوفون بالببيت فلعل معاوية كان من تخلف بمكة لسبب قضاءه ولا يعارضه أيضاً قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره فعلمناها يعني العمرة في أشهر الحج وهذا يومئذ كان في العرش بضمين يعني يبيت مكة يشير إلى معاوية لأنه يعمل على أنه أخيراً استصحب من حاله ولم يطلع على إسلامه لكنهم كان يخفون عيونه على ما جوزه أن تقصيره كان في عمره الجعرانة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الجعرانة بعد أن أخر بعرفة ولم يستصحب أحداً معه إلا بعض أصحاب المهاجرين فقد عوكة فقط وسبح وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبح بها كبايت فحفت عمرته على كثير من الناس كذلك أخرج الترمذي وغيره ولم يعدل ومعاوية فيمن كان صحبة حينئذ ولا كانت معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله رجع بمكة بل كان مع القوم أعطاه مثل ما أعطاه من الغنمية مع جملة المؤلفين باخرج الحاكم في الأكليل في آخر قصة غزوة حنين أن الذي خلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمرته التي اعتمها من الجعرانة أبو هند عبد بن بياضة فان ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أو كان الحلق غائباً في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل وإن ثبت أن ذلك كان في عمره القضية وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار حكماً وهذا ما فسر الله على به في هذا الفهم والله الحمد لله الحمد إبداء قال صاحب الهدى الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله فلا أحل حتى أخر وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ثم قال ولعل معاوية قصر عنه في عمره الجعرانة فنسي بعد ذلك وظن أنه كان في حجة الفتح ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدم لتقصيره فيها يكون ذلك في أيام العشر

باب جواز التمتع في الحج والقرآن

هذه الأحجة عليك **وحديث** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريم حدثني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس أن معاوية بن أبي سفيان أخبره قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المرأة **حدثني** عبيد الله بن عمر القاريري حدثنا عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي حدثنا داود عن أبي نصرقة عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصره بالحج فقلنا قد منّا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورخصاً إلى منى أحلكتنا بالحج **وحديث** ججاج بن الشاعر حدثنا معلى بن أسد حدثنا وهيب بن خالد عن داود عن أبي نصرقة عن جابر وعن أبي سعيد الخدري قال قد منّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنصره بالحج صراً **حدثني** حاتم بن عمر البكري حدثنا عبد الواحد عن عاصم عن أبي نصرقة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آيت فقال إن ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فقلنا هما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فحاننا عنهما فلم نعد لهما **وحديث** محمد بن حاتم حدثنا ابن مهدي حدثنا سليم بن حيّان عن مروان الأصغر عن انس بن عليّ قال قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أهلك بأهلل النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان معي الهدى لأخلك **وحديث** ججاج بن الشاعر حدثنا عبد الصمد **وحديث** عبد الله بن هاشم حدثنا بهز قال حدثنا سليم بن حيّان بهذا الإسناد مثله غير أن في روايته بهز تحلّت **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحق وعبد العزيز بن صهيب ومحمد بن عمار عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلّ بجميعاً لبيتك عمرة وحجاً **وحديث** علي بن حجر أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم عن يحيى بن أبي اسحق وحديث الطويل قال يحيى سمعت أنساً يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيتك عمرة وحجاً وقال حميد قال انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيتك عمرة وحجاً **وحديث** سعيد بن منصور وعمر بن وهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال سمعت حديثاً سفيان حدثني الزهري عن حفظة الأسدي قال سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي نفسي بيده ليهلن ابن مريه

أما شاذة وقد قال قيس بن سعد عقبها والناس يتكرونها ذلك انتقاه واطن قيساً رواها بالمعنى ثم حدثت بما وقع له ذلك **قول** الأحجة عليك **الحديث** قال ابن تامل هنا مسئلتان فمن الحج في العمرة والثانية التحلل من الحج بطوات القدم ومنه ابن عباس في المسئلتين الجواز والقاض على اختلافهما على أنه في المسئلة الثانية ومعاوية يمينه وإذا منعه فكيف يكون التقصير تحج عليه بل هو حجة له لأن التقصير آخر عمل العمرة فلو تحلل من حجة العمرة لا بطوات بل لا ظهر وهو الذي كان شيخنا أبو عبد الله يختار أن اختلافهما إنما هو في المسئلة الأولى ومعاوية يمينه فلما قال قصرت شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك حجة عليه لأن التقصير آخر عمل العمرة فصحة أنه في حجة وفي عمرة ولكن هذا يجعل من حجة أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ممن **فهر باب** جاز التمتع في الحج والقرآن **قوله** بنصره **الحديث** قال النوري فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية وهو متفق عليه بشرط أن يكون زعماً مقصداً بحيث لا يؤذى نفسه والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها لأن صوتها على فنته ورفع الرجل منادى هذا العلماء كافة وقال أهل الظاهر هو واجب يرفع الرجل صوته بها وفي غير المساجد وفي مسجد مكة ومنى وعرفات وأما سائر المساجد ففي رفعها خلاف العلماء وما قولان للشافعي ومالك أصحهما استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة والشافعي لا يرفع إلا يهوش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة لأنها محل المناسك، أم وقال بعض العلماء وجه عدم الرفع خوف أن يشهر نفسه في سائر المساجد أما في المساجد الثلاثة فلا يخاف ذلك لأن كل من يجاء بترك الصلوة **قوله** بالحج صراً **الحديث** انضم الصاد مفعول مطلق ولعل لا تقصداً على ذكر الحج لأنه الأصل والمقصود الأعظم وألانه المبدوء به ثم أدخل عليه العمرة وقد يقال هذا حال المروي ومن وافقه وأما حاله عليه الصلوة والسلام فمسكوت عنه يعرف من محل آخر - كذا في المرأة - **قوله** اختلفا في المتعتين **الحديث** قال الآتي يعني متعة النساء ومتعة الحج إلى العمرة وأما المتعة بالعمرة إلى الحج فقد عمل الصحابة بها كثيراً، أم وتقدم الكلام عليه مبسوطاً - وأما متعة النساء فسيأتي البحث فيها في كتاب الكلاخ إن شاء الله تعالى **قوله** ثم فحاننا عنهما عنهما **الحديث** قال العلامة السدي رحمه الله هذا على حسب ما زعموا جابر وأما فتنة النساء ما يقتضيه القرآن حرمة وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنها أيضاً كيف وقد قال تعالى **الآية** **قوله** أو ما منكك أيماناً هم فيها أحلّ إلا الزوجة والمملوكة والموطوءة بالمتعة ليست شيئاً منها بما لا تفاق فلا تحل لهذا النص وأما متعة الحج فكان نهي عمر عنها اجتهداً فامنه بناء على زعمه أن لا تنضم المأمورية في النص وهو قوله تعالى **وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ** لا يحصل فيها لزوم أن لا تنضم بقتضى آياتها في سفرين لا يسفر واحد وقد علم بالمثل أن الحق خلافه والله تعالى أعلم - **قوله** حدثنا سليم بن حيّان **الحديث** بفتح السين وكسر اللام **قوله** لبيتك عمرة وحجاً **الحديث** هذا من أدلة كونه صلى الله عليه وسلم قادراً وقد اشبعنا الكلام عليه في باب بيان وجوه الأحكام مما يفي عن أعادته **قوله** ليهلن ابن مريه **الحديث** قال النوري هذا يكون بعد نزوله

بعد ما هاجر حجة واحدة حجة الوداع قال ابو اسحق ومكة أخرى **وحديث** هرون بن عبد الله اخبرنا محمد بن بكر البرساني اخبرنا ابن جريج قال سمعت عطاء يخبر قال اخبرني عروة بن الزبير قال كنت انا وابن عمر بن شبيب بن ابي حمزة عائشة وانا لنسمع ضربها بالسواك تساق قال فقلت يا ابا عبد الرحمن اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب قال نعم فقلت لعائشة اي امته الا تسمعين ما يقول ابو عبد الرحمن قالت ما يقول قلت يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب فقالت يغفر الله لابن عبد الرحمن لعمرى ما اعتمر في رجب ما اعتمر من عمره الا وانه لم يخل قال ابن عمر مع فاقال لا ولا نعوسك **وحديث** اسحق بن ابراهيم اخبرنا جريح عن منصور عن عمار قال دخلت انا وعروة بن الزبير المسجد فابعد الله بن عمر جالس الى حجرة عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد فسألناه عن صلواتهم فقال بدعة فقال له عروة يا ابا عبد الرحمن كما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجع عمر اهلهم في رجب كرهنا ان نكذب به ونرد عليه وسمعنا استئذان عائشة صلى الله عليه وسلم فيها بنفسه سواء قاتل ولم يقاتل لكن روى ابو اسحق عن طريق ابن الزبير عن جابر بن عبد الله الغزوات احد وعشرون واستاده صحيح واصله في مسلم فلهذا فقات زيد بن ارقم ذكر ثنتين منها ولعلها ابواء وبواط وكان ذلك خفي عليه لصغره ويؤيد ما قلناه ما وقع عند مسلمو يلفظ قلت ما اول غزوة غزاهما قال ذات العشير والعشيرة انتم - والعشيرة كما تقدم هي الثالثة وما قول ابن التين يحمل قول زيد بن ارقم ان العشيرة اول ما غزاهما زيد بن ارقم والتقدير قلت ما اول غزوة غزاهما اي انت معهما قال العشيرة هم ومحمول ايضا يكون قد خفي عليه ثنتان ما بعد ذلك او عد الغزوتين واحدة فقد قال موسى بن عقبة قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه في ثمان بدرا ثم احدث الاحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف انتم ، واهل غزوة قريظة لانه ضمتها الى الاحزاب لكونها كانت في اثرها وافردا غير لوقوعها منفردة بعد هزيمة الاحزاب وكذا وقع لغيره عد الطائف وحنين واحدة لتقاربهما فيجتمع على هذا قول زيد بن ارقم وقول جابر وقد تولى ابن سعد فبلغ عدة المغازي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه سبعا وعشرين وتبع في ذلك الواقدي وهو مطابق لما عده ابن اسحاق الا انه لم يفرق وادى القرطبي من خبير اشار الى ذلك السهيلي وكان الستة الزائدة من هذا القبيل وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين واخرجه يعقوب بن شبيب عن سلمة بن شبيب عن عبد الملك بن ابي رافع عن سعيد بن المسيب قال غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين قال الزهري خلا ادرى او هو او كان شيئا سمعته بعد قلت وحمله على ما ذكرته يدفع الوهم ويجمع الاقوال والله اعلم واما البعث السرياء فنسبها ابن اسحق ستا وثلاثين وعند الواقدي ثمانيا واربعين وحكى ابن الجوزي في التلخيص ستا وخمسين وعند المسعودي ستين وبلغها شيخنا في نظم السيرة زيادة على السبعين ووقع عند الحاكم في الاكليل انها تزيد على مائة فلعل ما راد ضم المغازي اليها قول ومكة أخرى ام قال الحافظ وعرض الى اسحق ان لقوله بعد ما هاجر مفهوماً وانه قبل ان يهاجر كان قد حج لكن اقتصاره على قوله أخرى قد يوهم انه لم يحج قبل الهجرة الا واحدة وليس كذلك بل حج قبل ان يهاجر مرارا بل الذي لا اناب فيه انه لم يترك الحج وهو عكة قط وقد سبق تحقيقه في اوائل الحج فراجع **قوله** انا لنسمع ضربها بالسواك اي حين مرور السواك على اسنانها **قوله** تساق اي تتساق اي امته الخ بضم الهاء وشذ الميم في قوله فاقال لا ولا نعوسك وهذا لفظ مسلم في البخاري يا اماه قال الحافظ كذا لاكثر يسكن الهاء ولا يذرا امته يسكن الهاء ايضا بغير الف وهذا بالمعنى الخاص لانها خالته وبالمعنى العام لانها ام المؤمنين **قوله** يغفر الله لابن عبد الرحمن الخ ذكرته بكنيته تعظيما له ودعت له اشارة الى انه نسي **قوله** لعمرى الخ قال النووي هذا دليل على جواز قول الانسان لعمرى وكرهه مالك لانه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاة بالحلف بغيره ، ام - وتقدم الكلام عليه في اوائل كتاب الايمان تحت قوله صلى الله عليه وسلم افلم واسباه ان صدق **قوله** الا وانه لم يخل الخ اي الا وان ابن عمر حاضر معه وهو شاهد قالت ذلك مباغتة في نسبتها للنسبة **قوله** سكت الخ وسكته يدل على انه اشتبه عليه او نسي او شك بهذا اجيب عما استشكل من تقليد قول عائشة الثاني على قول ابن عمر المشبه هو خلاص القاعدة المقررة قال الحافظ وفي هذا الحديث ان الصحابي الجليل المكثر الشديلا ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم قد خفي عليه بعض احواله قد يدخله الوهم بالنسبة لكونه غير معصوم وفيه بعض العلماء على بعض حسن الادب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب فاحفظ السامع خطأ الحديث **قوله** المسجد الخ اي مسجد المدينة النبوية **قوله** الحجرة عائشة ام او مستند اليها **قوله** فقال بئ الخ حمله القاضي عياض وغيره على انه مراده ان اظها رها في المسجد والاجتماع لها هو البذر عكلا ان اصل صلوة الضحى بدعة وقد تقدم الكلام على ذلك البحث في كتاب الصلوة فراجع **قوله** احدا من في رجب الخ قال الحافظ كذا وقع في رواية منصور عن عمار خالفه ابو اسحق فرواه عن عمار عن ابن عمر قال اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم مرتين فبلغ ذلك عائشة فقالت اعتمر اربع عمر اخرج احمد ابو داود فاختلفا جعل منصور الاختلاف في شهر العرة وابو اسحق الاختلاف في عدد الاعتمار يمكن تعدد السؤال بان يكون ابن عمر مثل اوله من العد فاجاب فروق عليا عائشة فرجع اليها فسل مرة ثانية فاجاب بموافقتها ثم سأل عن الشهر فاجاب في فظة وقد اخرج احمد من طريق الا عشر عن عمار هذا قال سأل عروة بن الزبير عن عمرى اي شهر اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجب **قوله** كرهنا ان نكذب به ونرد عليه الخ قال الزهري في هذا يدل على انهم علماء افسوا لهم متحان ففيه حجة الامتنان لكنه مذهب صحابي وفي الاحتجاج به خلاف

باب فضل العمرة في رمضان
والخروج منها من الشهر والفضل ودخول بلد من طريق غير التي خرج منها

في الحجرة فقال عمره الا تسمعون يا امة المؤمنين الى ما يقول ابو عبد الرحمن فقال ما يقول قال يقول عمر النبي صلى الله عليه وسلم اربع عمر احسن في رجب فقال يرحم الله ابا عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه وما اعتمر في رجب قط **وحدثني محمد بن حاتم بن يونس** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال اخبرني عطاء قال سمعت ابن عباس يحدثنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة من الانصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها ما منعك ان تحي معنا قالت لو يكن لنا الا ناضحان فخر ابو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحاً ننضح عليه قال فاذا جاء رمضان فاعتمري فان عمره فيه تعدل حجة **وحدثنا احمد بن عبد الصبتي** حدثنا يزيد يعني ابن زريع حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة من الانصار يقال لها امرسنان ما منعك ان تكوني حجت معنا قالت ناضحان كانا لابي فلان زوجا حج هو وابنه على احدهما وكان الآخر يسقى عليه غلامنا قال فعمرة في رمضان تقضى حجة او حجة معي **وحدثنا ابو بكر بن** وكان مالك اذا عرفت انه سؤال امتحان لا يجيب لا يحمله بحدوث اخبرني بشجرة لا يسقط ورقها لان ذلك من الشائع تعليم لما اشتغل عليه من الاحكام وترجم عليه ابو نعيم باب القاء العالم المسئلة على طلبته ليختبر اذا فهم قاله ابو عبد الله الا في لكن في قوله مذهب صحابي نظر اذ هو كما رايت انما فعله عمره وعجها لها تابعيا اتفاقا فلا حجة فيه للاخلاق **قوله ما اعتمر في رجب قط** ان قال القرطبي عدنا انكاره (اي ابن عمر) على عائشة يدل على انه كان على وهم وان رجع لقولها وقد تعسف من قاله ان ابن عمر اراد بقوله اعتمر في رجب عمرة قبل حجته لانه وان كان محتملا لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب ينم منه عدم مطابقة ردها عليه كلامه لا سيما وقد نيت الا ربع فما لو كانت قبل الهجرة فماذا كان ينعى ان يفسح بمراده فيرجع الاشكال ايضا فان قول هذا القائل لا يريفا كانوا يعتمرون في رجب يحتاج النقل على تقديره فزاد ان صلى الله عليه وسلم وفهمه هبة انه وفهمه كيف انصرف على مرة كذا في الفقه باب فضل العمرة في رمضان **قوله سماها ابن عباس فنسيت اسمها** ان قال الحافظ القائل نسيت اسمها ابن جريح بخلاف ما يتبادر الى الذهن من ان القائل عطاء وانما قلنا ذلك لان المؤلف اخرج الحديث بعد ذلك من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسمها بامر سنان ويحتمل ان عطاء كان ناسيا لاسمها لما حدث به ابن جريح وذكره له لما حدث به حبيباً وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن ابيه عن ابن عباس قال جاءت امرسليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت حج ابو طلحة وابنه وتركا في فقال يا امرسليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي اخرجه ابن حبان وتابعه محمد بن عبد الرحمن ابن ابي ليلى من عطاء اخرجه ابن ابي شيبة وتابعهما مغل الجبزي لكن خالف في الاسناد قال عز عطلة عن امرسليم فذكر الحديث دون القصص فهو لا يشبهه بعيد ان يتفقوا على الخطا فلعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ثم قال الحافظ بعد كلامه ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بانها امرسنان او امرسليم **قوله ابو ولدها** ان وهو زوجها في الطريق الآية **قوله** وانما ان قال الحافظ ان كانت هي امرسنان فيحتمل ان يكون اسم ابنتها سنانا وان كانا هي امرسليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن ان يتزوج سوى انس وعلى هذا فسيبته الى ابي طلحة بكونه ابنه مجازا **قوله** على ناضح ان بضاد حجة ثم سلة الى بعد قال ابن بطال الناضح البعير او الثور او الحمار الذي يستنق عليه لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في روايته بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية ابي داود بكونه جمل **قوله** ننضح عليه ان يكسر الضاد **قوله** تعدل حجة ان قال الحافظ والحاصل انه صلى الله عليه وسلم اعلمها ان العمرة في رمضان تعدل الحجة في الشراب لا انها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجماع على ان الاعتمار لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويه ان معناه الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله احد تعدل تلك القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا حج وهو فضل من الله ونعمة فقد ادرت العمرة منزلة الحج بانضمها رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرب الوقت كما يزيد بحضور القلب في خلوص المقصد وقال غيره فيحتمل ان يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة وقال ابن التين قوله كحجة فيحتمل ان يكون على بابيه ويحتمل يكون ليكره رمضان ويحتمل ان يكون محضاً بمنزلة المرأة والظاهر جملة على العمرة (تنبيه) ليعتمر النبي صلى الله عليه وسلم الا في شهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب فايها افضل الذي يظهر ان العمرة في رمضان لغیر النبي صلى الله عليه وسلم افضل واما في حقه فما صنع هو افضل لان فعله لبيك حجاز ما كان اهل الجاهلية يمنعونه فاذا اراد المرء عليهم بالقول والفعل وهو لو كان مكرهاً لغيره لكان في حقه افضل والله اعلم وقال صاحب الهدى فيحتمل ان صلى الله عليه وسلم كما يشغل في رمضان العباد بآدابها هو اهم من العمرة وخشى من المشقة على امته اذ لو اعتمر في رمضان لباقوا الى ذلك مع ما هو عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم وقد كان يترك العمل وهو يحب ان يعلم خشية ان يفرض على امته وخوفاً من المشقة عليهم وكذا في الفقه **قوله** يسقى غلامنا قال قال النووي هكذا هو في نسخ بلادنا وكذا نقله القاضي عياض عن رواية عبد الغفار الفارسي وغيره قال وفي رواية ابن مهران يسقى عليه غلامنا قال القاضي عياض وارى هذا كله تغييراً وصوابه نسقى عليه نخلنا فتصحف منه غلامنا وكذا جاء في البخاري على الصواب يدل على صحته قوله في الرواية الاولى ننضح عليه وهو غير نسقى عليه هذا كلام القاضي والمختار ان الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاضي محذوفة مقدرة وهذا كثير في الكلام والله اعلم **قوله** او حجة معي ان شك من بعض الرواة ولهذا الزيادة التي رواها على الشك اي قوله معي شاهد عند الطبراني والبراء بن

بالحجزة الثالث
بالحجزة الثالث
بالحجزة الثالث

حدثنا حماد حدثنا أيوب عن نافع أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويتنفل ثم يدخل مكة ثم يركب على النبي صلى الله عليه وسلم ففعله **وحل ثنا محمد بن اسحق الميمني حدثني اسحق بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذي طوى ويبس به حتى يصلي الصبح حين يقدم مكة ومصلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على أكمة غليظة ليس في المسجد الذي بنى ثم ولكن أسفل من ذلك على أكمة غليظة **وحل ثنا محمد بن اسحق الميمني حدثني اسحق بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل فرصته على الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة يجعل المسجد الذي بنى ثم يسير المسجد الذي بطرف الأكمة ومصلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء يدع من الأكمة عشرة أذرع ونحوها ثم يصلي مستقبل الموضعين من الجبل الطويل الذي بينك وبين الكعبة صلى الله عليه وسلم **وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن غيرح وحدثنا ابن نمير حدثنا ابن حداثا عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبث ثلاثاً ومشي أربعاً وكان يسع بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة وكان ابن عمر يفعل ذلك **وحل ثنا محمد بن عتيق حدثنا حاتم بن عيسى بن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف في الحج والعمرة أو لا يقدم********

اطمئنان القلب دون التعب ليتمكن من استشعار جلال الله وعظمته وايضا ليكون طوافه بالبيت على اعين الناس فانه أثرة بطاعة الله وايضا فكان النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يعلمهم سنة المناسك فأفهمهم حتى يحتموا له جامين متبيين، أم قال الحافظ وأما الدخول ليلاً فلوقع منه صلى الله عليه وسلم الأكمة في عمرة الجعرانة فانه صلى الله عليه وسلم أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً فقصه امرأته ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كياناً كما رواه أصحاب السنن الثلاث من حديث عكرش الكعبي ترجم عليه النسائي دخول مكة ليلاً وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال كانوا يستحيون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً وأخرج عن عطية أن شتم فادخلوا ليلاً أنكروا لستم رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان أماً فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس أنتم وقضية هذا أن مكاناً أما ما يقتدى به استحبت أنه أن يدخلها نهاراً **قوله** انه فعله **قوله** أي كلاً من البيت بذي طوى ولا غتسل ودخل مكة نهاراً **قوله** ومصلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام أي مكان صلوته **قوله** على أكمة غليظة أي غير رقيقة وأكمة بفتح التاء أو ما دون الجبل أو موضع أشد ارتفاعاً مما حوله **قوله** الذي بنى ثم أي هناك **قوله** فرضتني الجبل أي الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعد هاء ضاد معجمة مدخل الطريق إلى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرفة ويقال أيضاً لم يدخل النهر كذا في الفتح **قوله** نحو الكعبة أي ناحيتها وهو متعلق بالطول أو ظرف للجبل أو بدل من الفرضة **قوله** يسير المسجد أي مفعول ثان لقوله يجعل **قوله** الذي بطرف الأكمة أي صفة للمسجد الثاني **قوله** عشرة أذرع أي كذا في بعض النسخ وفي بعضها عشر جذات الماء وهما الغتان في الذراع التذكير والتأنيث وهو لا فصح الأشهر والله أعلم كذا في الشرح للنووي رحمه الله تعالى قال بعض العلماء وهذا التحديد والتحقيق الذي صدر من ابن عمر في تحقيق مواضع النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام على شدة اهتمامه باتباع أثره صلى الله عليه وسلم والحفاظ على الصلوة فيها لما في ذلك من الخير العظيم **باب** استحباب الرمل في الطواف للعمرة وفي الطواف الأول في الحج **قوله** الطواف الأول أي الطواف الذي يقع أول ما يقدم سواء كان للعمرة أو للحج وفي شرح الأبي تم ولا يخاطب به النساء قال القرطبي لم يشقته عليهن ولأنه يظهر منهن ما يجب ستره من الأرداف والنهود **قوله** خبث أي بفسخ المعجمة وتشديد الموحدة والخبب هو الرمل ومعناه أي مشى بسرعة مع تقارب الخطا وهو تركت فيه في الثلاث الأول فقط وهذا عندنا في كل طواف بعد رمي ولا فلا كالأضطباع كما في البلائم ولتركه أو نسيه ولو في الثلاث لم يرمل في الباقي لأن ترك الرمل في الأربعة سنة فلورمل فيها كان تاركاً للسنتين وترك أحدهما سهل ولورمل في الكل لا يلزمه شيء وينبغي أن يكره تنزيهاً لمخالفة السنة كما في البحر ولو زعمه الناس فإن كانت الرحلة قبل الشروع وقفت وإن حصلت في الأثناء فلا يقف لئلا تقومت الموالاة بل يمشى حتى يجد فرجة فيرمل قال النووي رمل ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة وامكنه إذا تبعه عنهما فالأولى أن يتأخر ويرمل لأن فضيلة الرمل هيئته للعبادة في نفسها والقرب من الكعبة هيئته في موضع العبادة لا في نفسها فكان تقديم ما تعلق بنفسها أولى والله أعلم واتفق العلماء على أن الرمل لا يشترع للنساء كما لا يشترع لهن شدة السعي بين الصفا والمروة ولترك الرجل الرمل حيث شرع له فهو تارك سنة ولا شيء عليه هذا مذهبنا واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم يليه وهو قال بعضهم لا يدمر كمنهنا، أم وقد تقدم بيان الحكمة في مشروعية الرمل والأضطباع في شرح حديث جابر الطويل فليراجع **قوله** يسع بطن المسيل أي المكان الذي يجتمع فيه السيل، قال القاري هو اسم موضع بين الصفا والمروة وجعل علامته بالأميال المحضر، قال النووي وهذا مجمع على استحبابه وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحبت

فانه يسعي ثلاثة اطواف بالبيت ثم يمشي اربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة **وحدثني ابو الطاهر حرمله**
ابن يحيى قال حمله اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالما بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود او لم يطوف حين يقدم يجتنب ثلاثة اطواف من السبع **وحدثنا عبد الله بن عمر**
ابن ابان الجعفي حدثنا ابن المبارك اخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى
اربعا **وحدثنا ابو كامل** الجعفي حدثنا سليمان بن اخضر حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع ابن عمر رمل من الحجر الى الحجر وذكر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله **وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب** حدثنا مالك **وحدثنا يحيى بن يحيى** واللفظه قال
قرأت على مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انته الى
ثلاثة اطواف **وحدثني ابو الطاهر** اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني مالك وابن جريج عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة اطواف من الحجر الى الحجر **وحدثنا ابو كامل** فضيل بن حسين **وحدثنا** الجعفي حدثنا عبد الله بن
ابن زياد **وحدثنا** الجعفي عن ابى الطفيل قال قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة اطواف ومشى اربعة اطواف أسنة هو
فان قومك يزعمون انه سنة قال فقال صدقوا وكذبوا قال قلت فلو صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال للمشركين
ان محمدا واصحابه لا يستطيعون ان يطوفوا بالبيت من الهزل وكانوا يحسدونه قال فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثا

ان يكون سعيه شديدا في بطن المسيل وهو قدر معروف **قوله** يسعي ثلاثة اطواف ام مراده يرمي وسماه سعيًا مجازا لكونه يشترك السعي في اصل
الاسراع وان اختلفت صفتها **قوله** ثم يصلي سجدتين ام اي ركعتين وهما واجبة عندنا على الصحيح وقيل سنة **قوله** ثم يطوف بين الصفا والمروة
قال النووي في دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي وانه يشترط تقدم الطواف على السعي فلو قدم السعي لم يصح السعي وهذا مذهبه ومذهب الجمهور
وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله اعلم **قوله** اذا استلم الركن الاسود ام فيه استحباب هذا الاستلام في ابتداء الطواف وقد تقدم معناه في شرح
حديث جابر الطويل **قوله** من الحجر الى الحجر ام قال النووي فيه ان الرمل يشترط في جميع المطاف من الحجر الى الحجر واما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا فليقل
قال وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثا اشواط وعشوا ما بين الركنين فمنسوخ بالحديث الاول لان حديث ابن عباس كان في عمره القضاء سنة
سبع قبل فتح مكة وكان في المسلمين ضعف في ابدانهم وانما رملوا اظهارا للقوة واحتاجوا الى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين لان المشركين كانوا جلوسا
في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ويرونهم فيما سوى ذلك فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر الى الحجر فوجب اخذ
بهذا المتأخر ام - وقال الحافظ ان عمر رضي الله عنه كان هتم بترك الرمل في الطواف لانه عرف سببه وقد انقضت فهران يتركه لفقد سببه ثورج عن ذلك
لاحتمال ان تكون له حكمة ما اطعم عليها فترى ان الاتباع اولي من طريق المغنى وايضا ان فاعل ذلك اذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعم الله
على اعزاز الاسلام واهله، ويؤيده انهم اقتصر عند مراعاة المشركين على الاسراع اذا مر من جهة الركنين الشاميين لان المشركين كانوا بازا تلك النية
فاذا مر من الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة
ام - **قوله** حدثنا سليمان بن اخضر ام هو بضم السين واخضر بالحاء والضاد المعجمتين - **قوله** رمل الثلاثة اطواف ام قال النووي هكذا هو في معظم النسخ
المعتمدة وفي نادر منها الاطواف وفي اندر منه ثلاثة اطواف فاما ثلاثة اطواف فلا شك في جوازه وفصاحته واما الثلاثة الاطواف بالالف واللام فيهما ففيه
خلاف مشهور بين النحويين منعه البصريون وجزوه الكوفيون فاما الثلاثة اطواف بتعريف الاول وتكرير الثاني كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النحويين
وهذا الحديث يدل لمن جزوه وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في صفة منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فعل هذا الثلاث درجات وقد مره مسلم
هكذا في كتاب المصلاة وقد سبق التنبيه عليه **قوله** صدقوا وكذبوا ام قال العلامة السدي يري ان قوله سنة يتضمن شيئين احدهما ان النبي صلى
الله عليه وسلم فعله وهم في ذلك صادقون والثاني انه فعله تشريعا للناس وقصدا لاقتداء غيره فيه وهو في ذلك كاذبون وذلك لانه ما فعله الا ضررة و
دفع الطعن المشركين وما هذا سبيله لا يكون سنة والله تعالى اعلم ام - قال الألباني في رد قوله كذبوا تشديدا في الاخبار ولا كان يكفي ان يقول أخطأوا - ام -
قال النووي وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه وخالفه جميع العلماء من الضاربة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم فقالوا هو
سنة في الطواف الثلاث من السبع فان تركه فقد ترك سنة وفاته فضيلة ويصح طوافه ولا دم عليه وقال عبد الله بن الزبير سنة في الطواف السبع وقال الحسن
البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالكى اذا ترك الرمل لم يرمه دم وكان مالك يقول به ثورج عنه، دليل الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل في حجة
الوداع في الطوافات الثلاث الاول ومشى في الرابع ثم قال صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لناخذ ما نساكنكم عنى والله اعلم - **قوله** من الهزل ام هكذا هو في معظم النسخ

باب استحباب الركبتين اليمانيين في الطواف دون الركبتين الأخرين

ويمشوا إليها قال قلت له أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً استأذنه فأن قومك يزعمون أنه سنة قال صدقوا وكذا نزل القرآن قال قلت ما قولك صدقوا وكذا نزل القرآن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محل هذا محل حتى خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر عليه ركب المشي السمع أفضل حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان عن ابن أبي حنيفة عن ابن أبي الطفيل قال قلت لابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب بالبيتين الصفا والمروة وهي سنة قال صدقوا وكذا نزل القرآن **وحدثني محمد بن رافع حدثنا يحيى بن آدم حدثنا زهير عن عبد الملك بن سعيد بن الأجر عن ابن أبي الطفيل قال قلت لابن عباس أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصيفه لي قال قلت رأيت عند المروة على ناقه وقد كثر الناس عليه قال فقال ابن عباس ذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكفرون **وحدثني** أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد يعني بن زيد عن أبيه عن سفيان بن عيينة عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب قال المشركون انه يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يربوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركبتين**

الهنز بضم الهاء واسكان الزاي وهكذا حكمه القاضي والمشارق وصاحب المطالع عن رواية بعضهم قال وهو وهم والصواب الهزال بضم الهاء وزياة الألف قلت وللاول وجه وهو ان يكون بفتح الهاء لان الهزل بالفهم مصدر هزلته هزلاً كضربه ضرباً ولا يستطيعون يطوفون لان الله تعالى هزلهم والله اعلم **قلت في الشرح** قوله صدقوا وكذا نزل القرآن قال النووي يعني صدقوا فانه طاف راكباً وكذا نزل القرآن الركوب افضل بل المشي افضل وانما ركب النبي صلى الله عليه وسلم للعدا الذي ذكره وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه اجمعوا على ان الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز وان المشي افضل منه كما لعذر والله اعلم **قوله** حتى خرج العواتق اجمع عاتق وهي البكر البالغة او المقاربة للبلوغ وقيل التي تزوجت بميت بذلك كما انها عتقت من استحلال ما ربحها وابتدأ بها في الخروج والمصرف التي تغله الطفلة الصغيرة وقد سبق بيان هذا في صلوة العيد **قوله** عن ابن أبي الطفيل قلت لابن عباس ارايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي ولداً ما أحد قال مسلمة بن أبي الطفيل سنة مائة وهو آخر من مات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خليفة مات بعد سنة مائة ويقال مات سنة سبعين وقال وهب بن جبير بن حازم عن أبيه كنت بمكة سنة عشر مائة فرأيت جنازة فسالته عنها فقالوا هذا ابو الطفيل قلت وقال ابن البرقي مات سنة (١٠٢) وقال موسى بن اسمعيل ثنا مبارك بن فضالة ثنا كثير بن ابي عمير سمعت ابا الطفيل بمكة سنة سبعين ومائة يقول يقول ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قصته وقال ابن السكيت دوى عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه ثابتة ورواه عنه من وجوه ثابتة سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يدعون عنه الا بضم الياء وفتح الدال وضم العين المشددة اي يدعون منه قوله تعالى يومئذ عذرون الى ناره جهنم دعاء وقوله تعالى فذلك الذي يدعون اليه في الشرح **قوله** يكفرون الخ وفي بعض الاصول من صحيح مسلم يكفرون كما ذكرناه من الكراهة وفي بعضها يكفرون بتقديم الهاء من الكفر وهو لا ينتهز قال القاضي هذا صواب قال وهو رواية الفارسي والاول رواية ابن مهران والعذري كذا في الشرح وفي احوال احوال المعلم رحمه الرشيد سنة فم بظهر الكوفة فاذا بهلول المجنون راكباً على قصبته وخلفه الصبيان فامر ان يوقى يلبيه فقال للرسول لا تزعه فاثارة الرسول فقال لا بهلول اوجب امير المؤمنين فجاوب فقال الرشيد السلام عليك يا بهلول فقال وعليك السلام يا امير المؤمنين فقال الرشيد اني اليك بالاشواق فقال بهلول لكنني لست بشيء اليك فقال الرشيد عظمي يا بهلول فقال براعتك هذه قصورك وهذه قبورك فقال زدني فقال احسنت قال يا امير المؤمنين من رزق الله مالا وجاهاً فواسي من ماله وعفت في جماله كتب في ديوانه ان لا يرافظ الرشيد ان يري شيئاً فقال قد امرنا بقضاء دينك قال كلاً لا تقض ديناً بدين اردد الحق على اهلهم واقض دين نفسك من نفسك قال الرشيد قد امرنا ان يجري عليك فقال يا امير المؤمنين ان الله لا يعطيك وينساني كيف بك يا امير المؤمنين اذا اوقفك الله بين يديه وسألك عن النقيير والقطير فاخنت الرشيد العبرة فقال الحاجب كفت يا بهلول فقال واجعت امير المؤمنين فقال بهلول انما يفسد عليه انت واضربك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد احاجة يا بهلول قال ان لا ترافي ولا اراك ثم قال يا امير المؤمنين حدثني فلان عن فلانة ابن عبد الله الكلبي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جرة العقبة على ناقه صبياء وليس ثم ضرب ولا طرم ولا اليك ولا تيم **باب** استحباب استئجار الركبتين اليمانيين في الطواف دون الركبتين الأخرين **قوله** وقد وهنتهم حمى يثرب الخ بتخفيف الهاء وتشديد ها اي اضعفتهم ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية ونحو النبي صلى الله عليه وسلم عن حميتها بذلك وانما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين وفي رواية لا سيما فاطمة الله على ما قالوا كذا في الفتح **قوله** ثلاثة اشواط الخ الاشواط بفتح الهاء بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجري مرة الى الغاية والمراد به هنا الشوط حول الكعبة قال الحافظ وفي الحديث احوال تسمية الطوفة شوطاً ونقل عن محمد بن الشافعي كراهته **قوله** ويمشوا ما بين الركبتين الخ اي اليمانيين وكان هذا

ليرى المشركين جلداهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحشى قد وهنتهم هؤلاء اجلد من كذا وكذا قال ابن عباس لم يمنعهم ان يامرهم ان يرموا الاشواط كلها الا الابقاء عليهم **وحدثنا** عمرو الناقد **ابن ابي عمير** **ابن عبد الله** جميعا عن ابن عيينة قال ابن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس قال انما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسل البيت ليرى المشركين قوته **وحدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا الليث **وحدثنا** قتيبة **وحدثنا** ثمالث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انهم قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت الا الركنين اليمانيين **وحدثني** ابو الطاهر وحمله قال ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من اركان البيت الا الركن الاسود والذي يليه من نخود **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** خالد بن الحارث عن عبد الله عن نافع عن عبد الله ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** زهير بن حرب **وحدثنا** عبد الله بن سعيد جميعا عن يحيى لقطان قال ابن مثنى **وحدثنا** يحيى عن عبد الله **وحدثنا** نافع عن ابن عمر قال ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما في شدة ولا رخاء **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **وحدثنا** ابن نمير جميعا عن ابي خالد قال ابو بكر **وحدثنا** ابو خالد الاحمر عن عبد الله عن نافع قال

في عمر القضاء سنة سبع وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الحجر الى الحجر فيؤخذ بالآخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ليرى المشركين جلداهم **وحدثنا** نافع الجهم واللام قوتهم لهذا الفعل لانه اقطع في تكذيبهم والمخ في تكذيبهم قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار اذها بالهم ولا يعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول وربما كانت بالفعل ولي قوله ان يامرهم ان يرموا الخ ان يرموا بالضم الميم وهو في موضع مفعول يامرهم بقوله الا الابقاء عليهم **وحدثنا** بكر الهنزة وسكون الموحدة بعدها التقاء والملاى الفرق بهم والاشفاق عليهم والمعنى لم يمنعهم من امرهم بالرمي في جميع الطوافات الا الفرق بهم قال القرطبي روي قوله الا الابقاء عليهم بالرفع على انه فاعل بمنعه وبالنصب على ان يكون مفعولا من اجله ويكون بمنعه ضمير عائذ على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله، كذا في الفقه قوله انما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ المراد بالسعي هنا شدة المشى **قوله** الا الركنين اليمانيين الخ اي دون الركنين الشاميين واليماني تخفيف الياء على المشهور كانت الالف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعا بين العوض والمعرض وجوز سيبويه التشديد وقال ان الالف زائدة والركنان اليمانيان هما الركن الاسود والركن اليماني الذي يليه من نخود والجحيمين وانما قيل لهما اليمانيان للتعليب كما في الابوين والقرين والعمرين وامثالها، قال المنوي وقد اجعت الائمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين والتفق الجاهليين على انه لا يسمي الركنين الآخرين وهما الشامي والعراقي وكان معاوية وكذا ابن الزبير يستلم الاركان كلها، قال الحافظ في الفقه وقد تقدم قول ابن عمر انما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين لان البيت لم يتمر على قواعد ابراهيم وعلى هذا المعنى حل ابن التين تبع ابن القصار استلام ابن الزبير لهما لانه لما عمر الكعبة اتوا البيت على قواعد ابراهيم فقلنا خرج الامر في كتاب مكة فقال ان ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وادخل فيه من الحجر ما اخرج منه وردا الركنين على قواعد ابراهيم خرج الى التعمير واعتمر طواف بالبيت واستلم الاركان الاربعة فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير اذا طاف الطائف استلم الاركان جميعها حتى قتل ابن الزبير واخرج من طريق ابن اسحق قال بلغني ان آدم لما حج استلم الاركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء البيت طاف به سبعا يستلمان الاركان، وقال الدودي ظن معاوية انها ركن البيت الذي وضع عليه من اول وليس كذلك لما في حديث عائشة والحج هو على ما دل عليه حديث ابن عمر روى ابن المنذر وغيره استلام جميع الاركان ايضا عن جابر وانس والحسن والحسين من الصحابة رضي الله عنهم وعن سويد بن غفلة من التابعين وشعراف في حديث عبيد بن جريح انه قال لابن عمر رأيتك تصنع اربعا لواحدا من اصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين الحديث بان الذين راىهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرن في الاستلام على الركنين اليمانيين وقال بعض اهل العلم اختصاص الركنين بمسبب بالسنن ومستند التعميم القياس، كذا في الفقه، وقال القاضى ابو الطيب اجعت ائمة الاصهار والفقهاء على انها اي الركنين الشاميين لا يستلمان قالوا اما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانهم في الخلاف واجتمعوا على انها لا يستلمان والله اعلم، **قوله** الا الحجر والركن اليماني الخ قال المنوي يحججه به الجهمور في انه يقتصر بالاستلام في الحجر الاسود عليه دون الركن الذي هو فيه خلافا للقاضى بابي الطيب من الشافعية **قوله** في شدة ولا رخاء الخ اي في زحام ولا خلاه قال الحافظ والظاهر ان ابن عمر لم يرا الزحام قط را في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدى ومن طريق أخرى انه قيل له في ذلك فقال هويت الا فتلة اليه فأريدا ان يكون فؤادي معهم روى الفلكي

باب اسحق بن قيس الكوفي، الاسود في الخطرون

رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجْرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَتَلَ يَدَهُ وَقَالَ مَا تَرَكْتُهُ مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ خَيْرِنَا
ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الطَّيْفِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ **وَحَدَّثَنِي** حُمَيْلَةُ بْنُ بَحِيحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ عُمَرَ **وَحَدَّثَنِي** هُزَيْنُ
ابْنُ سَعِيدٍ الْكَلْبِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عُمَرَ بْنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَتَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجْرَ ثُمَّ قَالَ أَمَرَ وَاللَّهِ لَقَدْ
عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَلَوْ أَنَّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ مَا قَتَلْتُكَ زَادَ هُزَيْنُ فِي رِوَايَتِهِ قَالَ عُمَرُ **وَحَدَّثَنِي** عُمُتَاهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُوَيْسَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَتَلَ الْحَجْرَ وَقَالَ إِنِّي كَأَقْبَلِكَ
وَأَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ **وَحَدَّثَنَا** خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَالْوَكَّالُ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
كُلُّهُمْ عَنْ خَمَادٍ قَالَ خَلْفُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ قَالَ رَأَيْتُ الْأَصْحَابَ يُعْنِي عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجْرَ يَقُولُ اللَّهُ إِنِّي
كَأَقْبَلُكَ وَأَنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْ أَنَّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ فِي رِوَايَةِ الْمُقَدَّمِيِّ
وَأَبِي كَامِلٍ رَأَيْتُ الْأَصْبَغَ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَعُودَةَ قَالَ يَحْيَى
أَخْبَرَنَا أَبُو مَعُودَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجْرَ وَيَقُولُ إِنِّي لَا أَقْبَلُكَ وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَلَوْ أَنَّي رَأَيْتُ

من طرق عن ابن عباس كراهة المزاوجة وقال لا يؤذى ولا يؤذى، أم وفي الدار المختار واستلمه بكفيه وقبلة بلا صوت بلا ايلاء لانه سنة وترك
الايلاء واجب قوله ثم قبل يده الخ قال المقاري ولعل هذا في وقت الزحام، أم اي حيث لا يقدر على التقبيل، قال في الهداية وان امكنته ان تمس الحجر
شيئا في يده او يمس يده ويقبل ما مس به فعل وذكر في فتاوى قاضي خان مسج الوجه باليد مكان تقبيل اليد قوله منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعله الخ اي الاستلام المطلق او المخصوص اذ ثبت الاستلام والتقبيل عنه عليه الصلوة والسلام كافي الصحيحين وروى البيهقي في مسنده ان ابن عباس رضي
الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا ففعلت وروى الحاكم وصححه
عن ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام سجد على الحجر حين قبله بحجته وشدة مالك كما اعترف به عياض وغيره في انكار ادب تقبيل اليد وقوله ان الجود
عليه بدعة قوله غير الركبتين اليمانيين الخ والظاهر منه ان حكم الركبتين سواء في الاستلام وبه قال محمد بن الحسن وم من اصحابنا قال الزبيدي في شرح
الاحكام والا حديث دالة على ما ذهب اليه محمد حتى قال بعضهم ان الفتوى عليه، قال النووي؟ واما الركن اليماني فيستلمه ولا يقبله بل يقبل اليد بوج
استلامه هذا مذهبا وبه قال جابر بن عبد الله والوسعيد الخدمي وابو هريرة وقال ابو حنيفة لا يستلمه وقال مالك واحمد يستلمه ولا يقبل اليد بوج
وعن مالك رواية انه يقبله وعن احمد رواية انه يقبله والله اعلم باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف قوله اما والله الخ وفي
صحاح البخاري من طريق زيد بن اسلم قال للركن اما والله الحديث وظاهرة انه خاطبه بذلك وانما فعل ذلك ليسمع المخاضين قوله رأيت الاصلع الخ يعني
عمر رضي الله عنه، والاصلع الذي انحسر الشعر عن مقدم راسه وفيه انه لا يأس بقلبه وصفه الذي لا يكرهه وان كان قد يكرهه غيره مثله قوله
وانك لا تضرب ولا تنفع الخ اي بذاته وان كان امتثال ما شرع فيه ينفع بالجود والتواب فمعناه انه لا قدر له على نفع ولا ضرر وانما هو مخلوق كباقي المخلوقات
التي لا تضرب ولا تنفع واشاع عمر هذا في الموسم ليشهد في البلدان ويحفظه عنه اهل المومم المختلفوا الاوطان والله اعلم كذا في شرح النووي رحمه الله،
قال المقاري ومن غرائب المتن ما في ابن ابي شيبة في آخر مسند ابى بكر رضي الله عنه قال رجل رأى النبي صلى الله عليه وسلم عليه الصلوة والسلام وقف
عند الحجر فقال اني لأعلم انك حجر لا تضرب ولا تنفع ولو لا امرني بركن ان اقتلك ما قبلتك فليدراج اسناد ابن ابي شيبة، أم قال الحافظ وقد روى النسائي من
وجه آخر ما يشتم بان عمر رفع قوله ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه من طريق طائوس عن ابن عباس قال رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم قال انك حجر لا تضرب
ولا تنفع ولو لا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتك ما قبلتك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك، قال الطبري انما قال ذلك
عمر لان الناس كانوا حينئذ يعبدون الاصنام فخشى عمر ان يظن الجهال ان استلام الحجر من باب تعظيم بعض الاحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية
فأراد عمر ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الاوثان قال
المصنف حينئذ عمر هذا ليرد على من قال ان الحجر يمين الله في الارض يصان فجماع عبادته ومعاذ الله ان يكون لله جارحة وانما شرع تقبيله اختبارا ليعلم
بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبهة بقصة ابليس حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي معناه يمين الله في الارض ان من صانحه في الارض كان
له عند الله عهد وجرت العادة بان العهد يعقله الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطبه عمر بما يعهد به وقال المحب الطبري معناه
ان كل ملك اذا قدر عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج اول ما يقدم يستل به تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى وفي قول عمر هذا

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لم أقبلك **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع قال أبو بكر حدثنا وكيع عن
سفيان عن إبراهيم بن عبد الله عن سفيان بن غفلة قال رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفتا
وحديثنا محمد بن عثمان عن عبد الرحمن بن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بغير استلام الركن **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال
حدثنا علي بن مسهر عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبیت فی حجة الوداع علی لحيته
ليستلم الحجر **نحوه** لان يراه الناس ليشهدوا وليستلموه

التسليم للشارع في امور الدين وحسن الاتباع فيما نرى كشفته عن معانيها وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله لولم يعلم الحكم فيه
وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن الحجر الأسود خاصة ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على احد من فعله فساد
اعتقاد ان يباعدوا في بيان الامر ويوضح ذلك ، ام قلت وما ذكره في مطاوي كلامه ان الحجر ميم الله فلا يرضى بغيره فبما عباد الله فقد رآه الخطيب ابن عسك
عن جابر مرفوعاً وروى الديلمي في مسند الفردوس عن انس مرفوعاً الحجر ميم الله فمن مسحه فقد بايع الله كذا في المرقاة ، وقد اخرج الطبراني في الاوسط من
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ وهو ميم الله يصالحهم خلقه قال العيشي وفيه عبد الله بن المؤمل ثقة ابن حبان وقال الخطيب وفيه كلامه وبقية حواله
رجال الصحيح وانما ذكره الحافظ من ان الحجر لا ينفع ولا يضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الاوثان فقد ناقش فيه على القاري في شرح المشكوة بما يفتح باب
البحث الطويل ويحتاج الى تحقيق حقيقة الشرك وتحقيق نزاعه والمقام لا يحتمل فمن شاء الوقوف على ما هو الحق الجدير بالقبول في هذه المسئلة فليراجع حجة
الله البالغة وغيرها من مظانه والاصوب عندي ان يقال في معنى قول عمر رضي الله عنه لا تنفع ولا تضر اي لا تحقق العبادة اصلاً كما ينزع عبادة الاوثان
في اوثانهم فان ملكاً ضراً او نفعاً لا يصح ان يكون معبوداً بحال فتقبلنا واستلهمنا هذا ليس من عبادة الحجر في شيء ولا من صنع المشركين بسبيل
بل هو محض محبة وتعظيم لشعائر الله امتثالاً لامر الله واتباعاً لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم **نحوه** (قد ورد في فضل الحجر حديث عن ابن عباس
مرفوعاً نزل الحجر الاسود من الجنة وهو اشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم اخرجاه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب هو صديق لك
اختلط وجري من سمع منه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بما وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء عن حماد
ولفظه الحجر الاسود من الجنة وحماد من سمع عن عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة ايضا عن ابن عباس مرفوعاً ان لهذا الحجر لسناً وشفقتين
يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق وصححه ايضا ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث انس عند الحاكم ايضا ، كذا في الفقه ، قال الحافظ اعترض
بعض المحققين على الحديث الماضي فقال كيف سودته خطايا بني آدم ولم تبضه طاعات اهل التوحيد ؟ اجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله لكان ذلك
وانما اجرى الله العادة بان السواد يصبغ ولا يصبغ على العكس من البياض وقال الحب الطبراني في بقائه اسود عبدة لمن له بصيرة فان الخطايا اذا اثرت
في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب اشد قال وروى عن ابن عباس انما غيرة بالسواد لئلا ينظر اهل الدنيا الى زينة الجنة فان ثبت فهذا هو الجواب
قلت اخرجاه الحميدي في فضائل مكة باسناد ضعيف والله اعلم وقال الشيخ الانور رحمه الله ان الاعتراض من الجاهل الغبي والنتيجة تابعة للاخت
الأزول وقيل انما نجد من التواريخ ان الحجر الاسود كان ابيض في حال ما ، اقول ان مبدأ التاريخ من الاسلام والتاريخ ليس بمبتصل الى آدم عليه السلام
وايضاً لما اخرج الحديث القوي المسند بانه سودته الخطايا فما رتبة التاريخ في مقابلة الحديث ومن ينتظر في قبوله الى ثبوته بالتاريخ والحال ان مدار
التاريخ على الحكايات بلا اسانيد بناء الاحاديث على الاسانيد مع نقلها والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** بك حفتا اي بمعنى محتنيا وجمعة احفيا
باب جواز الطواف على بغير وغيره واستلام الحجر **نحوه** للحاكم **قوله** في حلة **قوله** قاله الحافظ ان الجاهل حمل سبب طوافه صلى الله
عليه وسلم راكباً على انه كان عن شكوى واشارة بذلك الى ما اخرج ابو داود من حديث ابن عباس ايضا بلفظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي فطاف على
راحله ووقع في حديث جابر عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكباً ليراه الناس ليس له فيحتل ان يكون فعل ذلك للمؤمنين وحديثنا لا دلالة
فيه على جواز الطواف راكباً لغيره وكلام الفقهاء يقتضي الجواز الا ان المشي اولى والركوب مكروه تنزيهاً ، واما طواف النبي صلى الله عليه وسلم راكباً فلما حجة
الى اخذ المناسك عند ذلك عدو بعض من جمع خصاً نصه فيها واحتل ايضا ان تكون حلة عصمت من التلويح حينئذ كرامة فلا يقاس غيره عليه وابعده من استل
به على طهارة نول البعير وبعده من سياق المزبل لذلك في شرح حديث ام سلمة **قوله** يستلم الحجر بمحبة الخ المحجن بكسر الميم وتشكون المحملة وفخر المحجم
بعد ما تون هو صاع محنية الرأس والمحجن الاعوجاج وبذلك سمي المحجن والمعناه انه يودي بعصاه الى الركن حتى يصيبه ، قال ابن التين وهذا يدل على قرب
من البيت لكن من طاف راكباً يجب له ان يبعد ان يخاف ان يؤذي احداً فيجمل فعله صلى الله عليه وسلم على الامن من ذلك الخفة - ويحتل ان يكون في

باب جواز الطواف على بغير وغيره
الحجر بمحبة الخ المحجن بكسر الميم وتشكون المحملة وفخر المحجم

باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة كان لا يصح إلا بالركن

فإن الناس غشوه **وحدثنا علي بن خشرم** أخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحدثنا عبد بن حميد** حدثنا محمد بن عيسى بن بكر قال أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالببيت بالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسألوه فإن الناس غشوه ولم يذكر ابن خشرم وليسألوه فقط **وحدثني الحكم بن موسى القنطري** حدثنا شعيب بن اسحق عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حول الكعبة على بعيره يستلم الركن كراهية أن يضرب عنه الناس **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا سليمان بن داود أبو داود وحدثنا معروف بن خربوذ قال سمعت أبا الطفيل يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالببيت يستلم الركن فيحج معه ويقبل الحجر **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن امرأة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتكي فقال طوفي من وراء الناس أنت راكبة قلت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتب مسطورا **وحدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا أبو مغوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال قلت لها إنى لأظن رجلا لو لم يطف بين الصفا والمروة ماضر

حال استلامه قريب بحيث آمن ذلك وإن يكون في حال اشارته بعيدا حيث خاف ذلك كذا في الفقه قوله فإن الناس غشوه الخ تخفيف الشين أي ازدحموا عليه قوله الحكم بن موسى القنطري الخ بفتح القاف قال السخا هون قنطرة بردان وهي محلة من بغداد، كذا في الشرح قوله كراهية أن يضرب عنه الناس الخ هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالياء وفي بعضها يضرب بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح، كذا في الشرح، قوله حدثنا معروف بن خربوذ الخ هو بخاء معجمة مفتوحة ومضمومة الفقه أشهر ومن حكاهما القاضي عياض في المشارق والقاتل بالضم هو أبو الوليد الباجي وقال الجمهور بالفخ وبجل الحاء منه مفتوحة مشددة ثم ياء حقة ثم واو ثم ذال معجمة كذا في الشرح قوله ويقبل الحجر الخ قال الجمهور إن السنن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك عن ذلك ورواية لا يقبل يده وكذا قال القاسم وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبل، قوله عن امرأة الخ هي والددة زينب الراوية عنها قوله إلى اشتكى الخ أي أنها ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية قوله طوفي من وراء الناس الخ أنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون استلما ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بدابتها في الحديث جواز الطواف للراكبة كان لعذر وبلغت بالراكب المحمول قوله وانت راكبة الخ أي على بعيرك كما في بعض الروايات، قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يوكل لحملها المسجد إذا جئهم إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويث لعدم نفي تحشي التلويث يمنع الدخول وقد قيل إن نأفته صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة أي مدنية معلية فيؤمن منها لم يجد من التلويث وهي سائرة فيخجل أن يكون بعيرا أمسلة كان كذلك والله أعلم، كذا في الفقه - وقال النووي وهذا الحديث لا دلالة فيه لأنه ليس من ضرر ربهان يقول أو يروث في حال الطواف إنما هو محتمل وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه كما أنه صلى الله عليه وسلم أقرادخال الصبيان الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم بل قد وجد ذلك ولا أنه لو كان ذلك محققا لنزه المسجد منه سواء كان نجسا أو طاهرا لأنه مستقذر قوله حينئذ يصلي الخ وكانت هذه الصلوة صلوة الصبح وفي بعض الروايات فطوفي على بعيرك والناس يصلون باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح إلجاء إليه قوله ماضر ذلك الخ والحا أن السعي بين الصفا والمروة ليس بواجب عنده وهذا بخلاف الجمهور وقال الحافظ وأخيه ابن المنذر للوجوب بحديث صديقة بنت شيبة عن جيبية بنت أبي جحره بكسر الميم المشقة وسكون الجيم بعدها ثور الف ساكنة ثم هاء وهي إحدى نسبه بن عبد الله قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسان فرائت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعي وإن مئزرة ليدور من مشقة السعي وسمعت يقول أسعوا فان الله كتب عليكم السعي أخرجه الشافعي وأصلها وفي أسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثور قال ابن المنذر إن ثبت فهو حجة في الوجوب قلت له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت واختلف على صفة بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتها به ويجوز أن تكون اختلافا عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يصح الاختلاف العلة في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في أهلاله وقد تقدم وفيه طف بالببيت وبين الصفا والمروة واختلف أهل العلم في هذا فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم إلجاء إليه وعن أبي حنيفة واجب يجبر بالدم وبه قال الثوري في الناسي لا في العام وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب تركه شيء وبه قال الشافعي فيما نقله ابن المنذر واختلف عن أحمد كنهه أقوال الثلاثة وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالببيت، أم وما اختاره الحنفية من وجوبه وانجباره بالدم وهو رواية عن أحمد قال ابن قدامة وهو أقرب إلى الحق، قال الشيخ ابن الهمام أنا قد قلنا بموجبه (أي وجوبه)

قالت لم قلت لان الله تعالى يقول إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ من شعائرِ الله الى آخر الآية فقالت ما امر الله بحج امره ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ولو كان كما تقول لكان فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وهل تدري فيما كان ذاك انما كان ذاك ان الانصار كانوا يميلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما اساف ونائلة ثم يبيتون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا ان يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية قالت فانزل الله عز وجل إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ من شعائرِ الله الى آخرها قالت فطافوا **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام بن عروة اخبرني ابي قال قلت لعائشة ما ارى على جناحها ان التطوف بين الصفا والمروة قالت لم قلت لان الله عز وجل يقول إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ من شعائرِ الله الآية فقالت لو كان كما حدثت جبية بنت ابي حجره المتقدم ذكره اذ مثله لا يزيد على افادة الوجوب وقد قلنا به اما الركن فاغما يشب عندنا بديل مقطوع به فانثابت بهذا الحديث اثبات بغير دليل فحقيقة الخلاف في ان مفاد هذا الدليل ماذا - والحق فيه ما قلنا لان نفس الشيء ليس الاركنه وحده او مع شيء آخر فاذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعيا لزم في ثبوت اركانه القطع لان ثبوتها هو ثبوتها فاذا فرض القطع به كان ذلك للقطع بها وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلوة ام - واما الحكمه في مشروعية السبع فقد تقدم بياضا في شرح حديث جابر الطويل فليراجع **قوله** قلت لان الله تعالى يقول ان محصله ان عروة اجتهت الاجابة باقتضار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اُلغى بذلك لان رفعه اذ لم يبق له المباح ويزداد المستحب بآثاره ويزداد الوجوب عليه بالعقاب التارك ومحصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعنده مصرحة برفع الاثر عن الفاعل واما المباح فيجتنج الى رفع الاثر عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية انه لا يثبت في الاسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم واما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ولا مانع ان يكون الفعل اجبا ويعتقد انسان امتناع ايقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ولا يستلزم ذلك نفى الوجوب ولا يلزم من نفى الاثر عن الفاعل نفى الاثر عن التارك فلو كان المراد مطابق الاباحة لنفى الاثر عن التارك وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة انها لو كانت للاجته كانت كذلك حكاه الطبري وابن ابي حازم في المصاحف ابن المنذر وغيره عن ابي بن كعب ابن مسعود وابن عباس اجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة وكذا قال الطحاوي وقال غيره لا حجة في الشواذ اذا خالفت المشهور وقال الطحاوي ايضا لا حجة لمن قال ان السبع مستحب بقوله فمن تطوع خيرا لانه راجع الى اصل الحج والعمره لا الى خصوص السبع لاجتماع المسلمين على ان التطوع بالسبع لغير الحاج والمعتمر مشروعه والله اعلم كذلك في الفهم **قوله** ما امر الله بحج امره قال العيني فهو اتمام الشيء لا يدل على نفى وجوده فلا يثبت به الركنية ام - وعلى تقدير التسليم فهو مذهب صحابية في مسألة اختلف فيها وايضا هو على الثبوت **قوله** ولو كان كما تقول ان قال العلامة السدي اي لو كان المقصود والمراد بالنصر انقول وتزعم من عدم الوجوب لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما تريد ان الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب تعيينا هو رفع الاثر عن التارك واما رفع الاثر عن الفعل فقد يستعمل في المنع او الواجب ايضا بناء على ان المخاطب يترجم فيه لا ثم يخاطب على وفق زعمه بنفى الاثر وان كان واجبا وفيما نحن فيه كذلك فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب عيننا لكان الكلام اللائق بهذه الدلالة هو ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف ، قال الا في اجته عروة لعدم الوجوب بالآية لا نهادلت على رفع الحرج عن الفعل بل رأيت ان رفع الحرج عنه يحل على عدم الوجوب فعاد منه عائشة بان رفع الحرج اعم من الوجوب والندب والاباحة والكراهة والا عمة لا يدل على الاختصاص على التعيين واغما يتم الاستدلال بالآية لو كان التلاوة ان لا يطوف بهما لانه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحرج عن التارك وهو خاصة عدم الوجوب انتهى **قوله** كانوا يميلون انهم اي يحجون **قوله** على شط البحر ان قال عياض هذا هم فافهم ما كانا فقط على شط البحر وانما كانا على الصفا والمروة انما كانت مناة مما يلي جمعة البحر ام - وروى النسائي باسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كانا على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما اساف ونائلة كان المشركون اذا طافوا تمسحوا بهما الحديث وروى الطبراني وابن ابي حاتم في التفسير باسناد حسن من حديث ابن عباس قال قالت الانصار ان السعي بين الصفا والمروة من امر الجاهلية فانزل الله عز وجل إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ من شعائرِ الله الآية وروى الفاكهي واسماعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى اساف وثمن بالمروة يدعى نائلة فكان اهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام رعى بهما وقالوا انما كان ذلك يصنعها اهل الجاهلية من اجل او ثأهم فأسكوا عن السعي بينهما قال فانزل الله تعالى إِنَّ الصَّفاَ والمروةَ من شعائرِ الله الآية وذكر الواحد في اسبابه عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه يزعم اهز اكتب انهما زنيا في الكعبة فمسحا حجرا فوضعا على الصفا والمروة لم يعتبر بهما فلما طالت المدّة عيلا والباقي نحوه وروى الفاكهي باسناد صحيح الى ابي جعفر نحوه وفي كتاب مكة لعمر بن شبة باسناد قوي عن مجاهد في هذه الآية قال قالت الانصار ان السعي بين هذين الحجرين من امر الجاهلية فنزلت ومن طريق الكلبى قال كان الناس اول ما اسلموا كرهوا الطواف بينهما لانه كانا على شط البحر منها صنم فنزلت فهذا علمه بوجه قوة روايته ابي معاوية هذه **قوله** الذي كانوا يصنعون في الجاهلية انهم هذه الرواية تقتضي ان تحجهم انما كان لئلا يفعلوا

تقول كان فلا جناح عليه ان لا يطوف بها انما انزل هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اهلوا اهلوا السنة في الجاهلية فلا يصلح لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما قد صوامع النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك له فانزل الله عز وجل هذه الآية فلم يري ما اتوا الله به من لم يطوف بين الصفا والمروة **وحدثنا** عمر الناقد وابن ابي عمر جيعا عن ابن عيينة قال ابن ابي عمر حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة بن الزبير قال قلت لعائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ما ادرى على احد لم يطوف بين الصفا والمروة شيئا وما ابالي ان لا اطوف بينهما قالت بئسما قلت يا ابن ابي احمق طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وانما كان من اهل ملانة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ولو كانت كما تقول لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما قال الزهري فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فاعجبه ذلك وقال ان هذا العلم لقد سمعت رجلا من اهل العلم يقولون انما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون ان طوافنا بين هذين الحجريين من امر الجاهلية وقال الآخرون من الانصار انما امرنا بالطواف بالبيت لم يورده بين الصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابو بكر بن عبد الرحمن فاذا قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا حجين بن المثنى حدثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني عروة بن الزبير قال سألت عائشة وسألت الحديث بنحوه وقال في الحديث فلما سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقالوا يا رسول الله انا كنا نخرج ان تطوف بالصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما قالت عائشة قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد ان يترك الطواف **وحدثني** حمزة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة اخبرته ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يهلون ملانة فتخرجوا ان يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من احرم ملانة لم يطوف بين الصفا والمروة وانهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك حين اسلموا فانزل الله عز وجل في ذلك ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا

في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لان الاسلام ابطال افعال الجاهلية الا ما اذن فيه الشارع فحشوا ان يكون ذلك من امر الجاهلية الذي ابطله الشارع وهذا بخلاف ما تقتضيه رواية ابى اسامة لآية بعدها وكذا سائر احاديث الباب من طريق الزهري فانها كلها متفقة على ان الخروج عن الطواف بين الصفا والمروة انما وقع لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ويقصرون على الطواف بملة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك قال الحافظ فيحتمل ان يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية ابى معاوية ومنهم من كان لا يفريهما علما اقتضته رواية الزهري واشترك الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونهم كانوا جميعا من افعال الجاهلية فيجمع بين الرايتين بهذا وقلا شار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله اعلم **قوله** ملانة اخبرني الميم وتخفيف النون وبعدها لاف تاء مشددة من فوق وهو اسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صخرة نصبا عمر بن لحي بحجة الجحركا نوايعد بها وقبل هي صخرة هذيل بقديد وسميت ملانة لان النساء كان تضي بها اي تراق وقال الحارثي هي على سبعة اميال من المدينة واليهما نسبوا زيد ملانة **قوله** الطاغية اسم صفة ملانة اسلامية وهي على زنة فاعلة من الطغيان ولوروى ملانة الطاغية بالاضافة فيكون الطاغية صفة للفرقة وهم الكفار لجان كذا في عدة القاري **قوله** بالمشلل الخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد اللام الاولى المفتوحة اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر ويقال هو اجبل الذي يهبط منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري هي ثنية مشرفة على قديد وقال السفاقي هو عند الحجة والله اعلم **قوله** ان هذا العلم الخ قال المنوي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا قال القاضي زروى ان هذا العلم بالتون وكلاهما صحيح ومنه الاول ان هذا هو العلم المتقن ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة **قوله** ولقد سمعت الخ القائل بهذا هو ابو بكر بن عبد الرحمن المذكور **قوله** ولو نؤمر به بين الصفا والمروة الخ يعني انما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة كما قولنا اني لم يطوفوا بالبيت العتيق دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ان الصفا والمروة من شعائر الله بعد نزول ويطوفوا بالبيت **قوله** فاذا راها الخ بضم الهاء اي اظنها **قوله** في هؤلاء وهؤلاء الخ وحاصله ان سبب نزول الآية على هذا الاسلوب كان للرد على الفريقين الذين تخرجوا ان يطوفوا بينهما لكونهم عندهم من افعال الجاهلية والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهم لم يذكروا قال السدي لم ولعل مثل هذا يكون في جملة التوفيق بين رواية حديث عائشة ايضا بان يقال تخرج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لاسباب متعددة فنزلت الآية في الكل والله تعالى اعلم **قوله** انا كنا نخرج الخ اي نخرج من الخروج وغناث **قوله** قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يعني شرعه ولا يدل هذا القول على كونه فرضا او واجبا او مندوبا بل على ما هو عليه من ذلك والله اعلم

ابو مغوية عن عاصم عن اش قال كانت الانصاريكروان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى نزلت ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما **حدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح بهذا الاسناد مثله وقال الاطواف واحد طواف واحد **وحدثنا** يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد وابن حجر قالوا **حدثنا** اسماعيل بن يحيى اللفظ له اخبرنا اسمعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الشعب الايسر الذي دون المزدلفة اناخ فبال ثوبه فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءا خفيفا ثم قلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى المزدلفة فصلى ثم ردت الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع قال كوفي اخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل يلبتي حتى بلغ الجحرة **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم وعلي بن خنيس كلاهما عن عيسى بن يونس قال **باب بيان ان السعي لا يكرى قوله ولا اصحابه** ان قال السدي لعل المراد بذلك الاصحاب الموافقون آية في النسك وهو القرآن كما ان يقال بعد تعدد السعي في حق المتمتع ايضا ام قلت وقد اشبعنا الكلام على مضمون هذا الحديث ومثله طواف المقارن في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام والله الحمد **باب استحباب اقامة الحاج التلبية حتى يشترع في رمي جمره العقبة يوم النحر قوله** عن أسامة بن زيد ان ابي بن حاتم مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولديه ولجزة صحبة قوله ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكسر الدال اي ركبته وللاءه وفيه الركوب حال الدفع من عرفة ولا ردت على الدابة ومحلها اذا كانت مطيقة وارتدت اهل الفضل ويعد ذلك من اكرامهم للردية من سوء ادبه قال ابن المنير والظاهر ان صلى الله عليه وسلم قصد بارادته اقامة ثم الفضل ليحدث كل واحد منهما بما يتفق له في ذلك الحال من التشريع قوله الشعب لا يكرى التلبية المعجمة هو الطريق في الجبل والامر فيه للعهد والمراد الشعب الخاص الذي يأتي ذكره قوله فصببت عليه الوضوء ثم بقى الواو اي المله الذي يتوضأ به قال الحافظ ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء والفقهاء فيها تفصيل لانها انا ان تكون في احضار الماء مثلاً او في صبته على المتوضئ او مباشرة غسل اعضائه فالاول جائز لكن لا يفضل خلافة والثالث مكروه الا ان كان لغزرا واختلف في الثاني والاصح انه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو اما لبيان الجواز وهو حينئذ افضل في حقه او للضرورة اه وهذا التفصيل يوافي ما ذكره بعض صاحبنا في كتب الفقه واما الفرق بين المكررة ونزجها وخلاف الاول فقال العلامة ابن علقم بعد ذكر الاقوال المختلفة والظاهر ان خلاف الاول اعرف فكل مكررة ونزجها خلاف الاول ولا عكس لان خلاف الاول قد يكون مكررها حيث لا دليل خاص كترك صلوة الضحى به يظهر ان كون ترك السجدة راجعا الى خلاف الاول لا يلزم منه ان يكون مكررها الا يبنى خاص لا يات الكراهة حكوى حتى فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم **قوله** وضوء خفيفا ان قال النووي وخففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عاداته صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله في المراتب الاخيرة فلم يسبق الوضوء الى ليعمله على العادة **قوله** الصلوة يا رسول الله ان هو انصرف الى غيره او على الحديث والتقدير ان تريد الصلوة ويؤيد قوله في بعض الروايات اقبل يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير جازت الصلوة ونية تكبير التابع بما تركه متبوعه ليعمله او يقتدر عنه او يبين له وجه صوابه وكان أسامة ظن انه صلى الله عليه وسلم نسي صلوة المغرب وراى وقتها قد كاد ان يخرج فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم انها في تلك الليلة يشترع تأخيرها لتجمع مع العشاء بالمزدلفة ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك كذا في الفتح **قوله** الصلوة امامك ان الصلوة بالرفع واما ما في فتح الهنر والنصب على الظرفية اي الصلوة ستصل بين يديك او اطلق الصلوة على مكانها اي المصلي بين يديك ومعنى امامك لا تقوتك وستدركها ونية دليل على مشروعية الوضوء للامر على الطهارة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئا وانما توضأ ليستدير الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الذي ذكره الله حينئذ وخفف الوضوء لقله الماء حينئذ قاله الحافظ واما الخطابي وتجاوز في الوضوء لانه لو يرد ان يصل به فلما نزل وأرادها اسبغه **قوله** حتى اتى المزدلفة فصلى ان يصل بعد تجديد الوضوء مع اسبغها كما ثبت في الروايات **قوله** ثورده الفضل ان اي ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب **قوله** غداة جمع ان هو بقى الجحيم واسكان يميم وهو المزدلفة وهو ما هنا **قوله** حتى بلغ الجحرة ان اي وراها قال الحافظ وفي هذا الحديث ان التلبية تستمر الى رمي الجحرة يوم النحر وبعد ما يشترع الحج في التخلل وروى ابو المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعار الحج فان كنت حاجا فليتب حتى يبل الجحرة وبدا حالك وبدء حالك ان ترمي جمره العقبة وروى محمد بن منصور عن طريق ابن عباس قال حجبت معي عمر احدى عشرة حجة وكان يلبى حتى يرمي الجحرة باستمرارها قال الشافعي وابو حنيفة والثوري احمد اسحق وابو عاصم وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذنب ابن عمر كان يعاد التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقال طائفة يقطعها اذا ادخل

روى صحيح ابن ابي شيبة استحباب اقامة الحاج التلبية حتى يشترع في رمي جمره العقبة يوم النحر

الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكررة ونزجها وخلاف الاول

ابن خشرم اخبرنا يحيى عن ابن جريح اخبرني عطاء اخبرني ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله اذ روى الفضل من جمع قال فاخبرني
ابن عباس ان الفضل اخبره ان النبي صلى الله عليه وآله لم ينزل يلقى حتى روى جرة العقبة **وحل ثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث
سمو حدثنا ابن زحر اخبرنا الليث عن ابى الزبير عن ابى معبد مولى ابى عباس عن ابن عباس عن الفضل بن عباس وكان رديف رسول الله
صلى الله عليه وآله انه قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم بالسكينة وهو كافت ناقته حتى دخل فحسراً وهو من بني
قال عليكم بحصد الخذف الذي ترى به الحجرة وقال لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وآله يلقى حتى روى الجمرة **وحل ثنية** زهير بن حمر
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير بهذا الاسناد غير انه لم يذكر في الحديث لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وآله يلقى حتى
روى الجمرة وزاد في حديثه والنبي صلى الله عليه وآله يشير بيده كما يخذف الانسان **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو الاحوص
عن حصين عن كثير بن مديك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ونحن جميع سمعنا الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا
المقام لبيك اللهم لبيك **وحل ثنا** سريج بن يونس حدثنا هشيم اخبرنا حصين عن كثير بن مديك الاشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد
ان عبد الله لبي حتى افاض من جمع فقيل عرابي هذا فقال عبد الله انسى الناس امرضوا سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول
في هذا المكان لبيك اللهم لبيك **وحل ثنا** حسن الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن حصين بهذا الاسناد
وحل ثنية يوسف بن حماد المعنى حدثنا زياد يعنى البكائي عن حصين عن كثير بن مديك الاشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد الاسود
ابن يزيد قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول جميع سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول لبيك اللهم لبيك ثم لبيك لبيك معه
وتحد ثنا احمد بن حنبل ومحمد بن المثنى قالوا حدثنا عبد الله بن نمير **وحل ثنا** سعيد بن يحيى الاموي حدثني ابى قال اجميعاً

الى الموقف رواء ابن المنذر وسعيد بن منصور باسناد صحيحة عن عائشة وسعد بن ابى وقاص وعلى وبهم قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة وهو
قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم عرفة وهو عرفة الاول واثار الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من
يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشترع وجمع في ذلك بين ما اختلف من الثناء والله اعلم واختلفوا ايضا هل يقطع التلبية
مع روى اول حصة او عند تمام الرمي فذهب الى الاول الجمهور والى الثاني احمد وبعض اصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد
عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال افضت مع النبي صلى الله عليه وآله من عرفات فلم ينزل يلقى حتى روى جرة العقبة يكبر مع
كل حصة ثم يقطع التلبية مع آخر حصة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسر لما اجمعه في الرأيايات الاخرى وان المراد بقوله حتى روى جرة العقبة اي انتم تركوها
ام قال الشيخ محمد عابد السدي في المواهب اللطيفة قال البيهقي وكبر مع كل حصة كالدلالة على قطعها بأول حصة واما في رواية الفضل من ان زياداً قالها
غربة اوردتها ابن خزيمة واختارها وليس في الرأيايات المشهورة عن الفضل بن عباس انتم (وقال الذهبي فيه بخارة وكفى عمدة القاري) قلت وقد اخرج البيهقي
عن ابن مسعود قال رقت النبي صلى الله عليه وآله فلم ينزل يلقى حتى روى جرة العقبة بأول حصة وهذه الرأيايات اصرح من حديث الفضل فان حديث الفضل
يؤذن بالتكبير مع كل حصة ومتى لبي اذا اشتغل بالتكبير فالعدل الى قول الجمهور والى خصوصاً وقد روى ابن مسعود ما يؤيدهم **قوله** عليكم بالسكينة
هذا ارشاد الى الأدب والسنن في السير تلك الليلة وليحق بما سائر مواضع الزحام **قوله** وهو كافت ناقته ثم يتشد يد الغلابة اي يمنعها الاسلحة
قوله حتى دخل فحسراً ثم سبق صنبطه وبيانه في شرح حديث جابر الطويل **قوله** بحصد الخذف ثم قال العلماء هو نحو حبة الباقلا وقد تقدم
بيانه وبيان كيفية الرمي في شرح حديث جابر الطويل **قوله** يشير بيده كما يخذف الانسان ثم قال النووي والمراد به الايضاح وزيادة البيان
بحصد الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي
على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وآله في النهي عن الخذف وانما معنى هذه الاشارة الى ما قد مناه
والله اعلم **قوله** سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة ثم قال النووي فيه دليل على جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وشبه ذلك وكره ذلك بعض
الاولاء وقال سماع قال السورة التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك والصواب جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة
المائدة وغيرها وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وتظاهرت به الاحاديث الصحيحة من كلام النبي صلى الله عليه وآله والصحابة
رضي الله عنهم كحديث من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه والله اعلم وانا قول عبد الله بن مسعود سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة
فانما خض البقرة لان معظم احكام المناسك فيها فكانت قال هذا مقام من انزلت عليه المناسك واخذ عنه الشرع وبين الاحكام فاعتمد به وارايد بذلك
الرواية على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات وهذا معنى قوله في الرواية الثانية ان عبد الله لبي حتى افاض من جمع فقيل عرابي هذا فقال ابن

حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من منّا إلى عرفات منّا الملبى ومنّا المكبر وحل شئى محمد بن حاتم وهو بن عبد الله ويعقوب الدرقى قالوا أحد ثنا يزيد
 ابن هرون أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن حسين عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال حدثنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غداة عرفة فمنّا المكبر ومنّا الملهل فأتا نحن فنكبر قال قلت والله لعجباً منك كيف لم تقولوا له
 ما ذارت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وحل شئى يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن أبي بكر الشافعى أنه سأل
 انس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يحمل الملهل
 منّا فلا يترك عليه ويكبر المكبر منّا فلا يترك عليه وحل شئى سريج بن يونس حدثنا عبد الله بن رجاء عن موسى بن عقبة حدثني
 محمد بن أبي بكر قال قلت لانس بن مالك غداة عرفة ما تقول في التلبية هذا اليوم قال سرت هذا المسير مع النبي صلى الله عليه وسلم
 أصحابه فمنّا المكبر ومنّا الملهل ولا يعيب أحداً على صاحبه وحل شئى يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن
 كريب بن محمد بن عباس عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ
 ولم يسبغ الوضوء فقلت له الصلوة قال الصلوة أمانك فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أتيت الصلاة فصلى
 المغرب ثم أتانا كل إنسان بغيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً وحل شئى محمد بن رهم أخبرنا الليث بن
 يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن كريب بن محمد بن عباس عن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد أذن فعة من عرفات إلى بعض تلك الشعاب لحاجة نصبت عليه من الماء فقلت أفضله فقال المصطفى أمانك وحل شئى أبو بكر
 ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن المبارك وحل شئى أبو كريب واللفظ له حدثنا ابن المبارك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب بن محمد بن
 ابن عباس قال سمعت أسامة بن زيد يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما انقضى الشعب نزل فبال ثم توضأ فأسبغ الوضوء
 ما قال إنكرا على المعترض ورداً عليه والله أعلم باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة قوله عن عبد الله
 ابن عبد الله بن عمر الخ كذا هو في جميع نسخ الصحيح التي عندنا من الهندية والمصرية عبد الله بن عبد الله المكبر ولكن الذي في النسخ هو عبد الله بن عبد الله
 المصغر والله أعلم قوله منّا الملبى ومنّا المكبر الخ قال أبو نؤير فيه دليل على استحبابها في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة والتلبية فيه دليل على
 على من قال بقطع التلبية بعد يوم عرفة والله أعلم قوله قدس الله أعينكم الخ الفائل به هو عبد الله بن أبي سلمة والمحدث له عبد الله بن عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهم قوله كيف لم تقولوا له أي كيف لم تسألوه وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقت الذي فضل كان الحديث يدل على التحيير بين التلبية
 التلبية من تقريرة لهم صلى الله عليه وسلم على ذلك فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو بعينه الأفضل من الأمرين وقد بيناه ما عندنا من ابن أبي شيبة الخ
 من طريق محمد بن أبي عمر عن عبد الله بن أبي سلمة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتك التلبية حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلصها تنكيراً
 قوله وهما غاديان الخ أي ذاهبان غداة قوله كيف كنتم تصنعون الخ أي من الذكر قوله فلا يترك عليه الخ يضم أوله على البناء للمجهول باب فاقصة
 من عرفات إلى المزدلفة واستحبنا الصلاة في المغرب والعشاء جمعاً بالزدلفة في هذه الليلة قوله دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي فاقصة
 قوله ولم يسبغ الوضوء الخ قال القرطبي اختلف الشراح في قوله ولم يسبغ الوضوء هل المراد به انتصيرهم على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً
 لغوياً أو انتصير على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً شرعياً قال وكلاهما محتمل لكن يعضد من قال بأن في قوله في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً لأنه لا ينافي
 الناقص خفيف قوله فتوضأ أسبغ الوضوء الخ فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلالة قاله الخطابي وفيه نظر قد نزل
 أن يكون أحدهما (فأثل) الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم لم يلبس ثوباً من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بن أبي
 حسن من حديث علي بن أبي طالب فيستغفد منه الرعد على من منع استعمال ما ذكره من غير الشرب قوله ثم أتانا كل إنسان بغيره الخ وكأفهم صنعا ذلك
 رفقا بالذوات أو لا من تشويشهم بها وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاة زينة لا بأس بالعمل الميسر بين الصلاتين السنتين يجمع بينهما
 ولا يقطع ذلك الجمع قوله لم يصل بينهما شيئاً الخ أي لم يتفعل بينهما وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بين العشاءين ومتعلقاته في شرح حديث جابر
 الطويل قال في الدر المختار ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعاد الحديث الصلاة أمانك فتوقفتا بالزمان والمكان والوقت فأنزلان
 ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء أم وفيه نص في
 عند أصحابنا قد ذكرناه في شرح حديث جابر فراجع قوله ولم يقل أسامة أراق الماء الخ قال أبو نؤير فيه أدلة الرواية بحرف وفيه استعمال صريح الخ

الذي في النسخ هو عبد الله بن عبد الله المكبر ولكن الذي في النسخ هو عبد الله بن عبد الله المصغر والله أعلم قوله منّا الملبى ومنّا المكبر الخ قال أبو نؤير فيه دليل على استحبابها في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة والتلبية فيه دليل على على من قال بقطع التلبية بعد يوم عرفة والله أعلم قوله قدس الله أعينكم الخ الفائل به هو عبد الله بن أبي سلمة والمحدث له عبد الله بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم قوله كيف لم تقولوا له أي كيف لم تسألوه وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقت الذي فضل كان الحديث يدل على التحيير بين التلبية التلبية من تقريرة لهم صلى الله عليه وسلم على ذلك فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو بعينه الأفضل من الأمرين وقد بيناه ما عندنا من ابن أبي شيبة الخ من طريق محمد بن أبي عمر عن عبد الله بن أبي سلمة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتك التلبية حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلصها تنكيراً قوله وهما غاديان الخ أي ذاهبان غداة قوله كيف كنتم تصنعون الخ أي من الذكر قوله فلا يترك عليه الخ يضم أوله على البناء للمجهول باب فاقصة من عرفات إلى المزدلفة واستحبنا الصلاة في المغرب والعشاء جمعاً بالزدلفة في هذه الليلة قوله دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي فاقصة قوله ولم يسبغ الوضوء الخ قال القرطبي اختلف الشراح في قوله ولم يسبغ الوضوء هل المراد به انتصيرهم على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً لغوياً أو انتصير على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً شرعياً قال وكلاهما محتمل لكن يعضد من قال بأن في قوله في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً لأنه لا ينافي الناقص خفيف قوله فتوضأ أسبغ الوضوء الخ فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلالة قاله الخطابي وفيه نظر قد نزل أن يكون أحدهما (فأثل) الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم لم يلبس ثوباً من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بن أبي حسن من حديث علي بن أبي طالب فيستغفد منه الرعد على من منع استعمال ما ذكره من غير الشرب قوله ثم أتانا كل إنسان بغيره الخ وكأفهم صنعا ذلك رفقا بالذوات أو لا من تشويشهم بها وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاة زينة لا بأس بالعمل الميسر بين الصلاتين السنتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع قوله لم يصل بينهما شيئاً الخ أي لم يتفعل بينهما وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بين العشاءين ومتعلقاته في شرح حديث جابر الطويل قال في الدر المختار ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعاد الحديث الصلاة أمانك فتوقفتا بالزمان والمكان والوقت فأنزلان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء أم وفيه نص في عند أصحابنا قد ذكرناه في شرح حديث جابر فراجع قوله ولم يقل أسامة أراق الماء الخ قال أبو نؤير فيه أدلة الرواية بحرف وفيه استعمال صريح الخ

الماء قال قد علمت فتوضأ وضوء ليس بالبالغ قال فقلت يا رسول الله الصلوة قال المصلوة أمامك قال ثم سأل حتى بلغ جمعا فصلت المغرب والعشاء **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا زهير ابو خيثمة حدثنا ابراهيم بن عقبة اخبرني كريب انه سأل أسامة بن زيد كيف صنعت حين ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشيته عرفة فقال جئنا الشعب الذي يمين الناس في المغرب فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته وبأل ما قال اهراق الماء ثم دعا بالوضوء فتوضأ وضوء ليس بالبالغ فقلت يا رسول الله الصلوة فقال المصلوة أمامك فركب حتى جئنا المزدلفة فاقام المغرب ثم اناح الناس في منازلهم ولم يتحلوا حتى اقام العشاء الاخرة فصلت ثم حكوا قلت فكيف فعلتم حين اصبحتم قال ردقته الفضل بن عباس وانطلقت انا في سباق قریش على رحلي **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا وكيع حدثنا سفيان عن محمد بن عتبة عن كريب عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى النعب الذي ينزله الامراء نزل فبال لم يقل اهراق ثم دعا بالوضوء فتوضأ وضوء خفيفا فقلت يا رسول الله الصلوة فقال المصلوة أمامك **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد الملاق اخبرنا معمر عن الزهري عن عطاء مولى سباع عن أسامة بن زيد انه كان رديت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افاض من عرفة فلما جاء الشعب اناخ راحلته ثم ذهب الى الغائط فلما رجع صبت عليه من الادوية فتوضأ ثم ركب ثم اتى المزدلفة فجمع بها بين المغرب والعشاء **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا زيد بن هرون اخبرنا عبد الملك ابن ابي سليمان عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض من عرفة وأسامه ردفه قال أسامة فما زال يسير على هيئته حتى اتى جمعا **وحدثنا** ابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد بن زيد قال ابو الربيع حدثنا حماد حدثنا هشام عن ابيه قال سئل أسامة وانا شاهدا وقال سألت أسامة بن زيد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفقه من عرفات كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افاض من عرفة قال كان يسير العنق فاذا وجد فجوة نص **وحدثنا** ابو بكر ابن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن جعفر قال قد تستبشع ولا يكتفى عنها اذا دعت الحاجة الى التصرع بان خيف كئس المعنى واشتبه الالفاظ او غير ذلك قوله وما قال اهراق الماء الخ قال عياش اشعرا يابرا له لاه كما سمعه من لفظه وانه لم ينقله بالمعنى قوله في سباق قریش الخ اي الذين سبقوا الى رمي الجمر وقوله على رحلي اي كنت لاجل احتيئ قوله لما اتى النعب الخ بفتح النون واسكان القاف وهو الطريق في الجبل وقيل الفجوة بين الجبلين قوله الذي ينزله الامراء الخ اي لصلوة المغرب فعند اخرج الفاكهي عن ابن عمر بن طريق سعيد بن جبيل قال دفعت مع ابن عمر من عرفة حتى اذا وازينا الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنفض فيه (اي استجر) ثم توضأ وكبر فانطلق حتى جاء جمعا فاقام فصل المغرب فلما سلوا قال الصلوة ثم صلى العشاء وروى ايضا من طريق ابن جريج قال قال عطاء ردف النبي صلى الله عليه وسلم أسامة فلما جاء الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء الا ان المغرب نزل فأهراق الماء ثم توضأ وظاهر هذين الطريقين ان الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلوتين بمزدلفة والمراد بالخلفاء والامراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك وقد جاء عن عكرمة الخار ذلك وروى الفاكهي ايضا من طريق ابن ابي نجيم سمعت عكرمة يقول اتخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم مبالا واتخذتموه مصليا وكأنه انكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلوتين لمخالفته السنة في ذلك قوله عن عطاء مولى سباع الخ قال النووي هكذا وقع في معظم النسخ عطاء مولى سباع وفي بعض النسخ مولى ام سباع وكلاهما خلاف المعروف فيه واما المشهور عطاء مولى بن سباع هكذا ذكره البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم في كتابه الجرح والتعديل وخلف الواسطي في الاطراف الحميدي في الجمع بين الصحيحين والسمعيان وغيرهما وهو عطاء بن يعقوب وقيل عطاء بن نافع ومن ذكر الوجهين في اسماء به البخاري خلف والحميدي واقتصر ابن ابي حاتم والسمعيان وغيرهما على انه عطاء بن يعقوب قالوا كلهم وهو عطاء الكندي رافى بفتح الكاف واسكان المثناة من تحت و بالحاء المعجمة ويقال فيه ايضا الكوخاري وانفقوا على انما نسبة الى موضع باليمن هكذا قاله الجمهور قال ابو سعد السمعي هي قرية باليمن يقال لها كينجران قال يحيى بن معين عطاء هذا ثقة والله اعلم قوله على هيئته الخ هو مجاء مفتوحة وبعد الياء هزة هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها هيئته بكسر الهاء والنون وكلاهما صحيح المعنى قوله يسير العنق الخ بفتح المهملة والنون وهو السيل الذي بين الابل والاسراع قال في المشارق هو سيرة سهل في سرعة وقال القزاز العنق سيرة سهل وقيل المعنى الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العنق الخط الفصيح وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل كذا في الفتح - قوله فجوة الخ بفتح الفاء وسكون الجيم المكان المتسع وفي بعض الروايات فرجة بضم الفاء وسكون الراء وهو حفرة الفجوة قوله نص الخ اي اسرع قال ابو عبيد النص تحريك الدابة حتى يستخرج به قصه ما عندها فاصل النص غاية المشقة ومنه نصرت الشيء رفعته واستعمل في ضرب سراج من السير قال ابن خزيمة في هذا الحديث دليل على ان الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة انه قال فما رأيت ناقته رافعة يداها

ابن سليمان وعبد الله بن نمير وحجيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وزاد في حديث حميد قال هشام والنصف فوق الغنق
وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عدي بن ثابت ان عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ان
 ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب العشاء بالمزدلفة **وحل ثنا** قتبية وابن ربح عن
 الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد وقال ابن ربح في روايته عن عبد الله بن يزيد الخطمي وكان اميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 والعشاء بالمزدلفة جميعاً **وحل ثنا** حرمة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبد الله بن عبد الله بن عمر اخبره
 ان اباة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلى العشاء ركعتين
 فكان عبد الله يصلي جميع ذلك حتى يحق بالله تعالى **وحل ثنا** محمد بن مثنى حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن حنبل حدثنا شعبة عن الحكم وسفيان
 ابن كهيل عن سعيد بن جبير انه صلى المغرب بجمع والعشاء بأقامة ثم حدث عن ابن عمر انه صلى مثل ذلك وحدث ابن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ذلك **وحل ثنيه** زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا شعبة بهذا الاسناد وقال صلاهما بأقامة
 واحدة **وحل ثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد المرنانق اخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال جمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله
 ابن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبير افضنا مع ابن عمر حتى اتينا جعاً فصلى بنا المغرب والعشاء
 بأقامة واحدة ثم انصرف فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان **وحل ثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي
 شيبة وابو كريب جميعاً عن ابي مغوية قال يحيى اخبرنا ابو مغوية عن الاعشى عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الأليقاتها الاصلوتين صلاة المغرب العشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها **وحل ثنا**

حتى اني سمعته يقول على حال الزحام دون غيره ام - وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عروة الى مزدلفة لاجل الاستجمال
 للصلاة لان المغرب لا يصلح الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الرحلة ومن الاسراع عند عدم الزحام وفيه ازاحة للسلف
 كانوا يحرمون على السائل عن كيفية احواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكنه ليتقنوا به في ذلك قوله والنصف فوق الغنق الخ اي ارفع من ذنبتك
 قوله ليس بينهما سجدة الخ يعني بالسجدة صلاة النافلة اي لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة وبمعنى الصلاة قوله بأقامة
 واحدة الخ تقدم الكلام على واحدة الاقامة وتعددها في شرح حديث جابر الطويل قوله عن ابي اسحاق قال قال سعيد بن جبير الخ قال النووي هذا من
 الأحاديث التي استدكمها الدارقطني فقال هذا عندى ومن اسمعيل وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري واسرائيل وغيرهم فرووه عن ابي اسحاق
 عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال واسمعيل وان كان ثقة فهو لا يقرم بحديث ابي اسحاق منه هذا كلامه وجوابه سابق بيانه مرات في نظائره انه
 يجوز ان ابا اسحق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين كيف كان فالمن صحيح لا مقدح فيه والله اعلم - **باب استحباب زيادة التغليس لصلاة**
العصر يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر قوله عن عمارة الخ هو ابن عمر قوله قبل ميقاتها الخ قال العلامة معناه
 قبل وقتها المعتاد في كل يوم مبالغة في التكبير ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك لانه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى ياتيه
 بلال وليس المراد انه صلاها قبل طلوع الفجر فانه لا يجوز باجماع ويدل على ذلك رواية البخاري عقب هذه عن ابن مسعود نفسه ثم صلى الفجر
 حين طلع الفجر وله وللنساء حين بزغ الفجر فبادر بالصلاة اول ما بزغ حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو بين في رواية اسرائيل
 عند البخاري حيث قال ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر قائل يقول لم يطلع قال الزرقاني وكذا قوله الا بجمع اراد الوقت
 المعتاد فانه لما اخر المغرب فصلها مع العشاء كان وقت العشاء وقتاً لها فلم يصلها الا بوقتها الا انه غير الوقت المعتاد وقوله الا بجمع
 قال الولي وكذا بعرفات ايضاً في الظهرين كاعند النساء في اي في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة عن ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة الاوقات الا بجمع وعرفات فلم يحفظ راوى هذه الرواية ذكر عرفات وحفظه غيره والحافظ حجة على الناس انهم قال شيخنا
 المحمود قدس الله روحه حينئذ فالمراد بقوله الاصلتين المغرب بمزدلفة فاتها اخرت والعصر بعرفة فاتها فادمت فها تان اتصالان قد وقع
 فيها التحويل عن وقتي اداها المعهودين في غير هذا اليوم حقيقة فاستطرد يذكر الفجر لكونه مقتولاً ايضاً عن وقته المستحب المعتاد في سائر الايام
 وان كان لم يتحول عن وقته الا صلى والله سبحانه وتعالى اعلم - قال النووي احنا ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود ما رأيت عليه الصلاة والسلام

الاستحباب زيادة التغليس بعد الصلاة

عثمان بن أبي شيبة واسحق بن إبراهيم جميعاً عن جرير عن الأعمش بهذا الإسناد وقال قبل وقتها بغلس **وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب** حدثنا أفلح يعني ابن حميد عن القاسم عن عائشة أنها قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزود تدفع قبله وقبل حطة الناس وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة قال فاذن لها فخرجت قبل دفعه وحسبنا حتى أصبحنا فدفعنا بدفعه ولأن كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة فكون ادفع بأذنه أحب إلى من مفروح به **حل ثنا** اسحق بن إبراهيم ومحمد بن مثنى جميعاً عن الثقة قال ابن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت كانت سودة امرأة منجحة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من جمع بليكل فاذن لها فقالت عائشة فليتني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام **وحل ثنا** ابن نمير حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت وددت أني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة فأصلي الصبح عما فأرعى الجحمة قبل أن يأتي الناس فقبل لعائشة فكانت سودة استأذنته قالت نعم إنما كانت امرأة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن لها **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع **وحل ثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا الإسناد نحوه **وحل ثنا** محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا يحيى وهو القطان عن ابن جرير حدثني عبد الله مولى إسماعيل قال قالت لي أسماء وهي عند دار المزلفة هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت ارجل بي فارتحلنا حتى رمت الجحمة ثم وصلت في منزلها فقلت لها أي هنتاه لقد غلسنا قالت كلا أي بني إن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للظعن **حل ثنا** علي بن خنيس عن أبيه عن عيسى بن يونس

باب استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى سفيان في أواخر الليل قبل زحمة الناس واستحباب المكث لأبي هريرة حتى يصلوا الصبح بمزدلفة -

صلاة الأليقاتما إلى على منع الجمع في السفر قال العيني وما ورد في الأحاديث من الجمع بين الصلوتين في السفر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً هكذا ذكره القسطلاني وقد سبق أيضاً المسئلة بدلائلها في كتاب الصلوة فلا راج **قوله** بغلس الخ قال السدي رم أي أنه غلَس تغليساً شديداً يخالف التغليس المعتاد لأنه صلى الله عليه وسلم قبل أن يطلم الفجر فقد جاء في حديثه وحديث غيره أنه صلى الله عليه وسلم بعد طلوع الفجر يأتى باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليل قبل زحمة الناس استحباب المكث لأبي هريرة حتى يصلوا الصبح بمزدلفة **قوله** تدفع قبله الخ أي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من جمع بليكل فاذن لها **قوله** حطة الناس الخ يعني الحاء وسكون الطاء المملتين الزحمة **قوله** ثبطة الخ يعني الثقل المشقة وكسر الباء الموحدة واسكانها وفتحها في الكتاب بأنها الثقيلة أي ثقلية الحركة بطيئته من التشبيط وهو التعويق **قوله** ولأن كون استأذنت الخ يعني اللام فهو مبتدل وخبره أحب وقولها مفروح به أي ما يفرح به من كل شيء قال العلامة السدي في الحاشية قال الأبي المفروح به كل شيء محبوب له بال بحيث يفرح به كما جاء في غير هذا أحب إلى من حمر النعم الخ وقال الأبي قبل ذلك قال الأصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة لأنه لو أشعر به ما أرادت ذلك الاختصاص سودة رم بذلك الوصف ألا إن يقال إن عائشة رأته العلة هو الضعف لا خصوص ثقل الجسم ويحتل أنها قالت لا تخافوا شركتها في الوصف كما روي في بعض الروايات وذكر شيخنا نقلاً عن ما جرى في درس شيخه ابن عبد السلام أنه صلى الله عليه وسلم كان يحبها فطعت في الإذن لذلك ولا ينافي ذلك تلك القاعدة ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب، الخ - هذا غير ظاهر فإن الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث وإنما أذن النبي صلى الله عليه وسلم لها فكان بسبب استئذنها فلما استأذنت عائشة لاذن لها أيضاً على أن ما ذكره أهل الأصول هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعلية لا بحصر العلية في ذلك الوصف فيجوز أن يكون علة أخرى يقتضيه الإذن لعائشة وهذا ظاهر فافهم، ثم حاصل كلام عائشة أنها دامت على ما فعلت في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقل عليها الدفع مع إلاما لم تكن كانت تفعل ذلك لكونها فعلته مع النبي صلى الله عليه وسلم وأحببت أن تفعل ما فعلت مع صلى الله عليه وسلم فتمت لذلك أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الدفع حتى دفعت قبله صلى الله عليه وسلم فكانت فعلت كذلك بعده أيضاً فصار ذلك سبباً للراحة في حقها والله تعالى أعلم، الخ **قوله** ضجة الخ أي ثقلية الجسم **قوله** حدثني عبد الله مولى إسماعيل الخ هو ابن كيسان المديني يكنى أبا عمر **قوله** قلت نعم الخ قال الحافظ ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند وائل الثلث الأخير ومن ثمة الشفق ومن تبعه بالنصف الثاني قال صاحب المغني لا تعلم خلافاً في جواز تقديم الضعفة بليل من جمع إلى منى **قوله** أي هنتاه الخ أي هنتاه وهو بفتح الهاء وبعد هانون، ما كنته ومفروحة واسكانها أشهر ثم تاء مشددة من فوق قال ابن الأثير وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم وفي التثنية ياهنتان وفي الجمع ياهنات هنوات في المذكر هن ونان وهنون **قوله** لقد غلسنا الخ أي لقد غلَسنا على الوقت المشرع قالت لا **قوله** أذن للظعن الخ يعني الظلمة المحمرة جمع ظلمة وهي المرأة في

عن ابن جريح بهذا الاسناد وفي روايته قالت كاي بنتي ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذن لظعننه **وحديثي** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد **وحديثي** علي بن خشرم قال اخبرنا عيسى جميعا عن ابن جريح اخبرني عطاء ان ابن شؤال اخبره انه دخل على امر حبيبة فاخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها من جمع بليل **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن دينار **وحديثنا** عمرو الناقد حدثنا سفيان بن عمار عن سالم بن شؤال عن امر حبيبة قالت كنا نفعله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** علي بن عيسى عن حماد قال اخبرنا نعيم بن عبد الله عن ابن يزيدي قال سمعت ابن عباس يقول لعنني رسول الله

الهودج ثواطق على المرأة مطلقا، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خصل التجليل بالضعفة وعند من لم يخصص مخالفة في ذلك الحنفية فقالوا لا يري جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس فان رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر اعداها وهذا قال احمد واسحاق والجمهور وزاد اسحاق ولا يريها قبل طلوع الشمس فيه قال النخعي ومجاهد والثوري وابو ثور ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبة والشافعي واحم الجهمور بجدي بن عمر في الباب واحم اسحاق بجدي بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعننا ما روي عن عبد المطلب لا يريها الجهمر حتى تطلع الشمس وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن العرفي وهو يضم المعلقة وفيه الرأى بعدها نون عن ابن عباس واخرجه الترمذي والطحاوي من طريق عن الحكم عن مقسوعه واخرجه ابو داود من طريق حبيب عن عطاء وهذه الطرق يتقوى بعضها بعضها ومن ثم صححه الترمذي وابن حبان واذا كان من رخص له منع ان يري قبل طلوع الشمس فمن لم يرخس له اولي والجمهور يحلون هذا الحديث على النهي عن ترك ما هو اولي وافضل واحم الشافعي بجدي بن اسماء هذا لا سيما بروايتي داود بلفظ فقلت اننا مينا البصرة بليل وعكسنا ويؤيد ما اخرجه الطحاوي من طريق شعبة بن مولى ابن عباس عنه قال لعنني النبي صلى الله عليه وسلم مع اهله وامرني ان اري مع الفجر وقال ابن المنذر السنن لا يري الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنن ومن رى حينئذ فلا إعادة عليه اذا اعلن احدا قال لا يجزئه، قلت ولكن قوله في حديث ابن عباس ان اري مع الفجر ليس معناه قبل الفجر وما احاديث اسماء فقد بالغ فيه مولى اسماء في بيان التكبير وتوسع في اطلاق الليل على الغلس الشديد وقال الطحاوي في الجواب عن حديث اسماء المذكور يحتمل ان يكون ايراد بالغليس في الدفع من مزدلفة ويجوز ان يكون ايراد بالغليس في الرمي فآخبرت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذن لهم في التغليس لما سألهما عن التغليس به من ذلك والله اعلم قال المحافظ واستدل بجدي بن اسماء ايضا على اسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة وكادالة فيه فان رواية اسماء ساكتة عن الوقوف وقد بينته رواية ابن عمر الآتية في الباب فلا تختلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مر مزدلفة ولم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في اي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقيف مع الامام وقال مجاهد وقتادة والزهري والثوري من لم يقيف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول ابى حنيفة واحم واسحق وابى ثور وروى عن عطاء وفيه قال الاوزاعي لا دم عليه مطلقا وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبري بسند فيه صنعت عن عبد الله بن عمر مرفوعا انما جمع منزل للرجل المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان الوقوف بها ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعي والجمهور قالوا من لم يقيف بها فاته الحج ويجعل احرامه عمره ام - وقال في الهداية ثور هذا الوقوف واجب عندنا وليس حتى لو تركه بخير قد يلزمه الدم - ام - قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله وفي الاسرار ذكر علقمة وجه الركبة قوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام قلنا فائت ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام بالا لزام لاجل الذكر ابتداء وهذا لان الأمر فيها انما هو بالذكر عند الامطافا فلا يتحقق الا بمشال انما يكون عند الامطاف هو المقيد فيجب القيد ضرورة لا قصد انا اجمعنا على ان نفس الذكر الذي هو متعلق الأمر ليس بواجب انتفى وجوب الأمر فيه بالضرورة فانتهى الركبة ولا ايجاب من الآتية وانما عرفنا الايجاب بخبرها وهو ما رواه اصحاب السنن الاربعة عن عروة بن مضر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد صلاةنا هذه ووقف معنا حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد ترحمة قال الحاكم صحيح على شرط كانه اهل الحديث وهو قاعدة من قواعد اهل الاسلام ولم يخرجها على اصلها لان عروة بن مضر لم يرو عنه الا الشعب وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه ثور اخبر عن عروة بن الزبير عن عروة بن مضر قال جلث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموتف فقلت يا رسول الله أتيت من جبل طيئ اكلت مطيق وأتيت نفسي والله ما بقي جبل من ملك الجبال الا وقتت عليه فقال من ادرك معنا هذه الصلوة يعني صلوة الصبح وقبل ان عرفه قبل ذلك ليلا او نهارا فقد ترحمة وقضى نفسه علق به تمام الحج وهو يصلح لافادة الوجوب لعدم القطعية فكيف صح حديث البخاري عن ابن عمر انه كان يقدم ضعفة اهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل فينكرهن الله ما بداهم ثم يهجون قبل ان يوقف الامام وقبل ان يدفع فتمهم من يقدم معنى لصلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا الجمر

أقوال العلماء في الرمي قبل طلوع الشمس

وقبل طلوع الفجر

أقوال الشافعي في الوقوف بالمزدلفة

باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي وكبر مع كل صلاة

صلى الله عليه وسلم في الثقل وقال في الضعفة من جمع بليلى **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا عبد الله بن أبي يزيد أن سمع ابن عباس يقول أنا من قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن عطاء عن ابن عباس قال كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحدثنا عبد الله بن حميد** أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء بن عباس قال بعث بي بنى الله صلى الله عليه وسلم يجمع في ثقل بنى الله صلى الله عليه وسلم قلت أبلغك أن ابن عباس قال بعث بي بليلى طويل قال لا إلا كذلك بسحر قلت له فقال ابن عباس رمينا الجمرة قبل الفجر وابن الفجر قال لا كذلك **وحدثني** أبو الطاهر حمولة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقدّم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمرحلة بالليل فيذكرون الله عابداً لهم ثم يدعون قبل أن يفتت الإمام وقبل أن يذفع فمنهم من يقدّم منى لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قد صاروا الجمرة وكان ابن عمر يقول لخص أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فيقول له إن أنا سأيرموها من فوقها وكان ابن عمر يقول رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدّم ضعفة أهله بقلس ويأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس فان بذلك تنصف الركبة لأن الركن لا يسقط للعذر بل إن كان عذر يمنع أصل العبادة سقطت كلها أو أخرت إمامان شرع فيها فلا تتم إلا بآثارها وكيف ليست هي سوى أركانها فعدوا لالكان لم يتحقق معنى تلك العبادة أصلاً، أم والله تعالى أعلم **قوله** في الثقل الخ بفتح المثناة والقاف ويجوز أسكانها أي الامتعة **قوله** في الضعفة الخ بفتح العين جمع ضعيف وقال ابن حزم الضعفة هو الصبي والنساء فقط قلت يدخل فيه المشايخ العاجزون لأنه روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدّم ضعفة بنى هاشم وصبياً غميراً بليلى رواه ابن حبان في الثقات وقوله ضعفة بنى هاشم أعم من النساء والصبيان والمشايخ العاجزين وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزحام عليهم كذا في عمدة القاري، **قوله** ما بدلهما الخ بغير همز أي ما ظهر لهما واشعره لك بانه لا توفيق لهما فيه **قوله** فاذا قد صاروا الجمرة الخ فيه دلالة على جواز رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس وتقدم بيان الخلاف فيه **قوله** رخص فأولئك الخ بالتشديد من الرخصة التي هي ضد العزيمة وفي بعض الروايات رخص من الأضحية قال العيني وأول ظاهر واضح لأن الرخص من الرخص الذي هو ضد الغلاء، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمنزلة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرض له ليس يحكم من رخص له قال ومن زعم أنها سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم رخص لأصحاب السقاية وللعلماء أن لا يبيتوا بغيره قال فان قال لا تعدوا الرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ولا ياذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم انتق. وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقال علقمة والنخعي والشعبي من ترك المبيت بمنزلة فاته الحج وقال عطاء والزهرقي فتاة والشافعي والكوفيون وأصحابنا عليه دم قالوا ومن بات بما لم يجز له الدفع قبل النصف وقال مالك إن تركها فلم ينزل فعليه دم وإن نزل فلا دم عليه متى دفع، كذا في الفهم. وفي الدر المختار ثرو وقف بمنزلة ووقفه من طلوع الفجر المظلم الشمس لوماً كان في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لا شيء عليه أم قال ابن عابدين، وهذا الوقت واجب عندنا السنة والبيتوتة بمنزلة سنة مؤكدة إلى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعي فيها كما في الباب وشرحه، **باب** رمي جمرة العقبة من بطن الوادي وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة **قوله** رمي عبد الله بن مسعود الخ اختلف في حكم رمي الجمار فالجمهور على أنه واجب يجب تركه بدم وعند المالكية سنة مؤكدة فيجب وعنده رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ومقابله قول بعضهم إنما تشترط حفظاً للتكبير فان تركه وكبر آخره حكاها ابن جريج عن عائشة وغيرها **قوله** جمرة العقبة الخ قال المحافظ وتمتاز جمرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء اختصها بيوم الفجر وان لا يوقت عندها وترى منى ومن أسفلها استجاباً، وجمرة العقبة هي الجمرة الكبرى وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يابح النبي صلى الله عليه وسلم الأضمار عندها على الحجرة والجمرة اسم للجمع المحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا وقيل إن العرب تسمى المحصى الصغار جماراً فسميت تسمية الشيء بلازمه وقيل لأن أدم وإبراهيم لما عرض له إبليس فحصى جمر بين يديه أي أسره فسميت بذلك، **قوله** بسبع حصيات الخ روى عن ابن عمر أنه قال من رمى بست فلا شيء عليه وفي رواية عند تين صدق بشيء وعن مالك ولا وزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك بجمره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة مد في ترك حصاتين مدان وفي ترك ثلاثة فأكثروا وعن الحنفية أن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صانع ولا فدم **قوله** يكبر مع كل حصاة الخ فيه استحباب التكبير مع كل حصاة واجباً على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه وفي بعض روايات ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جمرة العقبة قال اللهم اجعله تحماً يبرؤلاً وذنباً مغفوراً، كذا

فقال عبد الله بن مسعود هذا والذي لا اله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة **وحدثنا** من باب بن الحارث التميمي
 أخبرني ابن مسعود عن الأعمش قال سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو يخطب على المنبر الفوا القرآن كما ألفه جابريل السورة التي
 يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران قال فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسبّه وقال
 حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع عبد الله بن مسعود فأتى جمره العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فرواها من بطن الوادي
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقلت يا أبا عبد الرحمن إن الناس يرمونها من فوقها فقال هذا والذي لا اله غيره مقام الذي
 أنزلت عليه سورة البقرة **وحدثني** يعقوب الدورقي حدثني ابن أبي زائدة **وحدثنا** ابن عمر حدثنا سفيان كلاهما
 عن الأعمش قال سمعت الحجاج يقول لا تقولوا سورة البقرة واقتصا الحديث بمثل حديث ابن مسهر **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة
 حدثنا غندر عن شعبة **وحدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد أنه حج مع عبد الله قال فرمى الجمره بسبع حصيات وجعل البيت عن يساره وصنى عن يمينه وقال هذا مقام الذي أنزلت عليه
 سورة البقرة **وحدثنا** عبد الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة بهذا الإسناد غير أنه قال فلما أتى جمره العقبة **وحدثنا** أبو بكر
 ابن أبي شيبة حدثنا أبو الجحيفة **وحدثنا** يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا يحيى بن يعلى أبو الجحيفة عن سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن
 ابن يزيد قال قيل لعبد الله إن أناساً يرمون الجمره من فوق العقبة قال فرماها عبد الله من بطن الوادي ثم قال من ههنا والذي
 لا اله غيره رماها الذي أنزلت عليه سورة البقرة **وحدثنا** أسحق بن إبراهيم وعلى بن خنيس جميعاً عن عيسى بن يونس قال أخبرني
 أخيراً عيسى بن جرير عن أخيه أبي الزبير أنه سمع جابرًا يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول
 في الفقه وفي الدر المنثور للسيوطي أخرج البيهقي في سننه عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه رمى الجمره بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر اللهم
 اجعله حجاً مبروراً وذاً نبياً مغفوراً واعملوا مشكوراً وقال حدثني ابن أبي النجاشي صلى الله عليه وسلم كان كلما رمى بحصاة يقول مثل ما قلت قوله مقام الذي أنزلت
 عليه سورة البقرة الخ الظاهر أنه أراد أن يقول إن كثيراً من أفعال الحج المذكور فيها فكانت قال هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك من هذا ذلك على
 أن أفعال الحج توقيفية وقيل خص البقرة بذلك بطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام قوله سمعت الحجاج بن يوسف الخ هو الثقة الأمير المشهور
 لم يقصد الأعمش الرأية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك بخلاف الحجاج
 وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم الخنمي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز قوله كما ألفه جابريل الخ قال القاضي عياض إن كان الحجاج
 أراد بقوله كما ألفه جابريل تأليف الآية في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف فهو أجمع المسلمين واجتمعوا أن ذلك تأليف النبي صلى الله عليه وسلم
 وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في أثر بعض فهو قول بعض الفقهاء والقراء وخالفهم المحققون وقالوا بل هو اجتماعهم من الأئمة وليس بتوقيف قال القاضي
 وتقدم هنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يريد أن ينظم الآية لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان رضي الله عنه ولا يخالفه والظاهر أنه أراد
 ترتيب الآية لترتيب السور قوله فسبّه الخ قال الأبي بعد كلام يحتمل أنما سبّه حينئذ لأنه تذكراً بالقضية أفعاله الخبثية قوله وجعل البيت عن
 يساره الخ قال الحافظ ووقع في رواية أبي مخنف عن عبد الرحمن بن يزيد لما أتى عبد الله جمره العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة أخرجه الدورقي الذي
 قبله هو الصحيح وهذا شاذ في أسناده المسعودي وقد اختلط وبالأول قال الجمهور وجرم الراقي من الشافعية بأنه يستقبل الجمره ويستدير القبلة وقيل
 يستقبل القبلة ويجعل الجمره عن يمينه وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها
 أو وسطها والاختلاف في الأفضل، قوله حدثنا أبو الجحيفة الخ بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة تحت والله أعلم **باب استحباب**
 رمي جمره العقبة يوم النحر أكثراً وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لناخذوا عني مناسككم قوله على راحلته الخ قال الشافعي يستحب لمن وصل
 صنى راكباً أن يرمي جمره العقبة يوم النحر أكثراً ومن وصلها ماشياً أن يرميها ماشياً وفي اليومين الأولين من التشريق يرمي جميع الجمرات ماشياً وفي اليوم
 الثالث راكباً وقال أحمد الصحيح يستحب يوم النحر أن يرمي ماشياً ذكره الطبري رحمه الله وقال العلامة ابن عابدين رم والضابط عندنا أن كل رمي يقف بعده
 فإنه يرميه ماشياً وبكل رمي بعده رمي كما مره لا فلا ثم هذا التفصيل قول أبي يوسف له حكاية مشهورة ذكرها (ط) وغيره وهو يختار كثير من المشايخ
 كصاحب الهداية والحافظ والبلائغ وغيرهم وأما قوله فذكر في الجران الأفضل الركوب في الكل على ما في الحاخانية والمشى في الكل على ما في الظهيرية
 وقال فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال، وبقر الشيخ كمال الدين بن الهمداني الظهيرية بأن إذا ما شيئاً أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصاً
 في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلوة والسلام راكباً إنما هو ليظهر

باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر أكثراً وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لناخذوا عني مناسككم

باب سیمین کہ حجۃ الیقلیٰ احمد الخوانساری نے بیان وقت استحباب اللہ رمی

لتأخذوا مناسككم فإن لا ادري لعلكم لا تجزئ بعد فحجتى هذه **وحدثني** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن أعين حدثنا معقل عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن حصين عن جده أم الحصين قال سمعتها تقول حجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيتها حين رمى جمره العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقوده راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كثيرا ثم سمعته يقول ان أمركم عليكم عبد محمد حبتما قالت سود يقودكم يكتباب الله تعالى فاسمعو له واطيعوا **وحدثني** أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جده قالت حجبت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا واحدا أخذ بخطام ناقه النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة قال مسلم واسم أبي عبد الرحيم خالد بن أبي زيد وهو خال محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج **وحدثني** محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريج اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة بمثل حصاة الخذف **وحدثنا**

فلم يقدر على كراهة رآه وفي المرقاة وروى البيهقي وابن عبد البر عليه الصلوة والسلام في أيام التشريق ما شيا زاد اليه حتى قال صح هذا كان ادلى بالاتباع
وقال غيره قل صححه الترمذي وغيره وزاد ابن عبد البر وفعله جماعة من الخلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محم من نحل الناس ولا خلاف انه
عليه الصلوة والسلام وقت بعثة رآه وروى البخاري ما شيا وذلك محفوظ من حديث جابر ام ويستثنى منه روى جبر العقبه في اول ايام الخرج كما لا يخفى **قوله**
لناخذ امناسكهم قال المنوي هذه الامور معناه خذوا امناسكهم وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقليد هذه الامور التي اثبت بها في حقيق من اقول
والافعال والاهيئات هي امور الحج وصفته وهي مناسكهم فخذوها واعملوا بها وعليها الناس وهذا الحديث اصل عظيم في مناسك الحج
وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة صلوا كما رأيتموني اصلها وقال السدي في حاشيته لناخذ امناسكهم اي تعلموا وتحفظوا وهذا امر يأخذ المناسك
وتعلمها وحفظها ولا دلالة فيه على وجوب المناسك اصلا بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستدل كل كثير من الفقهاء بهذا الحديث على الوجوب
غير ظاهر اذ وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء اذ جميع المندوبات والسنن يجب اخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية وهي غير واجبة على قاصم
والله تعالى اعلم **قوله** لعلي كذا اخرج بعد حجتى هذا الخ قال الزرقاني لعلي اي اظن ويحتمل ان لعلي للتحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيرا وقال المنوي فيه
اشارة الى توديعهم واعلانهم بقرب وفاته صلى الله عليه وسلم وحثهم على الاعتناء بالاخذ عنه وانتهار القصة من ملازمته وتعلم امور الدين وبهذا سميت
حجة الوداع والله اعلم **قوله** عن جذيمة الحصين الخ بهملتين مصغرا الاحسية الصحابية لتقسم وسمى بعض الرواة اباها اسحاق قال ابو عمر امره
لغيره **قوله** نافع ثوبه الخ اي ثوباني يدعى بظله بثوب مرتفع عن راسه بحيث لو وصل الثوب الى راس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المنوي فيه
تفليل المحرم على راسه بثوب وغيره وهو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء سواء كان رآه او نازلا وقال مالك واحمد لا يخرج وان فعل لمزمته الفدية وعن احمد
روايته لا فدية واجمعوا على انه لو قعد تحت خيمة او سقف جاز ووافقونا على انه اذا كان الزمان يسيرا في الحمل لا فدية وكذا لو استظل بيده وقد
يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيت مضربا فسطاطا حتى رجعت رواه الشافعي والبيهقي باسناد
حسن وعن ابن عمر رضي الله عنه انه ابصر رجلا على بعيره وهو محروق استظل بنيه وبين الشمس اضحى من احمرت له رواه البيهقي باسناد صحيح وعن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من محروق يرضى للشمس حتى تغرب الا غربت بن نوب حتى يعود كما ولدته أمه رواه البيهقي وضعفه واصله الجهم هو رجلا
ام الحصين وهذا المذكور في مسلم ولانه لا يسمى لبسا واما حديث جابر فضيف كما ذكرنا مع انه ليس فيه نفي وكذا فعل عمر وقول ابن عمر ليس فيه نفي ولو كان
فحديث ام الحصين مقدم عليه والله اعلم ام - وليد الاستقلال بالقبلة المضربة في عرفته وقد تقدم **قوله** عبد مجاهد الخ بفتح الجيم والدال المهملة
المشدة والخجر القطع من اجل العضو ومقصوده التنبيه على نهاية الخسنة فان العبد خسيس في العادة سواء نقص آخر أو جعله نقص آخر وفي الحديث
الآخر كان رأسه زبيدة ومن هذه الصفات مجموعة فيه فهو في نهاية الخسنة والعادة ان يكون محتثا في اذل الاعمال فامر صلى الله عليه وسلم بطاعة
ولي الأمر ولو كان بهذا الخساسة نادا لم يقودنا بكتاب الله تعالى قال العلماء معناه فاداموا متمسكين بالاسلام والدعاء الى كتاب الله تعالى على اي حال
كانوا في انفسهم وأديانهم في خلافهم ولا يشق عليهم العصا بل اذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا فان قيل كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد
مع ان شرط الخليفة كونه قرشيا فالجواب من وجهين احدهما ان المراد بعض الولاة الذين يوليهم الخليفة وتوابعه لا ان الخليفة يكون عبدا والثاني ان
المواد لو قهر عبد مسلم واستولى بالقرن فقلت احكامه ووجبت طاعته ولو يجزئ شق العصا عليه كذا في الشرح للنوري رحمه الله **باب** استحباب
كون حصه الجار بقدر حصه الخنز **قوله** بمثل حصه الخنز الخ فيه دليل على استحباب كون الحصص في هذا القدر وهو كقدر حبة الباقلا

ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو خالد الاحمر بن ادريس عن ابن جريم عن ابي الزبير عن جابر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجحرة يوم النحر ضحى واما بعد فاذا زالت الشمس **وحدثنا** علي بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس اخبرنا ابن جريم اخبرنا
 ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم بمثل **وحدثني** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن احين
 حدثنا معقل وهو ابن عبيد الله الجعفي عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستجار توتو ورمي الجمار توتو
 والسعي بين الصفا والمروة توتو والطواف توتو اذا استجمر احدكم فليستجر توتو **وحدثنا** يحيى بن يحيى ومحمد بن رافع قالوا اخبرنا
 الليث بن سعد **وحدثنا** قتيبة حدثنا ليث عن نافع ان عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلق طائفة من اصحابه وقصر
 بعضهم قال عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحل الله المحلقين مرة او مرتين ثور قال والمقصرين **وحدثنا**
 يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين
 يا رسول الله قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين اخبرنا ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن سفيان
 عن مسلم بن الحجاج **حدثنا** ابن نمير حدثنا ابي شهاب عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

او التواة او الانملة فيكره اصغر من ذلك واكبر منه وقد سبقت المسئلة في شرح حديث جابر الطويل وفي موضع آخر من هذا الشرح والله اعلم **باب**
 بيان وقت استحباب الرمي قوله يوم النحر ضحى المراد به روى جبرة العقبة فانه لا يشترع في يوم النحر فريها بالاجماع وقوله ضحى اي وقت الضحوة
 من بعد طلوع الشمس الى ما قبل الزوال قوله فاذا زالت الشمس اي يعني اما بعد يوم النحر وهو ايام التشريق فقد روى بعد الزوال وفي البخاري عن ابن عمر
 كنا نحتين فاذا زالت الشمس رمينا قال الحافظ وفيه ما يدل على ان السنة ان يرمى الجمار في غير يوم الاضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور وخالف فيه عطاء
 وطائفة فقال لا يجوز قبل الزوال مطلقا وخصص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال وقالوا لا يشرع في الرمي قبل الزوال اعاد الا في اليوم الثالث فيجوز به ام
 وفي كتب اصحابنا واما اليوم الرابع (وهو يوم النحر) فيجوز الرمي قبل الزوال قال ابن عابدين اي محرم عند الامام ابي حنيفة استحسانا مع الكراهة التنزيهية
 وقالوا لا يصح اعتبارا بامسائر الايام ومنه مذهب مروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال ان المما مخرج البيهقي عنه اذا تمم النهار من يوم النحر فقد حل
 الرمي والصدور ولا تنتاخر الا ارتفاع وفي سنده طلبة بن عمر وضعفه البيهقي قال ابن المما وكلاهما ان المعتدل في تعيين الوقت للرمي في الاول من
 اول النهار وفيما بعد من بعد الزوال ليس له فعله كذا لا يصح انه غير معقول (اي لا يدخل العقل فيه) ولا يدخل وقت قبل الوقت الذي فعله فيه عليه الصلاة والسلام كما لا يفعل
 في غير ذلك المكان الذي روى فيه عليه الصلاة والسلام وانما روى عليه الصلاة والسلام في الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله ام - واعلم ان روى جابر ايام التشريق يسن فيه التشريق
 عندنا وهو ان يبدأ بالجحرة الاولى التي تلي مسجد الخيف ثم الوسط ثم جبرة العقبة ويستحب ان يقف عقب رمي الاولى عند هاستقبل القبلة زمانا طويلا لا يذكر الله
 ويقف كذلك عند الثانية ولا يقف عند الثالثة ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب هذا في كل يوم من الايام الثلاثة
 والله اعلم ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا وبه قال جمهور العلماء وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قد مرنا اختلاف
 قول مالك في ذلك واجمعوا على انه لو ترك هذا الوقت للدعاء فلا شيء عليه الا ما حكى عن الثوري انه قال يطعم شيئا او يهريق دما **باب** بيان
 ان حصص الجمار سبع قوله الاستجاء اي الاستجاء بالاجار توتو فتح التاء المثناة فوق وتشديد الواو وهو لو توتو ولا يتار هنا بالثلاثة وقد سبق
 في بحث الاستجاء انه سنة وفي البواقي بالسبعة قوله ورمي الجحرة توتو وكلها واجبة وكذا السعي بين الصفا والمروة قوله والطواف توتو
 كلها فرائض عند الجمهور وعندنا اربعة اشواط فرض والباقي واجب قوله فليستجر توتو قال لقارى الظاهر ان المراد بالاستجاء هنا هو التجرف فانه
 يكون بوضع العود على جبرة النار فيرفع التكرار وهو اولى من قول المقاضى عياض وتبعه الطيبي ان المراد بالاول الفعل وبالثاني عدم الاجزاء
 قال السدي؟ يحتل عندى في وجه التكرير ان يحل الاستجاء في هذا الحديث في احد الموضعين على الاستجاء وفي الموضع الآخر على التجرف كتنجز اكفان
 الملت ونحوه والله تعالى اعلم **باب** تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير قوله مرة او مرتين اي الشك فيه من الليث والا
 فاكثرهم موافق لما رواه مالك كما ساقى بعد قوله قالوا والمقصرين اي قال الحافظ لما وقع في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث
 الشديد والواو في قوله والمقصرين معطوفة على شيء محذوف تقديره قل وارجم المقصرين وهو يسمي العطوف التلقيني كقوله تعالى قال ابي جاعلن
 للناس اماما قال ومن ذريتي قوله قال والمقصرين اي فيه اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تداخل بينهما السكوت بلا عد رقول اخبرنا
 ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم بن الحجاج **حدثنا** ابن نمير ان قال النوى رم قد مرنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ان
 ابراهيم بن سفيان صاحب مسوفاة من سماع هذا الكتاب من مسو ثلاثه مواضع اولها في كتاب الحج وهذا موضعه وقد سبق التنبيه على قوله و

باب تفضيل الحلق على التقصير باب
 وجواز التقصير

قال رحمه الله الخلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال رحمه الله الخلقين
 قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين وحديثنا ابن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبد الله بهذا الاسناد وقال
 في الحديث فلما كانت الرابعة قال والمقصرين وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب بن نمير وابو كريب جميعا عن ابن فضيل
 قال زهير حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عمارة عن ابى زرعة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للخلقين
 قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للخلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للخلقين قالوا يا رسول الله
 وللمقصرين قال وللمقصرين وحديثنا امية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح عن العلاء عن ابيه عن ابى هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن معن بن عيسى ابى زرعة عن ابى هريرة وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع ابو داود
 الطيالسي عن شعبة عن يحيى بن الحصين عن جدته انها

آخوه عنك وان ابراهيم يقول من هنا عن مسعود لا يقول اخبارنا كما يقول في باقي الكتاب اول هذا قول الجلودى حدثنا ابراهيم عن مسعود حدثنا
 ابن نمير حدثنا ابى حنيفة عن ابي عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحم الله الخلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله
 الى آخوه قوله فلما كانت الرابعة قال والمقصرين ايم بيان كونها في الرابعة ان قوله والمقصرين معطوف على مقدم تقديره يرحم الله الخلقين وانما قال
 ذلك لعلان دعوى للخلقين ثلاث مرات صريحا فيكون دعاؤه للمقصرين في الرابعة وقد رآه الوعوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبد الله
 بلفظ قال في الثالثة والمقصرين والجمع بينهما واضح بان من قال في الرابعة قطع ما شرحناه ومن قال في الثالثة اراد ان قوله والمقصرين معطوف
 على الدعوة الثالثة واراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك وكان صلى الله عليه وسلم يراجع بعد ثلاث كما ثبت ولولم يرد لهم بعد ثلاث مسألة بأسألهم
 فذلك واخرجه احمد من طريق ايتوب عن نافع بلفظ اللهم اغفر للخلقين قالوا والمقصرين حتى قالها ثلاثا واربعاً ثم قال والمقصرين ورواية من
 جزم مقدمه على رواية من شك كذا في الفتح - وليزيد ما في حديث ابى هريرة الآتي بعده قال المحافظ وفي الحديث من الفوائد ان التقصير يجزئ عن
 الحن وهو مجمع عليه الا ان روى عن الحسن البصري ان الخلق يتعين في اول حجة حكاها ابن المنذر بصيغة التمريض وقد ثبت عن الحسن خلافة
 قال ابن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن علي عن هشام بن الحسن في الذي لم يحج قط فان شاء خلق وان شاء قصر نعم روى ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي قال
 اذا حج الرجل اول حجة خلق فان حج اخرى فان شاء خلق وان شاء قصر ثم روى عنه انه قال كانوا يحبون ان يحلقوا في اول حجة اول عمر انخ
 وهذا يدل على ان ذلك للاستحباب لا للزوم نعم عند المالكية والحنابلة ان محل تعيين الخلق والتقصير ان لا يكون المحرول بشرة او ضفيرة
 او عقصه وهو قول الثوري والشافعية في التقديم والجمهور وقال في الجليل وفاقا الحنفية لا يتعين الا ان نذر او كان شعرة خفيفا لا يمكن
 تقصيره ولو يكن له شعر فيمير الموصى على راسه واغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الخلق لمن لبس ولا حجة فيه ام - قلت وفي
 الدر المختار ناقلا عن البحر فلوليد بجمع بحيث تعد والتقصير تعين الخلق ام - قال ابن عابدين ومثال لتعد التقصير ومثله مالوكات
 الشعر قصيرا فيتعين الخلق وكذا لو كان معقوصا او مضفورا كما عزي الى المبسوط ووجهه انه اذا نقصه تناثر بعض الشعر فيكون جنابة
 على احرامه قبل ان يحل منه فيتعين الخلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنابة لانه في وقت جواز ازالة الشعر يحلق او غيره ولو نطق
 منه او من غيره كما في تنبيه ما في المبسوط مشكلا تأمل ومثال تعدد الخلق مع امكان التقصير ان يفقد آلة الخلق او من يحلقه او يضرم
 الخلق نحو صدام او قروح برأسه وتقدم مثال تعدد رها جميعا في الاقترع وذى قروح شعرة قصير ام - ثم قال المحافظ وفي الحديث ان الخلق
 افضل من التقصير ووجهه انه ابلغ في العبادة وابين للخصوم والذلة وادل على صدق النية والذي يتقصر يبقى على نفسه شيئا مما يترتب به
 بخلاف الخلق فانه يشعر بانه ترك ذلك لله تعالى وفيه اشارة الى التردد ومن ثم استحباب الصلحاء القاء الشعر عند التوبة والله اعلم وامسا
 قول النووي تبعا لغيره في تعليل ذلك بان المقصير يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج ما يترك الزينة بل هو اشعث اغبر ففقيه نظر لان
 الخلق انما يقع بعد انقضاء زمن الايام بالتفتت فانه يحل له عقبه كل شيء الا النساء في الحج خاصة واستدل بقوله محققين على مشروعيتها خلق
 جميع الراس لانه الذي لتقصيره الصيغة وقال بوجوب خلق جميعه مالك واحمد واستحب الكوفيون الشافعي ويجزئ البعض عندهم يختلف
 فيه فمن الحنفية الربع الا ابا يوسف فقال المصنف وقال الشافعي اقل ما يجب خلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض اصحابه شعرة واحدة والتقية
 كالخلق فالا نضن ان يقصر من جميع شعر برأسه ويستحب ان لا ينقص عن قدر الا نسلة وان اقتصر على ادومها اجزا هذا للشافعية وهو مرتب عند
 غيرهم على الخلق وهذا كله في حق الرجال واما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابن عباس عن ابي داود ولفظه

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للحقلين ثلاثاً وللمقصرين مرة ولم يقل كعب حجة الوداع وحل ثناقتين بين سعيد
 حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري ح حدثنا قتيبة حدثنا حاتم بن ابي سميد كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع عن
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع وحل ثناقتي بن يحيى خبنا حفص بن غياث عن هشام عن محمد
 بن سيرين عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منافاة في الجمره فربها ثم أتى منزله بمنى فنحر ثم قال للحلاق خذوا وأشار الى جانبه
 ليس على النساء خلق وإنما على النساء التقصير وللتري من حديث علي بن ابي طالب ان خلق المرأة رأسها وقال جهور الشافعية لو حلفت اجزاها وكبره وقال
 القاضي ان ابو الطيب حين لا يجوز والله اعلم ام قلت وفي الدر المختار وحلقه الكل افضل ام قال ابن عابدين رمى هو مستون وهذا في حق الرجل
 وكبره المرأة لانه مثله في حقها كخلق الرجل لحيته وأشار الى انه لو اقتصر على خلق الربح جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة
 خلق جميع الرأس او تقصير جميعه كما في شهر الباب ام وقال الشيخ كما للدين بن المهاجر رحمه الله بعد التحقيق والتدقيق فكان مقتضى الدليل في الحق
 وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي ادين الله به والله سبحانه وتعالى اعلم ام وفي الحديث ايضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع في تكرار
 الدعاء لمن فعل الربح من الامرين اخير فيهما والتمني به بالتكرار على الرجلان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وان كان مرجوحا - قوله سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا الخ ليس فيما سوى هذه الطريق من احاديث الباب تعيين هل قاله صلى الله عليه وسلم في الحديث كما قاله ابن عبد البر
 او في حجة الوداع قالوا ولو لم يقع في شيء من طرق حديث ابي هريرة الماضي التصريح بالمرضع ولا التصريح بسماعه ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع
 لقطعا بانه كان في حجة الوداع لانه شهدا ولا يشهد الحديثية وقد وقع تعيين الحديثية من حديث جابر عند ابي ثور في كتاب الشان له ومن طريق
 الطبراني في الاوسط ومن حديث المسورين فخرمة عند محمد بن اسحق في المغازي ومن حديث ابي سعيد عند احمد بن ابي شيبة والطيا السبي الطحاوي و
 ابن عبد البر يلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لاهل الحديثية للحقلين ثلاثاً وللمقصرين مرة ومن حديث ابن عباس عند احمد بن ماجه
 وغيرها وورد تعيين حجة الوداع من حديث ابي هريرة السلولي عند احمد وابن ابي شيبة ومن حديث احمد الحصري السلولي عند مسلم ومن حديث قارب بن
 الاسود الثقفي عند احمد بن ابي شيبة ومن حديث احمد بن حنبل عند الحارث بن ابي اسامة ومن حديث ابن عمر قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 وانا من اصحابه وقصر بعضهم فقال اللهم ارحم المحلقين الحديث رواه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر الا ان
 التي فيها تعيين حجة الوداع اكثر عدداً الا انها خمسة من الذين عينوا الحديثية لاهل الحديثية واحم اسناداً لان بعضها في الصحيحين بخلاف الحديثية
 فليس شيء منها في واحد منهما قال النووي ولا يبعد ان يكون ذلك وقع في الموضوعين وقال عياض كان في الموضوعين وكذا قال ابن دقيق العيد انه
 الاقرب وقال المحققين هو المتعين لتطابق الروايات بذلك في الموضوعين وكلها صحيحة وان كان بعضها اصح واكثر فلا يقتضيه طرح غيرهما مع إمكان
 الجمع بالاعتدال ان السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحديثية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن
 لكونهم ممنوعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في انفسهم على ذلك اى الوصول اليه بالقتال فحلف النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قرشياً
 على ان يرجع من العام المقبل فلما امرهم بالاحلال من العبرة توقفوا فاشارت ام سلمة لما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم واخبرها بتوقفهم وخوف
 عليهم من التوقف ان يحل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم فقالت اخرن ولا تكلموا احداً منهم وادع الحلاق يحلق لك فافهم يفعلون ففعل فنتبعوا وحلوا
 فخلق بعض وقصر بعض في رواية الطيا السبي وابن سعد لحديث ابي سعيد ان الصحابة حلقوا يوم الحديثية الا عثمان وابا قتادة ففصل ولم يحلقا
 قال الجلال البلقيني فيحتمل انهما اللذان قالوا والمقصرين فكان من زاد الى الحلق اسرع الى امثال الامر من اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح
 بهذا السبب في حديث ابن عباس فان في آخره عند ابن ماجه وغيره انه قالوا يا رسول الله ما بال المحققين ظاهرت لهما بالترجم اى ذكرته ثلاث مرات
 قال لا فهم لم يشكوا في ان ما فعلته احسن مما قام في انفسهم واما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فتدال انما في الاولى ما قاله الخطابي
 وغيره ان عادة العرب انما كانت تحب توفير الشعور والترين بها وكان الحلق فيه قليلاً وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن رقى الاعاجم فذلك
 كرهوا الحلق واقتصر على التقصير انتهى - باب بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثوبه نحو الحلق والابتداء في الحلق بالجانب
 الايمن عن رأس المحلق قوله فان الجمره الم فيه انه يسحب اذا قدم منى ان لا يجره على شيء قبل الرمي بل يأتي الجمره راكباً كما هو في بعضها ثم
 يذهب فينزل حيث شاء من منى قوله ثم قال للحلاق خذ الخ قال النووي واختلفوا في اسم الحلق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري
 وقيل هو خراش بن أمية وهو عجمي ام والصحيح ان خراشا كان الحلق بالحديثية والله اعلم كذا في الفقه وله قصة في ذلك في سند احمد كما ذكرها
 في المواهب قوله وأشار الى جانبه الايمن الخ قال النووي فيه استحباب ابتداء بالشق الايمن من رأس المحلق وهو قول الجمهور خلافاً لابي حنيفة

باب بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثوبه نحو الحلق والابتداء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المحلق

باب جواز تقديم الذم على المديح والحق على الذم وتقديم الطواف عليها كلها

الاثنين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وحل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابن غير وابوكريب قالوا حدثنا حفص بن غياث عن هشام بهذا الاسناد اما ابوبكر فقال في روايته قال للحلاق ها واشارسيد الى جانب الايمن هكذا قسم شعرة بين من يليه قال ثم اشار الى الحلاق والى جانب الايسر فحلقة فاعطاه امر سليم واما في رواية ابى كريب قال فبدل بالشق الايمن فوزعه الشعر والشعرتين بين الناس ثم قال بلايسر فصنع مثل ذلك ثم قال ها هنا ابوطحمة فدفعه الى ابى طحمة وحل ثنا محمد بن مثني قال حدثنا علي بن حدثنا هشام عن محمد بن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم انصرف الى البدن فخرها والحجاء حابس و قال بيده عز رأسه فخلق شقه الايمن فقسمه فيمن يليه ثم قال حلق الشق الآخر فقال بين ابوطحمة فاعطاه اياه وحل ثنا ابن ابي حنيفة قال سمعت هشام بن حسان يخبر عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحلاق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة الانصاري فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال حلق فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقسمه بين الناس وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحلقت قبل ان انحر

قال ابن عابدين رحم قالوا (اي الحنيفة) يتدب الملامة بيمين الحاق لا المحاق الا ان في الصحيحين يفيد العكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ واشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفقه وهو الصواب ان كان خلاف المذهب ام - واقول يوافقه ما في الملتقط عن الامام حلق رأسي فخطأت الحلاق في ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن فلما أردت ان اذهب قال ادفن شعرك فرجعت فدفنته (ام كثر) اي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الحجاء ولذا قال في اللباب هو المختار قال شارحه كما في منسك ابن العمري البحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد رمى رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخير وان دفعها هو المشهور عنه عند المشائخ وقال السرخسي عند الشافعي يبدأ بيمين المحاق وذكر ذلك بعض صحابنا ولم يخرجه الى احد الستة اولى وقد صح بدلالة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لأحد بعد كلامه ولا أخذ الامام يقول الحجاء ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه ام ملخصا ومثله في المعارج غاية البیان قوله ثم جعل يعطيه الناس الخ وفي رواية للبخاري كان ابوطحمة اول من اخذ من شعرة قال الحافظ هو ابوطحمة الانصاري زوج امر سليم والمدة انس وقد اخرج ابو عوانة في صحيحه هذا الخبر من طريق سعيد بن سليمان ابن عباس مما ساقه محمد بن عبد الرحيم عند البخاري ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الحلاق فحلق رأسه ودفع الى ابى طحمة الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فامر ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم عن طريق ابن عيينة عن هشام ابن حسان عن ابن سيرين بلفظ ما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الحلاق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقسمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعر والشعرتين واعطى الايسر امر سليم وفي لفظ ابوطحمة ولا يتأقص في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول ابوطحمة كلا من الشقين فاما الايمن فوزعه ابوطحمة بأمه واما الايسر فاعطاه لامر سليم زوجته بأمه صلى الله عليه وسلم ايضا زاد احم في روايته له ليتجمله في طيها وعلى هذا الضمير في قوله يقسمه في رواية ابى عوانة يعود على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اقسمه بين الناس - قال الحافظ وفي الحديث طهارة شعرك ادى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعر صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواساة بين الاصحاب في العطية والمهنية اقول وفيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره ام - قال الزرقاني واما قسم شعرة في اصحابها فيكون بركة باقية بين من ذكره لهم وكان له اشارة بذلك الى اقتراب الاجل وخص ابوطحمة بالقسمه التقائا الى هذا المعنى لانه هو الذي حفر قبره وحمله وبقي فيه اللبن قوله فوزعه الشعر والشعرتين الخ قال الابن ذكر الشعر والشعرتين يدل على كثرة الحاضرين وفيه التبرك باثارة الصالحين قوله ها هنا ابوطحمة ام استفهام قوله الى البدن ام بضم فسكون جمع بدنة يا ب جواز تقديم الذم على المديح والحق على الذم وتقديم الطواف عليها كلها قوله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الخ قال الحافظ حدثني عبد الله بن عمر هذا من مخرج واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزمري هذه عن عيسى بن ابي عاصم فيمن اصحاب الزمري وغيابته ان بعضهم ذكروا لم يذكره الاخر واجتمع من مخرج واحد روايت ابن عباس ان ذلك كان يوم النحر بعد الموال وهو على رحلته يخطب عند الجمرة قوله فجاء رجل الخ قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد لا اعطى اسم احد من سأل في هذه القصة وسأبئين انهم كانوا جماعة لكن في حديث سامة ابن شريك عند الطحاوي وغيره كان الاعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسماءهم ام - قوله لم اشعر الخ اي لم افطن يقل شعر بالشئ شعورا

فقال اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لم أشعر

إذا فطنت له وقبل الشعور ولم يفهم في هذه الآية بمعلق الشعور وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه لم أشعر أن الرمي قبل النحر فحوت قبل أن أرمي وقال آخر لم أشعر أن النحر قبل الحلق فحلت قبل أن أنحر وفي رواية ابن جريح كنت أحسب أن كذا قبل كذا وقد تبين ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريح وأشباه ذلك ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم حلفت قبل أن أرمي وقال آخر أفضت إلى البيت قبل أن أرمي وفي حديث معمر بن عمار زيادة الحلق قبل الرمي أيضًا فحصل ما في حديث عبد الله بن عمر السؤال عن أربعة أشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والنحر قبل الرمي والأفاضة قبل الرمي والأوليان في حديث ابن عباس أيضًا وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضًا السؤال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر بن عبد الله بن سمي عن الطحاوي وفي حديث علي بن عبد الرحمن السؤال عن الأفاضة قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والأفاضة معًا قبل الحلق وفي حديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الأفاضة قبل الذبح وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف، وأدعى الحافظ ابن القيم أن هذا الأخير غير محفوظ كما نقله عنه في بدل المجهود ولم يبين وجهه ولعله لا أحد غيره وتعسف الحافظ في تأويله فقال وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الأفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن ولو قيل بظاهر حديث أسامة ألا أحد وعطاء فقال لا لولم يلفظ للقدوم ولا غيره وقد سعى قبل طواف الأفاضة أجزاء أخرجه عبد المزيق عن ابن جريح عنه، أم - قلت ولا أشكال فيه عند أصحابنا فانهم يحلون كسائر أفعال الباب على نفى الحرج بمعنى نفى الاشتراط الجمل كما سيأتي وكيف يصح تأويل الحافظ مع أن السعي بين القدوم والأفاضة قد وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع كما تقدم في الأبواب السابقة فكيف يتردد رجل في صحة فعل شارك فيه سائر فقهاء وأئمة العلم **قوله** اذبح ولا حرج الم أعلم أن وظائف يوم النحر أربعة أشياء لا اتفاق روي جملة العقبة ثم نحر الهدى اذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الأفاضة وفي حديث انس في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجمر فزاعها ثم أتى منزله منى فحرق وقال للحالق خذ وكأبي داود روي ثم نحر ثم حلق وقد جمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب إلا ابن حنبل لما لم يأت به في حديثه فقال لا يحل حتى يطوف كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمره يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع (ونازعه في ذلك ابن دقيق العيد) واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الأجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في المغني إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع فذكر أصحابنا الحنفية ما حصله أن الطواف لا يجب تسريته على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط فلو حلق المفرد أو غيره قبل الرمي فعليه دم وكذا لو حلق القارن والمتمتع دون المفرد قبل الذبح اذبحا قبل الرمي فعليه دم أيضًا ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ولكن يكره لترك السنة وهذا كله عند أبي حنيفة، وقال الأوزاعي إن أفاض قبل الرمي أهراق دمًا وقال مالك في الحلق قبل الرمي القدية لا لقاء التفت قبل شيء من التحلل وفي تقديم الأفاضة على الرمي الدم، نقله الرزقاني في شرح المواهب وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي وروي ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف فان توجهه إلى بلدة بلا إعادة وجب عليه دم، وفرق أهل بين العامد والناسي أو الجاهل كما سيأتي وروي عن ابن عباس كما سيجي أن من قد مر شيئًا على شيء فعليه دم ورويه قال سعيد بن جبيرة وقتادة والحسن والضعم وذهب الشافعي وصاحبنا إلى حنيفة وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى عدم وجوب الترتيب بين الوضوء المذكورة في يوم النحر وعدم وجوب الدم لقوله صلى الله عليه وسلم للساكنين ولا حرج أي لا ضيق عليك فهو ظاهر في رفع الأثر والقدية معًا لأنهم الضيق يشملها ووجوب القدية يحتاج إلى دليل ولو كان واجبًا لبينه النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لأنه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها وقال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يجز لأمره بالأعادة لأن الجهل والنسيان لا يضمنان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأثر بتركه جاهلاً أو ناسيًا لكن يجب عليه الأعادة والعجب من من يحمل قوله ولا حرج على نفى الأثر فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجبًا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والأما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تميم الشارح الجميع بنفي الحرج وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يتبين لكم الحجلة قال فمن حلق قبل الذبح أهراق دمًا عنه روى ابن أبي شيبة بسند صحيح فقد أجيب بأن المراد ببلوغ حمله وصوله إلى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل وإنما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تتحروا، كذا قال الحافظ في الفتح وأجاب الشيخ ابن المهار عن حديث الباب أن نفى الحرج يتحقق بنفي الأثر والفساد فيحمل عليه دون نفى الجزاء فإن في قول القائل لم أشعر ففعلت ما يفيد أنه ظهر له بعد فعله أنه ممنوع من ذلك فلماذا قد اعتداه على سواه

أفعال الطواف في رجب الترتيب بين وظائف يوم النحر

فأما لم يسأل أولي العقيدة لكن قد يقال يحتل أن الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن أن ذلك الترتيب متعين
 فقدم ذلك الاختصار وسأل عما يلزمه به فيبين عليه الصلوة والسلام في الجواب عدم تعيينه عليه بنفي الحرج وإن ذلك الترتيب مسنون لا واجب الحق
 أنه يحتل أن يكون كذلك وإن يكون الذي ظهر له كان هو الواقع إلا أنه عليه السلام عذرهم للمحمل وأمرهم أن يتعلموا منا سكرهم وأنما عذرهم بالمحمل لأن
 المحال كان إذا كان في ابتدائه وإذا احتل كلا منهما فالاحتياط اعتبارا بالتعيين والأخذ به واجب في مقام الاحتياط فيتم الوجه إلى حنفية، أمرو
 قد أخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الجنتين والأخذ به واجب في مقام الاحتياط فيتم الوجه إلى حنفية، أمرو
 قبل أن يرمى قال لا حرج ثم قال عباد الله وضع الله عز وجل الضيق والحرج وتعلموا منا سكرهم فأنما من دينكم قال الطحاوي رحمه الله أفلا ترى أنه أمرهم
 بتعلموا منا سكرهم لأنهم كانوا لا يحسنونها فلذلك إن الحرج والضيق الذي رفعه الله عنهم لم يحملهم بأمرنا سكرهم لا لغير ذلك وقد جرى في حديث أسامة
 ابن شريك الذي قد ذكرناه فيما تقدم من هذا الباب ما يدل على هذا المعنى أيضا حدثنا ابن مزيق قال ثنا وهب بن سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن زياد
 ابن علاقة عن أسامة بن شريك أن الأعراب سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء ثروا أهل علينا حرج في كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إن الله عز وجل قد نفع الحرج عن عبادة الأمان أقترض من أخيه شيئا مظلوما فذلك الذي حرج وهلك أفلا ترى أن السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليهما إنما كانا أعرابيا لا علم لهم بمناسك الحج فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا حرج على الإباحة منه لهم التقدير في ذلك والتأخير فيما
 قد رواه من ذلك وأخروا ثوقا لهم وذكر أبو سعيد في حديثه وتعلموا منا سكرهم ثم قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى أيضا حدثنا علي بن شيبه
 قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن جابر بن عبد الله عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حجه وأخره فليهرق لذلك دما حدثنا
 نصر بن مزيق قال ثنا الخصيب قال ثنا وهيب بن أيوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس مثله فربما ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه
 أو أخره دما وهو أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما سئل يوشد عن شيء قد رواه أو أخر من أمرا لم يجز إلا قال لا حرج فلهذا كان معنى ذلك عند بعض
 الأبا حقه في تقديم ما قدموا ولا في تأخيرها أخرها ما ذكرناه إذا كان يوجب في ذلك دما ولكن كان معنى ذلك عند علي بن الذين فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم
 عليهما كما على المحمل منهم بالحكمة كيف هو عندهم بمحملهم وأمرهم في المشائفة أن يتعلموا منا سكرهم - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
 أسامة بن شريك أن الله عز وجل قد نفع الحرج عن عبادة الأمان أقترض من أخيه شيئا مظلوما وفي بعض الروايات كذا في داود من أقترض عرض رجل مسلما لاله على أن
 الحرج المنفعة في الحديث ليس بمنفعة الفدية ونحوها بل هو بمنفعة الأثم والفساد كما قاله ابن الهيثم وغيره قال البدر الضعيف عفا الله عنه علم أن أسدال إبراهيم النخعي على
 وجوب تقديم الذبح على الحلق بقوله ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله يصح مؤيد بالأحاديث الصحيحة فقد مضى في حديث جابر لكن لا يجعل من حرج حتى يبلغ الهدى
 محله وفي حديث حفصة بنت الربيع رأيت فليت هدي فلا أحل حتى انحر فاعلم من مجموع الحديثين أن بلوغ الهدى محله إنما يريد به نحوه لا مجرد وصوله
 إلى مكان الحل كما زعمه المخالفون ما قاله النخعي وكذا أبو حنيفة ومن وافقه أن الحلق مرتب على الذبح وجوبا إذا كان نفس الذبح واجبا كما في
 القارن والتمتع دون المنفرد وهذا الترتيب كالصريح في قوله عز وجل وَيَكُنْ كُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقْتُم مِّنْ بَهِيمَتِهِ الْأَنْعَامَ فَكُلُوا
 مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْبَاقِ الْفَقِيرَ تَوَلَّيْتُمْ لَقَدْ يَتَّبِعُ النَّاسُ الْفَقِيرَ لِقَافٍ أَفَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ لَقَدْ يَتَّبِعُ النَّاسُ الْفَقِيرَ لِقَافٍ أَفَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ لَقَدْ يَتَّبِعُ النَّاسُ الْفَقِيرَ لِقَافٍ أَفَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ
 عن الذبح وظاهر الآية أن طواف الزيارة ينبغي أن يكون بعد قضاء التفت لتأخره عنه في الذكر فيبدأ بما بدأ الله به وهو الألق بسان الداخلين على الملك
 كما نبه عليه الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى وأما الرمي فلو جاز تقديم الذبح عليه يلزم قلب الموضوع وذلك لأن الرمي قد شرع تذكرا للرعي بل
 عليه الصلوة والسلام حين أمر بذي ولده فاعترض له الشيطان عند الجحرة فرماه بسبع حصيات ثم أقدم على الذبح بعد طرد الشيطان وإخلاص التوحيد
 لله سبحانه وتعالى كما ورد في حديث أبي الطفيل عن ابن عباس ولفظه ثم ذهب به رأى بأبراهيم جبريل الرجمرة العقبة فعرض له الشيطان فرماه بسبع
 حصيات حتى ذهب ثم عرض له عند الجحرة الوسط فرماه بسبع حصيات وثلاثة للجبين وعلى اسمي قميص أبيض فقال يا ابت أنه ليس لي ثوب
 تكفنتي فيه غيره فاخضعه حتى تكفنتي فيه فعالج به ليخلعه فنودي من خلفه يا أبا إبراهيم قد صدقت الرؤيا فالتفت إبراهيم فاذا هو بكبش أبيض أقر
 عين رواه أحمد والطبراني في الكبير قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي كذا العمال نزل جبريل على إبراهيم فراع به فصله عن الظاهر والمغرب
 والعشاء والصبح ثم غلبه من منى إلى عرفة فصلى به الصلواتين الظهر والعصر ثم وقف به حتى غابت الشمس ثم دفع به حتى أتى المزدلفة فنزل بها
 فبات فصله الصبح كما جعل ما يصلي أحد من المسلمين ثم وقف به كابطا ما يصلي أحد من المسلمين ثم أفاض به حتى أتى الجحرة فرماها ثم ذبح وحلق ثم أتى
 البيت فطاف به ثم رجع به إلى منى فأقام فيها تلك الأيام ثم أوحى الله إلى محمد أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا (ذهب عن ابن عمر) مرفوعا وموقوفًا وقاد
 المحفوظ الموقوف. أم قلت لكنه فحرم المرفوع وقد اتبع محمد صلى الله عليه وسلم ملة إبراهيم كما أمره الله فادى لمناسك حسبا كان إبراهيم إذا ذاقا

فخرجت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قد مروا آخره الا قال الفعل ولا حرج
وحديث حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة السبيعي انه سمع عبد الله بن عمر
 للمسلمين خذوا عني مناسككم وقال قفوا على مشاعركم فانكر على اثار من اثار ابيكم ابراهيم كما قال الله تعالى **وَلَا تَكْفُرُوا بِالْآيَاتِ اِبْرَاهِيمَ** وهذا كله يدل على
 وجوب متابعة هذين النبيين الجليلين الكريمين صلى الله عليهما وسلم في الترتيب بين الرمي والحق والطواف بالبيت عن دلالة هذه
 الاوامر على الوجوب صاف قوى وما يستدل به على وجوب الترتيب ايضا قياس الاخراج عن الزمان بالاخراج عن المكان كما اشار اليه ابن الهيثم في
 مطلوبية هذا الترتيب ما ورد في حديث ابن عمر من رمى الجبيرة بسبع حصيات الحجرة التي عند العقبة ثم انصرف فخرهديه ثم حلق فقد حل ما حرم عليه
 من شأن الحج رواه البزار وما في رواية اخرى عن ابن عمر قال خطب عمر الناس برفة فخرهوه عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالخلعة ان شاء الله تعالى
 فدفعتم من جمع فمن رمى الحجرة القصوى التي عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فخرهديه ان كان له ثم حلق او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج
 الا طيبا ونساء ولا عيس احد طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك) واما حديث الفعل ولا حرج الدال بظاهره على ان الترتيب غير مراعى فقد نقل
 الجواب عنه ببيان مراده والله اعلم نعم يلزم على ما قررنا القول بوجوب الترتيب في الاعمال الاربعة من الرمي والحق والطواف وكلها احكاما
 صريح في نفى وجوبه مطلقا في الطواف دون سائر الافعال ولو اجل الى ان كان مع البحث الشديد في الفرق بين الطواف وبين الافعال الثلاثة وجهان
 ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا واما قول نفاة وجوب الفدية انه لو كان واجبا لبيته صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها ففيه انه
 قد ترك البيان في مثل تلك الحالة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع ونحوه ان فيها غنية عن بيان المسئلة في ذلك الوقت خصوصه
 ونظيره على مذاق الجماهير في صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة عن قاطمة عن اسماء بنت ابي بكر قالت افطنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غريم
 ثم طلعت الشمس قيل هشام فامروا بالقضاء قال بل من قضاه قال معمر سمعت هشام يقول لا ادرى اقضوا ام لا قال الحافظ يجمع بان حقه بالقضاء
 محمول على انه استند فيه الى دليل اخر واما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا نفية بالقضاء واجب في تلك الصورة عند جمهور الامامة ولكن
 لم يثبت عليه صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مع احتياج الناس اليه ولو بيته لنقل الدنيا وهكذا هو في حديث الباب وايضا قوله ولا حرج في حديث الباب
 يحتمل ان يراد به نفى الاثر والفدية معا عن هؤلاء السائلين الذين جعلوا الحكم الشرعي باعيا لهم لكون الجمل عذرا مقبولا في حقهم اذ ذلك ان كان
 عند اليوم لشيء من الاحكام الشرعية وقد مر العهد في فلو يتي حينئذ حاجة الى بيان وجوب الفدية في حقهم خاصة واما الحكم العمومي فقد يقال
 علمه على الدلائل الخارجية الدالة عليه كما ذكرنا واما قول الطبري لم يثبت النبي صلى الله عليه وسلم الا حرج الا وقد اجزأ الفعل ولو لم يجزى الامر بالا
 الى ما نقلنا عنه سابقا فهو تخليط بين الامرين فان الافعال التي اداهها من الحق والرمي وغيرها قد اجزأتها واعتد بها الشرع وبرئ ذمته من تلك
 الواجبات فكيف يؤمر باعادتها نعم فانه واجبا آخر مستقل وهو الترتيب بين هذه الافعال المؤداة وليس هو بشرط لصحة تلك الافعال كالطواف
 لصحة السعي ولكن سوء الترتيب بينها كائنا جناية مستقلة توجب الفدية لا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم على من حلق قبل محله
 من ضرورة (مرض او ذى برأسه) بالفدية حسبما نطق القرآن به فكيف اذا وقع الحق قبل محله من غير ضرورة ويتأيد هذا بقول ابن عباس الذي
 رواه الطحاوي وابن ابوشيبه ولفظه من قد رشيا من حجة او اخره فلهرق وما في سنده ابراهيم بن مهاجر مضعف واخرجه الطحاوي بطريق آخر
 ليس ذلك المضطرب حديثنا ابن مرزوق حديثنا انخصيب حديثنا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله قال فهذا ابن عباس احد من رضى
 عنه عليه السلام فعل ولا حرج لم يكن ذلك عند علي الا باحة بل على ان الذي فعلاه كما على الجمل بالحكم فعد رهروا منهم ان يتعلموا مناسكهم قلت
 وابراهيم بن مهاجر الذي في الطريق الاولى وان كان فيه مقال ولكن وثقه غير واحد من الحفاظ وقال العلامة ابن الترمكي في هذا الاسناد انه صحيح
 على شرط مسلم واما ما ذكره الشيخ محمد عابد السندي في المواهب اللطيفة ان البيهقي اخبر عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من قدر من نسكه شيئا واخر فلا شيء عليه وقال هذا مرفوع مقلد على موقوفه ام - فائى شيء فيه يزيد على حديثه المرفوع الذي ساقى
 في الباب بلفظ ولا حرج فقوله فلا شيء عليه ايضا يحمل على ما حملنا عليه قوله لا حرج اى لا شيء عليه من الاثر واعادة فعل فعله على غير الترتيب
 نعم ليس في رواية البيهقي تصريح بصدور هذا الحكم في حق الناسين الجاهلين كما صرح به في احاديث الباب ولكنه لا زعمه
 كيف يقال في حق العالم المتعمد انه لا شيء عليه في ترك الترتيب عمدا مع ثبوت وجوبه كما اظهرناه سابقا فحينئذ ياتى تركه والظاهر عندنا
 والله اعلم ان حديث البيهقي مختصر من حديث الباب قد اختصر بعض الروايات ورواه بالمعنى ومع ذلك لم اظن ضررا بسأله حتى انظر فيه
 فانه سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال **قوله** ارم ولا حرج **الح** قال عياض ليس امرا بالعادة وانما هو اياحة واجازة لما فعل لانه سأل عن امر

باب استحباب طواف الأضحية يوم النحر

ابن العاص يقول وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فطفق ناس يسألونه فيقول المقاتل منهم يا رسول الله اني
 لم أكن اشعر ان الرمي قبل النحر فخرت قبل الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فادروا حرج قال فطفق آخر يقول اني لم اشعر
 ان النحر قبل الحلق فحلفت قبل ان انحر فيقول انحر ولا حرج قال فما سمعته سئل يومئذ عن امر مائسي المرء ويجهل من تقديم بعض
 الامور قبل بعض اشباهها الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افعلوا ذلك لا حرج **وحديثنا** حسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا
 ابي عن صالح عن ابن شهاب بنثل حديث يونس عن الزهري الى اخوه **وحديثنا** علي بن خنيس مر اخبرنا عيسى عن ابن جريح قال
 سمعت ابن شهاب يقول حدثني عيسى بن طلحة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم بينا هو يخطب يوم النحر
 فقام اليه رجل فقال ما كنت احسب يا رسول الله ان كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاء آخر فقال يا رسول الله كنت احسب ان كذا
 قبل كذا وكذا لهؤلاء الثلث قال الفعل ولا حرج **وحديثنا** عبد بن حميد حدثنا محمد بن بكر **وحديثنا** سعيد بن يحيى الحموي
 حدثني ابي جميع عن ابن جريح بهذا الاسناد اما رواه ابن بكر فذكر رواية عيسى الا قوله لهؤلاء الثلث فانه لم يذكر لك واما يحيى الحموي
 ففي روايته خلقت قبل ان انحر فخرت قبل ان ارى اشباه ذلك **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال ابو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال خلقت قبل ان اذبح قال
 فاذبح ولا حرج قال ذبحت قبل ان ارى قال ادروا حرج **وحديثنا** ابن ابي عمر وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 بهذا الاسناد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته بمنى فجاءه رجل بمغص حدثني ابن عيينة **وحديثنا** محمد بن عبد الله بن
 قهزاذ حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك اخبرنا محمد بن ابي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو
 ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجحمة فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان
 ارى قال ادروا حرج واتاه آخر فقال ذبحت قبل ان ارى قال ادروا حرج واتاه آخر فقال ذبحت قبل ان ارى قال
 ادروا حرج قال فما رأيت سئل يومئذ عن شيء الا قال فعلوا ولا حرج **وحديثنا** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب حدثنا
 عبد الله بن طاووس عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير
 فقال لا حرج **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا عبد الله بن عمرو عن نافع عن ابن عمر عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فرغ منه قوله ما ينسى المرء ويجهل ان قال المحافظ اختبره وبقره في رواية مالك لم اشعر بان الرخصة تختص بنسي او جهل لا بمن تعمد قال حبان
 المغيرة قال لا اثر عن احمد ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله في الحديث لو اشعر واجاب بعض الشافعية بان الترتيب لو كان
 واجبا لما سقط بالسهموكا الترتيب بين السعي والطواف فانه لو سعى قبل ان يطوف وجب اعادة السعي وقال ابن دقيق العيد ما قاله احمد قوي مرجه
 ان الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله خذ اعني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخير قد قوت بقول المسائل
 لم اشعر فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب الاتباع في الحج وايضا فالحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون مقبلا لم يجز
 اطراحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم المواظفة وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه بالحاق العمد به اذ لا يساويه انا التمسك بقول
 الراوي فما سئل عن شيء ان فانه يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة
 الى حال السائل المطلق لا يدل على احد الخاصين بعينه فلا يبيح حجة في حال العمد والله اعلم - ام - قلت وهذا التقرير بكلمة لا يخالف الحنفية فانه
 قائلون بعدم الفرق بين العمد وبين الناسي والمجاهل من حيث وجوب الفدية واما من حيث نفى الاثم فهم قائلون بالفرق وهذا هو المراد بقوله صلى
 الله عليه وسلم لا حرج بالاتفاق واما الخلاف في ارادة نفى الفدية معه فلا اكثر قالوا في جميع البعض اقتصر على نفى الاثم فقط وعلى كلا الشقين لا يبيح
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج سواء في حق العمد وغيره فان العمد اثم عندنا بترك الترتيب لو ادى الفدية قال العلامة ابن عابدين رح ناقلا عن شرح
 اللباب للقاري وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الادوية انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عاملا يأتى به لا تخرجه الفدية والعزم عليها عن كونه ماصيا قال
 النووي ربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات قال انا ائدى متوها انه بالانتماء للفداء يتخلص من ريب المعصية وذلك خطأ عريخ وجهل
 فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول انا اشرب الخمر واذ
 واحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم تجريمه فقد اخرج حجة من ان يكون مبرورا ام قوله لهؤلاء الثلث ان اي الحلق والنحر والرمي والظهار
 الاشارة المذكورة من ابن جريح وقد اخرج الشيخان من رواية مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريح فيه مفسر كما تقدم كذا في الفقه قوله فقال لا حرج ان زاد البيهقي

أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني قال نافع فكان ابن عمر يقضي يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله **وحل شئ** زهير بن حرب حدثنا اسحق بن يوسف الأزرق أخبرنا شفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال سألت ابن مالك قلت أخبرني بشئ عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم التروية قال يعني قلت فإني صلى العصر يوم النفر قال بلا بطي ثم قال ففعل ما يفعل أمراؤك **وحل شئ** محمد بن مهران الرازي حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطم **وحل شئ** محمد بن حاتم بن ميمون حدثنا روح بن عبادة حدثنا صخر بن جويرية عن نافع أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر

في حديث ابن عباس من طريقه ولم يأم بشئ من الكفارة، ثم قال أسناد صحيح وقال ابن الترمذي في الجوهرة النقية هذه الزيادة غريبة جدا لم أجدها في شيء من الكتب المتداولة بين أهل العلم وشيخ البيهقي وشيخه لم أعثر حالها بعد الكشف والنتيج والبراهيم بن طهمان وان خرج له والصحيح فقد تجلوا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمار أنه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب البصري ليعني في أسماء الرجال بخطه قال ابن جبان إبراهيم بن طهمان مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء وقد مرى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الثقات وقد مرى عن الثقات أشياء معضلات انتحى كلامه ومع ما فيه من الكثرة شدة هذه الزيادة عن خالد الحذاء وقد أخرج البخاري الحديث من طريق عبد الله بن يزيد بن زريع كلاهما عن خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما أجل من ابن طهمان وعمدى بالبيهقي فيما مضى من قريب في باب التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصاة على الزيادة وحديث ابن عباس وهو قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصاة بأها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع أن سند تلك الزيادة صحيح وأجل من سند هذه وذكره ههنا وصح سندها، انتحى كلام ابن الترمذي في باب استحباب طواف الأفاضة يوم النحر قوله **فصل الظهر** يعني أن قال النووي هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه وقد سبق في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر المطول أنه صلى الله عليه وسلم أفاض إلى البيت يوم النحر فصلى بمكة الظهر وذكرنا هناك الجمع بين الروايات والله أعلم - وفي هذا الحديث اثبات طواف الأفاضة وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار وقد جمع العلماء على أن هذا الطواف وهو طواف الأفاضة ركن من أركان الحج لا يصح إلّا به والتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد المرمى والنحر والحلق فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا مد عليه بالأجمع فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق أتى به بعد أجزاء ولا شئ عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك وأبو حنيفة إذا تطأ ولزمه معدوم والله أعلم - **باب استحباب نزول المحصب يوم النفر** وصلاة الظهر وما بعده **قوله** عن عبد العزيز بن رفيع أن بعض الراد ففتح الفاء أسدي مكي سكن الكوفة وهو من مشاهير التابعين فقام وليس لعبد العزيز بن زريع عن انس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد **قوله** عقلت أن يفتح القاف أي علمته وحفظته **قوله** يوم التروية أي يوم الثامن من ذي الحجة وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية لا نحو كوازيرون فيها الملهة ويترزون من الماء لأن تلك الأماكن لو تكن أذاك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جثا واستغوا عن حمل الماء وقد روى الفاكهي في كتاب مكة من طريق مجاهد قال قال عبد الله بن عباس يا مجاهد إذا رأيت الماء بطريق مكة ورأيت البناء يعلوا خاشعا فخذ حزمك وفي رواية فاعلم أن الأمر قد اظلك وقيل في سميته التروية أقوال أخرى شاذة كذا قال الحافظ في الفتح - **قوله** يوم النفر أي بفتح النون وسكون الفاء الانصراف من منى، قال لقار أي النفر الثاني وهو اليوم الثالث من أيام التشريق **قوله** بلا بطي أي إلى البطحاء التي بين مكة ومنه وهي ما انبسط من الوادي واتسع وهو الذي يقال لها المحصب المعرس وحدثنا بين المجملين إلى المقبر قاله الحافظ وسيأتى ما ذكره غيره في الفرق بين الأبطم والمحصب، قال بعض العلماء المتأدرون من هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أول صلاة صلاها في الأبطم هو العصر حديث انس في البخاري صرح في أنه الظهر فيقدم الصبح على الظاهر قال الحافظ ولا ينافي حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لم يركب إلا بعد النزول لأنه دعى فنزل المحصب فصلى الظهر به **قوله** افعل ما يفعل أمراؤك أي قال الحافظ خشي عليه أن يحصر على ذلك فينسب إلى المخالفة أو لقوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون وفيه إشعار بأن الأمر أذاك كانوا لا يراظون على صلاة الظهر ذلك اليوم يمكن معين فأشار انس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان لا يتكبر أفضل، أم - وقال لقار أي لا تخالفهم فإن نزول به (أي الأبطم) فأنزل بهم وإن تركوه فاتركه حدثنا ما يتولد على المخالفة من المفاسد فيفيد أن تركه لعذر كالبأس به **قوله** كان يرى التحصيب سنة أي قال الطبيب التحصيب هو أنه إذا نفر من منى إلى مكة للتوديع ينزل بالشعب الذي يخرج به إلى الأبطم ويرقد فيه ساعة من الليل ثم يدخل مكة وكان ابن عمر يراه سنة وهو الأصح قال ابن الهمام يحترزه عن قول من قال لم يكن قصدا فلا يكون سنة لما أخرج البخاري عن ابن عباس قال ليس التحصيب بشئ إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج مسلم عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل الأبطم حين

باب استحباب نزول المحصب يوم النفر وصلاة الظهر وبالله جل جلاله

قال عن ابي رافع وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم حل شئ حرمة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نزل ان شاء الله غداً يخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وحل شئ زهير بن حرب حدثنا الوليد بن مسلم حدثني الاوزاعي حدثني الزهري حدثني ابي سلمة حدثنا ابو هريرة قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى نحن نازلون غداً يخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشاً وبني كنانة حالف علي بن هاشم بن عبد المطلب ان لا يأتيا كوههم ولا يبايعوهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابو بكر في رواية صالح وفي بعضها قال ابو بكر في رواية عن صالح قال سمعت سليمان والصواب الرواية الاولى وكذا نقلها القاضي عن رواية الجهمود وقال هي الصواب قوله وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتح الشام والقوات وهو متاع المسافر وما يحمله على دوابه ومنه قوله تعالى وتحمّل أثقالكم قوله ان شاء الله ان هو على سبيل التبرك والامثال الآية قوله يخيف بني كنانة الخ الخيف بفتح الخاء ما اخذ عن غلظ الجبل والفتح عن مسيل الماء قوله حيث تقاسموا الخ يعني قريشاً قوله على الكفر الخ اي لما تحالف قريش ان لا يبايعوا بني هاشم ولا يأتيا كوههم ولا يؤوؤهم وحقهم في الشعب كما ساق تفصيله، قيل انما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزول في ذلك الموضع ليتذكر ما كانوا فيه فيشكروا الله تعالى على ما انعم به عليه من الفتح العظيم وتمكنهم من دخول مكة ظاهراً على رغوان من سعة في اخراجهم منها ومبالغة في الصغى من الذين اساءوا ومقابلتهم بالبقر والاحسان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قوله ونحن بمنى الخ هذا ظاهر في انه قاله في حجة الوداع فيحمل قوله في بعض روايات الاوزاعي جازاً لان قدوم مكة اي صادراً من منى اليها لطواف الوداع، وورد في بعض الروايات انه قال ذلك زمن الفتح وفي بعضها حين اراد حينئذ اي غزوة الفتح لان غزوة حنين عقب غزوة الفتح ويحمل المتعد اي وقوعه مرة في حين عقب غزوة الفتح واخرى في حجة الوداع والله اعلم قوله نحن نازلون غداً الخ ويعلم من بعض الروايات انه قال ذلك عادة يوطئ الخ والمراد بالغدا هنا ثالث عشر من الحجة لانه يوم النزول بالمحصب فهو مجاز في اطلاقه كما يطلق اس على الماضي مطلقاً ولا فتا في العيد هو الغدا حقيقة وليس مؤزداً قاله الكراني، كذا في شرح المواهب قوله وبني كنانة الخ قال الحافظ رحمه فيه اشعار بان في كنانة من ليس قريشاً اذا العطف يقتضيه المغايرة فبترجم القول بان قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول باخهم ولد كنانة ثم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فزعم قريشاً ولد النضر كنانة وما كانا نذرنا عقب غير النضر فلذلك وقعت المغايرة قوله ولا يبايعوهم الخ في رواية محمد بن مصعب عن الاوزاعي عن احدهما ان لا يأتيا كوههم ولا يأتيا الطوهم وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد بن عبد الله بن اسمعيل وان لا يكون بينهم وبينهم شئ وهي اعتر وهذا هو المراد بقوله في الحديث على الكفر قوله حتى يسلموا اليهم الخ يسلموا بضم الواو واسكان المهملة وكسر اللام قال ابن اسحاق وموسى بن عتبة وغيرهما من اصحاب المغازي لما رأت قريش ان الصحابة قد نزلوا ارضاً اصابوا بها اماناً (اي ارض الحبشة) وان عمر اسلم وان الاسلام شئ في القبائل اجعروا على ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك ابا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فادخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبهم ومنعوه ممن اراد قتله فاجابوه الى ذلك حتى كفارهم فعملوا ذلك حمية على عادة الجاهلية فلما رأت قريش ذلك اجعروا ان يكتبوا بينهم وبين بني هاشم والمطلب كناناً ان لا يبايعوه ولا يأتيا كوههم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ذلك وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الله بن قصي فثلث اصابعه ويقال ان الذي كتبها النضر بن الحارث وقيل طلحة بن ابي طلحة العبدري قال ابن اسحاق فاعجازت بنوها ثم بنوا المطلب الى ابي طالب فكانوا معه كلهم الا ابا لهب فكان مع قريش وقيل كان ابتداء حصرهم في الحرم سنة سبع من المبعث قال ابن اسحاق فاقاموا على ذلك سنتين او ثلاثاً وجرم موسى بن عتبة بائعاً كانت ثلاث سنين حتى جحدوا ولو يكن يأتياهم شئ من الاوقات الاخفية حتى كانوا يؤذون من اطلعوا على انه ارسل الى بعض اقاربه شيئاً من الصلوات الى ان قام في نقض الصحيفة نفر من اشد هم في ذلك صنيعة هشام بن عمرو بن الحارث العامري وكانت امرأته تحت هاشم بن عبد مناف قبل ان يتزوجا حلة فكان يصلهم وهم في الشعب ثم شئ الى زهير بن ابي امية وكانت امه عاتكة بنت عبد المطلب فكلهم في ذلك فوافقه ومشياً جميعاً الى المظلم بن عدي والى زمعة بن الاسود فاجتمعوا على ذلك فلما جلسوا بالحجر تكلموا في ذلك وانكروه وتواطوا عليه فقال ابو جهمل هذا امر قضي ببل وفي آخر الامر خرجوا الصحيفة فمزقوها وابطلوا حكمها وذكر ابن هشام انهم وجروا الارض فداكلت جميع ما فيها الا اسم الله تعالى واما ابن اسحق وموسى بن عتبة وغزوة فذكروا عكس ذلك ان الارض لم تدع اسم الله تعالى الا اكلته وبقى ما فيها من الظلم والقطيعة فالله اعلم كذا في الفتح، قال البرهان ما حاصله وهذا اثبت من الاول فعلى تقدير تساوى الروايتين يجمع بأنهم كتبوا النخيتين فأبقت في احدهما ذكر الله وفي الاخرى خلافه وعلقوا على اهلها والكعبة والاخرى عندهم فأكلت من بعضها اسم الله ومن بعضها ما عداه لئلا يجمع اسم الله مع ظلمهم لنتجته قال في الرواية فذكر صلى الله عليه وسلم ذلك

يعني بذلك المحصب **وحل ثني** زهير بن حرب حدثنا شبابة حدثني ورقاء عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال منزلنا ان شاء الله اذ افترق الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر **حل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابن نمير وابو اسامة قالوا حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر **وحل ثنا** ابن نمير واللفظ له قال حدثنا ابى حدثنا عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر ان العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليا الى منى من اجل سقايته فاذن له **وحل ثناه** اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس **وحل ثنيه** محمد بن حاتم وعبد بن حميد جميعا عن محمد بن بكر قالوا اخبرنا ابن جرير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بهذا الاسناد مثله **وحل ثني** محمد بن المنهال الضرير حدثنا يزيد بن زريع حدثنا

[illegible]

باب فضل القيام بالسكينة والثناء على أهلها واستقبال شرب منها
باب وجوب البيت بمنزلة إلى أيام التشريق والترخيص وتركهم أهل السكينة

ثربعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً **وحدثني** علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قال ابن حجر حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم بن أبي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بالهوى فقتل قلاباً هابيدى ثم لا يمسيك عن شيء لا يمسيك عنه الحلال **وحدثنا** محمد بن مثنى بن أحمد بن الحسن بن علي بن عوف عن القاسم عن أم المؤمنين قالت أنا فتلكت تلك القلائد من عندهن كان عندنا فاصبر فبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً أو يأتي ما يأتي الحلال من أهله أو يأتي ما يأتي الرجل من أهله **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لقد رأيتني أقتل قلاباً لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم فبعث به ثوبين فينا حلالاً **وحدثنا** يحيى بن يحيى والبركي بن أبي شيبه والوكري قال يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت رأيتني أقتل القلاب لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقيل هدي ثم يبعث به ثم يقبض لا يجنب شيئاً مما يجنب المحرم **وحدثنا** يحيى بن يحيى والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة إلى البيت غنماً فقتلها **وحدثنا** اسحق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثني أبي حدثنا محمد بن بخادة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كنا لقتل الشاة فزسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً **وحدثنا** محمد بن يحيى قال قرأت على ذلك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر بن عبد الرحمن أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وقد بعثت بهدي فأكشيتني أن بأمرك قالت عمر قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا فتلكت قلاباً لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدتي فقتلها رسول الله

آخر التقليد والأشعار إلى حين يحرم من الميقات أو من غيره **قوله** عن أم المؤمنين أهدى عائشة رضي الله عنها كما ورد في بعض روايات أبي حمزة الثمالى **قوله** من عن ابن كبر الجملة وسكون المهادى الصوت وقيل هو المصبر منه وقيل هو الأحمر خاصة قال الحافظ وفيه رد على من كره القلاب من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول عن ربيعة ومالك وقال ابن التين لعله أراد أنه الأولى مع القول بجواز كونها من الصوت والله أعلم **قوله** لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم ثم تفرد الأسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وأخبارهم قال الحافظ رحمه الله قال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليد الغنم زاد غيره وكأهم لم يبلغهم الحديث ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم أنها تضعف عن التقليد وهو حجة ضعيفة لا المقصود من التقليد العلاقة وقد اتفقوا على أنها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها والحنفية في الأصل يقولون ليست الغنم من الهدى فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى قال الشيخ عبد الدين العيني وهذا افتراء على الحنفية ففي أي موضع قالت الحنفية أن الغنم ليست من الهدى بل كشيء مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدي من النعم إلى المحرم ليتقرب به قالوا وأدناه شاة لقول ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وعن هذا قالوا الهدى إبل وبقر وغنم ذكرها وأنا هنا حتى تألوا هذا بالأجماع وإنما ذهبوا إلى التقليد في البنية والغنم ليست من البنية فلا تقلد لغيرها والتعارف بتقليد ما إذا لم كان تقليد هاسته لما تركوها وقالوا في الحديث المذكور تفرده الأسود ولم يذكر غيره على ما ذكرنا وأدعى صاحب الميسر أنه أثر شاذ فان قلت يقال تركوها وقد ذكر ابن أبي شيبه في مصنفه أن ابن عباس قال لقد رأيت الغنم يوثق بها مقلدة وعن أبي جعفر رأيت الكباش مقلدة وعن عبد الله بن عبيد بن عمار أن الشاة كانت تقلد وعز عطاء رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلدة قلت ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي سبقت في الإحرام وإن أصحابها كانوا عزمين على أن تقول أنهم ما منعوا الجواز وإنما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة **قوله** حدثنا محمد بن بخادة عن يحيى مضمومة ثوباء مضمومة صحفة **قوله** أن ابن زياد كتب إلى ابن زياد هو عبيد الله بن زياد وعبيد الله هذا هو الذي قتل الحسين بن علي قال الحافظ هو وهو بنو علي الغساني ومن تبعه قال المزوي وجميع من تكلم على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموقوف عند جميع رواة الموطأ أن زياد بن أسفيان كتب إلى عائشة وكان شيخ مالك حدث به كذلك في رضى بن أمية وأما بعد فهم فإما كان يقال له إلا زياد بن أبيه وقبل استلحاق معاوية كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كلدة الشقفة تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على أقرار إلى أسفيان بأن زياداً ولد فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمير زياداً على العراقين بالبصرة والكوفة جمعها له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين **قوله** ليس كما قال ابن عباس إنما قال عبد الله بن الزبير حين بلغه صنع ابن عباس في ذلك بدعة ورتب الكعبة قال الطحاوي لا يجوز عندنا أن يكون حلف ابن الزبير على ذلك إلا أنه قد علم أن السنة على خلافه وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد عن عائشة وقيل لها أن زياداً إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسيك عنه المحرم حتى ينحر هدياً فقالت

باب جواز ركوب البدنة المحملة لمن احتاج إليها

صلى الله عليه وسلم يديه ثوبين بما مع ابى فلم يحرك على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى نحر الهدى وحل ثنا سعيده بن منصور حدثنا هشيم اخبرنا اسمعيل بن ابى خالد عن الشعبي عن مسروق قال سمعت عائشة وهي من وراء الحجاب تصفق وتقول كنت اقل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبين بها وما يمسك عن شيء مما يمسك عند المحرم حتى يخرج هدى وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود وحل ثنا ابن نمير حدثنا ابى حنيفة عن ابي كلاب عن الشعبي عن مسروق عن عائشة بنت عبد الله بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها قال يا رسول الله انها بدنة فقال اركبها

عائشة أوله كعبة يطوف بها قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روي في ذلك يجب ان يصح اليه ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى وفيه قصور شديد فان ابن عباس لم يفرغ بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة قال ابن المنذر قال عمر بن علي وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون من اهل الهدى واقام حرمه عليه ما يحرم على المحرم قال ابن مسعود وعائشة وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرماً الى ذلك صار فقهاء الامصار وقد ذهب سعيد بن المسيب الى انه لا يحتجب شيئاً مما يجتنبه المحرم الا الجماع ليلة جمع رواه ابن ابى شيبة عنه بأسناد صحيح نعم جاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ما قال ابن عباس في نسخة في نسخة الى ايمان عن شعيب عنه واخرجه البيهقي من طريقه قال اول من كشف العى عن الناس وبين لهم السنة وذلك عائشة فذكر الحديث عن عروة وعمر عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة اخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس والله اعلم وكذا في الفقه قولهم مع ابى حنيفة الهنرة وكسر الواحة الخفيفة تريد بذلك اباهما ابابكر الصديق ثم واستفيد من ذلك وقت البعث وانه كان في سنة تسع عام حج ابوبكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك علمها بجميع القصة ويحتمل ان تريانه آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن ان ذلك كان في اول الاسلام ثم نسخ فادلت ازالة هذا اللبس قوله حتى نحر الهدى ان غاية لقوله فلم يحركه لبيان انه حرم عليه شيء بعد التحليل لبيان انه لم يحرم عليه شيء اصلاً لا في التحريم ولا بعد اما بعد فظاهر لا يقول احد بخلافه واما قبله فاحرم اصلاً اذ لو كان شيء حراماً لكان الى هذا الحد فاذ لم يكن الى هذا الحد فلا حرمه اصلاً وهو المطلوب فالخاتمة في مثل هذا الافادة الدام قال الحافظ رحمه الله قوله حتى نحر الهدى وانقصه أمره ولم يحرم وترك احرامه بعد ذلك اخرى واولى لانه اذا انتفى في وقت الشهية فلان ينتفي عند انتفاء الشهية اولى وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس انه ذهب الى ما اتفق به تيساً للتولية في امر الهدى على المباشرة له فبينت عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وان كان له من يكرهه اذا كان ما يهتم به ولا سيما ما كان من اقامة الشرائع وامور الديانة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنقض وان الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم التمسك به حتى تثبت الخصوصية قوله تصفق الخ وفي البخاري عن مسروق ان عائشة فقالت لها يا ام المؤمنين ان رجلاً يبعث بالهدى الى العجة ويحلب في المص فيوصي ان تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس قال فسمعت تصديقها من وراء الحجاب الحديث اى ضربت احدى يديها على الاخرى تعجباً او تأسفاً على وقوع ذلك باب جواز ركوب البدنة المحملة لمن احتاج اليها قوله يسوق بدنته الخ في حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله انها بدنة الخ قال الحافظ رحمه الله الظاهر ان الرجل ظن انه خفي كونه هدياً فذلك قال لها بدنته والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال له لما زاد في مراجعته ويك واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً او متطوعاً به لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل حسب الهدى عن ذلك فدل على ان الحكم لا يختلف بذلك واصلح من هذا ما اخرج احمد من حديث علي انه سئل هل يركب الرجل هدياً فقال لا بأس قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب بالرجال يعيشون فيهم يركبون هديه اى هدى النبي صلى الله عليه وسلم اسناده صحيح وباجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير بنسبه ابن المنذر احمد وحق وبه قال اهل الظاهر وهو الذي جزم به النووي في الرضة تبعاً لاصلح في الضحيا ونقله في شرح المذهب عن القفال والمأوردى ونقل فيه عن ابى حامد والبندنجي وغيرها تقييداً بالحاجة وقال المرزبان في تجويزه بغیر حاجة يخالف المص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي واحمد اسحق واطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغیر حاجة عن الشافعي ومالك وابى حنيفة واكثر الفقهاء وقيده صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي عن عبد بن ابى شيبة ولفظه لا يركب الهدى الا من لا يجد منه بئناً ولفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي يركب اذا اضطر ركوباً غير فادح وقال ابن العربي عن مالك يركب للضرورة فاذا استراح نزل ومقتضى مقتضى الضرورة ان من انتهت ضرورته لا يعود الى ركوبها الا من ضرورة اخرى والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالضرورة وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً يلفظ اركبها بالضرورة

ويلك في الثانية او في الثالثة **وحل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي عن ابي الزناد بهذا الاسناد قال
بينما رجل يسوق بدنة مقلدة **وحل ثنا محمد بن رافع** حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
ابوهريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر احاديث منها وقال بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويلك اركبها فقال بدنة يارسول الله قال ويلك اركبها ويلك اركبها **وحل ثنا** عمر الناقد وسيرج بن يونس قال حدثنا هشيم
اخبرنا حميد عن ثابت عن انس قال اظنني قد سمعته من انس **وحل ثنا يحيى بن يحيى** واللفظ له اخبرنا هشيم عن حميد عن ثابت
البناني عن انس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها مرتين او ثلاثا
وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع عن مسعر عن بكير بن الاخنس عن انس قال سمعته يقول مر على النبي صلى الله عليه وسلم
بدنة او هدية فقال اركبها قال انها بدنة او هدية فقال ان **وحل ثنا** ابو كريب حدثنا ابن بشر عن مسعر حدثني بكير بن
الاهنس قال سمعت انس يقول مر على النبي صلى الله عليه وسلم بدنة فذكر بمثله **وحل ثنا** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جريح اخبرني ابو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف
اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا **وحل ثنا** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن اعين حدثنا معقل عن ابى الزبير قال سألت جابرا
عن ركوب الهدى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف حتى تجد ظهرا **وحل ثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا عبد الوالد
ابن سعيد عن ابي التياح الطيب حدثني موسى بن سلمة الهذلي قال انطلقت انا وسان بن سلمة معتمرين قال انطلق سنان
اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا فان مفهومه انه اذا وجد غيرها تركها وروى سعيد بن منصور عن طريق ابراهيم النخعي قال يركبها اذا اعياى قد ما يستخرج
على ظهرها وفي المسئلة مذهبنا من هو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن ابي حنيفة وشنع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة
ام قال ابن المهر وقتل من المعنى ما يفيد وهو انه جعلها كلها لله تعالى فلا ينبغي ان يصرف منها شيئا لمنفعة نفسه ثم رأينا اشتراط الحاجة ثابتا بالسنة
وهو ما في صحيح مسلم عن ابى الزبير والمصنف يقيده بركوب مطلقا والسمع ورد بأطلاقه بشرط الحاجة رخصة فيبقى وراءه على المنع الاصل الذي هو
مقتضى المعنى لا يفهم الشرط ام وفي الدلالة المختار ولا يركبه بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء
فان اطعم منه غنيا ضمن قيمته ام قال الحافظ وضمان النفس وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر ومذهب سادس وهو وجوب ذلك
نقله ابن عبد البر عن بعض اهل الظاهر تشككا بظاهر الامر والمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من الجيرة والسائبة قال ولا يمتنع القول بوجوبه اذا
تعين طريقا الى انقاذ مهجة انسان من الهلاك والله اعلم **قوله** ويلك **قال** السدي الظاهر ان المراد به مجرد الزجر لا الدعاء عليه وقال المقرئ
قالها له تأديبا لاجل من ربحه له مع عدم خفاء الحال عليه وبهذا اجزم ابن عبد البر وابن العربي ويالنح حتى قال الويل لمن راجع فذلك بعد هذا قال ولو
انه صلى الله عليه وسلم اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة قال المقرئ ويحتمل ان يكون فهو عنه انه يترك ركوبها على عادة الجاهلية
في السائبة وغيرها فوجه عز ذلك فعله الحالتين هي تشاء ووجه عياض وغيره قالوا والامر هنا وان قلنا انه لا ارشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن امثال
الامر الذي يظهر انه ما ترك الامثال عنادا ويحتمل ان يكون ظن انه يلزمه غرم ركوبها او اثر وان الاذن الصادر له بركوبها انما هو للشفقة عليه
فتوقف فلما اغلظ له بادا الى الامثال وقيل لانه كان اشرف على هلكة من الجحود ويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة فالهذه اشرفت على الهلكة فادرك
فعل هذا هو اخبار وقيل هو كلمة تدع بها العرب كلاما ولا تقصد معناها كقولهم لا امر لك ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ ويحك بدل
ويلك قال الهروي ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويحرم لمن وقع في هلكة لا يستحقها كذا في الفهم وقد سبق تحقيق هذه اللفظة فيما مضى
والله اعلم واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز انتفاع الراقت بوقفه وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة **قوله** في الثانية او في الثالثة
اي في احدي المرتين متعلق بقول بدنة مقلدة ام وثبت انها كانت مقلدة نكالا **قوله** واظنني قد سمعته من انس **قال** القائل واظنني
قد سمعته من انس هو حميد ووقع في اكثر النسخ واظنني بنون وفي بعضها واظنني بنون واحدة وهو لغة كذا في الشعر **قوله** قال وان ام هكذا
هو في جميع النسخ وان فقط اى وان كانت بدنة والله اعلم **قوله** اركبها بالمعروف **قال** ابو بوجه لا يلحقها ضم **قوله** اذا الجئت اليها **قال** اذا اضطررت
الى ركوبها **قوله** حتى تجد ظهرا **قال** اى موكوبا آخر **باب** ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق
قوله عن ابي التياح الضبي **قال** التياح بمشاة فوق ثوم مشاة تحت وبعاء هملة والضبي بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة
مفتوحة اسمه يزيد بن حميد البصري منسوب الى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة قال السمعاني نزل اكثر هذه القبيلة البصرة وكانت بها

باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق

معه يبدت يسوقها فأزحفت عليه بالطريق فبقي بشاغا أن هو أبدعت كيف يأتي بها فقال لأن قدمت البلد لا أستحقين
عز ذلك قال فأضحيت فلما نزلنا البطحاء قال انطلق إلى ابن عباس نتحدث إليه قال فذكر له شأن بدنته فقال على الخبير سقطت
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بست عشرة بنته مع رجل وامرءة فيها قال مضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف اصنع بما أبدع علي منها
قال انحرها ثم اصنع نعليها في دمعها ثم اجعلها على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا احد من اهل رفقك **وحل ثنا يحيى بن يحيى**

محلة تنسب اليهم قوله فأزحفت عليه الخ قال النوى هو بفتح الهنزة واسكان الزاي وفتح الحاء المهمله هذا رواية المحدثين لاختلاف بينهم فيه قال
الخطابي كذا يقول المحدثون قال وصوابه فالاجود فأزحفت بضم الهنزة يقال زحف البعير اذا قام وزحفه وقال المهرى وغيره يقال ازحفت البعير
وازحفه السير بالالف فيهما وكذا قال الجوهري وغيره يقال زحف البعير وأزحف لغتان وازحفه السير وازحفت الرجل وقف بغيره فحصل ان الحمار
الخطابي ليس بمقبول بل بجميع جائز ومخبر ازحفت وقف من الكلال والاعياء ام - والحاصل ان زحف الثلاثي ليس الا قاصدا وزحف بالهمزة يستعمل
قاصدا ومتعديا **قوله** فبقي بشاغا الخ ذكر صاحب المشارق والمطالع انه روى على ثلاث اوجه احدها وهي رواية الجمهور فبقي مياثين من الاعياء
وهو العجز ومعناه عجز عن معرفة حكمها لو عطبت عليه في الطريق كيف يعمل بها والوجه الثاني في بياض واحدة مشددة وهو لغة بمعنى الاولى والوجه
الثالث فبقي بضم العين وكسر لنون من العناية بالشئ والاهتمام به، كذا في الشرح **قوله** ان هي ابدعت الخ بضم الهنزة وكسر الدال وفتح العين اسكان
التاء ومعناه كلفت واعيت وقتت قال ابو عبيد قال بعض العرب لا يكون الا بظلم وظلم البعير هو غمرة في مشيه قال الكوفي والحديث
يرد عليه لان المراد فيه عطبت او وقعت بالكلية الا تراه قال أزحفت عليه فبقي بشاغا ان هي ابدعت فكلامه يدل ان الابداع اشد من
الا زحافت على رواية كسر ان على الشرط من قوله ان هي وضبطه بعض شيوخنا بفتح الهنزة اي من اجل عطيها فعلى هذا يأتي ما تقدم ام **قوله** لا أستحقين

عز ذلك الخ بالحاء المهمله وبالفاء ومعناه لأسألك سؤالا بليغا عن ذلك يقال اخف المسئلة اذا ألتم فيها واكثر منها **قوله** فاضحيت الخ بالضاد
المجتمعة وبعد الحاء ياء مثناة تحت قالوا معناه صرت في وقت الضحى **قوله** على الخبير سقطت الخ فيه دليل لجواز ذكر الانسان بعض مادحة للمحاجة
وانما ذكر ابن عباس ذلك ترغيبا للسامع في الاعتناء بغيره وحثا له على الاستمالة وانه علم محقق **قوله** مع رجل الخ اي ناجية الاسلام كافي المقاتلة
قوله وامرءة الخ بتشديد الميم اي جعله اميرا فيها اي لينحوا بمكة **قوله** بما أبدع علي الخ بصيغة المجهول اي بما حبس علي من الكلال من تلك البدن،
ولم يقل ابدع لان له لم يكن هو ذا كذا لانها كانت بدنة يسوقها بل قال ابدع علي لتضمن معنى الحبس كما ذكرنا **قوله** انحرها ثم اصنع الخ بضم
الموحدة ويجوز فتحها وكسرها الخ غس **قوله** نعليها الخ التي قلدها في غنقتها - **قوله** ثم اجعلها على صفحتها الخ اي كل واحدة من النعلين على
صفحة من صفحتي سنامها، ليعلم من مزيه انه هدى فيأكله من يتخقه من الفقراء - **قوله** ولا احد من اهل رفقك الخ بضم المراد وسكون الفاء
وفي القاموس الرفقة مثناة اي رفقاتك فاهل زائد والاضافة ببيانية قال الطبري سواء كان فقيرا او غنيا وانما منعوا ذلك قطعاً لا طعناً لا ينحروا
احد ويتعلل بالعطب، ام - قال المازني نهاره عز ذلك حايته ان يتساهل فيخرو قبل او انه قال القرطبي لانه لو لم يعينهم امكن ان يبادر فيخرو قبل او انه
وهو من المواضع التي وقعت في الشرع وحلت مالكا على القول بسد الذرائع وهو اصل عظيم لم يظفر به الا مالك رحمه الله لدقة نظره، ام - قلت وقد
استعمل اصحابنا ايضا كثيرا في مسائلهم والله اعلم، قال النوى وفي المراد بالرفقة وجهان لاصحابنا احدهما انهم الذين يخاطبون المهدى في الاكل وغيره
دون باقي القافلة والثاني وهو الاصح وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور اصحابنا ان المراد بالرفقة جميع القافلة لان
السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيهم اياها هذا موجود في جميع القافلة فان قيل اذا لم تجزوا لاهل القافلة اكله وترك في البرية كان
طعمة للسباع وهذا اضاعة مال قلنا ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة ان سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوه و
قد تاق قافلة في اثر قافلة والله اعلم - واختلف العلماء في اكل من الهدى اذا عطب فخرو قال الكوفي ما عطب من هدى التطوع قبل بلوغه محله
اباح لصاحبه ان يأكل منه عائشة وقال ابن عباس وابن المنذر لا يأكل منه صاحبه ولا سايقه ولا اهل الرفقة لنص الحديث وقال مالك الجمهور
لا يأكل منه صاحبه ويخلف بينه وبين الناس وان اكل منه ضمنه ومذهب مالك والجمهور انه لا بدل على صاحبه فيما عطب وهو موضع بيان واما ما
عطب من الهدى الواجب قبل الخرق فقال مالك والجمهور ياكل منه صاحبه والاغنيا لان صاحبه يضمه لانه تعلق بدنته واختلف هل له بيعه
فمنعه مالك واجازه الجمهور واما ما بلغ من الهدى محله فمشهور مذهب مالك انه لا يأكل من ثلثة من الجزاء والفديرة ونذر الساكنين ويأكل منها
سوى ذلك وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من السلف وقال الحسن يأكل من الجزاء والفديرة وقال مالك ان فعل فلا شئ عليه فيهما وقال الشافعي
لا يأكل من الواجب ويأكل من التطوع والنسك ويهدي ويؤخر ويتصدق وهدى المتعة والقرآن عند نسك وقال ابو حنيفة لا يأكل من هدى التمتع

باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

وابو بكر بن ابي شيبة وعلي بن حجر قال يحيى خيزنا وقال الاخران حدثنا اسماعيل بن علية عن ابي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ثمان عشرة بدنة مع رجل ثم ذكر بمثل حديث عبد الوارث لم يذكر اول الحديث **حدثني ابو عثمان**
المسمع حدثنا عبد الله بن علي حدثنا سعيد بن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذويبا ابا قبيصة حدثه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطيت مني بشي فختيت عليه موتا فاخوها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها
 ولا تطعمها انت ولا احد من اهل قفك **حدثني** ثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا سفين عن سليمان بن الاحول عن
 طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن احد حتى يكون آخر عهد بالبيت
 قال زهير ينصرفون كل وجه ولم يقل في **حدثني** ثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن المشية واللفظ لسعيد قال حدثنا سفين عن ابن
 طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال امر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض **حدثني محمد بن حاتم**
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج اخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال زيد بن ثابت تفتي ان
 والقران والتطوع ولا ياكل من غيرها ام - قال في الدلالة انما روي جواز اكله بل يندب كالاضحية من هدي التطوع اذ بلغ الحرم والمنعة والقران ولو اكل
 من غيرها ضمن ما اكل - قال ابن عابدين قوله اذا باع الحرم وقيد به لما سلك من ان حل لا ينقطع به لغير الفقراء مقيد ببلوغه محله قال صاحب البحر
 والفرق بينهما انه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقة وقد تسلت فالاكل بعد حصولها واذا ابلغ في المقصد ق والاكل ينفيه وفي الدلالة المختار وقيم
 بدل هدي واجب عطية تعيب بما ينعم الاضحية وصنع بدنة بدله وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدي للفقراء
 ولا يطعم الا يطعم منه غنيا بعد بلوغه محله ام بتغير يسير فحدث الباب محمول على التطوع عند اصحابنا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**
 ثمان عشرة بدنة الم تقدم الرواية بست عشرة بدنة في النوى يجوز انهما قضيتان ويجوز ان تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة وليست في
 قوله ست عشرة نفي الزيادة لانه مفهومة عدد ولا عمل عليه والله اعلم ونقل الواقدي انه عليه الصلاة والسلام استعمل على هديه ناجية بن خديب
 الاسلمي وامره ان يتقدمه بها وقال كان سبعين بدنة فهذا يخالف لرواية مسلم اللهم الا ان يقال العدة المذكورة في رواية مسلم تخص بخدمة
 ناجية له والباقي لغيره من رفقاته كما يدل عليه قوله وامره فيها والله اعلم **باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن**
الحائض قوله ينصرفون في كل وجه الم اي طريق طائفا وغير طائف **قوله** لا ينفرن احد كوا الم اي النفر الاول والثاني او لا يخرجن احدكم من
 مكة والمراد به الا فاقى **قوله** آخر عهد بالبيت الم اي بالطوايف كما رواه ابو داود قال النوى فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع وانه اذا تركه
 لزمه دم وهو الصحيح فمنهنا وبه قال اكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحمد والثوري وابو حنيفة واحمد اسحق وابو ثور وقال مالك وداود وابن النضر
 هرسنة لاشي في تركه وعن مجاهد روايتان كالمذهبين ام قال المحافظ والذي رأيت في الاوسط لابن المنذر انه واجب الامر به الا انه لا يجب بتركه
 شي ام قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه السرفي لا يوجب طواف الوداع تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر قصيرا لكونه هو
 المقصود من السفر وموافقة لعادتهم في التذرع الوفاء لو كانا عند المنفر والله اعلم - وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله طواف الوداع واجب يستحب ان
 يجعله آخر طوافه في الكافي الحاكم الشهيد ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ما شاء ولكن الفضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج وعن ابي يوسف والحسن
 اذا اشتغل بعد بعل فمكة يعيد للصوم وانما يعتد به اذا فعله حين يصدر واجيب بانه انما تتم مكة للنسك فحين تفراغه منه جاء
 او ان السفر فطوافه حينئذ يكون له اذا حال انه على عزم الرجوع نعم روي عن ابي حنيفة رحمه الله انها اذا طاف للصوم ثم اقام الى العشاء قال
 احب ان يطوف طوافا آخر كيلا يكون بين طوافه ونفر حائل لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيل المفهوم الاسم عقيب ما اضيف اليه ليس ذلك
 بحتم اذ لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع بل قد يكون ذلك وليس على اهل مكة ومن كان داخل الميقات وكذا من اتخذ مكة دارا ثريدا
 له الخروج ليس عليهم طواف صلا وكذا فانت الحج لان العود مستحق عليه ولا نه صار كما معتد وليس على المعتمر طواف الصدر ذكره في التحفة وفي اثباته
 على المعتمر حديث ضعيف رواه الترمذي وفي البيهقي قال ابو يوسف احب الى ان يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع تختم افعال الحج وهذا المعنى
 يوجد في اهل مكة **قوله** عن المرأة الحائض الم وفي معناها النساء وعلى هذا الاستثناء اتفاق عامة اهل العلم وقد تقدم بسط الكلام عليه
 وذكر ما روي عن بعض السلف من خلافه في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** اذ قال زيد بن ثابت تفتي الم
 ولعل هذه المحادثة بينهما جرت بعد ما بلغه فتوى ابن عباس وباري بينه وبين اهل المدينة من المراجعة ففي صحيح البخاري عن عكرمة ان اهل
 المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت قال لم تنفر قالوا لا نأخذ بقولك ونلد قول زيد قال اذا تمت المدينة فاسألو

نصير بالحائض قبل ان يكون آخر عهدا بالبيت فقال له ابن عباس اما لا فسل فلانة الا نصارى هل امها بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس ويحك وهو يقول ما اراك الا قد صدقت **ح**لثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث **ح** وحدثنا محمد بن زحر حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابي سلمة وعروة ان عائشة قالت حاضت صفية بنت حيى بعد افاضت قالت عائشة فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احابستنا هي قالت فقلت يا رسول الله انها قد كانت افاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد افاضة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلتنفر **ح**لثني ابوا طاهر وحملة ابن يحيى واحمد بن عيسى قال احمد حدثنا وقال الاخران اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد قالت طحلت صفية بنت حيى زوج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد افاضت طاهرا بمثل حديث الليث **ح**لثنا قتيبة يعني ابن سعيد حدثنا ليث **ح** وحدثنا زيد بن حرب حدثنا سفيان **ح** وحدثنا محمد بن مثنى قال حدثنا عبد الوهاب حدثنا ايوب كثره عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان صفية قد حاضت بعن حديث الزهري **ح**لثنا عبد الله ابن مسلمة بن قعنب حدثنا ابي القاسم بن محمد عن عائشة قالت كنا نخوف ان تحيض صفية قبل ان تفيض قالت فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احابستنا صفية قلنا قلا فاضت قال فلا اذا **ح**لثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد الله ابن ابي بكر عن ابيه عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفية بنت حيى فقد مرا المدينة فسالوا فكان فيمن سالوا امرسليم فذكرت حديث صفية وفي رواية الثقفى فقالوا لا نبالي انتيتنا اولم تفتنا زيد بن ثابت يقول لا تنفر وفي رواية ابي داود الطيالسي من طريق قتادة عن عكرمة فقالت الانصار لا نابعك يا ابن عباس وانت تخالف زيد فقال سلوا صاحبكم امرسليم **قوله** اما لا فسل فلانة الخ قال اللخوي اما لا هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبلا لام الا الحفيفة هذا هو الصواب المشهور وقال القاضي ضبطه الطبري الاصيل اما لا بكسر اللام قال المعروف في كلام العرب فتحها الا ان تكون على لغة من ميل قال لما زرى قال ابن الانباري قوله فعل هذا اما لا فنعناه فعله ان كنت لا تفعل غيره قد خلت ما زائدة لان كما قال الله تعالى **فَاَمَّا تَرَىٰ مِنَ الْبَشَرِ اِحْدًا** فاكثروا بلا عن الفعل كما تقول العرب ان زارك فزره ولا فلا هذا ما ذكره القاضى وقال ابن الاثير في نهايت العرب اصل هذه الكلمة ان وما فادخمت النون في الميم وما زائدة في اللفظ لا حكم لها وقد نالت العرب لا اما لا خفيفة قال العوام يشبهون اما انها فقصير الفها ياء وهو خطأ ومعناه ان لم تفعل هذا فليكن هذا والله اعلم **قوله** فلانة الانصارية الخ في رواية الاسماعيلى سل امرسليم وصوابها **قوله** هل امها بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي رواية الطيالسي ان امرسليم قالت حضرت بعد طافت بالبيت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افردت ذكرت قصه صفية رضى الله عنها **قوله** فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس الخ وفي رواية البيهقي من طريق خالد عن عكرمة ثم ارسل زيد بعد ذلك الى ابن عباس انى وجدت قلت كما قلت فلعله ارسل اليها ولا ثقله بعد كما يدل عليه قوله في حديث الباب **يُصْحِكُ** والله **قوله** صفية بنت حيى الخ بضم الحاء وكسرها والضم اشهر **قوله** احابستنا هي الخ اى ما نعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذى اردنا التوجه فيه فلثنا منه صلى الله عليه وسلم انها طافت طواف افاضة وانما قال ذلك لانه لا يتركها ويحمله ولا يامرها بالتوجه معه وهي باقية على احرامها فيحتاج الى ان يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحال **لثاني** **قوله** فقلت يا رسول الله انها قد كانت الخ سياتى في الباب من بعض الطرق نقالوا يا رسول الله انها قد زارت وفي بعضها ان صفية هي قالت نعم في جواب قوله صلى الله عليه وسلم اكنى افضت يوم النحر وجاء في بعض الطرق حجتها فافضنا يوم النحر فحاضت صفية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من اهله فقلت يا رسول الله انها حائض الحديث وهذا مشكل لانه صلى الله عليه وسلم ان كان علم انها طافت طواف الافاضة فكيف يقول احابستنا هي وان كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ويحاج عنه بأنه صلى الله عليه وسلم اراد ذلك منها ليعلم ان استأذنه نسائه وطواف الافاضة فاذن لمن كان يائسا على انها قد حلت فلما قيل له انها حائض جوز ان يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الافاضة فاستفهم عن ذلك فأعلمته عائشة انها طافت محض فزال عنه ما خشيته من ذلك والله اعلم **قوله** فلانة الخ في الفهر قال الا في وقول عائشة انها قلا فاضت من فقهما وعلمها ان من افاض لا توديع عليه فلذلك ذكرت ذلك **قوله** فلتنفر الخ فيه دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض وان طواف الافاضة ركن لا بد منه وان لا يسقط عن الحائض ولا غيرها وان الحائض يقيم له حتى تطهر فان ذهبت الى وطنها قبل طواف الافاضة بقيت محرمة وقد سبق حديث صفية هذا وبيا احرامه ضبطه معناه فقهه في اوائل كتاب الحج في باب بيان وجوه الاحرام والحج **قوله** كنا نخوف الخ تعني بمقتضى عادتها **قوله** فلا اذا الخ بالتزوين اى فلا حبس علينا اذا اى اذا فاضت لانهما فعلت ما وجب عليها فلهذا نص في انه ليس على الحائض طواف ودايع وما في ابي داود والنسائي مرفوعا انه عليها اجاب عنه الطحاوي بانه منسوخ بحديث عائشة هذا وهو في الصحيحين

قد حضرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمها تحبسنا أوتكن طافت معكن بالبيت قالوا بلى قال فخرج **وحدثني الحكيم**
 موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أراد من صفية بعض ما يريد الرجل من أهله فقالوا أنها حائض يا رسول الله قال وانها لحائضت فقالوا يا رسول الله لها
 قد زارت يومئذ فقال فلتنفر معكم **وحدثنا محمد بن المنثري** وابن بشار قال **وحدثنا محمد بن جعفر** حدثنا شعبة **وحدثنا عبد الله**
 ابن معاذ واللفظ له حدثنا أبي حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفر
 إذا صفية عليها خباؤها كئيبة حزينة فقال عقرى حلقه انك لحائضت فقال لها أنت أفصرت يومئذ فقال نعم قال فانفري
وحدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن المشية وأبو بكر بن أبي معاوية عن الأعمش **وحدثنا زهير بن حرب** حدثنا جرير عن
 جميعاً عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث الحكم غير أنها لا تذكر كئيبة حزينة **وحدثنا**
يحيى بن يحيى التيمي قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة وبلال
 وغيرهما بطرق عديدة وبحديث أبي سلمة في الصحيحين أيضاً **قوله** قالوا بلى أن يكون معن ذكر وغلب على الأناث قاله الأئمة **قوله** قال
 فخرجن أي فخرج معن **قوله** لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير **قوله** قال النوري هكذا وقع في معظم النسخ وكذا نقله القاضى عن معظم النسخ قال
 وسقط عند الطبري قوله لعنه قال عن يحيى بن أبي كثير قال وسقط لعنه قال فقط لابن الحناء قال القاضى وأما أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم
 شك فيه فأحقه على المحفوظ الصواب وثبت على الحقيقة بقوله لعنه **قوله** بعض ما يريد الرجل من أهله أي الجماع وفيه حسن أدب عائشة في العبارة
قوله أنها قد زارت يومئذ في دليل المذهب الشافعي وإلى حنفية وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطوات الأفاضلة طواف الزيارة وقال مالك
 يكره وليس للكرامة حجة تعتمد **قوله** إذا صفية على باب خباؤها أي قال الحافظ وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب
 من وقت النفرة من مكة واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد
 سابقاً على الوقت الذي يأها فيه على باب خباؤها الذي هو وقت الرحيل بل ولو تأخر الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإرادة المذكورة **قوله** عقرى حلقه
 تقدم في باب بيان وجوه الأحرار تحقيق معناه قال الطبري رحمه الله هكذا روى على وزن فعلن بالتشديد والظاهر عقرى وحلقاً بالتشديد أي عقرها
 الله عقرها وحلقها حلقاً يعني قتلها وجرعها أو أصاب حلقها ورجع وهذا دعاء لا يراد وقوعه بل عادة العرب التكلم بمثله على سبيل التلطف وقيل هما
 صفتان للمرأة يعني أنها تحلق قومه وتعقرهم أي تستأصلهم من شومها أم وقيل أنها مصدر للتلط وتقطع العصب الحلق أصابة
 ورجع في الحلق أو الضرب على الحلق أو الحلق فوشع الرأس لأن يفعلن ذلك عند شدة المصيبة وحقق أن يتوكل لكن أبطل التشوين بالالف اجراء
 للوصول بحري الوقت أم وفيه أنه لا يساعدة سمها بالياء وقيل أنها تأنيث فحلان أي جعلها عقرى أي عاقراً أي عقيمًا وحلقه أي جعلها صاحبتي
 الحلق ثم هذا وأمثال ذلك مثل تربت يداي وشكلته أمه ما يقع في كلامهم للدلالة على قبول الخبر وإن ما سمعه لا يوافق له لا للقصد إلى توصيل العلم
 الأصل والدلالة على التماسه **قوله** قال فانفري أي بكى الفاء أي خرجي إلى المدينة من غير طواف الوداع فإن وجوبه ساقط بالعدول بالاستحباب
 دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها **قوله** دخل الكعبة أي كان ذلك في عالم الفقه كما وقع مبيناً في الروايات
 الصحيحة التي يأتي بعضها في الباب وفيه استحباب دخول الكعبة وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من روى عن من دخل البيت دخل في
 وخروج مغفوراً له قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استحبابه ما لم يؤد حلاً بدخوله قال بعض العلماء ويجوز أن يدخله الرحمة
 والمراحمه ما أمكن فإن أكثر داخلها في هذا الزمان ويحكم أقل من حصل لهم وطاعهم أقل من عصيا ثم قال ابن العربي الحمد لله الذي أغنانا عن منته
 الشيبية بأخراج الحجر من الكعبة الشريفة فقد ثبت أنه عليه السلام قال لعائشة حين سألت دخول الكعبة صلى فيه فأنته منها قال الحافظ وروى ابن
 أبي شيبه من قول ابن عباس أن دخول البيت ليس من الحج في شيء وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج وردة بان النبي صلى الله
 عليه وسلم إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرماً وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 من عندها وهو قرير العين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شقيقت على امتن فقد تمسك به لصاحبها القول المحكي يكون
 عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته بل سأتى بعد ما بين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب بذلك
 جزم البيهقي وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سأتى وكان إذا لم يكن من أن لها بحالات عالم الفقه ويحتمل أن يكون
 صلى الله عليه وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك وسيأتي التعلل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة

باب استحباب دخول الكعبة للحاج وبيان مقتضىها
 والاعتماد في نواحيها كلها

وعثمان بن طلحة الحجبي فأغلقها عليه ثم مكث فيها قال ابن عمر فسألت بلالاً حين خرج ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وسراة وكان البيت يومئذ على

في حجة، أم قال الشوكاني حمله على الرجوع إلى المدينة بعيد جداً، وقال الألباني ولكن في أسناد حديث عائشة اسمعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير وهو ضعيف
قوله وعثمان بن طلحة الحجبي هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ويقال له الحجبي بفتح الموحدة والجيم وللال
بنته الحجبة بحجاء الكعبة ويعرفون الآن بالشيبانيين نسبة إلى شيبان بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عثمان هذا الولد وله أيضاً صحبة ورواية
قوله فأغلقها عليه أي أغلقها عثمان وفي الموطأ فأغلقها عليه والضمير لعثمان وبلال وفي رواية آتية فأجأوا عليه هو الباب قال الحافظ
والجمع بينهما أن عثمان هو المبشر لذلك لأنه من وظيفته ولعل بلالاً ساعد في ذلك ورواية الجمع يدل على أنها الأمر بذلك والمراد به وأما المحكمة
في إغلاق الباب فقال بعض العلماء يحتمل أن يكون ذلك لثلاثة أعمدة على صراعة أفعاله لياخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه
وإجماع الخشوع وإنما أدخل معه عثمان ثلاثين أنه عزز عن ولاية الكعبة وبلالاً وأسامة لما لا رمتها خدمته وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان
يغيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هودونه فيطعم على ما يطعم عليه لأن أبابكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال
ومن ذكر معه لم يشاركوه في ذلك قوله فسألت بلالاً هذا هو المحفوظ أنه سأل بلالاً وقم عندي إلى عوانة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن
ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة بن زيد حين خرجا من النبي صلى الله عليه وسلم فيه فقالا على حجة وكذا أخرجه البراء بن ربيعة والطبراني من طريق
أبي الشعثان عن ابن عمر قال أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا وسلم والطبراني من وجه آخر قلت ابن عمر قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا فان كان محفوظاً
حمل علمه أتلاً بلالاً بالسؤال، ثم أراد زيادة الاستشبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضاً وأسامة ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن خن عنده مسلم
ونسيت أن أسأله كم صلى بصيغة الجمع وهذا أولى من جزم عياض بوجه الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم وكأنه لم يفت على بقية الروايات و
لا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه لكنه
كبر في نواحيه فانه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتنا اعتد في ذلك على غيره وحيث نفاه أراد ما في علمه لكونه لم يره صلى الله عليه وسلم حين صلى
وسياق مزيد ليدل عليه في آخر هذا الباب أن شاء الله تعالى وفي الحديث من الفوائد سؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتمال به والحجة بخبر الوالد
ولا يقال هو أيضاً خبر واحد فكيف يحتمل للشئ بنفسه لأننا نقول هو فرد ينضم إلى نظائر مثله لوجب العلم بذلك وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه و
فضيلة ابن عمر شدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعل بها قوله عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه ثم كذا في هذه الرواية التي
رواها يحيى بن يحيى عن مالك وفي رواية اسمعيل عن مالك عكس هذا فانه قال عمودين عن يمينه وواقفه عليه ابن القاسم والقعنبي وأبو مصعب ومحمد
ابن الحسن والوحيد في وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقد جزم البيهقي بتزجيروا اسمعيل ومن واقفه وفي رواية عثمان بن
عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره قال مالك قطي لمرتبة عثمان بن عمر على ذلك وسياق في رواية إلى أسامة وعبيد الله عن نافع بين
العمودين المقدمين وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراية وليس بين هاتين الروايتين
مخالفة ولكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكك لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين وإنما عطف البخاري
برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث تقي أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وحيث أفرأشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه أشعاراً بأنه تغيرت هيئته الأولى وقال الكرماني لفظ العمود
جنس يحتل الواحد والاثنين فهو محل بئنه رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنتان على سمت والثالث على
غير سمتهما ولفظ المقدمين في الحديث السابق مشعر به والله أعلم قلت ويؤيد أيضاً رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واتخذوا من مقام
أبراهيم صلى الله عليه وسلم (من صحيح البخاري) فإن فيها بين السارين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما فيحتمل
أنه كان ثم عموداً آخر عن اليمين لكنه بعيداً على غير سمت العمودين فيصح قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقول من قال جعل عموداً عن يمينه في جزم
الكرماني احتمالاً آخر وهو أن يكون هناك ثلاث أعمدة مصطفة فصلاً إلى جنب الأوساط فمن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يفتقر إلى الذي
صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجده مسبوقاً بهذا الاحتمال، كذا حققه الحافظ في باب الصلاة بين السارين من الفقه، ثم قال في باب الحج
قد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب الصلاة بين السارين بما يغني عن أعمدة لكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره فوقع في رواية فليح عند البخاري في
المغازي بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطرين صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره

سنة اعمدة ثم صلي **حدثنا** ابو الزبير الزهري في وقفية بن سعيد ابو كمال الجدي كلهم عن حماد بن زيد قال ابو كمال حدثنا حماد حدثنا ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لي بطريق فزول بفناء الكعبة وارسل الي عثمان بن طلحة فجاء بالمفتاح ففتح الباب قال ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم بلال اسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وامر بالباب فاعلق فلبثوا فيه مليا ثم فتح الباب قال عبد الله بن مسعود فبادرت الناس فتلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خارجا وبلال على اثره فقلت لبلال هل صلي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت اين قال بين العمودين تلقاء وجهه قال نسيت ان اسأله كم صلي **حدثنا** ابن عمر **حدثنا** سفيان عن ايوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح على ناقه لأسامة بن زيد حتى اتاها فبفناء الكعبة ثم دعا عثمان بن طلحة

وقال في آخر روايته وعند المكان الذي صلي فيه مره ثم جراه وكل هذا اخبارها كان عليه البيت قبل ان يهد ويبنى في زمن ابن الزبير فاما الان فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع ان بين موقفه صلى الله عليه وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة اذرع وخمسة اذرع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه ابو داود ومن طريق عبد الرحمن بن همدان والدارقطني في الغرائب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه وصلي بينه وبين القبلة ثلاثة اذرع وكذا أخرجه ابو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا في الجوز ثلاثة اذرع لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلاثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة وفي كتاب مكة للارزقي والفاكي من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر اين صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار خدعين او ثلاثة فلي هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة اذرع فانه تقع قدمه في مكان قد صلي فيه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة اذرع سواء وقعت ركبته او يده او وجهه ان كان اقل من ثلاثة والله اعلم **قوله** ثم صلي الخ قال الحافظ يستفاد منه ان قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلى الله عليه وسلم جاء فأتاها عند البيت فدخله فصلي فيه ركعتين فكانت تلك الصلوة اما لكون الكعبة كالسجدة المستقلة وهي تحية المسجد العام ثم قال وفيه تحية الصلوة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويلحق به الفرض اذا فرق بينهما في مسألة الاستقبال المقيم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لا تقم الصلوة داخلها مطلقا وعلله بانه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الامر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها وقال به بعض المالكية وانظروا في الطبري وقال المازري المشهور في المذهب منع صلوة الفرض داخلها وجوب الاعادة وعن ابن عمر الحكم الاجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وعن ابن جبيب يعيد ابدا او عن اصبع ان كان متعذرا وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل في بعض اصحابه بغير الراتب وابتدع في الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد كره مالك الفرض او منعه فكانه اشار الى اختلاف النقل عنه فذلك ومن الشك ما نقله النووي في زوائد الروضة عن اصحاب ان صلوة الفرض داخل الكعبة ان لم يخرج جماعة افضل منها خارجا ووجه الاشكال ان الصلوة خارجا متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها فكيف يكون المختلف في صحتها افضل من المتفق ام **قوله** فجاء بالمفتاح الخ بكسر الميم وفي الرواية الاخرى المفتاح وما لفتان **قوله** فلبثوا فيه مليا الخ اي طويلا **قوله** فبادرت الناس الخ في رواية ايوب وكنت رجلا شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم **قوله** ونسيت ان اسأله كم صلي الخ لكن ورد في رواية يحيى بن سعيد عن البخاري قال (زيبلان) نعم ركعتين وقد استشكل الاسماعيلي وغيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه انه قال نسيت ان اسأله كم صلي قال فدل على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولو أخبره بالكمية ونسي هو ان يسأله عنها وان جواب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعتاد في قوله في هذه الرواية ركعتين عند القدر المتحقق له وذلك ان بلالا أثبت له انه صلي ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلي في الكعبة تنقلا والظاهر باقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقومها لما عرفت بالاستقراء من جهة فعل هذا فقوله ركعتين من كلام ابن عمر كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ريب فافهمنا جميعا بخبرين البصريين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبل بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الصلاة فقلت يا سبابة واذا نطقت فلي هذا فيجمل قوله نسيت ان اسأله كم صلي على انه لم يسمه لفضله ولوجبه لظهوره استقفا ومنه صلاة الركعتين بأشبهه لا ينطقه وما قوله في الرواية الاخرى ونسيت ان اسأله كم صلي يعني ان ما رواه ابن عمر لا يتحقق هل زاد على ركعتين أولا واما ما نقله حياض ان قبل ركعتين غلط من يحيى بن سعيد لقطان لان ابن عمر قد قال نسيت ان اسأله كم صلي قال واما دخول الزعيم عليه من ذكر الركعتين بعد فقه كلامه وودوا المعطاه والقائل فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فترجم من موضع الى موضع كذا قال الحافظ في الفتح ثم ذكر رواية يحيى بن متابعات وشواهد ثم قال فالعجب من اهل الفقه على تعذيب جبل من جبال الحفظ بفقر من خفي عليه وجه الجمع بين الروايتين فقال بغير علو او

ففي الكعبة وبناها

فيه حتى خرج فلما خرج ركنه في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة قلت له ما نواحيها في زواياها قال بل في كل قبلة من البيت **حل ثنا** شيبان بن فروخ حدثناهما حدثنا عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارف قام عند سارية فدعا ولما وصل **حل ثنا** سريج بن يونس حدثنا هشيم اخبرنا اسمعيل بن ابي خالد قال قلت لعبد الله بن ابي او في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته قال لا **حل ثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا ابو معوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احل الله عمل قومك بالكفر لنتقضت الكعبة ولجعلتها على اساس ابراهيم فان قرشا حين بنت البيت استقصرت وجعلت لها خلفا **و حل ثنا** الهالك بن ابي شيبه والوكري قال احل ثنا ابن نمير عن هشام بهذا الاسناد **و حل ثنا** يحيى بن يحيى

فراى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتته به فضر بهاء الصور فهذا الاسناد جيد قال لترطبي فعله استحب النفع لسرعة عوده النفع وهو مفرغ على ان هذه القصة وقعت عام الفتح. ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح احدهما على الآخر فقال المصنف شارح البخاري يحتل ان يكون دخول البيت وقعه مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الآخر وقال ابن حبان ١٦٦٦ شبه عندي في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على نارواه ابن عمر بن بلال ويحول نفى بن عباس اسناده في الكعبة في حجة التي خرج فيها لان ابن عباس نفاها واسناده الى اسامة وابن عمر اثبتا واسناده الى بلال الاسامة ايضاً فاذا جمعا الخبرين ما رخصنا بطل التعارض وهذا جرح من لكن تعقبه النووي بانه لا خلا انه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ويشهد به ما روى الارزقي في كتاب مكة من ثمانين عن غير واحد من اهل العلم انه صلى الله عليه وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم جرح فلم يدخلها اذا كان الارزقي كذلك فلا ينبغي ان يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بابو حنيفة التي في خبر ابن عيينة وحدث السفر لا الدخول وقا وقع عندنا ما رتظ من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله اعلم **قوله** في قبل البيت ان اجتمع القاف المبدء ويجوز اسكان البناء كما في نظائره قيل مقناه ما استقبلت منها وقيل قابلهما وفي رواية في الصحيح نصه ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبليها ومعناه عندنا **قوله** وقال هذه القبلة ان قال خطابي فانه ان امر القبايلة قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينبغي بعد اليوم فصلوا اليه ابداً قال ويحتل ان يدخله سنة موقفة لا امام وانما يفتي بجهتها دون ان كانها وجوانبها وان كانت الصلوة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي ويحتل معناه انما هو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي هو المستقبل له لا كالتعميم ولا ملة ولا كل المسجد **الذي حوله الكعبة بل هو الكعبة** فتنسب ما نلفظ والله اعلم **قوله** بل في كل قبلة من البيت ثم لعل المراد **قوله** قال لا ان قال النووي قال العلماء وسبب عدم دخوله صلى الله عليه وسلم ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه لتغييرها فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه وازال الصور قبل دخوله والله اعلم ام قال الحافظ ويحتل ان يكون دخول البيت ليرقيم في الشرط فلما اراد دخوله لمعه كما مضى من الاقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا ينعوه في السيرة عن علي بن ابي طالب قبل الهجرة فاذا زال شيئاً من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة بن عبد الله فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصص العبادة والازالة في الهند كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح **باب** نقض الكعبة وبناها **قوله** لولا حدث قومك ان يعني قرشاً والحدث بفتح الحاء وفي رواية اخرى لولا حدثان قومك بكسر الميم وسكون اللام بعلمها مثلثة بمعنى الحدث اي قربهم يعني ان قرشاً كانت تعظم الكعبة جداً فغشي ان يظنوا الاجل قرب عملهم بالاسلام انه غير بناءها لينفرد بالفخر عليها في ذلك وليستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ومنه ترك الحرام المنكر خشية الوقوع في الكفر منه وان اهامم ليسوس بعينه بما فيه اصلاحهم كان مفصلاً كما لم يكن محرمًا كذا في الفتح **قوله** حين بنت الكعبة ان كان بين ذلك البناء وبين المبعث النبوي خمس سنين وقال مجاهد كان ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة والاول اشهر وبه جزم ابن اسحاق قال النووي قال العلماء بنى النبي خمس سنوات بنته الملائكة ثم ابراهيم صلى الله عليه وسلم ثم قرش والجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء في خمس وثلاثين سنة وقيل خمس وعشرين وفيه سقط على الارض حين وقع انارة ثوبه ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف واستمر الى ان كان على بناء الحجاج وقيل بنى مرتين آخرين اثلاثاً وقد وضعت في كتابنا ايضا المناسك الكبير **قوله** استقصرت ان قال النووي معناه قصرت عن تمام بنائها واقصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها كما سياتي في بعض تفاسيده **قوله** ولجعلت لها خلفاً ان بصيغة المتكلم عطف على جعلتها لا بصيغة التثنية الغائب عطفاً على استقصرت كما توهمه القاسبي وقوله خلفاً بفتح المجهة وسكون اللام بعد هاءاء وقد نثرها هشام رواه بقوله خلفاً يعني باباً كما في البخاري تعليقا واخرجه ابن خزيمة عن

الحجرات الثالث

قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عن عائشة
روى النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ترى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصر من اعداء ابراهيم
قالت فقلت يا رسول الله افلا تتردوها على قواعدا ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احدثت ان قومك بالكفر فقال عبد الله
ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين
اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعدا ابراهيم وحل شئ ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب عن عذرة حم وحل شئ
هرون بن سعيد الا ليلى حدثنا ابن وهب اخبرني عذرة بن بكير عن ابيه قال سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول سمعت عبد الله بن ابي بكر
ابن ابي قحافة يحدث عبد الله بن عمر عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لولا
ان قومك حدثو عهد مجاهلية او قال بكفرا لنفقت كنز الكعبة في سبيل الله وجعلت بائها بالارض لادخلت فيها من الحجر
وحل شئ محمد بن حاتم وحل شئ ابن هدي حدثنا سليم بن حيان عن سعيد يعني ابن ميثاء قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول
حدثني خالتي يعني عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو ان قومك حدثو عهد بشرك لهدمت الكعبة فالتفتها
بالارض جعلت لها بابين بيا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة اذرع من الحجر فان قريشا اقتصرتها حيث بنت الكعبة
وحل شئ هناد بن السرى حدثنا ابن ابي ربيعة اخبرنا ابن ابي سليمان عن عطاء قال لما استرق البيت

[illegible]

زمن يزيد بن معاوية حين شرد اهل الشام فكان من امره ما كان تركه ابن الزبير حتى قد علم الناس لموسم يريد ان يخرجهم
 كنت ضبطت لثا البلاد واحكمت الامور فاما الآن اذ صارت افماهي دماية بين نراق قركنا من هو اجد رجلا امشي قتل يا خلاص : مع في الضحك
 ابن قيس الفهري فاني فقال : قبا الشوري يا امير المؤمنين تعرفه الخيزرق ان راوي قرائته يتعجب سرقا فوجوت في الخيزرق قال له يزيد الراوي فقال
 يا امير المؤمنين عشتريك وثوبت وبلد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمة ارضه ان تغفوا عنه فقال خرج تقاتل يا خلاص ادعني سلون عتبة المرى
 فجا رجل عورثا الراس كانا يقلم رجله من رجله فاشتهر فسلم ثم قال فيم سنوري يا امير المؤمنين : نعم به الخيزرق قال اني قد مت اليك واني انيك
 فيهم فحلفوني فقال مع العتاب وهات الراي فقال له ان تعث اليهم جيشا كثيفا فليظهروا قديما بيده ارحامهم فقال يزيد انت لها ولا الله ضعفت
 فقال ان امرتي بصارعتهم فانا اضعف منهم وان كنت تريد الراي والتدبير فانا قوي قال فيهم فخرج منادي يزيد ينادي في الناس ان يسيروا الى الحجاز
 على اعطياهم وزيادة مائة دينار معاوية فانتدب الى ذلك اثنا عشر الفا ليس فيهم اكبر من ابن نجيين سنة فلما فرغ مسلمون جهازه دخل على يزيد
 فودعه وقال له : سر على بركة الله وار حدث بك حادث فاستخلف على الناس حصين بن نمير المسكني واذ انزلت بالمدينة فاند ما هلهما ثلاثا فان اجابوا
 و دخلوا فيما خرجوا عنه فانصرفت عنهم الى ابن الزبير وان اوافنا جزهم اقتال وان ظهرت عليهم فاجم المدينة ثلاثا فيما فيها من الطعام واسلحهم المال
 فلما اشرقت على المدينة بالشل الشام خرجوا اليه في جموع كثيرة وهيئة قتال احسن منها قبلها راحوا اهل الشام هاهنا وكبوا فقتلهم في سلاهم
 مسلمون عوهم الى الطاعة وبيعة يزيد وقال يا اهل المدينة اني اكره اراقة دمه فلكم واستقامت حركم واني اؤجلكم ثلاثا فسن ادعوني وراجع الحق فيك
 منه وانصرفت عن ذكر الى هذا المحدث الذي بكه وجع عليه المراق واستاق واز : بهيم كذا قدا عذرا نا اليكم فقا لوا يا اعداء الله لا تشق بجهركم ووزركم
 ان تجوزوا اليه اتركناكم حتى نقاتلكم ولا تكون صريكم علينا لغزو بيت الله لتحينو او لتحيد افيه ابدا فلما فرغ الاجل زاده مسلمون اهل المدينة قد
 انقصه الاجل ما تصنعون اتسلمون ام تحاربون قالوا بل نحارب فوقع القتال بالبحر وكانت الهزيمة على اهل المدينة وهى وقعة اشيرة المشهورة وابلح
 مسلمون المدينة ثلاثا ثم اخذوا البيعة عليهم ليزيد على انهم عبيد له ان شاء يلح وان شاء اعتق وان شاء قتل وكان سبب الهزيمة ان بن حارثة من
 اهل المدينة ادخلوا عليهم القوم من جهة مرفقات الهزيمة وصرح الناس والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا في الطرقات وبغت الفتل من
 وجوه الناس سبعة من قريش والاصناد وجوه الموالي من غيرهم من النمل والصبيان والاصبيد والموالي عشرة آلاف وقيل ان الذي مات من
 القوم سبعة ثم رحل مسلمون الى مكة فلما بلغ قديدا حضرة الوفاء فاستخلف على اهل الشام حصين بن نمير المسكني بعد يزيد اليه بذلك جسما
 تقدم فزل حصين مكة فحاصرها هاهنا وبنى البيت بالمنجنيق وحرقتها فبعد انقضاء اربعة وستين يوما من الحصار بلغ ابن الزبير ان يزيدات
 ولم يبلغ حصينا واهل الشام صوتيه فناداهم ابن الزبير ان طاعتكم هلك فعلا مرة آتولون فلم يصد قوه ثوبا استيقنوه رحوا سواين الى الشام
 وبايع اهل الشام بعد يزيد ابنه معاوية بن يزيد وهو ابن نيف وحشرين سنة وذلك سنة اربع وستين من الهجرة ثم توفي معاوية بن يزيد بعد
 يوما من ولايته وبايع اهل الشام بعد مروان بن الحكم وتوفي يزيد وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وكانت خلافته ثلاثا اعوام وثمانية اشهر ثم توفي
 مروان بعد عشرة اشهر من خلافته ولويج لابنه عبد الملك بن مروان ولويج لابن الزبير عند موت معاوية بن يزيد بالحجاز ومكة وتسمى بالخليفة
 واذ عن له سائر الارض الا الارض بعد ان اقام الناس شهرين بالخليفة وبعث عامله الى الحجاز والشرق وبقي خليفة الى ان قتله الحجاج بمكة بعد
 ان حوصر بمكة وذكر البرعم في التقصى ان مالكا رحمه الله كان يقول ابن الزبير احق بالخلافة من مروان وابنه قوله احترق الخ تفدس في
 كلامه السياسي ان حصين بن نمير المسكني الموجه من قبل يزيد الى البيت بالمنجنيق وحرقة وقيل في تحريقه ان رجلا من اصحاب ابن الزبير رفع
 قبسا على رجه فطارت شرارة فاحترق الستارة فاحترق البيت قال السهيلي وقيل ان شرارة طارت من الى قيس وقيل من يد امرأة قوله حين
 غزا اهل الشام الخ يعني حين غزا اهل الشام ابن الزبير بمكة ولم يكن الغزو لبيت الله قوله فكان من امره ما كان الخ وللها في كتاب مكة من
 طريق ابي اويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما احرق اهل الشام الكعبة ودموها بالمنجنيق وهت الكعبة قوله تركه ابن الزبير اي ليراه
 اهل الا فاق ليشنع بذلك على بني أمية - قوله يريد ان يخرجهم الخ قال النوري اما الحرف الاول فهو يخرجهم بالحجم والراء بعد هاهنا من الهجرة
 اي يشجعهم على قتالهم باظهار قيم فعالهم هذا هو المشهور في ضبطه قال القاضى ورواه العذري يخرجهم بالحجم والباء الموحدة ومعناه يختبرهم
 وينظر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله تعالى ولنبته واما الثاني فهو قوله يخرجهم بالحاء المهملة والراء والباء الموحدة واوله مفتوح
 ومعناه يفيظهم اي يرونة قد فعل بالبيت من قولهم جرت الاسل اذا غضبته قال القاضى وقد يكون معناه يحلهم على الحرب ويحرضهم عليها و
 ويؤكد عزائمهم لذلك وقال رواه آخرون يخرجهم بالحاء والزاي يشق قوتهم ويميلهم اليه ويجعلهم حزبا له وناصرين له على مخالفه وحزب الرجل

على أهل الشام فلما صد الناس قال يا أيها الناس شيدوا على في الكعبة أنقصها ثرابي بناؤها أو أصغر ما وهي منها قال ابن عباس
 فاني قد فرقتي رأي فيها أرى ان تصغر ما وهي منها وتدع بيتا أسلم الناس عليه وأحجار أسلم الناس عليها وبحث عليها النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحد كوا حرق بيته ما رضى حتى يجده كيف بيت ربكم اني مستخير ربي ثلاثا ثم عازم على أمرى لما
 مضى الثلاث اجمع رأي على ان ينقصها فتحاتها الناس ان ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى صعود رجل فالتقى منه
 حجارة فلما لويده الناس أصابه شئ تتابعوا فنقصوه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه
 وقال ابن الزبير اني سمعت عائشة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الناس حديث عهد بكفر وليس عندي من النفقة
 ما يقويني على بناءه لكنك أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع ولجعلت لها بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه قال فانا اليوم
 اجد ما نفق ولست اخاف الناس قال فزاد فيه خمس أذرع من الحجر حتى أتى أشانظر الناس اليه فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة
 ثمانى عشرة ذراعا فلما زاد فيه استقصم فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه
 فلما قتل ابن الزبير كتب الحاج الى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره ان ابن الزبير قد وضع البناء على أسس نظرت اليه
 من مال اليه وتحارب القوم قالوا قوله فلما صد الناس الخ يعنى انصرفوا عن التوسم قال ذلك لأهل مكة ويحتمل ان يعنى انصرفوا عن التوسم
 أهل التوسم قوله اشيدوا على الخ فيه دليل لاستحياب مشاورة الامراء والفضل والمعرفة في الامور المهمة قوله قد فرقتي رأي الخ قال النووي
 هو بضم الفاء وكسر الراءى كشف وبين قال الله تعالى وقدرنا فرقته اي فصلناه وبيناه هذا هو الصواب في ضبط هذه اللفظة ومعناها وهكذا
 ضبطه القاضى المحققون وقد جعله الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين في كتابه غريب الصحيحين فرق بفتح الناء بمعنى خاف انكره عليه غلطوا الحميد
 في ضبطه وتفسيره قال الكوفي ورجح ابن الزبير حين اختلف الصحابة عليه بحديث عائشة في قوله كان اح كوا حرق بيته الخ قال لا بد ان لا تتم هذه
 الحجة بذاتها لانه يريد عليها ما ذكر ابن عباس وما ذكر مالك للرشيد وانما تتم بانضمامها الى حديث عائشة قوله حتى يجده الخ قال النووي هكذا هو
 في اكثر النسخ بجده بضم الياء وبذلك واحدة وفي كثير منها بجده بلامين وهما بمعنى قوله حتى صعود رجل الخ وقال ابن عيينة في جامعهم عن داود
 ابن سبور عن عمار قال خرجنا الى منى فاقمنا ثلاثا ننظر العذاب وارفق ابن الزبير على حجر الكعبة هو بنفسه فهدى روى في رواية الى اولى
 المذكورة ثم عزله ما كان يصلي ان يعاد في البيت فبنوا به فنظم الى ما كان لا يصلي منها ان يبنى به فامر به ان يحمله في حوت الكعبة فيدن وتبعوا
 قواعد ابراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ثم اذكروها بعد ما اجمعوا فنزل عبد الله بن الزبير فكشعوا له عن قواعد
 ابراهيم وهي خضر مثال الخلف من الابل فانقضوا له ان حر كوا تلك القواعد بالحق فنقضت قواعد البيت ورأوه بنيا ثامر بوطا بعضه ببعض
 فحمد الله وكبره ثم احضار الناس فامر بوجوههم واشرافهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوا ورأوا بنيا تامر منصلا فاشهرهم على ذلك قوله فستر عليها
 الستور الخ قال النووي المقصود بهذه الاحكام والستور ان يستقبلها المصلون في تلك الايام ويمر فوامض الكعبة ولم تنزل تلك الستور حتى ارتفع البناء
 وصار مشاهدا للناس فأتوا المحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة واستدل القاضى عياض بهذا المذهب ما لا في ان المقصود بالاستقبال للبناء
 لا البقعة قال وقد كان ابن عباس يشار على ابن الزبير بنحو هذا وقال له ان كنت هادما فلا تدع الناس بلا قبلة فقال له جابر صلوا الى موضعها
 في القبلة ومذهب الشافعى وغيره جواز الصلوة الى ارض الكعبة ويحزبه ذلك بلا خلاف عند سواء كان بقى منها شاخص امر لا والله اعلم وامر
 قال الحافظ واما قول المهلب ان الفضاء لا يسمى بيتا وانما البيت البنيان لان شخصا لو حلف لا يدخل بيتا فانه في ذلك البيت فلا يحث بدخوله فليس
 بواضح فان المشروع من الطواف بالبيت بالتحليل بالاتفاق فعلى ان لطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك باهدا حرم البيت لان العبادات لا يسقط بالمقدار
 عليه منها بفوات المعجوز عنه فحرمة البقعة ثابتة ولو قتل الجدار وما اليه من فتعلقة بالعرف ويؤيد ما قلناه انه لو اهدم مسجد فنقلت حجراته الى موضع
 آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لثلك الحجارة المنقولة الى غير مسجد فنزل علم ان البقعة اصل الجدار بخلاف العكس اشار الى ذلك
 ابن المنير في الحاشية قوله اني سمعت عائشة تقول الخ قال لا بد ان كان المناسب ان يكون هذا حين الاستشارة حين قال ابن عباس لكن العطف
 بالواو ولا ظهران ابن عباس لا يخفى عليه ذلك ولكن رأى انه فرق بين بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها وبناء غيره وانه لو بناها صلى الله عليه وسلم
 لكان بناؤه اوقع في النفوس من بناء أسلم الناس عليه ورأى ابن الزبير عكس العلة وهو قوله فانا اليوم وجد ما نفق ولست اخاف الناس ولكن يريد عليه
 اعنى على قوله اجد ما نفق ولا اخاف الناس ما ذكر ابن عباس ما ذكر مالك للرشيد قوله حديث عهد بكفر الخ بتبوين حديث ورفع عهدهم على اعمال الصفة
 المشبهة قوله وكان طول الكعبة الخ اي في الارتفاع الى السماء كما نبه عليه السدي في حاشيته قوله ثمانى عشرة ذراعا الخ وروى من وجه آخر انه كان

العدل من اهل مكة فكتب اليه عبد الملك انا السنان من تلخيص ابن الزبير في شيء مما زاد في طوله فأقره واماما زاد فيه من الحجر فردة الى بنائه وسد الباب الذي فتحه فنقضه واعاده الى بنائه **حل شي** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح قال سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير والوليد بن عطاء يحدثان عن الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة قال عبد الله بن عبيد وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن مروان في خلافته فقال عبد الملك ما اظن ابا خبيث يعني ابن الزبير يسمع من عائشة ما كان يزعم انه سمعه منها قال الحارث بل ناسمعت منها قال سمعتها تقول انا قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قومك استقصر امن بنيان البيت ولو لاحلثة عهد بالشرا فاعدت ما تركوا منه فان يد لقومك من بعدى ان يبنوه فهلتي لا اريك ما تركوا منه فاراها قريبا من سبع اذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وزاد عليه الوليد بن عطاء قال النبي صلى الله عليه وسلم ولجعت لها يا بين موضوعين في الارض شرقيا وغربيا يهمل تدوين لكون قومك رفعوا اياي قالت قلت لا قال تعززا ان لا يد خلها الا من ارادوا فكان الرجل اذا هو اراد ان يد خلها يد عزه يرتقى حتى اذا كان يد خل دفعوه فسقط قال عبد الملك للحارث انت سمعتها تقول هذا قال نعم قال فكتبت ساعة بعصاه ثم قال ودوت

طوله عشرين ذراعا فقلع راويز جبر الكثر حزمه الازرق بان الزيادة تسعة اذرع فاعل عطل جبر الكثر ايضا قال السهيلي كان طول البيت من محمد
اعيل عليه السلام تسعة اذرع لم يكن به سقف فلما بنيت قريش قبل الاسلام بنحس سنين زادوا في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله
تسعة اذرع ايضا امنت سبعة وعشرين ذراعا وعلى ذلك هو الآن **قوله** من تلطخ ابن الزبير لم يرد بذلك سببه وعيب فعله يقال لخطئه اي ضلته
بأسر قليم فالمد على هذا مضطربا الى انزل اي سنامة مصدر من انزير من المعاجيب في شئ **قوله** وسد الباب الذي فتحه الخ قال الحافظ جبريل الويا
انني جمعتها في هذه القصة متفقة عجبا ان ابن الزبير جعل الباب بلا رصن ومقتضاه ان يكون الباب الذي زاده عن عمته وقد ذكر الازرق ان جملة ما غيره
الحجاج الجبار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي من يمين الركن ايماني وما تحت عتبة الباب الاصلي وهو اربعة اذرع وشبر وهذا
موافق لما في الروايات المذكورة لكنها لم يمتدحها لان في ظاهر النكبة باب مسدود يقابل الباب الاصلي وهو في الارتفاع مثله ومقتضاه ان يكون الباب الذي
كان على محله ابن الزبير لم يكن لاصفا باذنه فيجوز ان يكون الاصفا كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابل ايضا
ثم بدله فسد الباب اجمعا لكن لم يذكر النقل بذلك صريحا وذكرنا لما كنا في اخبار مكة انه شاهد هذا الباب المسدود من مزد اخلا لكعبة في سنة ثمان
وستين وعاشيت في زمانه مقابل باب الكعبة وهو بقدمه في الطول واربعون ذراعا في الاعلى كلابيت ثلاثة كما في الباب الموجود سورا فالله اعلم
قوله فتقضه واعاده الخ والمفاد اني من طريق ابى اويس عن هشام بن عروة في بادريني الحجاج فهدمها وبني شقتها الذي في الحجر ورفع بها وسد
الباب العربي قال ابو اويس فاحببني غير واحد من اهل العلم ان عبد الملك قد نهى على اذنه للحجاج في هدمها ونعت الحجاج **قوله** ابا خبيب الخ بضم الخاء
المجتمعة تان ابا يعني ابا خبيب ابن ابي وكان له كنيستان ابرك وبوخبيب وهو من عبد الملك تكذيب لابن الزبير فيما نقل عن عائشة كما صرح
بتكذيبه فيه بعد رب الله ابن الزبير من اخبار الحاجة ففي تكذيب وسببه ما في تكذيب غيره من الصحابة وانت تعلم حكم من سب احد اصحابه رعا
صريح بعض الصلبة بحضرة الشيخ رحمه الله تعالى فسق عبد الملك قال وناهيك برجل الحجاج بعض سيئاته وتقدم ما ذكره ابو عمر في التقصص عن مالك
من قوله ان ابن الزبير كان اتي بالخلافة من مروان وابنه عبد الملك فان ثلث قدامه مالك في كتاب المحاربين بالقضية عبد الملك قيل انما احب
بها من حيث ما سمعنا وافقه لاهل الامن حيث ذاتها جرى كل هذا بحضور الشيخ من يذكر شيئا منه بل قال جزي الله الحارث خيرا **قوله** بنى انا
سمعت منها الخ زاد عبد الرزاق عن ابن جبريم في رواية وكان الحارث مصدقا لابي كلاب **قوله** فان بدا لقومك ان الله يغيره فليقل بدله في الامرين
بالمدى حدث له فيه رأى لم يكن وهو ذوب ووات اي يتغير رأيه البلاء محال على الله تعالى بخلاف النسخ كما في التثنية **قوله** ففعلت لاريك الخ قال النور
هذا جار على اي اللغتين زهد قال الجوهري تقول هلم يا رجل نبتنا اليوم بعبد تعال قال الخليل اصله اخ من قومه لئلا الله شعته اي وجهه كأنه
اراد لنفسه البينة اي اقرب به لاتبنيه وحذفت القفا لكثرة الاستعمال وجعل ما واحدا يستوي في واحد الاثنان والجمع والمؤنث فيقال
في الجماعة هلم من لغة اهل الحجاز قال الله تعالى والقارطين لاخراهم هلم لينا واهل نجد يصر فوها فيقولون لاثنين هلم والجمع هلموا
وللراة هلمى وللنساء هلمين والاول فصيح هذا كلام الجوهري قال ابى والحارث قري في افضل ابن الزبير فالاصل كان ان يعاد لولا الذي اشار
اليه مالك في قوله للرشد **قوله** حتى اذا كان يدخل الخ قال النورى هكذا هو في النسخ كماها كاد ان يدخل وفيه حجة بحواز دخول ان بعد كاد
وقد كثر ذلك وهي لغة فيسحة ولكن الاشهر عدمه **قوله** فنتك ساعة بعصاه الخ اي بحث بطرفها الارض وهذه عادة من تفكر في امر مهم

أني تركته وما تحمل وحل شاة محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا أبو عاصم وحديثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج بهذا الإسناد مثل حديث ابن بكر وحل شاة محمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا حاتم بن أبي صفيارة عن أبي قرعة أن عبد الملك بن مهران بينهما هويطون بالبيت إذا قال قتال الله ابن الزبير حيث يكذب على أمر المؤمنين يقول سمعتها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا حدثنا أن قومك بالكفر لنقضت البيت حتى أريد فيه من الحجر فإن قومك قصروا في البناء فقال الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فانا سمعنا أمر المؤمنين تحدث هذا قال لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير وحل شاة سعيد بن منصور حدثنا أبو الأحوص حدثنا أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجدر من البيت هو قال نعم قلت فلم لم يدخلوا البيت قال إن قومك قصر بهم النفقة قلت فما شأن بابهم مرتفع قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شاة ولم ينعوا من شاة ولو لا أن قومك حديث محمد في الجاهلية فأخاف أن تنكروا لهم لنظرت أن أدخل الجدر في البيت أن ألزق بابيه بالأرض

قوله تركته وما تحمل أي وما تولى من ذلك كما في بعض الروايات قوله لا تقل هذا إلا هذا فيه الانتصار للظلم ورد الغيبة وتصديق الصادق إذا كذب به إنسان والحارث هذا تابعي وهو الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة قوله عن الجدر الخ يقع الجيم وسكون المحلة وهو الحجر قوله قال نعم الخ هذا ظاهر أن الحجر كله من البيت وبذلك كان يعني ابن عباس قال المحفوظ وقد جاءت روايات أصح منها سقيمة منها لمسلم من طريق أبي قرعة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب حتى أريد فيه من الحجر وله من وجه آخر عن الحارث عنها فان بدل لقومك أن يبنوه بعد فلهي إريك ما تركه منه فأراها قريبا من سبعة أذرع وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث وزدت فيها من الحجر ستة أذرع، وسفيان بن عيينة في جامعه عن داود بن شابر عن مجاهد بن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع ما إلى الحجر وله عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير ستة أذرع وشير وهكذا ذكر الشافعي عن عبد الله بن مهران عن أهل العلم من قرش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وهذه الروايات كلها تجتمع على أن فوق الستة ودون السبعة وأما رواية عطية عن مسلم عن عائشة مرفوعة أنكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع في شاة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ فظهر لي الرواية عطية وجهه وهو أنه أريد بها ما على الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى فإن الذي على الفرجة أربعة أذرع وثمن ولهذا وقع هذا لما في من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولا دخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فعمل هذا على الغاء الكسر رواية عطية على غيره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك وأما ثم قال في موضع آخر فاجتمع بين المختلف منها فمكن كما تقدم وهو أولى من دعوى الاضطراب والطعن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جزم إليه ابن الصلاح وتبعه النووي لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعدى الترجيح أو الجمع ولم يتعد ذلك هنا فيتعين حل المطلق على المقيد كما هي عادة مذهبيهما ولؤيد أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متواترة على سبيل واحد وهو أن قرشيا قصر عن بناء إبراهيم عليه الصلوة والسلام وإن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم وإن الحجاج أعاده على بناء قرش ودرأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت قال المحب الطبري في شرح التبيين له ولا يحسن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيعمل المطلق على المقيد فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائر مجازا وأما قال النووي ذلك نص لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت وعدمه في ذلك إن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا مقتضاها أن يكون جميع الحجر من البيت وهذا متعقب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من وراءه أن يكون كله من البيت فقد نص الشافعي أيضا كما ذكره البيهقي في المعرفة أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ونقله عن علي من أهل النعمان ويشير بقوله كما تقدم فعلى هذا نلعل رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطا وأما العمل فلا حجة فيه على إيجاب قلل النبي صلى الله عليه وسلم من بعده فعلا واستحبنا بالراحة من تسير الحجر لا سيما والمرجال والنساء يطوفون جميعا فلا يؤمن من المرأة التمسك فلعلمهم إراد واحد هذه المادة والله أعلم قوله قصرت بهم النفقة الخ تبشيرا لأصايد النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزمه الأذني وغيره ويوضحه ما ذكره ابن الجوزي في السيرة عن عبد الله بن أبي شحيم أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية أن أبا عبد الله بن علي بن عمران بن مخزوم وهو جد جدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي قال لقرش لا تدخلوا بيده من كسكم إلا الطيب ولا تدخلوا فيه من غيري ولا بيع ربا ولا مظلة أحد من الناس قوله حديث محمد في الجاهلية هكذا هو في جميع النسخ في الجاهلية وهو معنى الجاهلية كما في سائر الروايات والله أعلم قوله فأخاف أن تنكروا لهم لنظرت أن أدخل الجدر في البيت رواية

المريض ولو تعذر المرأة محرماً اختصنا أجزائها وإن برئ المريض ووجدت المرأة محرماً بالبحر وأقول الخشعية للنبي صلى الله عليه وسلم إن أبي أدركته
 فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يثبت على الرحلة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم إياها بالحج عنه يدل على أن فرض الحج قد لزمه في ماله وإن لم يثبت على
 الرحلة لأنها أخبرته أن فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير فلم يترك النبي صلى الله عليه وسلم قولها ذلك فهذا يدل على أن فرض الحج قد لزمه في ماله
 وأمر النبي صلى الله عليه وسلم إياها بفعل الحج الذي أخبرته أنه قد لزمه يدل على لزمه أيضاً، أم وقال العلامة ابن عابدين في قول صاحب الدر المختار
 فرض على مسلم صحيح أي سأل عن أوقات المانعة عن القيام بالأداء منه في السفر فلا يجب على مقصد ومقارن وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه وإعني وإن
 وجد قائداً ومحبوساً وخائف من سلطان لا يأمن نفسه ولا بالنياية في ظاهر المذهب عن الأمام وهو رواية عنهما وظاهر الراية عنهما وجوب الحج عليه وهو
 يجوز غير أن دلتهم على أن ذلك أعادوا بأنفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الأداء عندها وثمرة الخلاف تظهر في وجوب
 الحجاج ولا يصح كما ذكرنا وهو مقيد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فإن قد تم الحج قبل الخروج إلى الحج تقرب ديناً في ذمته فيلزمه الحجاج فلو خرج
 ومات في الطريق لم يجب الأيصال لأنهم يؤخرون الحجاً ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقطت عنهم ظاهر التحفة اختصاراً وكذا الاستيعاب وقواه في الفقه ومثلي
 على أن الصحة من شرائط وجوب الأداء، أم من الحج والتمتع وحكي في اللباب اختلاف الصحيح وفي شرحه أنه ضاع على الأول في النهاية وقال في البحر المحيق
 أنه المذهب الصحيح وإن الثاني صحته قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشائخ ومنهم من المصنف أم قال الصمد الضعيف عفا الله عنه والمقلد يميل
 إلى قول الأمام رحمه الله تعالى فإن وجد الإنسان الرحلة الذي هو شرط لوجوب الحج ليس معناه مجرد وجودها الحسني عند بل بحيث يقدر على استعمالها في
 الوصول إلى البيت وقت الوجوب وألا فوجودها كعدمه في حقه وهذا كما قال سبحانه وتعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصياً طيباً فإن الماء إذا كان
 موجوداً ولكن لا يقدر المتوضئ على سبيله لا يجب عليه الوضوء ويجوز له التيمم بالاتفاق لأن المقصود من وجوب الماء هو القدرة على استعماله
 من لم يقدر على استعماله مع وجوده الحسني فكأنه لم يوجد الماء في حقه وهكذا ينبغي أن يفهم في هذا المقام والعلم عند الله الملك العلام، وأسند
 لمؤرخ حديث الباب على جواز صحة حج من لم يحج نياية عن غيره ويقال له حج الصرة بالصلاة والمطلة وهذا مذهب الحنفية رحمهم الله فصرح في الدر المختار
 بجوازه ولكن قال إن غيره أولى لعدم الخلاف، قال ابن عابدين رمى خلاف الشافعي فإنه لا يجوز حجه، قال ولا يخفى أن التعليل يفيد أن الكراهة
 تنزيهية لأن مراعاة الخلاف مستحبة فافهم، أم قال الحافظ وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه وأسندوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة
 وغيره من حديث ابن عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلي عن شبرمة فقال أحجبت عن نفسك فقال لا قال هذا عن نفسك ثم
 أحج عن شبرمة قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير هذا الحديث مضطرب في وقفه على ابن عباس ورفعها والرواة كلهم ثقات فرفعها
 ابن سليمان قال ابن معين عمدة أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة وثابته محمد بن عبد الله الأنصاري ومحمد بن ميسرة البرقي وسف القاسمي كلهم عن
 سعيد ووقفه عند سعيد رواه أيضاً سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن أيوب عن عمار بن قلاية سمع ابن عباس رجلاً يلي عن شبرمة وذكره موقفاً
 وليس هذا مثل ما ذكرناه غير مرة في تعارض الرفع والوقف من تقديم الرفع لأن زيادة تقبل من الثقة فإن ذلك في حكم مجرد عن قصة واقعة والوجه
 رواه واحد عن الصحابي يرفعه وآخر عن نفسه فقط فإن هذا يتقدم فيه الرفع لأن الوقوف حاصله أنه قد ذكره ابتداءً على وجه إعطاء حكم شرعي أو
 جواباً للسؤال ولا ينافي هذا كون ما ذكره ما ثوراً عند النبي صلى الله عليه وسلم أما في مثل هذه وهي حكاية قصة وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم مع من يلي
 عن شبرمة فقال له ما قال أو ابن عباس رضي الله عنهما سمع من يلي عن شبرمة فقال له ذلك فهو حقيقة التعارض في شيء وقع في الوجود أنه وقع
 في ذلك الزمن أو في زمن آخر بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره وتجزئان يكون وقع في زمنه عليه السلام ثم وقع بخضرة ابن عباس سماعه رجلاً آخر
 يلي عن شبرمة فقال من شبرمة فقال لا أو قريب يعين ذلك فهو وإن لم يمتنع عقلاً لكنه بعيد جداً في العادة فلا يندفع به حكم التعارض الثابت
 ظاهراً بالحكم فيها تزان أو يرجح وقوه في زمن ابن عباس لأن أحكام الحج كانت خفية في زمنه عليه الصلاة والسلام حتى وقع الخطأ في ترتيب
 أحكام كثيرة فسألوه عنها فقال رجل لم أشعر فجلت قبل أن أذبح وكثيراً ما تركوا السؤال ابتداءً ظناً منهم بأن لا ترتيب معيناً في هذه
 فأما ليست أركاناً لعلمهم أن الحج عرفه عنه عليه الصلاة والسلام والطواف نبض الكتاب فلما رأوا أن الذي فعله عليه الصلاة والسلام خلاف
 ذلك الترتيب فزعوا إلى السؤال فعذرهم بالجهل وذلك الوقت فاما حج الإنسان عن غيره فأمر بأياه القياس فإن العقل لا يقتضيه جوازه إذا خلى
 والنظر في مقصود التكليف علماً قد مناه أول الباب فلم يكن يقدم عليه ذلك الرجل بلا سؤال ثم يتفق أن النبي صلى الله عليه وسلم يطالع عليه
 فيغيره بالحكم بخلافه في زمن ابن عباس رضي الله عنه فإنه قد ظهرت الأحكام وعرفت جواز النياية باشتراط حديث الخشعية وغيره بذلك الناس
 وهم تكرر ذلك فهو مظنة أن يعلم أصل جواز النياية فيفعل بلا سؤال فيكون قول ابن عباس رأياً منه ولأن ابن المقلس ذكر في كتابه أن بعض العلماء

أقول العلماء في أنه لا يجوز للرجل الحج
 عن غيره وإن لم يكن حجاً بنفسه

باب في حديث أبي بصير عن النبي

وحدثني علي بن خنيس وأخبرنا عيسى عن ابن جريح عن ابن شهاب حدثنا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوي على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فجئني عنه** **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وزهير بن حرب عن ابن أبي عمير جدي عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضعت هذا الحديث بان سعيد بن ابي عتبة كان يحث به بالبصرة فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثم كان بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد عنعنته قتادة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عنعنته ولو سلم فحاصله أمر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحتمل المذهب فيجعل عليه دليل وهو اطلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حتى عن ابيك من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جوازها عن الغير مطلقا وحدث شبرمة يفيد استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك يحصل الجمع ويشبث اولوية تقديم الفرض على الفحل مع جوازها والذي يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بمالك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لا نترضيقي عليه والحالة هذه في اول سعي الامكان فياثر بتركه وكذا لو تنقل لنفسه ومع ذلك يصح لان النبي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدل ذلك الفرض اذ الموت في سنة غير نادر فعلى هذا يحمل قوله عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثم عن شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا ينفى الصحة ويحمل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بانها تجتنب عن نفسها او لا وان لم يرو لنا طريق علمه بذلك جرتا بين الادلة كلها اعني دليل التضييق عند الامكان وحدث شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلموا انتم قال ابي عبد المضعيف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف يتصور استفسارها عن مسئلة النياية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فالظاهر انها تجتنب مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم سألت هل تجزى عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا ارادت فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم حتى عنه ولما كان حجها عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استخبارها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ ارتفع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في نزهة النجاة لابن حنتر النقيب اقول وظاهره (اي كلام البحر) يفيد ان الصرورة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامه بل لا يلزم باطلاقة الكراهة اي في قوله يكروه اجماع الصرورة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الامر وهي واقعة الفتوى فلي تأمل ام - قلت وقد افاق بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتبعه في سكب الاثر وكذا افتى به السيد احمد بكوشه والفت فيه رسالة وافق سيدي عبد الغنى النابلسي بخلافه والفت فيه رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم فيخرج عن الامر ويحج عنه وفي تخليفه بالاقامة بمكة الى قابل للحج عن نفسه ويترك عياله بل لا يخرج عظيم وكذا في تخليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم وايضا ولما ما في السالط فاطلاقه الكراهة المنصرفة الى التحريم يقتضي ان كلامه في الصرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفتح نعم قد مرنا اول الحج عن اللباب شرحه ان الفقير لا فاقي اذا وصل الى ميقات فهو ملكي فانه ان قل على المشي لزمه الحج ولا ينوي النقل على عمرانه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو آفاقي فلما صار ملكي وجب عليه حتى لو نراه نقلا لزمه الحج ثانيا ام - لكن هذا لا يدل على ان الصرورة الفقيرة كذلك لان قدرته بقدر خيره كما قلنا وهي غير مقبولة بخلاف ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الصرورة الفقيرة مثله لما صح تقييد ابن الهمام كراهة التحريم بما اذا كان حججه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضييق الوجوب عليه فلي تأمل ، كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر ، قال المحافظ وفي حديث الباب من الفوائد ان المرأة تحج بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشروط في الحج لكن الذي تقدم من انه كانت مع ابها قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرها والقيام بمصالحها من قضاء دين وخلعة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا **قوله** عن ابن عباس عن الفضل ان قال المحافظ كذا قال ابن جريح وتابعه معمر بن خالفه مالك واكثر الرواة عن الزهري فلم يقلوا فيه عن الفضل وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس اخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال قلت يا رسول الله ان ابني ادركه الحج ولا يستطيع ان يحج الحديث قال لا تردني سألت محمدا يعني البخاري عن هذا فقال اخبرني فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل ان يكون ابن جريح سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة ، ام وانما تخرج البخاري الرواية عن الفضل لانه كان رد النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهد في تلك الحالة ويحتمل ان يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جرة العقبه فحضر ابن عباس فنقله تارة عن اخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهد ويتردد لك ما وقع عند الترمذي واحمد وابنه عبد الله

فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبياءهم فاذا أمرتكم بشئ فأتوا منه

لان الحجة في اللغة قصد فيه تكرار ما احتل عند التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الأمر - قال في المرقاة والظاهر ان صيغة السؤال قياسه على سائر الأعمال من الصلوة والصوم وزكاة الأموال ولم يذكر ان تكراره كل عام بالنسبة الى جميع المكلفين من جملة الحال كما لا يخفى على اهل الكمال قوله فسكت حتى قالها ثلاثا ثم اي قال السائل الكلمة التي تكلمها ثلاثا، قال القاري قيل انما سكت زجرا له عن السؤال الذي كان السكوت عنه أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت عما يحتاج الامة الى كشفها فالسؤال عن مثله تقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نوا عنه لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْلُوبُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأَقْدَامُ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِنَ الْجَهْلِ ثُمَّ لَمَّا رَأَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزْجُرُ وَلَا يَقْنَعُ إِلَّا بِالْجَوَابِ الصَّرِيحِ صَرَّحَ بِهِ فَقَالَ لَوْ قُلْتُ نَعَمْ أَوْ فَرَضًا وَقَدْ بَيَّنَّا وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ سَكَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ انظاراً للموحى والالهام **قول** لو قلت نعم لوجبت لم قيل ذلك على ان الايجاب كان مفوضاً اليه، قال الحافظ واستدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الاحكام لقوله لو قلت نعم لوجبت واجاب من منع باحتمال ان يكون اوحى اليه ذلك في الحال، قال ابن الهيثم وقوله لو قلت نعم الى آخره يستلزم نفى وجوب التكرار من وجهين لا فائدة لو هنا امتناع نعم فيلزمه ثبوت نقيضه وهو لا والتصريح بنفي الاستطاعة ايضاً، ام - واستدل به على ان جميع الاشياء على الاباحة حتى ثبت المنع من قبل الشارع واستدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم في كثرة المسائل المتعمق في ذلك قال البيهقي في شرح السنة المسائل على وجهين احدهما ما كان على وجه التعليم لما يحتاج اليه من امر الدين فهو جائز بل ما موبه لقوله تعالى فَاَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ الْآيَةَ وعلى ذلك تنزل اسئلة الصحابة من عن الانفال والكلالة وغيرها، ثانيها ما كان على وجه التعنت في المكلف وهو المراد في هذا الحديث والله اعلم ويؤيد ورود الخبر في الحديث عن ذلك وذكر السلف فعند احمد من حديث معاوية ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاعتكوطات قال الاوزاعي هي شداد المسائل وقال الاوزاعي ايضاً ان الله انا ارا ما يحرم عبده ببركة العلم القى على لسانه المغالطة فلقد رأيتهم اقل الناس علماً وقال ابن هب سمعت مالكاً يقول المراد في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل وقال ابن العربي كان النبي صلى الله عليه وسلم في السؤال في العهد النبوي خشية ان ينزل ما يشق عليهم فاما بعد فقد أمن ذلك لكن اسئلة النفل عن السلف بكرهها الكراهة في المسائل التي تقع قال وانه لمكروه ان لو كان حراماً الا للعلماء فاعلموا فروعاً ومهلوا ففهم الله من بعدهم بذلك ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم انتفى المحض، وينبغي ان يكون محل الكراهة للعالم اذا شغله ذلك عما هو اهم منه وكان ينبغي تخصيص ما يكثر وقوعه مجرداً عما يند - ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان - **قول** لما استطعتم اي وما قد تركتكم اتيان الحجة في كل عام ولا يكلف الله نفساً الا وسعها **قول** ذروني ما تركتكم فيه ان الاصل عدم الوجوب وانه لا حكم قبل الشرع، قال الحافظ والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شئ لم يقع خشية ان ينزل به وجوبه وتحريمه وعن كثرة السؤال لما فيه غالباً من التعنت وخشية ان تقع الاجابة بأمر يستشغل فقد يؤدي لترك الامتنان فتقع المخالفة، ام - وقال القرطبي رحمه الله ذروني اي احلوا اللفظ على مسئلة لوله الظاهر لغة وان صلح لغيره فلا تكرار وفي الاستقصاء خوف ان يكثر الجواب فالمعنى في الحديث جوا المرة الواحدة لا في كل لفظ وان صلح للتكرار فبتعين التعافل عنه ولا يكثر السؤال فيه خوف ان يكثر الجواب كما اتفق لبني اسرائيل في البقرة اذ قيل لهم اذبحوا بقرة فلو ابدروا وذبحوا البقرة صدق اللفظ وعدا وامتثالين ولكن لما اكثروا السؤال كثر الجواب وشدوا فشدوا عليهم وذشوا على ذلك فخاف صلى الله عليه وسلم على امته مثل ذلك ولذلك قال انما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم **قول** من كان قبلكم من اليهود والنصارى **قول** بكثرة سؤالهم الخ كسؤال الرؤية والكلام وقضية البقرة قاله في المرقاة، قال الألباني وفيه مروجية كثرة السؤال ومنه ما اتفق لأسد بن الفرات مع مالك حين اكثروا السؤال بقوله فان كان كذا فان كان كذا فقال له مالك هذه سلسلة بنت أخرى ان أردت هذا فعليك بأهل العراق الا ان يقال لا يلزم من المنع هنا المنع في غيره لما أشار اليه صلى الله عليه وسلم من انه في مقام التشريع فخاف الافتراض فيما يشق ولا يقدر عليه **قول** واختلافهم على انبياءهم الخ قال الألباني فهو زيادة على ما وقع فان الذي وقع افا هو المحاج في السؤال لا الاختلاف، ام وقال واختلافهم عطف على الكثرة لا على السؤال لان نفس الاختلاف موجب للهلاك من غير الكثرة يعني اذا أمرهم الانبياء بعل السؤال او قبله واختلفوا عليهم فهل كوا واستحقوا الاهلاك، **قول** فاذا أمرتكم بشئ فأتوا منه الخ قال الحافظ فيه اشارة الى اشتغال بالاهم المحتاج اليه عاجلاً عما لا يحتاج اليه في الحال فكأنه قال عليكم بفعل الأمر واجتناب النواهي فاجلوا اشتغالكم بها عوضاً عن الاشتغال بالسؤال عما لا يقع فينبغي للمسلم ان يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يجتهد في فهم ذلك والوقوف على المراد به ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العمليات يتشغل بتدقيقه واعتقاده حقيقة وان كان من العمليات بذل سعة القيام به

ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه **وخلفنا زهير بن حرب ومحمد بن صنفى قالوا نحن نأجبي وهو القطان عن عبيد الله**
قال اخبرني نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة ثلاثا

فلا وتركا فان وجد وقتا زائدا على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعمير حكمه ما يتفق على قصد العمل به ان لو وقع فاما ان كانت المهمة
 مصرفة عند ملء الأمر والنهي الى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الاعراض عن القيام بمقتضى ما سمع فان هذا مما يدخل في النهي فالتفتة في الدين
 انما يصح اذا كان للعمل لا للمرأة والجدال قول ما استطعتم ان فان لا يدل لك كله لا يترك كله قال الطيبي هذا من اجل قواعد الاسلام ومن جملة
 الكلام ويندرج فيه ما يصح من الاحكام كالصلوة بأنواعها فانه اذا عجز عن بعض ركعاتها او شرطا يأتى بالباقي منها قال النوري وهذا الحديث موافق
 لقول تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وما قوله تعالى اتقوا الله حتى تقاتلوه ففهمنا من ههنا احدهما انها منسوخة بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
 والثاني وهو الصحيح والصواب فيه جزم المحققون انها ليست منسوخة بل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم مفسرة لها وصبيحة المراد بها قالوا
 وحق تقاته هو امثال امره واجتناب فيه ولم يأمر سبحانه وتعالى الا بالمستطاع قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج والله اعلم بقوله فدعوه الخ قال المحافظ ث ان هذا النهي عام في جميع المناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله
 كشرب الخمر وهذا على رأي الجمهور وخالف قوم فسكوا بالعم فقلوا الاكره على ارتكاب المعصية لا يبيحها والصحيح عدم التواخيذ اذا وجد صورة
 الاكره المعتمدة واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشيء محرر كخمر ولا دفع العطش به ولا اساغة لقمة من عذيقه والصحيح عند الشافعية
 جواز الثالث حفظا للنفس فصار كأكمل الميتة لمن اضطر بخلاف التداوى فانه ثبت النهي عنه نصا ففي مسطور واثل فعه انه ليس به مكروه
 داء ولا يداود عن ابي الدرهم رده ولا تداوا بما يحرام وله عن امرطة مرفوعا ان الله لم يجعل شفاء امته فيما حرم عليها واما العطش فانه لا يقطع
 بشرها ولا نه في معنى التداوى والله اعلم والتحقيق ان الامر باجتناب المنهي على عمومها ما لم يعارضه اذن في ارتكاب منهي كأكمل الميتة للمضطر
 قال استدلل بهذا الحديث على ان اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناءه بالمأمورات لانه اطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة والترك
 وقيد في المأمورات بقدر الطاقة وهذا منقول عن الامام احمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة في النهي ايضا اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 فجوابه ان الاستطاعة تطلق باعتبارين كذا قيل والذي يظهر ان التقييد في الأمر بالا استطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به بل هو من جهة
 الكف اذ كل احد قادر على الكف لولا داعية الشهوة مثلا فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على الترك بخلاف الفعل فان
 العجز عن تعاطيه محسوس فمن ثم قيد في الامر بحسب الاستطاعة دون النهي وعبر الطوفي في هذا الموضع بان ترك المنهي عنه عبادة عن استصحاب
 حال عدمه او الاستمرار على عدمه وفعل المأمور به عبارة عن اخلجه من العدم الى الوجود وقد نوزع بان القدر على استصحاب عدم المنهي عنه
 قد تخلف استدلاله بجواز اكل المضطر الميتة واجيب بان النهي في هذا عارضة الاذن بالتناول في تلك الحالة وقال ابن فرج في شرح الاربعين قوله
 فاجتنبه هو على اطلاقه حتى يوجد ما يبيح كأكمل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الاكره والاصل في ذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر اذا كان
 القلب مطمئنا بالايان كما نطق به القرآن انتم - والتحقيق ان المكلف في ذلك كله ليس منهيا في تلك الحال وادعى بعضهم ان قوله تعالى
 فاتقوا الله ما استطعتم يتناول امثال المأمورات واجتناب المنهي وقد قيل بالاستطاعة واستويا فحينئذ يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة
 في جانب الأمر والنهي ان العجز يكثر بقصور في الأمر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور في الاضطرار والله اعلم - **باب سفر المرأة**
مع محرم الى حج وغيره قوله لا تسافر المرأة ثلاثا الخ قال الحنفية فيباح لها الخروج بغير محرم فيما دونها يعني اذا كان الحاجة قال الشيخ الهادي
 ويشكل عليه ما في الصحيحين عن فرقة عن ابي سعيد الخدري مرفوعا لا تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او ذو محرم منها واخرجا عن ابي هريرة
 مرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسطرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ ابي
 داود بريدنا وهو عند ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وللطبراني في معجمه ثلاثة اصيل فقيان لانه ان الناس يقيمون ثلاثة ايام فيقول
 وهو قال المنذر بن ابي ليس فانه يبين فانه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم قال في مواطن مختلفة بحسب الاسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كلمة تنسيلة
 لاقل بالاعداد واليوم الواحد والعدد واقله والاثنان اول الكثير واقله والثلاث اول الجمع فكانه اشار ان مثل هذا في قلة الرمن لا يحل لها
 السفر مع غير محرم فكيف بما زاد ام - وحاصله انه نهي عن الخروج اقل كل عد على منع خروجها عن البلد مطاقا لا بحرم او زوجه وقد صرح بالمنع
 مطلقا ان حمل السفر على اللغو في الصحيحين عن ابي سعيد بن عيسى عن ابن عباس مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم والسفر لغة ينطلق على زاد وفلك
 وقد روي عن ابي حنيفة وابي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يومين لا محرم ثا اذا كان المذهب اباحة خروجها ما دون الثلاثة بغير محرم فليس

الأومعها ذو محرمة وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حل ثنا عبد الله بن ندير وأبو أسامة ح وحديثنا ابن نمير حدثنا أبي

للزوجه منعها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثين يوماً أو إذا لم يجد محراً، انتهى. وفي رد المحتار وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحلها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (شرح الباب) ويؤيد حديث الصمعي لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلو مسيرة ليلة وفي لفظ يوم واحد - وقال الطحاوي رحمه حديث الثلاث واجب استعماله على كل حل ومخالفة فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ولا يجب إن كان هو المتقدم فالذي وجب علينا استعماله والأخذ به في كلا الوجهين أولى مما يجب استعماله في حال وتركه في حال، أم - قال اللجيد الضعيف عفا الله عنه مراده أن أحاديث حرمة السفر في الثلاث لا تخلو عن امرين إما متقدم على أحاديث ما دون الثلاث أو متأخرة عنها ومن المعلوم المقرب عندهم الأخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الشق الأول نأخذ بأحاديث ما دون الثلاث المتأخرة ولكنه يستلزم الأخذ بأحاديث الثلاث أيضاً لأنه لا يعقل أصلاً بثبوت حرمة السفر في أقل من الثلاث دون ثبوتها فيها ولزم يذهب إليه ذاهب بل ثبوتها في الثلاث حينئذ بالطريق الأولى وعلى الشق الثاني يتعين الأخذ بأحاديث الثلاث لتأخرها وهذا لا يستلزم الأخذ بأحاديث ما دونها لأن حرمة السفر ثلاثاً أياماً لا تستلزم ثبوتها فيما دونها فلما وقع المعارضة بين العام والخاص الاضطراب بين الأقل والأكثر ولم يعلم تأخيرها حصل التردد في تقديم أحد النقيضين على الآخر كما هو رأي أصحابنا الأصوليين فأخذنا بما هو المتيقن المتحقق على كل حال والأقرب الاحوط عندي أن يؤخذ بالثلاثة من المدة في السفر الواجب للحج فيما عدا مشكوكه والوجوب اليقيني لا يرتفع ولا يندفع بالثبوت يؤخذ بالأقل في غير الواجب من السفر لأن الاجتناب عن الحجة المحتملة أولى وأهم من فعله لم يوجب عليه فعله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهراً بل بكل ما يسمى سفر المرأة منهيته عنه إلا بالحرم فرقة سفيان الثوري بين المسافر البعيد فمنعها دون القريب وتسلط أحمد بن محمد بن الحسن فقال إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة قالوا وهو مخصوص بالإجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرر إلا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجد لها رجلاً مأموناً فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة قالوا وإذا كان عموماً مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حج الفريضة وإيجاب صاحب المعنى بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا تأخره مع ضرره متيقناً بتحمل ضرره منهم ولا كذلك السفر للحج وقد روى اللواقطي وصححه أبو عوانة حديث الباب (حديث ابن عباس) من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ لا تجزئ امرأة الأومعها ذو محرمة في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من يقية الأسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكواكبي وصححه تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً وهذا كله في الواجب من حج أو عمره وأغرب الفقهاء فطروا في الأسفار كلها، أم - واختلفوا هل وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب فلا يصح إيجابه قولاً والذي اختاره في فتح القدير أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الأداء فيجب الإيصاء من منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فحل المحرم على الأول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر (رحم) وفي النهر وصح الأول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيان واختاره في الفقه، أم - قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهر وابن أمير الحاج في المناسك كما قاله المصنف (أرى صاحباً اللامختار) في منحه قال وجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج لها أن يمتنع من الخروج منها بعلان يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتتضرع منه بخلاف المحرم فإنه انفقها انفقت عليه وإن امتنع مسكت نفقتها وتركته الحج، أم - فافهم - ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير العجز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق الذي قاله الباجي تخصيص العموم بالنظر إلى المعنى يعني مع مراعاة الأمر الأغلب وتعقبوه بأن لكل ساقطة لاقطة والمتعقب رأي الأمر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى يعني فليس له أن يتكبر على الباجي وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح خلافه وقد أحجم له بحديث عدى بن حاتم فروغاً يوشك أن تخرج الطعنة من الحيرة تؤمر البيت لا زوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب بأنه يدل على وجوب ذلك لا على جوازه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منازلة أسلافه فيجوز على الجواز كذا قال الحافظ - وفيه ان المقام لا يقتضيه مدح الطعنة على خروجها وحدها بل المقصود مدح ذلك الزمان على حصول التأمين العام فيه والله أعلم قوله الأومعها ذو محرمة أي فيجوز ولو يصح بذلك الزوج وسيأتي في حديث أبي سعيد قال في الدائم المختار ومع زوج أو محرر بالغ عاقل والمراهق كالبالغ غير مجوس ولا فاسق

جميعاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل في روايته إلى بكر بن فزارة ثلاث وقال ابن نمير في روايته عن أبيه ثلاثاً الأولى معها ذو عمرو
 حل ثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ لا معها ذو محرم حدثنا قتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة جميعاً
 عن جرير قال قتيبة حدثنا جرير عن عبد الملك وهو ابن عمر عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت من حديثنا فأعجبني فقلت له أنت
 سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم أسمع قال سمعته يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد مكة والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وسمعت يقول لا تسافر
 مع وجوب النفقة لمحمها عليها لأنه محبوب عليها، م. قال ابن عابد بن قوله غير مجبوس لأنه يخشى عليها منه لا اعتقاده حل يخرج محرمه الفاسق الذي
 لا مروءة له كذلك قال والمحرّم من لا يجوز له منّا كتمانها على التأبيد بقراءة أو رضاع أو صهرية كما في التحفة وادخل في الظهيرية بنت موطأة من الزنا
 حيث يكون محرماً لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ المحرم وبما ثبت به محرمه المصاهرة كذا في الخانية ونحوه لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الذين
 شارح الرمزية أنه إذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدرى وبه نأخذ، م. وهو لا حوط في الدين إلا بعد عن التهمة
 م. ونقل السيل بالسعود عن نفقات البزازية لا تسافر بأخيها رضاعاً في زماننا، م. أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهر
 الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا أيضاً لأن السفر الخلوة قوله لامرأة تؤمن بالله الخ مفهومه أن النبي المذكور يختص بالمؤمنات فيخرج
 الكافرات كتابية كانت أو حربية وقد قال به بعض أهل العلم واجب بان الأيمان هو الذي يستمر للمتصرف به خطاب الشارع فينتفع به وينقوله
 فذلك قيد به وإن الوصف ذكرنا كيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه والله أعلم قوله أنت سمعت هذا الخ قال لأبي قول الصحابي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسند سواء سمعته منه أو من غيره لأن الصحابة عدول فقولهم أنت سمعت تحقيق للأمر لا غيره قوله لا تشدوا
 الرحال الخ الرحال بالمهمل جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لا زومه وخروج ذكرها مخبر الغالب في ركوب
 المسافر والأفلا فرق بين ركوب الرحل الخ الخيل في البغال والحمير والشيء بالمعنى المذكور ويدل عليه قوله في بعض طرقه أنما يسافر أخرجه مسلم طريق
 عمران بن أبي أويس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة، فشد الرحال كناية عن السفر ولهذا قال ابن عابد بن وما نسب إلى الحافظ ابن تيمية الخ
 من أنه يقول بالنبي عن زيارة قبره الشريف فقد قال بعض العلماء أنه لا أصل له وإنما يقل بالنبي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاث
 أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كثرة زيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء ولأمام السبكي فيه تأليف منيف، قوله لا إلى
 ثلاث مساجد الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال إلى موضع ولا زومه منع السفر إلى كل موضع غير هذا لأن المستثنى منه في المفترغ
 مقدّر بأعمه العام لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي قوله والمسجد الحرام الخ أي المحرم والمسجد الأقصى
 على البدلية ويجوز الرفع على الاستيناف والمراد به جميع الحرم قيل يختص بالموضع الذي يصل فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قوله
 والمسجد الأقصى الخ أي بيت المقدس وسمى الأقص لبعده عن المساجد الحرام في المسافة وقيل في الزمان وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما
 أربعين سنة وقال الزمخشري حتى الأقص لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد وقيل لبعده عن الأقدار والخبث وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة
 لأنه بعيد من مكة والبيت المقدس أبعد منه، وفي هذا الحديث فضيلة هذا المسجد ومزيتها على غيرها كدفعها مساجد الأنبياء وكان الأول
 أسس على التقوى والثاني قبلة الناس واليه حجهم والثالث كان قبلة الأمم السالفة وقبلة المسلمين في الأوانل واختلت في شد الرحال
 إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلوة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني يحرم
 شد الرحال إلى غيرها عملاً بهذا الحديث وأشار القاضي حسين إلى اختياره وبه قال عياض طائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من أنكار
 بصير الغفاري على أبي هريرة فخروجه إلى الطور وقال له لو أدركت قبل أن تخرج ما خرجت استدرك بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عموم وانقضاء به
 والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم إلا ما عدا ما عدا عن الحديث باجوبة سياق ذكرها وفي النعم قال الكرماني وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد
 الشامية مناظرات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين قلت يشير إلى ما رده الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية ما انتص
 به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلاد ناد الحاصل أنهم الزموا ابن تيمية بتجريم شد الرحال إلى زيارة قبر
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثرنا صورة ذلك وفي شرح ذلك من الطرفين طول وهي من إشبع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ومن جملة ما
 استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم

وقال العلماء في شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة

المرأة يومين من الدهر لاومعها ذو محرم منها وزوجها وحل شئنا محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك
ابن عمار قال سمعت قرعة قال سمعت ابا سعيد الخدري قال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً فاعجبني واغنىني عن
تسافر المرأة مسيرة يومين الاومعها زوجها وذو محرم اقض باقي الحديث وحل شئنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا جريح عن
مغيرة عن ابراهيم عن سهر بن منجاذ عن قرعة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة ثلاثاً
الا مع ذي محرم حل شئنا ابو غسان المستمعي وعنه بن شاذان جميعاً عن معاذ بن هشام قال ابو غسان حدثنا معاذ بن حذاف عن ابي عن
قتادة عن قرعة عن ابي سعيد الخدري ان نبى الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم
وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه بأنه كره اللفظ ادباً لا اصل الزيادة فانها من افضل الاعمال واجل القربات الموصلة الى ذى الجلال و
ان مشروعيها محل اجماع بلا نزاع والله الهادي الى الصواب قال بعض المحققين قوله لا الى ثلاثة مساجد المستثنى منه محذوف فاما ان يقدر عاماً
فيصير لا تشد الرحال الى مكان في اى امكان الا الى الثلاثة او اخضع من ذلك لاسبيل الى الاول لا قضاء الى سد باب السفر للتجارة وصلته الرخو
طلب العلم وغيرها فتعين الثانی والأولى انه يقدرها ما هو اكثر مناسبتة وهو لا تشد الرحال الى المسجد للصلاة في الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من
منع شد الرحال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله اعلم ويؤيد ما روى احمد بن حنبل عن طريق شهر بن حوشب قال سمعت ابا سعيد ذكر
عنه الصلاة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للمسلم ان يشد رحاله الى مسجد يتبع فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصى
ومسجدى وشهر حسن الحديث وان كان فيه بعض الضعف وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال اليها غير البلاد
الثلاثة ومراوى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً واما غيرهما من البلاد فلا تشد اليها لانهما لا يشد الرحال اليها غير البلاد
ذلك من المنذوبات قال والمباحات قال وقد التبس في ذلك على بعضهم فرغوا من شد الرحال الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن
الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال الى المسجد من المساجد والى مكان من الامكنة الا قبل ذلك المكان الا الى الثلاثة
المذكورة وشد الرحال الى الزيارة او طلب علم ليس الى المكان بل الى من في ذلك المكان والله اعلم اهـ قلت ولا يخفى على احد يرجع الى وجوبه والى احوال
الزائرين الواهين الى المدينة المنورة ان مقصدهم الا الى الاصل ليس بمحذور المكان العالي بل المقرب الى المكين الامين صلى الله عليه وسلم والمكان لغا
هو مقصود ثانياً وتبعاً وهو كما قيل امر على الديار ديار ليلى اقبل ذا الديار وذا الجدار وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من
سكن الديار وقال بعض العلماء ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى الثلاثة مساجد الفضيلة الثمينة انما هي في شد الرحال
الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية احمد التي تقدم ذكرها بلفظ لا ينبغي وذكرها بلفظ ظاهر في غير التحريم قلت ونظير هذا الجواب
ما قالوا في حديث الحسن الا في اثنين فان الحسد فيه بمعنى الا غلبا وهو محمود في جميع الطاعات ومباح في الجائزات فكان المراد بالحديث اى لا غلبه
اعظم او افضل من الغلبة في هذين الامرين وعلى هذا فيمنع حديث الباب انه ليس صحيحاً ولو اُخبر بأن يشد اليها الرجل من هذه المساجد الثلاثة
وهذا لا ينبغي جواز السفر الى مسجد آخر فضلاً عن المواضع الاخر الا ان يدل دليل خارجي على نفي جوازه فيعمل بمقتضاه وقد روى عمر بن شبة باسناد صحيح
عن سعد بن ابي وقاص انه قال صلاة في قبا احب الى من ان اتي بيت المقدس مرتين ولو علمت ما في قبالضربوا اليه اكباد الابل فهذا اللفظ
يشعر بأن جواز شد الرحال ليس مقصوراً على المساجد الثلاثة عندك والله اعلم قال الشوكاني واجتز من قال بالشرعية بانه لم يزل داب المسلمين
المقاصدين للحج في جميع الا زمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول الى المدينة المشرفة لقصد بآثاره وكعدون ذلك من افضل الاعمال
ولم ينقل ان احداً انكر ذلك عليهم فكان اجماعاً - وكذا قال الشيخ الا تور قدس الله روحه ان دليل الجمهور في مسألة الزيارة النبوية هو شدة سفر
السلف الصالحين الى المرحمة المنيفة تواتر اعلياً وما اجاب عنه ابن تيمية واتباعه بالجواب الشافي واما القول بانهم ارادوا السفر الى المسجد النبوي
واما ارادوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فقول مصنوع يظهر بطلانه بالرجوع الى الوجوه السليمة ولو كان الغرض السفر لارادة المسجد النبوي لا يتخلو
الى المسجد الا قصر ايضاً كما رتبوا اليهم الى المسجد النبوي والحاصل انه لم يأت بجواب شاف يقبله الذوق الصحيح والله اعلم قال في المختار لزيارة
قبره الشريف مندب ينزل قيل واجبة من له سعة اهـ قال ابن الهمام ولاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره
عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد ويستقيم فضل الله تعالى في مرة اخرى ينوياً فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم
وابلانه وولوا فقهه فلما ذكرنا من قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى الثلاثة مساجد في حجة حاجته الى اتي كان حتماً على ان يكون شفيقاً له يوم القيمة ام
ونقلنا الرجة حتى تزل الجوارح الثلاثة اجماعاً انه انما الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غير ما في سفره قولهم واغنىني الخ بالمد ثلوث صفة ثمة

وحدثنا ابن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد وقال أكثر من ثلاث إلا مع ذي محرم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن سعيد بن سعيد عن أبيه أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعهما رجل ذو حرمة منها **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب حدثنا سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن ابن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم **وحدثنا** علي بن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن ابن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم ليلة إلا مع ذي محرم **وحدثنا** أبو كامل الجحدلي قال بشر بن عبيد بن مفضل قال سألت سهل بن أبي صالح عن أبيه عن ابن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمل لامرأة أن تسافر ثلاثاً إلا ومعهما ذو محرم منها **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريبنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سقراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعهما أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو حرمة منها **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج قالنا وكيع قال نا الأعمش بهذا الإسناد مثله **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان قال أبو بكرنا سفيان بن عيينة قال نا عمر بن دينار عن أبي مجاهد سمعت ابن عباس يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعهما ذو حرمة لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم فقام رجل فقال يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإني اكتنبت في غرة كذا وكذا قال انطلق فحرم **وحدثنا** أبو الربيع الزهراني قال نا حماد عن عمر بن عبد

سأكنة بعد ما لو أن يقول الله كذا إذا عجزت ثم روت في صحيح قوله أعجبني من التأكيد بغير اللفظي قوله قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أن قال المنزوي هكذا وقع هذا الحديث في آخر بلادنا عن سعيد بن أبيه قال القاضي عياض وكذا وقع في النسخ عن الجلود في الحديث والكسائي وكذا رواه مسلم في الإسناد السابق قبل هذا عن قتيبة عن الليث عن سعيد بن أبيه وكذا رواه البخاري ومسلم من روايتي ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبيه قال واستدل ذلك الدارقطني عليهما أخرجهما هذا عن ابن أبي ذئب وعلى مسلم أخرجه أياه عن الليث عن سعيد بن أبيه وقال والنسابة عن سعيد بن أبي هريرة من غير ذكر أبيه واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وشهيباً قالوا عن سعيد المقبري عن ابن أبي هريرة ولم يذكر عن أبيه قال والصحيح عن مسلم في حديثه هذا عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن أبي هريرة من غير ذكر أبيه وكذا ذكره أبو مسعود الشافعي وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك قال الدارقطني ورواه الزهراني والقروي عن مالك فقالا عن سعيد بن أبيه هذا كراه القاضى، قلت وذكر خلف الأوطى في الأطراف أن مسلماً رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن أبيه عن ابن أبي هريرة وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من حديثه والترمذي في السنن عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد بن أبيه عن ابن أبي هريرة قال الترمذي حديث صحيح ورواه أبو داود في الحج أيضاً عن القعنبي والعلامة عن مالك عن يوسف بن موسى عن جابر بن عبد الله عن سعيد بن أبي هريرة فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه فلهذا سمعته من أبيه عن ابن أبي هريرة ثم سمعته من أبي هريرة نفسه فرواه تارة كذا وتارة كذا وسماعه من ابن أبي هريرة صحيح معروف والله أعلم، أم - قال الحافظ والمحة - طاعن مالك ليس فيه عن أبيه والله أعلم **قوله** لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعهما ذو حرمة استثناء منقطع لأنه متى كان معها محرم لم يبق خلوة فتقدر الحديث لا يقدر رجل مع امرأة إلا ومعهما محرم - أم - **قوله** خرجت حاجة إلا أي إذا دت أن تخرج محرم للحج أو قاصداً له وليس معها أحد من المحارم وفي رواية وأمرأتى تريد الحج **قوله** وإني اكتنبت في غرة كذا. أم - اكتنبت بصيغة الجمع المستعمل من باب الافتعال أي كتبت نفسي في أسماء من عين تلك الغزاة **قوله** فحرم أمرأتك أم - قال الحافظم أخذ بظاهره - تراعى في العمل فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه الشافعية والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض - أم - أصابح ألا بأجرة لزمها لأن ذلك من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الغرض وبه قال أحمد وهو وجه المالكية في ذلك ولا يصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج - أم - لا يأذن لها في الحج فليس لها أن تنطلق إلا بأذن زوجها فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملاً بالحديثين ونقل ابن المنذر: إجماع على أن لا دخل لمنع زوجته من الخروج في الأسفار كلها وإنما اختلفوا فيما كان واجباً - أم - وعند أصحابنا ليس لزوجها منعها عن حجة الله - أم - إذا كان معها محرم ولا فله منعها، ولو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وإن لم يخرج معها فكذا لك عند أبي يوسف قال نحن لا نفقة لها لأنها

باب استحباب الذكر اذا ركب وابنه موجهاً للسفر وغيره وبيان الافضل من ذلك الذكر

الاستدخوه **وحدثنا** ابن ابي عمير قال **ناشما** يعني ابن سليمان المخزومي عن ابن جريح بهذا الاسناد دخوة لم يذكرها غيره رجل بامرأة الاومعها ذو محرم **وحدثني** هارون بن عبد الله قال **ناحاج** بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير ان علياً الازدى اخبره ان ابن عمر علمهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استوى على بعيره خارجاً الى سفر كبر ثلاثاً ثم قال **سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ** **اللَّهُمَّ نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى** **اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ** **اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ** **اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ** واذا رجع قال **هَمِّنْ** **آيِبُونَ تَائِبُونَ عَائِدُونَ** **لِرَبِّنَا حَامِدُونَ** **وحدثني** زهير بن حرب قال **الاسمعيلى** بن عيسى عن عاصم الاحول عن عبد الله بن سرجس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر يتعوذ من **وَعْثَاءِ السَّفَرِ** **كَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ** **الْحَوْرِ** **يَعْلَى** **لَكُون**

ما نفع نفسه بفعلها قال الحافظ واستنط منه (اي من حديث الباب) ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت ان اخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر قال النووي في الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه لما عرض له الغزو والحج رجع الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله اعلم **قوله** ولم يبين كرو ولا يخلون رجل بامرأة الخ قال النووي هذا آخر القوافل الذي يسمع ابو اسحق ابراهيم بن سفيان من مسلم وقد سبق بيان اوله عند احاديث رحم الله المحققين والمقصرون ومن هنا قال الواحاحي حدثنا مسلم بن الحجاج قال **وحدثني** هارون بن عبد الله قال حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير الحديث وهو اول الباب لذي ذكره متصلاً بهذا والله اعلم **باب استحباب الذكر اذا ركب ابنته** متوتراً لسفر حج او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر **قوله** ان ابن عمر علمهم الخ قال لا يفي هو اخبر من اعلمهم لا شعاعاً للتعليم بالتكرار تأكيداً **قوله** كان اذا استوى على بعيره الخ قال الكوفي يشعر بتكرره منه واذا عتده وكذا يقوله من ركب سفينة بل هو احرى وكذا يقوله الرجل الا انه لا يقول ما يختص بالركب كقوله سبحان الذي سخر لنا هذا قال النووي فيه استحباب هذا الذكر عند ابتداء السفر وقد جاء فيه اذ كانت ابنته جعتها في كتاب الادكار **قوله** سخر لنا الخ معناه **مَكَّنْ** **قوله** مقربين الخ مطيقين اي ما كنا نطيع قهره واستعمله لولا تسميى الله تعالى اياه لنا **قوله** منقلبون الخ اي راجعون وهو تنبيه على المطالبة بالشكر قاله الأبي ب وقال الشيخ عبد القادر الدهلوي رحمه الله تعالى في موضع القرآن ان فيه تذكير بسفر الآخرة بسفر الدنيا وانتقالاً منه اليه والله اعلم **قوله** البر والتقوى الخ البر العمل بالمصالح والخلق الحسن والتقوى الخوف الحامل على التحرز من المكروه **قوله** انت الصاحب في السفر الخ قال القرطبي الصاحب الذي يصحبك يحفظك والخليفة الذي يخلقك في اهلك بصلاح احوالهم بعد انقطاع نظر عنهم ولا يسمى الله تعالى بالصاحب الا بالخليفة لعدم الأذن وعدم تكرار ذلك في الشريعة قلت يريد وانما يقال في مثل هذا كذا في شرح الأبي ب **قوله** من وعثاء السفر الخ يفهم الواء واسكان العين المهملة وبالثاء المثناة وبالمذ وهي المشقة والشدّة **قوله** وكآبة المنظر الخ كآبة بفتح الكاف وبالمذ هي تغير النفس من حزن ونحوه **قوله** وسوء المنقلب الخ اي ما يسوءه منه والمنقلب يفهم اللاحق المرجع **قوله** آيبون الخ جمع آيب وهو الراجع واصل الأوبى الرجوع عما هو مذموم الى ما هو محمود وياتي الكلام في تفسيرها **قوله** لربنا حامدون الخ اي مثنون عليه بصفات كماله وشاكرين عوارف افضله **قوله** والحور بعد الكون الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم بعد الكون بالنون بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا الا بالنون وكذا ضبطه الحقاظ المتقنون في صحيح مسلم قال نقاضي وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم قال ورواه العذري بعد الكور بالراء قال المعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال لقاضي قال ابراهيم الحري يقال ان عاصماً وهم فيه وان صوابه الكور بالراء قلت وليس كما قال الحري بل كلاهما روايتان ومن ذكر الروايتين جميعاً الترمذي في جامعه وخلاف من المحدثين وذكرهما ابو عبيد خلائق من اهل اللغة وغريب الحديث قال الترمذي بعد ان رواه بالنون ويروى بالراء ايضاً ثم قال كلامها له وجه قال يقال هو الرجوع من الإيمان الى الكفر او الطاعة الى المعصية ومعناه الرجوع من شيء الى شيء من الشر هذا كلام الترمذي وكذا قال غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة الى الزيادة الى النقص قالوا ورواية الراء مأخوذة من تكوير العامة وهو لفظها وجمعها ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً اذا وجد واستقر قال المازري في رواية الراء قيل ايضاً ان معناه اعوذ بك من الرجوع عن الجماعة بعد ان كنافها يقال كرافعته اذا لفها وحارها اذا نقضها وقيل نعوذ بك من ان نقصد احوالنا بعد صلاحها كفساد العامة بعد

ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال وحديثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب جميعاً عن أبي معاوية حر قال
حدثني حامد بن عمر قال نا عبد الواحد كلاهما عن عاصم بهذا الإسناد مثله غير أن في حديثنا عبد الواحد في المال والأهل في رواية
محمد بن حازم قال يبداً بالأهل ذارج وفي روايتهما جميعاً اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة
قال نا أبو أسامة قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وحديثنا عبيد الله بن سعيد واللفظ له قال نا يحيى هو القطان عن عبيد
الله عن نافع عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قفل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على شنية أو قفل
كبر ثلاثاً قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون عابدون
ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده

وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين القبلة وسطاً من ذلك **وحدثني** هرون بن سعيد الأيلي قال نا
ابن وهب قال أنا عمر عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ح **وحدثني** حملة بن يحيى الجعفي قال نا ابن وهب
قال أخبرني يونس بن ابن شهاب أخبره عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال عني أبو بكر الصديق في الحجة التي
أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذون في الناس يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف
بالبيت عريان قال ابن شهاب فكان حميد بن عبد الرحمن يقول يوم النحر يوم الحج الأكبر من أجل حدث أبي هريرة
وإحدى العتيق **قوله** وهو أسفل من المسجد المراد بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان قبل بنيته وبين القبلة ثم وفي البخاري بينه وبين الطريق قال
الحافظ أي بين الحرم بين الطريق وفي رواية الحموي بينهم على التنازع بين الطريق، أم وظن أن قوله بينه وبين القبلة في رواية مسلم الضمير فيه للمسجد المذكور
يعني أن معمره صلى الله عليه وسلم كان بين المسجد وبين القبلة والله أعلم **باب** الحج البيت مشرك لا يطوف بالبيت عريان **وبيان** يوم النحر الحج الأكبر **قوله** يعني
أبو بكر الخ قال الطحاوي في مشكل الآثار هذا مشكل لأن الأخبار في هذه القصة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث أبا بكر بذلك ثم تبعه علياً فأمره أن يؤذ
فكيف يبعث أبو بكر بأهـرية ومن معه بالتأذين مع صرا الأمر عنه فذلك المحل لوجوبه لعله كان لا يريد على الناس تلك الحجة بالاختلاف كان علي هو المأمور
بالتأذين بذلك وكان علياً لم يطوف بالتأذين بذلك وحده واحتاج إلى من يعينه على ذلك فأمره أبو بكر بأهـرية وغيره ليساعدوه على ذلك فوساق من
طريق المحرمين إلى هـرية عن أبيه قال كنت مع علي رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم براءة إلى أهل مكة فقلت لما أدى معه بذلك حتى يصح
صوتي وكان هونياً في قبلي حتى يعي وأخبره أحد أيضاً وغيره من طريق محرمين إلى هـرية فالحاصل أن مباشرة إلى هـرية لذلك كانت بأمر أبي بكر
وكان ينادي بما يليق به إليه على مما أمر بتبليغه **قوله** قبل حجة الوداع الخ قال ابن القيم في الهدى ويستنبط منه أنها كانت سنة تسع لاث
حجة الوداع كانت سنة عشر اتفاقاً وذكر ابن اسحاق أن خروج أبي بكر كان في ذي القعدة وذكر الواقدي أنه خرج في تلك الحجة مع أبي بكر ثلثمائة
من الصحابة وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين بدنة قلل الحافظ ثم وقد تفتت من سمي من كان مع أبي بكر في تلك الحجة على أسماء منهم
سعد بن أبي وقاص وجابر بن عبد الله والله أعلم **قوله** في رهط يؤذون الخ أي في جماعة مؤذنين والمراد بالتأذين الإعلام وهو اقتباس من
قوله تعالى **وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** أي إعلامهم **قوله** لا يحج بعد العام الخ أي بعد الزمان الذي وقع فيه الإعلام بذلك قال الحافظ هو منازع
من قوله تعالى **فَلَا يَحْرُجُوا الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا** ولاية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام ولولم يقصد الحج ولكن لما كان الحج هو
المقصود والاعظم صرح لهم بالمنع منه فيكون ما رواه أولى بالمنع والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله قال النووي فلا يمكن مشرك من دخول الحرم
بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمرهم لا يمكن من الدخول بل يخرج إليه من يقضي الأمر المتعلق به ولو دخل خفية ومرض ومات نبش وأخرج من
الحرم - أم - وقال العيني وم وكذلك لا يمكن أهل الذمة من الإقامة بعد ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم **أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب**
قاله في مرض موته صلى الله عليه وسلم **قوله** ولا يطوف بالبيت عريان الخ ذكر ابن اسحاق في سبب هذا الحديث أن قريشاً ابتدعت قبل الفيل أن
أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غريهم أول ما يطوف الكافي ثياب أحدهم فإن لم يجد طاف عرياناً فإن خالف طاف بشياً بها لثامها
إذا فرغ لم ينتفع بها فجاء الإسلام فهدم ذلك كله وقد ترجع البخاري لهذا الحديث وجوب الصلوة في الثياب قال الحافظ وجه الاستدلال
به أن الطواف إذا منع فيه التعري فالصلوة أولى لا يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى استرا العورة من شروط
الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والأنثى ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلوة وأحتم بأنه لو كان شرطاً في الصلوة
لاختص بها ولا تنقضي إلى النية وكان العاجز العريان ينتقل إلى البدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود والجواب عن الأول أن مقتضى الأحكام
فهو شرط في الصلوة ولا يختص بها عن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يقتضي للنية وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة شعور التيمم فإنه
يصل سأكناً وقال في موضع آخر وفيه (أي حديث الباب) حجة لا اشتراط استرا العورة في الطواف كما يشترط في الصلوة والمخالف في ذلك الحنفية
قالوا استرا العورة في الطواف ليس بشرط فمن طاف عرياناً مادام بمكة فأن خرج لزمه دم - أم - قلت فهم يتكبرون الاشتراط دون الوجوب الذي
يدل عليه الحديث والله أعلم **قوله** يوم النحر يوم الحج الأكبر الخ هو قول حميد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى **وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**
إلى الناس **يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ** ومن مناداة أبي هريرة بذلك بأمر أبي بكر يوم النحر فدل على أن المراد بيوم الحج الأكبر يوم النحر قال الحافظ في حديث
ابن عمر عن ابن عباس وأدوا صله في هذا الصبح رفعه أي يوم هذا قالوا هذا يوم النحر قال هذا يوم الحج الأكبر واختلاف في المراد بالحج الأصغر وهو
على أنه العرة وصل ذلك عبد المزدلق من طريق عبد الله بن شداد أحد كبار التابعين وصله الطبري عن جماعة منهم عطاء والشعب، أم وعن

باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم النحر الحج الأكبر

باب فضل يوم عرفة بالجمع والجمع

حدثنا هرون بن سعيد الأيلي أحمد بن عيسى قال أنا ابن وهب قال أخبرني محزمة بن بكير عن أبيه قال سمعت يونس بن يوسف يقول عن ابن المسيب قال قالت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله عز وجل فيه عبداً من النار من يوم عرفة وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء **وحدثنا** يحيى بن يحيى

ابن مسعود قال أمرت بأقامة أربع أامة الصلوة وإيتاء الزكاة وأقيموا الحج والعمر إلى البيت والحج الأكبر والعمر الأصغر رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وعن مجاهد الحج الأكبر القرآن والأصغر الأفراد وقيل يوم الحج الأصغر عرفة ويوم الحج الأكبر يوم النحر لأن فيه تتكلم بقية الناس وعن الثوري أيام الحج تنحى يوم الحج الأكبر كما يقال يوم القم وأيده السهيلي بأن علياً أمر بذلك (أي العائدين في الأيام كلها) وقيل لأن أهل الجاهلية كانوا يفتنون بعرفة وكانت قريش تفت بالمزدلفة فإذا كان صبيحة النحر وقف الجميع بالمزدلفة فقبل له الأكبر لا اجتماع الكل فيه وعن الحسن بن علي بن فضال لا تفارق جميع الملل فيه وروى الطبراني من طريق أبي بصير وغيره أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة ومن طريق سعيد بن جابر أنه يوم النحر واجتمع به يوم التاسع وهو يوم عرفة إذا سلم قبل الوقت لم يفت الحج بخلاف العاشر فإن الليل إذا سلم قبل الوقت فات وفي رواية الترمذي من حديث علي بن مرفوعاً ومرفوعاً يوم الحج الأكبر يوم النحر ورجح الموقوف وقال العلامة نوح في رسالة المصنفة في تحقيق الحج الأكبر قيل أنه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة أو غيرها وأليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر وأليه ذهب علي بن ابن أبي أوفا والمغيرة بن شعبه، وقد مر ابن مريم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانوا يجعلون عاماً شهراً وعاماً شهرين يعني يحجرون في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحجرون في الثالث في شهر آخر غيره قال فلا يقع الحج في أيام الحج إلا في كل خمس وعشرين سنة فلما كان حج أبي بكر وافتت ذلك العام شهر الحج فتماه الله الحج الأكبر والله أعلم، **باب فضل يوم عرفة** قوله ما من يوم أكثر من أن يعتق الله عبداً من النار والخبير والمهيب فيها مذهباً فالحجازيون يرفعون بها المبتدأ الاسم وينصبون الخبر والتميميون يرفعون بها الاسمين قال النووي روي الحديث ينصب أكثر على أن ما حجازية ويرفعه على التمهية ومن زائدة والتقدير يا يوم أكثر والمجروان بعد مبنيان فمن يوم عرفة مبين للأكثرية ماهي ومن أن يعتق مبين للمبين قال النووي والحديث دال على فضل يوم عرفة واختلف أصحابنا فيمن قال مرأته كذا في أفضل الأيام والأصح عندنا أنها تطلق يوم عرفة لهذا الحديث وتقبل تطلق يوم الجمعة لحديث خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة والأولون يتأولونه على أن معناه أنه خير أيام الأسبوع قلت الحديث يدل على فضله لا على أنه أفضل لما ثبت من أن المفضل قد يختص بخاصية ليست في الأفضل ولا يكون بسبب الخاصية أفضل فأكثرت العتق فيه لا تدل على أنه أفضل وأيضاً فأنما دل على أنه لا يكون العتق في غيره أكثر وذلك لا يدل على نفى المساواة إلا أن يضاهى ذلك ما يقع فيه من المباحة سلمنا أن أكثرية العتق تدل على أنه أفضل لكن أفضل من الأيام التي يقع فيها العتق لا أنه أفضل الأيام مطلقاً، انتهى - وفي المعراج وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامته الموطأ - قال الترمذي في شرح الأحياء ولم أره في موطأ يحيى بن يحيى الليثي فلعنه وغيره من الموطآت وقال ابن عابد بن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الأحياء قال بعض السلف إذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لاهل عرفة وهو فضل يوم في الدنيا وقصحه رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفاً إذ نزل قوله تعالى **الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي فَمَنْ قَامَ** اهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا لجعلناه يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين يوم عرفة ويوم الجمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقع بعرفة أم **قوله** وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة قال المازني معنى يدنو في هذا الحديث أي تدنو رحمة كرامته لادنو مسافة وما سته قال القاسمي يتأول فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث الآخر من غيظ الشيطان يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحمة قال القاسمي وقد يريدون الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن امرأة سمخانة وتعالى قال وقد وقع الحديث في صحيح مسطور مختصراً وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر قال إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة يقول هؤلاء عبادي جاؤوا شعثاً غبراً يرجون رحمتي ويخافون عذابي لم يرو في فكيف رأوني وذكر باقي الحديث **قوله** ثم يباهي بهم الملائكة قال بعضهم أي يظهم على الملائكة فضل الحج وشرفهم أو يحلهم من قربه وكرامته محل الشيء المباهي به والمباهاة المفاخرة قال القرطبي فيكون هذا والله أعلم تذكيراً للملائكة عليهم السلام قولهم **أَجْعَلْ فِيهَا مَنْ يُفَسِّدُ فِيهَا وَتَحْقِيقاً** لقوله تعالى **إِنِّي آنَحْكُمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ** **قوله** فيقول ما أراد هؤلاء أي أتى شيء أراد هؤلاء حيث تركوا أهلهم وأوطانهم وصرافوا أموالهم واتبعوا الأبدانهم أي ما أرادوا إلا المغفرة والرضا والقربى للقلوب ومن جاء هذا الباب لا يخشع الرذاة والتقدير ما أراد هؤلاء فهو حاصل لهم درجاتهم على قدر ما أتوا بها ونياهم وأتى شيء أراد هؤلاء أي شيئاً

قال قرأت على ملك عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن عن ابى صالح التمان عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة وحديثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن ابى شيبة وعمر
الناقد وزهير بن حرب قالوا انا سفيل بن عيينة حم وحديثي محمد بن عبد الملك الاموي قال نا عبد العزيز بن المختار عن سهيل
حم وحديثي ابن نمير قال نا ابى قال نا عبد الله حم وحديثنا ابو كريب قال نا وكيع حم وحديثي محمد بن شعبة قال نا عبد الرحمن
جميعا عن سفيل كل هؤلاء عن سمي عن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك بن انس وحديثنا
يحيى بن يحيى وزهير بن حرب قال يحيى انا وقال زهير نا جريح عن منصور عن ابى حازم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أتى هذا البيت فله من الله

سهلا يسيرا عندنا اذ متفرقة كف من التراب لا يتعاطى عند رب الارباب كذا في المرقاة - قاله الا بى لما كان الاستغفار مر على الله تعالى عما لا
تاؤوه بذلك ويحتمل انه استنطاق باب فضل الحج والعمره قوله عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن الخ قال ابن عبد البر تفرد سمي بهذا الحديث
واحتاج اليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى ان سهيل بن ابى صالح حدث به عن سمي عن ابى صالح فكان سهيل لا يسمعه
من ابيه وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح قوله كفارة لما بينهما الخ هذا ظاهر فضيلة العمرة وانما مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين
وقال ابن التين قوله العمرة الى العمرة يحتمل ان تكون الى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما وأشار ابن عبد البر الى ان المراد تكفير
الصغار دون الكبار قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغوا في الاستحباب عليه وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك في كتابنا المطهر
وكتاب الصلوة واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع ان اجتناب الكبائر يكفر فماذا تكفر العمرة والحجاب ان تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب
عام لجميع عمر العبد فتغايير من هذه الحيثية قال المحافظ في حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتمار خلافا لقول من قال يكره ان
يعتمرها سنة اكثر من مرة كالمالكية ولما قال مرة في الشهر من غير هو واستدل له ما رواه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة واقفاله على الوجه
او التذب - وتعقب بأن المندوب لم يخص في افعاله فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد تذب الى ذلك بلفظه فثبت
الاستحباب من غير تقييد اتفقوا على جوازها في جميع الايام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج الا ما نقل عن الحنفية انه يكره في يوم عرفة ويوم النحر
ايام التشريق ونقل الاثر عن احمد اذا اعتمرا فلا بد ان يحلق او يقصر فلا يعتمرا بعد ذلك الى عشرة ايام لم يكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة
وهذا يدل على كراهة الاعتمار عند في دون عشرة ايام قوله والحج المبرور الخ قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالفه شئ من
الأثر ورجحه النووي وقال القرطبي الاقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهو انه الحج الذي وفيت احكامه ووقع موقعا لما طلب من المكلف
على الوجه الأكمل والله اعلم - وقيل انه يظهر بآخوه فان رجح خيرا مما كان عرف انه مبرور فلاحد الحاكم من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما أبر الحج قال
اطعام الطعام واقشاء السلام وفي اسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره كذا في النسخة قلت وفي جميع الزوائد المحفوظ من الدين الهيتي
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة قيل وبآخيه قال اطعام الطعام وطيب الكلام رواه الطبراني
في الأوسط واسناده حسن - ام - وقال ابن العربي وقيل هو (الحج المبرور) الذي لا معصية بعده قال الا بى وهو الظاهر لقوله في الآخر من حج هذا
البيت فلم يرئث ولم يفسق اذا لمع حج ثم لم يفعل شيئا من ذلك ولهذا عطفها بالفاء المشعة بالتعقيب واذا فسر بذلك كان الحديثان عينين واحدتين
وتفسير الحديث بالحديث اولى فان قلت المترتب على المبرور غير المترتب على عدم الرفث والفسق لان المترتب على المبرور هو دخول الجنة وهو اخص
من الرجوع بلا ذنب لان المراد بدخولها الدخول الاول والدخول الاول لا يكون الا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب
انما هو في تكفير السابقة قلت اذا فسر المبرور بذلك فسر الرجوع بلا ذنب بانه كناية عن دخول الجنة الدخول الاول المذكور قال ابن بريزة قال العلماء
شرط الحج المبرور رجولية النفقة فيه وقيل لما لا يرم رجل سرق مالا فتزوج به أيضا ثم الزنا قال اى والذي لا اله الا هو وسئل عن حج بمال حرام
فقال حجه مجزئ وهو اثر بسبب جنائيه والحقيقة لا يرقى الى العالم المطهر الا المطهر قلت القبول اخص من الاجزاء لان القبول عبارة عن
ترتيب الثواب على الفعل والاجزاء عبارة عن سقوط القضاء - ولذلك قال مجزئ وهو اثر قوله ليس له جزاء الا الجنة الخ قال النووي معناه
انه لا يقتصر لصاحبه من الاجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد ان يدخل الجنة والله اعلم اى دخول الجنة او لا - قوله فلم يرئث الخ الرفث الجماع
وليطاق على التريض به وعلى الفحش في القول وقال لا نهى الرفث اسم جامع لكل ما يربى الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء
وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا ذنوب ولا فسوق والجمهور على ان المراد به في الآية الجماع الخ - والذي يظهر ان المراد به في الحديث

لاخما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين وخلا شتا محمد بن مهران الرازي وابن ابي عمير عبد بن محمد بن جميعا عن عبد الرزاق قال ابن مهران نا عبد الرزاق عن مقرر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قلت يا رسول الله اين تنزل غدا وذلك في حجة حين دوننا من مكة فقال وهل ترك لنا عقيل منزلًا وحل شئنا محمد بن جابر قال ناروح بن عباد قال نا محمد بن ابي حفصة وزمعة بن صالح قالنا ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد انه قال يا رسول الله اين تنزل غدا ان شاء الله تعالى وذلك زمن الفتح قال وهل ترك لنا عقيل من منزل

عشر سنين وهو من العواد قوله لاخما كانا مسلمين الخ قال الحافظ وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في اوائل الاسلام لان ابا طالب مات قبل الهجرة ويحتمل ان تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه ابو طالب كان ابو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان شقيقه وكان النبي صلى الله عليه وسلم عند ابي طالب بعد موت جده عبد المطلب فلما مات ابو طالب ثم وقعت الهجرة ولمسلم طالب وتأخر اسلام عقيل استوليا على ما خلف ابو طالب مات طالب قبل بدو وتأخر عقيل فلما تقر حكم الاسلام بترك توريث المسلمين الكافر استمر ذلك بيد عقيل فاشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها قوله وهل ترك لنا عقيل من منزل الخ ترجم البخاري رحمه الله لهذا الحديث توريث دور مكة وبيعها وشراؤها قال الحافظ أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر ما تدعى رباع مكة الا السوائب من احتاج سكن اخرجها ابن جاجة وفي اسناده انقطاع وارسال وقال بظاهرا ابن عمر عجا هذا عطاء قال عبد الرزاق عن ابن جريج كان عطاء يبيع الكراء في الحرم فاحبرني ان عمر في ان تبوت دور مكة لانها ينزل الحاج في عرسها فكان اول من بوب داره سهيل بن عمرو واعتد عن ذلك لعمر روى الطحاوي من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عجا هذا انه قال مكة مباح لا يعل بيع رباها ولا اجارة بيوتها وروى عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عجا هذا عن ابن عمر لا يعل بيع بيوت مكة ولا اجارة بيوتها وروى الثوري ابو حنيفة وخالفه صاحب ابوتين فاختلف عن محمد بن الجوزي قال الجوزي واختاره الطحاوي في باب عن حدث علقمة على تقدير صحة بحكمه علم ما يجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك اختار الشافعي بأسامة الذي اوردته البخاري في هذا الباب قال الشافعي فاضاف ملك الله الى من ابتاعها منه وبقوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح من دخل دار ابي سفيان فهو آمن فاضاف الدلالة اليه واجتبه ابن خزيمة بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واورادهم فانسب الله اليها اليهم كما انسب الاموال اليهم ولو كانت الدار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم قال ولو كانت الدار التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر على اولي بها اذ كانا مسلمين ودونه وفي البيوع من صحيح البخاري اثر عمر انه اشترى دارا للسجن بمكة ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه كان يبيع ان تغلق دور مكة في زمن الحاج اخرج عبد بن حميد وقال عبد الرزاق عن معمر بن منصور عن عجا هذا ان عمر قال يا اهل مكة لا تتخذوا الدور كدور ابوابا لينزل البادي حيث شاء فجمع بينهما كراهة الكراء رفقا بالوفود ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء الى هذا جنح الامام احمد واخرون واختلفت عن مالك في ذلك واما قوله تعالى والسجدة المحرمة الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد فاختلف اهل التأويل في قوله هذا المسجد المحرم هل هو الحرم كله او مكان الصلوة فقط واختلفوا ايضا هل المراد بقوله سواء في الاصل والاحترام او فيما هو عموم من ذلك قلت وهذا كله مما نقلته من فتح الباري واما ما كتبه اصحابنا الحنفية فقال العلامة الكوسى البغدادى في روح المعاني وفي النهاية لا بأس ببيع بناء مكة ويكره بيع ارضها وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا بأس ببيع ارضها وهو رواية عنه ايضا وهو مذاهب الشافعي وعليه لمرجة وعليه الفتوى وفي تنوير الابصار وشرحه الدار مختار وجاز بيع بناء بيوت مكة وارضها بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني في البيوت في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبناءها وبيعها ليعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التاتارخانية واجارة الهيمانية قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد وخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ قلت وهذا يظهر الفرق والتوفيق والذي يفهم من غاية البيان ان القول بكراهة اجارة بيوتها ايام الموسم مما لم يتفرده الامام بل وافقه عليه صاحباه حيث نقل عن تقريب الامام الكرخي ما نصه وروى هشلم عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه كره اجارة بيوت مكة في الموسم وخص في غيره وكذا قال ابي يوسف وقال هشلم اخبرني محمد بن ابي حنيفة انه يكره كراء بيوت مكة في الموسم ويقول لمهران بن يوسف ان ينزلوا عليهم في دورهم ان كان فيها فصل وان لم يكن فلا وهو قول محمد بن ابي حنيفة والذي تحرر مما رأينا من اكثر معتبرات كتب ساداتنا الحنفية ان جواز بيع بناء البيوت متفق عليه لانه ملك لمن بناه كمن بنى في ارض الوقت بأذن المتولى ولا يقال انه بناء غاصب كمن بنى بيتا في جامع لظهور الاذن هنا ودونته وكذا كراهة الاجارة في

ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فانفروا وقال يوم الفتح فتح مكة ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات
 في بعض الروايات قال الحافظ اي بعد فتح مكة او المراد ما هو اعظم من ذلك اشارة الى ان حكمه غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الحجرة من بلد قد فتحه
 المسلمون انا قبل فتح البلد من به من المسلمين احد ثلاثة الاول قاعد على الحجرة منها لا يمكنه اظهار دينه بها ولا اداء واجباته فالحجرة منه واجبة الثاني قاعد
 لكنه يمكنه اظهار دينه واداء واجباته فمستحبة لتكثير المسلمين ومعونتهم وجهاد الكفار والافراد من غيرهم والمراعاة من روية المتكبر بينهم
 الثالث عاجز بعذر من أسرار مرض او غيره فيجوز له الاقامة فان حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أحر، قالوا وفي الحديث بشارة بان مكة تبقى دارا لسلام
 ابدًا، قوله ولكن جهاد ونية المانعان وجوب الحجرة من مكة انقطع بفتحها اذ صارت دارا لسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج
 اليه وفرضه بقوله فاذا استنفرتم فانفروا اي اذا دعيتكم الى الغزو فاجيبوا، قال الخطابي وغيره كانت الحجرة فرضا في اول الاسلام على من أسلم
 لقلة المسلمين بالمدنية وحاجتهم الى الاجتماع فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الحجرة الى المدينة وبقي فرض الجهاد
 والنية على من قام به او نزل به عدوا، انتهى. وكانت الحكمة ايضا في وجوب الحجرة على من أسلم ليسلم من اذى ذويه من الكفار فانهم كانوا يعدون
 من أسلم منهم الى ان يرجع عن دينه وفيهم من نزلت ان الذين توفاهم المكة لظالمين انفسهم قالوا فيهم كثر من قالوا كثر مستضعفين في
 الارض قالوا انكم كنتم ارض الله واسعة فتهاجروا فيها الآية وهذه الحجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد مر على الخروج منها وقد مر
 النسائي من طريق مجازين حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم او يفاقر المشركين ولا يبي داود من حديث
 سمرة مرفوعا ان ابرئ من كل مسلم يقيم بين اظهر المشركين وهذا محمول على من لو آمن على دينه، قال الطيبي وغيره في قوله ولكن جهاد ونية
 هذا الاستدراك يقتضيه مخالفة حكم ما بعد لما قبله والمانعان الحجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة انقطعت
 الا ان المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن
 والنية في جميع ذلك، قوله واذا استنفرتم فانفروا الم معناه اذا دعاكم السلطان الى غزوها فاذهبوا، قال النووي يريد ان الخير الذي انقطع
 بانقطاع الحجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة واذا امر الامام بالخروج الى الجهاد ونحوه من الاعمال الصالحة فاخرجوا اليه، ام- ففيه
 وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الامام وان الاعمال تعتبر بالنيات، قال الحافظ ومن الناس في الجهاد حالان احدهما في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم والاخرى بعده فلما اولى في قول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية الى المدينة اتفاقا ثوب جان شرع هل كان فرض عين او كفاية قولان
 مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي وقال الماوردي كان عينيا على المهاجرين دون غيرهم ويؤيده وجوب الحجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم الى
 المدينة لنصر الاسلام وقال السهيلي كان عينيا على الانصار دون غيرهم ويؤيده ما يعمه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة على ان يؤوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصروه فيخرج من قولهما انه كان عينيا على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين
 على التعميم بل في حق الانصار انا طرف المدينة طارق وفي حق المهاجرين انا اريد قتال احد من الكفار ابتداء ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما
 ذكره ابن اسحاق فانه قال الصريح في ذلك وقيل كان عينيا في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها والتحقيق انه كان عينيا على
 من عينه النبي صلى الله عليه وسلم في حقه ولو لم يخرج، الحال الثاني بعد صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشهور الا ان تدعو الحاجة اليه
 كأن يبدد العدو ويتعين على من عينه الامام ويتأذى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور ومن تجتهم ان الجزية تجب بداعنه لا تجب
 في السنة اكثر من مرة اتفاقا فليكن بدلها كذلك وقيل يجب كلما امكن وهو قوي الذي يظهر انه استمر على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم الى ان تكاملت فتوح معظم البلاد وانتشر الاسلام في اقطار الارض ثم صار الى ما تقدم ذكره والتحقيق ايضا ان جنس جهاد الكفار متعين
 على كل مسلم اما ببدن او بالسان او بالمال او بالقلوب والله اعلم وسياق بسط احكام الجهاد في بابها ان شاء الله تعالى قوله ان هذا البلد حرمه
 الله الم اي حكمه بتجريمها وقضاء وظاهره ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقاتل اهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين
 في قوله تعالى ومن دحكة كان امنا، وقوله تعالى او كثرينا انا جعلنا حرمًا آمنا، قال الحافظ ولا معارضة بين هذا وبين قوله في الحديث الاخر
 ان ابراهيم حرم مكة لان المانع ان ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا بأجتهاده وان الله قضى يوم خلق السماوات والارض ان ابراهيم سيجرم مكة
 او المانع ان ابراهيم اول من اظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله تعالى حراما او اول من اظهره بعل الطوفان وقال القرطبي معناه
 ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا أحد فيه مدخل قال ولأجل هذا كذا المانع بقوله ولم تحرمها الناس والمراد بقوله لم يحرمها
 الناس ان تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه والمراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية

والارض فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيمة

كما حرموا اشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركهم وقيل معناه ان حرمتها مستمرة من اول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل بهذا الحديث على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمة الله اي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ويحرمي هذا مجرى قوله تعالى حرمت عليكم انكحوا اي وطؤون وحرمت عليكم الميتة اي اكلها فعرفت الاستعمال يدل على تعيين المحذوف قال وقد دل على صحة هذا المضاعفة عن دخول مكة غير محرم مقاتلاً بقوله لم تحل لي الساعة من هذا الحديث، قال وهذا لاخذ مالك والشافعي في احد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا محرماً الا اذا كان ممن يكثر التكرار وتقدم بهذا القول في ذلك في باب موافقتهم في غير الاجماع قوله بحرمه الله الخ اي بتجريمه وقيل الحرمه الحق اي حرام بالحق المانع من تحليله واستدل به بسط القول في ذلك في باب موافقتهم في غير الاجماع قوله بحرمه الله الخ اي بتجريمه وقيل الحرمه الحق اي حرام بالحق المانع من تحليله واستدل به وبالحديث الذي بعد على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز اقامة حد القتل فيها على من اوقعه فيها وخصر الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ الى الحرم ومن نقل الاجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقتل ابن خطب بجاء ولا حجة فيه لان ذلك كان في الوقت الذي اُحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن خمران مقتضى قول ابن عمر بن عباس وغيرهما انه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال ابو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر حتى يخرج وقال ابو يوسف يخرج مضطراً الى الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن ابى شيبة من طريق طاووس عن ابن عباس من اصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز اقامة الحد مطلقاً فيها لان العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن، كذا في فتح الباري، وقال في الدار المختارة لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه قال ابن عابدين في شرحه الا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنقذ لكن عبادة اللباب هكذا من جنى في غير الحرم بأن قتل اوارثاً وزنى او شرب الخمر او فعل غير ذلك ما يوجب الحد ثم كذا فيه لا يتعرض له ما دام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتض منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحذفية ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه، ام - وكذا سائيات في الماتن قبيل باب القود من الجنائيات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه للقتل الخ زاد الشارح هناك واما فيما دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعاً، ام - ونقل في شرح اللباب عن المتنق مثل ما مر عن المتنق من التفصيل وقال انه مخالفت بظاهرة الاطلاق فمهر ثواب بتقيد اطلاقهم عند قتله بما اذا لم يحصل عرض وابعاد ان اباة عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر ايضا عن الحائفة عن ابى حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما، ام - قلت وتتمام عبادة الحائفة وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحذفية فافاد كلام الحائفة وكلام اللباب الماران الحد ولا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيفرق فيما دون النفس بين اقامة الحد بين القصاص من حيث اتوا الحد فيه لا يقيم في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذلك يقتض منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال واما ما في صحيح البخاري من قطعته صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد المخزومية بمكة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انها سرقت خارج الحرم والله تعالى اعلم - انتهى كلام ابن عابدين رحمه الله - قال الحافظ واما القتال فقال الماوردي من خصائص مكة ان لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فان امكن ردهم بغير قتال لم يجز وان لم يمكن الا بالقتال فقال الجمهور يقالون لان قتال البغاة من حق الله تعالى فلا يجوز اضرارها وقال آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم الى ان يرجعوا الى الطاعة قال النووي والاول نص عليه الشافعي واحباب اصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعمر اذاه كالمنجنيق بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فأنه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وخرجه في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من أتى حداً في الحل واستجار بالحرم فلا امام الجأؤه الى الخروج منه وليس للامام ان ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما اُحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فعلموا انها لا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها، وقال ابن العربي وهذا، وقال ابن المنير قلاً كذا النبي التحريم بقوله حرمة الله ثم قال فهو حرام بحرمه الله ثم قال ولو تحل لي الساعة من نهار وكان اذا اراد التاكيد ذكر الشيء ثلاثاً قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتض تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عما يجر له من ذلك مع ان اهل مكة كانوا اذ كان مستحقين للقتال والقتل

اولا الخلفاء فمن جنى في غير الحرم لم يجز اليه

وانه لو حيل القتال فيه لاحد قبل ولو حيل الى الساعة من نهار فهو حرام بحجة الله الى يوم القيمة لا يعضد
شوكه ولا ينقر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها

لصد هم عن السجلا حرام واخراجهم اهل منه وكفرهم وهذا الذي فهمه ابو شريح كما سيأتي وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن دقيق العيد
يتأكد القول بالتحريم بان الحديث مال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال
الخاص بما يعم كالمخنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فسياق الحديث يدل على ان التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها
وذلك لا يختص بما يستأصل قوله وانه لو حيل الى الهاء في انه ضمير الشأن قوله الساعة من نهار الخ اي مقداراً من الزمان والمراد به
ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر وقد ورد عند احمد من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لما فتحت مكة قال كفروا السلاح الا خراطة عن نجي
فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفروا السلاح فلقى رجل من خراطة رجلاً من بني بكر من غدا بالمزدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام خطيباً فقال ولأيتيه مسنداً ظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله هو كمن خطى خطى
في الوقت الذي أجاز للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلافاً لمن حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصته من خطى
قوله لا يعضد شوكه الخ اي لا يقطع ولو حصل التأذي به واما قول بعض الشافعية رحمه الله انه يجوز قطع الشوك المؤذى فيمخلف الاطلاق
النص ولذا جرى جمع من متأخريهم على حرمة قطعه مطلقاً وصححه النووي في شرح مسلم واختاره في عدة كتبه كذا في المرقاة قال الحافظ وأجازوا
قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد ياب بلفظ ولا يعضد شوكه وصححه المتولي من
الشافعية واجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم
قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق ايضاً فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالامتناع
بما أنكسر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه احمد ولا يغلو فيه خلافاً لقوله ولا ينقر صيده الخ بضم
أوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاضطهاد وقيل هو على ظاهره قال النووي يحرم التنفير وهو الانعاج عن موضعه فان لغزوه
عصه سواء تلف او لا فان تلف في نفاذه قبل سكونه ضمن والا فلا قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الانعاج بالاولى وقال عطارد
ولا بأس بطرد ما لم يفيض الى قتله اخرج ابن ابي شيبة وروى ابن ابي شيبة ايضاً من طريق الحكم عن شيخ من اهل مكة ان حاماً كان على البيت
فذرى على ايد عمر فاشار عمر بيه فطار فوقه على بعض بيوت مكة فجاءت حية فأكلته فحكوه عمر على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن
عثمان خمره قال النووي واما صيد الحرم فحرام بالاجماع على الحلال والحرم فان قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة الا اذا ود فقال يأثم ولا جزاء
عليه قوله ولا يلتقط لقطته الا من عرفها الخ قال القاري لا يلتقط بصيعة الجھول ولقطته بضم اللام وقطر القاف اي لا تؤخذ ساقطته
وقوله الا من عرفها بالتشديد من التعريف والاستثناء منقطع وفي نسخة بصيغة المعلوم وهو ظاهر اذا التقدير لا يلتقطها احداً الا من عرفها
ليرد على صاحبها قال الحافظ واستدل بحديثي ابن عباس عن ابن هريرة المذكورين في هذا الباب على ان لقطه مكة لا تلتقط للملك بل للتمتعين
خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لكان ايصالها الى رجاها لانها ان كانت للملك فظاهر وان كانت للآفاق فلا يجوز اقتنائها
من وارديها فانما عرفها واجلها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها
من البلاد وانما تخص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فأحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف واجتنب المنير
لمذهبه بظاهر الاستثناء لانه في الحل استثنى المنشئ فلعل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اثبات قال ويلزم على هذا
ان مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يبيأس
ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجلاهما التفرق الخلق الى الآفاق البعيدة فربما داخل الملتقط الطمع في ملكها من اول وهلة فلا يعرفها فتسمى
الشوارع عن ذلك وأمران لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق
بخلاف لقطه مكة فيشرع تعريفها لا مكان عود اهل الفق صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة صاحبها ام وعند الحنفية
ايضاً لقطه الحرم حكمها كحكم غيرها لاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام أعرف عفاصها اي وعائها وكأشائها اي رباطها وعرفها سنة واما
قوله عليه الصلوة والسلام في مكة ولا تخل ساقطتها الا لمنشد فقال في الفهم لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه
وتخصيص مكة حيثئذ لدفع وهم سقوط التعريف بما بسبب ان الظاهر ان ما وجب بها من لقطه فالظاهر ان الغريب وقد تفرقوا فلا يبيد

ولا يختل خلاها فقال العباس بن رسول الله ألا الاذخر فانه لقيتموه لم يبق ثم فقال لا الاذخر وحده شريح محمد بن داود قال لا يحيى
ابن آدم قال انما مفضل عن منصور في هذا الاسناد مثله لم يذكر يخلق السموات قال بديل لقتال القتل وقال لا يلتقط لقطته
الامن عرقها حل شناقية بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي شريح العدي

الترتيب فيسقط قوله ولا يختل خلاها ثم بصيغة الجرح وخلاها بفتح الخاء مقصودا اي لا يقطع نباتها وحشيشها، قال بعض ائمتنا الخلا
مقصودا الرطب من النبات كما ان الحشيش هو اليابس منها ولا فرق بين الرطب اليابس في حرمة القطع وعليه الاكثرون، ام وهذا خلاص
المشهور من المذهب قال الشافعي بعد قوله وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم اي لزمه قيمته ويهدى بها او يطعم ولا يجوز ان يذبح الصوم او قطع حشيشه او
شجرة الاصل كما اي للقاطع او منبتا او جافا اي يابس، كذا في المرقاة - قال الحافظ وفي تخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رمي اليابس باختلاف
وهو اصح الوجهين للشافعية لان النبات اليابس كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر اشارة الى تحريم اليابس من الحشيش بديل
عليه ان في بعض طرق حديث ابي هريرة ولا يجتث حشيشها قال واجمعوا على اباحة اخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم
فلا بأس برعيه واختلافه ام - وقال ابن عابدين اعلما ان النبات في الحرم اباحات او مكسرا واذخر او غيرها والثلاثة الاول استثناء من الضمان
كما يأتي وغيرها اما ان يكون انبته الناس او الاول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزعرور او كالمغلاظ والثاني ان كان من
جنس ما ينبتونه فكل ذلك والا فقيه الجزاء فما فيه الجزاء هو النبات بنفسه وليس مما يستنبت ولا منكسر ولا جافا ولا اذخر كما قرر في البحر ام -
قال الحافظ م واستدل به (اي بقوله ولا يختل خلاها) على تحريم رعيه لكونه اشمل من الاحتشاش وبه قال مالك والكويتيون واختاره الطبري و
قال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة اليها ثم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره ام - وفي رد المحتار
ولا يرعى حشيشه اي عندها وجوز ابو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعذر تمامه في الهداية ونقل بعض المحشين عن البرهان تأييد
قوله بما حاصله ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للاذخر واقرّب حد الحرم فوق اربعة اصبال ففي خروج الرعاة اليه ثم عودهم قد لا يبقى من النهار
وقت تشبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يختل خلاها ولا يعصد شوكتها وسكوته عن نفى الرعي اشارة لجوازه ولا لبيئته ولا مساواة بينهما
ليلحق به دلالة اذ القطع فعلى لعاقل والرعي فعل العجماء وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفى الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة
معارضة بخلاف الاحتشاش ام - لكن في قوله والرعي فعل العجماء نظر لانها لو ارتعت بنفسها لاشي عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسالها للرعي
وهو مضاف اليه، قوله يا رسول الله ألا الاذخر اثم بالنصب والمزعم والاذخر كسر الهنزة والخاء المعجمة بينهما ذال معجمة ساكنة نبت معروف عند اهل مكة
طيب المريح له اصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البطريق قال والذي بمكة أجوده واهل مكة
يسقفون به البيوت بين الخشب وليس دون به الخلل بين اللبنة والقبور ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوعود ولهذا قال العباس فانه
لقيتموه، ودفع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة فقال العباس يا رسول الله ان اهل مكة لا يصبر لهم عن الاذخر لقيتموه وسوقتموه وهذا يدل على ان
الاستثناء في حديث الباب ليريد به ان يستثنى هو وانما أراد به ان يلقن النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء، قوله فانه لقيتموه لم يبق ثم فقال لا الاذخر وحده شريح محمد بن داود
وسكون التثنية بعدها نون اي الحلال وقال الطبري القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه قوله فقال لا الاذخر اثم هو استثناء بعض
من كل لدخول الاذخر في عموم ما يختل واختلوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم لا الاذخر اثم اجتهادا وروحي وقيل كان الله فرض له الحكم في هذه
المسئلة مطلقا وقيل اوحى اليه قبل ذلك انه ان طلب احد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله، قال ابن المنير والحق ان سؤال العباس كان على
معنى الصراة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغا عن الله اما بطريق الامام او بطريق الوحي ومن ادعى ان نزول الوحي يحتاج الى مدّ متسع
فقد وهم، قال الحافظ م وفي الحديث جواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية والمبادرة الى ذلك في الجماع والمشاهد عظيم منزلة العباس عند
النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه، قوله عن ابي شريح العدي ام قال الحافظ م في كتابنا بالبحر كذا
وقع هنا وفيه نظر لانه خراعي من بني كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي ايضا، وليس هو من بني عدي كما عد في قرين
ولا عدي مضر فعليه كان حليفا للنبي عدي بن كعب من قرين وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدي، ثم قال في المغازي كنت جازت في
في الكاهل على حديث الباب في البحر انه من حلفاء بني عدي بن كعب وذلك لانني رأيت في طريق أخرى الكعبي نسبة الى بني كعب بن ربيعة
ابن عمرو بن لحي ثم ظهر لي انه نسب الى بني عدي بن عمرو بن لحي وهو اخوة كعب ويقع هذا في الانساب كثيرا ينسبون الى اخي القبيلة
واو شريح هذا صحابي مشهورا اختلف في اسمه أسلف قبل الفتح وعمل بعض الوية قومه وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين

انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة ائذن لي ايها الامير احنك قولاً قام رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد من يوم فتح سمعته اذ نأى ووعاه قلبى ابصرته عيناى حين تكلم به انه حمل الله واشى عليه ثم قال ان مكة حرمها الله فلا يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دمًا ولا يعصدها شجرة

قوله انه قال لعمر بن سعيد ام اي ابن ابى العاص بن سعيد بن العاص بن امية المحدث بالاشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان، قاله الحافظ قوله وهو يبعث البعوث ام اي يرسل الجيوش الملكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمر بن يزيد على المدينة والقصة مشهورة ولخصها ان معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعه الناس كل الحسين بن علي وابن الزبير واما ابن ابى بكر فمات قبل موت معاوية واما ابن عمر فبايع يزيد عقب موت ابيه واما الحسين بن علي فصار الى الكوفة كما عاثم اياه ليأويه فكان ذلك سبب قتله واما ابن الزبير فاعتصم بمسمى عائذ البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر امرأته على المدينة ان يخرجوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة وكان عمر بن سعيد هذا قد اشترى الجيش عمر بن الزبير وكان معاديا لاخيه عبد الله وكان عمر بن سعيد قد لاءه شرطته ثم ارسله الى قتال اخيه فجاء مروان الى عمر بن سعيد فنهاه فامتنع وجاء ابو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذاطوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فهدموا أسره عمر بن الزبير ففجعه اخوه بسجن عار وكان عمر بن الزبير قد ضرب جماعة من اهل المدينة ممن اتهموا بالميل الى اخيه فأقاده عبد الله الله منه حتى مات عمر من ذلك الضرب (تنبيه) وقع في السيرة ابن اسحاق ومغازي الواقدي ان المراجعة المذكورة وقعت بين ابى شريح وبين عمر بن الزبير فان كان محفوظا احتل ان يكون ابو شريح راجع اليه والمبعوث والله اعلم قوله البعوث ام جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجزأ للقتال قوله ايها الامير الاصل فيه يا ايها الامير فحذف حرف النداء ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبوله النصيحة وان السلطان لا يخاطب الا بعبارة استئذنه ولا سيما اذا كان في امر يعترض به عليه فترك ذلك والغلظة له قد يكون سببا لاثارة نفسه معاند من يخاطبه قوله احدك ام بالجزم لانه جواب الامر قوله قام به ام صفة للقول والمقول هو حمل الله تعالى الى آخره قوله الغد ام بالنصب اي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة قوله سمعته اذ نأى ام فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته اي حملته عنه بغير واسطة وذكر الاذنين للتأكيد وقوله ووعاه قلبى تحقيق لفهمه وتشبته وقوله وابصرته عيناى زيادة في تحقيق ذلك وان سماعه من ليس اعتمادا على الصوت فقط بل مع الشاهدة وقوله حين تكلم به اي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى ان العقل محل القلب وقوله انه حمل الله ام هو بيان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعليم العلم وتبيين الاحكام والخطبة في الامور المهمة قوله ولم يحرمها الناس ام اي ان تحريمها كان بوحي من الله تعالى لا من اصطلاح الناس قوله فلا يحل لامرئ يؤمن بالله ام فيه تنبيه على الاحتياط لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوت الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عندنا لا كثر خلافة وجوابهم بان المؤمن هو الذي ينقاد للاحكام وينزجر عن المحرمات فحذف الكلام معه وليس فيه نفى ذلك عن غيره، وقال ابن دقيق العيد الذي اراه انه من خطاب التخييم نحو قوله تعالى وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين فالمنع ان استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافية فهذا هو المقتضى لذكر هذا الموصف وتبيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وان افاد التحريم، كذا في الفتح قوله ان يسفك بها ام بكسر القاء وحكى ضمها وهو صبت الدم والمراد به القتل واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وتقدم البحث فيه قريبا - قوله لا يعصدها شجرة ام بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال اي لا يقطع قال ابن الجوزي اصحاب الحديث يقولون يعصده الضاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسر ها والمعصده بكسر اوله الالة التي يقطع بها قال الخليل المعصده الممتن من السيوف في قطع الشجر وقال الطبري اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده قال القرطبي خط الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه ما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي فاما ما ينبت بعاجلة آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجواز ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأثم وقال عطاء يستغفر وقل ابو حنيفة يؤخذ بقيمته هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرعة وفيما دونها شاة واجم الطبري بالقياس على جزاء الصيد وتعقبه ابن القصار بانه كان يلزمه ان يجزى الجزاء على المحرم اذا قطع شيئا من شجر الحبل ولا قاتل به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السوا من فرع الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الورق والثمار اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء وعطاء وغيرهما كذا في الفتح

فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له إن الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ليبليغ الشاهد الغائب ف قيل كأي شيء ما قال لك عمر وقال أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح إن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فارقاً أبداً ولا فارقاً أبداً **قوله** زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد جميعاً عن الوليد قال زهير بن الوليد بن مسلم قال نا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن قال حدثني أبو هريرة قال لما فتح الله على رسول الله مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها لن تخل لأحد كان قبلي وأنها أحلت لي ساعة من نهار وأنها لن تخل لأحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يختل شوكها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد

وسبق تفصيل مذهب الحنفية في شرح حديث ابن عباس قريباً فراجع **قوله** ترخص الخ من الرخصة **قوله** وقد عادت حرمتها الخ أو الحكم الذي في مقابلة إباحة القتال المستفادة من لفظ الأذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقوله بالأمس أي بالأمس من يوم الفتح والله أعلم قال السدي رحمه الله الظاهر أن المراد قد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة والله أعلم **قوله** وليبلغ الشاهد الغائب الخ قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلان وأنه لم يأمرهم بالبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لا زمه فرض العمل بما بلغه كما لدى لزوم السامع سواء وأما لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة **قوله** ما قال لك عمر الخ أي في جوابك **قوله** لا يعيد عاصياً الخ بالذات المجردة أي لا يجبر ولا يعصم **قوله** ولا فارقاً الخ بالفاء وتشقيق الراء والمراد من وجب عليه حلاً القتل فهرب مكة مستجيراً بالحرم وهي مسألة خلاف بين العلماء وأغرب عمر بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند **قوله** بخبرنا الخ يفتح الميم واسكان انراء ثم صرحه يعني السرقة قال ابن بطال الخزيه بالضم الفساد وبالفتح السقعة قال في الفتح وقد تصرفت عمر في الجواب وأتى بكلام ظاهره حق ولكن أراد به الباطل قال ابن حزم ولا كرامة للطيم الشيطان أن يكون أعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن بطال فزعوا أن سكوت ابن شريح عن جواب عمر بن سعيد الخ على أنه رجع إليه في التفصيل المذكور ويعكر عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره قال أبو شريح فقلت لعمر قد كنت شاهداً وكنت غائباً وقرأت ما أنا بيلغ شاهدنا غائباً وقد بلغتك فهذا يشعربانه لولوا فقهه وأما ترك مشافقته لعجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة وقال ابن بطال أيضاً ليس قول عمر جواباً للإبي شريح لأنه لم يخلت معه فإن من أصاب حداً في غير الحرم ثوباً إليه أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم فإن أبا شريح أتكر بعث عمر الجيش إلى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث وحاد عمر عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطيبي بأنه لم يجد في جوابه وأما اجاب بما يقتضيه القول بالموجب كانه قال له صرح سماعك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي أنافيه من قبيل الثاني قلت لكنها دعوى من عمر بغير دليل لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فواد منه حتى يصح جواب عمر نعم كان عمر يرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيداً من ابن الزبير إن يبايع له بالخلافة ويحضر إليه في جامعة يعني مغلولاً فاستنح ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ بالله وكان عمر يعتقد أنه عاص بأمتناعهم من امتثال أمر يزيد ولهذا صدق كلامه بقوله إن الحرم يعيد عاصياً ثم ذكر بقية ما ذكر استطراداً فهذا شبهة عمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمر وفيها اختلاف بين العلماء أيضاً كما تقدم تفصيله في شرح حديث ابن عباس من هذا الباب فراجع **قوله** إن الله حبس عن مكة الفيل الخ أي منعه عنها والفيل بالفاء المكسورة بعد هاء تأنيده اسم الحيوان المشهور والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للعبشة في غزوه مكة مع رم الفيل فمنعها الله عنهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة أذناك كانوا كغزاة فخرسة أهلها بعد الإسلام أكد أن غزو النبي صلى الله عليه وسلم أياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره وقد ذكر الحافظ قصة أصحاب الفيل مفضلة في كتاب الديارات من الفتح من شأنه الإطلاع عليها فليبرحه **قوله** لن تخل لأحد بعدى الخ قال ابن بطال المراد به الأخبار عن الحكم في ذلك لا الأخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى - ومحصله أنه خبر مجتزأ انتهى بخلاف قوله فلم تخل لأحد قبل فإنه خبر محض ومعه قوله ولا تخل لأحد بعدى أي لا يحلها الله بعدى لأن النسخ ينقطع بعدة لكونه خاتماً للنبيين (صلى الله عليه وسلم) **قوله** ولا يختل شوكها الخ تقدم معناه والكلام عليه وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى **قوله** ألا لمنشد الخ أي معرفت وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة إذا طلعتها وأنشدتها إذا عرفتها وأصله لا نشاد والنشيد رفع الصوت كذا في الفتح - وقد تقدم الكلام على معنى هذه الجملة قريباً فراجع

ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يُقْدَى واما ان يُقْتَلَ فقال للعباس الا اذخريارسول الله فاننا نجعله في قبورنا
ويؤتينا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذخركم اباوشاه رجل من اهل اليمن فقال اكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي شاه قال الوليد فقلت للاوزاعي ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم حل شي اسحق بن منصور قال ناعبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال اخبرني اباوشاه انه سمع اباهريرة
يقول ان خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فخر مكة بقتيل منهم قتلوه فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فركب أحلته
فخطب فقال ان الله حبس عن مكة الفيل بسطط عليهم آسوله والمؤمنين الا وانها لم تحل لأحد قبلي لم تحل لأحد بعدى الا وانها
أحلت لي ساعة من النهار الا وانها ساعتي هذه حرام لا يخبط شوكمها ولا يعضد شجر أوها ولا يلتقط ساقطها الا منشد و
من قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يعطى الدية واما ان يقاد اهل القاتل قال فجاء رجل من اهل اليمن يقال له
ابوشاه فقال اكتب لي يا رسول الله فقال اكتبوا لابي شاه فقال رجل من قرشي الا اذخرفانا نجعله في قبورنا فقال
قوله ومن قتل له قاتل امان ان قتل له قريب كان حيا فصارت قتيلا بذلك القتل قوله امان ان يندى الخ بصيغة الجمل اي يعطى الدية
واما ان يقتل اي القاتل يعني يقتض منه وكلي داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن ابي شريح فانه يختار احدى ثلاث امان ان يقتض
واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد الرابعة فخذوا على يديه اي ان اراد زيادة على القصاص والدية قال المحافظ بعد الكلام على تفسير قوله
عز وجل فمن عفى عنه من أخيه شيء فاستمرا بالمعروف واتكأ بالبرية يا حسنين واستدل به على ان الخيار في القود واخذ الدية وهو الولي وهو
قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان لان ظاهر القصاص ان لا تبعة لاحد على الآخر لكن المعنى ان من عفى عنه
من القصاص الى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية بأحسن وذهب مالك والثوري
وابو حنيفة الى ان الخيار في القصاص والدية للقاتل قال الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم
كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولو بخير ولو كان الخيار للولي لاعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز للمحاكم ان يتكلموا في ما ثبت لأحد
شئين باحد من قبل ان يعلم بان الحق له في احدهما فلما حكم بالقصاص وجب ان يحل عليه قوله فهو بخير النظرين اي ولي المقتول يختار
بشرط ان يرضى الجاني ان يغرم الدية وتعقب بان قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص انها وقع عند طلب اولياء المجنى عليه في العمل بالقود
فأعلم ان كتاب الله نزل على ان المجنى عليه اذا طلب القود أجيب اليه وليس فيه ما دعاه من تأخير البيان واخرج الطحاوي ايضا بأقوالهم اجمعوا
على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تعطيني كذا على ان لا اقتلك ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه ان
يحقق دمه نفسه وقال المحلل وغيره يستفاد من قوله فهو بخير النظرين ان الولي اذا سئل في العفو على مال ان شاء قبل ذلك وان شاء اقتض
وعلى الولي اتباع الاولي في ذلك وليس فيه ما يدل على كراهه القاتل على بدل الدية واستدل بكثرة على ان الواجب في قتل العبد القود والدية بدل
منه وقيل الواجب الخيار كما يشعر به حديث الباب وهما قولان للعلماء قال الثوري وتظهر فائدة الخلاف في صور منها لو عفا الولي عن القصاص
ان قلنا الواجب احدا من سقط القصاص جبت الدية وان قلنا الواجب القصاص بعينه لم يجب قصاص لاديه وهذا الحديث محمول على
القتل عمدا فانه لا يجب القصاص في غير العمد **قوله** فقال اباوشاه الخ من رواية وحكي السلفي ان بعضهم ينطق بها بقاء في آخره وغلطه وقال هو
فارسي من قرسيان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن **قوله** اكتبوا لابي شاه الخ قال الثوري هذا نص صحيح بجواز كتابة العلم غير القرآن ومثله حديث
على رضي الله عنه ما عند الامام في هذه الصحيفة ومثله حديث ابي هريرة كان عبد الله بن عمر يكتب ولا يكتب وجاءت احاديث بالنهي عن
كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور العلماء لمعت بجوازها ثم اجمعت الامامة بعدهم على استحبابها واجابوا عن احاديث النهي
بجوابين احدهما انها منسوخة وكان النهي في اول الامر قبل اشتها القرآن لكل احد فمنى عن كتابته غيره خوفا من اختلاطه واشتباهه فلهذا اشتهر
وامنت تلك المفسدة اذن فيه والثاني ان النهي في تنزيه لمن وثق يحفظه وخير من احتياجه على كتابة الاذن لمن لم يوثق بحفظه والله اعلم
وقد بسطنا الكلام على كتابة الحديث وتدوينه في مقدمة هذا الشرح وبالله التوفيق **قوله** ان خزاعة قتلوا الخ يضم الحاء المعجمة وياء الزايم وهي
قبيلة كانوا غلبوا على مكة وحسوا فيها ثم اخرجوا منها فصاروا في ظاهرها وكانت بينهم وبين بني بكر عدوة ظاهرة في الجاهلية وكانت خزاعة
حلفاء بني هاشم بن عبد مناف الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكانت بنو بكر حلفاء قرشي **قوله** رجلا من بني ليث الخ ينسبون الى ليث بن بكر
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقصة مبسوبة في الفقه وغيره **قوله** واما ان يعطى الخ من القود اي القصاص

فقال نعم حدثنا يحيى بن يحيى القمي وقتيبة بن سعيد الثقفي قال يحيى انا وقال قتيبة نام معاوية بن عمار الدهني عن ابى الزبير
عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء يخبر
احرام وفي رواية قتيبة قال نا ابو الزبير عن جابر قال ثنا علي بن حكيم الاودي قال لنا شريك عن عمار الدهني عن ابى الزبير عن جابر
ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء **وحدثنا يحيى بن يحيى** واسحق بن ابراهيم
قالا انا وكيع عن مساور الوراق عن جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس عليه عمامة سوداء
وحدثنا ابو بكر بن ابى شيبة والحسن الحلواني قالانا ابو اسامة عن مساور الوراق قال حدثني وفي حديث الحلواني قال
سمعت جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال كافي انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد ارجى طرفها
بين كفيه ولم يقل ابو بكر على المنبر **وحدثنا قتيبة بن سعيد** قال نا عبد العزيز يعني ابن محمد الدرازمي عن عمرو بن يحيى
المازني عن عباد بن ميثم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها
واني حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة

معاني تلك السابعة وقتل ابن خط و غيره بعد تقضي القتال قال الحافظ واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجاب النوراني بانه صلى الله عليه وسلم كان صالحا لكن لما لم يكن غدرهم دخل متاهبا وهذا جواب قوي الا ان الشأن في ثبوت كونه صالحا فانه لا يعرف في شيء من الاخبار صريحا قوله فقال مالك نعم اى نعوذ لثني به قال النووي وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة ولا يقول في آخره قال نعم واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في مثل هذه الصورة وهي اذا قرأ على الشيخ قائلا اخبرك فلان او نحوه والشيخ مضمج له فاهو لما يقر غير منكرف قال بعض الشافعيين وبعض اهل الظاهر لا يصح التمسك بالجماع فان لم ينطق بما لم يصح السماع وقال جماهير العلماء من الحديثيين والفقهاء واصحاب الاصول يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشئ بل يصح السماع مع سكوته والحالة هذا اكتفاء بظاهر الحال فانه لا يجوز مكلف ان يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة قال القاضى هذا مذهب العلماء كافة ومن قال من الثقات نعم فما قاله توكيدا واحتياطا لا اشتراطا قوله معاوية بن عمار الدهنى هو يضم الدال المهملة واسكان الهاء والنون منشوبا الى دهن وهو رطب من بجيلة وهذا الذي ذكرناه من كونه بأسكان الهاء هو المشهور ويقال افتتحا وعن حكي الفخر ابو سعيد السمعي في الانساب والحافظ عبد الغنى، كذلك الشرح قوله وعليه عمامة الم قال الحافظ زعموا الحاكم في الاكليل ان بين حديث انس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبوه باحتمال ان يكون اول دخوله على رأسه المغفر ثم انزل الولبس العمامة بعد ذلك فخلى كل منهما ما رآه ويؤيده ان في حديث عمر بن حريش انه خطب للناس وعليه عمامة سوداء اخرجه مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع لحياض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر او كانت تحت المغفر قاية لرأسه من صلابة الحديد فأراد انس بذلك المغفر كونه دخل منهيا للحرب اراد جابر بذلك العمامة كونه دخل غير محرم وبهذا ينفع اشكال من قال لدلالة الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محرما ولكنه غطى رأسه لعذر فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بانه لو يكن محرما - قوله سوداء الم قال النووي وفيه جواز لباس الثياب السود وفي الرواية الاخرى خطب الناس وعليه عمامة سوداء فيه جواز لباس الاسود في الخطبة وان كان الابيض افضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح خير ثيابكم البياض واما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فيجوز ولكن الافضل البياض كما ذكرنا واما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بيانا للجواز والله اعلم وكذلك الشرح قوله قلنا رخصي طرفها الم قال النووي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها طر فيها بالتشبية وكذا هو في الجمع بين الصحيحين للحديث وذكر القاضى عياض ان الصواب المعروف طرفها بالافراد وان بعضهم رواه طرفها بالتشبية والله اعلم وسيأتى بسطح حكم اراء العامة في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريم صيدها وتجرها وبيات حرمة حرمها قوله واني حرمت المدينة الم المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى يَقُولُونَ لَنْ نَجْعَلَ فِيهَا قَرْيَةً فَذَا ابطلت تبادرا الى لفهم انها المراد واذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم للثريا وكان اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وَإِذْ قَالَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ هُنَا أَنَّهُمْ يُبَيِّتُونَ بِمَا تُعْبَدُ إِلَّا بِهِ وَبِهِمْ قَانِيَةٌ من ولد امرئ من سام بن نوح لانه أول من نزلهما حكاه ابو عبيد البركى وقيل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة وكان سكانها العامليق ثم نزل لها طائفة من بني اسرائيل قيل ارسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في اخبار المدينة يستدل ضعيف ثم نزلها الأوس

سے فضل المذنبہ و دعا البقی صلی اللہ علیہ وسلم فرمایا یا ابراہیم بنی آدم

تحریر کیا تو تحریر صدیقہا و شجرہا و بیان حدیث اور درجہ حرار -

والخروج لما تفرق اهل سبب سبب سيل العمر ولم تزل المدينة عزيزة في الجاهلية وأعزها الله بها حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الشيخ بدس الدين العيني أحقر بهذا الحديث والأحاديث التي بعد محمد بن أبي ذئب والزهرى والشافعي ومالك وأحمد واسحق وقالوا المدينة لها حرمة ولا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها ولكنه لا يجب الجزاء فيه عندهم خلافا لابن أبي ذئب فإنه قال يجب الجزاء وكذلك لا يحل سلب من يفعل ذلك عندهم إلا عند الشافعي وقال في القديم من اصطاد في المدينة صيدا أخذ سلبه ويروى فيه أثر عن سعد وقال في الجديد بخلافه وقال ابن نافع سئل مالك عن قطع سبل المذقة وما جاء فيه من النسخ فقال أفانني عن قطع سبل المدينة لئلا توحش وليست فيها شجرها وبساتينها بذلك ويستظل به من هاجر إليها وقال ابن حزم من احتطب في حرمة المدينة فلول سلبه كل مأمعه في حاله تلك وتحريمه إلا ما يستعورته فقط لما سمع في الباب من قصة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أم - وقال الثوري وعبد الله بن المبارك وإبراهيم بن أبي يوسف ومحمد بن عيسى ليس للمدينة حرمة كما كان ملكة فلا يحرم أخذ صيدها وقطع شجرها إلا أنه يكره كما قال المقاري في المرقاة - قال في الكافي كان حل الاصطياد عرف بالنصوص القاطعة فلا يحرم إلا بقاطع كذلك ولم يجعل ما تحريم مكة فنصوص الكتاب فيه صريحة، قال الثوري في قوله صلى الله عليه وسلم حرمت المدينة أراد بذلك تحريم التعظيم دون ما علمه من الأحكام المتعلقة بالحرمة ومن الدليل عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديث مسلم لا تحبط منها شجرة إلا لعلف أشجار حرمة مكة لا يجوز خبطها بحال وأما صيد المدينة وإن رأى تحريمه فمفسر من الصحابة فإن الجمهور منهم لم يكرهوا اصطياد الطيور بالمدينة ولم يخلوا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في من طريق يعتمد عليه، أم - وأيضا قال أصحابنا قوله عليه الصلوة والسلام في الحديث السابق حرمة الحرم لا من التحريم بمنع أعظم المدينة جمعا بين الدليلين بقدر إمكان وبه نقول فنحفظها ونؤقرها أشد التوقير والتعظيم لكن لا نقول بالتحريم لعدم القاطع احترازاً عن الجراءة على تحريم ما أحل الله تعالى فإن قيل أنه شبه التحريم بمكة فكيف يصح الحمل على التعظيم أجيب بأنه لا يخلو عن امرين إما أن يكون المراد التشبيه من كل الوجوه أو من وجه دون وجه فإن كان الأول فلا يصح الحمل على ما حمله عليه قوله كتحريم إبراهيم مكة فقلتم في الحرمة فقط لا في وجوب الجزاء في الشهر من المذهب وإن قلتم بوجوب الجزاء فلا نسلم لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضي الله عنهم إلا عن سعد فقط وعن عمر في قول وهو سلب القاطع والصائد وقد جعنا أن ذلك لا يجب في حرمة مكة فكيف يجب هناك وإن كان الثاني فكما حمله على شيء ساغ لنا أن نخل على آخره هذا لأن تشبيه الشيء بالشيء يصح من وجوه أحدها وإن كان لا يشبهه من كل الوجوه كما في قوله تعالى إنا مثل عيسى عندنا الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه بغير أب فكذلك نقول إن تشبيهه بمكة في تحريم التعظيم فقط لا في التحريم الذي يتعلق به أحكام أخرى لأن ذلك يوجب التعارض بين الأحاديث وبالحمل على ما قلنا يدفع ودفعه هو المطلوب مما أمكن بالإجماع فصلا المصير إلى ما ذهبنا إليه أولى وأبرح بلا نزاع - قلت ولكن يرد هذا كله ما سأل في الباب من حديث جابر بلفظ أن إبراهيم حرمة مكة وأن حرمة المدينة بآيين لا يقطع عضاهما ولا يصاد صيدها وأصح منه حديث سعد بلفظ أني أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاهما ولا يصاد صيدها وفي حديث ابن عباس عند أحمد بأسناد حسن بكل بني حرمة المدينة اللهم إني أحرم ما يحرك أن لا تأوي بها محدثا ولا يخلت خلاها ولا يعصد شوكتها ولا تؤخذ لقطتها إلا لمنشد لها، فقد ثبتت النسخ عن الاصطياد بطريق يعتمد عليه وظهر أن التحريم فيه ليس بمنع التوقير والتعظيم فقط بل هو واقع على قتل العضاء وقتل الصيد كالحرام ملك والله أعلم قال البدعي رحمه الله وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك لئلا يذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها بل إنما أراد بذلك بقا زينة المدينة ليس يظفروها ويألفوها كما ذكرنا عن قريب عن ابن نافع سئل مالك عن قطع سبل المدينة في الأخذ بذلك كسوءه صلى الله عليه وسلم من هدم أطراف المدينة وقال فيها زينة المدينة على ما رواه الطحاوي عن علي بن عبد الرحمن قال حدثنا يحيى بن معاذ قال حدثنا وهب بن جرير عن العري عن نافع عن ابن عمر قال نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أطراف المدينة أن يخدم وفي رواية لا تخدموا إلا طوافه زينة المدينة وهذا أسناد صحيح رواه البزار في مسنده والآطراف جمع أطرافهم الهبة والطلاء وهوناء مرتفع وأراد ما حاصر المدينة ابتيتها المرتفعة كالحصون ثم ذكر الطحاوي دليلا على ذلك من حديث حميد الطويل عن أنس قال كان كل أبي طلحة ابن من أم سليم يقبل له أبو عير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا حكة إذا دخل وكان له نغير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ يا أبا عير حزينا فقال ما شأن أبي عير فقيل يا رسول الله مات نغيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عير ما فعل النغير وأخرجه من أربع طرق وأخرجه مسلم أيضا حدثنا شيبان بن فروخ قال حدثنا عبد الوارث عن أبي المتياح عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو عير قال وأحسبه قال فطما قال فكان إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ يا أبا عير ما فعل النغير قال فكان يلعب به وأخرجه النسائي أيضا في

أقول العلماء في أن المدينة لها حرمة ولا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها مثل حرمة مكة أو ليس كذلك

اليوم والليلة والبنار في مسنده واسم ابى طلحة زيد بن ابى سهل كما نصارى وامر سليم بنت ملحان امر انس بن مالك واسمها سهلة او صيلة او
ملكه ونغير لضم النون وفتح الغين المعجمة وسكون الميم آخر الحروف وفي آخره راء مصغر لغر وهو طائر يشبه العصفور احمر المنقار ويجمع على
نعران قال الطحاوي فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكمه صيدها كحكم صيد مكة اذا ما اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النغير وكاللعاب به كالا
يطلق ذلك بمكة ام - وقال التورثي لو كان حراما لم يسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز ان يكون يقينا وذلك ليس من الحرم قيل له
هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان قبا ليست من الحرم لانه روى غير واحد في تحديد حرمها بريداني بريد والبريد اربع فراسخ وقبا لا تبلغ
من المدينة فرسخا فان قيل يحتمل ان حديث النغير كان قبل تحريم المدينة وانه صاد من الحبل قلت لا تقوم الحاجة بالا احتمال الذي لا يشأ عن دليل
وايضاً صيد الحبل اذا دخل الحرم يجب عليه ارساله فلا يرده علينا لانه لا يراد بصيد الحرم الا ما كان حالاً فيه وهذا فيه فوجب ترك التمسك به
لاطلاق النص لحرمه الحرم وقد روى الطحاوي باسناد عن مجاهد قال قالت عائشة رضي الله عنها كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش
فاذا خرج لعب اشتد وأقبل وأدبر فاذا احس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل بعض فلم يترك مكرهاته ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع
قد دخل فيما حرم منها وقد كانوا يؤوون فيه الوحش ويتخذونها ويعلقون دونها الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك خلاف
حكم مكة قلت واسناد صحيح واخرجه احمد ايضا في مسنده والوحش واحد الوحوش وهو حيوان البر قوله رضي عن الربوض وروى الغنم البقر الفرس
الكلب كبروك الجمل وحشوم الطير قوله لم يترك من ترمز اذا حرك فاه للكلام وهو بالراء من المهمتين وروى الطحاوي ايضا من حديث
ابى سلمة بن عبد الرحمن عن سلمة بن الأكوع انه كان يصيد وبأبي النبي صلى الله عليه وسلم من صيده فأبطأ عليه ثوباء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما الذي حبسك فقال يا رسول الله انتقمنا الصيد فصرنا نصيد ما بين تيت الى قناة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انك لو كنت تصيد بالعقيق
لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق واخرجه من ثلاث طرق واخرجه الطبراني ايضا شرعا قال الطحاوي ففي هذا الحديث ما
يدل على اباحة صيد المدينة الا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل سلمة وهو على موضع الصيد وذلك لا يحل بمكة فثبت ان حكم صيد المدينة
خلاف حكم صيد مكة قوله تيت بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الميم آخر الحروف وفي آخره تاء مثناة أخرى ويقال تيت على وزن سيد وقال
الصاغاني هو جبل قرب المدينة على بريد منها وفي شرح المشكوة عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سلمة انا انك لو كنت تصيد
بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق روى ابن ابى شيبه نحوه ورواه الطبراني بسند حسنه المنذري قال في
الفتية وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على جواز صيد المدينة فان الائمة اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه مخالفت زيادة
ترغيب ابني صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى اعلم لكون لحمها تربي من نبات المدينة فكان لحمها مزية على لحم الصيد الذي
ليس منها كما ان ثمرها مزية على بقية الاشجار ويدل عليه ما في حديث ابن ابى شيبه عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين كنت
قلت في الصيد قال لا يرفأ خبرته بالناحية التي كنت فيها فكانت كوة تلك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني
في الاوسط وفيه كثير بن زيد وثقه احمد وغيره من حديث انس مرفوعا احد جبل يحبنا ونحبه فاذا جثموا فكلوا من ثمره ولو من عضاهه
وروى ابن ابى شيبه مثله واكمل منها لا يجمع الا بقطع او قلع وتلا تفقنا على امر جواز ذلك في الحرم المكي فعلم ان المراد من المنع في غير احد
منع استحباب لا تحريم او كان يفهم عن ذلك للبيع لا للاكل لئلا يضيق عليهم ولتوفر الصيوت فيها فمنهم على وجه التشديد ارادة للتوسعة عليهم
في الاصطياد والانتفاع به كما قال المنازعون في تاويل حديث صيد نخج واشجاره وهو ما قاله في شرح السنة حماد اي وادى وج رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونحوها فيجوز الاصطياد فيه لا المقصود من الكلام من العامة وقال الخليلي في معجم
ولا أعلم لتحريمه صلى الله عليه وسلم وجا معني الا ان يكون على سبيل المحل لموع من مباح للمسلمين ار قال احاصه وقد يحتمل بانه كان ذلك
للتحريم ثم نسخ فكما اولوا ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا لثمن حرمه اذ الحريم من الطحاوي يحتمل ان يثبت سبب التحريم من صيد المدينة ويطرح سببها
كون الحجرة اليها واجبة فكان ليعمله لئلا يثبتها لئلا يثبتها وبالفوه لان بقا ذلك ما يزيد في زينة ويدعو اليها كما روى ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا اطام المدينة فانها من زينة فلما انقطع الحجرة زال ذلك فكذا هذا فان قيل فصلا الامر محتملا اجيب فعاد
على ما كان وهو عدم التحريم لانه الاصل قلت والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم ان ملكة حرما والمدينة حرما يختلف
عن حرمة مكة في نوع من الاحكام كالنهي عن دخولها بغير احرام وغيرها ويشبهه في نوع منها كالنهي عن الاصطياد وقطع الشجر مع تفاوت الله تعالى
فيه من حيث ورود التشديد في التغايط في شأن مكة واجباب العقوبات على من جنى فيها على غير شأكلة ما هو في شأن المدينة من وقوع الشجر

لو كانوا يعلمون لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لاوائها وتجدد ما لا كنت له
 شفيعاً أو شهيداً يوم القيمة **وحل** ثنا ابن أبي عمير قال نأمر بن معاوية قال نأعتمان بن حكيم الأنصاري قال أخبرني
 عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم ذكر مثل حديث ابن نمير وزاد في الحديث ولا يريد
 أحداً أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء **وحل** ثنا اسحق بن إبراهيم وعبد بن
 حميد جميعاً عن العقدي قال قال نأعبدالملك بن عمرو قال نأعبدالملك بن جعفر عن اسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد أن سعداً
 يستئيل قوماً عن كرم الآية أي يخلق خلقاً سواكم على خلاف صفتكم من الرغبة في الأيمان، وفي الاكتفاء بحج الرشيد فلما خرج من المدينة يريد مكة
 أرسل إلى مالك مع الربيع بأربعة آلاف دينار فقال له مالك صنعها هناك فلما رجع الرشيد إلى المدينة أرسل إلى مالك أن ترسلني إلى المدينة السلام
 فرد إليه قال صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ولما لم يأتوا من حيث يشاءون وأجبتهم الرشيد بالحديث على تفضيل المدينة على
 مكة ولا دليل فيه لأن كونها خيراً مطلق يصدق بصورة كونها خيراً من الشام كما من كل الأرض، وقال العلامة السدي قال ذلك في ناس
 يترون المدينة إلى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره كما سيجي هؤلاء الناس هو المراد بضمير لهم أي المدينة خير لا أولئك التاركين لها من
 تلك البلاد التي يترون المدينة لأجلها فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة كما لا يخفى وقوله لو كانوا يعلمون ليس المراد به أنها خير
 على تقدير العلم إذا المدينة خير لهم علموا أو لا بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها وقد يجعل كلمة للتمني لكن قد يقال كثير منهم يبلغهم الخبر فيقولون
 فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخبر ومع ذلك فارقوها فكيف يصح لو علموا بذلك لما فارقوها فقد يمكن دفعه بأن المراد لو علموا بذلك عياناً
 وليس الخبر كالمعينة أو يقال هو من تنزيل العالم الذي لا يعمل بعلمه بمنزلة الجاهل كآفة ما علم هذا وقد يقال المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من
 أهل العلم إذا البلدة الشريفة لا ينتفع بها إلا أهل الشرف الذين يعلمون على مقتضى العلم وأما من ليس من أهل العلم فلا ينتفع بالبلدة الشريفة
 بل ربما يتضرر فغير تير البلدة ليست إلا لأهلها ومن يليق الإقامة فيها فافهم **قوله** رغبة عنها الخ قال القرطبي أي كراهة لها من رغبة
 عن الشيء إذا كرهته وقال المازري قبل ذلك خاص بزمان حياته صلى الله عليه وسلم وقيل دائماً ويدل عليه قوله في حديث يأتي على الناس من
 يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وهذا فيمن يخرج عنها ممن كان مستوطناً بها **قوله** ألا أبدل
 الله فيها من هو خير منها الخ والمعنى أنه لا يضر المدينة عدمه بل ينفعها فقد ذهب إلى غير ما شير **قوله** على لاوائها وشدة الخ قال المازري
 اللاواء الجوع وشدة الكسب ضمير شدت كما يحتمل أن يعود على اللاواء ويحتمل أن يعود على المدينة **قوله** شفيعاً أو شهيداً الخ قال الأبي الحديث
 خرج مخبر الحديث على سكنائها فمن لزوم سكنائها ولم يلحقه لا وادخل في ذلك لأن التعليل بالغالب والمظنة لا يضر فيه التخلف في بعض القصور
 كتعليل المقصر بمشقة السفر فإن الملك يقصر ولو لم يلحقه مشقة لوجود السفر قال عياض سئلت في أو هذه هل هو للشك أو غيره ولو خص
 شفاعته صلى الله عليه وسلم يسكن المدينة وهي عامة فأجبت بجواب استحسنة كل من وقع عليه وأنا أذكر لأن منه لمعاً فليل في أو أنها
 للشك ولا يصح لأنه رواية جماعة من الصحابة والتلف بهذا اللفظ ولو كانت للشك لما التفقوا عليها بل لا ظهر أنه قاله صلى الله عليه وسلم كذلك
 ثم يحتمل أن يكون أعلم هذه الجملة هكذا وتكون أو للتقسيم شفيعاً لصنيعهم العصاة وشهيداً الآخرين وهو المطيعون أو شفيعاً لمن مات بعد
 وشهيداً لمن مات في حياته أو على غير ذلك مما الله سبحانه أعلم به وقد تكون أو هنا بمعنى الوافين شفيعاً وشهيداً معاً وقد روي لا كنت له
 شفيعاً وله شهيداً ثم إذا كانت للشك على ما قيل فإن كان الصحيح الشهادة اندفع الاعتراض بتخصيص الشهادة لسكان المدينة وهي عامة لا خاصاً
 على الشفاعة العامة وإن كان الصحيح الشفاعة حملت على أنها شفاعة خاصة أما أنها في دفع الدرجات أو بأكرامهم يوم القيامة وأما أن يظن
 في عرشه ويكوفهم في روح أو على منابر من نور أو يسرع بهم إلى الجنة أو غير ذلك من وجوه المبيرة التي يختص بها بعض دون بعض **قوله**
 ألا أذابه الله في النار الخ قال عياض هذه الزيادة (يعني قوله في النار) تدفع اشكال الأحاديث الأخر وتوضح هذا حكمه في الآخرة ويحتمل
 أن يكون المراد من أذابه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء أضحى أمره كما يضحى الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير يؤيد
 قوله أو ذوب الملح في الماء ويحتمل أن يكون المراد من أذابه في الدنيا بسوء وأنه لا يهل بل يذهب سلطاناً عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره
 فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتياها وطلبها لغرتها في غفلة فلا يتم له أمر بخلاف من
 أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خالد رفعه من أخاف أهل المدينة ظالمهم أخافه
 الله وكانت عليه لعنة الله الحديث ولابن حبان نحوه من حديث جابر، أم قال الأبي والمراد بالآية هنا العزيم لا يرضى إذا هم عبد

ركب القصير بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة أو يخطه فسلبته فلما رجع سعل جاء أهل العيد فكلوه ان يرد على غلاماً
أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان أردت شيئاً نقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي ان يرد عليهم حدثنا
يحيى بن أيوب وقيس بن جهميع عن اسماعيل قال بن أيوب حدثنا اسماعيل بن جعفر قال أخبرني عمر بن أبي عمرو مولى
المطلب بن عبد الله بن جهميع انه سمع انس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوطئ النمس لوطئة غلاماً من
غلمانكم يخدمني فخرج بي أبو طحمة يردني وراءه فكنيت اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل وقال في الحديث ثم اقبل
حتى اذا بدله احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما اشرقت على المدينة قال اللهم اني أحرمتها بين جبلتيها مثل أحرمت
بسيته فلا تكتبوها ويكون حجة للقاضي ان العزم مؤاخذ به وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان **قوله** بالعقيق اسم موضع قريب
من المدينة **قوله** فسلبه اسم اي اخذ شيابه والسلب يفتحين المسلوب **قوله** فلما رجع سعل اي الى المدينة **قوله** نقتله اي بتشديد الفاء
اي جعلني او اعطانيه نفلاً اي غنمة بأذنه لكل من رأى صائداً او قاطع شجران يأخذ سلبه **قوله** واي ان يرد عليهم اسم قال القاري وفي رواية
فلا ارد عليكم طعمة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئتم دفعت اليكم ثم انه في أخرى انه كان يخرج فيجلب الحاطب معه شجر رطب
فيأله فيكلم فيه فيقول لا ادع غنمة غنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانى لمن اكثر الناس مالا ام قال النووي رحمه الله هذا الحديث
صرح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والبخاري في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق وخالف فيه ابو حنيفة ومالك قد مناه عنه
وقد ذكرنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية علي بن ابي طالب سعد بن ابي وقاص وانس بن مالك وجابر
ابن عبد الله وابي سعيد ابني هريرة وعبد الله بن زيد ورافع بن خديم وسهل بن حنيف وذكر غيره من رواية غيرهم ايضاً فلا يلتفت الى من
خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم ان من صاد في حرم المدينة او قطع من شجرها
أخذ سلبه وهذا قال سعد بن ابي وقاص وجاعة من الصحابة قال القاضي عياض ولم يقل به احد بعد الصحابة الا الشافعي في قولنا القديم
وخالفه اثثة الاصناف قلت ولا تنظر في القهر اذا كانت السنة معه وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه
ولم يثبت له دافع قال اصحابنا فاذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان وجهان احدهما يضمن الصيد والشجر والكلأ كضمان حرمة مكة واصحابنا وبه
قطع جمهور المفسرين على هذا القديم انه يسلب الصائداً قاطع الشجر والكلأ وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان احدهما انه ثيابه فقط واصحابها
وبه قطع الجمهور انه كسلب القتل من الكفار فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك ما يدخل في سلب القتل وفي مصحف السلب
ثلاثة اوجه لا صحابنا اصحابنا انه للسالك هو الموافق لحديث سعد الثاني انه لمساكين المدينة والثالث لبس المال واذا سلب أخذ جميع
ما عليه الا سائر العورة وقيل يؤخذ سائر العورة ايضاً قال اصحابنا ويسلب مجرد الاصطياد سواء أتلعت الصيد ام لا والله اعلم ام قال
الأكبري ومذهب مالك والجمهور والشافعي في الجديد انه لا ضمان في صيد المدينة وقطع شجرها وانما هو حرمة دون ضمان وقال بعض العلماء
فيه الجزاء كحرمة مكة وللشافعي في القديم ما تقدم ام وقد تقدم الكلام على حرم المدينة وحديث السلب قريباً في اوائل هذا الباب فليتذكر
قوله يخذلني اسم في البخاري حتى اخرج الى خيبر قال الحافظ وقد استشكل من حيث ان ظاهره ان ابتداء خدمة اش للنبي صلى الله عليه وسلم
من اول ما قدم المدينة لانه صرح عنه انه قال خلعت النبي صلى الله عليه وسلم ثيابه في سنة سبع فليعلم
ان يكون ثيابه اخل منه اربع سنين قاله الدأودي وغيره واجيب بان معنى قوله لا يوطئ النمس لوطئة غلاماً من غلمانكم تكم تبيين من يخرج معه في
تلك السفرة فعين له ابو طحمة انسا فينوط النمس على الاستئذان في المسافرة لانه في اصل الخدمة فانها كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين
بذلك وفي الحديث جواز استئذان اليتيم بغير أجر لان ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث وحل الصبيان في الغزو كما قاله بعض الشراح وتبعوه
وفيه نظر لان انسا حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لان خيبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ولا يلزم من عدم
ذكر الأجرة عدم وقوعها **قوله** وقال في الحديث اسم اي بعد قصة ذكرها **قوله** يحبنا ونحبه اسم قال الحافظ والعلماء في معنى ذلك اقوال اهل
انه على حذف مضاف والتقدير اهل احد والمراد بهم الانصار لانهم جاوره ثانياً انه قال ذلك للمسرة بلسان الحال اذا قدم من سفر لقرين
من اهله ولقياهم وذلك فعل من يحب بمن يحب ثالثها ان الحب من الجانبين على حقيقة وظاهره لكون احد من جبال الجنة كما ثبت في حديث
ابي عيسى بن جابر مرفوعاً جبل احد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة اخرج احد ولا مانع في جانب البلد من امكان المحبة منه كما جاز التفسير
منها وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب اسكر احد الحديث وقال المسهلي كان صلى الله عليه وسلم يحب الغالب الحسن

به ابراهيم عليه الصلوة والسلام مكة اللهم بارك لهم وصاعهم وحل شئنا سعيد بن منصور وقتيبة
ابن سعيد قالنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن عمرو بن ابي عمرو عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
بمثله غير انه قال اني احرمت ما بين لابتيها وحل شئنا حامد بن عمرو قالنا عبد الواحد قالنا عاصم قال قلت لانس بن
مالك احرمت رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم ما بين كذا الى كذا فمن احدث فيها حدثا قال ثم قال لي هذه شديدة
من احدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه يوما القيمة صرغاً ولا عكلاً

والاسم الحسن ولا اسم احسن من اسم مشتق من الحادية قال ومع كونه مشتقا من الحادية فحركات الرفع وذلك يشمر بار تفاع دين الاحد
وعادة فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم به لفظاً ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله اعلم - قوله اللهم بارك لهم في مثلهم صاعهم
قال ابن المنير يحتمل ان تخص هذه الدعوة بالمدن الذي كان حيثنل حتى لا يدخل الملائكة ما حدث بعده ويحتمل ان تعم كل ميال لاهل المدينة
الى الابد قال والظاهر الثاني كذا قال وكلامه مالك يحتمل الى الاول وهو المعتمد وقد تغيرت المكيال في المدينة بعد عصر مالك والى هذا الزمان
وقد وجد مصداق الدعوة بان بورك في مثلهم وصاعهم بحيث اعتبر قد رها أكثر فقهاء الامصار ومقلدوه هم الى اليوم في غالب الكفارات
قال ابن بطال عن المذهب دعاؤه صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة في صاعهم ومثل هو خصهم من البركة ما اضطر اهل الافاق الى قصدهم في ذلك
المعيار المدعول بالبركة ليجلوه طريقة متبعة في معاشهم واداء ما فرض الله عليهم كذا في الفقهاء وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله البركة
النماء والزيادة وتكون بمعنى الثبات في الزمر وقيل يحتمل ان يكون هذه البركة دينية وهي يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزكاة
والكفارات فتكون بمعنى الثبات في البقاء بقاء الحكم ببقاء الشريعة وثباتها ويحتمل ان يكون نية من تكثير الكيل والقدر بهذه الكيال
حتى يفي منه ما لا يفي مثله من غيره في غير المدينة او يرجع البركة في التصرف بها في التجارة وارباعها والى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها وتكون
الزيادة فيما يكال بها الاتساع عيشهم وكثرة بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم ملكهم من بلاد الخصب الريف بالشام والعراق ومصر
 وغيرها حتى كثرت الحمل الى المدينة واتسع عيشهم حتى صادت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد ملهم وصارها شتماً مثل مد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين او مرة ونصفاً وفي هذا كله ظهور اجابة دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها هذا كله كلام القاضى عياض قوله ما بين كذا الى كذا ان هذا
جاء مبهماً وسيأتى حديث على رضى الله عنه ما بين غير الى ثور قوله فمن احدث فيها حدثا الى اي اظهر فيها منكراً او بدعة وهي ما خالف الكتاب
والسنة كذا في المرواة قوله قال ثم قال لي هذه شديدة الى قال الا في م فاعل قال الثانية انس فعلى رواية اسقاط او آوى محدثا فالشدّة
تكون في الوعيد المذكور على الذنب ويأتى بيان وجه الشدة في ذلك وعلى رواية ثانياً فتحتل الشدة انها راجعة الى ترتيب العقوبة عليها وحلها
ويحتمل انها على الكلمتين معاً، ثم قال وجه الشدة فيه اما ان تكون لعنة الله وما بعد ها كناية عن عقوبة خاصة ليس كعقوبة فاعل ذلك في
غير المدينة او يكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف المذنب بذلك في غيرها فانه في المشيئة قوله فعليه لعنة الله الى قال الحافظ فيه
جواز لعن اهل المعاصي الفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين وفيه ان الحديث والمؤوى للحديث في الاثم سواء والمراد بالحديث والحديث
الظلم والظالم على ما قيل او ما هو اعتراف من ذلك قال عياض قوله واستدل بهذا على ان الحديث في المدينة من الكبار والمراد ببلغة الملائكة والناس
المبالغة في الابعاد عن رحمة الله قال والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في اول الامر ليس هو كل من الكافر وقال ابن بطال قوله
ودل الحديث على ان من احدث حدثا او آوى محدثا في غير المدينة انه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة وان كان قد علم
ان من آوى اهل المعاصي انه يشاركهم في الاثام فان من رضى فعل قوم وعلمهم الحق بجم ولكن خصت المدينة بالذكر شرفها لكونها مهبط الوحي
وموطن الهول عليه الصلوة والسلام ومنها انتشر الدين في اقطار الارض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها وقال غيره في تخصيص
المدينة بالذكر انها كانت اذ ذاك موطن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صادت موضع الخلفاء الراشدين قوله والملائكة والناس الى قال عياض
لعنة الله سبحانه طرده الملعون عن رحمته تعالى ولعنة الملائكة والناس دعاؤه عليه بالابعاد من رحمة الله تعالى وقد تكون لعنة الملائكة
عليهم السلام ترك الدعاء له والاستغفار وابادة عن جملة المؤمنين في الاستغفار لهم قال القرطبي وهؤلاء هم الاعنون في قوله تعالى
وَيُلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ قوله صرغاً ولا عكلاً الى ففتح اولها واختلت في تفسيرهما فعند الجمهور الصرغ الفريضة والعدل المناقلة وسرواه
ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الاصمعي الصرغ التوبة والعدل الفدية وعن يونس مثله لكن قال
الصرغ الاكتساب وعن ابى عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرغ الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وحكى

قال فقال ابن انس واوى محدثا حدثني زهير بن حرب قال نايزيد بن هارون قال نا عاصم الاحول قال سألت انسًا
أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا يختل خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين وحديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في مدهم وحديثنا
زهير بن حرب وإبراهيم بن محمد السامي قال أنا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت يونس بن جابر عن الزهري عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل بالمدينة ضعفًا مائة من البركة وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة
صاحب المحكم الصخر الوزن والعدل الكليل وقيل الصخر القيمة والعدل الاستقامة وقيل المصخر المدينة والعدل البديل وقيل المصخر الشفاعة
والعدل الفدية لا تخافوا تعداؤا للمدينة وهذا لا يجوز البيضا وقيل الصخر الوشوة والعدل الكليل قاله إبان بن ثعلبة أنشد لا تقبل المصخر وهاتوا عدلًا
فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال، قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بها وقد
يكون معنى الفدية أنه لا يجلب يوم القيامة فدى يفدى به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفديه من النار يهودى أو نصراني كما رواه مسلم
من حديث أبي موسى الأشعري، قال نا أبي وقد قلنا في الكلام على حديث جابر بن عبد الله عليه السلام أن الاحباط إنما هو عبارة عن بطلان العمل في نفسه
وان القبول الخص من الصحة لأن الصحة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول ثبوت الثواب على الفعل وهو مراد القاضي بقبول
الرضا وأنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة وهذا كالصلوة في الدار المخصوصة فاما صحة أى مجزئة غير مقبولة أى لا ثواب عليها في القول الصحيح
فلا يلزم من نفي القبول نفي الصحة حتى يكون ذلك احباطًا والله أعلم **قوله** قال فقال ابن انس الخ فاعل قال نا اولى عاصم، قال نا نوى كذا وقع
في أكثر النسخ فقال ابن انس ووقع في بعضها فقال انس بحذفت لفظة ابن قال القاضي ووقع عند عامة شيوخنا فقال ابن انس بأشياء ابن قال
وهو الصحيح وكان ابن انس ذكر إياه هذه الزيادة لأن سياق هذا الحديث من قوله إلى آخره من كلام انس فلا وجه لاستدراك انس بنفسه مع أن
هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام انس في إثبات الرأيات قال وسقطت عند السمرقندي قال وسقوطها هناك يشبه أن يكون
هو الصحيح ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي، أم ووقع في رواية البخاري قال عاصم فأخبرني موسى بن انس أنه قال
اوى محدثا قال نا الحافظ ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن انس نا عن موسى قال والوه فيه من البخاري أو شيخه قال عياض
وقد أخرجه مسلم على الصواب قلت ان أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك فانه إنما قال لما أخرجه عن حامل بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن
ابن انس فان كان عياض أراد أن كلامه صواب فلا يخفى ما فيه والذي سماه النضر هو مسند عن عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده وإبوعيم في المستخرج
من طريقه وقد مره عمر بن أبى قيس عن عاصم فبين أن بعضه عنده عن انس نفسه وبعضه عن النضر بن انس عن أبيه أخرجه أبو عوانة في مستخرجه
وأبو الشيخ في كتاب التهذيب جميعًا عن طريقهم عن عاصم عن انس قال عاصم والسمع من انس واوى محدثا قلت للنضر ما سمعت هذا يعني القدر
الزائد من انس قال لكن سمعته منه أكثر من مائة مرة والله أعلم **قوله** اوى الخ أى ضمه اليه وجماعه قال عياض ويقال اوى أى بالقصر
المد في الفعل اللازم والمتعدى جميعًا لكن القصر في اللازم أشهر وافصح والمد في المتعدى أشهر وافصح قلت وبالأفصح جاء القرآن العزيز في قوله
قال الله تعالى أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الْقَهْقَرَةِ وَقَالَ فِي الْمَتَعَدَى وَأَوْتَيْنَاهُمَا إِلَى كِبْرَةٍ **قوله** محدثا الخ قال القاضي ولم يرو هذا الحرف إلا محدثا
بكسر اللام ثم قال وقال الأمام المازري روى بوجهين كسر اللام وفتحها قال فمن فتح أراد الاحداث نفسه ومن كسر أراد فاعل الحديث **قوله**
من فعل ذلك فعليه لعنة الله الخ فيه ترتيب الوعيد الشديد على المختل ولم أجده في غير هذا الطريق فان صح فهو مخالف لما قد مره في وائل
هذا الباب من مذهب الحنفية انه يحملون النهي عن الاختلاف ونحوه على الكراهة مع أشباه الأباحة ويختلج في قلبه أن الرواية وقع فيها اختصار
وحذف بعض الروايات ذكر الاحداث وإيلاء الحديث وكان الوعيد مرتبًا على ذلك المحذوف كما هو المصريح في سائر الروايات عن انس وايضًا
فليس في هذه الرواية التصريح برقم هذه الجملة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على المتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله**
في مكيا لهم الخ بكسر الميم آله الكليل ويستحب أن يتخذ ذلك المكيا رجاء لبركة دعوتهم صلى الله عليه وسلم والاستئذان باهل البلد الذين
دعاهم قاله العين في عمدة القارى وسبق بيان البركة فيه في صاعهم ومدهم قريبًا **قوله** وإبراهيم بن محمد السامي الخ هو السير المجهلة
قوله ضعفًا مائة من البركة الخ أى من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا ويحتمل أن يريد ما
هو أكثر من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كتضعيف الصلوة بمكة على المدينة واستدل به على تفصيل المدينة على مكة وهو ظاهر

وزهير بن حرب أبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريب نا أبو معاوية قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال نا
 خطيبنا علي بن أبي طالب فقال من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قمر
 سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم وأبدين ما ير إلى ثور
 فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صراً أو
 لاً عدلاً وذمة المسلمين واحدة يسع بها أديانهم من ادعى إلى غير أبيه أو انتهى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة
 من هذه الجملة لكن لا يلزم من حصول افضلية المفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم
 أن يكون الشارح واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعادهائنا ثلثاً فقد تعقب بأن التاكيد لا يستلزم التثنية
 المصريح به في حديث الباب قال ابن حزم لا يخفى في حديث الباب لعمري أن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة ورده عياض بأن
 البركة اعتراف من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لا تخفى بغير التمام والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة
 والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفي المد فيها من كافيته
 في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين و
 لكل شخص والله اعلم **قوله** شيئاً نقرؤه الخ أي من الوحي كما يظهر من بعض الروايات **قوله** وهذه الصحيفة الخ أي الوتة المكتوبة **قوله**
 فقد كذب الخ قال النووي هذا تصريح من علي رضي الله عنه بأبطال ما تروعه الرافضة والشيعة ويخبرونه من قولهم إن علياً رضي الله عنه
 أوصى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكنوز الشريعة وأنه صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بالعلم
 عليه غيرهم وهذا دعوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكفي في إبطالها قول علي رضي الله عنه هذا وفيه دليل على جواز كتابنا العلم
 ام - وقد تقدم تفصيله وبسط الكلام عليه في مقدمته هذا الشرح والله الحمد والمنة **قوله** أسنان الأبل وأشياء من الجراحات الخ قد
 تنوعت الروايات في ذكرها في الصحيفة ففرضها العقل فكذلك الأسير وفي بعضها فرائض الصدقة وغير ذلك من الأحكام قال الحافظ والجمع
 بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله اعلم **قوله** ما بين غير
 إلى ثور الخ غير نفخ العين وسكون التختانية وفي رواية عائر وزن فاعل هر جيل بالمدينة قال عياض لا معنى لا نكار غير بالمدينة فانه معروف
 وقد جاء ذكره في أشعارهم وأنشد أبو عبد الله بكري في ذلك عدة شواهد قال أبو عبيد وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور
 وأما ثور مكة وقال المحب الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاه
 أحد عن يساره جافاً إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال
 فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك قال فعلمنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم كثرتهم
 عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى **قوله** وذمة المسلمين واحدة الخ قال القاري أي أنها كالشيء الواحد لا يختلف باختلاف المراتب لا يجوز
 نقصها لتفرد العاقل بها وكان الذي ينقص ذمة أخيه كالذي ينقص ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على ما ضاع عنه من محمد أمان كأنهم كالجسد
 الواحد الذي إذا اشتكى بعضاً اشتكى كله **قوله** يسع بها أديانهم الخ أي يتولاها ويولي أمرها أدنى المسلمين مرتبة والمعنى أن ذمة المسلمين واحدة
 سواء صلوا من واحد أو أكثر شريف أو وضع قال الطبري فاذا آمن أحد من المسلمين كافراً لم يحل لأحد نقضه قال الحافظ فدخل في أدانها المرأة و
 العبد والصبي المجنون فاما المرأة فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة كالأشياء ذكره عبد الملك يعني ابن الماجشون صاحب مالك
 لا يحفظ ذلك عن غيره قال أن أماناً أماناً وأما ما ورد مما يخالف ذلك على قضائنا خاصة قال ابن المنذر في قول النبي صلى الله عليه وسلم يسعي
 بذمتهم أدانهم دلالة على اغفال هذا القائل انتهى وجاء عن سمعوت مثل قول ابن الماجشون فقال هو إلى الأمان أن اجازة جاز وأن رده رد وأما
 الجدل فاجاز الجهم وأمانه قاتل أو لم يقاتل وقال أبو حنيفة أن قاتل جاز أمانه والأول وقال سمعوت إذا أذن له سيد في القتال صح أمانه والأول
 وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز قلت وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يعقل
 والخلع عن الملكية والمناقلة وأما المجنون فلا يصح أمانه بخلاف كافرك لكن قال الأوزاعي أن غزال الذي مع المسلمين فآمن أحداً فإن شاء
 الإمام مضاهوا ولا يلزمه إلى أمانه وحكي ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال لا ينقض أمانه وكذلك
 الأجير **قوله** ومن ادعى إلى غير أبيه الخ قال النووي وهذا صريح في غلط تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه وانتماء العتيق إلى ولا غير مواليه

والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صفاقا ولا عدلا وانتهى حديث ابى بكر وزهير عند قوله يسع بها ادناهم لم يذكر ما بعده وليس في حديثهما معلقة في قراب سيفه وحديثى على بن حجر السعدى قالنا على بن مسهر قال وحديثى ابوسعيد الاشجعي قالنا وكيع جميعا عن الاعش هذا الاسناد نحو حديث ابى كريب عن ابى مغوية الى آخره وزاد في الحديث فملا خفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة صفت ولا عدل ليس في حديثهما من ادعى الى غير ابويه وليس في رواية وكيع ذكر يوم القيمة وحديثى عبيد الله بن عمر القواريري وعبد بن ابى بكر المقدسي قالنا فعلى بن عمر ابن مهدى قالنا سفيان عن الاعش هذا الاسناد نحو حديث ابن مسهر وكيع الا قوله من تولى غير مواليه وذكر اللعنة له وحديثنا ابوبكر بن ابى شيبة قالنا حسين بن على الجعفي عن زائدة عن سليمان عن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم فمن حدث فيها حداثا او اوى محل ثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صفة وحديثنا ابوبكر بن النضر بن ابى النضر قال حدثنى ابى النضر قالنا عبيد الله الاشجعي عن سفيان عن الامام عشرين هذا الاسناد ومثله ولم يقل يوم القيمة وزاد وذمة المسلمين واحدة يسع بها ادناهم فمن اخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صفة وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة انه كان يقول لو رأيت الظبية ترفع بالمدينة ما ذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وحديثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن افرع وعبد بن حميد قال السخى انا عبد الرزاق قالنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة قال ابو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابتيها ما ذعرتها وحديثنا ثنى عشر ميلا حول المدينة حتى وحديثنا قتية بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن شريك بن ابى صالح عن ابىه عن ابى هريرة انه قال كان الناس اذا رأوا اول الثمر جازأ به الى النبى صلى الله عليه وسلم فاذا اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا فى ثمرنا وبارك لنا فى مدينتنا وبارك لنا فى صانعنا وبارك لنا فى صلنا اللهم ان ابراهيم عليه الصلوة والسلام عبدك وخليك ونبىك واتى عبدك ونبىك وانه دعاك ملكة واتى ادعوك المدينة بمثل ما دعاك ملكة من كفر النعمة وتضييع حقوق الارث والولاء والعقل وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق قوله فمن اخفر مسلما لم معناه من نقض امان مسلم فترض كافر آمنه مسلم قال اهل اللغة يقال اخفرت الرجل اذا نقضت عهدا وخفرت اذا أمنته كذا في الشرح قوله ترفع بالقدام معنى ترفع ترى وقيل معناه تسع وتبسط ومعنى ذعرتها افرعتها وقيل نقرتها أى لقوله في الحديث الماضى ولا يفر صيدها قوله وحديثنا ثنى عشر ميلا الخ وروى ابو داود من حديث عدى بن زيد قال حذى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بريلا بريلا لا يخط شجرة ولا يعصدا ولا ما يساق به الحمل قوله جازأ به الخ قال العلماء كانوا يفعلون ذلك رغبة فى دعائه صلى الله عليه وسلم فى الثمر للمدينة والصاع والمد واعلام الله صلى الله عليه وسلم بايتاء صلاحها لما يتعلق بها من الزكوة وغيرها وتوجيه الخارصين وقال الألبى رحمه وقيل انما كانا يؤثرون به على انفسهم بحالة ويرون اولى الناس بما يسبق اليهم من خير برهم قوله وبارك لنا فى مدينتنا الخ فى ذاتها من جهة سعتها وسعتها أهلها وقد استجاب الله دعاءه عليه الصلوة والسلام وان وسع نفس المسجد وما حوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عد من الفرس المعد للقتال المتهيا بها فى زمن عمر بن الخطاب الف فرس والحاصل ان المراد بالبركة هنا ما يشمل الدينوية والاخرية والحسية كذا فى المرقاة قوله واتى عبدك ونبىك الخ قيل انما لم يذكر الخلة لنفسه مع انه خليل كما دل عليه قوله فى مناقب ابى بكر وقد اتخذ الله صاحبكم خليلا رعاية للأدب فى تركه المساواة بينه وبين آباءه واجلاده الكرام وقال الطيبي عدم التصريح بذلك مع رعايته للأدب الخ قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض الى قوله ودرجيت الظاهر انه أراد نفسه وفى هذا الامام من تفضيله فضلا لا يحصى وقد سئل الخطيب عن اشعر الناس فقال زهير النابغة ثم قال ولو شئت لذكرت الثالث أراد نفسه ولو صرح به لم يفهم أمره قوله بمثل ما دعاك ملكة الخ قال الألبى رحمه دعاء ابراهيم عليه السلام هو قوله فاجعل أئمة من الناس آية ويعنى ما زعمهم من الثمات بأن تجلب اليهم لعلمهم يشكرونه فى ان زرقوا انواع الثمار حاضرة فى واد ليس فيه نجم ولا شجر ولا ماء وقد اجاب الله سبحانه دعوتهم فجعله حرمنا آمنا تجبى اليه ثمرات كل شئ زرقا من لدنه وقد اجاب الله سبحانه دعاء محمد صلى الله عليه وسلم وصاعف خير المدينة على خير مكة فى زمن الخلفاء فى ان جلب اليها من مشارق الارض ومغاربها كنوز كسرى وقيصرو خاقان لا يحصى كثرة وفى آخر الامريان الذين اليها من اقصى الارض وشاسع البلاد

مثله معه قال ثم يدعى اصغر وليد له فيعطيه ذلك الثمر **وحل ثنا يحيى بن يحيى** قال قالنا عبد العزيز بن محمد المدني عن
 سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بأول الثمر فيقول اللهم بارك لنا في مدينتنا
 وفي شأنا وفي مدنا وفي صناعنا بركة مع بركة ثوبعطيه اصغر من حضرة من الولدان **وحل ثنا احمد بن اسمعيل بن علي**
 قال نا ابي عن وهيب بن يحيى بن ابي اسحق انه حدث عن ابي سعيد مولى الهجري انه صابهم بالمدينة جهدا شدة وانه اتى ابا عبد
 الحمري فقال له اني كثير الجيال قد صابنتا شدة فأردت ان انقل عيالنا الى حضر الريف فقال ابو سعيد لا تفعل الزم المدينة
 فاننا خرجنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم انة قال حتى قد مناعسفان فأقام بها ليالى فقال للناس والله ما نحن ههنا في شيء
 وان عيالنا تحلوت ما نأمن عليهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي بلغني من حالكم وما ادرى كيف قال
 والذي احلف به او والذي نفسي بيده لقد هممت اوان شئت لا ادرى اينما قال لا مرن بنا حتى ترحل ثم لا احل لها عقد حتى
 اقدم المدينة وقال اللهم زلزلهم على الصلوة والسلام حرمة فجعلا حرما واني حرمتا المدينة ما بين ما زميها من لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح
 سلاح لقتال ولا يخط فيها شجرة الا لعلف اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم بارك لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنا اللهم بارك
 لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنا في مدينتنا اللهم اجعل مع البركة بركتين والذي نفسي بيده ما من المدينة
 شعب لا تقبل الا عليه ملكان يحرسانها حتى تقصوا اليها ثم قال للمناسر ان تجلوا فارتحلنا فاقبلنا الى المدينة فوالذي نحلف به او يحلف به
 من حماد ما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة حتى اغار علينا بنو عبد الله بن غطفان وما يهجمهم قبل ذلك شيء **وحل ثنا زهير**
قوله ومثله معه الخ اي يثل ذلك المثل والمعنى بضعف ما دعا ابراهيم عليه الصلوة والسلام قوله ثم يدعى اصغر وليد الخ قال عياض فيه
 ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الرفق بالصغير والكبير وتخصيصه الصغار بالدفع اليهم اذ هم اولي لشدة حرصهم على ذلك وقيل يحتمل ان يظلم الخ
 بدفعها لمن لا ذنب عليه وتخصيصه اصغر وليد يحضر اذ ليس فيه ما يقسم على الولدان واما من كبر فانه يتخلق بأخلاق الرجال في الصبر ويلوحى
 انه تغافل بنماء الثمار وزيادتها بدفعها لمن هو في سن النماء والزيادة كما قيل في قلب الرداء في الاستسقاء قلت وقيل انما خصهم بذلك للمناسبة
 الواقعة بين الولدان وبين الباكورة لقرعها من الايداع **قوله** اصابهم بالمدينة جهدا شدة الخ قال الأبي لا يعارض دعائه صلى الله عليه وسلم بالبركة
 اذ لا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخلفها عن بعض لا يضر بهذا كان شيخنا محبب والظاهر على ما قد منا ان البركة هي في تحصيل
 القوت وان المديها يشيع ما يشيع ثلاثة امثاله بغيرها فتكون الشدة في تحصيل المدة والبركة في تضعيف القوت به **قوله** الى حضر الريف الخ
 قال اهل اللغة الريف بكسر الراء هو الارض التي فيها زرع وخصب جوعه ارياف ويقال اريفا صرنا الى الريف ارافت الارض اخضت فهي ريفة
قوله وان عيالنا تحلوت الخ بضم الخاء اي ليس عندهم رجال ولا من يحميه **قوله** ترحل الخ باسكان الراء وتخفيف الحاء اي يشد عليها رحلها
قوله ثم لا احل لها عقد الخ معناه او اصل السير ولا احل عن رحل حتى عقد رحلها واصل المدينة لمبا لغتي في الاسراع الى المدينة
قوله ما بين ما زميها الخ المأزمية بفتح الميم وبكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين الجبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين
 جبليها كما سبق في حديث اخر غير والله اعلم **قوله** ان لا يهراق فيها دم الخ قال القاري والمراد من هي اراقة الدم التي عن القتال المفض
 الى اراقة الدم لان اراقة الدم محرمة عنوع عنه على الاطلاق والمباح منه لم نجد فيه اختلافا يعتد به عند العلماء الا في حرمة ولا يفسد
 دم حرمان لا سفك الدم المحرام في مكة والمدينة اشد تحريما وقوله ولا يحمل فيها سلاح يؤيد القول الثاني لان التأسيس اول من التأكيد **قوله**
 الا لعلف الخ بتريك اللام واسكانها في النهاية باسكان اللام مصدر علفت علفا وبالفح اسم الحشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز اخذ
 اوراق الشجر للعلف **قوله** ما من المدينة شعب لا تقبل الخ قال النووي فيه بيان فضيلة المدينة وحرستها في زمنه صلى الله عليه وسلم وكثرة الحر
 واستيعابهم الشعب زيادة في الكرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة الشعب بكسر الشين هو الفرجة النافذة بين الجبلين وقال
 ابن السكيت هو الطريق في الجبل والنيق بفتح النون على المشهور وحكى القاضى ضمها ايضا هو مثل الشعب وقيل هو الطريق في الجبل قال الاخفش
 انقب المدينة طرقها ونجاها **قوله** وما يهجمهم قبل ذلك شيء الخ قال النووي معناه ان المدينة في حال غيبتهم كانت محمية محروسة كما اخبر
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان بنى عبد الله بن غطفان اغاروا عليها حين قد منا ولم يكن قبل ذلك غارة عليهم الا غارة عليها مانع ظاهر ولا كان لهم عقد
 يهجمهم ويستغلونهم به بل سبب منعهم قبل قد منا حراسة الملائكة كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة يقال هاج الشمر هاجت
 الحوب وهاجها الناس اي تحركت وحركوها وهجت زيدا حركته للأمر كله ثلاثي واما قوله بنو عبد الله فمكنا وتقع في حضر النضر عبد الله بفتح العين

وصحها وبارك لنا في صاعها ومدها وحول حناتها الى الحنفية وحل ثنا أبو كريب قال نا أبو أسامة وابن نمير عن هشام بن عروة
بهذا الاسناد نحوه وحل شني زهير بن حرب قال نا عثمان بن عمر قال نا خبرني عيسى بن حفص بن عاصم قال نا نا نافع عن ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاواؤها كانت له شفيعة او شهيداً يوم القيامة وحل ثنا يحيى بن يحيى
قال قرأت على مالك عن قطن بن زهير بن عويم بن الجذع عن يحيى بن مولى الزبير اخبره انه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في القبة
فأنته مولاة له تسلم عليه فقالت أني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله أقعدى لكاع فاق
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاواؤها وشدت تها الا كانت له شفيعة او شهيداً يوم القيامة وحل ثنا
محمد بن رافع قال نا ابن ابي فديك قال نا الصنعاك عن قطن الخراعي عن يحيى بن مولى مصعب عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاواؤها وشدت تها كانت له شفيعة او شهيداً يوم القيامة يعني المدينة وحل شني يحيى بن زهير
وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يصبر على لاواء المدينة وشدت تها احد من امتي الا كانت له شفيعة او شهيداً وحل ثنا ابن ابي عمير قال نا سفيان عن
ابي هارون موسى بن ابي عيسى سمع ابا عبد الله القراظ يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء
وحل ثنا يوسف بن عيسى قال نا الفضل بن موسى قال نا هشام بن عروة عن صالح بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

اعظم ويؤيده انه في رواية وأشد، قال القاري في شرح المشكوة ثم لا ينفك في هذا ما سبق انه عليه الصلوة والسلام قال لك انك أحب البلاد الى
وانك أحب ارض الله الى الله وفي رواية لقد عرفت انك أحب البلاد الى الله واكرمها على الله فان المراد به الميلافة اذ لا بد لما أوجب الله على المهاجرين
مجاورة المدينة وترك الوطن والسكون بمكة السكينة طلب من الله ان يزيد محبة المدينة في قلوب اصحابه لئلا يميلوا بأذى الميل عرضاً به اذ المراد
بالحبة الزائفة الملازمة ملاذ النفس وفي مشاقها الاحبة المرتبة على كثرة المثوبة والحشية مختلفة ويؤيد ما قرئناه قوله فيما بعد وصحها قوله
وصحها الخ اي اجعل هوامها وماها صحيحاً قوله وحول حناتها الى الحنفية الخ قال المازري قيل كان أهلها يومئذ كفاراً، قال عياض وفيه جواز
الدعاء للمسلمين وجواز الدعاء على الكفار بما يهلكهم ويشغلهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قولهم لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر
على بعض المتصوفة في قولهم ان الدعاء قاذف في التوكل والدعاء عند عبادة لا يستجاب منه الا ما سبق في القدر كونه خلافاً لمن قال بالبلاء وان
الدعاء يصرف القدر على ظاهره بل جاء في الآثار وفيه مجزة له صلى الله عليه وسلم فان الحنفية من يومئذ وبينة وخمة لا يشرب احد من ماؤها الا حرم
اي من الغر بآل الدخيلين عليها قال الحافظ وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء لانه يتضمن الدعاء برفع الموت الموت حتم مقض فيكون ذلك
عبثاً واجيب بان ذلك لا ينافي التعبد بالدعاء لانه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر ورفع المرض وقد تواترت الاحاديث بالاستعاذة من
الجنون والجنام وسبى الاسقام ومنكرات الاخلاق والاهواء والادواء فمن يتكر التداوى بالدعاء يلزمه ان يتكر التداوى بالعقاقير ولم يقل بذلك
الاشد وذو الاحاديث الصحيحة ترد عليهم وفي الاجزاء الى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوى بخير لما فيه من الخضوع والتدلى للرب سبحانه بل منع
الدعاء من جنس ترك الاعمال الصالحة انما لا على ما قدر فيلزم ترك العمل بمجمل ورد البلاء بالدعاء كذا النهي بالترس وليس من شرط الايمان بالقدر

ان لا يتترس من مرضي السهم والله اعلم باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشدت تها قوله عن يحيى بن مولى الزبير
قال النووي هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وهما مشهوران والسين مهملة وفي الراية الاخرى يحسن مولى مصعب بن
الزبير هو الاحد حقيقته ولا آخر عابراً قوله اقعدى لكاع الخ هي بفتح اللام واما العين فمبنية على الكسرة قال اهل اللغة يقال امرأة لكاع ورجل
لكع بضم اللام وفتح الكاف ويطلق ذلك على اللثيم وعلى العبد وعلى الغني الذي لا يقدر على الكراه غيره وعلى الصغير وخطيبها ابن عمر هذا انما اعلمها
لا دلالة عليها لكونها من ينتمى اليه ويتعلق به وحنها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل قال العلماء وفي هذه الاحاديث المذكورة في الباب مع ما
سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصبر على شدائد ما وضيق العيش فيها وان هذا الفضل باقي مستمر الى يوم القيامة
وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة فقال ابو حنيفة وطائفة تكثر المجاورة بمكة وقال احمد بن حنبل وطائفة لا تكثر المجاورة بمكة بل تستحب
وانما كرهها من كرهها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة للاس وخوف ملازمة الذنوب فان الذنوب فيها اقبح منه في غيرها كما ان الحسنة فيها اعظم
منها في غيرها واجتنب من استحبها ما يحصل فيها من الطلعات التي لا تحصل بغيرها وتضعيف المصلوات الحسان وغير ذلك واختار ان المجاورة بها
جميعاً مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتها خلافاً لا يحصون من سلف الامة وخلقها من يقتد بهم

باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشدت تها

باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاواؤها وشدت تها

باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصبر أحد على كراهة المدينة بمثله **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن نعيم بن عبد الله عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال **وحدثنا يحيى بن يحيى** عن أبيه عن ابن جريج عن سماعة بن جعفر قال أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يأتي المسيح من قبل المشرق همة المدينة حتى ينزل دبر أحد ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام وهذا **ويبين للمجاورة** الاحتراز من المحدثات وأسبابها والله أعلم كذا ذكره النووي في الشرح وفي رد المحتار قال في الجمع والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة خلافا لما أي إلى يوسف محمد رحمهم الله ويقول قال الحنفون المحتاطون من العلماء كما قال الأحياء قال ولا يظن أن كراهة القيامة تنقض فضل البقعة لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في القموع على هذا فيجب كون المجاورة للمدينة المشرفة كذلك يعني مكروهة عندنا فان تضاعف السيئات أو تعاضلتها ان فقد فيها فحافة السامة وقلة الأدب المنقصة إلى الإخلال بموجب التوقير ولا جلال قائم وفي رد المحتار ولا تكثره المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثق بنفسه قال القاري في شرح الباب لكن الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل فلا ينبغي التفريط باعتبارهم ولا يكره حالهم قيدا في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانما الأكاذيب ما تكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت قال صاحب البحر وهو وجهه فكان ينبغي أن ينص على الكراهة ويترك التقيد بالوثوق أي اعتبار الغالب من حال الناس لاستيما أهل هذا الزمان والله المستعان **باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها قوله** على أنقاب المدينة المجمع نقب بفقه النون والقاف بعد ما حوثة وفي بعض الروايات على نقبها جمع نقب بالسكون وهما بمعنى قال ابن وهب المراد المدخل وقيل الأبواب وأصل للنقب الطريق بين الجبلين وقيل أنقاب الطرق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ **قوله** ملائكة أي حرسه **قوله** لا يدخلها الطاعون قال الحافظ وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومدحت المدينة بعدم دخولها والمجاورة أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفهم بذلك ذاته وانما المراد أن ذلك يترتب عليه ويتشاعنه لكونه سببه فإذا استحضر ما تقدم من أنه طعن الجحش مدح المدينة بعدم دخوله إياها فان فيه إشارة إلى أن كفار الجحش وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم وقيل أجاب القرطبي في المقدم عن ذلك فقال المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون عمواس والجارات وهذا الذي قاله يقتضيه تسليم أنه دخلها في الجملة وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في المعارف و تبعه جمع جزم من آخره هو الشيخ فحى الدين النووي في الأذكار بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مكة أيضا لكن نفل جماعة أنه دخل مكة الطاعون في العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعائة بخلاف المدينة فلم يكن كراحتا فطانه وقع بها الطاعون أصلا ولعل القرطبي رحمه بنى على أن الطاعون لعم من الوباء وأنه هروانه الذي يتشاعن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير وقد مضى في الجنازة من صحيح البخار قول أبي الأسود قدمت المدينة وهو عيون بها موتا ذريعا فهذا وقع بالمدينة وهو باب بلا شك ولكن الشأن في تسميته طاعونا والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المنع دخوله المدينة الذي يتشاعن طعن الجحش فيجيب بذلك الطعن الذي في البدن فيقتل فلهذا لم يدخل المدينة قط فلو تضمن جواب القرطبي وقال بعض العلماء هذا من المعجزات المحمدية لأن الأطباء من أولهم أن آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون عن بل عن قرية وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطولية قلت وهو كذا هو صحيح ولكن ليس هو جوابا عن الإشكال ومن الأجوبة أنه صلى الله عليه وسلم عليه لم عوضهم عن الطاعون بالحشى لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحشى تنكر في كل حين فيتعدا لأن في الأجرويم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ويظهر في جواب آخر جلا استحضر الحديث الذي أخرجه أحمد من رواية أبي عسيب يجهل بين آخره موحة وزن عظيم دفعه أتاني جبريل بالحشى والطاعون فأصكت الحشى بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام وهو أن الحكمة في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عددا و مددا وكانت المدينة وبئس كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبي صلى الله عليه وسلم في أمرين يحصل بكل منهما الإجراء الجزيل فاختر الحشى حينئذ لقلعة الموت بها غالبًا بخلاف الطاعون ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في القتال كانت فضية استمر بالحشى بالمدينة أن تضعف أجساد الذين ينجحون إلى التقوية لأجل الجهاد فدعا بنقل الحشى من المدينة إلى الحقة فعادت المدينة أصح بلا والله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا حينئذ من فائتة الشهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ومقاتلته ذلك حصلت له الحشى التي هي حظ المؤمن من النار ثم استمر ذلك بالمدينة قسيما لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوتهم وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المسئلة المنظورة والله أعلم **قوله** ولا الدجال الخ والدجال وإن لم يدخلها لكن يأتي مسيحتها من دبر أحد فترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات

يملك شئنا قتيبة بن سعيد قال تابعنا لعزير بن يحيى الدراوردي عن العلاء بن ربيعة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يأتي على الناس زمان يدعوا الرجل بن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم كانوا يعلمون والذي نفسي بيده لا يخرج منهم أحد رغبة عنها إلا أخلف الله فيها خيراً منه إلا أن المدينة كالكير تخرج الخبيث لا تقوم الساعة حتى تنف المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد وحل شئنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا الحجاب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بقريّة تأكل القرى

فيخرج الله منها كل كافر ومنافق كما جاء في آخر الكتاب في حديث الدجال من كتاب الفتن ثم يهتد لدخول المدينة فتصرف الملائكة وجهه إلى الشام وهناك يقتله عيسى عليه السلام باب لد على ما يأتي باب المدينة تنفي خبثها وتسمى طابة وطيبة قوله هلم إلى الرخاء قال القرطبي من معجزاته صلى الله عليه وسلم لأنه أخبر عن مغيب وقع كما أخبر ويعني بذلك أن الأمصار تفتح ويكثر الخير كما اتفق عند فتح الشام والعراق وغيرهما فترك كثير من خرج من بلاد العرب إلى ما دخل من الخصب في البلاد التي فتحت اتخذها داراً ودعا إليها من كان بالمدينة لشدة العيش بالمدينة ولضعفه فلذلك قال والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وكانت المدينة خيراً من حيث إن الترفه يتعذر بها ويدم بها الاقبال على الدنيا ومن حيث انها اقامة بالمكان الشريف ومحاوره له صلى الله عليه وسلم في حياته ومحاوره لقبره بعد موته فطوبى لمن ظفر بذلك واحسن الله عزاء من لم ينل شيئاً منه قوله الا اخلف الله فيها خيراً منه الخ قال القرطبي كان الخارج عنها زهادة في سكنها اما جاهل بفضل المقام بها واما كافر بها وكل واحد من هذين اذا خرج منها فمن بقي بما من اسلمين خير منه قلت والظاهر ان ذلك ليس خاصاً بزمته صلى الله عليه وسلم ومن خرج منها من الصحابة لم يخرج رغبة عنها بل انما خرج لمصلحة دينية من تعلم او جهاد او غير ذلك قوله حتى تنفي المدينة شرارها الخ اي تخريج قال عياض وكان هذا المختص بزمته لأنه لو يكن يصبر على الهجرة والمقام معه بها الا من ثبت ايمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لان عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد وهذا والله اعلم من الدجال انتفى - ويحتمل ان يكون المراد كلاماً من الزميين وكان الامر في حيوتهم صلى الله عليه وسلم كذلك للسبيل المذكور ويؤيده قصة الاعرابي الكاتبة فانه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الاعرابي وسؤاله الا قاله عن البيعة فليكون ذلك ايضاً في آخر الزمان عند ما ينزل بها الدجال فترجف بأهلها فلا يبقى منافع ولا كافر الا يخرج اليه كاسياً واماماً يذل ذلك فلا في الفتح قال الا يي فان قيل قد استقر بها المنافقون أجيب بأنهم انتفوا بالموت والموت اشد المنفى قوله كما ينفي الكير الخ بكسر الكاف سكوتاً تحتانية وفيه لغة أخرى كوربضم الكا والمشهور بين الناس انه الزن الذي ينفي فيه لكن اكثر اهل اللغة على ان المراد بالكير حانوت الحديد والصانع قوله خبث الحديد الخ الخبث لغتهم المعجمة والموحدة بعد ما مثلثة اي وسخ الذي تخرجه النار والمراد انها لا تترك فيها من في قلبه دغل بل تيزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحديد من جيدة ونسبة التمييز للكبير لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع المميز بها واستدل بهذا الحديث على ان المدينة افضل البلاد قال المصنف لان المدينة هي التي ادخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصارت الجميع في صحائف اهلها ولا تخاف تنفي الخبث أجيب عن الاول بان اهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من اهل مكة فالفضل ثابت للفريقين ولا يلزم من ذلك تفضيل احدي البقتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق والمنافق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وطائفة ثلثي طلبة والزبير وعمار وآخرون وهم من اطيب الخلق فدل على ان المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت قوله أمرت بقريّة الخ اي امرني ربي بالهجرة اليها وسكننا ها قال اول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة كذا في الفتح قلت وعلى الشق الاول ايضاً يحتمل انه حكى بالمدينة الامر السابق الذي وقع بمكة والله اعلم قوله تأكل القرى الخ اي تغلبهم وكنى بأكل عن الغلبة لان الأكل غالب على المأكول ووقع في موطن ابن وهب قلت لما لك ما تأكل القرى قال تفتح القرى وبسطه ابن بطال فقال معناه يفتح اهلها القرى فيأكلون اموالهم ويسبون ذرايعهم قال وهذا من قصص الكفار تقول العرب اكلمنا بلد كذا اذا ظهروا عليها وسبقه الخطيب الى معنى ذلك ايضاً وقال النووي ذكر في معناه وجهين احدهما هذا والآخرون اكلمها وميرتها من القرى المفتوحة واليهما تساق غنائمها وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل ان يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناه ان الفضائل تضهل في جنب عظيم فضلها حتى تتجاوز كون

باب المدينة تنفي خبثها وطابة وطيبة

عد ما قلت والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى الأرجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها
 كما قال ودعوى المحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد امتيت مكة امر القرى قال المذكور المدينة أبلغ منه لأن الأمومة لا تنحى إذا وجبت
 ما هي له امر لكن يكون حق الامراض وفضلها أكثر، كذا في الفتح، **قوله** يقولون يثرب وهو المدينة الخ أي أن بعض المنافقين سميها يثرب اسمها
 الذي يليق بها المدينة وفيه بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين
 وروى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه من سمي المدينة يثرب فليست غفراً لله هي طابة هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث أبي أيوب
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يثرب لهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطيبته
 قال وسبب هذه الكراهة لأن يثرب أما من التشريب الذي هو التزيين والملازمة أو من الثريب وهو الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم
 يحسن الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر أبو اسحق الزجاج في مختصره وأبو عبد الله البكري في معجم ما استعجمها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية بن
 محرز بن عيل بن عيص بن أرم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب ونزل أخوه خيبر خير فسميت به وسقط بعض الأسماء من كلام
 البكري **قوله** أن أعرابياً الخ قال الحافظ لما وقف على اسمه أكان الزمخشري ذكر في ربيع الأبرار أنه قيس بن أبي حازم وهو مشكل لأنه تابعي
 كبير مشهور صحابته هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات فان كان محفوظاً فلعله أخروا فاق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لأبي موسى
 في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري فيجوز أن يكون هو هذا - **قوله** يا أيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري فبايعه على الإسلام وهو
 ظاهر في أن طلبه الأقالمة كان فيما يتعلق بنفسه للإسلام ويحتمل أن يكون في شيء من عوارضه كالهجرة وكانت في ذلك الوقت واجبة ووقع التولي
 على من رجع أعرابياً بعد هجرته ولو كان استقاله من الإسلام لكان قتله على الردة **قوله** وعك بالمدينة الخ الوعك بفتح الواو وسكون المهملة
 وقد تفتح بعده كاف الحشى وقيل ألها وقيل أرا عاها وقال الأصمعي أصله شدة الحر فاطلق على حر الحشى وشدها **قوله** اقلني بيعتي الخ
 ظناً منه أنه يجوز قيا سأل على البيع فان الأقالمة من مكارم الأخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من أقال ناد ما أقال الله عزته
 يوه القيامة **قوله** فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن التين إنما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أقالته لأنه لا يعين على
 معصية لأن البيعة في أول الأمر كانت على أن لا يخرج من المدينة إلا بأذن فخروجه عصيان قال وكانت الهجرة إلى المدينة فرضاً قبل فتح
 مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين مودة لقوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا فَاكْفُرُوا وَلَا يَنْتَهِمُ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى
 يُهَاجِرُوا فَلَمَّا فَتَحَتْ مَكَّةَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ فِي هَذَا أَشْعَارِيَانِ مَبَايِعَةُ الْأَعْرَابِ الْمَذْكُورِ كَانَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ، وفي عمدة القاري
 فان قلت لما قال الأعرابي اقلني لم يقله قلت لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام ولا لمن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك الهجرة
 ويذهب إلى وطنه وهذا الأعرابي كان من هاجر وبايع النبي صلى الله عليه وسلم على المقام عندك قال عياض ويحتمل أن بيعته كانت بعد الفتح و
 سقوط الهجرة إليه وإنما بايع على الإسلام وطلب الأقالمة فلم يقله وقال ابن بطال والدليل على أنه لم يرد إلا رد عن الإسلام أنه لم يرد حل ما
 عقد إلا بما وافقه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان خروجه عن المدينة خروجاً عن الإسلام لقتله حين ذلك ولكنه خرج عاصياً ورأى أنه
 معدن ولم ينزل به من الحشى ولعله لم يعلم أن الهجرة فرض عليه وكان من الذين قال الله تعالى فِيهِمْ دَاجِلٌ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى
 رَسُولِهِ فان قلت ان المنافقين قد سكنوا المدينة وما توافيها ولم تنفهم قلت كانت المدينة دارهم أصلاً ولم يسكنوها بالإسلام ولا حُبَّاله و
 إنما سكنوها لما فيها من أصل معاشهم ولم يرد على الله عليه وسلم بضرب المثل إلا من عقد للإسلام راعياً فيه ثم خبت قلبه، أم **قوله** فخرج
 الأعرابي الخ أي من المدينة راجعاً إلى البلد من غير إذنه صلى الله عليه وسلم **قوله** كالكثير الخ جعل مثل المدينة وما يصيب ساكنيها من الجمل
 البلاء كمثل الكثير وما يوقد عليه في النار فيميز به الخبيث من الطيب فيذهب الخبيث ويبقى الطيب فيه أركى ما كان واخلف كما في زمان عمر

وينصع طيبها وحل ثنا عبد الله بن معاذ العنبري قال نا ابي قال ناشعة عن عدى وهو ابن ثابت سمع عبد الله بن زيد
عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انها طيبة يعني المدينة وانها تنفع الخبيث كما تنفع لنا رخت الفضلة
حل ثنا قتيبة بن سعيد وهاذا بن السري وابوبكر بن ابي شيبة قالوا نا ابوالاحوص عن سماك عن جابر بن سمرق قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله سمي المدينة طابة **حل ثنا** محمد بن حاتم وابراهيم بن دينار قالنا حاجاج بن
محمد قال وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريح قال اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن ابي
عبد الله القراط انه قال اشهد على ابي هريرة انه قال قال ابو القاسم صلى الله عليه وسلم من اراد اهل هذه البلدة بسوء يعني المنة
اذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** محمد بن حاتم وابراهيم بن دينار قالنا حاجاج **وحل ثنا** محمد بن رافع وقال نا
عبد الرزاق جميعا عن ابن جريح قال اخبرني عمر بن يحيى بن عمار انه سمع القراط وكان من اصحاب ابي هريرة يزعم انه سمع ابا هريرة
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهلها بسوء يريد المدينة اذابه الله كما يذوب الملح في الماء قال ابن حاتم وحل
ابن يحيى بدل قوله بسوء شرا **حل ثنا** ابن ابي عمر قال نا سفيان عن ابي هريرة عن موسى بن ابي عيسى قال وثنا ابن ابي
عمر قال نا الدار او روى عن محمد بن عمر جميعا سمعا ابا عبد الله القراط سمع ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنا**
قتيبة بن سعيد قال نا حاتم يعني ابن اسماعيل عن عمر بن نبيه قال اخبرني دينار القراط قال سمعت سعد بن ابي وقاص
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهل المدينة بسوء اذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** قتيبة
قال نا اسمعيل يعني ابن جعفر عن عمر بن نبيه الكعبى عن ابي عبد الله القراط انه سمع سعد بن مالك يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بمثله غير انه قال بد هو او بسوء **وحل ثنا** ابوبكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن موسى قال نا اسامة بن زيد
عن ابي عبد الله القراط قال سمعت يقول سمعت ابا هريرة وسعدا يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك لاهل المدينة في مدتهم
وساق الحارثي في من اراد اهلها بسوء اذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** ابوبكر بن ابي شيبة قال نا وكيع عن هشام بن

باب تحريم ارادة اهل المدينة بسوء
وان من ارادهم بسوء اذابه الله

باب ترغيب الناس في سكنة المدينة عند فتح الامصار

ابن الخطاب رضى الله عنه فانه اخرج اهل الكتاب اظهر العدل والاحسان وفي التنزيل اشارة الى هذا التأويل في حق الحق والباطل من جهة
التمثيل فاما الزيد فهدب جفاه واما ما ينفع الناس فيكثر في الارض كذلك يضرب الله الامثال **قوله** وينصع طيبها الخ طيبها مرفوع على
الفاعلية وهو التشديد وينصع بفتح الياء والصاد المهملة اي يصفر ويخلص ويتميز والناصع الصافي الخالص منه قوله ناصع اللون اي صافيه
وخالصة ومعنى الحديث انه يخرج من المدينة من لم يخلص ايمانه ويبقى فيها من خلس ايمانه قال اهل اللغة يقال نصع الشيء ينصع بفتح الصاد فيها نصوعا
اذا خلس ووضع والناصع الخالص من كل شئ قال ابن المنير ظاهر الحديث ذكر من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة
وسكنوا غيرها من البلاد وكذا من بعدهم من الفضلاء والحوباب ان المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها كما فعل الاعرابي المذكور واما
المشار اليهم فاما خرجوا المقاصد صحيحة كتنشيد العلم وفتح بلاد الشرك والمراطة في الثغور جهاد الاعلاء وهو مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل
سكنائها **قوله** انها طيبة الخ هو بوزن شبيهة غير منصرف تأنيث الطيب بفتح الطاء وسكون الياء لغة في الطيب يقال لها طابة ايضا قال الفتح
والطاب الطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارته تربتها وقيل لطيبها لسكنائها وقيل من طيب العيش بها قال بعض اهل
العلم وفي طيب ترابها وهو ما دليل شاهد على صحة هذه التسمية لان ما قلنا مما يجب من تربتها وحيطانها داخلة طيبة لا اتحاد توجد في غيرها
وللمدينة اسماء غير ما ذكر حتى قال بعض اهل العلم بلفظ ان لها اربعين اسما **قوله** ان الله سمي المدينة طابة الخ فيما استحباب تسميتها طابة وليس فيه
انما لا تسمى بخبره قاله النووي رحمه الله **باب** تحريم ارادة اهل المدينة بسوء وان من ارادهم بسوء اذابه الله **قوله** اخبرني عبد الله بن
عبد الرحمن بن يحيى الخ قال النووي هكذا صوابه اخبرني عبد الله بن عمر بن العيين مكيرو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومعظم نسخ المغاربة ووقع في بعضها
عبد الله لضم العين مصغرو وهو غلط ويحسن بكسر النون فتحها سبق بيان قريبا في باب الترغيب في سكنة المدينة والقراط بالطاء المعجمة منسوب
الى القراط الذي يدعى به قال ابن الرواحم لانه كان يبيعه واسم ابي عبد الله القراط هذا دينار وقل سماه في المراتب التي بعد هذه في حديثه عن سعد
ابن ابي وقاص رضى الله عنه **قوله** من اراد اهل هذه البلدة الخ قيل يحتمل ان المراد من ارادها غازيا مغيرا عليها ويحتمل غيره لك وقد سبق
بيان هذا الحديث قريبا في ابواب السابقة **قوله** بد هو او بسوء الخ على الشك والدهم بفتح الدال المهملة واسكان الملهو اي بغائلة امير عظيم
والله اعلم **باب** ترغيب الناس في سكنة المدينة عند فتح الامصار **قوله** عن هشام بن عروة عن ابيه الخ هو عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير

باب فضل أهل

باب فضل الصلاة بحجبة وكلمة والمدينة

عن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة **وحل ثنا** زهير بن حرب وعجلون بن محمد بن مثنى قال لا نا يحیی بن سعيد عن عبد الله بن ح قال وحديثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا عبد الله بن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة ومنبري على الحوض **وحل ثنا** عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا سليمان بن بلال عن عمر بن يحيى عن عباس بن سهل الساعدي عن أبي حميد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وساق الحديث وفيه ثم قبلنا حتى قد منا وادي القري فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مسرع فمن شاء منكم فليسر معي من شاء فليمكث فخرجنا حتى اشرقنا على المدينة فقال هذه طابة وهذا احد وهو جبل يحبنا ونحبه **وحل ثنا** عبد الله بن معاذ قال نا ابي ناقة بن خالد عن قتادة قال نا انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدا جبل يحبنا ونحبه **وحل ثنا** عبد الله بن عمر القواريري قال حدثني حرمي بن عمار قال ناقرة عن قتادة عن انس قال ناظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى احد فقال ان احدا جبل يحبنا ونحبه **وحل ثنا** عمر الناقدي وزهير بن حرب اللفظ العرجي نا سفين بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا

قال الزهري في جوابه انها سبب قوى يوصل اليها على وجه آخر من بقية الاسباب او هي سبب لروضة خاصة اجل من مطلق الدخول والتمتع فان اهل الجنة يتفادون في منازلها بقدر ما لهم او هو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة هذا يحصل أو له العلماء في هذا الحديث وقال في المواهب يحتمل الحقيقة بان يكون ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بانه من الجنة مقتطعا منها كما جاء في الحجر الأسود وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وان من لازم ذكر الله في مسجد هاتل به الى روضة الجنة وسقى يوم القيامة من الحوض، واستدل به على ان المدينة افضل من مكة لانه ثبت ان الارض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس احدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن خزيمة قوله انها من الجنة عجاذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ان لك الا تجزع فيها ولا تعري وانما المراد ان الصلوة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من ايام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم لو ثبت انه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها افضل مما بعد لزعم ان يقولوا ان الحقيقة افضل من مكة ولا قال به، كذا في الفقه قلت والحق ان كونه روضة حقيقة بحيث ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة لا يستلزم ترتيب احكام الجنة وآثارها عليه في الحالة الراهنة كما زعمه ابن خزيمة وغيره والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** ومنبري على حوضي الخ اي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال اكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة والاو لا ظهره وقيل معناه ان قصد منبره والحضور عند ملازمة الاعمال الصالحة يورد صاحبه الحوض ولتقضى شربه منه والله اعلم **باب فضل احد قوله** حتى قد منا وادي القري الخ هي مدينة قديمة بين المدينة والشام **قوله** يحبنا ونحبه الخ قد سبق بيان هذا الحديث قريبا فراجع **باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة قوله** صلوة الخ التذكير للوحدة اي صلوة واحدة **قوله** في مسجدى هذا الخ اي مسجد المدينة النبوي والمسجد قبله وغيره قال النووي ينبغي ان يحصر المصلي على الصلوة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد لان التضييق انما ورد في مسجد وقد كره بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صح النووي انه يعبر بجميع الحرم ووافقه السبكي وغيره على الاختصاص بذلك الموضع واعتضده ابن تيمية واطال فيه والمحبت الطبري واوردا آثارا استدكها وبأنه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث انما هي لاجراء غيره من المساجد المنسوبة اليه عليه السلام وبأن الامام والكاتب سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية وقال لانه عليه السلام اخبر بما يكون بعده وزويت له الارض فعلم بما يحدث بعد ولو لا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون ان يستزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكروا ذلك عليه مما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه انه لما فرغ من الزيادة قال لو انتمى الى الجنة وفي رواية الى ذي الحليفة لكان الكل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد زيد كان الكل مسجدى وفي رواية لو بني هذا المسجد الى صنعاء كان مسجدى، هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم والله اعلم، وقال الشيخ بد الدين العيني ما حاصله انه اذا اجتمع الاسم والاشارة كما في قوله صلى الله عليه وسلم مسجدى هذا هل تغلب الاشارة او الاسم فيه خلاف فمال النووي الى التغليب

افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وحديثي محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدانا وقال ابن رافع نا
عبد الرزاق قال نا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا
خير من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وحديثي اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر الحمصي قال

الاشارة واما مذهبننا فالذي يظهر من قولهم ان الاسم يليب الاشارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله افضل من الف صلاة
قال عياض المعنى انها تزيد على الف صلاة والله اعلم بقدر تلك التريادة قال الابي وكان يحنوا ابو عبد الله يحيى انه كان يقال ان هذا مع اتحاد
المصلي فلا يقال مثلاً ان صلاة زيد الظهريه افضل من صلاة علي بن ابي طالب الظهريه سجدة الكوفة وقرره بان صلاة مطلق والمطلق يصدر
بصورة قال قولنا مطلق لاينا في ما ذكره ابن عبد السلام من العموم القرض والنقل ولاش حديث رواه ابن ماجه من رواية زيد بن ابي الهيثم
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلوته في مسجد اقبيل بخمس وعشرين صلاة وصلوته في المسجد
الذي يجمع فيه بخمس مائة صلاة وصلوته في المسجد الاقصي بخمسين الف صلاة وصلوته في مسجدى بخمسين الف صلاة وصلوته في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة وفيه ابو الخطاب الدمشقي يحتج الى الكشف كذا في عمدة القاري وفي شرح المشكوة رواه ثقات الا ان ابا الخطاب الدمشقي
لو يحضر في المكان تزجته ولو يخرج له احد من اصحاب الكتب الستة الا ابن ماجه كذا قاله المتأخرى وقال الذهبي ابو الخطاب ليس بمشهور
وقال الشيخ ابن حجر العسقلاني مجهول نقله ميرك وقال ابن حجر قيل انه حديث منكر لانه مخالفت لما رواه الثقات وقد يقال يمكن الجمع بينه
وبين ما روى بان روايته من صلاة الجمعة تعدل صلاة المنقر بخمس او سبع وعشرين نخل على ان هذا كان اولا ثم زيد هذا المقدار في المسجد
الذي تقام فيه الجمعة وكذا ما جاء ان صلاة في المسجد الاقصي بألف في سائر المساجد صلاة يسجد عليه السلام بالف صلاة في المسجد الاقصي
اولاً ثم زيد فيها ما جعل الاول خمسين الف في سائر المساجد والثاني خمسين الف في الاقصي ومسجد مكة بمائة الف فلاتنا في بين الروايات
المختلفة في التضعيف لاحتمال ان حديث الاقل قبل حديث الاكثر تفضل الله بالاكثراً شيئاً بعد شيء ويحتمل ان يكون تفاوت الاعداد لتفاوت
الاحوال قوله الا المسجد الحرام قال ابن بطال يجوز في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه مساو للمسجد المدينة اوفاضلاً او مفضلاً
والاول ابرج لانه لو كان فاضلاً او مفضلاً لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المساواة انه في نفسه وكأنه لم يقف على دليل الثاني وقد أخرجه
الامام احمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من الف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في غيره وفي رواية ابن حبان وصلوة في ذلك افضل من
مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه احتفظ وأثبت ومثله لا يقال بالرواية في ابن حبان
من حديث جابر مرفوعاً صلاة في مسجدى افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة فيما سواه
وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه فلهذا الاول معناه فيما سواه الا المسجد الحرام وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال السادة
ثقات لكنه من رواية عطية في ذلك عنه قال ابن عبد البر جاز ان يكون عند عطية في ذلك عنهما وعنه ذلك بحله اهل العلم بالحديث ويؤيد ان
عطاء امام واسع الرأية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير وروى البراء والطبراني من حديث ابن ابي الدرع ارفعه الصلاة في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلوة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة قال البراء اسناده حسن، فوضي ذلك ان السناد
بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يرد على تاويل عبد الله بن رافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم
ابن رافع عن ناويل هذا الحديث فتان معناه فان الصلاة في مسجدى افضل من الصلاة في بيت المقدس بل لا يرد في بيت المقدس
الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسعين صلاة وحسبك بقول يروى الى هذا
ضعفاً قال وزعم بعض اصحابنا ان الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتمل برواية سليمان بن عتيق عن
ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه وتعتب بان المحفوظ بهذا الاسناد بلفظ صلاة في المسجد الحرام
افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانما فضله عليه بمائة صلاة وروى عبد الرزاق عن ابن جريح قال اخبرني سليمان بن عتيق
وعطاء عن ابن الزبير انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير الى مسجد المدينة وللنساء من رواية موسى
الجعفي عن نافع عن ابن عمر لا يزيد هذا ولفظة كلفظ ابي هريرة وفي آخره الا المسجد الحرام فانه افضل منه بمائة صلاة هكذا في النسخ ولكن
قال في المرقاة قد روى احمد والبرار وصحاح ابن حبان من حديث حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال

فصل الصلاة في المساجد الثلاثة وما في غيرها من تكبيراتها

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجدى هذا افضل من اربع صلوات في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام افضل من الصلوة في مسجدى هذا بمائة الف صلوة واسناده على شرط الشيخين ولما صححه ابن عبد البر من ائمة المالكية قال انه الحجة عند التنازع وقال ايضا انه حديث ثابت لا مطعن فيه لاحد الا المتعسف لا يرجع على قوله في حبيب المعلوم وقد كان الامام احمد يمدحه ويوثقه ويثني عليه وكان ابن مهدي ويزيد بن زريع وحماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم يروون عنه وهم ائمة علماء يقتدى بهم وبقيته رجال استأده ائمة ثقات ومنهم من علمه بالاختلاف على عطائه لان قوما يروونه عنه عن ابن الزبير وآخرين عنه عن ابن عمر وآخرين عنه عن جابر ومن العلماء من يجعل مثل هذا علة في الحديث وليس كذلك لانه يمكن ان يكون عند عطائه عن هؤلاء جميعهم بل هو الواقع وروى ابن زنجويه بلفظ الا المسجد الحرام فانها تعدل مائة الف صلوة في مسجد المدينة وصح عن عسمر قال ابن حزم بسند كالشمس في الصحة انه قال صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلوة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشرنا آنفا انه لا منافاة بين الزائد الناقص والله اعلم وفي حديث الباب دليل على تفضيل مكة قال لبي واختاره ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله واحقر ابن رشد بان الله سبحانه وتعالى جعل بها قبلة الصلوة وكعبة الحج وبانه صلى الله عليه وسلم جعل لها مزية بحريم الله سبحانه اياها بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وقد جمع اهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولم يجعروا على وجوبه على من صاد بحرم المدينة ورأى جماعة ان تغليظ الحد وفي حرم مكة بحرمته ولا تقام فيه لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا ولم يقل ذلك احد في حرم المدينة واذا كان تفضيل البقعة ليس لذاتها وانما هو لتضعيف الحسنات السيئات بها وكان الذنب في حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة كان ذلك دليلا على فضلها عليها قال ولا حجة في الاحاديث المرغية في سكنى المدينة على فضلها عليها قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة مرجوحة وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من اصحابه لكن المشهور عن مالك واكثر اصحابه تفضيل المثل واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها قال ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا بقاوم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث ابي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الجراح قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزرة فقال والله انك لخير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولو اني اخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح اخرجه اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدل عنه والله اعلم وقد رجح عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فحكي الاتفاق على انها افضل البقاع وتعقب بان هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يترتب عليه الفضل للمباين واجاب القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد الصحف على سائر الجلود وقال النووي في شرح المذهب لو اراهنا بنقلنا في ذلك ام - وكذا قال السروجي من الحنفية لم نجد من تعرض لهذا في مذهبتنا ولكن في الدار المختارة ومكة افضل منها (اي المدينة) على التراجيح الا ما ضم اعضاءه عليه الصلوة والسلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي ام وقال في اللباب الخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فما ضم اعضاءه الشريفة فهو افضل ليقع الارض بالاجماع - ام - قال شارحه وكذا في الخلاف في غير البيت فان الكعبة افضل من المدينة ما عدا الضريح الا قدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفضيل الارض على السماوات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاية بعضهم عن اكثر من خلق الانبياء بها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الارض فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم اعضاء الانبياء للجمع بين قول العلماء كذا في المختار وقال الخطابي ابن تيمية فتنافوا ما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا اكرم عليه منه واما نفس التراب فليس هو افضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة افضل منه ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه احد اليه ولا وافقه احد عليه والله اعلم وقال في موضع آخر من فتاواه واما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلم احد من الناس قال انها افضل من المسجد الحرام والمسجد النبوي او المسجد الاقصي الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه احد فيما علمناه ولا حجة عليه بل يدن النبي صلى الله عليه وسلم افضل من المساجد انا ما منه خلق او ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو افضل ان يكون ما منه خلق افضل فان احدا لا يقول ان بدن عبد الله ابيه افضل من ابدان الانبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه المغمرق

فضل مكة والمدينة وإيهما افضل من الآخر أو قال العلماء في تفضيل القبر الشريف

كافروا إبراهيم خليل الرحمن ابوه أذكروا النصوص الدالة على تفضيل المساجد المطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت الخلقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام - أم - قلت وفي المواهب شرحه واجمعوا على أن الموضع الذي ضمنه أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم أفضل بقاع الأرض حتى موضع الكعبة كما قاله ابن عساكر والباقي أبو الوليد سليمان ابن خلف الحافظ الفقيه والقاضي عياض معبراً بقوله موضع قبره والظاهر أن المراد جميع القابر لا خصوص ما لا في الجسد الشريف لأنه يقال عرفاً للقبر ضمن الأعضاء ويؤيد ذلك قول القائل في قصيدة أولها، دار المحبيل حتى إن تمواها " إلى أن قال -

جزم الجميع بأن خير الأرض ما + قد حاط ذات المصطفى وحوها

ونعزل قد صدقوا بساكنها علت + كالنفس حين زكت زكى ما واهها

بل نقل التاج السبكي كما ذكره السيد السهمودي في فضائل المدينة عن ابن عقيل الحنبلي أنها أي البقعة التي قبر فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من العرش وصرح الفاكها في تفضيلها على السماوات ولفظه وأقول أنا وأفضل من بقاع السماوات أيضاً قال ولما أرم من تعرض لذلك بالنص عليه والذي اعتقده أن ذلك لو عرض على علماء الأمة لم يختلفوا فيه وقد جلد أن السماوات شرفت بمواطئ قدميه بل لو قال قائل أن جميع بقاع الأرض أفضل من جميع بقاع السماء لشرفها كونه صلى الله عليه وسلم حالاً فيها لم يعبد بل هو عند الظاهر المتعين أنه كلام الفاكها في وحكاية أي تفضيل الأرض على السماء بعضهم عن أكثر من العلماء الخلق الأنبياء منها ودفنهم فيها لكن قال النووي والجمهور على تفضيل السماء على الأرض أي ما عدا ما ضمن الأعضاء الشريفة فانها أفضل إجماعاً بل قال البرماوي عن شيء السراج البليغ الحق أن مواضع أجساد الأنبياء وأرواحهم أشرف من كل ما سواها من الأرض والسماء ومحل الخلاف غير ذلك انتهى، وقال بعض العلماء سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرأيد في البقعة التي أخذ منها ترابه عند الخلق روى ابن عبد البر في آخر تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موقفاً وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة جابر بن عبد الله الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة أن صح ذلك والله أعلم - وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء نعم قد يقال تفضيلها على الكعبة والعرش والكرسي إنما ثبت بعد منه فيها لشرفها به لا قبله لأنها حيث لا يس فيها إلا أنها جزء من الكعبة مجرد فلا يزيد على بقية أجزائها إلا أن يقال أعداءه الذين صلى الله عليه وسلم فيها اقتصر منيتها على بقية الأجزاء قبل دفنه فيها أيضاً وهل البقعة المذكورة أفضل من منزله عليه الصلوة والسلام في الجنة أو منزله فيها أفضل كما يسبق إلى الفهم وقد يقال هذه أفضل ما دمر فيها فأذا صار في الجنة صار منزله أفضل وقد يقال يجوز أن يكون هذه منقولة من منزله في الجنة أو ينقل إليها فلها حكمه فليتأمل - وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله أن الأماكن والأزمان كلها متساوية ويفضل أن يقع فيها من الأعمال لا بصفة قائمة فيها ويرجع تفضيلها إلى ما ينيل أي يعطي الله العباد فيها من فضله وكرمه والتفضيل الذي فيها هو أن الله موجود على عباده بتفضيل أحوالهم فيها قال وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه انتهى لمختصاً لكن تعقبه تلميذ الشهاب القرافي بما تقدم نقل محصله قريباً في كلام الحافظ، وكذا تعقبه الشيخ تقي الدين السبكي بما حاصله أن الذي قاله لا ينفى أن التفضيل للأمر أخيراً أي الأمانة والأمانة وإن لم يكن على أن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة وله عند الله من المحبة وسأكنه ما نقصر العقول عن أدراكه وليس ذلك لمكان غيره فكيف لا يكون أفضل والحال أنه ليس محل عمل لنا لأنه ليس مسجداً ولا له حكم المسجد بل هو مستحق أي حق للنبي صلى الله عليه وسلم وأيضا وجه آخر فهو تكون الأعمال مضاعفة فيه باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم حتى كما تقرر وأنه يصل في قبره بأذان وإقامة وإن أعماله مضاعفة فيه أكثر من مضاعفة عمل كل أحد فلا يختص التضعيف بأعمالنا نحن أي الأمة قال السبكي ومن فهم هذا انشرح صدره لما قاله القاضي عياض تبعاً للباقي وابن عساكر من تفضيل ما ضمنه أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم باعتبارين أحدهما باعتبار ما قيل أن كل أحد من في الموضع الذي خلق منه ولذا اشكل قول ابن عباس أصل طينته صلى الله عليه وسلم من سرة الأرض بمكة يعني موضع الكعبة وأجاب في العوارف بأن الماء أي الذي كان عليه العرش لما توجه رمي الزيد إلى النواحي فوقع طينة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والثاني تنزل الرحمة والبركات عليه وإقبال الله تعالى قال السهمودي والرحمات النازلات بذلك ليعم فيضها الأمة وهي غير متناهية لدوام ترقيتها صلى الله عليه وسلم فهو منبع الخيرات انتهى، ولا نسلم أن الفضل للمكان لذاته ولكن لأجل من حل فيه صلى الله عليه وسلم انتهى، قال

الخفايح في شرح الشفاء وهما بحث وهو البقعة التي ضمت اليه العظم اذا كان افضل من سائر البقاع يلزم ان يكون المدينة افضل من مكة بالنزاع لان المدينة هي تلك البقعة مع زيادة وزيادة الخير خيرة فكيف يتصور الخلاف بينهم على هذا بل نقول المدينة بعد هجرة صلى الله عليه وسلم اليها واقامته بها افضل مكة حيث ان شرف المكان بالمكن فلا بد من تحرير الخلاف حتى يقام عليه الدليل قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد نقلت خلاصة ما وجدت في كتب القوم مما انتهى اليه على هذه المسئلة الخطيرة وليس لي على ان يجتزأ على المتكلم في امثال هذه المضائق فان الكلام في مثل هذا يحتاج الى العلم بحقائق الامور ومقارير الفضائل والمزايا التي لا تعرف الا بالوحى الالهى ولا يجوز لاحد ان يتكلم فيها بلا علم وبصيرة ولكنى انبهك على ان سبب المفاضلة بين الامانة والامانة والبقاء عند الشرع ليس منحصرا في الاعمال والاحوال التي تقع فيها كما زعمه ابن عبد السلام وغيره بل قد تكون هذه المفاضلة بينها لتفاوتها في صفاتها النفسية في العلم والكم المحيط كما افاد شيخ شيخنا قاسم العلوم والخيرات قدس الله روحه في مصنفاته وقد بسط الكلام على هذه المسئلة الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله اطال النفس فيه جددا وحاصله ان الله سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق والاختيار من المخلوقات قال الله تعالى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وليس المراد ههنا بالاختيار الارادة التي يشير اليها المتكلمون بانه الفاعل المختار وهو سبحانه كذلك ولكن ليس المراد بالاختيار ههنا هذا المعنى وهذا الاختيار داخل في قوله يخلق ما يشاء فان المشية هي الاختيار وانما المراد بالاختيار ههنا الاجتناب والاصطفاء فهو اختيار بعد الخلق والاختيار العام اختيار قبل الخلق فهو امره واسبق وهذا اخص وهو متأخر فهو اختيار من الخلق والاول اختيار للخلق واصح القولين ان الوقت الثامن على قوله تعالى وَيَخْتَارُ ويكون ما كان كرهه الخيرة نقيض اى ليس هذا الاختيار اليه بل هو الى الخلق وحده فكما هو المتفرد بالخلق فهو المتفرد بالاختيار منه فليس لاحد ان يخلق ولا يختار سواه فانه سبحانه اعلم بما وقع اختياره ومحال رضاه وما يصح للاختيار مما لا يصح له وغيره لا يشركه في ذلك بوجه وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل الى ان ما في قوله تعالى مَا كَانَ كَرِهًا خَيْرٌ لَهُ مَوْصُولَةٌ وَهُوَ مَفْعُولٌ وَيَخْتَارُ اى ويختار الذى له الخيرة وهذا باطل من وجوه ثلثة اولها بعد كلام طويل ومن هذا اختياره سبحانه وتعالى من الاماكن والبلدان خيرا واشرفها وهو البلد الحرام فانه سبحانه اختاره لنبيه وجعله مناسك لعباده ووجب عليه الايمان اليه من القرب البعد من كل فج عميق فلا يدخلونه الا متواضعين متخشعين متذللين كاشفة رؤسهم متجودين عن لباس اهل الدنيا وجعله حرمًا آمنا لا يسفك فيه دم ولا تعضل به شجرة ولا ينفر له صيل ولا يخلطه خلل ولا يلتقط لقطته للتملك بل للتعريف ليس الا وجعل قصده مكفرا لما سلف من الذنوب ماحيا للاوزار حاطا للخطايا قال فلولا يكن البلد الامين خير بلاد واحبها اليه ويختاره من البلاد لما جعل عرسا مناسك لعباده فرض عليه مقصدها وجعل ذلك من اكد فرض الاسلام واقصده في كتابه العزيز في موضعين منه فقال تعالى وَلَهُذَا الْبَلَدِ الْآمِنِ وَقَالَ تَعَالَى لَا أَقْسَرُ بِهَا الْبَلَدَ وَلَيْسَ عَلَى وَجْهِ الارض بقعة يجب على كل قادر السعي اليها والطواف بالبيت الذى فيها غيرها - ولذلك كان شد الرحال اليه فرضا وغيره ما يستحب ولا يجب ومن خصائصها كونها قبلة لاهل الارض كلها فليس على وجه الارض قبلة غيرها ومن خواصها ايضا انه يحرم استئصالها واستدبارها عند قضاء الحاجة دون سائر بقاع الارض ومن خصائصها انها لا يجوز دخولها لغير اصحاب الجواهر المتكررة الا باحرام وهذه خاصية لا يشاركها فيها شئ من البلاد قال وقد ظهر سر هذا التفضيل والاختصاص في اجتذاب النفوس وهوى القلوب وانحطافها ومحبتها لهذا البلد الامين فحذبه للقلوب اعظم من جذب المغناطيس للحديد فهو الاول يقول القائل سه محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس افئدة الرجال ولهذا اخبر سبحانه انه مثابة للناس ما يتيوبون اليه على تعاقب الاعوام من جميع الاقطار ولا يقضون منه وطرا بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا له اشتياقا ثم قال فكل ما اضافته الرب تعالى الى نفسه فله من المنزلة والاختصاص على غير ما اوجب له الاصطفاء والاجتناب ثم ليسوه بهذه الاضافة تفضيلا آخر وتخصيصا وجلالة زيادة على ماله قبل الاضافة ولم يوفق لفهم هذا المحض من سوي بين الاعيان والافعال والازمان والاماكن وزعم انه لامزية لشيء منها على شئ د انما هو مجرد الترجيح بلا مرجح وهذا القول باطل باكثر من اربعين وجها قد ذكرت في غير هذا الموضع ويكفي تصور هذا المذهب الباطل في فساد فان مذهبا يقتضيه ان يكون ذوات الرسل كذوات اعدائهم في الحقيقة وانما التفضيل بامر لا يرجع الى اختصاص بالذوات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها وكذلك نفس البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة منزلة البتة وانما هو لما يقع فيها من الاعمال الصالحة فلا منزلة لبقعة البيت والمجدل الحرام ومنى وعرفة والمشاعر على ما يلقى بقعة سميتها من الارض وانما التفضيل باعتبار ما خارج عن البقعة لا يعود اليها ولا الى وصف قاربها والله سبحانه وتعالى قد رد هذا القول الباطل بقوله تعالى قَدْ أَفْضَلْنَا مَا نَعْلَمُ لَكَ الْفَوْزَ وَلَئِنْ تَوَلَّيْتَ

مِثْلَ مَا أَوْفَى دُسُّلُ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ أَيْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ هَلَا وَلَا صَالِحًا لِحَالِهِمْ رِسَالَتُهُ بَلْ لَهَا هَالُهَا مَحْصُوتُهُ لَا تَلِيْقُ إِلَّا بِهَا وَلَا تَصِلُ إِلَّا لَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا الْحَالِ مِنْكُمْ وَلَوْ كَانَتْ الذِّمَاتُ مُتَسَاوِيَةً كَمَا قَالَ هُوَلَاءُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِثْلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ أَيْ هُوَ سَجَانُهُ أَعْلَمُ مِنْ يَشْكُرُهُ عَلَى نِعْمَتِهِ فَيَخْتَصُّهُ بِفَضْلِهِ وَعَيْنٌ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَشْكُرُهُ فَلَيْسَ كُلُّ مَحَلٍّ يَصِلُ لَشُكْرِهِ وَاحْتِمَالُ مَنَّتِهِ وَالتَّخْصِصُ بِكَرَامَتِهِ فِذِّمَاتٍ مَا اخْتَارَهُ اصْطِفَاهُ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْأَشْخَاصِ وَغَيْرِهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى صِفَاتٍ وَأُمُورٍ قَائِمَةٍ بِهَا لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا وَلَا جُلُهَا اصْطِفَاهَا اللَّهُ وَهُوَ سَجَانُهُ الَّذِي فَضَّلَهَا بِتِلْكَ الصِّفَاتِ خَصَّهَا بِالْإِخْتِيَارِ فَمِنْ خَلْقِهِ وَهَذَا اخْتِيَارُهُ وَبِذَلِكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وَمَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَ رَأْيِ يَتَقَبَّضُ بِمَا كَانَ الْبَيْتُ الْحَرَامُ مَسَاجِدَ لِسَائِرِ الْأَمْكِنَةِ وَذَاتِ الْحُجُرِ الْأَسْوَدِ مَسَاجِدَ لِسَائِرِ حُجُرِ الْأَرْضِ فَذَاتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَاجِدَ لِسَائِرِ الْأَمْكِنَةِ لِذَلِكَ غَيْرُهُ وَأَمَّا التَّفْضِيلُ فِي ذَلِكَ بِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ الذِّمَّاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِهَا وَهَذَا الْأَقْوَالُ وَاشْتِمَالُهَا مِنَ الْجَنَائِيَّاتِ الَّتِي جَنَاهَا الْمُسْكِنُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَنُسُوبُهَا إِلَيْهَا وَهِيَ بَرِيَّةٌ مِنْهَا وَلَيْسَ مَعَهَا كَثْرٌ مِنْ اشْتِرَاكِ الذِّمَّاتِ فِي أُمُورٍ عَامَةٍ وَذَلِكَ لَا يُوْجِبُ تَسَاوِيَهَا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْمُخْتَلَفَاتِ قَدْ اشْتَرَكَتْ فِي أُمُورٍ عَامَةٍ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَمَا سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ ذَاتِ الْمَسْكِ وَذَاتِ الْبَوْلِ أَبَدًا وَلَا بَيْنَ ذَاتِ الْمَاءِ وَذَاتِ النَّارِ أَبَدًا وَالتَّفَاوُتُ الْبَيْنَ بَيْنَ الْأَمْكِنَةِ الشَّرِيعَةِ وَاصْطِفَايَهَا وَذَاتِ الْفَاضِلَةِ وَاصْطِفَايَهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذَا التَّفَاوُتِ بِكَثِيرٍ فَبَيْنَ ذَاتِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِرْعَوْنَ مِنَ التَّفَاوُتِ أَكْثَرُ مَا بَيْنَ الْمَسْكِ وَالرَّجِيعِ وَكَذَلِكَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ نَفْسِ الْكَلْبَةِ وَبَيْنَ بَيْتِ السُّلْطَانِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا التَّفَاوُتِ أَيْضًا بِكَثِيرٍ فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْبَقْعَتَانِ سَوَاءً فِي الْحَقِيقَةِ وَالتَّفْضِيلُ بِاعْتِبَارِ مَا يَقَعُ هُنَاكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَذْكَارِ وَالِدَعَوَاتِ وَلَمْ نَقْصِدْ اسْتِيفَاءَ الرَّدِّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُرْدُودِ وَالْمُرْدُودُ وَإِنَّمَا قَصْدُنَا تَصْوِيرُهُ إِلَى اللَّبِيبِ الْعَادِلِ الْعَاقِلِ الْخَاطِمِ لَا يَعْصِيَا اللَّهُ وَعِبَادُهُ بَعِيرَةً شَيْئًا وَاللَّهُ سَجَانُهُ لَا يَخْصُصُ شَيْئًا وَلَا يَفْضُلُهُ وَيَرْجِعُهُ إِلَّا مَعَهُ يَخْصُصُ تَخْصِصَهُ وَتَفْضِيلُهُ نَعْمَ هُوَ مَعْطَى ذَلِكَ الْمَرْجِعِ وَوَاهِبُهُ فَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُ ثُمَّ اخْتَارَهُ بَعْدَ خَلْقِهِ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ اخْتَارَهُ مَا رَدَّاهُ مِنْ تَخْصِصِ كَلَامِهِ، وَإِذَا تَمَهَّلَ هَذَا فَقَوْلُكَ أَنَّ الْكَلْبَةَ الشَّرِيعَةَ هِيَ أَشْرَفُ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَأَفْضَلُهَا عَلَى الْأَطْلَاقِ بِحَسَبِ صِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا وَهَذَا لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ بَقْعَةً أُخْرَى مِنَ الْأَرْضِ أَفْضَلَ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ مَا يَعْزُضُ لَهَا مِنْ أُمُورٍ وَاحْوَالٍ خَارِجَةٍ عَنْ نَفْسِ ذَاتِهَا كَحُيَوانٍ أَفْضَلَ مِنَ الْخَلَائِقَاتِ وَنَزُولِ أَشْرَفِ الْكَلْبَاتِ أَعْنَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا فَإِنَّ الْأَنْوَارَ وَالتَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي يَتَجَلَّى بِهَا الْحَقُّ سَجَانُهُ وَتَعَالَى لِأَشْرَفِ خَلْقَتِهِ عَلَى الْأَطْلَاقِ أَكْثَرُ مِنْ سَائِرِ التَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي يَتَجَلَّى بِهَا لِغَيْرِهِ كَأَنَّمَا كَانَ وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَحَلٍّ حَلَّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ أَشْرَفُ وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْبَقَاعِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ إِلَى أَنْ يَفَارِقَهُ وَأَمَّا بَعْدُ وَفَاتِهِ فَرُوحُهُ الْمُقَدَّسَةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي الرِّفْقِ الْأَعْلَى مَعَ أَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا الْكَارِخِيَّةِ فِي قَبْرِ الشَّرِيفِ فَإِنَّ لِرُوحِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَفَ أَعْلَى الْبَدَنِ الْمُبَارَكِ الْمَطِيبِ أَشْرَفَ أَقْوَامٍ تَعَلَّقَابِهِ وَبَدَنُهُ فِي ضَرْبِهِ غَيْرُ مَفْقُودٍ وَإِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَرْثِ وَلَمْ يَفَارِقْ الْمَلَأُ الْأَعْلَى وَمَنْ كَثُرَ ادْرَاكُهُ وَغَلِظَتْ طِبَاعُهُ عَنْ هَذَا الدَّرَاكِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ فِي عُلُوِّ مَحَلِّهَا وَتَعَلُّقِهَا وَتَأْثِيرِهَا فِي الْأَرْضِ وَحَيَاةِ الْغَنَابَاتِ الْحَيَوَانِ بِهَا هَذَا وَشَأْنُ الْمَرْجِعِ فَوْقَ هَذَا قَلْبُهَا شَأْنُ وَلِلْإِبْدَانِ شَأْنُ فَشَأْنُ الْمَرْجِعِ وَلَا سِيَّامَا رُوحَ الْأَرْوَاحِ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَالطُّفَنُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ اللَّهَ سَجَانُهُ وَتَعَالَى أَتَقَالًا خَاصًّا عَظِيمًا عَلَى رُوحِهِ الْكَرِيمَةِ الْمُسْتَرَفَّةِ عَلَى بَدَنِهِ الْمُبَارَكِ الْحَالِ بِقَبْرِ الشَّرِيفِ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْمَرْيَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لِمَوْضِعِ قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ الْأَقْبَالِ الْأَلْفِي بِتِلْكَ الْوَسَائِطِ هَلْ هِيَ أَرْبَدٌ وَأَعْظَمُ مَا يَحْصُلُ لِلْعَرْشِ الْكَرِيمِ مِنَ التَّجَلِّيِ الرَّحْمَانِيِّ بِإِلَاسِطَةٍ فَإِنَّ لَاجِرَ نَفْسِهِ وَلَا أَشْيَاءَهُ وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَيَعَالَى أَعْلَمُ بِمَقَادِيرِ الْفَضْلِ وَتَفَاوُتِ مَا بَيْنَ الْأَنْوَارِ وَالتَّجَلِّيَّاتِ وَنَارِهَا، نَعْمَ لَوْ كَانَ الْعَرْشُ مُسْتَوًى لَمْ يَكُنْ يَجْعَلُ أَنْ ذَاتَهُ سَجَانُهُ وَتَعَالَى تَدْحُلُ بِهِ حُلُولُ الْمَلِكِينَ بِالْمَكَانِ (تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَتَقَدَّسَ) لِقِصْعَانِ بَيْنَ الْعَرْشِ أَفْضَلَ مِنْ سَائِرِ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ حَتَّى ضَرْبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَظْهَرُ أَنَّ شَيْءَ الْكَانِ عَلَى قَدْرِ شَرَفِ الْمَلِكِينَ وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَالْأَسْتَوَالُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ هَالُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ فِي الْفَتْوَحَاتِ أَنَّ اللَّهَ سَجَانُهُ وَتَعَالَى لَمَا كَانَ هُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ لَا يَدُ الْمَلِكِ مِنْ مَكَانٍ يَقْصِدُ فِيهِ عِبَادَةُ كُحُوجِهِمْ وَإِنْ كَانَتْ ذَاتُهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْمَكَانَ قَطْعًا اقْتَضَتْ الْمَرْتَبَةُ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ عَرْشًا وَإِنْ سَيَّرَ لِعِبَادِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَيْهِ لِيَقْصِدُوهُ بِالْإِدْعَاءِ وَطَلَبِ الْحَرَاجِمِ فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِلَّةِ مَرْجَعَتِهِ لِعِبَادِهِ وَالتَّنَزُّلُ لِعَقُولِهِمْ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَبَقِيَ صَاحِبُ الْعَقْلِ حَاضِرًا لَا يَدْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهُ بِقَلْبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَبْدَ ذَا جِهَةٍ مِنْ أَرْضِهِ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ فِي جِهَةٍ مَا دَامَ عَقْلُهُ حَاضِرًا عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالْكَامِلِ وَانْدَرَجَ نُورُ عَقْلِهِ فِي نُورِ إِيَّاهُ تَحَاوَتْ عَنْهُ الْجَهَاتُ فِي جَنَابِ الْحَقِّ تَعَالَى عِلْمُهُ وَتَحَقُّقُ الْحَقِّ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْجِهَةَ

ناصح بن حرب قال نا الزبدي عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وابي عبد الله الاغرمولى الجعيتين وكان من اصحاب ابي هريرة انهما سمعا ابا هريرة يقول صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء وان مسجده آخر المساجد قال ابو سلمة وابو عبد الله لو نشك ان ابا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعنا ذلك ان نستثبت ابا هريرة عن ذلك الحديث حتى اذا توفي ابو هريرة تذكرنا ذلك وتلاومنا ان لا نكون كلمنا ابا هريرة في ذلك حتى يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان سمعه منه فبينما نحن على ذلك جالسنا عبد الله بن ابراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك الحديث والذي فرطنا فيه من نص ابي هريرة عنه فقال لنا عبد الله بن ابراهيم بن قارظ اشهداني سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني آخر الانبياء وان مسجدى آخر المساجد **حل ثنا محمد بن مثنى وابن ابي عمير جميعا عن الثقفى قال ابن مثنى نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول سالت ابا صالح هل سمعت ابا هريرة يذكر فضل الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن اخبرني عبد الله بن ابراهيم بن قارظ انه سمع ابا هريرة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا خير من الف صلوة او كالف صلوة فيما سواه من المساجد الا ان يكون المسجد الحرام **وحل ثنيه** زهير بن حرب عبيد الله بن سعيد وعجل بن حاتم قالوا نا يحيى القطان عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد **وحل ثنى** زهير بن حرب محمد بن مثنى قال نا يحيى وهو القطان عن عبيد الله قال اخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام **وحل ثناه** ابراهيم بن ابي شيبة قال نا ابن نمير وابو اسامة **ح** قال وحديثنا ابن نمير قال نا ابي **ح** قال وحديثنا محمد بن مثنى قال نا عبد الوهاب كلهم عن عبيد الله بهذا الاسناد **وحل ثنى** ابراهيم بن موسى قال اخبرني ابن ابي زائدة عن موسى الجهمي عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **وحل ثناه** ابن ابي عمر قال نا عبد الرزاق قال نا اعمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحل ثناه** قتيبة بن سعيد وعجل بن ربح جميعا عن**

ولا التحيز وان العلويات كالسفلية في القربى تعالى ونحن اقرب اليه من جبل الوريد وقال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ام - فان قلت فما وجد الحكمة في كون الاستواء لم يجز في الكتاب السنة الا للاسم الرحمن فالجواب كما قاله الشيخ في الباب الثامن والتسعين ومائة ان وجه الحكمة في ذلك اعلام الحق تعالى لنا انه لم يريد لنا بالاجداد اللاحقة الموجودين كل احد بما يناسبه من رحمة الامداد او رحمة الامهال او عدم المعالجة بالعقوبة لمن استحقها او خذ لك فعلم ان الاسم الرحمن من اعظم الاسماء حكما في المملكة ويليها الاسم الرب ولذلك لم يريد لنا ان الحق تعالى ينزل الوعاء الدنيا الا بالاسم الرب المحتوي على حضرات جميع المرابين انتم وقال الشيخ صفي الدين بن ابي المنصور في رسالته يجب اعتقاد ان الله تعالى ما استوى على عرشه الا بصفته الرجانية كما يليق بجلاله كما قال تعالى **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ولا يجوز ان يطلو على الذات العلية انه استوى على العرش وان كانت الصفة لا تفارق الموصوف في جانب الحق تعالى لان ذلك لم يريد لنا التصريح به في كتاب ولا سنة فلا يجوز لنا ان نقول على الله ما لا نعلم فكما انه تعالى استوى على العرش بصفته الرجانية كذلك العرش وما حواه به استوى وقد انشد الشيخ الاكبر رحمه الله - العرش لله بالرحمن محمول وحاملوه وهذا القول معقول قال الحافظ واستدل به راى بحديث الباب على تضعيف الصلوة مطلقا في المسجدين وقد تقدم النقل عن الطحاوي وغيره ان ذلك مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم افضل صلوة المرأ في بيته الا المكتوبة ويمكن ان يقال لا مانع من ابقاء الحديث على عمومته فتكون صلوة النافلة في بيت بالمدينة او مكة تضاعف على صلاحها في البيت بغيرها وكذا في المسجدين وان كانت في البيوت افضل مطلقا ثم ان التضعيف كما كوررجع الى الثواب لا يعتدى الى الاجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصل في احد المسجدين صلوة لم تجز الا عن واحد والله اعلم ام قلت ولكن مضى الاجرى في المسجدين لا تستلزم المضاعفة في البيوت والله اعلم وتخصيص الحديث بالفرائض هو مذهب الحنفية ومقتضى مشهور مذهب المالكية قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء الخ قال عياض ظاهر في تفضيل مسجده صلى الله عليه وسلم لهذه العلة قال المقرئ لان ربط الكلام بهذا التعليل يشير بان مسجده صلى الله عليه وسلم افضل على المساجد كلها لانه متأخر عنها ومنسوب الى نبي متأخر عن الانبياء كلهم فتدبره فانه واضح **قوله** وتلاومنا ان لا نكون كلمنا الخ قال ابي ربح رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم بثبت بقول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هو اعلم من ان يكون سمعه منه صلى الله عليه وسلم او من صحابي غيره لان الجميع عدل والسمع انما ثبت بقوله سمعت النبي صلى

في فضل المساجد الثلاثة

الليث بن سعد قال قتيبة ناليت عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس انه قال ان امرأة اشتكت شكوى فقالت ان شفاي الله لا اخرج فلا اصيلين في بيت المقدس فبرأت ثم تجهرت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسلم عليها فأخبرتها ذلك فقالت اجلسي فكل ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلوة فيه افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا مسجد الكعبة **ومحمد شني** عمر الناقد وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال عمر ناسفيا عن الزهري عن سعيد عن ابى هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد هذا ومسجد الحرام ومسجد لا قصه **وحديثه** ابو بكر بن ابي شيبة قال قال علي عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد غير انه قال تشد الرحال الى ثلاثة مساجد **وحديثه** هرون بن سعيد لا يلي قال نا ابن وهب قال حدثني عبد الحميد بن جعفر بن عمران بن ابي اسحق عن سليمان الاغر حدثني انه سمع ابا هريرة يخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما يسافروا الى ثلاثة مساجد

الله عليه وسلم فتلا ومنا ان كان على فوت العلم بالرفع فقول ابن قارظ مقيد بالنسبة الى ذلك وان كان تلا ومنا على فوت العلم فهل سمعه ابو هريرة فقول ابن قارظ غير مقيد الا على القول بان قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على السماع منه وان كان تلا ومنا على عدم حصول احد الامرين اعني السماع او الرفع وهو الظاهر فقول ابن قارظ مقيد ايضا **قوله** عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال النوى هذا الحديث مما انكر على مسلم بسبب اسناده قال الحفاظ ذكر ابن عباس فيه وهو وصوابه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة هكذا هو المحفوظ من روايت الليث ابن جريح عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة عن ميمونة عن الليث عن نافع عن ابراهيم بن معبد عن ميمونة ولم يذكر ابن عباس قال الدارقطني في كتابه لعل وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس يثبت وقال البخاري في تاريخه الكبير ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن ابيه وميمونة وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريح ولم يذكر فيه ابن عباس ثور قال وقال لنا المكي عن ابن جريح انه سمع نافعا قال ان ابراهيم بن معبد حدث ان ابن عباس حدثه عن ميمونة قال البخاري ولا يصح فيه ابن عباس قال القاضي عياض قال بعضهم هو صوابه ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس انه قال ان امرأة اشتكت قال القاضي وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله بن معبد عن نافع عن ابن عمر وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال ليس بمحفوظ عن ايوب وعلى الحديث عن نافع بذلك قالوا قد خالفهم الليث وابن جريح فروياه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وقد ذكر مسلم الرائيين ولم يذكر البخاري في صحيحه روايت نافع بوجه وقد ذكر البخاري في تاريخه روايت عبد الله بن معبد عن نافع قال والاول صحيح يعني روايت ابراهيم بن عبد الله بن معبد كما قال الدارقطني والله اعلم قلت ويحتل صحة الرائيين جميعا كما فعله مسلم وليس هذا الاختلاف المذكور مانعا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف والله اعلم **قوله** فقالت اجلسي الخ وذكرت لها الحديث قال المازري ذهب بعض شيوخنا الى ما ذهب اليه ميمونة ان المكي المذني اذا نذر احدهما الصلوة في مسجد بيت المقدس لا يخرج اليه لان مسجده افضل وان المقدسي اذا نذر الصلوة في مسجد احدى الحرمين يأتيه لانهما افضل وقياس قول مالك على هذه الطريقة ان المذني اذا نذر مسجد مكة لا يأتيه لان المدينة عند افضل وان نذر المكي مسجدا لمدينة أتاه وقال بعض شيوخنا الاول للمذني والمكي ان يأتي كل واحد منهما مسجدا الاخرى يخرج من الخلاف الواقع في تفضيل احدهما على الآخر قلت ليس في الحديث نص في قضية المرأة التي اشتكت وانما اخذت ذلك ميمونة من انك لا يخرج من الخلاف الى المفضل وهو مستند اجتهادها ولكن لا يعارض اجتهادها لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد فظاهر انما تشد لها ولو من بعضها الى بعض الا ان تخصص ذلك بما اذا كان المنقل اليه افضل كذا في احوال احوال المعلم للابن رم قلت ويؤيد ما ذهب اليه ميمونة ما في حديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني نذرت ان فقم الله عليك ان اصلي في بيت المقدس قال صل ههنا قال المحافظ واستدل بحديث شد الرحال على ان من نذر اتيان احد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قال مالك واحمد والشافعي والبوليط واختاره ابو اسحق المروزي قال ابو خنيفة لا يجب مطلقا وقال الشافعي في الامم يجب في المسجد الحرام لتعلقوا بالنسبة بخلاف المسجدين الآخرين وهذا هو المنصور لا صاحب الشافعي قال ابن المنذر يجب الى الحرمين واما الاقصه فلا واستأنس بحديث جابر باب فضل المساجد الثلاثة **قوله** ومسجد الحرام ومسجد الاقصم قال النوى هكذا وقع في صحيح مسلم ومسجد الحرام ومسجد الاقصه وهو من اضافة الموصو الى صفته وقد اجازة الصوريون الكوفيون وتأوله البصريون على ان نية محذرة فاقديره مسجد المكان الحرام والمكان الاقصه ومنه قوله تعالى وما كنت بجانب العربى الى المكان الغريب في نظائره

باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

مسجد الكعبة ومسجدى ومسجد ايلياء وحلثي محمد بن حاتم قال نا يحيى بن سعيد عن حميد الخراط قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال مررتي عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري قال قلت له كيف سمعت ابا اليكركم في المسجد الذي أسس على التقوى قال قال ابي دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت يا رسول الله انى المسجد الذي أسس على التقوى قال فاحذ كفًا من حصبة فضر به الارض ثم قال هو مسجد كوهذا المسجد المدينة قال فقلت اشهد انى سمعت ابا اليكركم يذكره وحلثنا ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن عمرو الاشعثي قال سعيد نا وقال ابو بكر نا حاتم بن اسماعيل عن حميد عن ابي سلمة عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ولم يذكر عبد الرحمن بن ابي سعيد في الاسناد

قوله ومسجد ايلياء الخ قال النووي واما ايلياء فهو بيت المقدس وفيه ثلاث لغات انصهرن واشهرهن هذه الواقعة هنا ايلياء بكسر الهمزة واللام وبالمد والثانية كذلك الا انه مقصور والثالثة ايلياء بفتح اليا وبالمد وسمى الاقصي لبعده من المسجد الحرام وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة وفضيلة شد الرحال اليها لان معناه عند جمهور العلماء لافضيلة في شد الرحال الى مسجد غيرها وقال الشيخ ابو محمد الجرجاني من اصحابنا يحرم شد الرحال الى غيرها وهو غلط وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع محرر الى الحج وغيرها **باب بيان ان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة قوله** فضر به الارض الخ قال النووي فضر به الارض بالخصة مبالغة في البيان ولا يضرك والحصبة بالمداخلة الصغار قال الكوفي ولا يقال فيه تأخير البيان لانه لم يثبت الا الآن لجواز تقدم البيان وانما تأخير النسبة الى هذا السائل الخاص وليس التأسيس على التقوى خاصًا بمسجد المدينة وانما سئل عنه من حيث ما المراد به في الآية قوله لمسجد المدينة الخ قال عياض نص في انه مسجد المدينة ورد على من زعم انه مسجد قباء ام - وقد ورد في حديث عائشة الطويل في الهجرة عند البخاري فلبث رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة واسس المسجد الذي أسس على التقوى اى مسجد قباء وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن عروة قال الذين بنى فيه المسجد الذي أسس على التقوى هم بنو عمرو بن عوف وكذا في حديث ابن عباس عند ابن عائد ولفظه ومكث في بني عمرو بن عوف ثلاث ليال واتخذ مكانه مسجدًا فكان يصلي فيه ثرباء بنو عمرو بن عوف فهو الذي أسس على التقوى وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فنزل بقبلة قال عمار بن ياسر ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم بل من ان يجعل له مكانًا يستظل به اذا استيقظ ويصلي فيه فجمع حجارة فبنى مسجد قباء فهو اول مسجد بنى في المدينة وهو في التحقيق اول مسجد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه باصحابه جماعة ظاهرة واول مسجد بنى لجماعة المسلمين عامة وقد اختلف في المراد بقوله تعالى مسجدًا أسس على التقوى من اول يوم فالجمهور على ان المراد به مسجد قباء وهذا وهو ظاهر الآية وروى مسلم عن طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجد كوهذا ولا احد والترمذي من وجه آخر عن ابي سعيد اختلف رجال في المسجد الذي أسس على التقوى فقال احدهما هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر هو مسجد قباء فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال هو هذا وفي ذلك يعني مسجد قباء خير كثير ولا احد عن سهل بن سعد نحوه واخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن ابي بن كعب مرفوعًا قال القرطبي هذا السؤال صدر من من ظهرت له المسألة بين المسجدين في اشتراكهما في ان كلا منهما بناء النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأجاب بأن المراد مسجد وكان المزية التي اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناءه بأمر جبر من الله لنبيه او كان رأيا رآه بخلاف مسجد كوهذا حصل له اول اصحابه فيه من احوال القلبية ما لم يحصل لغيره انتم ويحتمل ان تكون المزية لما اتفق من طول اقامته صلى الله عليه وسلم بالمدينة بخلاف مسجد قباء فما اقام به الا ايامًا قليلة وكفى بهذا مزية من غير حاجة الى ما تكلفه القرطبي والحق ان كلا منهما اسس على التقوى وقوله تعالى في بقية الآية فيه رجال يحجرون ان يتطهروا يؤيد كون المراد مسجد قباء وعند ابي داود باسناد صحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت في رجل يحجرون ان يتطهروا في اهل قباء وعلى هذا فالسرى جوابه صلى الله عليه وسلم وسلم بان المسجد الذي أسس على التقوى مسجد رفع توهم ان ذلك خاص بمسجد قباء والله اعلم - قال الداودي وغيره ليس هذا اختلافًا لان كلاهما اسس على التقوى وكذا قال السهيلي وزاد غيره ان قوله تعالى من اول يوم يقتضى انه مسجد قباء لان تأسيسه كان في اول يوم حل النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وبدا للهجرة والله اعلم - كذا قال الحافظ في الفتح قلت وما ذكره من رفع توهم الاختصاص بقباء نظيره ما قال بعض المحققين في آية التطهير تجليله

ابن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت كان يأتيه راكباً ومشياً قال
ابن دينار وكان ابن عمر يفعلوه **وحل ثنيه** عبد الله بن هاشم قال ناوكيع عن سفيان عن ابن دينار بهذا الإسناد **ولم يذكر سبت**
من أول الأحكام لمصالح الأمة، ام - ومن حكمته أيضاً إرفاق اليهود وأظهار مخالفتهم في ملازمة بيوتهم، قال الحافظ وفي حديث الباب
فضل قباء ومسجدها وفضل الصلوة فيه لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة
بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن أتي بيت المقدس مرتين ليعلمون ما في قباء لضربها
إليه أكباد الأبل، ام - وعند الترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث أسيد بن ظهير الأنصاري يرفعه صلوة في مسجد قباء كعمر أي
في الفضل قال الترمذي حسن غريب وقال المعرق رواه كاهلوثقات وقال المنذرى لا نعرفه السيد حديثاً صحيحاً غير هذا وبذلك جزم
الترمذي ورواه أحمد وابن ماجه من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً بلفظ من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه صلوة كان له كأجر
عمرته وصححه الحاكم قال العبد الضعيف لعل فيه إيماء إلى أن تفاوت ما بين حضور المسجد النبوي وحضور مسجد قباء كالقنات بين الحج والعمرة
في الأجر والله سبحانه وتعالى أعلم، ثم كتاب الحج والله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة، **كتاب النكاح**
قال العلامة الزبيدي رحمه الله في شرح الأحياء النكاح بالكسر في كلام العرب الوطى وقيل العقل له وهو التزويج لأنه سبب للوطى
المباح وفي الصحيح النكاح الوطى وقد يكون العقد وفي المحكم النكاح البضع وذلك في نوع الإنسان خاصة واستعمله ثعلب في الذباب،
وقال شيخنا في حاشية القاموس واستعماله في الوطى والعقد مما وقع فيه الاختلاف هل هو حقيقة في الكل وعجاف في الكل أو حقيقة في أحدهما
عجاف في الآخر قالوا يريد النكاح في القرآن ألا ينعقد العقد لأنه في الوطى صحيح وفي العقد كناية عنه قالوا وهو وفق بالبلاغة والأدب كما ذكره
الزمخشري والراغب وغيرها وقال ابن فارس يطلق على الوطى وعلى العقد دون الوطى وقال ابن القوطية نكحتها إذا وطئتها وتزوجتها
واقره ابن القطايع ورافقهما السرقسطي وفي المصباح هو من نكحه الدواء إذا خافه وغلبه أو من تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض
أو من نكح المطر الأرض إذا اختلط بثرائها وعلى هذا يكون النكاح مجازاً في العقد الوطى جميعاً لأنه مأخوذ من غيره فلا يستقيم القول بأن
حقيقة فيهما وكلا في أحدهما ويؤيد أنه لا يفهم العقد الأقرنية نخوتكم في بني فلان ولا يفهم الوطى الأقرنية نخوتكم زوجته وذلك من علامات المجاز
وان قيل غير مأخوذ من شئ فيتعين القواطع والأشراك واستعماله لغة في العقد أغلب، ام - وفي نسخة من الصحيح في تزوج الأشرار لأنه
لا يفهم من قسميه الأقرنية قال شيخنا وهذا من المجاز أقرب وتول صاحب المصباح واستعماله لغة في العقد أغلب هو ظاهر كلام جماعة وظاهر
سياق القاموس كالجوهري عكسه لأنه قد مر الوطى ثم ظاهر الصحيح أن استعماله في العقد قليل وعجاف وكلام صاحب القاموس يدل على تساويهما
وفي موضح المختار لبعض أصحابنا النكاح يذكر ثلاثة أشياء للعقد والوطى والحلال وللصحة الذي تترتب عليه أحكام هذا العقد كملك متعة البضع
وفي القيد الأخير احتراز عن البيع ونحوه لأن المعقود فيه تملك الرقبة وملك المتعة داخل فيه ضمناً، وقال فخر الإسلام البرزوي النكاح اسم
للعقد الشرعي الذي تترتب عليه أحكام ومقاصد قد يذكر ويراد به الوطى وقيل أنه حقيقة لهما لأن عبارة عن الصم والاجتماع وسبب الصم
موجود في العقد والوطى فكان حقيقة لهما والأصح أنه حقيقة للوطى خاصة، لأنه لما كان للصم لغة فجعله حقيقة لما فيه معنى الصم وأبلغ وهو
الوطى أولى ولا يجوز أن يكون حقيقة لهما لأنه يؤدى إلى الاشتراك، ام - وفي شرح البخاري للقسطاني اختلاف أصحابنا في حقيقة النكاح على
ثلاثة أوجه أحدها القاضي حسين في تعليقه أصحها أنه حقيقة في العقد عجزاً في الوطى وهو الذي صححه القاضي أبو الطيب قطع به المتولى وغيره
واستجده بكثرة ورود في الكتاب السنة للعقد والثاني أنه حقيقة في الوطى عجزاً في العقد وهو ذهب الحنفية والثالث أنه حقيقة فيهما
بلا اشتراك، ويتعين المقصود بالقرينة، ام - وفي الدر المختار وهو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة أي حلل ستمناع الرجل من امرأة لم يمنع
من نكاحها مانع شرعي فصللاً وعند أهل الأصول واللغة حقيقة في الوطى عجزاً في العقد حيث جاء في الكتاب والسنة مجزئاً عن القرآن يرد
به الوطى، ام - والله أعلم - ثم أعلم أن النكاح هو أعظم أركان الحكمة المنزلية وأساس الحياة الاجتماعية وهو معين على الدين هيمز للشيطان
وحصن دون عدو الله حصين وسبب للتكثير الذي به مباحة سيد المرسلين لسائر النبيين فما أحرأه بأن يتجرى أسبابه وتحفظ سننه وآدابه
وتشرح مقاصد وآرأيه وتفصل فصوله وإوابه فلتنقد مر قبل شرح الحديث الباب بيان بعض الأصول المهمة الكلية الجوهرية ليكون كالنوطنة
والتمهيد لاسيما في من الأحكام في تضاعيف أحداث خير الأنام عليه الف الف تحية وسلام، قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس
الله روحه والأصل في ذلك أن حاجة الجماع أوجب ارتباطاً وأصطفاً بين الرجل والمرأة ثم الشفقة على المولود أو حبت نعاوناً منها

يختص لفظ النكاح ومعناه لغة وشعر

بيان حكم النكاح وقفاً وصلاً وفرائضاً وأمانته

في حضانتها وكانت المرأة أهلاً لها للحضانة بالطبع وأخفها عقلاً وأكثرها انجذاباً من المشاق وأنتهجا حيل ولزوماً للبيت وأخذت سعيها في محقرات الأمور وأوفرها انقياداً وكان الرجل أسدّها عقلاً وأشدّها ذنباً عن الزمار وأجراً لها على الاقتحام في المشاق وانتهجها تيتها وتسليطاً ومناقشةً وغيره فكان معاش هذه لا تتم إلا بذلك وذلك يحتاج إلى هذه وأوجبت مزاحات الرجال على النساء وغيرتهم عليهن أن لا يصطبر أمرهم إلا بتصحيح اختصاص الرجل بزوجته على رؤس الأَشهاد وأوجبت رغبة الرجل في المرأة وكراحتها على وليتها وذنبه عنها أن يكون مهر وخطبة و تصلي من الولي وكان لو فتح رغبة الأولي في المحارم أفضى ذلك الضرر عظيم عليها من عضلها عن ترغيب فيه وإن لا يكون لها من يطالب عنها حقوق الزوجية مع شدة احتياجها إلى ذلك وتكدير الرحم بمنزعات الضرات ونحوها مع ما يقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في التي نشأ منها ونشأت منه أو كانا كخصني دوحه وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن تجعل مدسوساً في ضمن عروج يتوقع لهما كأنه الغاية التي وجد لها وأوجب التلطف في التشهير وجعل الملاك المنزلي عروجا أن تجعل وليمة يُلبي الناس إليها ودت وطرب وبالجمل فلو جوة حجة ما ذكرنا وما حدثنا اعتماداً على ذهن الأذكاء كان السكاح بالهيئة المعتادة أعني سكاح غير المحارم وبمحض من الناس مع تقديم مهر وخطبة وملاحظة كفاءة وتصلب من الأولياء ووليمة وكون الرجال قوامين على النساء متكلفين معاشهن وكونهن خادعات حاضنات مطيعات سنة لازمة وامراً مسلماً عند الكافة وفطرة فطر الله الناس عليها لا يختلف في ذلك عربهم ولا عجمهم ولما لم يكن بذل الحمد منهما في التعاون بحيث يجعل كل واحد منهما الآخر ونفعه كالزواج إلى نفسه إلا بأن يوطنا أنفسهما على ادامة السكاح ولا بد من ابقاء طريق الخلاص إذا لم يطاوعا ولم يتراضيا وإن كان من ابغض المباحات يجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة وكذا في وفاته عنها تعظيماً لأمر السكاح في النفوس وإداء لبعض حق ادامة ووفاء لعهد الصبية ولشأن تشبهه الأنساب، أم وقد عقدت الامم حجة الاسلام ابو حامد الغزالي قدس الله روحه في الأحياء فضلاً نفيساً جامعاً يحتوي على بيان حكم السكاح ومقاصده وفوائده وآفاته فأشبع فيه وآفاته وها أنا ألتخص لك كلامه المتين حسبما يلزم إيراد في هذا المقام وهي قطرة من بحره قال رحمه الله وفي السكاح فوائد خمسة الولد وكسر الشهوة وتدريب المنزل وكثرة العشيرة ومجاهدة النفس بالقيام من الفائدة الأولى وهو الأصل وله وضع السكاح والمقصود ابقاء النسل أن لا يخلو العالم عن جنس الانس وانما الشهوة خلقت باعثة مستحثة كالموكل بالفحل في اخراج البذر وبالكأنثى في التمكين من الحرث تلتقيا في السيادة إلى اقتناص الولد بسبيل الوقار كالتلطف بالطير في بث الحب الذي يشتميه ليساق إلى الشبكة وكانت القدرة لازلية غير قاصرة عن اختراع الاشخاص ابتداءً من غير حرث وازدواج ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المستببات على الأسباب مع الاستغناء عنها اظهار القدرة وانها ما العجائب الصنعة وتحقيقها لها سبقت به المشيئة وحقت به الكلمة وجري به القلم وفي التوصل إلى الولد قرية من اربعة أوجه هو الأصل في الترغيب فيه عند الامن من غوائل الشهوة حتى لم يجب احدهما ان يلقى الله عزبا الاول موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لا بقاء جنس الانسان الثاني طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكثير من به مباحاته والثالث طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعد الرابع طلب الشفاعة بموت الولد الصغير اذ مات قبله اما الوجه الاول فهو ادى الوجه وأبعدها عن اقحام الجاهل وهو حقه واقواها عند ذوي البصائر النافذة في محبة صنع الله تعالى ومجاري حكمه وبيانه ان السيد اذا اسلم إلى عبد البذر وآلات الحرث وهياً له ارضاً مهتية للخدمة وكان العبد قادراً على الحرثة وكل به من يتقاضاه عليها فان تهاسل وعطل آلة الحرث وترك البذر ضائعاً حتى فسد ودفع المؤكل من نفسه بنوع من الحيلة كان مستحقاً للوقت والعتاب من سيده والله تعالى خلق الزوجين وخلق الذكر والانثيين وخلق النطفة في الفقار وهياً لها في الانثيين عروفاً ومجاري وخلق الرحم قراراً ومستودعاً للنطفة وسلط متقاضى الشهوة على كل واحد من الذكر والانثى فرباه الأفعال والآلات تشهد بلسان ذوق في الاعراب عن مراد خالفها وتنادى آرباب الابواب بتعريف ما عدت له هذا ان لم يصير به الخلق تعالى على سبيل ربه صلى الله عليه وسلم بالمراد حيث قال تناكحوا تناسلوا فليف وقد صرح بالامر وبأباح بالسرف كما ممتنع عن السكاح معرض عن الحرثة مضيع للبذر معطل لما خلق الله من الآلة المعدة وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الخلق المكتوبة على هذه الاعضاء بخلافه ليس برقم حروف واصوات يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكم الازلية ولذلك عظم الشرع الأمر في القتل للأولاد في الوأد لانه منع تمام الوجود واليه اشار من قال الخذل احد الوادين فالناعم ساع في انتهاء ما احب الله تعالى تمامه والمعرض معطل ومضيع لما كره الله ضياعه والاجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أمر بالاطاعة وحث عليه وعبر عنه بعبارة القرص فقال من ذا الذي يُقرض الله قرضاً حسناً فأن قلت قولك ان بقاء النسل والنفس محبوب ليهما ان نساها مكره عند الله تعالى وهو عرق بين الموت والحياة بالاضافة إلى اعادة الله تعالى

ومعلوم أن الكل بمشيئة الله وإن الله غني عن العالمين فمن أين يتميز عند لا موقم عن حياتهم وبقاؤهم عن قنادهم فاعلم أن هذه الكلمة حتى أريد بها باطل فإن ما ذكرناه لا ينافي إضافة الكائنات كلها إلى إرادة الله خيرها وشرها ونفعها وضرها ولكن المحبة والكرهية يتضادان وكلاهما لا يضادان الإرادة فرب مراد مكروه ورب مراد محبوب فالمعاصي مكروهة وهي مع الكراهية مرادة والطاعات وهي مع كونها مرادة محبوبة ومرضية أما مرادة الكفر الشر فلا نقول أنه مرضى ومحبوب بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكيف يكون الغناء بالإضافة إلى محبة الله وكرهته كالبقاء اه - وإيضاح الحق في هذا يستدعي تحقيق معنى الإرادة والمحبة والكرهية وسأين حقانها لكن المقام لا يحتمله وقد سبق منا الإشارة إلى بعض أجزاء في كتاب الإيمان من هذا الشرح فليراجع، قال الغزالي رحمه الله تعالى ولم يقتصر على ما نبهنا عليه من الفرق بين الإقدام على النكاح والإحجام عنه فإن أحدهما مضيع نسلاً وأما الله وجوده من آدم صلى الله عليه وسلم عقباً بعد عقب إلى أن انتهى إليه فالمتنعم عن النكاح قد حرم الوجود المستدام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه فمات أبتر لا عقب له الوجه الثاني السعي في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه بتكثير ما به مباحاته إذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل على مراعات أمر الولد جملة بالوجه كلها ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يتكلم كثيراً ويقول إنما أنكم للولد، الوجه الثالث أن يبقى بعده ولد صالحاً يدعو له كما ورد في الخبر ما معناه أن جميع عمل ابن آدم منقطع إلا ثلاث فذكر الولد الصالح وقول القائل أن الولد ربنا لم يكن صالحاً لا يؤثر فانه مؤثر والصالح هو الغالب على أولاد ذوالدين الأسيما إذا عزم على تربيتهم وحمله على الصلاح وبالجمل دعاء المؤمن لأبيه مفيد بئراً كان أو فاجراً فهو مثاب على دعائه وحسناته فانه من كسبه وغير مؤاخذ بسببثاته فانه لا تترك أزره وذراؤه ولذلك قال تعالى أتحقنا بهم ذرئهم وما آتيناهم من شيء إنا مانقصناهم من أعمالهم وجعلنا أولادهم مزيداً في أحسابهم، الوجه الرابع أن يموت الولد قبله فيكون له شفيعاً فقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الطفل يجرب بأبيه إلى الجنة وفي بعض الأخبار يأخذ بثوبه كما أنا الآن أخذ بثوبك اه - وللنسائي من حديث أبي هريرة يقال لهم ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل آباءنا فيقال ادخلوا انتم وآباؤكم قال العراقي وإسناده جيد وقد ورد في الخبر أنه من مات له ثلاثة لم يبلغوا الحدث أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم قيل يا رسول الله واثنان قال واثنان فقال العراقي رواه البخاري من حديث انس دون ذكر الاثنين وهو عند أحمد هذه الزيادة من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد بلنظ إيا امرأة بخومنه اه - قال الغزالي رح فقد ظهر بهذا الوجه الأربعة أن أكثر فضل النكاح لأجل كونه سبباً للولد، الفائدة الثانية التخصيص عن الشيطان وكسر التوقان ودفع غوائل الشهوة وغض البصر وحفظ الفرج - وهذا المعنى دون الأول لأن الشهوة موكلة بتقاضى تحصيل الولد وليس من يجيب مولاه رغبة في تحصيل رضاه كمن يجيب لطلاب الخلاص عن غائلة التوكيل فالشهوة والولد مقدران وبينهما ارتباط وليس يجوز أن يقال المقصود اللذة والولد لا يرضى منها كما يلزم مثلاً قضاء الحاجة من الأكل وليس مقصوداً في ذاته بل الولد هو المقصود بالفطرة والحكمة والشهوة باعثة عليه ولعمري في الشهوة حكمة أخرى سوى الأرهاق والويلاد وهو ما في قضاءها من اللذة التي لا توازي اللذة لو دامت فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان إذا الترغيب في لذة لم يجز لها ذوقاً لا يمنع فلو رغب العنين في لذة الجماع والصبى في لذة الملك والسلطنة لم ينفع الترغيب إحدى فوائد لذات الدنيا الرغبة في دوامها في الجنة ليكون باعثاً على عبادة الله فانظر إلى الحكمة ثم إلى الرحمة ثم إلى التعبية الإلهية كيف عبيت تحت شهوة واحدة حياتان حياة ظاهرة وحياة باطنة والحياة الظاهرة حياة المرأ بقاء نسله فانه نوع من دوام الوجود والحياة الباطنة هي الحياة الآخروية فان هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة الدوام فتستحث على العبادة الموصلة إليها فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله إلى النعيم الجنان وما من ذرة من ذرات بدن الإنسان باطناً وظاهر أب من ذرات ملكوت السماوات والأرض لا وتحتها من لطائف الحكمة وعجائبها ما يحار العقول فيها ولكن انما ينكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاها وبقدر رغبته عن زهرة الدنيا وغورها وغواثلها فالنكاح بسبب دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكل من لا يؤتى عن عجز وعنت وهم غلب الخلق فان الشهوة إذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت إلى التفحam الفواحش وإليه أشار بقوله عليه السلام عن الله تعالى ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير وإن كان بلجماً بلجماً للتقوى فغايته أن يكف الجوارح عن إجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فأما حفظ القلب عن الوسوس الفكر فلا يدخل تحت اختياره بل لا تزال النفس تجاذبه وتحلثه بأمر الوقت ولا يفتر عنه الشيطان الوسوس إليه في أكثر الأوقات وقد عرض له ذلك في أثناء الصلاة حتى يجري على خاطره من أمور الوقائع ما لو صرح به بين يدي أخس الخلق لا يستحي منه والله مطلع على قلبه والقلب في حق الله كاللسان في حق الخلق ورأس الأمور للمريد في سلوك طريق الآخرة قلبه

والمواظبة على الصوم لا تقطع مادة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن ينضات إليه ضعفت في البدن وفساد في المزاج ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما لا يتم نسك الناسك إلا بالكساح وهذه عمة عامة قل من يتخلص منها، وهذه بلية غالبية إذا هاجت لا يقاومها عقل ولا دين وجمع أنها صالحة لأن تكون باعثة على الحيأتين كما سبق في أقوال آل الشيطان على بن آدم وإليه أشار عليه السلام بقوله ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذو كالباب متكن وإنما ذلك لهيجان الشهوة وقال صلى الله عليه وسلم في دعائه اللهم اني أعوذ بك من شر سمعي وبصري وقلبي وشر مني وقال أسالك أن تطهر قلبي وتحفظ فرجي فما يستعبد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يجوز التساهل فيه لغيره وكان بعض الصالحين يكثر الكساح حتى لا يكاد يتحرك من اثنتين وثلاث فأنكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد منكم أنه جلس بين يدي الله تعالى جلسة أو وقف بين يديه موقفا في معاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لو رضيت في عمري كله بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلني عن حالي ألا نفذته فاستريح وارجع إلى شغلي ومنذ أربعين سنة ما خطر على قلبي معصية، وكان الجنيد يقول احتاج إلى الجحاح كما احتاج إلى القوت فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلب ولذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير ما كل من وقع نظره على امرأة فتأقت إليها نفسه أن يجامع أهله لأن ذلك يدفع الوسواس عن النفس فإذا لم يكن الكساح فضيل من هذا الوجه ولكن هذا لا يعول الكل بل الكثر فرب شخص فترت شهوته لكبر سن أو مرض أو غيره فينعدم هذا الباعث في حقه ويبقى ما سبق من أمر الولد فان ذلك عامر لا للمسحوق وهو نادر ومن الطبايع ما تغلب عليها الشهوة بحيث لا تحصى المرأة الواحدة فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع، الفائدة الثالثة تزويج النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر الملاءمة إراحة للقلب وتقوية له على العبادة فان النفس ملول وهي عن الحق تغور لأنزاعه على خلاف طبعها فلوكلفت المداومة بالأكراه على ما يجالغها تحمت وثابت إذا روت باللذات في بعض الأوقات قويت ونشطت وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما ينزل الكرب ويروح القلب وينبغي أن يكون لنفس المتقين استراحات بالمباحات ولذلك قال الله تعالى ليسكنن إليها وقال صلى الله عليه وسلم روي القلوب ساعة فأنها إذا أكرهت عميت في الخبر على العاقل أن يكون له ساعات ساعة يباح فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يجلو فيها بطنه ومشربه فان هذه الساعات عوناً على تلك الساعات ومثله بلفظ آخر لا يكون العاقل ظامعاً إلا في ثلاث تزود لمعاد أو مرمة لمعاش أو لذة في غير محرم وقال عليه الصلوة والسلام لكل عمل شدة ولكل شدة فترة فمن كانت فترته إلى سنتي فقد أهتدى والشرع الحنن والمكابدة بجدّة وقوة وذلك في ابتداء الإرادة والفترة القوت للاستراحة وكان أبو الدرداء يقول اني لا استجمل نفسي بشئ من اللهو لا تقوى بذلك فيما بعد على الحق ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم حبيب الي من دنا كره النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلوة قال الغزالي فهذه أيضاً فائدة لا يتركها من جرب اتعاب نفسه في الأفكار والأذكار وصنوف الأعمال وهي خارجة عن الفائدتين السابقتين حتى أنها تطرد في حق المسحوق ومن لا شهوة له إلا أن هذه الفائدة تجعل للكساح فضيلة بالإضافة إلى هذه النية وقل من يقصد بالكساح ذلك وأما قصد الولد وقصد دفع الشهوة وأمثالها فهو مما يكثر ثم رتب شخص يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وأمثالها ولا يحتاج إلى ترويح النفس بمجادلة النساء فلا عظم فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه، الفائدة الرابعة تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والكساح والفرش وتنظيف الأواني وتهيئة أسباب المعيشة فان الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقاع لتقدر عليه العيش في منزله وحده إذ لو تكفل بجميع شغال المنزل لصاعا كثر أوقاته ولم يتفرغ للعلم والعمل فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عون على الذين هم في الطريق واختلال هذه الأسباب شواغل ومشوشات للقلب منغصات للعيش ولذلك قال أبو سليمان الداراني رحمه الله الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فأنها تفرغك للأخرة وإنما تفرغها بتدبير المنزل وقضاء الشهوة جميعاً وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً قَالَ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ وقال عليه الصلوة والسلام ليتخذ أحدكم قلباً شاكراً ولساناً ذاكراً وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر واشكر وفي بعض التفاسير في قوله تعالى فلنجيئته حياة طيبة قال الزوجة الصالحة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ما أعطى العبد عبداً إيماناً بالله خير من امرأة صالحة وإن منهن غفلاً لا يجدي منه ومنهن غفلاً لا يفدي منه، فهذه أيضاً من القواعد التي يقصد بها الصالحون ألا أنما تخص بعض الأشخاص الذين لا كافل لهم ولا مدبر ولا تدعو إلى أسرائين بل الجمع رتباً ينقص المعيشة ويضطرب به أمور المنزل ويدخل في هذه الفائدة قصد الاستكثار بعشيقها وما يحصل من القوة بسبب تدخل العشائر فان ذلك مما يحتاج إليه في دفع الشرور وطلب السلامة ولذلك قيل ذل من كان صهره ومن وجد من يدفع عنه الشرور سلو حاله وفرغ قلبه للعبادة ذل من كان مشوش

للقلب والعز بالكثرة دافع للذل، الفائدة الخامسة عجا هذه النفس ورياضتها بالرعاية والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على أخلاقهم واحتمال الأذى منهم والسعي في إصلاحهم وإرشادهم إلى طريق الدين والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهم والقيام بترتيبته لأولاده فكل هذه أعمال عظيمة الفضل فأنها رعاية وولاية والأهل والولد رعية وفضل الرعاية عظيم وإنما يحترز منها من يحترز خيفة من القصور عن القيام بحقوقها ولا فقد قال عليه الصلوة والسلام يوم من دال عادل فضل من عبادة ستين سنة ثم قال ألا كلكم باع وكلكم مسئول عن رعيته وليس من اشتغل بأصلاح نفسه وغيره كمن اشتغل بأصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الأذى كمن ربه نفسه وأراحها فمقاساة الأهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله، قال وفي الصبر على ذلك رياضة النفس وكسر الغضب وتحسين الخلق فإن المنفر بنفسه أو المشاغل بغيره حسن خلقه لا تترفع منه خبايا النفس الباطنة ولا تنكشف بواطن عيوبه فحق على سالك طريق الآخرة أن يجرب نفسه بالتعرض لامثال هذه المحركات واعتياد الصبر عليها لتعديل أخلاقه وترتاض نفسه ويصفو عن الصفات الذميمة باطنه والصبر على العيال مع أنه رياضة ومجاهدة تكفل لهم وقيام بهم وعبادة في نفسها فهذه أيضاً من الفوائد ولكنه لا ينتفع بها إلا أحد رجلين إما رجل قصد المجاهدة والرياضة وتهذيب الأخلاق كونه في بداية الطريق فلا يجعل أن يرى هذا طريقاً في المجاهدة وترتاض به نفسه وإما رجل من العابدين ليس له سير بالباطن وحركة بالفكر والقلب إنما غلبه عمل الجوارح بصلوة أو حج أو غيره فعمله لأهله وأولاده بكسب الحلال لهم والقيام بترتيبته أفضل له من العبادات اللازمة لبدنه التي لا يتعدى خيرها إلى غيره فاما الرجل المتهذب الأخلاق ما يكفاه في أصل الخلقة أو مجاهدة سابقة إذا كان له سير بالباطن وحركة بفكر القلب في العلوم المكاشفات فلا ينبغي أن يتزوج لهذا الغرض فإن الرياضة هو مكسب فيها وإما العبادات في العمل بالكسب لهم فالعلم أفضل من ذلك لأنه أيضاً عمل وفائدته أكثر من ذلك وأعم واشمل لساثر الخلق من فائدة الكسب على العيال فهذه فوائد النكاح في الدين التي بها يحكم له بالفضيلة أما أوقات النكاح فتلا ثلاث الأولى وهي أوقاها العجز عن طلب الحلال فإن ذلك لا يتيسر لكل أحد لا سيما في هذه الأوقات مع اضطراب المعاش فيكون النكاح سبباً في التوسع للطلب والأطعم من الحرمان وفيه هلاكه وهلاك أهله والمغرب في أمن من ذلك وإما المترجم ففيه أكثر إدخال في مداخل السوء فينتبع هوى زوجته ويبيع آخرته بدينها، فهذه آفة عامة قل من يتخلص منها إلا من له مال موروث أو مكتسب من حلال يفي به وبأهله وكان له من القناعة ما يمتنع من الزيادة، الآفة الثانية القصور عن القيام بحقوقهم والصبر على أخلاقهم واحتمال الأذى منهم وهذه دون الأولى في العموم فإن القدرة على هذا أيسر من القدرة على الأولى وتحسين الخلق مع النساء والقيام بحظوظهن أهون من طلب الحلال وفي هذا أيضاً خطر لأنه راع مسئول عن رعيته، وقال عليه الصلوة والسلام كفى بالمرء أثماً أن يضع من يقوت وقال الله تعالى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا أَمَرْنَا أَنْ نَقِيرَ النَّارَ كَمَا نَقَى أَنْفُسَنَا وَلَا نَسْأَلُ قُلُوبَ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ نَفْسِهِ وَإِذَا تَزَوَّجَ تَضَاعَفَ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَانْضَافَتْ إِلَى نَفْسِهِ نَفْسٌ أُخْرَى وَالنَّفْسُ أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ أَنْ كَثُرَتْ كَثُرَ الْأَمْرُ بِالسُّوءِ غَالِبًا وَلِذَاكَ اعْتَدَ رِبْعُهُمْ عَنِ التَّزْوِيجِ وَقَالَ أَنَا صَبْتُ بِنَفْسِي كَيْفَ أَضَيِّفُ إِلَيْهَا نَفْسًا أُخْرَى، فهذه آفة عامة أيضاً وإن كانت دون عموم الأولى لا يسلم منها إلا حكم عاقل حسن الأخلاق بصير بعبادات النساء صبور على لسانهم وقاف عن اتباع شهواتهم حريص على الوفاء بحقوقهم يتغافل عن زلهم ويأري بعقله أخلاقهم ولا غلب على الناس السفة والفظاظة والحدة والطيش وسوء الخلق وعدل أنصاف مع طلب تمام الأنصاف ومثل هذا يزاد بالنكاح فساداً من هذا الوجه لا محالة فالوحدة أسلم له الآفة الثالثة وهي دون الأولى والثانية أن يكون الأهل والولد شاغلين له عن الله تعالى وجاذباً له إلى طلب الدنيا وحسن تدبير المعيشة للأولاد بكثرة جمع المال وإدخاره لهم وطلب التفاخر والتكاثر بهم وكل ما شغل عن الله من أهل ومال وولد فهو شؤم على حساب ولست أعني بهذا أن يدعو إلى محظوظه فان ذلك مما اندرج تحت الآفة الأولى والثانية بل أن يدعو إلى التمتع بالمباح بل إلى الإغراق في ملاعبة النساء ومواستهن والأمعان في التمتع بهن ويشور من النكاح أنواع من الشواغل من هذا الجنس تستغرق القلب فينقض الليل والنهار ولا يتفرغ المرء فيها للتفكير في الآخرة والاستعداد لها - قال رحمه الله فهذه عجا مع الآفات والفوائد فالحكم على شخص واحد بأن الأفضل له النكاح أو العزوبة مطلقاً قصور عن الحاطة بمجاميع هذه الأمور بل تتخلل هذه الفوائد والآفات معتبراً ومحكماً ويعرض المرء عليه نفسه فإن انتفت في حقه الآفات اجتمعت الفوائد بان كان له مال حلال وخلق حسن وجد في الدين تأمل لا يشغله النكاح عن الله وهو مع ذلك شاب محتاج إلى تسكين الشهوة ومنفر ويحتاج إلى تدبير المنزل والتحصن بالعشيرة فلا يمارى في النكاح أفضل له مع ما فيه من السعي في تحصيل الولد فإن انتفت الفوائد واجتمعت الآفات فالعزوبة أفضل له وإن تقابل الأمران وهو الغالب فينبغي أن يوزن بالميزان القسط حظ تلك الفائدة في الزيادة من دينه وحظ تلك الآفات والنقصان منه فاذا غلب على الظن رجحان أحدهما حكم به وأظهر الفوائد الولد وتسكين الشهوة

باب استحباب النكاح لمن نأوت نفسه اليه ووجله مؤنة واشتغال به شغل من المؤنة

الحديث الثامن في صحيح الترمذي عن رجل من العلماء الهذلي قال يا أبا عبد الله ما أرى من عيش
عن إبراهيم عن علقمة قال كنت أمتشي مع عبد الله بن علقمة فقال له عثمان بن عيسى يا أبا عبد الله ما أرى من عيش
جارية شابة لعلمها تذكر بعض ما مضى من زمانك قال فقال عبد الله لئن قلت ذلك لقد قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأظهر الأوقات الحاجة إلى الكسب الحرام والاشتغال عن الله فلو لم يكن في أذية من الشهوة وكانت فائدة النكاح في
السعي لتحصيل الولد وكانت الآفة الحاجة إلى الكسب الحرام والاشتغال عن الله فالعزوبة له أولى فلا خير فيما يشغل عن الله ولا خير في كسب الحرام ولا في
بنقصان هذين الأمرين أمر الولد فان النكاح للولد سعي في طلب حياة للولد وهو موهومته وهذا نقصان في الدين ناجز فحفظه لحياة نفسه وصونها
عن الهلاك أهو من السعي في الولد وذلك ربح والدين رأس مال وفي فساد الدين بطلان الحياة الآخرة وذهاب رأس المال ولا تقاوم هذه
الفائدة إحدى هاتين الأفتين وأما إذا انضاف إلى أمر الولد حاجة كسر الشهوة لتوقان النفس إلى النكاح نظرنا في ما يقو بحاجات التقوى في رأسه
وخاف على نفسه الزنا فالنكاح له أولى لأنه متردد بين أن يقتحم الزنا ويأكل الحرام والكسب الحرام أشد الشرين وإن كان يشق بنفسه أنه لا يزني
ولكن لا يقدر مع ذلك على غض البصر عن الحرام فترك النكاح أولى لأن النظر حرام والكسب من غير وجه حرام والكسب يقع دائما وفيه عصيانه
وعصيان أهله والنظر يقع أحيانا وهو يحضه وينصرم على قرب والنظر زنا العين ولكن إذا لم يصدقه الفرج فهو إلى العفو أقرب من أكل الحرام
ألا إن يخاف إفضاء النظر إلى معصية الفرج فيرجع ذلك إلى خوف العنت إذا ثبت هذا فالحالة الثالثة وهو أن يقوى على غض البصر لكن
لا يقوى على دفع الأفكار الشاغلة للقلب أولى بترك النكاح لأن عمل القلب إلى العفو أقرب وأما إذا أراد فراغ القلب للعبادة ولا تتم عبادة مع كسب
الحرام واكله طعامه فهكذا ينبغي أن توزن هذه الأوقات بالفوائد ويجوز بحسبها ومن أحاط بهذا لم يشك عليه شيء مما قلنا عن الشك في من تفرغ
في النكاح مرة ورغبة عنه أخرى إذ ذلك بحسب الأحوال صحيح فان قلت فمن آمن الأوقات فما الأفضل له التحلي لعبادة الله أو النكاح فأقول
يجمع بينهما لأن النكاح ليس مانعا من التحلي لعبادة الله من حيث أنه عقد ولكن من حيث الحاجة إلى الكسب فان قدر على الكسب الحلال والنكاح
أيضا أفضل لأن الليل وسائر أوقات النهار يمكن التحلي فيه للعبادة والمواطبة على العبادة من غير استراحة غير ممكن فان فرض حكونه
مستغفرا للأوقات بالكسب حتى لا يبقى له رقت سوى أوقات المكتوبة والنوم والأكل وقضاء الحاجة فان كان الرجل منكم لا يسلك سبيل
الآخر إلا بالصلاة النافلة أو الحج أو ما يجري مجراه من الأعمال البدنية فالنكاح له أفضل لأن في كسب الحلال والقيام بالاهن والسعي في
تحصيل الولد والصبر على خلاف النساء أنواعا من العبادات لا يقصر فضلهما عن نوافل العبادات إن كان عبادته بأعمال الذكر واليطلق
والكسب يشوش عليه ذلك فترك النكاح أفضل قال ومما كانت الأحوال منقسمة حتى يكون النكاح في بعضها أفضل وتركه في بعضها
أفضل فحقنا أن نذكر أفعال الأنبياء كسيدنا عيسى وسيدنا محمد صلى الله عليهما وسلم على الأفضل في كل حال والله أعلم أنتهنا فإفاده
الغزالي رحمه الله حسبما أردنا تلخيصه وسيأتي الكلام على بعض ما ذكره من تفصيل حكم النكاح وأقوال الأئمة فيه في شرح أول أحاديث الباب
إن شاء الله تعالى، **باب استحباب النكاح لمن نأوت نفسه اليه ووجله مؤنة واشتغال به شغل من المؤنة** قول له عبد الله
عن إبراهيم بن محمد البخاري عن طريق عمر بن حفص بن غصن عن أبيه عن عبد الله بن علقمة عن عثمان بن عيسى عن عبد الله بن علقمة
وهي ترجمة لأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود **قول له مع عبد الله بن علقمة** ابن مسعود رضي الله عنه **قول له مع عبد الله بن علقمة** ابن مسعود رضي الله عنه
أما تراهم آيات وفي رواية زيد بن أبي أيسرة عن الأعمش عن ابن مسعود رضي الله عنه **قول له مع عبد الله بن علقمة** ابن مسعود رضي الله عنه
كنية ابن مسعود **قول له مع عبد الله بن علقمة** ابن مسعود رضي الله عنه **قول له مع عبد الله بن علقمة** ابن مسعود رضي الله عنه
قوله جارية شابة أي يؤخذ منه أن معاشرته الزوجية الشابة تزيد في القوة والنشاط ثلاث عساها في عكس الزيادة في القوة والنشاط
فيه استحباب نكاح الشابة لأنها المحصلة لمقاصد النكاح فانها إذا استمتعا وأطيب كتمه وأرغب من استمتاعه لذاته مقصود النكاح
وأحسن عشرة وأقله محادثة واجل منظر واللين طمسا وأقرب إلى أن يكون هاروجي الأخلاق التي يرضيها **قول له مع عبد الله بن علقمة** ابن مسعود رضي الله عنه
أي تذكرها ما مضى من قوة شبابك فان ذلك ينشع البدن قلت يجمل لعل أنها على بابها من التزويج ويجمل أنها استعبدل وأخبرت عن بعض
شيوخنا أنه قال كنت أظن أني عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت في نفسي من النشاط ما كنت أعده في الصغر قال القزطبي وإنما
قال له ذلك لأنه كان قد قلت رغبته في النساء ما لا يشتغاله بالعبادة وللسن أولها قلت فعله أنه للسن فنبيد جواز نكاح ذي السن البكر
ويأتي الكلام على ذلك في حديث جابر أن شاء الله تعالى كذا في شرح أبي رحمه الله **قوله** لئن قلت ذلك لقد قال لنا أم قال أبو بكر

يا معشر الشباب من استطاع متكم البائة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج من لم يستطع فعليه بالصوم
المعنى لئن حضنتني على ذلك فقد حضنتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه مطابق لما أرشد فيه وكان الشيخ يقول انما هو رد عليه والمعنى
انه يحض على ذلك من هو في سن الشبيبة، ام - وقال الحافظ اجابه بالحدوث فاحتمل ان يكون لا ارب فيه له فلم يوافقه واحتمل ان يكون وافقه
وان لم يتقل ذلك، ام - قوله يا معشر الشباب الخ المعشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر والشيوخ معشر الشباب جمع شباب
ويجمع ايضا على شبيبة وشبان بضم اوله وتشديد الباء كفارس وفرسان واصلة الحركة والنشاط وقال النووي ر و الشاب عندنا صبا ناهو
من بلغ ولم يما وز ثلاثين سنة وقال المقرئ ي قال له حدث الى ست عشرة سنة ثم شباب الى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكره الرنخشي قال
ابن شاس المالكي في الجواهر الى اربعين وانما حضر الشباب بالخطاب لان الغالب جود قوة الداعي فيهم الى النكاح بخلاف الشيوخ وان كان المعنى مقابرا
اذا وجد السبب في الكهل والشيوخ ايضا - قوله من استطاع متكم البائة الخ البائة بالهمزة تاء تانيث ممد وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد
وقد يميز ويميل بلاهاء ويقال لها ايضا البائة كالأول لكن بجاء بدل الهمزة وقيل بالمد القدر على مؤن النكاح وبالقصر الوطى قال الخطابي
المراد بالبائة النكاح واصلة الموضع الذي يتبوؤ ويأوى اليه وقال المازري اشتق العقول على البائة من اصل البائة لان من شأن من يتزوج
المرأة ان يتوآها منزلا وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالبائة هنا على قولين يرجحان المصحف واحدا صحما ان المراد معناها اللغوي
وهو الجماع فتقديره من استطاع متكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه
بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطع الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء
ولا ينفكون عنها غالبا والقول الثاني ان المراد هنا بالبائة مؤن النكاح سميته باسم ما يلازمها وتقديره من استطاع متكم مؤن النكاح
فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز
عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل البائة على المؤن والفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور استحق
والتعليل المذكور لما زرى واجاب عنه عياض بانه لا يبعد ان يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع البائة اى بلغ الجماع
وقد عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع اى من لم يقدر على التزويج قلت وتهيأ له هذا الحد من المفعول في المنفى فيحتمل ان يكون
المراد ومن لم يستطع البائة او من لم يستطع التزويج، قال الحافظ ولا مانع من الحمل على المعنى الاعم بان يراد بالبائة القدرة على الوطى
ومؤن التزويج والجواب عما استشكله المازري انه يجوز ان يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفطر حياء او عدم شهوة او عنة مثلا
الى ما يهيأ له استمالة تلك الحالة لان الشباب مظنة لوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان يستمر كسرها قلنا
أرشد الى ما يستمر به الكسر المذكور قوله اغض للبصر الخ اشد غضا واحصن اى اشد احصا تأله ومنعا من الوقوع في الفاحشة
وما أظف ما وقع مسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا بيسير حديث جابر رفعه اذا احكامكم عجبت المرأة فوقع في قلبه فليعمل الى
امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه فان فيه اشارة الى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان تكون افعلى على بابها
فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون اغض و
احصن مما لم يكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي انده من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل ان يكون افعلى فيه لغير المبالة بل اخبار عن
الواقع فقط وفيه الاحت على غرض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه ان حظوظ النفس الشهوة
لا تنقد على احكام الشريعة بل هي دائرة معها، كذا في المفتي، قوله فعليه بالصوم الخ قال عياض ليس فيه اغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين
الذين خاطبهم اوله بقوله من استطاع متكم البائة في قوله فعليه ليست لغائب وانما هي للحاضر المجهم اذ لا يصح خطابه بالحاف نظير هذا
قوله تعالى كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الى ان قال فمن عفي عنه من اخيه شيئا ومثله لو قلت لاثنتين من قاصمتكما قلن درهم
فالهاء للمجهول من الخاطبين لا لغائب ام ملخصا وقد استحسنة القرطبي وهو حسن بالغ وقد تظن له الطيبي وفي الحديث ارشاد العاجز عن
مؤن النكاح الى الصوم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلوان المعنى اذا كثرت تولد في البدن معد بخاره الى الدملغ فحبب اليه
النظر الى المرأة الجميلة وشغفت قلبه حبها ونزل قسط منه الى الفرج فحصل التثبيق واشتدت الغلظة واكثر ما يكون في وقت الشباب وهذا
حجاب عظيم من حجب الطبيعة يمنعه من الامعان في الاحسان ويهيئ له الزنا ويفسد عليه الاخلاق ويوقعه في مهالك عظيمة من فساد ذات
البين فوجب اماطة هذا الحجاب فمن استطاع الجماع وقدر عليه بان تيسرت له مثلاً امرأة على ما تأمر به الحكمة وقدر على نفقتها

فأثله وجه حل ثمان بن أبي شيبة قال ناجر بن عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال لا يشي مع عبد الله
فلا احسن له من ان يتزوج فان التزوج اغض للبصر واخص للفرج من حيث انه سبب لكثرة افراخ المني ومن لم يستطع ذلك فعليه
بالصوم فان سحر الصوم له خاصية في كسر سورة الطبيعة وكبحها عن غلوائها لما فيه من تقليل ما دتها في تغييره كل خلق فاسد نشأ من كثرة
الاخلاق قوله بالصوم الم قال الأبي رحمه كان من الظاهر والا اصل ان يقول فمن لم يستطع فعليه بالجوع والاقلال ما يزيد في الشهوة طغيان
الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة برأسه وليؤذن ان المطلوب من الصوم انما هو الجوع والا فكم من صائم على دوائه واستدل به الخطابي
على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية وحكاها البغوي في شرح السنة وينبغي ان يحل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه
قد يقدر بعد فينبذ لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بانه لا يكرها بالكافور ونحوه والحجة فيه انها تفقوا على منع الحب و
الخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع اصلا وقال ابن بري في ما قاله الخطابي نظر فان لقائل ان يقول قطعه بالصوم فيقطع
عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالعلاجات الطبية قال الحافظ واستدل بحديث الباب بعض المالكية على تحريم الاستمنا لانه ارشد عند
الجزع عن التزويج الى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان التزويج
اسهل من الفعل وقد اباح الاستمنا طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة ام - قلت وقد عد صاحب
الدر المختار الاستمنا بالكف من المكروه تحريما وقال ولو خاف الزنا يحرى ان لا وبأل عليه قال ابن عابدين رحمه الله وفي السراج ان اراد
بذلك تسكين الشهوة المفطة الشاغلة للقلب وكان عزيا لاذوجة له ولا امة او كان الا انه لا يقدر على الوصول اليها احذر قال ابو الليث
أرجو ان لا وبأل عليه واما اذا فعله لاستحلاب الشهوة فهو اشهر ام - بقى هنا شيء وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك استمنا عا بالجزء ام هي فتح
الماء وتقييم الشهوة في غير محلها بغير عمد لرأى من صرح بشئ من ذلك والظاهر الاخير ويدل على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدل على عدم
حلّه بالكف بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الآية وقال فلو يحرم الاستمناع الأجماي بالزوجة والأمة ام - فأفاد عدم حل
الاستمناع اي قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهر لي والله سبحانه اعلم ام - وفي شرح الاحياء ناقلا عن كتاب اختلاف الفقهاء لابن جرير
الطبري رحمه علة من قال يقول الشافعي الاستدلال بقول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
فأفهم غير ملومين فمن أتبع ذلك فإليك هم العادون فأخبر جل ثناؤه ان من لم يحفظ فرج عن غير زوجته وملك يمينه فهو
من العادين والمستمنى عاد بفرجه عنهما ام - وفي شرح الرسالة القيرانية للشيخ سيدي احمد زروق نفع الله به من قال مباشرة الفرج زنا
ولو اوطأهما محرمان اجماعا واستمنا واختلف فيه فذهب الجمهور والمنع وقال احمد هو كالفصادة ولما سئل ابن العربي في حكم القرآن على هذه
الآية ذكر مذهب الامام احمد ثم قال وهذا من الخلاف الذي لا يجوز العمل به ولم يري لو كان فيه نكح صريح بالجواز اكان ذوهمة بوضاه لنفسه
ما يذكر فيه من الاحاديث ليس فيها ما يساوي بسماعه وقد عده البلال في مختصر الاحياء من الصناعات والله اعلم ام - وسئل ابن عجم (صاحب البحر)
عن استمنه بكفه في رمضان فأجاب يلزمه القضاء والكفارة لفساد صومه والشهور عندنا وجوب القضاء دون الكفارة كما في الدر المختار
والله اعلم - قوله فانه له وجاء الم بكسر الواو والمد اصله الغمز ومنه وجى في عنقه اذا غمزه دافعا له وجاء بالسيف اذا طعن به وجاء
أشبهه غمزها حتى رضها وتقع في روايت ابن حبان المذكورة فانه له وجاء وهو الاخصاء وهي زيادة مدرجة في الخبر لو تقع الا في طريق زيد
ابن ابى انيسة هذه وتفسير الوجاء بالاخصاء فيه نظر فان الوجاء رض الانثيين والاخصاء سقمها واطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابحة
وقال ابو عبيد قال بعضهم وجاءتهم الواو مقصورا والاول أكثر وقال ابو زيد لا يقال وجاء الا فيما لم يبرأ وكان قريب العمل بذلك واستدل
بهذا الحديث على ان من لم يستطع الجماع فامطوب منه ترك التزويج لانه ارشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه واطلق بعضهم انه يكره في
حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى اقسام الاول التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع
وزا ما الحنابلة في روايتانه يجب وبذلك قال ابو عوانة الاسفرائيني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصيصي في شرح مختصر الجويني
وجها وهو قول داود واتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجين احدهما ان الآية التي احتجوا بها خيرت بين النكاح والتسرى يعني قوله
تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا لا يقع التحجير بين واجب مندوب هذا
الرؤ متعقب فان الذين قالوا بوجوبه قتلوه بالمرء اذا نذفع التوقان بالتسرى فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال
وفرض على كل قادر على الوطى ان وجب ما يتزوج به او يتسرى ان يفعل احدهما فان محجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف

ذكر أقسام الرجل في التزويج وما له من العاقل فان
من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقهم -

ابن مسعود يثني اذ لقيه عثمان بن عفان قال فقال هكؤيا يا ابا عبد الرحمن قال فاستحلاه فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة قال قال لي تعال يا علقمة قال

الوجه الثاني ان الواجب عند العقد العقد لا الوطى والعقد مجزؤه لا يدفع مشقة التوقان قال فما ذهبوا اليه لم يمتنا وله الحديث وماتنا وله الحديث لم يذهبوا اليه كذا قال وقد صرح اكثر المخالفين بوجوب الوطى فاندفع الابرار وقال ابن بطال احق من لم يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فيه بدله مثله وتعقب بان الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة والاستحالة ان يقول القائل اوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأنديك الى كذا والمشهور عن احمد انه لا يجب للقادر التأتى الا اذا خشي العنت وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة وقال المازنى الذى نطوق به مذهب مالك انه مندوب قد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا الا به وقال القرطبي المستطيع الذى يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عن ذلك الا بالزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه كذا في الفتح قال الزبيدي ونقله الاتفاق على ذلك مردودا لكن يقلد في نقل مذهبه في ذلك، وعند اصحابنا الحنفية يكون النكاح واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا الا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة مع عدم خوف الجور او الظلم والا فلا أثر بتركه ويكون سنة مؤكدة في الاصح حال الاعتدال اى القدرة على الوطى ومهر ونفقة قيا ثم بتركه ويثاب ان نوى تحصيل ولد او رجح في النهر وجوبه للمواظبة عليه والا تكار على من رغب عنه ويكون مكروها محرما لخوف الجور فان تيقنه اى الجور حرمة ذلك، وقال النووي ان قصد به طاعة كاتباع السنة وتحصيل ولد صالح او عفة فرجه او عينه فهو من اعمال الآخرة يثاب عليه وهو للتأتى له ولو خصيا القادر على مؤنه افضل من التخلى للعبادة تحصينا للدين ولما فيه من بقاء النسل والعاجز عن مؤنه يصوم والقادر غير التأتى ان تخلى للعبادة فهو افضل من النكاح والا فالنكاح افضل له من تركه لثلاث تقضيه البطالة الى القواحش، ام - وقد تعقب الكمال بن الهمام من اصحابنا قولهم التخلى للعبادة افضل فقال حقيقة افضل تنفى كونه مباحا اذ لا افضل في المباح والحق انه ان اقترن بنية كان ذا فضل والتجود عند الشافعى افضل لقوله تعالى وَصِيْدًا وَحَصُوْرًا مَحِيْمًا عليه السلام بعد اتيان النساء مع القدرة عليه لان هذا مفضل المحصور وجيشن فاذا استدلل عليه بمثل حديث الترمذى اربع من سنن المسلمين فذكر النكاح لسان يقول في الجواب لا انكر الفضيلة مع حسن النية وانما اقول التخلى للعبادة افضل فالاولى في جوابه التمسك بحاله عليه السلام في نفسه وردة على من اراد من امته التخلى للعبادة فانه صريح في عين المنافع فيه اعنى حديث من رغب عن شئني فليس معنى فانه عليه السلام رد هذا الحال ردًا مؤكداً ممن تبرأ منه وبالجمل فالافضلية في الاتباع لا فيما تخيل النفس انه افضل نظراً الى ظاهر عبادة او توجهه ولم يكن الله عز وجل يرفع لاشرف انبيائه الا بأشرف الاحوال وكان حاله الى الوفاة النكاح فيحتمل ان يقره على تركه افضل مدة حياته كان حال يحيى عليه السلام افضل في شريعته وقد نسخت الرهبانية في ملتنا ولونتارضاً قدم التمسك بحال نبينا صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ما يشتمل عليه النكاح من تهذيب الاخلاق وغيره من الفوائد لم يكد يقف عن الجزم بأنه افضل من التخلى بخلاف ما اذا عارضه خوف جورا ذاكما ليس فيه بل ولا اعتدال مع اداء الفرائض والسنن وذكرنا انه اذا لم تقترن به نية كان مباحا لان المقصود منه جيشن مجرد قضاء الشهوة و صينة العبادة على خلافه ثم قال واقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكناً من قضاءها بنير الطريق المشرع والعدل اليه مع ما يعطيه من انه قد يستلزم انفاقاً فيه قصد ترك المعصية وعليه يثاب، ام - قال الحافظ وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس عبادة ولهذا لو نذر لم ينعقد وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التى يستحب فيها النكاح كما تقدم بيانه تستلزم ان يكون جيشن عبادة فمن نفى نظر اليه في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المحصورة، ام - وقال صاحب البدائع من اصحابنا وما ذكره (اى الشافعى) من دلائل الاباحة والحل فحن نقول بموجبها ان النكاح مباح وحلال في نفسه لكنه واجب لغيره او مندوب ومستحب لغيره من حيث انه صيانة للنفس من الزنا ونحو ذلك على ما بينا ويجوز ان يكون الفعل الواحد حلالاً بجهة واجباً او مندوباً اليه بجهة اذ لا تنافى عند اختلاف المجتهدين والله اعلم - قول فاستحلاه الخ في رواية على استحبابه لا سراً فمثل هذا فانه مما يستحى من ذكره بين الناس قال النووي وفي صحيح البخارى فقال يا ابا عبد الرحمن ان الى اليك حاجة فخلها وفي رواية لا يصح تخلوا قال ابن التين وهو الصواب لا نردواى يعنى من الخلوة مثل دعوا قال الله تعالى فلما اتفقت دعوا الله انتهى قوله فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة لم زاد في البخارى الى هذا قال العيني فلما رأى عبد الله رفع عبد الله ان ليس له حاجة اى عثمان الا هذا اى الترغيب النكاح ويروى بنصيب عبد الله اى فلما رأى عثمان عبد الله ان ليس له حاجة هذا اى الزجاج ومن هنا جاءت كلمة الا التى هي اداة الاستثناء وكلمة الى التى هي حرف الجر والمفعول على كلمة الاولى في الوجه الثاني على كلمة الى ام قلت وفي رواية زيد بن ابي نسيبة عند ابن حبان ما يشرح هذا الكلام حيث قال فلحق عثمان فاخذ بيده فقاما وتحييت عنهما فلما رأى عبد الله ان ليست

فجئت فقال له عثمان الانزويك يا ابا عبد الرحمن جارية بكرا اكله يرجع اليك من نفسك ما كنت تعهد فقال عبد الله لئن قلت ذلك فذكر بمثل حديث ابي معاوية **حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا ابو مغوية عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واخفن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجه** **حل ثنا عثمان بن ابي شيبة قال نا جوير عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت انا وعمي علقمة والا سود على عبد الله بن مسعود قال انا شارب يومئذ فذكر حديثا رويته عنه حدث به من اجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابي مغوية وزاد قال فلم البث حتى تزوجت **حل ثنا** عبد الله بن سعيد الاشج قال نا وكيع قال نا الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال دخلنا عليه انا احداث القوم بمثل حديثهم ولم يذكر فلم البث حتى تزوجت **وحل ثنا** ابو بكر بن نافع العبدى قال نا بهز قال نا حماد بن سلمة عن ثابت عن انس ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عملهن في السر**

له حاجة يسرها قال اذن يا علقمة فانهيت اليه وهو يقول الانزويك ، فالظاهر ان عبد الله فاعل رأى والضمير في ليست له عائذ على عثمان يعني لما رأى عبد الله بن مسعود ان ليست لعثمان حاجة اذ الترغيب في النكاح وهو ليس بما يحتاج الى السر والتخفية قال اذن يا علقمة فكان هذا القول وقع في مقابلة قول عثمان حين استخلاه ان اليك حاجة والله اعلم **قوله** فجئت فقال له عثمان الخ وهكذا هو في رواية زيد المذكورة انما ان مراجعة عثمان لابن مسعود في امر التزويج كانت بعد استدعائه لعلقمة ووقع في رواية البخاري فانهيت اليه هو يقول اما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب الحديث وهذا يشعر بان مراجعة عثمان كانت قبل استدعائه لعلقمة قال الحافظ ويحتمل في الجمع بين الروايتين ان يكون عثمان اعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد ان استدعى علقمة لكونه فهم من رادة اعلام علقمة بما كان فيه ، ام - قلت ظاهر سياق البخاري لا يساعد هذا الجمع الا بالتحلف والله اعلم **قوله** وعمي علقمة والا سود الخ قال النوى هكذا هو في جميع النسخ وهو الصواب قال القاضى ووقع في بعض الروايات انا وعمي علقمة والا سود وهو غلط ظاهر لان الاسود اخو عبد الرحمن بن يزيد لا عمه وعلقمة عمها جميعا وهو علقمة بن قيس **قوله** رويته انه حدث به من اجلي الخ قال النوى هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها رأيت وهما صحيحان الاول من الظن والثاني من العلم **قوله** ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانا في رواية ثابت وفي رواية حميد الطويل عند البخاري جاء ثلاثة رهط الى بيت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد المارق ان الثلاثة المذكورين هم علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدنى كان علي في اناس من الادوا ان يحرموا الشهوات فنزلت الآية في المائدة ووقع في اسباب الواحدى بغير اسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابو ذر وسالم مولى ابي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان ابن مظعون فاتفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا يأكلوا اللحم لا يقر بوالنساء ويجتنبوا مذكرا كبيرا فان كان هذا محفوظا احتمل ان يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشر السؤل فذهب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع كما شئت اكرمهم طلبهم ويؤيد انهم كانوا اكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسطور من طريق سعد بن هشام انه قد مر المدينة فاراد ان يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله فيجاهد المرم حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة فنهوه عن ذلك واخبروه ان رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه فلما حدثوا ذلك راجع امراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل ان يجاهر عبد الله فيما حسب **قوله** عن عمله في السراخ اى عبادته في البيت والمراد معرفة قدر عادة وظائفه في كل يوم ليلة حتى يفعلوا ذلك ، كذا في المراجعة ، زاد في البخاري طريق حميد الطويل قلنا اخبروا كما فهمت قلنا لوهاى رأى كل منهم لها قليلة ، قال الأثرى انما تقالوا لها بالنسبة الى فهمهم اى قليلة عند شخص كثيرة في نفسها ، وفي البخاري ايضا قالوا واين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر والمعنى ان من لم يعلم محمول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادات عسى ان يحصل عجلات من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فأشار الى هذا بأنه أشد خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب السبوية وأشار في حديث عائشة والمغيرة

فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم قال بعضهم لا أنا على فراش محمد الله وأشي عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكنني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني **وحدثني أبو بكر** ابن أبي شيبة قال فاعبد الله بن مبارك قال وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء واللفظ له قال أنا ابن مبارك عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل إلى معنى آخر بقوله أفلا يكون عبدا شكورا أم - قال وفي الحديث من الفرائض تتبع أحوال الأكارب لئلا تأتي بأفعالهم وإنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء **قوله** لا أتزوج النساء الخ قال الأبي يحتل أن ذلك زهد منه لما يرى أنه شاغل عن كمال الجهد قال المجيد ما رأينا من تزوج فيه على حاله **قوله** لا أكل اللحم الخ يحتل أنه كناية عن الزهد عموما وفي المستلزمات فقط قاله الأبي **قوله** لا أنا على فراش الخ ولو قيل لا أنا **قوله** فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الخ وفي رواية البخاري فحياهم اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا قال الحافظ ويجمع بأنه منع من ذلك عموما جازا مع عدم تعيينه في خصوصها فيما بينه وبينهم فقاموا بسننهم **قوله** ولكنني أصلي الخ وفي رواية البخاري أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكنني أصوم وأفطر قال الحافظ فيه إشارة إلى رد ما ينو عليه أمرهم من أن المغفرة لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره فأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشددا لا يامن من الملل بخلاف المعتدل فإنه آمن لاستمراره وخير العمل ما دام عليه صاحبه قال وفيه أيضا إشارة إلى أن العام بالله ومعرفته ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم قال القاري قوله لكنني أصوم إلى آخره في رواية البخاري استدراك عن محمد بن عوف أي أنا أخشاكم لله فينبغي على عمركم في الحقيقة أن أقوم في الرياضة إلى أقصى مدة لكن اقتصدت أو توسطت فيها فأصوم في وقت أفطر في آخر وأصلي بعض الليل وأرقد في بعضه وأتزوج النساء ولا أهد فيهن وكما الرجل أن يقوم بحقق مع القيام بحقوق الله تعالى والتوكل عليه والتفويض إليه وهذا كله ليقضي بي الأئمة **قوله** وأصوم وأفطر الخ قال الأبي هو في جواب من قال لا أكل اللحم بيان مطابقتها أنه جعل قوله لا أكل اللحم كناية لادامة الصوم فقال في الرد عليه لكنني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة - **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس مني الخ قال الحافظ المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض والرغبة عن الشيء أعرض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقه غيري فليس مني ولم يترك ذلك إلى طريق الرهبانية فأنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم ما وفوه بما أنتموه وطريقته النبي صلى الله عليه وسلم الحنيفية السخية فيفطر ليتقوى على الصوم ويأمن ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس فكثير النسل قوله فليس مني الخ كانت الرغبة بضرب من التأويل بعد صاحب فيه فمعنى فليس مني أي على طريقي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان أعراضا وتنطعا فيضم إلى اعتقاد إرجمية عمله فمعنى فليس مني ليس على ملتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر **قوله** قال الأبي وهو يعني الرهبان المذكورين أن لم يقصدوا الكلام بالخير لكنه صلى الله عليه وسلم لم ير أنه جعله رغبة عن سنته فليس مني مخرج إلا باعتبار الظاهر لا باعتبار قصد وقال عياض تقدم أنه اختبرهم من أوجب الكباح ولا حجة فيه لأنه رد لقول كل واحد من الثلاثة وليس كل اللحم الصوم بواجب إنما يكون فيه حجة لو كان رد العدم الكباح فقط قلت أما الاحتجاج به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد لعدم الكباح فقط لأنه إنما دل على تركه إذا تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل على أن النكاح أفضل من الخل للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم أكد ذلك بأن خلافة رغبة عن السنة وفي الغفر وقال الطبري فيلبي في الحديث الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأكثر غليظ الثياب وخشن المأكل قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فمنهم من نحى إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس ما حجه بقوله تعالى أذهبوا طيبتا تكلف في حيايتكم الدنيا قال والحق أن هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأميرين قتل لا يبدل ذلك لأجل الفريقين أن كان المراد المداومة على أحد الصفتين والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى الترفه والبطر ولا يامن من الوقوع في الشبهات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجد أحيانا فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما أن منع تناول ذلك أحيانا يفضي إلى التنطع المنهي عنه ويرد عليه من قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يفضي إلى الملل القاطع لأصلها وبلازمة الاقتصاص على الفرائض مثلا وترك التنقل يفضي إلى إظهار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمور الوسط وفي قوله إني لأخشاكم الله مع ما أنضم إليه إشارة إلى ذلك **قوله** رد رسول الله أي لم يأذن له في التبتل بل نهاه عنه **قوله** على عثمان بن مظعون الخ كان عثمان من السابقين إلى الإسلام وكانت وفاته في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع **قوله** التبتل الخ قال العلماء التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعا إلى عبادة الله وصل التبتل القطع ومنه مراح البتول وفاطمة البتول لأنقطاعها عن نساء زمانها دينيا وفضلا ورغبة في الآخرة ومنه صدقة بتلة أي منقطعة

ولو اذن له لاختصينا وحل شي ابو عمران محمد بن جعفر بن زياد قال نا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول رد علي عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لاختصينا حل شي عثمان بن جعفر بن المثنى قال نا لث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال خير في سعيد بن المسيب انه سمع سعد بن ابي وقاص يقول اراد عثمان بن مظعون يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اجاز له ذلك لاختصينا

عن تصرف ما لكها قال الطبري التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها ولا تقطع الى الله تعالى بالتفرغ لعبادته وقوله رد عليه التبتل معناه نهاه عنه، قال تقي الدين غفر عن التبتل هنا وأمر به في قوله تعالى وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا ووجه الجمع ان المنى عنه غير المأمور به فلا تقارض فالمنى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين ما هو داخل في جنب التبتل والمأمور به ملازمة العبادة ولا كثرة من قيام الليل وتزيتل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان الحجاج موجودا مع ذلك، ام - وقد نشر الآية مجاهد فقال اخلص له اخلاصا وهو تفسير معنى والا فاصل التبتل لا تقطع والمغنى انقطع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الا تقطع الى الله انما تقع باخلاص العباد له فسترها بذلك واما رد صلى الله عليه وسلم التبتل والاختصاص فقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم انه كانت المانوية والمترهبة من النصاري يتقربون الى الله بترك الحجاج وهذا باطل لان طريقتهم لا نبيا عليهم السلام التي ارتضاها الله للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لا سلبها عن مقتضاها، قال وليس الامر كما ظنه قوم فروا الى الجبال وتركوا مخالطة الناس راسا في الخير والشر وصاروا بمنزلة الوحش ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم على من اراد التبتل وقال ما بعثت بالرهبانية وانما بعثت بالملّة الحنيفية السجدة لكن الانبياء عليهم السلام امروا بتعديل الاتفاقات وان لا يبلغ بها حال المستعظمين في الرفاهية كمكوك النجم ولا ينزل بها الى حال سكان شواهد الجبال للاحقين بالوحش وههنا قياسان متعارضان احدهما ان الترفه حسن ليجنبه المزاج ويستقيم به الاخلاق ويظهر به المعاني التي امتاز به آدمي من سائر بني جنسه والغياوة والعجز ونحوها تنشأ من سوء التدبير وثانيهما ان الترفه يقيم لاحتياجه الى منازعات ومشاركات وكذا وتعب اعراض خروجا الغيبة اهل لتدبير الآخرة ولذلك كان المرضي بالتوسط وابقاء الاتفاقات وضم الامور كلها والآداب وانتهز فرص للتوجه الى الحق بآدم وهذا هو الطريقة المثلى والسبيل التي هي قومه قوله ولو اذن له لاختصينا الخ من الاختصاص وهو الشق على الاثنين وانما اعلمها، والاختصاص في الآدمي حرام صغيرا كان او كبيرا واما في غير بني آدم فقال القرطبي ممنوع في الحيوان الا لمنفعة حاصلة في ذلك كتنظيف النمل اذ قطع ضرره عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا واما المأكول فيجوز في صغيرة دون كبيرة، قال الحافظ وما اظن يدفع ما ذكره القرطبي من اباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر واما قوله في حديث الباب ولو اذن له لاختصينا وكان الظاهر ان يقول لتبتلنا فقال الحافظ يحتمل ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعبر عنه الروي بالتبتل لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو اذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو ان المراد بقول سعد ولو اذن له لاختصينا الفعلنا فعل من يختص وهو الا تقطع عن النسك قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب كل ما يلبس به فلم يزل في حقه يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات مما أحل الله لكم وقد تقدم في الحديث السابق قبل هذا تميمته من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه وقال الطبري قوله ولو اذن له لاختصينا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصينا لارادة المبالغة اي لبس الغنى في التبتل حتى يفرض بنا الأمر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيده توارده استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما وأما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه الماء عظيم في العاجل يغتفر في جنب ما ينفع به في التأجل فهو كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد الآكلة صيانة لبقية اليد وليس لهلاك بالخصاء محققا بل هو ادراك شهده لكثرة وجوده في الجملة مع بقاءها على هذا فالحكمة في منعهم من الاختصاص ارادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار والا لو اذن في ذلك لأوشك توارده هو عليه فينقطع النسل فيقتل المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية، كما في الفتح، قلت والمتعين عندي في شرح الحديث هو الاحتمال الاول الذي ذكره الحافظ اعني ان الروي قد عبر عن الاختصاص بالتبتل توسعا، وقد نقله العلامة العيني من الحافظ العلق في حيث قال وقال شيخنا زين الدين رحمه الله بل الجواب الصحيح انه لو وقع اذن من النبي صلى الله عليه وسلم فيما سأل عنه عثمان بن مظعون من التبتل لحاز له الاختصاص لا ان استئذان عثمان في التبتل كانت صورة استئذانا في الاختصاص كما هو مبين في حديث عائشة بنت طلحة بن مظعون عن ابيها عن اخيه

نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا حرب بن ابي العالقة قال نا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فذكر مبتله غير انه قال فأتى امرأته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر ثديي في صورة شيطان **وحدثني** سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن اعين قال نا معقل عن ابي الزبير قال قال جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا احل لكم اجبتة المرأة فوقع في قلبه فليعمل الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه **حل** ثنا محمد بن عبد الله بن ميمون الهذلي قال نا ابي ووكيع وابن بشر عن اسماعيل بن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصم فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا ان ننكح المرأة بالثوب

بصلاحه انه قال وصفت لي امرأة فوقع في نفسي فمهرز واجها قال فتذكرت الحديث فعملت بما كوله فاذهب الله سبحانه ما وقع في نفسي منها والحديث يدل على راجحية النكاح لان به تحصل المكنة من مدلول الحديث لعدم تحصيل الصوم ذلك وكان الشيع يقول اذا واقع الرجل اهله لذلك فلا ينبغي ان يستخصر الى رأى ولا يتخيّلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذهاب ما يحل في نفسه من الهوى فاذا تصورها وتخيّلها فربها نكاحه تعلقا **قوله** اعجبته المرأة الم اى استحسنتها لان غاية رؤية المتخبط منها استحسانه **قوله** فليعمل الم بكسب الهمم اى فليقتصد **باب** نكاح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر تحريمه الى يوم القيامة **قوله** عن اسماعيل الم هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ليس لنا نساء الم اى ونحن نستهيجن وهذا يدل على كمال شجاعتهم ورجولتهم وقوة قلوبهم وتوكلهم على ربهم **قوله** الاستخصم الم اى الاستدعى من يفعل بينا الخصماء ونعالج ذلك بانفسنا اى حتى نتخلص من شهوة النفس وسوسة الشيطان **قوله** فنهانا عن ذلك الم هو نفى تحريم بلاحلاف في نفي آدم طلق في الباب السابق قال الحافظ وفيه ايضا من المفاسد تعذيب النفس بالتشويه مع ادخال الضرر الذي قد يفضي الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال **قوله** ان نكح المرأة بالثوب الم يعنى المتعة ففيه اطلاق النكاح على المتعة في الجملة وهكذا ومن اطلاق التزويج والنكاح عليها في غير حديث كما يظهر من مراعاة كثر العمال وغيره والعلماء ايضا لا يتجشون عن التعبير بنكاح المتعة قال الصواب عندي ان المتعة هو النكاح الموقت كما نبه عليه صاحب البدائع من اصحابنا حيث قال فلا يجوز النكاح الموقت وهو نكاح المتعة وانه نوعان احدهما ان يكون بلفظ التمتع والثاني ان يكون بلفظ النكاح والتزويج وابقوم مقامهما اما الاول فهو ان يقول اعطيك كذا علان اتمتع منك يوما او شهرا او سنة ونحو ذلك وانه باطل عند عامة العلماء واما الثاني فهو ان يقول استزوجك عشرة ايام ونحو ذلك وانه فاسد عند اصحابنا الثلاثة والجمهور وقال زفر النكاح جائز وهو مؤبد الشرط باطل وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا ذكرنا من المدة مقدار ما يعيشان الى تلك المدة فالتكاح باطل وان ذكرنا من المدة مقدار ما لا يعيشان الى تلك المدة في الغالب يجوز النكاح كائنا ذكرنا الا بد وجه **قوله** انه ذكر النكاح وشرط فيه شرطا فاسدا والنكاح لا تبطله الشرط الفاسد فبطل الشرط وبقي النكاح صحيحا كما اذا قال تزوجتك الى ان اطلقك الى عشرة ايام ولنا انه لو جاز هذا العقد لكان لا يخلو اما ان يجوز موقتا للمدة المذكورة واما ان يجوز مؤبدا لا سبيل الى الاول لان هذا معنى المتعة الا انه عبر عنها بلفظ النكاح والتزويج والمعتبر في العقود معانيها لا الالفاظ كالكفالة بشرط براءة الاصيل انها احوالة لوجوه ومخارج احوالة وان لم يوجد لفظها والمتعة منسوخة ولا وجه للثاني لان فيه استحقاق البضع عليها من غير رضاها وهذا لا يجوز واما قوله اتي بالنكاح ثرا دخل عليه شرطا فاسدا فمنوع بل اتي بنكاح موقت والنكاح الموقت نكاح متعة والمتعة منسوخة ام - وتعبه الشيع ابن الهمام ورجح قول زفر حيث قال ومقتضى النظر ان يترجم قوله لان فاية الامر ان يكون الموقت متعة وهو منسوخ لكن نقول المنسوخ معنى المتعة على الوجه الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتج العقد فيه بانتهاء المدة وتبلاشي وان لا نقول به كذلك وانما اقول ينعقد مؤبدا ويلغو شرط التوقيت فحقيقة الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة واداء النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينعقد وان حضر الشهود لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاما لا يملكه فلو صلح بها زاع من النكاح كما مر - اه ملخصا قلت لم يظهر الجواب عن قول البدائع ان فيه استحقاق البضع عليها من غير رضاها وايضا قول الشيع ابن الهمام ان الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ يرد قوله صلى الله عليه وسلم من كان عندة منهن شئ فيخل سبيلها في حديث الربيع بن سبرة عن ابيه عند المؤلف ولم يعرف في شئ من الآثار ان استمتعوا من رضي الله عنهم كان مخصرا في لفظ التمتع ونحوه بل حديث ابن مسعود ظاهر في ان المتعة التي باشرها من باشر من الصحابة انها كانت نكاحا الى اجل غنى النكاح المؤبد وهكذا وقع في حديث سبرة عند ابن جريح بلفظ فترزوجتها ببردى كما في الكنز وفي احكام القرآن للخصاص باسناده من حديث سبرة ولا يستلزم

باب نكاح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر تحريمه الى يوم القيامة

قوال العلماء في النكاح الموقت انه فاسد او لا بل ينعقد صحيحا ويطلق الشرط

التزويج عندنا، اللهم إلا أن يقال إن أثر النسخ المذكور هو إلغاء شرط التوقيت إنما يظهر في كلاً من الموقته التي تنعقد بعد نسخ المتعة لا قبله والله أعلم، قال صاحب العناية واستشكل هذه المسئلة يعني إبطال النكاح الموقت رأساً كما هو مذهب الجمهور بما إذا شرط وقت العقد أن يطلقها بعد شهر فإن النكاح صحيح والشرط باطل ولا فرق بينهما وبين ما نحن فيه وأجيب بأن الفرق بينهما ظاهر لأن الطلاق قاطع للنكاح فاشتراطه بعد شهر لينقطع به دليل على وجود العقد مؤثلاً ولهذا لو مضى الشهر لم يطل النكاح فكان النكاح صحيحاً والشرط باطلاً وأما صورة التراجع فالشرط إنما هو في النكاح لا في قاطعه ولهذا لو صح التوقيت لم يكن بينهما بعد من المدة عقد كما في الإجارة، أم - فالإجارة عقد موقت بدليل أن المتأجير يطلهها والنكاح عقد مؤثلاً فالنكاح يطله لأن انعقاد العقد بلفظ يتضمن المنع من الانعقاد ممتنع كما أفاده صاحب البدائع وبالجملة فالمتعة التي أباحها الشارع في الأوائل ثم حرّمها تحريراً مؤثلاً كان هو النكاح الموقت بخلافه الشهود كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن أم عبد الله ابنة أبي خيثمة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في قصة له عند ابن جريح فيه فشارطها واشتد على ذلك عدلاً ثم قال في آخره فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل ينهاه عنه كما في كثر العمال، وذكر الأئمة في شرح صحيح مسلم في قضية عمر بن حريث أنه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودار ذلك حتى لحاقه عمر فبلغه ذلك فدعاها فأسألتها فقالت نعم قال من شهد قال عطله فأدأها قالت أمها وأخاها فقال فهل غيرهما فنفى عن ذلك ويظهر قليل كما يشير إليه قول ابن مسعود في حديث الباب أن نكح المرأة بالثوب وكذا وقع المتعة بالثوب في قصة سبرة بن معبد الكلبية في الباب وسأني أيضاً في حديث جابر كنا نستمع بالقبضة من التمر الدقيق، وهذا التقليل في المهر إنما هو مقتضى قلة الانتفاع بها، قال الإمام الحصاص رحمه الله ولما كانت المتعة اسماً للنفع لقليل كما قال تعالى *أَمْ أَفْلَحَ الْحَيُّوةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ* يعني نفعاً قليلاً وسمى الواجب بعد الطلاق متعة بقوله *فَمَتَّعُوهُنَّ* وقال تعالى *وَاللَّيْطَلَقَاتِ مَتَاعٌ* بالمعروف لأنه أقل من المهر علماً أن ما أطلق عليه اسم المتعة أو المتاع فقد أُبْدِيَ به التقليل وأنه نزر يسيراً بالإضافة إلى ما يقتضيه العقد يوجب فيه فالنكاح الموقت والمتعة عند مرتبة بزرخية بين النكاح المطلق و السفاح المحض واليه أشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الشريد سألت ابن عباس عن المتعة أسفح هي أم نكح فقال لا نكح لا أسفح قلت فما هي قال المتعة كما قال الله تعالى قلت وهل عليها حيضة قال نعم قلت ويتوارثان قال لا، ولو افقه في الاعتداد بالحيضة ما في مصنف عبد الرزاق عن جابر قال كنا نستمع بالقبضة من التمر الدقيق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نفى عمر لما سئنا كنا نعتد من المسمتع منهم بحيضة وعلى هذا فالمتعة أو النكاح الموقت لم يكن سفاحاً محضاً وإن كان قريباً منه ولا نكاحاً مطلقاً كما هو الظاهر فإن النكاح ما شرع لاقتضاء الشهوة بل لا غرض ومقاصد يتوصل به إليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد وسر المسئلة كما قال بعض فضلاء عصرنا المصريين إن الفطرة تسوق كل ذكر بلاعية النسل إلى الاتصال بالأنثى وكل أنثى إلى الاتصال بالذكر ليزدوجا وينتجبا ولا احصان عبارة عن الاختصاص الذي يمنع هذا الداعية الفطرية أن تذهب كل مذهب فيتصل كل ذكر بأنثى امرأة وأنته وكل امرأة بأنثى رجل وأنها بان يكون غرض كل منهما المشاركة في سفر الماء الذي تفرزه الفطرة لا يثار اللذة على المصلحة فإن مصلحة البشران تكون هذه الداعية الفطرية سائلة لكل فرد من أفراد الجنس لأن يعيش مع فرد من الجنس الآخر عبثة الاختصاص لتتكون بذلك البيوت ويتعاون الزوجان على تربية أولادهما فإذا انتفى قصد هذا الإحصان انحصرت طاعة الداعية الفطرية في قصد سفر الماء وذلك هو الفساد العام الذي لا تحصر مصائبه في مجموع الأمة نعم إن الرجل فاعقد على امرأة خلية نكاحاً موقتاً وأقام معها ذلك الزمن الذي عيّنه ذلك أهون من تصديه للزنا بأية امرأة يمكنه أن يستعملها، فالمتنع بالنكاح الموقت لا يقصد الإحصان دون المسافحة بل يكون قصده الأول المسافحة فإن كان هناك نوع ما من احصان نفسه ومنعها من التثقل في ومن الزنا فإنه لا يكون فيه شيء ما من احصان المرأة التي توجب نفسها كل طائفة من الزمن لرجل فتكون كما قيل به ككرة حذفت بصوالجحة فتلقفها رجل رجل، أم - وحديث المتعة والنكاح الموقت كان نكاحاً صحيحاً قد حرّم تحريراً مؤثلاً بعد الإباحة وكان لا يفيد الإحصان ولا يثبت به أحكام الطلاق والموارث التي تثبت بالنكاح وإن كان لشره بالنكاح من وجه وهكذا المرأة المستمتع منها كانت زوجة ناقصة لا يثبت لها جميع أحكام الزوجة الكاملة ومن ههنا يظهر لك أن قوله عز وجل *لَا عَلَى الزَّانِيَةِ وَلَا عَلَى الزَّانِيَةِ مَتَاعٌ* فَمَنْ ابْتَغَى زَوْجاً فَلْيَكُنْ لَهُمَا عَادُونَ لِمَكْنِ صَرِيحاً في إبطال المتعة وتحريمها فإن المرأة المستمتع منها لا يمتنع أن تكون داخلية في الأزواج لبعض معاني الزوجية كما قررنا من إطلاق النكاح والتزويج على المتعة وتلبسها بأمور تفارق بها الزنا المحرّم وكيف يقال إن الآية المذكورة صريحة في تحريم المتعة مع أن الآية مكية ولم يقل أحد من العلماء فيما بلغنا بتحريم المتعة قبل خيبر وإن اختلفت أقوالهم فيما بعدها وأما ما أخرجه الترمذي وغيره من طريق محمد بن كعب عن

ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البذل ليس له فيها معرفة في تزوج المرأة بقدر ما يقيم فحفظ له متاعه لصلح
له شأنه حتى نزلت هذه الآية **أَلَا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ** قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام فقال الحافظ أسأله ضعیف وهو
شاذ مخالفت لما سياتي من علة إباحتها ام - وإيضاً هذه الروايات معارضة بالروايات الصحيحة في أن المتعة كانت في أوخر سني الهجرة مع أن
الآية التي أشار إليها مكية وما تحريم المتعة فقد ثبت بأخبار صحيحة شهيرة تلقفتها الأمة بالقبول ووقع الإجماع عليه بعد وقوع الخلاف من
البعض القليل كما سياتي والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرخص لأصحابه
فيها في بعض الغزوات ثمها أمر عنها نهياً مؤبداً امتحاناً وإن الرخصة كانت للعلم بعشقة اجتناب الزنا مع البعد عن نساءهم قوة أمرهم
فكانت من قبيل ارتحاب أخف الضررين وأهون البليتين ويرى أهل السنة أن الرخصة في المتعة مرة أو مرتين يقرب من التدرج في منع
الزنا منعاً باتاً كما وقع التدرج في تحريم الخمر كلتا الفاحشتين كانتا في شيتين في الجاهلية ولكن فشا الزنا كان في الأماء دون الحرائر فستلك
الإباحة ثم التحريم المؤبد إنما هي من محاسن الشريعة الحسنة وكما حكمت شاربها والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين
آمنوا الخ قال ابن القيم في الهدى قراءة عبد الله هذه الآية عقيب هذا الحديث تحتل امرين أحدهما الرد على من يجرمها وأما قوله تكرر من الطيبتين
لما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني أن يكون أمد آخر هذه الآية وهو الرد على من أباحها مطلقاً وأنه مضعف فأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام إنما رخص فيها للضرورة وعند الحاجة في الغزو وعند عدم النساء وشد الحاجة إلى المرأة فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء
وامكان النكاح المعتاد فقد اعتدى والله لا يحب المعتدين قال الحافظ لم يظهر ظاهر استشهاده أن يعود بهذه الآية ههنا بشرائه كانه يرى يجوز
فقال المقرطي لعلة لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ثم بلغه فرجع بعد قلت يوثق ما ذكره الأسماعيلي أنه وقع في رواية أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي
خالد ففعله ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عيينة عن إسماعيل ثم جاء تخريمها بعد وفي رواية معمر بن إسماعيل ثم نسخ كذا في الفتح **قوله** قال
سمعت الحسن بن محمد الخ أي ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله وسلم بن الأكوع الخ قال الحافظ وقد أدرهما الحسن بن محمد
جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر **قوله** من نادى رسول الله الخ يشبه أن يكون هو بلال قاله الحافظ ووقع هذا في بعض الغزوات كما في رواية سفيا عن
البخاري قال أكننا في جيش فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** أمية بن بسطام العيشي الخ بسطام بكسر الباء وقد لقيتم والعيشي بالشين المعجمة **قوله**
عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر الخ قال المازري كذا لأن ما هان وإنما سقط الحسن بن محمد عند الجلودى استفاضة وهم لأن الحاشي
حاشيت الحسن **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا الخ قال النووي يحتفل أنا برسوله ومناذيه كما صرح به في الرواية الأولى ويحتفل أنه
صلى الله عليه وسلم مر عليه فقال له ذلك بلسانه **قوله** وأبي بكر وعمر الخ هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ كما
سياق **قوله** بالقبضة من التمر الخ بضم القاف ففتحها والضم انهم قال الجوهري القبضة بالضم ما قبضت عليه من شيء يقال أعطاه قبضة من
سويق أو تمر قال ودبرها فتح **قوله** حتى نهي عنها عمر في شأن عمر بن حريث الخ وقصة عمر بن حريث أخرجهما عبد المراق في مصنفه بهذا الأسناد

كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال بن عباس ابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم غابا عنهما عمر فلم نعد لهما حديثاً أبو بكر بن أبي شيبة قال نايوس بن محمد قال ناعيد الواحد بن زيار قال نايوس عن أبياس بن سلمة عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر وأطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهي عنهما
وحديثنا قتيبة بن سعيد قال ناليت

عن جابر قال قد مررت بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتى بها عمر وحيلة فـ الله فامرت قال فذلك حين نهي عنها عمر، كذلك في الفقه وسياق تفصيله **قوله** اختلفا في المتعتين أي متعة النساء ومتعة الحج وسياق بيان ما جرى بينهما رضي الله عنهما **قوله** فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لا يقتضيه تعميم جميع الصحابة كما زعمه ابن حزم بل يصدق على فعل نفسه وحده أو فعله وفعل أخروعه، قال الحافظان كان قوله فعلنا يعم جميع الصحابة فقوله فلم نعد لهما يعم جميع الصحابة أيضاً فيكون إجماعاً ومستنداً الأحاديث الصحيحة التي في الباب **قوله** فلم نعد لهما أي فيه رد على ابن حزم حيث عد جابراً فيمن ثبت على تحليلها وقال الشيخ عمل عابداً للسندى وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر بسند فيه صدقة بن عبد الله وثقه أبو حاتم وغيره وضعفه جماعة وبقيته رجاله رجال الصحيح وفيه انما سميت ثنية الوداع لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرّم المتعة عندها فودعنا النساء عند ذلك قال ولعل جابراً لم يذكر النهي إلا عند نهي عمر عنها ولا فجاير من جملة من روى في تحريمها وحديثه حسن يحتمل به وعلى هذا يمشي قوله في الرواية الأخرى حتى نهي عمر في شأن عمر بن حريث **قوله** عامر وأطاس أي هذا تصريح باغما أبيحت عامر وأطاس وسياق الكلام عليه عن قريب وأطاس أي بالطائف ويصير ولا يصير فمن صرفه أراد الوداع والمكان ومن لم يصرفه أراد البقعة كما في نظائره وأكثر استعما لهما لغير مصروف كذا في الشرح **قوله** في المتعة ثلاثاً أي رخص في المتعة في هذا الغزو ثلاث ليال **قوله** ثم نهي عنها أي قال الحافظ نهي بفهم النون ورأيت في رواية معتمدة غابا بالالف قال فأن قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهي في حديث سلمة عمرهما في حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع بن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الأذن فيه ولم نجد عنه الأذن فيه بعد النهي عنه فنهى عمر ثم وافق له فيه صلى الله عليه وسلم قلت وتما مع ما يقال لعل جابراً ومن نقل عنه استمر وهو على ذلك بعد صلى الله عليه وسلم إلى أن نهي عنها عمر لم يبلغهم النهي وما يستفاد أيضاً أن عمر لم ينه عنها اجتهاداً وإنما نهي عنها مستنداً إلى نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطيب فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرّمها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها، أم - قال صاحب التفسير المنار في بيان وجوه تحريم المتعة وثالثها نهي عمر عنها في خلافته واشادته بتحريمها على المنبر وأقرار الصحابة له على ذلك وقد علموا أنهم ما كانوا يفترون على منكر وأهم كانوا يرجعون إذا أخطأوا منه ما مر في تفسير قوله تعالى **وَأَنذَرْتَهُمْ أَجْلًا هُنَّ قَتْلًا فَإِذَا تَأَخَّلُوا مِمَّنْ شِئْنَا** (ص ٢٦٢ ج ٢ من التفسير) فقد خطأوا امرأة فرج إلى قولها واعتزت بخطأه على المنبر ومثل هذا ينقض قول من يقول من الشيعة أنهم سكتوا تقية وقد تعلقوا بما ورد في بعض الروايات من قول عمر أنا محرمها فقالوا أنه حرّمها من قبل نفسه ولا يعتد بتحريمه ولو نفي ذلك على نص لذكره أجيب عن ذلك بأنه استدل التحريم إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما في رواية ابن ماجه وابن المنذر والبيهقي فيظهر أن من روى عنه ذلك اللفظ رواه بالمعنى فإن صح أنه لفظه فمعناه أنه مبين تحريمها أو منفذ له وقد شاع عند الفقهاء والعلماء استناد التحريم والإيجاب والإباحة إلى مبين ذلك فإذا قالوا حرم الشافعي النبي وأحلّه أو أباحه أبو حنيفة لم يعينوا انهما شرعا ذلك من عند أنفسهما وإنما يعنون أنهم يثبتونه بما ظهر لهم من الدليل، أم - وقال الطحاوي خطيب عمر فنهى عن المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه ذلك منكر وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهي عنه، أم - وقال الشيخ أبو بكر الرازي الجصاص فلم ينكر هذا القول عليه منكر لاسيما في شيء قد علموا إباحته وأخباره بأنها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يخلو ذلك من أحد وجهين أما أن يكونوا قد علموا بقاء إباحتها فانفقوا معه على حظرها وحاشا لهم من ذلك لأن ذلك يوجب أن يكونوا مخالفين لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عياناً وقد وصفهم الله تعالى بأنهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فغير جائز منهم التواطؤ على مخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولأن ذلك يؤدي إلى الكفر وإلى الانسلاخ من الإسلام لأن من علم إباحة النبي صلى الله عليه وسلم للمتعة ثم قال هي محظورة من غير نسخ لها فهو خارج من الملة فاذ لم يجز ذلك علمنا أنهم قد علموا حظرها بعد إباحة ولذلك لم ينكروها ولو كان ما هتال عمر من منكرها ولم يكن النسخ عند هؤلاء ثابتاً لما حازان يقاروه على ترك النكاح عليه وفي ذلك دليل

عن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه سبرة أنه قال اذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت انا ورجل الى امرأة من بني عامر كانها بكرة عيطاء فعرضنا عليها انفسنا فقالت يا تعطي فقلت ردائي وقال صاحبى ردائي وكان رداء صاحبى جود من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت الى رداء صاحبى عجبها واذا نظرت الى اعجبته فقالت انت ردائي فكيف يني فمكثت معها ثلاثا ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عند شئ من هذه النساء التي يمتنع فليخل سبيلها حل ثنا ابو كامل فضيل بن حسين الجهمي قال نا بشر بنى ابن مفضل قال نا عمار بن عزة عن الربيع بن سبرة ان اباة غزامي رسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقمنا بها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت انا ورجل من قومي ولى عليه فضل في الحال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد وبردى خلق واما برد ابن عتي فبرد جدي غص حتى اذا كنا بأسفل مكة او بأعلاها فتلقنا فتاة مثل البكرة العنططة فقلنا هل لك ان يستمتع منك احدنا قالت ما ذابت لك فنفش كل واحد برده فجعلت تنظر الى الرجلين ويراهما صاحبى ينظر الى عطفها فقال ان برد هذا خلق وبردى جدي غص فتقول برد هذا لأبأس به ثلاث مرار ومرة ثلث ثلثها فلو اخرج حتى حرما رسول الله صلى الله عليه وسلم حل ثنا احمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال نا ابو النعمان قال نا وهيب قال نا عمار ابن عزة قال حدثني الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح الى مكة فذكر مثل حديث بشر زاد قالت وهل يصح ذلك وفيه قال ان برد هذا خلق ثم حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قال نا عبد العزيز بن عمر قال حدثني الربيع بن سبرة الجهمي ان اباة حدثنا انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لايها الناس اني قد كنت اذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرر ذلك اليوم القيامة فمن كان عند منهن شئ فليخل سبيله

على اجمعهم على نسخ المتعة اذ غير جائز حظرا باباحه النبي صلى الله عليه وسلم لا من طريق النسخ، ام قوله عن الربيع بن سبرة الخ هو بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة قوله كانه بكرة عيطاء الخ اما البكرة فهي الغتية من الابل اي الشابة القوية واما العيطاء فبفتح العين المهملة واسكان الياء المثناة تحت وبطاء مهملة وبالمدة وهي الطويلة العنق واعتدال وحسن قوام والعيطاء بفتح العين الياء طول العنق قوله من النساء التي يمتنع الخ اي يمتنع بها فحذف بها للدلالة الكلام عليه او وقع يمتنع موقع يباشر اي يباشرها وحذف المفعول قال النووي قوله فليخل سبيلها الخ قال السدي روى بالتذكير اي سبيله على اعتبار ان المراد به المرأة قوله وهو قريب من الدمامة بفتح الدال المهملة وهي القبة والصورة قوله فبردى خلق الخ بفتح اللام اي قريب من البالي قوله جدي غص الخ اي قوله العنططة الخ بعين همزة مفتوحة وبوزن مفتوحين وبطائين مهملتين الاولى ساكنة قال عياض وفي مختصر العين في الطويلة العنق مع حسن قوام في بفتح العين الخ قوله ينظر الى عطفها الخ بكسر العين اي حاشيها وقيل من رأسها الى وركها قوله عام الفتح الخ صريح في ان تحريم المتعة قد وقع في عام الفتح وسياتي بسط الكلام عليه فانتظره قوله خلق الخ بضم الخاء مفتوحة وحاء مهملة مشددة وهو البالي ومنه مخ الكتاب اذ ابل ودرس قوله وان الله قد حرر ذلك الى يوم القيامة الخ في هذا الحديث التصريح بالمتعة والناسخ في حديث واحد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة الى يوم القيامة وانه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق انهم كانوا يمتنعون الى عهد ابي بكر وعمر على انهم لم يبلغهم الناسخ كما سبق وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الاول الرخصة فيها ولا أعلم اليوم احل يحيزها الا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله واحتم المحيزون بظاهر قوله تعالى فما استمتعتم به منهن فأتوهن اجورهن فريضة والاستدلال بها من ثلاث اوجه احدها انه ذكر الاستمتاع ولم يذكر النكاح والاستمتاع والتمتع واحد والثاني انه تعالى امر بايتاء الاجر وحقيقة الاجارة والمتعة عقد الاجارة على منفعة البضع والثالث انه تعالى امر بايتاء الاجر لعل الاستمتاع وذلك يكون في عقد الاجارة والمتعة فاما المهر فانهما يجب في النكاح بنفس العقد فيؤخذ الزوج بالمهر ولا ثمة من الاستمتاع فدللت الآية الكريمة على اجواز عقد المتعة وايتى واستدلوا لهم بها بأنها في قراءة آي فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم قال صاحب المباحث ولنا الكتاب السنة والاجماع والمعقول اما الكتاب الكريم فقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على اعداءهم او ما جهروا بما هم يملكون اي ما هم يملكون حرر تعالى الجماع الا بأحد شيئين والمتعة ليست بنكاح ولا بملك يمين فيسقط على التحريم والدليل على انها ليست بنكاح انها ترتفع من غير طلاق ولا فرقة ولا يجري التوارث

في الكلام في الدليل على صحة المتعة
والجواب عما استدل به الشيعة

ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا **وحل شاة** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبدة بن سليمان عن عبد العزيز بن عمر هذا الأسن
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب هو يقول مثل حديث ابن غير **وحل شاة** اسحق بن إبراهيم
قال أنا يحيى بن آدم قال أنا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج منها حتى ناعنا **وحل شاة** يحيى بن يحيى قال نا عبد العزيز بن
ربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت أبي ربيع بن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة
أمر أصحابه بالتمتع من النساء قال فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكرة عيطاء
فخطبناها إلى نفسها وعرضنا عليها بردينا فجعلت تنظر فتراني أجمل من صاحبها وتري بردي صاحبها أحسن من بردي فأمرت
نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبها فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرقة من حل شاة عمر الناقص
وابن غير قال أنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن نكاح المتعة
وحل شاة أبو بكر بن أبي شيبة قال نا ابن علية عن معمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي يوم الفتح عن متعة النساء **وحل شاة** حسن الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح
قال أنا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة زمان الفتح
متعة النساء وإن أباه كان تمتع ببرد بن أحمرين **وحل شاة** حملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس قال ابن شهاب
أخبرني عمرو بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بسكة فقال نا ناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعترض
برجل فناداه فقال ناك لحلف جاف فلم يردني لقد كانت المتعة تفعل في عهد أمم المتقين يريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال له ابن الزبير فخرت بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمتك بأحجاركم

وقال ابن حزم ثبت على أبا حاتم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف
وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين
وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة ثم ذكر الحفاظ في الفتح بعد ما حكى عن ابن حزم كلامه هذا مناقشات فقال وفي جميع ما أطلقه نظر
أما ابن مسعود إلى آخر كلامه فليراجع وقد سبق نقل بعضه ثم قال في خاتمة كلامه وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتجريمها (أي المتعة) لثبوت
قوله صلى الله عليه وسلم أنها حرام إلى يوم القيامة قال فأما بهذا القول من نسخ التحريم والله أعلم **قوله** ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الخ قال
النووي فيه أن المهر الذي كان أعطاها يستقر لها ولا يحل أخذ شيء منه وإن فارقها قبل الأجل المسمى بما أنه يستقر في النكاح المعروف المسمى
بالوطئ ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعد **قوله** فأمرت نفسها الخ بهنرة مدودة أي شاورت نفسها وأفكرت في ذلك ومنه قوله تعالى إن
الملك لا يأمرؤن بك **قوله** وإن أباه كان تمتع ببرد بن أحمرين الخ قال السدي أي عرض هو من معه عليها المتعة ببرد بن أحمرين على البدلية لا على
الاجتماع فلا ينافي ما سبق والله تعالى أعلم **قوله** أعمى الله قلوبهم الخ قال الأبي فيه أنكار أحد الخصمين إذا كان ذا امرأة على منظره مثل هذا
الكلام لأن هذا كان في خلافة ابن الزبير والأمم أبو المعالي يغلط في الرد على المعتزلة اثر ما يروونه عليهم من مقتضى الدليل والعلم يقول أبو الحسين
البصري المعتزلي في الجواب عن رد الأمم الجواب كذا ثم يقول وأما غلاظه في الكلام وتحامله فهو مقار مسابة ومشامة ولسناله فيكون محجة
الأمم في لا غلاظ بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق آخر **قوله** يعرض برجل الخ قال ابن الهمام لا ترد في ابن عباس هو
الرجل المعرض به وكان رضى الله عنه قد كفت بصره فلما قال ابن الزبير كما أعمى أبصارهم وهذا إنما كان في خلافة عبد الله بن الزبير وذلك
بعد وفاة علي فقد ثبت أنه مستمر القول على جوازها ولم يرجع إلى قول علي فالأولى أن يحكموا به رجوع بعد ذلك، أم - أي أن صح المرجوع عنه،
قوله إنك لحلفت جأت الخ الحلف بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره الحلف هو الحجابي وعلى هذا قيل إنما جمع بينهما توكيدا للاختلاف اللفظي
والحجابي هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والأدب بعد غلظ ذلك **قوله** لا رجعتك بأحجاركم الخ قال النووي هذا يدل على أنه بلغه
الناسخ وأنه لم يشك في تحريمها فقال إن فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجعتك بأحجاركم التي ترجوها الزناة قال المقرئ ويحجب به من يوجب حد
نكاح المتعة ويحتمل أنه مبالغ في الزجر كذا في شرح الأبي - وقد ذكر عمر أيقظ الرجوع في بعض المراتب فقال لا أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل
الأرجته، قال الجصاص رحمه الله فذكر عمر الرجم في المتعة وجائز أن يكون على جهة الوعيد والتحذير لينزع الناس عنها، أم وفي روح المعاني

قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري مهلاً قال أي والله لقد فعلت في عهد أئمة المؤمنين قال ابن أبي عمرة أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم وحمل الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب أخبرني ربيع بن سبرة الجعفي أن أباة قال قد كنت استمعت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من بني عامر يريدين احمرين ثم هما ناسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحديثي سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن أعين قال نا معقل عن ابن أبي عمرة عن عمر بن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال ألا أنها حرام من يومك هذا إلى يوم القيمة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه **حدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر

ونسب القول يجوز المتعة إلى مالك رضي الله تعالى عنه وهو افتراء عليه بل هو كغيره من الأئمة قائل بجرمتها بل قيل أنه زيادة على القول بالحرمية يوجب الحد على المستمتع ولو بوجبه غيره من القائلين بالحرمية مكان الشهية أم قال الحافظم واختلفوا هل يحد نكاح المتعة أو يعزر على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف للمقدم **قوله** خالد بن المهاجر بن سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي وتوفي بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار وتسميته بذلك مشهورة قاله عياض، **قوله** فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري أي قال لذلك الرجل الملقب وهو ابن عباس كجاءه به البيهقي في روايته **قوله** كالميتة أي ويؤتى ما أخرجه الخطابي مع والفاكهي من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفتيات الركبان وقال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفقيت وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره أنها هي كالميتة والدم وحمل الخنزير ما أخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الأخبار بأسناده حسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وقد أخرج ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ أنما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شد يدق نهى عنها، فهذا أخبار تقوى بعضها ببعض وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل المياب وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بأسناده حسن إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا، كذا في الفقه، وقال الشيخ أبو بكر الرازي ثوروى عنه أي ابن عباس أنه جعلها بمنزلة الميتة وحمل الخنزير والدم وأنها لا تحل إلا للمضطر وهذا محال لأن الضرورة البيهية للمهمات لا توجد في المتعة وذلك لأن الضرورة البيهية للميتة والدم هي التي يخاف معها تلف النفس أن لو يأكل وقد علمنا أن الإنسان لا يخاف على نفسه ولا على شيء من أعضائه التلغ بترك الجماع وفقد إذا لم تحل في حال الرفاهية والضرورة لا تقع إليها فقد ثبت حظرها واستحالة قول القائل أنها تحل عند الضرورة كالميتة والدم فهذا قول متناقض مستحيل وأخلق بأن تكون هذه الرواية عن ابن عباس وهما من رواها لأنه كان رحمه الله الله فقه من أن يخفف عليه مثله فالصحيح إذا ما روى عنه من حظرها وتحريمها وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها **قوله** عن عبد الله والحسن بن محمد أي أبو محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأما عبد الله فهو أخوه عبد الله بن محمد كنيته أبو هاشم وذكر البخاري في التاريخ عن ابن عبيدة عن الزهري أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أو ثقيما ولاحمد عن سفيان وكان الحسن أرضاها إلى أنفسنا وكان عبد الله يتبع السبئية، أم والسبئية بجملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سيار وهو من رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الكاذب وكان من رأى السبئية مولا لا محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه لم يزل وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من أقروا بجملة زعمهم من أن عبد الله بن هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان ابن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين **قوله** يوم خيبر قال الحافظ هكذا جميع الروايات عن ابن شهاب الزهري خيبر بالمجعة أوله والرواية آخره ألا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال حين بملة أوله ولؤين أخرجه النسائي والدارقطني ونسبها على أنه وهو تفرقه به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضا، أم وقال الشيخ محمد عبد السند وأما أخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال سئل عن ابن عباس في متعة النساء فقال له علي أنك امرأ تائبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة

وعن أكل لحوم الحمير النسبية وحديثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الضبي قال ناجورية عن مالك هذا الاستاد
قال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تأثرت في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث يحيى عن مالك حديثنا
ابو بكر بن أبي شيبة وابن مغير وذهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير بن أسفيان بن عيينة عن الزهري عن حسن و
عبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم
وحديثنا محمد بن عبد الله بن مغير قال نا أبي قال نا عبد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما
عن علي أنه سمع ابن عباس يدين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن حمور الحمير النسبية وحديثنا أبو الطاهر وحركة قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحمير النسبية

النساء في حجة الوداع وإن كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصح لمعارضته ما ثبت عن علي عند الشيخين أنه عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم
رجال الصحيح لا يقتضيه صحة الحديث من كل وجه فان صحة الحديث متوقفة على نفي الشذوذ والعلل والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما
لا يخفى فنعين القول بصحة ما أخرجه الشيخان وعدم الالتفات إلى ما أخرجه الطبراني والله أعلم قوله وعن أكل لحوم الحمير النسبية الخ
قال النوري ضبطه بوجهين أحدهما كسر الهنزة واسكان النون والثاني فتحهما جميعاً وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية أكثرين وفي هذا التحريم
لحوم الحمير النسبية وهو مذهبننا ومذهب العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من السلف فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف بأخته وروى
عنهم تحريمه وروى عن مالك كراهته وتحريمه قوله يقول لفلان الخ يعني ابن عباس رضي الله عنهما قوله رجل تأثرت في رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الطريق المستقيم قال الحافظ تائمه بثناة فوقانية وباء آخر المحروك بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة وانما وصفه بذلك إشارة إلى أنه
تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ قوله في رواية ابن عيينة عن علي بن شراحيل المتعة يوم خير الخ وفي رواية مالك بن اسمعيل عن ابن عيينة عند
البخاري بلفظ عن علي بن شراحيل قال الحافظ قوله زمن خير الظاهر أنه ظفرت للامرين وحكي البيهقي عن الحميد
ابن أسفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خير يتعلق بالحمير الأهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذا وأما غيره فصريح
أن الظفر يتعلق بالمتعة، أم - كما هو الواضح الجلي في أحاديث الباب من طريق مالك وابن عيينة وعبد الله بن يونس عن الزهري وكذا وقع لأحمد
من طريق معمر الدارقطني من طريق أسامة بن زيد عن الزهري مثله قال الحافظ وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدى ذكر عن
ابن عيينة أن النسي زمن خير عن حمور الحمير الأهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خير ثم راجعت مسند الحميدى من طريق قاسم بن أصبغ عن
أبي اسمعيل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه عن حمور الحمير الأهلية زمن خير ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد البر
وعلى هذا أكثر الناس وقال البيهقي يشبه أن يكون كما قال الصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم
علي إذا وقع النسي أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه عن يوم خير
عن حمور الحمير وأما المتعة فسكت عنها وانما عن أبيهما يوم الفتح، أم - والحامل لهذا على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خير كما أشار
إليه البيهقي لكن يمكن ألا انفصال عن ذلك بأن علياً لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النسي عنها عن قرب كما سبق بيانه ويؤيد ظاهر حديث
علي ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال إن فلان يقول فيها فقال والله لقد
علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير وما كنا مسأغحين قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم لمؤيد من المتقدمين
ألا ابن عيينة فقد ضاع إلى أنها لم تمنع يوم خير ونبه ابن عبد البر وأبي البيهقي وابن القيم في الهدى للنسب والحامل لهذا على ما ذكرنا
هو ما ثبت من استمتاع الصحابة يوم الفتح بمعنى أنه لو حرمت يوم خير وما سألهم أن يؤثروا يوم الفتح ولا يمكن أن يقال أن الصحابة لم تعلم
بالمنع يوم خير فإنه قد ورد من حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام وطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهي عنها
وقالوا وأما جمع علي بن أبي طالب بين الأخبار بتحريمها وتحريم الحمير الأهلية لأن ابن عباس كان يبيحها فرى له على تحريمها عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام وكان تحريم الحمير يوم خير بلا شك فذكر يوم خير ظراً لتحريم الحمير أطلق تحريم المتعة وقال ابن القيم وقصة خير لو يكن النساء
فيها مسلمات إنما هن يهوديات وأباحه نساء أهل الكتاب لو تكن ثبتت بعد وانما أوجز بعد ذلك في سورة المائدة بقوله والمحصنات من

يخبر أن المتعة من حرمت وهل رجع
إلى أحدهما والتحريم فيها صريحاً ورواه ابن

المؤمنات والمحصنات من الذين أوثوا الكلب من قبله وهذا متصل بقوله اليوم اكملت لكم دينكم وما كان هذا الا في حجة الوداع فلم يكن
 اباحة الكتابيات يوم خيبر ولا للصحابة رغبة اليهن ولا نقله احد قط في هذه الغزوة ولا كان فيها للمتعة ذكر البتة لا فعلاً ولا تحريماً بخلاف
 غزاة الفتح فان قصّة المتعة فيها فعلاً وتحريماً مشهورة ومن لم يتحقق ما ذكرناه لزم ان يقول ان المتعة حرمت يوم خيبر ثم ابيحت ثم حرمت لذلك
 قال الماوردي في الحاوي انما ابيحت مراراً ولهذا قال في المرة الاخيرة الى يوم القيامة اشارة الى ان التحريم الماضي كان مشعراً بان الاباحة
 تعقبه بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه اباحة اصلاً وقال النووي والصواب ان تحريمها واباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر
 ثم حرمت فيها ثم ابيحت عام الفتح وهو عام وطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً قال ولا مانع من تكرير الاباحة ونقل غيره عن الشافعي ان المتعة
 نسخت مرتين وقال ولا علم شيئاً حرّم ثم ابيح ثم حرّم ثم ابيح الا المتعة قال ابن القيم ولزوم النسخ مرتين لا عهد بمثله في الشريعة ولا يقع مثله
 فيها وهذا خلاصة ما عارضوا به في النسخ من المتعة يوم خيبر ونقول وبالله التوفيق ان الحق ما ذهب اليه الشافعي وما قبل الاحاديث الصحيحة
 الصريحة بمجرد أدنى اشكال مما لا يليق بفحول العلماء واما قولهم ان يوم خيبر هو ظرف للحرم الحاملة لهلية دون المتعة فكلام خال عن الامعان فان
 اكثر ايات حديث علي مطلقاً سواء كانت من روايته ام من رواية ابن عباس انما هي بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحم
 الحمر الا هلية بل في رواية البخاري وفي المغازي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل لحم الحمر الا نسية ومثل هذا لا يتشبه
 شيئاً من تأويلهم واما كون نساء اهل الكتاب لتحل يوم خيبر بالآية الماثلة وهي انما نزلت في حجة الوداع فاما يتوجه ذلك اذا كان في الحجة ما يصرح بان
 تمتعوا بنساء اليهود وغيرهم ان تكون مع الصحابة نساء يستمتعون بها في الاسفار على ان في الآية ما يقتضي ان حل الكتابيات اشياء اخروا حصل في ذلك اليوم ذلك
 لا يقتضي ان تكون تلك الاشياء كلها او بعضها محرماً قبل ذلك اليوم بل انما هو باب الامتنان والتهنئة بتجليلها والله اعلم ولا فيقال ان في جملة الآية
 اليوم اكملت لكم الدين فهذا ايضا يشعر بحلّها في ذلك اليوم وهي لم تكن محرمة قبل ذلك وقد اخرج عبد الرزاق وابن المنذر عن جابر بن
 عبد الله انه سئل عن نكاح المسلم لليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمن الفتح ونحن لا نكح نكاحاً خيبر المسلمين كثيراً فلما رجعنا طلقناهن
 قال ونسأوهن لنا حلال ونسأوهن عليهم حرام وهذا صريح بان المسلمين كانوا يتزوجون الكتابيات في زمن الفتح ولا شك ان ذلك كان قبل حجة
 الوداع فبطل قولهم ولا للصحابة رغبة الى الكتابيات واما قولهم لم يكن للمتعة يوم خيبر ذكر فعلاً ولا تحريماً فمردود بما ثبت عن علي رضي الله
 ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر ولا يكون التحريم الا بعد الاباحة والفعل ناسخ لما قبل واما قولهم لم يعهد في الشريعة حصول النسخ
 مرتين فكلام خال عن الفائدة لان هذا الامر قد ثبت صريحاً بما ذكره الامام الشافعي من انه صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر ثم رخص بها
 يوم الفتح ثم حرّمها تحريماً مؤبداً وهذه شريعة مصرطوية كفت للمؤمنين المؤمنين وكل شريعة لها نظائر متعددة وقيل ان القبلية نسخت
 مرتين كان صلى الله عليه وسلم يصلي الى الكعبة ثم امر ببيت المقدس ثم صرف عنه الى الكعبة فان قلت لو كان تحريمها يوم الفتح لما سأل علي ان
 يذكر تحريمها يوم خيبر ولا تقوم له حجة على عبد الله بن عباس فانه ربما يعارضه برخصة يوم الفتح ولو ذكر على ابتداء يوم الفتح لكان متجهاً قلنا
 لما كانت رخصة الفتح محصورة في ثلاثة ايام لم يطالع علي عليها وبقي في ذهنه المنع الا صلى فافهموا نكح كلام الشيخ السدي رحمه قال للشميلي رحمه
 وقد اختلفت في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ثم رواه الحسن ان ذلك كان في عمرة القضاء
 المشهورة في تحريمها ان ذلك كان في غزوة الفتح كما اخرج مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن ابيه وفي رواية عن الربيع اخرجها ابو داود
 كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة او طاس فهو موافق لمن قال علم الفتح ام يعني يحتمل ان يكون اطلق على عام الفتح
 عام او طاس لتقاربهما قال الحافظ فتحتهل مما اشار اليه سنة موطن خيبر ثم عمرة الفضل ثم الفتح ثم او طاس ثم تبوك ثم حجة الوداع و
 بقي عليه حنين لانها وقعت في رواية قد نهجت عليها قبل فاما ان يكون في غزوة او طاس او تبوك او حجة الوداع او حجة
 ثم قال بعد نقل الروايات والحكم عليها واذا تقررت ذلك فلا يصح من الروايات شيء يعارضه الا غزوة الفتح واما غزوة خيبر وان كانت طرق
 الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام اهل العلم ما تقدم واما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لانه
 كان يأخذ عن كل احد وعلى ثق بربوته فلعله اراد ان يكرهها كانهما في سنة واحدة كما في الفتح و او طاس سواء واما قصة تبوك فليس في حديث
 ابي هريرة التصريح بانهم استمتعوا منهن فذلك فيكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنبي او كان النبي وقت قديماً
 فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ذلك قرن النبي بالغضب لتقدم النبي في ذلك على ان حديث ابي هريرة مقالاً واما حجة الوداع فهو
 اختلاف على الربيع بن سبرة والنبي

باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعني قال نا مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وأختها **حدثنا محمد بن نعم** بن المهاجر قال نا الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن عراك عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اربع نسوة ان يجتمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وأختها

أراد إعادة النهي ليشيع ويبعده من لم يسمعه قبل ذلك والذي يظهر انه وقع فيما النهى مجرداً ان ثبت الخبر في ذلك لان الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد ان وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عربة ولا فخرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه في تعيينها والحدث واحد في قصته واحدة فتعين الترجيح والطريق التي اخرجها مسلمة مصدرة بأنها في زمن الفتح اربع فتعين المصير اليها والله اعلم قال ابن القيم قول من قال عام حجة الوداع وهم من بعض المرأة سافريه وهم من فتح مكة الى حجة الوداع كما سافروهم معاوية من عمره الجعنة الى حجة الوداع حيث قال قصره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشقص على المرأة في حجته وقد تقدم في الحج وسفر الوم من زمان الى زمان ومن مكان الى مكان ومن واقعة الى واقعة كثيراً ما يعرض للحفاظ فمن دونه حرام فلو يتي من المواطن كما قلنا صحيحاً صريحاً سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي غزوة خيبر من كافر اهل العلم ما تقدم وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكان صلى الله عليه وسلم قد رخص في المتعة اياماً ثم نهى عنها اما الترخيص او لا فلمكان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما فيمن يقدم بلدة ليس بها اهله وأشار ابن عباس رضي الله عنهما على مجرد البضع بل كان ذلك مغموراً في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والا استيجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الانسانية ووقاحة يجتهد الباطن السليم واما النهي عنها فلا يرتفع تلك الحاجة في غالب الاوقات وايضاً ففي جريان الرسم به اختلاط الانساب لانها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الامر يبدى فلا يدرى ما اذا تصنع وضبط العدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر فما ظنك بالمتعة وأهال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فان كثرة الراغبين في النكاح اما غالباً لعينهم قضاء شهوة الفرج وايضاً فان من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطين على المعاشة الدائمة وان كان الاصل فيه قطع المنازعة فيها على اعيان الناس والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح قوله** لا يجمع بين المرأة وعمتها قوله لا يجمع بين المرأة وعمتها لا يجمع وكذا قوله في الرواية الآتية لا تشك كل في الروايات الأربع على الخبر عن المشريعة وهو يتضمن النهي قاله القرطبي وقال النووي وهو ابلغ في النهي لان خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه والنهي قد يقع مخالفة فكان المعنى عاملاً هذا النهي معاملة الخبر المتعم وفي بعض الروايات عند ابن حبان في ان تزوج المرأة على العمة والخالة وقال ابن ابي شيبة اذا فعلت ذلك قطعتن ارحامكن قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقينته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تحريمه العمل على هذا عند عامة اهل العلم لا يعلم بينهم اختلافاً انه لايجل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها وأختها ولا ان تنكح المرأة على عمتها وأختها وقال ابن المنذر لم يست اعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم واما قال بالجواز فرقة من الخوارج اذا ثبت احكام السنة وانفق اهل العلم على القول به لم يضر خلاف من خالفه وكذا نقله الاجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي واسنودى لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو احد الفقهاء القدماء من اهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج اجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وأختها ولا يعنى بخلافهم لانهم سرقوا من الدين ام وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فانهم اتهمتم بالتشكك بأدلة القرآن لا يخالفونها الميتة وانما يردون الاحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بنقلتها وتحريم الجمع بين الاختين بنصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف كذا في الفقه قال العيني رحمه الله وذكر ابن خزيمة عن عثمان البتي اياه وذكر الاسفرايني انه قول طائفة من الشيعة صحيحين بقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم قال ابو عبيد فيقال لهم لو قيل الله تعالى ان لست احرّم عليكم بعد وقد فرض الله تعالى طاعة رسوله على العباد في الامر والنهي فكان ما نهى عن ذلك وهي سنة باجماع المسلمين عليها ام قال النووي اجماع الجمهور وهذا الاحاديث وخبرها بعموم القرآن في قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقد ذهب الجمهور الى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الاحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بان هذا من الاحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها والله اعلم **قوله** ولا بين المرأة وأختها قال النووي هذا دليل لمذهب العلماء كافة انه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها سواء كانت عمة وخالة حقيقة وهي أخت الاب وأخت الام ومجازية وهي أخت ابي الاب وابي الجد وان علا وأخت أم الام وأخت أم الجد من جهة الام

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن مسلمة مدني من الانصار من ولد ابي
 امامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة **وحدثني** حرملة قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب
 قال اخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمع الرجل بين المرأة و
 عمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فزنى خالة ابيها وعمة ابيها بتلك المنزل **وحدثني** ابو معن الرقاشي قال
 نا خالد بن الحارث قال نا هشام عن يحيى انه كتب اليه عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها **وحدثني** اسحق بن منصور قال نا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال
 حدثني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يسوم
 على سوم اخيه ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها لتكن في صحفها

والاب وان علت فكلهن باجماع العلماء يحرم الجمع بينهما قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه الاصل في هذا التحريم الاحتراز عن
 قطع الرحم بين الاقارب فان الضررتين تتخاسدان ويحذر البعض من اقرب الناس منها والحد بين الاقارب اخضع واشنع وقد كره جماعات من
 السلف ابنتي عمك فاطمتك بامرأتين ايها فرض ذكر آخرت عليه الاخرى كالاختين والمرأة وعتتها والمرأة وخالتها وقد اعتبر النبي صلى
 الله عليه وسلم هذا الاصل في تحريم الجمع بين بنت النبي صلى الله عليه وسلم وبنت غيره فان الحد من الضررة واستيثاقها من الزوج كثيرا ما يستجر
 الى بغضها وبغض أهلها وبغض النبي صلى الله عليه وسلم ولو بحسبه الامور المعاشية يفضي الى الكفر **قوله** قال ابن مسلمة مدني من الانصار ابي
 قال عبد الله بن مسلمة شيخ مسلم بن عبد الرحمن بن عبد العزيز مدني من الانصار **قوله** لا تنكح العمة على بنت الاخ الخ ظاهر في تخصيصه بان يقع بها
 اذا تزوج احدهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فان جمع بينهما بعقد بطلا او متيئا بطل الثاني **قوله** فزنى خالة ابيها ام بهم
 النون اي نظن ويفتحها اي نعتقد **قوله** بتلك المنزل الخ اي من التحريم **قوله** لا يخطب الرجل على خطبة الخ اما حكمه الخطبة فسيأتي في بابها
 قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك السوم في كتاب البيع **قوله** ولا تسأل المرأة طلاق اختها الخ وفي بعض الروايات لا يصح للمرأة ان تستنزل
 طلاق اختها وفي بعضها لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها قال الحافظ هذا ظاهر في تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك بدت يجوز
 ذلك كريمة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها
 او يكون سؤا لها ذلك بعض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالحل مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب عالم هذا
 النوى على الذنب فلو فعل ذلك لم يفسد النكاح وتعقبه ابن بطلان بان نفي الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسح النكاح وانما فيه التعليل على
 المرأة ان تسأل طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها **قوله** اختها الخ قال النوى في معنى هذا الحديث نفي المرأة الاجنبية ان تسأل جلاطها
 زوجته وان يتزوجها هي فيصير لها من نفقة ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلة فغير عن ذلك بقوله تكلف ما في محققها تارة المراد باختها
 غيرها سواء كانت اختها من النسب الرضاع او الدين وليحق بذلك الكافة في الحكم وان لم تكن اختها في الدين لان المراد الغالب انما اختها
 في الجنس لا دعي وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرر فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق ضررها لتفرد به و
 هذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها واما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الاجنبية ويؤيده قوله في المتن
 اي لتزوج الزوج المذكور من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا المراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من
 طريق ابي كثير عن ابي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها لتستفرغ صحفها فان المسلمة اخت المسلمة **قوله** لتكن في صحفها الخ
 بالهمن انتعال من كفات الاناء اذا قلبته وأفرغت ما فيه وكذا يكاف وهو يفتح اوله وسكون الكاف وبالهمة وجاءت الكفات الاناء اذا امتلأ وهو
 دواير ابن المسيب يتكف يضم اوله من الكفات وهي حفرة امته وبنو آل بجعة كلبية ايضا والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كفا
 النوى وقال صاحب الحاشية الصحفة اناء كالقصعة المبسوطة قال وهذا مثل يربد لاستثثار عليها فكون كمن قلب اناء غيره في اناءه
 قال الطبري هذه استتارة مستلحة تمثيلية شبه النصيب البحت بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة وشبه
 الافتراق السبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمة ثم ادخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه

ولتكن فأنشأها ما كتب الله لها **وحدثني** محمد بن عون بن أبي عون قال نا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها أو تسال المرأة طلاق أختها لتكن في ما في صحتها فإن الله رازقها **حدثنا** ابن مشن وابن بشار وأبو بكر بن نافع واللفظ لابن مشن وابن نافع قالوا نا ابن أبي عدي عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها **وحدثني** محمد بن حاتم قال نا شبابة قال حدثني ورقاء عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله **حدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ثوبان بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوجه طلحة ابن عمر بنت شيبة بن جبير فإرسلا إلى أبان بن عثمان فحضره لك وهو أمير الحج فقال أبان سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب **حدثنا** محمد بن أبي بكر المقدمي قال نا حماد بن زيد عن أبي

كذا في الفتح وقيل انه كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الاولاد **قوله** ولستكم انكسب الامم واسكانها وبسكون الحاء على الامم ويحتمل النصب
 عطفًا على قوله لستكم فيكون تعليلاً لسؤال طلاقها ويتعين على هذا كسر الامم ثم يحتمل ان المراد لستكم ذلك الرجل من غير ان تعرض
 لخراج الضر من عصمته بل يحل الامر في ذلك الى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله فانما لها ما قدر لها اشارة الى انها وان سالت ذلك و
 ألححت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله فينبغي ان لا تعرض عن هذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد ارادتها وهذا ما يعيد
 ان الاخذت من النسب الرضلع لا يدخل في هذا ويحتمل ان يكون المراد ولستكم غيره وتعرض عن هذا الرجل والمراد ما يشمل الامرين والمنع ولستكم
 من تيسر لها فان كانت التي قبلها اجنبية فلتنكح الرجل المذكور وان كانت أختها فلتنكح غيره والله اعلم، كذا قال الحافظ في الفتح **قوله** فانما لها
 ما كتب الله لها ان اى المرأة التي تسأل طلاقاً أختها ما قدر لها في الاول ان سالت ذلك وألححت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله
 قال ابن العربي في هذا الحديث من اصول الدين السلوك في مجاري القدر وذلك لا ينافي فضل العمل في الطاعات ولا يمنع الخوف في الاكسب
 والنظر لقوت غير ان كان لا يتحقق انه يبلغه وقال ابن عبيد الله هذا الحديث من احسن احاديث القدر عند اهل العلم ما دل عليه من ان الزوج
 لو اجابها وطلق من تظن انها تزاحمها في بذقها فانه لا يحصل لها من ذلك الا ما كتب الله لها سواء اجابها او لم يجبها وهو كقول الله تعالى في الآية
 الاخرى قل كن نصيبنا الا ما كتب الله لنا، وقال الشيخ ولي الله الدهلوي السرفيه راي النبی عن سؤال طلاق اختها ان طلب طلاقها
 اقتضاب عليها وسعى في ابطال معيشتها ومن اعظم اسباب فساد المدنية ان يقتضب واحد على الآخر وجه معيسته وانما المهرض عند الله ان
 يطلب كل واحد معيسته بما ييسر الله له من غير ان يسهل في ازالة معيشة الآخر **باب** تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته **قوله** بنت شيبه
 ابن جبير ان قال النووي ثم ذكره بعد ذلك من روايته حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن نبيه قال بعثني عمر بن عبد الله بن معمر وكان يحط
 بنت شيبه بن عثمان على ابنه هكذا قال احمد عن ايوب في روايته بنت شيبه بن عثمان وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمر القرشي زعم
 ابو داود في سننه انه الصواب ان مالكاً وهو فيه وقال الجمهور بل قول مالك هو الصواب فانما بنت شيبه بن جبير بن عثمان الجبجي كذا احكاها
 الدارقطني عن روايته الاكثرين، قال القاضي ولعل من قال شيبه بن عثمان نسيه الى جدّه فلا يكون خطاباً للمرايتان صحيحتان احدهما
 حقيقة والاخرى مجاز وذكر ابن زيد بن بكارة ان هذه البنت تسمى امة الحميد **قوله** لا ينكح المحرم انكح البيا وكسر الكاف وتخريك الحاء بالكسر
 الالتقاء الساكنين على الاصح من النسخ او لا يتزوج نفسه امرأة من نكح، **قوله** ولا ينكح انكح البيا وكسر الكاف مجزوماً اي لا يزوجه الرجل
 امرأة اما بالولاية او بالوكالة من انكح، **قوله** ولا يخطب انكح بضم الطاء من الخطبة بكسر الخاء اي لا يطلب امرأة لنكاح وروى الكلمات الثلاث
 بالنفي والنبي وذكر الخطابي انها على صيغة النفي اصح على ان النفي بمعنى النهي ايضاً بل المبلغ والاوّلان للتحريم والثالث للتنزيه عند الشافعي
 فلا يصح نكاح المحرم ولا انكاحه عند الكل للتنزيه عند ابي حنيفة رحمه الله، وقال الطيبي رحمه الله اخرج هذا الحديث مسلم وابوداود و
 ابو عيسى وابو عبد الرحمن في كتبهم والذي وجدناه الاكثر فيما يعتمد عليه من الروايات الاثبات وهو المرفوع في تلك الكلمات زاد ابن حبان في
 صحيحه ولا يخطب عليه، قال صاحبنا حل تزويج المحرمة ولو كان المتزوج بها محرماً او الولي المتزوج بها محرماً وهو قول ابن مسعود ابن عباس
 وانس ومعاذ بن جبل كما ذكره ابن حزم وابراهيم النخعي والثوري وعطاء بن ابي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن ابى سليمان وعكرمة ومسروق
 قال الزبيدي في شرح الاحياء وجهه والتابعين، وسيأتي ما احتجوا به من تزويجه صلى الله عليه وسلم بميمونة وهو محرّم والبعض فيه وقال سعيد
 ابن المسيب رسالوا القاسم وسليمان بن يسار والليث والاوزاعي ومالك والشافعي واحمد واسحق لا يجوز للعهر ان ينكح ولا ينكح غيره فان فعل

باب تخيم نخل المحرو وكرهه خطيب

الله عليه السلام ميمونة وهو محرم قال الحافظ وكامل وان كان ضعيفا لكنه يتقوى بحديثي ابن عباس عائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان ابن عباس نفرد من بين الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي وعنه ابن ابي شيبة قال العيني رحمه الله وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم في الطبقة لابن سعد انبأنا ابو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كنت جالسا عند عطاء فسأل رجل هل يتزوج المحرم فقال عطاء ما حرم الله النكاح منذ أحل الله قال ميمون فذكرت له حديث يزيد بن الاصم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال قال فقال عطاء ما كنا نأخذ هذا الا عجمي وكذا نسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وهذا سند صحيح، فظهر من هذه الأحاديث جواز نكاح المحرم وأول ما نعرفه قول ابن عباس وهو محرم بأن المعنى في الحرم والشهر الحرام فانه يقال أخل إذا دخل أرض نجد أحرما إذا دخل أرض الحرم قال الأعمش قتلتوا كسرى بلبيل محرما، أي في الشهر الحرام، وقال آخره قتلوا ابن عفان الخليفة محرما، أي في البلد الحرام، قال ابن الهمام وهذا تأويل بعيد ينافيه قول ابن عباس عند البخاري تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال، كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى على انه قد نقل الشيخ الأتور قدس الله روحه من تاريخ الخطيب البنداري ان في مجلس الرشيد اجتمع الكسائي والأصمعي وجرى الكلام في قتلا ابن عفان الخليفة محرما، فقال الكسائي انه بمعنى الداخل في حرمة المدينة قال الأصمعي لا لا تدري بل معناه قتله وهو ذو دم محزون ذي حرمة وأتى بشعره قتلوا كسرى بلبيل محرما ثم والأصمعي هو عبد الملك بن قريش من رواية مسلم وكان حافظ اللغة، ام - قلت وفي شرح القاموس وقال أبو عمر في قوله قتلوا ابن عفان الخليفة محرما، أي صائما ويقال أراد له يحرم من نفسه شيئا يقع به فهو محرم وقال ابن بري ليس محرما في البيت المذكور من الأحرار ولا من الدخول في الشهر الحرام وإنما يريدان عثمان في حرمة الاسلام وذمته لم يحل من نفسه شيئا يقع به، ام - قال الشيخ الأتور قدس الله روحه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس تزوجها وهو محرم زاد ابن ميمون فحدث به الزهري فقال أخبرني يزيد بن الاصم انه تكلم وهو حلال فأوقع الراوي المقابلة بين محرم وحلال ولم يثبت الحلال بمعنى الداخل في الحل وأيضا روى عن عائشة وابي هريرة أيضا بلفظ محرم فكيف اجتمع بينهما وعائشة وابو هريرة على لغ غريبة أي المحرم بمعنى الداخل في الحرم والشهر الحرام، وما ألجأهم الى هذا التأويل البعيد الا ان الأحاديث قد تعارضت في تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة فحرم ابن عباس وعائشة وابو هريرة انه كان محرما يومئذ وجرم يزيد بن الاصم وميمونة بنفسها وابورا فع انه تزوجها وهو حلال واما حديث يزيد بن الاصم فأخرجه مسلم عن الزهري قال أخبرني يزيد بن الاصم انه تكلم وهو حلال وأخرجه مسلم أيضا من طريق جريش بن حازم عن ابي قزارة عن يزيد بن الاصم قال حدثتني ميمونة بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وفي الترمذي بعد روايته مسندا قال أبو عيسى هذا حديث غريب وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الاصم مرسلا، قال ابن حزم واما ترجيحهم ابن عباس على يزيد فنعم والله لا يقرن يزيد بعبد الله ولا كرامة وهذا تأويل منهم لان يزيد انما رواه عن ميمونة وروى اصحاب ابن عباس عن ابن عباس ونحن لا نقرن ابن عباس صغير من الصحابة الى ميمونة ام المؤمنين لكن نعدل يزيد الى اصحاب ابن عباس ولا نقطع بفضله عليه، قال وخبر يزيد عن ميمونة هو الحق وقول ابن عباس وهو لا شك فيه لأنها هي أعلم بنفسها منه وأنها كانت اذ ذاك امرأة كاملة وكان ابن عباس يومئذ ابن عشرة أعوام واشهر فبين الضبطين فرق لا يخفى، ام قال العلامة العيني رحمه الله ولما قلنا ان يقول ان كان يزيد رواه عن خالته فابن عباس من الجائز غير المنكر ان يرويه عنه صلى الله عليه وسلم او يرويه عن ابيه الذي ولي عقد النكاح بمشهد عنه ومراى او يرويه عن خالته المرأة العاقلة وأيا ما كان فليس صغيرا فروايتها مقدمة على رواية يزيد بن الاصم وكيف يحكم بان ميمونة اعرفت بالقضية من ابن عباس مع انه لم يثبت حضورها عند العقد احتمل بلوغ الخبر اليها حين كونه صلى الله عليه وسلم حلالا ولا لحق ميمونة ابن عباس في هذه القضية وفي غيرها، وان لعبد الله بن عباس متابعان ميمونة وهو عطاء بقوله يستد صحيح ما كنا نأخذ هذا الا عن ميمونة كما مر قريبا لحديثه شاهد من حديث عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما واما قول ابن حزم نعدل يزيد الى اصحاب عبد الله ولا نقطع بفضله عليه فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء وسعيد بن جبيل او الشفاء وعكرمة في آخرين من اصحاب عبد الله الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قال البخاري والذين رَوَوْا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اهل علم وثبت اصحاب ابن عباس سعيد بن جبيل وعطاء بن ابي رباح وطاوس وعنه عكرمة وجابر بن زيد وزلاء كلهم فقهاء عجمية يرواياتهم وآراءهم والذين نقلوا منهم فكذاك ايضا منهم عمرو بن دينار وزياد السخيتي وعبد الله بن ابي ثعلبة ايضا ائمة يقتدى برواياتهم وحديث ميمونة الذي أخرجه مسلم فيه يزيد بن الاصم وقد ضعفه عمرو بن دينار في خطابه الزهري وذاك الزهري الكبار عليه

وأخرجه من أهل العلم وجعله إعرابياً بوالا على عقبه وكيف يكون طعن أكثر من ذلك قصده من هذا الكلام نسبة إلى الجمل بالنسبة، ولو سلم صحته فيحتمل أن يراد بالتزويج في حديث يزيد عن ميمونة البناء بها عازراً لأنه سببه فجاز إطلاقه على البناء كما قاله الزبيدي في شرح الأحياء، وأما حديث أبي رافع فأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والترمذي من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وبني عليها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحداً أسند غير حماد بن زيد عن مطر قلت ومطر وإن كان صدوقاً لكنه كثير الخطأ قال الحافظ ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وغير جائز ولا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع فلا معنى لمطري ما رواه مالك أولى والعجب من البيهقي يعرف هذا المقدار في هذا الحديث ثم يسكت عنه ويقول مطر بن طهمان الوراق قد أحجمه مسلم بن الحجاج ولكن تعقبه الحافظ في التهذيب بقوله وقال ابن أبي حاتم في المراسيل وأبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديثاً سليمان بن يسار عن أبي رافع مرسل كذا قال، وحديثه عنه في مسلم وصرح بسماعه منه عند ابن أبي خيثمة في تاريخه، وبالجمل فمطر الوراق الذي وصله ليس كرواية حديث ابن عباس ولا قريباً منهم وأما المرسل فقد روى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج وهذا مرسل ومع ذلك يردّه ما ثبت أنه فوضّل مرهاً إلى العباس وأحكمها فقد قال في المختصر المختصر لشكله آثاراً للطحطاوي؟ فان قيل فيخفف عن ميمونة وقت تزويجها قيل له نعم لما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أمرها إلى العباس فزوجه أياها فيحتمل أنه ذهب عنها الوقت الذي عقد عليها عند فوضلت إلى العباس أمراً فلم تشعر إلا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلمه ابن عباس لحضوره وغيبته عنه ويردّه أيضاً ما رواه أبو داود بسند عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت فعمل هذا معنى قوله فزوجه ميمونة أي فبلغها رضى ميمونة بتزويجها به بالمدينة، وقال الشيخ محمد عابد السندي رحمه الله فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة فمنها ما دلّت على أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وأخرى دلّت على أنه تزوجها وهو محرم وقد كثرت المرأة في كل من الحجتين فالشافعية والمالكية والحنبلة حكوا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسلم وغيره عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا يتكلم ولا يخطب فمنعوا من تزويج من المحرمين وقالوا بطلان عقد وقد ثبت أن عمر علياً وغيرهما من الصحابة فروقوا بين محرم تكلم وبين امرأته وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وقالوا يقدم القول على الفعل لا احتمال الخصوص في الفعل بخلاف القول فانه نص في التشريع وذلك لأن الله تعالى قد نهي عن الرقبة لكونهم من دواعي الجماع والعقل الجليل ما يوقى دواعي الجماع وكان النبي صلى الله عليه وسلم أملاك الناس لأبيه فما كان الكناح في حقّه صلى الله عليه وسلم من باب الرقبة بخلاف غيره وكذلك إذا تعارض الميم والمحرّم قدّم المحرم حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى فلا رقبة والحنفية حكوا القياس بين المتعارضين وقالوا لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمانة للتسرى وغيره كما ذهب إليه انس فيما أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنساً عن كناح المحرم فقال لا بأس وهل هو إلا كالبيع قال الحافظ وأساندة قوى ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الأحرار وما قول من قال أن هذا قياس في مقابلة النص وهو باطل فمن فروق بان القياس إنما احتج به هنا تقوية لاحد المتعارضين من النص فمما هو لا عمل بالنص لا صير إلى القياس ولا الركون إليه وأما قوله هو بأنه من باب الرقبة فيقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسرى قصداً في حال أحراره ولا قائل به، وأما حديث عثمان فقد تقدم الكلام عليه والجواب عنه في أدلة الباب فليذكر وأنا وشيخنا المحمود قدس الله روحه في قصّة ميمونة أن تحقيق هذا الباب يحتاج إلى تعيين مكان الكناح وزمانه والذي ثبت بالروايات الصحيحة الصريحة إنما هو وقوعه بسرت كما أخرجه النسائي من طريق قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم وفي حديث يعلى بسرت، وقال أبو سعد حدثنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان أخبرني ميمون بن مهران سألت صفية بنت شيبة فقالت تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بسرت وبني بها في ثبّة لها وماتت بسرت ودقنت في موضع قبتها وفي حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة عند أبي داود قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت وهذا الحديث مما عارض به المانعون حديث ابن عباس وبالجمل فمطر الوراق على وقوع الكناح بسرت وسرت من المشاهير المشهورة بين المحرمين

قريب مكة دون الوادي المشهور بوادي فاطمة قال الطبري هو على عشرة اميال من مكة وقال القاري الصحيح انه على ستة اميال والله اعلم والغرض انه خارج الحرم وداخل الميقات قطعاً وقد ثبت في صحيح البخاري مثلاً أنشد احرامه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة في عمره الحادية المتقدمة على عمره القضاء التي وقع فيها تزويجه صلى الله عليه وسلم بميمونة رضي الله عنها فهذا ظاهر في ان توقيت المواقيت قد سبق عمره القضاء خلافاً لما حكاه الاثر عن احمد انه وقع عام حجة الوداع، قال شيخنا وحيد الدين البدر في حديث الباب على ان نخاحه صلى الله عليه وسلم ميمونة هل وقع بسر زاهياً الى مكة او اثباتاً منها فان ثبت الاول ثبت نخاحه في حالة الاحرام البتة ولو صح الثاني صح قول من قال انه تزوجها وهما حلالان والذي يظهر من القرائن والروايات ان النكاح وقع بسر زاهياً والبناء به أثباتاً فقد روى الطحاوي عن طريق محمد بن اسحق عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث، وهو حرام فأقام بمكة ثلاثاً فأتاه حبيب بن عبد المطلب في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا انه قد انقضت اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لو تركوني فعرهت بين اظهركم فصنعنا لكم طعاماً فحضرتموه فقالوا لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم بميمونة حتى عرس بها بسر ونقل ابن القيم في الهدى عن معاذ بن موسى بن عقبة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثاً فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحبيب بن عبد المطلب العنزي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس الانصار يتحدث مع سعد بن عباد فصاح حبيب بن عباد نأشرك الله والعقد المخرج من ارضنا فقد مضت الثلاث فقال سعد بن عباد كذبت لا امر لك ليست بأرضك ولا أرض آباءك والله لا يخرج ثورنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم حبيباً ولا وهيباً فقال اني قد نكحت منكم امرأة فما يضركم ان امكث حتى ادخل بها ونصنع الطعام فتأكل وتأكول معنا فقالوا اننا نأشرك الله والعقد المخرج عننا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا رافع ليحمل ميمونة اليه حين يمي فاقام حتى قدمت ميمونة ومن معها وقد لقوا اذى وعناء من سفهاء المشركين صبيان فبنى بها بسر ثم ادبر وسار حتى قدما المدينة وقد الله ان يكون قبر ميمونة بسر حيث بنى بها، فهذا كله لا يستقيم الا على القول بوقوع النكاح بسر محرماً زاهياً الى مكة والبناء به حلالاً راجعاً منها واليه يشير ما مضى آنفاً في حديث صفية بنت شيبة فان كلامها في صدر التعجب يقتضي ان تكون الوقائع الثلاثة المتفرقة ازمة من النكاح والبناء والموت اجتمعت في مكان واحد واقع في الطريق وقد اعترف بظهوره الحافظ في الاصابة حيث قال وقد انتشر الخلاف في هذا الحكم بين الفقهاء ومنهم من جمع بانه عقد عليها وهو محرور بنى بها بعد ان احل من عمرته بالتعميم وهو حلال في الحال وذلك بين من سياق القصة عن ابن اسحاق، ام - ولعله اطلق التعميم على سره توسعاً للمقاربة وبهذا التفسير يندفع كل ما قالوه في تأويل حديث ابن عباس وتوهمه فمن وجوه التأويل ما ذكره الترمذي عن بعضهم ان معناه قوله تزوجها وهو محرور اي ظهر امر تزويجها واشتهر حال كونه محرراً وان كان وقوع العقد قبل الاحرام، وهذا باطل بالبداية لما ذكرنا من وقوعه بسر زاهياً الى مكة فهو واقع في حالة الاحرام محالة وحينئذ لا قرب الى الصحة ان يقول حديث يزيد بن الاصم وميمونة بما أولاه به حديث ابن عباس اعني انه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرراً ولكن ظهر وفشا أمر تزويجها وهو حلال حين بنى بها بسر راجعاً من مكة الى المدينة او حين اراد الولية بمكة وهكذا قول من قال ان معناه تزوجها وهو محرور داخل الحرم وفي الشهر الحرام مع ابناء سياق الروايات عنه ظاهر البطلان فان سره ليس من الحرم والنكاح والبناء كلاهما قد وقع في موضع واحد اي سره وشهر واحد وهو ذو القعدة الحرام فكيف يستقيم قوله تزوجها وهو محرور بنى بها وهو حلال كما في صحيح البخاري من باب عمره القضية ومن التأويلات البعيدة البين سقوطها ما جوزه الحافظ ان ابن عباس كان يرى ان من قلل الهدى يصير محرراً والبنو صلى الله عليه وسلم كان قلل الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرور اي عقد عليها بعد ان قلل الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام وقد علمت تعيين موضع النكاح ووقته ولم نجد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم قد تجاوز الميقات من غير احرام في شيء من اسفاره للحج والعمرة وقد صح احرامه من ذي الحليفة في عمرته الحادية قبل عمره القضاء بعامة كما تقتضيه على ان الحافظ نفسه صرح في الفقه ان حدث ابن عباس جاء مثله صحيحاً عن عائشة وابي هريرة وجاء عن الشعب ومجاهد مرسل مثله، ان يقال انه لم يهرأ تفقوا على اثبات الاحرام بمجرد تقليد الهدى واطلاق لفظ المحرم عليه من دون تلبسه بالاحرام فربنا والله ما يرد المؤول ايضاً اذ رجع الى وجدانه وتنبه له ومن ههنا يظهر ان نسبة الغلط او الذهول الى ابن عباس كما صدر عن سعيد بن المسيب وهو في سنن ابى داود جراءة عظيمة لا يقبلها قلب منصف عن خصوصاً على قاعدة الحديثين كما قاله صاحب بذل الجهد قدس الله روحه بل نسبة الوهم والغلط الى يزيد بن الاصم سهل

وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نايل ح قال واحد شامد بن زعم قال انا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض **وحدثني** زهير بن حرب عن محمد بن مشني جميعا عن يحيى القطان قال زهير نايل ح عن عبيد الله اخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه

من نسبته الى ابن عباس كما نبت عليه عمر بن دينار في مجلس الزهري فلم ينكر الزهري عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب** تحريم الخطبة على خطبة اخيه حتى يأذن او يترك **قوله** لا يبيع بعضكم على بيع بعض الخ قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو ان يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيل افسح لا يبيعك بأقص او يقول للبائع افسح لا اشترى منك بأزيد وهو مجمع عليه كذا في الفتح وقد عده الحنفية مأكرة تحريما كما في رد المحتار في اقرب الى معنى التحريم **قوله** على خطبة بعض الخ بكسر الخاء اي بعد المتوافق على الصداق كما في المرواة وساقى الكلام عليه **قوله** على بيع اخيه الخ ظاهر التقيد بأخيه ان يختص ذلك بالمسلم وبه قال الاذاعي ابو عبيد بن حروبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن ابيه عن ابي هريرة بلفظ لا يبيع المسلم على سوء المسلم وقال الجمهور لا يفرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الاخر خرج للغالب فلا مفهوم له **قوله** على خطبة اخيه الخ قال الحافظ قال الجمهور هذا النهي للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب ليس بهي تحريم يبطل العقد عند اكثر الفقهاء كذا قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عند الجمهور لا يبطل العقد بل حكم النوى ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شرطه فقال الشافعية والمحنابلة محل التحريم ما اذا صرح بالخطبة او وليها الذي اذنت له حيث يكون أخذها معتبرا بالاجابة فلو وقع التصريح بالرّد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لان اصل الاجابة وعند المحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتعريض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم ايضا واذا لم ترد ولو تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبة معاوية وابو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما بل خطبهما كاسامة وشار النوى وغيره الى انه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون خطبا معا ولم يعلم الثاني بخطبة الاول والنبي صلى الله عليه وسلم لما اشار باسمه ولم يخطب على تقدير ان يكون خطب فكانت لما ذكر لها في معاوية وابي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبهما لاسامة وحكي الترمذي عن الشافعي ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل لمرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لاحد ان يخطب على خطبة فاذا لم يعلم رضاها ولا كرهها فلا باس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو اخبرته بذلك لم يشتر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها اجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين ونص الشافعي في البكر على ان سكوتها رضا بالخطاب عن بعض المالكية لا يمنع الخطبة ثم على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شرط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور ان المنع من الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وصرح بعض الشافعية بان محل التحريم اذا كانت الخطبة من الاول جائزة فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يفسخ الثاني بعد انقضاء العدة ان يخطبها وهو واضح لان الاول لم يثبت له بذلك حتى واستدل بقوله على خطبة اخيه ان محل التحريم اذا كان الخاطب مسلما فلو خطب الذمي ذمية فاراد المسلم ان يخطبها جازله ذلك مطلقا وهو قول داود ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيد قوله في اول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن اخ المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يتابع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة حتى يذروا قال الخطابي قطع الله الاخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الاصل في هذا الاباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فيبقى ماعدا ذلك على اصل الاباحة وذهب الجمهور الى الحاق الذمي بالمسلم في ذلك وان التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم وكقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي تحجبكم ونحو ذلك وبناء بعضهم على ان هذا المنع هل هو من حقوق العقد احترامه او من حقوق المتعاقدين فعلى الاول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقرب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر من جعلها من حقوق الملك اثبتها له ومن جعلها من حقوق المالك منقوع وقرب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك ان الخاطب الاول اذا كان فاسقا جاز للعفيف ان يخطب على خطبة ورثته ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت الخطبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفولها فتكون خطبة كلا خطبة

له كذا في الاصل ولعل الصحيح فعلى الثاني وبهذا في قوله وعلى الثاني يشبه ان يكون وعلى الاول ١٢

باب تحريم الخطبة على خطبة اخيه حتى يأذن او يترك

الأنا يأذن له **وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله بهذا الاسناد وحدثنا أبو كامل**
قال نا ساجد قال نا أيوب عن نا فنج بهذا الاسناد وحدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب ابن أبي عمر قال زهير نا سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يبيع حاضر لباد

ولم يعتبر الجمهور ذلك اذا صدرت منها علامة القبول وتداولوا بعضهم لا يجمع على خلاف هذا القول فيلحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز
 اذا لم يكن الخاطب الأول اهلاً في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سق بن بنت ملك وهذا يرجع الى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة
 على خطبة امرأة أخرى الخاقا لحكم النساء بحكم الرجال وصورته ان ترغب امرأة في رجل وتدعوه الى تزويجها فيجيبها كما تقدم فنجي امرأة
 أخرى فتدعوه وترغبه ونفسها وتزهد في التي قبلها وقد مر جواب استحباب خطبة اهل الفضل من الرجال ولا يخفى ان محل هذا اذا كان
 المخطوب عزم ان لا يتزوج الا واحدة فاما اذا جمع بينهما فلا تحريم **قوله** الأنا يأذن له ان يحتمل ان يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة
 الشافعي ويحتمل ان يختص بالخير ويؤيد الثاني رواية البخاري في المنكاح من طريق ابن جريم عن نا فنج بلفظ نهي ان يبيع الرجل على بيع أخيه
 ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله او يأذن له الخاطب من ثمرنا خلاف للشافعية هل يختص ذلك بالمنكاح او يلحق به
 البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد اخرج النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع او يذر قال
 الحافظ واستدل به على ان الخاطب الأول اذا أذن للخاطب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له او يتعدى لغيره
 لان مجرد الأذن الصادر من الخاطب الأول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعرضه يجوز لغيره ان يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز
 للمأذون له بالتخصيص ولغيره بالمأذون له بالخاق **قوله** ان يبيع حاضر لباد اي يلدئ لبيدوي والحاضر من كان من اهل الحضر خلافاً للبدوي
 فالبادي من كان من اهل البادية اي البرية ويقال حضري لبيدوي نسبة الى الحضر البدوي قال الاصماني وكرة يبيع الحاضر للبادي وهذا في حالة
 قحط وعوز بتجريك الواو اي الحاجة والا لا لانعدام الضرر قيل الحاضر المالك والبادي المشتري، مشه عليه في الهداية حيث قال وهو ان يبيع
 من اهل البدو طمعاً في الثمن الخالي لما فيه من الاضرار بهم ام اي باهل البلد قال الخبير الرهلي ويشهد لصحة هذا التفسير ما في الفصول المعتمدة
 عن ابي يوسف لو ان امرئاً قد مولا الكوفة وارادوا ان يعتاروا منها ويضرب ذلك باهل الكوفة قال انتم هم عن ذلك قال لا ترى ان اهل البلدة
 يمنعون عن الشراء للحكمة فهذا اولى، والاصح ان الحاضر السمسار والبادي البائع لموافقة آخر الحديث اي قوله صلى الله عليه وسلم في بعض
 الرم ايات دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولموافقة لتفسير راوي الحديث كما في الصحيحين قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد
 قال لا يكون له سمسار قال في فتح القدير قال الحلواني هو ان يبيع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع انت انا اعلم بذلك
 فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لخص على الناس، وقال غير الحنفية صورته ان يجي غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت
 في الحال فيأتيه بلد فيقول له ضعه عندي لأبيعه لك على التدبير باغض من هذا السعر فجلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه فمعنا
 قال وانما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فالحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر اضرار اهل البلد بالاشارة عليه بان لا يبادر
 بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل للملكية البداة قيدا وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك الا من كان يشبهه قال فاما اهل
 القرى الذين يعرفون اثمان السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النهي فالجمهور انه على التحريم بشرط
 العلم بالنهي وان يكون المتعلق بالمحلوب ما يحتاج اليه وان يعرض الحضرى فلك على البدوي فاعرضه البدوي على الحضرى لم يمنع وزاد بعض
 الشافعية عموم الحاجة وان يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد اكثر هذه الشروط تدوير بين اتباع المعنى او اللفظ
 والذي ينبغي ان ينظر في المعنى الى الظهور والخفاء فيحيط بظاهره ويختص بالنص او يعمد وحيث يخفى فاتباع اللفظ اولى فاما اشتراط ان يتيسر
 البدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذي على به النهي لا يفتقر الى الحال فيه بين سؤال البدوي و
 عدمه واما اشتراط ان يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فمتوسط بين الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور السعة فكذلك ايضا لاحتمال ان
 يكون المقصود مجرد تعويت الترم والرنق على اهل البلد واما اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال فيه، قال العيني رحمه الله وقال الكرماني ولو كان
 النهي وباع الحاضر للبدوي صح البيع مع التحريم قلت هذا عجيب منهم لان النهي عندهم يرفع الحكم مطلقاً فكيف يقولون صح البيع مع التحريم وهذا
 لا يمشي الا على اصل الحنفية وقال ايضا قال ابو حنيفة يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً الحديث الذين النصيحة قلت ليس على الإطلاق بل
 انما يجوز اذا لم يكن فيه ضرر لاحد المتعاقدين قال الحافظ وقد اجاز لا وزاعى ان يشير الحاضر على البادي وقال ليست الاشارة ببقا وعن الليث

او يتناجشوا او يخطب الرجل على خطبة اخيه او يبيع على بيع اخيه ولا تسأل المرأة طلاق اخيها لتكتفي ما في اناتها او ما في
صحتها زاد عمر في روايته ولا يسلم الرجل على سوء اخيه **وحديث** حرملة بن يحيى قال انا ابن وهب قال اخبرني يونس
عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتناجشوا ولا يبيع المرء على بيع
اخيه ولا يبيع حاضر لباد ولا يخطب المرء على خطبة اخيه ولا تسأل المرأة طلاق الاخرى لتكتفي ما في اناتها **وحديث** ابي بكر
ابن ابي شيبة قال نا عبد الله بن علي قال وحدثني محمد بن رافع قال قال عبد الرزاق جميعا عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله
غير ان في حديث معمر لا يزد الرجل على بيع اخيه **وحديث** يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد عن ابن حجر جميعا عن اسمعيل
ابن جعفر قال ابن ايوب نا اسمعيل قال اخبرني العلاء عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسلم المسلم
على سوء المسلم ولا يخطب على خطبته **وحديث** احمد بن ابراهيم الدارقني قال نا عبد الصمد

وابي حنيفة لا يشير عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والمراجع منهما الجواز لانه انما نهي عن البيع له وليست
الاشارة بيعا وقد ورد الامر بنصحه فدل على جواز الاشارة، ام قلت ولكن فيها ترك النصح لاهل البلد اذا انضموا بها والله اعلم، **قول** يتناجشوا
الخ من النجش بفتح النون والجيم وقيل بسكونها بعد هاء مجته وهو في اللغة تنفير الصيد واستشارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد
أنجشته بالضم نجشناه وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها سمي بذلك لان الناجش يثير الرغبة في السلعة
ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتريه في ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وفي الدر المختار وكبره النجش ان يزيد لا يريد
الشراء او يمدحه بما ليس فيه ليروجه ويجري في المكاح وغيره قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع
اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل المظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند
الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قبيحا على المصرية
والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول الحنفية ولفظ الشك في رحمه الله النجش ان يحضر الرجل السلعة يتابع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد
شراءها ليقترى به السوام فيعطون بها اكثر مما كانوا يعطون لولا يسعوا سومه فمن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالني والبيع جائز
لا يفسد معصية رجل نجش عليه وقد اتفق اكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التريم
بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلان رجلا رأى سلعة رجل يتابع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا
عاصيا بل يؤجر على ذلك بنيته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وكذا صرح به اصحابنا قال في الدر المختار اثر النجش محمول على ما اذا
كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا التبع لا يكره لانقاذ الخداع، ام بل نقل بعض الفقهاء عن شرح الطحاوي انه في هذه الصورة محمود، قال المحافظ
وفيه نظر اذ لم تتعين النصيحة في ان يوم انه يريد الشراء وليس من عرضه بل عرضه ان يزيد على من يريد الشراء اكثر مما يريد ان يشتري به
فللذي يريد النصيحة مندوحة عن ذلك ان يعلم البائع بان قيمة سلعتك اكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك ويحتمل ان لا يتعين عليه اعلامه
بذلك حتى يسأله للحديث الآتي دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصر احدكم اخاه فلينصحه والله اعلم، **قوله** ولا تسأل المرأة
طلاق اخيها الخ تقدم بيانها قريباً في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها فراجع **قوله** لا يسلم المسلم الخ قال المحافظ وذكر المسلم لكونه اقرب
الى امتثال الأمر من غيره وفي ذكره ايدان بانه لا يليق به ان يستأثر على مسلم مثله **قوله** على سوء المسلم الخ صورته ان يأخذ شيئاً يشتريه
فيقول له رده لا يبيعك خيراً منه بثمنه او مثله بل يخص ويقول للمالك استردّه لا اشتريه منك بأكثر مما جعله بعد استقرار الثمن وكون احدهما
الى الآخر فان كان ذلك صريحاً فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ
الحديث لا يدل عليه وتعقب بانه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي يتابع فيمن يزيد لا يحرم، اتفاقاً نقله
ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم واقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الاخرى اذا لم يكن
المشتري مغبوناً غبناً فاحشاً وبه قال ابن حزم واجتز مجرث الدين النصيحة لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرف ان قيمتها كذا
وانك ان بعتهما بكذا مغبون من غير ان يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجرحه الى صحة البيع المذكور مع تأييد على عدمه كنية
والحنابلة في فساد روايتان وبه جزم اهل المظاهر والله اعلم، كذا في الفتح، قال في الدر المختار والسوم على سوء غيره ولو ذمياً او مستأماً او ذكراً
الاخر في الحديث ليس قيداً بل لزيادة التنفير وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن والا لا يكره لانه بيع من يزيد، ام قال ابن عابدين ح قوله بل لزيادة

باب ما خرج في كتاب الشغار وبطلانه

قال ناشبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **وحدثنا محمد بن مثنى قال**
تابع الصل قال ناشبة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **قالوا على سؤم أخيه**
وخطبة أخيه وحدثني أبو الطاهر قال أنا عبد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي جيب عن عبد الرحمن
ابن شماس أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن
أن يتباع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذرح **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** قرأت على ملك عن نافع عن
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق
وحدثني زهير بن حرب وعبد بن مثنى وعبيد الله بن سعيد قالوا نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم بمثله غير أن في حديث عبيد الله قال قلت لنافع ما الشغار **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** أنا حماد بن زيد عن عبد
السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار **وحدثنا محمد بن رافع قال** تابع الصل قال أنا
معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال
نا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاد
ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وزوجتي ابنتي وزوجتي أختك وزوجك أختي **وحدثنا**
أبو كريب قال نا عبدة عن عبيد الله بهذا الإسناد ولم يذكر زيادة ابن نمير **وحدثني** هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد
قال قال ابن جريح قال وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد الملق قال أنا ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير
التفسير لأن السوم على السوم لوجب إيجافاً وضرراً وهو في حق الآخر أشد منعا قال في النهر كقوله في الغيبة ذكر ك أخاك بما يكره إذا قلته
في منع غيبة الذي **قوله** عن العلاء وسهيل عن أبيهما الخ قال النوى هكذا صورته في جميع النسخ وأبو العلاء غير أبي سهيل فلا يجوز أن يقال عن
أبيهما قالوا وصوابه أبوهما قال القاضي وغيره ويصح أن يقال عن أبيهما بغير الباء على لغة من قال في تشية الأب أبان كما قال في تشية اليد يديان
فتكون الراية صحيحة لكن الباء مفتوحة والله أعلم **قوله** حتى يذرح أي يترك وفي البخاري من حديث أبي هريرة ولا يخطب الرجل على خطبة
أخيه حتى يتكلم أو يترك قال الحافظ أي حتى يذرح الخاطب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخاطب الأول التزويج فيجوز حينئذ
للثاني الخطبة فالخاتمان مختلفتان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء ونظير الأولى قوله تعالى **وحتى يكمل في سؤم الخياط**
باب تحريم شغار وبطلانه **قوله** هي عن الشغار الخ قال العلماء الشغار بكسر الشين المعجمة وبالعين المعجمة أصله في اللغة الرفع
يقال شغار الكلب إذا رفع رجله ليبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك وقيل هو من شغار البلد إذا خلاخلوه عن الصداق يقال
شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع كذا في الشرح وسيأتي تفسيره الشرعي **قوله** على أن يزوجه ابنته الخ ذكر المبتدئ في تفسير الشغار مثال
وسيأتي في رواية أخرى ذكر الأخت قال النوى اجتمعوا على أن غير البنات من الأخوات بنات الأخ وغيرهن كالبنيات في ذلك والله أعلم
قوله قلت لنافع ما الشغار الخ قال الحافظ قال أبو الوليد الباجي الظاهر أنه (أي تفسير الشغار المذكور في الرواية السابقة) من جملة الحديث
وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعاً فقد ثبت
ذلك من غير ما أئنه فعند مسلم من روايته أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضاً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال
وزاد ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وزوجتي ابنتي وزوجتي أختك وزوجك أختي وهذا يحتمل أن يكون من كلام
عبيد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث انس وجابر وغيرهما أيضاً فأخرج
عبد الملق عن معمر عن ثابت وأبان عن انس مرفوعاً لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوجه الرجل الرجل أخته بأخته وروى البيهقي من طريق نافع
ابن يزيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً نهي عن الشغار والشغار أن يتكلم بهذه هذه بغير صداق بضع هذه هذا هذا بضع هذا هذا بضع هذا هذا بضع
هذا وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي رجاء أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المشاغرة والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذا
وهذه من هذا بلا مهر قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي في مقبول
أيضاً لأنه أعلم بالمقال واقعد بالحال، أم - وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنوع ظاهر الحديث في تفسيره فإن فيه وصفين أحدهما
تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يزوجه وليته والثاني خلوة بضع كل منهما من الصداق فمنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع

انه سمع جابر بن عبد الله يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار لخل ثنا يحيى بن ايوب قال نا هاشم قال و
حدثني ابن نمير قال نا وكيع قال وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو خالد الاحمر قال وحدثنا محمد بن شاذان نا يحيى
هو القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان احق الشرط ان يوفى به

مثلاً اذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وان لم يذكر الصداق او زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب اكثر الشافعية الى ان علة النفي
الا اشتراك في البضع لان البضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صدقاً فاعلم ان لا يراد عقد النكاح وليس المقصود للبطالان ترك ذكر
الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما اذا لم يصح ما يذكر البضع فالاصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على
خلافه كما نقله الحافظرم وقال للفقهاء العلة في البطلان التعلق والتوقيف فكانه يقول لا ينبغي لك نكاح بنتي حتى ينقضي لي نكاح بنتك
وقال الخطابي كان ابن ابي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضواً من اعضائها وهو ما لا خلاف في فساده وتقرير ذلك انه يزوج وليته
ويستثنى بضعها حيث يجعله صدقاً للآخرى ونقل الحزقي ان احمد نص على ان علة البطلان ترك ذكر المهر وزوج ابن تيمية في المحرر ان العلة
التشريك في البضع وقال ابن دقيق العيد ما نص عليه احد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما فانه يشعر بان جهة
الفساد ذلك وان كان يحتمل ان يكون ذلك ذكراً لا تمت بجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بان عدم الصداق له مدخل في النفي يؤثّر
حديث ابن ربيعة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فاجتهدوا على البطلان
وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكا ابن المنذر عن الاوزاعي وذهب الحنفية الى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري
ومكحول والثوري والليث ورواية عن احمد وابي ثور وهو قول علم مذهب الشافعي لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي ان النساء محرمات الا
ما احل الله او ملك يمين فاذا ورد النفي عن نكاح تأكد التحريم كذا في المفتح وقال ابن بطال لا يكون البضع صدقاً عند احد من العلماء وانما قالوا
ينعقد النكاح بمهر المثل انا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصا ذكر البضع كذا ذكر
انتقح وهذا محض ما قاله ابو زيد وغيره من ائمة الحنفية وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله ثم حكوهذا العقد عندنا صحته في فساد التسمية
فيجب فيه مهر المثل وقال الشافعي رحمه الله بطل العقد بالمنقول والمعقول، اما الحديث فحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن نكاح الشغار والنفي يقتضيه فساد المنهي عنه والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقاً وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شغار في
الاسلام والنفي رفع لوجوده في الشرع واما الثاني فان كل بضع صداق حينئذ ومنكوح فيكون مشتركاً بين الزوج وستحق المهر وهو باطل
والاطناب في تقريره مستغنى عنه والجواب عن الاول ان متعلق النفي والنفي سمي الشغار وما خوذ في مفهومه خلوه عن الصداق وكوز البضع
صدقاً ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعاً فلا نشب النكاح كذلك بل نبطله فيبقى نكاحاً سمي فيه ما لا يصح مهرًا فينقضي
موجباً للمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر او خنزير فما هو متعلق النفي لم نشبهه وما اثبتناه له متعلق به بل اقتضت العمومات صحته اعني
ما يفيد الانعقاد بمهر المثل عند عدم تسميته المهر وتسميته ما لا يصح مهرًا فظهر اننا قائلون بموجب المنقول حيث نفينا له ولووجب البضع مهرًا
ام قال ابن عايد بن زاذ الزيلعي او هو اعني النفي محمول على الكراهة ام - اي الكراهة لا توجب لفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة
وان سلم فالنفي على معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النفي والثاني من الدلالة على ان ما سمي فيه لا يصح
مهرًا فينقضي موجباً للمهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النفي على الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما ورد من ان حمله على الكراهة يقتضي ان الشغار
الآن غير نفي عنه لا يجابنا فيه مهر المثل وجه الدفع اننا اذا حمل النفي على معنى الفساد فكونه غير نفي لان اي بطلان موجب لمثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة فالنفي باق
نافعهم ام قال ابن الهمام الجواب عن الثاني ان المعقول تسليم بطلان الشركة في هذا الباب ونحن لم نشبهه اذ لا شركة بين الاستحقاق وقد ابطالنا
كونه صدقاً فبطل استحقاق مستحق المهر نصفه فبقى كله منكوحاً في عقد شرط فيه شرط فاسد ولا يبطل به النكاح بخلاف ما لو زوجت
نفسها من رجلين فان بطلان الاشتراك فيه لم يستلزم بطلان النكاح وانما استلزمه عدم موجب التعيين لعدم الاولوية ام قلت قد في
النظر فيه ابن السمعاني من الشافعية فقال في بطلان نكاح الشغار من جهة المعنى انه يمنع تمام الايجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينقضي
الا بايجاب كامل ووجه قولنا يمنع ان الذي اوجبه للزوج نكاحاً هو الذي اوجبه للمرأة صدقاً واذا لم يحصل كمال الايجاب لا يصح فانه جعل
عين ما اوجبه للزوج صدقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول ام - يظهر الجواب

باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والكبر بالسكوت

ما استحللته الفروج هذا لفظ حديث أبي بكر وابن شبة غير أن ابن شبة قال الشرط **لحديث** صبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري قال ناخدا بن الحارث قال نا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال نا أبو سلمة قال نا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الأيتام

عنه بالتأمل والامعان في كلام ابن هشام رحمه الله تعالى **باب** الوفاء بالشرط في النكاح قوله ما استحللته الفروج أي الشرط التي يشترطها الناس في معاملاتهم أحقها بالوفاء شرط النكاح لأن امرأه أحوط وبأيه اضيق، قال القاضي المراد بالشرط مهرها المهر لا منه المشروط في مقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فان الزوج التزمها بالعقد كما تلتزمه في غيره وقيل كل ما شرط الزوج شرعياً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً، قال الحافظ وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصلابة وبعضهم يسميه المحلوان فقليل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلي بن الحسين وقيل يختص ذلك بالاب دون غيره من الأولاد وقال الشافعي أن وقع في نكاح العقد وجب للمرأة مهر مثلها وإن وقع خارجاً عنه لم يجزيب وقال مالك أن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر وأما خارجاً عنه فهو لمن وهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح امرأة تكنت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها كما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته وأخته وأخوته البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تزويجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأحمد وأبو إسحق كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول على الشرط التي لا تنافي في مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشترط العشرة بالمعروف والنفاق والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شيء من حقها من قيمة ونحوها وكشرطه عليها أن لا يخرجها إلا بأذنه ولا تمنعه نفسها ولا تنصرف في متاعه إلا برضا ونحو ذلك وأما شرط ينافي في مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل أن وقع في صلب العقد لغير وجه النكاح فهو المثل وفي وجه يجب المسمى ولا اثر للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً قال الترمذي وقال على ما سبق شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط الجائز لا المنهي عنها - ١ - وقد اختلفت عن عمرو بن وهب بأسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادت الرأيات عن عمر فهذا وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس أبو الشعثان وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقولون على حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه بما انفصته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنده يصح وتصح الكل وقال أبو عبيد الذي نأخذ به أنا نأمر بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك قال وقد جمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك هذا وما يقوى حمل حديث عقبة على الندب ما سألني في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طوى ولا سكاك وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطاً ليس في كتاب الله فيبطل وفي الحديث المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً وإيضاً ورد في المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق وأخرج الطبراني في الصغير بأسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشرين البراء بن معمر فقرأ في شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا لا يصح - **باب** استئذان الثيب في النكاح بالنطق والكبر بالسكوت قوله حدثنا هشام بن سالم قال هو والد ستواني قوله لا تنكح الأيتام على صيغة المجهول ولا يترشحيد الباء المكسورة امرأة لا زوج لها، قال الحافظ وظاهر هذا الحديث أن الأيتام هي الثيب التي فارتت زوجها بموت أو طلاق لمقابلتها بالكبر وهذا هو الأصل في الأيتام ومنه قولهم الغزو مأيمية أي يقتل الرجال فتصير النساء أيتاماً وقد تطلق على من لا زوج لها أصلاً ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة وكانت أو كبيرة بكراً كانت أو ثيباً وحكى الماوردي القولين لأهل اللغة وقد وقع في رواية الأولى عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني لا تنكح الثيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمرو بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور، ١ - قلت وهذا هو القوي عندي في شرح هذا الحديث إلا أنه محمول عندنا على البالغ في كلا الشقين من الأيتام والثيب

حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذننا قال انكحتي زهير بن حرب قال انكحتي
ابن ابراهيم قال انكحتي بن ابي عثمان قال وحدثني ابراهيم بن موسى قال انا عيسى يعني ابن يونس عن الاوزاعي قال
وحدثني زهير بن حرب قال نكحتني بن محمد قال نكحتني بن محمد قال نكحتني بن محمد قال نكحتني بن محمد قال نكحتني بن محمد
معه قال وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال انا يحيى بن حسان قال نكحتني بن محمد عن يحيى بن ابي كثير ومثل
معني حديث هشام واستأذنه والتفق لفظ حديث هشام وشيبان ومعاوية بن سلام في هذا الحديث وحديثنا ابو بكر بن

اذلا من لا تستأذن من لا تدرى بالاذن ومن يستوى سكوتها وسخطها كيف ولا رأى لها وفي المواهب اللطيفة قال في البحر والمرايا الشيب
في قوله ولا تنكح الشيب حتى تستأذن انما هي البالغة اذا الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها كما في المهرج - قوله حتى تستأمر اصل الاستأمر
طلب الامر فالمعنى لا يعقل عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقل الا بعد ان تأمر بذلك قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن
كذا وقع في هذه الرواية المتفرقة بين الشيب البكر فبكر الشيب بالاستئمان لا يستأذن فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستئمان يدل
على تأكيد المشاورة وجعل الامر للمستأمر ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك
والأذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحي ان تفصح هكذا والفقر
قال الشوكاني ويعكر عليه ما في رواية حديث ابن عباس من ان البكر يستأمرها أبوها وان اليتيمة تستأمر وصمتها اقرارها وفي حديث عائشة ان البكر
تستأمر من وكذا في حديث ابي موسى وابي هريرة **قوله** قالوا يا رسول الله ان سأتى في حديث عائشة التصريح بأنها هي السائلة عن ذلك
قوله وكيف اذنها في حديث عائشة فانها تستحي **قوله** انكحتي انكحتي قد تقدم منا ان الحديث محمول عندنا على البالغة ثيبا كانت ام بكرا
ففيه دلالة على نفوق ولاية الاجار على البالغة ومعنى ولاية الاجار تنفيذ القول على الغير شاء اولى كما في الدر المختار - قال في البذلح والولاية
بالنسبة الى المولى عليه نوعان ولاية حتم واجباب وولاية ندي واستحباب وهذا على اصل ابي حنيفة وابي يوسف الاول واما على اصل محمد فمى
نوعان ايضا ولاية استبداد وولاية شركة وهو قول ابي يوسف الآخر وكذا يقول الشافعي الا ان بينهما اختلاف في كيفية الشركة على ما ذكر
ان شاء الله واما ولاية الاحتيم والاحباب والاستبداد فشرط ثبوتها على اصل اصحابنا كون المولى عليه صغيرا او صغيرا او مجنوناً كبيراً او مجنوناً
كبيرة سواء كانت الصغيرة بكراً او ثيباً فلا تثبت هذه الولاية على البالغ العاقل ولا على العاقلة البالغة وعلى اصل الشافعي شرط ثبوت
ولاية الاستبداد في العاقل هو الصغر في الجارية البكرة سواء كانت صغيرة او بالغة فلا تثبت هذه الولاية عندنا على الشيب سواء كانت بالغة
او صغيرة والاصل ان هذه الولاية على اصل اصحابنا تدور مع الصغر وجوداً وعدماً في الصغير والصغيرة وعندنا في الصغير كذلك اما في
الصغيرة فانها تدور مع البكرة وجوداً وعدماً وفي الكبير والكبيرة تدور مع الجنون وجوداً وعدماً وعلى هذا يمتنع ان الاب والجد لا يمكن
النكاح البكر البالغة بغير رضاها عندنا وقال الشافعي على كونه ولا خلاف في انهما لا يمكن النكاح الشيب البالغة بغير رضاها وجد قوله
ان البكر وان كانت عاقلة بالغة فلا تعلم بمصالح النكاح لان العلم بها يتوقف على التجربة والممارسة وذلك بالثبوت ولم توجد فالتحقق بالبكر
الصغيرة فبقية ولاية الاستبداد عليها ولهذا ملك الاب قبض صداقها من غير رضاها بخلاف الشيب البالغة لانها علمت بمصالح النكاح بالمارسة
ومصاحبة الرجال فانقطعت ولاية الاستبداد عنها ولنا ان الشيب البالغة لا تزوج الا برضاها فكذلك البكر البالغة والجامع بينهما وجهان احدهما
طريق ابي حنيفة وابي يوسف الاول والثاني طريق محمد وابي يوسف الآخر اما طريق ابي حنيفة فهو ان ولاية الحتم والاحباب في حالة الصغر
انما تثبت بطريق النيابة عن الصغيرة لعجزها عن التصرف على وجه النظر المصلحة بنفسها وبالبلوغ والعقل زال العجز وثبتت القدرة
حقيقة ولهذا صارت من اهل الخطاب في احكام الشرع الا انها مع قدرتها حقيقة عاجزة عن مباشرة النكاح عجز ندي واستحباب لانها
تحتاج الى الخروج الى محافل الرجال والمرأة محرمة مستورة والخروج الى محفل الرجال من النساء عيب في العادة فكان عجزها عجز ندي واستحباب
لاحقيقة فثبتت الولاية عليها على حسب العجز وهو ولاية ندي واستحباب لا ولاية حتم واجباب اثباتاً للحكم على قدر العلة واما طريق محمد فهو
ان الثابت بعد البلوغ ولاية الشركة لا ولاية الاستبداد فلا بد من رضاها كما في الشيب البالغة على ما ذكره ان شاء الله تعالى في مسئلة النكاح
بغير ولي واما ملك الاب قبض صداقها لوجود الرضا بذلك منها دلالة لان العادة ان الاب يضم الى الصداق من خالص ماله ويججز بنته البكر
حتى لو نكحت عن القرض لا يملك بخلاف الشيب فان العادة ما جرت بتكرار الجواز وان كان الرضا في نكاح البالغة شرط الجواز فاذا زوجت بغير
اذنها توقف التزويج على رضاها فان رضيت جاز وان ردت بطل ثوان كانت ثيباً فرضاها يعرف بالقول تارة وبالفعل أخرى اما القول

بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة
ثبوت الولاية وعلى من تثبت

ابى شيبة قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال وحدثنا اسحاق بن ابراهيم وعهد بن رافع جميعا عن عبد الرزاق واللفظ لابن رافع قال ناعبد الرزاق قال انا ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يقول قال ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يتكلمها اهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذها اذ هي سكنت حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد قالانا مالك قال وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما لك حديثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يباحق بنفسها من وليها

فهو التنصيص على الرضا وما يجري مجراه نحو ان تقول رضيت او اجزت ونحو ذلك، واما الفعل فنحو التمكن من نفسها والمطالبة بالمرء النفقة ونحو ذلك لان ذلك دليل الرضا والرضا يثبت بالنص مرة وبالدليل أخرى وان كانت بكراً فان رضاها يعرف بهذين الطريقين بثبات هذا السكوت
 ا- لما في الاحاديث الصحيحة قال الحافظ والبرهان في زواجها ابوها وكذا غيره من الاولياء واختلفت في استئثارها والحد في مال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاها الترمذي عن ابي ثعلبة قال صاحب البدائع واما اذا زالت عذرهما بالزفافا فتزوج كما تزوج الابكار
 في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف وعجل الشافعي تزوج كما تزوج الثيب احتجوا بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انكحوا ما نكح الله في نفسها والثيب تشاور وقال صلى الله عليه وسلم والثيب يعرب عنها لسأها وهذه شيب حقيقة لان الثيب حقيقة من زالت عذرهما وهذا كذلك فيجوز عليها احكام الثيب من احكامها انه لا يجوز نكاحها بغير اذنها نصاً فلا يكتفى بسكوته ولا يفتى بسكوته ولا يفتى حنيفة ان علة وضع النطق شرعاً و
 اقامة السكوت مقامه في البكر هو الحياء وقد وجد ودلالة ان العلة ما قلنا اشارة النص والمعقول انا الاول فلما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عائشة رضي الله عنها ان البكر تستحي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذنهما صماهما
 فالاستدلال به ان قوله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذنهما صماهما خراج جواباً لقول عائشة رضي الله عنها ان البكر تستحي اى عن الاذن بالنكاح نطقاً
 والجواب بمقتضى عادة السؤال لان الجواب لا يتم بدون السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذنهما صماهما اذا كانت البكر تستحي عن الاذن بالنكاح نطقاً فاذا
 صماهما فهذا اشارة الى ان الحياء علة وضع النطق وقيام الصمات مقام الاذن علة منصوطة وعلة النص لا تنقيد بحمل النص كالطواف في الهرة ونحو ذلك واما المعقول فهو ان الحياء في البكر مانع من النطق بصريح الاذن بالنكاح لما فيه من اظهار رغبة في الرجل لان النكاح سبب
 الرطب والناس يستنجون ذلك منها ويذوقونها وينسبونها الى الوقاحة وذلك مانع لها من النطق بالاذن الصريح وهو محتاجة الى النكاح فلو شرط استنطاقها وهي لا تنطق عادة لفات عليها النكاح مع حاجتها اليه وهذا لا يجوز والحياء موجود في حق هذه وان كانت شيئاً حقيقة لان زوال
 بكارتها لم يظهر للناس فيستنجون منها الاذن بالنكاح صريحاً ويعلم منه من باب الوقاحة ولا يزول ذلك فالمر بوجوب النكاح ويشتهر الزنا
 فحينئذ لا يستقيم الاظهار بالاذن ولا يعد عيباً بل الامتناع عن الاذن عند استئثار الولي يعد معونة منها لوصول العلم للناس بظهور رغبتهما
 في الرجال واما الحديث فالمراد منه الثيب التي تعارفها الناس ثيباً لان مطلق الكلام ينصرف الى المتعارف بين الناس ولهذا لم يدخل البكر التي زالت عذرهما بالطرفة والوثبة والحيضة ونحو ذلك في هذا الحديث وان كانت شيئاً حقيقة والله اعلم **قوله** عن الجارية يتكلمها اهلها
 وقدر روى البخاري هذا الحديث من طريق الليث مختصراً وفيه انها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال الحافظ ودلت رواية البخاري على ان
 المراد بالجارية في رواية مسلو البكر دون الثيب **قوله** اذا هي سكنت اى في الدار المختارة فان استأذنها فسكنت عزه مختارة او سكنت غير
 مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن فلو بصوت لم يكن اذن ولا رداً حتى لو رضيت بعد انعقد قال ابن المهمل في الفهم بعد حكاية
 الروايات والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتيط، ا- قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان
 البكر اذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاول وشد بعض اهل الظاهر فقال لا يجوز ايضاً وقولاً عند ظاهر
 قوله واذنهما ان سكنت **قوله** الاية احتجوا اى من لا زوج لها بكراً كانت او ثيباً ذكره ابن المهمل ومع هذا لا بد من قيد البلوغ والعقل كما هو
 الظاهر قال الشيخ بدران الدين العيني الاية لفظ عام يتناول البكر والثيب المطلقة والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بعموم العام وانه لو جاز
 فيما يتناوله قطعاً وتخصيصه بالثيب هنا اخراج الكلام عن عمومته فان قلت جاءت الرواية بالثيب احتج بنفسها وهذه تفسر تلك الرواية
 قلت لا اجمال فيها فلا يحتاج الى التفسير بل يعمل بكل واحدة منها فيعمل برواية الاية على عمومها ورواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين
 الروايتين، ا- واما مقابلة الاية بالبكر فسيأتي توجيهه في كلام الشيخ ابن المهمل تحت قوله والبكر تستأذن في نفسها - وقال النووي قال الكوفي

مذهب العلماء في ان النكاح محل يتعقد به الارتقاء النفساني والغير والى هذا
وسيط الكلام في الدلالة على ما هو المختار عند الخفيفة بشأن شأن

وزفر الأيمر هنا كل امرأة لزوج لها بكرًا كانت أو ثنيًا كما هو مقتضاها في اللغة وكل امرأة بلغت في حق نفسها من وليها وعقد هاهنا على نفسها
 بالنكاح صحيح وبه قال الشعبي والزهرى قالوا وليس الولي من كان صحة النكاح بل من تمامه وقوله الحق بنفسها يحتمل أن يراد به من وليها في كل
 شيء من العقد وغيره كما قال أبو حنيفة ودأود ويحتمل أنها الحق بالرضا حتى لا تزوج إلا أن تأذن بالنطق بخلاف البكر ولكن لما صح قوله صلى الله
 عليه وسلم لا نكاح إلا بولي مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني فإنه إذا تقر هذا فبحق الحق وهو يقتضي المشاركة
 أن لها في نفسها في النكاح حقًا ولوليها حقًا وحققها أكد من حقه فإنه لو أراد تزويجها كفوًا وامتنعت لم يجز ولو أرادت أن تزوج كفوًا وامتنعت الولي أجبر
 ولو أصرت تزوجها القاضي فدل على تأكيد حقها ورجحانه، أم - وقال الشيخ ابن الهيثم إنه صلى الله عليه وسلم أثبت لكل منها ومن الولي حقًا
 في ضمن قوله الحق ومعلوم أنه ليس للولي سوى مباشرة العقد إذا رضيت فقد جعلها حق منه به، فدل على صحة عقد هاهنا على نفسها بالنكاح،
 والله أعلم - قال الأمام أبو بكر الرازي الجصاص رحمه الله واختلف الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي فقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها
 كفوًا وتستوفي المهر ولا اعتراض للولي عليها وهو قول زفر وإن زوجت نفسها غير كفوًا فالنكاح جائز أيضًا وللاولياء أن يفروا بينهما وروى عن عائشة
 أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فهذا يدل على أن من مذهبهم ما جواز النكاح بغير ولي
 وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهرى وقتادة، أم - قلت وقد روي ابن أبي شيبة عن الحكم قال كان علي إذا رفع اليه رجل تزوج امرأة
 بغير ولي فدخل بها مضاه كحافى كنز العمال يعني مع أنه رضى الله عنه كان ممن يشدد في النكاح بغير ولي حتى كان يضرب فيه أو سد الباب
 هذا العقد المستعجن عند ألا أنه كان يرضيه بعد الدخول فلو كان العقد باطلاً محضاً لم يكن لامضاه ولو بعد الدخول معنى وفي الموطأ من
 بلاغات مالك عن عمر بن الخطاب لا يصح لامرأة أن تنكح إلا بأذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان، قال الإمام محمد رحمه الله فأمّا
 أبو حنيفة فقال إذا وضعت نفسها في كفاءة ولو تقصر في نفسها في صدق فالنكاح جائز ومن حجة قول عمر في هذا الحديث أو ذي الرأي من
 أهلها أنه ليس بولي وقد جاز نكاحه لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جازها وعليه بنى ابن القاسم قوله فإن بدر السلطان
 أو ذي الرأي من أهلها أي مع وجود الولي نكحها ففي المدونة يعضه ورأي حديث عمر على المسألة وذكر أبو عمر اختلاف أصحابه المالكيين
 في قول عمر هذا فقد حمله بعضهم على الترتيب وبعضهم على التخيير - وأما ما روي عن عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق ركباً فجعلت امرأة
 منهم شيب أمرها بيد رجل غير وليها فأنكحها فبلغ ذلك عمر فجلد الناكم والمنكح وردد نكاحها وفرق بينهما كما في الكنز من مصنف ابن أبي شيبة
 وغيره فهذا مع كونه منقطعاً لأن عكرمة بن خالد لم يدرك ذلك كما في التخصيص خلاف إجماع المسلمين كما قال الجصاص فإن تزويجها نفسها
 ليس بزنا عند أحد من المسلمين والوطئ غير مذكوريه فإن حملته على أنها زوجت نفسها ووطئها الزوج فهذا أيضاً لا خلاف فيه أنه ليس بزنا
 لأن من لا يجيزه إنما يجعله نكاحاً فاسداً يوجب المهر والعدة ويثبت به النسب إذا وطئ وقال أبو يوسف لا يجوز النكاح بغير ولي فإن سأل
 الولي جاز وإن أبى أن يسلم والزوج كفؤاً جازة القاضي وإنما يترا النكاح عند حين يجيزه القاضي وهو قول محمد وقد روي عن أبي يوسف
 غير ذلك والمشهور عنه ما ذكرناه، قال في المباح وما ولايت النكاح والاستحباب فهي الولاية على الحرة البالغة العاقلة بكرًا كانت أو ثنيًا في
 قول أبي حنيفة وزفر قول أبي يوسف الأول وفي قول محمد وأبي يوسف الآخر الولاية عليها ولا يتر مشتركة وعند الشافعي هي ولاية مشتركة أيضاً
 لا في العبارة فإنها للولي خاصة وشرط ثبوت هذه الولاية على أصل أصحابنا هو رضا الولي عليه لا غير وعند الشافعي هذا وعبارة الولي أيضاً
 وعلى هذا يعني الحرة البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من رجل أو وكلت رجلاً بالتزويج فتزوجها أو زوجها فصولاً فجازت جاز في قول أبي حنيفة
 وزفر وأبي يوسف الأول سواء زوجت نفسها من كفؤ أو غير كفؤ بمهر وأفرا أو قصر غير أنها إذا زوجت نفسها من غير كفؤ فلا ولي له حق الاعتراض
 وكذا إذا زوجت بمهر فأصر عند أبي حنيفة خلافاً لهما وفي قول محمد لا يجوز حتى يجيزه الولي والحكم فلا يحل للزوج وطؤها قبل الإجازة
 ولو وطئها يكون طأ حراماً ولا يقع عليها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ولوبات أحدهما لم يرثه الآخر سواء زوجت نفسها من كفؤ أو غير كفؤ
 وهو قول أبي يوسف الآخر روي الحسن بن زيا عنه وروي عن أبي يوسف رواية أخرى أنها إذا زوجت نفسها من كفؤ ينفذ وتثبت سائر
 الأحكام وروي عن محمد أنه إذا كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها إلا بأذنه وإن لم يكن لها ولي جاز نكاحها على نفسها وروي عن محمد أنه رجع إلى
 قول أبي حنيفة وقول الشافعي مثل قول محمد في ظاهر الرواية أنه لا يجوز نكاحها بغير الولي إلا أنها اختلفا فقال محمد ينعقد النكاح بغيرها
 وينفذ بأذن الولي وإجازته وينعقد بعبارة الولي وينفذ بأذنها وإجازتها، أم - وقال ابن الهيثم حاصل ما في الولي من علمنا تسبع روايات
 روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله أحدهما تجوز مباشرة العاقلة البالغة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقاً ألا أنه خلاص الاستحباب وهو ظاهر

المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفؤ جاز ومع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لما ذكر من ان كومن واقع لا يرفع وليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة وكل كل قاض يعدل ولو احسن الولي وعدل القاضي فقد يترك انفة للتردد على ابواب الحكم واستثقالا لنفس الخصومات فيتقرب الضرر فكان منعه دفعا له وينبغي تقييد عدم الصحة المفتي به بما اذا كان لها اولياء احياء لان عدم الصحة انما كان على ما وجه به هذه الرواية دفعا للضرر لهم واما ما يرجع الى حقها فقد سقط برضاها بغير الكفو - ام - وعند الشافعي لاعتبار النسبة في باب الكناح اصلا حتى لو توكلت امرأة بكناح امرأة من وليها فزوجت لم يحز عند وكذا اذا زوجت بنتها باذن القاضي لم يحز، وقال الا وراعي اذا ولت امرها رجلا فزوجها كفؤا فالكناح جائز وليس للولي ان يفرق بينهما وذهب مالك الى انه لا يكون كناح الا بولي وانما شرط في الصحة في رواية اشهب عنه كما قال الشافعي، قال ابن رشد ويخرج على رواية ابن القاسم عن مالك في الولاية قول آخر ان اشتراطها سنة لا فرض وذلك انه روى عنه انه كان يرى الميراث بين الزوجين بغير ولي وانه لا يجوز للمرأة غير الشريعة ان تستخلف رجلا من الناس على كناحها وكان يستحب ان تقدم الشيب ليها ليعقل عليها فكانت عند من شرط التمام لا من شرط الصحة بخلاف عبارة البغداديين من اصحاب مالك اعني انهم يقولون انها من شروط الصحة لا من شرط التمام وقال الليث في المرأة تزوج بغير ولي ان غيره احسن منه يرفع امرها الى السلطان فان كان كفؤا اجازة ولم يفسخه وذلك في الشيب وقال في السوداء تزوج بغير ولي انه جائز قال واليك اذا زوجها بغير ولي والولي قريب حاضر فهذا الذي امر الى الولي يفسخه له السلطان ان رأى لذلك وجها والولي من قبل هذا اولى من الذي انكحها وفرق حاد بين البكر والشيب فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الشيب - قال عياض رحمه الله احاديث الباب رد داود فيها المطلق الى المقيّد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض اصله من وجهين الاول ان اصله في الظاهر اذا تعارضت ان يطرحها ويرجع الى استصحاب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيّد والثاني ان مذهبه في مسألة احداث قول ثالث انه لا يجوز لما فيه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الشيب والبكر قول لم يقله غيره قبله - ام - واحتمل الجصاص في حنيفة بقوله تعالى فلا اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان يتكنن أزواجهن اذا تراصوا بينهم بالمعروف، معناه لا تمنعهن اولا تضيقوا عليهن في التزويج قال وقد دلت هذه الآية من وجوه على جواز الكناح اذا عقدت على نفسها بغير ولي ولا اذن وليها، احدها اضافة العقد اليها من غير شرط اذن الولي، ام - قال ابن رشد انا اضافة الكناح اليهن فليس فيه دليل على اختصاصهن بالعقد لكن الاصل هو الاختصاص الا ان يقوم الدليل على خلاف ذلك، ام - فهذا استدلال بظاهر الآية على ما هو الاصل وسياتي الكلام على الحجج الدالة على خلاف ذلك، قال الجصاص والوجه الثاني نهي عن العضل اذا تراص الزوجان فان قيل لو ان الولي يملك منعها عن الكناح لما ناهى عنه كما لا ينهى الاجنبي الذي لا ولايته عنه قيل له هذا غلط لان النهي يمنع ان يكون له حق فيما نهي عنه فكيف يستدل به على اثبات الحق، ام قلت وظهير ما في النساء يا أيها الذين آمنوا لا تزكوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن، ان يقال انهم يملكون امرتهن كرها وعضلهم لذهاب المال لتصور المني عنه، كلا - بل رد الله سبحانه عليهم ما كانوا يزعمون وقوله من اصله ونفي ان يكون لهم حق في ذلك، وهكذا قوله فلا تعضلوهن ان يتكنن أزواجهن الآية رد على مزعمهم من ان الولي هو المالك لامرهن مطلقا كما يظهر من قول معقل الذي نزلت فيه الآية والله لا تعود اليك ابدا فادبهم الله سبحانه باثباته ليس لكم حق في منعهن والتضييق عليهن اذا كنن أزواجهن اي عقدن على أنفسهن بشرط التراص بينهما بالمعروف اي في كفاة ومهر غير قاصر لو كان فيه فصل للاولياء لكان الواضح ان يقال فلا تمتنعوا من الكناح، نعم لما نهي الولي عن العضل او التضييق والتشديد على تقدير افتيات المرأة عليه في مباشرة العقد واستبدالها برأيها فله تقدير علم استبدالها وحالتها العقد على الولي هو اولى بالنهي عنه ولهذا لما سمع معقل الآية الكريمة من نبي الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام بادرا الى الامتنال وقال سمعنا لربي وطاعة فزوج أخته وقال الطحاوي يحتل ان يكون عضل معقل كان تزويجا لاخته في المراجعة فتوقف عند ذلك فامر بترك ذلك وبهذا التقرير يندفع كل ما اوردته ابو بكر بن العربي في الاحكام وغيرها من المفسرين ما يناقض تقرير الجصاص رحمه الله - ولا يوهو من هذا التقرير اننا نستحسن ذلك الا فتيات والاستبدال من المرأة ونسحبه بل المقصود ان النظام الازدواجي لا يتم الا بمراعاة الجانبين، جانب النساء وجانب الاولياء واقامة الميزان بالقسط والعدل بينهما حسبما تقتضيه الفطرة السليمة واعطاء كل ذي حق حقه وترجيح الحق على المستحق فهذه المسئلة عندنا على طراز خروج النساء الى المساجد حيث قال نبي النبي صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا نساءكم المساجد ويوتعن خير لهن اخرجته ابو داود في سننه فانظر كيف منع الرجال من منعهم الخروج ومع ذلك تجهن على ان الخير في قرارهن في البيوت لا في الخروج وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان الشارع قد منع الاولياء من عضل النساء في طرف على ما

ما ذكرناه آنفاً ولكن ارشد النساء الى ترك الافتيات والاستبداد على الاولياء في طرف آخر واغلظ فيه القول حتى اطلق عليه لفظ الباطل كما
سيأتي والغرض تحصيل الاقتصاد وان لا يختل النظام الاجتماعي باهمال بعض المصالح والحقوق والتفريط في جنب احد الفريقين ولنعم لمحققه
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه حيث قال بعد ذكر حديث لا نكاح الا برضى اهل البيت اعلو انه لا يجوز ان يحكم في النكاح النساء
خاصة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يهتدين المصلحة ولعدم حماية الحسب منهن غالباً فرغوا رغبتهم في غير الكفو وفي ذلك عار
على قومها فوجب ان يجعل للاولياء شيء من هذا الباب ليسل المفسدة وايضاً فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جبلية ان يكون
الرجال قوامين على النساء ويكون بيدهم الحل والعقد وعليهم النفقات وانما النساء عوانى بأيدى يهر وهو قوله تعالى **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى**
النِّسَاءِ بما فضّل الله بعضهن على الآيات وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه امرهم واستبدال النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلّة الحياء
واقتراب على الاولياء وعدم استراث لهم وايضاً يجب ان يميز النكاح من اسفاف بالتشهير واحق التشهير ان يحضره اولياءها وقال
صلى الله عليه وسلم لا تنكح الشيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن واذنهما الصموت وفي رواية البكر يستأذن بها اقول لا يجوز ايضاً ان
يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حار العقد وقارة راجعان اليها والاستيما وطلب ان يكون هي الامر صريحاً
والاستيذان طلب ان تأذن ولا تمنع وادناه السكوت وانما المراد استيذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها، امر قلت ولهذا
حملنا الآية في قوله صلى الله عليه وسلم الا يوافق نفسها من وليها على البالغة التي لا زوج لها شيئاً كانت ام بكرة كما تقدم ولفظ الا حتى يدل
على ان حق المرأة ان يد وارجح من حق الولي والله اعلم - ولزجج الى كلام الخصاص في توجيه عضل النساء، قال رحمه الله وايضاً فان الولي
يمكنه ان يمنعها من الخروج والمراسلة في عقد النكاح فحائز ان يكون النبي عن العضل منصرفاً الى هذا الضرب من المنع لانها في الغلب
تكون في يد الولي بحيث يمكنه منعها من ذلك ووجه آخر من كدالة الآية على ما ذكرناه وهو انه لما كان الولي منهيّاً عن العضل اذا زوجت هي
نفسها من كفوفه لا حتى في ذلك كما لو نفى عن الرضا والعقد والفسد لم يكن له حق فيما قد نفى عنه فلم يكن له فسحه واذا اختصموا الى الحاكم فلو
منع الحاكم من مثل هذا العقد كان ظالماً مانعاً ما هو محظور عليه منعه فيبطل حقه ايضاً في القسم فيبقى العقد لاحقاً لاحد في فسحه فينفذ ويجوز
فان قيل انما نفى الله سبحانه الولي عن العضل اذا تراضوا بينهم بالمعروف ندل ذلك على انه ليس بمعروف اذا عقده غير الولي قيل له قلنا
ان المعروف مهما كان من شيء فخير جائز ان يكون عقداً للولي وذلك لان في نص الآية جواز عقدها ونفى الولي عن منعها فخير جائز ان يكون
معناه المعروف ان لا يجوز عقدها لما فيه من نفى موجب الآية وذلك لا يكون الا على وجه النسخ ومعلوم امتناع جواز النسخ والمنسوخ في خطا
واحد لان النسخ لا يجوز الا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل فثبت بذلك ان المعروف المشروط في تراضيهما ليس هو الولي وايضاً فان الولي
لنصيب الابدال فانما انصرف ذلك الى مقدار المهر وهو ان يكون مهر مثلها لانقص فيه ولذلك قال ابو حنيفة انها اذا نقصت من مهر المثل
قلاولياء ان يفرقوا بينهما ام - قال العلامة ابن رشد في بداية المجتهد ما ما قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَهاُمْ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ** فليس فيه اكثر من نفى
قرابة المرأة وعصبتها من ان يمنعهما النكاح وليس فهم عن العضل مما يفهم منه اشتراط اذ فهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً اعني
بوجه من وجوه ادلة الخطاب الظاهرة والنص بل قد يمكن ان يفهم منه ضد هذا وهو ان الاولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم ام - قال
الخصاص رم ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولي قوله تعالى **فَاِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا** ان يتزوجا غيرها فان طلقها فلا جناح عليهما
ان يتزوجا غيرها قد حوّل الدلالة من وجهين على ما ذكرنا احدهما اضافة عقد النكاح اليها في قوله **حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ** والثاني فلا جناح عليهما
ان يتزوجا فسبب التراجع اليهما من غير ذكر الولي ومن ذلك ثل القرآن على ذلك قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَهاُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ**
بالمعروف فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولي وفي اثبات شرط الولي في صحة العقد نفى لموجب الآية. فان قيل انما اراد بذلك اختياراً لا زواج
وان لا يجوز العقل عليها الا باذنها قيل له هذا غلط من وجهين احدهما عموم اللفظ في اختياراً لا زواج وفي غيره والثاني ان اختياراً لا زواج لا يحصل
لها به فعل في نفسها وانما يحصل ذلك بالعقد الذي يتعلق به احكام النكاح وايضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله **اِذَا تَرَائِضُوا بَيْنَهُمْ**
بالمعروف، قلت وفي الموطأ في قصة سبيعة الاسلمية فقالت ام سلمة ولدت سبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان
احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال الشيخ لم تحلى بعد وكان اهلها غيباً ورجا اذا جاء اهلها ان يؤثر بهما فجاءت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال قد حلت فاكفى من شئت، وهذا من اوضح الادلة على اباحة عقد المرأة على نفسها بالمعروف من غير ان تنتظر حضور الولي
واذنه فكأنه تفسير لقوله عز وجل **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ** بالمعروف قال العلامة ابن رشد وانما اوجب بالفرق الآخر

من قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم بالمعروف فان المفهوم منه النهي عن التثريب عليهم فيما استبدن بفعله دون اولياهم وليس ههنا شيء يمكن ان تستبد به المرأة دون الولي لا عقد النكاح فظاهر هذه الآية والله اعلم ان لها ان تعقد النكاح والاولياء الفصح اذا لم يكن بالمعروف وهو الظاهر من الشرع لا ان هذا الرقيل به احد، ام - قلت سبحان الله كيف ذهل عن مذهب ابي حنيفة وزفر هذا الذي ذكره هونديهما بعينه - ثوقا ولا احتجاج بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم من معروف، هو اظهر من ان المرأة تلي العقد من الاحتجاج بقوله ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا على ان الولي هو الذي يلي العقد قال وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا هو ان يكون خطابا لا ولي الا من المسلمين او لجميع المسلمين احرى منه ان يكون خطابا للاولياء وبالجملة فهو متردد بين ان يكون خطابا للاولياء او لا ولي الا من من اجتمعت هذه الآية فعليه البيان انه اظهر في خطاب الاولياء منه في اولي الامر فان قيل ان هذا عام والعام يشمل ذوي الامر الاولياء قبل ان هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشهر فيستوي فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشهر لا يجب له ولاية خاصة في الاذن، ام وكذا يقال في قوله تعالى وانكحوا الاكياتي منكم الآية انه ليس خطابا للاولياء خاصة وقال صاحب البدائع واما الآية فالخطاب للاولياء بالنكاح ليس يدل على ان الولي شرط جواز النكاح بل على وفاق العرف والعادة بين الناس فان النساء لا يتولين النكاح بانفسهن عادة لما فيه من الحاجة الى الخروج الى محافل الرجال وفيه نسبتهم الى الوقاحة بل الاولياء هم الذين يتولون ذلك عليهم برضا من فخرج الخطاب بالامر بالنكاح محرم العرف والعادة على الذنب والاستحباب دون الحتم والايحاب والدليل عليه ما ذكره سبحانه وتعالى عقيب وهو قوله تعالى والصالحين من عبادكم ورعا لكتوبكم لم يكن صلاح شرط الجواز ونظيره قوله تعالى فكلوا مما تركوا منكم فيم حيرا - ام - قلت وعلى هذا اي العرف والعادة يحل ما في حديث عائشة عند البخاري ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة اشياء فنكاح منها نكاح الناس اليوم فخطب الرجل الى الرجل وليته وابنته فيصدقها ثم ينكحها الى ان قالت بعد ذكر الاشياء الاربعة فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم فلا شك ان نكاح الجاهلية كله معدوم ولم يبق من الاشياء المذكورة في الحديث الا النكاح المعروف باليوم وليس في الحديث تعرض لنموذرا للصوم من النكاح واشترطا من الولي او عارضا لصحة العقد - والله اعلم واستدل صاحب البدائع لابي حنيفة ومن وافقه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان ينكحها بان الآية الشريفة نص على انعقاد النكاح بعبارتها وانعقادها بلفظ الهبة قال فكانت حجة على المخالف في المسئلتين - ام - واما كونه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كما دل عليه قوله تعالى خالصتلك من دون المؤمنين فهو باعتبار اسقاط المهر كما قرره ابن المهدى في فتح القدير قال الامام الجصاص وم جميع ما قلنا من دلائل الآي الموجبة لجواز عقدها نقض بصحة قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ومن جهة السنة حديث ابن عباس حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا معمر عن صالح بن كيسان عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للولي مع الثيب امر قال ابو داود وحدثنا احمد بن يونس وعبد الله بن مسلمة قالوا حدثنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يترحق بنفسها من وليها فقوله ليس للولي مع الثيب امر يسقط اعتبار الولي في العقد وقوله الا يترحق بنفسها من وليها يمنع ان يكون له حق في منعها العقد على نفسها وان كان له حق في بعض متعلقات العقد كقوله صلى الله عليه وسلم الجار حق بصقبه وقوله لامر الصغير انت احق به ما تركي فنفى بذلك كلامه ان يكون له معها حق ويدل عليه حديث الزهري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم مالي في النساء من ارب فقام رجل فسأله ان يزوجه فتزوجها ولم يسألها هل لها ولي امر ولا ولي شرط الولي في جواز عقدها وخطب النبي صلى الله عليه وسلم امرسلة فقالت ما احسن من اولياي شاهد فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن من اولياي شاهد ولا غائب يكرهني فقالت لا بنها وهو لامر صغير فزوج امك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها صلى الله عليه وسلم بغير ولي فان قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم كان وليها وولي المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم قيل له هو وليهم فيما يلزمهم من اتباعه وطاعته فيما امرهم فاما ان يتصرف عليهم في انفسهم واموالهم فلا الا ترى انه لم يقل لها حين قالت له ليس احد من اولياي شاهد وما عليك من اولياي انك وانا اولياي بك منهم بل قال ما احسن منهم يكرهني وفي هذا دلالة على انه لم يكن وليا لهم في النكاح، ام - حدثنا امرسلة اخرجه الطحاوي قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابي سلمة فخطبني الى نفسي فقلت يا رسول الله انه ليس احد من اولياي شاهد فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت قوما فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها وفي رواية احمد

الذي من جهة السنة على ما ذهب اليه الخليفة
من ان الولي ليس بشرط في انعقاد النكاح

والنساء في فقالت لا ينها يا عمر قهر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوج به ، قال الطحاوي رحمه الله فكان في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون اوليائها فلما قالت له انه ليس احد من اوليائي شاهدا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت قهر يا عمر فزوج النبي عليه السلام وعمر هذا ابنها وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ لانها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة ذات ايتام تعني عمر ابنها وزينب بنتها والطفل كولاية له فولته هي ان يعقد النكاح عليها ففعل فرآه النبي صلى الله عليه وسلم جاثرا وكان عمر تلك الوكالة عام مقام من وكله فصارت امسلة رضى الله عنها كأنها هي عقدت النكاح على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولما لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور اوليائها دل ذلك ان يرضعها اليها فوهم ولو كان لهم حق في ذلك او امر لها اقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو لهم قبل اياهم ذلك له فان قال قائل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت هو أولى به من نفسه بطبعه في اكثر ما يطبع فيه نفسه فاما ان يكون هو أولى به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير امر من بيع او نكاح او غير ذلك فلا وانما كان سبيله صلى الله عليه وسلم في ذلك كسبيل الحكام من بيع ولو كان ذلك لكانت وكالة عمر ان تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قبل امسلة لانه هو وليها فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت من قبل امسلة فعقد بها النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم الله صلى الله عليه وسلم دل ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتبليكه امسلة اياه لا بحقه ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى انها قد قالت له انه ليس احد من اوليائي شاهدا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس احد منهم شاهدا ولا غائب يكره ذلك ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ولقال لها انا وليك فوهم ولكنه لم يتكلم ما قالت وقال لها انك تكرهون ذلك ، ام وقد رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم تكن فيه حجة لانه لو كان جاثرا بغير ولي لا وجبت العقد بنفسها ولم تأمر غيرها ، انقضى - قال العلامة الزبيدي رم في عقود الجواهر المنقذة ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم تزوج امسلة سنة اربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير لا ولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلم هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون وفي اختلاف العلماء للطحاوي يجتمل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام العقد من عمر امضا ومنته له فدل ذلك على ان عقود الصبيان بأمر الياخين جائزة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه فلا اعتبار الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الاحوال فخير به بين ابويه واجاز مالك رحم وصية الصبي الذي لم يبلغ ، انقضى - وقيل اما رواية قريظ بن عمار فزوج أمك فلا اصل لها ، وبعضهم اعلى الحديث بان عمر المذكور كان عند تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه صغيرا له من العمر سنتان ولعل اعلا له يرجع الى الجملة الاخيرة من الحديث اي قهر يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم الله صلى الله عليه وسلم لا الى سائر الحديث ، قال الشوكاني ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول امسلة ليس احد من اوليائي شاهدا مع كونها حاضرا ولم يتكلم عليها صلى الله عليه وسلم ذلك ام قائل ، ثم قال الجصاص ويدل عليه (اي جواز النكاح بغير ولي) من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز النكاح الرجل اذا كان جاثرا انصرف في ماله كذلك المرأة لما كانت جاثرة التصرف في ماله وجب جواز عقد نكاحها والدليل على ان العلة في جواز نكاح الرجل ما وصفنا ان الرجل اذا كان مجهولا غير جاثرا التصرف في ماله لم يجز نكاحه فدل على صحة ما وصفنا ، ام - قال ابن الهمام فثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو انها تصرفت في خالص حقها وهونفسها وهي من اهلها كالمال فيجب تخصيصه مع كونه خلافا لاولي ، ام - وفصله صاحب الباع فقال واما الاستدلال فهورانها لما بلغت عن عقل وحرية فقد صارت وليت نفسها في النكاح فلا يتق موليها عليها كالصبي العاقل اذا بلغ والحج مع ان ولاية النكاح انما ثبتت للاب على الصغيرة بطريق النيابة عنها شرعا لكون النكاح تصرفا نافعا متضمنا مصلحة الدين والدنيا واجتبا اليه حالا ومالا وكونها عاجزة عن احراز ذلك بنفسها وكون الاب قادرا عليه وبالبلوغ عن عقل زال العجز حقيقة وقد رت على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولايتها الغير عنها وتثبت ولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة نظرا فتزول بزال الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية للحرة على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في مالها وتثبت الولاية لها كذا هذا - ام - وقال ابن رشد ولما احتج الفريقان من جهة المعاني فحتمل ذلك انه يمكن ان يقال ان المرشد اذا وجد في المرأة اكتفا به في عقد النكاح كما يكتفي به في التصرف في المال ويشبه ان يقال ان المرأة ماثلة بالطبع الى الرجال اكثر من ميلها الى التباير الاموال فاحتاط الشرع بان جعلها محجورة في هذا المعنى على التام بيد مع ان ما يلحقها من العار في القاء نفسها في غير موضع كفاءة يتطرق الى اوليائها

لكن يكفي في ذلك ان يكون الاولياء الضمير او الحسبة والمسألة محتملة كما ترى، ام - وفي البلاء ثم اما قول محمد ان الولي حقا في النكاح فنقول الحق في النكاح لها على الولي لا الولي عليها بدليل انها تزوج على الولي اذا غاب غيبة منقطعة واذا كان حاضرا يجبر على التزويج اذا ابى وعضل تزويج عليه والمرأة لا تجبر على النكاح اذا ابى واراد الولي فدل ان الحق لها عليه ومن ترك حق نفسه في عقد له قبل غيرك لم يوجب ذلك فسادا على انه ان كان الولي فيه ضرب حق لكن اثره في المنع من التزويج اذا زوجت نفسها من غير كفول في المنع من النفاذ والجواز لان حق الاولياء في النكاح من حيث صياغتهم عما يلحقهم من الشين والعار بنسبة ما عدل الكفو اليهم بالظهرية فان زوجت نفسها من كفول فدل حصلت الصيانة فزال المانع من التزويج في زمان تزوجت من غير كفول في النفاذ ان كان ضربا بالاولياء وفي عدم النفاذ ضربا بما باطل اهليتها والاصل في الضدين اذا اجتمعا ان يدل نفعهما امكن وههنا امكن دفعهما بان نقول بنفاذ النكاح دفعنا للضرر وبعدم التزويج وبثبوت وكاية الاعتراض للاولياء دفعا للضرر عنهما - قال ابن رشد لكن الذي يغلب على الظن انه لو قصد الشارع اشتراط الولاية لبيان جنس الاولياء واصنافهم ومراتبهم فان تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا كان لا يجوز عليه عليه الصلوة والسلام تأخير البيان عن وقت الحاجة وكان عموم البلوى في هذه المسألة يقتضي ان ينقل اشتراط الولاية عنه صلى الله عليه وسلم تواترا او قريبا من التواتر لم ينقل فقد يجب ان يعتقد احد امرين اما انه ليست الولاية شرطا في صحة النكاح وانما الاولياء الحسبة في ذلك وانما ان كان شرطا فليس من صحتها تمييز صفات الولي واصنافهم مراتبهم ولذلك يضعف قول من يبطل عقدا لولي الا بعد مع وجود الاقرب، ام - وانهم من خالف في ذلك وقال باشتراط الولي لصحة النكاح يحدث الى موسى مرفوعا لا نكاح الا بولي اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم واختلف في وصله وارساله وبشرح الطحاوي وارساله لكن قال الترمذي بعد ذكر الاختلاف فيه وان من جملة من وصله اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابيه ومن جملة من ارسله شعبة وسفيان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي بردة ليس فيه ابو موسى رواية ومن رواه موصولا اهم كاهن سمعوه في اوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن ابي اسحاق لكنهما سمعاه في وقت واحد ثم ساق من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل ابا اسحاق ائمتنا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل ثبت في ابي اسحق ثم ساق من طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن ابي اسحاق الا ما سكت به على اسرائيل لانه كان يأتى به اتم واخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في اسحاق أثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق الحارثي والذهلي وغيرهما أنهم سحوا حديث اسرائيل، كذا في الفقه - وقال ابن قدامة في المغني قال المرزوق سألت احمد ويحيى عن حايث النكاح الا بولي فقا لا يصح، ام - وفي نيل الاوطار قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم سرح تمام ثلاثين صحابيا وقد جمع طرقه الدمياطي من المتأخرين، ام - ومن تأمل ما ذكرته علم ان الذين سحوا وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لتجيم رواية اسرائيل الذي وصله على غيره، قال الحافظ على ان الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظر الانما تحتاج الى تقدير فمن قدر نفى الصحة استقام له ومن قدر نفى الكمال عكر عليه، ام - قلت وكيف لنا بغير الاحتمال الثاني وترجيحه ما قدمنا من الادلة على عدم اشتراط الولي وقد اختار بعض الحنفية هذا الاحتمال اي تأويل الحديث بأرادة نفى الكمال والسنة وحمل الولاية على ولاية النذب والاستحباب وأحسن منه ما قال الشيخ ابن الهمام ان المراد بالولي في قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي (دون قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة ائمتنا امرأة تكنت بغير اذن وليها الحديث كما سألني من له ولاية اي نفاذ قول فيخرج نكاح العبد والامة والمجنونة والمعتوه والصغيرة اذا الركن بأذن من يتوقف صحة النكاح على اذنه عن الصحة اذ لا ولاية لهم ويدخل في الصحة نكاح الحرة البالغة العاقلة لان لها ولاية واذ دل الادلة السابقة الصحيحة على صحة مباشرة الحرة المذكورة للنكاح لزوم الحديث اي لا نكاح الا بولي لاخراج الامة والعبد والمراهقة والمعتوه وغاية ما يلزمه تخصيص اليباء وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة وكيف ما من عاملا وقد خص منه البعض ولا سيما وقيل الجأ اليه الدليل فيتعين، قلت كذا حرم النبي بن الهمام في تحريمه وقتره تليد ابن امير الحاج في تقريره ولكن الذي يظهر للعبد الضدي - والله اعلم ان التأويل المذكور ليس من باب تخصيص العام فان اول كلامهما ظاهر في ان المراد بالولي من له ولاية سواء كان على غيره او على نفسه فلم يصح نكاح من لا يملكه الا بولي ونفاذ قوله ولهذا قال المجتصن وقوله لا نكاح الا بولي لا يعترض على موضع الخلاف لان هذا عندنا نكاح بولي لان المرأة ولي نفسها كما ان الرجل ولي نفسه لان الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها فكذا في بعضها، ام - وفي كلام المجتصن تنبيه على ان عموم الحديث على هذا الشرح

كأنه حديث حايث النكاح الا بولي وحديث ائمتنا امرأة تكنت بغير اذن وليها الخ

أزيد من عمومهم على شرح الشافعية ومن وافقهم لأن شرحنا يعجز الرجال والنساء جميعاً دون شرحه فإنه يختص بالنساء كما لا يخفى واحتجوا
أيضاً بما أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي عن عائشة مرفوعاً ايئاً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل الحديث
حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأخرجه ابن عدى كلهم من طريق سليمان بن موسى عن ابن جريح عن الزهري عن عروة عن عائشة قال
في رواية ابن عدى قال ابن جريح فلقيت الزهري فسأله فقال اخشى أن يكون سليمان وهو وأخرجه أحمد لكن قال فيه لقيت الزهري فسأله
فلم يعرفه وذكر الترمذي أن ابن معين طعن في هذا الكلام المحكي عن ابن جريح وقال لم يذكر هذا عن ابن جريح إلا ابن علية وسماع ابن علية عن
ابن جريح فيه شيء لأنه صحيح كنيته على كتب ابن أبي رواد قال الترمذي وصنع يحيى بن معين رواية سماعيل هذه وقال ابن حبان ليس
ما يقدح في صحة الخبر لأن الضابط قد يحدث ثم ينسى فإذا سئل عنه لم يعرفه فلا يكون نسيانه والاعلى لبطالان الخبر قال ابن الهيثم لكن
قوله في رواية ابن عدى اخشى أن يكون وهم على تصميم الزهري على الكلام ومثل هذا اللفظ في عهد المتكلمين من أهل العلم الكرام من
رواية لا شك فيها حتى لا يقدح في الحديث قال العلامة ابن أمير الحاج فينتفي ما ذكر الترمذي فإن ابن علية أمار محبة حافظ فقيه كبير القدر
وقال أبو داود ما أحل من الحديثين إلا وقد أخطأ ابن علية وبشر بن المفضل إلى غير ذلك من الثناء عليه فكيف يجوز عليه أن يقول لقيت
الزهري فسأله عن هذا الحديث كذا يابل ما في الميزان قال ابن معين كان ابن علية ثقة ورعاً ثقاتاً يبعد هذا عن ابن معين وابن جريح
أحد الأعلام الثقات مجمع على ثقته كما لا يقدح في هذا أيضاً ما عن أحمد أنه ذكر هذه الحكاية فقال ابن جريح له كتب قد وثق ليس هذا
فيها فإن عدم ذكره فيها لا يمنع صحتها عنه في نفس الأمر مع ثقة الراوي عنه فليتنا مل نعم لا يبعد أن يقال الأشبه أن يكون وهم
على ليس جزءاً بتكذيبه كما أن مجرد نفي معرفته ليس صريحاً فيه فلا يجزى فيه ما يجزى في الحزم الصريح بل ما يجزى في النسيان على أنه تابع
سليمان عن الزهري فيه الحجاج بن أرطاة عنه عند ابن ماجه وابن طبيعة عن جعفر بن ربيعة عنه عند أبي داود وهما وإن ضعفاً فمتابعهما
لا تقرى عن تأييد لكون ذلك الكلام نسياناً والله سبحانه وتعالى أعلم - وقد عد أبو القاسم بن مندة عدة من رواة عن ابن جريح
فبلغوا عشرين رجلاً وذكر أن معمر بن عبيد الله بن زهر بن بعا بن جريح على روايته إياه عن سليمان بن موسى وإن قرع وموسى بن عقبة و
محمد بن اسحاق وإيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري قال ورواه أبو مالك الجنبى ونوح بن دراج و
مندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأعل بعض الحنفية هذا الحديث بأن الزهري وهو راوى الحديث
لم يكن يشترط الولاية ولا اشتراط الولاية من مذهب عائشة كما تقدم قال البيهقي في المعرفة وأعله بعض الناس بأن عائشة زوجت حفصة
بنت عبد الرحمن أخيها عن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم غضب ثم أجاز ذلك أخرجه مالك بأسناد صحيح وأجاب البيهقي عن ذلك
بأن قوله في هذا الخبر زوجت أى تمهت أسباب التزويج لأنها وليت عقد النكاح واستدل لتأويله هذا بما أسنده عن عبد الرحمن بن القاسم
قال كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقد النكاح قالت لبعض أهلها زوج فإن المرأة لا تلى عقد النكاح قلت
ولكن سياق الطحاوى بظاهرة يأبى هذا التأويل فإنه قد روى من طرق أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن
غائب بالشام فلما قل عبد الرحمن قال أمثلى يصنع به هذا ويفتات عليه فكلت عائشة المنذر فقال المنذر إن ذلك بيد عبد الرحمن
فقال عبد الرحمن ما كنت أرد أمراً قضيته فقررت حفصة عندا ولم يكن ذلك طلاقاً فالأخبار بقدر حفصة عند المنذر مع رد توهم الطلاق
لا يستقيم إلا إذا كان الطلاق محتملاً وهو لا يتصور إلا بعد انشاء العقد فدل على وقوع العقد قبل قدوم عبد الرحمن ولو سلم أنها الت
مباشرة العقد على رجل من رجال أهلها فلا يفيد القائلين بأشراط الولي شيئاً فإن هؤلاء الرجال لم يكونوا أولياء وكلامنا في الأولياء -
والله أعلم وقال بعض الحنفية يحل قوله صلى الله عليه وسلم ايئاً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل على الصغيرة والامة والمكاتبه
ومن جرى مجراه أن يقال أن قوله باطل معناه على شرط البطلان وصدده كافي قول لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل (أى فاني ما يائى)
أى يؤل إلى البطلان غالباً لا اعتراض الولي بما يؤجبه من عدم كفاءة أو نقص فاحش عن مهر المثل أو الباطل بحجة مالا فائدة فيه (بيكار) كما في
ربنا ما خلقت هذا باطلاً قال المحقق ابن أمير الحاج م في شرح التحرير وأعلم أن ظاهر هذا كما مشى عليه المحقق التفتازاني أنهم قالوا
أما بحل عموم ايئاً امرأة على خصوص منه وهو الامة فثمة كانت أومدرة أو مودلة أو مكاتبه والحررة الصغيرة والمعنونة والمجنونة
مع إبقاء باطل على حقيقتهم وأما بإبقاء عموم ايئاً امرأة على ما هو عليه مع حمل باطل على ما يؤل إليه لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وتعقب بأن نكاح الامة بأصنافها والصغيرة العاقلة ليس باطلاً عند الحنفية بل موقوف فالوجه أن يكون باطلاً على هذا التقدير محملاً

والبكر تستأذن في نفسها

أيضا على ما يؤيد اليه وهو أن ما فيها على المجنونة والمحتوثة لا فيها لأن عقدهما باطل حقيقة فيلزم منه الجمع بين الحقيقة والحجاز والمهر
منه كما يلزم أيضا في إبقاء أيما امرأة على العوم وإبقاء باطل على حقيقته، أم - والشيخ ابن الهمام قد مال إلى أن يترك حديث عائشة أيما امرأة
نكحت بغير إذن وليها الحديث لمعارضته ما هو أصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم الأيراحق بنفسها من وليها ويترجم هذا بقوة السند والاتفاق
على صحته وتأيد به أدلة أخرى كما قررنا سابقا ونخص حديث أيما امرأة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالبطل حقيقة على قول من لم يصح ما
بشرته من غير كفؤ وحكمه على قول من يصح ويثبت للولي حق الخصومة في فتحه كل ذلك شائع في اطلاقات المصنوع ويجب أن يكتب له دفع
المعارضة بينها - وقال الشيخ العلامة الانور قدس الله روحه عجيبا عن حديث أبي موسى وعائشة رضي الله عنهما أن حديث النكاح الأولي صادقا
على مذهب أبي حنيفة فأنها ان نكحت في غير كفؤها أو بتنقيص المهر فالحكم مرد أن نكحت في كفؤها وتكمل المهر ولم يأذن لها الولي فيجب إبطاله على
أن يأذنها وأمره الشرعي بالأذن لحديث علي بن ربيعة والأيما إذا وجدت لها كفواً والآية ولا تغفلوهن أن يتكهنن أنهن وأما جرحه فإن أذن الولي فيها
فصدق أنه نكاح بأذن ولي وإن كان الأذن لاحقاً ولا ضير في هذا فأنعم الأذن وإن لم يأذنها فقد خالف أمر الشارع فالسلطان ولي من لا ولي له
فما حصل الحديث استرضاء الولي واستئذنه، وما يدل على أن المقصود هو رضا الولي بل عدم كراهيته فقط ما تقدم في حديث امرأة من قريظة
صلى الله عليه وسلم ليس أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك فالحديث لا يدل على ما ادعاه الحجازيون من أن النكاح لا يصح بعبارة النساء بل هو
يدل على أنه لا بد من إذن الولي وهذا مذهب أبي يوسف رحمه الله - وحديث عائشة كالصريح في أن المقصود هو إذن الولي فقط فاذا
ثبت أن الحديث يدل على إذن الولي فينظر الفقيه أن إذن الولي هل يكون أذنه حق الولي أو لاحق له وأذنه إنما هو نظر إليها فزعم الشافعية
ومن تبعهم أن استئذان الولي لكونه حقاً وقلنا أنه نظر إلى المولية لتحصيل النفقة والكفاة والمهر كما تقدم في كلام محمد رحمه الله
في الموطأ من قوله فاما البرحيفة فقال إذا وضعت نفسها في كفأة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالتكاح جائز، ثم إن قيل إن تخصيص الحديث العام
بالرأي قصر على من خاص ابتداءً غير جائز قلت أولاً أن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه جلياً كما قال ابن دقيق العيد في أحكام الأحكام
ولذا تجد أكثر أحاديث الأخلاق تخصص بالرأي الوجه أن الوجه فيها يكون جلياً وأقول ثانياً أن التخصيص ليس بالرأي بل بالنظر كما سبق في أوائل هذا
البحث والله أعلم - ونأزع صاحب المغني من الحنابلة فيما ذكرنا وقال التخصيص ههنا (أي في حديث عائشة) خرج مخرج الغالب فإن الغالب إنما لا تزوج نفسها
الابن غير أذنها والعلّة في منعها صيانتها عن مباشر ما يشعر بتوحيدها وميلها إلى الرجال وذلك ينشأ في حال أهل الصيانة والمروءة، والله أعلم
أم - وبعد اللتي والتي فالذي يظهر للعباد الضعيف بالنظر في مجموع الأدلة بعين الانصاف من غير تعسف وتكلف هو الفرق بين الصغيرة
والكبيرة باثبات الإجماع في الأولى دون الثانية وبين البكر والثيب البالغتين بأشترط إذن الولي في البكر لصحة النكاح دون الثيب كما
قال به داود وإن المراد بأذن الولي هو رضاه أي عدم كراهيته ويحصل هذا الرضا بصريحه أو بما يقوم مقامه من قرائن الأحوال
يغلب على الظن ذلك وله نظائر في الشريعة ولو لا أني من المقلدين القاصرين الذين لا يؤثرون بأرائهم في الدين ولا يسعهم مخالفة الأئمة
المجتهدين وإن هذا القول لم يسبق إليه أحد من السالفين لقلت به واخترت به ولكني أسأل الله التوفيق والسلامة من الشذوذ وعمّا
عليه السلف الصالح واتباع غير سبيل المؤمنين هو سبحانه وتعالى ولي التوفيق قوله والبكر تستأذن في نفسها ثم ظاهر حديث الباب أن البكر
البالغة إذا زوجت بغير إذن وليها لم يصح العقد إذ وجوب الاستئذان والاستئذان على ما يفيد لفظ الخبر من أن لا يجازي لانه طلب الأمر والأذن
وفائده الظاهر ليست إلا ليستعلم رضاها أو علمه فيعمل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب البقاء معه واليذهب
الأوزاعي والثوري والحنفية وحكاية الترمذي عن أكثر أهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز
للأب أن يزوجه بغير استئذان ويرد عليهم في حديث الباب من قوله "والبكر يستأمرها أبوها" ويرد عليهم أيضاً حديث عبد الله بن بريدة
عن أبيه قال جاءت فتاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن ابني زوجني ابن أخيه ليرفع بي خيسسته قال فجعل الأمر ليها فقالت
قد اجزيت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الأب من الأمر شيء، رواه ابن ماجه بأسناد رجاله الصحيح وأخرجه النسائي
أيضاً ويؤيده حديث ابن عباس أن جارية بكراً أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله
عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني أيضاً عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وذكر أنه أحسن
قال الشوكاني وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه قال لحافظ ورجاله ثقات وأعل بالاسناد وتفرغ جريه بن حازم عن أيوب وتفرغ حسين

وأذنها صماتها قال نعم وحديثنا قتيبة بن سعيد قال ناسفیان عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جبير يخبر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وأذنها صماتها وحديثنا ابن أبي عمير قال ناسفیان بهذا الأسناد وقال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وأذنها صماتها وربما قال وصمتهما أقرها محل ثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة مرسوما قال وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبه قال وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا لست سنين

عن جبير وأبي بن أيوب بن شبيب رواه عن الثوري عن أيوب موصوفاً وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصوفاً وإذا اختلفت في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بأن جريراً تابع عن أيوب كما ترى وعن الثاني بأن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير وانفصل البيرهي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجه من غير كفؤ، أم - قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يشبث الحكم فيها تعميماً وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقة تقوى بعضها ببعض، أم - وهذا هو الجواب عندهم عن حديث ابن بريدة المدكور فان قولها فيه ليرفع بي خبيسته مشعر بأنه غير كفؤ لها ولهذا أورده صاحب المنتقى في باب الكفاءة والله اعلم وأما احتجوا به من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الثيب أحق بنفسها من وليها فذلك على أن ولي البكر أحق بها منها فيجيب عنه بأن المفهوم لا ينتهض للمقتضى في مقابلة المنطوق، قال الحافظ في الدرر الأبرار جواب بعض من لا يقول بالأجبار بأن الدلالة منه بطريق المفهوم وفي الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديره فالمفهوم لا عموم له فيحمل على من دون البلوغ وأيضا فقد خالفه المنطوق فانه قال لا البكر تستأمر فلو كانت تجبر لم يجز الاستئذان كما ويحتمل أن يكون التقريب بينهما بسبب أن الثيب تخطب إلى نفسها فتأمر وليها أن يزوجه والبكر تخطب إلى أبيها فاحتجج إلى استئذانها فمن أين وقع لهما أن التفرقة لأجل الأجبار وعدمه، أم - قال ابن الهمام والحاصل حينئذ من اللفظ اثبات الأحقية للثيب بنفسها مطلقاً ثم اثبات مثله للبكر حيث أثبت لها حق أن تستأمر وغاية الأمر أنه نص على أحقية كل من الثيب والبكر بلفظ يحضها كما أنه قال الثيب أحق بنفسها والبكر أحق بنفسها أيضاً غير أنه أفاد أحقية البكر بأخراجه في ضمن اثبات حق الاستئذان لها وسببه أن البكر لا تخطب إلى نفسها عادة بل إلى وليها بخلاف الثيب فلما كان الحال أنهما أحق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بإيجاب استئذنها إياها فلا يفتات عليها بتزويجها قبل أن يظهر رضاها بالخطاب، أم - قال الحافظ رد المحتاج إذا كانت ثيباً فزوجت بغير رضاها إجماع الأما نقل عن الحسن والنخعي (وفيه حديث خنساء بنت خدام عند البخاري وغيره) واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية إن أجازته جاز وعن المالكية إن أجازته عن قريب جاز ولا فلا ورده الباقر مطلقاً قوله صماتها ثم بضم الصاد ما سكوتها وتقديم المسألة فرياً قوله يسأذنها أبوها ثم قال البيهقي زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر القاسم وسالم يزجون الأبكار لا يستأمرن ونهن قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي هريرة عن فدل على أن المراد بالبكر اليتيمة قلت وهذا لا يدفع زيادة الثقة بالحفظ بلفظ الأب ولو قال فائل بل المراد باليتيمة البكر لم يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الرأيات ويبيح النظر في أن الاستئذان هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي كل من الأمرين محتمل، كذا في فقه الباري باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة قوله وجدت في كتابي عن أسامة إذا كان النوى معناه أنه وحده في كتابه ولم يذكر أنه سمع ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغية، أم - قال الأبي رحمه الله لم يذكره في الاتباع بل صرح به قوله تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم أي عقد على قوله لست سنين ثم أخرجه على ما عليه من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه أنه كتب إلى الوليد أنك سألتني متى توفيت خديجة وأنها توفيت قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة ثلاث سنين أو قريب من ذلك ونكح النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بعد متوفى خديجة وعائشة بنت ست سنين ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها بعد ما قدم المدينة وهي بنت تسع سنين قال الحافظ بعد الكلام الكثير وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوى قول من قال أنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر وقد وهما النوى في تهنئته ولبس لباه إذا عدناه من ربيع الأول وحرمه - بن دخوله بها كان في السنة الثانية يخالف ما ثبت أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين وقال الدمشقي في السيرة له ماتت خديجة في رمضان وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة ودخل بسودة قبل عائشة، أم - قال النووي هذا

وبني أبي وأنا ابنة تسع سنين قالت فقد منا المدينة فوُعِكتُ شهراً فوفى شعري جيممة فأتتني أم رومان وأنا على أرجوحة ومعى صواحي فصرخت بي فأتيتهما وأدري ما تريد بي فأخذت بيدى فأوقفتني على الباب فقلت هذه

الحديث صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذن لانه لا إذن لها والجد كالأب عندنا، أم قال المصنف اجمعوا انه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فمن لا توطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوجه بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصهم قال صاحب التلويح وهذا لم يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشدة هذه ومخالفتها دليل الكتاب السنن ومقابلته تجوز الحسن م والضعف م للأب اجبار بنته كبيرة كانت او صغيرة بكر كانت او شبيهاً قال ابن الهيثم م ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي لقوله تعالى وَاللَّيْءُ لَمْ يَخْضَنْ فأنشئت العدة للصغيرة وهي فرع تصور نكاحها شرعاً فيبطل به منع ابن شبرمة وأبو بكر الأصم معه وتزويج أبي بكر عائشة وهي بنت ست نص قريب من المتواتر وتزويج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة بنص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها قال النووي اجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث وإذا بلغت فلا خيار لها في فسحة عند مالك والشافعي والحجازيين وقال أهل العراق لها الخيار إذا بلغت وأما غير الأب والجد من الأهل فلا يجوز أن يزوجهما عند الشافعي ومالك والثوري وغيرهم وقال الأوزاعي أبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا بلغت إلا أن يوسف فقال لا خيار لها، كذا في المرقاة وقال في الدائم المختار والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو شبيهاً ولزم النكاح إى لا ترقى على اجازة أحد بلا ثبوت خيار ولو بنين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره أو بغير كفؤ أن كان الولي أباً أو جداً لم يعرّف منهما سوء الاختيار وإن عرفت لا يصح النكاح وإن كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بنين فاحش أصلاً وإن كان من كفؤ ومهر المثل صح ولكن لهما إى صغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد، أم قوله وبني أبي إى دخل معى وزف بي، في المرقاة قال الجوهري يقال بني على أهله بناءً إى زفها والعامة تقول بني بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة خوله بها فقيل لكل داخل بأهله بآن وعليه كلام الشيخ الترمذي والقاضي وبالفقهاء المخطئة حتى تجاوزوا إلى تخطئة الراوى قال الطبري إن استعمال بني عليها بمعنى زفها في بدء الأمر كناية فلما كثرت استعماله في الزفات فهو منه معناه الزفات وإن لم يكن ثم بناء فأى بعد في أن يقل من المعنى الثاني إلى ثالث فيكون مجعاً عرس بي ويوضح هذا ما قال صاحب المغرب وأهله أن المعرس كان يبنى على أهله ليلة الزفات خيراً ثم كثر حتى كنى به عن الوطء، أم - وفيه أن كلام الشراح إنما هو في صحة تعدية البناء بالياء وهو لا ينفون تعدية مفردفه بها فالأولى أن يقال بالتضمنين نعموا نقل عن ابن دريد بنى بامرأته بالياء كأعرس بها الوصح من غير المولدين ففيه لغتان ويؤيد ما في القاموس بنو الرجل على أهله وبها زفها وفي مختصر النهاية للسيوطي بعد قول الجوهري وفيه نظر فقد تكرر في الحديث وغيره واستعمله هو أيضاً قوله وأنا ابنة تسع سنين إى واختلت العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلت الزوج وأهل المرأة فقالت طائفة منهم أحمد وأبو عبيد يدخل وهي بنت تسع اتباعاً للحديث عائشة وعن أبي حنيفة تأخذ بالتسع غير أننا نقول إن بلغت التسع ولم تقدر على الجماع كان لأهلها منعها وإن لم تبلغ التسع وقويت على الرجال لم يكن لهم منعها من زوجها وكان مالك يقول لا نفقة لصغيرة حتى تدرك أو يظن الرجال وقال الشافعي إذا قاربت البلوغ وكانت جسمته تحتل الجماع فلزوجها أن يدخل بها ولا يمنعها أهلها حتى تحتله إى الجماع، كذا في عمدة القارى - قوله فوُعِكتُ إى على صيغة المجهول أى حميت من الوعك وهو الحصى، زاد في رواية البخارى بعد قوله فوُعِكت فتمزق شعري بالزأى إى تقطع وفي رواية فتمزق بالراء أى انتف قوله فوفى شعري إى أى كثر وفي الكلام حذف تقديره ثم فصلت من الوعك فترى شعري فكثرت قوله جيممة إى مصغرة الجمة بتشديد الميم والجمة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين وإذا كان الشحمة الأذنين يسمى وفرة أى صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض قوله فأتتني أم رومان إى كنية أم عائشة واسمها زينب بنت عامر بن عويمر قاله الذهبي م وقال أبو عمر أم رومان يقال بفقر الراء وضمها بنت عامر ولم يذكر لها اسماء ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة فنزل النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها وقال اللهم لم تحف عليك فالتقت أم رومان فيك وفي رسولك قوله وأنا على أرجوحة أى بضم الهجره هي خشبة يلعب عليها الصبيان والجوارى الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويحركونها فيرفع جانب منها وينزل جانب قاله النووي قوله فقلت هذه إى بأسكان الهاء الثانية فى هاء السكت وهذه كلمة يقولها المبهور إى منقطع النفس لاجل الترحيح

حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتاً فاذا نسوة من الانصار قفلن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن فغسلن رأسي
وأصلحنني فلم ير عني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصحى فأسلمتني اليه وحل ثنايحيى بن يحيى قال انا ابو مغوية عن هشام
ابن عروة **ح** قال حدثنا ابن عمير واللفظ له قال ناعبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم انا
بنت ست سنين وبني لي وانا بنت تسع **وحل** ثنا عبد بن حميد قال انا عبد الرزاق قال انا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزقت اليه هي بنت تسع سنين ولعبها معها ومات عنها وهي بنت
ثمان عشرة **وحل** ثنا يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم وابوكري بن ابي شيبه وابوكريب قال يحيى اسحق انا وقال الآخر
على الارحوة حتى يترجع الى حال سكونه وفي رواية البخاري او قفتني على باب الدار واني لا أفهم اي انفس تنفسا عاليا **قوله** حتى ذهب
نفسى الخ ففهم الفاء اي ذهب غلبة التنفس من الاعياء وفي البخاري حتى سكن بعض نفسي **قوله** فاذا نسوة من الانصار الخ سمي منهن اسماء بنت
زيد بن السكن الانصارية في ما اخرجها المستغفري وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليهن تمرًا ولبتا **قوله** على الخير والبركة الخ هذا
الدعاء يشتمل المرأة وزوجها وفي بعض طرق حديث عائشة ان امها لما جلستها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء اهلك يا رسول الله
بارك الله لك فيهم **قوله** على خير طائر الخ كناية عن الفأل وطائر الانسان علمه الذي قلده وقال ابن الاثير طائر الانسا ما حصل له في علم الله عز
جل عما قدر له وقيل الطائر الحظ ويطلق على الحظ من الخير والشر والمراد هنا ائمن حظ وافضله وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل
واحد من الزوجين ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف برك الله لك قال عياض وفي حديث معاذ انه صلى الله عليه وسلم شهد املاك انصار
فقال له على اللفة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق برك الله لكم **قوله** فغسلن رأسي واصلحنني الخ قال النووي في استحباب
تنظيف العروس وتزيينها الزوج واستحباب اجتماع النساء لذلك ولانه يتضمن اعلان النكاح ولاهن يوانسها ويؤذينها ويعلمنها آدابها
حال الزفاف وحال لقاء الزوج **قوله** فلم ير عني الخ بضم الراء وسكون العين اي لم ير عني شئ الا دخوله علي وكنت بذلك عن المفاجاة
بالدخول على غير عالم بذلك فانه يفهم غالباً **قوله** الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري بغير الواو بعد الا قال السدي اي لما عني
شئ وما خطر بي الى خطرة في حال الا في حال حضوره صلى الله عليه وسلم وقت الضحى اي كنت غافلة الى هذه الحال والله تعالى اعلم - والحاصل
ان فاعل ير عني ضمير فيه راجع الى اسم الفاعل من الروع ولما كان ذلك مما دل عليه الفعل محم رجع الضمير اليه واستناد الفعل الى اسم الفاعل منه
شائع ومنه قوله تعالى قال قائل منهم وحدث لا يسرني الزاني ونحوه قولها الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى مستثنى من اعتم
الاحوال كما يظهر من التقرير الذي ذكرنا - ام - قال النووي وفيه جواز الزفاف والدخول بالعرس نهاراً وهو جائز لآلئها واوجب للبخاري في
الدخول نهاراً وترجم عليه باباً **قوله** ضحى الخ قال العين في ابواب النكاح ضحى بالضم والقصر فوق الضحوة وهو ارتفاع اول النهار ومعنى ضحى
اي وقت الضحى الادت ان دخوله عليها كان وقت الضحى وقال في باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقد ومها المدينة قوله ضحى اي
ظهر ويروى تد ضحى وهكذا ذكره ابن الاثير فقال فلم ير عني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضحى اي ظهر قلت ففعله هذا ضحى فعل ماض
يقال ضحى يضحو ضحواً اذا ظهر ويقال ايضاً ضحى الظل اذا صار شمساً والله اعلم - **قوله** بنت سبع سنين الخ قال النووي كذا في رواية وفي
اكثر الروايات بنت ست فاجمع بينهما انه كان لها ست وكسر في رواية اقتضت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله
اعلم - وقال القرطبي يمكن ان يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن ان يقال انه في اول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست
اي انقضت وقولها بنت سبع اي هي فيها - وقال العين هم ست سنين هو الضرب قيل سبع سنين وهو ضعيف **قوله** وزقت اليه الخ
بصيغة المجهول من الزفات اي ارسلت الى بيته عليه الصلوة والسلام **قوله** ولعبها معها الخ بضم اللام وفتح العين جمع لعبة وهي ما
يلعب به قال التوربشتي اللعب جمع لعبة كركب ارادت ما كانت تلعب به وكل ملعوب فهو لعبة واذا فتم اللام فهو المرة الواحدة من اللعب
واذا كسرت فهي الحالة التي عليها اللاعب وقال النووي المراد هذه اللعب السمات بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار معناه
التنبيه على صغر سنها قال القاضي رحمه الله وفيه جواز اتخاذ اللعب واباحة لعب الجوارى بهن وقد جاء انه عليه الصلوة والسلام
رأى ذلك ولم ينكره قالوا وسببه تدرينهم لتربية الاولاد واصلاح شأنهم وبوقنهم - ام - ويحتمل ان يكون مخصوصاً من احاديث النبي
عن اتخاذ الصور لما ذكر من المصلحة ويحتمل ان يكون قضية عائشة رضي الله عنها هذه في اول الهجرة قبل تحريم الصور **قوله**
وهي بنت ثمان عشرة الخ وقد ماتت هي رضي الله عنها بالمدينة سنة سبع وخمسين **باب** استحباب التزويج والتزويج في شوال

نا أبو مغوية عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وثلاثين عاماً وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ لزهير قالنا وكيع** ناسفیان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمر عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ونسأها في شوال **حدثنا ابن غير قال** نا أبي قال ناسفیان هذا الاستناد ولم يذكر فعل عائشة **حدثنا ابن أبي عمير قال** ناسفیان عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فاخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها

واستحياب الدخول فيه **قوله** تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال **قوله** قال عياض كانت العرب تكره أن تزوج فيه ويتطهرون به لقوله شالت نعامهم شالت النوق بأذنابها قال القرطبي تطهروا بذلك لأن شوال من الشول وهو الرفع والارتفاع ومنه شالت النوق بأذنابها أي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعامهم فمعناه هلكوا عن آخرهم فكانوا يتوهمون أن المتزوجين فيقع بينهم البغضاء وترفع أي تزول حظوتها من عند الزوج **قوله** كان أحظ عند مني أي اقرب إليه وأسعده أو أكثر نصيباً مني قال القرطبي وقصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتتطهرون من الزواج فيه فالمعنى أني تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عند أحظ من غيري **ام** وفي شرح النقاية لأبي المكارم كرم بعض الروافض المكيين وقال السيوطي في حاشيته علم مسلم روى ابن سعد في طبقاته عن علي حاتم قال إنما كره الناس أن يتزوجوا في شوال لطاعون وقع في الزمن الأول **ام** **قوله** وكانت عائشة تستحب **ام** قال النووي في استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال وقد نص أصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه وما تخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار الجاهلية كانوا يتطهرون بذلك لما في اسم شوال من الارتفاع والرفع **ام** قلت نعم قصد عائشة رضي الله عنها صحيح وانا استحباب التزويج البناء في شوال مطلقاً فقال الشوكاني الحديث إنما يدل على ذلك إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك الوقت لخصوصية له لا توجد في غيره لا إذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم على طريق الاتفاق وكونه بعض أجزاء الزمان فإنه لا يدل على الاستحباب لأنه حكم شرعي يحتاج إلى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بنسائه في أوقات مختلفة على حسب الاتفاق ولربما وقعنا محضراً ولو كان مجرد الوقوع يفيده الاستحباب لكان كل وقت من الأوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه وهو غير مسلم **ام** - وقريب منه ما نقله الأبي عن أبي بكر بن العربي رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم - **باب** ندب من أراد نكاح المرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها **قوله** أنه تزوج امرأة من الأنصار **ام** قال السدي **ام** كان المراد أنه خطبها وأراد تزويجها ونحو ذلك إذا لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق قبل الدخول وذلك بعيد والله تعالى أعلم ثم الظاهر أن هذه الرأية والمرأية الآتية محمولتان على الواقعتين لرجلين والله تعالى أعلم **قوله** فانظر إليها **ام** قال القرطبي هذا امرأشاد أي مصلحة الأمر وجوب وقال الشوكاني الأمر هنا للإباحة بقراءة قوله في حديث أبي حميد عند أحمد فلا جناح عليه أن ينظر منها وفي حديث محمد بن مسلمة عند أحمد وابن ماجه فلا بأس أن ينظر إليها **ام** - وقيل أنه امرأه من باب لا جناح عليك **ام** به وقيل ذلك بما إذا رجا الأجابة وأما لو لم يرجها فلا - وأما في البأس والجناح فأنما هو لمرءة ما عسى أن يتوهم متوهف فيه البأس والجناح لكونها امرأة أجنبية فلا ينظر في الاستحباب وورد في حديث جابر عند أبي داود ومروعا إذا خطب أحدكم المرأة فاستطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل وفي حديث المغيرة عند أحمد والترمذي وغيرهما فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال القاري في المرقاة فإنه مندوب لأنه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحسين المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالرغبة في المنكوحه والنهي أن يكون المقصود الجمل فقط كما ذكره ابن الملك وفيه أن قصد الجمل مباح والنهي لأنه خلاف الأولى لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة قال الطبري تدبر أن الداعي إلى النكاح أما المال أو الحساب الجمل أو الدين فمن غرضه الجمل فليتحرف في النظر إلى ما قصد به أن ينظرها احتفاء بنفسه أو بأن يبحث من نفعها له وهذا معنى الاستطاعة ويمكن أن يجعل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فحينئذ يكون الجمل مطلوباً أذبه يتحصل التحسين والطبع لا يكتف بالدعوى غالباً كيف والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفترقان وإن ما روى أن المرأة لا تنكح لجمالها ليس زجراً عن رعاية الجمال بل هو مرجع عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين **ام** - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي

باب استحباب التزويج والتزوج في شوال
باب ندب من أراد نكاح المرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها

فان في اعيان الانصار شيئا وحديثي يحيى بن معين قال نامروان بن معاوية الفزاري قال ناي زيد بن كيسان عن ابي حاتم
عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على اربع اواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على اربع اواق كأنها تختون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيها ولكن عسى ان نبعثك في بعث تصيب منه قال
فبعث بعثا الى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم **حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي** قال ناي يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري
عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال وحدثنا قتيبة قال ناي عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي
قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهب لك نفسي فنظر اليها رسول الله صلى
قدس الله روحه السبب في استحباب النظر الى المخطوبة ان يكون المتزيج على رواية وان يكون بعد من النكاح الذي يلزمه ان اقتحم في النكاح و
لم يوافق فله مرده واسهل للتلافي ان ارد وان يكون تزوجا على شوق ونشاط ان وافقه والرجل الحكيم لا يلزم موافقا حتى يتبين خيرة وشر قبل ولوجه
ام - قال الحافظ في الفقه قال الجمهور لا بأس ان ينظر المخطوب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر الى غير وجهها وكفيها وقال لا ولا يعي يجنهن وينظر الى ما
يريد منها الا العورة وقال ابن حزم ينظر الى ما قبل منها وما اظهر منها وعن احمد ثلاث روايات الاولى كالجمهور والثانية ينظر الى ما يظهر غالبا
والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور ايضا يجوز ان ينظر اليها اذا اراد ذلك بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الطحاوي عن قوم انه
لا يجوز النظر الى المخطوبة قبل العقد بحال لانها حينئذ اجنبية ورد عليها بحال احاديث المذكورة، ام - قال النووي قال اصحابنا يستحب ان يكون
نظره اليها قبل المخطوبة حتى ان كرهها تركها من غير ايلاء بخلاف ما اذا تركها بعد المخطوبة والله اعلم - قال اصحابنا واذا لم يمكنه النظر استحب ان
يبعث امرأة يشق بها تنظر اليها وتخبره ويكون ذلك قبل المخطوبة لما ذكرناه، وقال وانما يباح له النظر الى وجهها وكفيها فحسب لانها ليسا بعورة في
حقه فيستدل بالوجه على الجمال وضد بالكفين على سائر اعضائها باللين والخشونة **قوله** فان في اعيان الانصار شيئا اي في اعيان
بعضهم شيئا مما ينفر عنه الطبع ولا يستحسنه لانه رآه في الرجال نقاس النساء عليهم كما نحن شقائق الرجال ولذلك اطلق الانصار او
لتحديث الناس به او انه علم بالوحى **قوله** شيئا اي قيل عيش وقيل صغر وقيل زرقة قال الحافظ الثاني وقع في رواية ابي عوانة في مستخرجه
فهو المختار، قال عياض وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وايضا هو من النصيحة لما مر بها **قوله** على اربع اواق
جمع اوقية والاوقية اربعون درهما **قوله** كأنها تختون الفضة اي بكسر الحاء اي تقشرون وتقطعون **قوله** من عرض هذا الجبل اي العرض
بضم الحين واسكان الراء هو الجانب والناحية، قال عياض وعرض الجبل والحائط ما واجهك منه واما العرض بفتح العين فهو ضد الطول ام
قال القرطبي هذا الكلام منه صلى الله عليه وسلم ليس بالخارج في المغالاة في الصداقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم اصدق نساءه خمسمائة
درهم والاربع اواق انما هي مائة وستون درهما وانما هو انكار بالنسبة الى هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وادخل نفسه في مشقة
يتعرض للسؤال بسببها ولهذا قال ما عندنا ما نعطيها ثم انه صلى الله عليه وسلم لكرام اخلاقه جابر انكسار قلبه بقوله ولكن عسى ان نبعثك في بعث
اي سرية للغزو فتصيب منه فبعثه فاصاب ببركته صلى الله عليه وسلم **باب** الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك
من قليل وكثير واستحباب كونه خمس مائة درهم لمن لا يحجف به **قوله** عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان هذا الحديث ملأه على ابي حازم سلمة
ابن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبا الائمة عنه **قوله** جاءت امرأة امي لم اقف على اسمها **قوله** جئت اهب لك نفسي ام قال
الحافظ فيه حذفت مضاف تقديره امر نفسي او نحوه والا فالحقيقة غير مرادة لان رتبة الحر لا تملك فكأنها قالت اترجك من غير عوض قال
وفي ان الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل تزوجنيها ولم يقل هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم
ذلك فدل على جواز له خاصة مع قوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ودون غيره
من الامة على احد الوجهين للشافعية والاخر لا بد من لفظ النكاح او التزويج وسيأتي البحث فيه اي تحت قوله فقد ملكتها بما مدك من القرآن
وقال السدي رحمه الله هبة المحرة نفسها لا تصح فتعمل على التزويج بنفسها منه بلامه رجاء او تفويض الامر اليه والثاني اظهر وانسب بتزويجه
صلى الله عليه وسلم اياها من غيره، ام قُتت وليؤيد المعنى الثاني ما وقع في رواية حماد بن زيد انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله، فحل الهبة على
معنى التزويج لا لزيادة قوله لله كما هو الظاهر وفي روح المعاني استدلال الشافعية رحمه الله بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت
نفسها للنبي ان اراد النبي ان يفتنكها خالص لك من دون المؤمنين على ان النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة لان اللفظ تابع للمعنى وقد خص

من قليل وكثير واستحباب كونه خمس مائة درهم لمن لا يحجف به
باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك

الله عليه السلام فصعدا النظر فيها وصوبه ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقامر رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء

عليه الصلوة والسلام بالمعنى فيختص باللفظ وقال بعض أجلة أصحابنا في ذلك أن المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بلا عوض بأي لفظ كان لا تمليكها بلفظ وهبت نفسى فحيث لم يكن ذلك نصا في التمليك بهذا اللفظ لم يصح أن يكون مناطا للخلاف في انعقاد النكاح بلفظ الهبة إيجابا أو سلبا وصعته خلاصه الإحلال المذكور له صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين كونه متحققا في حقه غير متحقق في حقهم إذ لا بد في الإحلال لهم من تعذر المثل وظاهر كلام العلامة ابن الهمام اعتبار لفظ الهبة حيث قال في الفقه قد ورد النكاح بلفظ الهبة وساق الآية ثم قال ولا يصلح عدم الخصوصية حتى يقوم دليلها وقوله تعالى خالصة لك يرجع إلى عدم المهر بقرينة أعقابه بالتعليل بنفى الحرج فإن الحرج ليس في ترك لفظ إلى غير خصوصية بالنسبة إلى الصم العربي بل في لزوم المال وبقرينة وقوعه في مقابلة المؤثى أجورهن فصار الحال أصل إحلالنا لك الأزواج المؤثى مهرهن والتي وهبت نفسها لك فلم تأخذ مهر خالصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين أما هم فقد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم من المهر وغيره وأبدي صدور الشريعة جواز كونه متعلقا بإحلالنا قيداً في إحلال أزواجه له صلى الله عليه وسلم لإفادة عدم حلهم لغيره صلى الله عليه وسلم انتهى، ويفهم من الحديث أن من رغب في تزويج من هو على قدر ما منه لا لو عليه لأنه بصدده أن يجاب إلا أن كان مما تقطع العادة برده كالمسوق في خطبة السلطان بنته أو اخته وإن من رغب في تزويج من هو على منها لا عار عليها أصلاً ولا سيما إن كان هناك عرض صحيح أو قصد صالح أما الفضل ديتي في الخطبة أو المهرى فيه فيشبه من السكوت عنه الوقوع في محذور قوله فصعدا النظر فيها وصوبه الم هو يتشديد العين من صعدا أو اد من صوب والم مراد أنه نظر علانها وأسفلها والتشديد أما للمبالغة في التأمل أما للتكرير وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لإرادة تزويجها وإن لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها لأنه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولو تقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يعجب أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن أن انفصل عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل العصمة والذي تحرر عننا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلماً آخر فقال يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعد لكنها كانت متلفعة وسياق الحديث يبعد ما قال كذا في الفتح، قوله ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه الم هو يحفقه قوله فصمت في رواية معمر الثوري وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يرد لها وفي بعض الروايات فلم يجبها شيئا ووقع في رواية سفيان عند البخاري أنها أعادت الطلب ثلاثاً ووقع في رواية حماد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ورسوله فقال مالي في النساء حاجة قال الحافظ ويجمع بينها وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكانه صمت أو لا تفهم وأنه لم يرد لها فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا بك فيؤخذ منه وفورادب المرأة مع شدة رغبة الأهل بها لتباعد في الإحراج في الطلب وفمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لما لم تيسر من الرد جلست تنتظر الفرج وسكوتها صلى الله عليه وسلم أحياء من مواجعتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الحياء جداً كما ورد في صفته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها وأما انظاراً للوحى وأما تفكراً في جواب يناسب المقام وفيه إن الهبة لا تنم إلا بالقبول لأنها لما قالت وهبت نفسي لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجاً له لذلك لم ينكر على القائل زواجها، قال المنزوي وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاءها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك ولا يجله بالمنع إلا إذا حصل الفهم لا بصريح المنع فيصريح قوله فقامر رجل الم قال الحافظ لم واقف على اسمه وكان من أنصار كما في رواية الطبراني قوله إن لم تكن لك بها حاجة الم ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن فيه إن الصحابي لو فهم أن للنبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره وإن يزوجها فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها أماً بالتصريح أو ما في حكمه قوله فزوجنيها الم فيه أن الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به إذا كان واجداً للمهر وكان عاجزاً عن غيره من الحقوق لأن المراجعة وقعت في وجبات المهر وفقدته لا في قدر زائد قاله الباغي وتعقب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بالمرء على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء القناعة باليسير قوله فهل عندك من شيء الم زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود أنك مال قال الحافظ وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من شيء تصدقها وقل أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ قراً وهب له دون الرقبة بغير صداق وفيه أن الأولي

فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ففعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر لو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد لكن هذا ازارني

ان يذكر الصداق في العقد لانه اقسط للنزاع وانفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل بالعقد
وجه كونه انفع لها انه يشبه لها نصف المسمى ان لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر، ام - قوله لا اثم زاد في رواية هشام
ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الاسماعيلية عنده شيء قال لا قال انه لا يصلح وقوع في حديث ابى هريرة عند النسائي بعد
قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني امرك قالت نعم فنظر في وجه القوم فمد عارجله فقال اني لري ان اردت جاك هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي
فقد رضيت وهذا ان كانت القصة متحدة يحتمل ان يكون وقع نظره في وجه القوم بعد ان سأل الرجل ان يزوجه له فاسترضاها او لا ثم
تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متعددة فلا اشكال **قوله** والله اثم فيه جواز الحلف بغير الاستحلاف للتأكيد لكنه يكره بغير ضرورة
قاله الحافظ **قوله** اذهب الى اهلك اثم ووقع في حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل
اهل الرجل كما دلت عليه رواية الباب **قوله** ولو خاتم من حديد اثم " وفيه تقليدية قاله الحافظ وقال النووي **قوله** ولو خاتم هكذا هو
في النسخ خاتم من حديد وفي بعض النسخ خاتم وهذا واخبره الاول صحيح اي ولو حضر خاتم من حديد ثم قال وفي هذا الحديث جواز اتخاذ
خاتم الحديد وفيه خلاف للسلف حكاه القاضي ولا صحابا في كراهته وجهان اصحهما لا يكره، ام - وفي الدار المختار ولا يثبت كراهية الا بالفضة فيحرم
بغيرها كحجر وذهب وحديد، ام - قال ابن عابدين وفي الجوهرة والنختم بالذهب والحديد والفضة والخماس الرصاص مكروه للرجال والنساء
وفي التتارخانية لا بأس بان يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة والبس بفضة حتى لا يرى، ام - قال الحافظ واستدل بحديث الباب على
جواز لبس خاتم الحديد ولا حجة فيه لانه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس فيحتل انه اراد وجوده لتستقع المرأة بقيمته، ام - وقال فقهاءنا
فاذا ثبت كراهية لبسها للخنزير ثبت كراهية لبسها لغيره ما فيه من الاهانة على ما لا يجوز، قال ابن عابدين الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس فيمكن
الانتفاع في غير ذلك ويمكن سبها وتغيير هيئتها، ام - واخرج ابو داود والنسائي من طريق اياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال كان
خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوياً عليه فضة فرمى بها في يدي قال وكان معيقب علم خاتم النبي صلى الله عليه وسلم عليه اميناً عليه
وهذا يدل على الاباحة قال الحافظ وما اخرجاه اصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريقة عن ابيه ان رجلاً جاء
الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال مالي اجد منك ربح الا صنم فطرجه ثم جله وعليه خاتم من حديد فقال مالي ارى عليك
حلية اهل النار فطرجه فقال يا رسول الله من اتي شيء اتخذ به قال اتخذ من ورق ولا تملكه مثقالاً وفي سند ابوطيبة بفتح الميملة وسكون
الحتانية بعد ما وحده اسمه عبد الله بن مسلم المروزي قال ابو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحقره وقال ابن حبان في الثقات يخطئ و
يخالفت فان كان محفوظاً حمل المنع على ما كان حديداً صريحاً وقد قال المتفاسي في كتاب الاحجار خاتم الفولاذ مطرمة للشيطان اذا لوى عليه
فضة فهذا يؤيد المغيرة في الحكم، ام - قلت والظاهر الاحوط تقدم الاباحة على التحريم ما لم يعلم التأخير والله اعلم، قال الثوري وفي هذا الحديث
انه يجوز ان يكون الصداق قليلاً وكثيراً ما يمتول اذا تراخى به الزوجان لان خاتم الحديد في نهاية من القلة، ام - قلت ليس حاله كالحال
في البيوعات بل هو متردد بين ان يكون عوضاً من الاعراض يعتبر فيه التراخي بالقليل كان او بالكثير وبين ان يكون عبادة فيكون موقفاً
ذلك انه من جهة انه يملك به على المرأة منافعتها على الدوام يشبه العرض ومن جهة انه لا يجوز التراخي على اسقاطه يشبه العبادة فيجوز
التوقيت فلهذا ينبغي قبل الخوض في هذا البحث ان نتفكر في حكمة مشروعية المهر في النكاح وما ورد في ذلك من الايات والا حادوث قال
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكانوا (اي اهل الجاهلية) لا يأنكحون الا بصداق لا مور بعثتهم على ذلك وكان فيه
مصالح منها ان الكاچ لا يتم فائدته الا بان يوطن كل واحد نفسه على المعاونة الدائمة ويتحقق ذلك من جانب المرأة بزوال أمرها من يدها
ولا جائز ان يشترع زوال امره ايضاً من يده والا انسداد باب الطلاق وكان اسيراً في يدها كما انما عانية بيده وكان الاصل ان يكونوا قوايين
على النساء ولا جائز ان يجعل امرها الى القضاة فان مراعاة القضية اليهم فيها حرج وهو لا يعرفون ما يعرف هو من خاصة امر فتعين ان يكون
بين عينييه خسارة مال ان اراد فك النظم لا يجترأ على ذلك الا عند حاجة لا يجب منها بل ان كان هذا نوعاً من التوطن وايضاً فلا يظهر
الاهتمام بالنكاح الا بكون عوض البضع فان الناس لما تشاءوا بالاموال شتاً لم يتشأوا به في غيرها كان الاهتمام لا يتم الا ببذل لها ولا اهتمام
تقر أعين الاولياء حين يتملك هو فلهذا اصحابنا وهو به يتحقق التميز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان تبذروا اموالكم لمؤممين غير

اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتم الحديد

اقوال العلماء في ان اقل مهر هل هو موقت من الشايع
او لا بسل موقوف الى ذل التردجين

رضي الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ولا مهر اقل من عشرة من الحديث الطويل قال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن ولا اقل منه، ام - وقد حسنته المحقق ابن امير الحاج في شرح التحرير ولعله هو المراد بقوله بعض اصحابنا والله اعلم وقال محمد رحمه الله بلغنا ذلك عن علي وعبد الله بن عمر عامر ابراهيم ورواه باسناد الى جابر في شرح الطحاوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من المقدمات فلا يرد الاسماء واخرج الدارقطني في مسنده عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق قال ابن حبان داود الاودي ضعيف ثوان اشعوي لم يسمع من علي قلت وهذا الاسم اي داود الاودي يطلق على اثنين احدهما داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ليس بقوي في الحديث بل اخلافه لان ابن عدي قال لم أر له حديثا منكرا اجاز الحد اذا روى عنه ثقة وان كان ليس بقوي في الحديث فانه يكتب حديثه ويقبل اذا روى عنه ثقة والاشترار المذكور في رايه عنه محمد بن ربيعة وعبد الله بن موسى وهما ثقتان، والثاني داود بن عبد الله الاودي وثقة احمد وابن معين واود داود وابن شاهين وغيرهم من الائمة وقال النسائي ليس به باس ولم يتحقق لي الى الآن انهما اريد في الاسناد المذكور وقد اشار الشوكاني ايضا الى التردد في بعد كتابة هذه السطور رأيت فيما نقله العيني من كلام ابن حزم انه زعم انه داود بن يزيد والله اعلم وما ارسل الشعبي فلا يضرك، قال العجلي مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل الا صحيحا وقال ابو داود مرسل الشعبي احب الي من مرسل النخعي، وذكر المزني ان الشعبي سمع من علي بن ابي طالب، قال الحافظ في وفي حديث الباب ان لا حد لا قتل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم ان اقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتما من حديد لا يساوي ذلك قال المازري تعلق به من اجاز النكاح باقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن الحجازيين لكن مستند الالتفات الى قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وبقولته تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدل على ان المراد مال كمال من المال واقوله ما استبجر به قطع العضو المحترم قال واجازة الكفاية بما تراضى عليه الزوجان او من العقد اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته اقل من درهميه قال يحيى بن سعيد الانصاري وابو الزناد وربيعة وابن ابي ذئب وغيرهم من اهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريج ومسلم بن خالد وغيرهما من اهل مكة والاوزاعي في اهل الشام والليث في اهل مصر والثوري وابن ابي ليلى وغيرهما من العراقيين غير ابي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء اصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال ابو حنيفة اقله عشرة وابن شبرمة اقله خمسة ومالك اقله ثلاثة اربعة او ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدارودي لما لك لما سمعه يذكر هذا المسئلة تعرت يا ابا عبد الله اي سلكت سبيل اهل العراق في قياسهم مقلدا للصدوق على مقدار نصاب السرقة وقال الفرطبي استدل من قاسه بنصاب السرقة بان عضو آدمي محترم فلا يستباح باقل من كذا قياسا على يد السارق وتعقبه الجمهور بانه قياس في مقابل النص فلا يصح وبان اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرع وبان القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع وكذلك الصدوق وضع جماعة من المالكية ايضا هذا القياس فقال ابو الحسن الغنوي قياس قدر الصدوق بنصاب السرقة ليس بالبين لان اليد انما قطعت في ربع دينار بخلاف العصية والنكاح مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبيح الله بن النخعي منهم قتل جثة بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة وهو اقوى من قياسه على نصاب السرقة واقوى من ذلك ردة الى المتحارفت وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو لا جواب عنه ولا غدر فيه فالظاهر عدم التحديد في المهر وانفصل بعض العلماء عن هذا الايراد باجوبة منها ما تقدم قريبا من ان قوله ربح خاتما من حديد خرج مخرج المبالغة ولم يرد عين خاتم الحديد ولا قدر قيمته ومنها انه طلب منه ما يعجل نفيه قبل الدخول لان ذلك جميع الصدوق وهذا جواب ابن القنصار من المالكية، قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله واما حديث سهل بن سعد (اي حديث الباب) فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتجليل شيء لها وعلى ذلك كان مخرج كلامه لانه لو اراد ما يصح به العقد من التسمية لاكتفى بأشباته فذمتها ما يجوز به العقد عن السؤال عما يجمل فدل ذلك على انه لم يرد به ما يصح مهورا الا ترى انه لما لم يجد شيئا قال زوجتكها بما معك من القرآن ونامعه من القرآن لا يكون مهر اقل ذلك على مذهبنا ذكرنا، ام - وقال الشيخ ابن الهيثم بعد بسط الأدلة من الحنابلة فوجب الجمع فيجعل كل ما افاد ظاهره كونه اقل من عشرة دراهم على انه المجمل وذلك لان العادة عندهم كانت تجليل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها نقل عن ابن عباس وابن عمر والزهرى وقناة تسمى بمنعهم صلى الله عليه وسلم عليا فيما رواه ابن عباس ان عليا لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يدخل بها فمنعه صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها مدعك فاعطاها درعه ثم دخل بها لفظا الى داود ورواه النسائي ومعلوم ان الصدوق كان اربعا درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها

قال سهل ماله رداء فلها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بأزارك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لو كان عليك منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤثرا فامر به فدعى له فلما جاء قال ما دامك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها شيئا رواه ابو داود وفيه المنع المذكور على النذب اي ندب تقديم شيء ادخالا للمسرة عليها تألقا لقلبيها واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما يخالف ما روينا عليه جميعا بين الاحاديث وكذا يحمل امره صلى الله عليه وسلم بالتمسك خاتمة من حديث علي انه قد تم شيء تألقا ولما عجز قال قد فعلتها عشرين آية وهي امرائك رواه ابو داود وهو صحيح رواية الصحيح زوجتها بما معك من القرآن فانه لا ينافيه وبه تتجمع الروايات، ام - قال القاري في شرح المشكوة اي حيث تعذر البذل الحقيقي اجاز العوض السببي صورة والبذل الحقيقي ذمة، ام - فان تعلم القرآن امر ذوبال يرغب فيه يطلب كما ترغب وتطلب الاموال ولا سيما في ذلك الزمان فجاز ان يقوم مقامها صورة قال ابن الهمام واحتمال التمسك خاتمة في المعجل وان قيل انه خلاف الظاهر لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعدة زوجتها بما معك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها مامعه ونفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى بعد عد المحرمات وأجل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم محضين فقيد الاحلال بالابتغاء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له ولا لم يقبل ما لم يبلغ رتبة التواتر وهي قطعية في دلالتها لانه نسخ للقطعة فيستدعي ان يكون قطعا فاما اذا كان خبر واحد فلا فكيف واحتمال كونه غير تمام المهر ثابت بناء على ما عهد من ان لزوم تقديم شيء او ندبه كان واقعا فوجب الحمل على ذلك، ام ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره وتعقب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال ان تكون قيمته اذ ذاك ثلاثة دراهم او ربع دينار على مذاق المالكية او عشرة دراهم على مذاق الحنفية وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بختا من حديد فضة، وأقرب الأجوبة هو الجواب الثاني والله اعلم قال ابن الهمام والحق ان ما ينفى بحسب الظاهر تقدير المهر بشرة في السنة كثيرا لا انها كلها مضغفة ماسوى حديث التمسك خاتمة، ام قلت ولا يغفلك نصيب الترمذي حديث عامر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز كساح امرأة علي النعلين لان فيه عامر بن عبد الله قال ابن معين ضعيف لا يحج به وقال ابن حبان فاحش الخطأ فترك، وقد عده الحافظ من الاحاديث التي لا تثبت مع احتمال كون تينك النعلين تساويا وعشرة دراهم وحديث التمسك محمول على جزء المهر المعجل كما بينا وهكذا غيره من الاحاديث ان ثبت - والله اعلم قوله فلها نصفه الخ الذي قال فلها نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير الكلام ولكن هذا ازاى فلها نصفه وقد جاء ذلك صريحا في رواية ابي غسان محمد بن مطرف ولفظه ولكن هذا ازاى ولها نصفه قال سهل وماله رداء - قوله ان لبسته لم يكن عليها منه شيء الخ قال الحافظ ام اي ان لبسته كاملا ولا فمز للمعلوم من ضيق حاله وقلة الثياب عند هراغها لو لبسته بعد ان تشقه لم يسترها ويحمل ان يكون المراد بالنفي نفى الكمال لان العرب قد تنفي جملة الشيء اذا انتفى كماله والمخنة لو شققته بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا أشققه بيني وبينها قال مافي ثوبك فضل عنك، وفيه نظر الامام في مصالحة رعيته وارشاده الى ما يصحهم قوله ما دامك من القرآن الخ يحتمل ان يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستفهمه حينئذ عن كنيته ووقع الامر ان في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ما ذا قال سورة كذا وعرفت بهذا المراد بالمعينة وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه كما سيأتي التصريح به قوله سورة كذا وسورة كذا الخ وفي حديث ابي امامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وادخلها عليه وقال عليها وفي حديث ابي هريرة فعلها عشرين آية وهي امرأتك قوله فقد ملكتها الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وكذا نقله القاضى عز الدين الاكثرين ملكتها بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله وفي بعض النسخ ملكتها بكافين وكذا رواه البخاري وفي الرواية الاخرى زوجتها، ام - قال الحافظ واستدل به على جواز بثوث العقد بدون لفظ الكساح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره والمشهور عن المالكية جواز بطل لفظ دل على معناه اذا قرن بذكر الصداق او قصد الكساح كالتمليك والهبة والصداقة والبيع ولا يصح عند هؤلاء بلفظ الاجارة ولا انارية ولا الوصية واختلف عند في الاحلال والاباحة واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضئ التأييد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورد ايضا بلفظ زوجتها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث فالظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم احد الالفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى

بما معك من القرآن هذا حديث ابن أبي حازم وحديث يعقوب يقاربه في اللفظ وحديثه خلف بن هشام قال أحمد
ابن زيد قال وحديثه زهير بن حرب قال أنس بن عيينة قال وحديثنا إسحاق بن إبراهيم عن الدرازمي قال وحديثنا
أبو بكر بن أبي شيبة قال نوح بن علي عن زائدة كلهم عن أبي حازم عن سهل بن سعد بهذا الحديث يزيد بعضهم على بعض
زوجتكما وانهما كثر وأحفظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أو لا ثم قال أذهب فقد ملكتها
بالتزويج السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قبلت لا تعدها وانما هي التي انعقد بها النكاح وما
ذكره يقتضي وقوع امر آخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جداً وإيضاً فخصمه أن يعكس ويدعي أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتكما
بالتملك السابق قال ثوراني لم يتعرض لرواية أمكنها مع بثوقها وكل هذا يقتضي تعيين المصير إلى الترجيح، أم - وأشار بالمتأخر إلى النووي فإنه
كذلك قال في شرح مسلم وقال العلائي القلب ترجيح رواية التزويج أميل لكونها رواية أكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها يا رسول الله
وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة أئمة فلو أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عيروا بها فدل على أن كل لفظ منهما
يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام وهذا لا يفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظة منهما إلا أن ذلك لا يدفع مطالبته بدليل المحصر للفظين
مع الاتفاق على إيقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا يحصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول
الحنفية والمالكية وأحدى الراييتين عن أحمد واختلف الترجيح في مذهبه فأكثر خصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد اتباعه
الراية الأخرى الموافقة للشافعية وأستدل ابن عقيل منهم بصحة الراية الأولى بحديث اعتق صفية وجعل عتقها صداقها فان أحمد من نص
عليه من قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقها أنه ينعقد نكاحها بذلك واشترط من ذهب إلى الراية الأخرى بانه لا بد أن يقول في مثل هذه
الصورة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل قول
بما معك من القرآن الإمام قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله الشافعية وأحمد في رواية والظاهرية على أن التزويج على سورة من القرآن مسماة جائز
وعليه أن يعلم وقال الترمذي عقيب الحديث المذكور قد ذهب الشافعية إلى هذا الحديث فقال أن لو يكن شيء يصدر عنها وتزوجها على سورة من
القرآن فالنكاح جائز ويعلمها السورة من القرآن قال بعض أهل العلم النكاح جائز ويجوز لها صداق مثلها وهو قول أهل الكوفة وأحمد
استحق قلت وهو قول الليث بن سعد إلى حنيفة وأبي يوسف ومحمد مالك وأحمد في أصح الراييتين وإسحاق وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل
على أن تعليم القرآن يجوز أن يكون صداقاً وهي إحدى الراييتين عن أحمد والأخرى لا يجوز وإنما جاز لذلك الرجل خاصة واجابوا عن قوله قد
زوجناك بما معك من القرآن أنه ان حمل على ظاهره يكون تزويجها على السورة لا على تعليمها فالسورة من القرآن لا تكون مهرًا بالأجماع فحينئذ
يكون المعنى زوجتكما بسبب ما معك من القرآن وبحرمته وبركته فيكون الباء للسببية كما في قوله تعالى إِنْ تَكُونُوا تَرْضَوْنَ النِّسَاءَ فَلْيُتَزَوَّجُوا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلْيَعْلَمُوا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ
وقوله تعالى فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ وَهَذَا الْإِنشَاءُ تسمية المال فان قلت جاء في رواية على ما معك من القرآن وفي مسند أسد السنة مع ما معك
من القرآن قلت أما على فإنه يحتمل للتعليل أيضاً كالباء كما في قوله تعالى وَلْيَتَذَكَّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاهُمْ وَأَلْهَاهُمْ لِيَتَذَكَّرُوا فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ
زوجتكما لأجل ما معك من القرآن يعني لأجل حرمة وبركته ولا ينافي هذا أيضاً تسمية المال ما مضى فانها للمصاحبة والمعنى زوجتكما
لمصاحبتك القرآن فالكل يعود إلى معنى واحد وهو أن التزويج إنما كان على حرمة السورة وبركتها لأنها صارت مهرًا لأن السورة من القرآن
لا تكون مهرًا بالأجماع كما ذكرنا فان قلت الأصل في الباء أن تكون للمقابلة في مثل هذا الموضع كما في نحو قولك بعثت ثوباً بدينار قلت لا نسلم
أن الأصل في الباء أن تكون للمقابلة بل الأصل فيها أنها موضوعة للأصاق حتى قيل أنه معنى لا ينفك عنها ولو كانت للمقابلة ههنا للزم أن تكون
تلك المرأة كالموهوبة وذلك لا يجوز إلا للنبي صلى الله عليه وسلم لأن في إحدى روايات البخاري فقد ملكتها بما معك من القرآن فالتمليك هبة
والهبة في النكاح اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ فان قلت معنى قوله صلى الله عليه وسلم
زوجتكما بما معك من القرآن بأن تعلمها ما معك من القرآن أو مقلداً منه ويكون ذلك صداقاً أي تغليها إياه والدليل على ذلك ما جاء في رواية
لمسلم انطلق فقد زوجتكما فاعلمها من القرآن وجاء في رواية عطية فعلمها عشرين آية قلت هذا عدول عن ظاهر اللفظ بغير دليل ولئن سلمنا
هذا فهل لا ينافي تسمية المال فيكون قد زوجها منه مع تحريضه على تعليم القرآن ويكون ذلك المهر مسكوتاً عنه أما لأنه صلى الله عليه وسلم
قد اصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان إذ لم يكن عنده شيء وودى المقتول بخيبر إذ لم يصلي أهله كل ذلك رفقاً بأمته ورحمة لهم
أو يكون أبقى الصداق في ذمته وألحمها نكاح تفويض حتى يتفق له صداق أو حتى يكسب بما معك من القرآن صداقاً فعلى جميع التقدير لم يكن فيه

هل يجوز أن يكون تعليم القرآن صداقاً اختلف العلماء في ذلك

حجة على جواز النكاح بغير صداق من المال، وهو يؤيد الأخير ما في حديث ابن مسعود قد تكلمنا على أن تقرها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضتها فتزوجها الرجل على ذلك، هكذا ذكره الحافظ في الفتح من مسند ابن مسعود ثم قال بعد ورقتين وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت، أم - والظاهر أنه حديث ابن مسعود كما أخرجه الدارقطني ونسبته إلى ابن عباس من أغلاط النسخين والله أعلم - وأما وقوع قوله صلى الله عليه وسلم فقد ملكتها بما معك من القرآن بعد سؤاله هل عندك من شيء أي مال تصدقها فقد تقدم توجيهه على هذا التقدير قريباً في شرح قوله ولو خاتم من حديد ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صدقاً في هذه القصة فنقول أنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للدالة الدالة على أن الصداق إنما يكون مالا متقوماً وظهيره قصة أبي طلحة مع أم سلمة وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن انس قال خطب أبو طلحة أم سلمة فقالت والله ما مثلك يرزقك لكنك كافر وأنا مسلمة ولا يجل لي أن أتزوجك فإن تسلم فذلك مهري ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن انس قال تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان صدقاً ما بينهما ترجم عليه النسائي التزويج على الإسلام ثم ترجم على حديث سهل التزويج على سورة من القرآن فكان أنه مال إلى تشابه القصة من حيث أن كلا من الإسلام والقرآن لا يصح أن يكون مهرًا في قواعد الشرع فالحال في الثاني كالحال في الأول والله أعلم ويقال كما قال الطحاوي والداودي وغيرهما إن النكاح كان بلا مهر وهو خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صداق والأول أقرب ويؤيده ما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل إلى النعمان الأزدي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون لأحد بعدك مهرًا لكن قال الحافظ وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه، قال الحافظ وفي حديث الباب جواز كون الأجرة صدقاً ولو كانت المصدوق المستأجرة فتقوم المنفعة من الأجرة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وإجازه في العبد إلا في الأجرة في تعليم القرآن فمنعه مطلقاً بناءً على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة الأحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجة على أن يعلمها من القرآن فكانها كانت أجرة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال الصحيح جوازه بالتعليم وقد مر في محجبه من مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وبالجوابين قال الشافعي وإسحاق وإذا جاز أن يؤخذ عنه عوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازه مالك من إحدى المجتهدين فيلزم أن يجيزه من المجتهدة الأخرى، أم - وقال الإمام الحنابلة رحمه الله وأما التزويج على تعليم سورة من القرآن فانه لا يصح مهرًا من وجهين أحدهما ما ذكرنا من أنه لا يستحق تسليم مال كخدمة الحر وقوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم قد اقتضى أن يكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال لأن قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم يحتمل معنيين أحدهما تمليك المال بدلًا من البضع والآخر تسليمه لاستيفاء منافعه فدل ذلك على أن المهر الذي يملك به البضع ما أن يكون مالا أو منافعه في مال يستحق بها تسليمه إليها إذا كان قوله أن تبتغوا بأموالكم يشتمل عليهما ويقتضيها والوجه الآخر أن تعليم القرآن فرض على الكفاية فكل من علم نسائًا شيئا من القرآن فأنما قام بفرض وقد روى عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بلغوا عني ولو آية فكيف يجوز أن يجعل عوضاً للبضع ولو جاز ذلك لجاز التزويج على تعليم الإسلام وهذا باطل لأن ما أوجب الله تعالى على الإنسان فعله فهو متوفعه فعله فرضاً فلا يستحق أن يأخذ عليه شيئا من أعراس الدنيا ولو جاز ذلك لجاز للحكام أخذ الرشي على الحكم وقد جعل الله ذلك سحتاً محرمًا، أم - وفي الدار المختار لكن في المهر ينبغي أن يصح على قول المتأخرين، أم - قال ابن عابدين وأصله لصاحب الجرح حيث قال وسيأتي أن شاء الله تعالى في الأحاديث أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي أن يصح تسميته مهرًا لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صدقاً كما قد مناه قبله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا أنه لما جاز الشافعي أخذ الأجرة على تعليم القرآن صح تسميته مهرًا فلذا نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صدقاً ولو أصر من تعرض له والله الموفق للصواب - أم - وفي فتح القدير واختلاف الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد في تحضها خدمة وعدمه وكونه وجه الصحة لقصر الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما السلام من غير بيان نفيه في شرعنا إنما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتف، أم - قلت وهذا الانتفاء هو مقتضى الظاهر ولا فيجتمل أنه إنما أضاف للمنافع إلى نفسه في قوله على أن تأجرني ثماني حج لأنه هو المتولى للحقد أولاً مال الولد منسوب إلى الولد كقوله صلى الله عليه وسلم

غير أن في حديث زائدة قال إن طلق فقد زوجتها نكاحاً من القرآن **حل** ثنا اسحاق بن ابراهيم قال أنا عبد العزيز بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادح قال حدثني محمد بن أبي عمر المكي واللفظ له قال أنا عبد العزيز بن يزيد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لا زوجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمس مائة درهم فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه **و** حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أبو الربيع سليمان بن داود العتكي وقتيبة بن سعيد اللفظ ليحيى قال يحيى أنا وقال الأخران نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف اشترى صبرة قال ما هذا قال يا رسول الله أني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب

أنت ومالك لأبيك والله أعلم - **قوله** فقد زوجتها أي فيه أن الإمام يزوجه من ليس لها ولي خاص لمزيجها كقوله لها ولكن لا بد من رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم أنه يزوجه من شاء من النساء غير استئذانها من شاء ونحوه قال ابن أبي زيد واجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك كان كالإذن منها في تزويجها لمن أراد لأنها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن تنصرف في تزويجي، أم لا لو راجعنا حديث أبي هريرة لما احتاجنا إلى هذا التكلف فإن فيه كما قد متناه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن انفكك هذا إن رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقورح حماد ولا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فيجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عوانة فتزعم في صحيحه باب جواز الخطبة عند العقد واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والإمام أولى من لا ولي له، هذا كله في الفقه فليتأمل **قوله** ثنتي عشرة أوقية أي الأوقية بضم الهنزة وتشديد الياء والمراد أوقية الحجاز وهو أربعون درهماً **قوله** ونشأ أي بنون مفتوحة ثرشين معجمة مشددة **قوله** فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي استدلال أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يجمل ذلك فإن قيل فصدائق أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان أربعة آلاف درهم وأربع مائة دينار فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله أكراماً للنبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمه أو عقد به والله أعلم - **قوله** لأزواجه أي قال الشوكاني ظاهرة أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كلهن كان صدقتهن ذلك المقدار وليس إلا من ذلك وإنما هو محمول على الأكثر فإن أم حبيبة اصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم المقدار المتقدم وقال ابن اسحاق عن أبي جعفر اصدقها أربع مائة دينار أخرجه ابن أبي شيبة من طريقين وأخرج الطبراني عن أنس أنه اصدقها مائتي دينار وأسناده ضعيف وصنفية كان عتقها صدقتها وخديجة وحورية لم يكونا كذلك كما قال الحافظ - **قوله** اشترى صبرة أو طيب له لون وقد صرح به في بعض الروايات بأنه اشترى صبرة فإن قلت جاء النهي عن التزعم فما الجمع بينهما قلت كان يسيراً فلم يذكره وقيل إن ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد وقيل كان في أول الإسلام إن من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً لسرده وزواجه وقيل كانت المرأة تكسوه أياه وقيل إنه كان يفعل ذلك ليعان على الوليمة وقال ابن العباس أحسن الألوان الصفرة وقال عز وجل صفراء فاقع لونها تشرطين قال فقرن السمر بالصفرة وما سئل عبد الله عن الصبغ بها قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ فانا أصبغ بها وأحبها وقال أبو عبيد كانوا يبرخصون في ذلك للشباب أيام عمر وقيل يجمل أن ذلك كان في ثوبه دون بللار ومذهب مالك جواز وحكاة عن علي بن زيد وقال الشافعي أبو حنيفة لا يجوز ذلك للرجال كذلك في عمدة القاري **قوله** ما هذا أي فيه سؤال الإمام والكبير أصحابه واتباعه عن أحوالهم ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز خروجه عن عرفه وعليه أثر العرب من خلوق وغيره **قوله** على وزن نواة من ذهب أي في المرقاة قال القاضي النواة اسم خمسة دراهم كما أن النش اسم عشرة دراهم واللاوقية اسم أربعين درهماً وقيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم وهو لا يساعد اللفظ وقيل المراد بالنواة نواة التمر - والأخير هو الظاهر المتبادر أي مقدارها من الذهب وهو سدس مثقال تقريباً وقد يوجد بعض النوى أن يكون ربع مثقال أو أقل وقيمه تساوي عشرة دراهم ويمكن أن يحل على المعنى الأول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزناً من الذهب يعني ثلاثة مثاقيل

قال فبارك الله لك أولم

ونصف ذهباً، ام - وهذا بعيد كما في الفتح - قال الحافظ واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من ميسير الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن نواة من ذهب وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل للذليل بعد ذلك من ملازمة التجار حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له قوله فبارك الله لك الخ فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة وهو المشرع ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وفيه وفي بعض الروايات قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولورفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهباً وفضة فكانه قال ذلك إشارة إلى اجابة الدعوة النبوية ببارك الله له، وفي رواية معمر بن ثابت قال نس فلقد رأيتني قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف قلت مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثاً آلاف مائة الف والدعاء بالبركة للمتزوج قد ورد في حديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان الحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفاً أنساً قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير قوله رفاً بفتح الراء وتشديد اللام معناه دعاءه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد النسي عنها ودل حديث أبي هريرة أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى شئ كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علة النسي عن ذلك قيل لأنه لا تحمد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الرفاء فمعناه الالتئام من رفاة الثوب ورفوته رفاً ورفاءً وهو دعاء للزوج بالالتئام والالتئام فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لا دعاءً فيظهر أنه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كان يقول اللهم آلف بينهما وارزقهما بنين صالحين مثلاً أو آلف الله بينكما وبرزقكما ولذا ذكرنا ونحو ذلك، كذا في الفتح - قوله أولم الخ قال اللغوي قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم الوليمة الطعام المختل للعرس مشتقة من الزلم وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال الأنباري أصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أولم قال أصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية أنواع الوليمة للعرس والخرس بضم الخاء المعجمة ويقال الخرس أيضاً بالصناد المحملة للولادة والاعداً بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال المعجمة الختان والوكيرة للبناء والنقيعة لقد علم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار ثم قيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره وله والعقيقة يوم سابع الولادة والوضيمة بفتح الواو وكس الضاد المعجمة الطعام عند المصيبة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المختل ضيافة بلا سبب والله أعلم، ام قال الحافظ وقد فاقهم ذكر الخداق بكسر الخاء المحملة وتخفيف الذال المعجمة وآخرة قات الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصبان في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند الختم أي ختم القرآن كذا قديراً ويحتل ختم قد مقصود منه ويحتل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة، قال وفي حديث عثمان بن أبي العاص عند أحمد في وليمة الختان لم يكن يدعى لها، ام - وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً عند الطبراني في الأوسط الوليمة حتى وسنة نهن دعي فلم يجب فقد عصى قال ابن بطال قوله الوليمة حتى أي ليست بباطل بل يندب إليها وهي سنة فضيلة ولي المراد بالحق الوجوب ثوقاً ولا أعلم أحداً أوجبها كذا قال وغفل عن روايته في مذهبه برجوعاً نقلها القرطبي وقال إن مشهور المذهب أنها مندوبة وابن التين عن أحمد لكن الذي في المغني أنها سنة بل وافق ابن بطال في نفى الخلاف بين أهل العلم في ذلك قال وقال بعض الشافعية هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة واجاب بأنه طعام لسوء حادث فأشبهه سائر الأطعمة ولا أمر بمحمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً، وبالوجوب قال أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدخول واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين فكرهته طائفة ولم يكرهه طائفة قال واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعاً قال القاري والمختار أنه على قدر حال الزوج، ام - وعلى القول بالكراهة في اليوم الثالث قال العمراني إنما تكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الأول والله أعلم - أما المصلحة في مشروعية الوليمة فقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره روحه وكان الناس يعتادون الوليمة قبل الدخول بها وفي ذلك مصالح كثيرة منها التلطف باشاعة الكساح وأنه على شرف الدخول بها إذا لابد من الاشاعة فلا ينبغي محلة لو هو الواهم في النسب لتمييز الكساح عن السفاح بأدى الرأي وتحقيق اختصاصه بها على أعين الناس ومنها شكر ما أولاها الله تعالى

بفضل اعتناقه أمته تزويجها

ولو بشاة وحل ثنا محمد بن عبد الله الخيري قال نا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولمؤ ولو بشاة وحل ثنا اسحق بن ابراهيم قال انا وكيع قال نا شعبة عن قتادة وحيد عن انس ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له أولمؤ ولو بشاة وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابو داود ح قال وحل ثنا محمد بن رافع وهارون بن عبد الله قال نا وهب بن جريح قال وحل ثنا احمد بن خراش قال نا شبابة كلهم عن شعبة عن حميد بهذا الاسناد غير ان في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة وحل ثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة قال نا النضر بن شميل قال نا شعبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس يقول قال عبد الرحمن بن عوف راى رسول الله صلى الله عليه وسلم على بشاة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانصاء فقال كم اصدقتمها فقلت نواة في حديث اسحاق من ذهب وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابو داود قال نا شعبة عن ابى حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن عبد الله عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب وحل ثنا ابن رافع قال نا وهب قال نا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب لحل ثنا زهير بن حرب قال نا اسماعيل يعنى ابن علية عن عبد العزيز عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فضلينا عندها صلوة الغداة بغلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة من انشطار تدبير المنزل بما يصرفه الى عباده وينفعهم به ومنها البر بالمرأة وقومها فان صرف المال لها وجمع الناس في امرها يدل على كرامتها عليه وكونها ذات بال عند ومثل هذه الامور لا بد منها في اقامة التاليف فيما بين اهل المنزل لا سيما في اول اجتماعهم ومنها ان تجدد النعمة حيث ملك ما لم يكن ماله له يورث الفرح والنشاط والشهرة ويهيج على صرف المال وفي اتباع تلك الداعية التمرن على السخاوة وعصيان داعية الشح الى غير ذلك من الفوائد والمصالح فلما كان فيها جملة صالحة من فوائد السياسة المدنية والمنزلية وتهدى اليقصر الاحسان وجب ان يقيمها النبي صلى الله عليه وسلم ويرغب فيها ويحث عليها ويعمل هو بها ولم يضبطه النبي صلى الله عليه وسلم بحل بمثل ما ذكرنا في المهر والحل الوسط الشاة والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله ولو بشاة ام لتقليدية، واستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ عن المومر لو لا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم أولمؤ على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ في الولية ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب احد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم ولا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه امر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الولية فجعل ذلك مستندا في كون الولية ليست بحتم ويستفاد من السياق طلب تكثير الولية لمزيجهم قال عياض واجمعوا على ان لا حد لكثرها واما اقلها فكل ذلك ومهما تيسر اجزا والمستحب انها على قدر حال الزوج وقد تيسر على المومر الشاة فما فوقها، قوله وعلى بشاة العرس ام قال الحافظ بشاة العرس اثره وحسنه وفرجه وسرور يقال بش فلان بفلان اي قبل عليه فرحابه ملطفا به - قوله كم اصدقتمها ام استدل به على ان النكاح لا بد فيه من صدق لاستفهامه عن الكمية ولم يقل هل اصدقتمها اولا - باب فضيلة اعتناقه أمته ثم يتزوجها قوله غزا خيبر ام يعنى غزا بلدة تسمى خيبر وخيبر بلغة اليهود حصن وقيل اول ما سكن فيها رجل من بني اسرائيل يسمى خيبر فسميت به وهي بلدة ترم في جهة الشمال والشرق من المدينة النبوية على ستة مراحل وكانت لها نخيل كثير وكانت في صدر الاسلام دارا لبني قريظة والنضير وكذا في عدة القاري قوله فضلينا عندها ام اي خارجا منها قوله بغلس ام يفهم الغين واللام وهو ظلمة آخر الليل وتقدم الكلام على استحباب التغليس او الاسفار بالفجر في كتاب الصلوة مبسوطا وفي حديث الباب اشارة الى تعيين المباداة بالصلوة في اول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدا قوله فركب النبي صلى الله عليه وسلم ام اي ركب مركوبه وعن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة والنضير على حمار ويوم خيبر على حمار مخطوم برسن ليف تحتها اكارف من ليفت رواه البيهقي والترمذي وقال ابن كثير والذي ثبت في الصحيح عند البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجري في زقاق خيبر حتى انهم لا زارعت فخذها فالظاهر انه كان يومئذ على فرس لا على حمار ولعل هذا الحديث ان كان صحيحا فهو محمول على انه ركب في بعض الايام وهو محاصر لها - قوله وركب ابو طلحة ام وكان انس ربيه قوله وانا رديت ابى طلحة ام فيه جواز الارواق ومحلها ما اذا كانت الدابة مطيقة

فلما دخل القرية قال الله اكبر خربت خيبر انا اذ انزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاث مرات قال وقد خرج القوم الى اعمالهم فقالوا لمحمد قال عبد العزيز وقال بعض اصحابنا والخميس قال اصحابنا ها عنوة وجمع السبي فجاءه دحية فقال يا رسول الله اعطني جارية من السبي فقال اذهب فخذ جارية

من الناس في حال النبوة والرسالة ولا اراها انس بن مالك ولا غيره وهو تعالى عصمه من كشف العورة في حال اللصبا وقبل النبوة واما الآخرون الذين هم خالفوه قالوا الفخذ عورة فخرجهم من العلماء من التابعين ومن بعدهم منهم ابو حنيفة ومالك في اصح اقواله والشافعي احمى في اصح روايته وايوب ومحمد بن زهير بن الهذيل وقال في الهذليتان الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق واجتمع الحرم والمبهم وفي مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السواة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه كاشف السواة يؤذبه ان كثر - قال العيني واما الجواب عن حديث انس فهو انه محمول على غير اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بسبب اذ حاصر الناس يدل عليه مس ركبة انس فخذ صلى الله عليه وسلم - ونظريه الحافظ فقال ظاهره ان المس كان بين الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في ان الازار لم يكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم لا يكره الاستدلال على ان الفخذ ليس بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لما كان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض ان ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان ممكنا لكن فيه نظر من جهة انه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلوة، ام قلت ولكن الفرق بين قضية السهو في الصلوة وبين انفسار الازار يظهر اذ في تأمل والله اعلم **قوله** فلما دخل القرية انا اي خيبر وهذا مشعر بان ذلك الزقاق كان خارج القرية **قوله** قال الله اكبر انا قال الحافظ انا التكبير فلا نه ذكر ما ثور عند كل امر محمول وعند كل حادث سر وشكرا لله تعالى وتبرئ له من كل ما نسب اليه عداوة ولا سيما اليهود فيجهم الله تعالى، ام - وقال النووي فيه دليل لاستحياب الذكر والتكبير عند الحرب وهو موافق لقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا ولهذا قالها ثلاث مرات ويؤخذ منها ان الثلاث كثير **قوله** خربت خيبر انا اي صارت خرابا وهل ذلك على سبيل الخبرية فيكون ذلك من باب الاخبار بالغيب او يكون ذلك على جهة الدعاء عليهم او على جهة التناول لما راوه خرجوا بمساحيهم وبمكائهم وذلك من آلات الحراث والهدم ويجوز ان يكون اخذ من اسمها وقيل ان الله اعلم بذلك **قوله** بساحة قوم قال الجوهري ساحة الدار باحتها واصل الساحة الفضاء بين المنازل ويطلق على الباحة والجهة والبناء - كذا في عمدة القاري **قوله** وقد خرج القوم الى اعمالهم قال الكرماني اي مواضع اعمالهم قلت بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة الى تأتي بمعنى اللام، كذا في عمدة القاري وحكي الوارد ان اهل خيبر سمعوا بقصد لهم وكانوا يخرجون في كل يوم متسلحين مستعدين فلا يرون احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك وخرجوا بالمساحي طالبين مزارعهم فوجدوا المسلمين **قوله** فقالوا الحمد اي جاء محمد وارتقاعه على انه فاعل لفعل محذوف ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هذا محمد **قوله** قال عبد العزيز انا هو عبد العزيز ابن صهيب احد رواة الحديث عن انس **قوله** وقال بعض اصحابنا انا اشار بهذا الى انه لم يسمع هذه اللفظة من انس انما سمعه من بعض اصحابه عنه وهذه رواية عن المجهول اذ لم يعين هذا البعض من هو، والحاصل ان عبد العزيز قال سمعت من انس قالوا جاء محمد فقط وقال بعض اصحابه قالوا الحمد الخميس ثم فسر عبد العزيز في بعض الروايات الخميس بقوله يعني الجيش ويجوز ان يكون التفسير من دونه وعلى كل حال هو مخرج كذا في عمدة القاري **قوله** والخميس انا بفتح الخاء وسمى الجيش خميسا لانه خمسة اقسام مقدمة وساقة وقلب جناح ويقال ميمنة وميسرة وقلب وجناحان وقال ابن سيدة لانه خمس ما وجد وقال الازهرى الخمس انما ثبت بالشعر وكانت الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس ثوارتفاع الخميس بكونه عطفًا على الحمد ويجوز ان تكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاء محمد مع الجيش **قوله** عنوة انا بفتح العين وهو القهر يقال اخذته عنوة اي قهرا وقيل اخذته عنوة اي عن غير طاعة وقال ثعلب اخذت الشئ عنوة اي قهرا في عنف واخذته عنوة اي صلحا في رفق وقال ابن التين ويجوز ان يكون عن تسليم من اهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزافي جامعهم قلت فحينئذ يكون هذا اللفظ من الاضداد وقال ابو عمر الصحيح في ارض خيبر كلها عنوة وقال المنذري اختلفوا في فتح خيبر كانت عنوة او صلحا او جلاء اهلها عنها بغير قتال او بعضها صلحا وبعضها عنوة وبعضها جلاء اهلها عنها قال وهذا هو الصحيح وهذا ايضا يندفع التضاد بين الآثار **قوله** فجاءه دحية انا بفتح الدال وكسر ها اي ابن خليفة بن فرقة الكلبي وكان اجل الناس وحما وكان جبريل عليه الصلوة والسلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته **قوله** فخذ جارية انا قال الكرماني فان قلت كيف جاز للرسول صلى الله عليه وسلم اعطاءها لدحية قبل

فأخذ صفية بنت حيي فجارها رجل إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قريظة والنضير يا تصليها لك قال أدعوه بها قال فجاء بها فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من الصبي غيرها قال واعتقها وتزوجها فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها اعتقها وتزوجها

القصة قلت صفية المغمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فله أن يعطيه من شاء صلى الله عليه وسلم قلت هذا غير متفق لأنه صلى الله عليه وسلم قال له ذلك قبل أن يعين الصفية وقال الحافظ يحتمل أن يكون أنه له في أخذ الجارية على سبيل التفضل له لما من أصل الغنيمة أو من خيل الحسن بعد أن ميزوا قبل على أن تحسب منه إذا ميزوا وأذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه **قوله** فأخذ صفية بنت حيي الخ بفتح الصاد المهملة وحيي بضم الحاء المهملة وكسرها وفتح الياء الأولى المخففة وتشديد الثانية بن الخطيب بن سحبة بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة وفتح الياء آخر الحروف ابن ثعلبة وهي من بنات هارون عليه الصلوة والسلام وكانت تحت كنانة بن أبي الحقيق بضم الحاء المهملة وفتح القاف الأولى قتل يوم خيبر وسبب قتله ما أخرجه البيهقي بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم لما ترك من ترك من أهل خيبر على أن لا يقيموا شيئا من أموالهم فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد قال نعيم بن مسكان في مال دخل على يحيى بن الخطيب كان حمله معه إلى خيبر فسألهم عنه فقالوا أذهبته النقات فقال العهد قريب والمال أكثر من ذلك قال فوجد بعد ذلك في خربة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن أبي الحقيق واحدهما زوج صفية **قوله** أعطيت دحية الخ قال السدي كأنه صلى الله عليه وسلم فهدم من كلامه أن الناس ما يحبهم اختصا من دحية تلك الجارية فعمل ذلك يردى إلى التباغض والتعادي بينهم فأراد دفع ذلك بما نفع الله تعالى أعلم **قوله** سيدة قريظة والنضير الخ قريظة بضم القاف فتح الداء وسكون الياء آخر الحروف وبالنظاء المحجمة والنضير بفتح النون وكسر الصاد المحجمة وهما قبيلتان عظيمتان من يهود خيبر وقد دخلوا في العرب على نسبهم إلى هارون عليه الصلوة والسلام **قوله** ما تصليها لك الخ قال الأبي هو من باب النصبية للثلاث لدرجته لأنها كانت من بيت النبوة والرياسة فقد تألف عن دحية فلا تحسن العشرة معه وإنما تصلي لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس وراءه ونظره صلى الله عليه وسلم إليها لم يكن بمقتضى الشهوة وإنما وجه النصبة للنبي صلى الله عليه وسلم وصفية فوجهه بين لا يخفى **قوله** خذ جارية من الصبي غيرها الخ أي غير صفية وقال الكرماني فان قلت لما وهبها من دحية فكيف رجع عنها قلت أما لأنه لم يتم عقد الهبة بعد وأما لأنه أبو المؤمنين والوالدان يرجع عن هبة الولد وأما لأنه اشتراها منه قلت أجاب بثلاثة أوجه الأول فيه نظر لأنه لم يجر عقد هبته حتى يقال أنه رجع عنها وإنما كان أعطائها إياه بوجه من الوجوه التي ذكرناها عن قريب الثاني في نظر النصبة لأنه لا يمشى ما ذكره في مذهب غيره الثالث ذكر أنه اشتراها منه أي من دحية ولم يجر بينهما عقد بيع أو فكيف اشتراها منه بعد ذلك فإن قلت وقع في رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرؤس قلت إطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز لأنه لما أخذها منه على الوجه الذي ذكره الآن وعوضه عنها بسبعة أرؤس على سبيل التكرم والفضل أطلق الراوي الشراء عليه لوجود معنى المبادلة فيه وأما وجه الأخذ فهو أنه لما قبل له أنها لا تصلي له من حيث أنها من بيت النبوة فانها من ولد هارون أخي موسى عليها الصلوة والسلام ومن بيت الرياسة فانها من بيت سيد قريظة والنضير مع ما كانت عليه من الجلال والبلوغ على كثرة النكاح المؤدية إلى كثرة النسل إلى جلال الولد لا للشهوة النفسانية فإنه صلى الله عليه وسلم معصوم منها وعن المازري يحمل ما جرى مع دحية على وجهين أحدهما أن يكون رد الجارية برضاه وأذن له في غيرها الثاني أنه إنما أذن له في جارية من حشوا السبي لا في أخذ أفضلين ولما رأى أنه أخذ نفسهن وأجودهن نسبا وشرقا ومجالا استرجعها لئلا يميز دحية بها على باقي الجيش مع أن فيه من هو أفضل منه فقطع هذا المفاسد وعوضه عنها وفي سير الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق وكان كنانة زوج صفية فكانت صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما استرجع منه صفية بان أعطاه أخت زوجها وليس في قوله سبعة أرؤس ما ينافي قوله هنا خذ جارية إذ ليس هناك دلالة على زيادة **قوله** فقال له الخ أي لأنس وثابت هو البناني والبرصمة كنية أنس **قوله** اعتقها وتزوجها الخ بان جعل نفس العتق صداقا وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب إبراهيم النخعي وطاوس والزهري ومن نقهوا إلا مصاد الثوري وأبو يوسف وأحمد إسحاق قالوا إذا اعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقا صح العقد والعق والمهر على ظاهر الحديث قال ابن الجوزي فان قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوتته حيث جعله مهرًا وكان يمكن جعل المهر غيره فالجواب أن صفية بنت ملك ومثلها لا يقع إلا بالمهر الكثير ولم يكن عند صلى الله عليه وسلم إذا كان ما يرضيها به لم يزلان يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عند ما اشترى من المال الكثير وأجاب الباقر وهو الأكثر عن ظاهر الحديث بأجوبة فقال بعضهم نعم

أما إذا كان العتق في أنه هل يجر جعل عتق الأمة صداقا أم لا بل الأرجح هو صلها إذا فعل ذلك

حتى اذا كان بالطريق جهزها له امر سليم

انه جعل نفس العتق المهر لكنه من خصائصهم ومن جزم بذلك المأمرى وقال بعضهم يحتمل ان يكون اعتقها بشرط ان يتكفها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره، وقال كثير منهم انه اعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه ان العتق يجعل محل الصداق وان لم يكن صدقا قال وهذا كقولهم الجورج نداء من لا زاد له قال وهذا الوجه اصح الاول وأقربها الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الرخصة ومن المستغربات قول الترمذي بعد ان اخرج الحديث وهو قول الشافعي واحمد والشافعي قالوا كرم بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صدقا حتى يجعل لها مهر أو أسرى العتق والمقول الاول اصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمحقق عند الشافعية ان ذلك لا يصح قاله الحافظ - وهكذا قال الليث بن سعد - ابن شبرمة وجابر بن زيد ابو حنيفة ومحمد زفر مالك ليس لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فيتم له الكاح بغير صداق وانما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لان الله تعالى لما جعل له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق ثمان فعل هذا وقع العتاق ولها عليه مهر المثل فان أبت ان تتزوج تسع لم في قيمتها عند أبي حنيفة ومحمد قال مالك وزفر لا شيء له عليها، وقال ابن دقيق العيد الظاهر مع احمد ومن وافقه والقياس مع الآخرين في تزويجها في حال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما احتمله الواقعة من الخصوصية وهي وان كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في الكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يتنكحها الآية ومن جزم بان ذلك كان من الخصائص يجيب بن أكرم فيما اخرج به البيهقي قال وكذا نقله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية انه اعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر لا في الاثر ولا في الواقع غير ذلك، ام وسأق ما يعكر على بعض من رواية الطبراني في فانتظره منقشا، قال الشيخ ابراهيم الرازي قوله تعالى أن يتنكحها الآية كيدل على ان عتق الأمة لا يكون صداقا لها اذ كانت الآية مقضية لكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال اليها وليس في العتق تسليم مال وانما فيه استقاط الملك من غير ان يستحق به تسليم مال اليها الا ترى ان المهر الذي كان المولى يملكه لا ينتقل اليها وانما يتلف به ملكه فاذا حصل لها به مال او لم يستحق به تسليم مال اليها لم يكن مهر او ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه اعتق صفيية وجعل عتقها صداقا فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يتزوج بغير مهر وكان مخصوصا به دون الأمة قال الله تعالى وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يتنكحها خلاصة ذلك من دون المؤمنين فكان صلى الله عليه وسلم عليه بغير مهر مخصوصا بحجوز تزويج التسع دون الأمة وقوله تعالى وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا يدل ايضا على ان العتق لا يكون صداقا من وجوه احدها انه قال "وَأَوْهَنَ" وذلك امر يقتضيه لا يجازي اعطاء العتق لا يصح والثاني قوله تعالى "وَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا" والعتق لا يصح فصح بطيب نفسها عن شيء منه والثالث قوله تعالى "فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا" وذلك محال في العتق، ام - قال الشيخ ابن الهيثم وروى عن المهر يعني اعتقها وتزوجها ولم يكن شيء غير العتق والتزوج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وغاية ما فيه ان ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي فيجب حمله عليه دفعا للمحاضرة بيده وبين الكتاب، ام - والألف عند المحدث الضعيف عفا الله عنه ان يجعل قوله جعل عتقها صداقا من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم في ضا لآبل معها حلاؤها وسقائها" ارادها تقوى على المشي وقطع الارض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعى الشجر ولا متناع عن السبلع المفترسة شبهها بمن كان معه حلاؤها وسقائها سفره وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان قوله جعل عتقها صداقا محمول على التشبيه فكأنه شبهه بكاحه صلى الله عليه وسلم عليه بغير مهر لانها بالعتاق بالكاح على الصداق العظيم فان هذا العتق كان عندها اشرف وافضل من المال الكثير والله اعلم وروى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم أتى بصفية يوم خيبر وانه قتل اباها واخاها وان بلاها مريها بين المقتولين وانه صلى الله عليه وسلم عليه خيرها بين ان يعتقها فتزوج الى من بقي من اهلها او تسلم فينخذها لنفسه فقالت اختار الله ورسوله خروجه في الصفوة واخرج تمام في فوائده من حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها هل لك في قالت يا رسول الله لقد كنت أتمنى ذلك في الشك فكيف اذا امكنتك الله في الاسلام واخرج ابو حاتم عن طريق ابن عمر رآي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بغير صفية خضرة فقال ما هذه الخضرة فقالت كان ذلك في حجر ابن أبي الحقيق وانا نائمة فرأيت قدرا وقع في حجرى فاخبرته بذلك فلطمني وقال ثنتين ملك يثرب، قال الزرقاني رحمه الله بخصيص وهو النبي صلى الله عليه وسلم لانه الظاهر عندهم ظهور القمر الباهر ان حجوة في الظاهر ظاهرا وعلوا لاهم مستيقنون نبوته والله سبحانه وتعالى علوه قوله جهزها له امر سليم الا يضم السنين المحلة وهو امر اس رضي الله عنهما اي زينتها وجملتها على عادة العرب بما ليس بمنى عنه من رشم

ووصل وغير ذلك من المنهي عنه **قوله** فأهدتاه له الخ أي أهدت أم سليم صفية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه زفتها **قوله** عرساً على وزن فعول يستوي فيه الرجل والمرأة مادام في عراسها **قوله** فليجيئ به الخ فيه ادلال الكبير لأصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا وسحب لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم **قوله** وبسط نطعاً الخ فيه أربع لغات مشهورات فتح النون وكسرهما مع فتح الطاء واسكانها أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نطوع وانطاع **قوله** فحاسبوا حبساً الخ الحبس هو الأقط والتمر والسمن يخلط ويعجن ومعناه جعلوا ذلك حبساً ثم أكلوه وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق فقولهم حاسبة حبساً أي خلطوا قال الشاعر
هـ وإذا تكون كرمية أدعى لها : وإذا حاسب الحبس يدعى جندب : **قوله** فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي أكلوا الثلاثة التي اتخذ منها الحبس فيه أن الوليمة تحصل بأي طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقوم بخير الحكم - قال العيني وفيه دلالة على مطلوبة الوليمة للعرس وانها بعد الدخول وقال الثوري ويجوز قبله وبعد والمشهور عندنا أنها ستة وقيل واجبة وعندنا جالبة الدعوة ستة سواء كانت وليمة أو غير ها وبه قال أحمد ومالك في روايته وقال الشافعي واجبة وليمة العرس واجبة وغيرها مستحبة وبه قال مالك في رواية **قوله** له اجران الخ هذا الحديث سبق بيانه وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان حيث ذكره مسلم وأما أعاده هنا تنبيهاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في صفة لهذه الفضيلة الظاهرة وفي روايته عند أبي داود والطيالسي إذا عتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرًا جديدًا كان له اجران واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق وكالدلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران وليس قيداً في الجواز - **قوله** فأتيناهم حين بزغت الشمس الخ يفتح الباء والزاي ومعناه عند ابتداء طلوعها ، ووقع في رواية عند البخاري فلما أصبح خرجت يهود خيبر يسأجهم ويجمع باهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا فوصلوا فتوجهوا وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم نفسه حينئذ في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلاً أي قرب منها وذكر ابن اسحاق أنه نزل بوادي قال له الجميع بينهم وبين غطفان لنلايعد وهم وكانوا حلفاءهم قال فبلغني أن غطفان تجحزوا وتصدوا وخيبر فسمعوا حساً خلفهم فظنوا أن المسلمين خلفوهم في ذرايعهم فوجعوا فأقاموا وخذلوا أهل خيبر **قوله** بفؤسهم الخ بهمزة مدودة على وزن فعول جمع فأس بالهمزة وهي معروفة **قوله** ومكألتهم الخ جمع مكئل وهي القفة الكبير (الزئيل) التي يحول فيها التراب وغيره **قوله** ومروهم الخ المرو جمع مَرَّ بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة والكبر منها يقال لها المساحي هذا هو الصحيح في معناه وحكى القاضي قولين أحدهما هذا والثاني المراد بالمرو هنا الحبال كانوا يصعدون بها إلى الغيل قال واحداهم مَرَّ بفتح الميم وكسر ها لأنه ير حين يقتل وعند أحمد من حديث أبي طلحة في نحو هذه القصة حتى إذا كانت السحر ذهب ذو الزرع إلى

ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتختيمها قال وأحسبه قال وتعتد في بيتها وهي صنفية بنت حبي قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليمتها التمر والأقط والسمن فحصرت الأرض أفاحيص وجيء بالانطاع فوضعت فيها وجيء بالأقط والسمن فشيع الناس قال وقال الناس لا ندرى أتزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا ان حجبا فهي امرأته وان لم يحجبا فهي أم ولد فلما اراد ان يركب حجبا فقعدت على عجز البعير فعرفوا انه قد تزوجها فلما دنوا من المدينة وقع رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعنا قال فعثرت الناقة العضباء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذرت فقام فسترها وقد شرفت النساء يقلن ابعدا الله اليهودية قال قلت يا ابا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله

زرعه وذو الضرع إلى ضرعه أغار عليهم - قول وقعت في سهم دحية الخ سبق في شرح رواية عبد العزيز بن صهيب أن أخذ دحية كان بأذنه صلى الله عليه وسلم قبل القسم فالاول في طريق الجمع بين الروايات ان المراد بسمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه وذلك انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه جارية فاذن له ان يأخذ جارية فاخذ صنفية فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انها بنت ملك من ملوكهم ظهر له انها ليست ممن توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صنفية في نقاستها فلو خصه بها لتمكن تغير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها فان فذلك رضا الجميع وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء وانما اطلاق الشراء على العوض فعلى سبيل المجاز ولعله عوضه عنها بنت عمها او بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس اصله في مسلم

صارت صنفية لدحية فجعلوا يمدحونها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى بها دحية ما رضى قول واحسبه قال وتعتد في بيتها أي في بيت أم سليم وفي رواية أخرى حتى بلغنا سدا الرءاء حلت فبني بها قال الحافظ المراد بقوله حلت أي طهرت من حيضها وقد مرى البيهقي بأستاذين انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صنفية بحيضة واما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن انس انه صلى الله عليه وسلم ترك صنفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها فقد شك حماد راويع عن ثابت في رفعه وفي ظاهرة نظر لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خيبر بعد قتل زوجها ببشير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا تقلوا انها كانت حاملا فتجلى العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب والضريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا لا توطن حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة قاله في سبابا

او طاس اخرجه ابوداود وغيره وليس على شرط الصحيح فاطلاق العدة عليها في حديث الباب مجاز عن الاستبراء والله اعلم قول فخصت الارض أفاحيص الخ هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة الخفقة أي كشفت التراب من اعلاها وحفرت شيئا يسيرا ليحيط الانطاع والمحفو ويصب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها واصل الفحص الكشف وفحص عن الامر وفحص الطائر لبضيه الأفاحيص جمع افحوص قول لا ندرى أتزوجها الخ قال الأبي يدل على ان الوليمة عندهم حتى في التتري لان هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة بالكاح لاكتفوا في انها زوجة بذلك قال عياض واحقر به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولو تكلموا على ان عتقها صداقها كما يقوله الخالف ظنه انس لم يخف عليهم انها زوجته حتى يقولوا ذلك قال القرطبي وهذا ايضا يدل انه لم يبين له امرها ولا اشهد

على كاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد الكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي وابو حنيفة واحمد لا يصح الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدالة ام - فهو يحملون القصة على خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم ولكن روى الطبراني باسناد جيد عن حسن بن حرب انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه ما تقولون في هذه الجارية قالوا نقول انك اول الناس بها وحقهم قال فاني اعتقها واستنكحها وجعلت عتقها مهرها، حينئذ قولهم لا ندرى أتزوجها الخ لعله صدر من البعض وهم الذين لم يقفوا على جليلة الحال والله اعلم قول وان لم يحجبا فهي أم ولد الخ أي سرية وفي رواية فهي ما ملكت يمينه لان ضرب الحجاب انما هو على الحرائر لا على الاماء قول فعرفوا انه قد تزوجها الخ أي عرفت الخاص والعامة انها زوجته قول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أم سليم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمطية واسرعنا بمطايانا قول فذري رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ معنى السقوط قال عياض واصل الندم والخروج ومنه

نوادير الكلام قال الأبي وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الامراض البدنية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقول ثابت ان نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون تحزنا لنا أم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك - قول فقلت يا ابا حمزة الخ القائل هو ثابت البناني وابو حمزة كنية انس

لقد وقع قال انس وشهدت وليمة زينب فاشبع الناس خبزاً ولحمًا وكان يجثني فادعوا الناس فلما فرغ قام وتبعته فتخلف رجلان استأنس بهما الحديث لم يخرجوا فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلاماً عليكم كيف انتم يا اهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت اهلك فيقول بخير فلما فرغ رجوع ورجعت معه فلما بلغ الباب اذا هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث فلما راياه قد رجعا فخرجا فوالله ما درى انا اخبرته امر انزل عليه الوحي يا نساء قد خرجا فرجع ورجعت معه فلما وضع رجله في اسكفة الباب ارخى الحجاب بيني وبينه وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا شيبه قال نا شيبه قال نا سليمان عن ثابت عن انس قال وحل ثنية عبد الله بن هاشم بن حيان واللفظ له قال نا بهز قال نا سليمان بن المغيرة عن ثابت قال نا انس قال صارت صغيفة لدحية في مقسمه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون فارأينا في النبي مثلاً قال فبعث الى دحية فاعطاه بها ما اراد ثم دفعها الى امي فقال صلى الله عليه وسلم قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى اذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبحت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به قال فجعل الرجل يحني بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً احيساً فجعلوا ياكلون من ذلك الحيس يشربون من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقت حتى اذا رأينا جدار المدينة هشنا اليها فرغنا مطيئنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيته قال وصغيفة خلفه قد اردتها قال فعثرت مطية رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فانتياه فقال لم نضمر قال فدخلنا المدينة فخرج جوارى نسائه يترائيهن ويشمن بصرتهن **حل ثني** محمد بن حاتم بن ميمون قال نا بهز قال وحل ثني محمد بن رافع قال نا ابو النضر هاشم بن القاسم قال اجميعاً نا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لنا انقضت عدة زينب

قوله استأنس بهما الحديث الخ يقال استأنس به اي انس به ومعناه الفه وسكن قلبه به ولم يفر منه **قوله** فيسلم على كل واحدة منهن قال النووي في هذه القطعة فوائد منها انه يستحب للانسان اذا أتى منزله ان يسلم على امرأته وأهله وهذا ما يتكرر عنه كثير من الصحابة المترفعين ومنها انه اذا سلم على واحد قال سلاماً عليكم او السلام عليكم بصيغة الجمع قالوا ليتنا اوله وملكه ومنها سؤال الرجل اهله عن حالهم فربما كانت في نفس المرأة حاجة فتسبحي ان تبدي في بها فاذا سألها انبسطت لذكر حاجتها ومنها انه يستحب ان يقال للرجل عقب خوله كيف حالك ونحو هذا **قوله** في اسكفة الباب الخ بضم الهنزة وسكون السين وضم الكاف تشديد الفاء وهو العتبة التي يوطأ عليها **قوله** وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا شيبه قال نا شيبه قال نا سليمان عن ثابت عن انس قال وحل ثنية عبد الله بن هاشم بن حيان واللفظ له قال نا بهز قال نا سليمان بن المغيرة عن ثابت قال نا انس قال صارت صغيفة لدحية في مقسمه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون فارأينا في النبي مثلاً قال فبعث الى دحية فاعطاه بها ما اراد ثم دفعها الى امي فقال صلى الله عليه وسلم قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى اذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبحت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به قال فجعل الرجل يحني بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً احيساً فجعلوا ياكلون من ذلك الحيس يشربون من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقت حتى اذا رأينا جدار المدينة هشنا اليها فرغنا مطيئنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيته قال وصغيفة خلفه قد اردتها قال فعثرت مطية رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فانتياه فقال لم نضمر قال فدخلنا المدينة فخرج جوارى نسائه يترائيهن ويشمن بصرتهن **حل ثني** محمد بن حاتم بن ميمون قال نا بهز قال وحل ثني محمد بن رافع قال نا ابو النضر هاشم بن القاسم قال اجميعاً نا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لنا انقضت عدة زينب

باب اذا زناه زينب بنت جحش ونزل الحجاب اثباتاً لثبوت العرس

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد فاذا ذكرها علي قال فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخمر عينيها قال فلما رأيتها عظمت في صدرى حتى ما استطيع ان انظر اليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها فوليتها ظهري ونكصت على عقبي فقلت يا زينب ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يدك كرك قالت ما انا بصانعة شيئا حتى اوامر ربى فقامت الى مسجد ها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بغيرا ذن قال فقال ولقد رأيتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة والتقى الله في قلبه كراحتها فجاء يشكوها اليه صلى الله عليه وسلم فقال له امسك عليك زوجك واتق الله فانزلت وتخي في نفسك ما الله مبدي به اى علمك بالوحى انه سيطلقها وانك تزوجها كما قاله على بن الحسين والزهرى وغيرهما وعليه اهل التحقيق ثم طلقها، لكرأته لها لتعاطفها عليه بشرها لالرغبة المصطفى في نكاحها كما زعمه من وهو فلما انقضت عدتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ما هو مذكور في حديث الباب **قول** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ان اظها لك المزدحم فيه وقوة ايمانه حيث اطمانت نفسه الى خطبة من فارقهاله عليه السلام قال البيضاوى وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة ايمانه **قول** فاذا ذكرها الخ اى فاخطبها الى من نفسها فيه دليل على انك لا بأس ان يبعث الرجل لخطبة المرأة له من كان زوجها اذا علم انه لا يكره ذلك كما كان حال زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى انه قال له ما اجد في نفسي اوثق منك فاخطب زينب علي **قول** فلما رأيتها عظمت في صدرى الخ قال النووى معناه انه ها بها واستجلبها من اجل راحة النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها فاعلمها معاملته من تزوجها صلى الله عليه وسلم في الاعظام والجلال والمهابة وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها هو بفتح الهنزة من "ان" اى من اجل ذلك وقوله تكصت اى رجعت وكان جاء اليها ليخطبها وهو ينظر اليها على ما كان من عادته هو هذا قبل نزول الحجاب فلما غلب عليه الاجلال تأخر وخطبها وظهره اليها لئلا يستقبل النظر اليها، ام - وقال القرطبي توليته اياها ظهره مع ان الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من الغلق بها، ام - فهذا من مزيد ورعه رضى الله عنه **قول** حتى اوامر ربى الخ بضم الهنزة وفتح الواو وبهمزة مضمارة امر اى استخير **قول** فقامت الى مسجد ها الخ اى موضع صلاتها من بيتها وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر سواء كان ذلك الامر ظاهرا خيرا ام لا وهو موافق لحديث جابر بن صحيح البخارى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها يقول اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة الى آخره ولعلها استخارت لحوفا من تقصير في حقه صلى الله عليه وسلم **قوله** ونزل القرآن الخ وهو قوله تعالى قلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها اى جعلناها لك زوجة بلا واسطة عقد علم الصواب الذى لا يجوز غيره فانها كانت تفخر بان الله هو الذى زوجها وقول بن اسحاق زوجها اخوها ابو احمد يمكن تأويله بانه لما راه أتي منزلها رضية وفرح به اذ لا كلام له ولا لغيره مع الله **قوله** فدخل عليها بغيرا ذن الخ لان الله تعالى زوجها اياها بالآية المذكورة واقى كلمة من كلمات الله التى يستعمل بها النساء كما في خطبة حجة الوداع اعلى واقوى واوثق من كلمة خاطب الله تعالى بها اشرف انبياء في اعظم كتبه وهو قوله زوجناكمها وعند ابن سعد بسند مرسل بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عند عائشة اذ اخذت غشيته فصرخ عن وهو يتبسم ويقول من يذهب الى زينب فيبشرها وتلاها واذا تقول للذى ائعم الله عليه الآية قالت عائشة فاخذت في ما قرب وما بعد لما يبلغنا من جمالها واخرى هي اعظم واشرف ما صنع لها زوجها الله من السماء وعند بسند ضعيف عن ابن عباس لما اخبرت زينب بتزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سجدت وقال المنافقون حرره محمد نساء الولد وقد تزوج امرأة ابنه لانه كان تينا فانزل الله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم الآية قال ابن عطية اذهب الله سبحانه بهذا الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم من تزوجه زوجة دعييم ففي تلك البتة واعلم انه في حقيقة امره لم يكن ابا احد من المجاهدين له ولم يقصد بالآية انه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فيحتاج في امر بنيهم انهم كانوا ماتوا ولا في امر الحسن والحسين بأنهما ابنا بنته ومن قال ذلك تأول معنى البتة على غير ما قصد بها انتهم وهو حسن نفيس وقد صرح بان القول ليس من المنافقين فقط واخرج الترمذى عن عائشة لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب قالوا تزوج حيلة ابنه فنزل ما كان محمد الآية، وكانت زينب تفخر على ازواج النبى صلى الله عليه وسلم **قوله** تقول زوجك آياؤكن وزوجنى الله من فوق سبع سماوات رواه الترمذى وصححه من حديث انس وفي رواية غيره انها كانت تقول ان آباءكن انكحكن وان الله انكحنى اياه من فوق الخ وليس هذا من الفخر المنهى عنه بل من التجلد بالنعمة وقد سمعها صلى الله عليه وسلم واقرها فروى ابن سعد عن عبد الواحد بن ابى عون قالت زينب يا رسول الله انى والله ما انا كأحد من نساك، ليست امرأة من نساك الا زوجها ابوها او اخوها او اهلها غيرى زوجنيك الله من السماء وعن الشعبي كانت زينب تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا أدل عليك بثلاث من نساك

أطعمنا الخبز واللحم حين امتد النهار فخرج الناس بقى رجال يتحدّثون في البيت بعد الطعام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعته فجعل يتبعه نجر نساءه يسلمون عليه ويقولن يا رسول الله كيف وجدت اهلك قال فما أدري انا أخبرته ان القوم قد خرجوا واخبرني قال فانطلق حتى دخل البيت فذهبت أدخل معه فالتقي الستر بيني وبينه ونزل الحجاب قال وعظ القوم ما وعظوا به زاد ابن رافع في حديثه لا تشدّ خلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه إلى قوله والله لا يستخفي من الحق **حاشي** أبو الربيع الزهراني وأبو كامل فضيل بن حسين وقتيبة قالوا نأحمد وهو ابن زيد عن ثابت عن انس في رواية إلى كامل سمعت انسًا قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كمل على امرأة وقال أبو كامل على شئ من نساءه ما أو كمل على زينب فانه ذبح شاة **وحل** ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن ابى رواد عن محمد بن بشير قال أنا محمد وهو ابن جعفر قال ناشبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس بن مالك يقول ما أو كمل رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نساءه أكثر أو افضل مما أو كمل على زينب فقال ثابت البناني بما أو كملوا قال طعمهم حارًا ولحمًا حتى تركوه **حاشي** ثنا يحيى بن حبيب الحارثي وعاصم بن النضر التميمي ومحمد بن عبد الله على كلهم عن معتمر بن النضر لابن حبيب قال نا معتمر بن سليمان قال سمعت ابى قال نا أبو مجلز عن انس بن مالك قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدّثون قال فأخذ كأنه يتهنأ للقيام فلم يقوموا فلما قام قام من ونام

امرأة تدل بهن ان جدى وجدك واحد وان الله أنحك أياى من السماء وان السامى في ذلك جدير بترتيب عبد المطلب لأنه ابو أمها فهو نحو روايته أنا بنت عمك **قوله** حين امتد النهار أى ارتفع هكذا هو في النسخ حين بالنون **قوله** يسلمون عليه الخ سبق شرحه في الباب قبله وفي رواية حميد ثم خرج إلى أمهات المؤمنين كما يصنع صبيحة بناتهم فيسلمون عليه ويسلمن عليه ويدعون له وفي رواية عبد العزيز انهن قلن له كيف وجدت اهلك بارك الله لك **قوله** واخبرني الخ يعنى واخبر هو صلى الله عليه وسلم أياى باخبار الله سبحانه وتعالى أياى وفي رواية عبد العزيز فما أدري أخبرته واخبر وهو مبنى للجهول أى اخبر بالوحى، هكذا وقع في هذه الروايات بالشك وسيأتى في الروايات الآتية في الباب الجوزيانه الذى اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخروجهم قال الحافظم وهذا الشك قريب من شك انس في تسمية الرجل الذى سأل الداعى بالاستسقاء فان بعض اصحاب انس جزم عنه بأنه الرجل الاول وبعضهم ذكرانه سأله عن ذلك فقال لا أدري كما تقدم في مكانه وهو محمول على انه كان يذكره ثم عرض له الشك فكان يشك فيه ثم تذكر فخرج **قوله** ونزل الحجاب الخ وروى البخارى عن انس قال عمر قلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب واخرج الطبراني بسند صحيح عن عائشة كنت آكل مع النبي صلى الله عليه وسلم في قعب فمر عمر فدمعه فأكل فاصاب اصبعه اصبع فقال أوه لو أطلع فيكن ما رأيتك عين فنزلت آية الحجاب واخرج ابن مردويه عن ابن عباس دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم فأطال الجالس فخرج صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ليخرج فلم يفعل فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال عمر لعلى أذيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لقد قسمت ثلاثًا لكى يتبعنى فلم يفعل فقال عمر يا رسول الله لو اتخذت حجابًا فان نساءك لسن كسائر النساء وذلك أظهر لقلوبهم فنزلت آية الحجاب قال الحافظ يمكن الجمع بان ذلك وقع قبيل قصة زينب فلقرية منها أطلق نزول آية الحجاب بهذا السبب وكما منع من تعدد الاسباب او المراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى يكدين عليهن من جلابيقهن واما ما وقع من الاشكال في قصة خروج سودة أم المؤمنين لحاجتها وقول عمر لها قد عرفناك يا سودة كما في البخارى فراجع لحله الفتح من باب خروج النساء الى البراز ص ٢١ ومن تفسيره لا حزاب ص ٢١ **قوله** ما أو كمل على زينب الخ أى شكرًا لله حيث زوجه اياها بالوحى كما قال الكرماني او وقع اتفاقًا لا قصدًا كما قال ابن بطلان وابليان الجواز كما قال غيرها **قوله** حتى تركوه الخ يعنى شبعوا وتركوه لشبعهم **قوله** ثنا أبو مجلز الخ هو بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام وبعد ها زاي وحكى بفتح الميم المشهور الاول واسمه لاحق بن حميد قيل وليس في الصحيحين من اول اسمه لام الف غيره **قوله** كأنه يتهنأ للقيام الخ أى ليتفطنوا المرادة فيقوموا للقيام **قوله** فلما رأى ذلك قام الخ قال لا بى ناقلًا عن عياض وفي خروجه صلى الله عليه وسلم ودورانه على نساءه حتى يقوم المجلس حسن الأدب واحتمال الأذى وما كان عليه من حسن الخلق لأنه كره جلوسهم فلم يأمرهم بالقيام بل تلمظ فاهم بالخروج فتلمظت أولاً بالتهنؤ للقيام لم يقوموا فلما رأوه لم يمتنعوا تلمظت بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العرس وعند من يعلم ان له شغلًا **قوله** فلما قام قام من قام من القوم قال ابن بطلان في هذا الحديث انه لا ينبغي لاحد ان يدخل بيت غيره إلا بأذنه وان المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه

من القوم زاد عاصم وابن عبد الله علي في حديثهما قال فقعد ثلاثة وإن النبي صلى الله عليه وسلم جاء ليدخل فإذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فاطلقوا قال فجئت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قد انطلقوا قال فجاء حتى دخل فذهبت ادخل فالتقي بالحجاب ببني وبينه قال وانزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تكلوا أموالكم بينكم بالباطل أن يؤذَنَ لكم إلى طعام غير تالطين إنا أنه إلى قوله إن ذلكم كان عند الله عظيمًا وحديثي عمر الناقد قال نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح قال ابن شهاب أن أنس بن مالك قال نا أعلم الناس بالحجاب لقد كان أبي بن كعب يسئلكني عنه قال أنس أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عرسًا بزينة بنت جحش قال كان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم طن انهم قد خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فضرب بيني وبينه الستور وانزل آية الحجاب وحديثنا قتبية بن سعيد قال نا جعفر يعني ابن سليمان عن الجعد أبي عثمان عن أنس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله قال فصنعت أمي أم سليم حيسًا فجعلته في ثوب فقال يا أنس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا إليك أمي وهي تُقرئك السلام وتقول إن هذا لك منّا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن أمي تُقرئك السلام وتقول إن هذا لك منّا قليل فقال ضحك ثم قال اذهب فادع لي فلانًا وفلانًا وفلانًا ومن لقيت وسمي رجالًا قال فدعوت من سميت ومن لقيت قال قلت لأنس

لئلا يؤذي أصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم وفيه أن من فعل ذلك حتى تصرفه صاحب المنزل أن لصاحب المنزل أن يظهر التشاقل به وإن بقوم يغيرون حتى يتفطن له وإن صاحب المنزل إذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول أن يقيم إلا بأذن جديدين والله أعلم قوله فقعد ثلاثة الخ تقدم في رواية حماد بن سلمة إذا هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث قال المحافظ ويجمع بين الروايتين بأنهم أول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخرها رجع توجه واحد منهم في أثناء ذلك فصادوا اثنين وهذا أولى من جزأين التين بأن أحد الروايتين وهم وحوز الكرواني أن يكون الحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكنًا فمن ذكر الثلاثة تحفظ الاستصحاب من ذكر الاثنين تحفظ سبب القعود ولم اقف على تسمية أحد منهم قوله غير ناظرين إنا الخ معنى ناظرين منتظرين وإنا الخ بكسر الهنزة وفتحها وقت جفوتهم ومستأنسين هو من أنس والتأنس بالحديث ومعنى لا يستحي من الحق لا يمتنع من اظهاره وبيانه والمتنع ما يمتنع به من العوارى ذكرنا أظهر لقولكم وقلوبهم أي أنف للتممة والريبة ولا أن تنكحوا أزواجه قيات نزلت لما قال بعضهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم لا تزوجن بها بعد فذلت الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وإنما الكذب في نقله وإنما يليق هذا بالمدافعين كما في الحال كمال المعلم للأبي رحمه الله قوله أنا أعلم الناس بالحجاب الخ أي بسبب نزوله واطلاق مثل ذلك جاء ثلثه علام لا عجب قوله لقد كان أبي بن كعب يسألني عنه الخ فيه إشارة إلى اختصاصه بمعرفة لأن أبي بن كعب أكبر من علماء وسأ وقد رآه قوله فصنعت أمي أم سليم حيسًا الخ وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بزينة بنت جحش كانت من الحيس الذي أهدته أم سليم المشهور من الروايات أنه أولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه إشيع المسلمين خبرًا وحكمًا وذكرنا في حديث البخاري أن أنسًا قال فقال لي أديع رجالًا سماهم وادع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وتتم بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهو من روايه وتركيب قصة على أخرى تعقب القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين ولا أولى أن يقال لا وهو في ذلك تلعلل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا إلى غير ذلك ولما بقوا النفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحيسة فأمر بأن يدعوا سائر آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضًا حتى شبعوا واستمر أولئك النفس يتحدثون وهو جمع لا بأس به وأولى منه أن يقال أن حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من ذلك وعجبت من انحراف عياض في ذكر تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسًا يقول أنه أولم عليها بشاة ويقول أنه إشيع المسلمين خبرًا وحكمًا وما الذي يكون قد رآه الشاة حتى إشيع المسلمين جميعًا وهو يومئذ نحو الألف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام قوله في تولاهم بناءً مشاة فوق مفتوحة ثوروا وساكنة أنا مثل القدر سبق بيانه في باب الوضوء قوله إن هذا لك منّا قليل الخ قال لنزوي فيه أنه يستحب لأحد قل

عددكم كانوا قال زهاء ثلاث مائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس هات التور قال قد خلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخلقوا عشرة عشرة وليأكل كل إنسان مما يليه قال فأكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى أكلوا كلهم فقال لي يا انس ارفع قال فرفعت فما أدرى حين وضعت كانت أكثر أم حين رفعت قال وجلس طوائف منهم يتحدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولىة وجهها إلى الحائط فثقلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على نسائه ثم رجع فلما رآوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع ظنوا أنهم قد ثقلوا عليه قال فابتدروا الباب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أرخى الست ودخل أنا جالس في الحجرة فلم يلبث إلا يسيراً حتى خرج عليّ ونزلت الآية فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأهون على الناس يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ولكن إذا دُعيتُم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مُستأنين بحديث أن ذلكم كان يؤذي النبي إلى آخر الآية قال الجعد قال انس أنا أحدث الناس عهداً بهذه الآيات وتجب نساء النبي صلى الله عليه وسلم حل شيء محمد بن رافع قال ناعبد الرزاق قال ناعم عن أبي عثمان عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب أهدت له أم سليم حبساً في تور من حجارة فقال انس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فأدع لي من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلوا يدخلون عليه فيأكلون ويخرجون ووضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه ما شاء الله أن يقول ولم أدع أحداً لقيته إلا دعوت له فأكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فأطالوا عليه الحديث فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستحي منهم أن يقول لهم شيئاً فخرج وتركهم في البيت فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه قال قتادة غير متحينين طعاماً ولكن إذا دُعيتُم فادخلوا المتزوج ان يبعثوا إليه بطعام يساعده نكته على وليته وقد سبق هذا في الباب قبله وسبق هناك بيان الحيس وفيه الاعتذار إلى المبعوث إليه وقول الانسان نحر قول ام سليم "هذا لك من قليل" وفيه استحباب بعث السلام إلى صاحب وإن كان افضل من الباعث لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه أوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام قوله زهاء ثلاث مائة الخ بضم الزاي وفتح الهاء وبالماء ومعناه نحو ثلاث مائة وفيه انه يجوز في الدعوة أن يأذن المرسل في ناس معينين وفي بعض كقوله من لقيت من أردت وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكثير الطعام كما اوضحه في الكتاب قول رهاات التور الخ بكسر التاء من هات كسرت الامر كما تكرر الطاء من اعط، قوله الصفة والحجرة الخ الصفة السقيفة والحجرة الدار - قول ليتخلقوا عشرة عشرة الخ فيه من آداب الأكل أن أكثر ما يدور على القصعة عشرة ولا أكل مما يليه إذا كان الطعام نوعاً واحداً، قاله الأبي - قوله وزوجته مولىة وجهها الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وزوجته بالتاء وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر المشهور حذفها قوله أنهم قد ثقلوا عليه الخ ثقلوا بضم القاف المخففة قوله فابتدروا الباب الخ أي خرجوا مسرعين، قال الحافظ وعصل القصة أن الذين حضروا والوليمة جلسوا يتحدثون واستحي النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فتهيأ للقيام ليفطنوا المراده فيقوموا بقيامه فلما ألهاهم الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه الآ ثلاثة الذين لم يفتنوا لذلك لشدة شغلهم بالهم كما كانوا فيه من الحديث وفي غضون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يقوموا من غير مواجعتهم بالامر بالخروج لشدة حياة فبطل الغيبة عنهم بالنشغال بالسلام على نسائه وهم في شغل بالهم كان أحدهم في أثناء ذلك أفاق من غفلته فخرج ونفي الاثنان فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى منزله فقرأهما فقرأياه لما رجع فحينئذ فطناً فخرجاً فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وانزلت الآية فأرخى الست بينه وبين انس خادمه ولم يكن له عهد بذلك قوله وجبين نساء النبي صلى الله عليه وسلم الخ فيه مشروعية الحجاب لأقربات المؤمنين قال عياض فرض الحجاب مما اختصص به فهو فرض عليهم بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهم كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا اظهاً شخصاً وإن كن مستترات إلا ما دعت إليه ضرورة من يراز ثم استدل بما في الموطأ أن حفصة ر ما توفي عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها وإن زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها الخ، وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهم وقد كن بعد النبي صلى الله عليه وسلم يحجبن ويطنن وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث وهن مستترات إلا بدان كالأشخاص وقد تقدم في الحج قول ابن جريم لعطاء لما ذكر له طواف عائشة رة قبل الحجاب أو بعده قال قد أدركت ذلك بعد الحجاب، كذلك في فقه الباري،

حتى بلغ لقلوبكم وقلوبهم **حل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الوليمة**

باب الأمر بأجابة الداعي إلى الوليمة
باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة قول إذا دعى أحدكم إلى الوليمة لم تقدم معك الوليمة وأقسامها في قصة عبد الرحمن بن عوف تحت قوله صلى الله عليه وسلم أوله ولو بشاة "وفي الغم قال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من كساح أو ختان وغيرها لكن الأشهر استعملها عند الإطلاق في النكاح وتفيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال لا زهرى الوليمة مأخوذة من الولد وهو الجمع وزنا ومحنة لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن العربي أصلاً من تميم الشيء واجتماعه وجزء المأوردى ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرب الأبقريية وأما الدعوة فهي اعتراف من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وضمتها قطرب في مثلثته غلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بتوهم الرباب ففتحوا دال دعوة الطعام فتحه وأنسبه لبني تميم الرباب نسبة صاحب الصمحاء والمحكم لبني عدي الرباب فالله أعلم - وقد نقل ابن عبد البر ثرياً عن ثور النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة للوليمة العرس وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب صرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر النجاشي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرفت من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيد في شرح الامام ان محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تتعين، قال الحافظ وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً راشداً وأن لا ينحصر الأغنياء دون الفقراء كما سيأتي وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح وأن لا يسبق من سبق تعينت الإجابة له دون الثاني وأن جاء آمناً قد لا يقرب رحماً على الأقرب جوازاً على الأصح فإن استوياً أقرع وأكبر يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر وغيره وأن لا يكون له عذر، وضبطه المأوردى بما يرخص به فترك الجماعة، أم - وقال العلامة ابن عابدين وفي الهداية عن التمرناشي اختلاف في إجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة ولا يفضل أن يجيب إذا كانت وليمة ولا فهو مخير والإجابة أفضل لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن وإذا أجاب فعل ما عليه أكل أو لا ولا يفضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناء إجابة الدعوة سنة وليمة أو غيرها وأما دعوة يقصد بها التطاول وإنشاء الحمد وما أشبهه فلا ينبغي إجابتها إلا سيما أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يده في قصعة غيره إلا ذل له، أم ملخصاً - وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة أن لم يجبهما أثر لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فإن كان صائماً أجاب ودعا وإن لم يكن صائماً أكل ودعا وإن لم يأكل ولم يجيب أضر وجفاً لأنه استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت إلى كراع لأجبت، أم ومقتضاه أنها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التتارخانية عن الدينار بيع لودعى إلى دعوة فالواجب الإجابة أن لو يكن هناك معصية ولا بدعة ولا امتناع أسلم في زماننا إلا إذا علم يقيناً أن لا بدعة ولا معصية، أم - والظاهر حمله على غير الوليمة انتهى وفي الدر المختار دعى إلى وليمة وثمة لعباً وغناء تعد وأكل أو المنكر في المنزل فلو على المائة لا ينبغي أن يقعد بل يخرج معرضاً لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين " قال ابن عابدين م أي يجيب عليه قال في الاختيار لأن استماع اللغو حرام والإجابة سنة والامتناع عن المحرم أولى، أم - وكذا إذا كان على المائة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة أشد من اللغو واللعب، أم - قال في الدر المختار فإن قدر على المنع فعل وإن لا يقدر صبر أن لو يكن ممن يقتدى به فإن كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد لأن فيه شين الدين وإن علم أولاً باللعب إلا حضراً صلاً سواء كان ممن يقتدى به أم لا لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله، أم - قال ابن عابدين م قوله صبر أي صبر على الإكثار لقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكراً منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان، أم أي أضعف أحواله في ذاتها أي إنما يكون ذلك إذا اشتد ضعف الإيمان فلا يجد الناهی أعواناً على إزالة المنكر، أم - وهذا لأن إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غير كسالة الجنازة واجبة الإقامة وإن حضرها نياحة (هلاية) وقاسها على الواجب لأنها قريبة منه لو ردد الوعيد بتركها، انتهى - قال البخاري في صحيحه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يوماً من أي لم يجعل للوليمة وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من إطلاق الأحاديث وقد انفرد به برادة في تاريخه فأنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقف عن رجل من ثقيف كان شبي عليه أن لو يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما أسماه يقول فتأد

باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة

أقوال العلماء في أن إجابة دعوة الوليمة واجبة أو سنة

فليأتها حل ثنا محمد بن مثنى قال ناخالدين الحارث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب قال خالد فاذا عبيد الله ينزله على العرس حل ثنا ابن نمير قال نا ابي قال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة عرس فليجب حل ثنا ابو الربيع وابو كامل قالانا حماد قال نا ايوب ح قال واحدنا قتيبة قال نا حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثتوا الدعوة اذا دُعيتم وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق قال نا معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر كان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه وحل ثنا اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر قال نا بقرية قال نا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى عرس ونحوه فليجب حل ثنا حميد بن مسعدة الباهلي قال نا بشر بن المفضل قال نا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثتوا الدعوة اذا دُعيتم وحل ثنا هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال نا اخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبيد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجيبوا هذه الدعوة اذا دُعيتم لها قال وكان عبيد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائم وحل ثنا حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال حل ثنا عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دُعيتم الى كراع فأجيبوا وحل ثنا محمد بن مثنى قال نا عبد الرحمن بن مهدي ح قال وحل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قالانا ناسفیان عن ابي الزبير عن جابر قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة اول يوم حتى والثاني معرف والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح اسناده ولا يصح له صحة يعني لزهير قال الحافظ وقد جدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد، ثم قال بعد ذكر تلك الشواهد وهذه الاحاديث وان كان كل منها لا يحتج به عن مقال فيجوزها يدل على ان الحديث اصلا، ثم قال بعد البحث واذا حملنا الامر في كراهة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعد ذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الامن من ذلك وانما اطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله اعلم قوله فليأتها الخ اي فليات مكانها والتقدير اذا دعى الى مكان وليمة فليأتها ولا يصير عادة الضمير مؤنثا قوله لينزل على العرس اي على وليمة العرس كما ياتي في الرواية التي بعدها والعرس باسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالتذكير قال النووي قوله الى وليمة عرس الخ قال النووي قد يحتج به من يخص وجوب الاجابة بوليمة العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة لقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية التي بعد هذا اذا دعى احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه ويحلو هذا على الغالب او نحوه من التأويل، ام قلت ويمكن حمل الروايات للمقتبة على زيادة تأكيد الاجابة فيها والله اعلم قوله اثتوا الدعوة الخ والذي يظهر ان الامر في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولا وقد تقدم ان الوليمة اذا اطلقت حلت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فانها تقيد ويحتمل ان تكون الامر للعموم وهو الذي فهمه راوي الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس اخيره كما سيحيي قوله الى عرس او نحوه الخ هذا يؤيد ان الامر بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد اخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة الى الدعوة مطلقا عرسا كان او غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن ابي العاص هو من مشاهير الصحابة انه قال في وليمة المختان لم يكن يدعى لها لكن يمكن الانفصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لودعوا وعند عبد الرزاق بأسناد صحيح عن ابن عمر انه دعا لطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقم واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس ان ابن صفوان دعا فقال اني مشغول وان لم تعفني جئتكم وجرم عدم الوجوب في غير وليمة الكراح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حتى والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا اخص لاحد في تركها ولو تركها لم يثبت لي انه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس، كذا في الفقه، قوله اذا دُعيتم الى كراع الخ يضم الكاف وتخفيف الراء واخره عين مهمله هو مستند الساق من الرجل ومن حاد الرسخ من اليد وهو من البقر الغنم بمنزلة الوظيف من الفرس البعير قال النووي والمراد به عند جماهير العلماء كراع الشاة وغلطوا من حمله على كراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة، ام قال الحافظ واغرب الغزالي في الاحياء فذكر الحديث بلفظ ولودعيت الى كراع الغنم ولا اصل لهذه الزيادة وقد اخرج الترمذي من حديث انس وصححه مرفوعا لواهدى الى كراع لقبلت ولودعيت لمشله لاجبت والمقصود المبالغة في الاجابة مع خفاة الشيء وفيه دليل على حسن خلقه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك ولم يذكر ابن شنيء إلى طعام **وحدثنا** ابن نمير قال نا أبو عاصم عن ابن جريح عن أبي الزبير بهذا الاسناد مثله **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة انه كان يقول بئر الطعام طعام الوليمة يدعى اليه الأغنياء ويترك المساكين فمن لم يأت الدعوة فقد عص الله ورسوله **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان قال قلت للزهري يا أبا بكر كيف هذا الحديث شر الطعام طعام الأغنياء فصحك فقال ليس هو شر الطعام طعام الأغنياء قال سفيان وكان أبي غنياً فافترعني هذا الحديث حين تمت به فسألت عنه الزهري قال حدثني عبد الرحمن الأعرج انه سمع أبا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر مثل حديث مالك **وحدثنا** محمد بن رافع وعبد ابن حميد عن عبد الرزاق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن الأعرج عن أبي هريرة قال شر الطعام طعام الوليمة نحو حديث مالك **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو ذلك **وحدثنا**

صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعوا الرجل الى منزله ولو علم ان الذي يدعوه اليه شيء قليل قال الملقب لا يبعث على الدعوة الى الطعام الا صدق المحبة وسر الداعي باكل المدعو من طعامه والتحجب اليه بالمواكلة وتوكيد الزمام معه بها فلذلك حضر صلى الله عليه وسلم على الاجابة ولو نزل المدعو اليه وفي الحض على المواصلة والتحاب والتألف **قوله** وان شئت ترك الخ قال النووي وفي الرواية الاخرى فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم فالمفطر في الرواية الثانية أمر بالاكل في الأولى مختير واختلف العلماء في ذلك والاصح في مذهب اصحابنا انه لا يجب الاكل في وليمة العرس ولا في غيرها فمن اوجبه اعتل المراتبة الثانية وتأول الأولى على من كان صائماً ومن لم يوجب اعتل التصريح بالتحجير في الرواية الأولى وحمل الامر في الثانية على الذنب واذا قيل بوجوب الاكل فأقله لقمة ولا تنزه الزيادة لانه يسمى اكلاً ولهذا لو حلف لا ياكل حث بلقمة وكانه قد يتخيل صاحب الطعام ان امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام فاذا اكل لقمة زال ذلك التحيل هكذا صرح باللقمة جماعة من اصحابنا واما الصائرون فلا خلاف انه لا يجب عليه الاكل لكن ان كان صائماً لم يجز له الاكل لان الفرض لا يجوز التحريم منه **قوله** ان كان مفطراً فليطعم وان كان صائماً فليصل في الحديث على صاحب الطعام صومه والا فضل الفطر والا فأتام الصوم والله اعلم ام - وقد اخرج الطيالسي الطبراني في الاوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل الى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم اخوكم وتكلف لكم فطر ومم يوماً مكانه ان شئت في اسناده راو ضعيف لكنه توبع والله اعلم **قوله** فليصل الخ وفي حديث عبد الله داود وان كان صائماً فليطعم فالصلوة في حديث الباب هو الدعاء قال الحافظ وحمله بعض الشراح على ظاهره فقال لا ركعة مثلاً فيشتغل بالصلوة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والمحاضرين ببركتها وفيه نظر لعموم قوله لاصلوة بحضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائرين وقد تقدم في باب حق اجابة الوليمة ان أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائراً شئ ودعا وعند أبي عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعى اجاب فان كان مفطراً اكل وان كان صائماً دعا لهم وبرك ثم انصرف وفي الحضور فوائداً اخرى كالتي برك بالمدعو والتجمل به والانتفاع باشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لولم يحضره في الاخلال بالاجابة تقويت ذلك ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليطعم لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وان المدعو لا يجب عليه الاكل ام - قال القاري وروى مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه بلفظ اذا دعى أحدكم وهو صائماً فليقل اني صائم واجمع بين الحديثين انه يعتذر او لا فان ابى فليحضر وليدع له بالبركة ام وفي المتن نعم لو اعتذر به المدعو فقبل الداعي عذره لكونه يشق عليه ان لا ياكل اذا حضر واعتذر ذلك كان ذلك عذراً له في التأخر **قوله** عن أبي هريرة انه كان يقول بئر الطعام الخ قال النووي ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق ان الحديث اذا روى موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح لانها زيادة ثقة ومعنى هذا الحديث الاخبار بما يقع من الناس بعدة صلى الله عليه وسلم من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة وايتاءهم بطيب الطعام ورفع محاسنهم وتقديرهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان **قوله** يدعى اليه الأغنياء الخ الجملة في موضع الحال لطعام الوليمة اي انها تكون شر الطعام اذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود اذا حضر الغني وترك الفقير أمرنا ان لا نجيب قال ابن بطال واذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطعم كلا على حدة لم يكن به بأس قد فعله ابن عمر **قوله** شر الطعام طعام الوليمة الخ قال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من أكل وحده اي من شتمه وانما ساءه شر الساء ذكر عقبه فكانت قال شر الطعام الذي شأنه كذا **قوله** سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج الخ هو عبد الرحمن الأعرج

ابن ابي عمر قال ناسفیان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتاً الا عرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتيتها ويدعى اليها من ياباها ومن لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وحل ثمن ابوبكر بن ابي شيبة وعمر الناقد اللفظ لعمر قال ناسفیان عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريد ان ترجعي الى رفاعه حتى تنزل وقسمي له ويد وقسمي لك

قوله سمعت ثابتاً الا عرج الا حنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل اسمه ثابت بن الاحنف بن عياض والله اعلم كذا في الشرح قوله من لم يجيب الدعوة الخ ولفظ البخاري شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الطيبي الا عرج في الوليمة للعهد الخارجي اذا كان من عادة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى الى آخره استثناء وبيان لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك الى آخره حال والعامل يدعى اي يدعى الاغنياء والحال ان الاجابة واجبة فيكون دعاءه سبباً لا كمال المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره ابن بطال ان ابن حبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون والدعوة تدعون من لا ياتي وتدعون من ياتي يعني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء، ام قلت كون قوله صلى الله عليه وسلم ومن ترك حالاً انما يستقيم اذا كان الرأية بالوؤا وما اذا كان بالفاء كما تقدم في رواية مالك فمن لم يات الدعوة الخ فعدم صحته ظاهر والله اعلم قوله فقد عصي الله الخ

هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب، قاله الحافظ في باب التحلل المطلقة ثلاثاً المطلقة حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثريفاً رفقاً وتنقضه عدتها قوله جاءت امرأة رفاعه الخ سماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه تيممة بنت وهب هي بمشاة واختلف هل هي بفتحها او بالتصغير والثاني ارجح، قوله كنت عند رفاعه الخ هو رفاعه القرظي ابن سمؤل بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعد هاء هزنة ثم لام قوله فبنت طلاق الخ قال الحافظ هذا ظاهر في انه قال لها انت طالق البتة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه وهو ان يكون طلقها ثلاثاً مجموعة او مفرقة ويؤيد الثاني ما في البخاري من كتاب الادب انما قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات، قوله

فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير الخ هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف وهو الزبير بن باطاء ويقال باطياء وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يهوداً في غزوة بني قريظة وهذا الذي ذكرنا من ان عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعه القرظي هو الذي ذكره ابو عمر بن عبد البر والمحققون، كذا في الشرح، قوله مثل هذبة الثوب الخ بضم الهاء وسكون المهملة بعد هاء موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينجم خذ من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت ان ذكره يشبه الهد بفتح الهمزة في الاسترخاء وعدم الانتشار، وقال الداودي يحتمل تشبيهها بالهد بفتح الهمزة

وانه لا يترك وان شدته لا تشتد ويحتمل انها كانت بذلك عن خافتة او وصفته بذلك بالنسبة للاول قال ولهذا يستحب نكاح البكر لانها تظن الرجال سواءً بخلاف التيب قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الحافظ وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجباً منها انما التصريح بما تستحي النساء من التصريح به عالماً واما لضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ويستغفاد منه حواز وقوع ذلك قوله لا الخ اي لا ترجعين اليه، وفي بعض الروايات لا تحلين لزواجك الاول، واخرج البخاري في اللباس

من طريق ابوب عن عكرمة ان رفاعه طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمار اخضر فشكت اليها وأرتها خضرة بجلدها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصر بعضهن بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يليق المؤمنات لجلدها اشد خضرة من ثوبها، قال وسمع انها قد أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء ومعه ابنان له من غيرها قالت الله مالي اليه من ذنب الا ان ما ليس بأغنى غنى من هذه واخذت هذبة من ثوبها فقالت كذبت والله يا رسول الله اني لا انقضها لنفسي الا وفي كنفها ثأناً تريد رفاعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان كان ذلك لم تحلي له او لم تصلي له حتى يذوق من عسيلتك قال وأبصر معه ابنين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي تزعمين ما تزعمين فوالله كهم أشبه به من الغراب بالغراب، قال الحافظ في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم تحلي اولم تصلي له الخ وعرفت بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها ما معه الا مثل الهذبة وبين قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيلته وحاصله انه رد عليها دعواها اما أولاً فليطريق صدق زوجها فيما زعم انه ينقضها لنفسي لا ديروا ثانياً فلا استدلال على صدقه بولديه الذين كانا معه، ام - وقال قبل ذلك في كتاب الطلاق سياق الخبر يعطى بانها شكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق لانه علقه على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لها من ارادة الرجوع الى رفاعه من زوج آخر يحصل لها منه ذلك قوله حتى تذوق عسيلته الخ بضم العين

باب التحلل المطلقة ثلاثاً المطلقة حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثريفاً رفقاً وتنقضه عدتها

وقم السين المهملتين تصغير عسلة وفي العسل لغتان التأنيث والتذكير فأنث العسيلة لذلك لأن المؤنث يرد إليها الهاء إذا صغر كقولك شميسة يديته
وقيل إنما أنثه لأنه أراد النطفة وضعفه النوى لأن الأنزال لا يشترط وإنما هي كناية عن الجماع شبهت لذلك بلذة العسل وحلاوته وقال الجوهري صنعت
العسلة بالهاء لأن الغالب على العسل التأنيث قال ويقال إنما أنث لأن أريد به العسلة وهي القطعة منه كما يقال للقطعة من الذهب ذهبية والمسراد
بالعسيلة هنا الجماع لأن الأنزال وقد جاء ذلك مرفوعاً من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العسيلة الجماع رواه الدارقطني وفي أسناده أبو عبد
القهي يرويه عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقال ابن التين يري اللوطي وحلاوة مسلك الفرج في الفرج ليس الماء، كذا في عمدة القاري من كتاب الشهادت
وفيه من كتاب لطلاق أن حديث عائشة في تفسير العسيلة أخرجه أحمد والدارقطني من طريق أبي عبد الملك المكي والمكي مجهول، أم قال جمهور العلماء
ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصري حصول الأنزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله
ابن المنذر وأخرون وقال ابن بطال شد الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال
الصدق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلاً وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في
الرخصة قال ابن المنذر راجع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل الأول الأسعدي بن المسيب، قال وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من
الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن قلت سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي قد
نبه عليه النسائي رحمه كافي الفهم وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك قال العيني رحمه وذكر في كتاب القنية لأبي الرجا مختار من مختلرات
أن سعيد بن المسيب رجح عن من هبه هذا فلو قضى به قاض لا يفتد قضاءه وإن افتى به أحد عزراء، أم قال ابن حزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا
الحديث عن عائشة وهو زائد على ظاهر القرآن ولم يأخذوا بحديثه في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيلزمهم الأخذ به وترك
حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في اللوطي فالحديث موافق لظاهر القرآن، كذا في الفتح قال العيني رحمه وفيه نظر لأن لفظ النكاح
(في الآية) أسند إلى المرأة فلما أريد به اللوطي كان المعنى حتى تطأ زوجاً غيره وهذا فاسد لأن المرأة موطأة لا واطئة والرجل واطئ بل معناه أيضاً العقد
ووجب اللوطي بطل العسيلة فإنه خبر مشهور يجوز به الزيادة على النص، أم - وأفاد الحافظ أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافة نسحاو
لا زيادة أي فليس المقام من باب الزيادة على ما في القرآن بخبر الواحد والله أعلم قال المقرئ وليستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق
بأقل ما ينطق عليه الاسم خلافاً لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قوله حتى تدفق عسيلة إلى آخره أشعاراً بامكان ذلك، واستدل به على جواز رجوعها
لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخافة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها
للاول وقال الأكثر أن شرط ذلك في العقد فسد ولا فلا، واتفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحلل وشد الحكم فقال يكفي، وفي عمدة القاري قال ابن بطال
اختلفوا في عقد نكاح المحلل فقال مالك لا يحلها إلا بنكاح رغبة فإن قصد التحليل لم يحلها وسواء علم الزوجان بذلك أو لم يعلما ويفسخ قبل الدخول بعد
وهو قول الليث وسفيان بن سعيد والأوزاعي أحمد قال أبو حنيفة وأصحابه والثالث في النكاح جائز وله أن يقيم على نكاحه أو لا وهو قول عطاء والحكم وقال
القاسم وسالم وعروة والشعبي لأبأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم بذلك الزوجان وهو ما جاوز بذلك وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد وذهب الشافعي وأبو
إلى أن النكاح الذي يفسد هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ومن لم يشترط ذلك فهو عقد صحيح وروى بشر بن
الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثله وروى أيضاً عن محمد بن علقم عن أبي حنيفة أنه إذا نوى الثاني تحليلها للأول لم يحل له ذلك وهو قول أبي يوسف
ومحمد وروى الحسن بن زياد عن زفر عن أبي حنيفة أنه أن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما يتزوجها ليحلها للأول فإنه نكاح صحيح ويحصن به ويبطل
الشرط وله أن يمسه فانطلقها حلت للأول، فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في الد المختار وكرة التزوج للثاني تحريمياً
حديث لعن المحلل والمحلل له (كما أخرجه الترمذي وغيره) بشرط التحليل كزوجتك على أن أحلك وإن حلت للأول لصحة النكاح وبطلان الشرط،
أم - أي لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح بخلاف البيع، قال العلامة ابن عابد بن قوله وكرة التزوج للثاني إن كذا في البحر، لكن
في القهستاني وكرة للأول والثاني وعزاه محسن مسكين المحمدي عن الظهيرية وبينه أن يزداد المرأة بل هي أولى من الأولى في الكراهة لأن العقد بشرط
التحليل إنما جرى بينها وبين الثاني والأول سلع في ذلك ومنسبب المباشرة أو من منسبب لفظ الحديث يشمل الكل فإن المحلل له يصدق على
المرأة أيضاً، أم - ثم قال في الد المختار أما إذا ضمها ذلك لا يكره وكان الرجل ما جوزاً لقصد الإصلاح، أم - أي إذا كان قصد ذلك لا مجرد قضاء
الشهوة ونحوها وأورد السرخسي أن الثابت عادة كالثابت نهائياً فيصير شرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فيكره وأجاب في النعم بأنه لا يلزم
من قصد التزوج ذلك أن يكون معروفاً به بين الناس إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهراً به، أم - كذا في رد المحتار، قلت والفرق بين شرط

أقول العلماء في عقد نكاح المحلل هل يفسد به أو لا وهل يبطل به التحليل
للاول أو يشترط له النكاح القاطن دون رغبة

القاصد للتحليل محلاً وان لم يشترطه والاصل في إطلاق الحقيقة فان لم يكن المحلل عاماً لكل من قصد التحليل كان إطلاقه على غير الشارط بطريق الاشتراك والمجاز
وهذا لا يجوز المصير اليه لا لموجب لا موجب مثل ما ساقى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن المحلل والمحلل له فقال لا يزالان زانيين ان مكثا عشرين سنة اذ علم
الله سبحانه انهما ارادا ان يحللاهما ومعلوم انه انما سئل عن يقصد التحليل ان لم يشترط فانه اجاب عن ذلك وقد سمي محلاً وفي لفظ عندنا علم الله انهما محلان
لا يزالان زانيين فاطلق على القاصد اسم المحلل وفي رواية عندنا أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ليحلها والزوجه فقال لعن الله المحلل والمحلل له هما زانيان فسئل عمن
قصد التحليل فاجاب بلغة المحلل المحلل له فعمل دخول القاصد في اسم المحلل والا لم يكن قد جاب وهذا موجود في كلام غير واحد ومن تأمل لفاظ السلف علم
بالاضطرار انهم كانوا يسمون القاصد للتحليل محلاً ويدخل عندهم في الاسم اذ كان هو الذي يسمونه محلاً لعدم الشارط في العقد عندهم اولئك الثانی انه قد قال
اهل اللغة منهم الجوهري المحلل في النكاح الذي يزوج المطلقة ثلاثاً حتى تحل للمزيج الاول فحلوا كل من تزوجها تحل للاول محلاً في اللغة، الثالث استعمال الخاص في العامة
الربيع فانه يسمون كل من تزوج المرأة ليحلها محلاً وان لم يشترط التحليل في العقد قال ذلك هو في عرف الفقهاء فان منهم من يقول نكاح المحلل باطل ومنهم من يقول نكاح
المحلل باطل اذ شرط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا اتفاق منهم على ان المحلل ينقسم الى قاصد شارط وليس يصح بعضهم نكاح القاصد بانما ان يسميه محلاً
كما ان من صح نكاح الشارط فانه يسميه ايضاً محلاً اذ الفقهاء انما اختلفوا في حكم النكاح لا في اسمه ثبت بالنقل استعمال الخاص العام ان هذا يسمي محلاً، قال اما المقام الثالث
فنقول لا دليل على ان المحلل يعني به كل محلل يظهر التحليل او ضمنه وان لا يجوز قصره على من شرط التحليل محلاً وجوه عشرة، منها انه صلى الله عليه وسلم لو قصد التحليل لم يشترط
في العقد خاصة او التحليل الذي تواطوا عليه من المقتضى للعن الزوج والولي كما لعن الربا وموكله شاهد في كتابه ولعن في الخمر عاصراً ومعتصراً وحاملها والمجنية
البرية بائعها واكل ثمنها وشاربها وساقها بل كانت المرأة احق باللعن من الزوجين لانها شاركت كلاهما فيما يفعله فصارتا ثمة بمنزلة اسمهما جميعاً واذا كان يلغى الشاهد
الكاتب فالولي العاقل والى فلما خص باللعنة الزوجين علم انه عن التحليل المقصود المكتوم عن المرأة ووليها وهو ما كان يفعله الصديق مع صديق عند الطلاق من تزوجه
بالمطلقة ليحلها له وهما قد علما ذلك والمرأة وأهلها لا يعلون ذلك ومنها انه لعن شاهدها الربا وكاتبه وقد تقدم هذا المحلل انه لعن شاهدها الربا وكاتبه اذ علما به لعن
المحلل والمحلل له مع ان الشاهدين في النكاح اكد فلو كان التحليل ظاهر للعن الشاهدين فعلوا ان يحلوا به ان المحلل لو لم يكن يظهر تحليله لأحد ومنها ان التحليل المشروط
في العقد لا يتم بين المسلمين لا سيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فانه حينئذ يشهد البشعير فيظهر للناس فينكرون ذلك ويجولون بين الرجل وبين هذا النكاح كما لو اراد
ان يزوج امرأة يقول هي أختي او ابنتي او ربيته فانه متى اراد ان ينكح كاحاً فاسداً واظهر فساداً لم يتم له ذلك فلما لعن المحلل زوجاً عن ذلك علم انه من الاموال التي تخفى على
العامة كاسقير والزنا وغير ذلك بين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه لعن من نكح كاحاً نحو ما لا المحلل والمحلل له سائر الا نكحة المحرمه مثل نكاح ذوات المحارم
ونحوهن مثل نكاح المحلل اقل من ذلك (والله اعلم) لان القصد بظهور اللعن بيان العقوبة لتزجر النفوس بذلك وسائر الا نكحة المحرمه لا يمكن مريد لها من فعلها لان
شاهد في العقد الولي وغيرهم يطلعون على السبب المحرم فلا يمكنونه بخلاف المحلل فان السبب المحرم في حقيقة باطن ثوبك المنكح قد ظهر تخريمها فلا يشبه حالها بخلاف
نكاح المحلل فانه قد يشبه حاله على كثير من الناس لان صورة صورة النكاح الصحيح وهذا بين انما ما قصد باللعنة من اسرار التحليل ثم يكون هذا تنبيهاً على من اظهره
ومنها ان الاشتراط في العقد نادراً جداً أو للفظ العام الشامل لصورة كثيرة تعم بها البلوى لا يجوز قصره على الصور القليلة دور الكثيره فلان هذا نوع من القبح واللبس وكلام
الشارع منزه عنده ومنها انه لو كان التحليل هو المشروط في العقد فقط لكان انما لعن لانه بمنزلة نكاح المتعة من حيث انه نكاح موقت او مشروط فيه باله او
الفرقة وحينئذ لكان يجب ان يباح لما كانت المتعة مباحة وان يكون نكاح التحريم بمنزلة المتعة ولما لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولم يذكر عنه لعن المستمتع
ولم ينقل عنه انه ابهم التحليل في الاسلام قط بل هذا ابن عباس وهو من يروي اباحة المتعة ويفتي بها يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن المحلل والمحلل له و
يلعن هو من فعل ذلك ويفتي بتجريعه ويقول ان التحليل المكتوم بخاوة لله وانه من يخادع الله يخدعه علم ان التحليل حرم لقل زائد على المتعة وما ذاك
الا لان المستمتع له رغبة والمرأة وقصد ان كانت الى اجل والمحلل لا رغبة له في النكاح اصلاً وانما هو كما جاء في الحديث بمنزلة التيس المستعار فان صاحب المشية
ليستعير التيس لاجل الملك والقنية ولكن لينزله على غنمه فكذا ذلك المحلل لا رغبة للمرأة ووليها في مصاهرته ومنكحته واتخاذة ختناً وانما يستعيره لينزله
على فتاهه واذ كان كذلك فهذا المعنى موجود سواء شرط في العقد او لم يشترط فان قيل تسميته تيساً مستعاراً دليل على مشارطة على التحليل لان غيره انما يكون
استعاره اذا اتفقا جميعاً على التحليل وهذا لا يكون في النية المجردة قلنا المستعير له هو المطلق فان المطلق كان يهيئ الى بعض الناس فيطلب
منه ان يحلل له المرأة فيكون هذا بمنزلة التيس الذي استعير لينزله على الشاة لان المطلق الاول هو الذي له غرض في مراجعة المرأة فهو بمنزلة
صاحب الشاة الذي له غرض في انزال التيس على شاة فينبغي منه الوطئ كما ينبغي من التيس الزواجا كانت العادة ان المستعير له انما هو
المطلق لم يلزم من ذلك ان تكون المرأة قد شارطته فان المرأة مشبهة بالشاة والشاة لا تستعير وانما يستعار لها ولهذا لعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وهما المستعير والمستعار فعلم ان هذه الاستعارة انما صدرت منهما والله اعلم انتهى ما اردنا تخصيصه

من كلام الحافظ ابن تيمية في هذا السياق، ويتوجه في نظري محتته فالذي يغلب على الظن والله سبحانه وتعالى اعلم ان المراد بالتحليل في
احاديث اللعن قاصدا لتحليل وناويه دون الشارط فقط ولا اقل من ان يكون نخاح التحليل مكرها قهرميا وهذا هو محل حديث ابن مسعود
وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة الا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا
رسول الله قال هو المحلل الحديث ان صح، قال الحافظ ابن تيمية روى ابو اسحاق الجوزي في ثنا ابن ابي مريجة نبأنا ابراهيم بن اسحق
ابن ابي حبيب عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال لا الا نخاح رغبة
الا نخاح دلست ولا استهزأ بكتاب الله ثم روى عن العسيلة ورواه ابن شاهين في غرائب السنن والدلست من التذليل ليس هو الكتمان
والتغطية للعيوب والمدا لست الخادعة يقال فلان لا يدل المسك اي لا يخادعك ولا يخفي عليك الشيء فكأنه ياتيك في الظلام والدلست
بالتحريك الظلمة وذلك لان من قصد التحليل فقد دلست مقصوده الذي يبطل العقد وكنتم النية الرد بنية بمنزلة الخادع المدلس الذي
يكتم الشر ويظهر الخير واسناد هذا الحديث جيد الا ابراهيم بن اسماعيل فانه قد اختلف فيه فقال يحيى بن معين في رواية الدارمي هو
صالح وقال الامام احمد في رواية ابي طالب هو ثقة من اهل الذممة وقال محمد بن سعد كان مصليا عابدا اصام وستين سنة وقال ابن
في رواية الدارمي ليس بشيء وقال البخاري منكرو الحديث وقال النسائي ضعيف قال ابو اسحق بن عدي هو صالح في باب الرأية وتكتب
حديثه على ضعفه وهذا الذي قاله ابن عدي عدل من القول فان في الرجل ضعفه الاحالة وضعفه انما هو من جهة الحفاظ وعدم الاتقا
لا من جهة التهمة وله عدة احاديث بهذا الاستاد وروى منها الترمذي وابن ماجة فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به وقد جاء حديث
مرسل يوافق هذا قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن موسى بن ابي الفرات عن عمرو بن دينار انه سئل عن رجل طلق امرأته
فجاء رجل من اهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فترد بها ليعلمها له فقال لا تترد ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن مثل ذلك فقال لا حتى يتكحها مرتغيا لنفسه حتى يتزوجها مرتغيا لنفسه فاذا فعل ذلك لم تحل له حتى تذاوق العسيلة وهذا المرسل
حجة لان الذي أرسله احتجاجه ولو لا ثبوته عند لما جاز ان يحتج به من غير ان يسنده واذا كان التابعي قد قال ان هذا الحديث ثبت
عندي كفي ذلك لان اكثر ما يكون قد سمعه من بعض التابعين عز صحابي او عن تابعي آخر عن صحابي وفي مثل ذلك يسهل العلم بثقة
الراوي وموسى بن ابي الفرات هذه ثقة ذكره عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه وروى عن يحيى بن معين انه قال هو ثقة
وذكر عن ابيه ابي حاتم انه قال هو ثقة وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تركيتهما ولا اعلم احدا جرحه واما ابن ابي شيبة وحميد
ابن عبد الرحمن الذي روى عنه ويعرف بالرازي من مشايير العلماء الثقات وابن ابي شيبة احدا لا ثمة فهذا المرسل حجة جيدة في
المسئلة ثم الحدوثان اذا كان فيهما ضعف قليل مثل ان يكون ضعفهما انما هو من جهة سوء الحفاظ ونحو ذلك اذا كانا من طريقتين
مختلفتين عضدا أحدهما الآخر فكان في ذلك دليل على ان الحديث أصلا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك هذا ان عملا اكثر
علمه من جهة اصحاب ابن عباس وذلك المسند عن ابن عباس فيوشك ان يكون الحديث اصل عن ابن عباس وان يكون ابن ابي حبيب
حفظ هذا الحديث عن داود بن الحصين كما رواه عمر مرسل لا سيما وقول ابن عباس وفنياه توافق هذا وقد روى عن نافع عن ابن عمر
ان رجلا قال له امرأة تزوجتها اكلها لزوجها لم يامرني ولم يعلم قال لا الا نخاح رغبة ان اعجبته امسكتها وان كرهتها فادقتها قال
وان كنا نعد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاها لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابو اسحاق التتلي والامام ابو محمد
المقدسي بمعنى واحد واللفظ في اختلاف وهذا الحديث ايضا نص في المسئلة لكن له اقامت على اسناده ثم وقفت على اسناده روى كيع
ابن الجراح عن ابي غسان المدني عن عمر بن نافع عن ابيه ان رجلا سأل ابن عمر عن طليقة امرأة ثلاثا فزوجهما هذا السائل عن
غيره وامرأة منه اتحل لمطلقها قال ابن عمر لا الا نخاح رغبة كنا نعد سفاها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد
جيد رجاله مشايير ثقات وهو نص في ان التحليل المكتوم كانوا يعدونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاها، انتهى ما ذكره
ابن تيمية ثم قلت قوله لا في حديث ابن عباس وفي مرسل عمر بن دينار محمول على النهي من نخاح التحليل او نفى الانبعا عنه وهذا
لا بناء في انعقاد النخاح وصحته على اصول الحنفية كما مر في كلام ابن الهمام بل اجتماع الصيغة مع الكراهة له نظائر عند غيرهم ايضا
كما لا يخفى على المنتسب، وهكذا كراهة التحليل لا تمنع عن صحة نخاح التحليل وحل المرأة لزوجها الاول بعد ذوق العسيلة ثم ايقاع
الطلاق ومضى العدة لوجود اركان العقد وشرطه وخلوه عن الموانع الشرعية، قال الشوكاني وقد روى عبد الرزاق ان امرأة أرسلت

قالت وابوبكر عنده وخالد بن سعيد بالبواب ينتظران يؤذن له فنادى يا ابا بكر الا تسمع هذه ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثني ابوالطاهر حمزة بن يحيى واللفظ حمزة قال ابوالطاهر نادى فقال حمزة انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب
 قال حدثني عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رفاعة القرظي طلق امرأته فبث طلاقها
 الى رجل فزوجته نفسها ليحملها زوجها فامر عشرين الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده ان يجاقبه ان طلقها فصيح نخاحه و
 لم يأمره باستينافه، ام - وفي فتاوى ابن تيمية قد روى ابن سيرين ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فندم وكان ياملئ يمينه رجل من الاعراب
 عليه رقتان رقة يوارى بها عورته ورقة يوارى بها سوائه فقال له هل لك تنزوجه امرأته فتبيت عندها ليلة ونجعل لك جعلاً قال
 نعم فنزوجهما منه فلما دخل فبات عندها قالت له هل عندك من خير قال هو حيث تحبين جعله الله فداها فقالت لا تطلقني فان
 عمر بن حبيش على طلاق فلما اصبحوا لم يفهمهم الباب حتى كادوا يكسرون الباب فلما دخلوا قالوا له طلقها قال لا امرأتها فقالوا لها فقالت
 ان اكره ان لا يزال يدخل على الرجل بعد الرجل فارفعوا الى عمر بن الخطاب اخبروه القصة فرفع يده وقال اللهم انت رزقت ذالرقعتين
 اذ بخل عليه عمر فقال له لئن طلقها فأوعده رواء سعيد بن منصور وحرب عنده بهذا اللفظ ولفظه في سنن سعيد ان رجلاً من اهل البادية
 طلق امرأته ثلاثاً وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فقيل له انظر رجلاً يحملها لك وكان رجلاً من اهل البادية له حسب اقحم الى كمانية
 وكان محتاجاً ليس له شيء يتوارى به الا رقتين رقة يوارى بها فرجه ورقة يوارى بها دبره فارسلوا اليه فقالوا له هل لك ان
 تنزوجه امرأته فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها ونجعل لك على ذلك جعلاً قال نعم فنزوجه فتدخل عليها وهو شارب صبيح
 الحسب فلما دخل على المرأة فأصابها فأعجبها فقالت له أعندك خير قال نعم هو حيث تحبين جعله الله فداها وذكر الحديث ورواه ابو
 العكبر في كتابه عن ابن سيرين قال قد مر رجل مكة ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقة ومن خلفه رقة
 فسأل عمر فلم يعطه شيئاً فبينما هو كذلك اذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك ان تقطين
 ذالرقعتين شيئاً ويحك لي قالت نعم ان شئت فأخبروه ذلك قال نعم فنزوجهما فتدخل بها فلما أصبحت ادخلت اخوتها الدار فحجاء القرشي
 بجور حول الدار ويقول يا ويله غلب على امرأته فأق عمر فقال يا امير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذالرقعتين قال ارسلوا
 اليه فلما جاء الرسول قالت له المرأة كيف موضعك من قومك قال ليس بموضع بأس قالت ان امير المؤمنين يقول لك اطلق امرأتك
 فقل والله لا اطلقها فانه لا يكرهك والبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي شرف ذالرقعتين فدخل عليه فقال له
 اطلق امرأتك قال لا والله لا اطلقها فقال له عمر لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط، ام - وفي رواية لابن جرير كما في كنز العمال عن
 ابن سيرين ان رجلاً طلق امرأته وأمر رجلاً يقال له ذوالخرقتين ان يتزوجها ليحملها له ففعلت ثلاثاً لا يخرج ثم خرج وعليه ثوب فقال له
 الرجل اين ما قولت عليه فأبى ان يطلقها فأق في ذلك عمر بن الخطاب فقال الله رزق ذالخرقتين وامضه نخاحه فهذا صريح في صحة
 نخاح التحليل وانقاده عند عمر رضي الله عنه وان بطلان نخاح التحليل ليس مما اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما ادعاه ابن تيمية
 وفيه دليل على ان ما روي عنه انه قال لا أوتي بحلل ومحلل له الا رجسها هو محمول على الزجر والتشديد في التعليل كقولهم يسيئنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يحرق على من تخلف عن الجماعة بؤيهم كما قاله الطحاوي وكذا ما روى عن ابنه عبد الله رضي الله عنهما من اطلاق
 السفاح على نخاح التحليل وقد اجاب الحافظ ابن تيمية عن قصة ذالرقعتين من سنة اوجه كلها مدخولة او متكلفة سوى الوجه
 الاول منها ان اسناده منقطع لان ابن سيرين وان كان ياموناً لم ير عمر ولم يدركه، قاله ابو عبيد الىه اشار احمد فيما روى ابو حفص عن
 ابى النصر قال سمعت ابا عبد الله يقول في المحلل والمحلل له انه يفسخ نكاحه في الحال قلت وليس يروى عن عمر حديث ذالرقعتين حيث
 أمره عمر ان لا يفارقها قال ليس له اسناد، ام - قلت اي اسناد متصل والسؤال يشعر بان القصة مع ارسالها كانت مشهورة فيما بينهم
 والله اعلم **قول** ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زاد البخاري في اللباس من طريق شعيب فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على التبرسم قال الحافظ وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم والنخار هو على من خالف ذلك بفعله
 او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكره الصديق وهو جالس الا تنهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجر فاحتمل عنده ان
 يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسه فأمر به ابا بكر لكونه كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً لصورة الحال لذلك
 لما رأى ابوبكر النبي صلى الله عليه وسلم يتبرسم عند مقالته لم يزجرها، **قول** ان رفاعة القرظي الخ اي من بني قريظة قال ابن عبد البر

فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انها كانت تحت رفاعه فطلقها
 آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامعه الا مثل الهدية فأخذت بهدية من
 جلبابها قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا فقال لعلك تريدن ان ترجعي الى رفاعه لاحق يذوق عسيلتك
 وتذوق عسيلته وابوبكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة
 لم يؤذن له قال فطفق خالد ينادي ابا بكر ألا تترج هذه عمتا تحريه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثنا
 عبد بن حميد قال ان عبد الرزاق قال اننا سمعنا عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رفاعه القرظي طلق امرأته فتزوجها
 عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعه طلقها آخر ثلاث تطليقات بمثل حث
 يونس حل ثنا محمد بن العلاء الهمداني قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها فتزوج رجلا فيطلقها قبل ان يدخل بها اتحل لزوجها الاول قال لا حتى يذوق
 عسيلتها **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابن فضيل ح قال وثنا ابو كريب قال نا ابو مغوية جميعا عن هشام
 بهذا الاسناد **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا علي بن مشهور عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة
 قالت طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فأراد زوجها الاول ان يتزوجها فسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ما ذاق الاول **وحديثنا** محمد بن عبد الله بن نمير
 قال نا ابي ح قال **وحديثنا** محمد بن مثنى قال نا يحيى يعني ابن سعيد جميعا عن عبيد الله بهذا الاسناد مثله وفي حديث يحيى
 عن عبيد الله قال نا القاسم عن عائشة **وحديثنا** يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم واللفظ ليحيى قالانا جريا عن
 منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدكم اذاد ان يأتى أهله
 قال **يسمى الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا**

ما يسمى الله
 اللهم جنبنا الشيطان
 وجنب الشيطان ما رزقنا

ويقال رفاعه بن رفاعه وهو احد العشرة الذين فيهم نزلت **وَلَقَدْ وَصَّيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ** كما رواه الطبراني في معجمه وابن مردويه في تفسيره
 من حديث رفاعه باسناد صحيح **قوله** فأخذت بهدية من جلبابها الخ قال في الفقه استدلال به على ان المرأة لاحق لها بالجماع لان هذه المرأة شككت
 ان زوجها لا يطؤها وان ذكره لا ينتشر وانه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن محمد
 ابن عليه وداود بن علي لا يفسخ بالعنة ولا يضرب للعنين اجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الاكثر ان وطئها
 بعد ان دخل بها مرة واحدة لم يؤجل اجل العنين وهو قول الاوزاعي والثوري وابي حنيفة ومالك والشافعي واسحاق وقال ابو ثور ان ترك
 جماعها لعدة اجل له سنة وان كان لغير عدة فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقا في الجماع فيثبت الخيار لها اذا
 تزوجت المجبوبة الممسوحة جاهلة بهما ويضرب العنين اجل سنة لاحتمال زوال ما به واما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة
 رفاعه فلا حجة فيها لان في بعض طرقه ان الزوج الثاني كان ايضا طلقها كما وقع عند مسلم وصريحا من طريق القاسم بن محمد عن عائشة وفي
 أو اخر هذا الباب **قوله** فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا الخ اي منههيا الى الضحك قال اهل اللغة التبسم مبادى الضحك
 والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الأسنان من السرور فان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعد فهو القهقهة والا فهو الضحك وان
 كان بلا صوت فهو التبسم وتسمى الأسنان في مقدم الفم الضواحك وهي الثنايا والانياب وبايلها وتسمى النواجد **قوله** طلق رجل امرأته
 ثلاثا الخ هذا الحديث ان كان مختصرا من قصة رفاعه فقد ذكرت توجيه المراد بقوله ثلاثا انها كانت مفترقة وان كان في قصة
 أخرى فهو ظاهر في كونها مجموعة وقد ثبت في الأحاديث ان غير رفاعه وقع له مع امرأته ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك بعيب **باب**
ما يستحب ان يقوله عند الجماع **قوله** اذا اراد الخ هذه الرواية منسوبة لغيرها من الروايات التي فيها حين يأتي أهله دالة على ان القول
 قبل الشرع قال الفاري وقد مرى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود موقوفا انه اذا انزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيبا
 ولعله يقولها في قلبه او عند انفصاله لكرهه ذكر الله باللسان في حال الجماع بالجماع **قوله** ان يأتي أهله الخ اي يجامع امرأته او جاريته اي
 جماعا مباحا كما هو ظاهر قاله الفاري في المرقاة **قوله** بسم الله اللهم الخ افاد الكرماني انه رأى في نسخة (من صحيح البخاري) قرئت على الفري
 قيل لا يسمي الله بعنى البخاري من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية قال نعم **قوله** جنبنا الشيطان الخ اي يعوذنا **قوله** ما رزقنا الخ اي

قبلها من دبرها لما رواه النسائي عن علي بن عثمان النفيلي عن سعيد بن عيسى عن الفضل بن فضالة عن عبد الله بن سليمان الطويل عن كعب بن علقمة عن أبي النضر أنه أخبره أنه قال لنا نافع مولى ابن عمر أنه قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه افتى أن تؤتي النساء في أديارهن قال كذبوا علي ولكن سأحدثك كيف كان الأمر أن ابن عمر عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ نساءكم حرثكم ثم قالوا حرثكم أني شئت فقال يا نافع هل تعلم من أمر هذه الآية قلت لا قال أنا كنا معشر قریش نجبي النساء فلما دخلنا المدينة وبكنا نسائهن إلا نساء رارداً منهن مثل ما كنا نريد فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمه وكانت نساء الأنصار قد أخذن بحال اليهود اسمائهن يوتين علي جنوبهن فانزل الله نساءكم حرثكم ثم قالوا حرثكم أني شئت وهذا اسناد صحيح وقد رواه ابن مردويه عن الطبراني عن الحسين بن اسحاق عن زكريا بن يحيى كاتب العمري عن مفضل بن فضالة عن عبد الله بن عباس عن كعب بن علقمة فذكره وقد روي عن ابن عمر خلاف ذلك صريحاً وأنه لا يباح ولا يحل، وهو الثابت بلا شك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه يحرمه قال أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي في مسنده حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار أبي الحباب قال قلت لابن عمر يقول في الجوارى يحض لهن قال وما التحيض فذكر الدبر فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين وكذا رواه ابن وهب وقتيبة عن الليث به وهذا اسناد صحيح ونص صريح منه بتحريم ذلك نكل ما ورد عنه مما يحتل ويحتل فهو مردود إلى هذا المحكم قلت ويرد التأويل المذكور ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك عن ابن عمر أنه لما قرأ قوله تعالى نساءكم حرثكم فقال ما تدري يا نافع فيما أنزلت هذه الآية قال قلت لا قال لي في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها فأعظم الناس ذلك فانزل الله تعالى نساءكم حرثكم ثم قال نافع فقلت لابن عمر من دبرها في قبلها قال لا إلا في دبرها روي نحوه ذلك عنه الطبراني والحاكم وأبو نعيم وروى النسائي والطبراني عن طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نحوه ولم يذكر قوله إلا في دبرها - ورواية الدارقطني المذكورة إنما هي من طريق عبد العزيز الدارمي وهو أن كان ثقة لكتبه سمي الحفظ كما قال أبو زرعة كثير الوهم كما قال الشافعي كثير الحديث يغلط كما قال ابن سعد وبالجمله فقد اختلف عن عبد الله بن عمر في هذه المسئلة والأصح عند الجواز كما جزم إليه الحفاظ والممنوع كما صرح به العيني رحمه الله والله سبحانه وتعالى أعلم والجواز مال بعض السلف كابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم وعبد بن كعب القرظي وسعيد بن يسار ومن الأئمة مالك بن أنس رحمه الله مع اختلاف عنه قال أبو بكر الجصاص في كتابه أحكام القرآن المشهور عن مالك إباحة ذلك وأصحابه ينفون عنه هذه المقالة لقبحها وشنعائها وهي عند أشهر من أن تتدفع بنفيهم عنه وقد روي محمد بن سعد عن أبي سليمان الجوزجاني قال كنت عند مالك ابن أنس فسئل عن المخاح في الدبر فضرب يده إلى رأسه وقال الساعة اغتسلت منه - ورواه عنه ابن القاسم ما ذكرت أحدًا أتدعي به في ديني يشك فيه أنه حلال يعني وطئ المرأة في دبرها ثم قرأ نساءكم حرثكم ثم قالوا حرثكم أني شئت قال فأي شيء أبين من هذا وما أشك فيه - أم - وروى الخطيب في المرأة عن مالك من طريق أسباط بن روح قال سألت مالكاً عن ذلك فقال ما أنت قورم عرب هل يكون الحرث الأموضع الزرع وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية فلعل مالكاً رجع عن قوله الأول أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلا يعمل به وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه أنه روى الجواز عن مالك أهل مصر وأهل المغرب ورواه عنه أيضاً ابن رشد في كتاب البیان والتحصيل وأصحاب مالك العراقيون لم يشبهوا هذه الرواية وقد رجع متأخرو أصحابه عن ذلك وافتنوا بتحريمه - وإلى الإباحة ذهب بعض الأمامية لا سيما كما يظنه بعض الناس ممن لا خبرة لهم بمذاهبهم قال في روح المعاني وباليث شعري كيف يستدل بالآية على الجواز مع ما ذكرناه فيها ومع قياها الاحتمال كيف ينتهض الاستدلال لا سيما وقد تقدم قبل وجوب الاعتزال في المحيض وعلى ما تقدم في مستند تنظر الطبع في بابته عنه وهو يقتضيه وجوب الاعتزال عن الآتي في الأدب لا اشتراك العلة ولا يقاس ما في المحاش من الفضلة بدو الاستحاضة ومن فاس فقد أخطأت استحضرة لظهور الاستفاد والنقرة ما في المحاش دون دم الاستحاضة وهو دم انفجار العرق كدم الجرح وعلى فرض تسليم أن آتي تدل على تعميم مواضع الاستحاضة كما هو الشأن في محايب بان التقييد بموضع الحرث يدفع ذلك فقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال بينا أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس ثم إذا أتاه رجل فقال لا تشفيني من آية التحيض قال بلى فقرأ ويسئلونك عن المحيض إلى فأخبرته من حيث أمركم الله فقال ابن عباس من حيث جاء الدم من ثمرات أن تأتي فقال كيف بالآية نساءكم حرثكم ثم قالوا حرثكم أني شئت فقال ويحك وفي الدبر من حرث لو كان ما تقول حقاً لكان المحيض منسوخاً إذا شغل من ههنا جئت من ههنا ولكن

عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن اليهود كانت تقول إذا أتييت المرأة من دبرها في قبلها ثم حملت كان ولدها آخول قال فانزلت نسائك لم تحركك ثم فأنوا آخرتك ثم أتى ششم وحل شأ فتبته بن سعيد قال أنا أبو عوانة حم قال وحل ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال حدثني أبي عن جدي عن أيوب حم قال وثنا محمد بن مثنى قال حدثني وهب بن جرير قال ثنا شعبه حم قال وثنا محمد بن مثنى قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان حم قال وحل ثنا عبد الله بن سعيد وهارون بن عبد الله وأبو معن الرقاشي قالوا نا وهب بن جرير قال نا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري أني شتمت من الليل والنهار وما قيل من أنه لو كان في الآية تعين الفرع لكونه موضع الحرث للزم تحريم الوطئ بين السائقين والأعكان لأنها ليست موضع حرث كالحاش مدفوع بأن الامناء فيماعد الصامين لا يعلى في العرت جماعاً وطناً والله تعالى قد حرم الوطئ الجماع في غير موضع الحرث لا الاستمنا فحرمته الاستمنا بين السائقين والأعكان لم تعلم من الآية إلا أن يعد ذلك إتياء وجماعاً وإني به ولا اظنك في مرتبة من هذا وبه يعلم ما في مناظرة الامام الشافعي والامام محمد بن الحسن فقد اخرج الحاكم عن عبد الحكم أن الشافعي ناظر محمد في هذه المسئلة فاحتج عليه ابن احسن بان الحرث انما يكون في الفرع فقال له أفكوت ما سوى الفرع محرماً فالترمه فقال أرأيت لو وطئها بين ساقها أو في عكائها أو في ذلك حرث قال لا قال أفيجوز قال لا قال فكيف تحجر بما لا تقول به وكأنه من هنا قال الشافعي فيما حكاه عند الطحاوي والحاكم والخطيب لما سئل عن ذلك ما أحرم عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال وهذا خلاف ما نعرفه من مذهب الشافعي فان رواية التحريم عنه مشهورة فلو كان يقول ذلك في القديم ورجع عنه في الجديد لما صرح عنه من الاخبار وأظهر له من الآية ام - وقد رمى الماوردى في الحاروي وابو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرهما عن الربيع أنه قال كذب الله يعني ابن عبد الحكم فقد نصر الشافعي على تحريمه في ستة كتب وتعقبه الحافظ في التلخيص فقال لا معنى لهذا التكذيب فان ابن عبد الحكم لم يتفرد بذلك بل قد تابعه عليه عبد الرحمن بن عبد الله اخوه عز الشافعي ثم قال أنه لا خلاف في ثقة ابن عبد الحكم وأمانته ام - وقال في الفتح ويحتمل أن يكون الزم محتملاً بطريق المناظرة وان كان لا يقول بذلك وانما انتصر لأصحابه المدنيين والحجة عنده في التحريم غير المسالك الذي سلكه محمد كما يشير إليه كلامه في الامام ام والتحريم هو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين كما في عمدة القاري واحتجوا في ذلك بأحاديث كثيرة قد ساق جملة منها الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله في تفسيره فليراجع وقال المازدي اختلف الناس في هذه المسئلة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية وانفصل عنها من قال يحرمها نزلت بالسبب الوارد في حديث جابر في الرد على اليهود يعني كما في حديث الباب قال والعموم اذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض الأصوليين وعند أكثر العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذا يقتضيان تكون الآية حجة في الجواز لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع فتكون مخصصة لعموم الآية وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الأحاد خلاف ام وذهب جماعة من أئمة الحديث كالبخاري والذهلي والبارز والنسائي وآل إلى النيسابوري إلى أنه لا يثبت فيه شيء قلت لكن طرقها كثيرة فجموعها صالح للاحتجاج به ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قد منا أحاديث الأباحة للزم أنه أبيع بعد أن حرم ولا صل عدمه كذا في الفتح - قال الشوكاني وايضاً الدبر في اصل اللغة اسم لخلاف الوجه لا اختصاص له بالخروج كما قال تعالى وَمَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ فَلَا يَبْغِزْ حِلَّ مَا وَرَدَ من الأدبار على الاستمناح بين الأليتين وايضاً قد حرم الله الوطئ في الفرع لأجل الأذى فما الظن بالحش الذي هو موضع الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانتقال النسل الذي هو العلة الغائية في مشروعية النكاح والذرية القريبة جداً الحاملة على الانتقال من ذلك إلى ادبار المرد وقد ذكر ابن القيم لذلك مفسد دينية ودنيوية فليراجع وكفى منادياً على انحسار ستم انه لا يرعى احد ان ينسب إليه - إلى امامه تجوز ذلك وفي عمدة القاري ذكرنا بالحسن المرغيناني ان من اتى امرأته في المحل المكروه فلا حد عليه عبد الامام أبي حنيفة ويعتبر وقالوا هو كالزنا وقال ابو بكر ديبا اتفق العلماء الذين يعتقد بهم على تحريم وطئ المرأة في دبرها قال وقال اصحابنا لا يجلى الوطئ في الدبر في شيء من الأكدميين ولا غيرهم من الحيوان على حال من الأحوال ام - قولنا ان يهود الخ هكذا هو في النسخ يهود غير مصرهف لان المراد قبيلة اليهود فامتنع من التأنيث والعلمية كذا في الشرح قوله ثم حملت الخ هذا صريح في ان المياد الأليتان في الفرع كافي الدبر وهذا كله يؤيد تأويل ابن عثمان الذي رده على ابن عمر (كما في سنن أبي داود) و كذب الله اليهود في زعمهم وواباح للرجال ان يمتنعوا بنسأ كيف شاء واذا تعارض الجمل والمفسر قدم المفسر - باب مفسر فهو أولى ان يجعل به من حديث ابن عمر والله اعلم

ب
ت
ي
م
ن
ال
ن
س
ن
ال
م
ر
أ
ة
ب
أ
ل
ل
ع
ز
ل

اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح **قوله** ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا مروان بن معاوية عن عمر بن الخطاب عن حمزة بن العجمي قال نا عبد الرحمن بن سعد قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أشد الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفض الى امرأته وتفض اليه ثم ينشر سترها **قوله** ثنا محمد بن عبد الله بن غير وابو كريب قال نا ابو أسامة عن عمر بن حمزة عن عبد الرحمن بن سعد قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أعظم الأمانة عند الله يوم القيمة الرجل يفض الى امرأته وتفض اليه ثم ينشر سترها وقال ابن غير ان أعظم **قوله** ثنا يحيى بن ايوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قال نا انا اسماعيل بن جعفر قال نا اخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محرز نا انه قال دخلت انا وابو الصبر متعلين ابا سعيد الخدري فسأله ابو الصبر فقال يا ابا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل فقال نعم غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بكة فمطلق فسبينا كرا ثم العرب

صلوة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة العبد الابن حتى يرجع والسكران حتى يصح والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى، قال ابن ابي حنيفة فيه الارشاد الى مساعة الزوج وطيب مرضاته وفيه ان صبر الرجل على ترك الجماع اضعف من صبر المرأة قال وفيه ان اقوى الشواشيث على الرجل اعية الكناح ولذلك حذر الشارع النساء على مساعة الرجال في ذلك، ام - والسبب فيه الحضي على التماسل ويرشد اليه الاحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في اوائل الكناح كذا في الفهم، **قوله** غضبان عليها الخ وفي بعض النسخ غضباناً عليها، قاله النووي **باب** تحريم افشاء ستر المرأة **قوله** ان من أشد الناس اثم قال القاضي هكذا وقعت الراية اشربا لفت واهل الخوي يقولون لا يجوز اشرنا واخيرنا يقال هو خير منه وشر منه قال في جازات الاحاديث الصحيحة بالاختين جميعا ووجه في جازها جميعا وانما لغتان **قوله** الرجل يفض الى امرأته قال السدي الظاهر ان تعريف الرجل للجنس به يقيد به معين فهو في حكم النكحة فذلك وصف بالجماع المصدرية بالمضارع ومثله قوله تعالى حكمتكم في الحمار **قوله** اسماء نا قول الشاعر ولقد امر على اللثيم يستني، والله تعالى اعلم **قوله** يفض الى امرأته الخ اي يصل اليها ويباشرها قال تعالى وقد افهم بعضكم الى بعض **قوله** ثم ينشر سترها الخ قال النووي وفي هذا الحديث تحريم افشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من امور الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول او فعل ونحوه فاما مجرد ذكر الجماع فان امرئان فيه فائدة ولا اليه حاجة محمودة لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليحمت وان كان اليه حاجة او ترتيب عليه فائدة بان يتكبر عليه امره حذره عنها او تدعى عليه العجز عن الجماع او نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وسلم اني لا فعله اذ وهذا وقال صلى الله عليه وسلم لا يطلع امرئ على طهارة الليلة وقال لجاير الكيس الكيس والله اعلم - ام - **قوله** ان من أعظم الأمانة الخ اي من أعظم نقض الامانة وهتكها وقوله الرجل اي هتك امانته الرجل قاله السدي **باب** حكم العزل **قوله** عن ابن محرز نا بحاء ملة ثوراء ثور: "صغير اسمه عبد الله اي الجهمي وهو مكنى سكن الاشتر وعبد بن ابوبه هو ابن جنادة بن ذهب وهو من رهط ابي محمد ورة المؤذن وكان يتيم ابي تجرة، **قوله** وابو الصبر متعلين بكسر الميم لانه سكران الرأ اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار قاله الحافظ زنا مكنى ثور قال في القدر مختلف في محبته **قوله** نا ابا عبد الله الخ اي حكمه وهو النزح بعد الايلاج لينزل خارج الفرج، **قوله** غزوة بكة فمطلق الخ اي بني المصطلق ونهى غزوة المريسيع والمصطلق بن الميم وساءل الله مله وفتح الساء وكسر اللام بعد ها قاف وبني المصطلق بطن شهيير من خزاعة قال ابو عمرو غزوة المريسيع كانت سنة ست، **قوله** كرا ثم العرب الخ اي انقيسات منهم قال الحافظ استدل بالحديث لمن احب استتر قاق العرب ولمن اجاز وطئ المشرك كان بذلك اليه من وان لم يكن من اهل الكتاب لان بني المصطلق كانوا اهل اثنان وتداق فصل عند من منع باحتمال ان يكونا منين وان يدبهما الكتاب رهو باطل وباحتمال ان يكون ذلك في اول الامر ثم نسخ وفي نظر ذ النسخ لا يثبت باحتمال وباحتمال ان تكون المسببات اسلمة **قوله** وهذا لا يتم مع قوله في الحديث واحبنا الفداء فان المسلمة لا تغاد للمشرک نعم يمكن حمل الفداء على معنى اخص وهو ان يفد بن نفسه فيعتق من الرق ولا يلزم منه اعادته للمشرکين وحمله بعضهم على ارادة الثمن لان الفداء المتخوف من قوته هو الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الراية الاخرى فقال يا رسول الله انا اصبنا سبياً ونحب الاثان فكيف ترى في العزل وهذا اقوى من جميع ما تقدم والله اعلم - ام - قال القرطبي ويحتمل انهم انما سألوا عن وطئ من اسلم منهم ولو ابقى الحديث على ظاهره

فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فاردنا ان نستمتع ونعزل فنقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
 لا نسأله فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم ان لا تفعلوا

في الاقدام على الوطئ قبل الاسلام لابق ايضا على ظاهرة في القدر وعليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد من التأويل في الجميع
 وذكر عبد الرزاق ما يدفع الاشكال عن الامرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نعزو مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اراد
 احدهم ان يصيب الجارية من النوى امرها ففعلت ما بها ثم اغتسلت ثم علمها الاسلام وامرها بالصلوة واستبرأها بحضرة ثم اصابها فزال
 عياض وفيه حجة للجمهور في منع بيع ام الولد لان الفداء بيع وقد امتنعوا منه لاجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيعها وهي حامل من السيد
 وهو جمع عليه خوف ارتقاق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع **قول** فطالت علينا العزبة الخ بضم العين اي قلة الجماع اي تعذر علينا
 النكاح لتعذر اسبابه وليس المراد انه طالت العزبة لطول اقامته فان غيبته عن المدينة لم تطل قاله القرطبي **قول** ورغبنا في الفداء الخ
 اي رغبنا في اخذ الفداء وخفتا ان وطئنا ان نحمل النساء فيتعذر الفداء لاجل الحمل فسالوا هل يجوز لهم العزل **قول** فنقلنا نفعل الخ هذا
 بتقدير حرر الاستقها ما اي نفعل ولعل هذا كان بعد ان فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية والله تعالى اعلم
 ويحتمل ان يكون معنى نقلنا نعزل في الرواية الآتية عز مناه على ذلك فيرجع معناها الى الاول **قول** فسالنا الخ قال المازري سألوه لافترق
 في نفوسهم ان ذلك من جنس الموثقة كما في الامر بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك الواد الخفي لانه كالفرار من القدر **قول** لا
 عليكم ان لا تفعلوا الخ وسيأتي للمؤلف من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد لا عليكم ان لا تفعلوا اذا كنتم فأنما
 هو القدر قال محمد يعني ابن سيرين وقوله لا عليكم اقرب الى النهي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال
 ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لكأت هذا زجروا قال القرطبي كأن هؤلاء فهموا من لا النهي عما سألوه عنه فكان عندهم
 بعد لا حذفاً تقديره لا تعزلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ تأكيداً للنهي وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير
 وانما معناه ليس عليكم ان تتركوا وهو الذي نيساوي ان لا تفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم ان لا تفعلوا اي لا حرج عليكم ان لا تفعلوا
 ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الآن
 ادعى ان لا رائدة فيقال الاصل عدم ذلك وفي رواية مجاهد الآتية عند المؤلف في الباب ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فاشار الى انه لم يصحح لهم بالنهي وانما اشار ان الاولى ترك ذلك لان العزل انما
 كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله تعالى ان كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماد ولا يشعر العسازل
 فيحصل العلق ويلحقه الولد ولا راد لما قضى الله والفرار من حصول الولد يكون لأسباب منها خشية علق الزوجة الامة لتلاصير
 الولد رقيقاً وخشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه او فراراً من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلداً
 فيرغب عن قلة الولد لتلاصير الضرر بتحصيل الكسب وكل ذلك لا يغني شيئاً في العزل ايضاً ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تقويت
 لذتها وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه راجحاً سوى الصورة الآتية في رواية عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد
 وهي خشية ان يضطر الحمل بالولد الموضع لانه مما حرج فضرراً غالباً لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم ان العزل بسبب ذلك لا يفيده احتمال
 ان يقع الحمل بغير الاختيار كما ثبت وقوعه في بعض الاحاديث الآتية والذي يترجم من مجموع الأدلة كراهية العزل وكونه غير مرضي من
 غير تحريم قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسبب في ذلك ان المصالح متعارضة فالمصلحة الخاصة بنفسه
 في السبي مثلاً ان يعزل والمصلحة النوعية ان لا يعزل ليتحقق كثرة الاولاد وقيام النسل والنظر الى المصلحة النوعية ارجح من النظر الى
 المصلحة الشخصية في عامة احكام الله تعالى التشريعية والتكوينية على ان العزل ليس فيه ما في اتيان الدبر من تغيير خلق الله ولا الإضرار
 من التعرض للنسل ونبه صلى الله عليه وسلم بقوله لا عليكم ان لا تفعلوا على ان الحوادث مقدرة قبل وجودها وان الشيء اذا قل له يمكن
 له في الاضطرار سبب ضعيف فمن سنة الله عز وجل ان يبسط ذلك السبب الضعيف حتى يفيد الفائدة النامة فالانسان اذا قارب
 الانزال واداد ان ينزع ذكره كثيراً ما يتقاطر من احليله قطرات تكلف في مادة ولداً وهو لا يدري وهو سر قول عمر رضي الله عنه بالحاق الولد
 بمن اقترانه مشهاً لا يمنع من ذلك العزل ام - وقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن
 الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالحققة عزل ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبة

ما كتب الله خلق نسيمة هي كائنة الى يوم القيمة الاستكون **حدثني** محمد بن الفرخ مولى بني هاشم قال نا محمد بن الزبير قال قال ناسي بن عقيب عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الاسناد في معنى حديث ربيعة غير انه قال فان الله كتب من هو خالق الى يوم القيمة **وحدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي عن نا جويرية عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز عن ابي سعيد الخدري انه اخبره قال اصبتنا سبائا فكنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نسيمة كائنة الى يوم القيمة الا هي كائنة **وحدثنا** نصر بن علي الجهضمي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن انس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن ابي سعيد الخدري قال قلت لابي سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم ان لا تفعلوا فانما هو القدر **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار قالنا نا محمد بن جعفر قال **وحدثني** يحيى بن حبيب قال نا خالد يعني ابن الحارث قال **وحدثني** وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة لا حق لها في الجماع اصلا ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واتفقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا بأذنها وان الامه يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المروجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه بأذنها وعنه يباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي احتج به من جرح الى التفصيل لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامه السرية فان كانت امه تحت حر فعليه ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يجز العزل عنه وفي الباب حديث عن عمر اخرج احمد وابن ماجه بلفظ نهي عن العزل عن الحرة الا بأذنها وفي اسناده ابن لهيعة وجوز ابن حزم بتحريم العزل واستند الى حديث جدامة بنت وهب وسيأتي الكلام عليه في باب جواز الغيلة ان شاء الله تعالى واختلفوا في علة النهي عن العزل فقيل لتقويت حق المرأة وقيل لمعانة القدر وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبني على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامه وقال امام الحرمين موضع المنع انه ينزع بقصد الانزال خارج الفرع خشية العلوق ومتى فقد ذلك لم يمنع وكأنه راعى سبب المنع فاذا فقد بقى اصل الاباحة فله ان ينزع متى شاء حتى لو نزع وانزل خارج الفرع اتفاقا لم يتعلق به النهي والله اعلم وينزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك ففي هذا اولى ومن قال بالجواز يمكن ان يليق به هذا ويمكن ان يفرق بانه أشد لا العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ويلحق بهذه المسئلة تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من اصله وقد افق بعض متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بأباحة العزل مطلقا والله اعلم كذا في فتح الباري وقال في الدر المختار ويعزل عن الحرة بأذنها لكن في الخانية انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عذرا مسقطا لأذنها قالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن الزوج، ام قال العلامة ابن عابد بن قال في النهر بقي هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضيه انهم ارادوا بالتخليق نفخ الروح ولا فهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح واطلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الخانية ولا اتول بالحل اذا المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا اقل من ان يلحقها اثره هنا اذا اسقطت بغير عذر، ام قال ابن وهبان ومنع العذر ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس كابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالقاء قبل مضى زمن ينفع فيه الزوج هل يباح لها ذلك ام لا؟ اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء يعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظاهرية قال ابن وهبان فأباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر وانما لا تأثر أثر القتل، ام قوله خلق نسيمة الخ النسيمة بفتحات هي النفس اي ما من نفس قد كونها الا وهي تكون سواء عزلتم او لا اي ما قدر وجوده لا يمنع العزل، قوله هي كائنة الى يوم القيمة الخ اي تقديرا وقوله الاستكون اي وجودا، قوله جويرية عن مالك الخ جويرية هو ابن اسماء الضبي يشارك مالك في الراية عن نافع وتفرغ عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الا ثبت **قوله** وانكم لتفعلون الخ قالها ثلاثا وظاهر الامار كما قاله الأبي في قوله الا هي كائنة الخ اي كل نسيمة كائنة تقديرا كائنة وجودا فلا إشكال **قوله** لا عليكم ان لا تفعلوا فانما هو القدر الخ قال الأبي معناه عند المجيز لا ضرر عليكم في ترك العزل لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون ولد

عجل بن حاتم قال ناعبد الرحمن ونعجز قالوا جميعاً أنا شعبه عن انس بن سيرين بهذا الاسناد مثله غير ان في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا ذلكم فانما هو القدر وفي رواية بهز قال شعبة قلت له سمعته من ابي سعيد قال نعم **حل شئ** ابو الربيع الزهراني وابو كامل المحمدي والنفظ لابي كامل قالنا حماد وهو ابن زيد قالنا ايوب عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر بن مسعود رده الى ابي سعيد الخدري قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال لا عليكم الا تفعلوا ذاكم فانما هو القدر قال محمد وقوله لا عليكم اقرب الى النبي **حل شئ** محمد بن شئبة قالنا معاذ بن معاذ قالنا ابن عون عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر لا نصارى قال فرد الحديث حتى رده الى ابي سعيد الخدري قال ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وما ذاكم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ويكره ان تحمل منه والرجل تكون له الامه فيصيب منها ويكره ان تحمل منه قال فلا عليكم ان لا تفعلوا ذاكم فانما هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال لا الله لك ان هذا زجر **حل شئ** حجاج بن الشاعر قالنا سليمان بن حرب قالنا حماد بن زيد عن ابن عون قال حدثت محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن بشر يعني حديث العزل فقال اياي حديثه عبد الرحمن بن بشر **حل شئ** محمد بن شئبة قال ناعبد الله على ما قالنا هشام عن محمد بن معبد بن سيرين قال قلنا لابي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في العزل شيئاً قال نعم وساق الحديث بمعنى حديث ابن عون الى قوله القدر **حل شئ** عبيد الله بن عمر القواريري واحمد بن عبيد قال ابن عبيدة اناسفيا ن وقال عبيد الله اناسفيا بن عيينة عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن قزعة عن ابي سعيد الخدري قال ذكر العزل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل فلما يفعل ذلك احدكم فانه ليست نفس مخلوقة الا الله خالقها **حل شئ** هارون بن سعيد الايلي قال ناعبد الله بن وهب قال اخبرني مغيرة يعني ابن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابي الوالد عن ابي سعيد الخدري سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال ما من كل الماء يكون الولد واذا اراد الله خلق شئ لم يمنعه شئ **حل شئ** احمد بن المنذر البصري قالنا يزيد بن الحباب قالنا معاوية قال اخبرني علي بن ابي طلحة الهاشمي عن ابي الوالد عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **حل شئ** احمد بن عبد الله بن يونس قالنا ناهير قالنا ابو الزبير عن جابر بن رجلاي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا وانا اطوف عليها وانا اكره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتها ما قد رلها فلبث الرجل ثم اتاه فقال

وانما ذلك القدر فما اراد الله سبحانه كونه فلا بد منه وان عزلم لان الماء قد ينقلب او يسلب الواطئ ارادة العزل فيكون الولد ما لا يريد كونه لا يكون ان لم تعزلوا فالجاءل اعزلوا ولا تعزلوا فليس الا القدر وبعبارة اخرى لا ضرر عليكم في ترك العزل لانكم انما تعزلون خوف الولد والولد انما الامر فيه للقدر فاعزلوا ولا تعزلوا وقد متر تقريره على قول من فهم منه الكراهة التحريمية والله اعلم - **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر الخ قال عياض محمد هو ابن سيرين وفي بعض النسخ عن محمد بن عبد الرحمن هو خطأ **قوله** ويكره ان تحمل منها فيه اشارة الى ان سبب العزل شيان احدهما كراهة محي الولد من الامه وهو ما افقه من ذلك واما لئلا يتعد ربح الامه اذا صارت أم ولد واما لغير ذلك كما ذكرته قبل والثاني كراهة ان تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضرك ذلك بالولد الموضع **قوله** ولم يقل فلما يفعل ذلك الخ اي لم يصحح له بالنبي انما اشارة الى ان الولد ترك ذلك **قوله** ليست نفس مخلوقة الخ اي مقدرة الخلق او معلومة الخلق عند الله لا بد من ابرازها الى الوجود قال ابن بطال الخالق في هذا الباب يراد به المبدع المنشئ لا عيان المخلوقين وهو معنى لا يشارك الله فيه احد قال ولم ينزل الله مستمياً نفسه خالقاً على معنى انه سيقال لا يستحالة قدر الخلق **قوله** ما من كل الماء يكون الولد الخ بل من بعض الماء فلعل ذلك البعض من الماء ينزل في اثناء الجماع فلا يفيد العزل شيئاً والله تعالى اعلم قاله السدي - وقال القاري ما من كل الماء يحصل الولد فكم من صب لا يحدث منه الولد ومن عزل محدث له فقدم خبر كان ليدل على الاختصاص وان تكون الولد بمشية الله تعالى لا بالماء وكذا عدمه بما لا بالعزل وهذا معنى قوله واذا اراد الله خلق شئ لم يمنعه شئ اي من العزل وغيره **قوله** وسانيتنا الخ اي التي تسقى لنا شبهها بالبعير في ذلك **قوله** وانا اطوف عليها الخ اي اجامعها **قوله** اعزل عنها ان شئت الخ قال ابن الملك فيه جواز العزل وانه في الامه بمشية الواطئ ام - قال الحافظ ولكن السياق يشعر انه خلافه لولي ام - وتقدم تفصيل المذهب فيه وقال الطيبي قوله ان شئت اي ان لا تحبل ذلك لا ينفك

أن الجارية قد حبلت فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها **حل ثنا** سعيد بن عمرو الأشعثي قال ناسف بن عبيدة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عندى جارية لي أنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لم يمنع شيئاً أراد الله قال فحجاء الرجل فقال يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله **وحدثني** حجاج بن الشاعر قال نا أبو أحمد الزبيري قال نا سعيد بن حسان قاصاً أهل مكة قال أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن الحيار النوفلي عن جابر ابن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث سفيان **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم قال إسحاق أنا وقال أبو بكر نا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كنا نغزل القرآن ينزل زاد إسحاق قال سفيان لو كان شيئاً يهني عنه لنها عنه القرآن **وحدثني** سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن عمار قال نا معقل بن عطاء قال سمعت جابراً يقول لقد كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** أبو غسان المصمعي قال نا معاذ يعني ابن هشام قال حدثني أبي عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يهنا عنه **حدثني** محمد بن مثنى ومحمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن يزيد بن خمير قال سمعت عبد الرحمن بن جابر يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

كما يظهر من التعليق بقوله فانه سيأتيها ما قدر لها **قوله** فانه سيأتيها ما قدر لها أي من الحمل وغيره سواء عزلت أو لا وفيه مؤخرات أن "وضمير الشأن وسين الاستقبال" **قوله** قد حبلت أي كفرج على ما في القاموس وغيره، **قوله** قد أخبرتك أنه سيأتيها أي في المراجعة قال النووي فيه دلالة على الحاق النسب مع العزل، أم - لأن الماء قد يسبق قال ابن الهمام ثم إذا عزل بأذن أو بغير إذن وظهر بها حبل هل يحل نفية قالوا إن لم يعزلها أو عاد ولكن بال قبل العزل نفية وإن لم يبل لا يحل، كذا روى عن علي رضي الله عنه لأن بقية المني في ذكره يسهل دبرها وكذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبل البول ثم بال فخرج المني وجب إعادة الغسل وفي فتاوى قاضيان رجل له جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد وأكبر ظنهم أنه ليس منه كان في سعة من نفية وإن كانت محصنة لا يسهل نفية لأنه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتدل على العزل **قوله** أنا عبد الله ورسوله أي معناه هنا أن أقول لكم حق فاعتدوه واستيقنوه فانه يأتي مثل فلق الصبح، كذا في الشرح، **قوله** أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن الحيار النوفلي قال المازري كذا هو عروة ابن عياض فذكر عروة وقال البخاري أخشى أن لا يكون عروة محفوظاً لأن عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه، **قوله** عن عمرو بن عطاء عن جابر الخ هذا ما نزل فيه عمر بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة، **قوله** والقرآن ينزل أي جملة حالية يعني ولو منعنا والله تعالى أعلم بأحوالنا فيكون كالتقرير لا فعالنا، **قوله** لنهانا عنه القرآن أي قال لحافظ هذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً وأهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدحها وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعمله بذلك الحق، وكيف في علم به قول الصحابي أنه فعله فصح والمسئلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عندنا لاكثر لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك واقره لتوفره وإعهم على سواهم آية عن الأحكام وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابراً صرح بوقوعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح بإطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بنزل القرآن ما يقرأ أعوام من المتعبد بتلاوته أو غيره ما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقرأ عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كنا ننتقى الكلام والأنساب إلى نساءنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وأنسبنا أخرجه البخاري وفي طرق الباب السابقة واللاحقة نا غني عن الاستنباط فان في بعضها التصريح بإطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي أخرى أنه في ذلك وإن كان مرجوحاً، والله أعلم، **قوله** فلم يهنا عنه أي لم يصح لنا بتجريمه **باب** تحريم وطئ الحامل المسبية **قوله** عن زيد ابن عبد الله بن خمير الخ خير هذا بضم الحاء المعجمة هو خير الرجي بفهم الراء والحاء المهملة بعدها ياء موحدة من أسفل منسوب إلى نبي رجة

عن عائشة عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة فنظرت في الرمد وفارس فاذا هم يغفلون أولادهم فلا يضرون أولادهم ذلك شيئاً ثم سألوها عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي زاد عبيد الله في حديثه عن المقرئ وهي وإذا المؤودة سئلت وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نايجي بن اسحاق قال نايجي بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل المقرئ عن عروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب الأسدية أنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر بمثل حديث سعيد بن أبي أيوب في العزل والغيلة غير أنه قال الغيال حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قالنا ثنا عبد الله بن يزيد قال نا حيوة قال حدثني

والمطنان وإدارة التخيير والكراهية عليها، أم قوله جدامة بنت وهب أخت عكاشة الخ قال عياض قال بعضهم أنها أخت عكاشة على قول من قال أنها جلمات بنت وهب بن محسن وقال آخرون هي أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بعكاشة بن محسن المشهور وقال الطبري هي جدامة بنت جندل هاجرت قال والمحدثون قالوا فيها جدامة بنت وهب هذا ما ذكره القاضي والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن محسن المشهور الأسدي وتكون أخته من أمه وفي عكاشة لغتان سبقتا في كتاب الإيمان تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أنصح وأشهر، كذا في الشرح، قوله فاذا هم يغفلون الخ هو بضم الياء لأنه من اغفل يغفل كما سبق قوله ذلك الواد الخفي في المرفقة قال الخزوي الواد دفن البنت حية وكانت العرب تفعل ذلك خشية الأملاق والعارام. شبه صلى الله عليه وسلم أيضاً عند النطفة التي أعدها الله تعالى ليكون الولد منها بالواد لأنه يسمع في ابطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله أم - قال المحققان واستند ابن حزم في تحريم العزل إلى حديث الباب أي حديث جدامة بنت وهب وهذا معارض بحديثين عند النسائي وغيره ففي حديث جابر قال كانت لنا جوارى كنا نعزل فقلت اليهوديات تلك المؤودة الصخرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رده وجمع بينه وبين حديث جدامة بحمل حديث جدامة على التنزيه ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل أن يكون حديث جدامة على وفق ما كان عليه الأمر أو لا من موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولون فلعقبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز ينسب بتكذيبهم فيه وروى ابن حزم العل بحديث جدامة بأن أحاديث غيرها موافق أصلاً بالإباحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى أنه لا يجوز بعد أن منع فعليه البيا وتقيب بأن حديثها ليس صريحاً في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأد أخفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً، قال القاضي وإنما جعل العزل وأد أخفياً لأنه في اضاعة النطفة التي هيها الله لأن تكون ولداً شبه اهلاك الولد ودفنه حياً لكن لا شك في أنه دون ذلك فلذلك جعله خفياً واستدل به من حرم العزل وهو ضعيف إذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقية حرمة ما يضاهيه بوجه ولا يشاركة فيما هو علة الحرمة وهي إزهاق الروح وقتل النفس التي حرم الله ألا بالحق ولكنه يدل على الكراهة، وهذا التشبيه كقول الرأء الشك الخفي قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالواد فأكد بهم خبراً أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه وإذا لم يريد خلقه لم يكن وأد حقيقة وإنما سماه وأد أخفياً في حديث جدامة لأن الرجل إذا عزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن انفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتماع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صراً فلهذا وصفه بكونه خفياً، قال ابن الهمام وصح عن ابن مسعود أنه قال هي المؤودة الصخرى وصح عن أبي أمامة أنه سئل عنه فقال ما كنت أرى مسلماً يفعلها وقال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بعض بنيه وعن عمرو عثمان أنها كاتبا بينهما عن العزل، أم - وعند عبد الوارث عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المنى يكون نطفة ثم علقه ثم مضعة ثم عظماً ثم يكسى لحماً قال والعزل قبل ذلك كله وذكر ابن الهمام أن عمر علياً اتفقا على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليه التأت السبع أسند أبو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاع عن أبيه قال جلس إلى عمر علي والزبير وسعد في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم أنهم يزعمون أنها المؤودة الصخرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع حتى تكون سلاله من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظماً ثم تكون لحماً ثم تكون خلقاً آخر فقال عمر صدقت أطال الله بقاءك **قوله** وهي وإذا المؤودة سئلت الخ معناه أن العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية **قوله** نا حيوة الخ قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة بن شريح التميمي كني أبا ذر

عبّاش بن عباس ان ابا النضر حدثه عن عامر بن سعد ان أسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اعزل عن أمرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها او على اولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً فاضراً فافس والروى قال زهير في روايته ان كان لذلك فلا ماضاً ذلك فارس ولا المروم

قوله حدثني عباس بن عمار الاول بالشين المججمة وابوه بالسين المملة وهو عباس بن عباس القتيبي بكسر القاف منسوب الى قتيان بطن من رعين قوله اشفق اثم بضم الهزنة وكسر الفاء اي اخاف قوله على ولدها الخ قال القاري اي الذي في البطن لثلاً يصير توأمين فيضعف كل منهما او على ولدها الذي ترضعه لما سبق ان الجماع يضرم، ام وهذا الثاني هو الراجح وقيل اخاف ان لو اعزل عنها الحلت وحينئذ يضرم الولد الا رضاع في حال الحمل قوله ضراً فارس والمروم الخ اي اولادها والواقع ليس

كذلك قوله ماضاً ذلك فارس الخ هو تخفيف الراء اي ماضاً هو يقال ضاراً يضرم ضراً وضراً، والله تعالى اعلم

ثم بفضل الله وعونه الجزء الثالث من كتاب فتح الملهم ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى اوله كتاب الرضاع

صورة ما كتبه فضيلة الشيخ العلامة الحبر المحقق الناقد صاحب التصانيف والمآثر الشهيرة مولانا محمد زاهد بن حسن بن علي الكوثري نزيل القاهرة اطال الله بقاءه واحسن اليه في دنياه وآخرته افاض علينا من ثأبب علمه وفضله

” الى حضرة العلامة المحدث الناقد الفقيه البارع العالم الرباني فخر المذهب النعماني مولانا الشيخ شيرازي اجمال العثماني اطال الله بقاءه في صحة وعافيه وفقه لكل خير ونفع بعلمه المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد كان من حسن حظي ان اتعرفت الى الاستاذين الجليلين المنتدبين من قبل المجلس العلمي

الموقر لطبع كتب خاصة بمصر للقاهرة فانتشر صدرى جداً مما علمت من حضراتهما من احوال اخواننا في الهند في سبيل احياء معالم العلم بما رضى الله ورسوله وكنا نعلم شيئاً من ذلك قبل ولكن اينما كنا نعلمه مما استفدنا من حضراتهما في هذا الصدد وبلا من شرفاً منزلي وقدم الى فتح الملهم في شرح صحيح مسلم من مؤلفاتكم الزاخرة فعظم مردى وبتأجي بذلك جداً وكلمة درسه ددت عجباً بكتب رآته

يمولان فخر اعنفية في هذا العصر خفاً ابد يتم بشرح صحيح مسلم هذا عن عمه غيرة وفضل فياض في هداية مرسلة كماله في كل خير

كما هو شأن باب بعد من شمس صدق في شكركم بسم الله على بسمك بنفع هذين شكركم عظيم شكر عمو هديتكم القيمة هذه وادعوا تشجى ند زينة فكم لا مثله من النأياف لناقة في خير، فمذ واجب على هذا جز زينة في حياضه يكتف

على سند عده بسمه صحيح يوت في ذخر آخرق ونويزا

لقلبي، ونظرة عجلي في الكتاب اظهرت لي عن كنز ثمين وكرم كان سرورى عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة صحيح مسلم فانها ما لماره مسطراً في موضع واحد بهذا الجمع وهذا التحقيق وطريقته المبدئية في شرح الكتاب مما يخضع لبالغ استقامته كبراهيل العلوم سلفاً وخلفاً فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلوم سوى الاكبار والاجلال، اطال الله بقاءه في عافية كاملة وصحة تامة ونفع بعلمه لكم المسلمين، وفي الختام أرجو من مولانا الداعى بحسن الخاتمة،

من الداعى المخلص

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

خادم العلوم بدار الخلافة العثمانية

سابقاً، المقيم بالمنزل رقمه بشارع

العباسية بمصر للقاهرة

ثم قرط حضرته العلامة الممدوح في مجلة ”الاسلام“ المصرية بكلمات حليلة مانصها:-

” فتح الملهم في شرح صحيح مسلم ”

لاهل العلم بالحديث عناية خاصة بصحيح مسلم علماً منهم بمنزلة العليا بين اصول الاسلام الستة فمنهم من الف مستخرجات عليه ومنهم من الف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض اهل النقد سنداً ومثلاً، ومنهم من سطر في ايضاح مخبات معانيه وشرح وجوه دلالته وكشف ما غلق في أسناده، فمن جملة الشاكرين لهذا الكتاب الجليل الامام ابو عبد الله محمد بن علي المازري صاحب المعركة

في شرح صحيح مسلم و منهم القاضي عياض بن موسى الجصني ثلث
 أحوال المعلم في شرح صحيح مسلم و منهم أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي
 مصنف المفهر لما اشكل من تلخيص كتاب مسلم و منهم أبو زكريا
 محي الدين يحيى النوري صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلمين المحتاج
 وهو استمد من الكتب الثلاثة التي ذكرناها ومن الأعلام ومعال
 السنن للخطابي، وشرح النوري هذا هو أول شرح يبرز في عالم المطبوعات
 من شرح صحيح مسلم ألا أنه ليس مما يشفي غلة الباحث في جل المطالب
 ثورظهر في عالم الوجود أحوال أحوال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خليفة
 أبي الذي طبع قبل نحو ثلاثين سنة ومعه كمال أحوال أحوال أبي عبد
 محمد بن محمد السنوسي وقد جمعا فيها صفوة ما في الشروح السابقة من الغل
 مع استدراكها ما تيسر لها وكان سرور أهل العلم بما ضيما بالقول فيها
 من نوع من البسط بالنظر إلى شرح النوري المطبوع فيما سبق ولكن الحق
 يقال أنه لو يكن شرح من تلك الشروح لفي صحيح مسلم حقه من الشرح
 ولا يحتاج من جميع النواحي التي تهم الباحثين المتعطشين إلى الكتاب
 ما في الكتاب من الخبايا فان اجاد احدا لشر وسر في الفقهيات او
 الاعتقادات على مذاهب من المذاهب مثلا تجد يغفل شرح
 ما يتعلق بسائر المذاهب عملا واعتقادا وهذا لا يروى ظاهرا الباحث او
 تراه يميل شرح مقدمته مع انما من اقدم واسطر ائمة الحديث في
 التمهيد لقواعد المصطلح للكتاب التمييز لمسلم وحق مثلها ان يشرح شرحا
 رافيا، ونجد بين الشراح من يترك الكلام على الرجال بالمرّة مع ان
 الباحث في حاجة شديدة الى ذلك في مواضع النقد الحرفية، فاذا
 اعجبك احد تلك الشروح من بعض الوجوه تجد لا يشفي غلتك من وجوه
 أخر وهكذا سائر الشروح، وهذا فراغ ملوس كفا في غاية الشوق الى
 ظهور شرح صحيح مسلم في عالم المطبوعات، يملأ هذا الفراغ وها نحن اولاد
 قد ظفنا بضاللتنا المنشودة بيزور فتح الملهو في شرح صحيح مسلم بثوبه
 القشيب حله المستمحة في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر
 الى الآن مجلدات فخما منه عدد صفحات كل مجلد منها خمسة عشر صفحة
 وعدد اسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطر او لو كان الكتاب طبع بمصر
 لكان كل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير وتما. والكتاب في خمسة مجلدات
 هكذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور وقد اغتبطنا جد الاغتباط
 بهذا الشرح الضخم الفخيم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفي وكفى من

كل ناحية وقد ملا بالمختار الصحيح ذلك الفقيه الذي كنا أشرفنا اليه
 فيجد الباحث مقدمة كبيرة في أوله تجمع شتات علوم أصول
 الحديث بتحقيق باهر يصل أول المحدثين المنقلة في هذا الصدد
 بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق
 دون فريق، فهذه المقدمة البديعة تكفي للمطالع مؤتمرا البحث في
 مصادره لا نهاية لها، وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يليق الباحث
 شرح مقدمة صحيح مسلم شرحا ينشرح له صدر الفاحص حيث لو يتبع
 الشارح الجليل موضع اشكال منها اصلا، بل بأن ما لها وما عليها
 بكل انصاف ثم شرح الاحاديث في الابواب بغاية من الأتقان فيتميز
 بحثا قهريا من غير تحجيص بل سرد ادلة المذاهب في المسائل وقارنت
 بينها وقوى القوي ووهن الواهي بكل نصفه، وكذلك لم يجهل
 الشارح المفضل امرا يتعلق بالحديث في الابواب كلها بل وفاه حقه
 من التحقيق والتوضيح، فاستوفى في ضبط الاسماء وشرح الغريب و
 الكلام على الرجال وتحقيق مواضع اورد عليها بعض ائمة هذا الشأن
 وجوها من النقد من حيث الصناعة غير مستسيع اتخاذ قول من قال
 "كل من اخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة"، ذريعة للتقليد الا ان
 وكرم في شرحه هذا على صنوف اهل الزينج، وله نزاهة بالغة في
 ردود على الخالفين من اهل لفقة والحديث، وكم آثار من ثنابا
 الاحاديث المشروحة فرائد شاردة وحقائق عالية لا ينتبه اليها
 الا افاذا الرجال وارباب القلوب ولا عجب ان يكون هذا الشرح كما
 وصفناه وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف، ومؤلفه ذلك الجليل
 المحجة الجامع لاشتات العلوم محقق العصر لمفسر الحديث الفقيه
 البارز النقاد الغواص مولانا شبير احمد العثماني شيخ الحديث
 بالجامعة الاسلامية في داهيل سورت (بالهند) ومدير دار العلوم
 الديوبندي (ازهر لاقطار الهندية) وصاحب المؤلفات المشهورة في
 علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين اطل الله بقاءه
 في خير وعافية ووفقه لانتام طبع هذا الشرح الثمين ولنا ليق كثير
 من امثاله مما فيه سعادة الدارين ونفع بعلمه المسلمين ومشارك
 الارض ومفارجها، انه قريب محبيب.

محمد زاهد الكوثري

طبع بالمطبعة الشهيرة بمآذنة پریس الواقعة في بلدة جالندھر

غلام صادق سنگھ

كتبه الفقير محمد عبد السلام البرقي عفا الله عنه (شوال ١٣٥٠ هـ)

١٨٨١

